





WV

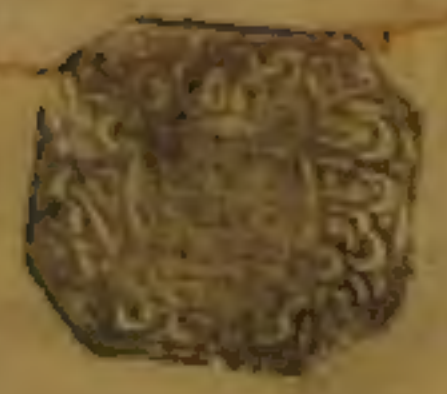
كتاب الطهارة ١٨ باب التيمم ٢٤ باب المسح ٢٨ باب اجبض ٣٣ باب الايجاس ٣٦ كتاب الصلوة
 باب الاذان ٣٩ باب ستر الصلوة ٤٠ باب صفه الصلوة ٤١ باب ما يفسد الصلوة ٤٥ باب احث في الصلوة
 باب الوتر والنوافل ٤٨ فصل الكسوف والاستسقاء ٤٩ باب ادراك ركعتي ٥٠ باب قضاء الفوائت ٥١
 باب السهر ٥٢ باب صلوة المريض ٥٣ باب سجود الشك ٥٤ باب المسح ٥٥ باب المياض ٥٦ باب صلوة الجمعة ٥٧
 باب العيد ٥٩ باب صلوة الخوف ٦٠ باب جنازة باب الشهيد ٦١ باب الصلوة في الكعبة ٦٢
 باب الزكوة ٦٣ باب العاشر ٦٤ باب زكوة الخارج ٦٥ باب المصارف ٦٦ باب الصدقة ٦٧
 باب الف ٦٨ باب الاعتكاف ٦٩ كتاب الحج ٧٠ باب القران والتمتع ٧١
 كتاب الصوم ٧٢ باب الهدى ٧٣ كتاب النكاح ٧٤ باب الولي والكفو ٧٥
 باب كتاب ٧٦ كتاب الرضاع ٧٧ كتاب الطلاق ٧٨ باب ايقاع الطلاق ٧٩
 باب القسم ٨٠ باب الطلاق ٨١ باب طلاق المريض ٨٢ باب الرجعة ٨٣
 باب التوقيف ٨٤ باب العتق ٨٥ باب العتق ٨٦ باب العتق ٨٧
 باب الطلاق ٨٨ باب عتق البعض ٨٩ باب عتق البعض ٩٠ باب عتق البعض ٩١
 باب العتق ٩٢ باب حلف القول ٩٣ كتاب الحدود ٩٤ باب حد الزنا ٩٥
 باب حلف الفعل ٩٦ باب حلف القول ٩٧ باب حلف القول ٩٨
 كتاب الايمان ٩٩ باب حلف القول ١٠٠ باب حلف القول ١٠١
 باب الشهاده على الزنا ١٠٢ باب حلف القول ١٠٣ باب حلف القول ١٠٤
 باب حلف القول ١٠٥ باب حلف القول ١٠٦ باب حلف القول ١٠٧
 باب حلف القول ١٠٨ باب حلف القول ١٠٩ باب حلف القول ١١٠
 باب حلف القول ١١١ باب حلف القول ١١٢ باب حلف القول ١١٣
 باب حلف القول ١١٤ باب حلف القول ١١٥ باب حلف القول ١١٦
 باب حلف القول ١١٧ باب حلف القول ١١٨ باب حلف القول ١١٩
 باب حلف القول ١٢٠ باب حلف القول ١٢١ باب حلف القول ١٢٢
 باب حلف القول ١٢٣ باب حلف القول ١٢٤ باب حلف القول ١٢٥
 باب حلف القول ١٢٦ باب حلف القول ١٢٧ باب حلف القول ١٢٨
 باب حلف القول ١٢٩ باب حلف القول ١٣٠ باب حلف القول ١٣١
 باب حلف القول ١٣٢ باب حلف القول ١٣٣ باب حلف القول ١٣٤
 باب حلف القول ١٣٥ باب حلف القول ١٣٦ باب حلف القول ١٣٧
 باب حلف القول ١٣٨ باب حلف القول ١٣٩ باب حلف القول ١٤٠
 باب حلف القول ١٤١ باب حلف القول ١٤٢ باب حلف القول ١٤٣
 باب حلف القول ١٤٤ باب حلف القول ١٤٥ باب حلف القول ١٤٦
 باب حلف القول ١٤٧ باب حلف القول ١٤٨ باب حلف القول ١٤٩
 باب حلف القول ١٥٠ باب حلف القول ١٥١ باب حلف القول ١٥٢
 باب حلف القول ١٥٣ باب حلف القول ١٥٤ باب حلف القول ١٥٥
 باب حلف القول ١٥٦ باب حلف القول ١٥٧ باب حلف القول ١٥٨
 باب حلف القول ١٥٩ باب حلف القول ١٦٠ باب حلف القول ١٦١
 باب حلف القول ١٦٢ باب حلف القول ١٦٣ باب حلف القول ١٦٤
 باب حلف القول ١٦٥ باب حلف القول ١٦٦ باب حلف القول ١٦٧
 باب حلف القول ١٦٨ باب حلف القول ١٦٩ باب حلف القول ١٧٠
 باب حلف القول ١٧١ باب حلف القول ١٧٢ باب حلف القول ١٧٣
 باب حلف القول ١٧٤ باب حلف القول ١٧٥ باب حلف القول ١٧٦
 باب حلف القول ١٧٧ باب حلف القول ١٧٨ باب حلف القول ١٧٩
 باب حلف القول ١٨٠ باب حلف القول ١٨١ باب حلف القول ١٨٢
 باب حلف القول ١٨٣ باب حلف القول ١٨٤ باب حلف القول ١٨٥
 باب حلف القول ١٨٦ باب حلف القول ١٨٧ باب حلف القول ١٨٨
 باب حلف القول ١٨٩ باب حلف القول ١٩٠ باب حلف القول ١٩١
 باب حلف القول ١٩٢ باب حلف القول ١٩٣ باب حلف القول ١٩٤
 باب حلف القول ١٩٥ باب حلف القول ١٩٦ باب حلف القول ١٩٧
 باب حلف القول ١٩٨ باب حلف القول ١٩٩ باب حلف القول ٢٠٠

باب السلم ١٨٩ مسائل ١٩٠ كتاب الصرف ١٩١ كتاب الكفالة ١٩٢
 باب كفالة الرجلين ١٩٣ كتاب الجوار ١٩٤ كتاب القضاء ١٩٥ مسائل ١٩٦
 كتاب الشهادة ٢٠٨ باب القول وعدمه ٢٠٩ فصل شرحه ٢١٠ فصل في ربه عن الشهادة
 كتاب الوكالة ٢١٧ باب الوكالة بالبيع والشراء ٢١٨ فصل من يرثه ٢١٩ باب الوكالة بالخصومة
 باب عزل الوكيل ٢٢١ كتاب الدعوى ٢٢٢ باب الخالف ٢٢٣ باب الدعوى الرجلين
 باب دعوى النسب ٢٢٤ كتاب الاقرار ٢٢٥ باب الاستثناء ٢٢٦ باب الاقرار في المرض
 في الاقرار بالنسب ٢٢٧ كتاب الصلح ٢٢٨ في تعليق الاقرار باطل ٢٢٩ كتاب المصارفة
 باب الضمان ٢٣٧ كتاب الوديعة ٢٣٨ كتاب العارية ٢٣٩ كتاب الهبة
 باب الرهبرع عن الهبة ٢٤٣ فصل الاستثناء ٢٤٤ كتاب الاجارة ٢٤٥ باب الاجارة
 باب في الاجارة ٢٤٦ باب في الاجارة ٢٤٧ باب في الاجارة ٢٤٨
 باب تصرف المكاتب ٢٥٤ كتاب الاكرام ٢٥٥ في بيانه بيع الوفاء ٢٥٦
 فصل في ولاه المولات ٢٥٨ باب حلف القول ٢٥٩ باب حلف القول ٢٦٠
 باب حلف القول ٢٦١ باب حلف القول ٢٦٢ باب حلف القول ٢٦٣
 باب حلف القول ٢٦٤ باب حلف القول ٢٦٥ باب حلف القول ٢٦٦
 باب حلف القول ٢٦٧ باب حلف القول ٢٦٨ باب حلف القول ٢٦٩
 باب حلف القول ٢٧٠ باب حلف القول ٢٧١ باب حلف القول ٢٧٢
 باب حلف القول ٢٧٣ باب حلف القول ٢٧٤ باب حلف القول ٢٧٥
 باب حلف القول ٢٧٦ باب حلف القول ٢٧٧ باب حلف القول ٢٧٨
 باب حلف القول ٢٧٩ باب حلف القول ٢٨٠ باب حلف القول ٢٨١
 باب حلف القول ٢٨٢ باب حلف القول ٢٨٣ باب حلف القول ٢٨٤
 باب حلف القول ٢٨٥ باب حلف القول ٢٨٦ باب حلف القول ٢٨٧
 باب حلف القول ٢٨٨ باب حلف القول ٢٨٩ باب حلف القول ٢٩٠
 باب حلف القول ٢٩١ باب حلف القول ٢٩٢ باب حلف القول ٢٩٣
 باب حلف القول ٢٩٤ باب حلف القول ٢٩٥ باب حلف القول ٢٩٦
 باب حلف القول ٢٩٧ باب حلف القول ٢٩٨ باب حلف القول ٢٩٩
 باب حلف القول ٣٠٠

كتاب الحجر في حكم المصنوع ٢٦٢
 كتاب الفصص فصل ولو غيب كتاب الشفعة ٢٦٤
 كتاب الفسمة كتاب المزارعة كتاب المياقات كتاب الزبايح ٢٦٩
 كتاب الاضحية كتاب الكراهية في بابه الفرائض الطاعون فصل ولا يلبيس ٢٧٢
 فصل في الاستبراء في بابه تقبيل الرجل وعنه كتاب احياء الموات فصل في الشرب ٢٧٥
 كتاب الاشربة كتاب الصيد كتاب الرهن باب ما يصح رهنه ٢٨٢
 باب الرهن عند عدل باب التصرف في الحياض فصل لا يجوز الزيادة كتاب اكنابا ٢٨٥
 باب ما يوجب القود باب القود في ما دون باب الشراة كتاب الدييات ٢٩١
 باب ما يحدث في انظر بين وغيره باب جنائز البرهية باب جنائز الرقيق وغيره ٢٩٣
 باب القامة كتاب المعامل كتاب الوصايا باب الوصية ٢٩٦
 باب الحقوق في المرض باب الوصية لافان باب الوصية بالكنة والخدمة ٢٩٩
 كتاب الحنفى ٣٠٢

هذا الكتاب من كتب الشريعة
 من كتب الشريعة
 هذا الكتاب من كتب الشريعة

تملكه الفقهاء انما ربه القدير على المدرس
 الشهر بصراف زاده
 عفى عنه



[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم اعني المحمد الاعلى الذي تربيت عاد تربيتي وترفعت بعلو همتي واستغفرت
من اهل الكتاب الى الشيب في بجان نعمتي وانتصبت لدعوات ثبات دولتي وهو اعظم السلاطين
ومكانا والهم سلاما واما بعد العدل واليمين والامان المحتل بامر الله يا رب العرش
في اول الدنيا

لا بحرئی

الدرة بالبدل والراء المحلقة
اللبس والمراد منها العمل
الخير في الذم لا درة اي
ما كثر فيه وتقال في الملح
للدرة اي عمله كذا في العلم

لا يخرج نفس عن نفس شيئاً ويقال جزئ عن شاة **قوله** لاجل حفظي متعلق بقوله الفها جدي
قوله طلقاً وهو الشرط يقال عد الغرس طلقاً او طلقين **قوله** انشترجوا لبا **قوله** ونبد
اي شيء قليل كذا في الصحاح **قوله** الى هذا النمط وهو يفتح بين الطارقة وقديح
بمعنى النوء يقال غدي مائة من هذا النمط اي من هذا النوء وكل من هذين المعينين يلازم
هذا المهام ضربهما في المغرب **قوله** والعبد الضعيف توصيف العبد بالضعف لا يخرج عن ايام
كون جزء علمه بضعف عبد كحاضر **قوله** كسلاً وهو يفتح بين التثاقف كذا في الجوهري
فاخرج على صيغة المختم وهذه من باب الالتفات من الضميمة الى السكينة **قوله** من الغاني تأليف
شرح الوقاية اي غير مقصور في الحاج ابيه وتخصيصه على التأليف المذكور في اسفل مره
الاسعاف قضاء الحامه والمساعدة المساعدة والمرام المطلب فيه راجع بمعنى التزويد
قوله والنا مول اي المرجع الامل وهو الدجاء **قوله** لمغلاقات الابواب يعني الانوار
المغلقة من باب باضافة الصفة الى الموصوف وان جاز ان يكون بمعنى اللآي **قوله**
كتاب الطلاق علم ان ما لا بد لنا في هذا المقام معرفة من نكت الاوطان انما قدما العبادات على العا
والحدود لا تهاهي التي تحقق معنى العبودية قال الله تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدني
والثانية انه انما قدما الصلوة على سائر العبادات لانها عماد الدين بالحديث والبناء لا يبقو
الا بنصب عماره او لا يقال فالواجب تقديم الايمان لانه اصل الكل لا نأفقوا المنكسر علم
الكلام لا الفقه وايضا الصلوة تعقب الايمان كثيراً ون سائر العبادات كقوله في الذين
يؤمنون باغيث يقيمون الصلوة والصلوة الثالثة انه انما قدمت الطهارة على الصلوة لانها شرط
وتقدم على سائر شروطها لانها لا تسقط بالعذر كخلا وسائرهما وقال بعض شراح الوقاية وانما
اختارها لانها اهم وهذا التعليل اولي مما قال في الطهارة شرطاً لا يسقط بعذر لان النية ايضاً
شروط ولا يسقط بعذر ونحن نقول معنى الاهمية لا يثبت الا بالضرورة وعدم السقوط ولم هذا قال
في الكفاية وانما اهم لانها لا تسقط بعذر ولا عذر على انما اقدم من النية تحقيقاً بالنسبة الى الصلوة
لا قدرنا بالترتبة المتأخرة عن الطهارة ولانها مختصة بخلاف النية لعموم نسبتها الى جميع العبادات
الواحدة انه انما عنوان الكتاب بلفظ الكتاب لا الباب لان وجوه اشتقاق الكتاب قد دل على الجمع
لا يحد الا بمعنى النوع والمقصود جمع انواع الطهارة لانواعها والحامه انه انما ذكر الطهارة بلفظ الفر
لان اطمح المعرف باللام يطل فيه معنى الجمعية كما هو المختار في بحث الآراء فيلزم العت وتطول اللفظ
بلا فائدة وله نكتة اخرى ذكرها الثاني رده بقوله اكتفى بلفظ الواحد لا فوه قال الفاضل البضاوي

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰

و لا تقبلوا حبيب في كل نعم
والصوم والزكاة في كل سنة
في العرفة

[illegible]

وغير المشهور ان يكون
المعروف في المشهور

[illegible]

تفصيل الارباح
الغاية المأطرة
تفصيل قوتك اذا اقتصر
عليك السلطان
وكونك خيرا
من الافعال
تفصيل قوتك اذا اقتصر
عليك السلطان
وكونك خيرا
من الافعال

ثابتان

فالحق في التوضيح المبدئي انه انما لا يدخل تحت الشيء سلطان كل الفاعل مهما لم يستل من كل الاستاذه اذ لا يدخل تحت
الشيء الا ما لا يدخل تحت الفعل ضرورة انه في التكوينا لا يكون له انما لا يستل من كل الاستاذه اذ لا يدخل تحت
صدر الكلام اذ لا كان متداركاً للشيء كالمادة فاعلم انهم لم يخرجوا الى سلطان كل الفاعل انما لا يستل من كل الاستاذه اذ لا يدخل تحت
الكل المتبادر الى الاستعداد حاصل فيكون قولنا انما لا يدخل تحت الشيء سلطان كل الفاعل انما لا يستل من كل الاستاذه اذ لا يدخل تحت
الشيء عن كل الفاعل وانما لا يدخل تحت الشيء سلطان كل الفاعل انما لا يستل من كل الاستاذه اذ لا يدخل تحت
فيخرج من الاستعداد فينبغي داخل تحت الفعل والاولا واصل نظر المراد بالاجزاء والجزء متعلق بالمتصل
والمتكبر انتهى كلامه

فوله والنسب
ای عروضا
دودا الود

والا فاسئل ان مسئلة الرأس من
قولان في اصحابنا اعدوا مقدار الناصية
وهو قولنا واما مقدار نكته اصاب
وهو قول محمد وقولنا في ابو هاشم
او شومان وقول مالك وهو الاستيعاب وقول
الحسن البصري وهو ان الرأس هذا الخفيف في الكفاية
وميل في وجه الهداية

وقيل ان الثالث يقع فرضا كاطالة الركوع والجمود كذا في الرباعي قوله ان علينا ان نتقضا اولاً
 التكرار في الفعل الاجل المبالغة في التنظيف والحصول كذا بالسبح فلا يفيد التكرار فصار كسبح
 والجهره **قوله** او الاذنين اي مسح كل الاذنين لانه معطوف على الرأس وكيفية مسح الرأس لا
 بناء واحداً يضع كففيه واصابعه على مقدم رأسه ويحدهما الى اقفاه على وجهه يسوع جميع الرأس
 يمسح اذنيه باصبعيه ولا يكون الماء مستعملاً بهذا لان المستعمل بناء واحداً لا يكون الا بهذا الطريق
 ومما قاله بعضهم من انه يحل في كففيه خزع المستعمل الا يفيد اذ لا بد من الوضع والمذقان مستعمل
 بالوضع الاول فكذا بالثاني فلا يفيد آخره كذا في قبيح الحقائق **قوله** فان تجدد الماء لمسح الاذنين
 ستة عشر بناء على انها لباس الرأس حتى لا يأتى بهما وظيفة الرأس لئلا يذنين الرأس بالوض
 اي حكمهما حكم الرأس ولا يكون ذلك الا اذا مسحهما بما مسح به الرأس ولا يحتاج الى تجديد الماء لكل
 جزء من اجزاء الرأس فالاذن او لكونه يتعاله وانما لا يأتى فرض المسح لانه ثبت بالكتاب كونهما
 من الرأس من غير الواحد فلا يأتى به ما ثبت بالكتاب كذا في البين والكافي فاقيل في كل هذا
 بالضعفة والافتشاق حيث يستأجر الواحد الا على رواية البهقي وان كانا اثنين في الوضوء
 لانهما كانا في الوجه وضوء فلهما كان كذلك الحصول الامتياز ستة عشر سنة الغسل بقية
 حقه كذا في المعراجية **قوله** والنية اي البداء بالنية لان النية قصد القلب بالوضوء او برفع اليد
 او بامثال الامر في ابتداء الوضوء فلا يلى ان قصد التقاعد عن الدنيا ان يبداء بالنية رعاية
 للمناسبة بين الوضوء والطبع **قوله** في نفس القرآن دفع لوقوم كون المراد من النص هو النص في
 الكتاب يعني ان المراد هو الذي ذكر في الكتاب المجيد **قوله** فوضان عنده ولما نقل والعقل اما الاول
 فقوله تعالى اختمتم الى الصلوة الآية بانه امر بالمسح والغسل والمسح ولم يشترط النية فعلم بذلك ان
 ليست بشرط والا يلزم ان يادة على ان ياتى بالوجه الواحد والقبيل وهو لا يجوز قطعاً وقوله تعالى وارزنا
 خبزنا طيباً اي بدون اشتراط النية وهو على ما مر به كثرة كتاب الله في سورة القرآن ما كان طاهراً
 في نفسه ومظهر الغيرة والشئ اذا خلق على اى وجه كان لا يتوقف صدوره ان ذلك الطبع عند النية
 قطعاً كالتأخر في الاطراف والطعام في الاشياء والماء في الارواح وغير ذلك مما لا يخفى واما الثاني
 فلان الطهارة شرط الصلوة كسائر العورة واستقبال القبلة وازالة الخبلة فكان لا يتوقف
 على النية فلذا الطهارة فاقيل في الآية دليل على اشتراط النية لان وضوء حكم العمل خرج مخرج
 الجاء للشرط فيقتضيه فيكون تقديمها فاعلموا هذه الاعضاء والقيام الى الصلوة ولا يغنى
 بالنية الا هذا قلنا هذا مسلم في حكم غير شرط حكم آخر ولما اذا كان كذلك لا يشترط النية في هذا الشرط

لان شأن الشرط ان يراعى وجوده مطلقاً لا وجوده مقصداً كما في قوله تعالى فاسمعوا الى ذكر الله فانه لما
 كان الشيء شرطاً لا واجباً لا يشترط فيه نية ان يكون لها حتى اذا استعي غير قصد ادائها وحضرها فادتها
 يحوزها بالمعنى اذ انشئ المسح فاصابه المطر او جرح الماء على اعضائه او علم الوضوء او نومه للبرق
 يكون مقصداً للصلوة عندئذ لا عند هذا زبد ما في الغاية **قوله** والاخرى مراد بالا جاء لا يحمل
 الترتيب بالنية فلا يكون الا في الخبز عراً او الا يلزم ان يكون لمن ترك عمده في موضع الاثبات
 وهو فاسد ثباتاً وهذا مع قولنا شارح فلا دلالة على الصحة هذا زبد ما في الغاية والتلويح
 واذ ابطال الى عدم الدلالة فان كثيراً من العبادات يشترط فيها النية في الاعمال التي تباين
 بها ولا يحتاج الى نية اخرى والا تسلسل الامر انقول انما يخص بالقلب فعلاً للتسلسل مثله
 تعالى الله على كل شيء قدير فثابت **قوله** قلنا يفيد التلويح قال في التلويح في نظرنا لا ان تسلم ان
 انتفاء التلويح يستلزم انتفاء النية وانما يستلزم لو كانت النية عبارة عن ترتب العرض
 والعرض هو التلويح ما لو كانت النية عبارة عن الاجزاء ودفع وجوب الغضاضة وكان العرض
 هو الامتثال وموافقة الشرع فلا الى هنا عبارة بعينها اعترض عليه في بعض حواشي من وجوه فليقل
 فيه **قوله** فلو لم يمتنع فاعلم ان معنى ان الفاء للتعقيب غير تراخي فيقتضي ان يرتب غسل الوجه على القيام
 الى الصلوة وينبغي تحلل عضو اخر من غير ما تحصيل الاتصال الكافي الكافية مع عدم الترتيب خلاف
 الاجماع فيلزم ان يعارضه دليل الخصم بقوله هذا الكلام مقلوباً كان يقال لا يجب الترتيب
 في غسل ما سوى الوجه من اعضائه الوضوء لان العاطف فيما بينهما هو حرف الواو وهو لا يندل الا في
 الجمع المطلق اتفاقاً فلا يجب الوجه لانه خلاف الاجماع المركب فليقل في كتابنا اصول **قوله** قلنا لا يكون
 بعد حرف الواو والاجواب عن دليل النافي به لان بناء على القول بالا جاء المركب حيث قال ان الفاء
 يدل على تقديم غسل الوجه فيدل على الترتيب بين سائر اعضاء الوضوء لانا فليكون بتقديم الوجه
 والترتيب بين الجمع وانتم ايما الخفيفة فليكون بعدم تقديمه وعدم الترتيب بينهما فليقل بتقديم
 مع عدم الترتيب خلاف الاجماع المركب لان الترتيب فينبغي انما شمول الوجه او شمول العبد فيجب ان ينظر
 ان شمولهما ان كانا مشتركين في حكم واحد شرعي فيكون الاخران ابطال الاجماع فينبغي ان لا يكون
 واجداً اجباراً المبكر المبالغة على النكاح عندنا وعندنا في كل واحد منهما ولاية الاجبار والقول بالاجابة
 الابتناء والمحدث خلاف الاجماع لان شمول الوجه وشمول العبد مشترك في حكم شرعي وهو وجوب
 المساواة فان الجدة كالأب شرعاً عند عدم الاب في المساواة بينهما ما حكم شرعي فليقل في الاجماع انما لا تسلم اولاً
 دلالة الآية الكريمة على تقديم غسل الوجه بل دلالة وجوبه فينبغي غسل هذا المجموع بالقيام الى الصلوة

لا يجوز
 ان يكون
 الترتيب
 بالنية

لان الفاء لعقوبتها دخلت هي عليه لتعقيب غير ما دخلت هي عليه في الآية دخلت الفاء في الفعل لا في اعضا
الوضوء وكل واحد منها معطوف بحرف الواو التي هي لطلب الجمع باجماع اهل اللغة فلا يفهم منه الا جمع
فعل الفعل والجمع طلقا كقولنا فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع وكقولنا الرجل العبد اذا دخلت
السورة فاستزلم والجزء والبقول فانه لا يفهم منه الا الجمع بين هذه الاشياء مطلقا كيف ما وقع المانع
حتى لو ترك الجميع قبل السجدة والبقول والجزء قبل السجدة لا يحصل الامتثال فكذا في المسارعة فيه وليكن
مستلزاما لانها متعقبات تحقق الاجماع هنا لان استدلال المجتهد الذي هو الشافعي ههنا اذا كان
هذه الآية لم يكن الاجماع المركب الذي ادعوه منعقدا لان انعقاده متوقف على الاستدلال وقدر
الحكم عنده فلو استدلال بذلك الاجماع على ثبوت الحكم لزوم الدور وكان استدلاله بهذه الآية على الترتيب
بين الواو مستلزما لا بدلا ليل وتكاد لا يكون دليلا لا يكون من شأنه ان يكون دليلا لا مستلزما
الرق لا يقال لا ينافي في قول الجواب لا يثبت ان هذه الآية اول ما يستدل به الشافعي على وجوب
الترتيب وليس كذلك معلوم فلو كان يكون ثابتا بدليل اخر غير ما اعتمد عليه لكان مبررا فيكون
المراد بالاستدلال ما تكثير الادلة وثابتها لاننا نقول هذا خروج عن المبحث لان كلا منافي في كونها
جهة مستقلة على مطلق الجسم غير مستلزاما بدليل اخر وعلى ما ذكره يكون اتيانها بالقوية الدليل
الذي قبلها وقد كان هذا الوضع متباين على يجوز ان يكون ذلك الوضع غير مرتب بترتيب مخصوص
عليه لان الترتيب عندنا سنة وهي ماركعة مرقعة او مرتين لان الواو بلا ترك ليل الوجوب فيجعل ان يكون
الوضوء المذكور الذي ترك فيه الترتيب اللهم الا ان يدعى معلومية كونها مرتبة بالتواتر والولاء
بكره الواو لا يحق الا في الالهواء المعقول وقيل لا يثبت ثبوتها بما يعمل اخر غير الواو في الواو
البناء م قيل يعني مع التركا حيانا لانهم حرموا بان الواو بلا ترك ليل الوجوب ومع الترك مرة او مرتين
دليل السنة قالوا في بيان دلالة الواو بلا ترك على الوجوب لولم يكن واجبا لتركه النبي مرقعة
تعلما للجواز لا نهى بشارعا ومقتضا فلا يتصور منه الا خلافا لبيان في موقع الحاجة يرتدك
الى هذا ان صاحب الهداية وغيره لما احتاجوا الى اثبات واجبة الفاتحة والقنوت والشهادتين والواو
بعدهم الترك وقال في باب سجود السهو فانه لم يوجبوا غير تركها وهذه المارة الوجوب في سجدة واحدة
التقص بالا عكاف فانه موطئ عليه بلا ترك مع انه سنة لا واجب بانه ثابته كذا في بعض شروط الوضوء
ولم ير احد الا ان قوله عدم الرواية لا يستلزم عدم الترك في نفس الامر بل يترك الواو فقط فالقول
بان هذا الوجوب كونها واجبا وهم محض لان المعنى في الوجوب ان يكون الواو سنة متعارفة موقوف على كونها
على وجه العبادات بحيث يكون تركها مكرها واساءة ولهذا قال عليه السلام الجماعة سنة سنة من الهداية

سميت

سميت به لان معرفتها سبب المزيد الاهتداء الى سلوك طريقها الشرعية وسنن الزوايد
ليست كذا كسبل في ما يكون على سبيل العادة وفعلها اولى من تركها لا يقال هذه التفريقه
يقضي ان يكون مع الوقفة من سنن الهداية الظاهر انه من العبادات لاننا نقول هذا ينبغي
على الغفلة عن قيد المواظبة كما ان اسوان المذكور في الشرح مبنى على الغفلة عن قيد العباد
قوله ويفهم هذا من تعليل صاحب الهداية لانه عد منها ما لا يربطه في كونه من العبادات كالاستغفار
الذي هو ليس بالتعليل والترجل الذي هو تيسير الشغل والحيطة بالمسقط وتفسيره بنسخ
الحقير من الرجل خفاء بحسن لانه السنة في التزجر ان يبدى باليسار كذا في الغاية **قوله** وسخ
الوقفة بان يسبح بها بعد سجدة الاذنين يضرهم اليدين حتى يصيرها سبعا يبطل لم يصح سجدة وسخ
المقوم بدلالة كذا في الغاية السرخي **قوله** وناقضه ما خرج من السبيلين الى خروج ما خرج
من احد السبيلين وانما قد التزم في ذلك المصنف في هذه النقطة ان عطف انتفاء الموضوع وهي من
المعاني من الاعيان ولانه ذات الخارج لا زمه فلا ناس فلو لم يعتبره مفعلة الخروج لكانت
ناقضا لمراد من السبيل سبيل الى فلا ينقض الكلية بما سيجي في الجنايز من ان خرج من البيت
بعد غسله يغسل ولم يعد غسله بناء على انه ليس بحد في حققة وهو ظاهر وانما لا ينفذ
احد دفعا شوقهم كون الناقض هو الخروج من مجموع السبيلين معا والاشعار الى هذا
المعنى لم يقل من غيرهما مع ان المقام يقتضي ترك بل قال او من غيرهما اي غير كل واحد
من السبيلين **قوله** وفيه اختلاف المشايخ اقول الصحيح ان مرجع ضمير فيه هو المخرج باعتبار
المذكور لانه فيما اخلافا سواء خرجت من قبل المرأة او من قبل الرجل حتى قال بعضهم انه
ارجح الخارجة منه ما غيرنا فضا لانه من غايته لا يتغير منبغثه عن موضعها وعليه عامتهم
كما هو مختار صاحب الهداية واجرح الروايتين عن الاعظم صرح به في العناية وعبارته ان
يتنوع عن رجحان كونها ناقضة كما ترى وهو مختار محمد بن كافرهم من الكفاية ولا يجوز ذلك
يرجع الى حفظ الغيرة قوله او غير معتاد لانه دودة داخله فيه واختلاف في كونها
ناقضة نكت المراد بها ههنا دودة الدبر لانه الحكم فيما خرج من السبيلين في سبيل النضر
باختلاف في المشايخ في دودة قبل المرأة وانما ههنا يحل هذا الاختلاف على المخرج فلا يلزم التكرار
وايضاً يلزم ان يكون دودة الا حليل مختلفا فيه وسيصح ان يشارح بنفي ذلك بقوله
من الا حليل لا وقد وقع في بعض النسخ الدبر موضع الذكر وضمير فيه في المقتل فقط
ولا يخفى انه سره ومخفى انما في الموضوع وفي الغسل الى الواجبين منها كما هو ان نسبت

فاذا نزل دم الى قصبة الانف ينقضه لوجوب تطهيره في الغسل الواجب بخلاف البول
 في قصبة الذكرو دم قرحه عيب اذا سال من جابها الى اخر ولم يخرج جابها لم ينقض
 اذ عصر القرحه وهي بالفتح الجرحه قبل عدم النقص ههنا على اختيار النهرية
 والهداية ذهب صاحب النية والخلاصة والكا في السر خسي الجاب الخرج ناقض للخارج
 قياسا على الجامة والنقص ومضى العلقه وقال الاتعا في هذا هو المختار عندى لان
 الاحتياط فيه وان كان الرغوى بالناس في الاول وتحقيقه عندى ان الخروج لازم لخارج
 فلا بد من لزوم وجود اللازم عند وجود المزموم فيحصل الناقض لا بحالة فانهم
 اشبه كلامه واما وجه القول الاول فلا علة النقص في الخروج بالطبع والسيلان وقد
 انقضى والقياس على المذكورات غير مستقيم لان في كل فيما يخرج الدم بعد قطع الجلدة
 فهو بمنزلة ارتفاع المانع حتى صرحوا بان الحق اذا كانت بحيث لا يسيل الدم وبعد سقوط
 العلقه لا ينقض وما نحن فيه ليس كذلك لان علة الخروج هو العصفه شبه شق
 نفا الغير ثم عصره والمص يشبه شقه ثم تركه فان يفسد في الاول دون **قوله**
 اذا عتق شيئا اى اخذه باسنانة للاكل وغيره او خلل اى ادخل الخلال وهو العود الذي
 يتخلل به **قوله** او استنشاى شراى انفسه بالنفس سواء كان مخا او دما او غيرهما
 والعلو الدم الغليظ مخرج به الجوهرى والحد من حيث معروف **قوله** والنجاسة
 المستقرة اى يعنى ان النجس مادام في محله لا يأخذ حكم النجاسة لعدم مكان تطهيره
 فاشترط التجاوز الى موضع آخر لا يقال اطلاق النجاسة على ما لا ينقض الوضوء منافي
 لما سبق من الحق وهو ما ليس بمحدث ليس بنجس لانا نقوله المراد بالنجاسة
 المستقرة هو النجاسة الحقيقية اللغوية وبالمنفية في قوله ليس بنجس هو الحكمية الشرعية
 فلا منافاة قطعا **قوله** قلت هذا الدليل غير تام عليه ان عدم النقص في صورة الابرة قول الرباني
 نظر الى ان السيلان هو ان يعلوه يتخذ وهو منقود ههنا ومختارا امام كتاب النقص
 وهو الاقرب الى الزوال عن مخرجه سيلان عند مجاز ان يكون المستدل من جانب الكتاب
 واما دفعه بانه اختلط بغير المنتقل فاخذ حكمه ترجحا للميل فليس يتام كما لا يخفى اقول
 توخيها جبره في الخطر والاباحة اذا اجتمعا لترجح جهة الخطر احتياطا فكان ان يأخذ غير
 المنتقل حكم المنتقل فينقض بظاهرة اذا ساءى الثقيل غير المنتقل ترجحا لجره في الخطر
 واما العكس فلا يظهر لجره **قوله** فان الخروج عنك مجوس قيل عليه ان قارب بهذا الخروج

والدم اذا نزل الى
 القصبة لا ينقضه
 لوجوب تطهيره
 في الغسل الواجب
 بخلاف البول
 في قصبة الذكرو

اورده

السيلان

السيلان فانه لا تنافى اتفاقى والا فلا خروج بمقتضى قولهم ان الخروج انما يتحقق بالسيلان
 الى ما يظهر فضلا عن احساس ونحو نقول اولا المراد بالمقدمة القائلة القليل باذلا خارج
 مع قطع النظر عن كون الخروج معتبرا ولا واثباتا ان مال قول الشارع وقد خطر بباله الى
 قول السائل والا فلا خروج بمقتضى قولهم اه فان قيل ما الفرق بين الجوابين قلنا جواب
 عنه بملاحظة الخروج فقط كما ان قوله وقد خطر بباله جواب عنه بملاحظة النجاسة
 كذا في شمسية **قوله** اذا غرست من الغر بفتح الغين والراء المعجمين وبينهما راء مهلهلة
 ومنه غرر عودا الى الارض اذا دخله وتفسيرا **قوله** لا ينقض عندنا هذا على اختيار
 بتجوز التوارد واما على اختيار الجامع الصغير لا ينقض وان علا فصلا اكثر من راس الجرح
 كذا في الخلاصة **قوله** بل النجس الدم المسفوح اى المصبوب من سفح الدم شبهه واهرقه
 في العروق كالكبدة والطح الى صريح به ايضا وى في تفسير قوله تع او دما مسفوحا
قوله عمادا قشره نطف من قشر العود وغيره اى نزع عند قشره النقطة بفتح النون
 وكسر الفاء على وزن الكلمة الجذ ترى والنقطة بكسر النون وسكون الفاء هي
 القرحة التي امتلاء وحان قشرها من قولهم استقط فلان امتلاء غصبا والنقطة
 بالفتحات الثلاثة اخذت فيه كذا في المغرب في البيانية **قوله** ولم يطلع اى لو يتلوه
قوله يجب ان يكون متعلقا بقوله خرج الى قيل عليه يحمل ان يديه المص بالسيلان
 ههنا المعنى المجازى وهو التجاوز الشالى الى راس الجرح او الى موضع اخر يخرج
 ان يتلوه الى سال ولا يرد النقص بالنقص لانه فيه تجاوز الى راس الجرح الذى هو موضع
 التطهير وجوابه ان المص ذكر السيلان بعد ذكر الخروج ولا شك ان المراد منه هو
 الانتقال من الماص الى راس الجرح ولو كان المراد بالسيلان هو التجاوز الشالى
 له ولغيره كان ذكره بمنزلة التاكيد لا التأسيس فالعدول منه اليه ومن الحقيقة
 التي يقتضيها المقام الى الجواز الخالى عن القرينة المقابلة للمنافى لمخرج تغلق الجار الى
 الاقرب مما بعده العرف عشا محض بالضم راصر فلا يقال هذا التعريف سواء عتس
 عنه بعبارة المص او بالعبارة الحسنة التي اختارها الشارع رحمه الله منقول
 اذا علا القيح والدم والصد يد راس الجرح فانى عليه التراب او ارماد او سنج غرقلة
 ثم وغم فانه قد ينقض الوضوء مع انه لم يسيل اصلا وبما اذا مضى العلقه وامتلت من
 الدم وكذا المراد الكبير انقض به الوضوء كما صرح به في الحصانة مع انه لم يخرج

بالمنظر

الموضع بلحقه حكم التطهير ولم يسئل اليه لان قولنا ما علمنا ان كان بحيث
لو لم يلحق عليه شيء او لم يسئل لا ينقض الوضوء كما صرح به قاضي خان وهو
ان كان بحيث لو لم يمنع المانع المذكور لسال فهو سائل حقيقة وان لم يكن سائلا
حسالات السيلان هو التجاوز عن المخرج رقيقا غير متجدد بحيث يكون ذاهبا بنفسه
كما يدل عليه قول الشارع واغراق سائل لانه اذا لم يتجاوز الخارج المخرج الى التجاوز
المذكور لمحق هنا وان لم يكن الى ما يطهر فلا يستقيم قول السائل ولم يسئل
اصلا وتحقق المقام ان المراد من اشتراط السيلان معرفة كونه مسفوحا من العروق
مختلفا بالانحسار هو انما يعرف بنفس السيلان لا يكون به محسوسا كما فهم من
الحكمة الغامضة التي سبقت ذكرها الشارع بعد المانع عن احساس الشيء لا ينافي
وجوده في نفس الامر واما النقض بالمص في نوع ايضا بانه الخروج الى ما يطهر
هو الانتقال من الباطن منتهى الى محاراة ما يجب تطهيره وان لم يصل اليه ولم يلحق
هو كافي صورة الفضة التي فرضها الشارع وهو المقصود من اعتبار قيد الى ما
يطهر الاحتراز من الخروج الى ما يقد من ظاهر البدن حسا ولا يعد منه شرا حكم شرعي
كدخل العين فانه لا يجب تطهيره عند وجوب تطهير ظاهر البدن فلا ينقض الوضوء بما خرج
اليه وان سأل فيه ما لم يتجاوز عنه فالذي يخرج من بدن الانسان الى باطن العلة والقراد
خارج الى ما يجب تطهيره معنى انه لم يبق في باطنه الحقيقي الذي هو تحت الجلدة وباطنه الشريف
الذي هو داخل العين فتحقق الخروج الى ما يجب تطهيره واما السيلان فلا سببية في تحققه
في الدم المخصوص صرح به قاضي خان وهو حيث قال اذا مصته العلقه واستلثت من الدم
ينقض الوضوء لانه لا يشقبة لخرج منها دم سائل وكذا الحال في القراد الكبيير فلا وجه
لقوله مع انه لم يخرج الى موضع بلحقه حكم التطهير ولم يسئل اليه نعم لم يسئل الى موضع
التطهير ولم يلحقه حوب ولا احتياج اليه في النقض كما في صورة القصد بل الانفكاك
بين الخروج الى ما يطهر والسيلان اليه في صورة المص اظهر من القصد كالا يخرج الى
لم يسئل الى موضع بلحقه حكم التطهير بل خرج اليه اقول هذا اقتراح يجوز الانفكاك
بين الخروج الناقض والسيلان الى ما يطهر في غير السيلان ولا يبرح ذلك ههنا الاستعمال
ولا نقل اما الاول فلا لا يتصور لعاقلة ان يجوز خروج شيء يشك الى موضع مخصوص
كالدم وراس الجرح مثلا مع عدم سيلانه اليه لانه لا معنى لخروجه اليه انتقالا من الباطن

هذا هو الوجه في النقض
بما يخرج من بدن الانسان
الى ما يجب تطهيره
فانما يعرف بنفس السيلان
لا يكون به محسوسا
كما فهم من الحكمة
الغامضة التي سبقت
ذكرها الشارع
بعد المانع عن احساس
الشيء لا ينافي
وجوده في نفس الامر
واما النقض بالمص
في نوع ايضا
بانه الخروج الى ما
يطهر هو الانتقال
من الباطن منتهى الى
محاراة ما يجب
تطهيره وان لم يصل
اليه ولم يلحق هو
كافي صورة الفضة
التي فرضها الشارع
وهو المقصود من اعتبار
قيد الى ما يطهر
الاحتراز من الخروج
الى ما يقد من ظاهر
البدن حسا ولا يعد
منه شرا حكم شرعي
كدخل العين فانه
لا يجب تطهيره عند
وجوب تطهير ظاهر
البدن فلا ينقض
الوضوء بما خرج اليه
وان سأل فيه ما لم
يتجاوز عنه فالذي
يخرج من بدن الانسان
الى باطن العلة والقراد
خارج الى ما يجب
تطهيره معنى انه لم
يبق في باطنه الحقيقي
الذي هو تحت الجلدة
وباطنه الشريف الذي
هو داخل العين
فتحقق الخروج الى ما
يجب تطهيره واما
السيلان فلا سببية في
تحقيقه في الدم
المخصوص صرح به
قاضي خان وهو حيث
قال اذا مصته العلقه
واستلثت من الدم
ينقض الوضوء لانه
لا يشقبة لخرج منها
دم سائل وكذا الحال
في القراد الكبيير
فلا وجه لقوله مع
انه لم يخرج الى
موضع بلحقه حكم
التطهير ولم يسئل
اليه نعم لم يسئل الى
موضع التطهير ولم
يلحقه حوب ولا
احتياج اليه في
النقض كما في
صورة القصد بل
الانفكاك بين
الخروج الى ما
يطهر والسيلان
اليه في صورة
المص اظهر من
القصد كالا يخرج
الى موضع بلحقه
حكم التطهير بل
خرج اليه اقول
هذا اقتراح
يجوز الانفكاك
بين الخروج
الناقض والسيلان
الى ما يطهر
في غير السيلان
ولا يبرح ذلك
ههنا الاستعمال
ولا نقل اما
الاول فلا لا
يتصور لعاقلة
ان يجوز خروج
شيء يشك الى
موضع مخصوص
كالدم وراس
الجرح مثلا مع
عدم سيلانه
اليه لانه لا
معنى لخروجه
اليه انتقالا
من الباطن

ووصوله اليه وهذا معنى السيلان بعينه كما اذا قيل خرج الدم من جرحنا الى قبض او
بل الطبع المليم بحد هذا المعنى في الامور الغير السيلان ايضا الا يرى انه اذا قيل ان السيلان
قد خرج اليوم الى سريره هل يجوز اخذ من العقلاء يحقق هذا المعنى من غير وصوله
الى شيء من اجزاء سريره وهذا لا ينافي كون هذيت المفهومين متغايرين بالعموم والخصوص
في حد نفسهما بل ان في بعض استعمالاتهما لاد الفاعل الواحد يجوز ان يتضمن معنى
نعل واحد كتنقش خرج معنى وصل وانتهى كافي بمقتضى ان يتضمن معنى نعل آخر اخرج
كتنقش معنى قصد وغزم كما في قوله والله لا يخرج الى مكة واما الكافلات حصصها حسب
الهداية وشركه والزلي في تحقق الخروج في انصاف الخارج بالسيلان الى ما يطهر
بقولهم غير الخروج انما يتحقق بالسيلان الى موضع بلحقه حكم التطهير ناظرا الى
صوبه على امتناع وجود الخروج الى ما يطهر بدو السيلان اليه فلا يحمل له والله اعلم
الات الشارع لم يعتبر الخروج ناقضا الا بعد ترتيب السيلان عليه واتصاله وتلازمه به
في جميع الصور واما الصور التي فرضها الشارع في كمال قدرتها بمنزلة المتنوعات
العادة نظر الى اعتبارها حتى لو فرض وقوعها في وقت من الاوقات فيعد ونها من
قبيل وجود السيلان الى ما يطهر حكم الان نقض عبارة عن بطلان الطهارة وهو
لا يتصور الا بالثبوت واذا فرض عدمه حقيقة وحسب يلزم اعتبار حكمه لئلا يلزم
ابطال عمل عامل بلا بطلان اصلا كما اعتبار المشقة في السفر واعتبار شغل الماء في
الاستبراء مطلقا مع يثبث الانتفاء في بعض المواد كما لا يخفى قوله واولق عطف
وانما افرد بالذكر مع دخوله في مفهوم قوله او غيره اشعارا بانه المراد بالغير غير
مما اطعمه واشرب لا اختلاف مع حد الخروج في كل واحد منهما لانه الخروج الناقض
فيما عدم الفهم لا يتحقق الا بالسيلان الى ما يطهر وفيه يتحقق بطلان الدم فلا بد
للتعريف له على حدة مع تفصيل انواعه وما رقيقا سواء كان نازلا او صاعدا
ملاء الفهم اولا هذا عندنا واما عند محمد فيعتبر بطلان الفهم قياسا على سائر انواع الفهم
اذا صعد من الجوف واما اذا نزل من الرأس او خرج من اصول الاسنان فهو ناقض
بلا تفرقة بين قليله وكثيره اتفاقا ودليل الفرقين المذكور في شرح الهداية قوله
ان ساوى التبرأ وهو بضم اباء التختانية وفيه الزاء المعجمة المحففة للماء الحاد في الفهم
والحكم بالانتفاء في حالة المساواة استغنى اخذ بالاحتياط والقياس عدم الانتفاء

ان هذا ليس بدارا
فانها جارية
لا يمنع انتهى
في غرضنا

صريح بالبيان **قوله** اذ مرة وهو كالميم وتشديد الراء المهملة احد الاخلاط الاربعة
ويقال لها في عرف العام الصفراء وقد يدرك هذا مقابلا للصفراء كما في الكفاية فيكون
لكن منهما معنى مغاير لعنى الآخر كقولهم ان المرة هي المادة المركبة من السود المحرقة
والصفراء قال الاثافي بحر الاخلاط اربعة الدم والمرة السوداء والمرة الصفراء و
البلغم كذا في البيان **قوله** او علقا وهو الدم الغليظ كما نقل الجوهرى كذا المراء
ههنا السوداء المحرقة لا الدم ولهذا شرط فيه ملاء الفم والا فخرج الدم ناقض
بلا تفصيل بيته قليلة وكثيره على المختار **قوله** للزوجية لا يتداخله النجاسة ومنه
قبل المزيج الزكوى صريح به في البيان وان خلا عنه بعض المعبرين من كتب اللغات
قوله ملاء الفم هذا على المختار قيد لما سوى الدم وان روى الحى عن الاعظم كونه قيد
الدم الصاعد ايضا وقد اشار المصنف الى اختيار المختار يتوسط قيدان ساوى البنزاق
بينه وبين الاربعة الاخيرة **قوله** وهو الغثيات وهو يفتحات الغيث المعجولة والنساء
المثلثة والياء المثانة المختاتية ويضم الغيث وسكونه الناء ايضا جئت النفس من
غنى نفسه اي حاشية وهاجت واضطربت صريح به في الصحاح فالمراد ههنا امر حاد
في مزاج الانسان مساو لفرقة طبعه من احساس الشئ المكروه **قوله** وما ليس بمحدث
ليس بخبر قد عبرت عاده بهم بعقيب مباحث التي بهذه الفاء دة الكلية لعل وجه التخصيص
بما ان القليل من النقي ليس بمحدث فليس بخبر فلو كانت النجاسة الحكيمة والنجس
الجم هو ما اشتمل على النجاسة الحقيقية فما صلها ان على ما ليس بنجاسة حكيمة ليس بنجاسة
حقيقة فالقليل من النقي كما ينقص الوضوء لا يمنع جواز الصلوة قال في الجامع الصغير
بعيد بحث النقي ثم القليل منه اذ لم يكن حدثا عندنا لا يكون نجسا حتى لو امتلاء الثوب
منه لا يمنع جواز الصلوة كما يكون لا يحجب القروح وههنا بحث وهو انهم قد اطلقوا
النجس على ما لم يقولوا به بكونه حدثا حيث قالوا ان الدودة الخارجة من الدبر ناقضة
دون الجرح وذلك لان النجس ما عليم وذلك قليل وهو حدث في السيليين و
غيرهما صريح به في الهداية وجوابه ان هذا مبني على اختلاف الروايتين رواية الجامع
على انما اتفقت ورواية الهداية على انما قول ابو يوسف خاصة ويمك الجواب عنه بما عيب
عماده على قول الشارح والنجاسة المستقرة الى كما يمكن ان يجاب عما ورد عليه اجابا به ههنا
وهو الجدل على اختلاف الروايتين كما لا يخفى في غير رواية الاصول انه نجس وفائدة

المراد من
النجس
تظهر

13
تظهر فيما اذا اخذ بقطنه فانماها في ماء حل يتجرأ لا وفيما اذا اصاب ثوبه او بدنه
الكثير من قدر الداء كما يكون لا يحجب القروح هل يمنع جواز الصلوة ام لا فعند ابو يوسف
لا يمنع ولا يمنع خلافا لمحمد كذا في الكفاية والبيان قال بعض الفضلاء المراد من الاصل
الجامع الكبير والصغير والبسوط والزيادة ومن غيرها النوادر والا ملأ والوقاية
والبيان واليهاد ونيات كذا في الشرح **قوله** ولنا قوله تعالى اشارة الى ان المختار
عنده هو ما اختار المقصود من مذهب ابو يوسف **قوله** على حكمة غامضة وهي
ضد الواضحة **قوله** فالقليل هو الماء الذي لا يقال المفهوم من هذا ان النقي القليل
لا يتحقق الذي الماء مع ان كل واحد من انواع النقي قليلا من جنسه لا فانقول مراده ان
القليل في النقي الماء هو الماء الذي لم يزد كذا الحال في المرة وغيرها ويجوز ان يكون الماء
مقدرا على نوع منه كما هو المتبادر فعلى هذا لا يرد على قوله ليس بمحدث لئلا يفسد
ما يقال هذا انما يتبع اذا كانت النقي ماء اما اذا كانت مرة او طعنا او علقا فلا بد ان يخرج
من قعر البعدة لان هذه الاشياء لغلظتها وثقلتها لا تستقر الا في العقر وقيل
انما خفف الماء بالذكور دقا على حس من زياد حيث زعم انه لا ينقص بغير الشارب
عقيب شربه قيل الخاطلة قياسا على الدم والعرق وهذا قياس مع الفارق لانه
خارج عن محل النجاسة ونهها **قوله** حكمه الذي وهو ما **قوله** بمحدث في النقي قبل
الاسم كذا افرهم من تقرير الجوهرى ونوم مضطرب الاضطجاع ان يضع النائم
جنبه على الارض والاكاء ان يضع رأسه على ركبته او على يديه كذا افسر الاثافي
في غايته وفسره صاحب الكفاية بالنور كذا على احد وكتبه والاول اقرب لفظا ومعنى
ديودة عطف بعضهم النور كذا على المتكوى وامر اذ بالاستناد الى ما لا يزال الاستناد
الى الجدار والاسطوانة ونحوها بدون ان يكون عضوا من اعضاء قيل القول بنا فندية
الاستناد مختار الطحاوى وبعده صاحب الهداية قال في المتن لا تنقص فيه في
الفتح الروايتين عن الاعظم بحر وفي البدائع وبه اخذ عامة مشايخنا وهو الاصح واختاره
في المحيط لان الاكالية لما كانت مستوففة من الارض لا يكون النوم سببا لخروج النجس
غائبا وقد يوقوع بين الروايتين بان مبنى الاولى على ان الآلية من الارض ومبنى
الثانية على بقاءها وقيل النجاس نوعان خفيف وهو ما يكون النائم بحيث يفرهم اكثر
ما قبل عنده وهو ليس بمحدث وثقيل وهو خلاف ذلك وهو حدث واما نوم المريض

الذي يقتضي مضطجها فالصحيح انه ناقض كذا في البيهقي قوله اي لا ينقض الوضوء
نوم غير ما ذكر فيه بحمل لالتبادر من هذه العبارة ان مختصا النوم الناقض
في هذه الهيئات الثلاثة مع ان نوم المستلقي وانكبت من التواقض اتفاقا ويمكن الجواب
عنه بان يجوز ان يكون ثبوت الحكم فيها بدلالة النص وهو قوله ثم فانه اذا نام
مضطجعا استرخى مفاصله فان الاسترخاء كما يوجد في الثلاثة المذكورة يوجد فيها
ايضا بل ابلغ واغوى فعم الحكم بهوم العلة فذكرها على ذكرها حقيقة فلا يصدق
على شئ من غير ما ذكر وهذا الهمز مع جوابه نظير السؤال والجواب اللذين
اوردهما شرح الهداية على قوله ثم انما الوضوء على من نام مضطجعا او
ساجدا القول كان مختلج في خلدي ان النوم ساجدا هو النوم مكبا على الوجه فوجه
عده غير ناقض مع وجود الاسترخاء فيه ثم دفعته بحمل على عدم تغير وضع سجدة
الصلوة من تجا في البطن عن الفخذ وعدم افتراش الزاوية كما هو الظاهر من قوله
ساجدا ثم وجدته في بعض الشروح هذا التوهم مع هذا الدفع بعينه فقلت الحمد
لله الذي وفقني بارة الفضلاء وعن الامام الثاني انه لو تمدد النوم في السجدة ينقض
والا فلا لانه القياس ان يكون ناقضا الا انما استخسناه في غير العمولات من تكرر الصلوة
بالليل لا يمكن الاحتراز عن النوم فيه فاذا تمدد بقي على اصل القياس وجه ظاهر
الرواية روى انه قال اذا نام العبد في سجوده بياهي انتهت به ملائكته فيقول انظروا
الى عبدى رده عنى وجسده في طاعتي وانما يكون جسده فيها اذا بقي
وضوءه وجعل هذا الحديث في الاسرار من المشاهير ولان الاستحسان باقائه
لوزال لزال على احد شقيقه كذا في المعراجية والاعزاء وهو ما يكون العقل
به مغلوبا بحالة الجنون ما يعبر العقل به مسلوبا وسيفسرها الشارح بما ذكرنا جينه
على اي هيئة كانا يعني جميع الهيئات التي لا ينقض وضوء النائم عليها
لنقض وضوء النائم عليه والجنون فيها كالقيام والوقوف وغيرهما ويدخل
السكرة في الاعزاء لان من جملة ما يكون العقل به مغلوبا وحده هربنا وانما فيه
لان حدة في حوص وجوب حدة الشرب ان لا يعرف شيئا حتى الارض من السماء وفي حق
حرمة الاشربة ان يتكلم بالهداية هذا عند الاعظم واما عندنا ان يتكلم به مطلقا وعند
وعند الشافعي حده في الكل ما ذكره هربنا وهو ان يظهر اثره في مشيته وحرمة كذا ذكره

الشارح في باب حد الشرب **قوله** بشرط الى قوله بل يبطل اقول لو قال بدل الكل ونفلى
وساجد التلاوة عطف على اصبى لصار مع كمال وجازته احسن انتظاما بما قبله
حتى لو فهمه يقال فهمه الرجل وقه اذا قال قه قه وهي ناقضة للتيتم ايضا
دون الاعتقال عامدا كان او ساهيا بدت اسنانه او لا وقيل يبطل طهارت
الاعضاء الوضوء في الغسل ايضا حتى لا يجوز صلوة من فهمه مغفلا بغير وضوء
فيعيد الوضوء دون الغسل وقيل لا يبطل طهارته لانه ليس بوضوء قصدي
معول لاستباحة الصلوة والوضوء في الحديث مطلق فيصرف الى الكامل وايضا ان
وضوء الاعراب الذين يتحركون خلف الرسول عليه السلام قصدي فيقتصر على مؤثر
كما صرح به الشارح **قوله** فهمه لا ينقض الوضوء ولا تفسد الصلوة ايضا لانها
جعلت حدنا لبقائها في موضع المناجاة وسقط ذلك بالنوم ولا تبطل الصلوة ايضا
لان النوم يبطل حكم الكلام **قوله** او سجدة التلاوة لا يقال لا وجه لا يراه
لانها خارجة بلفظ الصلوة لانا نقول ان لها شيئا كاملا للصلوة حتى ان من رآها
بها فقد ظنه مصليا يادى الرأس وبهذا القدر يلبس ان يذكر عقيب صلوة الجنازة
وان لم يكن صلوة حقيقة **قوله** الا عند محمد فان مجرده وضع فرجه على فرجه لا ينقض
عنده ما لم يخرج المذني حقيقة **قوله** واما من الفرج وقيل عاسة الفرج بالفرج ليس
بشرط **قوله** ومن المرأة اي لا ينقض وضوء الرجل مسته المرأة لما روى عن عائشة
رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل بعض نساءه فيخرج الى الصلوة بلا تجديده الوضوء
بينهما وكذا استس المرأة ظاهريه الرجل لا ينقض عندنا وينقض عند الشافعي
بعض وكذا الحال في من الذكر فانما فيه المسح الى المرأة والذكر من قبيل اضافته
المصدر الى مفعوله قطعاً عند من له ذوق سليم لان كونها من الاضافة الى الفاعل باياه
عطف الذكر على المرأة وان وقع استخراج بعض شراح الوفاية على كون قلناه فانظر في
الكلامين فاحكم بيننا بالحق اعلم ان الخلاف في المشرع الرجل والمرأة انما هو في نقص وضوء
الماتى واما المسوس فلا ينقض وضوءه اجماعا وان الخلاف في المسح بالبشرة لان من
كل واحد منهما بشعر الاخر او ظفره او سنه لا ينقض اتفاقا وان الخلاف في من الذكر باطن
الكف لان المسح بظاهره او بالاصابع لا ينقض اتفاقا كذا في غاية الشرح قوله خلافا
لشافعي في قول واحد من المتين قوله في ابتلاء الصائم الربيع انتقال من البلع وهو

جده

ادخال الشئ من الفم الى اوراق الخلقوت ثم وانما لا ينقص صوم من ابتلع الريق لان
 الفم داخل حكما فكما انه تحرك في بطن الصائم من جانب الى جانب آخر **وقد** دخل شئ
 في فمه وانما لم ينقص صوم من دخل في فمه شئ من خارج لانه خارج حكما ووصول
 الشئ الى ناقص له اذ لم يصبه لا ينقصه اتفاقا **وقد** لا الوارد فيه صيغة
 المبالغة فاطهر وتعليل لعدم جعلهم الام بالعكس وهو ظو به يخرج الجواب
 عن قياس الشافعي رحمه الله الغسل بالوضوء وانما استدلال الفريقين بالقرآن و
 الحديث **فذكر** في الهداية **فلا** باس به يعني يتم مضمضته لانه الطعام ليس
 ليس يصل الماء تحته وقال بعضهم لا يتم ما لم يبلغ الماء تحته **فذكر** في بعض النسخ
 وهو الشئ المعروف الذي اخذته المرأة بخلط الماء بالديوق **فذكر** لا يجزئ ان يكفيه غير
 من الغسل من اجزاء الشئ كفاه كذا في الصحيح وقيل يجري للمرج والضوء كذا في قناني
 الزاهدي والناظر خانية وقال في لا سرار هذا صحيح **فذكر** وفي الذكر عطف على قوله
 قبله كانه قيل لا يجزئ في الجنب وفي الذكر يجري وهو يفتح الدال والراء المهملة في الوسخ
 صرح به في الصحيح **فذكر** وكذا الصبغ وهو بكسر الصاد المهملة وسكون الباء الموحدة
 والغين المعجمة معروفا يستعمله الصباغ في تلويح الاشياء والحناء بكسر الحاء المهملة
 معروفا **فذكر** وانما ثقب القرط وهو بضم القاف وسكون الواو وبالطاء المهملة
 الذي يعلق به سمكة الاذن للتزيين وثقب بضم التاء المثناة وسكون القاف والباء
 الموحدة جمع ثقبه **فذكر** لا يتكلف اي لا يرتكب التكلف والعلاج في داخله **فذكر** ويجب
 على الاذن ان يقال رجل اذن بفتح القاف وهو الذي لم يحن وثقلته الحات قلقتة
 قلغا قطعها كذا في الصحيح **فذكر** فلما حكم اباطن في الغسل قال ان يلبس في تعليل
 هذه الرواية لانه خلقه كقصبة الذكر ثم اظهر عدم ارتضاؤه اياها واختيار الاولى
 حيث قال وهذا مشكل لانه اذا وصل البول الى القلفة انتفض وضوءه **فذكر** كما
 الخارج في هذا الحكم وفي حق الغسل كذا داخل حتى لا يجب اتصال الماء اليه وقال الكندي
 يجب اتصال الماء اليه عند بعض المشايخ فعلى هذا لا اشكال فيه انتهى كلامه وقريب
 منه قول الشيخ السماوي رحمه الله يشكك هذه الرواية بما استدلت به على فريضة المضمضة
 والاستنشاق من مبالغة التطهير في النصف فانه يقتضي ان يجب اتصال الماء اليها اذ لا
 حرج فيه بخلاف العين واعلم ان بيت الناس مسئلة كثيرة الوقوع بحيث يحتاج اليها

فانفقوا له الماء

كل مغسل من المصير وهو ان الجنب اذا اغتسل فانتضح من غسالته بشئ في انايه
 هل يفسد الماء عليه ام فقد ذكر في الخلاصة ان يجزئ الانتضاح لم يفسد الماء عليه اما
 اذا كان سيل فيه سيلان افسده وكذا احوض الحمام وعلى قول محمد رحمه الله لا يفسد
 لم يغلب عليه يعني لا يخرج من الظهور وفي الجامع الصغير لقاضي خان انتضاح الفسالة
 في الاناء ان كان قليلا لا يفسد ان لا سنيب موضع القرط في الماء كالطل وان استبان
 ذلك فهو كثير وعن محمد بن عمار كان مثل رؤس الابن فهو قليل كذا في شرح
 الوقاية **فذكر** لا ذلك اي لك ابدن ليس بفرض في الغسل عند نابل هو سنة في
 رواية وسحب في اخرى خلافا لما لك به فانه قاس النجاسة بالحكمة باليد على
 النجاسات الحقيقية بالثوب وانما تعرض المق بنفس فمضية ذلك لانه صيغة
 المبالغة مظنة لتوحيها **فذكر** ووجهه قول غل الفرج غير مختص بالرجل لانه غسلها
 كغسله غاية الفرج ان لها فرجيت ظاهرة وباطنة ولا يجب عليها تطهير الباطن ولا افعال
 اصبعها قبلها واما اتصال الماء الى اسرة والاذن في الذكر والاثنى فرض كذا في خلاصة
 السرائر وغاية البيان **فذكر** اي انه كان نجس اي النجاسة هكذا وقع في اكثر
 النسخ المصححة فيقول فائدة التفسير الاول اطهار المطابقة بين الافعل والفاعل وفائدة
 الثاني دفع توهم كونه نجسا كجسم وقد مر من اثنان الفرج بين الفتح والكسر قوله المصنف كان نجسا
 ساء ولولا كذا في قوله ويزيل نجسا لاستغنى عن قوله ووجهه لانه الفرج لا يغسل الا لانه النجاسة
 كذا فيهم من النبيين **فذكر** اي يغسل اعضاء الوضوء قال داود يجب هذا الوضوء قلنا الوضوء
 يحصل بغسل جميع البدن فلا يحتاج اليه ومنهم من اوجب الوضوء بعد الافضة قياسا على
 غسل الرجلين وليس بصحيح لا يروى عن علي بن ابي سعيد رضي الله عنهما انهما كانا
 كذا في البسوطيين صرح به في المعراجية اقوله لو لم يأت بجواب يغسل كان اشمل لان بعض الاعضاء
 ليس بمغسول وظن ان المصنف لم يعدل عنها الى توضاء الا بملاحظة هذه النكتة ويجوز ان يشبه
 يغسل الى قول من قال لا مسح في وضوء الغسل لانه لغو لتعقبه سيلان الماء على جميع البدن
 لكنه ضعيف ولو قال اي يغسل الاعضاء المغسولة وقال او يستعمل الماء في اعضائه كان
 اطهر **فذكر** ثم يفيض الماء قبل كينته الا فاضة الى يديه على منكب اليمين ثم ثلثا ثم اليسار
 ثلثا ثم على راسه وسائر جسده ثلثا وقيل خلل الراح بين المنكبين وقيل يبدأ بالراش كذا
 في المعراجية **فذكر** على لوح وهو خشب مطح **فذكر** لغسل رجله هناك فلا يلزم تكرار غسلها

يكون عبثا كما في جمع الماء لا يغتسل فيه لا يخرج عن عبادة الجنابة **بعض** صغيرنا
الضحية بفتح الصاد المعجمة وكسر الفاء وسكون اياء المثناة التحتانية مثل اقصيته وزنا ومعنى
وهي الشعر فتقول لاء الضفر قبل الشعر وادخال بعضه في بعض والعقص جمع على السرا
وقيل لية وادخال اطرافه في اصوله صرح به في المغرب وقد فسر صاحب الغاية الضغائر
بالذوايب كما يشهر شرح هذا الشارح قول المص ولانها فيكون الثلثة مشتركة في كونها
من اقسام الشعر وان ترى بين الاولين عوم من وجه وبينهما وبين الثالث مطلق
في اما اذا كانت منقوضة الى هذه اما استار صاحب الكفاية والمحيط وقيل يسر عليها
بل ضميرتها واحمال الماء الى ثلثتها اذا ابتل اصلها سواء كانت منقوضة الدواسب
اولا هو الصحيح لان الامر بالنظر بين ثلثها البعد والشعر ليس من البدن من كل
وجه بل هو متصل به نظرا الى اصوله ومنفصل عنه نظرا الى رؤسهم فعملنا باصوله في
من لا يلحقه المخرج كالرجل وبقية في حوز النساء للمخرج فقوله يجب ايصال الماء الى مخاف
لهذه الرواية الصحيحة فليتنازل **في** وموجبه انزال المني الى اعلم انهم جعلوا انزال
المني في غيبة الحشفة ورؤية المستبطن المني وانقطاع الوحي اسبابا لوجوب الغسل
فاعترض عليه صاحب النهاية بان هذه معاني موجبة للجنابة لا للفعل فانها يتقصد
في الصحيح فكيف توجه واجاب عنه في البيانية بما تلخيصه ان هذه المعاني انما ينافي
وجود الغسل لا وجوبه وهي ليست بوجبة لوجوه حتى يرد ما قاله ونقل عن المبطل ان
سبب وجوبه ارادة ما لا يتحمل فعله بسبب الجنابة عند عامة المشايخ ثم اعترض عليه صاحب
البيانات بان السبب ما يتوقف وجوده على وجود السبب والغسل واجب اذا وجد احد
هذه المعاني واجد **في** الارادة او لم توجد فكيف يكون سببا لوجوبه وقيل سبب وجوب
الغسل الجنابة او ما في معناها في عدم جواز مس الحشفة وقراءة القرآن واداء الصلوة
وهذا لا يضافه اماره السببية وقد وجد **في** حيث يقال غسل الجنابة وغسل الحشفة
وغسل الثناس وعلى هذا يكون المعاني الموجبة على العلة والصواب عندي ان سبب وجوب
الغسل هو حدث الجنابة او ما في حكمها لانه لا ريب في ان من حل فيه شيء من هذه المعاني
اذا كان قد تم يحاطب بالعبادة التي لا يتحمل فعلها المحجب عليه الغسل يجب عليه الاغتسال وان لم
يتصور تلك العبادة بوجه ما فضل عن ارادتها لانه لا يتجسس لاداء كل واحد من هذه
المعاني فوجب التطهير عنده ان يتجسس وجوب التطهير مثلا كما صرح به الزيلعي في هذا المقام

وقاية لصريحنا على عدم علة الارادة ان الشهيد اذا شهد طاهر بالظاهرة الكبرى
لا يغسل وان استشهد حينما يجب غسله مع عدم الارادة هناك كما لا يخفى **في** ذي ذوق
اي من الرجل وشهوة اي من المرأة كذا في المعارجة اقول يفهم منه انتفاء الذوق من ماء
المرأة وليس بصواب لانه الله تعالى اسند الذوق الى الماء ايضا حيث قال تعالى حلوا من ماء
ذائق الآية صرح به في البيانية **في** وقت الانفصال اي وقت انفصاله من بين الصلب
والترائب لا وقت خروجه من راس الذكر بل يوسف يعتبر الشهوة عندها لان وجوب
الغسل يتعلق بهما عند الثلثة خلافا لاهل اجماع فيما اذا انفصل ولم يخرج وانما لم يصرح
باعتبارها باقها عندهما معا لامتنا المروج بشهوة بدون الانفصال بل قيل بعمل يقول
ابي يوسف اذا كانت ضيفا فيسبح من اصل البيت ان لا يصلي معهم ويخاف ان يربوا فيقه
فهم لا عند ولا يعيد الصلوة بالاجماع لانه اغتسل للاول فلا يجب للثاني حتى يخرج فاذا اخرج
وجب وقت الخروج ابتداء ولو صرح بعد ما بان او نام او مشى لا يجب عليه الغسل كذا في الزياي
في ولا فرق في هذا بين ان يتوقف وقوب الغسل على انزال المني في النوم كالليقة وفي
المرأة كالرجل والمقصود منه بمادة التصريح بكون الرواية الآتية **في** عن محمد بن جوحاة
في جاء عليها الغسل بناء على ما ينزل من صدرها الى رجليها وقال ابو جعفر **في** خرج
ظاهر الفرج يجب الغسل والافلا وهو ظاهر الرواية وقال الحلواني وبه يؤخذ لما روي له ام
سليم جاءت الى النبي **في** فقالت فهل على المرأة الغسل اذا بنى لعمركم فقال نعم اذا رأت
الماء وعن حواشي جليلنا سالت النبي عليه عن المرأة ترك في ثيابها ما يراى الرجل فقال
عليها الغسل حتى ينزل كما ان الرجل ليس عليه غسل حتى ينزل كذا في التبيين **في** وغيوبه
الحشفة وهي بالهاء المهملة راس الذكر في الحثان وهو موضع القطع من الرجل والمرأة
اما على عادتهم في حق النساء او على التقلب وتخصيص الحشفة بالذكر بناء على كثرتها
والا فمقدارها من مقطوعها بوجوب الغسل ايضا وانما عدل الله عن قوله صاحب الهداية
والنقاء الحثانين من غير انزال اشارة الى ان المراد بالتقارب ما هو عتوبة الحشفة
لانفس الانتقاء لانه ليس بشرط ولا سبب حتى لا يتقارب ولم تغيب الحشفة لا يجب ولو نال الحشفة
بدون التقارب كما لو اوى في الدبر يجب والى انه لا حاجة الى قيد من غير انزال لانه
لا وجه لكونه قيد الحكم لانه يوجب عدم وجوب الغسل اذا قارب الانتقاء بالانزال وما كونه
مقصودا ههنا معلوم من مقابلة الانزال كذا افرهم من تقريرنا في **في** ورؤية

الستيقظة التي ونفسه انشأ على الرجل المرأة ما أخبرته تعالى بقوله خلوا من
ماء واقوى يخرج من بين الصلب والترائب والنفس الغريزية عايشة رجاها ان لا يخرج
لما الذي يكون الذان المعجزة ماء رقيق ابيض خارج عند ملاعبة الرجل اهله والدة يكون
الذان المعجزة ماء غليظ الحرج بعد البول وبعد الاغتسال من الجماع ويخرج من الشرة مشددا
اليا كذا نقله الجوهري وقيل هو بول غليظ يتعقب الرقيق منه حرقا كذا في الهداية الذي
لا يقال قد صرح في جميع المعبر بانه لا يوجب الفل كالودي فبال الص عدو يته من الوهاب
لانا نقول الذي يحكم عليه عدم كونه موجبا هو الذي يقيئ والذي عده موجبا هو ما يكون
في صورته مع احتمال كونه متيارقا كما اشار اليه الشارح بقوله اما الذي ملاحته كونه
الح **الح** وانقطاع الحوض والنفس واعتراك عليه بانه ليس في انقطاعها الا الطهارة
ومن الحالة انه يوجب الطهارة والنجاسة وانما يوجب النجاسة وهذه الال الحوض كسائر
حدثة المتخصص صرح المخرج فاذا اجتنب ذلك الموضع يجنب كالبعد لما عرف انه لا يتجرى
في النجاسة والطهارة فوجب تطهيره منه فالظاهر ان يجعل الموجب فلهما او خروجهما
او تحذرك كما يجعل في المني نزوله لا يقال لو كان الموجب هو الظهور لوجب الفل قبل الا
نقطاع لانه نقول لا يرتفع في وجوبه لكن انما لا يتصل قبله لعدم الفائدة ان الدم مستمر
لا لال الاغتسال لا يرفع الحد من المتقدم فاذا انقطع امكن الفل فوجب لاجل ذلك
الحد السابق وايضا لو كان الموجب الانقطاع لما حرم على الحائض وذات النفاس قراءة
القران ما لم ينقطع دمها وليس كذلك كما لا يخفى هذا زيادة ما في الكفاية والتبيين و
لقد ائس صاحب الهداية حيث لم يصرح به ما يضاف الى الدين حتى يقدركم احد شيوخه
ولا يرد عليه ما يرد على صريح به واما توهم كون الموجب هو نفس الدين فقد فوج
لما ذكر في الوضوء من ان الجوهر لا يصلح ان يكون **علله** لقوله تعالى وجعل الاستدلال
بالدابة انه الله تعالى منع الزوج من الوطئ قبل الاغتسال وقد علمنا ان الوطئ يصرف
في ملكه لقوله تعالى فانزلهنكم ولو لم يكن واجبا لم يمنع الانساب من حققة ثبته وجوبه
واما ايجاب النفاس ثبابة بالاجماع هذا زيادة ما في البيان **س** حتى تطهرت على
قراءة السند يه اي سنية الطهارة والها في قراءة والكسائي والعاصم في رواية الى بكره
انما قيد به لانه الدلالة على وجوب الاغتسال مختصة بهذه القراءة لا تطهرت بمعنى
تطهرت فادغم كالمزمل والمدثر بمعنى المدثر اي هذا يقتل واما المتخفف الذي قراء به

ابن كثير نافع وغيرهما فهو بمعنى نزول عنهن الدم لانه من طهرت المرأة من خيضها
فيحمل القراءة الاولى على ما دون العشرة والثانية عليها صرح به في التفاسير كما في البير والكبير
فان قيل لما علو حمل الوطئ بالاغتسال ينبغي ان لا يحمل بمعنى وقت الصلوة او باليتم بل غسل مع الله
يحمل بكل منهما عندنا وان انقطع فيما دون العشرة قلنا علقه بالطهارة هو انهم من الاغتسال
وما يقوم مقامه وهو المضي واليتم المذكوران كذا في المعراجية **س** غير ما مودة بالشرع عندنا
يعتبر انه لا يزداد عقوبتهما في الاخرة بترك الاعمال الصالحة على عقوبة الكفر وقال انشأ في
بغائب بتركها زايدها على ما عاقب بكفرها واما عدم جواز الاداء في الكفر وعدم وجوب القضاء
بعد الاسلام فمجمع عليه قيل عليه في هذا الفرع كونها ما مودة بالشرع لانه على تقدير
وجوب الفل عليها في كفرها لا يجب عليها مسلمة بناء على ان الاسلام يجب ما قبلها وجوابه ان
هذا في السيئات والافل وما يتوقف عليه من الحسنات وتفصيل المقام انما اذا كانت ما مودة
بالشرع يجب اداء العبادات عليها في الدنيا كما هو مذهب الشافعي ومال اليه العراقيين واكثرها
موقوف على الفل فيجب واما عندنا فلا يجب على الكفار الا اعتقاد الوجوب فيواخذون في
الاخرة بترك هذا الاعتقاد كما يواخذون بترك الايمان لا بترك اداء العبادات خلافا لهم فظهر
ان تحمل الخلاف هو الوجوب في الواحدة على تركها بعد الانقضاء على الواحدة بترك اعتقاد
الوجوب من اراد زيادة تفصيل المقام فليست في التلويح والبرزوي وكشف وفي السروجي في
احزاب الفل حيث قال ثم ان اصحابنا يقولون الفل من الحيض والنفاس لا يجاب بها الكفار
لانه عبادة **الح** حيث يجب عليها غسل الجنابة قال في المعراجية نقلا من البسوط ان هذا
ظاهر الرواية وهو الصحيح وقال بعض مشايخنا عليها الفل لانه الكفار لا يجابون بالشرع
انهم كلامه قوله جعل الشارح رحمه الله ما ارد وجوب الفل فنجابة ليتم ادعاء الا
فلزم ان يكون المراد من المعاقبة الموحية سبب هو الجنابة وما في معناها والافضل الا تراه والغيبة
وغيرهما غير مستمر ايضا فيلزم ان لا يجب الفل بها على الكافر وايضا لا مستمر بمعنى على الوجود
واذا كانت وجود اصل الجنابة موقوفا على الحائض كما يفسر عنه ما قلناه من المبسوط لا يوجد
فيها الجنابة فضلا عن استمرارها فكيف يستقيم ظاهر الرواية التي هي **الح** لا وطي بهيمة
للانزال فلك الحقة وادخال اصبع ونحوه في البرزوان اوجب الحشفة في القبل والدبر
ملفوفة لحرقه ان وجد المولى اللذة وجب الفل والا فلا لان الحائض يوجب التسعيف في سببية
الغيوبة كذا في العيون **س** هو الصحيح يصرح باختياره مذهب ابن يوسف ورد على الحسن قال

استمرار

الزيلعي وفي الكافي لو اغتسل قبل الصبح وصل به الجمعة نال فضل الغسل عند أبي يوسف وعند
 الحسن لا وهو مشكل جدا لا لا يشترط وجود الاغتسال فيما سأل الاغتسال لاجله وانما
 شرط ان يكون فيه وهو مطهر بطهارة ذلك الاغتسال الا يرى ان ابا يوسف لا يشترط
 الاغتسال في الصلوة وانما يشترط ان يصلح بطهارة الاغتسال فكذلك ينبغي ان يكون
 هنا مطهرا بطهارة في ساعة من اليوم عند الحسن لا ان يشي الغسل فيه انتهى كلامه
 وفيه بحث لا لا ريب في ان اظهار تفصيل شيء بشي يقتضي مقارنة بهما امك وعظم شرط
 ابي يوسف الاغتسال في الصلوة لا متنازع الشئ في ذلك الاشكل اصلا **في** ويجوز الوضوء
 لما فرغ من بيان الطهارة بين ذكر ما يحتمل به الطهارة وهو الماء المطلق قبل لو اختار به
 الوضوء الطهارة كما اشار اليه صاحب الهداية كتاب اشمل وان امك توجيه التخصيص
 بكسرة الوقوع او بانه الحكم اذا عرف في الوضوء عرف في غيره صرح به الزيلعي **في** اما
 الثلج وكذا الحام في البرد وكلاهما من امثلة ماء السماء واما الماء الملح فلا يجوز الوضوء
 به وهو نجس في الصيف ويدوب في الشتاء عكس ما صرح به الزيلعي **في** اقول كانه استدلال
 على عدم الجواز يكون حقيقته مخالفة لحقيقته الماء لا اختلاف خواصها **في** او غير احد اوصافه
 وهو هنا كلام مشهور وهو ان التقييد بالامعة توهم ان تغير الوضوء او اكثر بالظاهر يخرج
 الماء عن جواز الطهارة به حتى يصح اليه صاحب النهاية تلك نقل بعده عن بعض ائمة انه
 يجوز به الطهارة بناء على اجماع العلماء في يجوز الوضوء بماء الحوض الذي وقع فيه الاوراق
 وقيل للرجحان في غير جميع اوصافه الثلج ونقل عن النبايع انه لو وقع الحصى والباقي لا
 في الماء فتغير لونه وطعمه وبخره يجوز به الوضوء ويمكن ان يقال لم لا يجوز ان يكون
 مراد الفقهاء ببيان لفظ الاحد هنا رعاية لقاعدة المشاكلة بلفظ الاحد الذي وقع
 في المتغير بالجنس يعني لا يزدل مطهرية هو بنا بتغير احد الاوصاف كما يزول هناك
 فلينأمل بالانصاف ذلك ان تقول في وجهه ان يغيرهم قال لا يجوز التوضي بماء غيره كثيرة
 الاوراق بحيث يظهر لونه في الكف عند رفعه كما نقله الشافعي عن المحيط فاراد المصنف في
 الرد عليه فغير ما اعتبر به من صورة التخصيص باحد الاوصاف فليتأمل **في** والاشياء بضم
 الهمزة وكسرها وسكنها الشئ المعجمة شئ يغسل به غزله الصوف والجوخ ونحوها معرب
 الحرف **في** وان غفران بسكون العين المهملة وفتح الفاء على وزن الترحان **في** لم يواؤه
 يهضم لم يرك ولم يعلم ولا فيل الطعم والرايحة من الخزيات وهن من نقي الاكل ربح الروية بالاصح

١٦
بصار

بعد تفسير صاحب الهداية الروية بالاثر بالامور الثلاثة لا يخرج عن نوع اشكال اللهم الا ان يدعي
 ما خذ من البصيرة لان البصيرة بعينه جدا **في** ليس في ركة خرج اشار به الى ان يغسل
 معا سائر الحد ولا يخرج عن نوع جرح وجهه ذلك ان اقوله الذي عد صاحب البيان **في** هو
 ما بعده الناس جارية وهو اكثرها اشكالا حيث لا يتعين اصلا فانه يتعد ويختلف بتعدد
 العادين واختلافهم في سائر ما اولى **في** يجوز به الوضوء تذكير ضمير به وهو راجع الى
 البهيم باعتبار كونها عبارة عن الماء **في** يجب ان يجلس احد الوجوب بناء على نجاسة الماء
 المستعمل على ما هو المختار الا عظم كما قيل **في** يجب ان يجلس كذا يجوز ان يجلس ووجهه الى
 مورد الماء حتى لو كان الى مسيله لا يجوز الوضوء على ما لا عظم **في** لا يستعمل غسالة
 وهي بضم الغين المعجمة ما غسلت به الشئ كذا في الجوهر **في** في ربيع او اقل فيجوز او اكثر فلا يجوز
 الثاني من خل الماء وعرجه وانما جاز في الاربعة والادنى دون الاكثر مع ان المقصود خلافه لان في
 الاول لا يستقر في الخوض ما يقع فيه من الماء المستعمل لضعفه بل يخرج من ساعته فكان جاريا
 وفي الثاني يستقر فيه ولا يخرج الا بعد زيارته وسعته من اراد ان يغسل من التره وفي هذا المسئلة
 لفظا ومعنى فليست في الورقة الادنى من فتاوى قاضي خان **في** واذا استدرك اي متب
 في مات حيوان وهو بفتح الياء ذور ووضوء الموتان يقتضي ان في الصحاح **في** بكسر
 وبكسر الضار ايضا على وزن المختصر من الناس من فتح الدال وانكره الخليل **في** كما يبط والادنى
 كما يجمع بفتح وهي البعوضة **في** وفيه خلاف الشافعي في كل واحد من مائي وهو
 يعيش في الماء المولى سوى السمك ما ليس له دم سائل حيث لا يجوز الوضوء بالماء الذي
 فيه واحد منهما عند صرح به في المختار **في** بعصرا في يكون تولا وهو ان ظاهرهما
 لان المذكور ليس بماء مطلق **في** اما ما بعصرا شارة الى وجه اعتبار المص معتصرون
 سال او يقاطر لكنه مخالف لما ذكره قاضي خا حيث قال ولا يجوز التوضي بالماء الذي
 يسيل من الكرم في الربيع كمال الا متراج اللهم الا ان يحمل على الرواية **في** ماء زاه
 وهو السيلان وفتح العطر والذباة **في** يغلبة غيره اجزاء اعلم ان كلام العلماء
 مضطربة في ان اعتبار الغلبة بالاجزاء كما هو الظاهر لان الشئ عبارة عن اجزائه ونسب
 هذا الى التاج او بالادنى وهو منسوب الى التاجي وقيل الامر بالعكس وقيل الاول
 مختص بالجمامة والثاني بالرقية والتفصيل مذكورة في المختار **في** فشراب الرطب
 وهو كثر الماء المهملة وسكون الماء المشناة نجس والباء الموحدة معرب الستري باح

طبعه

قوله وماذا ابا قلا وهو بالقصر والتشديد ويجوز المد والتخفيف **قوله** والمراد نظير ما
 غالب عليه قيل الظاهر من العبارة ان يقال هذا نظير ما زال طبعه بالطبع سائر على
 ان قوله او بطح عطف على قوله يغلبه غير اجزاء ونحوه نقول يجوز ان يكون هذا
 معطوفا على اجزاء بلا حظم انه بمعنى الاجزاء في يكون الشرح علا مقتضاه كما لا يخفى فليتناظر
قوله واما الماء الذي يغلبه هذا المخالف بما نقله صاحب النهاية من اسائه وان كان موافقا
 لما نقله من تحلة الفتاوى اللهم الا ان يحمل على اختلاف الروايات والاصح ما ذكره الشارح
 لك من انكر يجوز ان يتوضى به جواز غسل الاشياء به وشربه اما يجوز ان لا يظاهروا ما
 عدم التوضى به لانه يغلبه لو لا وراو عليه صار ماء مقية اكما ابا قلا فليطالع في الكفاية
قوله ولا يماز راكداى ساكن من ركدا الماء ساكن كذا في الصحاح **قوله** عشرة اذرع في عشرة
 اختلف في تعيين الارباع والصحيح المختار عند قاضي خان ذراع المساحة وهي سبع شذات
 فوق كل منها اصبع قايمة وعبارة صاحب الهداية هو ذلك ايضا لك يتخذ في قيام
 الاصبح توسعة على الناس وسبجي التفصيل في مقدار في باب الرعايا **قوله**
 ولا ينشر شرويع لبيان عمقه ولا غبار بالماء والابن المهملة في الاكتشاف والغرف
 بفتح الغين المعجمة وسكون الراء المهملة اعداء الماء باليد للتوضى وهو الاصح عند
 محمد في حجة التوسعة على الناس وان اختار بعضهم التحريك لا غسال لكونه
 النسب بالحياة **قوله** وكذا في موضع غسالته اي يجوز التوضى فيه ايضا اصل المسئلة
 كانه اشارة الى ان تقدير عظم القدير بالتحريك مذهب المتقدمين وحرف في غير ذلك
 المتأخرين ويؤيده قوله ثم قدر هذا وبهذا يطهران بعض النسخ الذي جمع بين
 التقديرين قد قصد فيه الاشارة الى هذين المذهبين **قوله** فاعلم ان الشرح قد اعتبر
 الشرح وقال صاحب التسهيل اقول حريمها ربعون ذراعا من كل جانب على القول
 الصحيح عن ائمتنا فلا يتم الجواب على القول الصحيح ونحوه نقول لو سلمنا صحة ما ذكرنا
 عند بعض العلماء واما كفاية في الوجوع الى الاصل الشرعي قول بعضهم بصحة كون الحريم
 عشرة اذرع لا المقصود كونه منشاء وماخذ العلماء في هذا التقدير والاحاجة فيه الى
 كونه الاقوال على قول المصنف كتاب احياء الاموات من كل جانب في الاربع مروج في
 صحة القول الآخر في صحة ان يقال انه اصلي شرعي يعتمد عليه وايضا المتبادر من ظاهر
 قوله من حصر يكل فله مما حو لها ربعون ذراعا كونه عشرة من كل جانب كذا فيهم من الزيلعي

طالع
 راعى

١٩
 وتقريب الاكل وقد بقي ههنا شئ اخر وهو الاستفاد من لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ان المانع من السراية هو ما يكون زايذا من عشرة عشر واما هو فلا يمنعها ولهذا اذا اراد
 اخراجه يحفر بئرا في حدة العشرة وراسه يمنع عنه ولو كفي العشرة في عدم السراية فلا وجه
 لهذا المانع اصلا مع ان مراد من السنة نفى رجوع التقدير بنفس العشرة الى اصل شرعي
 فلا يظهر مطابقه جواب الشارح عنه فليتناظر **قوله** في جميع جوانبه ولهذا قال في بعض
 المعتمدين انه اذا كابد البئر وابلوا غلة ذراع واحد وكان لا يوجد اثر ابلوا غلة في البئر
 فما واه ظاهر واعتبار عشرة اذرع على اعتبار حال اراضيهم **قوله** اختلافات يعني فيه
 ثلثة اجماع وفي كل واحد منها خلاف بين الائمة الاول بيان سببه على وجه يعرف منه حقيقة
 ولهذا قدمه الشارح على بحثي بيان وقته وبيان حكمه وصاحب الهداية قدّم بحث
 بيان حكمه نظرا الى كونه مقصدا اصليا لكل منها وجهته هو مويل **قوله** وعند الشافعي
 بانه لا الحد وزفره في اعتبار الازالة فقط لكنه لم يشترط السنية فيها واذا عرفت تفا
 اعتبار الائمة الائمة الحجة فلو توضحا محدة بينة القرية صار الماء مستعملا بالاجماع ولو توضحى
 للبيرة والتعليم لا يصير مستعملا بالاجماع ولو توضحا الحد للبيرة صار مستعملا عند الاظم
 والياى ورفر محلا فالحد من عدم القرية والشافعي لعدم الازالة به وروى النيه
 عنده ولو توضحا التوضى لقصد القرية صار مستعملا عند ائمتنا الثلثة خلافا لرفر
 واثافي لعدم ازالة الحد وهي المعتمد عندهما وقيل لا خلاف في ان الماء الذي
 يتقاطر من اعضاء المتطهر ويصيب ثوبه انه لا يوصف بالاستعمال لانه لا يمكن التحفظ
 والتحرز عنه كذا في شرح القدر **قوله** متى يصير مستعملا شروع ببيان وقت
 اخذه حكم الاستعمال وقوله وفي الهداية لايج عن نوع اشارة الى ان فيه خلافا فاعلم
 ان الماء ما لم يفصل عن العضو الذي استعمال فيه لا يأخذ حكم الاستعمال اتفاقا ثم اذا
 انفصل عنه واستقر في موضع ما سواء كان ارضا او اناة او كاف المتوضى ياخذ حكمه
 اتفاقا واما اذا انفصل ولم يستقر في شئ فاختلفوا فيه فقال بعضهم انه لا يصير مستعملا
 وهو اختيار الطحاوى والنخعي والثوري وبعض شايخ بلخ رحمهم الله وذهب اصحابنا
 الى انه يصير مستعملا بمعنى انه لو اصاب الثوب في تلك الحالة نجس ومن نسبى راسه فاحذ
 من لحينه وسحب به راسه لا يجوز عندهم وهو اختيار صاحب الهداية حيث قال الصحيح انه
 كما راييل العضو اعلم ان هذه الكاف تسمى كاف المفاجأة مثل ان يقال كما خرجت من البيت

رأيت زيدا أي فاجأت رؤية زيدا ومعناه يصير الماء مفاجأة وقت زواله عن
العضو وقت الاستعمال من غير توقف إلى وقت الاستقرار في مكان قبل فيه جرح
عظيم أجيب بأنه لا حرج فيه بناء على أن المختار للفتوى من الأقوال أنه ظاهر على ظهور
وهو مذهب محمد ورواه عن أبي حنيفة أيضا ما سمي **بجاسه** غليظه كأنه قاسه
على الماء المستعمل في نجاسة فيقتد بالدرهم **خفيفه** فإن اختلاف العلماء في الحقيقة
شيء يورد التحفيف فيه وروى مذهب عن أبي حنيفة أيضا ظاهر غير ظهور بناء
على أن ملاقات الماء الظاهر للعضو الظاهر حقيقة لا يوجب التنجس كما لو غسل به ثوب
ظاهر وأما وجدته مسطوية في التحفة والشرعي أنه قال مشايخ العراق أنه ظاهر غير
ظهور بل خلاف بين أصحابنا حتى كان قاضي القضاة أبو حازم عبد الحميد العراقي يقول
أرجو أن لا يثبت رواية النجاسة فيه عن أبي حنيفة رحمه وهو اختيار المحققين من مشايخنا
بما رواه الزهر قال في المحيط هو لا شهر عن أبي حنيفة رحمه وهو لا يثبت وقال
في الحفيدة والمراد هو الصحيح وعليه الفتوى وقال الحام الشريد إلا أن يكون جفنا
لعدم الضرورة ودعوى البلوى فيها انتهى كلامهما قال الفاضل الرازي ربه يقد
استاذة فقد صححت الروايات عن الكل سوى الحديث أن الماء المستعمل ظاهر على الفتوى
قال محمد يكره شربه ولا يحرم وتجييز به وأما عدم كونه مطهرا فلا نه أقمت به قرينة فصح
بالاستعمال صفه الماء لأنه صار سببا في إزالته لا أنما يمكن فيه نوع جفنا كمال الصوفة
الذي أقيم به قرينة وقد تغيرت صفته فلم يبق طيبا حتى حرم عليه الهاشمي والغني
في قوله العديم وإنما قال كذلك لأنه فيه ثلاثة أقوال أظهرها قول محمد وقوله الثالث
أنه إن كان المستعمل محذورا فهو كقول محمد وإن كان متوضئا فلهذا القدر وهو قول
نقل لا يقال على تقدير التوضي لا يكون الماء مستعملا عنده حيث جعل علة الاستعمال
إزالة الحد فكيف يتصور ترتيب حكم الشيء على غير ذلك الشيء لا أنا نقول كل واحد
من أقوال الثلاثة يشمل ما يحصل بإزالة الحد من مداريات الأحكام الثلاثة عليها
وأما ماء المتوضي فلا رتبة في عدم كونه من علة الماء المستعمل الاصطلاح عنده
فذكره ههنا استطراد تامر لبيان التفاوت بينه وبينه الماء المستعمل وتامر لبيان
التساوي بينهما فليتامر **د** نحن نقول لو كانت ظاهرة إلى أقول كأنه قصد به الرد
على محمد والثافقي وملك وزفر وغيرهم عن قال بطهارة ومعنى كلامه أنه لو كان

الماء المستعمل طاهر الجاز في سفر الوضوء بالماء المطلق ثم الشرب منه بعد استعماله
وتوهم تعليقك التمييز الذي شاع أن يراد بأحد التمييزين الماء المستعمل وبالأخر
المطلق كما أشربنا إليه في تقرير كلامه مد فوج بأن المطلق والمقيد واحد بالذات والاختلاف
العارض من وصف الإطلاق والتقييد اعتباري فلا تعليقك أصلا ولو سلم الاختلاف
حقيقته أصح من قبيل الاستحسان **هـ** ولم يقل به أحد يؤيده أنه لو وجد الماس في
أثناء الطريق ماء مقدد للشرب بحيث لا تبقى الآية فلا يجوز له التوضي به لتوهم عليه العطف
ويجوز له التيمم عند فلو كان المستعمل مما يجوز شربه لا مناه بالتوضي به ثم شربه منه
فلزم جواز التيمم عند وجود الماء بلا ضرورة وهذا أيضا مما لم يسمع من أحد كان قبل
عليه أنه لم لا يجوز أن يكون هذا من قبيل ما حرم تناوله مع القطع بطهارة كالطين
جوابه أن هذا من البعد والركاكة بحيث لا يستعمل أن يتعرض لبياننا وإنما اطمئنا الكلام
في بحث الاستعمال لأنه كثير الاستعمال **و** كل أهلية دغ وهو جلد مستعد للذباغة
ولم يدغ بعد **ز** لهذا المقام باعتبار جعله قربة بتوضئه من مأبها كما أن ذكر الشتم والعظم
وتحويها باعتبار أنها إذا وقعت في الماء هل يجوز به الوضوء أولا فلا يتوجه توهم كونها
من غير هذا الباب **ح** الأجله المختزير والادى اعترض عليه أن يلجأ إلى استثناءه
مع المختزير يدل على أنه لا يظهر بالادغ وليس كذلك بل صريح في الغاية بأنه إذا دغ
ظهر وأجيب عنه بأن المراد من طهارة جواز الاستعمال فالاستثناء من المراد لا من
المفهوم فليتامر ولقد أصاب في تقديم المختزير في هذا المقام لأن فيه إشارة إلى كمال
عدم قابلية الطهارة في المختزير والتأخير في أمثال هذه المواضع يفيد التعظيم كما في قوله
تعا وهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد **ط** هي إزالة النجاسة وهي الأربعة
الكبرى **ي** بالقرينة وهو يفتي القاف وأراد المصملة وبالألف المجهولة وروى السام
يدغ به ومنه أديم مفرط **ق** ونحوه إشارة إلى الفض الذي يتخذ منه الحر والى
الثالث الذي هو نيب طيب الأربعة من القم يدغ **خ** في نأفة المسك وهي جلد
يجمع فيها المسك ومعرب نافه وقال قاضي خان المسك حلال طاهر **د** من غير قبيل
يعبر أن بعضهم فرق بين رطبا وباسبرا وبين ما انفصل من الذريرة وبين كونها حال
لوا صابا الماء فسدت أولا ولا يصح أنها طاهرة في كل حال **ز** بأن كوة وهي بالزاء المجهولة
الذبح كما فرهم من قولنا شارح حران يدغ المسك قل الأسا الفاضل رحمه فيه تسامح

لان اظهرا من خبر لهما الثاني راجع الى ما هو فاسد لاقتضائه استدراك قوله الاتي
 وكذا الجملة وان رجع الى الجدل يلزم التعليك ونحن نقول تلزم الثاني لان التعليك
 اسهل من شعاعية يعني سوى اختزير والادح ان الكلب ليس كالخنزير
 وخافوها وهو بالخاء المهملة والفاء من الفرس وغيره بمنزلة الظفر من الانسان **قوله**
 والقرب بفتح القاف وسكوت الراء عظم ينب في راس الثور وغيره **قوله** وشعر الانسان
 وعظمه وانما تعرض لهما فيه بعد الحكم بطهارتهما في الميتة لانهما انا فيه بين اصحابنا والحلاف
 فيما لكنا في وآما في الانسان نعم اصحابنا روايتان والادح انهما طاهرا فيه لحما
 صريح به في الغاية ولان هذا الشعر اعظم مما سبق لانه يشتمل شعرا لانسان الى والحيث
 يفصح عنه استدلال الاكل رجم على طهارته بتقسيمه صلى الله عليه وسلم شعري بين الهامة
 ولان في خصوص عظمه خلاف عظيم حتى قال في الظهيرة وعظم الادي نجس وعن
 ابى يوسف انه طاهر التكرار ههنا وهم محض وقد ذكر ان كلا من العظم والعصب
 طاهر اعترض على النسخ التي تقع في لفظ العصب بان طهارة عظم الانسان مذكورة
 واما طهارة عصبه فلا فاقيل تعلم ذلك من طهارة عصب الميتة قلنا ان كان بيان لوالها
 مغنيا عن بيان احوال الانسان لكان التعرض له ثابتا بقوله وشعر الانسان الى مستدر
 كما وقد بينا الحاجة اليه قبل **قوله** لمكان الاختلاف اي لوجوده تعليل لقوله افرد
 كما لا يخفى **قوله** لا يجوز الصلوة به عند تمدد ما بين من الى ميتة وقد كان هذا مجرد وضع
 الجائسة وقال ابو يوسف رحمه الله يجوز لانها اذا وضعت كانتا جعلتا كانهما لم تنزل
 بخلاف سبغ غير اعترض عليه بان عظم الانسان طاهر عندنا اعتنا اتفاقا واختار
 ان السن عظم فكيف يتصور الخلاف بينهما واجيب بان على ظاهره ان صلب الذي هو
 الصحيح لا يتصور هذا الخلاف على رواية الشاذة التي جاء بان عظم الانسان نجس
 كذا في الكفاية والكا في **قوله** معنى الفصل في اللغة ظاهر وفي الاصطلاح الفقهاء
 طائفة من المسائل الفقهية تغيير احكامها بالنسبة الى ما قبلها غير مترجم بالكتاب
 والباب فان وصل الى ما بعده نوت والا فلا كذا في الاصلية **قوله** بئر فيما نجس
 يعني قليلا كان او كثيرا الا ما استثنى منه للمرج والضروية من الرون والخيش
 وغيرهما لك ينبغي ان يختص هذا الحكم بئر هي اقل من عشرة عشر لانه لو كانت كذلك
 لا يتنجس ما لم يتغير لون الماء وطعمه او ريحه كذا في المعتمد **قوله** وانفتح او تفتح

فصل في

كبيرة كان

كبيرة كانت الحيوانات او صغيرا الانتفاخ بانفاه والخاء المعجمة عظم الشيء بالنفتح يقال انتفخ
 بطن فلان اذا صار عظيما بالريح او غيره والتفتح بالخاء والسين المهملة والخاء المعجمة
 الانتشار والتلاشي يقال تفتحت الفارة في الماء اي انقطعت فعلى هذا ينبغي للمصنف
 ان يقتصر ههنا على كمال الانتفاخ اعتمادا على انهما حال التفتح منه بطريق الاولوية
 ويورد التفتح عند بياض المدة ليندفع به توهم اقتضائه مدة زائدة على مدة الانتفاخ
 بزيادة الفساد فيه وقد عكس الامر كذا قبلي ونحن نقول يجوز ان يكون اراد لفظ
 تفتح في الاول لدفع توهم وجوب غسل جدران البرء واجارها وهدمها وطهرها **قوله** خضرها
 في موضع اخر لا متناع تطهرها بعد تنجسها بالنفتح كما هو مقتضى القياس ويجوز ان
 يكون تركه في البابين الكاء على اتحاد حكمهما في تنجيس الماء لانه لا ريب ان بياض المدة مبني
 على تنجيس الماء فمن عدم التقاوت هناك يفهم عدم التقاوت ههنا **قوله** او ما اذ في
 شاة او كلب اشار الى ان موت الحيوان الذي يكون جثته مثل جثة الادي يوجب تدوير
 كل الماء بلا اشتراط الانتفاخ والتفتح واما مثل الفارة والحمامة فلا ينزع فيه الكاء
 الا باحد هما كما صرح به المعص بقوله وفي حمامة الى اعلم ان حاصل هذه المسائل ان الحيوان
 الواقع والبير لا يخرج من عدة اوجه الاول الادتي ونحوه والثاني الحمامة ونحوها والثالث الفارة
 ونحوها وكل واحد منها اما ان يخرج حيا او ميتا والحيات اما ان يكون متنفعا او لا وقد بين
 المصنف كل واحد منها مع احكامه سوى التي ونحن ننبه فاعلم ان ما خرج حيا لا يتنجس
 في الفصول كلها الا الخنزير لكونه نجس العين والكلب عند من يقول بنجاسة عينه والصحيح
 عند صاحب الهداية انه ليس بنجس العين كذا فرمهم من تقرير الاكل في قوله والادح ان يؤخذ
 الى اي من الوجوه التي ذكرها صاحب الهداية وجه الاصلية انه استنبطه اي بالمعنى
 المستنبط من الكتاب والسنة لان الاخذ لقول الغير هو المنزح فيما لم يشهد من الشرع فيه
 تقديره قال الله تعالى فاسئلوا اهل الذكوان كنتم لا تعلمون كذا في العناية **قوله** الدلو الوسط
 وهي المستعملة في كل بئر وقيل الكبير ما زاد على الصاع والصغير ما دون الصاع والوسط
 ما يسعه الصاع ليقدر كل احد على استخراج الماء من البئر وقيل المعتبر ولو كان في الهلية
 وشرها **قوله** من وقتا لوقوع ان علم ذلك وهذا اما اتفاقا **قوله** ان انتفخ يعني تنجس
 عنه اي خيفة من ثلثة ايام وليا ليرلان الانتفاخ دليل التقاوت وهو لا يكون الا بعد ثلثة ايام
 غالبا ولهذا الاصل بعد ثلثة ايام على قبر من دفن قبل ان يموت عليه فيقرب فيعيد **قوله** الصلوة

التي صلوا في تلك المدة ان كانوا توضوا وغسلوا من ماء ويغسلون الثياب التي كانوا يغسلونها
 الماء مرة اخرى بماء اخر ولا ياتون الجنز الذي يجنوه من ما يرا عند هه هو المذكور في اعلام
 المشهور والمشهور في رواية عنه كذا قال الزيلعي رحمه الله بعد قوله ونجس من ذلك
 بعد في جمع الوضوء حتى يلزم بهم اعادة الصلوة اذ اتوا منها واما في حق غير فانك
 يحكم بنجاستها في الحال من غير سناء لانه من باب وجود النجاسة في الثوب متى اذا كانوا
 غسلوا الثياب بما يرا لا يلزم الا غسلها على الصحيح وفيه نوع اشتباه حتى خذ في بعضهم
 حرفة الاستثناء من كلامه فليتأمل ثم تطهارة البئر بطهر الدلو والبكرة والبرشاء ونواحي
 البئر ويد المستقي روى ذلك عن ابي يوسف رحمه الله نجاسة هذه الاشياء بنجاسة
 البئر فيكون طهارتها تطهارة ما فيها للمخرج كعمدة الابرية تطهر بطهارة اليد النجسة في
 المرة الثالثة ويد المستقي بطهر بطهارة المحل وذات الخمر يطهر تبعها اذا صار خلاصا
 ولو وجب نزع البئر فنزحوا كل يوم عشرة دلاء او اقل واكثر حتى نزحوا مقدارا واجب
 اجزاء هم كذا في المعراجية والبيات **وقال** لا يفسد من وجد يعني مطلقا سواء وجد
 مستقي او لا **وسور** الادى وهو بضم التاء وهو من زوال العين على وزن سؤل
 البقية بعد الاكل والشرب في قعر الاناء كذا في الشرحي قال الزيلعي مع لاف في بينه الطاهر
 والجنب والحائض والنفساء والصغير والكبير والمسلم والكافر لان لعابه متولد من
 لحم طاهر فيكون طاهرا مثل ولقوله عايشة رضي الله عنها كنت اشرب وانا حائض
 فانا وله النبي ثم فيضع فاه موضع في فيشرب هذا اذا لم يتخثر في النجاسة الحقيقة
 واما اذا شرب ثمرا مثلا فشرب او اكل فورا قبل ان تطلع ريقه تلك امرأة فسوره
 نجس لا يقال ينبغي ان نجس سور الجنب لسقوط الفرض به عنه من يقول بنجاسة
 الماء المستعمل لانا نقول في الصحيحين عن ابي حنيفة لا يسقط به الفرض في رواية
 سقط لكن لا يصير الماء مستحلا نفيا للمخرج اذ لو حكم بنجاسة لا يحتاج كل جنب وحائض الماء
 على حدة وفيه من المخرج ما لا يخفى هذا ان بدة ما في الكافي **وقال** وكل ما كثر طاهر قبل ان يدخل
 فيه لا يجاهد لانه ما كثر اللحم قد افرد بها بالذكاء بعيد هذا كما يري اجيب بان المراد انما
 بغير كراهة في جبه ولها فخصر بالذكاء ثانيا **والد** جاجة الخلقة من الخلقة وانما
 وصفها احتراز عن الجبوسة لانه اذا خلى سبيلها وجاءت في نزل الناس والكل
 العذرات والفضلاء فلا جرم يتلون منقارها فيحكم بكملة سورة طه واما الجبوسة فهي

٤٩
 ضربة

على نوعين احدهما ما تجلس فيه نفسا وهي لا يحل من جوار فضل نفسا وثانيها
 ما تجلس فيه ويكون بحيث لا يصل منقارها تحت قدميها لان اكلها واسرها وشربها
 خارج عن بيها في امين من محالطة النجاسات مطلقا فلا كراهة في سورها قطعاً كذا في
 شروح الهداية قوله ان عدم غير اي غير المسكوك ومعنى وجوب الجمع بين الوضوء
 واليتميم ان لا تخلوا اداء الصلوة الواحدة منهما الا الجمع بينهما في حالة واحدة بلا فاصله
 الحديث حتى لو صلى ظهر اليوم مثلا بسور الجمار ثم اخذ في فتم فصلي ذلك الظهر بعينه
 جاز كما افرهم من تقرير الكفاية **قوله** والعرف معتبر بالسور قيل كان الواجب ان يقول
 والسور معتبر بالعرف لان الكلام في الصور لا في العرف وليس بصواب لان الحق
 رحمه الله ان ثبت في ضمن الاسماء العرف ولو قال ما قاله السائل لوجب ان يقول بعده
 عرف الادى كذا وعرف الكلب كذا وكان الاصل اذ رآك العرف لا السور لا يقال
 ان سور الجمار مشكوك وعرفه طاهر لانا نقول اولاً ان سورة طاهر والشك في طهره
وهو ثانياً ان طهارة عرفه يثبت بالنسبة على خلاف القياس قوله محمد بهما هذا هو
 الجامع به بين بني التمرود بحسن الاسرار له شبرا خاصا بسور البغل والجمار على قول
 محمد فانه يقول يضم اليتميم الى الوضوء احتياطا **باب** **اليتيم** وهو في اللغة القصد
 ومعناه الشرحي ما ذكره الحق بقوله حذبة بمسح وجهه الى قبل تفسير اليتيم بنفسه
 يشعر بانها داخله فيه فمن ضرب يديه على الارض لليتيم فاحدث قبل ان يمسه بهما
 وجهه وذراعيه ثم يمسهما لم يجز لانه احداث بعد ما الى بعض اليتيم فكان يكن شك
 احداث في اثناء الوضوء وجوز بعضهم قياسا على من ملاء كفيه للوضوء فاحداث ثم
 استعماله **خلافا** لما في بحر قال الفاضل الشافعي في شرح واقية وعنده يتوضا
 ثم اليتيم لا الضربة لا تحقق الا بعد استعمال الماء فيما يكتفي ولنا انه اذا لم يطهر عن الجنابة
 باستعماله يكون تضييعا **مع** الجنابة حدث يعني اذا غسل الجنب وبقي عضو من اعضائه
 لمعة وفي الماء فيتميم الجنابة ثم احداث حدثا بوجوب الوضوء ولم يتمم للمحدث فوجد ما يكفي
 للوضوء لا للمعة فيتميمه باق وعليه الوضوء كذا في الشرحي فمن تروى في هذا التصوير
 فليست بمرئية او امر هذا الباب في قول الشارح وان كفى للوضوء لا للمعة فيتميمه باق وعليه
 الوضوء **والخلافا** ثابت ايضا اي بيننا وبين الشافعي في الجمع بينهما وعدمه كما مر
 في تلك الفرسخ وهو اثني عشر ألف خطوة **في** ان استعمال يضره قيل عدم تقيده بالجنب

باب اليتيم

يشعر شمول جواز اليتيم خوف البرء للحدوث ايضا عنده وهو قول البعض والصحيح المختار
عند صاحب الهداية والى يلغى اختصاصه بالجانب كما يفتح عنه عبارة هما وهما بجواز
اليتيم في المصير للبرء قول الاعظم روى وقال لا يجوز لان هذه الحالة نادرة الوقوع في المصير فلا
يقبر كما صرح به في الهداية وبهض شروحا وفي الجمع وغيره ان اليتيم في المصير لعدم الخاء
جائز اتفاقا مع ان هذا في المصير نادرا ايضا فعليهما الفرع بين المسئلتين فليتنازل **قوله**
او عتق ويحوى به البيع والحبة والتار ونحوها والخوف من العتق وانما ان يكون على
نفسه او على **قوله** او عتق اي في الحال او في المال لنفسه او لغيره اذ رتبة عليه
وكذا اذا احتاج اليه للعبودية واما اذا احتاج اليه لا تخاذ المرقه فلا يجوز اليتيم معه **قوله**
لهم لان الاصح يقتضي بعد فراغ الامام وذلك في حكم الصلاة بجماعة فلا يخاف القوت وقال
الاعظم روى الخوف با ولا يزوج اذ حاتم فلا يزوج من اعتراض عارض يقبر منه مثل ان يستلم
عليه احد فيرد السلام او يمنه بالعبء فيحسبه او ما اشبه ذلك فيفسر عليه صلوة وهي
لا تقتضي لانها لم يشرع الاعمامة فكانت خوف القوت باقيا كذا في العناية **قوله**
هو لمحدث مبتدأ اعترض عليه بوجهين الاول اني موضع تعرض اعلم به قيل قوله
ضربة والثاني ان المبتدأ هو الضمير وحده وقد ضم اليه الشارح قوله لمحدث وانا اقول
في جواب الاول ان مباداة التعرض لا عبرة بتوطئة بياض متعلق قوله في الابتداء لتوهم
خفاءه وبعده لفظا ومعنى ولواخرا الى ذلك الموضع لكان ابعد وفي جواب الثاني انه
انما ضمه اليه لشدته اتصاله به فعلا لتوهم كونه خبرا له كما قال به بعض الشراح **قوله**
لغيره الى الاظهر ان راد بالولي هنا من له نوع ولاية على الميت كالسلطان والقاضي
وامام الحج والى المتعارف والا فكل من السلكه الاول مقدم عليه عند الاعظم ومحمد
فلا يقدر على اعادة صلواتهم فيجوز له اليتيم ونوبتهم اذا خاف القوت في زمان التوضي
قال في الهداية بعد تقرير هذه المسئلة هو الصحيح احترازا عن ظاهر الرواية فان
الجواب جواز اليتيم للولي في نوبته **قوله** الى خلف اي يدل ومنه يعلم وجوه جواز اليتيم
في العبد والجنازة حيث لا يجوز اعادة ترهما مطلقا **قوله** وهو الظاهر وانما جعل خلفا عن
الجمعة مع انه فرض الوقت عند الاعظم والثاني روى الله اما بناء على اختيار قول محمد
وهو كون فرض الوقت هو الجمعة لا الظهر او على انه متصور بصورة الخلف فان الجمعة
اذا كانت يصلي الظهر **قوله** ضربت على وجهه بان يضرب يديه على الارض يقبل برهما ويدير

ثم يرفعهما

ثم يرفعهما وتتفص ويصح برهما وجهه حتى الورة التي بين الخفارين **قوله** عندنا يعني
خلا فالتا في واجه لانه الترتيب فرض عندهما والاول فرض عند مالك كما في الوضوء
كذا في التسهيل **قوله** والا حسن الى كانه اشارة الى تجويز خلافه لانه لا يتوهم الاستعمال
في مسح عضو واحد كما في غسله لكن الا حوط هو هذا كك قوله الى رؤس الاصابع وان كان
موافقا للكان يستلزم كون اصابع اليد اليمنى مستعملة فلا يلزم الاحتياط المذكور
كون اصابع اليد اليمنى ضربها اليد اليمنى متاخمة عن مسما باي غنة اللفظ والاستعمال المشهور
ولهذا قال بعضهم ولا يجب في الصحيح مسح باطن الكف لانه ضرب برهما على الارض يكفي ولو
قال كما نقله الزيلعي روى عن بعض المشايخ مسح باربع اصابع يده اليسرى يده اليمنى من
رؤس الاصابع الى المرفق ثم مسح بكفه اليسرى باطن يده اليمنى الى الوسخ ويتر باطن
ايمانه اليسرى على ظاهرهما يده اليمنى ثم يفعل بيده اليسرى كذلك لكان ذلك سالما عن
اشتباه الاستعمال **قوله** فعلية ان يخلل اي يجب عليه التحليل بناء على المختار في اشتراط
الاستيعاب واما على رواية الحسن بن الاعظم من عدم اشتراطه فلا حاجة الى التحليل
اعترض عليه بانه مخالف لنقض ضربتيه فان التقدير ينفي الزيادة ويجاب بانه بما دخل
الغبار بين الاصابع فليتنازل وبار ظاهر قوله ثم اذا لم يدخل الغبار يقتضي اشتراط النقع
وقد قال المص بعده ولو لا نفع اقول لا ورواه اصلا لان المراد من التحليل تكميل المسح
لا ادخال الغبار كما يفتح عنه قول صاحب الهداية في تايد الاستيعاب ولهذا قالوا يخلل
الاصابع وينزع اليتيم المسح نعم لو قال فعليه ان يدخل النقع بين اصابعه لتوجه عليه الغبار
فانما في مسحه الى متمك ولو سلم ان المراد ادخال الغبار كما يفتح عنه الاستيعاب فانه
اشتراط الغبار في اليتيم لا ينافي جوازه بدونه في قوله من جنس الارض قيل في الحد الفاصل
بين جنسها وغيره ان كل شئ الخسيس والتار ويصير رمادا وكل شئ يليق ويذهب
بها وكل ما ياكله الارض ليس من جنسها وما عدا ذلك يعد من جنسها فلا يجوز اليتيم
بالفهم الاول ويجوز بانك هذا زبدة كلام الزيلعي **قوله** والويل وهو يفتح الراء المهملة
وسكون الهم والكل فينضم الكاف وسكون الحاء المهملة والزيب بك الراء المعجمة وسكون
الراء المهملة كلهما معروفا **قوله** اذا كانا مسبوكين من سبك الفضة اذ اكد الخاء
الصحيح قوله وعليه اي ضربة وقعت على النقع مع قدرته على صعيد هذا عندها وقال
الشيخ يوسف روى لا يجوز بالغبار مع القدرة على التراب لانه تراب من وجهه وعند عدمه

النية

والنية
في الصلاة
والنية
في الصلاة
والنية
في الصلاة

النية

له روايات كذا في الزيلعي قوله نية اداء الصلوة الى قوله لا يقع عن الآخر مخالف لما في الهداية
والزيلعي حيث صرح بان نية الطهارة او استحالة الصلوة يقوم مقام ارادة الصلوة لانها
شرعت لها وشرطها لا باختيار فكانت بغيرها واما لا يجب التمييز بين الحدث والجنابة
حتى لو يتم الجنب يريد به الوضوء كفاء عن الجنابة وقد نقل الزيلعي ما ذكره الشارع
نفيا للصحة حيث قال وذكر الجصاص انه لا بد من التمييز لان التيمم انما يقع على صفة واحدة
فيتميز بالنية كصلوة الفرض عن النافلة وليس بصحيح لان الحاجة الى النية ليقع طهارة
فاذا وقع طهارة جاز له ان يؤدي به ما شاء لانه شرط يراعى وجودها لا غير الابد
انه لو يتم للفرض يجوز له ان يؤدي به الظهر بخلاف الصلوة حيث لا يتعدى الا بالاعتدال
لذا في التبيين وانما وجدت دليلا من ادلة وجوب النية في التيمم يدل صريحنا على رجحان
الاختصاص بنية اداء الصلوة وارادتها وهو ان جعل التراب طهورا بشرط
عدم الماء ويشترط ان يكون التيمم للصلوة لان قوله تع فلم تجد واما ما فيتموهنا على قوله تع
اذ قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم والمراد به فاغسلوا للصلوة فكما لا يفد الطهارة
حال وجود الماء فكذلك حال عدم النية قوله اي لا يجوز الصلوة الى اداء هذا التفسير
توهم ان معنى قوله فلا يجوز يتمم كقوله لا يكفي هذا التيمم في جواز الصلوة اتفاقا وليس كذلك
لانه كاف عندنا كما ترى فان قيل ما كفاية قيد لا سلام مع ان المشهور بان نية الكافر
لغو لعدم اهليته قلنا كفايته للتبني على محل الخلاف لان السكوت خصص لغوية
بنية الكافر بالقرابة التي هي غير الاسلام وهي ايمانهم بالجميع القرابة وجه قوله الشارع
سائر القرابة كالصلوة وغيرها لا يصح من الكافر وليس اهل نيتها ففي التيمم بنية فلا
يكون متيما واما الاسلام فهو وان كان راس جميع القرابة الا انه خصوصية يقع النية
باختبارها منه وهو الاسلام يصح من الكافر وادى سائر القرابة ان ينوي قرينة مقصودة
مقصودا قبل يصح التيمم بنية الطهارة وليس بمقصودة قلنا الطهارة شرعت للصلوة
وشرطها باختيار فكانت بغيرها بنية استحالة الصلوة كذا في الكفاية وعندنا هو قرينة
مقصودة لا يصح الا بالطهارة عطف على قوله وعندنا في قوله قرينة مقصودة نصب على
مفعول لينوي المقدر هنا بقرينة ذكره في العطف عليه وهو ظاهر علم ان المقصود من
كونه القرب اربعا اشتباها منها ما يكون مقصودة يعني لا يكون في ضمن شيء اخر فهو اما ان
يصح بدو الطهارة كالا سلام فانه اعظم القرب ولا يصح بدو الطهارة كالا سلام والصلوة والصلوة ونحوها

واثنان

واثنان اخرين منها ما لا يكون مقصودة وهو ايضا اما ان يصح بدو الطهارة كالا سلام
والاقامة ونحوها ولا يصح بدو الطهارة كالا سلام دخول المسجد وشمس المصطفى واما قراءة القرآن فغيره
روايات في الصحيح انما لا يقدر من القرب المقصودة حتى اذا يتم لها لا يجوز الصلوة به في المختار
كذا في الغاية **اد** سجدة التلاوة فان قيل ذكر في اصول الفقه سجدة التلاوة ليست بقرينة
مقصودة وهو هنا جعل مقصودة وهذا ما قضاه قلنا جهة النفي والاثبات مختلفتان
فلاننا قضى اصلا فان المراد بما ذكر في الكتاب انما شرعت ابتداء تقررا الى الله تعالى غير ان يكون
تبعا لاحرازها هو المراد من كونها قرينة مقصودة بخلاف دخول المسجد وشمس المصطفى والمراد بما
في اصول الفقه ان عيبه السجدة ليس بمقصودة لذاتها عند التلاوة ولا لاثباتها على التواضع
المحقق الموافقة اهل الايمان ومخالفة اهل الطغيان فلهذا لا يختص اقامة الواجب بهذه الهيئة
بل ينوب عن كونه منبرا كذا في الكفاية والمعراجية وان توضحا بالنية الخ اقول قد يقوم افادت ان
له ردة فايد سنيين احديهما دفع توهم من جواز صلوة من توضحا ولا سلام ناديا عند انفعي
رحمهم ايضا لعدم تفضلنا اتفاقا في لغوية بنية الكافر وثانيهما دفع توهم عدم جواز وضوء
كافر عندنا حمل لقوله بنية على الاحتراز **اد** ويصح في الوقت اقول لو قال ويصح قبل الوقت
لكان اقيده واجز لانه قد انكشف جوانبه في الوقت اتفاقا عما سبق فلا احتياج بعده الا لبيان
محل النزاع الذي جاز قبل الوقت فلنا مل قوله طاهر ونجس اي احدها طاهر قطعا
والآخر نجس قطعا ولا يتعين ايتهما طاهر وايتهما نجس قوله بخلافه قال الشارع رحم في شرح
ينفتح وغدا انفعي رحم يتنزه في توضحا بما يغلب ظنه على طهارة ولا يتم بناء على التيمم
خلف ضروري ولا ضروري هناك لوجود الماء ولصاحب التلويح هنا بمحض طويل الزيلعي
لا يتم هذه الرسالة ولو الى عشر حج وهي جمع بوجه كسر الحاء ومفادها السنة ولم يرد
بالعشر المحصر حتى توهم اشتراط جواز التيمم عند تمام بل اراد المبالغة والكثرة في قوله وقيل طلبه
جاز الخ اي عند الاعظم رحم وعن الجصاص انه لا خلاف بينهم في جواز الاعظم على تقدير النزاع
ومنعها على تقدير النزاع الا عطاء وقال بعض الشراح وما يمله الحجاج من ماء زمزم للعطبة يمنع
جواز التيمم وما يذكر من الحيلة انه يهمل رفيقه ثم يستودعها اياها فليس شيء لانه قادر على
استعماله بالرجوع في الهبة ولنا في ان يقول على تقدير تسليم عدم انكان الرجوع قدرة فلا يجوز
ان يوجد بينهما شيء من موانع الرجوع كالولادة وعطاء الموهوب له العوض واحدا الوهاب
اياه منه مثله قوله وذكر في المبسوط الى قوله الا على ضربين كون المسئلة اتفاقا بيننا

الثلة ولا يخالف فيها الا الحسن على رواية المبسوط وان كان اكثر المعتزلة على الخلاف
بينه وبين صاحبه كما يفتح عنه قول صاحب النهاية لم يذكر في عامة النسخ قول ابن خنيفة
في هذا الموضع بل قيل لا يجوز اليتيم قبل الطلب اذ كان في غالب ظنه انه يعطيه مطلقا من غير ذكر
الخلاف بين علمائنا الثلثة الذي لا يوضح انتهى كلامه قوله الا على قول صاحب زياد
وهو جواز اليتيم بلا طلب الماء وان غلب على ظنه الاعطاء كذا في رواه في قوله ولكن نقول
الجواب عن قول الحسن من جانب الكل قوله وان غلب عطف على قوله غلب قوله فاعطاء
او اعطاء بضم المثل والمراد بالاعطاء الاول الهبة كما يفتح عنه مقابلته بالاعطاء بالثمن و
بالثمن البيع بضم المثل او بالغير اليسير لانه في مثال هذه المواضع يقدم قبيل البيع بالمثل
كذا في الشرح قوله فعلى ما ذكر في المبسوط يعني فالمختار عدم جواز صلوة عند الكل
سوى الحسن على التقادير كلها فعني قوله في مسألة المتن ان الخلاف المطلق ثابت فيها
غاية ما في الباب ان رواية المتن على خلاف رواية المبسوط في بيان الاختلاف كما سبق
منافي شرح قول الشارح وذكر في المبسوط ويجوز ان يكون المراد بما في المبسوط قول الحسن
الذي نقله الشارح وهو ان يكون المعنى فالمختار عندنا جواز صلوة موافقا لما قاله الحسن
واما قوله في مسألة المتن فيمكن بطبيعة على كل من المعنيين قوله فكذا اي فعلى ما ذكر
في المبسوط قوله حكما ذكر في الزيادة اي فالمختار هو التخصيص الذي نقله من الزيادة
سابقا احدى روايه الى يمكن انفر ما مرهما من قوله او لا وكذا اذا انتم اعطى الى لا شك
سرخ في ان الاعطاء ناقض والاباح مقيم فتأمل قوله بخلاف مسألة التجرى جواب عن سؤال
مقرر تقديره ان ظهور بطلان الظن لو كان سببا لبطلان العمل لبطل الصلوة لظهور
بطلان التجرى في القبلة وليس كذلك وتقدير الجواب غنى عن التحرير لتقرير الشارح
عن الشرح قوله من فرض او نقل خلافا لما في معنى ان يجوز به ماء فرض واحد
واكثر في وقت واحد او قات متعده واداء النوافل ابتداء واستملا لا ما لم يجد
الماء ولم يجد في وقت الشافعي لا يجوز به من الفرائض الا لوقيته الواحدة التي يتم
لادائها ومن النوافل وصلوة الجنائز ما يؤدي بنعته كل منها سواء كانت واحدة او
متعددة لان اليتيم طهارة ضرورية عنده فيثبت بقدر الحاجة كطهارة المستحاضة وعلى
هذا لو يتم المنفل يؤدي الفرض به عندنا وعندنا لان التبع لا يستتبع الاصل ولما توجه
عليه ان يتم هل ينقص بعده او فرضا ام لا فان قال انتقص فيلحق لا يصلي فلا بعد ذلك

لانه لا صلوة الا بالطهارة وهو خلاف مذهبه وان قال لم يستقص فيلحق يصلي فرضا اخر
لان الطهارة بقيت كما كانت ولم يوجد الحدث ولا الماء حتى تبطل بتمه اجيب عنه بان
الحاجة في حق الفرائض تزول بفرض واحد فلا تعود لا لمجي وقت اخر وفي حق النوافل
دايمة لا وامر شرعا فتسب بالنسبة اليها كذا فهم من الغايين قوله حتى اغسل اقول
ان بناه لما قبله لا يخفى عن صاحبنا يظهر بان في توجه لاد المعنى وانما قال كان لظهوره لانه لو لم يكن
له لا ينقص بتمه حتى اغسل اقول ولم يصل الماء وهو ليعتبه بضم اللام وسكون الهم على
رواية الرقعة قطعة من النبتة اشترعت في اليسر والمراد ههنا قطعة من بدن المظهر
لا يصل اليها الماء فيبقى على حدثه السابغ والتناسب بينه وبين اللغوي غنى عن البيان قوله
على ظهره اقول قيد الطهارة في لاد التحتم في جميع الاعضاء كذلك لكنه انبذ المعنى لغيره
عن الحسن قوله فيتم لاد الجنابة باقية بعد الحدث بعينه لانه لا يخرج من رداء وثوبتا
فغير روايات عدم الاعادة قول ابن يوسف لعدم الماء في حق الحدث لوجوب صرفه
الى المدة والاعادة قول محمد لقد مرت على الماء ووجوب صرفه الى الجنابة لا يثبت في قدرته
على صرفه الى الحدث ولهذا هو صرفه الى الوضوء جاز ويتم للجنابة اتفاقا قوله روايات
ايضا فان تقدير اليتيم الحديث على غسل المدة يجوز عند الثاني بناء على عدم الماء في
حقه لوجوب صرفه اليها كما مر فلا يعيده ولا يجوز عند الراي في صرف الماء اليها ويحده
للحدث قوله نقل الجنابة يرد عليها هذا مردود عند اصحابنا بناء على انه تضييع للماء
الظاهر لا فائدة بل هو على مذهب الشافعي كما مر في الاول ابواب فاللاذ بحال
الشارح ان لا يتقوه به والعذر بان المراد الاستعجال على طريق الاستحباب لا الوجوب
فما لا يخلو اقسام قوله في رواية الزيادة المفروم من تقرير النفي في ان هذه الرواية
الى الراي ودعاية الاصل نسب الى الثاني رحمه الله على ما ذكر في الروايات السابقة
فليست في الكافي قوله يصرفه الى الجناسة ويتم الحدث يحصل اداء الصلوة بالطهارة
صريح به مفتي الشافعي وقيل الى الحدث لاد الجناسة ثم اغلظ لاد الصلوة يجوز مع قدر
الدرهم من الحقيقة ولا يجوز مع الكمية اصلا قوله لاد في خلافا لفرم لانه
الكفر بنا في اليتيم ابتداء فكذا بقاء الحرمة في النكاح واعتد بان الكفر بنا في اليتيم باعتبار
كونه عبادة وكونه عبادة انما هو بالنسبة وهو ليس بشرط عند زفر فيكون عروض الكفر
عليه كعروضه الوضوء واجيب بان زفر عن زفر رواية اخرى اشترط فيهما النية

ذلك ان تقول المناقاة بينهما باعتبار عدم الاهلية لانه شرع للصلاة والكافر
 ليس باهل لها وكان فعله كفعل البرية فيكون يتمه باطلا سواء نوى اولاد وبقاؤه
 كما بداه كما مر ولنا ان الباقي بعد التيمم صفة كونه ظاهرا والكفر لا ينافيه فلا عثر على
 الوضوء وانما لا يمنع من الكفر ابتداء لعدم التيمم منه وليس ابقاء كذلك لوجودها
 فان قيل الودة تحبط العمل لقوله تعالى ويكفر بالآيات فقد حبط عمله ووضوءه و تيممه
 من عمله فكيف يبقيا بعد الودة اجيب بان الودة يحبط ثواب العمل وذلك لا يمنع زوال
 الحدث عن تواتر رياء فان الحدث يزول به وان كان لا يثاب على وضوءه كذا
 في الاكلية قوله لواجبه والمراد بالرجاء ههنا هو البقية او الفل يعنى اذا غلب على
 ظنه او يتقن انه بعد الماء في اخر الوقت يستحب له تاخير الصلوة اليه لكن هذا الاستحباب
 اذا كان بين وبين موضع يرجو ميلا او كثرة وان كان اقل منه لا يجوز التيمم وان كان
 خاف فوت وقت الصلوة وان لم يكن له رجاء بالمعنى المذكور لا يؤخر عن أداء الوقت
 المستحب لانه فائدة الانتظار احتمال وجد ان الماء فيؤديه باكل الطمار تين فتقول
 في ايراد هذه المسئلة فائدة ان احديهما عدم ارتضاء وجوب التأخير ههنا
 كما روى عن الاعظم والثاني في غير رواية الاصول وثانيتها قد قول شارح
 الشافعي حيث قال لا يجوز التأخير ههنا عن اول الوقت المستحب وان كان له رجاء
 بالمعنى المذكور والمراد من اخر الوقت هو بعيد الوقت المستحب الى قبيل الوقت المذكور
 واما الوصول اليه فالظاهر انه مكروه فاقى له الاستحباب في الغلوة وهي بفتح الغين
 المعجمة وسكون اللام ذكره الشارح وقد مر صاحب الغاية غلب تفسيرها بمقدار
 مئة درهم وقد نسبنا هذه الى الرباني قول حسن جدا الكثرة الاثلا وبها وفي ذلك
 من الرفوع بالناس ما ليس في غيره **في** ولو نسبته وكان مما ينسى عادة وانما خفف
 النسيان بالذكر لانه لو ظن انه ماء في فتيه وصلى ثم ظهر انه لم يفن بعيدا عما عاونا
 قلنا وكان مما ينسى لانه لو كان الماء على ظهره او معلقا في عنقه او موضوعا بين يديه فنيه
 فتيه وصلى بعيدا ما اتفقا لانه لا يعتاد للناس في امثاله النسيان وان كان معلقا
 على مركب فان كان راكبا فالماء في مؤخره الرخل يجزيه عندها وان كان سائقا فان
 كان الماء في مقدم الرخل يجزيه عندها وان كان في مؤخره لا يجزيه وان كان قايما
 جاز له ان يتم كيف ما كان كذا في الكفاية **اما** ما وضعه غيره هذا التعبير يقتضي حمل

ومعناه ان التيمم عدم كونه
 لكونه فعلا فمقتضى الكفر
 لا يكون التيمم من وضوءه
 يبطل بوجوه ما بينا فيه
 بل الباطل في تصفة كونه ظاهرا

مع عبارة المتع على وضعه بنفسه او وضع غيره بامر كما لا يخفى على من له ذوق سليم واسان
 التركيب وسيظهر فائدة هذا الاستحاج في حل قوله كذا في الهداية **المسألة**
 اتفاق الامة المراد لا يخاطب بفعل غيره وعن محمد في غير رواية الاصول كونه على الخلاف ايضا
 كذا في الكفاية **في** الوجهين احدهما وضعه بنفسه ووضع غيره بامر وثانيتها وضع
 غيره والمسافر غافل عنه ولو قال بده في الوجود كما هو المتبادر او قل في الكل عما اختاره
 صاحب الكافي لكان اظهر قوله كذا في الهداية اقول لا يجوز ان يكون ذاتي كذا اسما
 الى قوله اما وضع غيره الى ولا الى قوله وقيل الخلاف لانه لا وجود شيء منهما فيها فيحتاج
 في توجيهه اما الى جعله اشارة استفيد من المتع من تخصيصه بخلاف لو وضع نفسه
 او غيره بامر مما مر حمل الشارح آياه عليه على استرجاعا وما الى جعل لفظ الهداية
 بدل غلط للناسخ من لفظ الكافي مثلا لا معنى ما ذكره الشارح بقوله اما ان وضع
 غيره الى قوله كذا في الهداية مذكور فيه فلينأمل **باب المسح على الخفين** لما عرفت
 المسح التيمم لوجود كونه كل منهما طهارة مسحة وكونهما رخصة موقفة الى غاية وكونهما
 خلفين عن الغسل لكن التيمم خلف عن الكل والمسح عن البعض فيكون له قوة ولانه ثبت
 بالكتاب والمسح بالسنة فيكون اقوى وبالتقديم احرى وقد لوح في التقدير وجه وجيه
 غير هذه المذكورات وهو ان التيمم يزيل جميع كل من الحدثين والمسح بعضهما من الحدث **الاخضر**
 فقط فانه هذان في كل **في** جاز بالسنة اي ثبت بها وانما اعتبر عنه بالجواز اما اشعارا
 بان الغسل افضل لكونه ابعد عن مظنة الخلاف واما اشعارا بان العبد مخير بين المسح
 والغسل **قوله** اي بالسنة المشهورة كانت هذا اخترازا عن قول من قال انه ثبت بالكتاب
 على قراءة المهر في امرجكم وهو غير جاز عند الجمهور كما يدل عليه قوله تعالى الى الكعبين
 فان المسح غير مقدر بهذا **في** إجماعا ولما كان هذا مظنة ان يقال فعلى تقدير عدم تجوز
 بقوته به يلزم الزيادة على الكتاب بالسنة فاجاب بقوله فيجوز بها الى يعني اذا كان السنة
 مشهورة يجوز كما تقر في الاصول وانما اختار لفظ السنة ولم يقل بالحدث لانه قد
 ورد في باب المسح حكاية في قوله ورواية قول عليه السلام في تناوله لهما بل التقدير ايضا
 اما الحديث فلا يتناول الا القول **في** دون من عليه الغسل قال السرخصي في توجيهه
 كونه مختصا بالحدث الاخضر ان الخباية وما في حكمها كالخيف والنقاس يوجب غسل جميع
 البدن ومع الخوف لا يتأتى ذلك بخلاف الاخضر فانه واجب غسل اعضاءه يمكن ان يجمع بينه

باب المسح على الخفين

وبين مسح الحف ولات الرخصة للخرج فيما يتكرر ولا حرج في الجناية لعدم اشكر كذا
في البيهقي من سادته **قوله** قيل صورة الخ وقد رايته اكثر الصور ان ذى ورد هاشم اشرح الهداية
والوقاية وجدة **قوله** او جزها الصورتين السبع ثقلها صاحب الكفاية والعناية احديهما
انه توضع وليس خفيين ثم اجنب ليرى ان يشد خفيه فوق الكعبين ثم يغسل ويمسح
وثانيهما ان المسافر توضع وليس خفيه ثم اجنب وعنده ماء يلقى للوضوء لا للذوق
فانه يتوضأ ويغسل رجله ولا يجوز المسح لان الجناية حلت القدم **قوله** خطوط انصب
على الحال بمعنى مخطوطا احتراز عن القول بتشليل المسح اعتبارا بالغسل وذلك
لان المخطوط انما يرى متميزة اذ مسح مرة واحدة كذا في الاكلمية فتأمل **قوله** هذا
صفة المسح اه اشار الى دفع توهم ان كونه خطوطا بشرط الجواز مع انه جائز بدونه
فهو شرط السنة كما لا يخفى **قوله** فلو لم يفرج التفرج التفرج **قوله** لانها بينهما
يعنى من الكفاية استرجع به قاضى خان حيث قال وان مسح باصبعين لا يجوز الا ان يمسح
بالايمام والسبابة مفتوحتين يضعهما مع ما بينهما من الكف على راسه فيجوز ويكون
ذلك بمنزلة ثلثة اصابع **قوله** ويجا في كفيه اي يقدحها عند الحف والكف بانصب عطف
على الاصول وهو مقدار ثلثة اصابع يعنى يجب ان يتبذل من كل رجل على حدة قدر
ثلثة اصابع اليد حتى لو مسح على احدى رجله مقدار اصبعين وعلى الاخر مقدار خمس
اصابع لا يخبر به كذا في الزيلعي **قوله** واصاب المطرق فيد الخطر اتفاقى والا فهو وسائر
المياه سواء في وجود المقصود **قوله** حصل المسح الى المعنى الحاصل من المسح الصورتين
وان لم يجد حقيقته **قوله** هو الصحيح اشاره الى الخلاف في البطل الذي هو في الطاء
المهملة المطر الضعيف لان بعضهم قالوا لو كان مبتلا باطل او اصاب الحف ظل قدر
الواجب لا يجوز لانه نفس وابته في البحر يجديه الهواء والصحيح المختار انه يجوز لانه ماء
هذا زبدة ما في الزيلعي **قوله** على ظاهره خفيه متعلق بقول المصنف جاز وفي الهداية
ان المسح على الظاهر واجب حتى لا يجوز على باطن الحف وعقبه وساقه لانه معدول به
عن القياس فيزاد فيه جميع ما ورد به الشرح فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يكون تفرج
الاصابع والبدية عن راسها والبدية الى الساق واجبا لانه عليه السلام كما مسح على الظاهر
مسح مفرجا اصابعه مبتدأ عن راسها منتزعا الى الساق قلنا قد روى انه عليه السلام
مسح على خفيه من غير ذكر تلك المذكورات مرة وقد روى اخرى مسحه ثم مفرجا جعل اصل

المسح فمرضا وغيره سنة بجمعاً بين الادلة **قوله** يلبس فوق الحف كسائر الجزوة
اقصه من سائر الحف المتعارف **قوله** من الرجل وهو يفتي الوالداء المهرلة الطين الرقيق
كذا في الصحاح **قوله** او فوق الحف وقال الشافعي لا يجوز لان البدل لا يكون له بدل الراى
ولنا قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه رايته النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الجرموقين وانما يلبس ابدلين عن
الحفين وان كانا تحتها بل عند الرجلين فكانه ليس عليهما غيرهما لان الوظيفه كانت
بالرجل ولم يكن بالحف وظيفه ليصير من اعضا الوضوء فيصير الجرموق بدلا مانعا عن
سراية الحدث اليه بل يمنع السراية الى الرجل قال مولانا الاستاذ خسر الملة والدين
اسكنه الله تعالى اعلى عليين اقول يعلم منه جواز المسح على حف ليس فوق محيط
او كبراس او جوخ او نحوها مما لا يجوز المسح عليه لانه الجرموق اذا كانت بدلا من الرجل
وجعل الحف مع جواز المسح عليه في حكم العدم فلا يكون الحف بدلا من الرجل ويجعل
ما لا يجوز المسح عليه في حكم العدم اولى كمالى اللقافة ويؤيده ان الامام الغزالي في
الوجيزه اذا رفع في شرحه مع التمرامها بذكر خلاف الامام ابى حنيفة رحمه في المسائل
اورد هذه في صورة الاتفاق وكان مثا يخنا غلام يصير جوابه فيما استشهد من كتبهم
الكتفاء بما قالوا في مسئلة الجرموق من كونه خلفا عن الرجل انتهى كلامه رحمه وقال
الشيخ بدر الملة والدين اشهير بابن السماوي اقول لو لم يمسح الحف على الجورب
من كبراس او جوخ او نحوها مما لا يجوز المسح عليه هل يجوز المسح عليه هل يجوز المسح
على الحف ذكر في المعراجية شرح الهداية جوازه عند الشافعي رحمه ولم اذ فيه رواية
عن المتأخرين جوازه ما وينبغي ان يجوز اذ الحف يصير بدلا عن الرجل لا عن الجورب
لما ذكره في مسح الجرموق على الحف وايضا جواز المسح على الجاروق يشعر بما
قلنا اذ الجاروق لا يلبس الا باللقافة غايه لبا وهي في معنى الجورب من كبراس ونحو
انتهى كلامه فيخرج احدى الطائفتين على خفيه فقشر جلد ظاهرهما او كان الحف مشعرا
كالخف ايماني فمسح على ظاهره شعر ثم حلوا شعره لا يمسح على ما تحته لان الممسوح متعلق
بالاحر قصاصا حكمه لا اتصالا كشيء واحد فالمسح على ظاهره يكون مسحا لما تحته كالشعر
مع شدة الرأس كذا في المحيط المشي **قوله** وجوز به قال الزاهد ان الجورب
خمسة انواع من المرعى والغزل والشعر والجلد الرقيق والكبراس وذكرنا تفصيل
في الامرج النخيل والرقيق والمنفل وغير المنفل والمبط وغير المبط واما الخامس

فلا يجوز المسح عليه كيف ما كان وقال شرح الهداية وتقييده باعتبار آخر الجواب
ثلاثة أحدها ما يجوز المسح فيه اتفاقا وهو ما كان تخينا ومنعلا وثانيا ما لا يجوز
فيه اتفاقا وهو ما كان غيرهما وثالثا ما كان سمينا غير منعل فعندنا عظم والثاني
لا يجوز فيه عند ههما وعند أحمد يجوز ونحن نقول هذه الثلاثة مشهورة بغيرهم
من جميع المعتمدات لكن تع منها قسم رابع يقتضي القسم العقيد وهو ما كان منعلا غير
محين ولم يتعرض لمقصوده أحد من المؤلفين فضلا عن أن ينسب القول بجواز فيه أو
عدمه إلى شخص من المتصدين والذي لا حرج برأيه من تتبع كلمات الكلمة أن نعل غير
التخين إذا كان إلى ما كان السابق كما في ما إلى قاضي خات يكون هذا هو الجدل بعينه
كما لا يخفى فالله أن يجوز المسح عليه لأن مدار الجواز على ستر محل الفرض بما يجوز المسح عليه
وإمكان المسمى عليه وكونه بحيث لا يمكن عا وراه فالكل موجود في المنعل للمسمى
حتى قال الشرح والصحيح عند هم إذا كان سائر محل الفرض ويمكن المسمى عليه يجوز
كيف ما كان وكيف لا لو لم يجز المسح على هذا لم يجز على الجف المتعارف هذا الخلف لكن
المتبادر من عبارة المص على نسبه عدم حرف العطف في منعلين عدم جوازه عند
الاعظم كما هو مقتضى رأيه في كتابه من إيراد المسائل على رأيه إلا نادرا فاق توصيف الجوار
بين بالثلاثة مع اعتبار كونها منعلين صريح في أن مجرد كونها منعلين لا يكفي في جوازه
عنده كما يفصح عنه قول الشارع حتى إذا كانا تخينيين غير منعلين وأما إذا كان نعل
غير التخين بعين الجدل في أسفل القدم فقط كما هو مشهور ويخفى عنه لفظ فالظاهر
عدم الجواز لأن محل الفرض هو ظهر القدم والذي يليه عليه فيما تحت فيه مما لا يجوز
المسح عليه كما لا يخفى لكن المتبادر من لفظ المص على نسبه وجود العطف جواز ٥٥
لأن المعطوف هو الجواب المقيد بالنعل أعظم من أن يكون تخينا أو لا كما أن المعطوف
عليه هو المقيد بالثلاثة سواء كان منعلا أو لا وعلى كل تقدير لا يخفى عبارة عن حدش
اللهم إلا أن يقدر بعد التخين لفظ يدل على معنى الحصر ويعتبر قيد التخين مع
المنعل المتعارف ولا يعتبر مع الجدل فيكون المعنى ويجوز المسح على الجوابين التخينيين
الغير المجلد بين والمنعلين وعلى المنعل التخين وعلى الجدل مطلقا فعلى هذا يمكن أن يقال
أن المسئلة الأولى إشارة إلى مذهبهما والثانية إلى الاتفاق وإن يقال أن الأولى
أيضا اتفاقية بناء على رجوعه إلى قولهما هذا على تقدير العطف وأما على تقدير عدمه

فأنت مسئلة واحدة اتفاقية خالية عن التعرض إلى مذهبهما الخاص وهو أسلوب
أكثر مسائل هذا الكتاب والذي تلخص عندي بعد هذه الباحة أن الجواب الذي لا يجوز عليه
المسح إجماعا أن جللا أسفله فقط أو مع مواضع أصابع الرجل بحيث يكون محل الفرض الذي هو
ظهر القدم خاليا عن الجدل بالكلية لا يجوز عليه المسح قطعاً لأنه لا ريب أن منشاء الاختلاف
بينه وبين صاحبيه اكتفاؤه بالجدل الثاني والاستمسك على المسح وعدم اكتفائه فإلا
بأنه لا يكفي في جواز المسح ما ذكره لا بد معه من أمر يده عليه وهو النعل والجلد ليتمكن به على
المسح حتى يكون الجواب باجتماع هذه الأمور فيه في معنى الخف وإذا انتفى شئ منها خرج عن
كونه في معناه لأن الخاف الشئ بالشئ إغايا حتى إذا كان في معناه من كل وجه وله زيادة
كثيرة لا يحتمل هذا المختصير بهاد ها فتأمل منعيلين قال في معراج الدررية وغيره بالتحقيق
وسكون النون ونحن نقول أن كان هذا احترازا عن جواز التشديد وحركة النون فقد
صرح به في غاية البيان والمغرب والقاموس مع أن فيه زيادة طابع للجلد وإن كان
مجرد بيان تخويله فهو مع كونه قليل الجدول هو العبادة أن يقال ويجوز بالتحقيق
حتى إذا كان تخينيين لم هذا صريح في غير منعلين عن كلمة أو كما في أكثر النسخ فيكون
عبارة المتن على مذهب الاعظم كما هو المعهود ذلك توهم عدم جواز المسح على غير
التخين وإن كان بالفعل والجلد ولم ينص في الهداية وسائر المعتمدات بعدم جوازه
وأما على نسخة أو منعلين فلا ياباهم أصلا يكون مسئلة المتن على رأيها على ظهر
تمام وقت الحدث قيل قيد بالتام احترازا عن وضوء ناقص كوضوء المحدث ومن مثل السجادة
ومنه به سلس البول إذا بسو الخف ثم خرج الوقت وكما لم يتم إذا بسو خفيه ثم وجد
الماء فإنهم لا يمسحون لعدم اللبس على وضوء تام لأنه بمجرد وج الوقت يظهر الحدث
السابق وكذا إذا لماء فلو جاز لك الخف رافعا لامتعارف فصل الرجلين
تصوير لغية المرتب لا أمر مغاير له مترتب عليه كما توجهه العبارة قوله أحسن من
عبارة تهم أقول صيغة التفضيل صريحة في أن عبارة تهم لا يخفى عن نوع حسن بأن
يكون معنى إذا البسها على طهارة كاملة وقت الحدث أن جواز المسح مشروط بعدم
اللبس الكاين على طهارة ما حتى لو لم يحدث غسل الرجلين لم يجز المسح أصلا ولكن ذلك
الجواز المذكور لا يحصل إلا بعد تكميل تلك الطهارة ولو بعد زمان حدوث اللبس إلى قبيل
الحدث لأن المتأخر بانه على كماله فقولهم إذا البسها عامل في الطهارة فقط وكما مله

عامل في وقت الحدث فقول الشارح ولا يصح ان يقال ناظر الى تعلق الطهارة مع منقرا
الكاملة الى حدوث البس حتى يكون المعنى لا يجوز المسح الا اذا اقترب حدوث البس بكمال
الطهارة وهذا معنى كونه خلاف مذهبنا يستدعي استدراك قول المصنف وقت الحدث
لا على عمامة وهي بك العيب واحدة العايم وهي نجات العيب وفيه نفي قول من جوز
المسح عليها كالاوزاعي والحنبلي واهل الظاهر كالواضح ان الرسول صلى الله عليه وسلم مسح على عمامته
وخفيه **قوله** والقنطرة وهي بفتح القاف واللام وسكون النون وضم السين المهملة
ماتلف عليه العمامة **قوله** والبرقع بفتح الباء والقاف وضمها للواو وباء الاعراب او قد صرح
في الغاية بانه بخمار **قوله** فخلب الصفر ونحوه **قوله** انما هو بقاء مستعمل فيه تكلف من
وجريد الاول ان الماء ما لم ينفصل عن العضو لا يصير مستعملا قطعاً فكيف يفتح **قوله**
هذا يؤيده ما في الغاية في مسئلة الخمر من انه قال ولهذا الوعد الماء من الاصابع الى
العقب جاز ولم يظهر له حكم الاستعمال لانه عقوه واحد اثنان ان مد الاصابع الى اثنان
سنة كما صرح به قبيل هذا بقوله هذا اصف المسح على وجه المنوت وكون الشيء منوتا
لا يتصور الا بظهوره والمستعمل غير ظهوره اتفاقاً فليأت **قوله** فبقي مقدار ثلث اصابع
اعلم انهم ذكروا قد رآه ولم يذكر واقد راى المسح لانهم استغنوا به عنه بناء على
انه اذا مسح بالاصابع فقد حصل الغرض سواء كان الموضع بالقليل او كثيراً فيكون بيان
بياناً جميعاً كذا في الزيلعي وانما اعتبر الكثرة في مسح اصابع الرجل في حق المسح كالخمر
لان المسح يقع عليه وهو اكثر الموضع فاعطى له حكم الكل كذا في الكفاية **قوله** كالنية
وغيرها لانه ليس بيدل عن الفعل بدليل انه يجوز مع القدر هكذا ذكره القدر وري
فجعل مسح الرأس وبشترها العتبات في مسح الحنف فعمله كاليتيم لكل واحد منها بدل
والاول اظهر لانه طهارة بالماء فلا ينضم الى النية كالوضوء ولانه بعض الوضوء فصارت
كمسح الرأس والجبهة كذا في التبيين **قوله** والمسافر ثلثة ايام وليا لبها وفي جوامع
الفقه انه بعد ثلثة ايام مسح على خفيه يخوف البرد هذا عندنا واما عند مالك والشافعي
في قولهم القديم فلا نهاية كمدة المسافر **قوله** من غير الحدث لانه وقت البس كما
ذهب اليه الحسن البصري رحمه الله مستدلاً بان جوارحه سببه فيعتبر من وقت ولا من
المسح كما ذهب اليه الاوزاعي وابونوز واحد محتج به بان التقدير لاجل فتعين من
وقته **قوله** اذا لا يجمع الى اي في ضيفه واحدة وهي غسل الرجلين واما في غير الواحدة

صلى الله عليه وسلم

فيجوز

فيجوز اجتماعهما كغسل الوجه واليدين ومسح الرأس والرجلين **قوله** وكذا اذا دخل
الماء الحكة وجهه عدم عدد المص اياه من نواقض المسح لكاه الاختلاف فيه حتى قيل
في بعض المعتبرات بعد نقل ما في الشرح وذكر انه لا ينقض المسح على كل حال **قوله**
ومضى المدة قبل اذا انقضت مدة مسحه وهو في الصلوة ولم يجد ماء والا صح انه يمضي
على صلوة لانه لو قطعها لبيتم ولا حظ للرجلين من اليتيم كذا في فتاوى قاضي خان **قوله**
لا يجب الاغسل رجله واغواجب سرية الحدث السابق الى القدمين وقال ابن
ابن ابي ليلى المسح قائم مقام الغسل ولو غسل قدميه وليس خفيه ثم نزع لم يجب عليه
غسل الرجلين فكذا هذا الجواب انه قائم مقامه شرعاً في وقت مقدراً فاذ لم يفي لا يقوم
مقامه كطهارة اليتيم فان قيل ما الفرق بين هذا وبين ما اذا مسح الرأس ثم خلوا الشعر
حيث لا يلزمه عادة المسح قلنا ان الشعر من الرأس خلقته فمسحه مسح الرأس بخلاف
الحف فانه مانع بسرية الحدث الى ما يحده شرعاً فان سري الحدث اليه **قوله** اي لا يجب
غسل بقية الاعضاء اخترا من قول الشافعي رحمه الله فانه يقول عليه ان بعيد الوضوء **قوله**
ينبغي ان يكون الى فعله هذا نسخ ان سس غسل سائر الاعضاء عندنا مراعاة للثبوت
اعنى الولاء ولكن لا يشعر به عبارة احد من العلماء **قوله** مروي عن ابي جعفر انه
اذا اراد نزع خفه لمصلحة خمره حتى زال عقبه تقص مسحه واما اذا زال العقب باعتبار
سقه الحفا وصدر القدم في موصفه فلم يظن اجماعاً به بل وضعهم المسئلة فيجب
بداله ان يشعرهما ثم ندم فتركه فلو قلنا ينقض المسح بالخروج الغير القصدى وقع
الناس في المخرج السد واما عند ابي يوسف فالمعتبر خروج اكثر القدم كما يشعر به
لفظ القدر وري وعليه الفتوى وعند محمد الفتوى على انه لو بقي من الحف على الرجل
ما يكفي المسح وهو قد رثله اصابع يجوز المسح عليه لان خروج ما سواء كلاً
خروج **قوله** صغرها في قولها اصابع الرجل اصغرها بالجر بدل من اصابع وفي التصريح
بالرجل اخترا عن رواية الحسن عنه رحمه الله ان المعبر اصابع اليد لانه المسح و
بالاصغر اخترا عن قول شمس الايمه الخواشي رحمه الله قال المعبر في الحرف اكبر الاصابع
ان كان الحرف عند اكبرها واصغرها ان كان عند اصغرها وانما اعتبر في الحرف اصابع الرجل
لان الحرف يمنع قطع السفر وتبايع الشيء وان فعل الرجل فاما فعل المسح فاما تبايع باليد والرجل
محلّه والفعل يضاف الى الفاعل لا الى المحل فلهذا اعتبر في المسح اصابع اليد وفي الحرف اصابع الرجل

يجوز

كذا في شرح الهداية **لا** ما دونه رد على زفره والشافعي رحمه الله قال في الاكلية
وفي هذه المسئلة اربعة اقوال شمول المنع في القليل والكثير وهو ذهب زفره والشافعي رحمه
وشمول الجواز فيهما وهو ذهب سفيان الثوري رحمه الله وقد روى عن مالك رحمه الله الفضل
بين القليل والكثير وهو قول علي بن ابي نعيم رحمه الله والشافعي رحمه الله ما ظهر من القدم وح مالم يظهر
وهو قول الاوزاعي ووجه كل منها ذكره في **باب** في الحنفية جاز المسح قبل سح ان يجتمع
في الحنفية ايضا لانه الرجلين صارتا كعضو واحد لا خولها تحت خطاب واحد واجيب
بانها كذا في حرم شرعي والحرف امر حتى فلا يكونان فيه كعضو واحد كذا فيهم من تقرب
الغاية **ولم** يذكرنا اذا سافر فلو قال وينزع ان سافر اقام بعدهما كان ذا كذا
للربعة ايضا فكان ذكرنا لثلاثة مغبيا عند الطهور كما اشار اليه **الشارح** في **باب**
المسح على الجبيرة وهي الخشب التي يجبر بها العظام المتكسرة ثم لا يشترط كون الجبيرة الخ
وانما شرط في الحف دونها لانها تربط غايبا حال العجالة والضرورة فاستثناها فيما مضى
الى الجرح والمسم لا ينزع الا لدفع ما امك وقد اشار المصنف الى هذا المعنى باضافة الجبيرة
الى الحديث **واذا** كان في اعضاءه شقوق وهو بفهم الشين يراد به معنى الشق
الذي هو واحد الشقوق ههنا لك استعماله فيه غير مرضي عند الجوهرى حيث قال
وهو في الاصل مصدر يقول بيد فلان وبرجله شقوق ولا تقل شقاقات انما الشقوق راء
يكون بالدواء وهي شققا يصيبها رصاصا او بعمار ترفع الى او طفنها او يؤيده وقوع
الشقوق موقعة في غير من الاعتبار **ويجب** ان يعلم المحقق قد ذكر بعض
الفضل في مخالفة بين المسح وجوها ستة وذكر **الشارح** واحد منها بقوله ويشترط
الاستيعاب ثم ذكر محتملا بقوله ويجب الى الباب لانه عبر **الشارح** بقوله يجوز على حديث
عن الاول والخامس الذين ذكرهما الزيلعي حيث قال احد ههنا الجبيرة لا يشترط شدتها
على وضوء بخلاف ثم قال خامسا ان الجبيرة يستوى فيها الحديث الاكبر والا صغرى وانما
قلنا ان **الشارح** رحمه الله يعتبر بينهما لان الحديث في عبارة يشتمل الا صغرى والاكبر فيمكن
ان يستفاد الفرقان المذكوران في ان يلقى منها كما لا يخفى فليتلأ وذكر في معراج الدراية
عشرة اوجه ستة مغايرة للثلاثة التي ذكرها البعض المذكور اربعة ههنا ما اذا مسحها
ثم شد عليها اخرى او عصابة جاز المسح على فوقاني وثانيتها ان مسح على الجباير
في الرجلين ثم لبس الخفين مسح عليهما وثالثها اذا دخل الماء تحت الجباير او العصابة

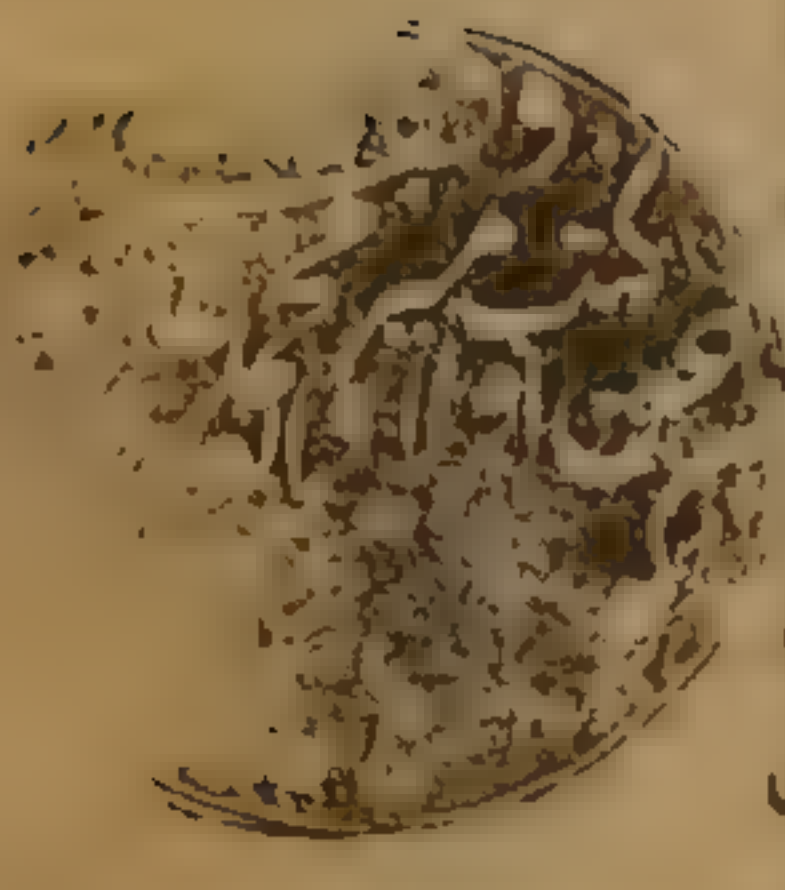
لا يبطل المسح

لا يبطل المسح وادعها انه لا يشترط في مسح النية في جميع الروايات وبين التثنية
عند البعض اذا لم يكن على الرأس وخامسا اذا زالت العصابة الفوقانية التي مسح
عليها واستغنى عنها لا يعيد المسح على النية خلافا لابي يوسف وساده ساه ما اذا
كان الباقي اقل من ثلث اصابع اليد المقطوعة او الرجل جاز المسح عليها بخلاف المسح
على الحف في هذه الاحكام فان قيل ان قوله انه يجوز على حديث ذكره اقول ثم لا يشترط
كون الجبيرة مشدودة قلنا ان ذكره هناك لشرح قول المصنف على جبيرة يحدت وههنا
بيان المخالفة بينهما **باب** **سبب** قوله في الحنفية هو دم الى هذا معنا
الشرعي واما اللغوي فهو خروج الدم **فان** ينقله من يقض الشيء اي حركه بسقوط
ما عليه من غبار او غيره كذا في المغرب **لاداء** بها المراد من الداء داء يكون منشاء
بخروج الدم لا مطلق العارض بهما لانه لا ريب في كون ما يراه المريض من الدم لا دخل
المريض في خروجه حيفا في ايامه فالذي لا يكون من الدم قيل كان عاف والداء
الخارجة من الجراحة ودم المستحاضة فانما دم عروق لادم رحمه الله استمر الدم
الى اشارة الى بيان حكم اجتماع دم الحيض والداء كما سبق في شرح قول المصنف
على عشرة حيض من بلفظ مستحاضة **احتراز** عن التفاسير اقول قد صرح بعض
شراح الهداية والكليات **سليمة** عن داء احتراز عن دم النفاس فان النفاس
في حكم المريضة حتى اعتبر بمرئياتها من الثلث فقول المصنف لاداء بها يقضي عن التقييد
بعدم الولادة فلا وجه لا يجاب **الشارح** اياه ويمكن ان يقال انه ناظر الى اصطلاح
اصل العرب العام فانما لا يقد مريضة حالة الولادة عندهم قطع او يقال المراد بالداء
داء الرحم وكون الولادة كذا لك على **باب** **ثم** لا تخ ان الحيض موقت الى اقول
لعل وجه مناسبة ايراد هذه المسئلة ههنا هو ان لما تبين زمان ابتداء اعتبار
الحيض في النساء من قولهم امرأة بالغة الاداء يتبين زمان انتهاء ذلك الاعتبار
فقال ثم الاصح وانما قال الاصح اشارة الى مرجوحية رواية ذكرها صاحب المحيط
حيث قال لا تقديرة الا يابس بالسن في رواية وايضا على هذه الرواية ان يبلغ
من السن مبلغا لا يحض مثلها فاذا بلغت هذا المبلغ وانقطعت الدم حكم باياستها
فان رأت بعد ذلك وما يكون حيفا على هذه الرواية فيبطل الاعتداء بالا شهر ويظهر
فاد النكاح كذا في الكفاية **والختار** انها اذا رأت الحيض على ظاهره ان هذا

باب الحيض

مخالف لقوله ثم الاصح لان المفهوم منه كون جميع انواع الدم التي رأتها بعد الاياس
غير معدود من الحيض ومن هذا القول كون القوى منه حيضا بعده ايضا من اراد
التوفيق فليشأمل في قوله في ظاهر المذهب **قوله** بعد ها اي بعد خمس وخمسين
وهو قول عائشة وسفيان الثوري وغيرهما كذا في الكفاية **قوله** والامر القاطع
اي شد يد الحجرة وان رأت صفرة اي تلك المرأة التي حق نبت خمس وخمسين
قوله او ترى بنية اي شهة لونها بلون التراب **قوله** وبعده لانه اختيار منه
ما اتي به صدر الشهيد كما صرح به صاحب الكفاية نقلا من المحيط حيث قال وكان
يفتي بطلان الاعتداد بالاشهر لواءت الدم قبل تمام الاعتداد بها ولا يفتي بطلان
بورائه بعده ولهذا انكشف وجه مخالفة الشرح للمنفذ في باب العدة في شرح
قوله وآيسة رأت الدم بعد عدة الاشهر حيث شرحه بقوله فقيل انقضا لها
الحج مع ان مقتضى الظاهر بعد امداء قبل وسنقصه فيه ان شاء الله تعالى واكثر من عشرة
يوما وقول الطائفتين في الحيض اصل بنى عليه قولهما في النفاس موافقا للمعقول
حيث قال ائمتنا اكثر النفاس اربعون يوما لا يجامعهم على ان اكثر مدة النفاس اربعة
اشهر مدة الحيض وانما كان كذلك لانه الروح لا ينفخ في الولد قبل اربعة اشهر فيجتمع
الدماغ في الرحم اربعة اشهر واذا انفخ صار الدم غذا للولد فاذا خرج الولد
خرج ما كان محتبسا من الدم اربعة اشهر في كل شهر عشرة ايام وهذا المعقول
جار على اصل الشافعي ايضا لانه قال اكثر مدة النفاس ستون يوما وهو اربعة
امثال اكثر مدة الحيض عنده وهو خمسة عشر هذا زبدة ما في شروح الهداية
في لولة اكثر سوي يعني انه ما ام حايلا بين الدم والفرج الخارج لا يعطى لها حكم
الحايض وهو بضم الكاف وسكون الراء وضم السين المهملين القطع وفي اصطلاح
الفقهاء قطعة قطع او خرق من اخلاص ثياب يوضع على فم الفرج كذا في الكفاية
يكون اقل من خمسة عشر غافقة بالاقل منها لان تمامها اقل مدة الطهر الصحيح
فلا تراعى في كونه فاصلا واما ما دونه فهو ظهر فاسد فيكون محلا **قوله** بين الدمين
اعلم ان احاطة الدم للطريقين شرط بالاتفاق لكن عند غير ابي يوسف بطريق
في مدة الحيض وعلى هذا لا يجوز بداية الحيض وحملة بالظهر لانه ضد الحيض
والشي لا يبداء ولا يختم بحدده وعند ابي يوسف بطريق في الطهر المتخلل وان لم يكن

31
في المدة وعلى هذا يجوز بداية وختمه به ومن اصله انه يجعل زمانا هو ظهر كله
حيضا باحاطة الدمين به كما سينا في **قوله** نعم ابي يوسف الى قوله لا يفصل
اي بين الدمين فهو كله كالدم المتوالي لانه ظهر فاسد لا يصلح للفضل بين الحيضين
كذلك لا يصلح للفضل بين الدمين لان اقل مدة الطهر الصحيح خمسة عشر يوما
فما دونه فاسد وبين صفة الحق والفساد منافاة والفساد لا يتعلو به احكام
الصحيح شرعا وانما قال وان كان اكثر من عشرة بالوصل مع انه كان منفردا من قوله
السابق او اكثر توصيفا للمراد وفيها التوهم ان المراد بالاكثر الاول اكثر من ثلثه
فقط **قوله** على هذا القول فقط اي دون الاقوال الخمسة الباقية قال في العناية
مثال قول ابي يوسف رحمه الله امرأة عادت في اول كل شهر خمسة فترات قبل ايامها
يوما ثم طهرت خمسة ثم رأت يوما ما فعنده خمسها حضا اذا جاوز المرأة
عشر لا حامله الدمين بزمان عادتها وان لم توفيه شيئا واما اذا لم تجاوز فيكون
جميع ذلك حيضا وكذلك لو رأت قبل خمسها يوما ما ثم طهرت اربعة ايام من خمسها
ثم استمر بها الدم فحيضا خمسة عنده وان كان ابتداء الحصة وحملة بالظهر لوجود الدم
قبله وبعده فيجوز بداية باذا كان قبله فقط ولا يختم به **قوله** ويجوز ختمه به اذا كان
بعده لا قبله انتهى كلامه فظهر منه ان تصوير البداء والختم معا بالظهر لا يمكن الا
فيمن لها عادة معروفة **قوله** تيسر على المفق والمستفي لان في سائر الاقوال لا تبي
قوة وتفصيل شئ ضبطا على الحيض القاصرات العقل ولا يستفيد منها المفتي
عن عبارتي يفتي بوجوب **قوله** وفي رواية محمد عن ابي حنيفة رضي الله عنه اي
الظهر لا يفصل ان احاطه الدم بطريق في الطهر في عشرة ايام او اقل هذه الرواية هي
التي اختارها المصنف وهي اخص من قول ابي يوسف لانه لم يشترط الاحاطة في عشرة
او ما دونها **قوله** وفي رواية ابن المبارك عنه اي عن ابي حنيفة هي ان بشرط مع ذلك
اي مع اشتراط احاطة الدم بطريق في عشرة او اقل كون الدمين نصبا **قوله** يعني
ثلاثة ايام وبيانها وان لم يكن كل واحد منهما نصبا وهذا اخص من القولين السابقين
لاشماله عليهما مع امرنا به وهو اشتراط النصاب **قوله** وعند محمد اي في رواية المصنف
فان ما سبق كان رواية عن الاعظم وهذا اخص من الاقوال الثلاثة السابقة لشماله
عليها مع امرنا به هو اشتراط كون الطهر مساويا للدمين او اقل **قوله** ثم اذا صار اي



الطهر المختل دما عند محمد تقديرا فان وجد في عشرة هو في ذلك الطهر الصاير
 دما فيما اى في تلك العشرة قوله هو فيها صفة لعشرة وقوله طهر اخر فاعل وجه
 وقوله فانه بعد دما جزاء لقوله فان وجد وقوله الا في قول ابي سهل استثناء من
 قوله فانه بعد دما فان عنده وان جاز كون احد الطهرين دما لك لا يجوز ان يجعل الآخر
 ايضا تبعية دما كما سيظهر جميع ذلك من المثال الا في قوله ولا فرق الخ يعني يجوز في
 المثال ان يجعل الثلثة الاول دما حكما ويجعل الثانية كذلك ويجوز العكس ايضا
 يفصل مطلقا اى غير مقيد باحاطة الدم للطهرين في المدة وكون الدين نصا با
 وكون الطهر مساويا للدم او اقل وهذا القول وقوله الا عظم ربه الله آخر
 في طهر في النقيض فانه يجعل الثلثة فافوقها غير فاضل مطلقا **قوله** ثم يوما دما
 الخ اعلم ان كل لفظ قارب ثم يقدر فيه دم وكل لفظ قارب بالواو يقدر فيه طهر
قوله العشرة الاولى اى التي اولها دم وعاشرها طهر والعشرة الرابعة التي
 طرفها طهر **قوله** الستة الاولى منها اى من العشرة التي جعلها محمد حيفا
 وما سوى ذلك اى ما سوى حكم كل مجتهد بكونه حيفا استثناء عند ذلك
 الحكم واعلم ان النفاس كالحيض في الاختلافات التي وقعت في الطهر المختل كذا
 فهم من من تفسير الزيلعي **قوله** وكذا الصفرة المشبهة بدم كيم وسكون الثين
 المعجمة وكسرها الموحدة يقال اشبهه من الجوع واشبع الثوب من الصبغ والمراد
 ههنا الصفرة القوية يؤيده صيف مقابلها بالضعيفة **قوله** تضرب الى البياض اى
 يجعل اليه **قوله** وانما قدم الخ كانه شروع منه في بياض وجهه عدول المص عن
 ترتيب صاحب الهداية حية جعل مسألة الالوان عقيب بياض المدة ثم حلل بينهما
 وبين مسألة الطهر المختل سائل احكام الحيض فقال والحيض يسقط عن الحيض
 الصلوة لها والخوا ان وجهه حتى يترتب المص في غاية الجلاء **قوله** يمنع الصلوة
 وانما عدل عن يسقط ههنا عن ايها له سابعه الوجوب على ما روى ابو زيد
 في التقويم كما ستؤثرها فاعطف الصلوة على الصلوة لا يخ عن نوع نبوء لاد المتبادر
 منه منع وجوب الصوم ايضا مع ان اصل وجوبه ثابت في الحال وجوب اذا لك
 متأخر كما يقع عنه قول الشارح لك لا يمنع وجوب الصوم ولو قال ويجرم عليها
 الصوم كان حاليها عن **قوله** بل يمنع صحة اداه فيجب القضاء فان قيل ان وجوب

القضائين عن وجوب الاداء في الاحكام ولا فرق بين الصلوة والصوم في انتفائه
 فينبغي ان لا يجب قضاؤه كما لا يجب ادائه كالصلوة قلنا لا مانه لا يجب ادائه لما صرح
 به ابو زيد في التقويم حية قل سقط عن الحيض الصلوة بحكم الحيض لانه ليس
 باهل للايجاب عليها فان الصوم لزما بل لدفع المخرج وايضا لوجوب قضائه دونها
 وجوب الاول يثبت بحديث عائشة على خلاف القياس والثاني انعقاد الاجماع عليه
 والثالث ان في قضائها حرجا لتكررها في كل يوم وتكررها الحيض في كل شهر بخلاف
 الصوم حية يجب في السنة شهرا واحدة ولا حيض فيه عادة الا مرة فنهاية ما لم يفرغ
 قضاؤه عشرة ايام من كل سنة فلا حرج لا يتقل هذا فتقوض بالنفاس لانه لا تكرر فيه
 مع اسقاط الصلوة لانا نقول انه ملحوظ بالحيض حية يلحقها الحرج في قضائها
 لطوله ودون الصوم هذا زيادة ما في شروح الهداية والزيلعي قال بعض الفضلاء
 الشر في وجوب قضائه دون الصلوة ان اشتراط الطهارة عن الحيض والنفاس
 في وجوب الصوم يثبت نصا على خلاف القياس بدليل شرعية من الجنب والمحدث
 مثل الطاهر فلذلك كثر في وجوب الاداء دون القضاء واشتراطها عنهما في الصلوة
 يثبت على وفق القياس فلذلك كثر في غيرهما معا لان النقص الذي هو معقول المعنى
 يتعدى من موضعه الى غيره بخلاف النقص الذي هو غير معقول المعنى فان حكمه
 يختص به هذا نهاية التحيف ما في النهاية وقيل سبب وجوب قضاء الصوم دون
 الصلوة ان حواء حاضت في يوم عاشوراء فالت آدم عن الصلوة فقال تركها
 ثم حاضت في المقابل فلم تسئل عن الصوم وقاسته على الصلوة فافطرت فجازاها
 الله سبحانه لسؤال فقال اقض الصوم ولا تقضها كذا في الدررية **قوله** الحجة بفتح الهمزة
 وسكون الهمزة وفتح الحاء المهملة ومنه الحجة بمعنى البصرة ينظر حقيقة والمراد ههنا زمان
 قليل وان كان بحيث لا يسع الغتال بل التحريمية فقط وذلك لما ذكرناه لا مزيل للحيض
 على العشرة ويجب عليها الصلوة لانا تيقنا بحجود انقطاع الدم بخروجها من الحيض فاذا
 ادركت جرم من الوقت قليلا كان او كثيرا كان عليها قضاء تلك الصلوة كذا في العناية
قوله فوق الغسل الخ يعني ان خرج الوقت بمعنى مقدار مدة الغتال لا يجب صلوة
 ذلك الوقت ولا قضاءها عليها لانه لا تفسيره بركة لجزء من الوقت بعد الطهارة يجب
 القضاء المتفرع على وجوب الاداء فلا يجب بقاء وقت بيع التحريمية فقط لانها

عبارة عن الشروع الى الصلوة وهو لا يجوز الا بطهارة هذا ان بعد ما في الاكلية **قوله** بخلاف
صلوة النفل يعني يجب قضاؤها اذا حاضت فيها الظاهر من تقييد الشارع به وجوب
القضاء بخلاف بالنفل وقد صرح به صاحب الخلاصة حيث قال ولو افتتحت الصلوة
الوقت ثم حاضت لا يلزم بها قضاء هذه الصلوة بخلاف التطوع فانما ادركها الحيض بعد ما
افتتحت صلوة التطوع كانت عليها قضاء تلك الصلوة اذا طهرت اقول تلخيص الفرق
بينها ما بين الصوم ان التي شرعت الصوم حايضا لا يجب عليها صوم ما اذا
لا بها لمجرد الشروع فيه يصير مباشرة للمنهى عنه ولهذا اتي ما يلة بالشروع في
الجزء الاول الا يركب ان يحض به اذا خلعت ان لا يصوم فلما لم يجب عليها صوم المؤدى
بمباشرة المنهى عنه لم يجب عليها القضاء وجوبه مبني على وجوب الاداء بخلاف
الشروع في الصلوة فانما وان شرعت فيها حايضا بناء على ان المفد في اوله واخره
سواء تلك الشروع فيها ليس بمجاز للمنهى عنه لانه التحريم عقد على ايثام وليس
باداء الاداء لا يكون الا بالتقييد بالسجدة ولهذا لا يحض به من حلف لا يصلي ما لم
يقيد بالسجدة فلما كانت الشروع صحيحا ههنا وجب عليها صوم المؤدى فيجب
القضاء عليها كذا فهم من تقرير الا يقا في غاية قبيل باب الاعتكاف **قوله** والطواف
ذكره بعد ذكر دخول المسجد مع انه لا يوجد عادة الا فيه اما بما لقيه في البيان يعني
ان الطواف لو لم يكن في المسجد فلهذا يجوز ايضا اولاد المسجد عارضا لم يكن
في زمن ابراهيم **قوله** واما لدفع توهم الجواز اذا حاضت بعد الدخول بالطهارة او توهم
جوازه بناء على جواز الوقوف بعرفة مع انه ركن اعظم منه حتى يتم حج من جامع
قبل الطواف بالبدنة ثم لا من جامع قبل الوقوف اولاد من الطواف انما يفهم من نرى
الدخول بالاشتراف والحقيقة من الدلالات هي السابقة **قوله** واستمتاع ما تحت
الانار يعني ما بين السرة وكبة وفيه رعاية للادب بحيث لم يقل وانيل يصير اللفظ الموضوع
لذلك الامر **قوله** كالمباشرة قال الجوهري مباشرة المرأة ملا مستبها والتقييد بانفائه والماء والاذان
المعتمدين المأخوذة من الفخذ بيع اي يحفظ شهرا الدم وهو بكر الشين ماوى الجسد
من الثياب وقد جعل ههنا كناية عن الفرج رعاية للادب وفي المحيط الوقت حصة وتذبا
الزوج حرم وطهرا وان وطهرا لا شئ عليه سوى التوبة وقيل ان كان في قول الحيض
يستحب ان يتصدق بدينار وفي آخره بنصف وقال بعض الناس يجب وان استباحه ذلك

يكفران بالاجماع **قوله** ولا تقراء هي اي الحايض القران واما غير الاسلوب حيث لم يقل
وقراءة القران عطف على ما قبله ههنا عن قوائد الملافة بقولهم يجب هذا عندنا واما عند
مالك فيجوز لها القراءة للجنب لانه قادر على تحصيل صفة الطهارة بالاغتسال وان يتم قبله
تقدمه عليها والحايض عاجز عن ذلك فكانت لها ان تقراء صريح به في الكفاية اقول هذا
مخالف صريح لما في التحفة حيث قال واما الجنب فلا يباح له قراءة القران عند عامة العلماء
خلافا لما لك ولا مجال عندى لدفع هذا بالحمل على الواو وايتين او حمل التجويز على
وقت الضرورة والنفي على وقت الوسعة **قوله** وعند الطحاوى ويحل ما دون
الآية اي يحل لكل من الحايض والجنب والنفساء ما دون الآية المركبة المختصرة بغيره بناء
على ان المتعلق بالقران حكماء جواز الصلوة ومنع الحايض عن قرأته ثم في حق احد
الحكماء يفصل بين الآية وما دونها فكذا في حق الحكم الاخر كذا نقول الكل قرآن فكل
ممنوعا لكنا اخذنا بالا احتياط في الصلوة حيث لا يجوز لها الآية التامة واما القراءة
فلا احتياط في المنع الكلى فيها **قوله** فلا بأس به كذا الوقيان الجنب البسمة عند ابتداء
امر كتابه وقراءة الفاتحة على سبيل الدعاء او شيئا من الآيات التي فيها معنى
الدعاء وهذا الشارح الى انه يتغير بقصد القارى حكم القراءة قال الهندواي لا
افنى بهذا وانه مروي عن ابي حنيفة **قوله** قبل واختار الجواز كذا في العناية
وفي المحيط لا يكره قال في الدراية وعليه الفتوى **قوله** والا يجزى اقول انما لم يذكر
ان يجوز اعتمادا على ظهور حكمه منها وانه فالكذب الثلثة سواء في هذه الحكم صريح
به ان يلجى بخلاف المحدث لان الحيض والجنابة قبل الفهم دون المحدث فيقتصر قال
واما العيب فلا يحل فيها المحدث ولهذا لا يحرم لاحد من جنس المحدثين النظر
الى المصحف بل قراءة قيل يفهم من هذا اصابة الحنفية في شرائط المصنفة في الجنابة
والحيض وعدمه في الوضوء فليست **قوله** ولا يمت هو لا يدخل ولو يعضض
الجنب او غسل يديه مروي عن ابي حنيفة **قوله** لا بأس بان يقرأ القران او يمت قال
العلامة نجم الدين اراهدى ورايت جواب استادى بنجم الاية الجادى في الفتوى
انه لا بأس به واختلفوا في مس المصحف بما عدا اعطاء الطهارة وبما غسل من
الاعضاء قبل مكان الوضوء والمنع الصريح كذا في الكفاية قال في التحفة ولا يباح للجنب
دخول المسجد وان احتاج يتم ويدخل ولا يطوف بالبيت ايضا لكن متى طاف

يجمع النقصان كما في الحديث كونه فيه الخشب وأما الحيض والنفساء فحكمهما حكم
الجنب الآتي وجوب الصلوة وقربان الروح ونحوه نقول يفهم منه جواز طواف
الحيض بنقصان ولم يرد واحد ممن سلك أو صاحب الهداية فيكون رواية
الحنيفة من تحف الروايات يجوز للجنب دخول المسجد بالتيمم كما نقلته آنفا
والحديث قيل وأما من كتب الشريعة فيرخص فلا هلكا لمكان الضرورة لكن
المستحب أن لا يفعل كذا في التحفة **قوله** إلا بفلاف وهو بكسر الفاء المعجمة وعاء
السيف وغيره والمراد ههنا الخريطة التي هي وعاء من اديم وغيره كذا في
الصالح ولا بأس بان يرفع الطاهر من المصنف الى الصبيان المحدثين لا ت
في المنع تضييع خوف القرآن اذ الحفظ في الصغير كالنفس على الحجر وفي الامر
بالنظير حرجا بهم وهذا هو الصحيح **قوله** متجاف أي متباعد بان يكون شيئا ثالثا
بين الماء والمسحون لا يكون حلة متصلا كالجلد المشترى ولا تابعا للماء كالحكم **قوله**
الابضرة وهي بضم الصاد وتشديد الواو المهملة وعاء الدارهم **قوله** اغتسلت
وصلت لا يقال جواز صلواتها مبنى على الحكم بطهارتها فينبغي ان يجوز قربانها
مع انه لم يجوز ان اغتسلت لانا نقول مدام على الاحتياط وهو في الصلوة والصوم
بادايتها وفي القربان باجتناب **قوله** فاذا انقاضت القوى توشأت وصلت وجهه اخذ
اوضوه ههنا والاغتسال فيما سبق مكشوف **قوله** يحكم بطهارتها أي اذا مضى أكثر
مدة الحيض حكم محل قربانها لا تقطع الدم ولا اغتسلت ولا مبتدأة اولاته لا يزيد
على عشرة لكن لا يستحب قربانها لان تشديد يطهرت يقتضي حرمة الى الاغتسال
لكن حملناه على ما اذا كان أقل من عشرة دفعا للتعارض بين القراءتين فظاهر
يورد شبهة فلا يستحب **قوله** وقد ذكرنا المعتادة التي الى قيل عليه ظاهرا
مخالفة المسئلة الطهر المتخلل لان المفهوم منها ان الكل حيض وعادة كركوب يوم
واحد طهرا ويوم آخر حيضا وجوابه اول التوفيق بينهما بان الاولى في المبتدأة
وهذه في المعتادة وثانيا بان الاولى ما اختار القوم وهذه رواية من البعض
كما يفصح عنه **قوله** وقد ذكرنا وقيل يجوز ان يكون الطلاق الطهر ههنا نظرا الى
الظاهر والامر بالصوم والصلوة احتياطا وهذه الايتان في كونه حيضا حقيقة فليستأمل
قوله وأقل الطهر ثمة عشر يوما يعني ان الطهر الذي يكون طهرا فاه حيضا لا يكون أقل

من ذلك ولو طرفة عين حتى لو رأت ثلثة ايام دما وخمسة عشرة ايام طهرا ثم
ثلثة ايام وما فالثلثة الاولى والثانية حيضا ولو انتقض الطهر المتخلل عند ولو طرفة
عين فالاولى حيض والثانية كذا في الحيضة ودليله قوله **قوله** وأقل ما بين الحيض
خمس وقد اجتمع الصحابة عليه رضي الله عنهم وذكر في المحيط ان الله تعالى اقام الشهر
في حوا الآيت والصغيرة مقام الطهر والحيض وما اضيف الى شيئين ينقسم عليهم
نصفين فينبغي ان يكون نصف الشهر حيضا ونصفه طهرا الا انه قام الدليل على
تقصان الحيض عن النصف فينبغي الطهر على ظاهر القصة وهذا الاستدلال
منقول عن ابي منصور الماتريدي **قوله** وفيه نظرا لانه المقام دبر لا تعرف الا ترقيعا
واما ما ذكر في المبسوط لبيان وجه الحصر فيما حيض قال ان مدة الطهر نظير مدة
القامة من حيث انها بعيد ما كان سقط من الصوم والصلوة وقد ثبت بالاخبار ان
أقل مدة الاقامة ثمة عشر يوما فكذلك أقل مدة الطهر ولهذا قدرنا ما قلنا
مدة الحيض ثلثة ايام قيا ساء على أقل مدة السفر فان كل واحد منها يؤثر في الصوم
والصلوة فيمكن ان يستند الى السماح يجعل الاخبار الواردة في مدة الاقامة واردة
فيه تساويهما فيما ذكرنا فكذلك باب الدلالة وفيه بعد كذا في الاحكامية **قوله** لاكثر
يعني ان المرأة تصلي وتصوم ما تترك الطهر ان استعجزت عنها فلا يملك تقديمه
الا عند نصب العادة في زمان الاستمرار كذا في الشرح **قوله** والاصح انه مقدس الخ
هذا قول محمد بن ابراهيم الميمني وقيل الفتوى على قول الحاكم الشهيد وهو
ان طهرها شهران لان العادة مأخوذة من المعاودة والحيض والكل الطهر مما
يتكرر ان في الشهرين عادة اذ الغالب ان الباء تخفيف في كل شهر مرة فاذا
طهرت فقد طهرت في ايام عاداتها والعادة تنقل بمرتين فصلا ذلك الطهر
بعادة لها فوجب التقديم به كذا في الاحكامية لاينا يحتاج الى ثلث حيض بان يطلقها
في اول الطهر وهو قول جماعة من علماء عمارة لكن ينبغي ان يزيد واعلى ذلك
لانه يجوز ان يطلقها في اول حيضها فلا يعتد بثلث الحيضة فيحتاج الى ثلث حيض سواها
وثلث اطهار كذا في الزيلعي **قوله** المبتدأ بروي على صيغة اسم الفاعل والمفعول
واختار صاحب النهاية الاول وانما يستعمل الاستحاضة على بناء المفعول كمن
واعي ملائمة اختيار **قوله** والمستحاضة نصب على الحال المقصورة كقوله تطفاد خلوصا

خالدين اي يعلم عند زيادة الدم على العشرة انما كانت مقدرة الا استخاضة عند ابتداء
 رؤيتها الدم هذا زبدة ما في العناية **قوله** فيكون طهرها عشرين يوما لا يقال قد
 ثبت ان اقل الطهر ثمة عشر فمن اين علم ان ما زاد على ثمة عشر طهر لا يحيف
 لا نناقش انا هذا بناء على الغالب لانه الغالب ان النساء تحيض في كل شهر مرة
 فليتلأمل **قوله** اي الدم الذي تراه الحامل وكذا الذي رآه قبل تمام الطهر وقبل
 ان تبلغ تسع سنين عند العامة كذا في العناية قوله بيه حكم الاستخاضة
 وفي البيه اذا تجسس ثوب المعذور من الحد الذي ابتلى به فعلها ان يعلم ان كان
 مقيدا بان كان غير مقيد بان كان يصبه مرة بعد اخرى اجزائه ولا يجزئ له ما دام العذر
 قائما وقيل اذا اصابه خارج الصلوة بغيره لانه قادر على ان يشرع في ثوب طاهر وفي
 الصلوة لا يمكنه التحرز فسقط اعتباره وقيل يغسل ثوبه في وقت كل صلوة مرة
 وقيل لا يجب عليه غسله لانه لا يضره بالصلوة والنقص والخاسرة ليست في معناها
 لانه قليل لا يغني فليجوز بالقليل للضرورة **قوله** ومن لم يحض مبتدأ اشار الى تعريف
 المعذور وقوله يتوضأ غيره وبيان الحكم المسئلة وقيل هذا تعريفه في حالة
 البقاء واما في ابتداء الثوب فيشترط دوام السيلان من اذن الوقت الى آخر
 قياسا على السقوط فانه لا يتم حتى ينقطع في الوقت كله وهرنا العجائب كثيرة ذكرت
 في العناية فليستظر فيها **قوله** ويصلح النوافل تبعية الفرض يعني لا يجوز للمعذور
 عنده ان يصلح فرض آخر **قوله** لا بد له ان يستأنف وضوءا اخر وقوله من
 فرض ونفل اي يجوز عند ما لم يصلح بالوضوء الاول في ذلك الوقت فليفتن متعده
 ونوافل ونذور واجتناب وان كانت اكثر من ان يحصى ما دام الوقت المذكور
 باقيا فافهم من تقرير **قوله** في العناية والعناية **قوله** او رعايا وهو بضم الراء
 وفيه العيب المسمى بالثوب الخارج من **قوله** الا يغني **قوله** او نحوهما مثل سلب البول
 وهو من لا يقدر على ان يملكه وصاحب الجرح الذي لا يملك دمه وممن استطلقوا
 البطن والغلاب **قوله** فانه وجد الاتفاق الى اخره قال قاضي حاش في فتاوه
 الاستخاضة اذا توضأ في الوقت ولست الجرح والدم ساكن مسحوق في الوقت
 ولا مسح بعده خلافا لغيره لو توضأ في الوقت منقطع يحس تمام الدقة **قوله**
 النفاس دم قال المصنف يعني وهو بغير النوب والوقت المرأة مصدر ينقي به الدم

كما ستي بالحيف واما استخاضة من تنقي الدم او خروج التنقي بمعنى الوالد
 فليس بذلك **قوله** ولا حد لا قد لا خلاف بين اصحابنا ان اقل النفاس ما يوجد فاما
 اذا راح الدم وقت الولادة ساعة ثم انقطع عند الدم فاما تقصوم وتصلى وكانت
 ما دامت نفاسا وانما يقدر واقله يجدر لانه تقدم الولد على الخروج من الرحم فاعني
 عند امتداد جعل علمنا عليه بخلاف الحيف فانه اشترط فيه امتداد الدم ثلثة ايام
 ليعلم ان ذلك الدم من الرحم او لا ادلة دليل على كونه من الرحم **قوله** وسقط
 يرى بعض خلقه ولد سقط بالحركات الثلثة في السنين ولد سقط من بطن أمه
 قيل تمامه مبيد الخلق وهو مبتدأ تكرة ويرى على صيغة المجهول صفته
 وولد خبره **باب** **قوله** اي بيانها وهي جمع نجس وفيه اربع لغات
 فتح النوب بغير الجيم وفتحها وسكونها وكسر النون مع سكوت الجيم كذا في شرح
 البحار ويطوى الحكمي الذي مر على الحقيقي الذي في هذه الباب بيانها واما
 الجنب فيختص بالحقيقي والحدث بالحكمي **قوله** يطهر بده المصلى اعلم ان
 وجوب طهارة الثوب يشترط طهارة النصف وهو قوله تعالى فثيابك فطهر وطهارة
 البدن والمكان بدلالة ذلك لانه حكمه وجوب تطهير الثوب ان المصلى خارج
 مع ربه فيجب ان يكون على احسن احواله الذي هو طهارة يتصل بيده مع قصور
 اتصال الثوب به وتصور الصلوة بدونه في الجملة في وجوب تطهير المكان مع
 كمال اتصال الثوب لقيام المصلى به وعظم تقصير الصلوة بدونه او في
 واما الجدة فيتضح حاله من وجوب تطهير ما يتصل ثم انعتبر في تطهير المكان
 عند قدم المصلى حتى لو افتح الصلوة وانحدر قدمه نجس اكثر من قدر الدم
 فصلوة فاسدة لانه القيام لا يكون الا بالقدم كما لا بد ان كان في موضع السجود
 ففي رواية الرباعي رحمه الله عظم انه لا يجوز في رواية الثا عنده يجوز لان السجود
 يتبادر بالانفاس عنه وانه اقل من الدم هو انتهى **قوله** في الكفاية **قوله** نجس
 من غير يعني اى النجاسة مختصة عقلا في المرئية وغيرها لدوامه المصنوعين
 النفي والاثبات لانه انما يكون نجس بعد الجفاف والغايط والدم او لا كالبول
 ونحوه **قوله** **قوله** قال غنيمة ان من غير اشتراط عدو فيه وعن محمد انه يطهر
 بالصب مرة اذا عصرت وعندي ان قيد زوال العيب مع غير ههنا وقيل لا يطهر

باب النجاس

ما لم يقبل ثلثا بعد زوال العين لانه استحقا بعده بخمسة عشر مريم لم تغفل
 قط وعن ابي جعفر انه يغفل مرتين زوال العين لانه التحق بعده مائة غلب
 مرة وان بقي اثر اى لوب او راحة يشوز زواله فستر المشقة بالاحتياج الى شئ
 اخر سوى الماء كالصايون مثلا **قوله** طاهر احتراز عن بول ما يوصل لوجه فانه لا يصلح
 انه التطهير لا يحصل به وقيل يحصل وكذا الماء المستعمل **قوله** احتراز عن مثل الذهب
 والبلبل لانه ما فيه من الدسومة لا ينقص عن الثوب فيبقى بنفسه في الثوب ولا يقدر
 على زالة غيره **قوله** ان امكن اى عصمه والاصل فيه غلبة الظن والتقدير بالثلث
 لانما يحصل عنده غالبا كما اشار اليه قوله ثم حق يغسل ثلثا وهذا لان غير المرئى
 لا يعلم زواله بدون الاجتهاد فلا يخرج غالبا الا بالترك والاعصر فشرطها في
 الكتاب **قوله** شرط ان يبلغ صريح في انه لو لم يبلغ في عصمه صيانة للثوب لا يطهر
 كما في الحائض وتقل في الكفاية عنها انه لو جرى الماء على ثوب نجس وغلب على نظفه
 انه قد طهر جاز وان لم يكن ثم عصمه والمعتبر في الغاسل الا ان يكون صبيبا او مجنونا
 فيعتبر فيه فحق المستعمل لانه هو المحتاج اليه **قوله** يقدر قوته اشارة الى ان المعتبر في
 كل غاسل قوته بالقوة ما بلغ سواء اذنت الى عدم القطر او لا **قوله** والاى وان
 لم يملك عصمه كالنير والجلد اذ يوجب والحصى ونحوها **قوله** الى عدم القطرات وهو
 بالثوب مصدر قطر يقطر قطرا او قطرا نالذا في المغرب ومنه يعلم انه متقدر فعلى
 اللازم وفي تكثير لفظ ثم المستعمل بالثوب والتمسك استعارة بان ينبغي ان يبلغ
 في الغسل والاعمال وفي الترك الى الغاية اذ كورما تحسرها عن المسارعة والا
 هتمان **قوله** عن ذى جرم وهو كل يبقى بعد الجفاف على ظاهره الحق سواء كان
 جرم من نفسه كالنجس المتعارف والدم والمني والروثة او من غيره كالبول او الخمر
 المنجس بالزمل او التراب او التمداد بان مشى عليها فالتصوف بالحق او جعل عليه شئ
 منها نجس **قوله** او فرك يابسه من فرك المنى عن الثوب فركا ذلك وهو ان يفرغ
 بيده ويحكه كذا في المغرب **قوله** صفة اذا كان راس الذكر طاهرا وكذا اذا لم يكن الترقى
 محتلا بالمنى ولا خارجا قبله وكان الثوب غسلا لا جة به او كان المنى من الرجل لا المرأة
 لانه المنى الغليظ يطهر بالفرك لا البول والمدة والرقيق والآذى يقرر عندى بعد
 استطلاع كلمات الكلمة ان اللابوع بحال المسلم انه لا يلتفت بالفرك في المنى **قوله** الا ان يقول

31
 المعبرة فيه مما سجيل رعاية كنه عادة ولو اصاب المنى شيئا بطانة ففقد اليها يطهر بالفرك
 كذا في غاية البيان والبيان **قوله** والياف ونحوه اى ما يمنع من الخد يد الصيقل كالمرأة
 والكنى سواء نجس بالوطب واليابس وباله حرم او لا ويعلم من احد الصيقل انه
 لو كان حشا او منقوشا لا يطهر بالسلح **قوله** وابسا اقول كان المراد منه ما تغذر
 غله او تعترد الا فهو داخل فيما لا يملك عصمه فخرناه عليه وذلك على ما تغذر عصمه
 او تعترد وان تيسر غله **قوله** ليلة اى يوما وليلة **قوله** والارض وحكم الحصى كالارض
قوله والاجتر وهو الطين المطبوع وانما قيد بالمفروض لان ما لا يستحكم في موضع بل وضع
 فيه بحيث ينتقل منه بلا تكلف لا يطهر الا بالغسل **قوله** وذهب الاثرى الى ان
 والكون والعظم وقيد اليابس بالذهب هاب تنبها على ان مجرد اليابس غير كاف **قوله**
 ولا يجوز التيمم بالارض طهارة الارض في التيمم ثبت شرطا بقوله تعالى فتيما اصعبا طيبا
 فلا يأتى بما ثبت بخبر الواحد وهو قوله ثم زكاة الارض يسرا **قوله** وكذا الحق وهو
 بضم الحاء المعجمة والصاد المهملة البيت من القصب ذكره الجوهر موافقا لما نقله
 الشارح من المغرب **قوله** وكلاه هو بفتح الكاف مرهون او عى رطبا كان او يابس
 والمراد ههنا الرطب يدك توصيفه بالقائم في الارض **قوله** هو المختار اشارة الى
 خلاف من قال بعدم طهارتها باليس **قوله** وقد مر بالدرهم مبتداء وعند خبر روى
 عن محمد اعتبار الدرهم من حيث المساحة حيث قال في نودى الدرهم اكبير هو
 يكون مثل عرض الكف لانه المراد به ههنا الدرهم شربليلى وهو يكون الا
 يقد ار عرض الكف والشربليل على وزن النسر براسم موضع نذا في المغرب وروى
 عنه من حيث الوزن ايضا وهو الدرهم اكثير المتقال وهو ما يبلغ وزنه مثقالا فقال
 ابو جعفر يوفق بين الفاظ محمد فتقول ان المساحة في الرقيق والمتقال في الكسيف
 المتجد كذا في شروح الهداية وبشيشير المص الى هذا التوفيق بقوله ويعتبر
 الدرهم **قوله** غلظا كقول الخ فان المقلط عند الاغظم ما يثبت بنق لم يعارضه نق
 بخالفه وهذه المذكورات لانه ان ورد في نجاسته نق قطعي فظاهر وكذا ان
 لم يرد لان الاجماع منعقد عليها وهو حجة قطعية فكان اقوى من خير الواحد
 ومضى ثبت نجاسة عين نجس الواحد كان غليظا لم يعارضه نق اخر فهنا
 اولى بان يشبه الغلظ وعند ما يثبت بالاجماع واما الحقيقة فما يعارضه النص

على غايته البال

في طهارته ونجاسة عنده وما وقع الاختلاف فيه عندها ونتم الخلاف يظهر في الروي
والجثتي ونحوهما فعنده مغلفة لانه لم يعارض النص الوارد في نجاسته نقى اخر
وعندها محففة لا خلاف العلماء فيه **قوله** وخبره حاجة وهو بضم الحاء المعجمة
وسكون الراء المهملة النجس والجمع خبره مثل جند وجنود **قوله** وبول جماد اعترض
عليه بعض شراح الوفاية بان المراد به بول ما لا يؤكل لحمه فلو صرح فيما قبله ببول لكان
احسن وجوابه ان المراد بالاول بول ما لا يؤكل لحمه وبالثاني بول ما لا يؤكل للنجاسة
وقد افترادهما عن الآخر في بعض الاحكام فقرر عن كل واحد عبارة على حدة
اشارة الى هذا المعنى قبل الاول الاربعه انواع لادى الكبير للصبي الذي لم يطعم
وللمجنون الغير المأكول وللمأكل وللمجهور على كل ما تجتهد الا ان الثلثة الاول غليظ
عندها والاربع خفيفة عندها وطاهر عندها وفي غاية السروى بول الفارة والحفائش
ليس بخبر للضرورة ونحن نقول وفي الشهرة اظهر فتأمل وقيل بولها يفسد الماء
دوت الثوب وفي بعض الفتاوى فيه قولان كذا في الكوسج **قوله** وروث وهو
لكل ذي خافر كالفرس والبغل والخشي بكسر الحاء المعجمة وسكون التاء الثلث
للبرق **قوله** وخبر طير لا يؤكل كالصقر والباري قيل المراد يعني ان في الثوب ثلثه
اقوال الاول ان المراد الثوب الكامل الذي يليه المصلي كالقميص والقباء وهو المعنى
بما ذكره المصنف والاثنا عشر الاخير ما اوردته اشارة بقوله قيل **قوله** او في ثوب
يجوز فيه الصلوة كالميت وهو مرقى عن ابي ج ويقرب ما قال ابو بكر الرازي
يعتبر السراويل احتياط لانه اقصر اثياب كذا في العناية كالزبل **قوله** وهو واحد
ازيان القميص وفارسيم دامن والذخر يص بكسر الدال والراء المهملة بينهما
حاء معجمة واخر صا ومهملة ما يوسع به القميص من الشعب كذا في المغرب **قوله** في
شبري شبر صلا وشبر عرض **قوله** ودم السمك ليس بنجس لانه ليس بدم
على التحقيق لانه تتولد اذا شمس ودم السمك ابيض ولهذا يحتل تناوله من غير
زكوة وعن ائمة ان الكثير الطاهر من نجس **قوله** انتفخ مثل رؤوس الابر من انتفخ
عليه الماء ترشش كذا في الصحاح قيل التحصيص برؤوس الابر دليل على ان الجانب الآخر
منه معتبر بالجمهور على انه لا يعتبر الجانبين جميعا لانه في المخرج **قوله** ليس شيء اي
ليس شيء يوجب الغسل على المصلي لتعدرا لا يتناع عنه سلما في مهبط الروح وقد سئل

عن ابي

عن ابي عباس عن ذلك فقال انا ازجوا من محض الله او سمع من ذلك **قوله** كذا
ما قد روي في القاف والذال المعجمة واخر راء مهملة خلاف النطاق يقال قدر
الشيء فهو قدر اي غير نظيف **قوله** ولم يكن حمارا اي لا يكون ملوحا حمارا فيقول ملحا
فيما روي محمد عن ابي خنيفة بخا خلا فلا يي يوسف لان العين تبدلت والستالة
الى خفيفة اخرى غير الاوى فلا ستالة اثر في تبدل العين وهو يوجب تبدل الصفة
كما لعصير اذا تجمد ثم تثلل وعلى هذا الطيب النجس اذا جعل منه الكوذا والقدر يكون
طاهرا وكذا القذرة اذا صار نرا با كذا في الكوسج **قوله** بطنه وهي الطرف الداني
من الثوب **قوله** اذا لم يكن الثوب مقتربا اي فيخطو ويحشوا **قوله** ندوة ثوب و
هو بالنون والذال المهملة الرطوبة **قوله** فيه سرفين وهو بكسر السين كالسرحين
وزنا ومعنى كلاهما معرب سركين **قوله** ويس اي طيب ذلك الشيء الذي جعل
مطينا بالطيب الموصوف **قوله** بان عليها حمراء وجه التحصيص ان بول الحمار منغلظ
اتفاقا فاذ بيتين حكمي بيتين حكم غير بالاولوية **قوله** تدوسا صفة حمر من داس الشيء
بوجه اي ضرب به **قوله** الاستنجاء منه استنجى اي مسح موضع الجنوا وغسله وهو ما
خرج من بطنه وفي المغرب نجوا ونجا اذا حدث غير النوم او ما في حكمه كالانجاد والجنون
فانهما من النوم في هذه المعنى فاستثناوه استثناء حاكما **قوله** لانه فيه مطه
المخرج وفيه بحث لانه لو لم يكن مقتضى ضرورة من قبيل ما حرج يؤيده عند كل
احد النوم ناقضا مستقلا بعد استيفاء بحث ما حرج من السبيلين وغيره ويمكن
ان يجاب عنه بان المراد بالاول خروج تحصيلي يقيني وبالثاني تقدير طئي ولا تحث
فتأمل **قوله** مدلاه من اوله الى اوله **قوله** في البير **قوله** ثم يقبل للمبالغة اقول هذا
الشرح موافق لبعض نسخة المتن التي وقعت هكذا ويقبل الرجل بالاول والثالث
ويؤدها ما في فتاوى قاض خات حية قال وفي استثناء يقبل الرجل بالجميع الاول ويقبل
بالثالث وكذلك مخالف لبعض النسخ التي وقعت هكذا ويقبل الرجل بالاول ويديه
بالثاني والثالث يؤدها قول صاحب الكفاية وفي استثناء يقبل بالاول ويديه بالثاني
والثالث اقول لكل نظر اشرح الفاضل ما وقع الا في نسخة الاوى فلا ورو
لما يقال ان الشرح لا يطالع المشرع حية يفهم منه الا ببار بانه في الثالث ومن
الشرح اذ يقال بالاول والثالث ولو فرضنا اطلاق الشرح على النسخ الثانية

يكونه يقصد المخالفة ترجيحاً رواية قاض خات فيكون هذا اعتراضا مغنوا منه عليه
ويكون ان يكون هذا بناء على ما صرح به من ان الترتيب ليس بشرط بل الامر موقوف
الى ما يمتلي بفعل ما يريد على وجه يحصل المقصد به سواء اقبل بالاول او ادى
وكذا حال الاخير ومن ههنا قل في مختصر الجامع الصغير والاستبصار يقبل بار
الاول والثاني ويد بر بالثالث واما عطف الثالث في النسخة المشروعة على الاول
توفيقا بين النسخين والشرح فما لا يليق ان يفهم به العاقل **قوله** ان المراد يد بر
الى قوله سواء هذا موافق للدرية وموافقا لاول قول فلا العقل يقتضي ان لا
يقبل المرأة او لا اصلا وهو ظاهر واما الثاني فلانه قال فيه نقلا من الخلاصة يد بر في
الصيف بالحجر الاول ويقبل بالثاني ويد بر بالثالث وكذا المرأة صيفا وشتا ونحن نقول
فعل هذا ما وجه قوله قاض خات موافقا لما في الكفاية والزيلعي والمرأة يفعل في الاحوال
كلها مثل ما يفعل الرجل في الشتاء ويمكن ان يقال قد انكشف وجه القول المذكور بما
نقلناه من الخلاصة ومختصر الجامع فيلنظر فيه **قوله** ثم يرمى المخرج الارحاء بالراء
المهملة والهاء المعجمة افعال بمعنى الارسل يقال ارسل السرو والافان والمقعد
ونحوها كذا في الصحاح ما تجاوز اكثر من درهم حتى اذا كان الجواز قدر الدرهم
مع الذي في المخرج يد بر عليه لا يمنع الصلوة ولا يجب غسله لان ما على المخرج ساقط لا يكره
تركه ولا يفتقر الى في جبر من النجاسة فتعين العبرة للجواز فقط فان كان اكثر من
قدر الدرهم نجس مما غسله والا فلا **قوله** مع موضع الاستبراء وكذا ايضا ما في الموضع
المذكور اني ما في جبر من النجاسة واختلفوا فيما اذا كانت مقعدة تكبيره وسكان فيها
نجاسة اكثر من قدر الدرهم ولم يتجاوز من المخرج فقل لا يميز الاستبراء بالاجزاء
وقبل تجزئه فيه ياخذ كذا في الزيلعي **قوله** ولا يستنجي بعضهم وكذا الحال في علف الحيوان
كالخيش وغيره وبالجملة كل ما ينتفع به الانسان او غيره فقد نهى الاستبراء ولكن
لو ارتكب احد بالشرع عنه واستنجى بشئ منها هل يجزئه ام لا قال في شرح الاقطع
يجزئه عندنا وعند اثنائي لا يجزئه ولبيل الفريقيين مذكور في غاية البيان **قوله**
وهو بائد المتوضاء كذا في الصحاح في التبيات والصغير حلقا بالمشافهي في
الاول وكذا بكرة التفتة والبتول في الماء والنخل الذي يستمر محو فيه واطروء
النس الممر ويكره ايضا انكلم عليها والبول فاما الاغدر وعجب الاستدعاء بالمشي

والشعر والنوم على شقه الا يسر حتى سقر قلبه على انقطاع العود وقيل يكفى مسح
الذكر واجتذابه ثلث مرات والعجيج ان طباغ الناس مختلفه فمن في قلبه انه صار
ظاهرا جازله ان سنجي لانه كل واحد اعلم بحاله كذا في التتار خاتمة والطهرية قال
في الملتقط ومع طهارة المفرد تطهير اليد **كتاب الصلوة** وادلة في
ضيتها العينية من الكتاب والسنة والاجماع في الاستحباب والكثرة بحيث لا يحتاج الى
التعريض لها في جملتها ما يدل على حق من فرضتها وكونها خاصة هي قوله جل وعلا فاعلموا
على الصلوة والصلوة الوسطى فاء الامر يدل على الفرضية ومجموع النسخ يقتضي عددا
للعطف له وسطي وراء الجمع للعطف يقتضي للمفارقة واقلة خمس ضرورة والمراد بمما
فطنها اداؤها في وقتها **قوله** الوقت للجمعة وانما ابتداء بياب الوقت لانه سبب
للوجوب وشرط لاداء اما سبب وجوب الاداء فهو الخطاب والفرضية يقتضي
الوجوب وجوب الاداء ان الوجوب عبارة عن شغل الذمة وجوب الاداء بنا
عن طلب تفريغ الذمة وموصفة اصول الفقه كذا في البيانية فكذلك جهتها في التقديم
وقدم وقت الجمعة وان كان الواجب تقديم الظاهر سماه في الحديث لانه اول
صلوة فرضت لانه منقوع عليه في قوله واخرج بخلاف غيره ولان صلوة اول من
صلاتها ادم ثم حين اهبط من الجنة واعلم عليه الدنيا وجن الليل ولم يكن في
قبل ذلك في خوف شديد فلما انشأ صلى ركعتين شكر الله تعالى الركعة الاولى
للنجاسة من ظلمة الليل والثانية شكر الرجوع ضوء النهار فكذلك سبب كون ركعتين
وفرضت علينا فلما كانت اول صلوة صلاتها انستى قدمها في الذكر **قوله** الى طلوع
ذكار وهو بضم الذا ان البعثة علم الشمس غير منصرف للعلمية والثانية وهو
صلح الكاذب وجه اطلاق الكاذب على الاول والصادق على الثاني مما لا يخفى على احد
سوي في الذوان النفي بفتح الصاد في اصل اللغة الرجوع وفي الاصطلاح ما ذكره
اثنان يقولون ان الذي لم يمتحى به الرجوع من جانب الى جانب **قوله** ان يستوي
الارضين ان شرط تسوية الارض لانه استقامة الظل لا يتحقق الا بها وهو كمن في
خاتمة المقربين **قوله** اما لعب الماء اي بصير الارض مستوية اذا صارت بحيث
لو صبنت هناك ما لسان الى جميع الجهات على السوية **قوله** او ببعض مواضع
المغنيين اي الذين يخفرون الفناء يعني البناء ومن جملة مواضعهم الشا قول المذكور

في بعض كتب الهيئة **قوله** وتدرسم عليها زيادة وهي سطح مستدير محيط خط
مستدير وقد يطلق على هذا الخط المحيط بأصريح به في شرح الجغنية كقول شارح
بعيد هذا من محيط الدائرة والمحيط الدائرة متراجح في ان المراد ههنا الاول **قوله** وتسمى
به دائرة الهندية وقد سمعت من في الاستاذ الشريف قدس الله سره العزيز انما
انما نسبت الى ديار الهند لان اول حد وثاني حد وجلة علم الهيئة ولاستطراب
منها اذا سمع من بعض مهرة هذين الغريب ايضا في مركزها مقياس قائم والمركز
النقط التي كانت في حاد وسط تلك الدائرة والمقياس في اللغة المقدار وانما سمي
الخط المنتصب به لكونه سببا لمعرفة مقدار في الزوال الذي به يعرف وقت الظهر
الذي هو الخط **قوله** بان يكون بعد راسه الى قوله ما وياحقص كون المقياس مستقيما
قائما في المركز لانه اذا كانت راس المقياس على كل واحدة من نقطتي الثلث التي في
ثلث جوانب من الدائرة ما وياصار المقياس قائما في حاد الوسط على الاستقامة
بالضرورة لان بعد كل على واحدة من النقط عن الاخرى ما وياحقص كون
حادة متفرجة لا سيما لا يخفى **قوله** وكلت قائمتان بمقدار ربع قطر الدائرة وهو الخط
المستقيم الماء بمركز دائرة واصلا الى طرفها وانما اعتبر ربع خاصة لانه وجود النقيض
في اكثر الاقاليم لا يتصور الا فيه لان قائمتان اقل مقدار ربع القطر لا يكون
راس في الزوال متميزا في بعضا وان كانت اكثر منه لا يدخل بالنقصان حيث قصرت
الايام في الدائرة بل يدور على خارج الدائرة والدخول بملازمة منه في معرفته
الداخل والخارج ولا بد منها في القوس ولا بد منه في الخط المنتصف للشار ولا بد منه
في معرفة النقيض هذه اربعة ما استفدت من الاستاذين الشافيين القوس اي تعين
نصفها باق طريق كان والقوس عند المهندسين عبارة عن قطعة من
الدائرة فيجذب ههنا من وضع هاتين علامتين قوسا احدهما في جانب الظل
والاخرى في الجانب الاخر وانما بالخيار في ان تريد ههنا ايها شي **قوله** ويسم
خط الاظهران يقال في رسم او في رسم للا شعاع بان الرسم بالخط متاخرة عن تعيين
نصفها فتأمل **قوله** هو خط نصف النهار اي الخط الواصل بين القطبي الشمال والجنون
بخط الاعتدال ايضا وانما سمي نصف النهار لانه في سطح دائرة نصف النهار اي الدائرة
الفاصلة بين النصف الشرقي والنصف الغربي من افلك وانما سمي بدائرة نصف

النهار لان حين وصول الشمس اليها هو منتصف زمان النهار حشا لا حقيقة وذلك
لوقوع الاختلاف بين ما قبل نصف النهار وما بعده بسبب اختلاف الحركة الخاصة
للشمس بحسب تباعد هاتين الاوج والحضيوع وتباينهما منهما لانه اختلاف لا يتحقق به
كذا في شرح التذكرة لنظام الدين الاعرج وشرح الجغني للشراف والظل الذي
في هذا الوقت هو في الزوال هذا يختلف باختلاف الامكنة والاقاات حتى قيل انه في الجول
ايام السنة لا يبقى بمكة في ذلك الوقت ظل على الارض وعن محمد بن يعقوب مستقبل القبلة
فما دامت الشمس على جانبها الا يسيرا فلكل من لم تزل وان صارت على جانبها الا عين
فقد زالت كذا ذكره مفتي الثقليني في شرح وافية **قوله** واخره اذا صار ظل المقياس مثلي
المقياس الى يرد عليه انه اخر الشئ منه واذا صار ظل كل شئ مثليه خرج وقت الظهر
عنده وكذا اذا صار مثله عندها يؤيده ما في المنظومة من اول وقت العصر وقت المثلثين
عنده ووقت المثل عندهما وقول الحق والعصر منه اي من بلوغ ظل كل شئ لانه
جعل ابتداء وقت العصر من البلوغ المذكور اقول لعل نكتة عدول المص عن هذه العبا
التي اختارها صاحب الهداية وروى هذا الاعتراض عليها وانا اتعجب من الشارح
انفاضل التي بها بعد روية قول المص الى بلوغ ظل كل شئ مع ان عدم ورود
عليه في غاية الظهور فتأمل لفظ صاحب الهداية الذي اتي به الشارح انه اخر الوقت
الذي يتحقق عنده خروج الظاهر اذا صار ظل كل شئ الى يؤيده هذا الاستدلال قول صاحب
الهداية بعيد هذا واخر وقت المغرب حين تغيب الشفق ولا شك ان يغيب الشفق
ينقصه الخروج **قوله** هذا في رواية عن ابي حنيفة وهو الذي عليه ابو حنيفة يعني هذا
هو المختار عنده والمشهور من مذهبه **قوله** وفي رواية اخرى عنه الاول رواية محمد بن
وانما رواية الحسن عنه واقوال الائمة المذكورين في الشرح وقول زفر ايضا ولم يذكر الثاني
وهي رواية السدابين عنده انه اذا صار ظل كل شئ مثله سوى في الزوال خرج وقت الظهر ولم يدخل
وقت العصر حتى يصير ظل كل شئ مثله وعلى هذا يكون بين الظهر والعصر وقت سهل كما بين
الظهر والمغرب وقال الكرخي وهذا عجيب الروايات الموافقة لظاهر الاخبار قبل اول من صلى بعد
الزوال ابراهيم م حيث امر يذبح الولد فصلى اربع ركعات الاولى شكرا لانه لم يولد
والثانية لتزول الغداة والثالثة لرضاء الله تعالى حيث نودي قد صدق الرؤيا والرابعة لصبر
ولله وكان ذلك منه تطوعا وقد فرض علينا وقيل اول من صلى العصر يومئذ م حيث انجاه

الله تعالى من أربع ظلمات ظلمة الليل وظلمة بطون الحوت فصلى شكراً تطوعاً وامرنا بها وقيل أول
من صلى المغرب تطوعاً عيسى ثم حين حين خوطباً ثم قلت للناس اتخذوني وافي وكان
ذلك بعد غروب الشمس فالأولى للنبي إلا لو هيبة عن نفسه والثانية لنفسه عن والدته
الثالثة لآبائهما ثم وقيل أول من صلى العشاء موسى ثم حين خرج من مدين وظل الصبح
وكان في غم زوجه وهارون وفرعون وأولاده فلما انجاه الله تعالى من هذه الأربع فتوفى
بانك بالواد المقدس صلى أربعاً تطوعاً وامرنا بذلك **قوله** ولتؤثر مما بعد العشاء
هذا عند هؤلاء وقت العشاء عند الأعظم فينبغي للمصنف ان يشير إليه كقولهم قيل هذا
وهو الحرفة عند **قوله** بهما أقول هذا مستفاد منه بالجارية الداخلية في لفظ العشاء
واوتر وغاية ما يمكن ههنا ان يقال ان اللام في لهما متعلوكة بالفجر فيكون دفعاً للتوهم
وقتها منتهى ما إلى فجر غير فجرها المتصل بهما كالفجر الغد مثلاً وهو بعيد جداً ويقال انما في دفعها
لتوهم قصر تعلوكة إلى فجر بالوتر فقط والحق انه لا يشرح الشارح الفاضل له ورجحكم بكونه
سواء من الكاتب وقيل جوازها إلى فجر هو الصحيح وان ذهب البعض إلى انه بهاب الثلث
او النصف يخرج الوقت ويكون الصلوة بعده قضاء **قوله** البداية مستفاد من اسفار الصحيح
اضاء ومنه اسفار الصلوة اذا صلّاها في الاسفار والباء للتعدية وانما عدل عن قولهم
ويستحب الاسفار اشعاراً بترجيح ظاهر الرواية وهو ان البداية والختم بالاسفار مستحبان
لما قال به اسطراوى انه يبدأ بالتغليس بختم بالاسفار ويجمع بينهما بتحويل القراءة بحيث
يمكن شروع ببيان حد الاسفار **قوله** ابرءوا إلى ادخلوا صلوة الظهر في البراء صلواتها اذا
سكنت شدة الحر والباء للتعدية **قوله** من فجع جهرتهم الفجر فجع افاء وبالهاء المصممة الغليظة
من فاحة القد رغلة والمراد ههنا شدة حرها على التشبيه أي شدة حر الشمس مثل شدة
حر النار **قوله** ما لم يتغير وانما قال كذا كذا لانما اذا تغيرت كان الصلوة فيها مكروهة فضلاً
عن الاستحباب وجه استحباب التأخير إلى التغير المذكور في الصيف والشتاء كثر النوافل
لكراهتها بعد كذا في الهداية فقالوا المكروه هو التأخير فقط اما الفعل فغير مكروه لانه ماء
ماء مؤنوب ولا يستقيم اثبات المكروهة للشيء مع الامر به وقيل الاداء مكروه ايضا صريح به منفي
التقليد واختلفوا في معنى التغير الصحيح تغير القرض بمعنى التغيير بسبب ذهاب ضوءها
بحال لا يحصل للبصر بالنظر اليه حين **قوله** أي تلك الليل وقيل إلى ما قبل تلك الليل الأول
مخارصا بحال في الكثر والوافي وانما يختار صاحب التمهيدية القد ورى والهداية ويمكن التوفيق

بينهما ولا يكون ابتداء قبل تمام الثلث الأول وانما أضافها في آخر الثلث الأول وثاني بيان الأول
في الشتاء والثاني في الصيف لغلبة النوم فيه ووجه هذا الاستحباب قوله وم لا ان
اشوع على ليل لا خربة العشاء إلى تلك الليل فان قيل ينبغي ان يكون سنة كاسواك
حين قال فيه لولا ان اشوع على متى لا مريتهم بالسواك عند كل وضوء قلنا يثبت سنة
السواك بمواظبة النبي وم ولولا لقلنا باستحبابه ايضا ولا مواظبة ههنا ولانه قال لا مريتهم
وهو الوجوب وقد امتنع الوجوب لعارض المشقة فيكون سنة اما ههنا قال وم لا خرب
وفعله مطلق يدل على الاستحباب لا على الوجوب كذا في الكافي ووجه استحباب تأخير
الوتر قولهم وم من طمع ان يقوم آخر الليل فيلوتر آخر الليل ووجه تعجيل ظهر
الشتاء انه عليه السلام يكره بالظهر في الشتاء وتعجيل المغرب قوله وم لا يزال امتي بخير
ما جعلوا **قوله** لم وثوق بالانتباه أي لم اعتمد بالاستيقاظ **قوله** ويوم غيم يعني هذا
ان الذي ذكر من باب الاستحباب فيما اذا كانت السماء غير متغيمة فاذا كانت متغيمة فإما
الظابط ان كل صلوة في لظظه عين كالعصر وعشاء يجعل وغيرهما يؤخر ما تعجيلها فإلا
في تأخير العشاء تقليل الجماعة على اعتبار المطر وفي تأخير العصر توهم الوقوع في الوقت
المكروه ولا توهم في الفجر لانه ما بين التوير وطلوع الشمس مدة مديدة فيوم ان يقع الا
داء بالتأخير وقت طلوعها فيجوز تأخير الفجر واما تأخير الظهر فلانه لو عمل في يوم الغيم لم
يؤمن ان يقع قبل الوقت وكذا الحال في تأخير المغرب وعن الأعظم روى الله انما تأخير في
الكل للاختياط الا يركب انه يجوز الاداء بعد الوقت لا قبله كذا في الهداية والعناية **قوله** ولا
يجوز صلوة الح الظاهر من الرواية ان المراد بها غير النوافل كقضاء الغرايض واوتر وسائر
الواجبات العينية حتى لو صلى النوافل فيها يجوز لانه ادعى كما وجب الشافعية يجب بالشرح
وسرور حصل في الوقت المكروه فان قيل فلفظ كتاب خال عن الاشارة إلى الظاهر
لان الصلوة المطلقة تعم النوافل قلنا المطلق ينصرف إلى الكمال غالباً ولا ريب في ان الفرض
أكمل من النفل فان قيل ما الفرق في عدم جواز الفرائض في هذه الاوقات وجواز النوافل
مع الكراهة قلنا الفرق ان الصلوة مشروعة باصلها بوجود اركانها وشرايطها ولا يفتح
في وصفها لانها تعظيم محض لله تعالى والاوقات ايضا صحيحة باصلها لانها من حيث انما اوقات
كأبرار اوقات فاسدة بوصفها لان كل ما منسوب إلى الشيطان فصار الصلوة فيها
ناقصة ويسقط بها كمال وهو الفرض بخلاف النقل فانه جائز لانه مادي كما وجب لكل

مع الكراهة لو وه النوى كذا في بيانية والمراد بسجدة التلاوة ما لم يمت قبل هذه الاوقات
لانها وجبت كاملة فلا يتأخر في بانها قص وكذا المراد بصلوة الجنازة ما حضرت قبلها فيصير
الاستثناء بمعنى انه لا يجوز اداء هذه العبادات الواجبة في الوقت المباح في هذه الاوقات
اصلا لا بالكراهة ولا يغيرها الا عصر يومه فانه جائز بالكراهة كما صرح به الزيلعي واما
اذا كانت المراد بهما ما ليس وما حضرت فيه فعند البعض يجوز اداؤه فيه مع الكراهة
ولا يجوز به ونها كما صرح صاحب الكافي وشارحه صاحب الهداية بقوله والمراد
بالقبي المذكور فيصير الاستثناء ايضا بمعنى انه لا ينبغي ان يعيد بهذه العبادات فيما يجزى
الصلوة المطلقة وكراهتها كذا ينبغي ان اختر عصر اليوم الى الغروب ان يصليها فيه ولا يؤخر
الى انقضاء في الوقت المباح فانه جائز بالكراهة وعند البعض يجوز اداؤها فيما لا
كراهة لعصر اليوم حينه كما صرح به الزيلعي في لا يصح اسناد عدم الجواز ولا الاستثناء
المذكور الا بالنسبة الى الصلوة المطلقة لانه كما يجوز في الاول عصر اليوم في ذلك الوقت
بل كراهة يجوز اداؤه فيه بدونها **قوله** عند طلوعها يعني الى ان ترتفع ثم تختلف
العلماء في ارتفاعها الذي تحل الصلوة عنده قال في الاصل اذا ارتفعت قدر رجب او رجبين
وقد عذب في الفصل اذا عجز الانسان عن النظر الى فرضها وقيل يوقي لطسب
ويوضع في ارض مسوية فيما دامت الشمس ترفع في جبطانه فهي في الطلوع فلا تحل
الصلوة واذا وقعت في وسطه فقد طلعت وحلت الصلوة وروي عن ابي يوسف
انه قال لا بأس بالصلوة يوم الجمعة وقت الزوال بحديثه الى سعد رضي الله عنه
ان النبي لم ينهي عن الصلوة في نصف النهار الا الجمعة واجيب بانه منقطع اذ معناه
ولا يوم الجمعة **قوله** الا عصر يومه استثناء من قوله ولا يجوز اي يجوز صلوة
عصر يوم هذا الغروب من غير كراهة كما ينبغي عنه قول الشارح فان اداها اداها
كما وجبت بعد قوله فوجب ناقصا فلا يكره فعله فيه وانما يكره تأخيرها اليه وهذا كاقضاء
فانه لا يكره فعله بعد ما حرج الوقت وانما يحرم توقية كذا في الزيلعي قال في التحفة
يجوز اداء عصره كذا اليوم مع الكراهة **قوله** وكراهة النفل قبل عليه ان هذا يخالف
لما يفسر في باب الجمعة من حرمة الصلوة في الخطية لانه المأث على مذهب الا عظم
والكراهة ليس بحرام عنده بل قربة منه وكذا عند ابي يوسف وحرام عند محمد
فيلزم ان يقول تارة بحرمة النفل فيها وتارة بعد ما فليست **قوله** بحجة الجمعة اقول

لوم يقتدي بها ليدخل فيها خطبة العيدين والجمع كما فعله صاحب الكافي في الكز والوا في مكان
احصوا وقد لا شتر كذا الكل في كراهة النوافل فيها فكان تقيدها بما مقتديا
بصاحب الهداية بناء على شهرتها معها وقد عدا قاضي خان خطبة الكسوف والاستسقاء
منها وما وجد في معتبره من ههنا الا في الخطبة عنها عند الا عظم وعن الكسوف
عند الكل فليست **قوله** وبعد الصبح الا سنة اقول لعلم انما عدل عن قول صاحب الهداية
حتى تطلع وتغرب لئلا يرد ما يرد عليه من انه غيا الكراهة الى الطلوع والغروب
وحكم ما بعد الغاية يخالف ما قبلها وههنا ليس كذلك لانها ثابتة بعد الطلوع
الى ارتفاعها وبعد الغروب الى اداء المغرب وايضا غالم يقل بعد صلوة كما في
الهداية لان ما بعد الصبح جامع للوقتين يعد كل منهما مكرها على جهة احدها
بعد طلوع الفجر قبل اداء الفرض وتاخيرها بعد اداؤه الى ارتفاع الشمس فكانت
اشعار منه الى مكان ارجاعهما الى شيء واحد وروى عن عدتها شيعيين متفا
يزين **قوله** اي بعد الصبح وبعد اداء العصر الى اداء المغرب لا يقال ان كلا من بعد
الصبح وبعد اداء العصر ثلثات وقت الطلوع والغروب ولا يصح فيها شيء من
المذكورات لاننا نقول لا ريب ان المراد بعد طلوع الصبح الى ان قرب طلوع الشمس
وبعد اداء العصر الى ان تغرب الشمس ثم من وقت الغروب الى اداء المغرب
يؤدوه قول الزيلعي والمراد بما بعد العصر قبل تغرب الشمس اما بعد فلا يجوز فيه انقضاء
ايضا وان كان قبل ان يصلي العصر وهذا لا ينبغي ان يشبه على احد بعد مشاهدة
سبق بيان عدم جواز شيء من المذكورات في الاوقات المذكورة بقوله المص ولا يجوز
صلوة الجمع واعلم ان الاوقات المذكورة هي ما في التحفة وقاضي خان والكفاية اثني
عشر على ما في الغاية ثلثة عشر على ما في شرح الجمع ستة عشر منها مذكورة في المتن
وهي وقت الطلوع والاستسقاء والغروب وعند خروج الخطيب قبل ان يشرع في الخطبة
وعند تلاوتها عند الفراغ عنها الى ان يشرح في الصلوة وقد افصح عن هذه الثلثة قول
المص اذا خرج الامام الى وبعد طلوع الصبح قبل اداء الفرض بعد اداؤه الى ان تطلع
الشمس وقد جمع **قوله** وبعد الصبح وبعد اداء العصر الى التغير وقبل الغروب
الى اداء المغرب وهما مصرحان كما ترى واما السنة الباقية التي لم يصرح بها ولم يشر إليها
فهي اولها الذي عبر عنه صاحب الهداية بالنصف الاخير وغيره بالثلثة الاخير من الليل

كتب بكم فيه اداء العشاء لا غير وثانيا بعد شروع الامام في الصلوة المفروضة
 بالجماعة قضاء لحق الجماعة الاستسقاء الفجر اذ لم يخف فوت الجماعة والثالث ما قبل صلوة
 العيدين من حضرة المصلي والثالث الباقية عند خطبة العيدين وعند خطبة الحج عند
 ائمتنا الثلثة وعند خطبة الاستسقاء عندها ونحوه نقول يمكن ان يلاحظ على وجه
 رتقى الى اثنين وعشرين لا في كل من هذه الخطب وقت المروج قبل ان يشرح فيها
 ووقت الفراغ منها فيحصل سنة اخرى فبلغت المكرهات الى ما ذكرنا سما لا يخفى
باب **الاذان** هو في اللغة الاعلام قال الله تعالى واذان من الله اي اعلام وفي الشريعة
 اعلام مخصوص بدخول اوقات مخصوصة فناسب ان يذكر عقبيه **قوله** وهو سنة
 وقيل انه واجب **قوله** وعند ابي يوسف وقيل انه رجع عنه **قوله** وعد للمؤذنين ومن
 جملته قوله وم المؤذنون اصول ائمتنا يوم القيمة **قوله** ويجوز وجهه اشارة الى
 ان سنية استقبال القبلة مختصة بعبادة اذان اول الاذان واخره مناجاة فيها
 يستقبل القبلة واسطة مناداة لان معناه اسرعوا الى الصلوة والى ما فيه نجاتكم
 فبذلك ان يواجه به المسلمين ليعرف صوته وبهذه اقلنا فيمن تجيب الاذان انه
 يقول مثل مقالته لانه لا في الخيلتين فانه يقول لا حول ولا قوة الا بالله العلي اعظم
 شار الله كان لانه خطاب فبذلك الطاعة وسؤال الحول والقوة لا اعادة فيصير
 عتابل مثابا بالاستمراء وكذا اذا قال المؤذن الصلوة خير من النوم يقول
 صدق **قوله** قبل لو كانت كذلك طول ورايه ايضا لان القوم كما يكونون فيها
 كذلك يكونون في الخلف واجيب بانه انما لم يحول ورايه لان فيه استدبار القبلة فيما
 هو دعاء الى التوجه اليها فالتفتي فيه بما يحصل لهم من بلوغ الصوت عند تحويل الوجه
 غنية ويسرة **قوله** وترجيع يعني ان الترجيع ليس سنة لان عدمه سنة وعند
 الشافعي ربه الترجيع سنة لاذاته عليه السلام امر به قلنا انه تعليم لا ترجيع كذا في
 الهداية **قوله** وترجم اي يصوت من الدتم لم يفتحين وهو الصوت كذا في
 الجوهرية **قوله** من الحان الاغا في جمع اغنية على وزن اوتحة وهي الغناء بالكسر والمقدح
 لكن يحد فيها الحدى ان يوصل بين الكلمتين ويسرع عكس الترسل كلاهما استجبان
 ولا يتكلم فيها اشارة الى ان نسيمة الموالاة بين كلمتهما حتى لو تركت فاسته
 بعد الاذان **قوله** ويجلس بينهما يستعد والصلوة **قوله** لم او بما هذا اذا قضى جميع

باب الاذان
 قال الزهري وعامة الناس يقولون الله اكبر
 وكان ابو العباس من التابعين يقول في الاذان
 لا اله الا الله وحده لا شريك له
 في الامانة ومن التفتي في الاذان والاقامة
 لا يجوز فيها الاذان والاقامة

الفوايد في مجلس واحد وان قضاها في مجلس شرط لكل اذان واقامة كذا في الكفاية
قوله وكذا اذان الجنب واقامته في جميع الروايات فيعاد في رواية لفظ الجنب
 ولا يعاد في رواية اخرى وقوله لا يعاد في رواية ثالثة اختارها المعنى **قوله**
 كذا في المرأة لانها ان رفعت صوتها فقد باشر منكر الاذان صوتها عورة وان لم ترفع
 فقد اخلت بالاعلام الذي هو انقصه فيعاد اذ انما يد بافليس على النساء اذان ولا
 اقامة لانهما سنا الصلوة بالجماعة وجماعتهم منسوجة وان صلتين هاصلتين بلا
 اذان واقامة لحدية رابطة رضيت عنه كذا جماعة من النساء اما ما عاينته في
 الله عن بلا اذان واقامة كذا في الكافي وهو منامسئلة مبرمة غير عن اصحاب البحار
 لقوله وتكررها في مسجد ذي محله ثاني اذان لا يجبر عقلا يعني ان كان لسجد امام
 معلوم وجماعة معلومة فصلوا فيها جماعة باذان واقامة لا يباح تكرارها بها خلافا
 لما في قية بسجد محله لانه لو كانت في الطريق يباح اتفاقا وفيه باذان ثانيا لانهم
 وصلوا فيه بلا اذان يباح اتفاقا **قوله** والمصلي في بيته بيان الحاجة اليه بعد قوله
 فحكم المصلي فيها كما لا يخفى عن نوع اشكال فليتلل **باب** **الشرط** **قوله** وفي
 جمع شرط سكوت الراء معروف واما الاشراف فهي جمع شرط بفتح الراء وهو العلامة
 كذا في شرح البحار قوله هذا مخالف لقول الامم الشرط بفتح الراء وهو العلامة قائل
 واعلم ان الشرط ههنا في اصطلاحهم عبارة عما يتوقف عليه الصلوة ولا يكون داخلا
 في ما هيته وهو سنة وقيل سبع قد وضع هذا الباب لبيانها واما الصفة فهي عند
 عبارة عن الخرج الداخل وقد وضع الباب الثاني لبيانها واما الغرض فهو في المشهور
 شامل للشرط والصفة وما يستعمل خاصة في الصفة التي هي عبارة عن الركوع هنا
 وثوبه ومكانه عطفهما على يدي بشرط طهارتهما عن الحدث وفكاه
 في غاية الوضوح ولهذا قال بعض الافاضل منها طهر ثوبه ومكانه من حبة وطمهر
 بدنه منه ومن حدث احتراز عنه **قوله** وسرعورته شرط المشايخ مستر
 عورته عن نفسه حتى لو كان فوجه من جيبه او كان يجيبه يراه لو نظر اليه لم يجز
 صلوة وعامتهم لم يشترطوه لانما ليس به عورة في حوائضه لانه يتجمل له السلام والنظر
 اليها وقول العامة الصحيح حتى روى ابن شجاع عن لا عظم واشهر انه لو كان يحلوا اجيب
 فنظر الى عورة نفسه لا يفد صلوة كذا في الشرعي **قوله** وانك فيه اشارة الى ان

باب شرط الصلوة

ظهر كلف عورة وهو ظاهر الرواية لان الكلف لا يتناول ظهره عرفا وقيل فظاهر الكلف
 وباطنه ليس بعورة **فلم** والشعر النازل الى اسفل من الذنبت فيد
 به احتراز عن القول بان المراد به ما على الرأس **فلم** تحرى ولم يعمد التحري بذل
 المجهود لنيل المقصود **قوله** في ليلة مظلمة قيل صورة هذه المسئلة مشككة لانها
 وضعت في الليلة المظلمة والصلوة فيها جهوية فعلم حال الامام بصوته واجيب بكون
 الصلوة قضاء او بترك الجهر نسيانا وبان الصلوة الصوت لا يفيد الاقامة الامام
 وهو لا يفيد معرفة جهته هذا خلاصة ما في العناية **قوله** فيه تاهل الخ قول المتبادر
 من هذه العبارة كونهم خلف الامام في نفس الامر والشارح جملة على علمهم بانهم
 خلفه ثم يبنى اعتراضه وقد يما كان يتخلل في خلده حتى وقعت فيه المباشرة
 الكثيرة مع بعض الاخوان ثم وجدت في بعض الشروح فقلت الحمد لله الذي
 جعل رأي موافقا لرأي العلماء كل يكلف ان يجاب من جانب الشارح بان
 يقال ان تقدير العلم بما لا بد منه لانه لو لم يقدر ذلك لفهم اشتراط كونهم
 خلفه في نفس الامر وليس الامر كذلك فانهم لو اقتدوه على اعتقاد انهم خلفه جاز
 صلواتهم قطعاً وان تقدر موا عليه **قوله** هذا تفسير النية يعني مع بيان وقتها و
 كيفيتها ولقد احس جيب حجج بالكمالات السيرة اموراً ثلثة معتبرة في الباب فلفظ قصد
 مفعول يصلح من الوصل فانه متقد لا من الوصول فانه لازم وصلوة مفعول المقصد
 وتحريرتها متعلق بقوله يصلح واصار ان ما هو المختار من وقتها وهي ان يكون مقارنة
 للشروع ورد على من يجوز الصلوة بنية متاخرة عن التحريمة كما احتاره الكرخي
 وذكر في الخاتمة انه لو سعى ليدرك الفرض بالجماعة تدخل في الصلوة ولم يترك
 النية ولا الوقت بالساعة جازت صلوة ومن اصحابنا من قال اذا كانت عند التحريمة
 بحيث لو قيل له اني صلوة هذه امكنه ان يجيب على ابد يهله فهي نية صحيحة والا
 فلا وقال بعضهم اذا تواضعت بنية الصلوة ولم يشتغل فيما بين ذلك بشئ من
 اعمال الدنيا يكتفيه تلك النية وجاز صلوة **قوله** شرط بعينه من انه ظهر او عسر
 لا اختلاف الفروض ولو نوى الظهر ولم يقل ظهره اوقت لا يجزيه لانه ربما كان عليه
 ظهر اخر فلا يعين ومنهم من يقول يجزيه لان مطلق النية يصرف الى ظهر
 الوقت لانه لا يصلي والغاية عارض والمطلوب ينصرف الى الاصل ودون العارض ولو نوى

فرض الوقت يجوز الا في الجمعة لانه العلماء اختلفوا في كونها فرض الوقت **باب**
صفة الصلوة والوصف مترادفات عند اهل اللغة والمعتزلة والماء عوض
 عن الواو كالوعد والعدة وبعض المتكلمين فرقوا بينهما فقالوا الوصف يقوم
 بالواصف والصفة بالموصوف فنقول القابل زيد عالم وصفه لا يصدق له وعلمه
 القائم به صفته لا وصفه قال الاكمل الظاهر ان المراد بالصفة الهيئة الحاصلة للصلوة
 باركانها وعوارضها **قوله** فرضها التحريمة التحريم جعل الشئ حرماً والهاء التحق
 للاسمية وخصته التكبير الاولى بالانها تحريم الاشياء المباحة قبل الشروع
 كما ان التسليم يسمى تحليلاً لانه به تحلل الاشياء المحرمة في الصلوة وهو شرط
 ثم يذكر عندنا وانما يذكر في باب الشروط لا اتصالها بالاركان وجوده في شرط الجوان
 كما ان العقدة الاخيرة شرط التحليل وليست بركن اصله ولهذا لم يشرع في ركعة
 الاولى وكذا الحال في الخروج بصنعه واما الاربعة الباقية فهي اركان اصلية
 ولهذا اعتبر عن الكل بالعرض لا بالركن ولا بالشرط لتناولها **قوله** وعند
 الشافعي ركن وفاية الخلاف يظهر في جوان بناء النفل على تحريمة الفرض حتى
 لو صلى الظهر بركن يقوم الى النفل بركن احرام جديد عندنا وعندنا لا يقع الا باحرام جديد
قوله والقيام اي القيام فرض في الصلوة المفروضة دون النوافل كما سيصرح به في
 بابها حيث قال ويتنفل قاعدا مع قدرة قيامه ابتداء **قوله** عندنا في خفيفة ركن
 الاكتفاء بالانف واما الاكتفاء بالجهرية فيايز باتفاق علمائنا وكذا الاكتفاء بقصر خلافا
 لما في كذا في العناية وكفاية **قوله** قد راى تشهد قبل القدر المفروض من العقدة
 ما يأتي فيه بالشرائط والاشكال قد راى تشهد فيه من قراءة التشهد الى قوله عبد و
 رسول اذ تشهد عند الاطلاق ينصرف اليه كذا في الكافي **قوله** ذكر في حواشي النهاية
 انه لو حصل ان المقر يومئذ كونه الوجوب منحصراً فيما تكرر ركعة واحدة وهو منوع
 مستند بشيئين احدهما السطر والاخره اخيرة القول ويؤيده قول مفتي الثقلين
 في باب السجود وتقدم ركن بان يركع قبل ان يقرأ او يسجد قبل ان يركع الى قول فلا
 مراعاة لترتيب واجبة عندنا وكذا ما ذكره شارح الهداية في ابواب المذكور يترى
 من مؤيد اية قول الشارح ولكن يخالفه قول المفتي المذكور في باب صفة الصلوة
 اما ترتيب القيام على الركوع وتكبير الركوع على السجود ففرض لانه الصلوة لا يوجب

بعضها

الاية **لكن قول** وفي الهداية اعترض عليه في بعض شروح الوقاية بانه لم يصريح في
الهداية بان قراءة التسمية في الاولى سنة اقوله قد قيد فيها القعدة بالاخيرة
وهو مودع بان قرأته في الاولى ليست بواجبة اذا التخصيص في الروايات يدل
على نفي ما عداه **قول** وقنوت الوتر وهو الطاعة والقيام والاعتناء والمشيهور
هو الاخيرة وقولهم دعاء القنوت اضافة بيانية كذا في المغرب **قول** مقدار تسجدة
وهو اذ **قول** وكذا الاطمينان بين الركوع والسجود والمراد الاطمينان تسكين
الجوارح والمفاصل وبما بين الركوع وقومة الركوع وبما بين السجود وجلسة بين
السجدة بين في لا يستقيم هذا العطف على المشهور بان من الدوايات في اعلام
المعتبرات لان التعويل الذي قاله الرياني والا عظم رهما الله يوجب على رواية
الكنز في وسنية على رواية الجرجاني هو الاطمينان في نفس الركوع والسجود
واما القومة والجلسة اذ كورتان فلم يقل عنهما القول بوجهما في المشهور
وهذا العطف صريح في اشتراك الارجلة في هذا المعنى اللهم الا ان يحمل على رواية
اخرى فيه كما يدل عليه قول الشروخي رحمه الله عليه في المحيط على وجوب سجود
السجود بترك القومة ولم يحكى خلافا فيه وهذا صريح في وجوب القومة واما عند
الامام الثاني رحمه الله فرض بل ريب فيجوز ان يكون قوله وكذا انا ضرا الى مجرد فرضية
الكل عنده واما فائدة الخلاف فيظهر جواز الصلوة بدون فاعند هاجون وعند
الثاني **قول** بعد رفع يديه والذي عليه اكثر مشايخنا رحمه الله ان يرفع يديه اولا
فاذا استقر في موضع المدااة كبر وهو الاصح لان في فعله وقوله الف في والاثبات
لانه ينفي الكبرياء عن غير الله تعالى ويثبت بقوله الله تعالى فيكون النفي متقدما على اثبات
كما في كلمة الشهادة **قول** انه لا يأتي بالمد وتفصيله ان الله اكبر مركب من لفظين
ولكن من اول وآخر ومد الاول من الاول عند اكثر لشك في كبريائه وغير
تمه مفرد للصلوة وفيه نظران المهرج يجوز ان يكون للتقرير فلا كفر ولا فساد
ومدة الاخير منه لا يضر لانه اشياء والحد فاولى ومدة الاول من الاخر كذا الاول من
الاول ومدة الاخر منه اختلف فيه قال بعضهم بقدر الصلوة وقال بعضهم لا تقدر
بما يجزى من الغناء من التكبير لما روي انه قد كان الاذان جزم والاقامة جزم والتكبير
جزم فذا في المغرب **قول** ويضع يمينه اي يضع وسط كفه على ظهر كفه اليسرى

ومخلو بالخصم والادبها على الوسخ تحت سترته وفيه حجة على مالك رحمه الله
في الارسلان وعلى الثاني رحمه الله في الوضوء على الصد **قول** او قرا بها على جزاء
التخصيص بالعجز لا يجوز على قوله اي حنيفه لانه جواز القراءة بالفارسية في
الصلوة خاصة لمن تحب العربية بناء على انه الاقران هو المعنى والفارسية
نقل عليه وقيل انها جائزة عنده باق لسكان لان المعنى لا يختلف باختلاف
اللغة اما لا يجوز ان يغير العربية الا في حالة الفجر وقد نقل ان الامام رحمه
رجع الى قولهما وهو الصحيح المعتمد لثبوت منزلة الاجماع **قول** او دع وسعى
بها حاز اتفاقا سواء احسن العربية او لا **قول** فالخاصل ان كل قيام الى يده عليه
قومة الركوع فان فيه ذكر اسنونا وهو التسبيح والتحميد اللهم الا ان يقيده الذكر
بالامنة او بقرينة قولهم انما شرع الوضوء ضوفا عن اجتماع الادم في رؤوس اصابع
يد المصلي **قول** اذاد بالثناء سبحانك اللهم الخ ومعناه سبحانك يا الله بجميع اذيك وبمحذ
بسمك وتعظيم اسمك عن صفات الخلق وتمام عظمته **قول** والختار ان التعوذ
يسبح يعني ان فيه خلافا بينهما فاعند محمد رحمه الله تبع للقراءة وعند ابن يوسف رحمه الله
واجوز رحمه الله مع احد هما في رواية مع الاخرى اخرى والختار مذ هب محمد **قول** ويستحب
لا يبين الخ وفي الكفاية والاحسان سمي في اول كل ركعة عند اصحابنا جميعا لا خلاف فيه
لكن الخلاف في الوجوب فعند هما وفي رواية المعلى عن ابن حزم انما يجب في الثانية
كما في الاول وفي روايتهما عنه لا يجب الا عند الافتاء وان قراها في غير **قول** في
ولا يترك من تكبته اي جعله مقوبا على راسه معناه يسوي راسه بغير
قول اي ضبعه الابداء الاضمار ناقص من البدن والضعف بفتح الضاد المجهمة وسكون
الباء الموحدة وبالعين المهملة العضة **قول** يحافيا اي مباحدا **قول** اصابع رجله
واما وضع القدمين على الارض في السجود فهو فرض عند احمد وربي حتى اذا سجد
وبرفع اصابع رجله عن الارض لا يجوز ولو وضع احد يدهما جاز **قول** على كوس
عمامة اي ورعها من دار العمامة وكورها اذا دار على راسه كذا في المصاحفة
تقلا من المغرب يجد محمد وهو الشارح والابن تيمية **قول** له للزحام وهو بكسر الزاي والميم
وبالحاء المهملة الازحام **قول** في المرأة تنخفض وتزول الانخفاض الانخفاض
الاصابع **قول** ويرفع راسه مكبرا ورفع فرض لتوقف السجدة الثانية التي هي الزميمة

عليه والتكبير سنة وتكلم في مقدار رفع فقال بعضهم اذا اذبل جبهته عن الارض
ثم اعادها جازة لك عن السجدة وهو قريب من قولهم اذا رفع بقدر ما يجري
فيه الريح جازة والاصح عند صاحب المعايير انه اذا كانت السجدة اقرب لا يجوز
لانه بعد ساجدة وان كان الى الجلويس اقرب جازا لانه بعد حاسا فيتمتع بالسجدة
الثانية وتكلموا في تكرار السجدة في كل ركعة وروى الكوفي فقا الاكثر ان توفيق
واتباع للشرح من غير ان يعقل له معنى تحقيقا لا يتلاد وقال بعضهم انما كانت
السجدة مثنى ترغما لله للشيطان فانه لم يسجد مرة ونحو سجدة مرتين على رجليه
وقيل الاولى يسهل الى المبدأ والثاني الى المعاد **قوله** ولا يرفع يديه الى الارض
يدية الا في التكبير الاولى والثانية يرفعهما عند الركوع ورفع اليمين منه
وادلة الجاهليين مما لا يحتمل الكتاب الا ان الاعتماد على رواية اخبرنا وهم البدو
يوت الذين كانوا يولون النبي في الصلوة ورواية ابن عمر واول رح وغيرهما كانوا
يقومون بعبادة الله والاخذ بقول الاقرب اولى وروى عن ابن عباس رح
ان العشرة الذين شهد لهم النبي في الجنة لم يكونوا يرفعون ايديهم الا عند
افتتاح الصلوة **قوله** تشهد كابن مسعود رضي الله عنهما وهو التحيات لله
والصلوة والطيبات السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا
وعلى عباد الصالحين تشهد ان لا اله الا الله وشهد ان محمدا عبده ورسوله **قوله**
فيما بعد الاولين وانما لم يقل في الاخير يلى كما هو انما هو ليخل فيه الفرد الثالث
من المغرب كما لا يخفى **قوله** او سكت جاز وقيل ان القراءة فيهما واجبة يلى تاركها
ان كان عمدا وعليه السجودات كان سهوا **قوله** ويصلي على النبي وروى عن علي بن
مسعود وابن عباس وجابر رضي الله عنهم انهم قالوا الواسون صلى الله عليه وسلم
عرفنا السلام عليك فكيف الصلوة عليك فقال هم قولوا اللهم صلى على محمد وعلى
ال محمد وبارك على محمد وعلى آل محمد وارحمهم محمد وآل محمد كما صليت وباركت وترحم
على ابراهيم وعلى آل ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد **قوله** بما يشبه القرآن او
الماثورة الاول كان يقول اللهم اغفر لي ولوالدي وان يقول اللهم اغفر لي ولوالدي
هي المدوية من رسول الله صلى الله عليه وسلم منار ما روى عن جعفر رضي الله عنه انه قال
له عليه السلام علمني يا رسول الله دعاء غوالي في صلوتي فقال هم قل اللهم اني ظلمت

نفسى ظلم كثيرا وانه لا يغفر الا نوب الا انك فاعف عن نفسك عندك انك انت
الغفور الرحيم **قوله** فلا يلى الى اشارة الى تفسير كلام الناس مثل ان يقول اللهم
زوجني فلانة واما لك اقول الخلافة لا يخرج عن الاشارة الى ان المراد بالمخلف
ليس كلام الكاتيب فقط كما زعم بعضهم انه ينوي به ذلك وهم اثنان واحد
عن يمينه يكتب الحنات واخر عن يساره يكتب السيئات بل المراد بهما من معه
من الخلائكة **قوله** في الجمعة وانما لم يذكر التراخي والوتر بعد هالعدم
التفاتة الى ما سوى الفرائض والواجبات المستقلة **قوله** والمفرد خير كنتقل بالليل
فانه مخير بين الجهر والاختفاء والجهر افضل **قوله** وخافة حتماى وجوبا اقول
هذا على اختيار صاحب الهداية والجهر هو على ان المنفرد مخير في جهر
القضاء كالاداء والجهر افضل لان القضاء على وقوع الاداء **قوله** واد في الجهر
اسمها غير والمراد بالجهر كذا ما يكون منه بمكان يسمع فيه صوته يسمع عنه ما في
بعض الفتاوى اذا قرأ الامام في صلوة الجماعة بحيث يسمع رجل او رجلان لا
يكون جهر احق يسمع اكل **قوله** وغيرهما كانتحية على الذبيحة ووجوب سجدة
الثلاثة والاداء والبيع **قوله** وجهر يلى ماى بالفاخرة والسورة لان الجمع
بين الجهر والمخافة في ركعة واحدة موقوف وروى ابن سماع عليه
عن ابي حنيفة رح انه يجهر في السورة فقط ايفاء لكل منهما على ما هو كان والفتح
هو الاول **قوله** فمنه القراءة اية اى ادنى مقدار ما لا يجوز الصلوة الا به
من القرآن اية واحدة طويلة كانت او قصيرة عنده غير انها ان كانت كلمتان فصلا
فبلا خلاف بين المشايخ والفقهاء من مذهب الى 2 رحان ما ياول اسم القرآن
يجوز وهو قول ابن عباس وان كانت كلمة واحدة كدهامتان او حرفا واحدا
كص ففيه اختلاف فمهم وعند هؤلاء ايات او واحدة طويلة وقولها رواية
عنه ايضا ووقراء اية قصيرة ثلاث مرات هل يجوز عند هؤلاء يجوز وقيل فيه
اختلاف المشايخ ووقراء نصف اية مرتين او كلمة واحدة مرارا حتى يبلغ اية
لا يجوز قال في شرح القدر ووقراء اية طويلة في ركعتين الا ان يجوز عندنا عظم
رح **قوله** والمكتفى بماى بالاية الواحدة بغير قربة الفاخرة مسمى لتكره الواجب الذي
هو الفاخرة مع ضم السورة اقول قد قيد بعض شراح الوقاية بالتفسير لكنه فقير

في الاكتفاء بالطويلة مع انه دأبمة به وام علتها التي تركت الفاتحة **قوله** وامنة
وهو بالفتح واللام والقرآن **قوله** وسكوت الامام جواب سوال مقدر تقدير لم
لا يجوز ان يكون انتفاء المنارعة لسكوت الامام ليقرأ المؤتم فاجاب بان وضع
الامام ليقرأ وسكوت المؤتم فاذا قلبه وجد قلب الموضوع **قوله** او ترهب اي تخوف
من رهب خاف يعني لا يتحيز يتعوذ من النار في اية الشهادة كما لا يسأل الجنة في
الترغيب وكذا حال الامام والمنفرد وهذه في الفرائض والواجبات واماني التطوع
فهو حين يحديثه حقيقة رضى الله عنه قال صلى الله عليه وسلم مع رسول الله صلوة الليل
فامر بآية بآية فيها الاوقف وسأل الله الجنة وما امر بآية فيها ذكر النار الاوقف وتوفى
بالله **قوله** او خطب او صلى اعترض عليه ان يلقى بان الظاهر ان قوله او خطب
معطوف على قراءة فلا يستقيم في المعنى لانه يقتضى ان يكون الخطبة والصلوة على
النبي م واقعين في نفس الصلوة وليس المراد ان ينصب اذا خطب وان صلى الخطيب
على النبي م وقد تكلف الاستناد في جوابه حيث قال وهذا الاعتراض على الدفع
بان يكون المؤتم بمعنى من شأنه ان ياتى ثم ويجعل قوله او خطب عطفا على قراءة
المخذ وف بعده فله لا يقرأ المؤتم فالمعنى لا يقرأ المؤتم اذا قرأ امامه بل سميع
وينصب وان قرأ اية ترغيب او ترهيب ولا يقرأ المؤتم اذا خطب امامه وصلى
على النبي م بل سميع وينصب اقوالا كتاب هذه التكلف تصريح لورود الاعتراض
على ظاهر عبارة الاكابر **قوله** وهو قريب من الواجب يعني للجماعة شبه بالواجب
في القوة لقوله م الجماعة من سنن الهدى لا يختلف عنها الا منافق وقيل واجبة
وتسمى سنة لوجوبها بالسنة هذه عندنا وعند الشافعي فرض كفاية وعند بعض
اصحاب الشافعي والكوفي والطيحاوي واحمد ابن حنبل فرض عين كذا في البحار وقال
اصحابنا لا صحة لقول من يجعلها فرض عين لا يترتب يندلون بان مؤله كقوله تعالى
كعوامع الراكعين او بخبر الواحد وذلك لا يفيد الفرضية **قوله** بالسنة اي باحكام
الصلوة صحة وفساد لان الحاجة الى العلم اكثر بالنظر الى غيرمكن هذا بعد ما نحن
من القوة قد راجع به الصلوة ولم يطعن فيه **قوله** ثم الادورع الورع الاجتناب
عن الشهوات كما ان التقوى الاجتناب عن المعاصي **قوله** ثم الاستن ويزاد بعض الفضلاء
الاخذ وخما وخلفا والاشرف نسباً والانظف ثوباً ثم فسر حسن الوجه بكثرة

صلوة الليل احكام قوله م من كثر صلواته بالليل حسن وجهه بالنار ونفس
حسن الخلق بحسن المعاش بالناس وعلت الجميع بقوله لان في هذه الصفات
كثرة الجماعة ثم قال وانه استنوا بقرع والخيار الى القوم كذا في الشريعة **قوله** فان
اتم عبد الخ تفرج لقوم والاوى بالاقامة الى ان العبد لا يتفرج للتعليم ولو وجد
فاستكاف الناس عن متابعتة باق وهو يفضي الى تقليل الجماعة والاعراب قد
غلب فيهم الجهل والفساد لا يبرهنهم بامر ينه والاعلى لا يقدر ان يتولى النجاسات
وبدعة المبتدع مفض الى عدم الاقتداء به سيما في اهم الامور وليس لولد
المرء ان ياتى اب يؤدبه ويعلمه **قوله** ويقف الامام وسطته يعني انهم لو صلوا
جماعة جاز مع اكثرها بالاجماع سواء تقدمت الامام او توسطت وكله الافضل
التوسط الوجهات جانب الشر واما كثرها فلعدم خلوتها عن المحرم **قوله** لا اباقية
رى لا يكره حضور العجايز ما سوى الظهر والعصر ولا يكره حضور رهن لصلوة العبد
عند الصلوة بناء على انه مفضل متع فيمكن الاعتزال عن الفقه قال مضى الثقلين
الفتوى اليوم على الكراهة في كل الصلوة ومن كره حضور رهن المساجد للصلوة
فلا يكره حضور مجالس التواضع او في التراب عندنا وقال محمد راجح لا يجوز
كل يوم التيمم طهارة ضرورية عنده وفيه عندنا صريح في اتفاق اصحابنا في الاطلاق
كما هو المشهور من ان التيمم طهارة ضرورية عند جميع علمائنا ومطلقة عند الشافعي
فخلاف محمد راجح ههنا بخلاف اتفاق المذكور وقد يحمل الاكل هذه المقام في عناية حيث
قال اعلم ان التيمم طهارة ضرورية باتفاق علمائنا الى قوله اندفع ما رى ان كل واحد
من العلماء ترك اصله وناقض كلامه **قوله** بناء على فعل الرسول م لانه صلى الله
عليه وسلم صلى اخر صلوة قاعدا والقوم خلفه قيام **قوله** والمنفعل بالمفترض هذا
ثلاثة قسم هذا وعكسه واقداً المفترض بالمنفعل مختلفين ولا يصح الاول لان
مطلوب النية كاف في صحة النفل والفرض يشتمل عليه فيقتضي الاقتداء بخلاف العكس
والحاصل ان امارة صحة الاقتداء جواز بناء احد هاهنا على الاخر للمنفرد في المختلفين
والمنفرد لا يقيله ان يبنى فرضا على فرض اخر فلا يقتدى بغيره كذا وكذا لا يفتح
له ان يبنى الفرض على النفل واما العكس فيجوز له وان كان مكرهاً فيصح الاقتداء
بغيره اما وجه عدم صحة الاقتداء ببناء امر وجودي وهو متابعة شخص

لا خسر في فعله بصفاته و بناء الامر الوجودي على المعلوم وتحقيقه و وصف
 الفرضية معدوم في حق الامام فيما نحن فيه و اما وجهه عدم صحة الثالثة فلا بد
 لا اقتداء شريكة في التحريم و موافقة في الالفعال و هو لا يوجد ان الاذن عند اتحاد
 ما حرم ماله و فعلا و انما قيدناه بالتحليل احترازاً عن اقتداء مفترض بعفترض
 في اداء في وقت واحد و اقتداء احد القاضيين بالآخر في قضاء ظهر غير واحد
 مثلاً فانما جازات اتفاقاً و اما اذا كانت مؤدياً و الاخر قاضياً و احدهما قاضياً
 ظهرها و الاخر عسراً و احدهما قاضياً ظهرها و الاخر عسراً و الاخر عسراً و احدهما قاضياً
 غير واحد فلا يجوز اصلاً و لا شارة الى هذا الاختلاف و وصف المصنف الفرض بالآخر
 هذا ان بد ما في العناية و الكو سجية يؤيده ما في المعراجية حيث قال و قيد بقوله
 فرضاً لانه لو صلى فرض الامام اداء و قضاء يجوز بالاجماع حتى يجوز اقتداء القاضى
 بالقاضى اذا فاتهما فرض يوم واحد من يوم واحد و طاهر بمعدوم و وكذا
 لا يجوز اقتداء معدوم بمعدوم و ان اختلف عدد رها و ان اختلف جازة في الزيلعي
 و قاري باق اي منسوب الى الامم اي هو سمولد لامة و المارة به حيث ما روى
 في الكتاب و الحديث و لسان العرب مع لا يحسن الخط و لا يقرأ شيئاً و من احسن
 قراءة اية من الترتيل خرج عن كونها أمياً عند ابي حنيفة و روى و ثلث ايات
 او اية طويلة عند فليجوز اقتداء من يحفظ الترتيل به لان فرض القراءة بما ينتم
 ذكرنا من المقدمات لان الاقتداء شريكة لا لا يقال هذا مخالف لقوله قيل
 هذا في تعداد الجازاة و المنفصل بالمفترض لان المخيرة بين النقل و الفرض
 استند منها بما بين الفرضيين لا نقول لا نعم ذلك لان كل واحد من الفرضيين مأمور
 مستقلة متساوية في القوة و الضعف فلا يجعله امرأ و احداً و لا احدهما
 تابعا للآخر بخلاف النقل فانه ضعيف تابع للفرض فكان لا لوجود الافتراض في
 ولا قراءة الاولى في الفجر يعني ان التطويل مستحب فيه فقط عند فليجوز
 محدد في الصلوة كما انهم اعتبر في التطويل بالايان ان كانت متساوية او متقاربة
 من حيث الكلمات و الحروف ما اذا كانت متفاوتة من حيث ذلك فاعتبر بالكم
 و الحروف في مقدار زيادة احد بهما على الاخرى فمنهم من اعتبر بالثلاث
 و الثلثين و هذا بيان الاول و اما بيان الحكم فالجواز و ان فخر التفات و اما

اطالة الركعة الثانية على الاولى ككروه بالاتفاق اقول فيه بخالفه لما روى انه ثم
 قراءة في وفي الفجر قاف و هي خمسة و اربعون اية و في الثانية الفجر و هي خمس و خمسون
 اوست و خمسون اية فليتنامل ولا معتبر بالزيادة و النقصان بما دون تلك ايات
 لانه صلى الله عليه و سلم قراء في المغرب المعقودتين و الثانية اطول اياته و لعدم الاختلاف
 عليه من غير خرج و هو مد فوج و هذا في الفريضة و اما في غيرهما فافق
 يوسف ان زيادة احدى الركعتين على الاخرى مكروهة و قيل ليست بمكروهة
 لان امر النوازل اسهل لا يرى انها جازة قاعدة مع القدرة على القيام كذا في الامامية
 الاجمالية **قوله** بان يقوم عن عينه لانه صلى الله عليه و سلم عيّن عيّن اقامه يمينه
 فان قلت الجاهلية في التهجيد الذي هي نافلة بدعة قطعاً قلت ان التهجيد كان فرضاً
 على النبي و لم فكان اقتداء به اقتداء منتقل بمفترض كذا في العناية **قوله** يوجب
 فاده في شرح الطحاوي لا يجب على الامام اعلام انه بغير طهارة فلا ياتم بتركه
قوله فان حاذته اعلم ان الجازاة المفردة هي ان تحاذي قدم المرأة المشركاة عضواً
 من الرجل في الصلوة سواء كانت من محارمة او حلايلة او من الاجنبيات منه ثم
 المرأة الواحدة تفقد صلوة ثلثه واحدة عن يمينها و اخرها يسارها و اخر
 خلفها و لا تفقد اكثر من ذلك لان الذي فسد بصلوة من كل جهة يكون حايلاً
 بينهما و بين الوجال و المرتبات صلوة اربعة لان هذا في جهة الخلف باثنتين
 و ان كان ثلثا فسد ثم بعد الاثنتين صلوة من يجاذي بهن الى اخر الصفوف و قيل جميع
 الصفوف التي خلفته **قوله** قد ادى في الاولين فصار الامم و القاري بعده سواء
 و روى من التامثل قول زفر في غير رواية الاصول **قوله** لم يوجد اي القراءة من
 الاي في جميع الصلوة اما تحقيقاً فظاهر و اما قد يرا أفلا في الشئ انما ثبت تقدير
 اذا ملك تحقيقاً و الامكان ههنا لعدم الاهلية و زبدة دليلنا ان كل ركعة صلوة
 فلا يخ عن القراءة و لا صلوة الا بالقراءة اما تحقيقاً كما في الاولين و اما قد يرا كما في
 الاخيريين فان القراءة في الاوليين قراءة في الاخيريين بالحديث و ليس شئ منهما
 بوجود في حق الاي بما ذكره الشارح كذا فيهم من تقرير العناية **قوله**
 الاقوله اي تام الخ دفع لوجه ان لا احتلام الا في النوم و هو في نفسه مودع مستقل
 ناقص للوضوء و مبطل للصلوة فيتم الامر بلا اعتبار الاختلام **قوله** و كل كثير اي اكثر

باب الحديث في الصلاة

من قد راى الدرهم على ما **ترجم** او شح بالشك المعجزة والجيم اى جرح راسه
ترجم خارجة يعنى ان كان في المسجدة فالمعتبر خروجه منه وان كان في العمارة في وجه
من صفوفها فلاضافة الى المسجدة غير معتبر في الخارج فلا يظهر ان يقال او من صفوف
العمارة كما فهم من تقرير الهداية **ترجم** اعلم ان هذه الحوادث الى اعتذار منه لعدم جواز
ابناء فيها **ترجم** او رعت اى سال رعايته وفتح العين هو الفصح كذا في المغرب **ترجم** وطلع
ذكاره وهو بضم الدال المعجزة الشمس كما مر **ترجم** ودخل وقت العصر في الجمعة
قبل تحصيل اتفاق لان الحكم في الظهر بالجمعة كذا في المعراجية **ترجم** وزوال
عذر المعذور اى بحجة تمت زواله الى دخول وقت اخر **ترجم** الاثنى عشرية لقبها
الاثنى عشرية عند اصحابنا وهو خطأ عند اهل العربية لانه لا ينسب الى المركب كذا في المعراجية
ترجم فرض عنه لانه عند حاله ان اداء صلوته اخرى واجب لا محالة وهو لا يمكن الا
بالخروج منها وسيلة الى الفرض باقتضاء قوله تع واقموا الصلوة وما لا يتوصل الى الفرض
الفرض الا به كان فرضا ولم يقله **ترجم** اذ اقلنا او فعلت الحديث علوه **ترجم** التمام باجماع
فمن علوه بالثالث الذى هو الخروج يصنع المصلى فقد خالف النص ومعنى قوله **ترجم**
تمت اى قارحة التمام كما عصر خيرا وانما حملنا عليه توفيقا بيني الحديث وبينه ليل
العقل لا عظم روح لان العقل حجة من حجج الله تعالى كالتقل **ترجم** في خلال صلوته ولو قام
لمسبوقا بعد ما قعد قد راى التمسيد قبل ان يسلم الامام ثم احدث الامام عمدا او قهرا
فان كان بعد ما قعد الركعة سجدة لا يفد صلوته لتاكده انفراد في هذه الحالة حق
لا يلزم متابعة امامه في سجود السهو وان كان قبل ان يقيد ما يفد لعدم تأكده
الانفراد حتى وجب عليه ان يتابعه في سجود السهو وان لم تفد صلوته ترك
المتابعة كذا في التبيين **ترجم** كالسلام منه يعنى ان السلام انما جعل متما للصلوة
باعتبار ان كلامه لا باعتبار انه ثناء فعلم ان الكلام في معنى السلام حتى لو خلف لا تكلم
فلا ناسلم عليه حنة ولفظ منه اسم فاعل من انما يعنى البلاغ والتمام كذا
في البانية **ترجم** حصر بكسر العين بمعنى عجز فان الحصر بفتح العين القى وضيق النفس
يقال امام حصر فلم يستطع ان يقرأ وضم الحاء فيه خطأ كذا في الكفاية **ترجم** يكون
منه وبالقوى الاعمال مرتبة بعد الامكان وانما لا يجب الاعادة لان مراعاة الترتيب
في افعال الصلوة ليست بركت الا يرى ان المسبوق يبدأ بما ادرك مع الامام ولو كان

الترتيب **ترجم** لما جاز تركه
انه يلزمه اعادة الركوع لان القومية عنده فرض في خط من الركوع ولم يرفع راسه
فقد ترك الفرض فعليه الاعادة **ترجم** هو متعين فان قيل لا يتعين بلا تعيين ولم
يتعين اجيب بان التعيين لقطع المزاحمة ولا مزاحم فكان التعيين موجودا حكما
فتأمل **باب ما يفد السجدة وبكسر** هذا الباب لبيان العوارض التى تعرض في الصلوة
باختيار المصلى فكانت مكتسبة فاخبر عن باب الحد الذى يقع فيه العوارض السماوية
ترجم ولو سبوا وهو ما يتنبه صاحبه بادنى تنبيه والسيات ان يخرج المذكر من
الحياك والخطاء مالا يتنبه بالتنبيه وتنبيه بافعال كما عرفت في موضعه **ترجم** وفي العهد
كلما لانه اسم من اسماء الله تعالى وانما اخذ حكم الكلام لكاف الخطاب وانما ينفق
معنى الخطاب فيه عند القصد **ترجم** وردة المفهوم من اكثر الشروح ان يكون الرد
اتم من ان يكون بالسواء او باليد او بالرأس لا يقال هذا بخلاف ما نقله الزاهد
عن الذخير حيث قال لا بأس للمصلى ان يجيب المتكلم راسه لانه اذا كان مطلقا لل جواب
جائزا فرد السلام اولى به لاننا نقول يجوز ان يكون فيه روايات فلا مخالفة قائل
ترجم والانيب الى الانبياء صوت المتوجع وقيل ان يقول اه والتاوه ان يقول اوه
بالد والتفتيح او اولئك اذ اخرها ساكنة والتافيف ان يقول اف **ترجم** من وجع
متعلق بجملته ما تقدم من الانبياء الى اليكاد وقد اخترنا به عن وقوع هذه الخدو
من ذكر الجنة والبار حيث لا تفد كما سياتى لانه انما يدل على زيادة الخشوع
وهو المقصود في الصلوة فيكون بمعنى الدعاء **ترجم** بلا عذراى بان لم يكن
بحيث لا يستطيع الامتناع عنه بل فعله لتخفيف صوته للقراءة او لصلاح الخلق
بتخليته عن البزاف ليتمكن من القراءة اى ظهر له حروف نحو قوله اح بالفتح
وانضم يفد عند الاعظم والربانى روح وعند بعض المشايخ رحمهم الله وقال
شيخ الاسلام رحمه لا يفد لانه يصير بمعنى القراءة معنى كالمشي للبناء فانه لكونه
لا صلاح الصلوة صار من الصلوة وان نجح به بعد ركعتيه سعالا لا يفد وان
حصل به حروف لانه جاء من قبل من له الحوق في فعل كالعطاس **ترجم** وتشميت عطاس
التشميت بفتح التاء امثلة وان شرب المعجزة الدعا بالخير قال الجوهرى وكل داع يجنب
فهو مشتم واغاطس من عرف له العطسة يعنى من عطس مضطربا كان ولا فقال

باب ما يفد الصلوة

الاخر المصلي يركع الله فسد به صلوة هذا القائل وانما قيدنا بالاخر لانه اذا كان
 العاطس لنفسه لا يفد صلوة لانه بمنزلة يركع الله وبه لا يفد صلوة كذا في
 الظهيرية وما اذا قال احد من الحمد لله فانه لا يفد عند الاكثرين **قوله** خبره سوء
 بضم السين صفة خبر سمع من ساء يسوء سوءا بالفتح تقيض ستره وشاذي
 الاسترجاع ان يقول انا لله وانا اليه راجعون وسائر من السور وهو خلاف
 الحزب والحمد لله ان يقول الحمد لله والسمحة ان يقول سبحان الله والهيللة ان يقول
 لا اله الا الله وفي الكل خلاف ابى يوسف رح هذا اذا قصد الجواب واذا اراد اعلام
 كونه في الصلوة لم يفد بالاجماع **قوله** على غير ما ماله قيل انه ما لم يتكرر لا يفد
 لانه ليس من اعمال الصلوة فيعفى القليل منه وقيل لم يشرط فيه التكرار لان
 الكلام في نفسه قاطع وان قل وهو الصحيح **قوله** اذا قراء الامام مقدار الخ ولم
 يعتبر المصلي هذا الفروع اختيارا للصحيح فانه اذا فتح بعد ما قراء ذلك المقدار
 صح ايضا ولا يفد صلوة واحد منها اختار الشارح رح **قوله** او انتقل فساد
 صلواته ما يقع في الانتقال مختار صاحب الهداية **قوله** وقراءة من مخوف ولم
 يذكر مقدار المفد وانما صرح القليل واكثر عنده في الافساد وعندهما في
 عدمه سواء فلهذا الخلو في الاعتبار كما انما تلقى من المصحف وهو كما تلقى
 من غير في تحصيل ما ليس بمحصل عنده وهو مفسد لا محالة فكذا من المصحف
 لهما انما عبادة النظم الى اخرى وهو النظر في المصحف بقوله ثم اعطوا اعينكم
 من العبادة قال من النظر في المصحف والعبادة الواحدة غير مفدة فكيف اذا
 انضمت الى اخرى الا انه يكره لانه يشبه يصنع الكفار ونحوه نهينا عن التشبه
 بهم فالتأني به كذا في العناية **قوله** واكلمه وشربه يعني عامة كان او ناسيا قرضا
 كانت او نفلا وقيل يجوز الشرب في النفل وهو رواية عن احمد رح قيل ينبغي ان يكون
 النسياء عفوا كما في الصوم واجيب بانما ليس كالصوم لانه حاله امة كثره دون
 حاله فان اكل ما بين اسنانه اذا كان مادون **قوله** الفم لا يفد وقيل ان كان مادون
 الحنك لا يفد كما في الصوم وان كان اكثر من ذلك فسد كذا في الاكلية **قوله** ويتم
 الاخرى لانه صح شروعه في غيرها ومن ضرورية الخروج عن الاولى فيسقط فان كانا
 فرضيين فلا يخلو ما ان يكون المصلي صاحب ترتيب او لا فان كان وقع الثانية

وان لم يكن وقعت فرضا **قوله** فيتم الاولى فقد لغت نية وبقي النوى الاول على حاله
 لانه نوى تحصيل الحاصل ويكون ما صلى محسوبا **قوله** ومروا احدا لا يفدها
 مروا ما بار اصلا لقوله ثم لا يقطع الصلوة مروا شيئا وانما ذكرنا وان لم يصدر
 من المصلي شيء يصير منشاء لتوفيق فاد صلوة ردة القول الصحاب الظاهر ان مروا
 المرأة بين يدي المصلي يفد صلواته لقوله عليه السلام يقطع المرأة الصلوة
 والكلب والخمار **قوله** ويا ثم ان تراقهم ثم لو علم المرأة بين يدي المصلي ماذا
 عليه من الوزر توقف اربعين **قوله** خايل كاسطوان وجد اراد نحوها واذا كانت
 شيء منها فلا ياتم **قوله** وعند البعض الموضع الذي الخ وبهذا يندفع ما قيل
 بين قبة الخايل وقبة الخايات وبين قوله اذا ترقى موضع سجوده ضافة لان
 الحداء والاسطوان لا يتصور ان يكون بينه وبين موضع سجوده واذا حمل على
 ما اختار البعض المذكور يكون معنى قوله في موضع سجوده في موضع قريب من موضع
 سجوده في منافات فيه اصلا فلهذا اختار المصنف وقال في الاسلام انه حسن
 كونه مطرة **قوله** وحازى الاعضاء الاعضاء عطف على ما ترفع كما ياتم المات
 ان ترقى سجودا كان يصلي على الارض بلحاظ ذلك ياتم ان كان بحية حادى
 بعض اعضاء الماد ببعض اعضاء المصلي ان كان يصلي على الدكان فان ذلك في
 حكم موضع سجوده اما اذا لم يتأخر الحازات بان يكون الدكان بقدر فامة الوجه المات
 فلا ثم عليه وفيه الدكان اتفاق لان السطح والسير وكل مرتفع كذلك **قوله** وبغير
 بالغيب والراء المعجزة بين يديها راء من غير شيء بالادة اى يدخل رأسه الترقى
 في الارض على الاستقامة **قوله** ولا يوضع عطف على قوله وبغير ذى لا يوضع
 الترقى على الارض بدلا عن الغرض **قوله** ويدراه اى يدفعه **قوله** وكده سد
 الثوب فخرج من مفدة الصلوة فشرع في ملكه وهاتما وجه تقديم الاولى
 على الثانية غنى عن البيان وسدل الثوب في اللغة او خاؤه من سدول ثوبه
 آرخاه **قوله** اقول هذا في الطيلسان هذا الشارة الى ما ذكره الغرب بقوله
 وقيل يعني ان في سدول قولان لاحدهما هذا او ثانيا ما ذكره بقوله اما في القباد الخ
 فاسما رتارح رح الى التوفيق بينهما يجعل الاول في الطيلسان والثاني في القباد
 وهو رداء عظيم يلبسه كل اهل دين سماوى على راسه قال عليه الصلوة والسلام

يتبع الدجال من يهود اصقراط سبعون الفا عليهم الطيالة ورفى الزاهدي
عن ابن حنبل روى عن ابي عبد الله ان المتقي اذا لم يشد الوضوء فهو مشقي والحق ان مبنى
الكراهة في جميع مبادئه على قصد التكبر ولكل الاحوط ان لا يفعلها وان لم يتكبر **قوله**
وعبثة قيل العيب الذي فيه عيب كنه ليس بشيء وانما عيبه
فيه اصلا وقيل العيب على بس فيه عيب صحيح ولا مازعة في الاصطلاح وقيل لانه
من لوى الجبل ليا قتله **قوله** ان يغزها بالغيث والراء المجتهد من غز الشئ يده **قوله**
يؤخر عينه وهو بضم الميم وسكون الهمزة وكسر الحاء طرعا الذي يلي الصدغ كذا
في البياض **قوله** على الحاصرة وهو بالخاء المعجمة الشاكلة وهي بالفارسية تسمى كما
قال الزبلي رح وهو المختار وقيل هو التوكاء بالعصا وقيل ان يختصر السورة
فيقرأ اخرها وقيل ان لا يتم صلوة في ركوعها وسجودها **قوله** اي عمدة اي مد
يد يدا وانداء صدره ولم يذكر التشاوب وهو مكره ايضا لانه من التكاسل والامتناع
لقوله **قوله** ان الله يحب العطار ويكره التشاوب فاذا تشاوب احدكم فليترمه ما
استطاع ولا يقل هاه هاه وانما ذلك من الشيطان يضحك منه وكذا كره تغميض
عينه كذا في التبيين وهي اللحم الواقع في المفعد **قوله** وتربعه بلا عذر ويكره
ان لا يضع يده على الركبتين في الركوع او على الارض في السجود من غير عذر ولا
يسجد مرفعا احدي قد ميه من الارض وان رفعها لا يجوز صلوة كذا في فتاوى
قاض خان **قوله** اي في الخراب وانما سمي به لكونه موضع المحاربة مع الشيطان وفي
قوله وحده اشارة الى انه اركان معه شخص اخر لم يكره واختلفوا في مقدار
ارتفاعه كان فقيل انه مقدار اقامة الرجل وقيل مقدار ما يقع به الامتياز وقيل
مقدار ذراع اعتبارا بالستر وعليه الاعتماد وقيل اذا ضاوى المسجد لا بأس
بان يقوم الامام في الخراب كذا في البياض **قوله** فرجة يعني فرجة يسع فيها رجل
لقوله **قوله** من مطرا في فرجة في صف فليشدها الحديثة الى قوته **قوله** وان الى جماعة
ولم يجد في الصف فرجة يقوم وحده ولا يجذب احدا قال الزاهدي رح دخل فرجة
الصف احد فيجاب المصلي توسعة لم فسد بصلوة لانه امثل نقلته بغير الله تعالى
في الصلوة كذا في شرح القدوري **قوله** وصورة عطف على المرفوعات السابقة اي
كلمة صلوة اذا وقعت قد امله صورة كبيرة بجوان بحيث يتد وللناظر **قوله** حلقه او حمة

قدمه لا يكره وقد اختار صاحب الهداية رواية كراهة ما في الخلف ايضا وقال في
العناية قيل اذا كانت خلفه لا يكره الصلوة كك يكره كونه في البيت لان تنزيهه مكاتب
الصلوة عما يمنع دخول الملائكة مستحب لا يضل فعلى هذا يكره كونه ما تحت القدم
فيه ايضا لان قول فيه من التحقير والاهانة ما لا يوجد في الخلف فلا قياس لوجود
الفارق **قوله** حاسرا بالخاء والسين والراء غير المعجرات اي كاشفا من حسر كانه
عن ذراعه اي كسفه وقوله بما اي بالصلوة **قوله** وفي ثياب البذلة عطف على
حاسرا وهي بكسر الباء المدمنة وفي الخدمة وكراهة الصلوة معها مختصة بما اذا كان
له ثوب اخر واذا لا فلا **قوله** من التراب فيما وكنا من الخيشم هذا اذا لم يضره
ذلك ولم يشغله عن الصلوة ويكون في وسط الصلوة واذا انتهى احد صلا كراهة
اصلا **قوله** والنظر الى السماء قال قاضي وينبغي ان يكون منتزعا بصره الى موضع
سجوده **قوله** بالجنب كسب الجهم وفتحها معرب ومنه جخص البناء طلاه **قوله** واج
وهو حشب تجلب من الهند وفي قوله لا يكره اشارة الى انه لا يوجب عليه ومنهم
من كره ذلك ومنهم من قال انه قربة لما فيه من اجلال موضع عبادة الله تعالى
وعند نال باس ولا مستحب وصرفه الى المساكين احب الاله لا ينبغي ان يتكلف له قاي
النقش في الخراب فانه مكره لانه يلحق المصلي **قوله** يتمدح ردة على من كره ذلك لما
روى ان النبي صلى الله عليه وسلم ان يصلي الرجل وعند هم قوم يتمدحون وتاويل ذلك عندنا
اذا رفعوا اصواتهم على وجه يخاف وقوع الغلط في الصلوة والا فلا صحاب رضي
كانوا يصلون بعضهم ويقرأون بعضهم ويتعلمون الفقه بعضهم ولم يمنع
عن ذلك رسول الله **قوله** ومثال غير اقول ينبغي ان يكون المراد من هذا
الغير ما يعبدونه الكفار ويعظمونه كشكل الاشجار والازهار والرباخية وغيرها
واما اذا كانت مثال ما يعظمونه ككل الصليب مثلا فلا ريب كراهة السجدة عليه
الا يرى الى ظهور اليد رح حيث قال الاصل فيه ان كل ما يقع فيه تشبها بهم
فيما يعظمونه يكره الا استقبال بالصلوة اليه الا يرى الى استكراههم الاستقبال
الى كائون في جهنم او نار موقدة او تنور مفتوح الرأس فيه كذا في الكفاية **قوله**
وقيل حية سواء قتل بضربة واحدة او احتاجت الى ضربتين وقيل ان احتاجت
اليها لا استأنف الصلوة لانه عمل كثير اجيب باطلاق الحديث كسبي المحدث للوضوء

ولا فرضوا ايضا بدين التي تسقى جنينة وغيرها في الصحيح وقال ابو جعفر رحمه الله منها
سواك البيوت وهي جنينة وهي لا يكون منها والا وهي التي صورناها بيضاء
ولها صفيحتان تمشي مستويين وقتلها لا يباح لقوله هم اناكم والحية البيضاء طائر
من الجنة من غير فصل بين الصلوة وغيرها فلا تقتل في غيرها ايضا الا بعد الانذار
بان يقال خل طريق المسلمين فان ابيت قتله والثانية يضرب لونها الى السواد
وفي مشيها السواء وقيل الفرق بينهما فاسد لانه النبي صلى الله عليه وسلم اخذ على الجنة العهود بان
لا يظهر والامنة في صور رية الحية ولا يدخلوا بيوتهم واذا انقضوا العهد يباح
قتلها وهو مختار شمس الاميرة وصاحب الهداية لا يطلق الحديث قال الزيلعي وعلى
هذا قال محمد بن قيس القمي في الصلوة احب الي من دفنها واختار ابو جرح دفنها
تحت الحصاة وهو مختار ابن مسعود رضي الله عنهما ابو يوسف لا يغير موزونة
وكانت انس وابنه عمر تقيلا في القمل انتهى قوله والبول فوق بيته وكذا لا يكره
الوطي والنجس بلا تفاوت كذا في التبيين **قوله** لم يعط له حكم المسجد حتى يجوز
بيته وان استحب لكل واحدة ان يبعد في بيته مكانا للصلوة يصلي فيه النوافل
والسنن قال الله تعالى في قصة موسى صلى الله عليه وسلم واجعلوا بيوتكم قبلة وقال صلى الله عليه وسلم لا تتخذوا
بيوتكم قبورا يعني كالمقبر في الخلق من الصلوة **راسيا باب** **في النوافل**
لما فرغ من بيان المفروضات وما يتعلق بها شرع في بيان صلوة دوام الفرض
فوق النفل وهو الوتر يدل على قصد هذه المناسبة اي اداءه النوافل بعده ليكون
الواجب بدين الفرض والنفل كما هو حقيقة وهو بكسر او واو لغة الفرض والنوافل
عطية التطوع من حيث لا يجب ومنه نافلة الصلوة كذا في الصحيح **قوله** تلك ركعات
وقال الشافعي رحمه الله في احد يومين بركعة واحدة كما صرح به في المجموع **قوله** خلافا للشافعي
فانه قال في قوله الذي يوافقنا يومين بركعتين اقول المتبادر منه عدم تجويزه
سلام واحد على القول بالثلاث وقد صرح بان عند الشافعي ان اوثر بثلاث يجوز
له الامراء بسلام وبسلام **قوله** هذا عند ابي جرح وروى عنه انه سنة وعنده
انه فرض قيل لا خلاف في التحقيق بين اولاد وايضا الثلثة لانه فرض على الاعتقاد
واجب اعتقادي وسنة بمعنى ان ثبوته بالسنة **قوله** يكسر وانما شرع التكسير فيه
بحد يرفع الابهة لانه بدو التكسير غير مشروع هذا زبدة ما في العناية **قوله** ثم بين

باب الوتر والنوافل

٥١
والمشهور من معناه الدعاء والاضافة في دعاء القنوت بيانية وليس في القنوت
دعاء معين سوى قوله اللهم انا نستعينك ونستغفرك ونؤمن بك ونثق بك
عليك ونثني عليك الخير كله نشكرك ولا نكفرك ونخلع ونترك من يفكرك اللهم
اياك نعبد وياك نستعبد واليك نسعي ونخفد ونرجو ونجت ونختفي عنك
اه عذبتك بالكلية ملحوظ فان الصحابة رضي الله عنهم اتفقوا على هذا في القنوت والمختار فيه الاختلاف لانه
دعاء وغيره الحق وقيل يحصر به لان له بشبهه القرآن فان الصحابة رضي الله عنهم اختلفوا في اللهم
انا نستعينك انه من القرآن ولا هذا اذبة ما في العناية **قوله** وسورة لما روى انه دم قراء في
الاولى ستم اسم ربك وفي الثانية قل يا وفي الثالثة الاخلاص **قوله** خلافا للشافعي في
الفجر فانه يقف بعد ركوع الركعة الثانية من الفجر ايضا **قوله** انه يكسب قابلا لوجود المتابعة
في امر يجب المتابعة فيه وهو القيام وقيل بقعد تحقيقا للمخالفه لان الساكن سريكت
الداعي والاول اظهر كوجود المتابعة في غير القنوت وذلك المسئلة على جواز الاقتداء
بالشافعي المذهب على المتابعة في قراءة القنوت في الوتر واذا علم المقدس من انهم
به فساد صلوة كالفصد وغيره لا يجزيه الاقتداء كذا في الهداية **قوله** وستة قبل قبل الفجر
اي ستة مؤكدة بقرينة قوله بعيد هذا وحبب الاربع وانما قدم من الثاني ستة
الفجر وان ارباعي التي قبل الظهر تكون كل منهما اقوى واكد من غيرها لقوله صلى الله عليه وسلم
في حق الاول صلواتها ولو طردكم الخيل وفي حق الثانية من ترك اربعها قبل الظهر لم تلغ فاعني
قوله وبعدها هذا تصحيح منه بسنة هذه الاربع وفيها تفصيل سنوره في باب الجمعة
ان شاء الله تعالى **قوله** اربع بتسليمه لا يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة الاولى ولا يستفتح
اذا قام الى الثالثة في هذه السنن الاربع لاننا كنا قد ذكرنا اشبهت الفريضة ولهذا اختلف
في وجوب سجدة السهو على من زاد كلمة على التشديد فيها وفي البواقي من ذوات
الاربع من السنن ياتي بهما معالاة كل شفيع منها صلوة مستقلة لا تنفك سببه الفريضة
قوله وحبب الاربع وكذا السنة بعد المغرب بتسليمه واحدة لحد يثاب عنها ونادى ايضا
في الفجر اربع فصاعدا وركعتان تحية المسجد قبل القعود وركعتان عقيب الوضوء
قوله في ركعتي الفرض وانما لم يقل في الاوليين لان القراءة ليست بفرض فيهما فبما بينهما
حتى لو قرأ في الاخيريين او في الاولى والاربع او في الثانية والثالثة لم تفد صلوة
لكن يلزم سجدة السهو لان تهييب الاوليين للقراءة واجب **قوله** وكل الوتر والنفل

اما النفل فله كل شفع منه صلوة على حدة لانه تحريمه النفل لا يوجب لما انه ايجاب
 بالفعل فلا يلزم الا ما يعرب به من جنس تلك العبادة ولا يعتبر بالنية كمن دخل
 بالصوم ينوي صوم ايام واما في لو تر فلتهارضه ليلي الوجوب والسنة فيه وترك
 القراءة في ركعة من السنة يفدها والا حوط القراءة في الكل **قوله** فيقضي اربعا عند
 ابي حنيفة رح فيما ترك الخ اي في المستكتات المفسرتين بقوله اي ركعة من الشفع
 الاولى الخ والباقي عنده ستة كما ان الباقي عند الثاني رح اربع كما صرح به الشارح
 وقوله في الكل اي في المسائل الثمانية **قوله** ويجب قضاؤه وهو مختار الرباني رح
 كما هو القياس **قوله** ومع ذلك لا يفد وهو رأي الاعظم والثاني رح محرم الله
 حيث قال ان القعدة فرض لغيرها وهو الخروج ولما صار اربعا لم يأت او انه
 فلم يفرض القعدة الا **قوله** كره اوح يقعد فيه هذا عند الاعظم واما
 عندها فلا يجوز وهو القياس لان الشروع عندنا معتبر بالنية في الزام
 ولو نذر ان يصلي قايما لم يجوز ان يصلي قاعدا فكذا اذا شرع قايما
 وركبا اي يتنفل ركبا سواء كان بعد او بغير عذر توجهه عند افتتاح
 الصلوة الى القبلة او لم يتوجه لا طلاق المروي والسنة الوقت حكمها
 حكم النوافل في جواز الاداء على الدابة الى اى جهة توجهت كذا في البيانية
 واما في الفرائض فلا يجوز على الدابة فلا يصلي المسافر المكتوبة على الدابة **قوله**
 الامن عذر خوف اللص والسبع وطير المكان وكون الدابة جوجا وكون
 المسافر شيخا كبيرا لا يجد من يركبه وتخصيص المص هذا المعنى فيمن يستقل
 لا يخرج عن اشعار انتفاءه عن المص **قوله** اقتصر على مودة ففقد الخروج
 كما يدل على اشتراط الخروج عن المص يدل على عدم اشتراط السفر وهو الصحيح
 واختلف في مقدار المص المذكور في الاصل مقدار الفرسين وقد
 بعضهم بالميل ومنع الجواز في اقل منه **قوله** سن التراويح جمع ترويح وهو
 اسم لكل اربع ركعات فانما في الاصل اتصال الراحة وهي الجلوس ثم سميت الاربع
 ركعات مجازا لما في اخرها من الترويح **قوله** وجلت بعد ما كان من حقها يقول
 وانتظار بعد ما لان دليله عادة اهل الحرمين وهم لا يجلسون فان اهل مكة يطوفون
 بين كل ترويحين اسبوعا واهل المدينة يصلون بدل ذلك اربع ركعات واهل كل

بلدة بالخيار يستحب او يهلون او ينتظرون سكونا وانما يستحب الانتظار بين
 كل ترويحين لانه الترويح مأخوذ من الراحة فيفعل ما قلنا تحقيقا للمسي **قوله**
 والسنة فيه الختم وروى الحسن عن ابي حنيفة رح انه يقرأ في كل ركعة عشر ايات
 وهو الصحيح لان فيه تخفيفا على الناس ويحصل به اسنة لانه عدد التراكعات
 في ثلثين ليلة ستاين واياات القرآن ستة الاف وشي فاذا قرأ في كل ركعة عشر
 ايات يحصل الختم **قوله** ولا يترك اي الختم المذكور **قوله** ولا يؤتى جماعة خارج
 رمضان للجماع ولا يصلي تطوعا بجماعة الا قيام رمضان وعن سفيان الثوري
 ان التطوع بالجماعة اغايكهم اذا كان على سبيل التداي اما لو اقتدى واحد بواحد
 او اثنتان بواحدة لا يكره واذا اقتدى ثلثة بواحدة اختلف وان اقتدى اربعة
 بواحدة كره اتفاقا كذا في الكافي **قوله** لانه واجب عليها الخلفا انما يدل مواظبتهم
 على سنن القول ومعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدى
قوله والبنى م يتي الخ جواب عن سؤال مقدر تقديره ان يقال لو كانت الواجب
 عليها النبي وم ولم يواظب واما وجه الجواب فواضح **قوله** بيت العذراى بعد
 ان اقامتا في بعض الليالي والا فح انما ان فاته لا يقضى اصلا لا بالجماعة ولا
 منفردا واي قال بعضهم بانما يقضى ما لم يدخل وقت تراويح اخرى وما لم
 يمض رمضان ولا يترك الامام والقوم الشاء في كل تكبيرة الافتتاح منها وينبغي
 ان ياتي بالصلوة على النبي وم بعد التشهد لكونا فرضا عندنا في فحناط
 بالاتباع بها كذا في العناية وقال مفتي الثقليين ولا يزيد بعد التشهد الصلوة
 والاستغفار ان علم انه يتنفل على القوم ولو صلى التراويح قاعدا لا يجوز
 وعن الاعظم والثاني انه يجوز وهو المختار كذا في المعراجية **فصل عند المسافر**
قوله سنن المشهور الغنيح ان الكوف للتشهد والخوف لا يقيم قال الله
 تعالى واذا برق البصر وخف القمر وان جاز استعمال كل منهما في كل منهما الشمس
 يقال كفت القمر جميعا وقالت عائشة رضي الله عنها حفت الشمس على عهد
 رسول الله وم كذا في المغرب وشروع الهداية وانما ورد هذه الصلوة في خير النوافل
 تنبها على نأمنها وجعلها في فصل على حدة الشارح بانها ممتازة عن النوافل بعرض
 اسباب سماوية نادرة واوردها صاحب الهداية عقب صلوة العيد لا شتر اكهما

فكل عند الكوف والاستسنة

في التادية بالجماعة في النار بغير اذان واقامة واخرها عن صلوة العيد فانها واجبة في الاصح **قوله** يصلي امام الجماعة او من امره السلطان او الامام المأذون بنصب النايب بان يصلي بهذه الصلوة في الجامع والمصلى **قوله** كالخوف وكذا في الترحيب الشديد والظلمة المائلة بالنار والزلازل والصواعق وانتشار الكواكب والضوء والليل بالليل والثلج والمطار الدائمة وعموم الامراض والخوف الغالب من العدو وغيرها من الهوان **قوله** ولا جماعة اي ليس في الاستسقاء صلوة مسنونة في جماعة عند الاعظم خلافا للرباني واما الثاني فمع الاعظم في رواية ومع الرباني في رواية اخرى كذا في العناية **قوله** ويستقبل بهما الامام يتقبل بهما القبلة قائما وانما خلفه قاعدون مستقبلون ويستحب للامام ان يامر الناس بصيام ثلثة ايام **قوله** بلا قلب ردا وحضور ذمى اقول المتبادر من هذه الاسلوب كون قلب الرداء متربيا عنه كحضور الذي مع ان الخلاف في سنيته حيث ادعى محمد كونه سنة ونفاه غيره كما صرح به في الكافي فليتل با **باب** **الشرع** قوله يرجع الى الاقامة اعلم ان المتبادر من ظاهر هذا الكلام ان يكون المبدأ من الاقامة المؤذن وليس كذلك بل المراد بها دخول الامام في الصلوة ولهذا في الخبر يلحق قوله مفتي التقليد ثم قيم صلوة الظهر بقوله اذ دخل بها الامام ويدل على ما ذكرناه قطعا انه لو شرح المؤذن في الاقامة ولم يدخل الامام في الصلوة ضتم اليها ركعة اخرى بالاجماع وان لم يقيد بها بالسجدة هذا اذا كانت الاقامة في موضع مشروع عليه واما اذا كانت في موضع اخر باب كان يصلي في البيت مثلا فاقبمت في المسجد او في مسجد فاقبمت في اخر لا يقطع مطلقا **قوله** ثم يقيد من منفلا المتبادر من هذا التغيير وجوب الاقتداء بالنفل ولا الزام في النوافل اصلا ولكن الافضل الاقتداء له لانه في وقت مشروع ويندفع عنه تهمته انه من لا يركب الجماعة فان قيل يلزم اذا والنفل مع الجماع خارج رمضان وهو مكروه واجب بان الكراهية اذا كان الامام والقوم متفليين واما اذا كان الامام مفترضا فلا كراهية **قوله** وللاكثر حكم الكل بخلاف ما اذا لم يقيد انما ثلثة بالسجدة فانه يقطعها فهو بالخيار ان شاء عاد وقعد وسلم ليكون ضتم صلوة على وجه المشروع فقيل يشهد ثانيا وقيل يكفي في الاول وان شاء كبر قائما ينوي لا خول

ابن ابي ابراهيم الفريضي

في صلوة الامام لانه سارعة الى اذراك الفريضة والاول مختار الخواشي والثاني مختار فخر الاسلام ثم هو غير ان شاء رفع يديه وان شاء لم يرفع هذا اربعة ما في العناية **قوله** ويترك سنة الفجر قبل من خاف ان اشتغل بالسنة فانه الفجر شرع في السنة ويكبر بها ثم يكبر ثانيا للفريضة فيخرج بهذه التكبيرة عن السنة ويصير شارعا في الفريضة فاذا فرغ من الصلوة يقضيها قبل الطلوع ولا يكبر ولا يصير مبطلا للعمل بل يصير متجاوزا عن عمل الى عمل ذكره الواجد رح في شرح النقاية وزيفه السرخسي رح بان ما وجب بالشرع ليس باقوى مما وجب بالنذر وقد نص محمد بن المنذر ولا يوقى بعد الفجر قبل الطلوع وبان هذا امر بالافتتاح على قصد ان يقطعها وهذا غير مستحسن شرعا وقد استحسن الاكل الشريف بالوجه الاول واجاب عن الوجه الثاني بان المقصد للقطع تقف للاكمل فلا بأس به قال صاحب الكافي والافضل في السن والنوافل المنزلة لقوله وم صلوة الرجل في المنزل الا المكتوبة وقوله وم من صلى سنة الفجر في بيته توسع له في رزقه ويقبل المنازعة بينه وبين اهل بيته ويختم له بالايمان **قوله** ركعة منه صلاة حال من ادرك ركعة من الصلوة فقد ادركها بالحديث والتخصيص بالركعة يشعر باختيار قول محمد وهوان من ادرك الركعة يدخل مع الامام وعندهما يصلي السنة لان ادرك الشاهد عندهما كادراك الركعة اصل مسئلة الجمعة اذا ادرك الامام في تشهد ها كذا في العناية **قوله** ليلة العرس وهو بايعين المهرلة بزول القوم في السفر من اخر الليل **قوله** ويترك سنة الظهر هذا اذا لم يشرع واما اذا شرع فاقبمت قبل يقطع على ما س الركعتين يروى عن ابى يوسف رح وقيل يتمها اربعا لتمام بمنزلة صلوة واحدة صرح به الزليعي في قول الباب **قوله** سواء يدرك الفرض ان اذاه اول وقيل ان طر اتماما قبل ركوع الامام اذا اتمها خارج المسجد ثم دخل الفرض وان خاف فوت ركعة دخل معه **قوله** واقم اي صار مؤتمرا **قوله** قبل الركعتين المليات بعد الفرض قبل هذا عند ابى يوسف بناء على ان الاستداء بالنفايته اولى وفي المحيط ذكر الاعظم معه وقال محمد بن عبد الله بن ابي ابي فاته عن محمدا ضرورة ولا معنى لتقوية الثانية ايضا اختيارا ونقل الاختلاف على العكس وحكم صاحب الجمع بكونه اتم وفي الخلاصة

التعريض

لوصل سنة الفجر والاربع قبل الظهر ثم اشتغل بالبيع او الشراء او الاكل فانه
يعيد السنة اما اكل لقمة او شربة لا يبطل السنة قبل هذا مشكل وقيل انما صرنا
لا يقيد كذا في المعراجية **قوله** وغيرهما اي غير سنة الفجر والظهر من السنة لا يقضي
اصلا في الوقت ولا بعد ولا وحدها بالافتقار ولا تبعية فلا يضرب باختصاص
القضاء بالواجب الا عند بعض المشايخ بقضائها بتعاقبها فلا يضرب **قوله** لكن
الاصح اه واما يؤيد صحة قول قاضي خان والاول اصح والاخذ به احوط لان السنة
بعد المكتوبة شرعت بحجر نقصان عكس فيها وقبلها لقطع طمع الشيطان عن المصلي
فيقول ما لم يطهر في ترك ما لم يكتب عليه فكيف يطهر في ترك ما كتب عليه
والمنفرد المذنب الخارج فلا يترك السنة المؤكدة في الاحوال كلها سواء صلى الجماعة او
منفردا مقبلا او مسافرا **قوله** اقتدى بامام رابع قال قاضي خان لو ادرك الامام في الركوع فقال
الله اكبر الا ان قوله الله كان في قيامه وقوله اكبر وقع في ركوعه لا يكون شرا في صلوة
وقال هو ايضا لو ادرك المقتدى الامام في الركوع وليكن لا فتاح فاما ويترك الشاء
ويكبر ويترك **قوله** فليحمله امامه فيصيح اي مع الكراهة لقوله من لا تبادر روي بالركوع
والسجود وقوله من اما يجثي الذي يركع قبل الامام ويرفع ان يحول ثم اسبغ به على
باب قضاء السنة والسنة والوتر بوضوء صورة المسئلة رجل صلى
العشاء بغير وضوء ناسيا فاحدث بعده فتوضا ثم صلى السنة والوتر ثم تذكر
انه صلى العشاء بغير وضوء **قوله** او نسي على صيغة المجهول عطف على ضاوة
يعني اذا نسي الصلوة الفاتية سقط الترتيب ايضا لان الوقت انما يصير وقتا
للفاتية بالتذكر وما لم يتذكر لا يصير وقتا لها فلا اجتماع بينها وبين الوقتية
وفي ضيوع الوقت والنسيان اذا زالت العذر برباها صلى الوقتية او تذكر الفاتية
بعد ادا الوقتية عاد الترتيب **قوله** او فاته تسعة صلوات سقط الترتيب ايضا
لانه لو وجب لو قعوا في حرج عظيم وهو مد فوج بالنقص وفي قولها فاته تسعة احتراز
عما روي عن محمد انه اعتبره خول وقت السادسة **قوله** حد يثبه كانت تلك
السنة الفاتية او قد علة احترازهما يقال يقال ان الوقتي اذا ترك صلوة زمانا ثم اخذ
يصلي فقبل ان يقضي تلك الفوات يصير صاحب ترتيب حتى لو ترك فرضا وفرضين
قما يؤدبها لا يجوز له ان يؤدي الوقت حتى يقضيها فمقدمة المص واختار ان الفواتية

قضاء الفوات

اذا صار ستا فصاعدا سواء كانت كلها قد دية او مختلطة سقط الترتيب **قوله**
قبل السنة وما دونها حديثه قد اضطرب كلام الناظرين في توجيه نقل الشارح
هذا التفسير حتى قال الاستاذ الفاضل رحمه الله بفقرانه هذا اطعن منه
على المص حيث لم يجر على صطلوح الفقهاء في تفسيرهما فان مراده بهما الفواتية
التي فاتت في الزمان القريب او البعيد كما يدل عليه السياق والسباق وتفسير
الفقهاء الذي نقله الشارح بمراحل عن ذلك فلو كانت هذا تفسير القول المص
لكان مراكمة كل من التفسير والمفتر في غاية الظهور وبعضهم لما شاهد مخالفة
ما نقله الشارح بعبار المص ارتكب بعد براسم كانت الفاتية المطلقة وبنوع
هذا الا يشبهه على احد من العقلاء وجوز بعضهم ان يكون هذا اشارة الى
الخلاف الذي رواه ابلخي عن اصحابنا حيث قالوا الجرح ما دونها حديثه وما
فوقها قد دية وقيل السنة وما دونها حديثه وما فوقها قد دية فنقل الشارح
الرواية الاخيرة منهما اشارة الى ضعفها وترضى لما اختار المص وبعد جملة
هذه التكفالات في كلام الشارح عن نوع خفاء **قوله** قلنا اي الفواتية الكثيرة
بعد الكثيرة والاشارة الى خلاف اخر وهو انه اذا فاتت لوجل صلوات سنة
فسقط الترتيب ثم قضى من تلك الفواتية بعضها هل يعود الترتيب اولا فقبل يعود
واختار المص انه لا يعود ففزع عن كل واحد مما اختار من الاصلين فربما على طريق
اللف والنشر المرتب فقال فيقول **قوله** كنت عند ابي يوسف وصف الفرضية وعند
محمد اصل الصلوة بلا توقف شئ منهما على قضاء الفاتية **قوله** بطل وصف
فرضيتها فيصير نفلا عند ابي حنيفة رح كما كانت كذلك عند ابي يوسف قبل قضاء
الفاتية **باب السهو** قيل لاية ههنا من اربعة امور الاول بيان وصفه
من الوجوب والسنة فعبارة بقوله يجب والثاني بيان محله فقال بعد سلام
والثالث بيان محله بعد السجود فقال وتشتد وتسلم الرابع بيان الوجوب له فقال
اذا قد الح وقد اورد من الوجوبات امور خمسة ومثل لكل واحد منها مثال على
حدة طريق اللف والنشر المرتب كما يري ومنها ترك سنة مضافة الى جميع الصلوة
كما تشبهه في الفعدة الاولى صرح به صاحب الكفاية **قوله** يجب له اي للسهو بعد
سلام واحد اشار بايراد بعد الى خلاف الشافعي حيث قال سجد قبل السلام قال

بار السهو

صاحب الهداية هذا الخلاف في الاولوية يعني لا خلاف في الجواز قبل السلام وتبعه
في المختار والترجيح لما قلنا من حيث انه اسلام من واجبات الصلوة فيقدم على
سجود السهو كسائر الواجبات وان سجود السهو مما لا يتكرر فيؤخر عن السلام
حقول سهو عن السلام بان قام الى الخامسة مثلا ساهيا فلزمه سجود السهو
بغيره واشارة بقية الوحدة الى خلا في اخر وهو انه سجود السهو بعد تسليمين
كما اختاره صاحب الهداية وغيره او تسليمه واحدة كما اختاره صاحب الكافي والمصنف
وغيرهما وابن الساعاتي ينسب الاول اليهما والثاني الى محمد بن سراج وما قبله
المختار للامام تسليمه وللمنفرد تسليمات فكلام مقبول وتشهد وسلام
بالرفع عطف على قوله سجودتان واختلفوا في محل الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله
فقبل ياتي بها في فعدة السهو هو الصحيح وقبل ياتي في فعدة الصلوة وما نقل
عن الطحاوي من انه كل فعدة في اخرها سلام فقيل صلوة على النبي صلى الله عليه وآله
يأتي بها في جميعها **قوله** او غير واجبا قول ما تعدل الاركان كالا طينيات في
الركوع والسجود واتمام القيام بينهما والقعود بين السجدة بين عبد الله بن يوسف
فتكره بطل الصلوة عنده وعندهما واجب هو الاصح المذكور في شرح البحار فيجب
بترك سجود السهو وقيل سنة عندهما فلا يجب شيء **قوله** ساهيا فله لا تله
لو تركه عامدا قبل ياتى ثم ولا يجب عليه سجدة السهو وقيل يفيد صلوة **قوله** وتأخير
القيام الى الثالثة والى متعلقه بالقيام ومن امثلة تأخير ترك تأخير السجدة الصلوة
وفي تأخير سجدة التلاوة روايات كذا في الكفاية **قوله** والجهر والمختار في المقدار قد
ما يجوز به الصلوة في الفصلين **قوله** وترك القعود الاول والى اشارة الى فرضية
الثاني الاصح حتى يبطل الصلوة به **قوله** وقبل كل هذه يؤول اي يرجع قائله صدر
الاسلام حيث قال ان سبب الوجوب واحد وهو ترك الواجب قال صاحب المحيط وهذا
اجمع ما نقل منه لان جميع ما ذكر من مل عاة الترتيب والافعال والاذكار واجبة وكذا
التشهد عنده وعليه المحققون **قوله** ان سجدة اي ان سجدة الامام سجدة المؤتم وألا فلا
لانه لو فعل لصار مخالفا لمامه وماتوا في الاداء الامتياها واعتزفت على هذا التعليل
مخالفا لمجوز وقوعها من المؤتم كما اذا لم يرفع الامام يده عند الافتتاح فان يقوم
يرفع واذا لم يتنق الامام فالماوريشني واذا ترك الامام تكبير الركوع وتبجيح

ما قبله

وتسبيحه وتكبير الخطا وقرأة التشهد والتسليم وتكبير التشريق فان المأموم يفعل
ذلك كله والجواب ان الكلام يثبت فيما لم يشئ باسم الامام وتعدى الى المؤتم
وما ذكرتم ليس كذلك بل انما يثبت على المتقدم ابتداء كما يثبت على الامام كذا
في الغاية **قوله** والمسبوق اي الذي لم يدرك جميع الركعات مع الامام وان لم يكن
مقدم يابه وقت سهوه سجدة معه وقوله ثم يقضى بكلمة التراخي اشارة الى ان المسبوق
لا سعي له ان يشتغل بقضاء ما سبق به عقيب سجدة معه بل يفصل بينهما بتشهد
وسلام كما صرح به قاضي خان وصاحب الخلاصة وقد كتبنا تفصيلها في الحاشية
فلا يحفظه الطالب **قوله** وهو الاقرب بان يرفع اليديه من الارض وركبته عليها
وقيل ما لم ينتصب النصف الا سفل فهو الى القعود اقرب وان انتصب فهو الى القيام
اقرب ولا يعتبر بالنصف الا على وقيل يعود ما لم يستقم قائما وهو الاصح كذا في التبيين
قوله عاد اي فعدة وشهد وقوله ولا سهواي لا يجب عليه سجود السهو وهو الاصح
وقيل يجب لانه يعدر ما اشتغل بالقيام اخر واجبا وجب وصله بما قبله وجه التحتم
الاول انه لم يوجد شيء من القيام **قوله** والا قام اي الى الثالثة ولم يعد الى القعود
ولو عاد اليه يفيد صلوة على الصحيح لانه ترك الفرض لاجل الواجب الذي هو القعود
الاول **قوله** وسجود السهو لانه ترك الواجب الذي هو القعدة الاولى **قوله** وان
سهرى عن الاخيرة عاد الى اعترض عليه بانه سعى ان لا يسجد فيما اذا كان الما اقرب
كما في السهو عن القعدة الاولى او سجدة فيه ايضا والجواب ان القعود الاخير فرض
فتأخير يجب السجود اتفاقا بخلاف الاول فانه واجب يجب السجود بتركه **قوله** وسجدة
للسهول لانه اخر واجبا هو اصابة لفظ السلام وقيل واجبا قطعيا وهو القعدة
الاخيرة **قوله** وضم اليها سادسة يعني عندها واختلفوا في انه هل يجب عليه سجدة
السهو والاصح انه لا يسجد لان النقصان بالفساد لا تحير بالسجدة كذا في الغاية
قوله أكد ولفظه الاصل يدل على الايجاب حيث قال فيه عليه ان نفسيه وكلمة
على لا يجاب كذا في الاكلمية **قوله** على الوجه الحسن حيث لم يكن بعد السلام
او بعدة في الخامسة بلا تشهد او معه فيها وكل كا غير مشروع **قوله** فلا بد ان ينظم
سادسة قالوا في العصر لا ينظم اليها سادسة كراهة التنفل بعدها وقيل يضم
اليها لان هذا ليس بمقصود وانتهى عن التنفل بعدها يتناول المقصود ولا يكبر بدون

وهو لا تح وفي الفجر اذا قام بعد ما فقعه فقد رآه الشهد وقيدها بالسجدة
لا يضم اليها رابعة لكل هذه التنفل بعد ها وكذا اذا لم يقعه قد رآه الشهد لان
فرضه قد بطل بترك القعود على راس الركبتين والتنفل قل الفجر باكثر من كفته
مكروه بخلاف ما اذا قام الى الخامسة في العصر قبل ان يقعه في الرابعة وقيدها
بسجدة حيث يضم اليها سادسة لان التنفل قبل العصر غير مكروه كذا في التبيين
قوله ويسجد السهو يعني استحسانا وانقياسا ان لا يسجد لان من سرى في صلوة
لا يجب على ان يسجد في صلوة اخرى ووجهه مذكور في الهداية **قوله** لا شرع قصد
الخلاص الامام فان سقوط القضاء عنه بعارض يخصصه وهو شره في التنفل
لا عن قصد التطوع وما خص به لا يتعدى الى غيره وعند محمد يمتلي ستات
لما شرع في تحريمه الامام لزمه ما ادبرها الامام والامام قد ادعى ستات في خلال
الصلوة وهو غير مشروع ومع هذا فان بني تح لبقاء التحريم ويعيد سجود السهو
في المختار وقبل لا يعيده لان الجهر حصل بالاول كذا في التبيين **قوله** خروجا موقوفا
يعني عند ها واما عند محمد ربح فلا يخرج اصلا لان السجدة واجب جبراً للنقصان
فلا بد ان يكون في احرام الصلوة **قوله** نية القطع يعني في عدمه ان لا يسجد
للسهو فعليه ان يسجد له في مجلسه قبل ان يقوم او يتكلم وفي رواية قبل ان يتكلم
او يخرج من المسجد **قوله** بطل سنة لانها غير المشروع فيلغو كما ونوى القيم يظهر
ستات ونوى المسافر **قوله** شك اول مرة قبل معناه اول ما سرى في عمر
وقبل ان السهو ليس بعبادة لانه لم يسه قط وقبل اول شك عرض له في هذه
الصلوة وهما قرينات كذا في اكثر المعتمدين وعند نقول ليس المراد بان شك في قوله
شك اول مرة معناه المتعارف الذي هو تساوي الطرفين بدليل جعله اعم
فما غلب على الظن ومالم يغلب كما ترى بل المراد منه التردد وعدم الجزم في كنية
الصلوة وليست شعري لم لم يتعرض له انما ربح كالتظن فليتنازل **قوله** وان اكثر
يعني ان كان الشك عادة له حتى يصير غايب جاله فكما اعاد شك ولا يوصل
الحاداء فريضة بالتعبد لا بالمشقة في لا يخ اما ان يغلب الخ قال في التحفة شك في
صلوة فتفكر حتى استيقن ان طال تفكره قد ما يمكنه اداء ركن من اركان الصلوة
يجب عليه سجدة السهو ولو دونه لانه قليله مما لا يمكن الاحتراز عنه قوله

باب صلوة المريض اختلفوا في حدة المرض الذي يبيح الصلوة غير قائم قيل
ان يكون بحال لو قام لسقط عن ضعف او دوار او غير ذلك وقيل
ان يكون صاحب فراش واضح الاقارب ان يلحقه بالقيام ضرر **قوله** ولا يرفع اليه
شي فان رفع وهو يخفف راسه لوجود اليماء فان وضع ذلك الشيء على
جهة المريض كي يسجد عليه لا يكفي لانه تركت الفرض وهو لا يما كذا في البيان
قوله او في منلقيا اي على ظهره ويجعل وسادته تحت راسه حتى يكون
شبه القاعدة لينحس من اليماء بالركوع والسجود اذ حقيقة الاستلقاء يمنع اليماء
عن اليماء فكيف بالمريض **قوله** والاول اولى فان اشارة المنلقى يقع الى هواء
الكعبه وشارة المضطجع على جنبه الى جانب قدميه وبلاشارة الاولى يتأدى
الصلوة **قوله** وان تعذر اليماء احرمت اشارة الى عدم سقوطها حتى يجب
عليه القضاء بعد الخلاص عن المرض وقيل الاتح ان يجز ان زاد على يوم وليلة
لا يلزمه القضاء وان كان اقل يلزمه كما في الاغناء قال في الكافي ذكر محمد ان من قطع
يداه من المرفقين ورجلاه من الساقين لا صلوة عليه وفي التارخاينة ان وجد
من يوضعه بامر ليقل وجهه وموضع القطع ويمسح راسه والا وضع
وجبه ورأسه في الماء ويمسح وجبه وموضع القطع على الجدار فيصلي **قوله** ولا يؤم
بعينه الخ خلافا لزموا احمد واثافي ومالك لنا قوله ثم ان قدره ان يسجد
على الارض فاسجد والا فادوم براسك اقتصر على الراس في موضع البيان ولو جاز
غيره لبيننا **قوله** فعد وادى وقال زفر واثافي ربح لم يسقط عنه القيام
لان ركنه فلا يسقط بالعجز عن ادراك ركن اخر ولنا ان ركنه القيام للتوسل
به الى السجدة فانه بدونا غير مشروع عبادة بخلاف العكس **قوله** في فلك جاب
اتما قيد بالجربان لما لو كانت واقفة على الجرة لا يجوز الصلوة فيه قاعدا اتفاقا
واما عند الجربان في ان عند الا عظم والقيام افضل لبعده عن شربه الخلاف
وقالا لا يجوز وهو انقياس لان القيام مقدور عليه والمقدور عليه لا يترك
وله وهو وجه الاستحسان ان الغالب من حال راكب اسفينة ودوار الراس
عند القيام والغالب كالمحقق الا يرى ان نوم المضطجع جعل حد ثلثان الغالب
من حاله ان يخرج منه شيء لزمان الاستسكان وينبغي ان يتوجه الى القبلة

كيف ما دارت السفينة سواء كان عند الاقتراب او في خلال الصلوة لان التوجه فرض
عند القدرة وهذا قادرا والخروج افضل ان امكنه لانه اسكن كذا في العناية **قوله** وان
زاد ساعة لا واما اذا زال عقله بالبيع او الخمر او نحوهما من الامور التي يزيل العقل
بالمباشرة لزم القضاء وان طال لانه سقوط القضاء عرفا بالامر اذا حصل بافلة
سماوية فلا يقاس عليه ما حصل بفعله خلا فالجود في البيع حيث قال سقط به لانه
حصل بما هو مباح فصارت كالواجب عليه **قوله** واما عند محبة قبل ثمة الخلاف
يظهر فيما اذا اغنى عليه قيل الزوال فانما من الغد بعد الزوال فعندها لا يجب
القضاء لانه استوعب يوما وليلة وعند محبة يجب اذا افاد قبل خروج وقت
الظهر قال الشيخ السماوي ان من ذهب بمحبة هربنا بشكل بمذ هب في مدة سقوط
الترتيب عن الفوايت فانه اعتبر ثمة دخول وقت السابعة وهذا وجهها
مع ان الفرض فيهما الدخول في حد التكرار وكذا يشكل بمذ هبهما فانهما الغنير
اثمة يعني اوقات الصلوة الستة لا هنا ويمكن ان يكون في المسئلة روايتان عن محبة
وكذا عنهما اسمى كلامه فليتنا مل **باب سجدات التلاوة** **قوله** بشروط
الصلوة حتى لا يجوز اداؤها في الاوقات المكروهة الا ان يقرأ في ذلك الوقت
صريح به فاضى **قوله** وفيما سجد السجود وهي قولنا سبحان ربى الاعلى على الارض
واختار بعض المتأخرين ان يقول فيها سبحان ربنا ان كان وعد ربنا لمفعولا وان لم
يذكر فيها شيئا اجزاء لانه لا يكون اقوى من السجدة الصلاة ويستحب السامع ان يسجد
مع التالى ولا يرفع راسه قبله لانه بمنزلة امامه **قوله** ويجب على من تلا خلد فالتكافي
وما كذا واحمد فانما سنة عندهم لما روى ان زيد بن ثابت رضي الله عنه قراء سورة
القيم بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يسجد بها ولا سجد لها البتة ثم قد علم انما لم يكن
واجبة قلنا ان لا يحتاج بها فاما ثبت انه لم يسجد تلك السجدة حتى يخرج من الدنيا
فانا لم نقل وجوبها على الفور فيجوز ان يكون سجدها السجدة في وقت اخر واعتبر بانها
لو كانت واجبة لما اديت في سجدة الصلوة وركوعها ولما دخلت ولما اديت بالايما من ركب
بقدر على النزول واجيب بان ادائها في ضمن شيء لا ينافي وجوبها في نفسها كاستقي
الى الجمعة ينادى بالسعي الى التجارة وانما جاز الله اخل لانه المقص منها اظهار الخضوع
والخشوع وانه لك يحصل بمرة واحدة وجوز ادائها بالايما حيث قراءها ركبنا لانه

باب سجدة التلاوة قوله

ادائها كما وجبت بان تلاوته على الدابة شروع فيما يجب به السجدة فكان كالشروع
على الدابة في التطوع قال الشيخ السماوي وقتنا ابو يوسف توقيتا فورا فاني به
بعده يكون قضاء لا اداة واما عند محبة فكل ما ياتي به اداة وقضاء ولو في اخر عمره
لان وقتنا المعرندة وهما روايتان عن ابي حنيفة وما في الاكلية على عكس
ما ذكر الشيخ من مذ هبهما من اراد التفصيل في هذا المقام فليست في غير الاحكام
وان لم يقصد وانما قيد بهذه الال في بعض لفظ الآثار السجدة على من جلس بها
وفيه ايها من لم يجلس ليل فليست عليه فقيده بذلك فاعا لذك **قوله** وان
لم يسمع اى المأموم قراء الامام من اية السجدة بان قراءها سراً او لم يكن حاضرا
وقد القراء واقتدى به بعد القراءة قبل ان يسجدها في تلك الركعة لا لقراءة ثمة
كذا في الزبلي **قوله** لم يسجد اصلا اى الامام والمؤتم القارى وغيره لان المقتهدى
مخو عن القراءة لنفاذ تصرف الامام عليه وتصرف المجبور لا حكم له ودخول السجدة
حكم تصرفه الذي هو القراءة ولا يثبت فان قبل المقتهدى في كونه ممنوعا عن القراءة
كالخايظ والجنب والسجدة يجب على من سمعها فكذا على من يسمع المقتهدى قلنا انما
منهيات عن القراءة والتصرفات المنهية عنها تنعقد حكما لما سرف من اصلنا ان
النهي عن الافعال الشرعية لا يعدم المشروعية **قوله** اى لاني الصلوة ولا بعد
واما في بعد الصلوة فعند الاعظم والثاني ودليلهما ما ذكرناه بقولنا ان المقتهدى الخ
وقال الزبلي بان يسجد ونما اذا فرغوا من السب قد تقرر ولا مانع بخلاف حاله
الصلوة كذا في الهداية اما في الصلوة فبالا اتفاق لانه اما ان يسجد الامام ويتابعه
التالى او بالعكس ففي الاول خلاف موضوع التلاوة فلا يجوز لان التالى امام
السامع فيجب ان يتقدم سجود التالى قال **قوله** كنت اماما وسجدت سجدة فالت
هذه ليست بفعل حاصلة يجوز ان يسجد التالى دون الامام او بالعكس قلنا
ان في ذلك مخالفة الامام وهي مفدة فلم يذكر ما يكون ذلك مفدا عنه في عدم
الجواز وفي الثاني خلاف موضوع الامامة لانقلاب المتبوع تابعا وبالعكس
قوله ويسجد السامع الخارجى اى الذى ليس معه في صلاة سواء كان مصليا
اولا يعنى بالاتفاق على الصحيح وان قال بعضهم لا يسجد عند سجدة عند محبة
رج وجه الصحيح ان الجريئة في حق الجماعة لان علته الجهرى الاقتداء وهو

مختص بها فلا يعدونها ورد بان مقتضى اما ان يكون محورا ولا ولا اول يستلزم
شمول العدم والثاني شمول الوجوب والجواب انه محور بالنسبة الى من وجد في حقه
علة الجهر او غير محور بالنسبة الى من لم يوجد وهو الخارج **قوله** صار به تبعاء
للصلوات اي كفته السجدة الواحدة التي سجد بها في الصلوة عن التلاوة وتبين اذا شرب
في الصلوة في مكان الذي قراءها فيقبل ان يتفعل بعمل اخر واذا اختلف سجد بعد
الفراغ لما تلاه خارج الصلوة لان الثانية تكونها صلوتية اقوى لالتزام وجب بتلاوة
تعلق بها جواز الصلوة ولان المجلس واحد حقيقته وحكما فلا يتعدى الوجوب اما الحقيقة
فلانه شرع في الصلوة في مكانه ذلك واما حكمه لان التلاوة وتبين من جنس واحد
من حيث ان كلا منهما عبادة بخلاف الاكل لانه ليس من جنس التلاوة هذا
على ظاهر الرواية فاما على رواية نوادر الصلوة التي رواها ابو سليمان سجد
سجدة اخرى بعد الفراغ عن الصلوة للتلاوة الاولى بناء على ان المجلس متعده
حكما لان المجلس التلاوة غير مجلس الصلوة فيتعلق بكل تلاوة حكم الا يري ان المجلس
قد تبدل بتبدل الافعال لانه يكون مجلس عقد ثم مجلس مذاكرة علم ثم مجلس
الاكل ولان الصلوة وتبين وان كانت اقوى فللاولى ايضا قوة السجدة فاستوتا
فلا يكون احديهما اولى بالاستتباع وجواب ظاهر الرواية ان الثانية بعد التلاوة
قوة اخرى وهو اتصال التلاوة بالموقف الذي هو السجود فتربط بها واستتبعها
هذا زبدة ما في العناية والغاية اذا عرفت تفاصيل كلمات الاقوام في هذا المقام
فالمراد بقول الشارع وان لم يتعد المجلس ان كان هو التعداد حقيقة وحكما فهو
مع غاية بعده في هذا المقام لا يطابق الواقع لانه يلزم عليه سجدة ثان اتفاقا
كما تر وسوى كلامه على اختيار الاكتفاء بالواحدة هنا كالمصروان كان هو
التعداد الحكمي فقط كما اختار ابو سليمان فلا وجه للاكتفاء بها ايضا لان اعلام
المعتبرة متفق في ان عليه سجدة تين عند ابي سليمان والحق ان وضع
المسئلة ههنا على الرواية الظاهرة المشهورة عند الجمهور في لا تعد في المجلس
اصلا فوجه قول الشارع غير متشبه بعد فليتنامل **قوله** لا يقع عما وجبت لان الصلوة
اقوى فلا يكون تبعا لا منع لانه هي السجدة التي يكون التلاوة الموجبة لها من افعال
الصلوة ولها فضيلة فكانت كاملة وما وجب كاملا لا يتأدى ناقصا الا يري انه اذا

تقف فيها انتقظ طهارته لا في الخارجية **قوله** او قراء وسجد ثم قراها والاصل في
ذلك ان مبنى السجدة على التداخل دفعا للمخرج ولما روى ان النبي ص كان ينزل عليه
حبر لم يأت السجدة فيجمع منه ويقرا على صحابه وكانت سجد لها سجدة واحدة في
ابن موسى الاسعري رضى الله عنه انه كان يعلم الناس القرآن في مسجد الكوفة وكان
يكبر آية السجدة في مكان وربما كان يخطو خطوة او خطوتين وكان سجد لذلك مرة
وكذلك الحكم اذا ذكر النبي ص في مجلس واحد مرارا فعلى قوله الكبر في لا يجب ان يصلي عليه
الآمرة واحدة وعلى قوله الطحاوي يجب بكل مرة وان كان التكرار في مجلس واحد لان
هذا هو الرسول كما قال ص لا تجفوني بعد موتي قيل كيف يخفى يا رسول الله قال ان
اذا ذكر في موضع ولا يصلي على وحقوق العباد لا يندخل كذا في الكفاية **قوله** اي قراء
آيتين في مجلس واحد يعني ان شرط التداخل انما الآيات والمجلس لا ينقض والاتصال
والمخرج انما يوجد في مجلس واحد واية واحدة فبقى ما رواه على اصل القياس وهو ان يكثر
السجدة بتكرار التلاوة **قوله** ان يقرأ بالفقيه والفاء المعجزة بينهما ما والمرحلة
من غير الشئ بالابوة والحايك بالحاء والمرحلة الناج وبالفارس جوله والندى
بفتح السين والمرحلة بالفارسي تار **قوله** والقيام ههنا لا يبدل لانه مستحسن في الآيات
بالسجدة لان الحرو را واقع في القرآن سقوط من القيام **قوله** دليل الاعراض والخيار
يبطل بالاعراض صريحاً ودلالة **قوله** لانه مشبه الاستنكاف وهو حرام وكفر فيكون
ما شبه مكر وهما لا على لو قراء آية السجدة الا الحرف الذي في اخرها لا يسجد
ولو قرأ الحرف الذي سجد فيه وجده لا يسجد الا ان يقرأ اكثر آية السجدة بحرف
السجدة وفي مختصر الجهر لو قراء واستجد وسكت ولم يقل واقترب يلزمه السجدة
كذا في التبيين **قوله** او آيتين قبلها وقال محمد بن ابي قراء معها آية او آيتين فهو آتب
وهذا احسن مما في المتن لانه اعم منه **قوله** واستحسن الح فيه تفصيل من العناية
باب المسافر السفر في اللغة قطع المسافة والمراد ههنا قطع خاص يتغير
الاحكام وهو لا يتيسر الا بالقصد فليرد اخذه في التعريف وهو الارادة الحارة
المقارنة لما عزم لانه لو طاف جميع العالم بلا قصد سير ثلاثة ايام لا يصير مسافرا
ولو قصد ولم يظهر ذلك بالفعل فكذا ذلك فكأنه المعنى في حق تغيير الاحكام
اجتماعهما **قوله** وليا لها اخذ اليها في اشارة الى اعتبار الاستراحات التي في خلاف

باب المسافر

السيرة مع دلالة على الدوام تمتنع عادة لا يقال من له حاجة في مقدار مسافة يومين
فقصده ان يقضيه الى بيته في اربعة ايام مثلا فانه يصدق عليه انه قصد سبيل
ثلاثة ايام بل ازيد وليس بما فراتفاقا لانا نقول المراد ان لا يكون منتزعا في انفسها
فقط اقل من ثلثة ايام صريح به في ايام الدين التي تقا في غايته حيث قال السفر الذي
يعتبره الاحكام ان يقصد الانسان موضعها بينه وبين ذلك الموضع ثلثة ايام وليا لها
في اقصر ايام السنة وان اسرع هو وسار يومين او اقل يكفي في اجراء الاحكام غلبة
النظر فاذا غلب على ظنه انه مسافة كذا قصر ولا يشترط فيه التعيين كذا في الكوشية
فان قال في الخاتمة اما شرط مجاوزة العزم فلا في السفر فعل ولا يوجد
بغيره النية فيشرط قرأ نية بادية في فعل بخلاف ما اذا نوى الإقامة حيث يصير
مقيما بغير النية لان الإقامة ترك الفعل وهو لا يحتاج الى الفعل كذا في النهاية
بكون بلدة يعني العزم الذي كان مقيما فيه وان كان قرية **قوله** والراجح الى
قاطع المسافة برجله **قوله** ما يليق به يعني يعتبر ثلثة ايام وليا لها في السير
فيه وان كان في تلك المسافة في السبيل يقطع بماء ونهر كالبحر فانه يعتبر فيه
ثلثة ايام وليا لها بعد ان كان التبرج سكوية لا ساكنة ولا غالبية كذا في الخاتمة
قوله وان كان عاصيا كالتبوع وقاطع الطريق اختار عن قول الشافعي انه
لا يبرح خص العاص بما ذكر من الاحكام لان الرخصة نعمة فلا ينافى بالمعصية
وهي سفر العاص قلنا المعصية في نية لا في سفره ولهذا لو تاب في سفره
هذا يبرح بالاعتقاد **قوله** حتى يدخل بلدة شكل هذا بما في الخاتمة من ان المسافر
اذا جاوز عزم مصر وسار بعض الطريق ثم تذكر شيئا في وطنه فعزم الرجوع
اليه لا جمل ذلك يصير مقيما بغير العزم اليه لانه قد مضى سفره قبل الاستحكام حيث
لم يسير ثلثة ايام وليا لها فنزول الرخصة في حقه قبل دخول ترك البلد انتهى كلامه
المرام الا ان يجعل رجوعه قبل ان يتم مسافرا لمصر منزلة الدخول فيه فيكون المراد
من الدخول اعم من الحقيقي والتقدير **قوله** او ينوي إقامة نصف شهر وانما قد
ان قامت لما روي عن ابن عباس وابن عمر حيث قالوا اذا قدم من بلدة وانتهى مسافر
وفي نفسك ان تقيم بها خمسة عشر يوما وليت فاكل الصلوة وان كنت لا تدري
متى تسير فاقصره فالاشارة في المقدار كما لا يخفى اذا اراد لا يمتد الى ان لا يكون

اعتبار

اعتبار مطلوب التبع لانه السفر لا يعبر عنه فيؤدي الى ان لا يكون مسافرا ابدا
فقد رتاها بجمدة الطهر لا تها مدتان موجبات فان الطهر يوجب إعادة ما سقط بالحض
والاقامة يوجب إعادة ما سقط بالسفر كلما قد راد في مدة الطهر ثلثة عشر يوما
فكذلك يفد راد في مدة الإقامة ولهذا قد راد في مدة الحض والسفر ثلثة ايام
لكونها مدتان مسقطتان **قوله** ببلدة او قرية وقال صاحب الكفاية هذه اذا سار ثلثة
ايام ثم نوى الإقامة في غير موضعها فان لم يسير ثلثة ايام يصح نية ولو في المقارن
قوله فمنه الرباعي احذر من الغرض عن السن فانها لا ينصف اصله كذا يجوز للمها
تركها راسا عند البعض صريح به فاضى خاف والفضل مع عدم الترك وبلفظه
الرباعي عن الغرض الثاني والثالث في الوتر فان قصرها غير مشروع **قوله**
بموضعين يعني مستقلين مكة ومنا اما اذا كانا معا فاما بقا لا خيرا كالتربة
القرية من المصر بحيث يجب الجمعة على ساكنها فانه يصير مقيما بنية الإقامة
فيهما معا فيتم بدخول احد بهما لا تهما في الحكم كوضع واحد **قوله** من اهل
الجناء وهم الاعراب والكراد والترك والخباء بكسر الخاء المعجمة واباء للوعدة
بيت من صوف ووبر كذا في البيان **قوله** وبعد الوقت لا يتغير لان سبب التغير
قبله هو اتصال المفتر الذي هو الاقدار بالسبب الذي هو الوقت كما في نية التامة
واما بعده فلا يتغير لانقضاء السبب لا يتغير نية الإقامة مع هذا زبدة ما في النهاية
قوله فاني سافر حتى ان يا يوسف مع الرشيد فضلي الرشيد بمكة ركعتين فلما
سلم قام ابو يوسف فقال اتوا يا اهل مكة فانا قوم سفير فقال له رجل من اهل
مكة نحو اقم منك واحكم بهذا منك فقال ابو يوسف لو كنت فقيرا ما تكلمت في
الصلوة **قوله** ويبطل من باب الافعال الوطء مفعول ومثله فاعله ويجوز العكس
لكل الاول هو الاول لعطف ما بعده عليه فليتأمل **قوله** ووطء الإقامة عطف
على الوطء الاول ومثله ايضا عطف على مثله الاول **باب** في صلاة الصلوة
شرط لوجوبها العلم ان الجمعة شرايط اثنا عشر زائدة على شرايط سائر الصلوة
سنة منها في ذاته المصلي وهي شرايط الوجوب التي ذكرها بقوله الإقامة بمصر
الى سلامة العبد والرجل وستة منها خارجة عن ذاته وهي شرايط الجواز
التي ذكرها بقوله وشرطه لا دايم المصلي بقوله والا ذاك العام **قوله** فاقدتها

باب صلوة الجمعة

اي اذا صلى الجمعة من لم ينصف بكل واحد من هذه الشرايط وان اتصف بعضها
كالمسافر والمريض والعبد والمرأة والاعمى والمقعور ومقطوع الرجل وكذا الشيخ
القاني والمخفي من السلطات الظالم يقع من اوقته الا ان يفتي بالحاصل ان من سقط
عنه الجمعة لعذر وكان في حدة ذاته اهلا لوجوبها اذا استلها يقع فرضا **قوله** وان لم
يجب عليه لان السقوط عنه لاجل التخفيف فاذا تخلف جاز عن فرض الوقت كالمسافر
اذا صام **قوله** له امير وقاضي وقد زاد قاضي حان في هذا التفسير المفتي والمراد
بالامير وان يقدر على الصافي المظلوم من الظالم وانما لم يكلف بقوله ينفذ الاحكام
لان تنفيذه لا يستلزم اقامة الحدود فان المرأة اذا كانت قاضية ينفذ الاحكام
وليس لها ان يقيم الحدود وكذلك المحكم وذكر الحدود ومن عن ذكر القصاص
لانها يقتربان في عامة الاحكام **قوله** اذا اجتمع اهل معنى من يجب عليه الجمعة
لاكل من يسكن في ذلك الموضع من الصبيان والنساء والعبيد والاول من التفسير
ظاهر الرواية وعليه اكثر الفقهاء وفي تعريف المصير واياب اخبر كتبنا هذا
في الحاشية فليست فيها **قوله** وما اتفق به الخ قيد الاتصال يشعر باختيار قول من
قال لو كان بينه وبين المصير فرجة من المزارع والمراعي لا يكون فنا له فلا يجوز فيه الجمعة
كذا في التبيين **قوله** في الموسم وهو الخارج ومجتمعه **قوله** لانه من ذكر طويل وهو
مقدار ثلث ايام عند الكرخ وقيل مقدار الشهر الى قوله عبده ورسوله **قوله** سوب
الامام هذا عند الاغظم والرباني لان الجمع الصحيح هو الثلث لكون جميعات تسمية ومعنى
واما عند الثاني فاثبات لانه يعتبر مع الامام ثلث قلنا الجماعة شرط على حدة وكذلك
الامام فلا يعتبر من الجماعة لانه قوله **قوله** فاسعوا يقتضي ثلث وقوله الى ذكر الله يقتضي اكر
فذلك اربعة **قوله** وان بقي ثلث قبل عليه هذا مستدرك لان الثلثة جماعة ينقصد بهم
الجمعة كما ذكر ووضع المسئلة فيما اذا انصرف **قوله** والاذن العام وهو ان يفتح ابواب
المساجد والجوامع ولا يمنع احد منها حتى لو اجتمعت جماعة في الجامع واغلقوا ابواب
وصلوا الجمعة لم يجز وكذا السلطان اذا اراد ان يصلي بجسمه في قصره فان فتح
بابا واذن اذا غاب بالدخول فيها جازت صلوة حضر بها العوام ولا كالواك
كمهنة لانه لم يقض حوز المسجد الجامع وان غلقوا واجلس البوابين عليها
يمنعون عن الدخول لم يجز ومن مرر من هذا الباب ان يعلم انه لا يجوز الخطيب

ان يتخلف

ان يتخلف الخطبة اصلا في اول شروعه لها ولا بعد الخلل الفارض في اثباتها
من المصير وغيره الا اذا كانت مأدونا من السلطان اما عبارة او كتابة في مشورة
ولا للصلوة ابتداء اي قبل الحدوث الا بالاذن واما بعد ما احدث الامام يجوز استخلا
وان لم يؤد ذلك اداء الجمعة على شرف الغوات لتوقفه بوقت يعقوب الاداء
بانقضاء لمكان المأمن به من الخليفة اذنا بالا استخلاف دلالة لكنه ان احدث قبل
ان يشرح في الجمعة انما يجوز اذا كانت ذلك الغير الذي استخلفه من شهد الخطبة
لانه من شرايط افتتاح الصلوة ولا ينقصد به ونها وان كان شرع فيما جاز
ان يتخلف من لم يحضر الخطبة لاننا انعقدت بالاصل وكان الثاني باقيا فلا يشترط
البناء وما يشترط للافتتاح كذا فهم من تفسير الفرير والتبيين **قوله** صار فرضا
عليهم لما ذكرنا **قوله** يومها اي قبل الجمعة ويعد هاهنا فلا يجوز الجماعة واحدة
فيه نوع اشتباه لان الدليل والنتيجة يدلان صريحا على عدم الجواز مع ان المفتي
هو الكراهة ونحن نقول يمكن ان يراد بعدم الجواز عدم الاباحة وهو لا ينافي
الكراهة فلا اشتباه **قوله** وعند محمد لا بأس قال مفتي الثقلين الصحيح من قول الاغظم
والرباني ان يؤدي في مصير واحد في مواضع كثيرة **قوله** وظهر من لا عذر له اه
اي وكبر ايضا انما قيد بعدم العذر وبالقتل وبالمصير لان ظهور المعذور المنفرد
مطلقا وظهر غير المعذور بعد جمعة الامام وظهر انقراض مطلقا جاز اتفاقا
بلكراهة كذا في البيان **قوله** ثم سعيه وجه قول الاغظم سعيه لا بطلان
الظهور السعي الذي هو المشي لا مسرعا الى الجمعة من خصايسها لكونها صلاة مخصوصة
يمكن ان يمكن الاقامة بها الا بالسعي اليها فكان السعي مخصوصا بالخلاف سائر الصلوات
لان اداءها صحيح في كل مكان واذا كانت من خصايسها كان الاشتغال ببركت
من اركانها بجامع الاختصاص فيؤثر في ارتفاع الظهور احتياطا اذا لا قوى يحتاج
لاستباطه مالا يحتاج لاثبات الاضعف كذا في العناية ثم قول الغم سعيه اي سعي مقلي
الظهور معذورا وهو مبتداء والامام فيها اي الصلوة حال منه ويطلب خبير
قوله ينما اي يبنى على كل واحد منهما الجمعة هذه عندنا واما عند الرباني
ان ادرك الامام في اكثر الركعة الثانية يبنى عليها الجمعة وانما ركعتي اقلها
ينبغي عليها الظهور **قوله** واذا اذن الاول على بناء المفعول اي اذن المؤذنون الاذان

الاول يعني الاصح ان المعتبر في وجوب السجدة السابعة هو الاذان الاول اذا
 كان بعد الزوال يحصل الاعلام به ولانه لو انتظر الى الاذان عند المنبر يفتوته اداء
 السنة وسماها الخطبة وما يفتوته الجمعة اذا كانت بيته بعيدا من الجامع وهو مختار
 الحسن والحواشي **قول** اذا اخرج الامام يعني معه على المنبر لاجل الخطبة وقوله حرم
 مخالف لما سبق قيل باب الاذان من تنصيح بكثرة هلة والمكروه غير الحرام عند التواني
 والمات على مذاهب الاعظم غالبا وقد مر من التعريف لهذا هناك وقوله الصلوة
 يعني النافذة لان قضاء الفوات جازا اتفاقا بل كراهة كذا في الكفاية والنهاية وان كان
 مخالفا لما في صد الشريعة قيل باب الاذان في شرح قول امه بعد هذين حيث قال
 كتبنا لكم فيما اخرج الامام للخطبة الا ان التعديل على ما نقلناه ههنا لانه عامة اعلام
 العلماء الثقات قالوا به واكثر المعتبر من متاملة عليه وغالية عما قاله فمن وجد في ذلك
 الوقت في صلوة وان كان سنة الجمعة يقطع على راس الركعتين فان صلى ركعة
 ضم اليها ركعة اخرى وان كان في الثالثة اتم الاربع كذا فرم من تقرير الكفاية
 وقوله والكلام يريد به ما سوى التلاوة والتسبيح ونحوهما على الاصح وقال بعضهم
 كل كلام هذا عند الاعظم لقوله وم اذا اخرج الامام ولا صلوة ولا كلام من غير فصل
 والحصيل له واجب وقالا لا بأس بالكلام اذا اخرج قبل ان يحضب واذا نزل قبل ان
 يكبر اعدم لزوم اخلال فرض الاستماع لان الكلام لا يمتد فيقطع اذا شرع الامام
 في الخطبة واختلفا في جلوسه اذا سكت فعند ابى يوسف يباح وعند محمد لا بخلاف
 الصلوة لانما تميد اجيب من جانب الاعظم بان الكلام ايضا قد تميد طبعها فاشبه الصلوة
 والاصل في كراهة فيما بين الخطبتين وبين الخطبة والصلوة ان الخطبة قائمة مقام الشفع
 من الفرض فكما ما بين الخطبتين كما بين الركعتين وما بين الخطبة والصلوة كما بين
 التفتيح واما فلو كان حقيقة كذا كان الكلام حراما ومنه اذا كان حكما كره ثم لو
 قال الله حتى يتم صلوة مكان خطبته لكان احسن لان الرواية عن الاعظم محفوظة في
 البسطة وغيره ان الكلام يكره عنده بين الخطبة والصلوة وما نقلناه من الاصل هذا
 زبدة ما في ابينا **قول** خطبتين كونهما مثناة بقعدة الاستراحة بينهما للتوارخ
 حتى لو خطب واحدة بلا قعدة فلا شيء عليه واما القيام فالتوارخ ايضا ثم هي شرط
 فيستحب فيها الطهارة كالاذان حتى لو خطب قاعدا بلا طهارة جاز مع اكراهة

ومن بعد عن المنبر بحيث لا يسبها لا يتكلم بكلام التلاوة بأس بان يسمع ومثل ويقراء
 القراء القرآن رواية والاحوط الانصاف كذا في التبيين **قول** يمت اقيم صريح في ان هذه
 الخطبة قبل الصلوة **قول** وصلى الامام ركعتين ولا ينبغي ان يصلي غير الخطيب لان
 الجمعة مع الخطبة كشيء واحد فلا ينبغي ان يقيمها اثنان وان وقع منهما جاز كذا في الفهرست
 واختلفوا في نية الاربع بعد الجمعة قيل بنو السنة والاحسن الاحوط في موضع
 ينك في جواز الجمعة وثبوت شرطها فيه ان يقول نويت اخر ظهر ادرت وقتك ولم
 اصل بعد ذلك ظهر يومه انما يجب عليه باخر الوقت الوقت في ظاهر المذهب قال
 قاضي خان وصاحب القنية واختار ان يصلي الظهر بهذه النية ثم يصلي اربعا
 بنية السنة ثم اختلفوا في القراءة قيل يقرأ الفاتحة والسورة في الاوليين كالظهر
 وقيل في الاربع وهو اختياري انتهى كذا في القنية وجمع الفتاوى **باب** **العيد**
بي قيل صلاة اي صلاة عيد الفطر وانما يستحب الاكلى لقوله **ان** **رضي الله عنه**
 فلما اخرج رسول الله صم والفطر حتى ياكل ثمرة ثلثا او خمسا او سبعة او اكثر او
 اقل بعد ان يكون وترا ويستحب ان يكون اكل شيئا عطا كذا في التبيين **قول** كان حسنا
 هذا عندنا واما عندنا فالحديث طريقة ايضا جاز بل حسنة ويؤيده ما نقله
 الزيلعي عن ابى جعفر انه قال لا ينبغي ان يمنع العامة من ذلك لقلة رغبتهم في الحديث
 واخرج الى المصلي سنة وان وسعهم المسجدة فلا بأس باخراج المنبر اليه في ثلثا
 والسحب عند المشايخ في عيد الفطر باخير الخروج اليه وفي عيد الاضحي تعجيله
 لتعجيل النجدة واقامة صلاة العيد في الموضوعين في مصر يجوز اجماعا بخلاف الجمعة
 كذا في ابداية ويستحب ان يخرج يوم العيد من طريق ويرجع من طريق اخر لان
 مكان القرية يشهد لصاحبها وفيما قلناه تكثر الشهوة كذا في الكفاية **قول** ولا يتنفل
 يعني الاصح ان التنفل قبلها في المصلي وغيره مكروه وان حصر بعضهم بالمصلي **قول**
 الا الخطبة فانما ليس بشرط بل هي سنة واحدا قيل الخطبة في صلوة العيد يخالف
 خطبة الجمعة من وجوب احدها ان الجمعة لا يجوز بلا خطبة بخلاف العيد الثاني
 انما في الجمعة متقدم على الصلوة بخلاف العيد ووقتهما في العيد ايضا جاز ولا يحد
 الخطبة بعد الصلوة ويفرم امتياز ثالث بينهما من قول صاحب القنية حيث قال الكلام
 في خطبة العيد غير مكروه اتفاقا واعلم ان من المطالب العالية في هذا الباب ان صلوة

باب العيدين

العید والجنائز اذ اجتماعهما تقدم صلوة العید وان كانت القياس بخلافه لكن تقدم
صلوة الجنائز على خطبة العید وكذا اذا اجتمع العید مع الكسوف تقدم صلوة العید كذا
في الفقه **قوله** ويرفع الايدي في الزوايا اي فيما سوى تكبير في الركوع وسيلها
فيها ولم يتعرض هنا لسبقه من الله والتاريخ في باب صفة الصلوة ويكتب بين
كل تكبيرتين بمقدار ثلث تسميات لئلا يشبهه على من يقعد عن الامام ولا يشك
ذكر بينهما وياتي بالشاهد عقيب تكبيرة الافتتاح وكذلك النعوة عند ابي يوسف
وعند محمد بن سفيان عند القراءة كذا في العناية **قوله** اي ان صلى الامام الى لعل غرض
الفاضل من هذا الخلل اظهار ان لفظ مع المذكور في المتن متعلق بصلوة المقدر
لا يقاسن المذكور كما صرح به صاحب النهاية **قوله** لا يقضى يعني لا يجب عليه قضاء
عنده وعند الشافعي يصلي وحده كما يقتضي مع الامام لان الجماعة والسلطان ليس
بشرط عنده وكان له ان يقتلي وحده وعندنا هي صلوة لا يجوز اقامتها الا بشرط
مخصوصة من الجماعة والسلطان فاذا فاته تجزعت قضائها فان قيل هي قائمة مقام
صلوة الصلوة ولهذا يكبر صلوة الفجر قبلها فاذا تجزعت عنها نصير الى الاصل كالجمعة اذا
فاته فانما نصير الى الظاهر اجيب باننا ان سلمنا ذلك لا يضرك لانه اذا تجزعت عاد الاسر الى
الاصل وهو صلوة الفجر وهي غير واجبة فيتمتع وفي الجمعة اذا تجزعت عاد الى اصل
هو فرضه فيلزمه ادائه كذا في العناية وروى عن ابن مسعود انه قال من فاتته
صلوة العید صلى اربع ركعات يقرأ في الاولى ستم اسم ربك وفي الثانية وح
الشمس وفي الثالثة والليل وفي الرابعة والضحى وروى في ذلك عن النبي ص
وعده اجميلا ونواجز يلا كذا في الكفاية **قوله** هو المختار اشارة الى ضعف
القول بكماله تقدم الاكل **قوله** ايامها اي ايام التضحية بالنصب بحرف ليصلي
وفي ثلثة ايام يوم النحر والثاني منه والثالث منه على الترتيب لكنه مسمى في التأخير
بغير عذر مخالفة المنقول فعلم ان ذكر العذر هنا نفي كراهة التأخير وفي الفطر
لجواز حتى لو اخرقها بغير عذر الى الغد لم يجز كذا في التبيين **قوله** ليس بشئ
اي ليس من الاشياء التي يتعلق بها الثواب **قوله** ويجب تكبير الشروع واصل
التكبير ما روى ان جبرائيل سمع لما جاز بالقراب خاف العجلة على ابراهيم فقال الله
اكبر الله اكبر فلما رآه ابراهيم وم قال لا اله الا الله والله اكبر ولما علم اسماعيل

بالفداء قال الله اكبر والله الحمد فبوتته على هذا بهؤلاء الاجل فلا يجوز ان ياتي
بالبعث دون البعض كما قال به الشافعي قال شمس الايمه الكرهى اضافته
التكبير الى الشروع انما يستقيم على قولهم ان بعض التكبير يقع في
ايام الشريعة وعلى قول ابي حنيفة لا يقع شئ من التكبير فيها لانه باعتبار
القرب اضعف اليه كما في الجامع الصغير قال يعقوب صليته بهم المغرب يوم
عمرهم فم باعتبار قربهم الى الشراير ولو كانت المراد من الشروع صلوة العید كما
ورد في الحديث لا جمعة ولا شريع الا في مصر جامع كانه الاضافة مستقيمة
على قولهم جميعا كذا في الكفاية وقبل الشروع حقيقته تعد يد اليمين لانه تفعيل
من شروء اذا قطع واظهر للشمس سمي تعد يد اليمين شريفا لان في ذلك
تقطيعه واظهاره للشمس والحقيقة وهو ان تعد يد غير مراد ههنا لانه لا يفتن
بغير فتعين التكبير وقوله في الايام الحارة فعونه المقام كفي به فربما هذا
زبدة ما في الكافي **قوله** عقيب كل فرض اشارة الى عدم جواز تخلل قاطع
حرمة الصلوة حتى لو قام وخرج من المسجد او تكلم لم يكبر وقيد الفرض و
الاداء والجماعة صريح في عدم وجوبه فيما عدا الفريضة وقضاها والمنفرد
قوله على المقيم بالمصر متعلق بقوله يجب واحترز به عما عدا المسافر وجماعة
الفريضة **قوله** وبه يعمل اي بما قال لا يفتي اليوم اخذ بالاكثرو وهو الاحوط في العبادات
قوله ولو ترك امامه اشارة بهذا الوصول الى مكان الاضيقام بالتكبير حتى قال
بعضهم ان سبقه حركه قبل ان يكبر توفاد وكبر على الاصح **باب** **قوله**
اذا شئت توهم اشتراط الخوف واشتداده وليس كذلك عند عامة المشايخ
كما صرح به الاكمل قبل صلوة الخوف على الوجه المذكور في الكتاب انما يحتاج اليها اذا انتاح
القوم في الصلوة خلف الامام فقال كل طائفة منهم حتى نصلي معك وانما اذا لم يتنازحوا
فالا فضل ان يصلي الامام بطائفة تمام الصلوة ويرسلهم الى وجه العدو ويأمر
رجلا من الطائفة التي كانت بازا العدو ان يصلي بهم تمام صلواتهم ايضا ويقدم لمن
صلح مع الامام بازا العدو **قوله** وانما اي صلوا ركعة وسجدتين وخدا **قوله**
بغير قراءة لانهم لاحقون وشهدوا وسلموا ومضوا الى وجه العدو وقوله
ثم الاخرى بقراءة يعني جاءت الاخرى وصالوا ركعة وسجدتين بقراءة لانهم

باب صلوة الخوف

مبوقون وتشهده واوسلموا كذا في الهداية والخوف من سبع يعاينونه
 كالخوف من العدو ولاة الرخصة لدفع سبب الخوف عنهم ولا فرق في هذا
 بين السبع والعدو **قوله** والمشي يعني هارباً عن العدو وما المشي نحو فلا
باب الجنائز جمع جنازة وهي بافتح الميت وبالكسر سريرة **قوله** سن المختصر وهو
 بالحاء المرملة وفتح الفاء المعجمة الذي قريب من الموت كذا في البيان **قوله**
 واختبر الاستلقاء يعني في ديارنا لانما ايسر بمخرج الروح والاول هو السنة
قوله ويلقن الشهادتين اي يذكر الشهادتين معا عنده لانه لا يقبل بدون
 الثانية ويكتفي سماعه ولا يقال لم قل لانه الحال صعب عليه فربما يمتنع عن ذلك
 والعباد بالله وانما يلحق لقوله وم من كانت اخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة
 ولان وقت الاختصار وقت تعرض الشيطان فيه لا يمان وغررايل لنزع
 الارواح عن الابدان فيحتاج الى معين لحفظه عن الطغيان وقيل وقت
 التكفين بعد الدفن بايقال يا فلان اذكر دينك الذي كنت عليه رضى
 بالله نعم رباً وبالا سلام ديناً ولحمد صلى الله عليه وسلم رسولاً نبيناً وبالقرآن
 اماماً وبالكعبة قبله وقيل ان كان موته على الايمان فهو مستغن عن التكفين
 والا فلا ينفع به **قوله** يشدوا ستمسوا الشد والتقيض لانه فيه تحيين
 الموت لانه اذا ترك فيه يصير كرحمة الخنزير وفيها في اسير الناس **قوله** وبجمر شروح
 في مقدمات الفيل وانما قدم على ما يراى احوال لانه اول ما يمنع به وهو واجب
 على الاحياء اتفاقا قيل سبب وجوبه حديثه بجملة باسترخاء المفاصل وقيل بخا
 الموت لانه لما سئل كاحيوانه الباقية **قوله** وبجمر اي يجتر يعني يد امر الجمر
 وهو الالة التي توقد فيه العود حوالى اسير والكفن تلك او غما او سبعا
 اما الجمر فلا فيه تعليم الميت واما الايتار فلقوله وم ان الله تعالى وترى
 الون **قوله** وتوضع على الميت لانه لو وضع على الارض يلوث بالطين اما كيفية
 وضع نفس الميت الى قبله في اصحابنا من اختار الوضعية طوله كما كان يفعل
 في مرضه اذا صلى موميا وقيل عرض كما في القبر والاصح انه يوضع كيف اتفق
 فانه يختلف باختلاف الاماكن والوانع واما كيفية وضع الميت على الميت فليس
 فيه رواية الا ان العرف فيه ان يفتح مستلقيا على فخاه ويجرد اي ينزع ثيابه

ليسجل تطهيره **قوله** ويستمر عورة الصحيح الاكتفاء بستر العورة الغليظة
 ويترك فخذان مكشوفين في ظاهر الرواية بستر **قوله** وتوضا ولم يتقرب
 للاستنجاء فعند الاغظم والرياء في بستره وعند الثاني روح لا اما الوضوء فلا
 سنة الاغتسال واما ترك سينته فلا ان الحراج الماء منه متعة **قوله** يغلى به
 او حرق من الاغلا ولاة من الغلى لانه لا يتم الا اذا رشح في البادية يغسل
 بورقه والحرق بغير الماء وسكون الروا المزملة وفيها الاستثناء والقراح الخالص
قوله وان لم يكن اي وان لم يوجد الماء المغلى باحد هيا واما اذا وجد الكل فالترتيب
 ما روى عن ابن مسعود روح انه يبدأ بالماء الخالص حتى يتبل ما على اليد من القدر
 والنجاسة ثم ياتر والحرق لينزل ما على اليد من ذلك لانه المبلغ في التنظيف
 ثم بماء الكافور او وجد تطيبا يديه الميت كذا فعلت الملائكة بآدم ثم حين غسلوه
قوله بالخطي يعني العرق في ذلك لانه كالصابون في التنظيف **قوله** ولم يجد غسله
 اغسل عرفناه بالنصف وقد حصل مرة وكذا لم يجد وضوء **قوله** ثم يشف بثوب
 اي يؤخذ ماؤه به من ثوب الثوب العرق والحوض الماء اي يشرب ولا يقفظ
 اي لا يقطع من فم الشعر قطعه ولا يسترح شعره تسريح الشعر اسأله
 دخله بالمنشط ونحو **قوله** ويجعل الخنوط وهو الماء المملى والنوب على وزن
 ثود عطر مركب من اشياء طيبة **قوله** على ساجد ما يوضع سجود وهي جمع
 مسجد بفتح الجيم لا غير وهي كجوه الجرد والانف واليدان والركبتان والقدمان و
 الكفن يعني ان العدد المذكور في كل من الرجل والمرأة سنة واما اصل التكفين فواجب
 اجماعا يدل عليه تقديمه على الدفن عندنا خلافا لما في وعلى الاربع والوصية
 ايضا عند الكل ولذلك قالوا ومن لم يكن له مال فكفنه على من يجب عليه نفقته
 كما يلزمه كسوة في حال حيوة ثم هو اما حال الضرورة او لافان الاول كفن بما
 وان كان الثاني فهو على نوعين كفن سنة وكفن كفاية كما ذكر في الكتاب **قوله**
 ولما ذرع ذراع المرأة قصيرا والجار بكسر الجاء المعجوف ما يغطي المرأة راسا وطول
 الجار ذراعان وحد حرقه شبرا والخرقة طولها ثلثة اذرع وعرضها من تحت ابطها
 الى ركبتها واما الخرقة التي توضع على عورة الميت وفيه الغسل فذراع ونصف وحرقة
 ذراعان فمن زاد على هذا او نقص فقد تعدى وظلم **قوله** فريض كفاية

اما الفرعية فلقولته وصل عليهم واما الكفاية فلا في الايجاب على الجميع استحالة
او حرجا فاكفى بالعض كما في الجنازة **قوله** وبني نصريح منه باختيار سبائك
اه فان المنياد من الشاء ذلك وانه قالوا لم يعين هنا نوع من الشاء بخلاف سائر
الصلوات فانه تقول سبحانك **قوله** ويصلي على النبي ثم على الشاء على الله تعالى
بعقب الصلوة على النبي ثم كما في التشديد وعلى ذلك وضعت الخطبة **قوله** وسلم
ذكر السلام عقيب التكبير الرابع يعطى عدم الذكر السنون بينهما وعدم التكبير
الخامس كما هو الحق لانه النبي ثم كبر راعيا في اخر صلوة صلاها فتسبح ما قبلها
وكان ما بعد التكبير الرابعة اذان تخلل ذلك بالسلام وليس بعدها دعاء
سوى السلام في ظاهر الرواية **قوله** ولا قرأ فيها اي في صلوة الجنازة والثاني
قوله فيها الفاتحة لانه لا صلوة الا بالفاتحة عنده ولا تشهد لانه لا يشرع بلاقوة
ولا قعود فيها **قوله** فيمن يتعدى الواردة اي العبد والخوض وفي الحديث انا
فرحكم على الخوض اي متقدمكم والآخر بضم الذال وبالخاء المعجزات الخيرات باقية
والشفع مفعول التفعيل بمعنى مقبول الشفاعات وهو المعنى بقوله الذي يعطى
الشفاعة **قوله** والدعاء للبالغين هذا المزمع الى هذا فيمن يحسن الدعاء المذكور
والا فيأتي بآي دعاء شاء لانه الشاء على الله والصلوة على النبي ثم بعقبه
الدعاء والاستغفار قال رسول الله اذا اراد احدكم ان يدعو فليمد الله
وليصلي على النبي ثم يدعو واعلم ان الحاضر بعد التكبير الاولي كالمسبوق
عند الثاني والمسبوق باق بالتحريم اذا انتهى الى الامام فكذا هذا عندنا وان
كان المسبوق لكل تكبير بمنزلة ركعة من الصلوة ولهذا قيل اربع كاربعة النظر
والمسبوق لا ياتي بما فاته قبل فراغ الامام فيكبر معه ويكون هذه التكبير تكبير
الافتتاح في حق هذا الرجل فيكون مسبوقا بما فاته من تكبير او تكبيرات
يأتي به بعد ما سلم الامام ولو كانت اذ فاية التكبير حاضرا فلم يكن لا ينظر
الثانية بالاتفاق لانه بمنزلة المدرك لتلك التكبير ضرورية العجز عن المقارنة
وبشرط قضاء التكبير الغاية ان لا يرفع الجنازة لان الصلوة لا يجوز بعد رفعها
قوله بخذ اصد راسية اشار بتعظيم الميت الى احسن مواضع الامام خذ اصد
الصد من الرجل والمرأة جميعا وان وقف في غير جاز لان اسرف الاعضاء

تقبل لا يقدح في التكبير الرابع
وذكره في بعض النسخ
الدين في سبيل التكبير
والظاهر في كلام بعض الفقهاء
والمتحقق منهم

في البعد الصدرة فانه موضع العلم والحكمة والقلب وفيه نور الالباب فيكون القيام
عنده اشارة الى ان الشفاعة لا يمانه يعفوا ربه عن عصيان ولو اجتمع الجنان يجوز
ان يصلي عليهم دفعة واحدة كما في شرح الجمع نقل من المحيط **قوله** على ترتيب العصابة
اي البنوة ثم الاخوة ثم العمومة وقد ذكر محمد في كتاب الصلوة ان الابدان في **قوله**
السلطان اي الخليفة ان حضرات تقدر لم الغير عند حضوره تحقير له وعلى رواية
الحسن عن الاغصم بينه وبين القاضي وامام الحجة امير السوء **قوله** ولا بأس باذنه
اي باذن الوالي لغيره في الامامة اذا حسب ظنه بشخصان في تقديمه مزيه خير
ثواب وشفاعته اذ في لانه التقدير حقه فله اسقاط وفي لا بأس اشعار بان
الافضل ان يصلي صاحب الحق نفسه **قوله** يعيد الوالي وجهه تخفيف جواز الاعادة
بالوالي ان يثبت بطريق الاولي ان يقدم عليه في ترتيب الامامة لان ما يثبت للادنى
فثبوته للأعلى منه اولى وقد وجد في رواية بشهادة ما ذكرنا في البيانية **قوله**
ولا يصلي غير بعده وهذا الحكم ايضا ليس يختص بالوالي بل كل من كان مقدما في
ترتيب الامامة في صلوة الجنازة لو صلوا ليس للمناخر منه ان يعيد **قوله** وقد
قد مر ثلثة ايام والصلح ان الاعتبار فيه اكثر الراي لانه مختلف باختلاف الازمان من الحر
والبرء والامانة من الصلابة والرخاوة والاشخاص والرهانة والتقدير بالايام
مشكل ولهذا احتار المصنف حيث قال ما لم ينق **قوله** في مسجد جماعة انما قيد بالجماة
لانما لا يكره في المساجد التي بنيت لصلوة الجنازة فان كانت الجنازة والامام وبعض القوم
خارج المسجد والباقي فيه لم يكره اتفاقا كذا في البيانية **قوله** ان استهل على بناء الفاعل
استهلال العتيق ان يوجد منه ما يدل على حيوة من بكاء او تحريك عضوا وفردوين
وفي المغرب استهلال الصبي ان ترفع صوته بالبكاء عند ولادته كذا في العناية **قوله**
ولم يصلي عليه وغسل اي لم يصلي عليه اتفاقا وكلف غسل وسمى في المختار
وعن محمد انه لا يغسل ولا يسمي وجهه ذلك انه في حكم الجزء من وجهه وفي حكم الجزء
من وجهه فيعطى خطأ من الشريطين فلا اعتبار بالتفوس يغسل ولا اعتبار بالجزء
لا يصلي عليه واما القطر الذي لم يتم اعضاءه ففي غلله اختلاف المشايخ والمختار
انه يغسل **قوله** ويلف بخنقة كذا في الكفاية نقل من المحيط **قوله** سبي السبي الاسبي
وقد سبب العدو واسرة صحاح فاسلم عاقلا اي اقربا لا سلام وهو يعقل صفة

النفوس

الاسلام المذكورة في حديث جبريل عليه السلام ان تؤمن بالله وملائكته ورسوله واليوم
 الآخر والقدر خيره وشره من الله تعالى وقيل معناه ويعقل المنافع والمضار
 وان الاسلام هدى وتبائعه خيرة لا تمنح اسلامه استمنا وانه لم يصح قياسا
 كما هو مذهب الشافعي اقول ترتيب المص لا يخ عن الاشارة الى هذا المعنى حيث
 اختر وضعا ما هو المقدم شرعا كونه الاول اتفاقا والثاني اختلا فبقا قوله تبعا
 للدار ثم بعد الدار يعتبر اليد حتى لو وقع من الغنيمة ممتي في سرهم رجل
 في دار الحرب فانه يصلي ويجعل سلمه لصاحب اليد قوله وليتم المسلم اطلوع
 الوقت ليتناول كل قريب له من المحاب الغريضة والعصيات وذوى الارحام
 وامان مات الابن المسلم وله اب كافر فلا ينبغي ان يملك ابوه الكافر من القيام
 بفعله وتجزيه بل يفعله انما المسلمون كما فعله النبي صلى الله عليه وآله وسلم باليهودى الذى آمن به
 عند موته كذا في الكفاية قوله يحفر حفيرة تصغير الحفرة اشارة الى النوى عن
 توسيعها كما بهر المسلمين كما ان الله والفرقة والاتقاء اشارة الى النوى عن رعاية
 سنن التكليف والوضع قوله اربعة اى من الوجاه تخفيفا على الحاملين وصيا
 السقوط والانقلاب ونزياة الاكل لم للميت والاسراع وتكثير الجماعة والا بقاء
 عن التشبه بمحل الامتعة ولما ذكر الجمل على الظاهر والادابة كذا في التبيين
 قوله وان يضع عطف على قوله اربعة اى ستر ان تضع هذه اللفظ في الجامع
 الصغير بلفظ الخطاب حاطب به اربع ابا يوسف رحمه الله وهذا هو السنة
 عند كثرة الحاملين اذا تناوبوا في حملها ليدفع الجانب الذى حمله الى غيره وينقل
 الى الجانب الاخر وينبغي ان يحملها من كل جانب عشر خطوات لقوله ومن حمل
 جنازة اربعة خطوات كفرة عنه اربعة كبيرة كذا في التبيين قوله لا غيبا الخيب
 بفتح الحاء المعجمة والباء الموحدة نوع من العذر يعنى يسرع بما يجب لا يضطرب
 الميت قوله قبل وضعا لانه ربما احتاج الى التعاون والقيام امكن منه واذا
 وضعت عن اعناق الرجال جلسوا وكذا القيام وهذا المختص لمن يمشى مع الجنازة
 اما القاعد على الظهريون اذا امرت به او القاعد على القبر سابقا فلا يقوم لها كذا في
 التبيين قوله ويجفر القبر ويختلفوا في عمقه قيل قدر نصف القامة وقيل الى الصدر
 وان زاد خسر وقوم ويلود ان يجعل له كذا الاشقا وصفة اللحد ان يحفر القبر تمام

ثم يحفر

ثم يحفر في جانب القبلة حفرة يوضع فيها الميت ويجعل كالبيت المسقف لقوله ومن اللحد
 والشق لغيرا وصفة الشق ان يحفر حفرة في وسط القبر فيوضع فيه الميت وان كانت
 الارض رخوة فلا بأس بالشق واتخاذ التابوت من حديد او حجر ويغرس فيه التراب
 كذا في البيانية والبيوت قوله احب لاهل البنى ومن مشى خلف جنازة سعد بن معاذ
 وعليه رضى الله عنه كان يمشى خلف الجنازة وقال ابن مسعود رضي الله عنه فضلى
 المشى خلف الجنازة على المشى امامها كفضل المكتوبة على النافلة وقال الشافعي
 قدما افضل قوله ما لم يلق القبر يعنى يوضع الجنازة في جانب القبلة من القبر
 ويجعل منه الميت ويوضع في اللحد وقال الشافعي رح السنة ان يسئل الى قبره قوله
 واضعه بسم الله اى وضعناك في اللحد وعلى ملة رسول الله اى سلمناك قوله
 ولا بأس بان يدفن اثنا او ثلاثة او خمسة في قبر واحد عند الضرورة ويجعل
 بين كل اثنين حاجزا من التراب هكذا امر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بعض الغزاة كذا في
 الحاشية قوله وسيؤتى اللبن اى على القبر لانه جعل على قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم هكذا قوله
 ويكره الاجر والخشب يعنى في داخل اللحد بدليل ما ذكره في الاسلام في الجامع الصغير
 ولا يكره الاجر على الظاهر لاهل البنى ومن وضع على قبر وجانه له حجرا وقال لا عرف
 به قبل في وقال في الاسلام فان احتيج الى الكتابة حتى لا يذهب الاثر ولا يسهى
 به فلا بأس به ايضا كذا في البيانية قوله ويأله التراب اى يصب قوله ويتم القبر
 والمراد من تسيمه رفعه من الارض مقدرا شيئا واكثر قليلا وقوله ولا يسطح
 اى لا يترج نصرا نية مائة وفي بطنها ولد مسلم قيل يدفن في مقابر المسلمين
 بحمرمة ولدها وقيل في مقابرهم وقيل في مقبرة على عدة كذا في منية المفتي
 باب الشريعة قوله هو كل طائر بالغ الخ فيه بمخلاف هذا التعريف شامل
 للكافر المقتول ظلما بمجديدة او الموجود ميتا جرحا في معركة اللهم الا ان يقال انه
 خارج بقية الطهارة لقوله تعالى انما المشركون نجس فكذلك يلزم ان يكون قبيح اللحم
 زائدا عما وقع كعبارة المتعصم مثلا ولو بدل لفظ البالغ بالمكف كالحلقة يخرج
 الصبي والمجنون عن تعريف الشريعة الكامل قوله بمجديدة اى بالة متصفة بمجديدة
 فيتناول الحجر الذى له حدة وغيره قوله احتراز عن وجب عليه الغسل فانهم
 وان كانوا شريدا في الحقيقة والمعنى كونه وجب غسل كل واحد منهم بسبب هذه

باب الشريعة قوله

العوارض المذكورة لانهم ليسوا في معنى شهداء احد يؤيده قول صاحب التفتة
 الشهيد نوعان نوع يفصل ونوع لا يفصل فاما الذي لا يفصل فهو الذي في حكم
 شهداء احد فيلحق بهم في حكم سقوط الفصل والة تبقى على الاصل المعروف اذ
 الفصل سنة موقوفة على الاسلام على الاطلاق **قوله** احتراز عن قتل وجب به مال
 فيه ان ههنا راجحة استدراك لان قوله بجديدة يعني غفارة في هذا المعنى كما
 تنصرف به بقوله فلما قال ولم يجب الخ فليتامل **قوله** فانه لم يجب بنفسه القتل
 بل بهار في صفة الادب اذ لو اصاب لم يجب الا القصاص **قوله** ليدل على انه قتل
 جريح في ان المراد من الجراحة هو الاثر الذي يكون علامة على القتل سواء كان جرحا
 ظاهرا او باطنا وجد به دم سائل من عينه او اذنه او فمه او غيرها **قوله** ما في الله
 قتلوه مباشرة وتشبيها حتى لو اوطئوا رقابهم مسلما او نفروا دابة مسلم
 فرمته او رموه من السور والقوا عليه حائط او رموا بنار فاحرقوا فسفتم او
 ما شبه ذلك من الاسباب فمات به كان شهيدا لان مواته مضاف اليهم كذا في
 التبيين **قوله** كالنفرو وهو فتح الغاء وسكون الراء المرحلة معروف وانكر
 الفرو ليه وبالفارسي پوستين والحشو الحشو والقتل بالفرسي كلاله
 وانما نزع لانه ليس من جنس الكف ولا من عادة الجاهلية دفع الابطال
 معا وقد نهينا عن التشبيه بهم **قوله** اي لو لم يكن معه ما يكون من جنس الكف
 عليه ظاهر هذا التفسير يطابق المتن لان التبادر منه ان يكون معه من جنس
 الكف شيء فيراد عليه التكميل ان كان ناقصا ومن تفسير شارح ان لا يكون معه
 من جنسه اصلا **قوله** راية الناظر في هذا المقام مستصحبين بهذه المناقشة والامر
 لان معنى كلام الشارح انه لو لم يوجد مع الميت بعض من جنس الكف كالزائر مثلا مع
 وجود المسافة والقيص يراه الا زار غيرهما البتة ولم يجز الاكتفاء بهما بالتكليف السنن
 كما يفهم من كلام الفضلاء فلا اشكال **قوله** ولو كان ما ليس من جنسه اقول الظاهر
 للتبادر الى الادهان العامة ان يكون هذا كلمة نفى من افعال الناقصة لمعناه استفاد
 من صريح لفظه انه لو كان على الميت ثوب غير مخفوق به كالنفرو مثلا ينزع عنه فيكون هذه
 المسئلة المتقدمة التي غيرتها الله بقوله ينزع عنه الخ مع انه شرح لقوله وينقص فظاهر
 الذي يقتضيه سوى كلامه من معناه ولو وجد مع الميت ما لم يكن من جنس الكف

السنن بمعنى عدم انطباقه له لزيادته عليه وان كان مما يجانس ظاهره ينقص منه ذلك
 الزايد حتى يساويه ليلا يلزم الاسراف المنهي عنه وبطابق السنن المشهور في التكليفين
 وهذا معنى جلي يفهم من كلام جميع الاجلاء في الشرح ويؤيده قول صاحب الاختيار
 في المختار وينقص ويؤيد مراعاة تكلف السنن ويمكن ان يذكر في توجيه كلامه وجه
 اخر هو ان هذا فعل ماض من باب علم من اللبس ومنه اللباس فالمعنى لو كان ما
 ليسه الميت من جنس الكف ينقص لو زاد على هذه المسئلة **قوله** ولا يفصل للميت
 الوارد في شهداء احد ويصلي عليه خلا فالتشافي استدلالا باستغناء عن الدعاء
قوله لو يدفن تصريح بعدم غسله منه ثالثا بعد الاشارة اليه اولا بقوله فينزع الخ
 وتصريحه ثانيا بقوله ولا يفصل فكان دفع لتوهم زائله بوجه اخر غير الفصل
 لان الواجب فيه الدية والقامة فخف الظلم بسبب العوض لانه له حكم العوض فصار
 كانه النفس باقية بقاء عوضه فان قيل وجوب الدية لا يمنع الشراة فاة الاب
 اذا قتل ابنه عمه يكون شهيدا وان وجبة الدية قلنا فيه روايات **قوله** كان شاعرا
 وهو الطرب الا عظم كذا في الصحاح **قوله** فان علم ان القتل بالحرية لا يفصل الخ قيل
 لم لا يجوز ان يقتل نفسه اجيب بانه جائز ولكنه خلاف الظاهر واما جواز ان يقتل ظانما
 بان حمل على رجل قاصد قتله فقتله غير مدفوع والدفع بان المسلم لا يقصد القتل ظانما
قوله لا في نفس القتل قيل عليه ان اعتبار العارض في انقضاء قبيل هذا وعدم
 اعتبار ههنا لا يخرج عن نوع ترجيح من ابرار منج **قوله** هذه الرواية مخالفة فيه
 بوجه لان منشاء المخالفة استخراج الشارح عبارة صاحب الردية حيث حمل قوله
 الا اذا علم انه قتل بجديدة ظمنا على ما اذا لم يعلم قاتله وليس كذلك بشراة
 قوله مستدلا عليه لان الواجب فيه القصاص والحال ان القصاص الواجب لا يتصور
 الا في القاتل المعلوم مع انه قد اعتبر في قوله من وجد قتيلا في الحضر غل قيدا
 حيث حكم بانه فيما اذا لم يعلم قاتله استدلالا بتعليله فقال لانه على وجوب القامة
 الخ فعمل الدليل الاول سببا لا اعتبار قيد ووت الثاني بحكمه تحب ويؤيده قول
 تاج الشريعة قول ظمنا اي وعلم قاتله وايضا انما يتعين كونه ظمنا اذا كان
 القاتل معلوما فاذا لم يعلم جاز ان يكون هو متعديا فلا يكون القتل ظمنا فان
 الكتابين واحد من اراد تفصيل المقام فليست في ذكر الحكم في شرح غرض

الاحكام **قوله** وارثه على بناء ما لم يستم فاعله قال مفتي التقليد الخ ثم المرتبة وان غل
فله ثواب الشهادة كالفريخ والحريخ والمطعوب والغريب فانهم يغفلون وهم
شهداء على سائر رسول الله صلى الله عليه وسلم الا يعرف ان عمر وعلياً رضي الله عنهما
حملوا اليه بشهادتهما بعد الطعن وغلا وكانا سريدين بشهادة عليهما الصلوة والسلام كذا
في الكافي **قوله** او آواه اي ضمن الخيمة الشهيدة اليه نفساً **قوله** من معركة حيا اي
موضع الحاربة الا اذا حمل من مصرعه كبلات تطاوه الخيول لانه منال شيئاً من الراحة
قال الاتفاق وفيه نظر لانه ان حمل من المصرع ليس لنيل راحة اقول فيه تأمل
قوله او بقي عاقلة وقت صلوة وهذا محتاج الى قيد اخر وهو ان يكون بحيث يقدر
على اتيانها فيه بالايماء لان الوقفة الذي يوجبها عليه هو المقارفة بعد رتبته في الجملة
والا في ساقطة عنه فلا فائدة في بقائه عاقلة فيه **قوله** او ادعى شئاً قولاً اشارة
بتعريض الموقفي الى اختيار ما يراه الثاني روح لانه الوصية بامور الدنيا ارتياحاً اتفاقاً
فيجب غلها غلها خالف الرأى في روحه في الاخرى بناء على ان الوصية بامور الآخرة من
احكام الاموات **قوله** وصلى عليهم اي على صبي وماعطف عليه لا يقال لا حاجة
الى هذا بعد قوله اوله ويصلى عليه كالشهادة لانه نقول كان الله قد تصدق بجعل المسلم
المقتول اقرباً من ثلثة الاول الشهيد المعروف الذي لا يغفل ويصلى عليه كالشهادة
الاخذية والثالث يغفل ويصلى عليه كالصبي مع من عطف عليه والثالث من
يغفل ولا يصلى كالباغي فلا بد من ذكر كل منهما فلياً مل **قوله** وبه رمق وهو
بقية الروح كذا في الصحاح **قوله** والارتقاء في الشرع مأخوذة من الثوب الرث
الى الخلق الباطني **قوله** او ثبت له حكم وفي التبيين هذا كذا اذا وجد بعد انقضاء
الحرب واما قبل انقضاءها فلا يكون مرتبة بشئ مما ذكر **قوله** والايضا ارتقاء
قبل بطلان الشهادة مشروط بزيادة على كتمان كذا في الحانية **قوله** ولا يصلى
عليه وفي النواذر هذا اذا قتل في اثناء الحرب واما اذا قتل بعد ثبوت يد الامام
عليهما يغفلان ويصلى عليهما لان القتل يكون بمجة السياسة ومن قتل نفسه
معدا يغفل ويصلى عليه لانه فاسق وعبد ابى يوسف لا يصلى عليه زجره كالباغي
ومن قتل احداً بوجه لا يصلى عليه اهانه لم يحكم اهل التعصب حكم البغاة هذا زبدة
ما في الكافي والتبيين **باب الصلوة في الكعبة** كذا في الهداية الخ وقال صاحب

الصلوة في الكعبة قومه

النهاية كانه هذه المفظ وقع سهواً من الكاتب فان الشافعي يرى جواز الصلوة في الكعبة
فرضاً ونظراً اجيب بان مراده ما اذا توجه الى الباب وهو مفتوح وليس العتبة
مرتفعة قدر مؤخرة الرجل وهو خير من الحمل على السهو قال في الكفاية وفي الخلاصة
الغزالية ويجوز الصلوة في الكعبة الى بعض بنيانها كان فيها قوليب الشافعي روح وفي شرح
القدوري للعلامة الذاهدي الخ وقال مالك واثافي روح في قوله لا يجوز فيها اذ
الكتوبة وقيل لا يجوز فيها الفرض والنقل لما روي انه دعا في نواحيه كلها ولم يصلي
حتى خرج فصلى عند الباب ركعتين ولنا ما روي عن بلال روح انه صلى الله عليه
وسلم صلى يوم الفتح في الكعبة بين العمودين المقدسين انتهى **قوله** وهذا حكم
عجيب الخ ونحن نقول لا نعم اولاً لان المعبرة في القبلة عنده احد هو اهل لا يجوز ان يعتبر
ابناء كما يفتح عنه قول الاكل في بيان جواز الصلوة على سبطها وقال الشافعي
روح لا يجوز الا ان يكون بين يديه سترة بناء على ان المعبر في جواز التوجه اليها
للصلوة البناء **قوله** مثل مؤخرة الرجل بوزن المؤنثة لغة في آخره التي يستند
اليها الراكب وتشديد الخاء خطأ فيه كما في مؤخر العين كذا في المغرب والصحاح
قوله وفي الهداية انه لا يجوز الخ اراد ان المفهوم من الهداية نفى الجواز
مطلقاً عنده حيث قال خلافاً للشافعي روح وفي كتبهم جوازها عند الشافعي
وجعله الى ظهره الامام اوائى وجعله وجواز الاول ظاهرة الثاني كراهية
الصورة فينبغي ان يجعل بينه وبين الامام سترة او ظهره الى ظهره الامام فهو ايضا
جائز ككون كل جانب قبلة تبين وكذا لو كان على عيين الامام او يارعه فعد للجواز
مختصراً فيما ذكره بقوله لانه ظهره الى وجهه **باب الزكوة** **قوله** لا يجب
يعني لا يفرض لانها ثابتة بالدليل القطعي فالتعريض بالوجوب مآل ان بعض مقاديرها
ثابتة باخبار الاما والاول استعمل احدها مقام الاخر جائز **قوله** الا في
نصاب النصاب كل مال لا يجب الزكوة فيما دونه من نصيب الشئ دفعه كذا
في الاسلمية وقوله نام من التماس وهو اما تحقيق كالتوالد واستناسل والتجارب
او قد يرى كالتنكح من الاستماء من الحولاد وكونه المالك في يده وفي يدها
يه فاذا اتي في التماس بقسميه لا يجب الزكوة **قوله** وفيه نظر قبل المراءاة الحول
قائم مقام التماس فقط فهذا يقتضي انه لا يجب وجود التماس حقيقة بل يكفي

باب الزكوة قوله

حولان الحول واما انه يلزم شرط اخر فلا يجوز ان يشترط في الزكوة شرط اخر مثل
التمية **قوله** والكتب لاهلها قيل قيد الاهلية ههنا مستدرك لانها اذا لم يكن
للتجارة لا يجب فيها الزكوة سواء كانت مع الهلأ او مع غيرهم لعدم النماء واذ كانت للتجارة
يجب فيها الزكوة وان كانت عند اهله او غايقة هذه القيد في حوز المصنف فله اهل العلم
اذا كانت له كتب تساويهم فان كان يحتاج اليها للتدريس ونحوه جاز صرف
الزكوة اليه والا فلا ونحوه نقول ان هذا القيد قائم مقام قوله لا للتجارة كقيد الركوب
في الدواب والمخمة في العبيد فكانه قيل والكتب التي ليس للتجارة يؤيده قول
الابن قتيبة واغايقة بقوله لاهلها لانها اذا كانت للبيع يجب فيها الزكوة لوجود النماء بالتجارة
قوله عاقل بالغ فلا يجب على صبي او مجنون لم يفهم يوما اي جزء من الحول حتى لو افاد يوما
من اوله واخره يجب الزكوة وهذا في الجنون العارض بعد البلوغ ومن بلغ مجنونا فغده
ابن حنيفة يعتبر ابتداء الحول من وقت الافاقة **قوله** لعدم الملك التام نصريح يكون
قوله فلا يجب تفريعا على قوله ملكا تاما اقتداء لصاحب الهداية كما يفهم عنه عطف
المدىوت عليه لا على **قوله** مطالب من عبدة اي من جهته سواء كان الدين لله تعالى
كالزكوة او كتمن المبيع والقرض والمهر ولو مؤجلا وقيل انه لا يمنع اذا يعتاد
طلبه بخلاف المجمل وقيل ان كان الزوج على عزم الا لا يمنع والا فلا لانه لا يقدر دينا
وقد فرت في الدين المطلوب بين المجمل والمؤجل ولا بين الثابت بطريق الاصاله
والكفالة وقد تفرع عليها مسئلة ذكرتها في نوادر المحيط وهي ان رجلا استقرض
من رجل الف درهم فطلب فيه الكفيل فقتل عنه عشرة رجال كل رجل الف درهم
ولكل واحد منهم الف درهم في بيته وجمال الحول عليها فلا زكوة علي واحد منهم
لان على كل واحد الف درهم دين الكفالة والمكفول له ان يأخذ من ايهم شاء وقال
الكافعي رح يجب الزكوة على المديون لعموم النصوص **قوله** والملك لخصاب الناي
وهو سبب الوجوب وفيه مجاز يرد من جعلها لزوم يركبه مال واحد في سنة
واحدة من ارباب كان لرجل عبدة ايساوي الف فباعه اخر بدين ثم باعه الاخر
كذلك حتى تد اوله عشرة انفس قال الحول يجب على كل واحد منهم زكوة
الف والمال في الحقيقة واحدة حتى لو تسمى البياعات بعيب رجع الى الاول
ولم يبق لهم شيء هذا زبدة ما في الكافي والتبيين **قوله** او الزكوة اعلم ان

ان المذكور في اكثر اعلام المتعبدين المولفة في مذهبا اديت الزكوة مانع حال بقاء
النصاب لانه ينتقص به النصاب وكذا بعد الاستهلاك خلا فالزفير فيها ولا يفسد
رح في الثاني صورة المنع حال بقاء النصاب رجل ملك مائة درهم ففنى عليه حولان
ليس عليه زكوة السنة الثانية لان وجوب زكوة السنة الاولى صار مانعا عن وجوبها
في السنة الثانية لانتقاص النصاب بزكوة الاولى وصورة منع الاستهلاك ان حال
الحول على المائتين فاستهلك النصاب قبل اداء الزكوة ثم استغنى مائة درهم
وحال الحول على المستفاد لا يجب عليه شيء لان وجوب زكوة النصاب الاول ديت
في ذمته بسبب الاستهلاك ففنى وجوب الزكوة فيقول اذا عرفته الجمع عليه
المذهب فلا مجال لتوجيهه عند الشارع الزكوة من الديون الغير المانعة لوجوب
الزكوة الا بالجل على صورة ديت الاستهلاك عند الثاني رح حيث صرح بان لا يمنع
وجوب الزكوة بناء على انه لا مطالب له من وجوبه العباد اصلا بخلاف دين النصاب
القائم فانه اذا امر على العاشر كان له ان يأخذ منه الزكوة ولا يمكن هذا في دين
النصاب المستهلك فلا يمنع وجوبها وهذا وان كان لا يمنع عن نوع بعد اولى من
ان يحمل على طغيان فلم الناس كما فعله البعض **قوله** في بترية اي في مفاوذة غير
مملوكة لاحد اخترا من المدفون في ملكه وحررة سواء كان ارضا او كرها او دارا
او بيتا او نحو ذلك في الاولين اختلف المتأخرين فيما عداها يجب الزكوة بها
قوله ثم اقم بعد ما عند قوم فشرده والذنا قاله غيرنا بينهما وبين قوله
او جاهد عليه نبيه **قوله** وما اخذ مصادرة اي اخذ ما سلطان ظلمنا من مصادره
على ماله اي فارقته كذا في ابينانية **قوله** ووصل اليه متعلو مجموع ما ذكر من قوله
ولا في مال مفقود الى ههنا وامثلة المال الضمار وهو ما لا يبرح من الدين والو
وكل ما لا يكون على ثقه **قوله** بناء دليل عقلي لنا واما السمع فيقول على رضى
الله عنه لا زكوة في مال الضمار **قوله** ملق اي غنى قادر على اداء دينه **قوله** او
معسر من اعسر لرجل اضاع اي فقير لا يقدر لا يقيه وعلى اداء دينه بلا
مشقة **قوله** او مفلس يفتح اللام المشقة اي الذي تأدى عليه القاضي بانه
افلس فان الدين الذي عليه نصاب اي موجب للزكوة عند ابن حنيفة رح
لان تفليس القاضي لا يصح عنده فكا وجوده كعدمه فتوى اخذته اي فسال

الا انه

عليه الخول لا يجب فيه الزكوة لانه الاستحسان لم ترك الفعل فيتم مجرد النية كنية الاقار
قوله وان نوى به اداء التجارة فعل وعلى فلا يتم مجرد النية كنية السفر والسلام
والا فطرح حجة لا يحصل واحد منها بمجرد النية **قوله** وما اشترى لها كان لها اي
فيما يصح فيه نية التجارة فلا يجب الزكوة اذا اشترى ارضاً عشرة او خراجية واد
نوى التجارة فيها لا يلزم اجتماع الحقيقتين في سبب واحد وهو الارض ولم يعرفه في الشرع
فبقية على ما كانت كذا في شروح الهداية **قوله** ان مائة الجربى اي الذهب والفضة
كذا في الصحاح **قوله** او بعزل قد وما وجب والتخصيص به كونه اكثر وقوعا للاختلاف
عن غيره فلا وجه بما قيل يفهم منه ان عليه زكوة نصا بين او عزل نصا با واحدا
او اداءه الى الفقير لا يجزى عنه **قوله** ساء حال من انواع النمل من ساءت الماشية
رعت وامر اصحابا وسبى تفسيرها في الحديث عن قريب ان شاء الله تعالى والمراد
التي تامة للدور والنسل والسميات فان اسماها للحم والركوب فلا زكوة وان
اسماها للبيع والتجارة ففيها زكوة التجارة لا زكوة السائمة **قوله** بجنة او عرب
وهو بضم الباء الموحدة وسكون الحاء المعجمة آخره تاء مشددة جمع بحق وهو
المتولد بين العزق والبعث منسوب الى بجنة نصر والعرب بالكر الابل جمع عرب
وهو خلاف البق في **قوله** شاة فان قيل الاصل في الزكوة ان يجب في كل نوع منه كيف
وجبت الشاة في الابل قلت بالنص على خلاف القياس ولان الواحدة من الجنس خمس
والواجب ربع العشر فيلزم ان يجب الشاة في كل نوع من الجنس خمس
بربع عشر الابل لانها كانت يقوم بخمسة دراهم هناك ونبت مخاض بربعين
فايجب بها في الجنس من الابل كما يجب الجنس في الماتين من الدراهم **قوله** نبت مخاض
انما سميت بالمعنى في امهالات ما صار به مخاضا بخلافه اي حامله وهي التي
استكملت سنته ودخلت في الثانية وكذلك سميت نبت لبون لعنى في امهالات
فانما لبون بولادة اخرى وهي التي دخلت في الثالثة وسميت عقة بكر الحاء
المهملة والقاف المشددة لعنى فيها وهو انه يركب ويحمل ولها
وهي التي دخلت في الرابعة وسميت جذعة بفتح الجيم والذال المعجمة وهي التي
دخلت في الخامسة لعنى في سنا ما معروف عند ارباب الابل وهي اعلى الامانة
التي يؤخذ في الزكوة **قوله** ثم تتألف ففي كل خمس شاة يعني مع ثلاثة

حقاق وكذلك فيما بعده كما لا يخفى **قوله** مثل ما ذكر بعد المائة وانما يخص به احتسابا
عن الاستيناف الذي بعد المائة والعشرين فان ذلك ليس فيه ايجاب نبت
لبون ولا ايجاب اربع حقاق لعدم نصابها لانه لما زاد خمس وعشرون على المائة
والعشرين صار كل النصاب مائة وخمسة واربعين فهو نصاب نبت المخاض مع
الحقن فلما زاد عليها خمس وصار مائة وخمسين وجب ثلاثة حقاق كذا في المحلى
قوله بقرا وهو مشقوع من بقرا واشق سمي به البقرة لانه يشق الارض وقوله او جاتوا
نصريح باقتادها في نصاب الزكوة لانه نوع من البقر وان لم يسبح بعض الاوهام
اليه لقلة في بعض الديار ولربما لا يخفى به في عينه **قوله** لا ياكل لحم بقرة **قوله** تباع
سمي به لانه يتبع امه **قوله** وفيما زاد يختص بالثاني يعني في اقل الواحدة الزائدة
ربع عشر سنة وفي اثنين نصف عشر سنة وهكذا **قوله** ضانا وهو بالاضاد
المعجمة مرهون العيب جمع ضاين خلاف الماغر والمغر جمعه وهو انواع من جنس
الغنم والاني منها ضاينة وما غدة ويقال للاول بالفارسي ميث و
لثاني بنه واما الشاة فهو اعم من جنس يشملها كما لغتم ويقال لهما بالفارسي
كوسفند كذا في الصحاح والاسماء ثم التسوية يفهم من غير النص انما هي
في تكميل النصاب لا في اداء الواجب حتى ان الجذع من المفرا تفاقا ومن الضان
ايضا في ظاهر الرواية عن الاعظم لا يؤخذ في زكوة الشاة لقوله لم لا يؤخذ في
الزكوة اي لثني فصاعدا ولان الواجب هو الوسط وهذه من الصغار واما في رواية
الحسن وهو قولهما يؤخذ الجذع من الضان لقوله لم انما حقا الجذع والثني لانه
يتأدى به الاضحية وكذا الزكوة **قوله** ولا شيء في بغل وحمارة ولو كانتا مائتين لقوله
لم لم ينزل على قمرها شيء والمقادير ثبتت سماعا واجمع الاثمة على ذلك ولا نترها
لاسمان في غالب البلدان مع كثرة وجودهما والتأديرا لا يعتبر فلا يجب فيها زكوة
السائمة ولان الركوب هو المقصود فيها غالبا دون التناسل لكنهما تسامتا
في غير وقت الحاجة لدفع مؤنة العلف كذا في المعراجية **قوله** كاتارة الارض وهي
بالثاء المثناة على وزن الامارة شق الارض باستعمال البقر للزراعة **قوله** والعلوف
وهي بالفتح ما يعلفون من الغنم وغيره الواحد والجمع سواء من علف الدابة اطعمها
العلف وبالفتح جمع علف وفي كل ما خلا فمالك استدل بقوله تعنه من لواء الرحم

صدقة ولنا الأحاديث الصحاح ولان السبب هو المال النائي ولا نأخذ في هذه الاموال
لان المونة تنراحم فيها فيعدم النماء معنى فاعقل ان دليل النماء الاسامة والاعداد
للتجارة كما ذكرتم وتراحم المونة لا يبطل النماء بالاعداد للتجارة فان من اشترى شخصاً من
الابل بنية التجارة وعلقها بجمع السنة وجبت عليه الزكاة في اخلاصة فيما باله ابطال النماء
بالاسامة قلنا ان الاسامة والعلق متضادان فاذا وجد العلق انتفى الاسامة ولا
كذلك التجارة **قوله** ولا في عمل وفصيل الحمل بفتح الحاء المهملة والجمع لد النكاح في السنة
الاولى والفصيل بانفا ولد الناقة قبل ان يتم عليها حول من فصل الرضيع عن امه
والجمل بكسر الجيم المهملة من اولاد البقر حيت رضيعه امه الى شهرته كذا في المعقبات
استصعب بعض الفضلاء تصويرها بنا وعلى ان وجوب الزكاة دابر على حولان
الحول وبعد الحولان لا يتصور شئ من المعالي المذكورة فيقول في صورته رجل اشترى
ثمة وعشرين من الفصلا او ثلثين من العجايل او اربعين من الحلات او ذهب
له ذلك هل ينعقد عليه الحول ام لا على قول الاعظم والرباني لا ينعقد وعلى غيرهما
ينعقد حتى لو حال الحول عليها من حيت ملكها وجبت الزكاة وقيل اذا كان له نصاب
سائمة فمضا عليها سنة اشهر فتوالدت مثل عدد ثم هلك الاصول وبقية الفروع
تتم الحول عليها هل يجب فيها الزكاة ام لا وقيل لو حال الحول على الصغار الكبار ثم هلك
الكبار قبل ان يودي زكوتها وبقية الصغار هل يفي عليها من الزكاة بمقتضى ام لا فالصور
كلها على الخلاف فعند زفر وملك يجب فيها ما يجب في السائمة وعند ابو يوسف يجب فيها واحد
منها وعند ابى حنيفة ومحمد ليس بشئ كذا في الكوسجينة **قوله** الا تبعا للكبير فانه اذا كان
فيها واحد من الكبار جعل الكل تبعا له انعقادها نصابا وبنادية الزكاة صورة
المسئلة رجل له تسعة وثلثون عملا ومستهنة واحدة فان كانت المسنة وسطا اخذت
وان كانت جيدة ثم يؤخذ ويؤدى المال سائة ووسطا وان كان في ذلك الوسيط
لم يجب الا هذه كذا في البيانة **قوله** ولا في زكاة الخيل وهي الا فراس خاصة **قوله**
وفي كل فرس من المختلط به الزكو اختلف اولا في بياهل لها زكاة ام لا فعند ابى حنيفة
لها زكاة وعند جمالا والفتوى على قولهم بما صرح به والكا في وثانيا في ان لها نصاب
ام لا قيل لا نصاب لها عنده وقيل لها نصاب لكن الخلاف في تعيين العدد فقال
ابو جعفر الظاهر في نصابها ثمة فاذا كان ان اقل من ثمة لا يجب وقيل ثلثة وقال

الزيلي اثبات ذكره وان شئ **قوله** او ربع عشر قيمته قبل التحبير مختص بالافراس
العراب حيث كان قيمته متقاربة فكان قيمة كل فرس ربع مائة درهم وقيمة الديار
عشر درهم فيكون عن كل مائة درهم خمسة درهم فاما الفراسان فانه يقوم ويؤدى
من كل مائة درهم خمسة درهم من خيار كذا في الصحاح **الكفاية** **قوله** وجاز دفع القيمة يعني
ان اداء القيمة مكان المنصوص عليه فيما ذكره المصنف وفي صدقة الفطر ايضا جاز عندنا
خلد فالتا في النصوص والقياس على الهدى والاشحية ولنا بخير وم لا مير اليم
ان ياخذ الثياب بدل الذهب والفضة وقال فانه آيسر على الناس وانفع للمهاجرين
بالمدينة وليس المراد ان القيمة بدل عن الواجب لان المصير الى البدل انما يجوز عند
عدم الاصل واداء القيمة مع وجود عين المنصوص عليه في ملكه جاز فكان الواجب
عندنا احد هما اما العين او القيمة **قوله** ولا ياخذ المصنف اي اخذ الميراث بقا صدقة
اذا اخذ الصدقة **قوله** الا توسط يعني لو وجب نسي لبوت مثلا لا يجوز ان ياخذ
بجدة هاجيرا ولا رديها وانما ياخذ وسطا منها وكذا غيرهما من الاسنات لان فيه
نظرا للجانين كذا في التبيين **قوله** است الواجب اي الميراث او ذات السن وذكر السن
وارادة ذات السن انما يكون في الحيوان وذات الاسنات لان عمره وآب يعرف
بالسن اما صورة المسئلة رجل عليه نسي لبوت مثلا ولم يوجد بل وجد نسي
مخاض او حقة ياخذ المصنف نسي بمخاض مع الفضل او الحقة مع ردة الفضل
من جنس احتراز عن استفاد من خلاف جنس النصاب كما اذا كان ابل
فاستفاد في ثلث الحول بقرا او غنما فانه لا يضم اتفاقا بل انما يتانف لم حول بذاته
واما اذا كان من جنسه فله يخ اما ان يكون حاصلا بسبب الاصل كالاولاد والارواح
او بسبب مقصود فان كان الاول يضم بالاجماع وان كان الثاني مثل ان يكون عند
رجل مقدار ما يجب فيه الزكاة فاستفاد من ذلك الجنس في خلال الحول شري او
هبة او ميراث ضمها وزكى كلها عند تمام الحول عندنا وقال الشافعي يتانف لم حول
جديدة من حيت ملكه فاذا تم الحول وجب فيه الزكاة نصابا كان او لم يكن **قوله**
يمكن ان يرجع هذا الظاهر عندي مما ذكره **قوله** كان الواجب على حاله يعني
عند الاعظم والثاني وقال الرباني وزفر رحمه الله الزكاة في العفو والنصاب
جميعا حق لو هلك العفو بقطعة بقدره كما سينتج ذلك من تصويرنا شارح لقول

المصروف يصرّف الملاك **الحق** وهلاك النصاب بعد الحول يسقط الواجب
سواء كان من الأموال الباطنة أو الظاهرة قبل طلب الساعي قبل التملك من الأداء
أو بعده عندنا اتفاقا وبعد طلب الساعي قبل يسقط ولا يضمن هو الصحيح وقيل
يضمن وهو اختيار الكرخي وعلى هذا العشر والخارج وقال الثاني إذا هلك
الباطنة بعد التملك لا يسقط به الزكاة كذا فيهم من تقرير الزكاة ما إذا الحق له
بعد وجوب الزكاة لا تسقط الزكاة لأنه عرف ما تعافى يكون **فما قولهم** ولا يقول
الملاك يصرّف كما به قال الرباني **الحق** وقوله ولا تقول أيضا أي كما قال به الثاني سترح
به في الهداية **قوله** فيجب نصف وثلث من نصاب بكونه لا من ثمانية وعشرين نصف
وثلث أربعين يكون زكاة كذلك من زكاة **قوله** فالواجب ثلثا نصاب بكونه ربع تسع
أقوله لأن اتفاقنا منه انقضى من ثلث بمقدار ربع تسعة لأن ثلثه اثني عشر وثلثه
أربعة لأنه تسع أربع مرات وربع الأربعة واحدة واتفاقنا في هذه المسئلة منه
أحد عشر فلا سترح في كونها تسعة كما ذكرنا فالباقى ثلثان وهو أربعة وعشرون
وربع تسعة وهو واحد فيلزم أن يكون الواجب على هذا النقط ضرورة **قوله** في أكثر
الحول لأن القليل تابع للأكثر لأن المحاب السوايم يمدود بدأ من أن يملفوا سوا
في وقت لبرء أو تلج كما في الهداية بالباردة وقد صرح صاحب الهداية بالمحابة نصف
الحول بأكثره في الاكتفاء ولم يذكر له وجهه فيقل وأما في النصف فلا لأنه لم يملف نصف
الحول وقع الشك في ثبوت سبب الإيجاب فلو بقيت الوجوب ولا يخرج حرمة الوجوب
بجريمة العيادة لأن التنجيم إنما يكون بعد ثبوت السبب ثم يفصل الأسامة في حوز
إيجاب زكاة السوايم قد ذكرناه في أول الباب والكل، بالفارسي جراكاه **قوله**
يفتى أن يعيه وأما علم أن أصل وضع هذه المسئلة أن الطائفة المذكورة إذا أخذوا
تلك الصدقات من الملاك لا يأخذ الإمام العدل منهم حيث استيلاهم عليهم مرة أخرى
كما يشهد به لفظ الهداية والكافي وعندي أن معنى كلام المصنف أن هذا بعينه
لأن المراد من قوله يفتي الحق أن ليس عليهم بعد الأخذ المذكورة إلا إعادة حقيقة فيعلم
منه عدم توقف أداء دين الصدقات منهم على إعادة الإمام بدلالة التقيد كما يفسح
عنه شرح صدر الشريعة كلام المصنف **قوله** فإن أخذه البغاة قيل قيد الاتفاق حتى
لو كان المالك عند البغاة سنيين ولم يأخذ وأمنه شيئا ليس الإمام العدل أن يأخذ منه

ناه نيكازا

ثانيا كذا فيهم من تقرير البيهقي والبغاة جمع باع كالفناء جمع قاض وهو كل خارج
على الإمام العدل تأويل واستعمله دينه والمراد من الخارج ههنا مال تؤخذ من الأراضي
الخارج كما سيأتي في **باب** فيما بينهم وبين الله يعني ليس للإمام إذا ظهر عليهم ثانيا
أن يأخذ منهم ذلك ثانيا فظهر لأنه لم يقدم على حفظهم وأخذ المال لا يجوز إلا بعد الحفظ
كذا فيهم من تقرير الغاية **قوله** من النجاسات وهي الحقوق التي عليهم كالديون والغصب
والسبعية ما أتبع به وقوله فقرا فإنهم إذا رد وأما لهم إلى من أخذ وهامنه لم يبرأ
معه من شئ لأنه من اعلام المتعدي عليه وهذا معنى قول صاحب البيان لأن من يأخذ
بما يأخذ شرطه فلا حوط أن يعاد **قوله** والأول حوط وهو من لفظ الهداية يعني
الافتاء بأعادة صدقة السوايم والعشر حوط لأن في ذلك خروجا عن عهد
الزكاة ينبغي **قوله** هذا الذي أدرج أقوله قد فهم من تقرير سائر المقاصد في
أول بحث الدعاء أن المذبح هو التسليم فإنه قال بعض الناس الإيمان ألا قدرها مع
التصديق والتسليم يعني أن مخالفة الجماعة ذابها وعادة وليست بمسئلة
مصادرة الزكاة وليس هذا أول قامورة كبرت في الإسلام **قوله** قوم من مشركي
العرب وهكذا في المغرب وقال في الكافي والكفاية وغاية البيان ثم بنوا العلب قوم
من نصري العرب فليفتوح بين المعصيات للمعصية **قوله** ولا كثر منه أي وجاز
تقديم زكاة أكثر من سنة واحدة لأن النبي ص استسلف من عباس رضي الله عنه
زكاة عامين لأنه حين موغل فاذا جعل فقدا حسن فلا يجوز التعجيل باعتبار
تمام السبب وفي ذلك الجواب الأول والثاني سواء كذا في البيهقي **قوله** يفتح الأداء
أي إذا كان مالك النصاب في أول الحول وأخره ومعه في وسط الحول النصاب
أو بعضه كما إذا صلى في أول الوقت وصام المافر في رمضان وأدى الدين المؤجل
نكح فالمالك له أن يحول الحول شرطه كالنصاب وتقديم المشروط على الشرط
لا يجوز كما لو تقدم على النصاب وقد صرح جوابه من قول الشارع والأصل **الحق**
قوله أجزاء ما أدى من قبل خلافا لفرقان عنده إذا جعل عشرين دراهم وليس
في ملكه إلا المذكورة المائات ثم تم الحول وفي ملكه ثمانية دراهم لا يجوز إلا عن
المائتين لأن كل نصاب في حوز الزكاة أصله بنفسه وكان التعجيل على النصاب الثاني
كان تعجيل على الأول وفي ذلك تقديم الحكم على السبب ولنا أن النصاب الأول هو

الاصلة السببية والزائد عليه تابع **قوله** اعلم ان هذا الوزن الخ قيل يعتبر في كل
بلدة وزن تلك البلدة حتى ان الامام ابا بكر محمد بن الفضل كان يوجب في كل ما في رهم
بخارية خمسة مثاقيل اخذ الامام شمس الدين السرخسي في البيانية نقلا من الخلاصة
قوله والقيصر طمس شعراته فالثقال الذي هو الدينار عندهم مائة شهابية **قوله** وفي
معموله خبر ربع عشرة مضر وب كل واحد من الذهب والفضة ومصنوعهما كالخلى
مباحا اولاد الاواني خلا فالشافعي في المباح المبتذل من الخلى **قوله** وتبرع عطف
على معوله وهو ما لم يغير مضر وب منهما والعرض بفتح ياء شاع الدنيا سوى النقد
كذلك الغنابة اخذ من الصحاح ونحن نقول قد تبين ما ذكرنا زكاة الذهب عشر
منقالا نصف مثقال وزكاة الفضة ما بقي درهما خمسة دراهم لان كل واحد منهما ربع
عشر كل واحد منهما كما هو المشروعي لانه صلى الله عليه وسلم كتب الى معاذ رضى الله عنه ان
ياخذ من كل ما في رهم خمسة دراهم ومن كل عشر من مثقال من ذهب نصف مثقال
ثم معنى **قوله** متوقفا بالانفع عند الاغنياء ان يقوم بما يبلغ نصابا ان كان يبلغ بلدها
دون الاخر وان يبلغ بكل واحد منهما يقوم بما هو ارفع وان استويا في الرفع
يخير المالك **قوله** ثم في كل خمس بضم الخاء **قوله** ولا شئ في الاقل هذا عند الاغنياء
واما عند الفقهاء فما زاد على ما تبين فزكاة بحسب ما قلنا او كثر حتى اذا كانت الزيادة
درهما ففيه جزء من اربعين جزء من درهم **قوله** وورق بكسر الراء وهو المصروب
قوله غلب فضته الخ اما اذا كانتا سواء قيل يجب فيها الزكاة احتياطا وقيل لا يجب وقيل
فيه درهما ونصف كذا في التبيين **قوله** ونقصان النصاب في الحول وفي لفظ
النقصان اشارة الى ان لا يثبت من بقاء شئ من النصاب حتى لو هلك كله في اثنان
الحول لا يجب وان تم اخر الحول على النصاب فلو اشترى عصيرا للتجارة يساوي نصابا
ويغرم في اثناء الحول ثم يخلل في اخره والخل ايضا يايه يستأنف للخل ويطل الحول
الاول سوراى باطل عشره ديناراً مثبلا لانه الخان في الدراهم والعروض و
السوايم كذلك يدل عليه اطلاق ذكر النصاب والمراد بالنقصان النقصان في الذات
فان النقصان في الوصف كجعل السائمة علوفة يسقطها اتفاقا لان فوات الوصف
وارد على كل النصاب فكان كهلاك النصاب كله لغوات المحلية بفوات الوصف **قوله**
ويقيم الخ قال في النهاية حاصل ما يل الغنم ان عرض التجارة يقيم بعضها الى بعض بالقيمة

وان اختلف اجناسا وكذا لك يقيم الى التقديرات بخلاف السوايم المختلفة الجنس
كالابل والبقر والغنم لا يقيم بعضها الى بعض بالاجماع **قوله** يجب عنده لا عند فقير
الزكاة من احدى النوعين شاة او يودي من الدراهم حصتها ومن الدنانير حصتها
باب العاشر هو تسمية الشئ باعتبار بعض احواله وهو اخذه العشر
من الخبز لان المسلم والذي كما سبق **قوله** لاخذ صدقة التجار توقف بانه
ياخذ من الكافر مما ايضا والمأخوذة منه ليست بصدقة اجيب بان الاصل في تسمية اخذه
الصدقة لان فيه اعانة المسلم على اداء العبادات وما عداها تابع لا يحتاج الى
تفصيله بالذكر **قوله** وصدوق مع اليمين لانه ينكر الوجوب فانقول له فيان الزكاة
عبادة محضة كالصوم والصلوة ولا يشترط للتصديق فيهما التكليف والجواب
انما وان كانت عبادة كلك تعلو بهما حق العاشرة الاخذ وحق الفقير في الانتفاع
به فالعاشرة بعد ذلك يدعى عليه معن لها قرينة لزمه فيستخلف لرجاء التناول
كما في سائر الدعاوى بخلاف ما فانه لم يتعلو بهما حق العبد **قوله** في مصر اخذ
بما بعد الخروج في السفر فانه لا يلتفت اليه بعده لتعلو العاشرة اليه **قوله** صدقة
الذي يعني الا في ادعاء الاداء بنفسه الفقير حيث لا ولاية للكافر فيه لان المال
منه جزية ياخذ منه السلطان ويصرفها الى مصاع المسلمين **قوله** ومن ذق
ضعفه اي نصف العشر قوله لا ياخذ كل اموال الحر في لانه عذر وهو حرام
وهذا قول بعض المتأخرين **قوله** ولا من قليلة لهذه التوطئة للوصول الذي ذكره
بقوله وان اقر بيا في النصاب والافعد الاخذ من القليل قد طهرت قوله ان
بلغ نصابا **قوله** ولا شيئا منه اي لا ياخذ العاشرة شيئا من الحر **قوله** ان اخذ
من الحر في العشر الخ حاصله ان العشر انما يتكرر فيما يمتز به كمال الحول اذ بتجديد
العهد بالرجوع الى اهل الحرب ثم بالمرور على العاشرة وان كان يومه ذلك فاذا لم يجد
شئ منه لم يعثر ثانيا **قوله** فاخذ قيمته وبهذا انظر الى المراد بتعثرها تعثر قيمتها
كما صرح به في النهاية قيل يعرف قيمة الحر بقوله فاسقين تابا او ذميين اسلما وقيل يعرف
بالرجوع الى اهل الذمة وجلوذ الميتة كالحمل **قوله** ولا بضاعة بالرفع معطوف على
قوله لا خنزير وكذا قوله ولا مضاربة اي لا يشر كل منهما مع مسلم او ذمي
الا ان يبلغ نصيب المضارب نصابا فياخذ منه لانه مالك له ولو كانا مع الحر في

باب العاشر

يعشر **باب الركا** **قوله** معدن ذهب نكرة موصوفة بقوله وجد الخ وقعت
 مبتداء وقوله خمر اي يؤخذ خمسة خمر وكذا قوله كنز نكرة موصوفة بقوله
 فيه سمة الاسلام وقوله كاللغة خبر **قوله** او نحو كالفضة والرياض والمديد
 والصغير قوصه في ارض خراج وعشر ومعناها مذكورة في باب الوظايف من كتاب
 الجهاد **قوله** ولا في لؤلؤ ولا في مطر الربيع يقع في الصدق فيصير لؤلؤا فعلى هذا
 اصله من الماء وليس في الماء شيء وقيل ان الصدق في حيوان يختلف فيه اللؤلؤ من
 غيره مطر وليس في الحيوان شيء وهو نظير طي المسك يوجد في البئر فلا شيء
 فيه ولا في غيره لانه قيل خمر اية في البحر وقيل ينبت في البئر بمنزلة الخشب فيه
 فلا شيء في اخفاء الدواب ولا في الخشب كذا في التبيين **قوله** خمس اي لخذ خمسة
 لان الارض كانت في ايدي الكفار فبقيت لنا استيلاء عليها قهرا فكانت غنمة وفيها
 الخمس **قوله** وجد في جبل قد الجبل احتراز عما يوجد منه وما هو في حكمه من الذبيح
 واللؤلؤ وياقوت وزررد ولعل جميع الجوهر والفصوص من الجواهر في خزائن
 الكفار فاصيب قهرا فان فيه الخمس بالاتفاف وقوله ومثل خمس في الحجر معلوم
 انه لم يرد به ما كان للتجارة وانما اراد ما يخرج من معدنه فكان اصله في كل ما
 هو بمعناه **قوله** فيه سمة الاسلام نحو كل حق الشهادة مثلا **قوله** يفسر فيها
 حيث وجد هامة يتوهم ان صاحبها يظلمه وذلك يختلف بقلة المال وكثرة على ما
 سيجي وفي كتابها **قوله** وما فيه سمة الكفر كالصليب مثلا **قوله** اي المالك
 اي الذي ملكه الامام هذه البقرة اول الفتح اي حين فتح الاسلام تلك البلدة وان
 لم يوجد المختص فلورثة ان عرفوا والا فلا قصص مالك الارض لورثته ولا فليمت
 المال كذا في الكفاية **قوله** وانما سمي بالخطبة لان الامام يخطب لكل واحد من الغانمين
 ناحية ويجعل ملك الناحية له وفي الصحاح بالكسر ارض يختطها الرجل لنفسه وهو
 ان يعلق عليها علامة بالخط ليعلم انه قد اختارها لبيها دار الشرى كلامه **باب الركا**
قوله سمي بعشرة زكاة مجازا **قوله** وفي كل ارض عشرة وانما قيد به
 لانه اذا اخذ من ارض الخراج فلا شيء عليه لا عشرة ولا خراج ثم خففوا في وقت الوجوب
 فعند الاعظم الي عند ظهور الثمرة وعند الثاني ربع عند الادراك وعند الباقي ربع
 عند استحكامه **قوله** سمي بفتح السين المرهلة وسكون اليا المثناة التختانية

وبالحاء المرهلة ما جاء **قوله** عمانية ارطال والوطل مائة وتلوث درهما **قوله** في
 الحضراوات كالفواكه والبقول **قوله** لانه ياخذها السلطان وفيه اشارة الى التلوث
 بين المر وابتدع عنه حيث روى عنه تارة وجوب الصدقة في الحضراوات واخرى
 عدم وجوبها لغيره احدى الروايتين قوله م ما اخبر جبهة الارض ففيه العشر يعني
 يعطيه المالك الى الفقير بنفسه ومبنى الاخرى قوله م ليس في الحضراوات صدقة
 يعني لا ياخذها العاشر جبهة **قوله** الا في نحو حطب يعني ان امثال هذه الاشياء التي
 لا يستنبط في البساتين ولا يستنبط في الارض لا عشر فيها لانه موجبة الارض النائمة
 وهي تبقى عن البساتين لانها اذا غلبت عليها افة تما فلا يحصل بها النماء حتى لو اتخذ
 الارض مقصبة او مشجرة او متسا للمشايش و اراد به الاستئمان بقطع ذلك وبيعها
 كان فيها العشر **قوله** كالقصب وهو كل نبات كان ساقه انابيب وكعبها الكعب العفنة
 والابنوي ما بين الكعبين وانواعه ثلاثة احدها الفارسي وهو الذي يتخذ منه الاقلام
 وثانيها قصب الذريرة وهو نوع منه متقارب العقد واثوينة مملوءة مثل ينهم
 العنكبوت وفي مصنفه حراقة ومحموقه عطر يوق به من الهند اجوده ياقوتي
 اللوز وثالثها قصب السكر والمستثنى منها الفارسي واما الاخير فغيرهما العشر
 لانه يقصد بهما استقلال الارض **قوله** لغيره اية البية والغرب بفتح الغين المعجزة
 وسكون الواو المرهلة الدلو العظيمة والذاتية الذوات التي يسقى عليها **قوله** وهي
 عشر الباقي وفيه اشارة الى ان الجار من بلاد رفع متعلق بمجموع العشر ونصفه كمالا
 يخفى **قوله** عادة عشرية كما كانت اما الاخذ بالشفعة فلتحول الصدقة الى الشفع
 كانه اشتراها من المسلم ولم يتوسط النصارى واما الترة ففساد البيع فلا نه بالتره
 والفتح يحكم الفساد جعل البيع كما لم يكن جعله بستانا وهو كل ارض يحوطها
 خابط وفيها نخيل متفرقة واشجار وانما وضعت هذه المسئلة لبيان ان الحكم الاصل
 للشئ يتغير بتغير صفة فانما لو بقيت دارا كما كانت لم يكن فيها شيء سواء كان
 مالكا مسلما او ذميا فاذا جعلها بستانا وجب عليه العشر ان سقاها بماء العشر
 لان المؤنة في مثل هذا يدور مع الماء لانه وظيفة الاراضي باعتبار انزالها وهي ان يكون
 بالماء **قوله** مثل نهى ملك ومرة ردة ويحوي نهى الترك وهو نهى نخند في نحو
 نهى بزي بلسر والتا والذال المعجزة ودجلة نهى بعداد والفرات نهى الكوفة **قوله** و

وفي عين قير ونقط القير الذقة والغار لغة فيه والنقط بفتح النون وكسرهما
افصح وهن يكون على وجه الماء وانما لم يكن فيهما شيء لانه ليس من انزال الارض
وانما هو عين قير كعين الماء **قوله** وفي ارض خراج وحريمها الصالح للزراعة لا فيما
يعني في حريم عين القير والنقط في ارض الخراج حراج ولا يحسب موضع العين لانه
لا يصلح للزراعة وهو رواية اب سماعة عن محمد وهو اختيار ابي بكر الرازي
لان حريمه في الاصل صالح لها وانما عطل صاحبها حاجته وقيل في هذين العيين
خراج بان يحسب موضع العين اذا كانت حريمها صالحا لانه الخراج متعلق بالتملك
من الزراعة فيكون الموضع العين تابعا للارض وهو اختيار بعض المشايخ
فيقول وقد اختار المصنف الاول واشار الى مرة الثاني بقوله لا فيما فظهر بطلان
ما قيل الانسب ان لا يذكر قوله لا فيما اذا الحاجة اليه لان حكمه عرف من قوله ولا
شيء في عين قير وجه ظهور البطلان لا الحكم الاول منخصص الارض العشر
فيكون ان يحسب في الارض الخراج كما ذهب اليه البعض **باب المصارف** **قوله**
والساكنين من لا شيء له وقيل بالعكس الاول اصح واشار اليه صاحب الهداية بقوله
وهذا امر ودي عن ابي ج وكل وجه وجه الاول قوله تعالى او مسكينا ذا مشربة الى
صفا بطون الشرب من الجوع والعري بما اخذ من سكره كانه يحزن من الحر من الجوع فلم يصر
مكانه وجه الثاني ان الفقير مشحون من انكار فقال الظاهر فيكون اسوء حالا من
المساكين ولهذا قال في الترمذي مسكينا وامتنى مسكينا واحشدة زمرة المساكين و
وتعود من الفقر هذا زبدة ما في الكفاية والبيبين **قوله** وعامل الصدقات الذي يبعثه
الامام ليما ياتي الصدقات وقوله بقدر عمله يعني غير مقدم بالتمسك فيعطى ما يكفيه واعوانه
مدة ذهابهم وايابهم اما ان احاط بالزكاة فلا يجوز الزكاة على النصف لان التنصيف
على النصف ثم المعينة الكفاية الا وسطا المشروبات التي بلغت درجة الحرمة لكونها
اسرافا محضاً ويجب على السلطات ان ينصب من يتقنى بالوسط من غير تبذير
ولا تقير لانه الجدة رتب كما نوا من اخوات الشياطين هذا زبدة ما في البيبين
قوله والكاتب اشارة الى معنى قوله تعالى وفي الرقاب اي وللصرف في فك
الوقبة وقوله ومد يوت اشارة الى معنى قوله تعالى والغارمين حتى يفسخ القاضى
بالمديونتين لا يفسرهم في غير معصيته والغرامة في اصل اللغة الزوم **قوله** وفي

ما في قوله

سبيل الله تعالى قيل هذا مكره لانه اما ان يكون له في وطنه مال او اوقات كانت
فهو ابن السبيل وان لم يكن فهو فقير فمن اين يكون العدد سبعة اجيب بانه فقير
الا انه اذا زاد فيه شيء اخر سوى الفقير وهو لا نقطاع فيما طاعة الله
تعالى حج او حجاج وبهذا يمتاز عن الفقير المطلق لان المقيد غير المطلق لا
بحاله **قوله** وابن السبيل هو المسافر سمي به للزومه الطريق والحج به كل من هو
غائب عن ماله وان كان في بلده بعد ان لم يقدر عليها في الحال ولا يجعل له ان
ياخذ من الزكوة اكثر من قدر حاجته صرح به الزيلعي **قوله** انه عند لا بداه يعني
ان المذكورين مضاف الى الزكوة لا مستحقوها عند حاجتها يجوز الصرف الى واحد
منهم وهو يقول هم المستحقون بها حتى لا يجوز ما لم يصرف الى الاصناف السبعة
من كل صنف ثلاثة وهم واحد وعشرون اذا اضافة بلام الملك ان لم يوجب حقيقة
فلا اقل من اوجب الاستحقاق ولهذا واوصى بثلث ماله ليوثا ولم يجز بعضهم
كذا هنا ولما ذكر الزكوة عن الله تعالى لما مر وهو لا مصارف بقوله الحاجة وهذه
الاسماء اسباب الحاجة وهم يحملون الزكوة كالكعبة للصلاة وكل صنف يجوز
من الكعبة واستقبال جزء منها جائز كما استقبال كلها كذا ههنا واللام للعاقبة
اي يصير لهم بعاقبته كقوله تعالى فان تقطع آل فريحت يكون لهم عدوا واورثنا
اي عاقبته ذك كذا عاقبة الصدقات للفقير لانها ملكهم ويكون للاختصاص وهو
اصلها وانما يستعمل في الملك لما فيه من الاختصاص ولهذا لم يذكر ان يحشرى
في موصله غير ملك هذا لانهم غير معينين ولا يعرف مالكم غير معين في الشرح
وكذلك الملك غير معين حتى جاز للمالك نقله الى غيره كذا المال من جنس بل يستري
قد راجب من غير ويدفعه الى الفقراء ولانه لو كانت للملك لما جاز له ان يطأ
جارية له للتجارة بمشاركته الفقير فيها وهو خلاف الاجماع ولان بعضهم لم يكن
فيه لاه وهو قوله تعالى وفي سبيل الله فلا يخرج دعوى التملك هذه اربعة ما في العناية
والكافي والبيبين والاصناف ان الحق معنا ومن جملة شواهد قول البيضاوي
له مع غاية نصيب في مذهب الخصم ونماية تعصب فيه به وعن عمر و حديثه
وابن عباس وغيرهم من الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم جواز صرفها
الى صنف واحد وبه قال الايملة الثلاثة واختار بعض اصحابنا وبه كان يفتي شيخنا

والذي على الآية بياض ان الصدقة لا يخرج منهم لا يجب قسما عليهم
 انتهى لفظ **قوله** فيراد به الجنس فيكون معناه ان جنس الزكاة يجنب الفقير
 فيجوز الصرف الى واحد **قوله** لا يجعل لك النساء حتى حرمت عليه صلى الله عليه
 وسلم الواحدة ايضا **قوله** على ان اريد الى بناء على مقابلة الجمع يقتضي انقسام
 الاحاد الى الاحاد لا يثبت كل فرد من هذا الجمع لكل فرد من ذلك الجمع حتى لا يكون
 ذو وسع احد ولا يقتضي استبعاد الاصناف ولا ثلثه منها حتى يلزم ما دام
 الشافعي **قوله** بخلاف ما اذا قال الخ فان المراد فيه بيان القسمة الى المصروف
قوله وعند ما يقتوى اي لا يجوز ان يشتري بالزكاة فيعتق لان مصرفها ان كان
 بايع العبد فبطلان قد يكون غنيا وان كان نفس العبد فلا ريب في انه لا يملك بقية
 نفسه بذكره وعلى التقديرين فلا عليك فيه بالنسبة الى العبد والدفع الى بعده
 الغنى كالدفع الى مولاه **قوله** بخلاف المكاتب لانه حر يد او لا سبيل للموتى على ماء
 فيده كذا في التبيين **قوله** لانه لا بد ان يملك لانه التملك هو الركن فيه وذلك
 لان الاصل في دفع الزكاة عليك فقير مسلم غير حاشي ولا مولاه جزء من المال
 قطع منفعة المدفوع عن نفسه مقرونا بالبيعة ولما قال يقول قولكم التملك ركن
 دعوى مجردة اذ ليس في الادلة التعليلية المتقولة في هذا الباب ما يدل على ذلك ما خلا
 قوله تعالى انما الصدقات للفقراء وانتم جعلتم للام فيه للعاقبة دون التملك والجواب
 ان معنى قولهم للعاقبة ان المنصوب يصير ملكا لهم في العاقبة فزعم مضافا ابتداء
 لا مستحقون ثم يحصل لهم الملك في العاقبة بدلالة الام فلم يرد دعوى مجردة وانما
 اضاف الدين الى الحق لانه لو قضى به حتى يامر وقع عن الزكاة ويكون القايض
 كالوكيل له في قبض الصدقة وقيل لو قضى به اذ يت حتى لو ميت يامر جاز كذا في
 التبيين نقلنا من العناية **قوله** ولا الى من بينهم ولا دة لان منافع الاملاك بينهم
 متصلة فلم يتحقق التملك على الكمال واما ما سواهم من الاقرباء فتم الاتيان
 بالصرف اليه بل هو افضل لما فيه من صلة الرحم **قوله** ولا الزوجة زوجا هذا
 عند الاغنى للاشتراك في المنافع عادة قال الله تعالى ووجدك عالا فاغنى اى
 اغناك بما لك خذ يجهل كذا في الكشاف **قوله** اعتوى بعضه بضم التمهيد بان يكون
 عبد يبيع اثنين احدهما اعتوى تمهيدا وهو محسب لا يجوز للاخر دفع زكاة اليه

لانه بمنزلة

لانه بمنزلة المكاتب عند الاغنى وحرمد يوت عند **قوله** والمراد غير المكاتب يعنى
 يعنى القبة والمدة ورام ولد **قوله** اى طفل الزوج الغنى واما اولاده الكبار زكورا
 او انثا وامرأة اذا كانوا فقرا يجوز صرفها اليهم لانهم لا يعقدون اغنيا بما لا الأب
 والزوج وان كان نفقتهم عليه **قوله** ال على يعنى ابن ابى طالب بن عبد المطلب
 بن هاشم وعباس بن عبد المطلب بن هاشم وجعفر بن ابى طالب بن عبد
 المطلب بن هاشم وعقيل بن ابى طالب بن عبد المطلب بن هاشم والحارث بن
 عبد المطلب بن هاشم اى لا يجوز دفعها الى هؤلاء لقوله وم ان هذه الصدقات انما
 هي واساخ الناس وانما لا يحل لمحمد ولا آل محمد فائدة تخصيصهم بالذكرا شعار يجوز
 الدفع الى بعض بنى هاشم وهم بنو ابى لهب لان حرمة الصدقة كرامة لهم استحقوا
 بنصرهم النبى في الجاهلية والاسلام ثم سري ذلك الى ولدهم وابولهب اذى
 النبى فيهم وبالغ في اذنيه فاستحقوا الاهانة ثم اختلفوا فيما يمنع قال بعضهم هي
 الصدقات الواجبة كالزكاة والنذور والكفارات واما التطوعات ونحوها الاوقاف
 فيجوز صرفها اليهم وعند الاغنى لانه لا بأس في صرف الكلى اليهم وعن ابى يوسف
 انه يجوز اذا كانت الوقف عليهم خاصة فيكون بمنزلة الوقف على الاغنى واما اذا كان
 على الفقراء ولم يتم لبنوا هاشم لم يجوز صرفها اليهم وروى عن الاغنى ربه جواز
 دفع الزكاة الى الهاشمي زمانه وجواز دفع الهاشمي زكاة الى هاشمي اخر مثله
 هذا زيادة ما في شروح الهداية والتبيين وقاضى خات غير الزكاة اى وغير
 العشر ايضا لانه في حكمها وامثلة غيرهما صدقة الفطر والكفارات والصدقة المذورة
 هذه عند الاغنى والرباى وقال الشافعي وهو رواية عن ابى يوسف لا يجوز دفع
 غير الزكاة والعشر ايضا اليهم قياسا عليهما ولنا قوله ثم تصدقوا على اهل
 الاديات كلها ولولا حديث معاذ رضى الله عنه لقلنا بالجواز في الزكاة والعشر
 اما دليل عدمه جواز دفعها الى الذى فقوله وم لمعاذ رضى الله عنه خذها من
 اغنيايهم وردتها الى فقرايهم والضمير في اغنيايهم راجع الى المسلمين بالاجماع
 لان الزكاة لا تجب على الكافر قلنا اضمير فقرايهم لئلا يخلل النظم **قوله** فبان انه
 بعده او مكاتبه وهذا تصريح منه بجواز دفعها اليهم وان ذكر في التناهي
 بياض لزوم الاعادة تبعا اما العبد فلا كسبه لسيده واما المكاتب فله حوق في كسبه

ها
 قال جعفر بن محمد بن عيسى
 عن جعفر بن محمد بن عيسى
 عن جعفر بن محمد بن عيسى
 عن جعفر بن محمد بن عيسى

الا يرى انه لو تزوج جارية نكاحه لم يحن كما لو تزوج جارية نفسه فلم يتم التملك
 واما اذا دفع الى مكاتب غيره يجوز وان كان مولاه غنيلا اداء الزكاة الى الغني
 يجوز في الجملة كالعامل الغني وابت السبيل الذي له مال في وطنه **قوله** لم يجد يعني
 جاز عن زكوة عنده الا عظم والثاني ربح وصل تطيب المقبوض للمقابض اختلفوا
 فيه فعلى قول من لا يطيب ماذا يصنع بها قبل يتصدق به وقبل يتد على المعطي على
 وجه التملك ليعيد الا **تبارك** خلا فلا بد يوسف يعني عليه الا عادة عنده ولكن
 لا يسترد ماداه اما وجوب الاعادة فلظهور خطاب يتعين وامكان الوقوف على
 هذه الاشياء واما عدم استرداده فذلك فساد جرمه الزكاة لا ينقص الاداء **قوله**
 وحيث قال الا عظم فحاطا للثاني وان تقي به انسانا احب الى معناه الا غناء
 عن السؤال في يومه لان الاغنياء مطلقا مكرهه كما سيأتي **قوله** غير مديون
 اي لا ذي عيال فاما اذا كانت مقبولة فلا بأس بان يعطيه مقدار ما اصاب كل
 واحد منهم دون انما يتبين لان التصديق عليه في المعنى تصديق عليه وعلى
 عياله فيد بقدر اتمه يورثه لانه اذا كانت عليه دين فلا بأس بان يعطيه ما يتبين واكثر
 مقدار ما يقضي به دينه سفي له دون الماتيك قال في الهداية فيكره ان يدفع الى طمعه
 ما في دمه فصاعدا وان دفع جازي قال زفر لا يجوز لان الغناء قارب الاداء
 فحصل الاداء الى الغني ولذا ان الغني حكم الاداء فيتعقبه لكنه يكره لقرب الغناء
 منه كمن صلى ويقر به بحاسة **قوله** وبقلا ما قيل ما لك الفرو بينهما وبين
 صدقة الفطر حيث اعتبر هنا مكان المال وفي الفطر مكان المالك في خطاه
 الرواية بان وجوب الصدقة على المولى في ذمته عن راسه فيجب كانت راسه
 وجبت عليه ورأس عايلته في حقه كما اسم في وجوب المؤنة التي في سبب الصدقة
 فيجب حبه ما كانت راسهم واما الزكاة فانما تجب في المال وله اذا هلك سقطت
 فاعتبر بمكانه وانما كره النقل لان اهل البلدة حوز النظر في مال الاغنياء وتعلو
 طمعههم به ولان فيه ترك رعاية حوز الجواز فكانت الصرف اليهم اعدل اولى
 ايجوز وكذا اذا كان اوسع او انفع للمسلمين بالنعيم والوعظ لما روي عن معاذ
 اذا كان ينقلها من اليمن الى المدينة لهذا المعنى كذا في النهاية **قوله** ثم لا بد لنا من
 بيان انواع ما يجمع في بيت المال ومصارفها فاعلم ان ما يجمع في بيت المال من الاموال

لو وزع على
 عياله

اربعة انواع النوع الاول زكاة السوايم والعشور وما اخذ العاشر من المسلمين
 الذين يمدون عليه من التجار ومصرفه ما بينته الله تعالى بقوله اما الصدقات للفقراء
 الآية الثاني ما اخذ من خمس الغنائم ومعادن والوكاز ومصرفه الاصناف التي ذكرها
 الله تعالى بقوله في سورة الانفال واعلموا انما غنمتم من شئ فان الله خسه وللرسول
 ولذي القربى واليتامى والمساكين وابت السبيل فسرهم الله وسرهم رسول واحد
 وانما ذكر بتركها واقتنا حال الكلام واضمارا لفضيلة هذه المال وسرهم الرسول ثم
 سقط بموته وسرهم ذي القربى ساقط عندنا وهم قربة الى رسولهم فيصرف
 اليوم الى ثلاثة اصناف اليتامى والمساكين وابت السبيل وعند الشافعي سرهم
 ذوي القربى ثابت الثالث الخراج والجزية وما اخذ من المستامن واهل الذمة
 عند سرورهم على العاشر وغيرهم ومصرفها عمارة الرباطات والقنطرة والجور
 وسد الثغور وذكر الانهار العظام كيمون والضراب ودجلة وتصرف الى
 ارباب القضاء والولادة والمفتين والمحتسين والحفاظ والمفتين والعلميين
 وللعلميين وارزاق المقابلة وتصرف الى مرصد الطرير في دار الاسلام وحاصل
 ان هذا النوع من المال يصرف الى عمارة الدين وصلاح دار الاسلام والمسلمين
 الرابع ما اخذ من تركه الميت الذي مات ولم يترك وارثا او ترك زوجا وزوجة و
 مصرفه نفقة المرضى وادويةهم وعلاجهم وهم فقراء وكفن الموتي الذين لا مال لهم
 ونفقة المقيط وعقل جنائيه ونفقة من هو عاجز عن الكسب وليس له من يقضي
 عليه بنفقته وما اشبه ذلك والواجب على الائمة والولادة والاطباء ايصال الحقوق
 الى اربابها وان لا تجزوها عنهم على ما يروى من بعضيل ونسوية من غير ملية ذلك
 الى هوى ولا يتحل لهم منها الا مقدار ما يكفيهم ويكفي اهلهم وان وصل من بيت
 المال شئ بعد ايصال الحقوق الى اربابها فسموها بيت المسلمين وان قصروا في
 ذلك نوبالهم عليهم واستحقوا اسم نظام هذه اذ بق ما في شرح الجامع الكبير في غاية
 البيان الا يقا في ربح نقلا من شرح مختصر الطحاوي **باب صدقة الفطر**
 وهي عطية يراد بها المثوبة من الله تعالى سميت بها لظهور صدقة الرغبة في تلك
 المثوبة كاهد او يظهر بها صدقة رغبة الرجل في المراتب والفطر اسم من افطر الصائم
 والمراد منه ههنا يومه اي يوم العهد لما ان الفطر اللغو في غير مراد لانه يكون

في الرباطات
 وسميت راسا فخر الجور
 بنسب وادبر لمراسم

باب صدقة الفطر

في كل ليلة من رمضان وضافة الصدقة اليه من قبل اضافة الحكم الى شرطه
كما في حجة الاسلام وهو بجان والحقيقة اضافة الحكم الى سبب كاف في البيت
البر بضم الباء الموحدة والحقبة والحقبة والحقبة وهو بالفارسي شيء واحد والسويون بالفارسي
بسم والحق بفتح الحيم وبالجميم هو الذي ذكره الشارع والعدد من بفتح العين والداد
المدهلتيين الحب المعروف يقال له بالفارسي منجشو والتخمل ارد ياد وضع حجم
الشيء بلا انضمام شيء من الخارج والاكتفاء الا انه قد اختلف في ذلك وفي قد ورنه
يريد به اظهار مرجوحية مختار المصبيات رجحان التقدير بالخطبة والاستمرار
اربعة مثاقيل ونصف مثقال فهو بكسر الميم ستة دراهم ونصف الا قيراط على
استخراج الشارع رح فيلزم ان يكون المنوان خمماية واربعة عشر درهما
مع زيادة اربع قيراط كما فهم من قوله في بيان زكوة الذهب والمثقال عشرون
قيراطا والدرهم اربعة عشر قيراطا وعلى ما في شرح الجمع المصنفة ستة دراهم
ونصف فيكون المن الواحد الذي هو عبارة عن اربعين استار اماتين وستين
درهما فيكون المنوان الذي هو نصف الصاع العراقي خمماية وعشرين درهما
فصدقة الفطر بوقية اعظم بلاد الروم وقية واحدة واربعا ونصف عشرها
وعلى ما في شرح الامم ستة دراهم فالمنوان اربع مائة وثمانون درهما فليتامل
في التوقيف بين هذه المعتبرات **قوله** كذا لا يكون للسكنى واما الكتب فغير تفصيل
سنة كره في كتاب الاضحية نقلا من قاضي خات ان شاء الله **قوله** مع انه لا يجب
بما الزكوة لان صدقة الفطر وجبت بالقدر المكنة والمنوانا يشترط فيما
يكون وجوبه بالقدر الميسر كالزكوة على ما عرف في الاصول **قوله** لنفسه متعلق
يجب وكذا الحال في بطون **قوله** وخادمه ملكا احترامه به عن الاجير وتعبيره
بلفظ الخادم دون الملوكن اشعار بانها لا يجب للملوك اذا لم يكن للخدمة بل
للتجارة قوله للتجارة لان الزكوة واجبة في ثمنه ولو وجبت صدقة الفطر لنفسه
لوجب اخذ الصدقة في شيء واحد في ستة واحدة مرتين وهو لا يجوز بالحدية
واما عند ما فيجب عليهم هذا الخلاف منهما محتص بما فوق الواحد وما في العبد
الواحد فلا يجب على واحد من الشر يكون اتفاقا بصورة المسئلة رجلا بينهما
عبد او حبيد مشترك هل يجب على الولي صدقة الفطر عنهم ام لا فقال ابو ج

لا يجب وقال يجب على كل واحد منهما ما يخصه من التوس دون الاشخاص
يعني لو كان عبد واحد لا يجب شيء ولو كان اثنين يجب على كل واحد صدقة عبد
واحد ولو كان ثلاثة فكذا ولا يجب عن الثالث شيء ولو كانوا اربعة يجب
على كل صدقة ولو كانوا خمسة لا يجب عن الخامس شيء وعلى هذا وهذا
بناء على انهما يريان قسمة التوقيف والامام لا يراها **قوله** على من يصير لاي
يجب صدقة الفطر على من تقهر العبد عليه وهو البائع ان رة والمستري ان
اجير **قوله** بلا فصل بين مدة ومدة اي ولو عشر سنين هذا هو الصحيح
المختار وقيل لو قدم على يوم الفطر لا يجوز وقيل اذا اعطى في شهر رمضان
ارجوان يجوز وقيل لا يجوز التعجيل الا في العشر الاخير من شهر رمضان **قوله**
ونذبت احد يجب تعجيلها يعني اخراجها بعد طلوع فجر الفطر قبل صلوة العبد
كقوله من ادتها قبل الصلوة فري صدقة مقبولة وان ادتها بعد فري صدقة
من الصدقات ويجب دفع صدقة فطر كل شخص الى مكين واحد حتى لو قررها على
مكين لم يجز لان المنصوص عليه الغناء لقوله من اغنوه عن المسئلة في مثل
هذا اليوم ولا يستغنى بما دون ذلك وجوز الكفر في تقري صدقة شخص واحد
على مكين لان الغناء يحصل بالجموع ويجوز دفع ما يجب على جماعة الى مكين واحد
قوله ولو اخبره لا يسقط اي عند المهرور وقد روي عن الحسن انه يسقط بمعنى يوم
الفطر كالا ضحية **كتاب الصوم** **قوله** من الصبح الى الغروب وانما اختلف
لانه لما كان الوصال متعذرا منيما عنه تعين اليوم كونه على خلاف العبادات
اذ ترك الاكل بالليل معتادا وخلاف العادة مضمرة في العبادة كما فهم من قوله
كلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر ثم
اتوا الصيام الى الليل وانما لم يقل نهارا كما اختاره القدر ومضى لان النهار اسم
لما بعد طلوع الشمس الى غروبها ووقت اداء الصوم من اول طلوع الفجر وان
ان يكون المراد من النهار اليوم كما يفهم عنه قول الايقاني ونعني بالوقت
المخصوص بالنهار وهو من طلوع الفجر الثاني كك يؤيد الاول قوله صلعم صلوة
النهار فجاء هذا زبدة ما في الكفاية ولو ذكر قيد من اهله كما ذكره صاحب الكافي
ليخرج الحايض والنفساء والكافر لكان صحيحا سالما عن النقص لان كل واحد منهم

كتاب الصوم

وان ترك الأكل والشرب والجماع مع النية لا يكون صائما لعدم الاهلية اما النقص
بأكل الناس بان يقال ان الامساك عن الأكل فإيت منه بقاء صومه قد فوج بان كل
كلامه عند الشارع **قوله** وصوم النذر والكفارة واجب قوله قد اضطرب ههنا
كلام المؤلفين لانه كلاهما واجب عند صاحب الهداية والوقاية وكلاهما فرض على
استخراج صدقات الشريعة كما ترى والكفارة فرض والنذر واجب عند الجمهور
وبالعكس عند ابن الملك وتوجيه كل من القولين ظاهر الا لاخير منها فليتأمل
قوله يكفر جاحده بفهم ليا، وفتح الفاء بلا تشديد ومعناه يحكم بكفر جاحده قوله
وقيل في الحواشي امارة الى قول شارح الهداية اجيب بانه قد خص من الآية بالاتفاق
المنذور الذي ليس من جنس واجب شرعا كعبادة المرضى والماليسن مقصود في العبادة
كالنذر بالوضوء لكل صلوة والنذر بالمعصية فلما خص هذه المواضع بقي الباقي
مجة محمولة لا موجبة قطعا كالاتية المؤدلة وخبر الواحد **فينبغي** ان يكون فرضا
اجاب عنه الاستاد بانه المراد بالفرض ههنا الفرض الاعتقادي الذي يكفر جاحده
كما يدل عليه عبارة الهداية والفرضية بهذا المعنى لا يثبت بطلان الاجماع بل بالاجماع
على الفرضية المنقول بالتواتر كافي صوم رمضان ولما لم يثبت في المنذور ونقل الاجماع على
فرضية بالتواتر بقي في مرتبة الوجوب فان الاجماع المنقول بطريق الشراة والاها
يفيد الوجوب دون الفرضية بهذا المعنى كما في الحديث على ما قرر في كتب الاصول
قوله يمكن ان المراد بالواجب الفرض يرد عليه ان العول بالرادة الفرض من الواجب
المذكور في مقابلة في غاية البعد لانه لا رتبة لاحد من المقصود من هذا الكلام تقليم الصوم
لله الاقام الثلثة واجب منه قياسه على ما ذكر في اول كتاب الصوم حيث لا مقالة
فانه اصلا ويمكن ان يجاب عنه بان اطلاق الفرض والواجب ههنا بالنسبة الى سندها
الا صليبه اعني لا يتبع ولا يفوت مقتضى التقسيم ايضا لحصول نوع من الفروع
والا متيأزح وان صار الثاني فرضا ايضا بعد اتصال الاجماع به فتأمل **قوله**
وبنية مطلقة كنوع الصوم هذا تركيب توصيفي في جميع النسخ التي بينهاها
كما هو الظاهر قبل يجوز ان يكون اضافيا بان يضاف النية الى المطلق وهو الى
الفهم الرجوع الى الصوم يؤيده دراية ان الصوم لا يتأدى بالنية المطلقة حيث
انها نية بل بنية مطلق الصوم من غير تعيين صفته من كونه نقلا او فرضا

ويؤيد التوصيفي رواية قول صاحب الهداية بانه مطلق النية لانه من قبيل ايضا
الصفة الى الوصف الثاني وجه جواز صوم رمضان بنية مطلق وما عطف عليها
ان الفرض متعين فيه لقوله وم اذا انسح شعبان فلا صوم الا رمضان وكل ما هو
متعين في مكان يضاب باصل النية كما لتوجد في الدار يضاب باسم نفسه بان يقال
باجبوان كما يقال باسم نوعه بان يقال يا انسان واسم علمه بان يقال يا زيد بل عانوي
اي يقع الاداء فيهما عانوي قوله والنذر المعين بمجرور معطوف على مقدمه مجرور
بعد قوله بل وهو الضمير في كلمة فيهما كما قد رناه غله ويلزم ترك إعادة الحافض فان
قبل ما افترق بين رمضان والنذر المعين مع تعلو كل منهما بزمان معين حتى يهر الاول
سنة واجب اخر دون الثاني قلنا الاول يتعين بتعين الشارع فيستحون ان لا يجوز فيه
غيره من الصيام بخلاف الثاني فان تعيينه من طرف الناذر فيجوز فيه غير اظهار الكمال
الربوبية وقصور درجة العبودية **قوله** والنفل بالجزم عطف على رمضان اي ويصح
صوم النفل باضافة العام الى الخاص **قوله** قبل الزوال اي قبل انقضاء النهار
حتى لو نوى قبل الزوال بحيث لا يكون ناديا في كثيره لا يجوز وفيه نفي مذهب مالك حيث
لم تجوز صوم النفل اذ لم ينوه لئلا تمسكا باطلاق قوله وم لا صيام لمن لم يوافيها من
الليل ولما انه ومن حيث يدخل على نسيائه قال هل عند كفي من غدا قال قلت لا قال
انني اداء الصائم وهذا بعد ما كان يصح غير صائما **قوله** لا بعده وانما ذكره مع تبادر
من قوله قبل الزوال ردة القول الثاني في حيث يجوز بينة النفل بعده يؤيده ايراد
عقب مسألة النفل واما نفي فقه فعدم الجواز فيه عندنا فيهم من تقييد الجواز بالنفل
قوله المراد بالتأخر واما التقييد فالمفهوم من سياق الكلمات الافاضل ان المراد بالفسر
التصريح بنوعه او اخطار بقلبه بعينه وانما شرط فيها لان اليوم الذي يؤدى فيه
احد هذه الثلثة لا يتعين للصوم الا بالنية فلا بد منها من ابتداء الامساك حتى يكون
صوم القضاء او الكفارة او النذر معين فليجب ان ينوي احد بلسانه او بقلبه لئلا يكون في
طوع الفجر الثاني **قوله** وان نعم اي ستر بسحاب ونحوه من فوكك غم اشئ اذا غطية
فهو مقوم **قوله** اي ليلة الثلث قال مفتي الثقلب الشك ما استوى فيه طرف
العالم والجهل واذنم بان نعم هلال رمضان في يوم التاسع والعشرين من شعبان
ففي الشك في اليوم الشك في اليوم الثلث انه من شعبان او من رمضان نظرا الى

قوله وم الشهر هكذا وهكذا و اشار باصابعه ونظم بلامه الى كفه في المرة الثالثة قال
 ان اهدي سج اما يوم الشك فهو اذ لم ير علامة ليلة الثلثين والسماء الغيمة او
 شهد واحد فرب شهد او شاهد فاسقات فردت شهادتهما واما اذا
 كانت السماء مكشوفة ولم ير اهلا احد فليس يوم الشك ولا يجوز صومه ابتداء
 لا فرضا ولا نفلا قوله وايه رد قوله قيل هذا الوصل راجع الى المسئلة الاولى لا
 شهادة الفجر غير مقبولة في الفطر كما سيصرح به المصنف بهذا واذا لم يقبل
 شهادة فاته الاول يجال الصوم لعدم ثبوت الفطر والوصل انما يستعمل في خلاف
 النظر في الصوم فان عدم قبول شهادته فانه يستعمل في افطاره فدفعة بالوصل
 يصوم الخواص والعامل منهم وبيت العوام ان كل من يعلم نية صوم الشك
 فهو من الخواص والا فهو من العوام والنية ان ينوي التطوع من لا يعتاد بصوم
 ذلك اليوم ولا يخطريه ان كان من رمضان ففرض رمضان فلا يقع
 عنه لات تعيين الجهة شرط في الواجب الاخر قوله ولفظ شهد للصوم بالجر
 عطف على عوى ولفظ شهد بالرفع عطف على رجلا في الاحكام المذكورة
 كما شرط التعدد في الشهادة واشترط لفظ شهد **باب موجب الافساد**
اد قوله بفتح الجيم وانما صرح به لانه الباب لا يشمل على شيء مما يصدق
 عليه موجب الافساد بكسر الجيم لانه الاسباب الموجبة كالاكل والشرب
 ونحوها هي موجب الفساد لا الافساد والاحكام المترتبة عليها هي موجب الافساد
 بالفتح لا موجبيه وما في الباب من غيرهما ولو قال باب موجب الفساد لكان
 قابلا للحركتين ولو قال موجب الفساد وموجب لكان مشيرا الى مجموع الاسباب
 والاحكام المشمولين للباب قوله من جامع اعلم ان الالفعال الصادقة
 من الصائم ثلاثة اقسام الاول ما يوجب القضاء والكفارة والثاني ما يوجب القضاء
 والثالث ما لا يوجب شيئا فيبينها بالترتيب فقال من جامع **اد قوله** في احد
 السبلين لزوم الكفارة في الدبر على لفظه والمفعول به قوله ما واصل
 الروايتين عن ابني ج واما في رواية الحسن عنه فلا كفارة فيه اصلا اعتبارا
 بالحد **اد قوله** غداء وهو بكسر الغيغ وبانزال المعنيين ما يغذي به من الطعام
 والشرب **اد قوله** او احتج اي صار اجامة **اد قوله** ومثل كفارة الظهار من بئر

في معنى ما قاله في قوله
 في معنى ما قاله في قوله
 في معنى ما قاله في قوله
 في معنى ما قاله في قوله

باب موجب الافساد وقوله

في معنى ما قاله في قوله

في معنى ما

في معنى ما قاله في قوله **اد قوله** والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا
 فتحرير رقبة من قبل ان يتماسا لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل
 ان يتماسا لم يستطع فاطعام ستين مسكينا **اد قوله** اي بافساد اداء رمضان
 وانما احذ الاداء والعمد في التقدير احتراز عن القضاء والخطا حيث لا يجب التكفير
 بافساد **اد قوله** واستعطف اي السعوط وهو بفتح السين وضم العين وبالطاء
 انفير المعجمات هو الذي ذكره الشارح وهو على الفاعل **اد قوله** واذا فطره اذنه
 على بناء المفعول اي قتب فيها قطرة يعني الدواء وانما صرح بنا بالاداء لانه على
 عمومته يشمل الماء وهو لا يفد اتفاقا كما سيجي **اد قوله** الشبهة وهو بفتح
 السين المعجمة وتشد يد الجيم شقها **اد قوله** ان استقاء اي تكلف وعدم
 في النقي واما اذا قاع اي النقي كما اكل ناسيا او بلا اختيار لم يفطر كما سيجي واما عدم ودان
 قيد ملاء النعم غير معتبر في العمد عند الرباني **اد قوله** او شجر اي اكل شجورا وهو
 بفتح السين معروف **اد قوله** فطره انه فطره اقول هذا بالاتفاق اما اذا علم يقينا
 انه لم يفد الصوم بالاكل ناسيا فكل عمدا بعده لا يجب التكفير عنه ويجب
 عند ما صرح به في البحار وفي المنظومة في مقالة النعمان وهو رواية الحسن
 عنه وعنده انه يجب الكفارة قال قاضي خات وصاحب الخلاصة الصحيح عدم وجوب
 عنده وجبة قيام شبيرة الشرعية وهي شبيرة الحبل الذي هو الصوم بالنظر
 الى القياس ولما قال مالك وزفر يفد صوم الناس لانه تقوية الزكوة مفد
 وقد حصل التقوية بالاكل فينبغي ان يفد الصوم كما اذا فات ركعت الصلوة
 ولا ينبغي هذه الشبهة بالعلم لقوله ثم على صومك فانما اطعمك الله وسقاك
 لا ترا شبيرة الحبل فيستوي فيها العلم وعدمه كما اذا اوطا والاب جارية ابنه
 حيث لا يحد وان قال علم انما على حرام ببيان قوله وانك لا بيكث يقتضي
 ان يكون مال الاب ملكا لابك انك بدليل اخر فيقيد الاضافة مورثة
 للشبهة فلم يجب الحد لاسناد الشبهة الى اصل كذا في البيان **اد قوله** او اصرغ غيظا
 وللصوم اي سواء نوى الصوم قبل نصف النهار وبعده او لم ينو اصلا او وجب
 القضاء فظا واما عدم الكفارة فلعدم شك حرمة الصوم اذ لا صوم بدون
 النية قبل الزوال صار ظاهرا قوله ثم لا صام لمن ينوم الليل شبيرة في سقوط

الكفارة هذا عنده واما عندها فيجب الكفارة **قوله** او نام فاحتمل ونظر فانزل
وجه عدم الاقطار فيهما عدم الجماع صورة وهي ايلاج الفرج في الفرج ومعنى
وهو الانزال عن شهوة بالباطنة شدة اعنى لسر الرجل المرأة **قوله** او اغتاب
اي وقع في الاغتاب والاسم الغيبة بالكسر وهي ان يتكلم خلف انساب منود
بما يعلمه او سيمعه فان كان صدقا سمي غيبة وان كان كذبا سمي بهتاناً واما
الغيبة بالغ فمصدر لثلاثي بمعنى عدم الحضور ركز افرهم من تقرير الجوهري
فاحفظ منى هذا وجه عدم افطاره كونه قوله صلعم الغيب يفطر الصائم ما ولا
بالاجماع بان المراد به ذهاب الثواب فلم يوجد الدليل الثاني للحرمة في ذاته
فلا يورث شبهة ولهذا الواكل متعمداً بعد ما اغتاب فعليه القضاء والكفارة
كيف ما كان سواء بلفظه الحديث او لا عرف تاويله او لا اقتناء مفت او لا لانه الفطر
يخالف القياس واما الحديث فقد ذكرنا تاويله او صبغة اعطيه عدم الافطار قوله
الا عظم رج وقال الثاني رج يفطر وقول الرباني مضطرب فيه واما المصتب في
اقبال الساقيل هو على هذا الخلاف وقيل شبه الحقنة فيفسد الصوم بلا خلاف
وقيل وهو الاصح **قوله** وهو التقيؤ ولو قال كان التقيؤ يشمل التقيؤ وغيره
لكان احسن **قوله** واخذه بيده ثم اكل فانه يفسد الصوم قليلا كان او كثيرا لا تغفل
هذا هو المفهوم من ظاهر كلام الهداية شروحه ما حيس قالوا فاما اذا استخرجته
فاخذه بيده ثم ابتلعه يجب ان يفسد صومه وقال بعضهم ان كان بين اسنانه شئ
قد دخل جوفه وهو كانه لم يفطر فعلى هذا الرواية اذا قصد ادخاله في الجوف
فسد صومه وان دخل مع الريح بغير قصد لا وتقل محمد غير يعقوب عن ابي ج
ان الصائم اذا اكل اللحم الذي بين اسنانه متعمداً ليس عليه قضاء ولا كفارة
صافي القليل واما في قد رخصته فعليه القضاء دون الكفارة عند ابي يوسف
وعند زفر عليه الكفارة وعند محمد ايضا كذا في البيانية وفي الكفاية الصحيح ان كل
ما يفسد به الصوم يفسد به الصلوة **قوله** وقع اتفاقا حتى لو اخرجته من فيه بالخلا
او بطرف لسانه ثم اكل عمداً فكذا كذا الحكم **قوله** لا الكحل وذهب اثار بفتح الكاف
والدال لانهما مصدران من كل عينه كذا وذهب عضوة ههنا اذا اطلعه بالدهن
والشارب بالشيء المعجزة بالشارب سبب وانما ترضي لكل ولا يقولوا ان كل

عدم افطاره

عدم افطاره وثانياً لبيان عدم كراهته بعد ما استلزمه الاول الثاني كما اذا
يلسانه شيئاً لك لو قال ويباح الاكتمال للصائم لكان مقتنيا عنهما وجه الاباحة ان
النبي لم يذب الى صوم عاشوراء والاكتمال فيه وقد اجتمع الامة على الاكتمال
يوم عاشوراء وقد ذكره صاحب الهداية في المرة الثالثة لبيان عدم الافتراق بين
الرجال والنساء في الاباحة اذ لم يقصد والزينة وقد افاد المصنف بهذا ما افاده بالثبوت
وان كان لا يخفى **قوله** ولو عشا والمراد ما بعد الزوال اراه به الرد على الشافعي
فان السواك مكروه عنده بع لزالة الخوف الذي هو الطيب من المسك عند الله
ثم **قوله** يذهب الخوف وهو بضم الحاء المعجمة مصدر خلف فود تغيرت رايته
حلوفا كذا في المغرب **قوله** وشح فان وصف بالفناء لقربه منه او لفناء قوة عنفو
ان الشباب وقد اشار بتوصيفه الثاني الى تعريفه وقال مالك لا يجب عليه الفدية
لان الاصل وهو الصوم لم يجب عليه فلا يجب خلفه قلنا السبب الذي هو مشهور
الشبه تناول حق او عمل المشقة وصام وقع عن فرضه وانما يباح له الاقطار بقدر
بعض الزوال حتى يصار الى القضاء كالمريض والسفر فوجب الفدية مك ما وعليه
الصوم والاصل فيه قوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية قال اصل التفسير فيها
لا يطيقونه فهو قوله تع يبيت لكم ان تفتلوا اي لئلا تفتلوا **قوله** ويقضى اي ما مضى من
الصيام بعد ما فدى لانه بطل حكمه فصارت له لم يكن فوجب عليه الصوم الغاي
فان قيل الفدية على الاصل بعد حصول المقصود بالخلف لا يبطل الخلف كما لو قد رعى
الماء بعد ما صلى باليتم اجيب بان الفدية على الاصل هي من المأخوذ قبل حصول المقصود
بالخلف لانه وام هذا الجرح في الموت شرط صحة هذا الخلف فان الشيخ الغاني هو الذي
يزداد ضعفه كل وقت الى مودة **قوله** على نفسها الضمير لكل واحدة على حدة به لالة
او **قوله** وقضوا فدية وفي الحامل والمرضع خلاف الشافعي واحمد **قوله** اذا
يجب عليها الاجارة فيه بحث وهو ان الاجارة عقد مباح لا يقيد باختيار ان اصله
واذا انعقدت في شهر رمضان بناء على باختياره يقاتلها لانه عقد صدر من اهل
في محله فاذا وجب بقاء يجب عليها الارضاع فيعمل لها الا فطار بخلاف ارضاع الوالد
فانه لا يجب ابتداء ولا بقاء فليتناول وفيه كلام سند كره في شرح قوله الا اذا غيب
فلا يرد ما قاله الشارح على ما في الذخيرة من ان المراد من المرضع النضير لانها لا يشتر

من الامتناع لوجوبه عليها واما الامر فليس عليها الارضاع الا اذا امتنع الاب من
استبجاره رضع اخرى **قوله** الا اذا تقينت العلم ان في قولها المص او ولدها وقوله
ان الله تعالى رفع عن الحبل والمرضع الصوم اشارة الى انه المراد الامر لا الظاهر
لان جملة على ولد الرضاع خلاف الظاهر فيجب ان يحمل على الام التي تقينت لانها اذا
لم تقينت لا يتصور الخوف على الولد لجواز ان يستأجر الاب غيرها ويقال ان الارضاع
واجب على الامر ديانا لا سيما اذا لم يكن الاب قادرا على الظاهر كذا في التبيين فلا حاجة
الى التيقن الذي ذكره وغراه صاحب الكفاية الى الذخيرة **قوله** وصوم مسافر الى ذكره في الاسانيد
قولا شاذ ضعيف فان الفطر افضل من جاز من الصوم وليكن كذلك في القصر يحصل
الرخصة مع برائته الذممة وصرنا لانه اذا اخذ بالرخصة وعلم بغيره من القضاء و
في المبسوط الصوم غير معة والفطر رخصة والاخذ بالقرينة او في ذلك الرخصة لدفع المخرج
فربما يكون المخرج في الفطر في حقه اكثر لانه يحتاج الى القضاء وحده بخلاف الصلوة لان
شرطها سقط اصلا ولا يلزمه القضاء وبما ذكرنا كما ان نخرج مرجحات صوم المسافر على فطره
ان نخرج لبيته كونه عدم قصر بصلوة مكر وصا عدم الافطار مستحبا للمسافر ومع انهما
مرخصتان له ثم المشهور عند الجمهور انه يباح الافطار للمسافر بالاكل والجماع معا وقال
احمد لا يباح الا بالاكل حتى لو جامع يجب الكفارة لان شرعية الفطر ليس في الجماع كذا
في المعراجية **قوله** وشرطه الا بصداى للفدية بمعنى ان الاطعام عنه انما يجب على
الولي اذا اوصي اما اذا تبرع الوصي بلا وصية يجوز عند الاكثرين وهو الصحيح وعند
الشافعية يلزم من جميع المال او ماله او لم يبعه **قوله** ويصح من الثلث حتى لو زاد الفدية
على ثلث المال لا يجب على الولي الزيادة خلافا لثاني **قوله** وصلا وقصلا اقول لعل
تقد يراد اشارة الى مرجحانه كما يفصح عنه قولهم بعد التحديد يثبت التتابع سابعة
الى اسقاط الواجب **قوله** الا في الايام المنصية فانه لا يجب اداء وقضاء لان الصوم في
هذه الايام منهي يجب نقصه فلا يجب اتمامه فان قلت يجب الصوم بالنذر في هذه
الايام كما يجب في الفروع قلت هو ان بنفس الشروع الذي احداثه الفعل في
الخارج يكون مرتكبا للمنهى عنه وهو ترك احابة دعوى الله تعالى هو يحصل كما
استكده يدل مسئلة التمييز فلا يقع الشروع فيجب بطلان فلا يجب صيانته ووجوب القضاء
يبنى على وجوبها فلم يجب قضاء كما لم يجب اداء بخلاف النذر فانه لم يصح بنفس المنذر

مرتكبا

مرتكبا للمنهى وانما هو التزام طاعة الله تعالى وانما المعصية بالفعل فكانت من ضرر
المباشرة لانه من ضرر رايه ايجاب المباشرة فان قيل سفي على هذا انه لا يجب الصلوة بالشرع
في الاوقات المذكورة قلنا نعم فان المنهى عنه اداء الصلوة وايجاب الشرع ليس
بمباشرة له الى ان يتم ركعة حتى لا يخفى به المخالف انه لا يصلي ما لم يسجد على انه روى
عن ابي حنيفة لا يجب عليه القضاء اذا دخل في الصلوة عند الاسفل ثم افسده لانه ممنوع
عن الدخول وما بعده بناء عليه والاظهر هو الوجوب هذا تفصيل ما يسهل الخارج
بقوله في قوايب النذر وشرع كذا في شروح الهداية وقد ترهنا بعض من هذا
التحقيق في ثناء مباحة لا قضاء الحقام اياه **قوله** سمن الضيف والمضيف قبل الضيفة
اذا تاذى الضيف والمضيف يكون عذرا والله فلا وقيل ان اعتقد على نفسه القضاء
افطره والا هذا كله في التطوعات اما اذا كانت في القضاء فالافطار بعذر الضيافة
مكروه وقال في الذخيرة هذا كله اذا كانت الافطار قبل الزوال فاما اذا كانت بعده
فلا ينبغي له ان يفطر الا اذا كانت في ترك الافطار عقوبة الوالدين او احداهما
وان كانت البلوغ الح فان قلت ما الفرق بينه وبين الصلوة حيث يقضاه وان ادرك
الجزء الاخير من الوقت ولا يقضاه الصوم قلت الفرق ان السبب للصلوة الجزاء
المحصل بالاداء فوجدت الاهلية عنده وفي الصوم الجزاء الاول هو السبب والاهلية
متقدمة عنده فان قلت سقم ما ذكرتم بالجنون فانه اذا افاد في بعض النماذج
يجب عليه قضاؤه وان لم يصم وتحريمه عن الواجب ان نواه في وقته قلت غير
المستوعب من الجنون كالمريض ولهذا يجب عليه قضاء ما مضى وعنه ابو سفيان قال
الكفر الصيا قبل الزوال فعليه القضاء لانه ادرك وقت النية قلنا ان الصوم لا يتجزأ
وجوبا واهلية الوجوب منعومة في اوله الا ان للفقهاء ان ينوي التطوع في هذه
الصورة دون الكافر ويقضى الاخيرات يومها ذلك وما مضى ايضا وجود الوجوب
في حقهما **قوله** وفي رمضان يجب عليه اقول تخصيص الثانية برمضان تصحيح
بانه الاول في غير سواء كانت تطوعا او نذرا معينيا بان نوى المسافر الافطار ثم
قدم المصير قبل الزوال فنذر ان يصوم ذلك اليوم فتواه اجزاء لكل الطائفتين
الى التطوع كما يقتضيه تخصيص الوجوب عليه بان نية فلو كانت الاولى نذرا لكانت
هي واجبة عليه ايضا وايا كانت فلا اثر للتكرار هنا واما لفظ الهداية فتخصيصه

عن التكرار يحتاج الى تقويل طويل في الحاشية فلينظر فيما **قوله** اي في قدومه
 المسافر الى وانما التفت اليه مع ظهوره وفعالتهم كونه راجعا الى المستلزمات
 اللين احدهما في غير رمضان والثانية فيه **قوله** وان افاد بعينه فمضى
 نقل عن الامام حميد الدين الضريبي اذا افاد في اخر يوم من رمضان قبل
 الشا رجب كل شهر واذا افاد بعد الزوال لا يجب اصلا فاقيل روى عن النبي
 م رفع القلم عن ثلاثة عن الصبي حتى يحتلم وعن النائم حتى يستيقظ وعن
 الجنون حتى يفزع قلنا يجوز ان يحل على رفع تكليف الاداء لان في اصل الوجوب
 ولهذا يجب على النائم القضاء **قوله** ولا عهدة وهي بضم العين الضمان الاقضاء
قوله ثم لم ينو شيئا قول وجه كونه نذرا ان اللفظ موضوع له ودلالة اللفظ
 عليه لا يحتاج الى النية لانه حقيقة كلامه **قوله** واعلم ان الاقسام ستة قيل القيمة
 العقلية يقتضي ان يكون هنا اقساما ثلاثة اخر الاول نية تغيرها والثاني عدم نية
 النذر مع نفي اليقين والثالث عكس ذلك يقال المقصود اقسام ذكرها
 في المتن ونحن نقول ان انضمام احكام هذه الثلاثة من السنة المذكورة مما لا
 شبهه على صبي له ادا في غير ذلك حكم الاول الذي هو تغير الحكم نفي كل واحد منها
 يعني ان لا يكون عينا في نفي اليقين وان لا يكون نذرا في النذر كما صرح به فليتنازل
 وحكم الثاني الذي هو ان يكون نذرا في نفي اليقين من قول المصنف ثم لم ينو شيئا مع قوله
 ونوى ان لا يكون عينا لا حكم كل واحد منهما ذلك كما ترى فاذا اجمعا فاولى وحكم
 الثالث الذي هو ان لا يكون شيئا منهما في نفي اليقين من اشتراط نية اليقين في كونه
 عينا اذا قارب نفي النذر حيث قال وان نوى اليقين ونوى ان لا يكون نذرا ومن
 قولهم ان كونه عينا يحتاج الى النية لانه مجاز فيه لا كونه نذرا لانه حقيقة كلامه
 ويمكن حمل حكم الثالث على ان يكون عينا بناء على انه محتمل كلامه لان الامر
 يجمع لمعنى الباء كقوله تعالى حكايه عن فرعون امنتكم لم اى به وعلى امتناع حمل كلام
 العاقد على اللغو المحض بل ضرورة **قوله** والمراد بالموجب اللازم قال الشارح
 التفتيح تغيرها على قوله هذا هناك فدلالة اللفظ على لانه لا يكون مجازا
 كما ان لفظ الاسد اذا اريد به الهيكل المحسوس يدل على الجماعة التي هي لازمة
 الاسد بطريق الالتزام ولا يكون مجازا وانما المجاز هو اللفظ الذي استعمل

في راديه لازم الموضوع له من غير ارادة الموضوع له فقال الفاضل التفتنا زاني
 فيه نظر لا بمعنى الجمع بين الحقيقة والمجاز هو ارادة معنى الحقيقي والمجازي
 معا لا كون اللفظ حقيقة ومجاز وكيف يتصور ذلك والمجاز مشروط بعدم
 ارادة الموضوع له وفيه بحث كتبه بعض الفضلاء على التلويح فيطلب هو من
 حاشية **قوله** فالجواب عن الجمع بين الحقيقة والمجاز ان الجمع بينهما الى قال الفاضل
 الصارفي رح هذا الجواب انما يصح فيما اذا نوى اليقين فقط واما اذا نوى
 جميعا فقد تحققت ارادة المعنى الحقيقي والمجازي معا ولا معنى للجمع الا ههنا
 فان قلت لا عبرة بارادة النذر لانه ثابت بنفسه الصغير من غير تاشير الارادة
 فكان لم يرد الا المعنى المجازي قلت فلا يمنع الجمع في شئ من الصور لانه المعنى
 الحقيقي يثبت باللفظ فلا اعتبار بارادة ولا تاشير لها ونحن نختار الجواب
 الذي لخصه صاحب الكفاية والكافي حيث قال لما اشترك النذر في اليقين في
 نفس الايجاب فاذا نوى اليقين يراى بهما نفس الايجاب ويكون علما بهوم
 المجاز لا جمعا سميا **قوله** بعد اشارة الى حصول البعد عنهما بافصاله
 افطار يوم الفطر والاصل فيه قومه م من صام رمضان فاتبعه ستا من شوال
 فكا نما صام سنة فتوهم بعضهم من فاء فاتبعه لزوم تعقيب الس بصوم
 رمضان وفساده ظاهر لا يستلزم صوم يوم العيد جملة على التعقيب الحقيقي
 بل المراد ان الصوم مجموع السنة فيه سواء كان متصلا بيوم العيد متنا بعا
 او منفصلا عنه ومتفرقا متعقب بصوم شهر رمضان بمعنى انتفاء
 الفاصلة المعبرة بينهما والمعقول في لمية كونه اتباع صوم هذا السنة بصوم
 رمضان مثل صوم السنة ان قوله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر امثالها يقتضي
 ان يكون صوم شهر رمضان كصوم ثلثة مائة ايام وصوم السنة المذكور كصوم
 ستين يوما فهذا المجموع هو السنة الكاملة **باب الاعتكاف وهو**
 لغة الاحتباس من عكفه جسه ودفعه وشرها ما ذكره المصنف قوله هو
 لبس صائم الى واهلقة سيجها غنسية عن البيات **قوله** سنة مؤكدة لمواظبة
 النبي م في عشر الاخير من رمضان منذ قدم المدينة الى ان توفاه الله
 تعالى قال الزهري عجبا من الناس كيف تركوا الاعتكاف في رسول الله م

كان يقول الشيء ويتركه وما تركه الا اعتكاف حتى قبض ثم فيه تفريح القلب عن
امور الدنيا وتسلية النفس الى الموتى والتحصن بحصن حصين وملازمة بيت
ربكم يم فهو كمن احتاج الى عظيم فلامه حق قضى ما ربه فهو يلازم بيت ربه
ليغفر له كذا في الكافي قال قلت لابي طالب عليه السلام لا يترك مرة دليل الوجوب فيلزم
ان يكون واجبا قلته من وادب النبي صلى الله عليه وآله في الواجب مائة مرة دليل الوجوب فيلزم
على تركه ولم يفعل ذلك فيه ليدل على وجوبه وقال بعضهم انه مستحب وقيل
اراد بالا ستجاب السنة وقيل والحق انه على ثلاثة اقسام واجب وهو المنذور
وسنة وهو في العشر الاخير ومستحب وهو في غير من الايام **في مسجد جماعة**
هو الذي يكون له امام ومؤذن اذ يت فيه الصلوة الخمس اولاد وروى عن
الاعظم انه لا يقع الا في مسجد يصلى فيه الصلوات الخمس **في الحاجة** الا ان
قد فسر ما شرح الهداية بالبول والغايط والاحسان عندى ان يفسر بالطهارة
ومقد ما لا يدخل فيه الاستنجاء والوضوء والغسل الا شتر كلها اياها في الاحتياج
وعدم الجواز في المسجد وقد يفسر عما قلنا صاحب الهداية ولا يمكن بعد فراغه
من الطهارة **في** ويعددها اربع عند الحاق قول هذا بصريحه مخالف لقول
ابيناية ههنا قال ابو جعفر يصلى اربعاً وقال ابو يوسف يصلى ستاً فلينظر
في فسد وفي له خير هذه الكلمة في الاعتكاف الواجب بان اوجب الاعتكاف على نفسه
واما في الاعتكاف النفل وهو ان يشرع فيه من غير ان يوجب على نفسه لا باس بان
يخرج بعد روى غير عذري في ظاهره واية كذا في الحلائية **في بيع** ويشترى
يعنى ما كان من حوائج الصلاة واما الاتجار فيه مكره **قطعا** ولا يصح قبل
معناه ان ينفذ ان لا يتكلم اصلا كما كان في شريعة من قبلنا وقبل لا يتكلم اصلا
من غير ان يذبحا وقيل ان ينوي الصوم المعهود وهو الامساك عن المفطرات
الثلاث مع زيادة ان لا يتكلم وهذا موافق لتعليق صاحب الهداية **في** ولا يتكلم
الا الخير يعنى ان يتكلم بالشرف في المعتكف اشد حرمة منه في غيره **في** ويطلب
الوطى لا يقال ان يتسرد الوطى وهو في المسجد لاننا نقول يرخص له الخروج
لحاجته فاذا انقوله الوطى عند ذلك يبطل اعتكافه لانه وقع فيه معتكفا لانه اسم
المعتكف لا يزول عنه بذلك الحرف وجوبه وقيل انهم كانوا يخرجون ويقتضون

الوطى

حاجتهم

حاجتهم في الجماع ثم يقتضون فيرجعون الى معتكفهم فنزل قوله تعالى ولا تبشروا
وانتم ما كنتم في المساجد **في** وان حرم اى الوطى في غير الفرج والقبله والممس
على تقدير عدم الانزال ايضا فان قلت كما ان الجماع يحرم في الصوم في الشرفاء
الحرمة يتعدى الى دواعيه في الاعتكاف ولا يتعدى في الصوم قلت ان الوطى
في باب الاعتكاف محظور بالنهي عنه ومحظور الشيء يوجد بعد تمام ماهية
ذلك الشيء وهناك ذلك لانه حقيقة الاعتكاف هي الملبس المخصوص ثم بعد ذلك
صار الجماع حراما بصريح النهي فتعدي الحرمة الى دواعيه لانه الشبهات في
الحرمة بالحقيقة بخلاف الصوم فان كف عن الجماع ركن الصوم لا محظور الذي
وجد بعد تمام الركن فصار الجماع حراما لا يصح النهي بل بظرورة ان لا يفوت
ركن الصوم والثابت بالضرورة مرة يتقدم بقدر الضرورة فلم يتعد الحرمة الى
الدواعي كذا في الشرح **في** نية النهار روى بعض النوب والهاج جمع نهار
كسحاب وسحب اعلم ان ليلة القدر ليلة فاضلة يستحب طلبها وسحب
بذلك امالاه معنى القدر والشرف ولها ذلك واما الله يقدر فيها ما يكون في تلك
الليلة من اوراق العباد والآجال ويكتب ذلك الا لا يكتبه وعن ابن المسيك **في**
شهد العشاء ليلة القدر فقد اخذ لحظه منها وان شافى الحق الصبح روى عن
عباس رضى الله عنه عنهما ويستجاب فيها الدعاء وهي خير من الف شهر يعني العمل فيها
خير من العمل في الف شهر خالي منها وفي الصحيح من قام ليلة القدر ايماناً واحتساباً غفر الله
له ما تقدم من ذنبه واختلف العلماء في وجوبها فلا عظم فيها روايات احاديثها
ان دوراتها في عام وليس لها نوع اختصاص بشهر وهي قول ابن مسعود
وثانيهما انما في شهر رمضان وهي المختارة وهي قولها ايضا وعند الشافعي وما لك
واحدة دوراتها في العشر الاخير ذكره الفقيه ابو جعفر المذهب عند ابي حنيفة
في شهر رمضان لا في غيره لكنها يتقدم ويتأخر عندهما في شهر رمضان في ليلة
واحدة لا يتقدم ولا يتأخر فائدة الخلاف فيظهر فيمن قال بعد ان حرم ليلة
القدر من قال ذلك قبل دخول شهر رمضان عتق اذا استلخ الشهرين قال
بعد من ليلة من الشهر لم يعتق عنده حتى ينسلخ الشهر من العام المقبل
وعندها اذا مضى ليلة من الشهر من العام القابل فجا مثل الوقت الذي خلف عتق

وفي المحيط يفتي للعاي بوقوع الطلاق في السابعة والعشرين لآل العوام يقتقدونها
 ليلة القدر كذا في شرح البحار والدرية **كتاب الحج** وهو في اللغة القصد
 الشريعة عبارة عن قصد مخصوص الى مكان مخصوص في زمان مخصوص اعلم ان العباد
 ثلثة اقسام بدني صرف كالصلوة وما الى تحصيلها كزكاة ومركب منها كالحج فلما فرغ
 من المفرد يتشرع في بيات المركب كما هو المعروف بين اهل العلم **قوله** والحد الفرضية
 اما ما ذكرنا في اول كتاب الزكاة واما لآل يكون معنى يجب يثبت ويلزم فان الوجوب
 يدل عليه **قوله** بصيرته انما صرح به مع دخوله في الصحيح الذي يراه به صحيح المزاج
 تصريحا للرد على الامامية فان عندنا يجب الحج على الاغنياء خلافا لآل عظم فانه عنده
 لا يجب على الاغنياء وان كان صحيح المزاج وكان غنيا لم يخدمه كذا صرح به في
 المنظوم في مقالة النعمان حيث قال لا يجب الحج على الغني **قوله** الغناء والعادة
 الكثرة **قوله** له زاد وراحلة وهو بالزاد المعجمة طهامة يتخذ للسفر والراحلة قيل
 هي الناقة التي يصلح لآل يرحل والمراد ههنا المركب مطلقا قول المفهوم من كتاب اصول
 الفقه ان الفقير اذا نوى الحج عن فرض فانه حجة ثم صار غنيا جاز عنه حيث جعل
 القدرة للمكنت المفسرة بما يملك بها اليمين من اداء ما لزمه بلا جرح غايبا شرط وجوب
 الاداء حتى قالوا وهذه القدرة شرط لوجوب الاداء لا لآل ادائه نفسه لوجوده قبل
 القدرة كحج الفقير الزكاة قبل الحول فلو كانت شرط لآل ادائه لما تقدم عليه كذا في التلويح
 ايضا قيل ان الام في له زاد يشير الى الوجوب مشروط بتملك ما ذكره في الحج
 له الزاد والراحلة لا يجب عليه حج كذا في الزيلى **قوله** الى خيرة عوده يعني الى
 بيته **قوله** مع امت الطريق يعني اذا كانت الغالب في الطريق السلامة يجب وان كان
 خلافا فكت لا يجب وهذا قول ابي الليث وعليه الاعتماد كذا في التبيين قيل هو شرط
 لوجوب الحج وهو مروي عن ابي ج لآل الاستطاعة منتفية بدون الامت وقيل
 هو شرط لادائه لانه لم يفسر الاستطاعة بالزاد والراحلة لا غير وفائدة
 الخلاف يظهر من وجوب الاداء فعلى القول الاول لا يجب وعلى الثاني يجب
 والزواج او المحرم للمرأة شابة كانت او عجوزا اختلفوا في ان الزوج
 او المحرم شرط لاداء على حسب اختلافهم في امت الطريق وفائدة الخلاف يظهر
 في وجوب الوصية على ما ذكرنا في وجوب نفقة المحرم وراحلة اذا ابى الحج

بالحج

معها

فانما هو قوله
 في وجوب الحج

معها الا بان زاد منها والراحلة وفي وجوب الزوج عليها الحج معناه ان لم يجد
 في قال انه شرط الوجوب لا يجب تحصيله ومن قال انه شرط الاداء واجب
 عليها جميع ذلك كذا في شروح الهداية **قوله** حتى اذا اتى به متعلق بمعنى يقول
 احتراز عن الغيوب يعني ليس معنى الوجوب على الفور الوجوب في اوله وقاب
 معنا حتى يكون تاخير عنه قضاء بل مراد ابي يوسف من الوجوب الفور البقيل
 والتضييق خوفا من التوقيف **قوله** يا ثم اي عند ابي يوسف فلا يظهر
 وجه ما في الكوسجية من انه لو حج في اخر عمره يكون موديا وليس عليه الاثم بالاجماع
قوله لعدم الاهلية ولحد الوثاق لم يخطور لم يلزم شيء فيجوز ان يفح ويشتر
 في غيره بخلاف العبد فانه لو اصاب صيد كانت عليه الصيام لانه جنى وليس له التكفر
 بالمال فلا يجوز له الفسح ولا طريق الخروج من ذلك الاحرام الا اذا انكسرت عظامها
 ومع هذا لا يخبر عن حجة الاسلام **قوله** وفرضه الاحرام وهو عبارة عن مجموع
 النية بالقلب والتقية باللسان وفضل بعضهم كراية باللسان ايضا مع ملاحظة
 القلب اباحا فظهر من هذا فساد توهم من قال ان الاحرام عبارة عن لسان واداء
 على الوجه المستنوب المشهور حتى وقع بين وبين رفعتنا الجاهل بين الغفيا
 العلمية واكماله العلمية الزاين من الحرمات في المرة الثالثة اختلفت كثير في
 حيث اصرروا على ان الاحرام عبارة عن الخصوص نقلت لهم فعلى ما ذكرتم يلزم
 حج من لم يلبس النوبيات المذكورين فبعضهم التزم ذلك وبعضهم بهت وتحتهم
 ايدى بل يقولون لا يملك في اثناء باب الاعتكاف كما قلنا في الاحرام ان حقيق التلبية
 باللسان والقلب وطواف الزيادة وهو الطواف بعد الوقوف والنزول
 بين الاقامين في منى يوم النحر كما سيجي **قوله** وهو المزدلفة وهي موقف بين العرفات
 والمنى بين وجه التسمية بالجمع ان آدم اجتمع مع حوا عليهما السلام فيها وانما
 سمي بالمزدلفة لانه ازيل في اليماني **قوله** وطواف الصدر وهو بفتحني
 الصاد والياء الى الرجوع لانه الطواف الاخير الذي يرجع به الطائف عن البيت العتيق
 الى اهله ولهذا سمي ايضا بطواف الوداع واشتهر شواها وقال مالك في
 شهر الحج من اول شوال الى اخر ذي الحجة وفائدة تاخير طواف الزيارة الى اخر
 بلا وجوب ما عندنا فيجب فيه الدم قطعاً كما ذكره افرم من شروح النهاية وحج

الشهر

الكشاف **قوله** وكروها أي العمرة لما روي عن عائشة رضي الله عنها كانت تكبر العمرة في هذه
الأيام الحرم كرم لوادها فيها صح ويبقى محرمانها وعد الثاني أنه لا يكبر يوم عرفة
قبل الزوال ولا ظهر هو الأول **قوله** وهي طواف وسعي تفسير لما يركبها وأما الأحرام
والحلوق فهما شرطان لما كذا في الكفاية **قوله** وميقات الذي وهو موضع الأحرام يقال
هذا ميقات القلبي كذا قاله الجوهرى أو كانت في الأصل بمعنى الوقت فاريد منه مكان
الأحرام بجاز كما يريد من مكة الزمان في قوله تع هناك وعاكذا في الغاية **قوله**
د والحليف بضم الحاء المرهلة وفتح اللام وسكوبه الياء وبالغاء اسم ماء من مياه حشم
على ستة أميال أو سبع من المدينة نقلته مما نقل من خط الأيقاني **قوله** ذات عرق
العين وسكوبه الراء المهملة **قوله** ونحو بضم الجيم وسكوبه الراء والمرهلة بالغاء
اسمها في الأصل مربعة ثم سمي بها لأنه السبل جفها أي أصلها والقرب به بفتح القاف
وسكوبه الراء فحمها خطأ جبل مشرق على عرفات ويلهم يفتوح الياء المثناة النخائية
واللام مع سكوب اليم جيل من جبال ثمانية على البليين من مكة كذا رايه بخط تميم
المغربي **قوله** كمن قصد دخول مكة عام للتاجر وغيره إشارة إلى مذهب الشافعي
فإنه خصص لزوم الأحرام عن قصد الحج أو العمرة فقط **قوله** أي خارج الحرم يعني
المواضع التي بين المواقيت والحرم لا الحل الذي هو خارج المواقيت لأنه يجوز أحرام
كل واحد منهم من دائرة فلو كانت المراد بالحل ما هو خارج المواقيت لما جاز له أن يحرم
فاحلله من الحل أي الذي بين المواقيت والحرم لا الخارج منها ويده أن أفضل مواقيت
المعتمرين التيمم وقد صرح الجوهرى بأنه موضع مكة شرقها الله **قوله** ومن شاء
أحرامه أي من أراد أن يجعل يفسر محرما هذا شروع في بيانه تفاصيل كيفية كون
الشخص محرما **قوله** إذا رأى الحج منار أو قد أشار بتوصيفا بالطهارة إلى عدم
اشتراط الإدم فيها كما أشار بتعميم الجديدي إلى نفي قول من يقول بكراهة لبس
الجديدي في الأحرام **قوله** وصلى شفعها أي نافله يؤيده توصيفا الشفع الذي بعد
الطواف فيجب قراءة في الأولى بعد الفاتحة سورة الكافرين وفي الثانية الإخلاص
كما فعله ومن وان انقوت وقته وقت المكتوبة يكتفي بها عنه لما روي عن أنس رضي الله
عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم ركب على راحلته **قوله** وهي بيك مصدر يحذف
فعله لوقوعه تشنية مشنوع من الب الرجل إذا قام في مكان فغناه أقيم على طاعات

اقامة لادب الشئمة للتكبر والتكثير **قوله** أن الحمد بكسر الالف لا بفتحها وذكر النلبية
اجابة لدعوة الخليل صلوة الرحات عليه على ما هو المعروف في الفقه **قوله** تنكص صيفه
الحكمة من مضارع ينكص والجماع واليه إشارة لفعل به ما ند يد **قوله** في تقديم قب
الحج وتأخير فات قريباً كانوا يقدمون الحج سنة وبوخر سنة كما صرح به صاحب
الكشاف والقاضي في تفسير قوله تعالى أناس زيادة الكفر الآية حيث قالوا إذا جاء شهر رمضان
وهي محاربون لقوه وحربوا مكانه شهر آخر حتى رفضوا خصوص الأشهر واعتبروا
بجمع العدد **قوله** ولا إشارة إلى أن كانت حاضرا والدلالة عليه أي أن كان غائبا
قوله وقلم الظفر أي قطعه وقصص النخبة بالقاف والصاد المرهلة قطعه أي يفتق
يدنه عطف على الراس لا الخلق **قوله** البروق وهو بفتح الباء وسكوبه الواو بالفتح
كندايه **قوله** وسد هيات أي لا يلزم الأيقان من سد هيات وهو بكسر الباء ما يوضع
فيه الدراهم والندائين **قوله** على حق وهو بفتح الحاء المرهلة وسكوبه القاف وسط
الانبات ومشد الذر **قوله** بدأ بالمسجد يعني المسجد الحرام **قوله** منى صلى أي عقيب
الصلوة أو على شرفها أي بعد مكانا مرتفعاً أو قبضاً نزل ركباً أي راكبين أو اسبح
أي خلى في السحر **قوله** يمسر أي استه ثم قبله أي ذلك الشيء كالعصا ونحوه
وبالقبلة قبل الحكمة في تقبيل الحجر لما روي على منى أنه قال لما أخذ الله
تعالى الميثاق على بني آدم من ذريته كتب به لك كتاباً فجعل في جوف الحجر في يوم القيمة
وبشره به من استلمه كذا ذكره قاضي خات **قوله** وأخذ عن يمينه بيانه مبداء الطواف
وهو من حجر قال أفح من غيره قبل لا يجوز لأن الأمر بالطواف بهل في جوف البداية فالج
فهل النبي لم يأناله فتعزز البداية وقيل يجوز لأن الأمر بالطواف مطلق كتب السنة
مأذونة الكتاب وإنما قيد باليمين لأنه مأخوذ عن يساره وهو الشواطئ المكوس فطاف
كذلك سبعة أشواط يعيد بطوافه عندنا ويعيده ما دام بمكة وأرجع إلى حله قبل
الاعادة وقال الشافعي لا يعيد بطوافه **قوله** على كتفه اليسرى ويبقى كتفه اليمى
مكشوفاً **قوله** سبعة أشواط الشوط المحرق مرة إلى الغاية والمراد ههنا طواف
ابنية بتمامه مرة حتى قال الجوهرى طاف ابية سبعة أشواط من الحجر إلى الحجر انتهى
قوله ولولا حدثان عهد حدثان إلا مشرك بكسر الباء والمرهلة وسكوبه الراء
ولين عنه إلى قابل الحاء بقية حيا إلى السنة استقبله **قوله** فلما كانت الخيام من

البيت قال الزيلعي ليس كله من البيت لقوله رم ستة ارنع من الحجر من البيت وما
زاد ليس من البيت **قوله** وحده احتراز عن الاستقبال اليه بحيث يكون مستلزما
لاستقبال الكعبة كما استقبال من قام في مقام الحيفة فانه يمنع له الاستقبال اليه
وحده واما استقبال من قام في جانب مقام ابراهيم ؑ او في مقابلته فهو استقبال
اليه وحده فلم يحرر **قوله** وهو ان يمشى ويهتري ويجرك وهو بضم الهاء
من باب رد كالرمل وان تراجمه الناس في الرمل توقف واذا وجد رمل فانه قيل
لم لم يحكم في مزاحمة الاستلام بالتوقف الى وجود الفرجة كما رمل قلنا ان الاستلام
لم يدل شرعا وهو الاستقبال او الامساك ولا يدل للرمل فيجب التوقف حتى ادى
على اوجه المستوي **قوله** اضناهم بالضاد المعجمة من اضناه المرض ويشرب علم
مدينة رسول الله ؑ **قوله** ويستلم الركن اليماني خلف السالك لانها بلاد على
يمين الكعبة والنسبة اليماني بالتشديد او يمانى بالتخفيف على تعويض الله الالف
من احدى يائى النسبة كذا في المغرب ومعنى قوله حسن مستحب قال في الهداية
فات النبي ؑ كانت يستلم هذين الركنين فلا يستلم غيرهما اي يجوز للطايف ان
يستلم غيرهما لقوله تع لقد كانت لكم في رسول الله اسوة حسنة اي اقتداء في
الامور كلها **قوله** شفاها هذا عندنا وعند الشافعي سنة لان الصلوة ليس بالطواف
بل هي قرية معلومة في نفسها فكانت سنة لان دليل الوجوب معدوم ولانما في
عنه انه لما اتى المقام وصلى ركعتين **قوله** وثلاث قوله تكا واخذ وامر مقام ابراهيم صلى
وقوله على الصلوة والسلام وليصلي الطائيف لكل اسبوع ركعتين فتبين ان المراد
به ركعتا الطواف والامر للوجوب فان قيل قوله دم لا عز في بعد علمه غير صلوات
وقال صلى على غيرهم لا الا ان يتطوع يقتضى ان لا يكون واجبا قلنا تركت ظاهره
فان صلوة العيدين والجنائز واجبة فان قيل ينبغي ان يكون فرضا كما يقتضيه
الامر قلنا في قوله فقبل مقام ابراهيم هو الموضع الذي جعل فيه المسجد الحرام فامروا
بالتحاضد في ذلك مسجد اكد في الكافي قوله كل اسبوع اي فرضا كان او نفلا قال الجوهر
طواف البيت اسبوعا اي سبع مرات **قوله** عند المقام وهو بفتح الميم حجارة كان ابراهيم
دم يقوم عليه انزله وكوبه وقت اتيان هاجرو ولده حتى ظهر فيه اثر قد
فيه **قوله** فصعد الصفا وهو اسم موضع مرتفع في جوار المسجد الحرام في مقابلته

باب بني مخزوم وهو باب الشريفين باب الصفا **قوله** نحو المروة وهي ايضا موضع
بمكة شرفها الله بعد ما بينا وبين المسجد مقدرا في راح او ازيد تقريرا بزرايع
الكرابيس واسعي بينهما واجب عندنا وليس بركن خلا فالتشافي قيل ان تطوعات
الطواف افضل بالقرباء والصلوة افضل للمكث لان الغرياء يفوتهم الطواف الى الصلوة
والمكث لا يفوتهم الا مرات فاعتوا اجتماع الصلوة افضل الا انه لا يسعى عقيب هذا
الاطوفة المتتوعة في مدة اقامته بمكة ثم ما لا ياتي لا يجب في الحج الا مرة والنفل
باسعي غير مشروع لانه ثبت بالنقض مرة فالتكرار لا يكون الا بالقياس على الطواف ولا
بحاله فيه **قوله** ساعيا بين الميادين الا حضري السعي العدد والنهرولة قيل
يوصف الميادين بالخصفة تعليب لانه احدهما احمر واخره اصف وفي المغرب الميادين علامتا
بموضع الهذولة في مرتبط الوادي **قوله** على رواية الاولى صفة للشرط او حال
منه **قوله** وخطب الامام يعني خطبة واحدة ولا يجلس في وسطها بعد ما قال صلى الظهر
وكذا لك الخطبة الثالثة التي يخطب في يوم واما في خطبة عرفات فيجلس بين الخطبتين
وهي قبل صلوة الظهر **قوله** والافاضة اي النزول منها **قوله** لانهم يرون الركن
منه العطش وقيل انما سعى في كلاب ابراهيم راي ليلة التروية كان قايلا يقول
ان الله يا مركب بفتح التاء هذا فلما اصبح نردى اي تكفر في ذلك من الصباح
الى ليل واحد اسم من الله هذا الحكم اسم من الشيطان في يوم التروية فلما اسى
راى مثل ذلك فعرف انه من الله في ثمة سعى يوم عرفة ثم راي مثل في الثالثة
فهم بخبر فسمي يوم النحر وقيل ان جبرائيل عم علم ابراهيم ؑ من الناسك فيه
فقال عرف فسمي عرفة **قوله** الا بطن عرفة وهي بضم العين وفتح الراء المراد
وبالنون وايد بخدا وعرفات وجه النهر اي التروية راي فيه الشيطان وكان هذا
تفسير النهر عن الصلوة في الساعات الثلاثة **قوله** الى الموقف اي الاعظم **قوله** بحمد
وهو بفتح الجيم الجدة والمبالغة **قوله** الا واد محيرة بضم الميم وفتح الحاء المراد
كسريين المراد المشدة بين مكة وعرفات وفتح بضم القاف وفتح الراء المعجمة
وبالهاء المراد اسم جبل بالمر دلقة قال في الكشف المشعر الحرام قرح وهو
الجبل الذي يقف عليه الامام وعليه الميعة وانما ندب الوقوف عنده لما روى
عن علي رضي الله عنه لما اصبح وقف على قرح فقال هذا قرح وهو الموقف وفي رواية

الحديث لا تقولوا قرح فانه من اسماء الشياطين سمي به لئلا يولد للناس وتحمينه
 البرام المعاصي التفرج اي التخييل وقيل من القرح وهي الألوان التي في القوس
 او من قرح الشيء اذا ارتفع **قوله** بفلسر وهو يفتح العين المعجمة واللام وبالنون
 المراد اخر ظلمة الليل **قوله** واذا اسفرى اضاء الصبح والمنى بالقصر والكسر معمرة
 من نواحي مكة بينما وبين عرفات والجمرة بفتح الجيم وسكون الهم من الجورة
 الصغيرة والعقبه الطريق الضيق الصعب في الجبل **قوله** خذ فاد وهو يفتح الخاء وسكون
 الذال المعجم مري الحصى بالاصابع وانما رمى بالحصاة الصغار تخفيفاً للشيطان
 وليلا يتأذى غيره وياخذ الحصاة من اي موضع شاء الامم الجمرات المرهودة
 لانها ملسوبة الى الشامة يدل عليه ما قال سعيد ابن جبيرة قلت لابن عباس ما بال
 الجمار ترمى من حصاة الجبل ولم تقصر جبالاً مرتفعاً بحيث ستد الاقواس فقال اما
 علمت ان من قبلت بجمرة رفعت جمرة ومن لم يقبل تركت حصاة قال بما هديت
 لما سهبت هذا منه جعلت على حصاة علامة ثم توسطت الجمرة فرميتها ثم
 طلبتها ولم اخذ شيئاً منها ويجوز ان رمى بكل ما كان من جنس الارض اذا لم يكن
 منافياً للاستبانة فيجوز بالمد وقبضة التراب لا بالاشجار واللعل والياقوت
 ونحوها وجعلت الرمي واجباً فعل الرسول وم اتباعاً لفعل الجليل ما اعادته
 للكثير او لطرده الشياطين **قوله** ثم قصر وهو ان يأخذ الرجل والمرأة من رؤوس
 شعير مريج الرأس مقدار رؤوس الاصابع **قوله** انشأ اشارة الى استجابه هربنا
 ولا اتمخية عليه لانه مسافر **قوله** وحلقة افضل ومن لا شعر له امر الله سبحانه على امره
 ان يحجز عن الحلوق والتقصير ولم يحجز عن التثنية واختلفوا في كونه واجباً او مستحباً
قوله ان سعى قبل وانما لم يتكلم الرجل هرباً عن الايام دخل وجوده في الطواف في
 سقوط عن الاحرام وليس كذلك بما فهم من تقصير الاكمل في اول باب التمتع
 الى مسجد الخيف وهو يفتح الخاء المعجمة وسكون الياء المثناة التحتانية المكاء المرفوع
 ومنه سمي مسجد الخيف بعف حيث وقع في نيل جبل مني **قوله** وبعد الثاني يعني الجمرة
 الوسطى وكبر بكل الى قوله ودعا يعني تقف في الجمرتين في اعلى الوادي ويحمد الله
 ويثنى عليه ويهلل ويكبر ويصلي على النبي وم ويدعو الحاجة ويرفع يديه يقول
 لا يرفع الايدي الا في سبع مواطن وذكر من جملتها وقوف الجمرتين حيث قال

في عدة المواطن عند اقتتاح الصلوة والقنوت في الوتر وفي العيدين وعند استلام
 الحجر وعلى الصفا والمروة وبعرفات وجمع وعند الجمرتين ويرفع يديه خذاً منكبيه
 نصب عليه محمد وفي سائر الادعية لا يفعل كذلك لان الرفع ينا في السكينة والوقار
 فيست في موضع ومرد النص ويترك في الباقي على اصل الدليل **قوله** مشياً
 احب يؤيد الاستحباب ما حكى عن ابراهيم بن الحجاج قال دخلت على ابي يوسف
 في مرضه الذي مات فيه ففتح عينه فقال ارمي ما كتب افضل او ماشياً قلت ماشياً
 فقال احطاً قلت ركبا فقال احطاً ثم قال كل رمي بعده وقوف فالرمي
 فيه ماشياً افضل وما لا فركباً ثم قال في الفرج بينهما ان لا تصرف مستحب
 في جمرة العقبة والراكب لمكة لذلك بخلاف الاولى والوسطى لان الوقوف
 مستحب بعد صيا والماشى امك لذلك ففهم من عند فيما انتهت الى باب
 الدائر حتى سمعت الحراخ ففهم من حرمه على العلم في مثل تلك الحالة **قوله**
 ولوقدم نكته وهو يفتح في الشاء المثناة والقاف متاع المسافر وختم
 بالمحجب وهو يفتح بهم وفتح الياء والياء والمرملتين مع تشديد الصاد
 اسم موضع بين مكة ومنى وقربه لهذه الجمرة بعد من فناء وما يقال له الابيض
 هو ارض ذات حصى وقد نزل به رسول الله ثم قصد البكوة النزول به سنة
قوله وهو واجب الا على اهله اقول هذا تكرار بقوله في قول الكتاب طواف الصدر
 للذاني قلنا مثل **قوله** من زمزم وانما سمي به لانه هاجر من مكة الى حبيب
 ماء كيلة بسيل **قوله** وتبث بالاستنار في يسكب في يلباس الكعبة متضرعاً
 خاشعاً متوجعاً للفوز والفلح **قوله** ويخرج قهقري ينصرف وهو يمشي
 وراءه وبصره الى البيت متبكياً متحزناً على افتراق بيت الله حتى يخرج من المسجد
 هذا التام الحج الذي اراه وقد يقول من حج هذا البيت فلم يرفث ولم يفسح
 خرج من ذنوبه كيوم ولدته امه واجتاز اي جاوز العرفات **قوله** واهل اي
 احرم عنه رفيقه به اي الحج **قوله** ويحلل اي صار خلا لا خارجاً عن احرامه **قوله**
 بل وجبه اي بل يكشف وجبه لقوله وم احرام المرأة في وجبه **قوله** ولوسدك
 من سدك ثوبه ارخاه والقاه الى السفلى واسدى خطا ركذا في المقرب **قوله** قد يكون
 بسوء الهدى اي كما يكون بالتلبية فان المقصود منها اظهار اجابة وعقود

الحراخ
 من شيوخنا
 في رواية

الحليل ومداظرها كما يكون بالقول يكون بالفعل ايضاً الا يركب ان من قال يا فلان
 فاجابة تارة يكون بلبيك واخرى بالحضوب بين يديه **فان** قاداد ان يسيبه
 يرد عليه ان هذا مسئلة الاحرام فمن يمانا قد مر فيها سبع عنده **فان** واذا
 لبى او يا فقد احرم **فان** يدنه تغل راد ان يهدى الى مكة تطوعاً او نذر بان نذر
 ان يهدى بها اليها او جزاء صيد يعنى صيد اقبله وفي احرام ما مضى حتى وجب عليه
 قيمته فاشترى بقيمة بدنه في سنة اخرى وقد هاهنا **بسبب** الجناية كالطلاق
 والنطيب وغيرهما فتمتع وكذا الحال لو بعثنا ليقار **فان** فقد احرم هذا منى
 على تقرير من ان الاحرام عندنا لا ينفق بمجرد النية بل لابد من انضمام شئ اخر
 اليها كالتكبير في الافتتاح في الصلوة وتقليد البدية والخروج معاً الى الحج والعمرة يقوم
 مقام التلبية لان سورت الهمداني في معنى التلبية في اظهار اجابة دعاء ابراهيم **فان** لانصال
 النية بفعل هو من خصائص الاحرام لاننا بفعله الام يرد الحج والعمرة فحصل الاجابة
 لبى ولم يكتف بكت ونحو قوله من اراد ان يتكشف عنده حقيقة هذا المقام فليعلم ان كونه تقليد
 ابدنه وبعثنا فاما مقام التلبية في احرام التلبية الحج مشروط بالخروج المحرم من مكة لانه لو لم يكن
 في الطريق فاذا اتى مكة لم يكن محرماً قطعاً لان التقليد محتمل فان الانسان قد يبعث
 هدى الى مكة ويقبلها هالاً يذهب الى الحج فلم يوجد منه حقيقة الا بمجرد النية وبه لا يصير
 محرماً فلا يجنب عما اجتنبه المحرم كما فعله رسول **فان** كثير اوما اذا خرج معاً فبين ان من
 شعاع الحج واما اذا بعث بدنه للقران والتمتع فلا يتوقف صيرورته محرماً على الخروج
 او الحرف بل يحصل الاجابة بمجرد البعث والاقبال بين يديه اذ انوى الاحرام وان لم يخرج
 في الطريق الى مكة اصلاً استسنا والقياس فيه ايضاً اشتراط المقارنة معها فيها ذكرنا
 وجه الاستسنا هذا الهدي مشروع على الابتداء من مكان مناسك الحج وضعا لانه يختص
 بمكة وجب تكرار الجمع بين شئ الحج والعمرة وهو لا يكون الا بمكة فكان هدى لينة مختصاً
 بها وغيره قد يجب بالجناية بان اصاب صيد في الطريق قبل الوصول الى مكة ولهذا اكتفى
 فيه بالتوجه والاقبال ويوقف في غيره على حقيقة الفعل وجوده في الحالك واذا عرفت
 هذا ففي تعريف المصححة لانه انما هو **فان** وتوجهه معها متعلق بجميع السبل التي قبله فيفرم
 منه توقف بدنه لانه ايضاً الى التوجه معها وليس الامر كذلك كما عرفت تيمنه ويمكن
 ان يجاب عنه اولاً بان هذا انما يتوجه اذا ترك العمل بالحياس الذي هو اتحاد الحكم

بين المتعة وغيرها في اشتراط التوجه معها او عمل بالاحتساب الذي هو الفرق بينهما
 فلم لا يكونان بمنزلة المصنوع الاول ولم يلق المتعة المسئلة الجنسية على الثاني وثانياً بان ما يشترط
 هذه المعطوفات تحقق الاحرام عند تحقق الخروج معها ولا ريب في ان يديها كذلك
 واما ادعاء من ادعى اشتراطها بغيرها في انتفاء الاحرام عند انتفاء الخروج فم غايته ما في
 الباب انها مخالفة لما في حكمه يختص بها الذي يخرج به صاحب الهداية بقوله الا في بدنه
 المتعة بعد وجوبها في الحكم السابق مع غيرها ولم يلق المتعة الى بيان ايمانها على انه
 بمنزلة حقيقة لا يفتنه بشانه الى ان الحكم مغاير بغيرها حيث افرد هاهنا كذا ترى
 ولم يدربها في مسكن غيرها بان يقول او جزاء صيد او بدنة متعة الى اخره واما توهم
 كون **فان** او بعثنا اشارة الى المسئلة المستثناة واحتصاص تعلق **فان** ويوجه بها
 الحج الى ما قبلها في الا يتجمل استباق ويعيد بمراحل عن الخواص **فان** قلادة وهي ههنا
 تارة يكون قطعة فغل او شرك او عرودة مزادة او طاء شجر فليكون علامه على
 انه هدي **فان** وكذا لو بعث بدنه الى التلبية للتمتع والقران **فان** استقران
فان حال افراد والمراد بالافراد ههنا افراد كل واحد من العمرة والحج سفر على
 حدة ووجه كونه القران افضل الاقسام الاربعة انه دم قال يال محمد اهل الجنة
 وعمرة معا ولان فيه جمعا بين العبادتين كالصوم مع الاعتكاف والجمع بينهما وان
 وجد في التمتع ايضاً لكنه ادنى مما في القران وذلك لان فيه تعجيل احرام الحج واستدامة
 احرامه لانه القارن يحرم بها جميعاً من الميقات فلا يتمثل الى ان يفرغ من الحج اما
 المتع فان احرامه تنجز بالعمرة ميقاتي والحج مكنت فيتمثل قبل احرام الحج ولا شك
 ان المسارعة الى الخيرات والبقاء فيها ما فضيله محضه فتبين ان القران افضل حج
فان وهو ان يهل العلم ان المحرمين على اربعة انواع مفرد بالعمرة وهو من ينوي العمرة
 يقبله بلبيك عمرة لا غير من الميقات او قبله في شهر الحج او قبلها واقبالاً اربعة
 كما ذكرنا ونحظر الحج ووقفها السنة كلها الا الايام الخمسة يكره فعلها فيها
 والقران من الجمع بين القران والحج في الاحرام لان القران هو الجمع بينهما من فوكت
 قرنت باثني اذ اجمع بينهما والمتنع من ياتي بالعمرة في شهر الحج او اكثر طوافها
 في شهر الحج ثم يحرم بالحج من عامة ذلك على وصفه الحق قبل ان ينزل باهله نفراً
فان بل احل ذلك لان جنابة على احرام الحج وانما يحل في يوم النحر لما يحل

المفردة **قوله** وذبح للقران وهو واجب وقد اشار اليه الحق بعدم تعليقه الى الشبهة
كما في المفردة بالجم والاصل في وجوب الدم على القران قوله تعالى فمن غنغ بالعمرة الحج فما استيسر
من الهدى اي فعليه ما استيسر من الهدى والقران في معنى القنح وعن علي رضي الله
ان المراد به شاة وان جاز البعير والبقر سبع احد بها كذا في البيانية **قوله** فان كانت
الثلاثة اى ان لم يتيسر الصوم في الثلاثة المذكورة الى يوم النحر يقرب الدم لان الصوم واجب
عليه كما قاله يجوز ان يؤدي بالايام المنهية ناقضا ولا بعد حاله ليس من الحج
ووقت الحج لقوله تعالى فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام في الحج **قوله** فان وقف قبل العمرة اى ان لم
يدخل القران مكة بل توجه ابتداء الى القران فوقف فيها **قوله** ووجب دم الرض
عليه الدم كما سيجي في باب **قوله** فسقط دم القران لانه لما تركه العمرة لم يقتم بغنيمة نعمة الجمع
من التكب فلا يجب الدم الذي كان يجب عليه شكر لئلا يفتقر **قوله** ولم تنب الاضحية
وانما لم يكن ما يبيته عن دم القنح لانه واجب بالقران الذي ذكرناه في القران والاضحية غير
واجبة عليه لانه مسافر ولان الواجب اما السبب بنية الاضحية او كونه الفري عينا
مقيما وايا ما كان فلا يجب بتوب احد هاهنا عن الاخر **قوله** وهو افضل اى من المنع
لم يسوق الهدى بعد الاحرام بالنسبة افضل من الاحرام بتقليد البدنة وسوقا بعده لبي
اولم يلب وقوله احرام معناه احرام بالعمرة لانه لا يحرم بالحج ما لم يفرغ منها **قوله** كلف
التقليد اوله لانه مذكور في الكلام القديم بقوله تعالى ولا الهدى ولا القلاد يدركه
الا شعارد وهو لغة هو الادماء بالجرح واصطلاحا ما ذكره المص وهذا عند الاظم فقط
واما عند صاحب الشافعي فعلى نقل المعراجية على الجامع **قوله** بالهيولان في الرواية
يعني ان تفسير الا شعارد عند هاهنا وعند مالك اى بلفظ بانح في اسفل اسنام من قبل البسار
وعند الشافعي واحمد من قبل اليمين وكل ذلك مروي عن فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا شبهة من قبل
البسار ذلك لان الهدى ايا كانت مقبلة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يدخل بين كل بغير من قبل
الرؤس وكان الزوج يمينه لا محالة فكان طعنه عادة او على سائر البعير الذي هو بيسار
رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم كان يعطف عن يمينه ويشعر الاخر من قبل يمين البعير تعا قال الاول
قصد اليه فصار الامر لا صلى الله عليه وسلم بالاعتبار الهدى اذا كان واحد لانه مثله وهي
بضم الميم وسكون الناء الثلاثة العبرة وبفتح الميم وضمة الناء العقوبة وهي منبهة في
حديثه عمر بن مكرم رسول الله صلى الله عليه وسلم حينا خطيبا اى حثنا على صدقة ونهاينا عن المثل

وهو حرام

وهو حرام من وجب قبل كالمرد والحر في فلات يحرمه في القران الذي لا يحل عقوبة
اولى **قوله** وهذا عند سواد الهدى للمدينة المذكورة المطولات **قوله** والملك امر به
من كان داخل الميقات اعم من ان يكون من نفسه او حوله سواء كان بينها وبين مكة
مسيرة سفرا ولا واثافي **قوله** خص بمن لا يكون له مدة سفر **قوله** الى اما صحبها بينها
الا ما قبله الذي هو المنزلة على نوعين صحيح والنزول في طنة من غير بقاد صفة
الاحرام وهذا انما يتا في في المنع الذي لم يسوق الهدى كما يفهم من تقرير الشارح
فاسد وهو ما يكون على خلافه **باب الجنايات** واحدها الجناية وهي اسم
لفعل محتم شرعا والمراد ههنا فعل ليس المحرم ان يفعله وانما جمع لبيات انما انواع
قوله ان طيب النقيب لصورة غيره له راحة طيبة بدن المحرم او يصفونه فلو شتم طيبا
ولم يلصق ببدنه من عينه شيء لم يجب عليه شيء **قوله** عضو اى كاملا اشار الى انه
تأيم مقام البدن في الجناية **قوله** وعند هاهنا يجب صدقة وكل ههنا صدقة غير مقدرة
بأنصوص في جناية احرام الحج فهي نصف صاع من بزالا ما يجب بقتل القملة والجملدة
فان الصدوق فيها غير مقدرة بل تصدق بما شاء كما سيجي **قوله** وبكل خالص
وهو ينفخ الحمار المملوك دهن السمسم **قوله** ونحوه كالزيتون على زيت الغنم هو
التمارين وكدهن الورد **قوله** او يحاجله جمع محبة بفتح الميم اسم موضع من الحانة
قوله او يطيه بكسر الهمزة وسكون الياء ما تحت الجناح **قوله** او عانة وهي بانفاسي
نهارد قد ذكر في الجامع اطلاقا فيهما وفي المبسوط النصف في الاول لانه السنة
فيه دون الثاني فان السنة فيه اطلق لما جاء في الحديث غير من السنة منها خلوع
العانة بالحد يد **قوله** بقى محرما اى في حق النساء لانه حل له كل شيء سوى النساء
بالخلوع وانما بقى في حق النساء محرما الى ان يصفو ولم يحتره الدم لانه لما ترك اكثر
الا شواط ترك اكثر الركن ولا يقوم الدم مقام الركن فبقي التحلل الثاني موقفا
الى ان يوجد ركن الطوف فاذا لم يوجد بقى محرما **قوله** يعني الجرات العشر في اربعة
ايام غير خاص وهو يوم العيد الاضحية وتشرى خاص وهو اليوم الرابع ويومان
بينهما محرور شري **قوله** او الرمي كله او في يوم واحد انما ذكر الكل ولم يكتف
بذكر البعض الذي هو اليوم رفعا لاستعنا كون البعض موجبا للدم في مقام
لا يوجب الكل فيه الا دما واحدا **قوله** او في يوم واحد اى ترك مري الحمار المثلثة

باب الجنايات

او اكثره اي ترك رمي ربع حصاة او اكثر منه وان ترك ثلثا او مادونه فعليه
الصدقة او حلق في حج او عمرة صورة المسئلة رجل حج او اعتمر ثم خرج من الحرم
الى الحل فحلق راسه فعليه دم عند ابي حنيفة رمي محمد رمي خلا فالابي يوسف رمي
والاصل فيه ان الحلق يتعين بالزمان والمكان في الحج عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف
لا يتعين بواحد منهما وعند محمد رمي يتعين بالمكان دون الزمان وعند زفر
بالعكس اما الاول للعمرة فتعين بالمكان عند ابي حنيفة ومما ايضا خلافا للثاني في رمي
الطواف وهو غير موقت بزمان **قوله** في حج القارن وانما خصه بالذكر لانه لو فعله
المفسر لا شئ عليه اتفاقا لعدم وجوب الذبح عليه **قوله** او طوى قبل الزرع وكذا
يجب تاخير كل يوم الى اليوم الثاني عند الاعظم مع القضاء في ايامها خلافا لهما
قوله اقل من يوم قيد لهما **قوله** او خمسة متفرقة ومقدار صدقة كل فطر طهار
مسكين **قوله** وهي ما يلي مسجد الخيف الى اخره وانما فسره مع ظهوره دفعا لاحتمال
حملة على حدى مماثلة بمعنى حد الجمرات الواقعة في الايام الثلاثة في تلك المقامات
حتى يكون الوقت المتروك احداً وعشرين ومائة افادة كفاية هذه التصديقات
في ترك الرمي الواجب في المقام او احدها وهو البيع وانما قال بعد يوم النحر
لان ترك رمي العقبة فيه يوجب الدم كما مر **قوله** اي يجب عليه ان يفعل من افعال
الحج ما يفعله الشخص الذي لا يفد بحجه ويقضى اي في السنة الآتية ويذبح اطلاق
الذبح ههنا وتخصيص ابديته بما بعد الوقوف يشير الى جواز الشاة كما هو المذهب
عندنا **قوله** وبعد الحلق اي وطئه وانما قيل هذه الآية لابي عباس حيث قال ليس
عليه الجزاء المعروف بل ان يقال اذهب فيتعلم الله منك مستد لا بقوله تعالى فيستقر الله
منه قلنا ان ذلك اذا عاهد مستحلاً ومستحفاً كما في قوله تعالى في باب الربا ومن عاهد فوليكم
اصحاب النار الآية واما اذا لم يكن كذلك فعليه الجزاء بعد آية لانه النقص
دلو سبعا وهو بضم الباء واحد السباع **قوله** مسروقاً وكلاً وهو يذبح او والذي
في رجليه ريش كما انها سراديل لانه صيد حقيقة لا متناعه بطيرانه وان كان بطيئاً
فيلزم الجزاء وسبب التحقيق في كتاب الصيد **قوله** او هو مضطرب وانما وجب الجزاء
الاضطرار لانه اذا ثبت عقيد بالكفارة لقوله تعالى وان كان منكم من يضرب اذى

من راسه الآية **قوله** لا تزيد على شاة اي لا تزيد قيمة الذي لا يؤكل لحمه من الصيد
قيمة شاة في ظاهر الرواية وروى الكوفي انه سقطت من الدم **قوله** تصدق
به وكذا اذا لم يبلغ قيمة المقتول نصف مبيع بانه قتل العصفور ونحو **قوله** ففي
الطير اقول اعلم الصيد كلها مذكورة في الكتاب فليطلب منها والعناون بفتح العين
المركلة لا نفي ولد المقر والجفرة بفتح الجيم وبالفاء من اولاد المقر ما بلغ اربعة اشهر
والنعامة بفتح النون والعين من الطيور يذكرونها مؤنث معروف يقال له بالفارس
منخ اشتر **قوله** وفي حمام الوحشي وكذا في بقرة **قوله** وفي الحمام شاة والذي
يقتضيه سوء كلامه كونه قتل الحمام موجب للشاة بما اخبرنا الرباني ايضا والمعتبر
متفقة في نسبة الى الشافعي رحمه فليتامل **قوله** بالنعم وهو واحد الانعام التي هي
المان التي هي المان الواجبة **قوله** وتنف سبعة وهو قلع الشئ من اصله بغير حديد
قوله ما نقص وهو متعدد ولا يتعدى اي ما نقصه وانما تضمنه اعتبارا لبعض
بالكل يعني ان اكل مضمون فيكون البعض مضموناً الا يرى ان من اكل من اعضا
من ذنبة انسان كما اذا التفت كلها هذا اذا يرى وبقي اثره والا فلا شئ عليه **قوله**
هو خردج فخر هو بفتح الفاء وسكوت الواء المركلة وبالحاء المعجمة ولد الطير **قوله**
وفي الجلب وهو بفتح الجاء واللام مصدر ههنا **قوله** ومع تلك القيمة يعني التي
يجب على الحرم لتصدق بها على الفقراء بجملة الحرم **قوله** ان الاقسام التي توضحها
ما في الكفاية اعلم ان شجر الحرم انواع اربعة ثلث منها يحل قطعها والانتفاع
بها من غير جزاء واحد منها لا يحل قطعها والانتفاع بها واذا قطعها رجل فعليه الجزاء اما
فكل شجر ينبت للناس وهو من جنس ينبت للناس وكل شجر ما ينبت للناس اما الواحدة
فهي كل شجر ينبت بنفسه وهو ليس من جنس ينبت للناس ويستوى في هذه الواحدة ان
يكون مملوكه الانسان بان ينبت في ملكه او لم يكن حتى قالوا في رجل سبب في ملكه غيلا
فقطعه انسان فعليه قيمته المالكه او قيمة اخرى طوع الشئ بمنزله ما لو قتل صيد المملوك
في الحرم **قوله** ولا يبرك الخيش من رعيه الابل لانه رعيه الابل الا الاخر وهو
كيسر الهرة والحاء المعجمة بينهما فان معونه ينبت بكملة وانما استثناه رسول الله صلى الله عليه وسلم
استعماله في قبول اهل مكة ويؤثرهم **قوله** وبقتل قملة وهي دابة معروفة متولدة من
وسخ ابدن وليس للحياء مخصص في القلادة بل لالفاء من بنة الجزاء وليس بصيد لحصول الاستل

الثالث

ن

بعد من الجراد واحد الجراد وهو معروف **قوله** فان قلنا وقد يشترط صاحب الهداية
بعد ما ما حيث قال مثل كف من طعام وقيل هو في الغنم والاشكال وفي اكثر من نصف
صاع من خنطة وقد اكتفى في الجراد بتمتع ببناء على قول عمر بن الخطاب من جراد واحد
ان اصله من قولوا جرادا كثيرا في احرامهم ففعلوا بفتح تاء مكات كل جراد لا بد من قول
عمر بن الخطاب **قوله** والبعض النوح **قوله** والقراد بضم القاف من الحشرات منه قرع بعينه يترج
عنه القراد **قوله** وسبع صايل من صايل عليه **قوله** وبش **قوله** ارسلنا اي يجب عليه الارسل
والفهوم من النهاية انها يتصور في الحال حتى يظهر خلافا لشافعي فان الحرام يجب عليه
الارسل قبل دخول الحرام اتفاقا **قوله** اني به اقوالا بلاء صلة اتي الضمير يرجع الى البيع
وفي بعد معولات لا يثبت وان جاريا في ان يكون معولا للسر وايضا لك قول الشارح
في احرامه منج في ان مسئلة رد البيع في جوع المحرمة فيرد عليه ما في مسئلة الارسل من انه
يجب ان يكون هذا في جوع الحلال والافجرم الاحرام كان في وجوب رد البيع فلا حاجة
الى اعتبار دخول الحرام بفتح عنه قول الايقاني ان باع الحلال الصيد الذي دخل
من الحلال الى الحرام مرة البيع **قوله** اصيد مثله يعني صا **قوله** وعمر ما **قوله** وكل تجزى اي
الاخذ لا خذه والقاتل يقتله ورجع اخره اي ما ضمن لانه كان قادرا من ارسل اليه
واسقاطه الضمان عن نفسه والقاتل ازاله عنه وقد مر عليه ما كان في معز السقوط
ثم ارجوع انما هو على تقدير ان يكون الاخذ بالمال واما اذا كفر بالصوم فلا يرجع عليه
شيء كما قاله ابن ابي **قوله** احرام واحد الا يركب ان واحد من الحرة عند الميثاق ثم
احرام بالجمع بعد ما جاء في الحياة كان جائزا ولا شيء عليه مع انه قارب ايضا وتاخر
واجب واحد لا يلزمه الاجزاء واحد **قوله** فان ذلك اي جزاء المحرمات جزاء لفعلهما
الذي هو القتل مع كونه منتهيا عنه لاجزاء المحل حتى لو قتله في المحل كان الامر كذلك
في الفعل متعدد دلالات الفعل الذي هو لا يقبل التجزية اذا صدر من فاعلين يضاف
الى كل واحد منهما مالا كما في القصاص وكفارة القتل **قوله** جزاء المحل حتى لو قتله
في المحل لا يجب على واحد منهما شيء **قوله** قيمته ما اكل يعني لو اكل بعد الجزاء اما لو اكل قبله
فلا شيء عليه لدخوله في ضمان النفس **قوله** ولم تجز بهضم ابناء وكسر ابناء اي لا تجز
عليه جزاء الولد لانه استغنى اثر فعله بالكفارة فصار صيد حل **قوله** لا يجب عليه
شيء اقول هذا بصريح مخالف لما ذكره صاحب الهداية في اول فصل المواقيت حيث قال

ثم لا فاق اذا انتهى اليها على قصد دخول مكة فعليه ان يحرم قصد الحج او العمرة او لم يقصد
الى اخره اللهم الا ان يرد المص بمكة بعلافة الحالية والحلية في يكون معنى كلام الشارح
لو لم يرد مكة بل اراد الدخول بينهما وبين المواقيت لحاجة مست اليه وبهذا يندفع
المخالفة بين قول صاحب الهداية ههنا وهذا الذي ذكرنا اذا كان يريد الحج او
العمرة وبين قول السابق ويؤيده تعقيب **قوله** هذا بقوله فان دخل البسات
لحاجة مكة ان يدخل مكة بغير احرام **قوله** ويملك ان يحجب عنه ونحن نقول يجوز البسات
ان يكون ذكره للتصريح بان لو مضى على هذا الحال ولم يندرك الاحرام في هذا
الوقت لم يكن الدم بل يفسد محله فليتنازل **قوله** من دخل مكة الحج توضيحه ان الاتفاق
اذا دخل مكة بغير احرام لم يملك له سبب اما محجة او عمرة كما اذا دخلها زائرا فاذا
دخل الى مكة بغير احرام ثم عاد الى الميثاق من تلك السنة فاحرم عما عليه بسبب اخرى
كالنذر مثلا سقط عنه ما وجب عليه بسبب دخول مكة بغير احرام سقط ايضا
الدم الذي وجب عليه بالمحاصرة المذكورة خلافا لدفعه **قوله** لا بعده وذلك لانه
لما عاد الى الميثاق من هذه السنة واحرم عليه كان عليه يدرك الميثاق في وقت
ويجزئه عما وجب عليه بهذا الدخول لان الميثاق اوجب عليه احراما يؤدى افعاله في
السنة لا في سنة اخرى عظيم البسبب كيف ما كان لا احراما قصد يا بدخول مكة بخلاف
اذا تحولت السنة ثم احرم من الميثاق بما كان يجب عليه لا يجزئه عما وجب عليه
بالدخول المذكور لانه فان ما يقع به التدارك لما ذكرنا في باب الفرق **قوله** بالاحرام
منه في القضاء قصارك سمي في صلوة ثم افسد ما ففرضاها سقط سبب
السرور **قوله** رخصه اي عليه ان يرفض حجه لان الجمع غير مشروع للمكي **قوله** لانه فاق
الحج فاقية بتحلل بافعال العمرة بالحديث وقد عذر ههنا لانه معتبر بالجمع بين العمرة
بين منى فيجب عليه قضاء الحج والعمرة جميعا **قوله** يحقق المشروعية يعني ان النوى
اذا كان بمعنى غير منى عنه يوجب مشروعية كصوم يوم النحر حتى لو صام
فيه بعد صوما ونوى الجمع ههنا بغيره وهو من اجلة مكي الاتفاق في شهر
الحج في العمرة لانه لا ضرورة في اداء العمرة في وقت الحج لجواز ما في كل سنة قيل عليه
هذا ايضا قف ما سبق من انه لا فرق ولا يمنع للمكي لانه معناه انما ههنا غير
مشر وعين في حقه وجوابه ان المراد بعد من المشروعية عدم الكمال في المشروعية

كما في الفائق لا عدم المشرعية مطلقا به تدفع التناقض من اراد التفصيل
 فيستظهر في الاصول **قوله** قصدا لا يعني بعد كون احرامه للشاس قبل الخلق للاول
 اما ان يخلو فلا وفي بعد ذلك في هذه السنة او يؤخر الى السنة الثانية فعلى التقديرين
 يلزمه الدم عند الا عظم ما اذا اخلوا بها فلا نه جناية في احرام الثانية وان كانت
 في احرام الاول واما اذا لم يخلوا بها فلا تاخير الشك عنه وقته يوجب الدم
 عنده **باب الاحصار قوله** وهو في اللغة المنع وشرعا منع الوقوف
 والطواف **قوله** بعد وسواء كان مسلما او كافرا واعلم المحصر لا يقتص في العدو و
 المرض لان انتهاء نفقة الحاج وموت المحرم والزواج للمرأة من هذا القبيل
قوله ولو قبل يوم الحرام لانه دم كفارة حتى لا يجوز الاكل منه فيختص بالمكاتب وهو
 المحرم ويؤثر الزمان عند **قوله** وفي حل لا اي لو فله في حل لا يجوز لان دم
 الاحصار قربة واما قلة الدم لم يعرف قربة الا في مكان مخصوص وهو الحرم
 ومن يخرج شرع ببيان جواز حج الفرض بالنيابة واساير بوضع المسئلة في
 العاجز الى انه لو حج قادم ثم عجز لم يسقط واساير ما في شرطية بقوله ان دام
 عجزه ونوى الحج عنده اعلم ان الاصل في ابواب النساء ان يجعل ثواب
 عمله لغيره عند اهل السنة من الصلوة والصوم والحج والصدقة والتلاوة وغيرها
 من جميع انواع وبصيرة ذلك الى الميت وينفعه وقالت المعتزلة ليس له شيء
 من غيره قلنا في الجواب عن الآية اوله بقوله دم على روح هذا القوم موسى وبرايم
 اما هذه الامة لهم ما سئوا وسعى لهم ثانيا بانما سئوخة بقوله تعالى الحقنا بهم
 وذريتهم اي ادخل الذرية الجنة بصلاح الامة ابن عباس رر وماله
 بتخصيص النساء بالكافر وللمومن ما سعى وسعى واما جواب قولهم ولا
 الثواب في هوان في وسع كل واحد يحصل استحقاق دخول الجنة وجعله
 لغيره **قوله** ويقع عنه اي الحج اعلم انه اذا ثبت حقيقته ان يجعل مثوبة الحاصلة
 له من افعال الحج الامر بقى ان نفس الحج عن ايرها يقع فانظروا من مد منبائه
 يقع عن الامر سواء كان حيا عاجزا او ميتا اما لا اول فلقوله دم للخدمة
 حيث قالت ابى شيخ كبير لا يستطيع ان يمسك الراجله فيخبرني عن ابيك
 وهو مشهور واما الثاني فلما روى عن ابن عباس ان رجلا قال يا رسول الله

باب الاحصار قوله

ان الى ما فلم يحج فيخبرني ان حج عنه قال نعم وروى عن محمد بن الحج يقع عن
 الامور ولما مر ثواب النفقة لان الحج عبارة بدنية والمال شرط للموجب لكونه عاجزا
 بدونه فلا تجزى فيها النيابة كالصلوة والصوم بل يقام الايقاف مقام فعله
 الحج بنفسه يسقط اصل الحج عن الامر ولا حج فيه حقيقة كالعرس في حق الشيخ
 الفائق اقيم مقام الصوم ولا صوم فيه اصلا وبهذا لا يسقط به الفرض عن الامور
 وهو الحج قال صاحب الدرر في تعليقه لان فرض الحج لا يتأدى الابنية الفرض او
 بمطلوع النية ولم يوجد عن الامور شي من هذا بل وجد منه به الحج عن الامر فقط
 قال شيخ الاسلام الحقوله الرباني مال عامة المتأخرين كذا في النهاية والمحيط وقد
 نقل كثير شرح الهداية والوليع وقاضي خات من المبسوطات الصحيح المختار هو ظاهر
 المذهب الذي قد راعى عليه الاعظم والثاني لان الآثار يدل عليه وليندا يشترط عن
 الامر ويذكره الامور في التلبية حيث قال فيقبله من ومن فلا **قوله** ويقع عنه
 اي من الامور ولا يجعله اي ليس في وسعه جعل الحج عن اخذ الامر من لا تستويها
 في الاموال الايقاف واقايد بالامر في مسئلة الكتاب لانه اذا ادى عن رجلين
 او عن احد هما بالامر به لانه في الحقيقة جعل الثواب لغيره **قوله** اي تبرع بجعل
 ثوابه عندهما اشارة الى الفرق بينهما وبين الامر به فان لم يجعل الابوين بعد ذلك
 لانه غير مأمو به الحج عندهما ومن حج من غيره بغير امره لا يكون حجا عنه بل يكون جاعلا
 ثواب حجة سنة ونيتة عنهما الغولات الحجة الواحدة لا يكون عن اثنين **قوله**
 والجنابة كدم الجماع وغيره **قوله** وضمن النفقة لاقادة الحج اما قوله الحج لا يضمنها
 لعدم الخالفة كالمحصر عليه الحج في السنة الاية بما لنفسه في المفسد بالجماع
 والفرض ان النفقة وعدمه لوجود الاختيار في الجماع لا للاحصار قال في الحاشية
 المعراجية ولا يسقط الحج عن الميت ان الحج المأمور في السنة على وجه الصلوة قضاء
 الاول لانه لما خالف سنة الماضية صار الاحرام واقعا عن الامور والحج الذي
 باقى به في السنة الثانية قضاء ذلك الحج لانه اوجبه على نفسه بالاحرام الاول
 فلا بد من قضاء فكاه في الجماع قاضي خات انتدى كلامه اعلم ان من
 اتهم المحرمات ما ذكره قاضي خات حيث قال مريض او شيخ دفع الى رجل ما لا ينح
 عليه حجة الاسلام فاراد ان ما يفضل عن الحج من النفقة والثياب وغير ذلك

يكون للمرفوع اليه قال ابن شجاع الخيلة في ذلك ان يقول دافع المال للمرفوع اليه
 وكلتلك ان يجب الفصل من نفسك وتقيضه لنفسك فصبته من فخره قال الشيخ الامام
 ابو بكر محمد بن افضل اذا مر غيره بان الحج ينبغي ان يفوت الامر بالمأثور بقول حج عني
 بهذا المال كيف شئت مضر ابالي والعمرة او تمتعها او قارنا واباقي من المال مني
 لك وصية كيلا يضيوع الامر على الحج ولا يجب عليه من مفضل الى الوراء **قوله** بثلاث
 ما بقى وقد صور هذه المسئلة رجل له اربعة آلاف درهم وحي ان يحج عنه فان كان
 مقدار الحج الف درهم فعرفها الواجب اليه من الحج فربما في الطريق قال ابو حنيفة تؤخذ
 بثلاث ما بقى من التركة وهو الف درهم فان سرق ثانيا تؤخذ بثلاث ما بقى مرة اخرى
 هكذا قال زفر يوحنا ما بقى من ثلث جميع المال هو ثلث مائة وثلثه وثلثون درهم
 فان سرق ثانيا لا يؤخذ مرة اخرى **باب الهدى** وهو ما يهدى من النعم
 الى الحرم **قوله** فحسب يعقوب بن ابي اسحاق الاكل للمهدي والادغيا والامه هذه الثلثة لثمة
 الكفارة وانذر الا حصارا لا ياتي في كلها الا للفقراء وقوله كل الحج عن الاشارة
 الى استحباب كل المهدى منها **قوله** وخطار وهو كسرة الجملة بـ يسكون ايضا بـ
 المعجزة وبالله طاء المزملة الزمار **قوله** والجواز يفتح الحزم والواو المعجزة المستند
 النجاة **قوله** النفع في النوب وسكونه اضار المعجزة وبالياء المزملة الوشيش والبش
قوله والضرع وهو من كل ذي ظلف وجف بمنزلة الندي من النساء **قوله** وما
 عطي العطية بفتح الهمزة والهاء المزملة من الهلاك كوك المراد ههنا حقيقة وفي قوله
 ان عطي القرب منه كما يقتضيه المقام فاندفع به اشتباه بكرة كره ذهب اكثر حنيفة ثمة
 عند الاغنياء والافند هي الفا حشران يقضيه اكثر من نصفها **قوله** وسبع ثعلما اي قلا
 غيره لا اكثر حاشا قطعه نعل قوله لما اكل منها الفقير لا الغني لا يقال ظاهره مخالف لقوله قبل
 هذا واكل من هدى التطوع لا مانع قوله لا مخالفه قطعا لان عدم الجواز قبل ان يبلغ
 الهدى بحله ولا لجواز بعده كما لا يخفى واما اذا كانت ما قرب الى الهلاك ومن جنس
 الواجب فخير فهو ملكه تصرف كيف شاء لانه يجب بدله **قوله** لا يقبل شرا ترمم حتى يجوز
 وقولهم ويتم بجنسهم لما وصورة ان شترهم ترمم انهم راوه لانه في الحجة في ليلة
 كان اليوم اندي وقفا في اليوم العاشر كما لا يخفى **قوله** كما اذا شهد واصورة ان الشهود
 شهدوا في الطريق قبل ان يلحقوا عرفاء وقالوا انا هلا في الحجة وهذا اليوم هو اليوم

باب الهدى

التاسع **قوله** هذا المعنى اي المعنى انتم غلطوا في فساء على الدليل وذكره
 صاحب الهداية بقوله ولا فيه هدى عاما الى قوله ولا كذلك حوار القدم
 زفر ليس له ذلك لانه عقد سبع ملكه فلا يمكن فسخه كما اذا اشترى متوجة النكاح
 حوز زوج فلو باده المالك فلا يمكن فسخه وان بقي ملكه بغير طلاق العبدية هذا انما اردنا
 ابراه في العبادات واستعين بانه تع في تمام للعاملات **باب النكاح** لما فرغ
 من العبادات شرع في المعاملات واستدرك منها بالنكاح لانه فيه من مصالح الدين و
 الدنيا وقد استشهد في وعيد من رغب عنه وتحريف من رغب فيه الاثار وما انفق في
 حكم من احكام الشرع مثل ما انفق في النكاح من اجتماع داعي الشرع والعقل والطبع
 فاما داعي الشرع من الكتاب والسنة والاجماع فظاهره واماد داعي العقل فان كل
 عاقل يحب ان يبقى اسمه ولا ينجح رسمه وما ذكر في غايته الا ببقاء النسل واما الطبع فان
 الطبيعي البرهي من الذكر والانثى عوا الى تحقيق ما اعد من ابدان شعاع الشروانية
 والمتفاجعات النفسانية ولا زجر فيها اذا كانت باذن الشرع وان كانت بد داعي الطبع
 بل يوجر عليه بخلاف سائر المشرد عاكفا في الاكلية ولانه اقرب منزلة من العبادات
 حتى كان الاشتغال بالنكاح اولى من التحلي للنواقل عندنا وافضل من الجهاد لانه النكاح
 سبب لوجود السلم والاسلام معا والجهاد لوجود الاسلام فقط كما في التبيين
 وهو في اللغة الضم ثم يستعمل في الوطى لوجود الضم فيه وفي العقد لانه سببه صريح
 مفتي التقليد **قوله** وهو الارتباط بين النكاح في فقد تسامح اثار في تفسير النكاح
 بان عقد بناء على الارتباط هو العدة لانه الجزاء الصوري وقد ذكرت في شرح
 التبيين عبارة فيه هكذا المراد بالحسية ما له وجود حسي فقط والمراد بالشرعية
 ما له وجود شرعي مع الوجود الحسي كالبائع فان له وجودا حسيا فان لايجاب القول
 بوجوده ان حشا ومع هذا الوجود الحسي له وجود شرعي فان الشرع يحكم بان في قوله
 هو البائع انتهى كلام التوضيح فعلى هذا الشرعي ما يكون له مع تحققه الحسي فهو شرعي
 بركات وشرائط مخصوصة اعترضا الشارع بحجته وانفق حضرا لم يجعل الشارع **الفعل**
 لا يحكم بتحقيقه كالمصلحة بالابيع الوارد على السيد محل دية وجد الفعل الحسي من كذا
 والسكناء والايجاب والقول وقد يقال ان الفعل ان كان موضوعا في الشرع بحكم مطلوب
 شرعي والا لخصي الى هنا عين عبارة التلويح **قوله** بايجاب وقبول البناء للملابسة كما في

شواهد

كتاب النكاح

البينة بالحجر والمد لا استعانة كما في كتبنا لنعم لانك ينافي كونه الايجاب والقبول
 اجزاء ما دية له **قوله** وان لم يعلم معناه قال في الظهيرية رجل تزوج امرأة
 بالعربية او بلفظ لا يعرف معناه لوزوجت نفسها به ان علم ان هذا اللفظ ينقد
 به النكاح يكون نكاحا عند الكل وان لم يعلم معناه فان لم يعلم ان هذا اللفظ ينقد
 به النكاح ينبغي ان ينقد ايضا كما في الطلاق والعنف لان العلم بمضمون اللفظ انما
 يعتبر لاجل القصد فلا يشترط فيما يتولى فيه الحد واليهزب بخلاف البيع ونحو
 وقيل لا ينقد بلفظ لا يعلم معناه وهو مختار صاحب الخزانة وشيخ الاسلام
 الرواية والدرية يقتضي خلاف ذلك لان الدار الاسلام فلا يكون الجهر في الاحكام
 الشرعية عذرا فيها **قوله** والمراد بالمستقبل الامر هل فيه بحث وهو الاول يقول
 والمراد بالمستقبل اعم من الامر لانه صرح في المعيار باب النكاح ينقد بان يقول
 الرجل للمرأة اتزوجك على كذا فيقول المرأة قبلت وذكر الامر غيب ليس محض
 كما لا يخفى فليتنا **قوله** وذلك لان حقوق العقد يرجع الى العاقد في باب البيع
 فلو كان يكون الواحد وكيل من الجانبين لادى الى التضاد والتمانع بان يكون
 ملكا ومملوكا ومطالباً ومطالباً ومخاصماً ومخاصماً وليس النكاح كذلك فان
 حقوق العقد فيه لا يرجع الى الوكيل وكذا لا يملك الوكيل بالنكاح قبض اشهر
 فلا يرد الى التمانع كذا في غاية البينات في اول فصل الوكالة بالنكاح وانما اكتفى بالمستقبل
 في احد جانبي النكاح دون البيع لان النكاح سبقه وعد غائبا عادة فعمل المستقبل
 المبادر بعده على التحقيق دون السوم بخلاف البيع حيث لا يسبق الوعد عادة
 فعمل على السوم والعدة ولا لانه لو لم ينقد بغير قوله زوجت بعد قوله زوجني
 كان للزوج ان يرجع فيلحق الاولى به عار فينتصره بذلك بخلاف البيع وعلى هذا لو
 قال جئت خاطبا ببتك وتزوجت فقال زوجتكما النكاح والعقد ولزم كذا في الزيلعي
 صغير محض ومعتبر كما يصلح الواحد ان يكون معتبرا عن اثنين ويحل على من هو
 كذلك لا يمنع ان يكون ملكا ومملوكا لانه لا تمنع في التعيين بان يقول تزوجت
 نسي على فلانة على صداق كذا وانما التمانع في الحقوق كالتسليم والتسلم والايفاء
 والاستيفاء وهي لا يرجع اليه لانه صغير مباشر هذه الالة لا يستغنى عن اضافة
 العقد الى الزوجين فلما كان كذلك قام عبارة مقام عبارة جميعا فصلا ايجابا

غيرة
 بغيره
 بغيره

كلاما للمرأة والزواج جميعا نعم العقد باثنين حكما والثابت كلما كان ثابت حقيقة الا يرى انه لو
 زوج ابنه الصغير ابنة اخيه الميتة وهي صغيرة جاز فكذا هنا بخلاف الوكيل في البيع فانه ليس
 بمعتبر بدليل انه يستغنى عن اضافة العقد الى غيره كذا في الغاية في اول فصل الوكالة
 قيل باب المهر **قوله** او قولهما دار والصواب انه بالحجر عطف على زوجت وتزوجت
 فالعنى كان النكاح ينقد بلفظ ماضي لمحض ما مضى من الكلام كزوجت وتزوجت كذلك
 ينقد بلفظ ماضي لمحض ما مضى من الكلام كزوجت وتزوجت كذلك
 ويزيد بلفظ ماضي لمحض ما مضى من الكلام كزوجت وتزوجت كذلك
 حتى لو قال دار ولا يجوز اذا قال دارم ما لم يقل الزوج يذير فتم واما اذا قال احدهما
 ده وقال الآخر دارم او دار بلا ميم يكون نكاحا وان لم يقل الزوج قبلت وانما ان
 ده امر وتوكيل وقوله دادى استخبار فلا يثبت الوكيل به نعم اذا اريد بقوله دادى
 التخيول دون السوم ينقد النكاح وان لم يقل الخاطب يذير فتم وقال شمس الائمة
 السرخسي دادى وده سواء كذا وجدته مسطورا في الخلاصة **قوله** وهبته فان قيل
 كيف ينقد النكاح بلفظ الهبة وهو من الفاظ الطلاق كما اذا قال الزوج لامرأته
 وهبت نفسيك فكذلك لا يكون موجبا لصدقه قلنا وهو منقوض بما اذا قال الزوج
 لامرأته تزوجيني او تزوجي به الطلاق تطلق وهو من الفاظ النكاح وانما الهبة انما يكون
 من الفاظ الطلاق اذا صدرت من الزوج والكلام فيما اذا صدرت من المرأة فلا تملك
 من الفاظ الطلاق ح وكذا ان يقول ان الكلام فيما اذا كانت الموهوب مغايرة للموهوب
 له بالحقيقة وفيما ذكر من امثال ليس كذلك وفيه انه لو اعترض بقول الزوج لامرأته
 وهبتك لا هلك لا يتم هذا الجواب كما لا يخفى فليتنا **قوله** ووصيه هذا اذا طلق
 وضاف اليه بعد الموت اما لو قال اوصيه لك بائني في الحال وذلك بمحض من الشئ
 ويقول ارجل قبله ينقد النكاح **قوله** وما وضع لتمليك العبد حالا الى ان يذل
 عليه وصفا فعلى هذا ينقد بلفظ الاقراض ايضا لانه يفيد التمليك كلفظ الهبة
 وقيل لا ينقد لان الاستقراض غير جائز في الحيوانات فلا يصير سببا بحكم النكاح
 وفيه بحث وهو انه مجاز في النكاح ولا يشترط صحة المعنى الحقيقي في المجاز عند ابي
 حنيفة كما بين في الاصول فتدبر **قوله** فلا يصح بلفظ الاجارة حتى عن اكثر من ابي
 قال ينقد بلفظ الاجارة لان المستوفى بالنكاح منفعة في الحقيقة وان جعل في حكم

العين وقد سمي الله تعالى العوض اجراً في قوله تعالى فأتوهن اجورهن وذلك دليل
على انه بمنزلة الاجارة لانها وضعت لتمليك المنفعة والآن لا ينعقد لان الاجارة
ليست سبب لتمليك المنفعة بل هي وجبة تلك المنفعة وبه لا سعاد ملك
المنفعة وبه قول الكرخي بان النكاح لا ينعقد الا بمؤبد والاجارة لا ينعقد الا
موقتة ومورد مسألة الاجارة ان يقول انساب لا خراجت منك ابنتي ونوى
به النكاح وعلم الشهود الذين حضره ذلك ولما اذا جعلت الحرة اجرة
في الاجارة بان قال انساب لا خراجت اجرة واركت منك ابنتي هذه وقبل الآخر
ينعقد النكاح كذا في التبيين **قوله** وعند الشافعي لا ينعقد الخ صهيها كلام وهو
ان امكان المعنى الحقيقي شرط عند هاهنا وبقي الحر لا يصح بحال فينبغي ان لا ينعقد
بلفظ البيع عند هاهنا الا ان يقال الحرة يجوز سبيها فصح بيعها فكذلك الحر كما
يصح بيعه بهذا الاعتبار فليتامل **قوله** و شرط سماع كل منهما لفظ الاخرى
كل من المتعاقدين الزوجين اذ ما بينهما حقيقة او حكماً كما اذ كتب رجل في كتاب
تزوجت فلانة بنت فلان بكذا من الصدوق واشهد جماعة على ما فيه وان لم يعلموا
ان فيه قصة التزوج فادخلوا الكتاب الى المرات فقرأته عند هم فقبلت عندهم
ذلك التزوج ينعقد النكاح عند ابى يوسف خلا فانه لا ان الكتاب لفظ **قوله**
سامعين معاً لفظهما اي لفظ المتعاقدين حتى لو كان عند الامتية وعند اسكاري
جازان فمروا وان لم يتكلموا بعد الا فاذا قام يجوز لو كان عند الامتية لم يقربها
كلامهما وعند الناعمين جاز على الاصح وقبل الشرط حضور الشاهدين لا سماعهما
كذا في الزيلعي وعن ابى يوسف وجعل تزوج امرأة فسمع شاهد ولم يسمع
الاخرى في المجلس فاعاد الزوج فسمع الاخر ولم يسمع الاول لا يجوز حتى يسمعا
جميعاً لانهما عقدان لم يحضر كل واحد منهما شاهدان روى عنه انه يجوز كذا
في المحيط فالظاهر ما ذكر في المتن رواية عنه **قوله** و صح عند فاسقين او محدوين
في قذف خلا فالشافعي في الفاسق المعلن والمحدود قبل التوبة واما في المستور
والمحدود بعد التوبة فلا خلاف له كذا في شرح الجمع والحقايق قال مولانا حامد
الدين في شرحه للوقاية لقائل ان يقول المقصود من الشهود اما الشهير
فقط والا ثبات عند الاحتياج او كلاهما معاً والاول واجب ان لا يشترط الحرة

والذكورة والتكليف والاسلام في نكاح المسلمين والثاني والثالث يوجبان عدم ^{انقضاء}
بشهادة المحدودين فالظاهر فيه قول الشافعي رح ويمكن ان يجاب عنه بان المقصود
منهم تعظيم امر النكاح وهو لا يتأتى فيمن له اهلية لهم اصله كالعبيد والصبيان
ولا فيمن له اهلية قاصرة كمن تحقق عيب ونقصان فهو كالكفار وجماعة النساء
البسطة فلا يقبل شهادة الطوائف الاربعة واما المحدود في قذف والفاسق
فانما يقبل شهادتهما في الانقضاء لان الولاية القاصرة كالقدرة على تزويج نفسه
وعنده وامتة كافية فيه فلا يتوقف على الولاية المعقدة الموجبة لاداء الشهادة
في اثبات الحقوق فهي موجودة فيهما مع وجود التعظيم لان اعظم الاشخاص
المسلاطين واكثرهم بعد الاربعة الراشدين فساق فلا ريب في حصول التعظيم
بمخبرها فيعتبر شهادتهما فاندفع الاشكال المذكور كذا افهم من تقرير الاكمل
وابنى الزوجين ولا فرق بين ان يكون احد الزوجين لاحد الزوجين والاخر للاخر
وبين ان يكون لهما بان وقعت القرعة بينهما تزوجا بحضور ابنتهما **قوله** كما صح نكاح
سلم ذمية ظهر من هذا ان قيد مسلمين فيما سبق يختص بنكاح المسلمين واما
نكاح الذميين فينعقد بلا شهود من المسلمين خلا فانزفركذا في الشروح
اعتبر عليه الشيخ السجواني بان يجب اخاش لا يجوز عند ابى يوسف ومحمد
ايضاً لانهم يلزم ما منهم احكامنا في المعاملات وهذا صهيها منها كما صرح به في الكتب
كذا في التسهيل ذميه نصب على مفعولته لفظ النكاح **قوله** امر اخر سواء كان المأمور
رجلاً او امرأة كانت عدول النص من لفظ الرجل الواقع في الهداية الى لفظ الآخر
اشارة الى هذا التعميم كذا فهم من تقرير الزيلعي عند فرداي سواء او عند امرأتين
او نكح المأمورة عند رجل وامرأة اخرى سواءا ثم اذا وقع التجهاد في هذه المسائل
فللمبا شرع يشهد ويقبل شهادته اذ الم يذكر انه معقدة بل قال هذه امرأة بعقد
صح ونحوه وان بينت لا تقبل لانها شهادة على فعل نفسه كذا في الزيلعي **قوله** وصرح
على انه اعلم ان المحرمات انواع سبعة ذكرها الزيلعي في هذا المقام اجمالاً وسياتي
تفصيل كل نوع في ائمتنا الله اصله وفرعه واما عدل من لفظي الام والبنت الوا
في الفلوات حين قال الله تعالى حرمت عليكم امهاتكم وبناتكم اشارة الى ان المراد بالام
للمقصود عليها الاصل وبالنسبة الفرع ليتناول الجدات وبنات البنات حقيقة فلا يلزم

ردية

الجمع بين الحقيقة والجحالة **قوله** وعنده وخالته بالرفع عطفاً على صلة وبرها يتم انواع
النوع الاول من المحرمات السبعة وهي المحرمات بالنسب **قوله** ونبت روجه وطئت
وان سفلت **قوله** وام زوجته وان علمت وزوجة اصله وان علا **قوله** وفرعه
اي وزوجته فرعه وان سفل هذا هو النوع الثاني وهي المحرمات بالمصاهرة **قوله** وكل
هذه مضاعفاً هذا هو النوع الثالث وهي المحرمات بالوضع **قوله** بشهوة وهي مغيرة
اذا قارنته المشرع النظر حتى لو وجد ابغية شهوة ثم استثنى بعد الترك لا يتصلح
به الحرمه وكذا انظر المرأة الى ذكره بشهوة ولو تزله عقيب المس والنظر فقد
يوجب الحرمه والصحيح انه لا يوجب لانه بالانزال يتبين انه غير مقصود الى او طي لانقضاء
الشهوة كذا في شروح الهداية المستثنى بشهوة قبل في مس الشعر وابتداء ولا في
بين ان يكون المشرع او خطأ او مكرها او ناسيا والمفسر في النظر ان يكون حالها
مكتسبة ليقع الى اخل الفرج حتى لو نظر الى فرجها قائمة لا يثبت به حرمة المصاهرة حكاه
الشيخ في قال الكارم النظر الى منابت الشعر كفي لشوب حرمة المصاهرة فقال محمد ربح
لا يثبت حتى ينظر الى الشئ كذا في الزيلعي **قوله** ففي النساء ولا يكون الا هذا وكذا في الشيخ
الكبير والنجيب والعديد كذا في التبيين **قوله** او يزاد انتشار الى ان كانت مشرة
قبل من قبل ان من اشربة الله وطلب امرأه واجلها بين فحذي بنتها لا يحرم
عليه انما لم يزد انتشارا وجو الشهوة من احدها يكفي كذا في التبيين **قوله** والجمع
بين الاثنين نكاحا بان تزوجتهما معا في عقد واحد او عقدين وهذا شروع الى
الرجوع الذي يتبين محرمات الجمع وهي انواع **قوله** وهي انواع حرمة بين المحرم
وحرمة الجمع بين الاجنبات كالمجمع بين المحرم بين الحر والامة والحرقة متقدمة والحكم
المحرمة لحر الغير مكنوحة الغير معتدة والحامل يثبت بالنسب والسادس الحرمه لعدم
دفع سماوي كالمجوسية والمشرقة السابع الحرمه للثنائي كنكاح السيد امته واسيدة
ملوكها **قوله** ولو من بابت لك النكاح الاول قائم ببعض احكامه كالنفقة والمنع من الخروج
والفرش اي صيرورة المرأة بحال لوجاء بولد يثبت النسب **قوله** ايتهما فرضت ذكر او انثى
عدل عن قول صاحب الهداية لو كانت احديهما رجلا لانه لا ريب ان المراد افادة عدم جواز
التزوج بينهما على جميع التقادير المحتملة لانه جواز على بعضه لا يمنع للجمعية كما سيصرح
بالمجمع بقوله لا بين امرأة الى فعبارة المصنف واضح في تأدية هذا المعنى وان امكن استفا

من الهداية ايضا **قوله** فرف اي بينه وبينها لانه لا وجه للتعقيب لعدم الاولوية ولا
للتصحيح في حد يربما لا بعينها لعدة الفايده التي هي محل القران للزوج لعدم ثبوت مع الجملة
او للضرورة في حقهما لا يخل منهما يبقى معلقه لانه اذا تزوج المطلقة لا تختل فتبين
هذا زبده ما في العناية **قوله** وصح نكاح الكتابية اعترض عليه بانه مسرقة قال الله تعالى
وقالت اليهود عزير ابن الله الآية وقد ذكر في التفاسير ان اسم همل الشريك يقع على
اهل الكتاب فيكونون اخلي تحت المشرعين فينبغي ان لا يجوز نكاح الكتابيات كما
يقضيه قهره ولا تنكحوا المشركات والجواب ان الله تعالى عطف المشركين على اهل الكتاب
في قهره لم يكن الذين كفروا من اهل الكتاب والمشركين ولا محالة ان المعطوف غير
المعطوف عليه وللاية التي ذكرها المعترض تأويل مذكور في العناية فلينظر فيها **قوله**
لا يخل نكاحا فالخلاف في صحة النكاح عند لا عندها اليس تحقيق لا تترام ان كانوا
كما قاله الا عظم صح عندهما ايضا وان كانوا كما قاله لا يقع عنده ايضا واما الخلاف في
تفسير الصائبة فهو حقيق حتى قيل ان الفتوى على تفسيرها كذا في العناية والزا هذى
قوله فلا يجب على الزوج الاستبراء ولكن يستحب له ذلك عند محمد والشافعي عندهما
صيانة لما نكحهما كما صرح به في العناية نقلا من الولايع وكذا يستحب الاستبراء من تزويج
الغريم عند محمد لا عندهما **قوله** لانه قد يشتهى ولد هابنا وعلى ما روى الحسن الا عظم
رحمهما الله فانما اذا تزوجت جاز النكاح ولكن لا يقربان زواجا حتى يضع حملها كذا
في الحلية **قوله** صورة المتعة الخ والذي استفاد من شرح الهداية ان بطلان المتعة
يثبت بالاحاديث الصحيح لانه ومن حملها ثلثة ايام في غيرة اشتد على الناس فيها الفتوى
ثم نهي عنها حديث رواه محمد بن الحسن فعلم بامثال هذه الآثار انما نسخها ومظهر
هذا النسخ الاجماع ونقول لا حاجة الى دليل النسخ لان الاباحة كانت موقفة بثلثة
ايام فلم تنو بعد ذلك واما النكاح الموقوف نكاح متعة معني هو باطل بالانما كما مر قلنا
هذا وذلك لان معنى المتعة هو الاستمتاع بالمرأة موقفا لا لتحقيق مقاصد النكاح وهو
حاصل هنا وان عبر عنه بلفظ النكاح لان مقاصده لا يحصل في مدة معينة وذو ريب
طول المدة وقصرها وهو اختيار صاحب الهداية ومن يقتد به وروى الحسن عن الا عظم
انما اذا ذكر ابن الوقت ما يعلم انما لا يعيش ان الله كفى السنة ونحو صح النكاح لانه في معنى
التأييد هذا زبده ما في الشروح والذي يفهم من عبارات شرح الهداية في الفرق بينهما شأنا

يضع ياء

شعني

احدهما وجود لفظ يشارك المتعة في الاشتقاق نحو تمتع بك واستمتع يا ابا ماو
 نفسك يا ابا ماو عشرة ايام ولم يقل يا ابا ماو نحو ما بلا اعتبار تعيين بشهر ونحوه في نكاح
 المتعة وانما شهودا شاهدتين في النكاح الموقت مع كراهية التزوج او النكاح والى
 المدة معينة واذا شرط في العقد ان يطلقا بعد شهر صحيح النكاح وبطل الشرط بالاتفاق
 لان اشتراط الطلاق يدل على انعقاد مؤبد او لهذا المضي الشهر لم تبطل النكاح
 بخلاف الموقت فانه لا يبقى بعد مضي المدة كالاجارة كذا في العناية ولو زوجها مطلقا
 وفي نيته ان يعقد معها في مدة نواها فالنكاح صحيح وبأس تزوج انما رباح وهو
 يتزنها على ان يعقد معها ما راد ووب الليل كذا في الذيل **باب في الكفر**
 نفذ نكاح حرة مكنته امرأة الى عدم جواز نكاح الصغار والمجانين والمالك لانه لا خلاف
 في اشراط الوطى في صحة نكاح هؤلاء وانما الخلاف في جرحه كما صرح به المصنف وشارح
 كون الوطى الا عراض يعني اذا لم تلد من الزوج بعد اما اذا ولد فليس للاب والى
 حرم الفسخ كيد يقع الفراق بين الولد وبين يتيمة قال صاحب النهاية وتلك ذكر في
 الميسر شيخ الاسلام واذا زوجت المرأة نفسها من غير كفوف علم الوطى بذلك ففسخ
 حتى ولدت اولاد ثم بدله ان يخاصم في ذلك فله ان يفرق بينهما لان السكوت انما جعل
 رضائي في حق النكاح في البكر مضى بخلاف النكاح **قوله** وفي رواية الحسن عن ابي
 حنيفة لا ينعقد ايجوز النكاح ان كان كفوا والا لا يجوز أصلا وهو المختار
 المختلف لفساد **قوله** قال شمس الامنة رواية الحنفية ان الاحتياط ليسد عليها
 التزوج من غير كفوروى ابو سليمان عن محمد بن نكاحا بلا ولى باطل سواء كان كفوا او
 غير كذا في الحاشية **قوله** لا ينعقد بعبارة النساء يعني لا يقع هذا النكاح سواء زوجت
 نفسها او بنتا او اما او وكلت بالنكاح عن الغير وكلت غيرها به او زوجت نفسها
 باذن الولى كذا في الكافي **قوله** الا الاب والجد وعند مالك ليس الا الاب فقط حتى ان
 زوجها المحدث عند عدم الاب يجوز عند كذا في العناية ومعهما اقوال السكوت
 رضا في مواضع التاسع عشر من ايراد التفصيل فليست في شرح القدر وبالجملة الزاهد
قوله ومما حكمه قبل الفسخ وقد يكون بالاستبراء فلا يدل على الرضا ولكن ذلك معروف
 بالناس فلا يقدح في صحك الفرح **قوله** بلا صوت اذ لا يكون لشدة الحياة فاشبهه سكوت
 وقبل ان كان دموعا حارة لا يكون رضا لانها نشأت من الغم ان كانت باردة يكون

باب الولى والكفوف

رضا

71

رضا لانما من السحر يقال اقراثة عينك يراى به السحر وكفا في الغاية واما الفرق بالصو
 وعدمه فهو بخلاف الفقيه الى النية كذا في البيان **قوله** كما في السب وهو ما خوذ من
 كتاب اذ مرجع يعني ان مصيبتها راجع وعائده اليها ومنه سمي الثواب بالان متفعلا علم
 يرجع وتعود كذا في الغاية **قوله** بوثبة وهو الطفيرة من فود الى اسفل **قوله** او
 تفسير يقال غصة نفسيما اذا جاوزت وقت التفرج كذا في الجمهرة **قوله** او زنا
 يعني بشرط عدم صدوره مكررا كذا في الكوسجية **قوله** لما حكم البكر التي يكون مصيبتها
 اول مصيب وهن بهذه المثابة اخذت من البكورة وهي اول الثمار او من البكورة وهي
 اول الثمار غاية ما في الباب ان الجلوة وهبت عنها وتسمى هذه الجلوة عذرة فيزو
 اليا يخرج من يكون عذرة الامن ان يكون بكرا كذا في الغاية قوله فالقول قولها يعني
 اتفاقا لك عقدهما عليها عيب وعند الاغظم لا واما عند زفر في القول قوله انه يدك
 عليها السكوت وهو اصل لانه عدم النطوع والاصل والملك العدم والمرأة تدعى الرقة
 وهو امر جاد كالمشروط له الخيار مع صاحب اذا اختلفا بعد مضي المدة فادعى الاول
 البر وانكره انما فالقول لنفسك بالاصل ولنا ان مرجع الاختلاف لزوم العقد وملك البضع
 فهي منكرة لذلك فتمسك بالاصل الذي هو عدم العقد فالمرأة مدعية صورة منكرة
 معنى فالعبارة المعاني كالودع في دعوى رقة الودعة مدعى صورة منكرة والقول قولهم
 مع البكر لانه تمسك بالضمات معنى وهذه باختلاف مسئلة الخيار لان لزوم البيع قد تحقق
 بمعنى امد قبل اظهار الرد بعد لزوم البيع لا يمكن الرد وهذا اربعة ما في البيان **قوله**
قوله او يقبل بنية على سكوتها فان قيل هذه شهادة على انفسها لان السكوت عدم وهي على
 غير مقبولة عليهم اذا كان علمها شاهد محيطا به كما اذا ادعى الزوج انه قال قول انصار
 فيما اذا ادعت المرأة انه قال عزير بن الله ولم يقل قول النصارى واقام على ذلك بنية حيث
 ما يقول ويفرقة بينهما لانه لو كان سمع الشهود فذلك هم لنا او يقول بل السكوت امر
 هوهم الشفيع فيلزمه عدم الكلام فكان السكوت من لوازمه فلا شهادة على انفسها
قوله بناء على انما لا يخلف في النكاح عند الاغظم من مرام ان ينفخ هذه المسئلة ولما اعند
 فليست في كتاب الدعوى من الهداية وشرحها وسيفصلها في هذه الكتاب ان شاء الله
قوله ولو لوى النكاح الصغير يعني قد كان ولو كذا **قوله** وفي غيرهما ولو كان
 ذلك الغير اما او قاضيا وفيه خلاف الشافعي روى وفيه خلافا وفيه ايضا خيرة

دي

انه يقول بلزوم النكاح في غير الاب والجد ايضا ويكره خيار البلوغ مطلقا قيا سالا
الاوليا وعليها بما جامع القرابة وان تفاوتت ولهما ان اقربا بعد هذا الاب وام وقربة
بالنسبة اليهما ناقصة والنقصان لا محالة مشعر بقصور الشفقة فيستطرف الخل الى
المقاصد لانها ليست بمنحصر في الكفاءة والمهر بل في النكاح مقاصد اخرى من سوء الخلق
وحسنه ولطافة العشرة وغلظها وكرم الصبي ولوحها وتوسيع النفقة وتبهر هذه
المقاصد اهم من الكفاءة ولا توقف لا يجرد بليغ ونظرها يبين بقصور شفقة بلا يحسن
النظر فيتوهم الخل فيها فيتدارك بخيار الادراك كذا في الاكلمية **في** بطلانها عند
فيمتد خيارها الى اخر المجلس يعني مجلبس بها بان ذاب الدم وقد كان بلغا بغير النكاح
او مجلس بلوغ الخبر بالنكاح كذا في الاكلمية **في** لا ينالها لا يتفرغ للتعليم لانها مستفزة
في خدمة مولاها فافتقرت قليل هذه التفرة لا يتوقف على كون مسئلة الخيار
معلومة للحرار بل تحقق نفس التفرغ هناك وبالمعتقدات كافي في الفرق بينهما فايراد
قوله فان طلب العلم الى الذي يقضي الى السؤال وجوابه الذي يخرج عن التمسك
تكلف مستغنى عنه ونحن نقول ان تحقق هذه المقام بحيث لا يحتمل قوله او هام هو ان
امر التفرقة يتحصل بقوله لانها لا يتفرغ للتعليم بخلاف الحرار وقوله فان طلب العلم الى
لتحقيق معنى التفرغ وتأيد لا للتفرقة والسؤال اقامة على التأيد المذكور بالنسبة
الى العلوم التي هي من ضروريات الدين فجوابه عين صواب ليس فيه شيء من التكلف
لان المقصود منه دفع الاعتراض عن ظاهر الحديث لا اتمام امر التفرقة فافهم **في**
ولا يقيا سالا لا يبطل خيار الغلام والشيء باعراضها عن المجلس المذكور بل عند
الما وراء المجلس وقد فرغ من خيار البلوغ والفتوة بوجوده ذكره العناية فيطلب منها
في سدى بضم السين وفي الدال المهلكتين بمعنى المهر ومنه قوله تعالى يحب
الانسان ان يترك سدى **في** وشرط القضاء والفسخ من بلغ عتبر عن هذا التفريع
بالفسخ اشعارا بان الفرقة الواقعة بهذين الخيارين فسخ لا طلاق ولهذا يقرر
من الانثى ولا طلاق اليها والاثر المترتب على كون الفرقة فسخا شيان الاول انه لو طلق
قبل الذخول لا يجب فيه نصف المهر ويجب في الطلاق واما بعد الذخول فيجب المهر الكامل
لانه استوفى حقه بعقد صحيح غير موقوف واثر الفسخ لا يظهر في المستوفى الثاني لو نكحها
الزوج بعد الفسخ يملكها بطلان تلك وقوله من النكاح لا يحتمل الفسخ انما يتم في حق

النكاح الثاني وهو ما يكون صحيحا ونا فذا ولا زما واما قبل التمام وهو الفاسد او الموقوف
او ما فيه خيار البلوغ فيقبل الفسخ وتزوج غير الاب والجد صحيح نافذ غير لازم قابل للفسخ
في فان الاول الزام الضرر على الزوج يعني ان الفسخ هنا لدفع ضرره خفي وهو ممكن
للخل بسبب قصور شفقة الزوج ولهذا يشمل الفسخ الذكر والانثى لانه قصور
الشفقة كما هو في حق الجارية يمكن كذلك في حق الغلام واذ كان الضرر خفيا لا
يطلع عليه لانه فرق المسئلة فيما اذا كانت الزوج كفوا والمهر ثامنا فربما ينكر الزوج
فيحتاج الى القضاة لكونه الزاميا في حق ينكر الضرر سواء كان رجلا وامراة اشارة
الى هذا التعميم في الهداية فيجعل الزام في حق الآخر اما خيار الفتوة فلدفع ضرر
جلتي وهو زيادة الملك عليها فان الزوج قبل عتقا كان يملك عليها بطلانها و
يملك مراجعتها في طهرين ثم ازداد ذلك بالفتوة وهو امر جلتي ليس لانكار فيه مجال
حتى يحتاج الى الزام كذا ان تدفع ذلك عن نفسها وذلك مع بقاء النكاح محال
كذا في الاكلمية **في** القيمة النكاح بينهما ويجب المهر كله ولو مات قبل الدخول كما لو
وجد الاعتراض بعد من الكفاءة فمات احدهما قبل القضاء بالفسخ بخلاف الفاسد
حيث لا يثبت به حل الوطى والتوارث لان اصل العقد ليس بثابت وبخلاف الفتوة
اذا مات احدهما قبل الاجازة حيث لا يثبت التوارث لان اصل العقد موقوف فبطل
بالموت وفيما نحن فيه صحيح نافذ فتقرر بالموت لان الشيء بانتهائه يتقرر كذا
في التبيين والغاية قبل قوله في التبيين ولو مات قبل الدخول بخلاف ما في المحيط
حيث قال وان مات احدهما قبل التفرغ ورثه الآخر لقيام الزوجية وهذه قوله
بغير طلاق ولا مهر عليه ان لم يدخل بها وان دخل بها قلنا المهر المستوفى ونحن نقول
الذي نختار بالان في التوفيق بينهما الحمل على اختلاف الروايتين **في** المراد
العصبة بنفسه اي ذكر سصل الى فيه تكلف لان العصبة بنفسه ان كانت عامة للنسبة
والسببية التي هي موطن العاقبة وعصبة كما صرح في عامة المعنويات كانت شاملة
للسيدة المقتبة بالنسبة الى من اعتقا فاحتاج تفسير شارح اياها بقوله اي ذكر
سصل الى التوجيه وان كانت مختصة بالاولى فعدم ايراد موطن العاقبة في عدم
الاوليا ما صلاح انما آخر العصباء بنفسها اتفاقا لا يخفى عن نوع نقصان فلينا كل
في اي قدم الجزء يعني الاب وابن الابن كذا هذا انما يتصور في المقتوى والمجنون

قوله الا قرب فالقرب يدل من الجزأي قدم الا قرب فالقرب
قوله اي قدم الاعيان على العلا في المراد بالا عيان بنوا الاعيان وهم الاخوة
 وام وبالعلاق بنوا العلا التي هي الاخوة لاب ووجه تسميتها مذکور في شرح
 الفريض واعلم انهم عددوا بعض اصحاب الفريض في باب الميراث من ذوی
 الارحام في ولاية الانكاح كالنبت ونبت الاب والاختوات مطلقا واولاد الام كانهم
 ارادوا بذوی الارحام ما عدا العصبات والام فیدخل فیها صاحب فرض لیس له
 عصوبة والا صنف المذكور في الفرائض كالاولاد والبنات واولاد البنات والاولاد
 الاخوات وبنات الاخوة وبني الاخوة لانه كذا في شرح المدة **قوله** اي كتب مشورة
 اي في كتوبه الذي يعطى له من جانب السلطان وقت تقليد القضاء وفيه تنبيه
 على ان ولاية القاضي ليست بمسئلة بل هو نائب السلطان فيفهم منه ولاية
 السلطان بالاولوية فعدم عدد السلطان في عدد الاولاد في اكثر المعتمدين
 مبني على هذا اما قول بعض شرح المدة ثم السلطان ثم القاضي فتصريح بما
 علم التزم **قوله** اي مدة لم ينتظر حتى لو كان مخفيا في البلدة لا توقف عليه يكون
 غيبة منقطعة وهو اختيار السرخسي وصاحب الهداية والحلاصة **قوله** بناء على
 ما ذكره الابن الى هذا قول الاعظم والكا وقال محمد ابو صا وفي التحف وعت
 الشارح وانيات احديهما تقديم الابن كما مر في التاخرى ان ايتها زوج
 جاز لك ينبغي للابن ان يفوض الامر الى الاب تعظيما له دليل محمد ان نظر
 الاب اكثر لان شفقة او فريضة الولاية له للابن كما في تصرف المال والديار
 ان الانكاح الى العصبات بالمحذية والابن في العصوبة مقدم اذ نصيب الاب
 في التركة سدس ونصيب الابن جميع ما بقى ولو سلم او فريضة شفعم الاب فلا
 اعتبار لها في العصوبة ولا فريضة بين الجنود الاصل والعارض لوجود العجز
 وقال لا يزوج احد في الظاهر لان الولاية قد زالت ببلوغها عاقلة فلا يتخذ
 بعدم وكسر شيء لما ذكرنا في وجود العجز هذا ان بدء ما في الغاية والبنين
قوله لك بقى شيء وهو ان التعرض بمسئلة وفي الجنون مع دخولها في قول
 الفص والولي العصبة وفي قول الشارح اعقد من الجزء وان سفل مكان
 خلاف محمد واما في رواية الاخرى فتوهم التكرار والاسد راكم هنا وهم مخض

قوله وبغير الكفاية اي من جانبه لان الشريعة بأبي ان يكون مستغنى عنه للخصين
 لانه جانبها هذا بالاتفاق في غير مسألة التوكيل واما فيما هو كذلك عند الاعظم
 واما عندنا فهي معتبرة من جانبها ايضا استحسانا من اراد التفصيل فينظر في
 الاكلية والزيلي قيل باب المهر في شرح مسألة تزويج المأموه بنكاح امرأة
قوله في العم اسلامي قوله وحرية قال الزيلي هذا في العم لا نهم يتخوف به المأموه بالنسب
 وقال في العتابة في هذا المقام واما في العرب فان من لا اب له في الاسلام اواب واحد
 فيه وهو مسلم فهو كفول له ابا فيه اقوال الظاهر قوله وفي العم عطف على قوله في
 النكاح فيكون تقدير الكلام وبغير الكفاية في نكاح العرب نكاح في نكاح العم اسلامي
قوله ولا موقوف ابوه وروى عن الثاني ع ان الذي اسلمه اذا احضر من الفضائل
 ما يقابل نسب الاخر كان كقوله **قوله** وديانة الى الصلاح والتقوى لانه اعلى المقام
 وامارة يلحقها العار من فسوق زوجها فوف ما يلحق من دناءة نسب **قوله** فليس فاسق
 كقول النبت صالح هذا بناء على ان كثير من الصالحين صالحات والا فيجوز ان يكون
 بنسبة فاسقة فيكون كقول الفاسق كما صرح به في الفتاوى فالعبارة الظاهرة ما اختار
 ابن اساعلى وهي ان الفاسق لا يكون كقول النجاشي **قوله** فلذلك ان يفسخ الخ فيه
 بجملة لان قوله ان يفسخ يقتضي صحة نكاح غير الاب والجد وهو خلاف الواقع
 حيث لا روية في جوازه اصلا ومخالفة لقول لا يغيرها حتى شنع الفاضل التقنا في
 على الشارح في تلويح حيث قال لا روية اصلا في جواز النكاح غيرهما بالقبول وغير
 المكفوع انه اشار الى جواز في شرحه للوقاية وقد ذكر في الخلاصة نقلا من المحيط
 ما يؤيده فينظر فيها **باب المهر قوله** اقله عشرة دراهم اي سواء كانت مصرية
 او غير مصرية حتى يجوز عشرة تبرأ وان كانت قيمته اقل بخلاف نص الشارح
 من اراد الاطلاع على قاييل مختلفة في تقدير المهر يجب لا يحوم حولها بل المعتبر
 فينظر في المتبين **قوله** وعند الكرخي بحالها وقيل يعتبر بحالها وهو الا شبه بالفق
 كذا في الزيلي **قوله** وهو درج بكسر الهمزة وسكون الواو اهل البيت فمصب المرأة على
 ما في الجوهري وفي المغرب ما يلبسه المرأة فوق القميص والخمار بكسر الخاء المعجمة
 ما عظم به المرأة راسا والخلف ما يغطي بها المرأة جميع بدن للخروج من الدار احتا
 اليه قالوا واما نساء في ديارهم واما يارتا ليس اكثر من ثلث فزيد على ذلك ان

باب المهر قوله

جن

منه في غير ذلك

ومكعب فان كانت من السفلة من الكبرياء وان كانت وسطا في الفرض وان كانت
 مرتفعة من الابرشيم كذا في المكاني والا كلبه **في** وهو مفضوذة وهي بكسوا وفتحها معا فعلى
 الاول هي التي فوضت امرها الى من تكلم بلا ذكر مهر او على ان لا مهر لها وعلى الثاني هي
 التي فوضت الاولى الى الزوج كذا في كوسجية ومادة كراش راجح بقوله هي التي لا يمكن ان يعمل
 على كل واحد من هذين المعنيين وان كان العمل على الاول اظهر **في** ما عدا وجه
 التخصيص بذكر مونة ليس لكونه حكم مونا مغاير الحكم مونة بل هما متحدان كما صرح به في بيان
 حيث قال ان لتعديد العقد محيية تستقر بالدخول والخلوة الصحيحة وموت احد الزوجين
 فنقول لعل وجوبه كونه مطهر النظر في هذا الباب بيان ما يجب لها على ابيات نصيب وثما
 من مهرها **في** هذا نظرا لما يحل في الحي فان الزوجي هو المراد بالمرض مرض احد الزوجين اما اذا كان
 مرضا يمنع الجماع ويحتمل به ضرر وقيل هذا التوصل في مرضا وامرضا فانع مطلقا تغذية الجماع
 او لا سواء المحقق به ضررا ولا فكل مرض من جانبه يمنع صحة الخلوة لانه الرجل يوجب انكسار نفوس
 لا بحالة كذا في الهداية والبيان **في** الصوم رمضان واحرام بغيره وتقل وانما قد اهوم
 واطول الاحرام لان بافطار رمضان يجب القضاء والكفارة جميعا وفي ذلك حرج عظيم
 يمنع صحة الخلوة وفي التطوع لا يجب عليه الا قضاء يوم واحد وهو امر يسير بافساد
 احرام التطوع يجب عليه ان يعفى في هذا الاحرام الفاسد وان يعفى هذا في تعاقبا
 فهل هذا الامانة شديدة وبهذا الاستوى للفرض والنفل في منع الحج عن الخلوة من قطع ذكره
 مع خصيصه هذا عند الا عظم خلافا لهما وجه قولهما ان عجز فوف عجز المريض لا الوطى
 متوقع منه بزال مرضه ولا توقع هناك اصلا فلما لم يعجز خلوة فلا يقع خلوة الجيوب
 او في يجب نصف المهر بالتطليق بعد ما بخلاف خلوة الغنيم والمحق فانها محيية يجب
 لها كمال المهر تفاقالا ان التمر ما سامة فادبر الحكم على سلا متا ولا لالة للجيوب فانفرا وجه
 قوله ان المستوف بعقد تسليم المرأة نفسها بما يليق بمكان الجيوب وهو السخى والمساكن
 فصا لتسليم في حقه بحيث لا يحتمل المزيد فوجب عليه تسليم البدل وكالمرء وللهذا التوا
 امرأة يثبت النسب منه كالحويج بخلاف المريض حيث يبرح منه الوطى بزال المرض فلا يكمل
 التسليم المستوف ولا احتما لاجل هذا تسليم خرافة فافترقا هذا التحيف في الغاية **في** فري التي لم تنجب
 لها المتعة اي حكمها للطلاق وان جاز ان يكون مستحبة لغيره كما يقال في عيد الفطر لا يكتب في طر
 المتعلق عند لا عظم ربح اي حكمها للمعبد ولكن لو كبر لكونه ذكرا لم يجوز ويستحب وهذا

اجتناب

اجتناب صاحب الهداية وعلى رواية صاحب التاويلات والتيسير والكشاف والمختلف
 ان المتعة المستثناة ايضا مستحبة فلا يصح الاستثناء على روايتهم **في** لانه او
 حشا اخلد قعما في اوحشه وهي الخلوة والتم كذا في الصحاح **في** فيستحب ان يعطرها
 شيئا الخ وقع لما قيل انما ليس بمستحبة ولا سنة ولا واجبة في المطلق المذكورة بنا وعلى
 ان المتعة خلف المهر فلا يجامع **في** لانه لم تأخذ شيئا من مهر المثل لان تعيينه
 مستعسر وتصنيفه موقوف عليه فوجب المتعة خلفا عنه **في** ولا يتفاد البضع اي
 طلب العفو والمعهود لا ينفك عن المال لقوله تعالى ان يتفقوا بما موافكم الآية **في** والالف
 الذق وهبة الخ جواب سؤال مقدم رتقد يراه ان يقال نعم وان قبضت تمام
 المسمى كمن سلمت كلم اليه فيجب تسليم نصفه ايضا قال صاحب الكافي في تقرير هذا الجواب
 تزوج امرأة على الف فقبضتها ووهبتها له ثم طلقها قبل الدخول به ارجع عليها بخمس
 مائة لانه لم يصل الى الزوج عين ما يستوجب بالطلاق قبل الدخول لانه يستحق به
 نصف المهر والمقبوض ليس بغيره بل هو عوض عنه وهذا لان المهر دين في الذمة
 والمقبوض عين فكاه مثله لا عين ولهذا لا يلزم ما روي عن ما قبضت بالطلاق قبل
 الدخول فصارت هبة المقبوض كهبة مال اخر انتهى كلامه **في** في العقود والنفوخ
 يعني عندنا وفي هذا الطلاق شبهة الفسخ وكذا اذا كان المهر مكيلا او موزونا
 اخيرة الذمة لانه ايضا دين غير محدد ويتعين جميع هذه التذكارات في خمسة
 مواضع وهي الوكالة والوديعة والخصب والبيع افساد والصرف **في** وقد
 حصل بل زيادة ولا يبيح باختلاف السبب عند حصول المقصود لانه غير مقصود
 بنفسه كمن يقول لا خير لك على الف درهم عن هذه الجارية التي اشتريتها منك
 وقال لا خير الجارية جاريتهك وعلى عليك الف درهم المال المقصود وان كذبه
 في السبب وهو بيع الجارية فان قيل في الفرو بينه هذا وبين ما وهبته بعد قبضها
 حيث يرجع هناك عليها بنصف المستي دونه فلما يجوز ان يقال ههنا ان بالهبة
 من الزوج صار ممتلكا للمصدق فكانا قبضت لم استملك وان ما سلمت اليه
 بالاب لا غير باستحقاق الزوج بالطلاق قبل الدخول وهو براءة ذمته عما عليه
 من نصف المهر بالطلاق قبله فلا تبراء المرأة عما يستحقه الزوج به في العابة والعاية
 في توجيه القياس الذي هو قول زفر بن بعينه فلا قد اشار شارح في امره أولا

تغير

الهبة بالخط لان الهبة التي بعد القبض لا يكون خطا كما لا يخفى وثانياً بقوله والمرأة
 لم تأخذ شيئاً لترده كلف هذا لا يستقيم في الرتبة بعد القبض ومع هذا لا ينقطع
 عروقه الاستبراء الا بان يقال ان هبة المهر قبل القبض اسقاط الدين في
 الد يني تعين في الاسقاط فلما يتعين وصل الى الزوج عين ما يستحقه
 بالطلاق قبل او طوى قبل الطلاق فاستحال ان يرجع عليها بعد
 الطلاق تعين ما وصل اليه ولهذا لم يكلف الا يقا في رج
 غايته في توجيها الاستحسان بما ذكره الشارع رج بل عطف
 عليه توجيها اخر تخصيص ما حققناه بقولنا ان هبة المهر
 قبل القبض **في** وعند هه الشرطان صحيحان حتى كانت
 لها الالف ان اقام بها والالف ان اخرجها لان ذكر كل واحد
 منهما مفيد فيصيان جميعاً **ف** كل منهما فاسد وجه قوله انه ذكر
 بمقابلته شئ واحد وهو البضع بدلين مختلفين على سبيل القول
 وهما الالف والالفان فيفسد التسمية للجملة فيجب مبهمة المثل
 لا ينقص عنه ولا يزداد عليها كذا في التبيان **ف** فنصف
 الاخر اجماعاً ما عند هه فلا السدل الاصل هو المستحق وانما
 يصار الى مبهمة المثل اذا فسد التسمية من كل وجه وههنا
 ليس كذلك لان مكان العمل بالادوية يكون متيقناً واما عند
 فساد الاصل هو مبهمة المثل وانما يصار الى التسمية اذا صح
 من كل وجه ولم يقع ههنا الجملة الواجب فيما لا تخرج التسمية
 المتبعة ونصف الاخر يزيد عليها عادة فوجب الاعتناء فيه
 بالزيادة حتى لو زادت متعة مثلاً عليه وهو خمسمائة مثلاً
 كانت لها تلك صريح به نفى التقليد **ف** في عقد فاسد
 مثل النكاح بلا شهود ونكاح الاخت في عدة الاخت في اباين
 والخامسة في عدة الواحدة ونحوها **ف** اي يثبت مهر مثلاً
 اقول فيه اشعار بكونه فاعلاً للفعل المقدّر فلزم كونه
 تكديراً لقوله قبيل هذا فمهر المثل لان معناه فيجب مهر المثل فالظاهر

ان يصح هذا ابتداء وما بعده خبر مراد بهما المعان
 المذكوران في الشرح كما يشوبه صريح تقرير العناية الكونية
 التهم الا ان يقال لم يرد به العطف على النسب بل اشار الى
 ارتباط هذه القول بما قبله رعاية لجانب المعنى فليتل **ف**
 وجملاً قبل لا يعتبر الحال في اهل بيت الشرف والحب وانما يعتبر
 ذلك في اوساط الناس اذ الرغبة في هه الحال بخلاف بيت الشرف
 ولقد احسن من زاد فيما به المماثلة العلم والادب في الخل الكامل
 كما نقله الزيلعي **ف** من الاجاب اي ان لم يوجد امرأة مماثلها في الاصل
 المذكور من قوم ايها المهر مثلاً مهر من مماثلها في الاجانب
 من قبيلة هي مثل قبيلة ابراهيم بن حنيفة **ف** انه لا يعتبر بالاجنبيات
 كذا في الزيلعي قال الا يقا في يشترط ان يكون المهر مثلاً
 رجلين او رجلاً وامراتين ويشترط لفظة الشهادة فان لم يوجد
 علم ذلك شهود وعدول فالقول قول الزوج مع يمينه **ف** على
 تقدير المنع ان لا يجب على الزوج نفقة عند الا عظم مرج
 ولو منع نفقة عنه لاجل مهرها لانه منع بحجوه فلا يكون ظلمة
 برضاها لانه لو كانت مكرهة او صبية او مجنونة فلها الامتناع
 اتفاقاً كذا في العناية **ف** بطريق المفهوم اي مفهوم المخالفة
 ثم اشار الى معناه بقوله ان التخصيص **ف** وان اختلف في المهر
 هذه المسئلة على وجوه لان الاختلاف اما ان يكون في حيوتها
 او يختلف الوتره بعد موتها او يكون بعد موت احد هه
 فان كانت في حيوتها فاما ان يكون بعد موت احد هه فان
 كانت في حيوتها فاما ان يكون قبل الطلاق او بعده وكل
 ذلك على وجهين اما ان يكون الاختلاف في اصل التسمية
 او مقدار المستحق **ف** لانه لا يختلف في النكاح لان النكاح يدل
 عنده وهو لا يجري فيه فانه لو طلق **ف** قالت ان النسبة
 بامراته كلف دفع نفقته اليه وانما له الامساك لا يقع

ف

لا يقال ان الكلام في المهر ووث النكاح ويجزى الخلف في المال
 اتفاقا كما يصح به المصريح في كتاب الدعوى بقوله اذا ادعت
 المرأة الحق لم يلزم المال لا نأقول ما ذكره هناك رواية وما
 ذكره الشارع ههنا رواية وقد مرنا اليه بقوله ينبغي وجه
 الداراية ههنا عدم نفع التحليف عند النكاح اذ الاصل
 عنده مهر المثل دون المستحق فيجب مهر المثل واما عندها
 ففيه نفع لوجوب المستحق عند النكاح لانه الاصل عندها
 كالمخير وكذا الحلوى والشوى والفاكهة وغيرها
 مما لا بد من ولا يعطى في المهر عام **قوله** بخلاف
 الحنطة ومثلها الدقيق والاشاة الحية والسكر
 والتمر واللوز والجوز والعلل والسم والفاكهة
 وغيرها من الطعومات التي تبقى مثلها شهرا وقيل ما يجب
 عليه من الحار وغيره ليس له ان يحتجب من المهر
 ومالا يجب عليه كالثياب التي لا يحتاج المرأة اليها الا في الخروج
 كالجبة والخف له ان يحتجب منه حتى قيل لا يجب على الزوج
 خفها ويجب عليه خف امتا لانها منهية عن الخروج دون امثراها
 كذا نقل في التمهيدية تجبها هذا زبدة ما في الشروح فاجاب
 القيمة لا يكون اعراضا عنه بل يكون اخذ قيمته كخذه عينه ولهذا لو اتي
 بقيمة الخنزير قبل الاسلام يجزى على القول فيه دون الخنزير نقل عن العامة
 انه يرد على هذا ما لو اشترى في دار من ذبيحة بخر او خنزير شفيها لم يمسلم ياخذها
 بالشفعة بقيمة الخنزير فلم يجعل قيمة الخنزير كعينه واجيب بان قيمة الخنزير
 انما يكون كعينه ان لو كان بدلا عن الخنزير كما في مسألة النكاح اما اذا كان بدلا
 من غيره فلا وفي مسألة الشفعة قيمة الخنزير يرد عن الدار المشفوعة
 وانما يصير اليها للتقدير بها لا غير فلا يكون لها حكم عينه كذا في التبيين

باب نكاح الرقيق قبل الرقيق الملوک وقيل المرد السعف وهذه العتق
 وهذا المعنى ابو العبد المتمر يعني ان هذا اللفظ وان اعتل مع الرد والقول لكن على الرد
 قينة وهي تمر العبد على مولاه بعدم الالتفات اليه حيث تزوج بغير اذنه فيحمل عليه
 اي تزوج كل واحد بلا رضاه اقول ان هذا التفسير تصحيح بان معنى الكره هناك تنفيذ
 نكاح المولى عليها من غير رضاها الا الاجبار على النكاح بالله الضرب قال الزيلعي وهذا غلط
 الكاتب والكاتبه لانها التحقا بالاجاب بعدد الكتابة ولهذا يستحق الارش على المولى
 بالجنابة عليهما ويصح الكتابة المهر اذا وطئ المولى فسادا كما خسر فلا يجزى على النكاح
 وان كانا صغيرين وهذه من اغرب المسائل حيث اعتبر فيها ما راي الصغير والصغيرة في
 تزويجها عتق قالا وزوجهما المولى بغير اذنهما توقف على اجازتهما فان ادبا المال
 وعتقها لا يعتبر رايهما ماداما صغيرين بل بقربة المولى والمولى اشترى كونه كذا في التبيين
قوله لانه يحل المح ولوعلى بلنه منع للبدل قبل التسليم فيجوزى بمنع البدل كما فعله صاحب
 الهداية كان سالما عما يقال ان التعجيل بوجوده في القتل بعد الوطئ ايضا والله واجب
 فيه لاننا قد رخص لا يقال يلزم على هذا الذوم نكاح الذي وقع بان المولى بعد
 ارتضاها واستيند اثنا للتزويج لها لان الرضا ثابت فيه ايضا فينبغي ان لا يثبت لها
 حيا رافق وقت اعتنا المولى اياها وليس كذلك لاننا نقول ان رضاها وعدمه سواء
 عند عتق اذن مولاه فلا تأثير له اصلا حتى يظهر وقت العتق وانما خص الامة بالذكر
 مع ان الحكم في العبد كذلك ليعني مسئلة امهر عليها لا اختصاصه به اذ كذا في الملكية
قوله لانه يكون المولى حرا ما قبل عليه الذي يتبادر من ظاهر التعليل ان يباح للاب
 وطئ جارمية الابن مطلقا مع اذنه وطئه بلا علون توجب العقر عليه وهذا ينبغي الاباحة
 فلو على بصيانه الولد عن التزويج كما في سائر المعتبرات لا يرد عليه ما ذكره **قوله** ويضد
 النكاح للتنا في بين المالكين وعليها الف درهم وسقط المهر لان المولى لا يستوجب
 على عبده دنيا **قوله** بطريق الافتضاء وهو دلالة اللفظ على معنى خارج يتوقف
 عليه صدقه او صفة الشرعية او العقلية **قوله** والجواب عن الاول وقد قرر شرح
 الهداية هذا الجواب هكذا ان الشرع قد ثبت ضمنا وتبعيا وان لم يكن مثبتا
 وقصدا كبيع الاجنة في ارجام الامهات فلما ثبت ضمنا ولا يثبت **قوله** يثبت
 به لزامه التي اذ لم يثبت لزامه لا يستحال بثوته لان عدم التلزم يدل على

عبري
المولى

عدم المزموم **قوله** فان اسلم المتزوجات اي بعد ان تزوجا في كفرهما بانه يهود
فد او في عدة كافر المحرمات كتنزوح الموصى امه او اخته او ابنه مثلاً ان كان احد
ابويه مسلماً قال في الكفاية فان قيل كيف يقع هذا التعميم ولا يوجد لكاح المسلم
مع الكافر اذ كان قتلنا هذا محمول على حالة البقاء بل انما سلمت المرأة ولم يفرغ الاسلام
على الزوج بعد بقاء بالولد قيل هذا اذا لم يختلف الثمار انا اذا كان الولد في الحرب
والاب اسلم هنا لا يتبعه وله ولو عكس الامر يتبعه وله لان الابح من اهل
دار الاسلام حكماً **قوله** وهو طلاق اقول ثمة كون التفريق طلاقاً او فسخاً
يظهر في وجوب المهر وعده كما يفهم عنه قول المص ولامر هذا وشرح الشارح
الى قوله طلاق قبل الدخول **قوله** فكل للمهر كذا الوات احد هما قبل التفريق
وان كان قبل الدخول كذا في الكوسجية **قوله** حتى تحيض ثلثان كانت ممن يحض
او بمعنى ثلثة اشهر ان لم يحض قبل اسلام الاخر قبل مضى لم تبين وانا جعل
سبب البينونة ما ذكره لانه لا يخرج انا ان يكون اسلام المستلم او مرضه على الاخر
المفتر على الكفر او كفره او اختلاف الدين لا سبيل الى الاول لان الاسلام طاعة
لا يسلح ان يكون سبب الفوات النعم ولا الى الثاني لتعذر سبب تصور اليد
والولاية عليهم ولا الى الثالث لان الكفر كان موجوداً قبل ذلك ولا الى الرابع
لان منشاء اختلاف الدين هو الاسلام وقد بينا انه لا يكون فالحق فاقمنا
شرطه الذي هو الخيف وبدله مقام سبب الذي هو تفريق القاضى عند اداء
الزوج الاسلام ثم هذا الخيف وبدله لا يكون عدة لاستواء الدخول بها وبغيرها
فيها هذا زبدة ما في الهداية وشرحه **قوله** ومن هاجرت النيا او خرجت النيا
مسلمة او ذميتها على نيته ان لا ترجع الى ما هاجرت منه ابد كذا في الكفاية وبهذا
يظهر الفرق بينها وبين المسئلة التي قبلها **قوله** فتخرج عاجل يعني ان ردة احد الزوجين
توجب البينونة في الحال بدون قضاء القاضي وهي طلاق عند الرائي وان كانت
الردة من الزوجين وليس بطلاق عندهم مطلقاً ثم ان اردت قال متابع
بلخ وسمي قد ولحاكم الشهيد انا لا تؤثر في افساد النكاح ولا يوجب بحد يده
سداً لهذا باب عليهن ويحبسها القاضى قد رمايكي حتى ترجع وتسلم وعامة
علماء النجاة رى يقولون كفرها بعل فافساد النكاح لكن يجبر على النكاح مع

زوجها الاول وفي فتاوى اهل خوارزم ان كل قاضى اب يحد النكاح بينهما بمهر
سير ولو بدى نادر رضى او است كذا نقلناه في رسالتنا المسماة بهدية للفتيات من
معتبرات الفتاوى **قوله** ثم للموطوءة كل مهرها وكل لا تحقه لها سواء كانت الردة منها
او منه لانه تأكد بالدخول فلا تصور سقوطه فقوله ولا شيء لو اردت متعلق بغير
الموطوءة فقط **باب قسم** وهو يفتح القاف وسكون السين للهلة مصدر
قسم الشيء فانقسم وبالكسر واحد الاقسام كذا في الرباعي والمرة ههنا قسمة
الزوج بتوثيقه بالتسوية بين نسائه **قوله** ويجب العدل فيه يعني التسوية بينهما
في البينونة والاقامة عند كل واحد منهن والعاش معهن لاني الجامعة ولهذا لا
نفق في هذا الواجب بين الفل والعتيق والجبوب والمريض والصحيح والمرأة الحايض وحدها
النفس والمجنونة التي لا يخاف والرقاء والفرقاء ولو اقام عند واحدة منهن
شهر في غير السفر ثم خاضت الاخرى يوم بان يعدل بينهما في المستقبل وما مضى
هذه ولكن آثم ولو عاد الى الخو بعد ما نهاه القاضي عزته كذا في النهانة **قوله**
وللامه يعقأمة رجل ومكاتبته وام ولدة ومذبة اذا كن منكوحاً الاخر بمقتضى
عنه مع الاخر رتبته من القسم نصف ثابت لا خراج واما الملوكة فالشهو
انه لا قسم فيهن لكن وجدن في حقته ان رجلاً له زوجة وجارية يبيت عند الزو
جته ليل من الاسبوع وبلتين عند الجارية **قوله** وان رجعت جازلاً عنها
اسقطت حقها لم يجب والا سقطا انما تحقق بالقيام فيكون الرجوع امتناعاً لا اسقاطاً
فكان بمنزلة العارية ولا يعير بمرجع متى شاء قلنا فذلك هذا كذا في الامكنة
كتاب الرضا وهو بالفتح مقى اللبن من الثدي لغة وشرعاً مقى الصبر وضعفاً
من ثلثي الادمية في مدته وسبب الحرمة به الجزئية ثابتة بنسب الفطرية واثبات
الهم كالجزئية باعلو في حرمة المصاهرة **قوله** بمقتضى وجوب الشئ بالفرد وال
بتسوية الوحدة الى الردة على الشافعي حيث قال لا يثبت الحرمة الا بغير رضاع
يكتفى بالصبر بكل واحد منها واما عندنا فقليل الرضا يعلق به التحريم وان كان
بقطرة واحدة كما مرجه به الاكل ولو اختلط اللبن بالماء لا يبعد ان لا يثبت
الحرمة بعد مضى مدة الرضا رد على من سوى بين الصغر وكبر في حرمة الرضا
تشبثا بطوامر النعم وهو فاسد لان المذكور في طوامرها وهو يفتي رضيعاً

هذا هو المذهب في النكاح بينه وبينها
بمهر ولو بدى نادر رضى او است كذا نقلناه
في رسالتنا المسماة بهدية للفتيات من
معتبرات الفتاوى ثم للموطوءة كل مهرها
وكل لا تحقه لها سواء كانت الردة منها
او منه لانه تأكد بالدخول فلا تصور سقوطه
فقوله ولا شيء لو اردت متعلق بغير
الموطوءة فقط
باب قسم وهو يفتح القاف وسكون السين
لهلة مصدر قسم الشيء فانقسم وبالكسر
واحد الاقسام كذا في الرباعي والمرة ههنا
قسمة الزوج بتوثيقه بالتسوية بين نسائه
قوله ويجب العدل فيه يعني التسوية
بينهما في البينونة والاقامة عند كل واحد
منهن والعاش معهن لاني الجامعة ولهذا لا
نفق في هذا الواجب بين الفل والعتيق
والجبوب والمريض والصحيح والمرأة
الحايض وحدها النفس والمجنونة التي لا
يخاف والرقاء والفرقاء ولو اقام عند
واحدة منهن شهر في غير السفر ثم
خاضت الاخرى يوم بان يعدل بينهما في
المستقبل وما مضى هذه ولكن آثم
ولو عاد الى الخو بعد ما نهاه القاضي
عزته كذا في النهانة قوله وللامه
يعقأمة رجل ومكاتبته وام ولدة ومذبة
اذا كن منكوحاً الاخر بمقتضى عنه مع
الاخر رتبته من القسم نصف ثابت لا
خراج واما الملوكة فالشهو انه لا قسم
فيهن لكن وجدن في حقته ان رجلاً له
زوجة وجارية يبيت عند الزوجة ليل
من الاسبوع وبلتين عند الجارية قوله
وان رجعت جازلاً عنها اسقطت حقها
لم يجب والا سقطا انما تحقق بالقيام
فيكون الرجوع امتناعاً لا اسقاطاً فكان
بمنزلة العارية ولا يعير بمرجع متى
شاء قلنا فذلك هذا كذا في الامكنة
كتاب الرضا وهو بالفتح مقى اللبن من
الثدي لغة وشرعاً مقى الصبر وضعفاً من
ثلثي الادمية في مدته وسبب الحرمة به
الجزئية ثابتة بنسب الفطرية واثبات
الهم كالجزئية باعلو في حرمة المصاهرة
قوله بمقتضى وجوب الشئ بالفرد وال
بتسوية الوحدة الى الردة على الشافعي
حيث قال لا يثبت الحرمة الا بغير رضاع
يكتفى بالصبر بكل واحد منها واما عندنا
فقليل الرضا يعلق به التحريم وان كان
بقطرة واحدة كما مرجه به الاكل ولو
اختلط اللبن بالماء لا يبعد ان لا يثبت
الحرمة بعد مضى مدة الرضا رد على من
سوى بين الصغر وكبر في حرمة الرضا
تشبثا بطوامر النعم وهو فاسد لان
المذكور في طوامرها وهو يفتي رضيعاً

الرضا

لا محالة والكبير لا يستحق رضعا كذا في كملية **قوله** واما عند غيره اقول المراد بالغير غير زفر
كالا ما بين والشافعي فان المدة عند ثلثة احوال فترج به في الهداية **قوله** بينها
منه ومع كون لبن المرأة **قوله** من الزوج انما سبب نزول لبنها بواسطة احبالها
فثبت اليه بحكم السببية كان هذا احتراز زوج ليس لبنها بسببه بان تزوجت
امرأة ذات لبن ولبنها بسبب زوج آخر كان لها قبل رجلا فارفعت به رضعا فانه
لا يكون ولد له من الرضاعة وانما يكون ربيته من الرضاعة حتى يجوز ان يزوجه باولاد
الزوج الثاني من الغير واغواته كما في النسب ويكون ولد الزوج الاول مالم يلد من
من اراد التفصيل فليست في شرحه **قوله** الام رضاعا للاخت والاخ نسبيا
كان يكون لمحل اخت من النسب ولما ام من الرضاعة حيث يجوز له ان يزوجه لم اخته
من الرضاعة وكذا الحال في الاخ **قوله** والام نسب للاخت والاخ رضاعا كان يكون
له اخت من الرضاعة ولما ام من النسب حيث يجوز له ان يزوجه ام اخته من النسب وكذا
الاخ **قوله** والام رضاعا كان يجمع البنت والصبي والاجنبيات على نكاح امرأة لبنية
والصبي ام اخرى من الرضاعة فانه يجوز ذلك الصبي ان يزوجه ام اخته التي
كانت من الرضاعة التي انفردت بها رضعا **قوله** اما البنت واما ربيته قبل عيلد
هذا الحصر منوع لانه ثبت النسب من اثنين كما في عوة الشريكين ولدا لامة المشتركة
وكان لكل واحد منهما بنت من امرأة اخرى كانت تلك البنت اخت الاب نسبيا مع انتفاء
النسبة والدينية حتى جاز لكل واحد منهما ان يزوجه بنت الاخرى وان كانت ام ولد
من النسب كذا في التبيين ويكون ان يجاب بان المراد باخت الاب هو اخت الذي اختص باب
واحد غير مشترك بين اثنين كما هو المتبادر عند الاطلاق لانه الكامل فلا يتوجه منع
على الحصر انما المراد الكاملة المشهورة ما افردت انما قلنا في فليتأمل والريسية
على وزن الجسية بنت امرأة الرجل من آخر واعلم ان المقلوب يدل الاب بالولد يشمل
الذكر والانثى لكان اطلاق الحكم في كليهما واحدا كذا فهم من تقرير البيانية **قوله**
ام موطئة هذا على الجدة الفاسدة واما الجدة الصحيحة لانه فهو امه بلا ريب **قوله** اعلم ان ام
هؤلاء يعني النسب كما لا يخفى مما قيد لكل من الميتة المتقدمة **قوله** بالغليلة يعني
ان غير لبن اللبن وطعمه لا ينبت الحرمة وان لم يغير ثبت كذا في العناية وقال
محمد وزفر بن امرأتين اذا اختلطا تعلو الحرمة لكل واحد منهما اقل من لبن الاخرى

وهو رواية عن ابي حنيفة وهو لادن واخوه كذا في غايه السروى قال في الزيلعي ولم
يذكر الحكم فيما اذا كان المختلطان متساويين وينبغي ان يثبت الحرمة اختلاطا ان مله
للان مغلوبة لبن المرأة ليعقد مستمرا كما فانما هما كما يتحقق بالغالبية يتحقق بالنسب
ايضا **قوله** اي حكم خلط لبنها بغير سواء كان غائبا او مغلوبا او مساويا لان اصل
هو التفريق بالطعام **قوله** كما في لبن رجل الى حكم الخلط بالطعام الخ لانه مثل خلط
في لبن رجل او مثل خلط في اختان حتى **قوله** من متاع الزوج لان يصير حراما
بين الام والبنت رضاعا وذلك حرام كالجماع بينهما ما نسبنا اما الكبيرة فبان بخرمت
مؤينة وكذلك الصغيرة اذا كان دخل بالكبير وان لم يدخل بها جاز التزوج بالصغيرة
لاننا ربيته لم يدخل بها كذا في العناية **قوله** لا مهر بكسرة ان لم تطاء تعدت الفساد
اولا لان الفرقة جاءت من قبلها قبل الدخول به فصار كرهتها قبله حتى لو عي
الفرقة من قبلها بان كانت الكبيرة مكهنة او ناعمة فارقت عنها الصغيرة او كانت الكبيرة
مجنونة لها نصف المهر **قوله** انما في الفرقة اليها وان كانت موطوءة يجب لها كمال
المهر ذلك لانفقها لها في الكوسمية **قوله** ان قصدت الفساد في فساد النكاح بان
علمت بالنكاح وقصدت بالارضاع افساد النكاح لادفع الجوع والهلاك اما ان قصدت
فحسبها للصغيرة لا يكون متعدها وعلمت بالنكاح لانه ما جورة بذلك **كتاب**
الطلاق وهو اسم بغير التليل كالسلام بغير التسليم ومعناه لغة رفع القيد
مطلقا يقال طلق الفرس والاسير لكن يستعمل في رفع النكاح بالتفصيل في غيره
بالافعال ولهذا لا يحتاج الى ائنيته في قوله لامرأته انت مطلقه بتشديد اللام **قوله**
اليها اذا حقت وفي عرف الفقهاء عبارة عن حكم شرعي برفع القيد التكاخي بالفاظ
مخصوصة **قوله** طلقهاى رجعت صرح به في التحفة كما هو الظاهر **قوله** في طهر لاوطى
فيه ثم لا يطلق ثانيا الى ان ينقضي العدة ان لم يراجعها **قوله** وهو النكاح وانما خص
العدة بالحسن مع ان الاحسن سبق ايضا اشارة الى خلاف مالك في سنته حيث
ذهب الى كونه بدعيًا وسنية الاحسن اتفاقية وقد علل صاحب الدراية السنية
بكونه اتفاقية حيث قال لم يقل احد بكراهيته النكاح بخلاف الحسن فلان فيه
خلاف مالك فيكون هذا احسن لانه متفق عليه فكان احسن من المختلف
فيه **قوله** على طلاق عقيب الوطى اي من غير ان يفصل بين الوطى والطلاق **قوله**

لا يتوهم الجبل فيهن والكراهة في ذات الحيف باعتبار لان عند ذلك يشتهر وجه العدة
لاحتفال العلوي **قوله** ولا نأقل ولانه بعد من الذمامة حيث يبقى لنفسه مكنة التذكر
بان يرجعها في العدة وبعد ها بتحديد النكاح من غير تحلل زوج آخر وبقاء مكنة
التذكر **قوله** فاذا ظهرت طلقها اقول هذا اختيار منه لرواية الطحاوي لانه قول
الاظم وقد اختار صاحب الهداية رواية بسوط **قوله** يقع عند كل طهر طلقة وان
كانت من زوات الاشهر يقع للحال طلقة وبعد شهر اخر وبعد شهرين كذلك
او لم ينو وان كانت غير الموطوءة وقعت للحال طلقة ثم لا يقع عليها قبل التزوج شيء
لانه لا يقسم فيها الا طهارا لعدة لها وانما يقسم على التزوج بان فاذا تزوج
ثانيا يقع اخره واذا تزوج ثالثا يقع اخره وذلك لان تقدير هذا الكلام ان
طالوا ثلثا الموجب السنة اذ الام فيه للوقت فينصرف الى وقت في حق كل واحد منهم
كذا في الكوسجة اخذا من الزبلي **قوله** ويقع شروح في بيان من يقع طلقة ومن لا يقع
بعد الفرج من بيان الطلاق السقي ومقابلته لا يقال ينقض هذه الكلية بطلان من
اوقع الباي بعد الباي فان زوج عاقل بالغ ولا يقع طلاقه الثاني لاننا نقول اولاً
انه يحل الاستلزامه الى حال وهو تحصيل والكلام فيما يمكن حتى لو كان من غير طلاق وثانياً
ان المقام بطل كل طلاق كل زوج وطلاق هذا الزوج مما يقع في الجملة بدليل وقوله
قبل ثبوت البتونة وثالثاً ان هذا الزوج مطلقاً كذا فهم من تقرير الكافي **قوله**
خلافاً للشافعي يعني لا يقع في احد قوله وهو اختيار الكوفي والطحاوي وقد نقل ذلك
عن عثمان رضي الله عنه لانه لا يقع بعقد القصد الصحيح وليس له ذلك فصارة كالتام
بالقوى لان التام يشبه اذا نيه لا سكره وفي قوله الاخر معناه ولنا انه مخالف
اوقع الطلاق في منكوحة فلا يعرف عن حكمة اعتبارا بالصباح وبيان انه مخالف
ان الله تعالى قال يا ايها الذين آمنوا لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى فهو ان كان خطابه
في حال سكره فطرد كذا ان كان خطابه قبل سكره لانه لا يقال للعاقل اذا اقبل
فلا تفعل كذا صريح به في الكافي واما تفصيل مسئلة السكر فيسبغ في باب الاكراه
ان شاء الله تعالى **قوله** واخر من باشارته المعهودة الى المعرفة منه ونكاح
وطلاقه وبيعه وشرائه فهي كالعبارة عن النالون استحساناً لانه يحتاج الى
ما لا يحتاج اليه النالون فلم يجعل اشارته كعبارة النالون لادى الخرج وهو

مرفوع بالنصا كذا في الكافي وقال في الصبايح هذا اذا ولد لغيره او لم يولد له وان لم يولد له
يقع طلاقه **قوله** لا طلاق نائم وكذا لا يقع طلاق بنتي ومجنون ومعتوه ومرسوم ومدعوش
ومع عليه **قوله** وسيد اي ولا يقع طلاق على وجه عبد لقول ابن عباس رضي الله عنه
جاء الى النبي فقال يا رسول الله زوجت ابنتي وهو يرد ان يفرق بيني وبينه فصدق عليه
السلام المنبر فقال عليه السلام يا ايها الناس ما بال احدكم يزوج عبده او امته ثم يريد ان
يفرق بينهما انما الطلاق من اخذ بالنساء كذا في الذبلي **قوله** عندنا بالنساء الخ ودليل
الفرق بين مذكور في الكافي والهداية **باب انقاع الطلاق قوله** صريح
الح لانه الصريح ما ظهر المراد منه به ظهوراً بقرينة الاستعمال ولهذا يقوم لفظه مقام
معناه فلا يشترط اليقينة وهذا اللفاظ كذلك **قوله** ويقع بها واحدة رجعية لان الطلاق
وان كان من حيث هو قابلاً للتعميم كذا ثبت هنا مقتضى الكلام لا لغة وللقضي لا عموم له
لانه ثابت ضرورية وما ثبت بالضرورة يتقدير بقدرها في فهم ما ينبغي بالرجعي فلا
حاجة الى البيان **قوله** يقع واحدة رجعية اما بلفظ الطلاق فلا ان للرجعي كذا
ويراد به الاسم يقال رجل عدل اي عادل واما بالاخيرين فلانه لو ذكر الطلاق وحده يقع
به الطلاق واذا ذكر المصدر معه يؤكد وبإضافة الطلاق ا ما في ضافته الى الكل
فظاهر واما في اضافته الى ما يعتبر به عن الكل فلكونه بارقة عن الكل واما في الخبرين
فلا يقع ذلك في الخبرين ثم يسرى الى الكل لشبوعه فيقع في الكل وكذا اذا قال جزء من الف
جزء منك طال طلقت كذا في الكوسجة **قوله** وينصف طلقاً ما في الاولين فلا ذكر بعض
ما لا ينبغي كذا كراهه واما غيرهما فلدخول الغاية الاولى والثانية عند الاظم لان
مثل هذا الكلام يراد به الاكثر من الاقل والاقل من الاكثر يقال من فلان من سنتين
الى سبعين ويراد به اكثر من سنتين واقل من سبعين قال الايقاني في هذا نظر لان اكثر
من الاقل لا يراد في واحدة الى سنتين وما بين واحدة الى سنتين والتحقيق ان يقال ان الغاية
التي ينتهي الكلام قد يدخل كالمرفوع في الوضوء وقد لا يدخل كالليل في الصوم والطلاق
لا يقع بالاشتراك فلا يدخل الغاية المنتهية اليه هذا في الغاية وقد لا يدخل الغاية
فيقع ثبات وجه قولهما وهو الاستحسان ان مثل هذا الكلام متى كره في العرف يراد به
الكل تقول بغيرك خذ من مالي من درهم الى مائة **قوله** وثلاثة انصاف طلقتين ثلث
لان نصف تطليقتين تطليقه فاذا اجمع ثلثه انصاف يكون ثلث تطليقات ضرورية **قوله**

ان كل نصف يتكامل اي في نفسه لان الطلاق لا يقبل التجزية فيصير ثلث انصاف ثلث تطلقا
 لا محالة **قوله** في شتيين واحدة وقال زفر بن قيس اثبات له ان هذا شيء معروف عند اهل
 الحساب ان واحد في اثنين يكون اثنين فيعمل كلامه عليه اذ انواه كذا في الدار **قوله** نوى
 الضرب او لا اي اهل نوى الضرب والحساب بان يكون له بنته او نوى الظرف لان الطلاق
 لا يكون ظرفا للطلاق فيلغو الثاني كذا في الزيلعي **قوله** في تكثير الاجزاء اي اجزاء المصروب
 بعد المصروب فيه **قوله** لا في زيادة المصروب فصار معنى قولنا واحدة في شتيين واحدة
 في اجزاء ثلث والتطبيقه الواحدة وان كثرت اجزائها لا يميز اكثر من واحدة كما لو
 قال انت طالع نصف تطبيقه وسدسها وثلاثا لم يقع الا واحدة فهذا مثله وذلك لانه
 لو زاد شيء بالضرب في نفسه لم يبق في الدنيا فقيرا لان يضرب ما ملكه من درهم في ثمانية
 فيصير مائة فيضرب المائة في انفس فيصير مائة الف لكن هذا لا يستقيم فيما ليس له طول وعرض
 ونحوها في المحسوسات التي لها طول وعرض يكون لبيان بكثرة المصروب في كذا الواردية
قوله وفي غير الوطوء واحدة وجه الفرق ان طلاقها اذا وقع مرة لا يمكن تطبيقها مرة اخرى
 لكونها باينة اجسديته اذ لا نكاح هناك ولا عدة فلا طلاق **قوله** وان نوى شتيين **قوله**
 فثلث دخل بها او لم يدخل لان في معنى مع كافي قوله تعالى فادخل في عبادي والطلاق
 المصروب من التبتية على العموم المذكور كما مر به في الكافي **قوله** ونوى الضرب لانه اعتبار
 المذكور اذ على ما بينه من ان عمل في تكثير الاجزاء **قوله** واحدة رجعية وقال زفر بانه لانه
 وصف الطلاق بالطول يستعمل في القوة ون الرجعي **قوله** فهو تخيير اي ايقاع الطلاق
 في الكلام في كل البلاد لان الطلاق لا يختص بمكان دون آخر **قوله** وعلو الخ فاهم
 يطلق حتى تدخل مكة لانه علقه حقيقة بدحوها فيها **قوله** او في دخولك الدار يعني
 ان في طرف ههنا يعمل على معنى الشرط المناسبة بينهما وهي الظرف يسوق المصروب
 كما ان الشرط يسوق المشروط فيعمل عليه لتعذر لانه الفعل لا يصلح ظرفا للطلاق
 على ان يكون شاغلا له **قوله** كما اذا قال طلق نفسك اذا اشيتت تأكيد وتوضيح لقولهما
 فيكون اذا بمعنى متى بعد لوقال لامراته طلق نفسك اذا اشيتت لا شئت لا يخرج الامر
 من يدها بالقيام عن المجلس كافي متى شئت ولو كان بمعنى ان كما قال به الاعظم يخرج
 الامر من يدها بالقيام كافي **قوله** واما مسئلة المشية الخ جواب عن جانب من توضيح
 قولها نطلق من جانب نفسك اذا اشيتت بمعنى ان عدم خروج الامر من يدها بالقيام

عن المجلس ليس مبنيا على كون اذا بمعنى متى كما قال لا يبيد بل على ان اذا مشترك بين
 الشرط والوقت فان اعتبر كونه للوقت لا يخرج الامر من يدها وان اعتبر كونه للشرط
 يخرج ولا امر مارة في يدها فلا يخرج بالشك وهذا معنى قول الشارح فان الطلاق
 تعالى بمشيه **قوله** اعلم ان اليوم الخ تفصيل هذا المقام ان هناك النهار والليل
 واليوم اما النهار فليماض خاصة والليل فليسوا خاصة وذلك حقيقة اللغوية
 اما اليوم فانه يستعمل في بيان النهار ومطلوب الوقت بالاشتراك عند البعض والغير
 وهو مذهب اكثر اهل الملاحة على مطلق الدقة مجاز لان حمل الكلام على الجاهل والاف
 من الاشتراك لعدم اختلاف انهم لوجود القرينة فتخرج احد معنييه على الاخر
 فان كان معتادا وهو ما يقع فيه ضرب المدة كاللبس والركوب والسكنة وغيرها
 لقوة ان يقال لبست يوما او ركبت يوما او ساكنت يوما يعمل على بيان النهار لانه
 يراد به المعيار وهو اليوم وان كان مما لا يمتد كالخروج والدخول والقدوم لعدم
 صحة تقديرها بزمان اذ يقال خرجت او دخلت او قدمت يوما على مطلق الوقت اعتبار
 التناسب بين الظرف والمظروف قال الله تعالى ومن يومئذ يبين الله لكم
 للفقهاء الآية والمراد به مطلق كذا الضمير من انزحف لمحقه او يعدل لكان او نارا
 كذا في العناية **قوله** قلنا جاءتنا لنا امر بها فيعمل عليه بدليل ما ذكره من معنى الشرط
 ضرورة كلامه فيقع الطلاق وهي امه في معة عليقة لم يعمل له حتى تنكح زوجا
 غيره **قوله** امر محسن لكونه اتي المباح واجاب عنه مفتي الثقلين بان الطلاق عند
 الحامية لم يبق موقوفنا بطوء وتأخر وقد ذكر محمد ايضا قولنا انه ختمه او غير **قوله**
 من قوله انت طالق شتيين والاعتناق والتطبيق بوجود ان بهذين اللفظين في زمان واحد
 فيقدم او جزا في الوجود فصارها التطبيق وهي جنة فيمكن الرجعة هذا
 قريب من قوله في زمان واحد يناقض قوله فيقدم او جزا كذا في العناية **قوله**
 كالحرة يعني ثلث خيضر او اشهر **قوله** بانامك بياض ايراد لفظ منك استشارة الى عدم وقوع
 الباطل بدونه بخلاف قوله انت بياض فانه يقع وان لم يقل متى **قوله** بانامك طالع
 الخ لان الطلاق لا زال له القيد وهو فيها لافيه لانه عبارة عن ملك النكاح والملك
 يثبت له عليها ولهذا سمي المرأة منكوحة اي مملوكة بملك النكاح ولا سمي الزوج بذلك
 بخلاف الاثنية لانها لا زلة الوصلة وهي مشتركة بينهما بخلاف التحريم لانه لان له

الحل وهو مشترك بينهما ففتح اضافتهما اليها ولا يتبع اضافة الطلاق الا اليها
وانت طالق بواحدة او لا اي يتبع بهذا القول ايضا لان الوصف متى قرنت بالعد
كان الكل في كانه الشك الداخل في الواحدة دخلا في الايقاع فكان نظير قولها انت
طالق اولاد وهناك لا يقع شئ به لا تنافي فكذلك هذا **او مع موتى لا يقع بهما ايضا**
لان موتها ينافي اهلالية وموتها ينافي الملية ولا بد من **موتها** لانه وقع الفرقة بينهما
لوجود النمانع بين ملك اليمين وملك النكاح اما ملكها اياه فللا اجتماع بين المالكية والموت
فلا يتبع مطامح النكاح منتظمة واما ملكه اياها فلاون ملك النكاح اثبات الملك على
الحرم وهو خلاف القياس وما هو كذلك فهو ضروري فاذا اظهر عليه الحل القوي وهو
ملك اليمين ينفي الحل الضروري لضعفه فان هذا سلم اذا ملك جميع منكوته بملك
اليمين فانما اذا ملك بعضها فلا ينفي ان ينفي الحل اثبات بينهما بالنكاح لانه لم يطرده
عليه لالحل قوي ولا ضعيف اجيب بان ملك اليمين دليل الحل بتمام مقام الحل تيسيرا
قوله واحدة باينة لان الطلاق اوصف بضرب من الشدة والزيادة كالاشارة المذكورة
كان **باينة** ومعها ثلثه لانه واحد اعتباري كانت الاول حقيقي بخلاف الثاني
فانه في حجة عدد محض كما مر فان قيل الخش او اشد ونحوهما فعل التفصيل فيقضي
فاحشا والخش والناخش هو الباي والناخش منه الثلث فينبغي ان يقع الثلث نواي
اجيب بان الفعل قد يكون لاثبات اصل الوصف من غير زيادة **قوله** قبل الوطئ لما
كان وضع النكاح للدخول كان الطلاق قبله من العوارض فيه بعد الطلاق
بعد لكونه املا كذا فهم من العناية وقوله وقع احتراز عن قول الحسن البصري
مرح لو قال انت طالق وقعت به واحدة باينة لا الى عدة وقوله ثلثا بصدا فراهي
اجنبية فلا يقع به شئ كما في المسئلة المتصلة بهرزه اما لو قال وقعت عليك
تطبيقات وقعت وليس بصواب لان قوله انت طالق ثلثا ايقاع لعدم موزون
تقديره خلا فانفصل جملة وليس قوله انت طالق ايقاعا على حدة والا لزام عند الطلاق
وهو غير مشروع كذا في العناية وبهذه يظهر ما نقله الشارح الحج من مشكوكات
القدوس ان من طلق امراته الغير المدخول بها ثلثا فلاه ان تزوجها بلا تحليل
واية التحليل اما انزل في المدخول بها قد نشأ من الغفلة عن مسئلة الاموال
خصوصا سبب النزول غير معتبر عندنا خلافا للشافعي رحمه الله في المغرب واعلم ان

ههنا مسئلة من تمام هذا الباب ولم تطلع عليها في الهداية والوقاية وقد اوردتها
مفتي الشقلين صاحب الكافي واخيه وكنته فاجيب ان اذكرها في رسالتنا وهي ان الصريح
يلحق الصريح والباين الا اذا كانت معلقا بان قال ان دخلت الدار انت باين ثم دخلت
الدار في عدة فانما تطلق المالحون البايين الصريح فظاهر لان القيد الحكي باب بقاء العدة
وانما عدم طوع البايين فلا مكان جعله خبرا عن الاول وهو صياد وفيه فلا حاجة
الى انشاء لانه اقتضاء ضروري حتى لو قال عين بالبنونة الغليظة او لمرمة الغليظة
ينبغي ان يعتبر ويثبت به لمرمة الغليظة لانه ليس ثباته فلا يمكن جعله اخبارا
عن ثاب فيجعل انشاء ضروري فلهذا يقع المعلق كما ذكرنا لا يمكن جعله خبرا
التعليق قبله عند وجود الشرطي على الطلاق فيقع كذا في الكافي وغيره فان
استاذ اول قولهم حتى لو عني به البنونة الغليظة لم يدل قطعا على انه اذا ما
ثم قال في عدة انت طالق ثلثا يقع الثلث لان المرمة الغليظة اذا ثبتت لمرمة الثانية بلا ذكر
الثلث لعدم ثبوتها في الحل فلا يثبت اذا صرح بالثلاث او في ويدل عليه ايضا ان الصريح
يلحق البايين لان انت طالق ثلثا صريح بلا ريب ومعنى قولهم انت طالق ثلثا يفيد
البنونة الغليظة وانه يفيد لمرمة الغليظة والفرقة الطاهرة البنونة المستفادة
من **الكتاب** فان فرق بان قال طالق طالق او باعادة لفظة انت في كل منها
تقع واحدة لا ثبات بالاولى لانها غير الموطوءة فلا يلحقها الثانية لعدم توقف
مدى الكلام على امر عند عدم التعبد فصار كل واحد ايقاعا **قوله** لانه ايا الطلاق وقوله
انت طالق اي من قوله انت طالق واحدة او اثنتين او ثلاثا لانه قول الوصف بالعدد
وكان الواقع هو العدد فاذا امانت قبل ذكر العدد فان الحل قبل الايقاع فيسقط
وانما خص مونها بالذكاة لانه لو مات الزوج بعد قوله طالق قبل قوله واحدة
لان لفظ الطلاق لم يقبل بذكر العدد فيقع قولها انت طالق وهو مل بنفسه فيقع
لا يرى انه لو قال لامراته انت طالق مريرا تعقيبها فامسك شخص فان يقع واحدة
رجعية لان الوقوع بلفظه لا يقتصر كذا في شرح الوقاية **قوله** لان الواحدة الاولى
تغيب للثلاث المستلزمات معا كما لا يخفى ومن اراد التفصيل فيسقط في الهداية
فظاهر لان كلمة مع للفرق فتوقف الاول على الثانية تحقيقا لمراده فوقع معا ومن
احي يوسف معها انه يقع واحدة لان الكناية تستدعي سبب الكناية عنه وجودا وذلك

بابها

في الطلاق بالوقوع **قوله** وفي الموطأ مبرح في ان ما ذكر من قوله ومن طلقها ثلثا قبل
الوطي ايهنا في غير الموطأ وقوله في كلها اخف جميع الوجوه التي ذكرت من قبل ومن بعد
بالهاء وغيرها لقيام الحلية بعد وقوع الاولى كذا في النهاية **قوله** يقع ثلثان ايهما تقليم
الشرط ايضا للهمان مرفع الاول لجمع المطلق فيقعان جملة وله ان يجمع المطلق بمحمل
الضرب والترتيب وعلى اعتبار الاول يقع ثلثان وعلى اعتبار الثاني لا يقع الا واحدة
كما اذا عير بهذا اللفظ فلا يقع الزايد على الواحدة بالشك بذا زبدة ما في الهداية
وما اشار اليه الشارح بقوله وتحقيقه **قوله** وكناية وهي ما استمر المراد به **قوله** وبها
يقع واحدة رجعية اما الاولى فلا تنبئ عليه السلام قال لسودة اعتدي ثم راجعها
ولان الفاظ الكناية لا يدل على البينونة والحرمة والقطع كالتبلى ونحوها فيقع
بها البين كونها عاملة في حقايقها واما هذه الثلثة فلا اثر لها لان الاعتداد من
العدد والحسن واستبراه طلب براءة الرحم والواحدة لا تدل على العاقبة المذكور فادى بالاول
لا اعتداد عن السخاح زالة الابهام ووجب بها الطلاق بعد الدخول اقتضاء كانه قال فاعتدي
والطلاق معقب للرجعة واما الثاني فيستعمل في الاعتداد لانه مبرح بما هو المقصود
بالعدة فكان بمنزلة واما الثالث فيحتمل ان يكون نعتا لعدم محذوف اي طالق مطلقا
واحدة فاذا زال الابهام بالنسبة كان دالة عن المبرح عاملا بوجبه والمبرح يعقب
الرجعة وليس لخال في سائر الفاظ الكناية كذلك كناية هذا زبدة ما في الهداية والفا
والكافي **قوله** كانت يابن الحبيب الضاري والبس القطع وكذا البغل والجبل الرئس والاعراب
بالعين المعجمة والراء المهملة ما بين العنق والسنام والتسريح الارسل وتسريح
المرأة تطليقها والفتاح والخمار بكسر القاف والهاء الميمية ثوب ستره المرأة واسها
وقوله اغزى اما بالعين المعجمة والراء المهملة من الغربة او بالعكس من الغزوبة
كلاهما بمعنى البعد والخلية من الخلق وابهرية من ابهر كذا في التبيين **قوله** او الثلثين
اي تقع واحدة باينة لوني شتين لما مر من ان نية العدد في الجنس لا يقع الا ان يكون
المرأة امة فانه يقع نية الاثنين في حقها ثلث مرات هذا المسئلة بمحمل وجوها
وهي اربعة وعشرون ذكرها الاكل فيطلب من غنايته **قوله** صدق اي مع اليمين
قال في الهداية وفي كل موضع يصدق الزوج على نفي النية انما يصدق مع اليمين لانه
امين في الاخبار عما في ضميره والقول قول الامين مع اليمين **قوله** يقع به

الطلاق وان لم ينو قوله فيقع بهذا الطلاق وان لم ينو ان حالتي العصب والذاكرة
قايما مقام ائنة **قوله** **التوقيض** **قوله** بنية الطلاق هذا قيد مختص بالخير
لانها من الكتابات الحاجة الى النية لانه بمحمل تجزها في نفسها وتجزها في تصرفها بخلاف
المبرح كما صرح به المصنف بقوله ولو قال طلق نفسك ولم ينو الريح كذا في الكوسجية
لا تقع بنية الثلثة لان الاختيار ينشئ عن الخلو وهو غير متزوج بخلاف البينونة
فانه يتزوج الى غيلند وخيفة فايهما نوى **قوله** اي لم يذكر يعني ان هذا ليس بقيد
بذلك لفسخ في حوز ارادة الطلاق البين من التخيير فان البينونة كما يقع عند ذكر النفس في
آخر الكلام فكذلك يقع بذكر ما يقوم مقامها في اخرهما كالنطق والاختيار **قوله** بلانية
اي من الزوج وبلا ذكر النفس وانما لا يحتاج الى النية وان كانت من الكتابات كانت
في كلام الزوج ما يدل على ارادة الطلاق وهو كذا في اختيار كما قالوا في لفظ الاختيار فلا
يحتاج الى ذكر النفس ايضا لزال الابهام **قوله** كما يجتمع في مكان فان القول اذا جتمعوا
في مكان لا يقال هذا اقل وهذا اخر وانما الترتيب في فعل الاعيان يقال هذا جاء أولا
وهذا جاء آخر وكل ما لا ترتيب يلغويه كلام الذي للترتيب وهو الاول واخيرا
كذا في الاكلية **قوله** كما لو قال اخترت وهو يصح جوابا لكل فيقع الثلث **قوله** وقيل
هذا غلط وقع من الكتاب لان المرأة انما يتصرف حكما للتوفيق والتوفيق بتطبيق ائنة
كونه من الكتابات فيمكن الابانة لا غير فالواقع من الرواية فهي واحدة لا يملك الرجعة
لان رواية اكثر المعبرات هكذا ولكن تجوز الغلط عن ينظر في تعليل صاحب الهداية
غلط لانه مبرح في نوع تلك الرجعة فيستحيل جملة **قوله** يقع رجعت لانه جعل لها
الاختيار لكن بتطبيق وهي معقبة للرجعة **قوله** يعني اي الثلثة لان معنى بكرة
واحدة اخترت جميع ما فوضت الى اختيار واحدة وحسن نوى الزوج الثلثة فقد فوض
اليها ذلك وقوله اخترت تفسير بواحدة في معنى بكرة واحدة لان الولوة صفة الاختيار
كما صرح به في الهداية **قوله** وان قال اخذ جواب امرت في يدك مع نية الثلث وذكر
النفس في هذا النفس في هذا المسائل في جواب الامر باليد اشارة الى اشتراطه حتى لو قال
طلق ولم تقل نفسي ما يقع شيء والحاصل ان جعل الامر بيد هائل كثير في السائل
كلها الا في نية الثلث فانها يقع فيه دون التخيير كذا في الكوسجية **قوله** ان اردته
اي في اليوم باختيارها الزوج **قوله** يبقى الاخر فكان الامر بيد هائل بعد غدا لانه مبرح

انما يقع في

بذكر وقتين وهما اليوم وبعد غد بينهما وقت من جسرها وهو الهمد ولم يتناول الامر
 فانما لو اختلفت نفسها في الغد لا تطلق فكانا امرين فترد احداهما لا يرد الاخر **قوله** لان
 قوله طلق معنى الخ اقول قد مر هذا مرة في اول الباب فليتأمل **قوله** ويتيقن بالجلس
 فيبطل بقبامها لان التمسك مقتصر على المجلس بخلاف التوكيل وهذا المسئلة وان عرفت
 في اول الباب لكنه اعادها توطئة لقوله في طلق حتمت بك الخ **قوله** ولم يوجد مشبهة او
 قصد افاست بغيرها فوفز اليها ومن نقله كذا كان مبتدئة كما لو قال لها طلق نفسك
 فطلقت من رها فتوقف على اجازته **قوله** وعند ما يقع واحدة لانها انت بما ملكك وزيادة
 فصارت اذ اطلقها الزوج الفاتني عن الوجود لا تها مشتقة من الشيء وهو اسم الوجود
 فكان قوله شئت بمنزلة اوجدت وايجاد الطلاق بايقاعه بخلاف المرأة فانها
 مشتقة من الزهر وهو الطلب فتبني عن عدم الحصول كذا فهم يقر به الكافي **قوله** اقول
 اذا قال الزوج الخ حاصل ان قوله شئت مبني على قولها شئت وهو مبني على قوله ان طلاق
 ان شئت فالطلاق مذكور في الاصل فيلزم التقدير فيما هو مبني عليه وجوابه على حقه
 مفتي التقليل ان بناء كلامه قد انهدم باستغاليها بما لا يغنيه حيث علق شئها
 بمشبهة والمطلوب منها والمغرض اليه مشبهة **قوله** فلهذا هو الطلاق الذي جعل
 مفعولا للمشبهة لا الطلاق الخ لانه مبني على امر قبلي الطلاق ودونه خرب القناد
 وقد سمعنا الاستاذ قد قرأ بان الطلاق الذي هو فعل المشبهة هو الذي كوفي قوله
 انت طالق ان شئت لان تقديره ان شئت فانت طالق فيكون جزاء المشبهة فلو قال المرأة
 في الجواب شئت طلاق لك كان هذا جزاء المشبهة ايضا فيقع لانه علو الطلاق على وجو
 مشيتها في الحال فاذا قال شئت طلاق ظهر وجود مشيتها في الحال فيقع المعلق عليه
 بخلاف الطلاق المتقدم في قولها شئت ان شئت وفي قوله شئت فانه مفعول المشبهة
 لا جزاؤها انتهى كلامه فليتأمل **قوله** لانه يمكن ان يراد بالطلاق الخ الاظهار بجلاله
 بتعليل الاكل حيث قال ان قوله شئت طلاق فك قد يفهم وجوده ملكا وقد يفهم
 وجوده وقوعا فلا بد من التيقن لغير وجه ما يوجد **قوله** ويقع لو علق الخ
 لان التعلق بامر كاي قبل لو كان كذلك لكن من قال يهودي ان فعل كذا وهو يعلم
 انه فعله وليس كذلك واجب بان بطلانه ثم وبعد التسميع تقول هذه الالفاظ صارت
 كناية عن اليقين بانته تعالى اذ حصل التعليل بها مستقبل فلذا اذا حصل بفعل في الماضي

عاميا عن تكفير المسلم كذا في العناية **قوله** ولا التعلق بالرفع يفر اذا قال انت طالق كلها
 شئت وطلقت نفسها ثلثا وتزوج زوج اخر وعاد اليه وطلقت نفسها لا يقع
 لان التعليل منصرف الى الملك القايم والملك بعد زوج اخر مستند **قوله** او ما عندها
 فتمرة الخلاف تظهر فيمن قامت عن المجلس قبل المشبهة وفيما اذا كانت ذكر قبل الاخر
 فانه يقع عند لا عند **باب حلف بالطلاق** **قوله** والامانة اليه قبل الاضافة
 الى سبب الملك الملك كقوله ان اشترى ثيابك فانت حرة بمنزلة الاضافة الى الملك كقوله ان
 ملكتك فانت حرة لان الجزاء ظاهر عند سبب الملك كذا في العباية **قوله** فلا يطلق الجنينة
 فان قبل لم لا يجوز ان يقدر النكاح حتى يكون العذر ان نكحتك وحامتك فانت
 كذا صيانة عن الغاء واجيب بان فعل اليقين مذموم لقوله في ولا يقع كل خلاف
 مهيى فلا يخال لتفصيصة متفق عدم المحلوع به فبطل كذا في ان يلقى **قوله** تعليل الطلاق
 بالملك قال الزيلعي ثم ان كان التعليل بالملك نصريح الشرط مثل ان يقول ان تزوج
 ونحوه كان معلما كيف ملك وان كان بمعنى الشرط مثل ان يقول للمرأة ان تزوجها
 طالق فانما يتخلو اذا كانت غير معينة واما اذا كانت المرأة معينة مثل ان يقول عند
 للمرأة ان تزوجها طالق فلا يقع حتى ولو تزوجها لا يقع الطلاق لانه عذر بها لا لنا
 ولا يراى فيها الصفة وهو التزوج فيقرر قوله هذه المرأة طالق **قوله** والفاظ الشرط
 ان واذا انما لم يقل حرف الشرط لان عامتها اسما ولم يورد احد عذر في الشرط
 وضعاء وهو لوان التعليل عين يعقد لليل والتمتع وذلك انما يكون في المستقبل
 ولو موفوعة لا متناع الشرع لا متناع غيره في الماضي فان له مدخل في ذلك كذا
 في الاكلمية **قوله** اذا وجد الشرط مرة بغيره لا يتكرر الجزاء اذا تكرر الشرط الذي كلما
 فترتقن تعميم الافعال وهذا معنى قول الزيلعي قال انت تع كلما تفتي جلودهم
 يدناهم جلود غيرهما الى الآية ومن ضرورة التعميم النكر في قوله ان في
 تخصيص كناية لا شتثناء اشكالاً فانه لا فرق بينه وبين كل في عدم انشاء اليقين
 عند وجود الشرط فان من قال كل امرأة تزوجها فهي طالق فترد امرأة وطلقت ولو
 اخرى طلقت كذلك فالواجب من الاستثناء ان يقال ان في كل وكما وانما بانته قيل ومن
 ضرورة التعميم في كلمة كل موجود كما مر انفاً ذكر فيه حتى لو تزوج التي طلقت ثانياً
 لم يقع الجزاء واجيب عن الاول بانته يعلم من حيث ان في العذر ذكر كاي بينهما في وجوبه لغير

الحلف بالطلاق
 فلهذا

بندى عدم انضمام كل الى كلما وهو ان كلمة كل دخل على الاسم وهو المرأة فيوجب عموم ما دخل
على عليه فنعلم ان اعيان النساء فاد تزوج امرأة اخلت اليه في حقها لما انما انساب من كلمة
كل حصتها فكانها في الموضع عليها فقط حتى اذا تزوج تلك المرأة ثانيا تطلق لو فوسعه
بعد اخله اليه كما قالوا ان تزوجة امرأة فهي طالق فلا تطلق ثانيا بالتزوج الثاني
واما كلما فانما دخل على الزوج فيقتضي عموم الزوج فيلزم منه عموم النساء لان الفعل
الذي هو الوصف يحتاج الى الذات ولا يلزم من عموم النساء عموم الزوج لان الذات
لا يقتضي الى العرض وعز الثاني بان المراد بقوله وضروغ التعيين تعميم الافعال
لان الكلام فيه والتعميم في الافعال انما يكون بتعدد الامثال وهو المراد بالنكاح ارفاذا
قال كلما دخل الدار فانت طالق طلق حتى يستمر الثلث فان تزوجها بعد زوج اخر
وتكرر الشرط لا يقع شيء لان الجراء طلعت هذا الملك ولم يبق شيء منها وايضا
بقي بقاء الشرط والجرا اذا انتفى الجراء انتفى الكل هذا نبتة ما في شرح الهداية
قوله نحو كلما تزوجتك فانت كذا اقول انما خص المثال بالخطاب ولم يقل كلما تزوجت
امرأة مع كونه مثالا مشهورا قصدا الى كون المسئلة انفاقية لان في امثال المثال
للمشهد خلاف اي يوسف حيث قال اذا قال كلما تزوجت امرأة فهي طالق فنزوج
امرأة طلق وان تزوجها ثانيا لم تطلق ولا يحسن في امرأة واحدة مرتين فيجعل كلمة
كلما كل ولو كانت اليه على امرأة معينة بان قال كلما تزوجتك او كلما تزوجت زنيبا
باسم العلمية تكرر الحنف كما اذا قال كلما اشتريت هذا الثوب فهو مودعه او كلما
ركبت هذه الدابة فعلى مدقة كذا يكون به بكل مرة ما التزم ولو قال ثوبا او دابة بالنكاح
لا يلزمه الا مرة واحدة كذا في التبيين وهو موافق لما نقل عن ابي يوسف في المشهور لكنه
مخالفة لما نقله البزار في وصاحب الخلاصة عنه من عدم تكرار الحنف عند في قول
لزوج كلما تزوجت فلانة فهي طالق حتى اعترض عليه ما الشيخ الاسود في التسهيل
بانه مخالف اصل ابي يوسف لان المراد من فلانة امرأة معينة وفيما تكرر عند فليشمل
قوله وان كان بعد زوج اخر لان انعقاد اليه باعتبار ما يملك عليها من الطلاق بالتزوج
وهو غير محصور **قوله** ودوال الملك اليه غير اذ قال لدا انت طالق ان دخلت الدار ثم
ابان لم يبطل اليه لما مر من ان بقاء اليه بالشرط والجرا والعرض ان الشرط لم يرد
فهو باق والجرا ايضا باق لبقاء الحلق وهي المرأة فيسقط اليه كما ان في محله وهي

ذمة **قوله** ويندرج عليه الجرا كالطلاق مثلا وانما يبطل اليه لان اللفظ لا يرد على
النكاح فيوجد الفعل مرة انتهى اليه **قوله** فالقول له اي مع يمينه لانه يتمسك بالاصل
ولانه ينكر وقوع الطلاق فزوال الملك للمرأة يدعيه **قوله** طلق متى فقط اى لم تطلق
ثلاثة قبل هذا ليس على ظاهره بل فيما افاد به الزوج في قوله اخصه وانما امدتها
فانه يقع لا يقال اخبارها عن عجزها تعذيب الله اياها بنار جهنم مقلوع كذا في فوجب اليه
ان لا يقبل قولها اصلا لاننا نقول لا ينبغي بكذا بها لانه لا يشترط بغضها اياها وقد يجب التماس
منه بالعذاب فلم يكن كذبها مقطوعا به **قوله** وتبين سرها حتى لو كان طلقا قبل هذا واحدة
او كانت امة لا يطأها حتى تنكر زوجها غير هاله حتم انما المطلقة وترك وتوكل وطى المرأة
يجل له ومثلها خير من ان يطأ امرأة محرمة عليه في كاف المراد بها لانه التبع بعد من
وعما هو في مطالع المرأة **قوله** لان العدة بنقض بالوضع لانه يمينان فانهما ولد او كذا
يحنث ويقع جزاؤه فيكون معتدة وانقضاءها بوضع الثلث لانها حامل به فاذا وضعت
العدة واخلت باليمين فلا خسر لوجود الشرط ولم يقع به شيء لان الطلاق المقارب كذا
لانقضاء العدة لا يقع لانه حال الزوال والزليل لا يعمل حال الزوال لاستحالة التفصيل
الحاصل **قوله** فاولج اي ادخل وقوله يجب العقب لانه وجد الجراح الذي هو ادخل
الفرج في الفرج وانما لا تجب الحنف في الصورة الا في بوطى والطفلة بالثلث بشبهه الا
يجاز بالنظر الى المجلس وللقصود هو قضاء الشهوة **قوله** ولم يقع لان الكلام خرج
بهلاستثناء من ان يكون ايجابا واذا بطل الحكم فان قيل الايجاب وجد في حيونها والاستثناء
بعدها فيكون باطلا لعدم الحمل واذا بطل الاستثناء صح الايجاب فيقع للطلاق اجيب
بان الموت ينافي الموجب دون البطل بغيره الايجاب واتصل بالموجب بان الموت قبل تمام
قوله انت طالق بطل واما البطل وهو الاستثناء او الشرط فلا يبطل لان يبطل الشيء ما بنا
فيه ولا منافاة بين مبطل وبطل بخلاف الموجب فان البطل ينافيه فيرفعه **قوله** فان قبل غايه
يعني حكمه بعد ان طوى بعض حروف نشاء الله وقيل وانما تعلم اراد به الاستثناء بقوله
قبل لك اني اطلق امرئ واستثنى **قوله** ثبات ولو قال الا نكاح يقع للثلاث لان استثناء
الكل فلا يقع قبل هذا انما لا يقع اذا كان تعيين هذا اللفظ وانما بغيره فيقع فانه لو قال
كل نساءي طواقي الا زينة وعمرك بكرة وسلم لا تطلق واحدة منهن وان كان هو
استثناء الكل من الكل كذا في الاكليات **قوله** امرئ **قوله** في استثناء

وهو انزال اي من اضعفه وانقله وهو مبتدأ خبر قوله مريض ومن قيل الذكور
في كونه فارا ركب السفينة اذا انكسرت دبق على لوح ومن استمر به الشبع ويثقي فيه
قوله اعلم ان الفراق بالطلاق ليس بمختص بالرجال بل النساء كذلك في جميع ما ذكرنا
حتى باشرت اسباب الانفراق كخيار البلوغ والعنف والقبيل من ابن الزوج والانحداد
وغرض ذلك بعد ما احدث بها ما ذكرنا من المرض وما في حكمه ثوبها الزوج كونه فارة
والحامل لا يكون فارة بحملها الا اذا اجاءها وجمع اولاده الذي لا يمكن حتى توت او تلد
قبل وان سكن او جمع بهي مرة وسكن اخرى قال الزاهد والاول وجه كذا في النهاية
قوله اي على اقامة مصالحه في البيت اذ ليس كل مريض يعجز عن القيام به في البيت كالقيام
بالول والغيظ **قوله** اي على النحو الذي مرى على الطريق المارشارة اي كونه فارة وعدم
مخافة بترعه في غير ذلك **قوله** فلو اباد زوجته وانما قيد بالبينونة لان تخصيص ارث
المطلقة من زوجها الذي مات بعد تطليقها بالمرض اتماما حتى ابان بانثنت فترث منه
مطلقا اي محيى كان او مريضا اذ مات وهي في العدة بقاء الزوجية بينهما ولهذا
يرثها هو اذ امانت بعد التطليق الرجعي قبل مغادرة وان طلقا في مخته كما سبق
به المص بقوله اجمع وقوله وهو كذلك اي والحال ان الزوج مبتلى بشئ من العوض
التي يخاف منها **قوله** او بغيره كالمريض اذ اقبل وكان المقدم ليعقل في قصاص فان
خاف انقه وبه احتراز به عن قول عيسى بن ايان فانه يقول اذ امانت بغير ذلك
السبب لا تربت منه **قوله** لانه ان طلقا صريحا اي اعم من ان يكون رجعي كانت
طالوق او مقيدا بالابان كانت طالوق بابن كما صرح به شارح الجمع حيث قال قيد
بالابانة واراد بها الثلث ثم قال ولا بانة في غيب الخلاف مقصودة في الثلث وثوبه
قول الشارح في غير الثلث وهو محل النزاع قبل هنا مخالف لما صرح به في الكافي
حيث قال وما في الطلاق الباب وهو الثلث ففيه خلاف اسنا في قوله ما ذكره هذا الشارع
موافق للعقل ونقل للعشر المولقة في مذنبه لعل هذا اعتراض منه على
الباب غير الثلث محل النزاع فلا اشكال فليسا **قوله** وكذا طالبة رجعية اي وكذا تربت
طالبة تطليقه رجعية بان قال طلقني او طلقني رجعية وبانة قبل ابن زوجها وانما صرح
بالابان لانه وطلقا رجعيان فطالوع ابن زوجها في الجماع والقبلة قبل انقضاء العدة لا تربت
انفاقا لان الرجعي لا يزيل النكاح بالحرمة فيكون مضافا الى المطاوعة فقط ومن باختيارها

اما اذا المص لانه بوطنا فوطنا مكرهة تربت لانقضاء الرضا منها **قوله** كذلك جبره لا
وقوله اي حلف الخ تفسيره للايلاء وقوله ومن اقام الى قوله فمعيه وانما قال ذلك
لان الغالب منهم السلامة لان الانسان فلما يخلو عن نوع اشتكاه او حتى لا يعجزه عن القيام
بمصلحته وان الحصة المعلقة لا يقع باس العتد وكذا النعمة وقد يتخلص عن الحبس
بنوع من الجلي وكذا ركب السفينة بمنزلة الصبي عند عدم الامواج وخوف الفراق
وكذا النازلة في منازل السباع وقوله وهو كذلك اي والحال ان الزوج مبتلى بواحد
من العوارض المذكورة التي لا يخاف منها **قوله** وكذا المختلة لا تراه الترتيب يدل
مالا الذي جعله الله لها فيما لم يحصل لها الفراق منه وهو اذ ادى الى الرضا بها وانما نفسها
دليل الرضا لها ايضا وكذلك امرها بالطلاق **قوله** ثم ما ب لا تربت لان المرض الذي يبقية
البتر بمنزلة العفة لانه يعدم به من الزوج اي لا تحل لها تعلو بماله فلا يصير فراقا
قوله فلها العقل منه هذا عند الا عظم فلا يبرح اقراره ووصيته لانه ما تصادفاني
الطلاق ومفتر العدة صارت اجنبية عنه فانه من التهمة الا يبي انه يفعل شرارة
لها ويجوز وضع الذكوة فيها وله انته منهم فيه لا حتم ان يجعل اقراره سببا لا ينافي
نفع اكثر من مبراته فانظر طميلة اليها فلا اعتبار بقول المحقق عند هذه التهمة
في الزيادة فمردناها وذهمة في قدر الميراث فليجناه ولا مواضعة عادة في حق
الذكوة واشتادة فلا تهمة **قوله** وافعل التفسير استعماله باللام يبيد به تأكيد كونه
من البيان وعدم كونه مصلحة لان كونه هذه العيضة محلا للام وموصولة به في حق
مكرهه عند جمهور الامة باو حنى صرحوا بان لفظ الاكثر منه شاذ لا يقاس عليه كذا سمع
من الاستاذ الشافعي **قوله** في قولهم جميعا وقال ز فوالها جميع ما اولى به او ما اقل لان
الميراث لا يطل بسوء الهاء زال المانع من صحة الاقرار واوصية **قوله** تربت في الاحوال
كلها اجمع اي سواء علو او بخر في مخته او مرضه بسوء الهاء او بغيره سواء امكن التعليق
بفعل او بفعله او كان الفعل مما لها منه بدأ ولم يكن بقاء الزوجية بينهما **قوله** وترب
اجماعا ودو عن ما كنت انما تربته بعد انقضاء العدة ايضا ما لم يتزوج كذا في شرح الجمع
وقوله وبعبارة المختصر انما هو ان يذكر هذا قبيل قوله وفي الرجعي تربت كما لا يخفى
باب الزوج لو طلق بغير موطنه بصريح لقله نحو ان طالوق او انقضاء نحو اعتراف
واستبراء لمكان واحدة غير مفردة بالعوض وغير موصوف بالثبوت ولا باشتة كذا في البياينة

وانما قيد بالوطى لان كل طلاق غير مدخول بها باين لا محالة لا رجعة في الباي وفيه الفرج
اختار عن الباي لا يقال قد عقد في الباي على ما سيجي من قوله ونكاح صابية لاننا نقول
قد ذكر هناك حال الثلث ايضا مع تصرع به ههنا والظاهر ان يقال ههنا دون ثلث
وبان كما لا يخفى فليتامى وقد العوض اختار عن الخلع لانه باين وقيد عدم التشبيه
اختار عن ان طالق كالجمل وكالالف وقيد عدم الشدة اختار عن ان طالق اشتد الطلاق
او تطلقه شديدا لان كل واحد منهما باين كما مر **قوله** بنحو اجعتك الخ اشارة الى الرجعة
قد يكون بالاقوال صريحا وكتابة وقد يكون بالافعال مثال القول الصريح راجعتك للحاضرة
او راجعت امرأتك الغايب بشرط الاعلام في الحاضرة ايضا مثال الكتابة منها ان امرأتك
وان عندك كتاب ان نوى الرجعة وقوله وبوطئ اشرع في مثله الرجعة بالفعل وفيه اشارة
الى مذهب الشافعي في المستثنى احد بهما ما صرح به الشارع هنا بقوله واما عند الشافعي
فتاويه ان الطلاق الرجعي يحرم الوطى عند كاصح به صاحب الهداية في غير الباب
والاولى بمنية على الثانية **قوله** ومستها شهوة قبل لو ترك هذا الكفاء بالآخر كما فعله
في المصاهرة كان خاليا عن المشور ونقول لعقل هذا النوع توهم امتصاص الشهوة بالنظر فقط فلا مجال
للمشور واختلاف الوطى في الدبر والقوى على انه رجعة قال في النهاية ونظره الى فرجه
وقبله اشتهوه رجعة عند ما خلا فالج يوسف وهو يقول الرجعة قولاً منه لا منها
قد فعله لهما القياس على المصاهرة ولهما لو ادخل ذكره في فرجها وهو باين يكون رجعة فذكر
ههنا قال الزبير ان زوجها في العدة لا يكون رجعة عند ابى حنيفة مطلقا انشاء النكاح في الكوفا
باطل نحو فلا يثبت ما في عند وعند محمد يكون رجعة وعن ابي يوسف روايتان ورجعة الجنون
بالفعل ولا يقع بالقول وقيل بهذا التام **قوله** وندب اشراده اي اذا اراد الرجعة فعليه ان يقول
لاثنين اشهدا على باين قد راجعت امرأتى وفيه نكاح اشارة الى انه لو لم يشهد به وقال
الشافعي في احد قوليه لا يقع وهو فوك وهو عيب منه لانه لا يوجب الاشهاد على ابتداء
النكاح ويجعله شرطا على الرجعة **قوله** اي اعلام الزوج اياها لانه لو لم يعلمها لم يقع
المرأة في العصية لانها قد تزوج بناء على ان زوجها لم يراجعها وقد انقضت ويطهرها
الزوج المتأني فكانت عامية وزوجها الذي اوقعها فيه مسينا بترك الاعلام **قوله** حتى
يوزنها اي يدب ايضا في قصد الرجعة اي يعلمها بصوت الفعل او التخييل ونحو ذلك لانه
ربما يقع بصريح على موضع بصريحه مرابعا ثم يطلقها فتصريحه بطول العدة عليها **قوله** من الاشياء

في الرجعة
انما يقع
بالفعل
ولا يقع
بالقول
وقيل بهذا
التام
قوله
ونندب
اشراده
اي اذا اراد
الرجعة
فعليه ان
يقول
لاثنين
اشهدا على
باين قد راجعت
امرأتى

التي لا يمين فيها القول من امره تفصيل هذه الاشياء ودلالة الائمة من الطرفين فليظن من اولى
كتاب الدعوى في شرح المص ولا يخلف في نكاح ورجعة **قوله** والمرأة يصدر في اخبارها يعني
مع عينها قل الذي يلحق على المرات هنا بالاجماع والعرف لا في حنيفة بين هذه وبين الرجعة
ان البايين فايدنا النكول وهو يندب عنه وبذل الاستماع من الزوج والاجاس في منزل الزوج
جائز بخلاف الرجعة وسائر الاشياء المذكورة فان بذلها لا يجوز فيها ثم اذا انكح ثيب الرجعة بناء
على ثبوت العدة يسكو لها صرة بمنزلة ثبوت النسب ثم اداة القابلة بناء على ثبوتها بالولادة هكذا
في البيانية **قوله** وهذا عند ابى حنيفة خلا في ما اذا كان قولها المذكورة متصلا بكلام الزوج
اما اذا كان بعد ملك فيصح الرجعة اتفاقا في العناية **قوله** لم تجزى فلا يثبت الرجعة في الثلثة
نسابة مثل عدم ثبوتها في زوج امة اخبر وكذب الائمة الزوج في اخبار صورة المسئلة رجل
تحته امة فطهرها فانقضت عدتها ثم اخبر الزوج انها كان راجعها في العدة فعده مولى الائمة في نكاح
وكذبته الائمة لا يثبت رجعة بل القول قولها عند الاطعم لانه الرجعة ينتفي على قيام العدة
والقول في العدة قولها فلذا فيما يتنفي عليها وقاله القول قول المولى لان منافع البضع ملكه كذا في
الكوجية **قوله** او قال اي وما يثبت الرجعة اذ قال زوج الائمة في الفسقل المولى الصلوة تينا
المكتوبة وغيرها غسل عضو كيد وما دون العضو كالمصبع مثلاً **قوله** انقضت العدة لانه
اولا ان الائمة اجلت ان يفصح مطلقا **قوله** لانه تينا كذا المهر جواب عن سوال مقدمه وهو ان الشارع
قد كذب النكاح لوجوب كمال المهر كماله الا اذا كان الطلاق بعد النكاح وحاصل الجواب عنه
عن البيا **قوله** اي عند الطلاق قال الا يقام اعلم انها يطلقون ثلثا ويثبت نسب الاولاد
من الزوج وعليها العدة بثلث حيض بعد ولادة الاولاد الثالث لانها حامل من ذوات الاقواء
قوله لترتب الزوج بعزها حال الزوج اذا نكح قائم بينهما يدل عليه ان التوارث قائم
بينهما وكذلك جميع احكام النكاح قائم ولهذا اوقا على امرأة طالق تدخل هذه المطلقة فيه
ويقع عليها الطلاق **قوله** وله وطئ لا يقال هذا اكثر من قول في اول البيا **قوله** وبوطئ لانه من
في يجوز وطئ له لاننا نقول متقرر غمها بان كون الوطى من افعال الرجعة ولا يلتصق الى حمله
وحرمته وان ترم معرفة الفل واما هنا فانقضت وبيان ان الطلاق اوجب لا يحرم الوطى عندنا
خلافا للشافعي واما كونه من اسباب الرجعة اولا فغير ملتصق اليه **قوله** لا يعمل وطئ مطلق الرجعي
له ان حل الوطى بالزوجية وهي مزيلة لوجود القاطع وهو الطلاق ولنا ان الزوجية قائمة
ولهذا يملك الزوج مراجعتها من رضاهما بالاتفاق ولو كانت ليلة كانت بخفية فليصح الرجعة

بدون رضاهما **ونكاح** ميانة الخ اي للزوج نكاح امرأه بان دون ثلث في عدتها وهذا
لان الحمل الاصل الذي هو كونها آدمية ليس من المهرات باء لم يكمل العد ولقولته
فان طلقها فلا تحل من بعد حتى تنكح زوجا غيره فعلق زواله بالطفقة الثالثة فينعدم قبلها
حتى يطهرها غيره ذكره مد رالا سلام زواله انما لو تزوج من غير كفو ودخل بالزوج
الثاني ثم طلقها فلا تحل على الزوج الاول على ما هو المتعارف من رواية الحسن **قلع** هذا فاما يجب ان يحفظ
لكثيره وقوله كذا في الحقايق **قول** طلاقه ام طلاق الغير المذكور وكذا عدة موته نقل عن النبي
في اسقاط عدة طلاق الزوج الثاني وهو بان يتزوجها انثى ثانيا في هذه فطلق قبل الدخول بها
قبل للزوج **قول** وعند سعد بن الميث قال الا يقا في من كبار التابعين اذ كن كثير من الصبية
مثل عمر بن الخطاب وغيره كان زوج نبي ابي هريرة رضي الله عنه وكان جل اسناده عنه
وكان يقال لدقيقه الفقهاء وعالم العلماء وكان يفتي واحباب رسول الله صلى الله عليه وآله في البيانية
قوله لنا حديث العيلة وهو ما روي ما كنت بن انس في الحول فاعلم طلاق امرأته تحية
انتهى وهو في عهد رسول الله ثم ثلثا فنكحها بعد ان طلقها بن ذهير فاجلس عنده فلم يستطع ان
يشم انفار فاما فاد رفاعه ان ينكحها ثانيا فنكحها رسول الله صلى الله عليه وآله ثم منه وقال لا تحل لك حق الزوج
العيلة وهي كناية عن لذة الجماع واعلم ان الشرط هو الاذخالة دون الانزال لانه لا يزال
مكان ومبالغة في الاذخالة والكمال فيد لا يشب الا به ليل عليه بل على تدمه لان تصغير العيلة
كناية عن اصابة خلاوة الجماع في الجملة وهي تحصل بجمرة الاذخالة فان لم يجمع الشرج الحاصل بالانزال
قوله يجوز الزيادة به على الكسابة هذا على تقدير ان يراد بالنكاح في الدية العقد واما على تقدير
ارادة الوطئ فالحديث موافق لكتاب فلا حاجة الى زيادة قصه الزيادة كما هو الظاهر لا سكره
كون الاسلوب الحكيم يحمل على الافادة دون الاعادة فان العقد استقيد بالطلاق اسم الزوج
في قوله تعالى زوجا غيره فلو حملنا النكاح على العقد كان ذلك تأكيد والتاسيس على منعه **قوله**
وامرأها تحل من باب الافعال اي يجعل المطلقة بالثلاث حلالا للزوج الا في قول الزهري وفي
الصغير الذي لا يقدر على الجماع ولا يشترط ان يتحرك الله خلاف ومن الجمل المطلقة في هذا الباب
ان تزوج المطلقة من بعد ما حرم الاخر ثم يتكلمه بسبب من اسباب بعد وطئ فيفسخ النكاح
كذلك النوازية وقوله لا سيد لها يعني ان كانت الزوجة امة فوطئ سيدتها اياها صليح تطليق
زوجها اثنين لا يجعلها حلالا للزوج الاول لان غاية الحرمة نكاح الزوج والمولى
لا يسمى زوجا **قوله** شرط التحليل بان قال تزوجتك على ان اهلك او قالت المرأة ذلك واما اذا اذنت

في قبلها

في قبلها ولم يشترط بالنفقة فلا يكره ويكون الرجل مأجورا بذلك لعقد الاصلاح وقوله
وتحل للاول يعني ان كراهية النكاح بالشرط المذكور لا تمنع للزوج الاول لصحته وعي بالشرط
انه يفسد النكاح لانه في معنى الوفاء كانه قال تزوجتك الى ان تذا فليكون في معنى للثقة فيقبل
ولا يحلها على الزوج الاول لفساده فان من شروط التحليل فسخ النكاح كما تقدم **قوله** وانزوج انثى
يهدم اي يبطل المطلقة والمطلقات كما يبطل الثلث ويجعل ذلك الباقي من الثلث الاول مكان
لم يكن نصارى المرأة بالزوج ملحقه بالاجنبية فلم تحرم بعده على الزوج بالحرمة الغليظة طلاقا
اذ اطلقها ثلثا جمعا او فرادى عند الاعظم والثاني وجهها انه ولا يهدم عند الرباني في الخصم
بعد بحالة تحرم حرمة غليظة بما يقرب من الطلقات الثلث عند ودليل الفريقين مذكور في شرح
الهداية **قوله** حلت للاول او جوب تصديقها لانهما ائتمته لغريب بما هو محتمل فوجب قبول
قولها **قوله** قيل اشارة الى ان قيمة اختلاف ما نقله الشارع عنها والثاني وادى الى وقال
الاعظم رح انما لا تصدق في قول من سبب يوما وجهه قول كل من الفريقين مذكور في الهداية
وشروطها **قوله** هو حلف بغير وطئ الزوج مدته قال صاحب التبيين يستغن عن
التعريف بقول الزوج لهما ان قريتك فلله على ابن ابي بكرين او اغرفانه شامل له ليس
من اشياء الايلاء فالاولى ان يقال الايلاء في الشرع عبارة عن منع النفس عن قول المنكوبة
اربعة اشهر فصاعدا منعاً مؤكداً يترتب عليه وجه الاذخالة فاعلم ظاهر الشبهة
معتبرة في ما هيبة الايلاء كما ترى ولا مشقة في ما ولا ايلاء لا يقال هذا التعريف ايضا ليس
يجمع من قوله لا مراثة الا منه وانه لا اقربك شهر من ايلاء وليس بصاءة عليه لتقصا لانه
فيه من اربعة اشهر لانقول هذا من قبيل المسامحة في العبارة لظهور ان المراد من تصريحهم
في قوله هذا الباب في جميع الكتب من ان المدة للجمعة اربعة اشهر وللائمة شهر **قوله** اي ان
الا يله فيه بحيث لا يله على هذا التفسير يكون الايلاء ما هو في تعريفه فيتوقف معناه على نفسه
وهو عين الدور اللهم الا ان يقال هذا التعريف مما لا يمتش فيه سواء الدور فليقل **قوله**
فلو قال وانه لا اقربك افهم من كلام التبيين ان الشارع في تصريحه الايلاء للجماعة **قوله**
واما الكفايا فعمل قسمين يجري مجرى التصريح فلا يحتاج فيه الى التنية كالقربان
فان كثر من استعماله في الوطئ يبلغ حد يكاد ان يلحقه بالصريح وقسم لا يجري مجرا كذا نود
والقسم والبيان ونحوها فيحتاج فيها الى التنية **قوله** بانها بواحدة وبهذا قيل المولى
لا يحج عن احد المكر وهي من انه اتفق العلماء في تحليله بان المرء ظلمه يمنع حقا وهو

القربان في زاده الشرع بزوال نعمة النكاح عند مني لذة تحليتها لها من صهرها التعليق ولا
 يحصل التحليل بالرجوع فوق بيانها واعترض عليه بان المرأة انما يكون طاماً اذا لم يطأها
 من بعد بكمها اصلاً واد وطهر مرة فقد سقط حقها واجيب عنه بان حقها يسقط في القضاء بالوطي
 مرة وانما في البينة فلا وكان الغرض من زوال النعمة بوقوع الطلاق لمنعه حقاً ديانة **قوله** بين
 ثانياً ان البين باقية لا طلاقها ولم يوجد الخلف يرتفع به وبالنزوح حدث حقاً فتقف
 الظلم فيزال بالطلاق البين وقوله تبين ثالثاً لما مر اتفاقاً من ان البين باقية **قوله** بقاء
 البين ولو جرد الخلف **قوله** لا تبين بالايلاء بالتحديد بطلاق هذا الملك لما تضمنه بمنزلة
 التعليق عندنا خلافاً لغيره كما صرح به الشارح قوله ايلاء لانه جمع بينهما بحرف الجمع وهو
 الواو فصارت الجمع بلفظ الجمع كما ربت اشهر فلا يكون عيناً واحداً حيث يفرق لذة الثانية بتبني
 على حدة فلو في هذا لذة كرامة واحدة **قوله** لم يكن مولياً لان الثاني ايجاباً مبتدأ والاصل في ذلك
 انه اذا لم يعد اسم الله تعالى في المعطوف ولا حرف النفي ولم يملك بينهما ساعة دخل المعطوف
 في المعطوف عليه كافي للسئلة الاولى وانما اذا فاق احد الامور فقد كان ايجاباً مبتدأ وعلى
 هذا في السئلة الثانية لا يكون مولياً به لقواعد الامور الثلاثة **قوله** والله لا اقر برك سنة
 الا بوماى ويختلف هذا القول حيث لا يكون مولياً به ايضا خلافاً لغيره فيقول يضرب الاستثناء
 الى اخرها كما لو قال اجرت دهر سنة الا يوماً فتمت مدة المنع ولنا ان الولى من لا يمكنه
 القربان اربعة اشهر لا يشترط يلزمه وهذا ليس بصادق على ما نحن فيه لانه يمكنه القربان
 اذ المستثنى يوم منكراً من يوم غير عليه بعد يمينا الا ويمكنه ان يجعله اليوم المستثنى فيها
 فيه من غير شرط يلزمه ولا يجوز صرفه الى اخر السنة لانه مقبول فكان تغيير الكلام من المنكر
 الى المعبر بغير حاجة لانه الجهالة لا يمنع انعقاد البين بخلاف الاجارة فان الحاجة ما تسة
 الى الصرف الى اخر السنة لتصح عقد الاجارة فانه لا يصح مع التكرار الى الحالة ولو قدر في يوم
 واليا في اربعة اشهر والكثير من مولى السقوط الاستثناء **قوله** وامرته بها اعني الكوفة
 وانما لم يكن مولياً لانه يمكنه القربان من غير لزوم شيء يكرمه بالامراج من الكوفة **قوله**
 ولا ايلاء من مبانته واجتبية لان محل الايلاء من يكون من نساءنا لقوله تعالى للذين يؤتون
 من نساءهم وكل واحدة منهما ما ليس منها فلم ينعقد موجبا للطلاق اصلاً حتى لو تزوجها
 بعد ذلك لا يكون مولياً لانه الكلام في مخبره وقع بالطلاق لعدم الخلية فلا يقلب صحيحاً
 ولو وطئها بعد النكاح كغيره من عينه لانه منعقدة في حق وجوب الكفارة عند الخلف فانه انقضى

فهو المفعول الخلو ف عليه حساً ولا يعتمد حله وحرمة الا برك انه لو قال والله شرب الخمر
 في هذا اليوم فغير اليوم ولم يشرب حساً وان كان الفعل حراماً محتضراً **قوله** فكانت الرجعة لقيام الله بجنه
 بينهما كما مر فثبت لها قوله ثمان نساء ثم وان انقضت مدة الطلاق قبل انقضاء مدة الايلاء
 سقط الايلاء لقواع الخلية **قوله** ولو عجز عن النفي وهو الرجوع عن الايلاء الذي هو البين
 وقوله باحد ماى بمرض ملتبس بالبدن الزوجين او رتق ما هو ان لا يكون لها خيرة الا
 البين ففسيخه اى رجوع الزوج في هذه الصورة قوله فيست اى رجوعه فاذا قال ذلك سقط الايلاء
 لانه اذا ما يذكر المنع فيكون ارضاءها بالوعد باللسان فان رفع الظلم به لانه التوبة بحسب
 الجناية فلا يجازى بالايلاء ولا يلزم من كونه فيشاً على هذا الوجه ان يجب الكفارة لانها
 جزاء الخلف لا يتحقق بالفعل باللسان وهذا تفصيل في شرح الهداية والبيبان فيطلب
 ثمة **قوله** فايلاء اما اراد التحريم فلا لانه ادخل في تحريم الخمر انما هو البين عندنا قوله تع
 يانها البين لم تحرم ما اكل الله فهاكك الى قوله قد فرغ الله لكم حلة ايما نكح وانما اذا لم يرد شيئاً
 فلاق الحرة الثانية بالبين اذ في المراتب وثاني الايلاء الوطى حلال قبل الكفارة وفي
 النظر ليس كذلك فلما كانت حرية البين اذ في المراتب تعين **قوله** وهو
 بضم الخاء المعجمة اسم لا خلاف لغة وهو لا يتزاع من خلع ثوبه وفعله اعتزله ولما اعتبر
 عن هذه الابانة بالخلع تشبيهاً لغيرها بنزع الثياب لانه كل واحد منهما لباس الاخر بالنص
 قال انه تعالى لباس الاخر باقتضى كماله وتمامه لباس الحق وفي الشرح عبارة عن الخصال من المرأة
 بازاله ملك النكاح بلفظ الخلع وما في حكمه **قوله** ما يقع مهمل اعلى ما جاز ان يكون مهمل اذ ان
 يكون يداً في الخلع ولا ينعكس لانه ما يصلح ان يكون عوضاً للمقوم او ان يصلح عوضاً للغير ولا
 ينعكس كذا في العناية **قوله** وهو طلاق باين عندنا في غير هذا شافعي في ثمة الخلاف فظهر فيما اذا
 خالع للطفلة بطلت فان حلها يتوقف على نكاح زوج اخر عندنا لا عند **قوله** ان شرب الخمر
 بضم النون والسين واذا المعجزين وهو كدراهم والعصيان ومنه شرب المرأة استعصت على
 بعلها وابغضه وشرب بعلها وابغضه عليها من غيرها وجفاها ومنه قوله تع وان امرأة خافت من بعلها
 شوراً كذا في الصحاح **قوله** واخذ الفضل في الجامع طاب الفضل وايضا لا طلاق قوله تع فلا يخفى
 على ما قما اشد به فانه لا يفسل من الفضل وغيره **قوله** ورجع في الطلاق اما وقوع البين
 في الخلع فلا لانه لا يطل العوف كان لفظ كناية والواقع بها باين اذ لم يكن من الفاظ الثلاثة وهذه
 اللفظ ليس منها وانما الرجوع في الطلاق ولانه صريح وهو يقب الرجعة وانما عدم وجوب شيء

عليها للزوج فلا تنافي ما سمي مالا متقوماً لتفسير غامر له ولا تنافي لوجه لا لزوم المسمى لا متناع السلم
عن تسليمه وتسليمه ولا اوام غير لعدم الالتزام به بخلاف النكاح على ذلك الا ان المال الغير
المتقو حبه يقع النكاح على ذلك الا ان المال الغير متقو مثل ذلك البضع حاله الدخول متقو فلما يلزم
البدل وهو المهر والخير لعدم التقويم لزم قيمة البضع وفي مهر المثل بخلاف البضع حاله الخروج
فانه ليس بتقو فلم يجب شئ بمقابلته والفرق بين الحائض ان حاله الدخول حال استيلاء
الزوج على البضع المحرم فلا يشرع تملكه بلا بدل اظهاراً بخلاف حاله الخروج فانه حال
استقاط ملك الزوج عن البضع فلا حاجة الى ايجاب شئ لعدم لزوم احاطة المحل المحرم كونه
اطلاقاً له من الاستيلاء كذا في البيانية وكذا في قوله وقد ما قبضت في الثانية اي من المهر
اذا لم يعلم الزوج انه ليس في يدها شئ وكذا اذا خالها على مهرها لم يعلم الا مهرها لا يقع
بجائز هذه الصور لثلاثة كذا في الكوسية قوله على برائته الى اي شرط برادة المرأة من ضمان العبد
بمعز ان لا يطالب بتحصيله ويملكه بل ان حصل تسلمه اليه وان فلا شئ عليه في فتح المحل ولم يبرأ
لانه عقد معاوضة فيقتضي سلامة العوض وهذا الشرط فاسد فيبطل كونه لما لا يقتضيه العقد
ولا يبطل المحل لانه مما لا يبطل بالشرط الفاسد كما لنكاح فاذا فتح المحل وبطل الشرط اما تسليم
العبد على تقدير المقدمة او قيمته على تقدير العجز قوله لان ابراء العوض منفسية ام قال انفسى
التنازلي في التلويح وتحقيق ذلك ان ثبوت العوض مع المعوض من باب المقابلة حتى يثبت
كل جزء من هذا في مقابلة كل جزء من ذلك ويمنع تقديم احد على الاخر بمنزلة انفسا فيفقد ثبوت
الشرط مع المشروط بطريق المعاضة من ضرورة توقف المشروط على الشرط من غير عكس فلو قسم
اجزاء المشروط لزم تقديم جزء من المشروط على الشرط فلا يتحقق المعاضة فليتنا مل فانه هذا
مقام ينصبه الاقوام فيصير رجوعه شرع لتعدد احكام الخلع معاوضة في حقها وهي تحقة
الرجوع وقوة شرط الخيار وكذا تقصير على الجلس قوله وشرط الخيار اي فتقصر شرط الخيار
لها بان يقول الزوج انت طالق بكذا على انك بالخيار ثلثة ايام فله ردة في الثلث بطل وان لم
ترد طلق وتزوجها المان قوله لا بد من قول الزوج حتى لو قاله خالعه على الف فان قيل
الزوج في المجلس واذا بطل قوله كطرد في الطلاق اي اعتاوى على مال معاوضة في حق
الملوك سواء كان عبداً او امراً حتى يجمع رجوعه وشرط الخيار له ولا يقع اضافته وتعليقه
بالشرط ويقصر على المجلس ويدين في حق المولى حتى انعكس الاحكام المذكورة والجامع
بينهما ان المرأة لا يحصل طعاماً طلع شئ لان البضع ليس له حكم المال عند الخروج وكذا ماله

الملوك تنفذ على ملك المولى بالابتاع ومع هذا جاز قول المال فيه ما كذا ذكره في قوله يكون
رجوعاً غير منه عن الاقراض وهو غير مسمى قوله ويسقط من الاستقاط والباردة بفتح الهمزة فاعلم
من بارء شريكه اذا ابراء كل واحد منهما صاحب وترك الهمزة خطأ كذا في المغرب قوله فلا تسقط
الا بالذكر غير ان لا تخلفه والمباراة المتفقة وكذا السكنى فلا يسقط به نفقة العدة الا بالذكرها
عند الخلع بعباله قوله وتطلق في الاصح وفي رواية لا تطلق بقول الاب لانه ما لم يفرض بدل
الخلع كان هذا خلعاً مع النكاح كانه خلعاً بذلك فيقول كف على قولها كما لكسيرة اذا خلع عنها
الا جئني قوله فان خلعها اي لا يجب الضمنية على مهرها او على الف على ان لا ضام اي لمن لم يبدل
الخلع على نفسه لا عليها الا انما ليست من اصل الفرامة قوله وان شرط اي زوج الضمنية وقوله ان
قبل اي بعد ان كانت من اصل الفراق يكونها ميمر عارضة بان الخلع سائب والنكاح جالده باب
الظهار وهو في اللغة على ما مر من ان يذلي بمقابلة ان يظهر بالظهار لا انما اذا كان بينهما معاودة
يحل كل منهما للآخر الى ظهور الاخر وفي الشرح ما ذكره المص بقوله وهو تشبيه زوجته قوله
نظروا الى المشبه انما هو الزوج قوله ودواعيه اي المتى والتقبيل وغيره وقوله حتى يكفر
بقيم الياء وكسر الفاء الشدة من التكفير وهو الايمان بالكفارة قوله ولا يجب شئ اخر
روى ان سلمة بن محمد ابيان قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم حتى تهاجرت من امرتي ثم ابعرت خلفها
في ليلة قراء فوافعتها فقال سم استغفر الله ولا تعد حتى يكفر ولو كان شئ اخر واجبا
لنيه سم والعود الوجوب للكفارة وهو غيره اي العود الذي يستعير به الوجوب كذا وال
في الكفارة واجبة بالظهار لا بالفرم على اوطى قوله من طلاق او ظهار اما ان لم ينوشيا
املا ففقد عمد ظهار وعند ابن يوسف ايلا قوله ظهار لا غير اي لا يحتمل غير الظهار لانه معنى
قوله ان على كظهر امي فيكون المحرم تفسيراً للظهار وان شئ لا يتغير بتفسيره كذا في
الكفاية قوله ولا من نكحها اي وتزوج امره بغير اذنه فظاهر منه قبل الاجازة قوله ثم
اجازت اي المراه النكاح لانه انما ينعقد بتحريم مودة جزاء الجنابة لانه كذب محض شبه
الحلله نكاحاً بالحرمة ثانياً فاذا شبهه الاجنبية بالحرمة لم يكن كذا محضاً الا يرى ان
لو رجع اياه ونوى الكفارة بعقده عليه لا يخرج عن عهدتها مع وجود العتق لانفساء
الاعتاق الصادرة عنه بالاخييار لانه المودعة لتلك اضطراري فيعتق عليه بلا منع
منه والكفارة شرط فيها التحريم وهو منعه ولم يوجد كذا في البيانية قوله في حمل المطلق
على المقيد يعني ان هذا الخلاف بيننا وبينه في الخلع في حمل المطلق على المقيد حيث يجوز عندنا

بالمهر

لا عندنا وادله الفريقين مذكرة في كتب الاموال **قوله** وقد هو بفتح الواو وسكون الالف ثقل
 في الالف بحسب اذا فتح عليه **قوله** اما من لا يسمع اصلا وهو ان يولد اعمى **قوله** والاعور
 اي من ذهب احدى عينيه **قوله** واعناؤه بفتح الاء اعتقه بكلامين فلا يجوز فيه **قوله** اقتراز
 عن يمينه وبنيوت فانه جائز ان اعتقه في حال افاقته **قوله** او ابهاماه وهي الاصابان الاعقران
 في اليدين واما لم يجرى به قوة البطش بها وبفواتها ما يغوب جنس المنفعة ويبرئها يظهر
 ان ما يرد له به تلك القوة كانها قطع اكثر اصابع كل يد كقطع جميعها **قوله** لانه اشقى نصف
 صاحبه لغدر استدامة الملك فيه ثم تحول اي باقى منه فكان في المعنى اعتناؤه بعد الاشياء
 منه ومثله منع الكفارة **قوله** وعندهما يجوز اذا كان وقوله وعندهما يجوز ان كلاهما منبسطا
 على ما سيجي من ان الاعتناء مختار عنده لا عندهما **قوله** لانه الاعتناء يجب ان يكون قبل المسيس
 لا يقال لو كان ذلك مانعا لما جاز له ان يعقوب رقبته اخبر به لانه انقول النص يقتضي
 تقديم العقوب على المسيس منع التفرقة بالجماع بين النصفين فانعزتهما سقط وهو
 القديم وما امكنه ذلك وجب عمله بالنص بقدر الامكان كذا في البيهقي **قوله** واما عجز
 عن العقوب اي اذ لم يجد المظاهر رقبته ولا ثمة يصوم شهرين متتابعين فان صام بالادلة
 جاز وان كان كل شهر ربعة وعشرين يوما وان صام بغيرها فان فطر في التاسع وحسين
 فعليه ان يستأنف **قوله** ولا خمسة نهى مومنا وهي العيذان وايام التشريع **قوله**
 او وطئها في شهرين اي اجماع التي ظهر منها في خلال الشهرين واما خفي التي تظاهر
 منها لانه اذا جاع غيرها فان كان وطئ يفسد الصوم كالجماع بالانزال فاما قطع التتابع
 فافترسه الاستيناف بالاتفاق وان لم يفسد بان وطئ بالانزال ناسيا او بالليل كيف كان
 لم يقطع التتابع فلا يلزمه الاستيناف واما قيد في جماع التي تظاهر منها بالانزال ناسيا لانه
 اذا جاع فيه عامدا يستأنف بالاتفاق واما ذكر العدينية في الليل فقد وقع فيه اتفاقا
 لانه العدينية في الليل فقد وقع فيه اتفاقا لانه العدينية في الوطئ بالليل سواء
 فعرض ان الاختلاف في وطئ لا يفسد الصوم كذا في العناية **قوله** او يوما سهوا واما قال
 يوما ولم يقل تارة ليدخل فيه ما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس فيه وانه كما لا يخفى كذا ذكره
 الزيلعي **قوله** استأنف الصوم لغوات التتابع وهو قادم عليه عادة واما قيد ذلك بغير
 اعتماؤه فانظر في كفارة القتل او الاطعام بعد ما يحض فانه لا يستأنف لانه منقوص
 عادة لا يجد شهرين متتابعين لا يحض فبهما **قوله** في خلال الاطعام يعني المظاهر المكفر بالاطعام

التقديم

اذا وطئ امراته التي تظاهر منها في خلال الاطعام لا يلزمه استيناف الاطعام لانه الله تعالى قيد
 التكفير بالخبر والصوم بقوله تعالى من قبل ان يناسوا ولم يقيد الاطعام به حيث قال من لم يجد
 فاطعام ستين مسكينا الا انه منع قبله لانه بما يقدر على الاعتناء والصوم فيعتنا بعد
 المسيس وانعجز جرد توهم القدرة عليها لا يعدم المشقة في نفسه كالباع وقت الزمان
 وصلوة في الاوقات المكروهة هذا بذمة ما في الهداية في شروجه **قوله** فالمتاع حاصل الرغبي
 ان الشرط في كونه الصوم كفارة هو التتابع وهو حاصل بهذا الصائم لانه لم يزد صائما بوطئ
 لا يفديه الصوم **قوله** او قيمته يعني او اظم قيمته قدر الفطر من غير الاعداد المنصومة
 مطلقا واما في الاعداد المنصومة فلا يجوز اذا كانا قيمة اذا كانا اقل قدر اما قدر الشرع
 وان كانا اكثر من الاضمار مثله قيمة حتى لو ادى نصف ماع من تمر جديد يبلغ قيمة نصف ماع
 من حنطة لا يجوز وكذا اذا اقل من نصف ماع حنطة تبلغ ماعا من تمر او شعير لا يجوز
 والاصل فيه ان كل جنس هو منصوم عليه من الاطعام لا يكون يد له عن جنس اخر هو
 منصوم عليه وان كان في القيمة اكثر منه لا يعتد به في المنصوم عليه واما الا
 اعتبار له في غير المنصوم عليه وههنا اشكال ذكر في الكفاية مع حله **قوله** كل قدر الفطرة
 اي مقدارها ولو كان بينهما فرق من وجه اخر وهو ان التفريق ههنا بان يعطى فقيرا ما
 من حنطة ومنا اخر فقر اخر لا يجوز لان الواجب اطعام ستين مسكينا فكا اربعة مقبيل
 ومن فرق لم يوجد الاطعام المعتاد للمساكين واما في مدقة الفطر فاما معتبر فيها الفطر ومن
 اربعة لكونه مسكونا غنا فيكون التفريق جائزا كذا في العناية **قوله** هذا عندنا وقد ذكرناه في باب
 ذكر الاموال **قوله** وعشا هو بالواو لا بالواو في الفدية وحدها والتعشية وحدها لا يخفى
 وقوله واشبعهم اشارة منه الى ان المعتبر في الاباحة هو الشبع لا المقدار والتعشية به
 المعتبر اوده قوله وان قل ما اكلوا في الحجرة من الاطعمة اذ اعدى ستين وعشيت ستين خري
 لا يجوز وان كانا احدى شعبنا اختلف المشايخ فيه فمنهم من قال يجوز لانه وجد
 طعام العدد المعين وقد شبعوا ومنهم من قال بعدم لان الماء خور عليه اشباع
 السنين وهو ما اشبعهم ومن كان بمن عذابه وعشاهم صبي فصل عنه لا يجزبه
 انه لا يستوفي كماله ولا يبرئ الا دام في جنس الصغير بكماله الاستيفاء الى الشبع
 وفي خبر الحنطة لا يشترط الا دام كذا في العناية والهداية **قوله** او اعطى من بركة الخ
 ليس معناه ان كل واحد منهما كاف بل معناه ان ما يجمع منوى تمر او شعير يبلغ بوزن

فانصف من براد صاع شعير و تمر كان ربع صاع بر و نصف صاع شعير او تمر تبلغ بالكيل
 نصف صاع بر او صاع شعير و تمر كذا حصره الا سناد فالمراد التصريح بجواز عام احدى
 بالآخر بناء على اتحاد الجنس لان كل واحد منهما مسوق لاجل الاطعام و سد الجوع و اما
 اذا اختلف الجنس كما اذا اطعم خمسة مساكين في كفارة اليمين بطريق الاباحة و كذا خمسة
 و اكسوا رخص من الطعام فلم يخبر به لاختلاف المقصود منها و لهذا يجوز الابداع في احدى
 و هو الآخر **قوله** هذان مذهبنا الشارح الى قول المتن و ان غداهم و عشايم يعني ان يجوز
 الاباحة للمفهوم من هذا القول مذهب الحنفية لا عند اتحاد حاله و النية للتمييز بين الغنايس
 المختلفة و لغرض عدم ما فلف النية فاذ الغنى الى قوله فلا يقع و هو هنا بحث ذكره **قوله** ففعل
 الآخر لا يكون فعليه يعني ان لا عتاق و العتقة لا يصح ان الابداع الملك و لا يملك العبد و
 ان ملك لوجود الاتفاق بين الزوج و الملك و لهذا لا يجوز عتاق الولي و اطعامه **قوله**
اللعان و هو في اللغة القهر و الابعاد يقال لعنه ملعنة و لعانا ستمى به ما فيه من اذى نفسه
 في الحائسة و في الشريعة شرادات متكررات بالاباح يحرك بين الزوجين مقرنة باللعن و الغضب
قوله و العقيقة اي المنوعة و الكافرة لسبب من تخد فاذ و ان كانت عقيقة **قوله** لكن لا يجب
 عليه التحد نهد التصديق قال الزيلعي في بعض نسخ المختصر القد و يح لو تصدقه فمجددا
 لثنا و هو غلط لان الحد لا يجب بالافرازة فكيف جلب بالتصديق ثم و هو لا يجب بالتصديق
 ابيع تركت لان التصديق ليس باقرار قصدا فلا يعتبر في حق وجوب الحد و يعتبر في ربه
 فيندفع اللعان و لا يجب الحد و لو صدقته في نفى الولد فلا حد و لا لعان و هو و ردها انما نسب
 انما ينقطع حكما بالنسب فلم يوجد و هو حق الولد فلا يحد في ابطاله ثم قال الاستاد
 بعد نقل كلامه فعلى هذا لا يظهر وجه قول مدرا الشريعة في تنفير نسب و ردها في **قوله**
 فان كان هو عيدا او كافرا بان كان كافرا فاسلم المرأة فقد فها الزوج قبل ان يعرض عليه
 الاسلام كذا في البيان **قوله** و انه ليس من اهل اللعان يعني ان القذف بالزنا لا ينقل عن
 موحيه و قد خرج عن ان يكون موجبا لللعان بمعنى القاذف فكان موجبا للحد **قوله** فلا حد
 عليه و لا لعان و قد علله مفتي التقلير بقوله لعدم اهليه الشهادة و عدم احصائه و اما
 ثم اعترض عليه و اجاب **قوله** و موثقه ان يقول هو اولاد و اما ابتداء بالزوج لانه هو المدعى
 بناء على ان اللعان شهادة مؤكدة بالاباح و المطالب بها المدعى **قوله** ثم يفرق القاذف
 يعني يقطع الفرقة بعد التلا عن قبل تفريقه و فادته يظهر فيما اذا بعد الفراغ من التلا

اللعان

عن قبل

عن قبل تصديق الحاكم حيث توارثا **قوله** اوبه او با ونا فللعان صورتيه كما لا يخفى **قوله** و ان
 الكذب نفسه يعني ان عاد الزوج بعد اللعان قبل التصديق او بعده و الكذب نفسه حد حد القذف
 لا قراره بوجوب الحد عليه **قوله** و قيل له كما حذر هذا عند ما و اما عند الثاني و زفر و الحشر و في
 فلا يخل بناء على الخلاف السابق **قوله** او زنت حد حد قبل هذا القيد اتفاق لانه مجرم مردود الزنا
 منها يسقط احصائها فلا حاجة الى الحد بخلاف القذف فانه لا يكفر في سقوط الاحصاء **قوله**
 بد من الحد فيه على انه لو كان هذا قيد تحقيقا لم يكن تصويرا لمسئلة لا يحلها على ما اذا
 قبل الدخول بها اذ كانت كافرة او امته او مغيرة او مجنونة فين ذلك فصارت محصنة و لم
 يدخل بها بعد ما زال حتى قد فها و لا عتاق فمفرجة بينهما لا تنافي في غير هذه الصور يكون حدها
 الرجم ثمة محصنة فلا يتصور تزويجها بعد الحد و لما في هذه الصور فلا رجم فيها فقد شرط
 و هو الدخول بها و هو على صيغة الاحصاء و حكمي عن الفقيه المكي انه كان يقول ان هذه الكلمة
 مأخوذة من باب التفصيل فيكون زنت بشديد التوب بمقتضى نسبت غيرها الى الزنا و يح
 من قبل القذف بالزنا فلا يسقط الاحصاء بدون الحد كما في الرجل فلا بد من ذكره هذا
 نبدت ما في التبيين **قوله** و لا لعان بقذف الاخر من سواه كان الخبز في جانب القاذف
 او المقذوفه اما في جانبيه فلا لعان في حقه فاعلم مقام حد القذف و قد فها لا يخلو
 عن شهيد و لا يدرك بها و لا تنافي لادعاء ياتي بلفظ الشهادة في اللعان حتى لو قال خلف
 مكان اشهد لا يجوز و اشارته لا يكون شهادة قطعية و اما في جابها فلا بد منه للتمسك
 لا يوجب الحد لانهما انما تصدقه و مبنى اللعان على وجوب الحد هذا زنت ما في
 التبيين و الكفاية **قوله** و القذف لا يقع تعليقه اي بالشرط حتى لو قال لا جنية ان دخل
 الارض فانه زانية لا يكون قد فها و اما كان كذلك لان القذف مما يخلف به لافضائه الى ايقانه
 الى زمان وجود الشرط في حقه الخاف و في ذلك احوال لا تبيات ما يندري بالشهاد
 كذا في الكلية **قوله** زمان التهينة و هي منذ التعرشة **قوله** اول التوبيخ يعني للزوج
 لا يكون بين و لا بينهما اقل مدة الحمل **باب الغيب** من آمن اذا جنى العتة
 و حظيرة الابن و امرأة غنيمة لا يشترط الرجال و هو فعل بمعنى مفعول و هو من
 لا يقدم على اتيان النساء بلا اعتبارا بالفرقة بين ان يقوم الله و بين ان يصل
 الى الشيب و و الكبر و او بعض النساء و و بعض و بين ان يكون المرض او ضعف خلقه
 او كبر سنه او لغير ذلك فانه كل واحد منهم غني في حق من لا يصل اليه القواف

الغيب

المقصود في حقها قال قاضي خان ان كان الزوج غنيا والمراة ربيعا لم يكن لها حق التبرع
 لوجود المانع من قبلها **قوله** اجله للحاكم سنة ابتداء اوصاف وقت الخصومة **قوله** وفي رواية
 الحسن وعمر الخلاف فيه ان العلاج بما يكون موافقه في الايام التي يقع التفاوت فيما بين
 التسمية والقرية واعلم ان كل واحد من يفسر التسمية والقرية للذكرين في هذا
 الشرح يخالف ما ذكره مفتي الثقلين فليفتح بينهما **قوله** وبها كل المهرات خلوة العتيق
 محيية لان المرأة قد سلمت المبدل مع وجود الدالة فيجب عليه ابدل وقوله ونجب العتق لوهم
 شغل الماء **قوله** حلف يغير القول مع غيبته لانه ينكر استحقاق حق الفرية حقيقة وان كان
 مدعيها لا يدخل مورث ثم كيف يعرف انها بكر او ثيب قال ويدفع في فرجها صغيره منه من بين
 الرجل فان دخل بلا خول فثيب والا فبكر **قوله** والقرب والزوج الاول بفتح الفاء وسكون
 الراء المهملة اما عند او طمة مرتفعة او عظم يمنع من سلوك الذكر في الفرج وامرأة فنانها
 ذلك الذم والشافعي بفتح الراء المهملة والياء المشددة الفوقانية مصدر فوك امرأة رتقا
 لا يستطيع جماعة لا ارتفاع ذلك للوضع اي لا استداده ليس لها خرف الا المبالا كذا
 في الاكلية **باب التمسك** وهو في اللغة عبارة عن الاحتفاظ بمقال عند الشيء
 او احصنه وفي الشرح عبارة عن الانتظار الذي يلزم المرأة عند زوال النكاح او شبهة
 وسبب وجوبه النكاح مؤكدا بالتسليم وما خرج بجره من الخلق كذا في التبيين **قوله** للطلاق
 رجعيان كان او باينا **قوله** كالفسخ وهو الفرية بلا طلاق ولم بعد الشارح خيار العتق
 من امثله مسامحة ولم يترك احد من العاديين لها وكونها بعد الدخول معتبرا في كل
 واحد منها كالطلاق **قوله** تلك حيف بكسر الحاء وفتح الياء جمع حيفه وانما وجب الفسخ مع
 ان براءة الرحم تعرف بحيف واحد كالا ستبراء لقوله تع يستر بين بانفسهن ثلثة قرو
 وتعل حكم ورود النص بالثبوت رعاية لحق النكاح وهو ان يستدام ولا يترك والعدة
 تمنع الزوال فكانت الاستدامة بعد سبب الزوال فنيا لحقه وبينا نا خطر كذا فهم
 من تقدير الكفاية وادفع منه ان الحيفه الاولى تعرف بالفراغ بها الثانية بجره
 النكاح والثالثة لفصلية الحرية كذا في المعراجية نقلا من الجسود وقد ذكره الاكمل في شرح
 قول الهلباية واذا وطئ كما اذا زفت من زفتها اى زفها زافا فافا اى فرستاه عرس
 رايشو **قوله** كالنكاح الموقت او بغير مشهود **قوله** فالعدة فيها المالا لانه لا تعرف عن براءة
 الرحم لا تنفاه عن النكاح لانه لا حق للفاسد وما فيه شبهه والحيف هو المعروف **قوله** عطف

باب الفرية

على قوله للطلاق فيه تكلف لان معناه حرة تخفى للموت كذا وليس كذلك بل عدة الامة التي
 توفي عنها زوجها مطلقا سواء كانت حايضة او آيسة مسلمة او كنيانية تحت مسلم صغيرة او كبيرة
 قبل الدخول وبعد اربعة اشهر وعشر لعموم قوله تعالى والذين يتوفون منكم الآية فليشمل
 فهو شهران وخمسة ايام ولا فرق في جميع ذلك بين الفرية والمدة واما الولد والمكاتبه
 ومعتقة البعض عند ان حيفه لوجود الفرية في الكفر في التبيين قال اذا هلك يعقب شهر العدة
 في الطلاق والوفات بالاهلة اذا انقوت ابتداء في الفرية لافيا الايام عند الا عظم في قوله
 او وايين عن الثاني **قوله** فقبل انقضائها ان الدم قبل عليه انه هذا الشرح لا يطابق الشرح
 لان الظاهر من قول المصنف بعد عدة الاشهر بعد انقضائها كما يساعد عبارة اكثر المعنات ونحن
 نقول انه الشارح الفاضل قد قصد بهذا الاسلوب الحكم الترو على الحق بناء على ان المتعارف عند
 وهو ما اتى به مدر الشيد كاتله صاحب الكفاية من المحيط حيث قال ويقتى بطلاق
 الاغنة بالاشهر ما كانت رات الدم قبل الاغنة فلا يقتى بطلانه ايا كانت ذاته بعد تمام
 الاغنة بها وقد يفتح عند قول الشارح في اول باب الحيف والمتنازعة اذ اداه اى قوله
 و بعدة لا فليست **قوله** بعد ما حكم بالاسماء وكانت ابنة تسعين سنة او نحوها **قوله** فيجب
 حيفه رابعة امانه وطئ قبل انما يحيف فالعدة تارة تنقضها بحيف تلك بعدة فتوب
 عن سنة حيف **قوله** او غزوه اى حرم الواطئ على ترك وطئها والعزم امر بالمعروف والنهي عن المنكر
 وله دليل ظاهر وهو الاخبار بذلك انه يقول ترك وطئها او ما يفيد معناه فيقام مقام
 ويدار الحكم عليه لظفره في اومات عند زوجها الزنى **قوله** ذلك في الموضعين اشارة وجوب
 العدة **قوله** ونقد واصل المود النع يقال احده المرأة احدا او اضعف نفسها والحداد ايضا يحضاه
 كلاهما مستعملان في ترك الزينة ويسمى المعصم **قوله** حرة اولاد لان الامة محاطة لمقوق
 الشرح اذ لم يكن فيه اطلاق حق المولى فتجد لزوم خلاف الفروج لانه لو منع منه لبطل
 حق المولى في الاخذ وحقه مقدم على انه تع لحايضه واما الولد والمكاتبه ومعتقة
 البعض كالفقة عند الا مسلمة كذا في التبيين **قوله** وعند ايشا في لا عهد له اليه انه لا يجب الا
 نكاحا للناسف على فواته واما مفتي التبيين عن ان تحضب بالحاء غير فاضل بين معذرة الوفاة
 وغيره **قوله** احية اعتق المولى لم ولد لا تنفاه فواة نعمة النكاح والناسف على فواته ولا هو
 الاباحة في الزينة لا سيما منشاء قال الله تعالى من حرم زينة الله التي اخرج لعباده **قوله** ولا تحطب
 من خطب المرأة في النكاح خطبة بكسر الخاء لا من خطب على المنبر خطبة بفتح الخاء كذا فيهم من لفظه

الجوهري **قوله** انه نكحها وهو يدكر شيئا يدل على شيء لم يدكر وهو هذا يقول لما نكح
 لميلة وانك نكحتك ومن غير ما اورد في قوله نكحك من الكفا الدالة على اعادة التزوج بالزوج
 التام من قول اخي اريد ان نكحك هذا في مقابلة اوفاء وانما يقدر الطلاق فلا يجوز
 فيه التعريف سواء كان رجعا او بيا **قوله** من بينها اي اكنى انك يضاف اليها حال وقوع
 الطلاق ملكا لها او عامرية او اجارية **قوله** دارة اي سبالة عليها من مال زوجها **قوله** الا ان يخرج
 اشارة الى ان نصيبها من دالمية لا يكفيها فاخرجها الورثة من نصيبهم انتقل له هذا انتقال
 بعذر وانما دلت ان اثر فيها **قوله** ولو بانها وانما خص بالبار لا في الرجعي فيجب
 التفصيل الذي يدكر بل لا يجوز المفارقة بينهما اصلا فابتعدت زوجا وسارت معه حيث سار
 لا في هذا النكاح منعقد بعد **قوله** وان كانت تلك احدى زوج مسيرة سفر من كل واحد من جانبي
 مصرها ومقصد ها خيرة **قوله** وانما في موضع الإقامة وهذا اذ خرجت فويهم وان كانت
 في مصر لا في القرى كما لمصر في جميع الاحكام اذا ايتست الإقامة **قوله** دفعا وحشة الفرقة
 اذ ان جواب سؤال مقدر تقديره ان توفيق المقعدة في منزلها واجب والخروج نهيه
 بالاجماع فلم قلتم ان نفس الخروج مباح وتقرير الجواب ان وجوب الترتيب وهو
 الخروج محض بامكان المعاشرة واقامة الوعدة والامانة من انما سرت لها عارضا
 كخوف النفس والمال وعدم التمكن على كراهية البيت ونحوها فيجوز لها الخروج دفعا فانما في
 باذي الغربة وحشة الفرقة والوحدة ليس اذ في من هذه المذكورات تكون معذرة
 في خروج قبايح **قوله** على التفصيل الذي مر كان اشارة الى قوله فان لم يكن بينها وبين
 مصرها الذي **باب انساب النساء** معنى انساب عن ابينها واما الخصانة فهي كسر
 الحاء المهملة والهاء المعجمة من الحقيق وهو ما دون الابط اي الكسر يقال خضعت المرأة
 ولدها وظلمة بيضا اذا فتم كل واحد منهما لكل واحد منهما الى نفسها تحت جناحه فكان
 للزنى للولد يضمه الى جنبيه **قوله** لزمه نسبة الولد ابنا له وهو الاستحسان
 والقول الحاد في مجاز **قوله** ومهرها انه لما ثبت النسب منه تحقق الوطى منه حكما فاكدا
 المهر به **قوله** لانه لا يبعد قول هذا تقرير لتقليل المسئلة على وجه يندفع عنه الاعتراض
 الواقع في هذا المقام وهو ان هذا النكاح لا يتصور فيه الوطى والاعلا لانه اذا تزوج ووقع
 الطلاق قبل الوطى بلا سر ولا وبدنه لا يثبت النسب كذا في البقي فوجب ان لا يثبت نسبها
 منه كما هو اقياس والقول القديم لم يرد ومذهب ذفر دج وتقرير الجواب على ما في العناية

باب انساب النساء

ان انصورت ثابت بان يجعل كانه تزوجا وهو على بطنها بخلافها وانما يسمى بطنها كلاما
 فيكون الا نزال قد وافق تمام النكاح مقارنا للوطى لانه لا يقع الا بعد تمام الشترط وانما لطف
 وزود الفرائض حكم الطلاق فيكون العلوق حاصلا قبل زوال الفرائض فمروءة فثبت النسب
 هذا اذا كانت به ستة اشهر من غير زيادة ونقصان اما اذا ولد له لا قبل منه فلا يثبت له
 طوقه كان سابقا على النكاح قبل ثبوت الفرائض فلا يكون منه كذلك ان ولد له اكثر منها
 لانه حين طلقه حكمنا بانته لانه لم يولد له مطلقه قبل الدخول والخلوق ولم يتحقق بطلاق هذا
 الحكم بوجود اولاد لا حتم انما علوق من زوج آخر بعد الطلاق بخلاف ما اذا اجاءه تمام ستة
 اشهر من وقت التزوج فقد جاء به بالولد لا قبل من ستة اشهر من وقت الطلاق فثبتنا
 بقيام الولد في البطن وقت الطلاق فيعد ذلك اما ان يكون منه او من غيره في علوان
 العلوق منه احتياط لا مراعاة النسب اذ لو جعلنا هذا من علوق قبل النكاح من زوج آخر
 وذلك الزوج ليس بمعلوم كان فيه اشاعة الولد وابطال النكاح الجازم والطلاق
 الواقع من حيث الظاهر وحالة الولد الى بعد اوقات وذلك لا يجوز فعلنه منه كذا
 في العناية **قوله** على ان الزوج ان علم اشارة الى جواب اخر كره صاحب الكافي والهداية
 حاصلة ان النسب ثابت بالاقتناع لان قيام النكاح عن يمين العلوق منه قائم مقام الوطى
 في ثبوت النسب اذ النسب مما يخاط في اثباته وقد قال صلى الله عليه وسلم اولاد الفرائض اي لصاحب
 الفرائض والفرائض العقد فيكون الوطى ثابتا بالتزوج ثابتا حكما وان لم يوجد حقيقة
 والعدة للفرائض المحتمل وجود الماء والجماع وان كل موضع يباح فيه الوطى فانه المحتمل فيه
 مقدره بالاعتق وهو اقرب الادعاء الا ان يثبت من ثبات الوجعة بالثبوت او استحقاق
 ما كسب بالثبوت وايضا الطلاق بالثبوت في بقدر مدة الحمل بالاكثرد هو بعد الاوقات
 وكل موضع لا يباح الوطى فانه المحتمل فيه مقدره بالاكثر يحمل امر المسلم على الصلاح جميعا
 من **قوله** على ما ياتي حواله على مسئلة سيد كرها بقوله ومقعدة اقوة بعض العدة
قوله لان الحمل على كونه الوطى تعيل لوقوع البيّنونة وعدم الوجعية في الاقل اعترض
 عليه بانة يفنى ان يصير مراجع لانه الوطى حلال فاجل العلوق الى اقرب الاوقات
 وهي العدة فيثبت به المراجعة واجيب عنه بانة في كل حمل امره على خلاف السنة لانه
 يصير مراجع لا يوطئه بدونه الا شهاد في العلوق الى ما قبل الطلاق وحواله عن الخالفه
 المذكورة او **قوله** فيثبت الرجعة لانه العلوق بعد الطلاق لا يولد لا يبقى في بطن

أكثر من سنتين والظاهر أنه منه وأنه لم يرض تضييع الولد ففي الحمل على هذا الصلاح **قوله**
 وميتونه من البع والمراد ههنا امرأة مطلقه طلاقا بابتنا أو نكاحا لتحقيق معنى الانقطاع من
 زوجة **قوله** لا قل من سنتين لا احتمال أن يكون الولد قايما وفتح الطلاق فلا يتقبل بزوال
 الفرائض قبل العلوق فيثبت النسب احتياطا قال الزيلعي ثم المعتبر خروج الأكثر بأقل
 من سنتين وهو خروج الصدر أن خرج مستقيما وإذا كان مكسوسا فسنينته وهو المعتبر
 في انقضاء العدة وفي حوق الأرملة إذا مات قبل أن يخرج كله **قوله** ولما ولدته بتمامه لا
 فإن الحمل قد حدث بعد الطلاق إلا زاد أكثر مدة الحمل من سنتين وهو خلاف للشرع فلا
 يمكن أن يكون الولد منه لأنه وطأ حرام لا يوجب ثبوت النسب ففي المراهقة شبهتان شبهة
 الوطئ وشبهة العلوق على تقدير تخلفه لفقدان البلوغ الذي هو شرط إمكان العلوق
قوله فاني سبعة وعشرين ولم يقل سبعة وعشرين نصريحاً بانه المراد منه الولد لا قل من
 سنتين سوى العدة كما ساعد للفظ صرح به لا يفتا في حيث شرح قول الهداية أي سنتين بأقل
 من سنتين **قوله** من وقت الإقرار قبل وقوع في أكثر النسخ لفظ بدل الإقرار والظاهر الوفاق
 لتعيل صورة نسخة الإقرار لا الطلاق لأنه إذا وقعت الولادة نصف سنة بعد الطلاق
 يحصل الختم بطلاق لا قرار بغير المدة كما يحصل في صورة الأقل لا شتر كما في علته ظهور
 كذا لا يبين حيث اقترن بالانقضاء ودمها مشغول بالماء أقول يؤيد طحة الإقرار قول
 الكافي وإن ستة أشهر من وقت الإقرار ما لم يثبت النسب عندنا **قوله** يشتمل كل محدث سواء
 كان من موت أو طلاق وجعي أو بياض أو بالاشهاد بالحيض والعدة صغيرة كانت
 أو كبيرة فبها بحث لأنه كذا المرغبات في أن الآية لو اقترن بالانقضاء عدتها ثم جاء بولد
 الأقل من سنتين يثبت نسب ولدها فلم يشمل هذا اللفظ كل المحدثات إلا أن يقال إن
 الآية مستثناة من هذه الكلية فتشملها بالنظر إلى ما عداها هذا زبدة ما في شرح
 إلا كل نفلا من فاني خال **قوله** ومعدة جملها ظهر إلى أقول لما فرغ من أنواع المدة التي يمكن
 أن يثبت فيها النسب شرع في بيان شرائط ثبوت الولادة بالجملة التامة وأقرار الورثة
 بالولادة **قوله** يان دخلت المرأة بيتا أو فاصوتها بهد الصورة فعلمنا عسى يورد على قوله
 أو شهد على الولادة وجلا أو رجل وامرأتان من أن العلم بالولادة لا يمكن إلا بالنظر
 إلى العورة وجلا تجل للرجال بل على شهادتهم فاني تباقي بصم الشهادة فأجاب بما جاز
 منع حصره ببق العلم في النظر إليها كما تخرج وعندنا يثبت في المسائل الثلثة لأنه الفرائض

١٢٥
 الذي هو أن يبين المرأة للولادة تشخص واحد كما في المدة قايما مع العدة وقال الأعظم ستمنا
 أن الفرائض قايما بقيامها ولكنها ليست بعبارة ههنا لأنها سقف بأقربها بوضع الحمل والتضييق لا بصل
 بجهة فثبت الحاجة إلى إثبات النسب ابتداء بالانقضاء فيشترط كمال الحجة **قوله** أي من وقت النكاح
 لأن الفرائض قايما والعلوق في ملكة مقصورة بأن يتزوجها وهو عليها فواقعا الزوال النكاح والنسب
 فيبطل في إثباته فيثبت فاني قلت مثل هذا الاحتمال موجود في المبتوتة إذا ولدت سنتين أو يجوز
 أن يطلقها وهو عليها فوافق الزوال الطلاق ومع هذا لا يثبت النسب قل أنما يثبت النسب هنا
 على أمرها على الصلاح لأنه لو لم يثبت النسب يلزم أن يكون الولد من الفنا أو زوج آخر قبل
 هذا الزوج وكلها قايمة على أمرها على الفنا أما إذا تظاهرت فكذا إذا كان الولد من زوج آخر
 لأن نكاح المدة لا يجوز بخلاف المبتوتة فاني نسب وندها إذا لم يثبت من الزوج الذي طلقها
 لوجود الشك لا يلزم على أمرها على الفنا إذا من الجواز انقضاء عدتها فيزوج بزوج فليس
 فيه على أمرها على الفنا كذا في بيان **قوله** لا يكون منه لأنه لا يحرّم قطعاً أن العلوق قبل
 النكاح وينفد النكاح فيفسد لأنه يحتمل أن يكون من زوج آخر نكاح صحيح وشبهته وكذا
 الحال لو كان سقط الأقل من أربعة أشهر إذا استبان خلفه لأنه يستبين بالاجماع أنه بعد
 مفر مائة وعشرين يوماً كذا في التبيين **قوله** لأن السفاح وهو بكسر السين للهامة وبالفاء
 وإلها للهامة الزنا **قوله** وله أن الولادة أقول قد وجز الشارح في دليل الأعظم في بحث
 يكاد أن يغفل عنه ونقصه الذي أورد الأكل أن دعواها ليست الطلاق حتى يثبت في ضمن الولادة
 بشهادتها وإقامتها عندنا في عينه والغيب ليس من ضرورات الولادة فلا يثبت إلا بجملة
 كماله ستمنا أن دعواها الطلاق لكن لا يمكن إثباته بشهادتها لأنها شهادتها من ضرورت
 في حق الولادة لعدم حضور الرجال عندها فلا تظهر في حق الطلاق منها ولما لا يثبت
 كلامنا في الطلاق العلوق بالولادة والمعلق بالشئ لازم من الوازم والولادة يثبت بشهادتها
 والشئ إذا ثبت يثبت بجميع لوازمه شهادتها القابلة وهي من النساء معروفة يقال قبل
 القابلة المرأة بقيلها يقال بالأكسر إذا قبلت الولد تلقته عند الولادة كذا في الصريح **قوله** أكثر مدة
 الحمل ستمنا وإقامتهم بيان أكثر المدة على قدر اهتمام ما بدكر لكونه مختلفا فيه لأنه ستمنا
 عند أبي حنيفة ربع وثلاث سنين عند مالك وأربع سنين عند الشافعي وسبع سنين عند
 الزهري قول الأعظم حديث عائشة رضي الله عنها أنها قالت لا يبقى الولد في رحم الأم أكثر
 من سنتين ولو بذلك معزول وجهه فالشافعي أن انفك ولد لأربع سنين وقد يستشهد وهو

يفكر فسمى **قوله** واقلها ستة اشهر لقوله تع وعمله وفصله ثلثون شهرا وقال الله تع
 وفصلها له في عاين فبقى للعمل ستة اشهر **قوله** ومن نكح امه فطلقها اي بعد الدخول بها
 طلاقا واحدا بانها او رجعي او خطا قيد با بعد الدخول لانه لو كان قبل الدخول لا يلزمه الولد
 الا ان تلد لا قبل من ستة اشهر منذ طلقها وقيد بالواحد لانه لو كان اثنين حتى حرمت
 عليه حرمة غلظة ينسب النسب الى اثنين من وقت الطلاق لان الوطى لا يحل بالشرع
 اذ الامة حرمة غليظة لا يحل وطئها بملك ايمى مالم يتزوج زوجا آخر كالحرة فان قبل
 وجب ان يحل لقوله تع انه على الزوجين او ما ملكه ايماءهم قلنا لا يحل لقوله تع فان طلقها فلا
 يحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره وانثانية في الامة كالثانية في الحرة والحرمة اولى وذالم
 يحل وطئها بملك ايمى لا يقضي بالعلوة من اقرب الاوقات لانه في انقضاء بالعلوة
 من اقربها قضاء عليها بالتكليف من الوطى الحرام فقصينا بالعلوة من ابعد الاوقات
 حملا لامرها على اصلاح وهو ما قبل الطلاق وقبله الطلاق كانت منكورة ولكن لو حدة اذ اولية
 نسب النسب بلا عوة كذا في الكافي **قوله** او يظن قبل التخيير بالطفل يوهم الاختراع
 الكبير ولا فرق بينهما اذا امكن تولد مثله فالاولى ذكر الغلام كما في سائر الكتب وانا
 اقول يجوز ان يكون ثلثه عدول المص من لفظ الغلام الى لفظ الطفل من زيادة مناسبة
 ثبوت النسب بزمان الطفل ومن الغلام ومناسبة كونه مرجعا للنفاء بالاب
 واخيه والحالة والعلة التي سبورتها في اول بحث الحضنة لانه الاحتياج للحضنة
 انما يتصور في الاطفال دون الغلام لا تزويج ايام الطفل لانه الحرمة الشابة تدل بظاهر
 الحال يصلح لدفع الزرع لانه لا يستحق الامر والحااجة هنا الى استحقاق الامر
 فلا يفسر به **قوله** والحضنة للامم منداه وخبرنا عن حقه ثابت لها بلا غيرها اى على
 اخذ الولد اذا ابى او لم تطلب في الصحيح لا ضمان غير هذا ان شققا حامله على الحضنة
 ولا تبصره غايبا الا عن محض فلا معنى لاجاب عليها الا بضرورة استفاء ذى دم
 محرم له سواها فتجبر على حضنة اختيارا من تضعه بخلافه الاب حيث تجبر على اخذ
 اذا امتنع بعد الاستفتاء عن الام لانه نفقته واجبة عليه كذا في الزيلعي **قوله**
 ثم انما اى لم يكن له ام باءات او تزوجت باجنبي فانما كالمعدومة **قوله** يجب بالجنم اقول
 للجنم بالوجوب مبنى على جزم العطف على الجوزم وهو غير مجزوم لانه اذا كان استيناغا
 كما خرج به صاحب النهاية فلا جزم على الجنم خبر مايل انقلب للجنم الى الرفع خبر **قوله** سقط

مانع

حقها

حقها اى حق الام في الحضنة لقوله م مالم يتزوجى ولان حق الحضنة ينظر للصغير وقد
 ناس عند التزوج لانه زوج الام يعطيه قليلا وينظر اليه نظر البغض وقوله ويجزم
 لا لقيام الشفقة نظرا الى القرابة القريبة **قوله** من باب العطف على العاقلين اى مجزوم
 عاقلين **قوله** على تمييزهم وقد بينه الشارح في باب الوطى **قوله** ولا فاسق ما بين ولو كان
 من العصبا التى هي ورثهم محرم منها كالمعم كونه غير مؤتمن على نفسه فضلا عن الضميمة
 لانه الما بين هو الشخص الذى لا يكون له اب لانه في افعاله انما يخالفه للشرع او موافقه
 له **قوله** خلافا للشارح فانه قال اذا كان يميز اختيار بين الابوين فيسكن عند من يحب
 منها ويستوفيه الغلام والجارية وكلما البقي قبل الى من يساعده على هواه ولا يجازر
 من يقوم بتأديبه على خلاف مقتضاه فعدم التخيير في امثاله او دعه واخر **قوله** قدس
 الحافظ سبع سنين وجعله الفتوى لانه الاب تأمر بانه يامر بالصلاة اذ يبلغ هذا يبلغ
 وانما يكون ذلك اذا كان الولد عند كذا في الكافي **قوله** لفساد الزمان لا ضمان ان يكون
 مستند قبل البلوغ فيخاف عليها فانما اذا كانت هي مستندة كانت عرفة لقرض الوجاء
 للرجل حقه انفسه وليس للنفاء فتقرير يرضى بذلك في حق انفسه فلا ينبغي
 ذلك في حق بناتها كذا في الكافي **قوله** اى غير الام والجدة يعنى اذا كانت الصغيرة
 عند الاخوات او الاخوات او العوام فانما اشركت عند حق حتى تشتر على واية القدوم
 وحسن يتفهم عن المعين في اكل الطعام وليس للباس على واية الجامع الصغير
 ثم يدفع الى اقرب العصبان من ذكر الحرام لانه وان احنا جنة الى تعلم ادا ب
 النساء بعد كالبية وانفصل كمن هذا التعليم لا بد فيه من استدلال وليس بقدر الامم والخبر
 ولاية ذلك هذا زينة ما في الاكملين **قوله** فقط غير المودة والاخت وغير هذا ذلك انه لا ياب
 الاب **باب النفقة** وهي مستفدة اتمام النفقة انما هو الهلاك او من التفات
 بالنفقة وهو الزوج وفي النفقة تسريحة هلاك الاموال في المنصرف ودوام الاموال
 في مسالح فانما نسبة في غاية الظهور وهذا زينة ما في الزيلعي **قوله** تجب في كسوة لقوله
 تع وعلى المولود له برزقمه وكسوته بالمعروف الى الوسط وكلمة على للوجود ولان
 النفقة جنس الامم حباس فكل من كان مجوسا الحق مقصود لغيره كانت نفقته عليه
 كما فاضى وعامل الصدقات **قوله** للعرس متعلق تجب وهي بكسر الحين المهملة امرأة الرجل
قوله حتى وقع تهادن لا يقال هذا انقوض بالترداد والوقوع ونحوهما فان المقصود بالنكاح

باب النفقة

فانه ونفقة النفقة لا تانقول لا يقرب عنده دواعي اوطوع بان يجامعهم تفخيذا او غير
 يفخر من قوله ثم تظاهروا بخلاف الصغير فان المراد بها ههنا التي لا يصلح له واعية كونها
 غير مشناه حتى لو قالوا لو كانت الصغير مشناه بحيث يمكن جماعا فيما دون الفرج يجب
 النفقة لها كبقية ما في الاكلية والدمرية **قوله** فلم يوجد تسليم البقح حقيقة وان بعث الى
 بيت زوجها **قوله** بخلاف ما اذا كان الحج هذا شروع في بيان العجز عن جانب الزوج بعد
 انقراض من بيان العجز عن جانبها ولم يتعرض لذكر العجز من الجانبين بان كان صغيرا لا يطيق
 الجماع فلما اعتبر جانب الصغير وجب النفقة كما في الكبيرة ولو اعتبر جانب الصغير لم يجب
 كما لو كانت صغيرة الزوج كبير وفي الذخيرة لا نفقة له لان المنع جاء في جهته واكثر
 ما في الباب ان يجعل المنع من قبله كما لمعدهم فالمنع من قبله قايوم ومع قيامه لا ينقح
 النفقة **قوله** وفي المودة المعسرة وعكسه يعني لو كان الزوج موسرا بحيث يأكل في بيته
 الخلاوي والنوى والوان الاطعمة وانواعها وهي معسرة بحيث يأكل في بيتها خبز الشعير
 لا يجب عليها ان يطعمها ما يأكل بنفسه ولا ما كانت المرأة تأكل في بيتها بل الواجب عليه
 من بين ذلك ان يطعمها خبز البقر وولنا او لوني من الاطعمة ولو كانت موسرة
 وهو موسر فمسرة يفرض لها ما يفرض لو كانت معسرة فيقال له اطعمها خبز البقر ولنا
 او لوني **قوله** هذا عندنا اي اعتبارا لما مذهب جمهور الحنفية واختار الحنفية
 وعليه الفتوى وجهه قوله عليه السلام وان صلوة لهندي خذي من مال زوجك
 ما يكفيك وذلك بالمعروف **قوله** فالمعتبر حال الزوج كما هو كذلك في ظاهر
 الرواية عندنا ايضا فكل جواب عرفته في النفقة من اعتبار حالها او طاله فهو
 الجواب في الكسوة كما فهم من الكافي **قوله** ولو هي في بيت ابها او قول كان هذا منه
 لقوله صاحب الهداية اذا سلمت نفسها في منزل له فما اختار المص رواية المبسوط
 وعليه الفتوى وما ذكر في الهداية رواية عري او يوسف كذا فهم من تقرير النهاية
قوله او مرضت في بيت الزوج كان هذا اشارته الى استحسان قوله اي يوسف
 مع انها اذا سلمت نفسها ثم مرضت فلما النفقة لتفوق التسليم ولو مرضت ثم سلمت
 لا لعدم صحة التسليم كما نقل صاحب الهداية هذا استحسانا عن المشايخ وتلقا
 بالقبول **قوله** لم تزف اي لم يبعث الى بيت زوجها ولحق قيد الكثرة العفوية دفع لما
 عن توهم وجوبها اذا اغتصب وذهب بما مكرهه لعدم المنع من جفائه لا يتصور

مفسر

لقوله ما

الغضب بلا كره فامعز التقيد به لا تانقول معنى الغضب ناظر الى خوف الزوج ومعنى
 الكره الى ذهابه بما لا اختيار منها كما لا يخفى **قوله** وعليه موسرا قالوا اليسار ههنا
 مقدم بنصاب حران الصدقة لا بنصاب وجوب الذكوة **قوله** فان عند يجب على المعسر
 نفقة الخادم قال في الذخيرة اختلف مشايخنا في ان اى خادم المرات يستحق النفقة
 على الزوج منهم من شرط كونه مملوكا لنفسها ومنهم من قال كل من يخدمها حرا
 كان او مملوكا لها او غيرها يستحق وفي فتاوى سمرقند المرات اذا كانت من
 نساء الاشراف ولها خدام يجب الزوج على نفقة الخادمين ومن اى يوسف
 انه يجب عليه نفقة كل الخدم اذا كانت ذاقته ينفق فاقوا زفت الى زوجهم خدام
 كثير هذا ب ما في الكفاية **قوله** ولا يفرض بينهما لغيره منها لقوله تعالى وان كان ذو عسرة
 فنظر الى بستره فانه بعومه يدل على ان كل معسر يجب ان ينظر ويحمل الى ذوقه اليسار
 وقوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا ما اتاها يجعل الله بعد عسر يسرا بل بظاهره
 على انه لا تكليف على من لا قدرة له على النفقة والوجوب واي عليه واذا لا تكليف ولا
 وجوب فلا وجه لا بطلان خفيه بتفريغ زوجته من غير مدد وتركها الواجب على انه
 لا ضرورة في اكثر المواضع لانها ان كانت موسرة المكس من مالها ثم رجعت عليه بسبب
 فرض الفاني وان كانت معسرة ان كان لها من موسر من غير هذا الزوج او اخ لها موسر
 فنفقتهما على زوجها لكن يؤمر من يوجد منها يتفق عليها ويرجع به عليه اذا ايسر حتى ييسر
 ان اشترا من الاتفاق لان هذا من قبل المعروف فيظهر من هذا اذا كان الزوج معسرا
 والوجه معسرة يجب الادائه لنفقة على كل من كانت يجب عليه لولا الزوج وعلى هذا لو كان
 معسرا ولا مصاريج نفقتهم على من يجب عليه لولاه لولاه كالام والافخ والعم لكل واحد
 منهم الرجوع عليه اذا ايسر كذا فهم من تقرير ابن بلي **قوله** اي يؤمر بان يستقر عليه
 وقيل اي يقال لها اشترى الطعام نسبة على ان يقضى الشئ من مال الزوج فان قيل
 ما فائدة الا مر بها بعد فرض القاضي النفقة لها على الزوج مع ثبوت حق الزوج بها عليه
 بب قدرته سواء كانت من مال نفسها او سدا ن بعد الفرض بدون امر القاضي لا يمكن
 لها احالة الداي على الزوج ولا رجوعه عليه بلا رضاه بخلاف ما اذا كانت بامر فانه يجوز
 كلاهما والهابنا لما شاهد والضرورة في التصريف يفر لما وجد والامر ضروريا
 بحيث لا مجال للمعاش بدونه **قوله** شائع المذهب يفرض بينهما اعلم ان الجوزان

بامر القاضي او غيره
 قلنا فاية انما واستدعج

لم يوجب القريب عند كل ولو قرب القاضى هل يتقدم الا قال لا سترش اذا ثبت
 العجز بالشهر فان كانت القاضى شاعى المذهب وقربا بينهما فقد قضاؤه وان كان ضيقا
 لا يغير له ان يقصر بخلاف مذهبه الا اذا كان مجتهدا او وقع اجتهاده على ذلك فان قضى
 مخالفا لرايه من غير اجتهاد فهو اولى خيفة بجواز قضائه بروايتان وان لم يقضى وكان
 امر شاعى المذهب لم يقضى بينهما في هذه الحالة ففقهى بالمقرب يتقدم اذا لم يرتش
 الامر والماور هذه كلها اذا كان الزوج حاضرا اما اذا كان غائبا فترفع المرأة الامر
 الى القاضى واقامة البينة ان زوجها الغائب عاجز عن نفقة وطلب منه ان يرضى بينهما
 فان كان خفيا فقد ذكرنا حكمه انما كان شاعيا تقرب قال شيخنا سمرقند فقد جاز
 تقريقه لانه في فضله مجتهد فيهما في القريب بالعجز عن النفقة وفي القضاء على الغائب
 وقال صاحب الذخيرة الصحيح انه لا يصح قضاؤه لان العجز لا يؤثر في حالة البينة لجواز
 ان يكون قاضا فيكون هذا تركوا الاتفاق لا العجز عنه فان رفع هذا القضاء الى قاضى
 آخر فلجاز قضاؤه فالصحيح انه لا يتقدم هذا القضاء ليس في فصل مجتهد فيه اذا
 العجز ثب كذا في بيان قوام الدين الا يقضى في قوله ثم نفقة يسار يعنى اذا قضى
 القاضى على الزوج بنفقة الاسارى ثم ايسر فاصمته قضى لها بنفقة اليسار وكذا
 الحال في عكسه وكان هذه المسئلة بناء على ظاهر الرواية في اعتبار حال الزوج في
 الاعسار واليسار مخالفا لما تقدم من اعتبار حالها السامرة الى الروايتين في الموضوعين
قوله وتسقط نفقة مدة مضى لانا النفقة صلة وليس بعوض عندنا لان المهر عوض
 عن الملك ولا يجمع العوضان عن عوض واحد فلا يكتم الوجب فيها الا بالقضاء
 كالهبة لا توجب الملك الا بخوكه وهي القبض والصلح بمنزلة القضاء لانه ولايته
 على نفسه قوى من ولاية القاضى كذا في الهداية **قوله** الا اذا استدان بامر قاضى يعنى
 انما لا تسقط لانه ولاية عامة فاستدان بامر كاستدانة الزوج وما زعم باستدانته
 لا يسقط بالموت فكذا باستدانها بامر القاضى كذا في الزيلعي **قوله** كسنة اشهر مثلا
 تحصيل المثال بما فوق الشهر يجوز ان يكون متضمنة للاشارة الى ما رواه صاحب الهداية
 عن محمد بن من انما اذا قبضت نفقة الشهر وما دونه لا يسترجع منها شيئا لانه
 يسير نصارى حكم الحال ويؤيد تلك الاشارة قوله صاحب الكافي بعد نقل رواية محمد
 وان كان اكثر من الشهر فعلى ما ينشأ من الاختلاف **قوله** كما في الهبة ولهذا لو هلك من غير

استمرلا كذا لا يستمر شيئا منها بالاجماع كذا في الهداية **قوله** ونفقة نفسه اشهر
 اي ان كانت قايمة ويستمر قيمتها ان كانت مستهلكة وعلى هذا الخلاف فتعجيل الكسوة
قوله وهي قيمته والمستمر عالم ان عليه دين اقول وانما تقصر هذا الشارع بذكر هذين
 القيدين في تقرير هذه المسئلة لانه ان اتقى واحد منهما لم يكن حكم المسئلة كذلك
قوله يباع مرة اخرى حتى لو اجتمع عليه نفقة اخرى بعد ادائه الالف بالبيع مرتين يبيع
 ثانيا ثم رابعا وخامسا اي لا يتناهى كذا في الزيلعي **قوله** لا يباع مرة اخرى اي ليس في البذر
 ما يباع فيه مرارا لانه من النفقة وغيره من الديون يباع فيه مرة فاما اوفى الغرض فلو اذ
 طوبى به بعد الحرة والفرق ان دين النفقة يتم في كل زمان فيكون دين اخر مادنا
 بعد البيع ولا كذلك سائر الديون كذا في التبيين **قوله** وبية مفردة الخ اقول هذا شريع
 منه في بيان مقدار الكفاية لها من السكن بعد فرائده من بيات اصل وجوبه بعد بيان
 النفقة بعين لو اسكنها في بيت مفرد موصوف بهذه الاوصاف ليس لها ان تطلب
 منه بيت اخر لمصود المقصود وهو الا من على متاعها وتمكن من العاشرة **قوله**
 بندها والا ستمنع **قوله** هو الصحيح احتراز عن قول محمد بن مغايل فانه قال لا يمنع الحارم
 من الزيادة في كل شهر **قوله** ان اقر به اى كل واحد من المذكورين لما عده او علم القاضى
 ذلك وان لم يقصر رايه **قوله** فقط اقول الظاهر ان هذا الاحتراز قرص النفقة في مال
 الغائب من خلاف جنس مقرهم كالعروض والعقار وكل يجوز عندي ان يكون جامعا
 بينه وبين الاحتراز عن فرضه فيه بغير هؤلاء المذكورين من الحارم كالاخوات
 والاعمام والعمات فلا يقضى بنفقتهم فيه وجه الفرق ان نفقة هؤلاء واجبة قبل ثقله
 القاضى عانة لهم اما غيرهم من الحارم فنفقة هم انما يجب بالقضاء لانه مجتهد فيه والقضاء
 على الغائب لا يجوز **قوله** التي يحتاج الى بيعها وبيع مال الغائب اتفاقا من اعتناؤا بل الكل
 المذكور في الهداية **قوله** ما وعلم القاضى ذلك اي النكاح او النسب والملك كذا في الكوسجبة
 وكلفنا اقول تقديم التكفيل على الخليف في الذكر يوجبهم تقدمها في الوجود ايضا
 والامر بالعكس قال الا يقضى النفقة بشرط ان ينظر للغائب في ذلك في ان تخلها او لا
 ثم اذا خلقت اعطاها النفقة واخذ منها كفيلا وفي بعض النسخ يقدم الخليف وهو
 الصحيح **قوله** ولا باقامة بينته اى لو لم يعلم القاضى بذلك ولم يكن احد من اللودع
 وغيره مقرا بما عده وبالنكاح فاقامة البينة على النكاح يعنى في الصورين اذا كان ثمة

العاشرة

ودبعة ولكن ينكر الزوجة او اقامتها ليفرض القاضي نفقة فيما اذا لم يملك الاولم يعلم
القاضي الزوجة **قوله** اي ياخذ منها كليل انظر للغايب لانها بما استوفت النفقة او طلقا
الزوج وانقضت عدتها فيجوز الزوج ويقيم البينة على ايفاء نفقته فاذا وقع ذلك كان
الزوج محترقا اخذها بما شاء من المهر والكفيل **قوله** على هذا اي على قول زعفرانيون
البينة من المرأة وبفرضون النفقة على الغايب لحاجة الناس وهو محتمل فيه وقال في الحيل
وهو انفق بهم كذا في الكفاية **قوله** له حديث فاطمة بنت قيس قالت طلقني زوجي ثلثا فلم
يفرض كان رسول الله م سكتي ولا نفقة ولنا رد عمر رضي الله عنه قال لا نزع كتاب ريتا
وسنة بيننا يقول امر لا يدري اصدق أم كذبت حفظة او نسيت سمعت رسول الله
م يقول للمطلقة الثلث النفقة ولكن ما دام في القعدة وآتت ثيب فتاويله ان زوجها
خرج الى اليمن وذكر اخاه ياد ينفق عليها خبر الشخير فائب ذلك ولم يكن زوجها حاضر
المقصر عليه شيء اخر لان القضاء على الغايب لا يجوز عندنا كذا في الكفاية **قوله** ونفقة
لمعينة أقول لا ربه انه عطف على مقيمة فيكون معناه ولا يجب النفقة والسكنى
للمفرقة الم وهو خلاف ما صرح به في شروع المهرية حيث قيل انما قيدنا النفقة
احترار عن السكنى لانه واجب لولا ان الفرار في البيت مستحق عليه فلا يسقط بعينها
فلنأمل **قوله** ونقبيل ابن الزوج لا يخلو عن الاشارة الى ما صرح به في المهرية من ان المرأة
بالفرقة هي التي جاءت من المرأة حتى قال في معراج الدرية قد بقوله من قبل المرأة لانها
لوجاءت من قبل الزوج وجبت النفقة بعد الدخول سواء كانت طلاقا او المعصية
كقبيلته تنه بشهوة **قوله** انتير **قوله** الا ان المردت تجس بفهم منه ان نفقة المردت
انما سقط اذا خرجت للمحبس من بيت القعدة وانما اذا اعتدت ولم يخرج من بيت الزوج للمحبس
فله النفقة وكذا اذا سلمت وجعت الى بيتها كان لها النفقة ولو الى العارض وهو الحبس
وانما قيد القعدة بالثلث والمرد البائن مطلقا لان كل من الزدة والبيكوى يسقط النفقة في الزوجي
لوفوق الفرقة بعصية منها حال قيام النكاح حكما كما صرح به شروع المهرية **قوله** ونفقة
الطفل فقيل فقيد به لا يفيد عدم وجوبها اذا كان الولد غيبا او كبير الا اذا كان الاب يسر
والابن فقير كائنا من اعيان الناس ومن اولاد الاشراف بحيث يلحقه العار بالاكسب
او طالب العلم لا يتفرغ كذا لا تسقط نفقته عن الاب **قوله** لا يشرك بغيره اراء من باب
علم قال انه كمل هذا في ظاهر الرواية وقد روي عن ابن خنيفة ان النفقة على الاب والام

انلانا بحسب سراسر ما يقول تبع وعلى الوارث مثل ذلك أقول نقل هذه الرواية ههنا صريح
في انها عامة للطفل ايضا وايراد النص بقوله وبه يعني اشارة اليها بعد قوله ونفقة البت
الم يشعر بمصرا بالبالغة يريده قوله يلحق ردي الحس والحضاف ان الولد البالغ
يجب نفقته على الابوين انلانا باعتبار الاربع بخلاف الولد الصغير حيث يجب نفقته
على الاب وحده لانه مختص بالولاية في الصغير بخلاف الكبير وانما هو ان النفقة الواجبة
للوالد مطلقا على الاب خاصة انتم كلامه فليشمل **قوله** وليس على امه الم اي لا كره
على الام ارضاع ولدها وتوفره يانة لانه من باب الامتداد كسكن البيت والبطخ فعمل
التياب وكغيره فانه واجب عليها يانة ولا يجوز القاضي عليه لان المستحق عليها بعد النكاح
تسلم النفس لا ستمتع لا ينبر كذا في البيهقي **قوله** الا اذا تعبت فانه يجوز على ارضاع
مباينة للقبلي عن الفباع **قوله** عند ما قيد به لان الحضانة لها فلا يملك لاب ابطال هذا
والنفقة واجبة عليها فاذا ارضعت مستأجرة الاب عند الام فقد تقي الوط من اداء
الحق كذا فيهم من تقرير الكافي والهداية ايضا **قوله** قلنا في رد اية لان النكاح
باق في حق بعض الاحكام كوجوب النفقة والسكنى وعدم الزكوة اليها والاشراة
لها مادامت معنديه على طلاق باني او ثلث فلا يصح استنجاها كما في حال قيام النكاح
كذا في الكفاية **قوله** وانما على رواية اخرى الم يجوز لها اخذ الاجرة عليها فنظر الانحاش
بالاجتنبات بزواج النكاح والابن ذكرا الا في ولائها ونحوها فقرا **قوله** اذا لم يكن
لها مال في تكبير لفظ المال اشارة الى عمومها لوقوعه في مياق النفق سواء كان من جنس النفقة
او من غير جنسها وادعاء عقارا او ثيابا قال في الذخيرة اذا كان للصغير عقار او ثياب
واجب له ذلك للنفقة كان للاب اذ يبيع ذلك كله وينفق عليه لان الاصل في نفقة الانثى
ان يكون في مال نفسه صغيرا كان او كبيرا ونقض هذا الاصل بوجوب نفقة الزوجة
للو سر على الزوج المصريح جوابه مذكور في الهداية **قوله** وعلى الوسر يسار الفطر
هذا اشارة منه الى احتيا ما يي يوسف كما صرح به صاحب الكافي حيث قال واليسار مقدم
بالنصاب عند ابو يوسف في نقص ملكه عن نصاب لم يجبر على نفقة القارب وان كان
يعمل او يكسب لان الفتي مقدم بالنص في الشرع كمن يعتبر بنصاب حومان اخذ الصدقة
وهو ما سادهم اذا كان فاضلا عن حوائجه الاصلية من غير اشتراط النماء والحولان
كصدقة الفطر هو الصحيح لان النفقة بصدقة الفطر لكونه مؤنة من وجه ومدفوعة من وجه

والنفقة بصدد قد افطر كونه مونة من كل وجه فلما لم يشترط لوجوب سدقة الفطر
الغير الموجب للزكوة فلا بد لا يشترط ههنا وهي مونة من كل وجه **قوله** نفقة
اصول الفقهاء وقد دخلت الهداية واكثر المطبوعات عن النضر من اداة الولد الفقير
اذا كان قادرا على الكسب هل يجبر على اتقائه ابنته الفقيرة اكان هو ايضا قادرا عليه وقد
اختلف الثقات فيه فقال السير خشي جبر الولد على الكسب والنفقة على الاب وقال الخو
افى لا يجبر عليه واعتبر بذكره في المهر المحرم لان مبنى استحقاق النفقة على الحاجة وهي
مندفعة بالقدرة على الكسب واسترخى عن حاجته الى الفروع بين نفقة الولد والوالد فان
الولد البالغ اذا كان قادرا على الكسب لا يجب على الاب نفقة وفروع بينهما فضيلة
الوالد على الولد حيث اعتبرت مردية كانت كالنفقة والكسوة او غيرها كشهوة
الفرج فان للوالد استحقاق استلزامه جاريتة فلا عكس فالتكليف فضله عليه فلو شرط
هنا جبر عن الكسب لاستحقاق نفقته عليه كما شرط في حقه لوفعه المساواة مع قيام دليل
المفاضلة هذا الباب مافي الاكلية **قوله** بالسوية بين الاب وابنته هذا اصح وعليه
القوى لان القلة التي هي الجارية تشملها واما على رواية الحسن عن ابى حنيفة في
ان النفقة بينهما للذكر مثل حظ الانثيين على قياس الميراث وعلى قياس نفقة ذي
الارحام **قوله** اهلية الاربع والمراد بها ان لا يكون محررا كالزنا في الغاية **قوله** اجواب
متفرقة بغير احدى الاب وامه وعليها ثلاثة اقسام وثانيها الاب وعليها خمس لان النفقة
معتبرة بالاربع فانها يرث كذا كذا بالضرر والنفقة **قوله** مع الاختلاف في هذا فيما
بين المسلم والذمي اما بينه وبين الخرف فلا نفقة اصلا ولو كان سنا منا لانا شريفا
عن النبي في حق من يقاتلنا في الدين واما تصوير مسألة الاب الكافر والولد المسلم فانا
ينبغي في دينه ميتة فولد له ولدا ثم اسلمت فالولد تنبها في الاسلام ونفقته على الاب
او بان يسلم الولد دونها **قوله** وباع الاب هذا عند الاطهر واما عند ما لا يجوز ذلك
كله قياسا لانه لا ولاية لا نقطاعا بالبلوغ وهذا الخلاف في الاب وبيع غيره لا يجوز
اجما وفي مال الغائب اما في حال حضرة من يجب عليه النفقة ليس لاحد من يستحق
النفقة بيع العروض والعقار اجما كذا في الكافي **قوله** لعقار الخ اقول يدل هذا على ان
المراد من الاب ههنا هو الكبير لان الصغير كما يجوز للاب بيع عرضة يجوز له بيع عقاره
كالحمل والدية عليه كما صرح به في الهداية فاعتذر عن علي بن ابي طالب لما سئل عن

الشارع

الشارع في تفسير هذه المسئلة حيث قال واما لا يلي العقار الخ قوله فصل في الابن ابناؤه
ولا تنقطع به اقوله مبنى التوفيق على التصريح بين الولدية على الكبير والولاية على الصغير
ولاية الاب على الاول ناقصة لانقطاعها بالبلوغ والرشد ولهذا لم يجوز الامام
الثاني والعالم الرباني بيع متاعه ايضا وجوز الاعظم فقال ان ولاية الاب وان
زال بالبلوغ لكن بقي اثرها ولهذا يقع منه الاستيلاء في جارية الابن وولديته
على الثاني كاملة لعدم ردة واحتياجه في ماله الى المنصرف والحافظ ولهذا يتوفى
الى بيع عقاره ايضا كونه من اثار الولاية التصرفية فاذا كانت الثاوية بين الولديين
بهذه المثابة فلا يبعد ان يجوز في احد ما لا يجوز في الاخر فلا يخالف بين الكلامين
اصلا من امر الاطلاق على ما يؤيد هذا الاستخراج فليست في الكفاية وكذا في **قوله**
فالوالد كليل الا عظم ذكره صاحب الهداية قلت الكلام في انه هل يحل بيع العروض
واجاب عنده الشيخ الكلاني بانه لا يجوز بيعه للحفاظ حقيقة فيقصد الاتقاء لا يتغير
تلك الحقيقة اذ لا تأسر العزبة في تغير الحقيقة **قوله** اجاب عن بكسر الميم وبالجم
المقدمة وبالحاء المهمل وهو الاصل والتقيص ومنه اجف به اى صبيته كذا فهم
من الصحاح **قوله** ولا للام بيع ماله نفقة فان قيل هذا يخالف لما ذكره القدوس من جواز
البيع للابوين معا جيب عنه اما يجوز ان يكون في المسئلة روايات رواية الغروي
بملك الام البيع كالاب لان معنى الولادة يجمعهما وهما في استحقاق النفقة على سواء
وفي رواية لا تملك كما اخبره المص وصاحب الهداية واما يجوز ان يكون مافي القدوس
ما رواه باب الاب هو الذي يبيع فقط لكن لما عاده نفقة البيع وهي الاتقاء اليهما
معا اضيف البيع اليهما معا وهو الظاهر هذا باب مافي الاكلية **قوله** على نذر لقوله
هم في المالك انهم اخوانكم جعلهم الله تحت ايديكم فاطمعوهم فاطمعوهم وكسومهم
فما لبسوا ولا تغربوا عباد الله عاكفا في الهداية **قوله** وان يجزى ايا كان جديا زنا
او جارية لا تؤجر مثله امر ببيعه هذا في الحق جديا كان او امه اما المذبر وام الولد
اذ اجز عن الكسب اجبر المولى للاتقاء عليهم لا متاع بيعهما عندنا واما سير الحيوان
فلا يجبر على نفقة قضاء ويؤمر بانه فيما بينه وبين الله تعالى عن الثاني انه يجبر قضاء
وهو قولنا شافعي وقاسم على الرقيق والاذن عدم الجبر باب **قوله**
وهو في الغنائم مطلقا يقال عتق الفرج اذا اتى دمار من وكثر وفي الشرح ثبوت

بالعقار

الشارع

الفوق الشرعية للملك بصير بها اهلا للعبادة والنفاء واولايات قادم على التفرغ
في الاعيان وعلى دفع تصرف الاعيان وعلى دفع تصرف الاعيان عن نفسه بزوال ضعف
حكم وهو الحق كالفوق الحقيقية التي تحصل في العقل بزوال ضعف حقيقته وهو الحق كذا في الكافي
قوله بصير لفظه سواء كره هذه الالفاظ بسبغة الجنرال او وصفه وان شاء الله تعالى اعتقك
ونحوه والثاني انه معنوي ونحوه والثالث يا عنيون ونحوه كذا فهم من العناية **قوله** بلانية
لان هذه الالفاظ صريحة فيه لانها مستعمل فيها شرعا وعرفا فان في ذلك عن النية والرفع
وان كان في الاخبار فقد جعل انشاء في التصرفات الشرعية للحاجة كما في الطلاق والبيع
وغيرها ولو قال عنيون به الاعتبار لباطل وانه حرم من العمل من وادبانه لانه يحتمل ولا يدور
فضاء لانه خلاف الظاهر فيعنيون بلانية يعني انه وان كان بالنظر الى اشتراكه بين المعاني
المعولة يقتضي ان يحتاج الى النية كالكناية لانها هي التي يحتمل المراد وغيره ولكن بعونه المقام
لا يحتمل غيره فلم يوجب بالعراج فلا يحتاج الى النية **قوله** ونحوه كالكتابة مثلا فلا شيء
يكون مملوكا ولا يكون مرقوقا كالكتاب الذي ملكه رجل ولا يقال انه مرقوقه لان كون
موضوعه انسانا معتبرا في مفهوم الروح دون الملك فيلنظر في غاية البلية **قوله** وادبانه
الملك من قبيل ذكر السبب واداء السبب **قوله** وخرجت من ملكي لانه يحتمل الخروج عن الملك
وتخليه السبيل بالبيع والكتابة كما يحتمل بالعتق فلا بد من النية **قوله** قد طلقك يعني
ان نويته عنهما لكونه بمنزلة خليف سبيك لمناسبة الامسالة تخليته السبيل **قوله** وبهنا
ابني ويعني ايضا به والخو صاحب الهداية اليه قوله ويثبت على ذلك واختلوا في وجهه
قال مولانا قوام الدين الايقاني انما قال ذلك لانه انما يثبت عليه وادعي انه قال ذلك
كرامة وشفقة يمدون ولا يعنون وقيل التباد شرط النسب لكون الرجوع عنه صحيحا
دونه العتق وقيل هو شرط اتفاق وترك المص حذا القيد قرينة الاتفاقية واعلم
انه ليس يختص بلفظ الابن فان الاصل فيه ان من وصف مملوكه بصفة من يعنونه عليه
اذ امك كافترا باب الحرمة للكنح عتق عليه كمنه بنى وهذا ابني او ابني او ابني او ابني
او جدك او ابني او ابني فانه لا يعنونه منهما في ظاهر الرواية فان الاخوة لا يكونوا
الابوا سطة الاب او الام لانها عبارة عن مجاورة في صلب او رحم وهذه الوسطة
غير مذكرة فان لم يذكر لفظ الكلام بعدم صحة المجاز بخلاف الابوة والامومة فانها
لا يحتاجان الى ذكر الوسطة كذا في شرح الاستاذ الفاضل وعن ابني خيفة ان الكل

سواء في كونه سببا للعتق كذا في شرح الوقاية **قوله** فيلزم ان انه كتابة وليس كذلك اعترض
عليه بعض شيوخ الوقاية بانه يلزم ان يكون ملحقا بالعراج نحو هذا مولاي فينبغي ان
لا يفرض بينه وبين ابني كما لا يفرض بين هذا مولاي ومولاي فليتل **قوله** يثبت
نسبه منه ويكون حرا لان النسب لا يثبت مقصورا على الحال بل يثبت من وقت العلوق
فتبين انه ملك وله فيعتق عليه فلا فرق بين ان يكون حليبا او وليا في الاسلام
لان صحة دعوى المولى باعتبار الملك وحاجة المملوك الى النسب قال صاحب الكفاية
بعد نقل هذا الكلام من العلامة النسي في قوله حليبا انما يقع اذا كان حليبا غير ثابت
النسب في مسقط رأسه وانما اذا كان ثابت النسب في مولاه لا يثبت نسبه من المولى انتهى
قوله ولو كان كتابة يحتاج الى النية قبل عليه لا يلزم النية في الكتابة كما لا يلزم في غيرها
لحكم بلانية بقرينة المقام كما سبق في الاطلاق ولا شك في دلالة المقام في هذا البني و
ما هو المص بقوله وبكنا نية ان نوي انه اذا لم يزل المقام عليه لا يقع الا بالنية بقرينة
ما سبق في الاطلاق فالعطف بالباء صريحا يجوز ان يكون لدفع توهم كونه محتاجا الى النية
كالامثلة السابقة لا ارفع توهم كونه محتاجا الى النية كالمثلة السابقة لا لدفع توهم
كونه من امثلة الكتاب كما صرح به في بعض شروح الهداية حيث قال ان الكتابات على ثلاثة
اوجه منها ما يقع به العتق اذا نوي او لم ينو كقول المولى بعد تصديق نفسك عليك
او ملكك نفسك او وصيت نفسك منك او وصيت نفسك او بعت نفسك منك فهذه
الالفاظ وان كانت كتابة عن العتق الا انها لا يحتاج الى النية لانه الكتابة انما يحتاج
الى النية اذا كانت يحتمل المعاني ولا يمكن الجمع بين الكلي فيحتاج الى النية فهذه
الكتابات لا يحتمل الا الكناية عن العتق فاستغنى عن النية ومنها ما لا يقع وان نوي
كالطلاق وكناياته ولا سلطان عليك كذا في معراج الدرر **قوله** لا بيانى ويا غي
قال في العناية اذا انوى اقول كان هذا اسما الى جواب سؤال نشأ من تحقيق
مسئلة هذا ابني حاصله ان يقال فعل هذا يجب ان يعنونه العبد اذا قيل له يا ابني
لتعذر العمل بالحقيقة وتعين المجاز وحاصل الجواب ان وضع النداء لا يستلزم
المنادى وطلب اقباله بصورة الاسم من غير قصد الى معناه فلا يفتقر الى تصحيح
الكلام بانبات موجب الحقيقى او المجازى بخلاف الخبر فانه لا يفتقر الى خبره فلا بد
من تصحيح ما امكره قيل فعل هذا ينبغي ان لا يفهم بثل باخر فاسار الشارح

على الحقيقة

الجواب بقوله بخلاف يا آخر لانه صريح بالخصيص ان لفظ الحر موضوع للعتق ولم
له اسقاط الوى فيقوم عينه مقام معناه فصار كانه انبسط ذلك للعتق فيه اولا
ثم استخصر بالبناء حتى لو قصد التيسير فيرى على لسانه عتق حر يعق بخلاف لفظ
الاب فان لم يصح فيه هذا برة ما في التلويح والكفاية **قوله** ولا سلطان
لي عليك لانه عبارة عن اليد يقال فلان سلطانه ياد بها القدرة الثابتة من حيث
اليد والاستيلاء ففقيه نفي اليد ولين احفل زان اليد بالعتق وهو يمتثل المحتمل
فلا يقتصر فلو قال ذلك ونوى به العتق لم يعق بخلاف ما سبق من قوله لا سبيل
لي عليك لان نفي مطلق يستدعي عن العتق لانه لو كان على ملكه سبيلا وان كان
مكاتبين حيث المطالبة بيد الكتابة حتى اذا انتفى ذلك بالبراءة عنه يعق هذا
زينة ما في الزيلعي والغاية قال الكرخي في عمري ولم يتفرغ في الفرج بينهما
قال الزيلعي في جوابه واقرض ما بينا قول والمراد بقوله ما بينا هو ما ذكرناه من قولنا
لانه عبارة عن اليد **قوله** وكناية مع نية العتق فيه نوع مساحبة لان جملة
كنايا الطلاق انت حر وعوه ومع انه يقع به العتق وان لم ينو وجوابه ان امثال
هذا في حكم الاستثناء بناء على ما سبق ذكره في صريح الفاظ العتق وهو ظاهر
ولا لزوم على العكس قول لعل صورة العكس ان يوث رجل موطوءة ابنته وابنته
فانه مالك لوقتها مع امتناع التمتع منها هذا مثال زوان ملك المتعة ابدا **قوله**
وانت مثل الحر اي لا يعقوب به اطلاقه يشير الى انه نوع العتق او لم ينو لا يعق
وذكره في السبوط لم يعق الا بالنية وفي تعليق صاحب الهداية اشار الى ذلك
لانه قال لان المثل يستعمل للمشاركة في بعض المعاني عرفا فوقع الشك في الحرية ولا شك
انه اذا نوى الحرية زال الشك كذا فهم من تقرير الاول **قوله** بخلاف ما انت الاخر لانه
الاستثناء من النفي اثبات على وجه التاكيد كما في كلمة الشراة **قوله** ذارهم محرم وضوه
ذي الذم المحرم هي ما يكون في محرم نكاحه ابد او زحم في الاصل وعاء الولد في بطن
انه سميت القرابة والوصلة من جهة الولد رحما ومنه ذارهم والمحرم هو الذي
لا يجوز النكاح بينهما لو كان احدهما ذكرا والاخر انثى فالمحرم بلا زحم نحو ان ملك ذوجه
ابنه لآبيه او نبت عمه ونهى اخيه رضاعا لا يعق لان المحرمية لا تثبت بالقرابة
بل بالمصاهرة او بالرضاع ولا بد ان يكون القرابة مؤثرة في المحرمية لانه السامع

لنحو

اعتبر

اعتبر محرمية في صفه للزحم وكذا الذم بلا زحم كفى الا عام والاقوال لا يعق لانه
بعد ولم تؤثر في حرمة النكاح فلم يعق بالملك كذا في الكافي والغاية **قوله** وهو
من **قوله** صريح بان عتق متعلق بجميع ما ذكر من قول من ملك الخ **قوله** لا ي
يعتقه يعني انه اعتق المحل خاصة لم يعق لانه لا اتصال لعدم اضافة الاعاق اليها
ولا تبع لما فيه من قل الموضع وهو ظاهر كذا فهم من الكافي اعترض عليه بانه لو لم
يعق امة يجازي بغيرها وهو لا يجوز بخلاف الهبة واجيب بانه لما اعتق ما في بطنه لم يبيع
لغيره على ملكه فلهبة الامة بعد ذلك صار بمنزلة جنة الامة واستثناء المحل
في الهبة شرط فاسد والهبة لا تبطل بالشروط الفاسدة بخلاف البيع فانه يفسد
بما على ما سبق **قوله** لا يطربون البيعة الخ لا يقال هذا لخاف ظاهرا لما يصح به
في اول باب الخلف بالعتق حيث قال لانه لو لم يعد الذكر يعق ببيعة الام ونحوه
لظاهر اكثر الغرائب حيث صرح في جميعها ببيعة عتق المحل لعتق امة وان ولد من
بعد عتقا لاقل من ستة اشهر لانه يقول ان مراد الشارح الفاضل في البيعة التي
تؤدي الى انحرار الولد الى عتق الاب كما يظهر عنه تغيب اثبات الاصالته
بقوله حتى يخرج الخ لان في البيعة مطلقا لانه لا يشبهه سلى احد من علماء هذا الفن ان
عتق امة كل من سبيع سقته غايته ان الذي يكون مقطوع العتق وقع عتق امة سبيع
ان يقال انه يعق اتصاله لا تبع وهو من قول بعد عتقا لاقل من ستة اشهر وانما
من تولد لتمام اولادك من قبله فلا وجه لنسبه الاصالته اليه ونفي البيعة عنه لانه
مبناها على كونه عتق الوجود وقع تعلو العتق باصله وهو لا يتحقق الا في الاقل
قوله حتى لا ينجروا لانه الى عتق الاب وصورة جبر الولد ان بعد شخص تزوج بافته
جارية قد اعتقا غيره فولد منها ولد وهو حر تبع لامة وولده لولى امة فاذا
اعتق ذلك الشخص بعد جبر ذلك العبد باعناقه اياه ولده الى نفسه ثم الى عتق ابيه
حتى اذا مات وله وعتق عتق ابيه فولد له كذا في شرح الفرائض للشافعي **قوله**
وهذا اذا ولد بعد عتق الخ يعني ان عتق المحل بطريق الاصالته انما يتصور فيما
اذا ولد من ستة اشهر لان مبناها على تحقق وجود المحل وقع الاعاق
وهو ممتنع في تمامها واكثرها وهو غير خفي على من له ادني وقوف على ما له ادني
وقوف على التواعد الشرعية **قوله** في الملك والوقا وانما اوردوها مع بناء على

تغيرهما من حيث الكمال والنقص فانهما كمالان في القوت والملك كمال والرق ناقص
 في التدبير وام الولد حتى لا يجوز اعتقرا عن الكفارة والملك رقة كمال حتى جاز عتقه
 عن الكفارة وملكه ناقص حتى خرج وملكه من يد المولى ولا بد خل تحب قوله كل مملوك
 لي فهو حر كذا في البيهقي **قوله** فعلم انه لا تكرار يعني ما علم ان عتق المملوك غير
 عتق الولد لتفاوتها بالامالة والتبعية حتى انجرت الولد في الثاني دون الاول
 علم انه لا تكرار في قول المص والولد يبيع الام بعد قوله وللمل يعق امه **قوله**
 ملك سيد ما تعارض المائتين وينج جانب الام باو من من الخصال وفيه
 نظر لان حق الحضنة انما يثبت بعد الولادة فلا يجوز ان يكون من جملها هو قبله
 من محك منها استهلاك مائه ما لم يكن مائتا في موضعه ومنها يتفق كونه محروقا
 من مائه بخلاف الزوج **قوله** عن مولاها لانه محلول من مائه فيجوز عليه
 لان الام اصل ان يخلف الولد من ماء صاحب الماء ولا معارض له في الامة لان ماء الامة
 لا يعارض مائه لان مائه مملوك له فيكون الماء ان يخلو في امه الغير لان مائه
 مملوك سيدتها فتتحقق المعارضة كذا في العناية باب **البعث**
قوله صح اي ذلك ملكه في ذلك البعض ولقد احس حيث لم يقل عتق ذلك القدر كما
 في اللطاية لا يهدم تجزى العتق ثم يقل به احد **قوله** كذا ابو حنيفة مع يقول الامانة
 الخ قال صاحب الميزان المعنى قولنا الاعناق تجزى ليس هو ان ذات القول تجزى
 وجعله وهو نزول الحرية فيد تجزى لانه محال فانه معنى واحد لا يقبل التجزى بل
 يخلف ذلك الخ في قول حكم الاعناق وهو ان الملك يتجزى فيعتق ويؤتاه
 في النصف دون النصف وحاصل الخلاف راجع الى ابا اعناق النصف هل يوجب زوال
 الرق عن كذا ام لا وعنده لا يوجب بل يبقى كل المملوك رقيقا وكذا قال للالك بقوله
 ثم قال الرق وثبوت العتق يحصل اذا زال الملك عن كل العبد بخلاف الله ثم لا يفعل
 العبد وانما للعبد ازالة ملكه فحسب قال شيخ سماويه في فتاواه وهذا البسط والتفصيل
 لم يزل الاشتباه ان يلزم ان يكون معتق البعض حرا عند الكل اذ العتق لا تجزى
 واجيب بان هذا انما يلزم ان هو وكان معتق البعض عتق البعض وهو اول للسئلة
 يعني ان من الاعتراف على اية الاعناق اثبات العتق عند الاعظم ايضا وليس كذلك
 بل هو ازالة الملك عنه وهو متجزى قطعا فاذا ازالة الملك كما يقع عنه ما حرمناه

قَالَ
 في العتق

مستورا في حواشيهم قال الشيخ والحاصل ان العتق لازم الاعناق فينبغي ان يتحد
 في التجزى وعدمه وقيل ان اراد الله لازمه عند ثم او عند ما فلا يفيد كذا منهم من تقرير
 بعض شروح الوقاية وعند ما يوجب زوال الرق عن الكل لان الرق لا يتجزى كالعتق
 في العبيد لا استمالة ان يكون بعض الشخص شيئا قويا متعصا بالملك والكلية واهلية
 الشادة ولان الرق عقوبة الكفر لا يتصور وجوبها على النصف شيئا لانه الزنب
 لا يتصور من النصف دون واحد انما في قولهما والملك يقول الاعظم هذا زينة ماني
 العناية والبيان وكذا في **قوله** اي حال كونه المعتق موسرا يسار السيد هو انه ملك من
 المال فدرجته فيجب الاخر ليس الفنى وهو ملك النصاب هذا ظاهر لا راية ولم يستثن
 الكفاف وهو للنزك والمادم وشباب يدن وليس قد يوجب اشتباها به يعتبر قيمة العبد
 في الضمان السعاية يوم العتاق وكذا في حال المعتق في يسار ويسار فان قال **الشيخ**
 المعتق اعتق وانما معشر قال اسكت بخلافه نظر اليه يوم ظهر العتق كما في الاجابة
 اذ اختلفا في قطع الماء وجوبه **قوله** والاولا لهما فيشير الى الاختلاف في صف
 السبب بان يكون اعتاق احد بها بالواحدة احد بها بالواحدة واعتاق الاخر به لا ينافي
 ثبوت الاول بينهما **قوله** والمعتق ان ضمنه ان كلمة شرط ضمن بالتحقيق وفيه العمل
 فيه عايد الى العتق والمفعول الى الخطا والى الاخر ويجوز فيه الشدي فالفاعل هو
 الاخر والمفعول المعتق كذا في الاول انسب يعطف جميع عليه كما لا يخفى واما كون ان مصدره
 داخله على من يتخلف اليم كما قبل به فقد باي عنه الطبع والوضع لا يقال ان عطف قوله
 رجع به على ضمنه وجب تقيده كون الاول للمعتق بالرجوع وان تعلم ان الاول والرجوع
 اولانا نقول المراد بهذا العطف نفع توهم كون الرجوع مانعا لاستقلال الولد كانه قال
 ان ضمن المعتق النصف الاخر كان الولد له استقلال الاول رجع النصف على العبد
 تضمين المعتق تصريح بان الضمان بمعنى تضمين **قوله** ولو شهد اي اقربعتن الاخر
 اي اعناده **قوله** سعي لهما في حطهما سواء كانا معسرين او موسرين او مختلفين لان كل
 واحد منهما يزعم ان صاحبه اعتق نصيبه وكل مكاتب في زعمه عند الاعظم وخرم عليه
 الاسترقاق فيصير وكل واحد منهما في حق نفسه فيمنع من استرقاقه ويستسهله لانا
 نفيهاه نحو الاستسعاء كاذبا كان او صادقا لان المولى اذا كان كاذبا في قوله اعتق شركي
 نصيبه يكون الكسب المولى فاذا كان صادقا يكون مقرا بان العبد صار مكاتبيا باعتبار تجزى

الاعتراف عند الاعظم فكان الاستسقاء بمنزلة اخذ بيد الكتابة وذلك ايضا
 جائز كذا في العناية وقوله والاولاء لهما اي عند كل واحد منهما بقول عن نصيب
 شريك باعناقه وولادته له وعن نصيب باعناقه وولادته فيكون الاخر
 حقهما على ما زعماه **قوله** فلا شيء له اصلا ولكن ينبغي لك ان تعرف ان هذا
 بعد ان يخلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه لان دعوى كل واحد منهما يدعي على
 الآخر والضمان مما يقع بذله فيستلزم عليه **قوله** ووقف الاولاء اي عند الاولاء
 للمعقوق وكل واحد منهما يزعم ان صاحبه هو المعقوق بناء على عدم التجري عند هوي
 من واحد منهما الاولاء عن نفسه **قوله** ولو علو احدهما صور المصلحة لو حال احد
 الشريكين ان دخل فلو ان هذا الدار فهو حتر وقال الاخر ان لم يدخلها فهو حتر فنفى
 القدر ولم يعلم ان فلانا دخل اولاد وقال كل واحد منهما حتر صاحب **قوله** لانا
 المقتض عليه الحاشية الى ما في بعض الشرح من ان الجلالة انما تمنع جواز القضاء
 اذا تحقق من الجانبين واما من جانب واحد فلا **قوله** فحشيت الجهالة من الفحش
 بضم الفاء وسكون الداء المهمة المتجاوز عن المذكور فيهم من تقرير الجوهر **قوله**
 او له صنية بار او رجل لعنه الله - العبد المذكور وشخص اخر وما فبقوله
قوله او علو اي رجل اجنبي لانا قال ان اشتريه نصفه فهو حتر ثم اشتري الخالف
 العبد المحلوف عليه مع اخذ قيد بالنصف لانه اذا حلف بعقده ان اشتره ثم اشتره
 بشركة الاخر لا يعنى عليه لان الشرط شراء كل العبد ولم يوجد كذا في الكافي
 كما لو وثقه يعني لا نقاش في صورة الادب واليه يشير النص بعيد هذا بقوله وقاله
 في غير الادب **قوله** ولها عيب يعني اشتريه من **قوله** فلا يفتنه لان من رغب
 بالانفس لا يفتن الفساد وقوله حيث اشكاه اسأله ان يدل رضاه يا فساد نصيبه
 يعني لا شك ان شراء القريب اعقاب حتى يخرج به عن الكفارة عندنا والمشاركة
 في علة العتق رضى به لا محالة وقوله وهو الشراء فالذكر كير باعتبار الخبر وتحويل
 العلة بالدليل لكن المراد بالعلة علة العلة لان الشراء علة التملك في القريب علة
 العتق والحكم بضاف الى علة العلة اذ لم تصلح العلة للاضافة اليها فصرنا كذا
 لان التملك حكم شرعي ثبت بعد مباشرة علة بغير اختيار **قوله** وان اشترى او حتى
 ابتداء بقرينه قوله ثم ادب **قوله** وعند هاهنا لا يجب سعيته صريح في ان ضمير خالفا

لثاني واوباني وضميرها السعاية **قوله** لانا احد الشركاء اشعار بوقوع العبد بين ثلثة
 نفر وقوله واعتقه اخر لا حسن فاعتقه او تم اعتقه الامر ليدل على تقدم التدبير
 كما في الهداية واي هذا المعنى اشار الشارح لفظا ومعنى بقوله فاحدهما الفتاح
قوله وغيره كالتدبير والكتابة والاستسقاء وترك على حاله **قوله** لانه قابل للاتقال
 اي وقع التدبير لكونه قنا عند ذلك لا يمكن في الاعتراف لانه مدبر عند ذلك **قوله**
 فيضمن اي الساك المتدبر ثلث قيمة العبد قنا وبيان ذلك ان قيمة العبد ان كانت سبعة
 وعشرين دينارا مثلا فان الساك يضمن المتدبر تسعة والمتدبر يضمن للعقوبة ستة
 وذلك لان قيمة المتدبر ثلثا قيمة العقوبة كما سيدكر الشارح بقوله لانا المنافع ثلثة
 انواع وبالدبير ثلث من تسعة فكان الاتلاف بالاعتراف واقعا لقيمة المتدبر
 وهي ثلثا قيمة العقوبة وهي ثمانية عشر وثلثا ثمانية عشر فيضمن المتدبر
 المعنى بثلث السنة فقط ولا يضمن التسعة التي هي نصيب الساك مع تلك السنة
 التي يضمنها ايها **قوله** والبيع يعني الاستسقاء بواسطة البيع وانما اعتبر صاحب الكافي
 عن عن البيع بهذا تصريح بعينه المنفعة فيه لانه ملك تعيل بقوله ولا يضمن
 الخ كما لا يخفى وهو ثابت من وجه لانه من حيث انه يثبت له الملك ابتداء عند
 اداء الضمان لم يكن ثابتا قبله ومن حيث انه مستند الى سبب وجوب الضمان يكون
 ثابتا قبل اداء الضمان فيكون من وجه دون وجه فيظهر في حق الضمان وللضمان له
 دون غيره لما عرفت ان الثابت بالضرورة بتقدير يضمنها كذا في الكافية **قوله** للمتدبر
 اي لعصبة لانا العبد عن مملوكها بهذا المقدار فان قيل لو كان اداء الضمان يثبت
 ملك نصيب الامر كان للمعقوق ثلث الاولاء ايضا لانه اولى الى المتدبر ثلث قيمته
 مدبرا اجيب بان ضمان المعقوق الى المتدبر ضمان معاوضة لما ذكرنا ان المتدبر غير
 قابل للنقل من ملك الى ملك فلم يملك المعقوق شيئا مما يعاقبه ما مضى واما المتدبر
 فقد ملك نصيب الساك عند اداء الضمان مستندا الى وقف التدبير على ما تر فصار
 كانه دبر ثلثيه من الابداء فيثبت له ثلث الاولاء والمعقوق الثلث بما ان نصيب الساك
 بعد ما نقل الى المتدبر لا ينقل الى المعقوق وقوله لانه ضمان تملك اي لان ضمان تملك
 لانه كسبه وخدمته وولدها ولا يخلف باليسار والعسار كضمان الاستيلاء بخلاف
 الاعتراف لانه ضمان جنابة وهو مختلف باليسار والعسار اذ قد مطلقا بخلاف

ثمانية ص

والجناية بالاعتاق والآول مرد وبان كسر حرة انسان مثلا اذا تلف ملكا من الاملاك
فانه يجب عليه الضمان موسرا كان او معسرا وان شاق حكمه واجيب بان المراد به الثاني
والحكم مدفع كبقوته بقوله صلى الله عليه وسلم في الرجل يعتق نفسه ان كان غنيا من وان كان
فقيرا ساق العبد في حقة الاخر فلا يقاس عليه غيره لكونه على خلاف القياس كذا
في الاكلية **قوله** وقال من الميعن العبد للذبح دية اول مرة فانه اذا لم يكن النذير
متخيرا عند صاحبه كدلة مدبر المذبح ونصار متملكا نصيب شره بالقيمة ولا يقع اعتاق
الاخر لصاحبه فند ملك الغير فيضمن له ما نصيبه من امواله كذا في الهداية **قوله**
كانه استولد بها واجيب عنه الا اعلم بانها اقرب بموتية الولد تضمن اقرب بها
الاقرار بالنسب هو امر لازم لا يرتد باورده حتى الرجل اذا اقرب صغيرا لرجل كذبه
المقرر له ثم اقرب نفس ذلك الصغير لنفسه لم يقع لان النسب لا يرتد باورده
فلا يمكن ان يجعل المقر كالمستولد **قوله** غير متقومة عند ابي حنيفة ووجه قوله ان تقوم
بالاخذ للمتوفى ولا احراز للمتوفى في ام الولد لانه لا يحرز للنسب لا للمتوفى ووجه
قوله انما تستفيع بها وطلة واجارة واستمدا بالاعتاق وكل ما هو كذلك فهو متقوم
لان كل او طوع لا يكون الا بملك الامين عند عدم ملك النكاح **قوله** حق لو كانت ام ولد
مستركة بان ولدت جارية بين رجلين ولدا فاد عيانه فاعتقه احداهما الى اخر ما ذكره
الشراح **قوله** وهو اي صاحب الوبر وانما عتق من اثبات بالاعجاب الثاني بدعه
لان المراد به ان كان هو الثابت فقط يعتق منه النصف وان كان الداخل فقط لا يعتق
شيء من ذلك النصف منه فينصف فيعتق ربعه **قوله** فيعتق من الخارج اثنان يعني
عند ابي حنيفة واي يوسف فان قيل ان يعتق العبيد كلهم ولا سعاية عليهم املا
اجازة الرثة اولم تجزوا البناء على ان الاعتاق لا يجزى اذا صادف غلاما معلوما اذا
كان بطريق التوزيع والانتساب باعتبار الاموال فلا مانع ثبوته بقدر القدر مرة
وما كان كذلك لا يتبادر موضع كذا في الاكلية **قوله** قبل الوطى ومات بلا بيان
اعلم ان هذا احكاما ثلثة حكم المهر وقدر فاصله الشراح واما حكم الميراث فلا دخل
نصفه والنصف بين الخارجية والاثابة بصفان واما حكم القذة فعل كل واحدة مدة
الوفاء احتياطا لاحتمال كونها منكوحة ولا يتصور عدة الطلاق لعدم الدخول كذا في الكافي
قوله هذا قول محمد رحمه خاضعة واما عندها فسقط من مهر الداخل الربيع كالنصف في عتق

سنى

الداخل والذي يفهم من تقرير غاية البيان ان هذا صحيح والذي نقله الشراح
بقوله كذا نصف وقيل هو ادخ **قوله** كما تكلم اي جيب تكلم لان الكافي للبيان كما يفهم
عنه تقرير الاكل في الفرض بين العتق والطلاق لان مطلقه طلاق لان الطلاق
غير متخير اتفاقا فلا بد له من محمل او رد عليه ما لو قال لا يمتد احداهما الى
اوام ولد ومات احداهما يمتد الحرية والامستية وفي الحقة اجيب بان هذا
الكلام ليس بايقاع بصيد فقه بل هو اخبار ونحو ان يتجر بهذا عن الميتة التي فيرجع
الى بيان الموقف فاما الاشارة فلا يقع الا في **قوله** فباع احداهما قبل الفرض على البيع
والمساواة للمحقق بالبيع فيكونه بيانا لتعيين العتق في الاخر **قوله** وسلم قبل التسليم
ليس شرط بل ذكره تأكيد الاطلاق محمد في الاملا كذا فهم من تقرير الاكل **قوله** لان
الاعتاق يقبل قوله وان قال لا حد لها **قوله** مقبولة عندها في الصورتين فوجه
بان يوقع في احدهما وفي العبد يشترط لان الاعتاق اثبات قوت المالكية وفيه
انتهاء ذل الوق والملكية وكل ذلك هو العبد لا محالة فما كان من حقوق العباد لا يقبل
الشراة فيما بدون الدعوى لان عتقا من **قوله** حقوق الشرح اتفاقا فذلك يقبل الشراة
فيها **قوله** اذا كان فيه تحريم الفرج كما اذا كانت الامة واحدة لان هذا العتق يقتضي ما
هو حق الله **قوله** ففي عتق احدى الامتين الى قوله عند ابي حنيفة لان عتق المبهمة
لا يوجب تحريم الفرج عند كما كتبنا بعبد هذا في الحاشية نقلنا من الاكل حيث قال لان الملك
قائم الى قوله **باب العتق** وهو ان يجعل العتق جزاء لشرط **قوله** عند بد
العقد قال في الكوسجيرة اي عند خلفه لا بعده لان قوله كل بعدى يتناول ما ملكه زمانا مدورا
هذا الكلام منه وكذا قوله املا فله في الحال فلا يتناول واربع صدر الشريعة فيمنع عنه
الى بعد العقد وليس يقوى اذ المقصود بيان من يعتق لبيان زمان العتق ونحن نقول من
تأمل في صدر الكلام ونحوه يتقرب بان مقتضى الراجح السليم ما رجع اليه في صدر الصدر من قوله الله
فما **قوله** لا للرجل وبينه على ان المملوك مطلق فيصرف الى الكامل والرجل ليس كذا
لكن **قوله** ذكر الجوز **قوله** يعتق الرجل بتعنيه الامة لانه لو قال كل مملوك لي يتناول لامل
فيدخل الرجل تبعا **قوله** لان ملكه بعد اي بعد القول فلا يكون مدبرا اي مطلقا حتى يجوز
بيعه بعد ولكن هو مدبر مقيد حتى لو بقي الى وقت الموت يعتق من الثلثة كذا في النهاية
قوله فقبل عتق اي في ساعة قبوله وان رد او اعرض عن المجلس او بالاشتغال بما يعلم

باب الخلف بالعتق

به قطع المجلس بطله **قوله** كونه دينا على خرف فظهر الفرق بينه وبين الكتابة لان الكتابة
 ليس بخر ما دام عليه فليس يثبت ان المكاتب يرد الى الوقف بالعمد والعتق على ما
 بل هو خرمديون **قوله** بخلافه لكتابة حيث لا يصح به الكفالة لانه يثبت مع المناق
 وهو قيام الوقف **قوله** ان ادعى عتق لانه ان ادعى صفة التعليق فيقول عتقه باء او المال
 كالتعليق بسائر الشروط ولهذا لا يحتاج فيه الى قبول العبد ولا يرتب بتره ولو لم يكن
 يبيعه قبل الاداء كما في التعليق بسائر الشروط **قوله** لا مكاتب يعني لا يثبت عليه احكام
 المكاتبين حتى لو مات وترك وفاء فاما لمولاه ولا يؤدي عنه ولو مات المولى فالعبد
 رقيق يورث عنه مع ما فيه من الكتابة ولو كانت امة فولدت غم ردت لم يعتق ولها
 ولو حظ المال وبراءة المولى لم يعتق ولو كان مكاتباً كان الحكم على عكس ما ذكر في
 الجمع **قوله** فانه يصير ما دوننا وانما صار كذلك لانه رغبته في الاكتساب بطله الاداء
 مثله ومراعاة من الترتيب في الاكتساب التجارة لانها هي المشروعة عند الاختيار دون الترتيب
 لانه يؤدي الى الدناءة والخساسة فكان اذا نادى له كذا في الهداية وشروطها
 ويقيد ادائه الى قوله لا باء **قوله** لا يرد في المسئلة على وجه يتفقد جواب السؤال
 الذي اوردته الاكل حيث قال فاما قبل بعد تقدم انه يصير ما دوننا في التجارة فكيف
 يكون الاداء مقتصر على المجلس ايجاب بان الاداء يكون في صورة اذا ادعى او متى ادعى
 فان الاداء فيه لا يقتصر على المجلس **قوله** لا يجوز على القول اقول مؤخر المراء بالجهر
 ههنا ما في العتق حيث قيل فان احضر العبد المال اجبر الحاكم المولى على قيمته وعتق
 العبد ومعنى الاجبار فيه وفي الثمن وبدل الخلع وبدل الكتابة وما اشبهها ان المولى
 ينزل قابضا بالخلية ودرع المانع بين المال والمولى سواء قبض او لم يقبض وليس المراء
 بالاجبار ما هو المقصود عند الناس من الاكراه بالضرب والجس **قوله** ويجمع مقدم المولى
 ارجع عليه بان اخر مثله لان الالف التي اداها كانت مستحقة من جانب المولى فلا
 يحصل المقصود باء اية لان مقصوده ان يخرجه على الاكتساب ليؤدي من كسبه فيملك
 المولى ما لم يكن في ملكه قبل هذا وهذا ليس كذلك واما عتقه بهذا المال اهي الذي
 هو للمولى فلو جرد شرط الخسف كما لو غصب مال انسان واداه **قوله** واعتقه وارثا
 نعيم عن قول شرح الهداية قال المشايخ لا يعتق في قهره انه خرم بعد موته على الف
 درهم وان قبل بعد الموت ما لم يعتقه الوارث او الوصي او الهادي لان الميت ليس باهل

للاعتاق في ذلك الوقت قال صاحب الهداية هذا صحيح بناء على ان العتق ايجاب مضاف
 الى ما بعد الموت واهلية الموجب شرط عند الايجاب وقد عرفت بالموت بخلاف التدبير
 فانه ايجاب في الحال والاهلية ثابتة والموت شرط والاهلية ليست بشرط عند كماله
 قال ان دخلت الدار فانه خرم فوجد الشرط وهو مجنون فخر فخر في بيت الله خرم بعد موته
 على الف وهي مسئلة العتق وبين انه مدبر على الف درهم وهي مسئلة التدبير بوجه
 آخر وهو انه لما لم يعتق الا بالقبول بعد الموت لم يكن العتق معلقا بمطلوع الوقف في
 مثل هذا لا يعتق الا باعتاق الوارث لا تنقل العبد الى ملك الوارث قبل القبول كما لو قال
 انه مخر بعد موته بشرط خلاف التدبير لان عتقه تعلق بنفس المولى فلا يشترط اعتاق
 الوارث وههنا سؤال وجواب في العناية وقد كتبنا في الحاشية لاحتياج الكشف
 انعام الى ذكرها **قوله** قيل عتق آت من ساعته لان الاعتاق على الشيء يقتضي وجود
 القبول لا وجود المقبول كذا في الكافي **قوله** وان مات مولاه وكذا الحال لو مات العبد كما
 فهم من تقرير الهداية **قوله** لا يجوز في العتق بخلاف بدل الخلع فان اشتراه على الغير
 جائز لان اشتراط البدل على الاجنبي في الاستقاطات جائز وفي الانبياء لا يجوز والخلع
 من الاستقاطات والاعتاق من الاثبات وقد نصيب هذه المسئلة في باب الخلع من
 الكافي زينة ما ذكره الاكمل رحمه بوله واخبر ان الاجنبي في باب الطلاق كالمرأة في عدم
 ثبوت شيء لهما بالطلاق اذ الثابت به سقوط ملك الزوج عنها لا غير فكم اجاز التزام المرأة
 بالمال فذلك الاجنبي بخلاف العتاق فانه يثبت للعبد بالاعتاق قوة حكمية ولم يكن
 له قبل ذلك فكان انما في مقابلة ذلك وليس الاجنبي كالعبد حيث لا يثبت له شيء
 اصلا فكان اشتراط البدل عليه كاشتراط الثمن على غير المشتري فلا يجوز انتهى **قوله** بطريق
 الاقتضاء فكان قال الامر الامة التي كانت لك الى الذي ملكها بالثمن واعتق اعني وقصد مور
 اثبات العتق على امر قال اعتقه عنك وقد خرج كلامه جوابا لكلام الامر من اذ انكشف
 فليطالع في باب كساح المشترك من البيانية وههنا شبهتان مذكورتان في المشرح
 الهداية فكتبناهما في حاشية هذه الرسالة هربا عن الطويل للملك ولا تقتصر الخلق
باب التدبير والاستيلاء في اللغة النظر في عاقبة الامر فكان المولى يظفر بعاقبة امره
 واصر عاقبة فخرج عده من الوقية الى الحرية بعد وفي الشريعة هو ايجاب العتق لافضل
 بعد موت الانسان بالفاظ تدل عليه صريح الادلة **قوله** فيجوز انتقاله من ملك يعني

بالتدبير والاستيلاء

ان حكمه عندنا لا يجوز اخراجه عن ملكه الى الرتبة كما في الكتابة وعندنا في يجوز بيعه وهبته ونحوهما وله ان الذي يربطه العلق بالشرط فلا يمنع به البيع والهبة كما في سائر النكاح من دخول الدار وبني شهر من شهر الشهر وغيرهما كما في المذهب المقتد فان ذلك جائز فيه بلا خلاف وفي قوله عليه السلام المذبح لا يباع ولا يوهب ولا يشر وهو حر من الثلث ولان النذر سبب الحرمان لا يجوز ابطاله وفي البيع والهبة والصدقة والامهارة ذلك وانما جواز الاستحسان وغيره فلا ينافي ذلك في المذبح في فهو حر دخل تحت المذبح وحكم المذبح حكم الامه في انه لا يثب النسب شرابه بدو دعوى المولى كذا في العناية في ابناء باب الاستيلاء **قوله** عتق من ثلث ماله اي بما تاتى خرج منه وسير في ثلثة الم وانما اعتبر الثلث لقوله عليه السلام وهو حر من الثلث كما مر لانه الذي يربطه وصيته وكل وصيته ينفذ من الثلث **قوله** ان استغفره دينه لانه مقدم على الوصية **قوله** وبيع ان قال شريح في المذبح المقتد **قوله** كعتق المذبح لا يقال المتبادر من هذا التشبيه ان يكون يقوم كل منهما من جنس واحد كما سائر احوالهما مع ان المراد بالقيمة في المذبح المطلق القيمة مدبر كما مر في الجاهليين والذخير وفي المقتد القيمة قفا قال قاضي خازن وكان الذي يربطه يقوم قفا فلا يكون كعتق مطلقا لاننا نقول لا يلزم في تشبيه احد الشئيين بالآخر ان يكونا متشابهين من جميع الوجوه فالمتشابهة ههنا في كونها معا معتبرين من ثلث واعتبار القيمة امر وراه غير منظور اليه ههنا **قوله** وامة ولدت مشروع في بيان طلب الولد لعقب التدبير لمناسبة بينهما من حيث ان كل واحد من المذبح وتم الولد حق الحرية لا حقيقة **قوله** او من زوج فله ان يقول اداد به ادراج مسئلة ذكرت في المقبول رة اعلى الشافعية حيث قيل في الهداية وغيرها بعيد هذا ومن استولاه امة غير بنكاح ثم ملكها صارتم امولا من قبل حقيقة يعني لو استولاه امة ملك الغير بنكاح ثم اشتراها مع الولد او بغير الولد صارتم ام ولد له عندنا وعند الشافعية لا يصير ام ولد له لانها علفت برقيق لا يصير ام ولد بعى علفت منه لان امومته الولد باعتبار علوق الواحد من الامة جنس الام في حالة العلوق والجنس لا يخالف الكل وفي صورة النزاع بين ذلك لانه الام رقيق المولاه في تلك الحالة فلو علوق الولد حر كان الجنين مخافا للكل ولنا ان نسب الاستيلاء هو الجزئية الحاصلة بين الوالدين وانه ما يثبت

يكون ما

بينهما

بينهما نسبة الولد لكل منهما مالا وقد ثبت النسب بالنكاح فيثبت الجزئية وبني بعض تفصيل من المسئلة في باب عوى النسب في شرح قول المصنف في ام ولد نكاحا الى فليطالع **قوله** كما لا بد من فلا يجوز نقلها من ملك الى ملك لقوله **قوله** هم وقيل له هم الذي نعتقها اعتقها ولدها اخبر عن اعتاقها فيثبت بعض مواجبه وهو حرمة البيع لان الذي وادع على تجزئ الحرية لكن عارضه ما روى عن ابن عباس وفيه ان رسول الله **قوله** هم ايتا رجل ولدت امته في معتقه عن دبر منه فعملنا بهما جميعا ومنعنا البيع بالحديث الاول والتجيز بالحديث الثاني لا يقال محلية البيع معلومة فيها يفتي مثله وخير الواحد لا يوجبه فينبغي ان يجوز بيعها ولا يوجب المولى كما اختاره بشر المرسى وادود الاصفاقي ومن تابعه من انما الطواهر وهو قول على رضى الله عنه صرح به مفتي انقليس فيما اكفى لا نقول الاحاديث الدالة على عتقها من المشاهير وقد انقم اليها الاجماع للاختلاف فرفقنا ولا في الجزئية وقد حصلت بين الواطى والموطوءة بواسطه الولد فان المأين قد اختلف بحيث لا يمكن التميز بينهما على ما عرفت في حرمة المصاهرة وهي منع بيعها وهبتها لا يبيع جنس الحرة وهبتها حرام قال قاضي خازن في فصل الاستيلاء ومن كتاب النكاح من فتاواه اذا اراد الرجل ان يطأ جارية ولا يفسر ام ولد له وان ولدت فانه يبيعها من ولدها الصغير ثم تزوجها انتدب ويجوز للمولى وطئها واستحواها واجازتها وتزوجها قبل ان يستتر فان قيل شغل الرحم بما يثب فحمل واحتماله يمنع جواز النكاح كما في المعقنة اجيب بان محلية جواز النكاح كانت ثابتة قبل الوطء وقد وقع الشك في ذواتها فلا يرتفع بها بخلاف النكاح فان المنكحة خرجت عن محلية نكاح الغير فلا يقود اليها الا بعد الفراغ حقيقة وذلك بعد الفوق **قوله** لا بد عوى سبدها والاعتراف بالوطء غير ملزم بقصد به قضاء الشهوة دون الولد لوجود المانع وسقوط التوقيف عند نقصان القيمة عندها او عدم نجابة اولادها ما عندهم فلا بد من الدعوى قال في الهداية وسر وهما عدم ثبوت نسب الولد بدو الدعوى حكم قضاء القاضي فاما فيما بينه وبين الله تعالى فاعترف به والدعوى ان وطئها وخضعها ولم يعزل عنها والمراد بالتحصيل هو ان يحفظها عما يوجب ريبه ان نكاحا في **قوله** لكنه يتقى بنفيه اي من غير حاد ما لم يقضى القاضي به لو لم يتناول المدة فاما بعد نص القاضي فلزمه على وجه لا يملك ابطاله وكذلك بعد التطاول لانه يوجد دليل الاقرار في هذه المدة من قول السامانية ونحوه وذلك كما انشراح باله الا قرار

واختلفهم من مدة التطاول قد سبق في اللغات **قوله** تسع في فمها وهي ثلث فمها ثلثة
كما ترى مرة أعترض عليه بأن القول بالسعاية قول بالتقوم لأنه بدل ما ذهب من
ما ليس له الولد مع أن ما ليس له غير منقومة عند الأعظم فاق له القول بالسعاية و
أوجب بأن الذي يعتقد ما ليس له فترك وما يعتقد عند زبدة ما في العناية **قوله** فانه
أدعى ولد له الخ لا يفرق في ذلك بين الصحة والمرض **قوله** لأنه لما استولد الخ يترد عليه
القلب وهو ان يقال لما لم يثبت النسب منه في نصف الشريك لمصادفته ملك غير لا يثبت
في الباقي ضرورة لأنه لا يجرى إلى آخر ما ذكر في الكتاب في باب ثلثه بتغليب جانب للثب
للنسب احتياطا لا يرى أنه سقط الحد منه بهذا الغير ويحب العقر كذلك يثبت منه
بالدعوى **قوله** لأن الولد يعرف أن نسب هو العلوق وهو يجرى لأن الولد الخ فيلزم
عدم تجزئ سببه الذي هو النسب وقوله ما بين أي ماء وجيلين **قوله** قبيل العلوق
فلم يخلو منه شيء على ملك الشريك لأنه كما على أن علوق حلاله مل لأن بعرفة العلوق
على ملكه لأنه يمنع ثبوت الزوف فيه لما ذكرنا من ترجيح ثبوت النسب بدل عليه قوله الخ
أقول الدليل اضافة المال إلى الابن فذلك إعادة الحديث تمامه للتمسك بلفظ الموصول
قوله يرجع على بناء المفعول إلى قول القاي وبألفاء وهو الذي يعرف الآثار
وبالفاتحة نسب ثنائي فوضع أي بوسان منه ميراث أب واحد واختلفوا فيما إذا ادعى
الولد أكثر من اثنين فيجوز له الأعظم ونفاه الثاني وجوز الوالي الثلث ويجعل واحد
منهم مذكور في العناية **قوله** وهو حر بالقيمة أما زوم العقر فلا الملك لا يتقدم الوطى
لأن ماله من حق الملك كان لثمة ألا سببه فكان الوطى واقعا في غير الملك وهو
يستلزم الحد والعقر وقد سقط الأول بالشبهة فتعين الثاني **قوله** إذا املك الوطى
الولد يوما بان يعجز الكاتب العود الوطى ثم يكتب في يثب النسب لقيام الموجب وهو
الأقارب بالأسبقية وذو ال مانع وهو حق المكاتب لأنه إذا انقل إلى الوطى
كتاب الجانب البين في اللغة القوق قال الله تعالى لاخذنا منه بايمين
وفي الشريعة ما ذكره الشارح **قوله** والتعليق وقد تكلف بعضهم في عطفه
على الذكر بخفاء مغر تقويه الجنب بالتعليق ويكنى أنه خبر معنى لأن مراد من قال
أن كلمة زيدا فعلى الخ لا أنهم زيدا البنية ويجوز عطفه على التقوية فلا يترد عليه
شيء مما ذكره كذا رعاية المعنى اللغوي في العطف لا و ظاهر **قوله** وهو ثلث لأن البين

و
و
و

أما تكون فيها أو أخذة أو لا فاق كانت فاما أن يكون دينوية فهي منقولة أو أخذية فهي
الغوس وان لم يكن فهي اللغوكا فهم من تقرير السامح والغوس فعول من الغوس مأخذ
غسه أي مقله وقد فسره العلامة في أفعاله بغروب وش فاسمه يدل على غناه لأنه ما
سقى غوسا إلا لأنه بغوس حارس في الأثم ثم في النار لقوله على السلام من خلفه
أو خطبه الله النار ولولا الأثم ما كان كذلك وقد أشار إليه المعص بقوله يا ثمة **قوله** لغوس
به لا تبالا اعتبارا واللغوا اسم لما لا يغيب يقال لغى الخ بشئ لا فائدة فيه **قوله** يرمى
عفوه فان قيل فما معنى التعليق بالوجاء وهو منصوب عليه بقوله تع لا يؤخذكم الله باللغو
في أيمانكم والمنصوب مطلق به قلنا نعم كذا صورة اليمين تختلف فيها وإنما على بالوجاء
تقع الموازنة بالصورة التي ذكرها بقوله وظانا أنه حق الخ وذلك غير معلوم بالنسب **قوله**
فان قلت الخلف كما يكون إشارة إلى ما ذكره الأكل بقوله وتعايل ان يقول الخ فليست في الغنا
كأن بين الجوابين نوع مغايرة **قوله** من الكفارة في الغوس قال في الهداية ولا كفارة
فيها إلا التوبة والاستغفار وقال الشافعي فيها الكفارة ودليل الغريقين مذكور فيها في
شروطها **قوله** ولو سهوا أو كرها متعلقان بما بعدهما من خلف أو حنة أي يجب الكفارة
في المنعقد عند الحنة وان كان كل من الخلف أو الحنة أو كلاهما بطريق الشهوا ولا كراه فلا
استدراك فيه وإنما سوى فيما بين القصد وعدمه لقوله م ثلث حد حق جد وهو له ربع
جد الشكح والطلاق واليمين **قوله** والمراد بالناس السامع هذا لفظ الشارح وإنما قال
ذلك لأنه حقيقة السامع في اليمين لا يتصور مترج به اليمين **قوله** والقسم بالله أي بهذا الأثم
أو باسم آخر من أسماء الرحمن الخ والمراد بالاسم هو هذا لفظه على الذات الموصوفة بعينه
كالرحمن والرحيم وبالصفة المصادم التي يحصل عن وصف الله تعالى باسماء فاعلم كاتر حجة والعلم
والقدرة كذا في العناية **قوله** كالبني من القران قال في الهداية معناه ان يقول والبي
والقران اما لو قال أنا بوي منه يكون يمينا لأن التبرع منه ما كثر **قوله** لعمر الله العبر بالفتح
والنعم البقاء الآية الفتح علب في القسم لا يجوز فيه النعم وهو قسم باعتبار المعنى قال الله
تعالى لعمرى والعمر هو البقاء لكنهما مع صفات الذات فكانت قال والله الباقي كذا في العناية
قوله وعهد الله وميثاقه العهد اليمين قال الله تعالى أو فاعهد الله والميثاق
عبارة عن العهد **قوله** وأقسم وألف بناء على جواز ضم المقسم به كحرف القسم ثم
اختلف بناء على جواز اختلاف في النية إذا لم يذكر اسم الله تعالى قيل لا يحتاج إليها وقيل لا بد

تغيرها وصفا **قوله** او وقف على سطحها ولو بالصعود من خارج لاسيما من الله
لانها عبارة عما احاط به الدائرة وهو حامله في علوها وسفلها **قوله** في عرفنا
لا يمنة وهذا معنى قول ابي اليسر ان كان الحائف من بلاد اليمن لم يدخل
الدائرة لانه اناس لا يعرفون ذلك دخولا في الدائرة **قوله** فهذه العلة التي قيل
هذا امر وديقول صاحب الهداية لانه اذا راسم للعروة عند العرب واليه يقال دارة
عامة وقد شهدوا اشعار العرب بذلك منها قول قائلهم الدار دار وان زالت حواظها
يلحقها اليسر بسبب بعد تهديده وابناء وصف فيها غير ان الوصف في الحاضرة
لغوي الغائب معتبر وكذا قول الشاعر قولهم الى قوله ابن الوصف مردود بان
الدار في غالب الاستعمال يطلع على البنية الممورة والوصف الذي هو كونه مبنية
مذكورة باعتبار الاستعمال الغائب فيلغوي في المعرفة دون التركة هذا بنسب من كلمات
الاستاذ في هذا المقام فيلنظر في شرح عروة **قوله** ثم هذا المعنى يوجب الحذف لقوله
لان اليسيرة وصف قبل فيه اشكال لانها ليست بوصف فاذن الوصف عبارة عن امر زائد
على الذات قائم به وهي ليست كذلك بل علة غائية لبنائه بخلاف الدار فان البناء
زائد على الدار التي هي العروة فلنأمل **قوله** وعند زفر بن عتبة وقوله تياس وقوله
استمسك وهما تحقيق ذكره الاكمل في شروع قول الهداية ولو حذف لا يلبس
هذا التوبخ حيث قال وحاصل كلامه ان الافعال على ضربين الحقول فالاول مبتدأ من محمولة
تلك **قوله** وقع خفته وهو بضم الخاء المجرى والهاء واخره فان ومنه خفت النجوم
من باب كذا في الصحاح **قوله** باهله فيه اشارة الى انه لو لم يكن متا ولا كاب كبير سكن مع ابيه
مثلا فخرج بنفسه على نيته عدم العود وترك متاعه هناك **قوله** هذا عند اخيصة
اعترف على قوله بان سكنه كان يجمع ما كان من اهل والتابع فاذا خرج بعرضه اتفق سكنه
لان الكل يستغنى بانتفاء البعض ويجب بان الكل ينبغي بانتفاء جزء حقيق لا اعتباري وما ذكره
ليس كذلك فالخ الهداية وينبغي ان ينتقل الى منزله حتى يتبرقيل وان لم يمكنه النقل
من ساعته بعذر الليل او غيبه او عدم موضع اخر ينتقل اليه لم يمنة لانه حالة الضرورة
مستثناة خلافا لفرق كذا لو سدد عليه ابله فلم يقدم على نقله او كان شريفا او ضعيفا على
نقل متاع نفسه ولم يجد احدا ينقلها لم يمنة حتى يجد من ينقلها ويجمع الوجود بالمعنى
للعذر كذا في الكفاية اما مكرها فورا ان يحمله انسان فيخرجه مكرها فانه لم يوجد الفعل

لا حقيفة ولا حكمها اما اذا هذبه غيره فخرج خوفا من المكر يمنة لوجود الفعل منه ثم هل ينقل
اليمن اذا حمل مكرها قبل ينقل كما لو حلف لا يدخل ارض فلان فليس له الرجوع وانتهت فيه لم يمنة وينقل
اليمن وقيل لا ينقل وهو الصحيح كذا في الغنية **قوله** الحنف في الاول لان فعل المأمور مضاف الى الامر
كما اذا ركب دابة فخرج **قوله** في الاخيرين اما اولها فتعني عن البيان وانما ثانياها فلان انتقال
الفعل بالامر لا يجره الزمارة قد تحقق لان الخرج عبارة عن الانتقال من الداخل الى الخارج فتحقق
هنا تحقق محسوس **قوله** هو مثل لا ياتي بقوله تع اذهب الى فروع والبراء الايمان **قوله** يتحقق
عدم الايمان لان البرزخ لم يبق قبل هذا فلا يصدق قضاء وقيل بصدق قضاء ايضا **قوله** لان لا
ان الح اعترض عليه بقوله تع لا تدخلوا بيوت النبي الا ان يؤذنكم وكل من لم ير الاذن لا وما اوجب
بان ذلك بدل حايبي وهو قوله تعالى ان ذلكم كان يؤذي النبي فلهذا جعل التأويل الاول لا
يمنع قيل عليه هذا معارض بمثله وهو انه اذا اذن مرة فخرج ينقل اليمن على التأويل ولا ينقل
على الثاني فلا ينقل اليمن يلزم الحنف فليتل **قوله** فوالله اني لراي حال حتى لو مكنت ساعة ثم خرجت
او ضربت لا يمنة هذه عين الفور على اصل مصدر فاراد انفق اذا غلبت وتفرقت
الا عظم باستنباطه وكان اناس يعلمون اليمن نوعين مؤنية وموقنة فلفظا ثم استنبط الاعظم
هذا النوع الثالث وهو المؤبد لفظا والوقت معنى قوله انه كلام مبتدأ فان قيل انما ياد
لا تضر كونه جوابا للسؤال الا يرى ان قوله تع هي عصا اتواك عليها واحشربها على غيبي
فيها ما ذاب اخرى في جواب قوله تع وما لك يمينك يا موسى كيف زاد على هذا الجواب
وهو ان يقول عصا لم يخرج عن كونه جوابا ايجاب بان كلامه ما يستعمل للسؤال عن الدابة
والسؤال عن الصفا وجبت وقعت في خبر السؤال اشبه على موسى م لاقا السؤال وقع
عن الذات او الصفا فخرج بينها يكون مجيبا على كل حال **قوله** في الوجوه كلاما وهي ما اذا لم يكن
عليه دين او كان عليه دين غير مستغرق اذا توفى ودوجه ذلك ان دين العبد وان كان
لا يمنع وقوع الملك للموت عند الا انه يضاف الى العبد فينقل الاضافة الى الموت فلا
يدخل تحت مطلق الاضافة بالنية **قوله** وان لم ينزل اعتبار حقيقة الملك للسيد
اذ الدين لا يمنع وقوعه للسيد عند **قوله** ويقتد الاكل شروع في باب اليمن
في العسل والشرب **قوله** يثمرها بالنقطات يعني اذا كانت عليها ثمرة وانما اذا لم يكن
فاليمن يقع على ثمرها لانه اضاف اليمن الى ما يؤكل فينصرف الى ما يخرج منه
لتعذر الحقيقة كما صرح به الشارح وما يخرج منه صالح لكونه مجازا لانه التحلة

سببه وذكر السبب واردة سبب مجاز شهيرة قضا وهو يقع القاذر كون
 الضاد المجرى الاكل باطراف الاسنان اما وضع المسئلة في البئر المشار اليه لانه اذا غدي بينه
 على بئر لا بعينه ينبغي ان يكون الجواب على قول الامم اي الجواب عندها معنى جيتي منهل
 فان البئر يغلي ويؤكل قضا **ق** نابو خيفة بهيخ المعنى الحقيقي قبل عليه بخالف هذا
 الاصل جيت قال اناس قوله تعالى فاسموا بوجوهكم وادكم منه لا بداد الغاية لا للتعريف
 حتى لو وضع يد على حجر لا يبار عليه جاز التعميم مع ان البعض معناها الجيتي المستعمل
 والابتداء معناها المجازي مخرج به في الهداية في مسئلة طلق نفسك من ثلث ماشية
 فليشمل **ق** بهيخ المجاز وهو ان يستعمل اللفظ في معنى عام شامل لكل واحد
 من معناه الحقيقي والمجازي معا لا فيهما بعينه معا حتى يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز
 وللموضع اصول انفق فيلزم الحذف عندها بالكل الخبر وابتداء **ق** كما هو على
 صفة دقيقا من تفسير اصله وقوله اي ياكل ما يمد منه كالجوز ونحوه اشارة الى ان الاقوال
 بذكر الخبر من المصنف ليس نفى ما عده بل كونه كثيرا الاستعمال اورد على سبيل التمثيل والتفنيد
 الاصل نفى تقديره بنفسه **ق** يورد قوله متصلا به فلا يحذف او استتمه فلا يظهر لنا
 وورد قول بعض الفضلاء ان الباء متعلو بيقيد فوجبه لا يتناول غير ولا يصلح له قول من
 الشريعة او ياكل اي اخره الذي هو الاستفاد بجور ومنه استنف السقوف بفتح السين
 وهو واد يوضع على الكف ويؤكل من غير مضغ **ق** والجوز هو فخر الجيم والراء
 المعجمة معروف وفارسية كذا وانما يحذف به لانه اراد بالشوى عند الاطلاق **ق** اللحم
 للشوى الا ان ينوي غير من المشويين المذكورين ومثوى البعض وغيره لا يوجد
 المعنى الحقيقي لكنه ليس تعارفا كذا فهم من تقرير الهداية **ق** بما يطبخ اي الماء
 وانما قيد به لان اقلية الياسية لا يسمي طبخا عرفا فلا يحذف باكلها وانما عمل على اللحم
 اللفظ خاصة لان التعميم متقدر لان الدواء السهل مطبوخ وهم يرد قطعنا فلما
 عليه ليجوز التعارفا **ق** يكس اي يدخل بالباء للوحدة من قولهم كبس
 البئر راسه في جيب فيصده اذا ادخله فيه والتناوين جمع تنور وهو معروف **ق**
 وياع في مصره آخره ان من راس المراد لانه راس حقيقة لا عرفا واعترف بان لحم
 الخنزير والانسان لا يباع في الاسواق ومع ذلك يحذف باكلها اذا اختلف لا ياكل لحم
 واجب باحمله الفرج بانه الراس غير مأكول بجميع اجزائه لان منها العظم وكانت الحقيقة

متقنه فيصار الى الجاز المتعارف الذي ذكره المصنوع واما اللحم فيؤكل بجميع اجزائه فكانت
 الحقيقة ممكنة ولا ترك فيحذف باكل لحمه وفيه بجمع سنوده في مسئلة اهل هذين
 الجبين وهما سؤالا من اخوان ذكرهما الاكل مع جوابهما فليست غايته وانما كونه
 بالفتح اعلم انه اذا اختلف لا ياكل فأكهة فاكهة تينا او شمشا او خوخا او سفرجلا او
 اجاصا او كثرى او تفاحا او جوزا او روزا او غنبا لا يحذف بالاجماع ولو اكل خيارا او باغرا
 باذرتك وبالنرك شخيارا او قنارا وهو بكسر القاف وانشاء المشددة الذي عثر
 عنه في النرك بخيار او قنارا او جوزا او ما اشبه لا يحذف لانها من القول بيعا وكلاهما اما البعير
 الربط فهو من الفواكه عند القدرى وهو مختار صاحب الهداية والمصنوع خلافا للموافي
 هذا زيادة ما في العناية **ق** واما عند صاحب العنب المحوجه قوله ان التفكه في اللغة التمع
 والتفكه وزيادة على ما يقع به قوم البدن من الغذاء الاضلي حتى تسمى الفاكهة والمراج
 فأكهة لوجود زيادة التمتع فيها وان هذه الاشياء الثلاثة يتعم بها فصلا من لغز الفواكه
 ومبنى الايمان على العرف وفي عرف الناس يعتبر هذه الاشياء فواكه فيحذف باكلها ووجه
 قول الامم ان المطلق لا يتناول المفيد ما لا يتناول ثم التقييد في الشيء لعدم الغنيين
 اما القنوفية او لزيادة وهذه المشددة لزيادة معنى فيه وهو ان يكون صالحا للفداء
 او الداء فخرجت عن الملاح الا سمي كذا في العناية وقال في الخلاصة فالحاصل ان العبرة
 للعرف وكل ما يؤكل على سبيل التفكه وبعد فأكهة في العرف يدخل وماله فلا **قوله**
 بالكرج منه اي يوضع فيه على نفس النهر ويشرب منه يقال كرج الرجل في الماء اذا امتد
 غرقه ثم نحو يشرب منه **قوله** داعر بالذال والعين والراء غير المعجم من الدعمر
 بفتحين وهو الخبث والفسوق كذا في الصحاح **قوله** ليفسب ذبدا وكذا الوفا ان كسوتك
 فبعد خرفكسا بعد الموت لا يحذف او قال لا يكلم فلانا او لا يدخل على فلان فكم
 قد دخل بعد الموت ثم يحذف في عينه **ق** وما اصطبغ على بناء المفعول افتعال من الصبغ
 كذا في الشرح **ق** الادلم وهو بكسر الهمزة والذال المهملة ناس خورشيد لا ياكل
 بسرا وهو بفتح الباء للوحدة وسكون السين المهملة جمع بسرة وهي اسم ثمر الخليل
 في المرتبة الرابعة من مرات السبع يقال لها بالفارسية خورشيد اولها طلع ثم
 خلال بالفتح ثم يلح بفتح الباء للوحدة واللام واخر حاء مهيمنة ثم يسر ثم رطب ثم تمر
 كذا فهم من تقرير الجوهرى او شيراز وهو بكسر السين المعجمة وباراء المهملة واخر

جفتهم
 كذا هم
 كاللحم
 والبلغم

ذاء بمعنى هو اللبن المخرج ماؤه فصا ركنا لوزج الخلف يقال له بالفارسي
 ما سب ماوده **قوله** صار ما هبة اخرى ظاهر كلامه يشير الى قاعدة وهي ان اليمين اذا
 انعقدت على عين موصوف بوصف يصير لك الوصف باعنا الى اليمين يتقيد اليمين
 ببقاء الوصف فنزل منزلة الاسم فلذلك لا يحنث من اكل هذه الاشياء بعد تغيير او
 صافا فان قيل فعل هذا اذا حلف لا يتكلم هذا البقي وهذا البقي او هذا الشايب فكلم
 بعد ما شاخ ينبغي ان لا يحنث لان البقي مظنة اسفه والشايب شعبة من الخول
 فكان وصفيين دايمين الى اليمين وقصره عند الشوكة فكان الواجب ان لا يحنث
 قلنا القاعدة المذكورة يقتضي ذلك كقول الشرح اسقط اعتبارها لانه انتهى عن عمران
 للسلم منع الكلام قال م من م م م صغيرنا ويوقر كبيرنا الحديث والمجور شرعاً
 كما للمجور عادة فالعقد انعقد على الذات وهي موجودة حالة الشوكة فيحنث في
 عينه **قوله** في لا ياكل لما فاكل سمكاً والقياس ان يحنث لقوله تع ويأكلون منه لما طهرا
 وقد فسر السمك اجماعا وجه الاستحسان ان التسمية مجازية عنه لان منشاء
 اللحم هو اللحم والدم فيه قريب من العدم لسكونه في الماء **قوله** فاكل آية وهي بفتح
 الالف وسكون الهمزة وبالياء المثناة التحتانية بالفارسي منه **قوله** فاشترى بكاسة
 وهي بكسر الكاف الباء الموحدة والسين المهملة العذرة الذي هو من البئر منزلة العذوة
 من الغنم وبالفارسي خوشة حرا **قوله** مذنباً بكسر النون يعني انه اسم فاعل من باب
 التفعيل يقال ذنب البسرة اذا احترق منه ذنبه **قوله** اذا ابتداء الدطاب مهود بمعنى
 ابتداء والدطاب مصدر راد طب البسر صارت طباً **قوله** من جانب القمع وهو بكسر القاف
 وسكون الهمزة وفتح ما على الهمزة البسرة من الوعاء لها كذا فم من تعريض الدستور
 والعلاقة بالكسر وهي ههنا عود الكباسة يقال لها العرجوة ايضاً **قوله** فاكل
 كبدا او كسر شاد وقد فسر الدستور الاول بخمسة المتأخر بشكينة وقال الجوهر
 الكسر من كل مجزئ بمنزلة المعدود ولا نساه **قوله** لا يحنث باكل الكبدة واكرش انما
 عدها المص لما يحنث فيه لانها من قبيل اللحم حقيقة فان غوة من اللحم واستعمل اللحم
قوله فيحنث بهما والصحيح انه لا يحنث بهما لان كل شيء منهما ليس بنحرار
 وبنق الايمان على العرف وقيل وعليه الفتوى كذا في الكفاية وهذا وعدنا كقول **قوله**
 والغداء بفتح الغين المعجمة والداد الهمالة الطعام بعينه وهو ضد العشاء بالفتح

ايضاً كذا في الصحاح وقد كتبنا تأييد القول صاحب النهاية في شرح هذه المسئلة
 هذا توسع في العبارة ومعناه اكل الغداء والعشاء والسمور على حرف الضاد وذلك
 لان الغداء اسم لطعام الغداة لا اسم اكله **قوله** واسمونه الى الفجر لانه مأخوذ
 من السمير فطلق على قريب ثم المعتبر فيها ما يقصد به الشيع بحسب عادة كل بلد ان كانت
 خبزاً فيزدان كانت كما نلمح حتى ان الحضري لو حلف على ترك الغداء فشرب اللبن لم يحنث
 والبدوي بخلافه لانه غداء في البداوة ودوى عن الثاني اشتراط اكثر من نصف الشيع
 وهو يحنث لان من كل لقمة او لقمتين لفتح ان بقوله ما تعذبا وما شيب كذا في العناية **قوله**
 ولا دلالة لان النية انما تقع في الملقوطة لانها لتعين بعض محتمل اللفظ والثوب
 وغيره غير ملفوظ فلا يصح نية وقوله والمفتضى لا لغومه له جواب عما قيل ههنا ملفوظ
 تنصيصا ليس لانه ثابت مقتضوه هو كالمفوظ **قوله** لا يحنث عند هالان اليمين انما يفقد
 للبئر فلا بد من كونه متقورا التمكن ايجابه **قوله** وعند ذى يوسف يحنث وله انه امكن القول
 بانقار موجب البئر على وجه يظهر في حق الحلف وهو الكفارة قلنا لا بد من تصور العمل
 لينفقد في حق الحلف ولهذا لا ينفقد الفوسس موجبا للكفارة كذا في الهداية
قوله فاحكم ما كراي يحنث عند الثاني ولا يحنث عند الثالث على وجهها البئر
 متصورة في صورة الآذنة لان اعادة الفطرات المهرقة مكللة فكان متصوراً فيجب ان يحنث
 عند هالان ايضاً لان البئر انما يجب الح واجب بان البئر انما يجب في هذه الصورة في اخر جزء من
 اجزاء اليوم بحيث لا يسمع فيه غيره فلا يملك القول فيه باعادة الماء في الكوز وشربه في ذلك
 الزمان مكللة في انما الح اعترض بان تقور البئر لو كان كافياً خلفه الكفارة لوجب في الفوس
 لان الله تع قد راعى اعادة الزمان الماضي كما فعل سليمان م اجب بان تقور البئر في الفوس
 بان يجعل الفعل الذي لم يوجد موجوداً منه وهو مستحيل **قوله** وقد شعرها يعنى لو حلف
 لا يضرب امرأتين ففعل شيئا من هذه الافعال حنث لا بالضرب اسم لفعل يوم يقبل
 البعد وفي هذه الافعال تحقق ذلك وقيل لا يحنث في حالة الملاعبة وان اوجعها لانه
 سمي في العرف عاذرة لا ضرباً **قوله** وخفها وهو بفتح الخاء المعجمة وكسر النون مصدر
 خفقه وبالفارسي خفه كرهن والعق بفتح الغين المهملة وتشديد الصاد للجمعة مصدر
 عطفه وهو بالفارسي كرايد **قوله** وخاقم ذهب حنث لانه لا يستعمل الا في البيع ولهذا
 حرم استعماله على الرجال فكان كاملاً في معنى الخلق سواء كان فيه فص او لم يكن والخل

ان يحنث

كسر

يفتح الحاء المهملة وسكون اللام بمعنى الحلية بك الحاء وهي ما تخلى به انسان من ذهب وفضة
او جواهر **قوله** لاحاقه فضة استدلال على عدم كونه حلياً بالذهب والفضة حرام على الرجال
وانما جاز الختم بالفضة لهم لعدم الختم اوله وبغيره ثم يكن حلياً او ناقصاً في كونه
حلياً فكان مباحاً وقيل ان كان صنعة على هيئة خاتم انسان بان كان ذات فص مثلاً يختم
قال الزبيدي هو الصخر **قوله** عقداؤه العقد بكسر القاء والفتح صريح التركيب يقال تاج مرفوع
بالجواهر وقوله على ربه يفني هذا عندها انما قوله تع واستخرجت منه حلية لبسوها
والستخرج من الجواهر بسبب اتفاق الفرسين ومنه لم يختم له انما لا يخلى به عرفا
الامر بها ومبنى الايمان على الفرق **قوله** على قلم وهو بكسر القاف والراء المهملة ستر قوي
بطرح على الفراش يقال له بالفارسي جاذر **قوله** تقع له اي فلا يهتجرها ولا اشارة
الى انه لو وقع ثيابه وطرحه على الارض وجلس عليه لم يختم لانه لم يبق ثوبه
تعاله فصار بمنزلة البساط **قوله** فقولاه لا يفعله يكون لا بد قبل في تفصيل التامير
ايمن على فعل الشيء او تركه كالنكاح والاكل والمسافرة ونحوها وعدمها لا يخرج
انما يكون موقته بوقت يوم وشهره ومطلقة فان كان الثاني فهو للذكر في الدنيا
فان كان على الترتيب تركه ابداً وان كان على الفعل بربيعه مرة اخرى وجهه كان ناسباً
او عامداً مختاراً او مكرهاً او بطريق التوكيل لانه الفعل مشتمل على مصدره اشتمال الكل
على الجزء وهو المنكر لعدم الحاجة الى التعريف والتكرار في سياق النفي نعم فيوجب
عموم الامتناء وفي الاشياء يخص فان فعله في صورة النفي مرة ختم وان فعله في صورة
الاثبات مرة واحدة ختم بوقوع الابداس عنه وذلك بوجوب الخلاف او بقوله على
الفعل وان كان الاول وهو غير مذكور في المتن فانه لا يختم فيه قبل معنى الوقت
وان وقع البناء من بوب او بوقود المحل لانه الوقت مانع من الانحلال اذ لو انحل قبل
منه الوقت لم يكن بالتوقيف فائدة كذا في العناية **قوله** يجب حج وعمره سواء كان الخائف
في الكعبة او في مكة او لم يكن **قوله** هذا عند اخيصة اقوله الفصل بين مسئلتين حرام
والسجد للحرام يذكر الخلاف مشعر باختصاصه بالمسئلة الاولى وليس كذلك
بل هما مشتركان في هذا الخلاف ومسئلة الصفا من قبل مسئلتى الخروج والذهاب
في عدم لزوم شيء فيما اتفقا فترتيب المص في تحرير هذه المسائل وتقديم الشارح
ذكر الخلاف على مسئلة سجد للحرام لا تخلو عن نبوة فليتامل **قوله** وقاله هذا سادة

على النفي لانها اشتملت على امرين التصديرة ونفي الحج الاول بل لانه لا مطالب له فلا يدخل تحت
الحكم في نفي الحج مقصوداً والشهادة على النفي مقصوداً باطلا سواء كان من يحيط به علم الشاهد
الاول لانه لا يميز بين يحيط به علم الشاهد ونفي لا يحيط به علمه الا يكتم المخرج
اليين تخمنا عليهم ما يحكم واحد دفعا له كافي الا سبيله واسفر فان قيل ذكر في البسط
ان الشهادة على النفي لسمع في الشرط وهذا لو قال لعبد ان لم تدخل الدار اليوم فانه حتر
فشهدا انه لم يدخل تقبل ويقضي بعقده وما نحو فيه من قبيل الشرط قلنا هو عبارة
عن امر ثابت مغايرة وهو كونه خارج الدار كذا في كافي قال بعض اشراف الواقية طعننا
في الجواب المذكور وتقول ان يقول ليس بينه وبين مسكت كثير فربما فليتامل **قوله**
بينه لوجود الشرط اذ الصوم هو الا مسكت عن الغضابة على قصد التقرب **قوله** لا يما تلو
والقياس ان يختم بالافتتاح قياساً على شروع في الصوم وجهه الاستحسان ان الصلوة
عن الاركان المختلفة فالتم بام يحيطها لا يتبع صلوة **قوله** فيشفع اي مع فعدة لانه الصلوة
بها معتبرة مؤرخة والزمه ههنا في المعتبة شرها فنقول الحق باقل لا يخرج عن اشعار هذا المعنى
قوله وولد اي يختم بولد ميت في قوله لا مراته او امته او ولد ميت فانه طلق او غرة
لانه الولد الميت ولد حقيقة وعرقاً وسرماً حتى ينقض العدة به والتم الذي بعده تقاس
وتفسير الامة به ام ولد فاذا كان ولدا الحقوق الشرط فينزل الجراء على امه ضرورية
وهو الطلاق او العتق **قوله** او باعه به شيئاً وقبضه اي باع المديون الخائف من الدايين
بالدين عبداً مثلاً وقبضه الدايين قال الزبيدي واشترط قبض في الجامع الصغير وقع اتفاقاً
لانه شرط للبتر لا يخلل اشتراطه ليكون هذا الدين مثل الدين الذي للمشتري عليه لانه
ماله من الدين عليه متقرر ومن العبد غير متقرر قبل القبض لانه على شرط السقوط
لمونه فاد اقبضه صار متقراً فيكون مثله فينقصان كما صرح به شرح الهداية في شرح
قوله ما فكانه شرط القبض ليتقرر به لاننا نقول ان اليدين لما الخلف بوجود الشرط لم
يقبل الفسخ والانتقال فلا يرتفع البتر الحقوق واد بطل الثمن وانتقض المفاصلة
وعاد الدين على ما كان كذا فيهم من تقرير البيهقي **قوله** او وجهه له وانما لم يتر بالهبة
لانه الخلف عليه فعليه وهو قضاء دينه وهو ليس فعله لانه اسقاط من اصاب الدين
لا يعمنه الى لا يختم بقبض بعضه بدونه قبض باقيه لعدم قبض الكل متفرقاً وهو
الشرط **قوله** ادخل الورد لانه هذا من قبيل القضاء بمقتضى ليس بتفريق فانه يتقدم

قبل الكل دفعة واحدة فيعبر هذا القدر مستثنى منه **قوله** ولا في كات الى الامانة معنى
 اقبض من غيره ما يتبع فقال لا الملك ذلك المقدر فلم يصدق به فقال ان كان لي الخ قال
 ان يبيع لم تطلع امرته اذا كانت ماله مائة او دونها لانه غرضه في ما اذا على المائة **قوله** تكلم
 بالباقي بعد اثنا عشر مرة بالباقي في صدر الكلام واثنا عشر مرة المستثنى مثله اذا قلنا له على عشرة
 الاثنتي عشرة مائة الكلام عشرة واثنا عشر مرة والباقي في صدر الكلام بعد المستثنى سبعة فكانه
 يكلم بالسبعة وقال له على سبعة هذا لفظ التوضيح بعينه **قوله** وليس الاستثناء مع
 النفي اثباتا خلا فالتشافي حتى ان تقدير قولنا ليس لي اذ مائة ليس لي ما فوق
 المائة عندنا ولا رتبة في صدقه على تقدير ان لا يكون له اذ مائة فلا حنة عندنا واما
 عند الشافعي فتقديره ان في مائة فلا يصدق هذا على التقدير المذكور فالحنه متعين
 من المراد التفصيل فلننظر في فصل الاستثناء من او لم يرد في السنة من التوضيح **قوله**
 على الورع هذا في الورع بانفاق الواكالات حقيقة في الورع وفي العرف ايضا يفهم
 منه نكاح العرف مقرر التوضيح على الحقيقة واما في التوضيح فيجوز فيقع على الورع
 عرفنا فقط واما في عرف اهل الكوفة على هذه حتى انهم لا يسمون بايع التوضيح بل
 لا تطلقونه الا على بايع هذه فتقول في تخصيص الشارح تفسير الورع بورع الورع
 والمقام يقتضي التعميم لا يخرج عن الديات الى هذا المعنى كما يفتاد كذا لا يجازي دون الدهن اشعار
 بان الورع لا يستعمل في هذه الحقيقة ولا عرفا وهي بفتح الهمزة جمع يحذف العين او تم
 الجيم وهو مؤخر الشئ كذا في الصحاح **باب في احوال** **قوله** بشرط
 ايضا انه لانه اذا تم بشيئ كان كما اذا اناه من بعيد وهو بحيث لا يسمع موته هذا اختيار
 السرخسي **قوله** فباعه لانه الانسان لا يعادى بمعنى في الثوب فصار كما اذا اشار
 اليه **قوله** لان الوصف المذكور ان قول قد مرنا كس هذا المقام في شرح قول المص ولا يحنه
 في لا ياكل من هذا بسرفليج الى السؤال والجواب الذين ذكرناها هناك **قوله** لم يخرج
 عن ملكه لان خيار البايح يمنع خروج البيع عن ملكه اتفاقا فقد وجد البيع والملك فيه
 فبهم فنزل الجزاء قبل لو كان البيع من غير افاة الحكم كافيا لوقوع ما علوه به لكان
 النكاح كذلك فاذا علو العتق بالنكاح ووجد النكاح فاسدا وجب ان ينزل الجزاء
 وليس كذلك اجيب بان جواز البيع باعتبار الملكية ياتي عن قول حكمه الايجاب والقبول
 وجواز النكاح باعتبار النسابة لا يري انه يحتج بيني آدم وفيه ما ياتي عن قول حكم

في قول الشافعي

الايجاب والقبول لانهما يقتضي الحرية والنكاح روح على ما جاء في الحديث فلا يحنه الا اذا كان
 محيا كذا في الكفاية **قوله** فكانه قال لان المعلق كالمبني ولو جرت العتق بعد الشراء بخيار بشرط
 انفسه الخيار مردب للملك ووقع العتق وكذلك اذا علو واما وضع المسئلة في البيع بالخيار
 لانه اذا كانت باع لا يعقوب وان وجد البيع بناء على ان العلة مع العلوم في الوجود
 الخارج في فكاك البيع زال العبد عن ملكه والجزء لا ينزل في غير الملك بخلاف ما فيه
 الخيار فانما يتبعها قيات **قوله** قد تحقق هذا في الاعتاق طاهرا واما التدبير فيحتاج الى
 ابيان لان التدبير يجوز بيعه بعد القاضى بخوانه فالجواب ان التدبير لا يجوز فالظاهر
 ان المسلم لا يقدم عليه فان اقدم فانطهرت القاضى لا يقدم على القضاء بما لا يجوز
 ومع ذلك فلا مل عدم ما يحنه وكانت عدم فوات المحل بناء على جواز القضاء ببيعه
 مخالفا للظاهر من كل وجه فلا يكون معتبرا هذا خلاصة ما في العناية **قوله** ويفعل
 كيله اي ويحنه به كما يحنه بفعل نفسه في الة فعال المذكور في قوله والحل **قوله** حتى
 ان الحقوق ترجع الى الامرات قبل يتم يعرف الحقوق الواجبة اليه عن الواجبة الى
 المامور قلنا ان كل عقد يصفه الوكيل الى الموكله كالنكاح والخلع مثلا يرجع حقوقه
 اليه وكل عقد بضيعة الى الفء ولا يحتاج منه الى ذكر الموكل يرجع الى المامور كما سيجي
 تفصيله في كتاب الوكالة **قوله** لا في حلف البيع اي لا يحنه من حلف لا يبيع ولا يفترب
 الا اذا كان الخائف شرعا لا يباشر هذه العقود بنفسه بخلاف بفعل من امر به فاذا كان
 ممن يباشر تارة ويا امره قيل يعتبر الغلبة وقيل يعتبر السلعة كذا السعد كلمات
 الغلبة **قوله** وايضا عن مال قيل عليه ينبغي ان يفتد بالصلح عن اقرار لانه سيمر
 بان الوكيل في الصلح عن انكار سفير محض لان الصلح انكار سفير محض كالوكيل بالنكاح فلا
 يرجع اليه الحقوق فليست **قوله** دون الولد قيل عليه ان طالب يملك ضرب الولد للشكاي
 فيملك ان يامر به الغير كما حكم بان القاضى والسلطان بمشايان بضرب الوكيل الخ بامرهما لانهما
 يملكان ضرب الامر عندا او تعذرا او يملكان الامر به فلا ينفذ التعليل المذكور في هذه التفرة
 والادخ ما اختاره صاحب الهداية من ان اعظم منافع الضرب عايد الى نفس الولد وهو
 الشايب فام ينسب فعله الى الاب بخلاف ضرب العبد فان منفقته وهي الامثال بالمولي
 عايد الى المولى فيضاف الفعل اليه **قوله** ادخا جزا وقد اختار صاحب الهداية الحنفية في خارج
 الصلوة ونقل هذه الرواية في آخر كلامه بلفظ بدل على صغرها كذا قال ابو الليث في شرح

الجامع الصغير بعد نقل غنائه هذا في عادة اهل العراق وانما في بلادنا ينبغي ان لا يحن
قراءه فيها او خارجها وايه ذهب المذهب الشهيد والفتاوى فانه الانسان يقول ما تكلمت
اليوم وانما قرأت القرآن وسبح كذا في البيانية **قوله** وسبحا قال في الغاية لقوله عليه السلام
ان صلواتنا هذه لا يصلح فيها شيء كلام الناس لقائل ان يقول القرآن ليس بكلام الناس
فلا يصح الاحتجاج بالحدس فينبغي ان لا يحن وان وجد في الصلوة انتهى **قوله** لانه كلام
حقيقه فانه اسم محروف منتزعة تحتها معنى مفهومة **قوله** يوم اكلمته فلانا قبل ههنا
ثلث عبارات زار اكلم فلانا ببيان خاصه وبلغة اكلم فلانا يعتبر ما قرب به **قوله** نصف
سنة لان الحين قد يراه به القليل قال الله تع فسمحن الله بين تمسود وحين تبصرون اريد
به وقت الصلوة وقد يراه به اربعين سنة قال الله تع هل ايق على الانسان حين من الدهر
منج به في التفسير قد يراه به ستة اشهر قال الله تع يوفي اكلم كل حين اى كل سنة اشهر
فمن وقت الرب ستة اشهر ومن وقت الرب الى وقت الطلع ستة اشهر ومغارة تنفع
بما في كل وقت لا ينقطع نفعا النسبة وهذا هو الوسط فيصرف اليه لان القصر والمزيد لا يقيد
ان غالباً واما الزمان فهو كالحين في جميع ذكره في الهداية **قوله** ومعها اى مع النية ما نوى
لانه حقيقه كلامه **قوله** وعند ما نصف سنة وتوقف الاكتم في المسكن فقط في الصحيح
قال في البيانية والشهور من قولها ان الدهر معر بالام لا يبد وهو مذهب الاكتم في
المشهور حيث صرحوا بان الدهر معر فيقع على الابد بلا خلاف بينهم فيكون قول العرف لا يبد
معرفا اشارة الى الاتفاقية على الاصح **قوله** ثلثة لانه اسم جمع ذكر منكر اقتبنا اول اقل الجمع
وهو اثنان **قوله** عشرة ايام او شهر غرة وقاله على ايام الاسبوع والاضحى ان حرف التعريف
اذا دخل في اسم الجمع ينصرف الى اقصى ما يطلو عليه عند الاكتم وهو العشرة لانه الناس
يقولون في العرف ثلثة ايام الى عشرة ايام ثم بعد ذلك يقولون احد عشر يوما ومايه يوم
وانف يوم فلما كانت العشرة اقصى ما ينسب اليه لفظ الجمع كانت هي المرادة وعند ما ينظر ان كان
ثمة معهود ينصرف اليه ولا ينصرف الى جميع العرف في الايام للعهد في عرف الناس ايام
الاسبوع فكان مرادة وفي الشهور السنة فكان مرادة وهي اثني عشر شهرا او لا
معهود في الجمع والسنين فيصرف يمينه الى جميع عمر **قوله** شره وحله اعترض عليه بما
لو قال اول عند الملكة واحدا فهو شر فاشترى عبيدين معا ثم اشترى اخر لا يفتقر الثالث
مع ان معنى الفترة فيما على طريقة واحدة واجيب بان الفرق بينهما بان واحد لا يقتضى نفى

المشاركة في الذات ووجه يقتضيه في الفعل المقترن به دون الذات ولها صدق
القائل في قوله في العام رجل واحد وان كان معه فيها حتى او امرأة وكذب في ذلك اذا
قال ووجه واذ كان كذلك قلنا اذ كان واحدا انه اضاف الحق الى اول عبد مطلق لان
قوله واحدا لم يفد امر ازيدا على ما افاده لفظ اول فكان حكمه حكاه واذا قال ووجه قد افاد
الفتوى الى اول عبد لا يشترك غيره في التملك والثالث بهذه الصفة فيفتقر **قوله** وله تقرير
الاكتم انه لما اشترى الثاني بعد الاول يثبت صفه الاخرية فيه لكن يخلو ان تزول بشره
غيره فلا يحكم بفتقه ما لم يتغير فاذا مات ولم يشتر غيره عرفنا تقرير صفه الاخرية عليه
فيبقى من ذلك **قوله** طالفا ثلثا فبد بالثلاث شيئين احدهما كون الطلوع باينا فانه به
يكون الزوج فاز **قوله** سنو اول ثلثة يشروه لان البشارة اسم طهر يغيره بشرة الوجه من الفرج
ويشترط كونه سائر بالعرف وهذا انما يخفى بالا **قوله** لانه الشرح جعل اشارة الى قوله
ممن لم يجرى ولد والدة الا ان يحده علوكا يشترطه فيعتقه وجعله المستدلال انه جعل نفس
الشراء اعتاقا لانه لم يشترط غيره اعترض عليه بان عطف الاعاق على الشراء وهو يقتضى
التماني بزمان وان لطف فلا يكون نفسه اجيب بان الفعل اذا عطف الى فعل اخر بالفاء كان
ناجا بالاول في كلام يقال منه فادعوه واطعموه فاشبعوه وسقاه فارواه اى بذلك الفعل
لا يغير وفيه بحسب وحوان شري القريب هل يثبت الملك للمشتري القريب او لا فان اثبتته
لا يزيله لان المشتري لا يزيله بعينه لا يكون مزيلاً وان لم يثبت لا يقتضى عليه لانه لا يعتق
فيما لا يملكه ابن آدم لا يقال شراء القريب يثبت الملك لكن ثبوت الملك في القريب اعتاق
لان الاتفاق ازالة الملك وكون ثبوت الشيء ازالة محال والجواب ان قولهم ثبوت الملك
في القريب اعتاق معناه ان الشرح اخرج القريب عن محمية الملك بقاء كما انه اخرج الحر عن
محمية استداء وبقاء وهذا لان الفتى لا يقع الا في الملك فلو لم يقل ثبوت الملك استداء
لم يقو زواله كذا في الغاية **قوله** فلا يكون النية معارضة حتى لو كانت معارضة لليمين
كفاه عن كفارته **قوله** مستحقة بالاستيلاء فلا ينضاف الى اليمين من كل وجه والواجب
باليمين ما يستحق حرها باليمين من كل وجه **قوله** بان تسريب امة ومعنى تسريب اتخذ
سرية وهي فعلية منسوبة الى الشر وهو الجامع او الاخفاء لان الانسان يستمر وانما
نتم نسبة الى الابنية قد يتغير في النسبة كما قالوا في النسبة الى الدهر دهرى بنتم
الدان للحر والتسري عبارة عن التحصيل والجامع طلب الولد اوله عند الاكتم والرياء في

فقال الثاني مع لا بد من طلب الولد مع ذلك حتى لو وطئها وغزل لا يكون تسرياً **قوله**
 وفيه خلاف زفراته يقول النسبي لا يبيع الا في الملك فكان ذكره الملك وصار كما اذا
 قال لا جنيبة ان طلقك فبعك **قوله** لا يملكه يثا ولهذا يملكه اكتسابه ولا يغزل وطئ
 المكتوبة فكان الكاتب مملوكاً من وجهه دون وجه فلا بد من النية **قوله** قد لجيب عنه حيث
 قال فيه لا يمكن ان يكون معناه هذا احد هذين فخير بين الاول والاخرين لكن حمل على قولنا
 احدهما حر وهذا ادنى وجهين الاول انه يكون تقديره احدهما حر وهذا حر وعلى ذلك
 الوجه يكون تقديره هذا حر وهذا حران ولفظ حر مذكور في المعطوف عليه لفظ حران
 وهذا حر فالاولى ان يضمن في المعطوف ما هو مذكور في المعطوف عليه والثاني ان قوله
 او هذا مغير لمعنى قوله هذا حر ثم قوله وهذا غير مغير لما قبله لان الواو للتشريك فيقتضي
 وجود الاول فيوقف اول الكلام على المغير لا على ما ليس بمغير فثبت الخبر بين الاول والثاني
 بلا توقف على الثالث فصار معناه احدهما حر ثم وهذا يكون عطفاً على احدهما وهذا او
 تفرقه بهما لحاملي انتهى كلامه في التوضيح وحرمانا بجملة ذكر في التوضيح تدكنا بخافة
 التطويل ولا م دخل حاصله ان لام الاختصاص اذا اتصل بمغير عقب فعل متقدماً ان يتوسط
 بين الفعل ومفعوله او يثنى عن للفعول وعلى التقديرين فاما ان يحمل الفعل النيا بة
 اولاً فان احتملها وتوسط بينهما كما كان لام الاختصاص من الفعل وشرط جنته وقوع
 الفعل لاجل من له الضمير سواء كانت العين مملوكة او لم يكن وذلك ان يكون بالامر وان
 ماخر عن المفعول كان اختصاص العين به وشرطه كونها مملوكة له سواء كان الفعل وقع
 لاجله او لم يقع وان لم يحتملها لا يقتضي الحكم في المتوسط والمتاخر بل يجب ان يفعل
 سواء كان بامر او بغير امر لان الفعل اذا لم يحتمل النيا بة لم يكن ابتقاله المغير لفاعل
 فيكون الامر عدمه سواء فتعين ان يكون اللام اختصاص العين مملوكة للكلوم عن اللام
قوله ملكه او فعل ما من اى ملك المحلوف عليه ولك ان يثوب او لا يملكه وصورة عدم
 الملك ان ينفى المحلوف عليه ثوبه في ثياب الخائف ثبائه ولم يعلم كذا فهم من
 الهداية **كتاب** **الزنا** **باب** المدفوعة النكاح وشرعاً ما ذكره المصنف في
 منافع الناس ان يكاد ان يخرج من حيز الامكان ويؤيده قولهم ان الحكمة في شرعية
 حد الزنا صيانة للزنا وفي الحد العتف صيانة الاعراض وفي حد الشرب صيانة العقول
 وفي حد السرقة صيانة الاموال وفي حد قطع الطريق صيانة الطريق **قوله** فلعدم التقدير

الحدود

اولاً في الكتاب ولا في السنة بل هو مفوض الى راي الامام والقاضي صرح به في باب التقدير
 من الهداية **باب** الزنا **قوله** لا يملكه يثا ولهذا يملكه اكتسابه ولا يغزل وطئ
 شرب الخمر المبر بغير ما يستكرأ يخطب رجلاً يكتي باحاضره والفرع المبر والمسكر ينفذ الكاف
 من التسكر المبر كذا في الهداية وبمصر في الجواز المص في تفسيره يخل بغيره من تفسير القوم
 بانه وتلى مكلف في قبل مشناه خالية عن الكليد وشبههما وعن شبهة الاشتباه هو عاقلين
 المرأة في مثل ذلك الفعل وقسروا الوطئ بما يتناول الادخال الخافي عن الاتزان فانه ليس
 بشرط ههنا كما في الجناية لكنه مناف لما ذكره صاحب الهداية في بيان شرائط الاخصان والامانة
 صفة شبع بالحلل فان الشبع انما يكون بالاقرار دون الابلاج كما يدل عليه حديث العيلة
 كذا فهم من تقرير الكل فليشمل وخرج بقيد التكليف وطئ البنت والمجنونة وبقيد للزنا
 العفوية التي لا تشهر والليقة والبراء فان وطئها لا يوجب الحد واديد بالملك ملك النكاح
 وملك اليدين وشبهه ملك النكاح ما ذكره الشارح وما اذا وطئ امرأة تزوجها بغير شهره
 وشبهه ملك اليدين ما اذا وطئ جارية ابنته وبشبهة الاشتباه ما اذا وطئ الابن جارية
 ابنته على طهر انما تحل له وخرج بالطوع زنى المكره فالأكره بسقط الحد سنن في كتابه
 وقوله وتكون المرأة جواب صاحب النيا بة مما قبل هذا التفسير لا يصدق على فعله مع انه
 زنا قطعاً بل يل اقامه الحد عليها حاصل الجواب فاعلم ان كل بطريق البقية بسبب الكليد
 طراً فلما تحقق الحد وتمكنها يثبت في حيزها ايضاً فلماذا اضيف اليها وجب عليه الحد
 تبعاً للرجل هذا زينة مالى النهاية وفي حفظ المص يمكن حمل الملك على المالكين وحمل الشهرة
 على اسماها الثلاثة **قوله** وينتفى أي عند الامام لانه حتى يتحقق في الخارج بفعله
 ولا يتوقف على شيء من البينة والاقوال وانما الخمس الثوب عند غيره ما لا علم القاضي
 ليسبحة في الحدود باجماع الصحابة **قوله** بشهادة اربعة لقوله تعالى فاستشهدوا
 عليهم اربعة منهم ولان في اشتراط اربعة تحقيق معنى الستر لانه الله تعالى لما قبل الستر
 على العباد شرط زيادة العدد تحقيقاً لغير الستر وقوف اربعة على هذه العا حثلة
 ناه من الحد المجلس شرط التهمة الشهادة به عندنا حتى لو شهدوا به لا يقبل شهادتهم
 عندنا ويجوز حد الفذ فحله فالشيا نفي كذا في التبيين **قوله** اما السؤال الم يدل على
 وجوب السؤال عن هذه الاشياء الثقل والعقل اما الاول فمأروى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سأل
 ما عز اى ان ذكر كلمة تكلم صريحاً في الباب والباقي كناية واما العقل فلا الاحتياط

فيه واجب لما ذكره الشارع بقوله فلا بد من قول من غير النقاء لغيره باب
 يتامسا الفرجان من غير ايلاج الى الحشفه وليعلم عدم وقوعه اكرها لانه سقط الحد كما مر
 في التبيين **قوله** فلا بد من التقادم وسيجيء بيان حد التقادم في قول باب شهادة الزنا وايضا يعلم
 بتعيين الزمان عدم وقوعه حال البقي والجواب صريح به **قوله** كليل وهو خشيعة
 يكمل به والمكيلة بفتح الميم والهاء المهملة وعاء الكمل **قوله** وعدوا ستر اى جعلوا مقادير
 ومزكروا ومنعوا تعديل الستر والحد نية يسجي في كتاب الشرائع لان احتمال
 في زمان البقي لان الزنا في زمان البني يمنع الاقرار ايضا وقد مساهده الزاني ان يجب
 الى حبيته لبراه العاقبي ثم يحق فيقصر **قوله** او قبل من القبل الماخوذ من القبله بالفتح
 اى غير مكلف يعنى ان للاحصان سبعة شرائط احدها الحرية والثاني العقل والثالث
 البلوغ وردها من حق غيرها بلفظ المكلف لانه من اتهم منه احد ما لا يستحق الخطاب
 والاربع الاسلام والخامس التزوج بنكاح صحيح والسادس الوطنى والسابع
 كون الزوجين بصفه الاحصان في وقت ذلك الوطنى المذكور حتى لو وجد الدخول
 بعد ما توثيقه ان المسلم العاقل البالغ اذا تزوج بنصرانية فدخلها ثم اسلمت
 فقبل ان يدخل بها بعد اسلامها او نفى باجنبيه لا يجرم عليه لانه ما لم يدخلها
 بعد اسلامها لم يكمل شرائط احصانه عند ابو حنيفة وعند وقال بويوسف والثاني
 يكون محصنا وكذا الحال اذا كان الزوج كافرا وللزوجة مسلمة فدخل بها الزوج كافرا
 ثم اسلم لم يكن المرأة محصنة ما لم يدخل بعد اسلامه حتى لو زنا في هذا اليوم
 لا يجرم فان قيل كيف يتصور هذه المسئلة وتزوج الكافر بالمسلمة باطل بالاقتفاء
 قلنا صورته ان يكون كافرا فاسلمت المرأة ودخل بها الزوج قبل عرض الاسلام
 عليه لانه ما لم يفرق العاقبي بينهما بالا ياء عند عرض الاسلام فيهما **قوله**
 اى الامور التي لم تكن هذا وقع ما يتوهم من ان يكونها بصفه الاحصان موقوف على
 هذا الوطنى فكيف ان يكون هذا حال كونها بصفه الاحصان **قوله** في قضاء اى مكان وزرع
 يبدا به اى يبدا بالزواج **قوله** فان ابوا امتنع كل الشهود او بعضهم وكذا الحال
 في الغيبة والتموت واذا سقط بامتناع بعضهم لا يحد الشهود لانهم ثابتون بالشهادة
 وانما امتنع بعضهم من مباشرة القتل وذلك لا يكون وجوعا عن الشهادة كذا في الغيبة
قوله وغسل لقوله على السلام حين سئل عن ما عود كفته والصلوة عليه اضعاياه

قوله

كما ينفقون

كما تصنعون بوناكم **قوله** جلدة مائه ان كان حترته لظهوره من قوله وقد تبس
 هذا بقوله فاجلدوا كل منهما مائه جلدة الا انه انفسخ في حق المحضين بآية الشيخ والشيخة
 اذ انينا قاربهموها البتة كالا من الله والله عزيز حكيم وقد نسخنا ولا ونما ونفى حكمها
قوله العذبة بضم العين المهملة والذال المعجمة بالفارسية مشتة تازيانه **قوله**
 يعرف على يدنه اى الضرب وقوله الا راسه اى لا يضرب هذه الاعضاء الثلاثة للنقل
 والعقل فانما يقول على راسه الله **قوله** وللعبد نصفها لان ارق منقص للخدمة ينقص
 العقوبة **قوله** ولا يحد سيده اى لا يقيم المولى الحد على العبد الا باذن السلطان **قوله** الا
 الفرو وهو يفتح الفاء وسكون الراء المهملة بالفارسية يوسيتين والخبو بالهاء المهملة
 والسين المعجمة جامه بنيه **قوله** بين جلد ودم لانه دم لم يجمع ولان الجلد يفرق
 عن المقصود مع الزجر لانه زجر غير تحصيل بالدم وزجر الزاني محال بعد هلاكه
قوله وهو تقرب عام اى انفى بتقيد الزاني عن وطئه سنة **قوله** ترجم وضعت
 اى جعلها **باب وطئ بوجوب الحد** **قوله** الشبهة وهي ما يشبه الناب ليس
 بناب كذا في العناية **قوله** دارنه اى اذعة من الدبر بالذال المهملة مهووزا وهو
 الذراع **قوله** ضربان اقول وبرا ضرب ثالث يسمى بشبهة العقد وستعرض الى شرح
 قول المتن وعرضا **قوله** في الفعل يسمى بشبهة اشتباه اى هي شبهة في حق من اشتبه
 عليه وليس بشبهة في حق من لم يشبه عليه حتى لو قال علمت انها غريم على كما اشار اليه المتن
 بقوله ان ظن **قوله** في الاخر منقول بقوله ان ظن انها احتراز عما قبل ان هذا المراهم يتدسوا
 اذ سي الخطي اوله وعما قبل من انه لا يحد سواء اذ عى الظن اوله **قوله** حال كونها لم ولد
 وانما الحق بعدة الشك لانها لها نراش المتكوبة وهذه علة وجبت لزواله فصارت كونه
 النكاح الحاقا للقاهر بالكمال احتياطا ولان امامنا فيه غرض في الله عنه فانه قال عدة ام الولد
 ثلثة حبس **قوله** وفي الخلل والغائب اليه لانما نشاءة عن دليل موجب للخلل في الخل وعى
 قيام الدليل الثاني بحرمة ولها سميته حكيمته ايضا الى ناشئة عن دليل الشرع كذا
 في الكفاية **قوله** لاني شبهة افعل قبل هذا البري على عومه فان مطلق الثلثة يثبت
 فيها النسب كذا في العناية **قوله** وجدها على فراشه لان المسقط للحد هو الشهادة
 ولا شبهة بعد طول الصلة فيجب الحد وهذا الدليل بعينه جار في الاخر لانه يمكن ان
 غير امراته بالسؤال او غيره من المعاملة عن غيرها **قوله** لا يخرج اى في المسئلة الاخر

شبهة الناب

والحرية أي في المسئلة الثانية **قوله** ان كان هذا أي زنا الجرح بالذمية وزنا الذي
 بالحرية **قوله** لا يجب المذاي لا على الذي ولا على الذمية **قوله** وعند أبي يوسف حاصل
 اختلافهما في هذه المسئلة شمول الوجوب في الذي والذمية وشمول العدم في الجرح
 والحرية عند الاظم وهذا الشمول لا يفتقر بمغايرة احد الطرفين لا آخر بكونه مرتبا او متبا
 او ذكرا او انثى وعند محمد عدم التغير ثابت في الجانب المرحي والحرية واما في جانب الذي
 فيتماد بين الذكر والذمي فيما اذا اختلف حالهما حيث يحد الذي ولا يحد الحرية وفي العكس
 لا يحدان وهو قول أبي يوسف اذ قال آخر شمول الوجوب في الانواع كلها وهذا يفصيل
 ما اجمله الشارع بحيث يكاد ان يخل وتكثرت الكثرة في الهداية **قوله** وعليه
 مهرها اما عدم وجوب الحد فلو جرد الاختباء لان الانسان لا يتميز بين امرائه وغيرها
 في اقله اوهلة الا باخبار واما وجوب المهر فلا يرفع لاي عن احد الزوجين اما الحد واما
 المهر اطارا فخطرت على فاما لم يجب الحد للشبهة فيجب للمهر ويجب على المرفوعة العدة وقد
 تم تفصيله في باب العدة **قوله** وعمرها ما تكملها اي لا يحد من وطئ امرأة لا تكملها
 اقول هذا هو الضرب الثاني الذي وعد في اقله اباب وتفصيل ذلك ان الاظم
 وان لم يفل بوجوب الحد عليه ولكن قال بالضرب الموجب عقوبة وتغريزا اذ علمه وقال
 الثاني والباقي وانشا في مخرجهم الله يجب الحد عليه اذا علم بذلك لان هذا
 عقد لا يصادف محله وكل عقد كذلك كان لغوا وذلك لان محل التصرف ما يكون
 خلا بحكمه وهذا المحل ليس كذلك لان حكمه المسمى من الحرمة ولا اعظم ان
 العقد صادف محله لان محل التصرف ما يكون قابلا لمقوده وهو التوالد ههنا ونبات
 آدم قابلا لذلك **قوله** او بهيمة اي لا يحد من وطئ بهيمة ولكن يحد لانه جنابة
 ليس فيها حد مقدر فيلزم التفسير ثم ان كانت الدابة مما لا يؤكل لحمها نذح ويحرف
 لقطع الخدم به لانه مادامت باقية فيخدم الناس به فيلحقه بذلك العار لانه الامراق
 واجب وان كانت الدابة مما يؤكل لحمها نذح وتوكل عند الاظم وقال لا يحد هذه ايضا اذا
 كانت للفاعل وان كانت لغيره مطالب صاحبها ان يدفعها اليه بغيره ثم نذح هكذا
 ذكره ولا يعرف ذلك الا سماعا فعمل عليه كذا في البيهقي **قوله** او ان في برأي
 في بر ذكر اجنبي او بر انثى اخية قد بالاجنبي لانه لو فعل ذلك لعبد او منكوته
 او امته لا يحد عليه بالاجماع صرح به قاضي خان لانه وان كان محرما لكن من الناس من

يستحل بقوله نوح الا على ان واجبه او ما ملك ايمانهم من غير فصل بين فعل وفعل
قوله في لعد قوله وفي قوله الاخر يقتلان سواء كانا محصنين او غير محصنين **قوله**
 تحض حراما فقد سفل الماء وهو مناط الحد في الزنا فيلحق به الواطئة **قوله** واستكبر هو
 جعل الشيء مقوليا بحيث يصير اعلاه اسفل وبالعكس **قوله** بامثال هذه الامور ومن
 جعلها الجس في انتق الواضح حتى يجوز **قوله** او زني في امر حرم اي ثم خرج النيا وافر
 عند الامام بان لا يقام عليه الحد لان المقصود هو الا زنا وهو يحصل بالاستيفاء وهو
 متعذر لانقطاع ولاية الامام فلو وجب الحد لم يدرى عن الغاية وذلك لا يجوز واذ ام
 ينقصد بوجبا لا يقام بعد ما خرج فلا يقع الحكم بغير سبب **قوله** ولا على هذه لان فعل
 الزنا لا تحقق منه واقعا في محل الفعل ولهذا يسمى هو واطنا وزانيا والمرأة موطنة وزنيا
 بها الا انها ستم زانية مجازا او كونه مسببة بالطلاق من قبل الذنا وهو فعل من هو مخا
 بالكف عنه وثم على ما شرته وفعل البقي ليس بهنك ايهقة فلا يناط به الحد كذا
 في الهداية **قوله** وفي عكسه حد اي لو زني مكلف بمجنونه او صغيرة بجميع مثله احد الرجل
 خاصة وهذا بالاجماع **قوله** واما اقوال لا يحدان اقرا حدها بالذنا لا يعفى احد
 الرجل اربع مرات في اربع محاسن مختلفة انه زني بفلانة وقالت تزوجني او قرب
 بانونا وقال الرجل تزوجتها وعليه المهر في كل مورق دعوى كل منهما النكاح **قوله** وفي
 قلامة بزني صريح في ان قلما بفعل الزنا كما هو وضع المسئلة واما جبر بين الحد واليقية
 لانه جن جنائين فيؤثر على كل واحد منهما حكمه كشرع الزنا فانه يحد بغيره فيقتل
قوله لانه صاحب الحق يغير ان الحدود حق الله تعالى واقامة اليه لا الى غيره قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم اربع الى الولاية وعذ من اقامه الحد ولا يمكن ان يقيم على نفسه لانه لا يقيد
باب الزنا **قوله** عنها **قوله** قربا من امامه يعفى ان عدم
 ان يقول مشروط بقرب الحاكم حتى لو كان بعيدا بحيث لا يمكن اداؤه الشراة عنده في اقل منه
 يقبل شهادتهم فيه ان هذا لا يخص في بعد الامام بل المرض والخوف من العدو ونحوها
 كذلك قالوا فاعلان يقال من شهد بحد متقدم اذا لم يمنعه عنه مانع لم يقبل ليشمل
 الكل من اشراف بين الموانع لا يخلو عن حكم **قوله** يشهد الفلاني اي ضمان الميسر من
 السامع وان لم يشهد القطع **قوله** هي بغيره اي حرته **قوله** بمعنى شهر وهو الاصح **قوله**
 وهي غايته حد فان قيل ينبغي ان لا يحد لانه لو خضر بزمان في النكاح فيصير شبهة

عنه فاعلان
 بغيره على ان لا يحد

كالقود اذا كان بين شركيين واحدها غايب لا يمكن للآخر من استيفاء احتمال العفوس
 الغايب قلنا الثابت عند الغيبة احتمال الدعوى وبحقيقة الدعوى تثبت الشهرة لان
 دعوى ما يحتمل العرف والكذب فبالاحتمال تثبت الشهرة الشهرة وهي غير معتبرة
 بخلاف مسألة القود فان العفو حقيقة السقط اذ اعتبارها يؤدى الى تعدد القذف فان قيل
 اذا كان القود بين شركيين واحدها غايب لا يمكن للآخر من استيفائه لاحتمال
 العفوس من الغايب قلنا العفو حقيقة السقط فاحتماله يكون شبهة السقط لا شهرة
 الشهرة فليتامر كذا في الكافي **قوله** شرطية الدعوى وهي لا تقع على الغايب **قوله**
 وجهه لا حد اي لا يحد فقط هذا بمسئلة الجهرل واما في مسألة اختلاف الزاوية
 فيتمردان معا كما صرح به مفتي الشافعي **قوله** اذ التوفيق يمكن فان قيل التوفيق
 هنا غير مشروع ولا يجب الحد لانه احتمال لا قامة والا مام ثامورا بالاحتيا
 للحد قلنا التوفيق في الحدود مشروع ميانة للثبات عن التعطيل كذا في الكافي **قوله**
 لا يخفى عليه فان قيل قد شبهته عليه امرأته بان لم يرف اليه قلنا الانسان كما لا يخفى
 على نفسه كاذبا لا يقر على نفسه حال الا شبهه قلنا اقربا لنا انتصف بشبهة كون الموطوءة
 زوجته **قوله** لا احتمال ان يكون الحبل هو انظاره لانه سلم الظاهر من حاله ان لا يرضى
 والشهود لا يفرقون بين امرأته وامته وبين غيرها الا بالمعروفة فاذا لا يعرفوها لم يكن
 الحد شهادة ندم **قوله** لا تغاير الاربعه على زناها مع تفرقة الاثنين منهم زيادة جناية
 وهو الاكراه **قوله** لا المرأة يعني ان اللوجب لم يتحقق في حقها لان طواغيتا شرط تحقق
 الموجب في حقها فلم تثبت لاختلافهم فيه وعدم الوجوب في حقها لمعنى غير مشترك
 لا يمنع الوجوب في حق الزوج من وجود الوجوب في حقه كما دلت الصغيرة المشتهة
 والجوينة **قوله** بامر غير مشروع لان الشهادة على الشهادة لا يقبل في الحدود والعقاص
 كذا في العناية **قوله** اذ وجد كذا بعد الحد اي وجد واحد من الشهود بعد الحد او محذورا
 في قذف بعد اقامة الحد وقوله قد اى حد القذف كما يدل عليه دليله لان الرمي
 ههنا القذف **قوله** لعدم اهلية الشهادة اي اهلية ادائها وان كان لها اهلية
 بعملها قال قاضي خان ان الشهود ثلثة شاهد له اهلية التمل والاداء بصفة الكمال
 وهو العدل وشاهد له اهلية التمل والاداء بصفة التقصان والقصور وهو الناقص وشاهد
 له اهلية التمل وليس له اهلية الاداء كالاى والحدود في القذف ولهذا ينهك النكاح

بهما **قوله** ثم لم ياتوا بأربعة شهداء وانما يتدرب بنقصان عددهم لانهم قد فله اذ لا
 حسبه عند تقصا الى العدد فانه الشاهد بخير بين حسيين كما مر ههنا لم يوجد
 الحسبة يثبت القذف لا خروج الشهادة عن القذف وانما كان باعتبار الحسبة كلاف
 الاكلية **قوله** ثم هو والجلد لا يضمن وهو الاصح وقيل ولو جوب الضمان عليه وجد
 لانه ليس بمأمور بهذا الوجه لانه امر بضرب مؤلم لا خارج ولا كاسر ولا قاتل فاذا وجد
 منه الضرب على هذه الوجوه وقع فعلة تعدا يا فيجب عليه كذا في البسوط **قوله** حد القذف
 وسنية المص في اول باب حد الشرب **قوله** فقد سقط بالموت لان حد القذف لا يورث
 بحكم القاضى وذاك وان لم يسقط الا حصان فلا اقل من اوراق الشهادة والمحدث يطل بهما
قوله ولم يوج مرجوما بحكم القاضى اي بالنسبة الى الراجع خامسة حتى لو قذفه غيره
 لا يتعد لفقدان ما يوجب فسخ الشهادة فيه بخلاف الراجع فانه زعم الاحصان في حق الشهود
 عليه كما يدل بوجوه فزعمه معتبرة في حقه فثبت له قذفه المحمود في زعمه ولا يعتبر
 في حق غيره فلا يتعد **قوله** حد الا انه لما رجع الثاني لم يوج من الشهود من يتم به الجثة
 وقد انفسى الشهادة في حقهما بالرجوع فيقتد ان قيل الاول منهما حين رجوع
 لم يجب عليه ولا ضمان فلو زعمه ذلك كان لزومه رجوع غيره لا يكون ملزما اياه
 الحد اوجب بان الحد لم يجب الا لانعدام السبب بل لوجود المانع برجوع الثاني وجب
 الحد على الاول بالسبب المتقرر لا بزرار المانع ولو اعتبرنا هذا المعنى لوجب القود بانهم
 لو رجعوا معاه لم يتعد واحد منهم لان في حقه كل واحد منهم لا يلزمه بشئ برجوعه
 وحده وثبت المحاباة على الشهادة وهذا بعيد **قوله** بطريق آخر كضرب العفوس مثلا
قوله على الزكي من ذكى نفسه اذا مدحه وتركه الشهود الوصف بكونهم اذكيا
 وقوله في قول ابي حنيفة هذا الخلاف انما هو اذا رجعوا عن التزكية وقالوا انهم
 عبيد او كفارا لا انما تعهدنا التزكية مع علمنا بخالفهم واما اخر المذكور على شهادتهم
 او يقولوا اخطانا لم يقض عليهم شئ اتفاقا هذا اذا اخبروا بالحقية والاسلام
 اما اذا قالوا هم عدوون وظهروا عبيدا لا يضمنون لان العبد قد يكون عدوا في
 الهداية **قوله** يباح لهم النظر الى الحى موضع الذناب من اذنين قال بعض
 العلماء لا يقبل شهادتهم لا قوادهم بالنسوة على انفسهم فاما النظر الى عورة الغير
 فقد افسح وانما يقبل شهادتهم اذا لم يبينوا كيفية النظر لاحتمال ان يكون

ذلك اتفاقا لا قصد كذا في الجامع الصغير للمجلد الثاني وفي البيهقي ان اقرا اشهد انهم
 نظروا ينبغي ان لا يقبل شرادتهم **باب حقد الشرب قه** ولو قطرة الى بلا اشتراط
 اسكر لان حرمة الخمر قطعية **قوله** وان زالت بعد الطهر يعني ان اخذوا به ويحرم
 نذ صوابه من مكان الاخذ الى مكان فيه الاما انزال الريح قبل ان ينشربوا به **قوله** زابل
 العقل نبيذا اي قلوبنيذ فانزال بالخمر وسائر الاشربة المحرمة المذكورة في كتاب الاشربة
 داخلة فيه او يقال تخصيصه بالنبيذ اشارة الى وجود ارايحة في ذلك الخمر فقط واما
 الاشربة المحرمة فزوال العقل كان فيه وعلى كل تقدير فيه احتراز عن زوال العقل عما
 كالسج ولبس الرماك وما يتخذ من الخنطة والشعير والذرة والعسل لانه لا يقد فيه ارجح
 به ان يطلع وقد اورد صاحب الهداية والكافي في غنيل المباح البيهقي والريماك
 فقط حيث قاله ولا يحد السكران حتى يعلم انه سكر من النبيذ وشربه هو عا لان السكر
 من المباح لا يوجب الحد كالسج ولبس الرماك فقال الاكل والشراب ذكر من باب احدة البيهقي
 موافق لعامة الكتب خلا رواية الجامع الصغير لمام الجبوري فانه استدلال
 على حرمة الاشربة المتخذ من الجوب كالخنطة والشعير والذرة والعسل وغيرها
 وقال السكر من هذه الاشربة حرام بالاجماع لانه السكر من النبيذ حرام مع انه
 مأكول فمن المشروب اولى كذا في النهاية وليس بصحيح لان رواية الجبوري يدل
 على ان السكر الحاصل من النبيذ حرام لا على ان النبيذ حرام لا على حرام وكلام الهداية يدل
 على ان النبيذ مباح ولا تناقض بينهما انتهى **قوله** واخوته بالواو وهو الصحيح واما آه
 النسخ التي وقعت فيها كلمة او فسج يدل ان الاخذ بوجود ارايحة او السكر فقط
 لا يكفي في وجوب الحد حتى يقرأ ويشهد به عليه وجعل **قوله** مرة اي عند
 الاغظم والاباحيه وقال الثاني ودفن ثيب باقراره مرتين في مجلس اعتبار العدة
 الاقرار بعد الشهود فلما قد ثبت ذلك على خلاف القياس فلا يقاس عليه غيره
قوله وبالسكركم السيرة وسكون الكاف مصدر سكر عطف على الشرب الذي
 هو ايضا مصدر اعترض عليه الاتفاق بان الاقرار بالسكر بالنبيذ لا يجوز حال
 السكر لعدم اعتبار اقرار السكران ولا بعد زوال السكر للتقدم كما مر جواب
 فلا وجه للتقديم في ارجاع التفسير بل هو ارجح الى الشرب الخمر فقط **قوله** او السكر
 سطر على الخمر وهو يقتضي صيرار طيب اذا اشتد قتر به الاكل اخذ من الغريب

السكر

وقال صاحب البيان هو يقع التمراد اعلا واشتد ولم يطير وانما حصة بالذکر والحكم
 في سائر الاشربة المحرمة كذلك حيث يصح وجوبه لانه الغالب في بلادهم ذلك استمر
قوله او اقرا بسكران لا اراد ان اقرا السكران بشرط الخمر لا يوجب الحد وكذا في سائر
 الحقوق المنقضة لله تعالى مثل الزنا والسرقاة لا احتمال الكذب فيما الاقرار فيختار في صحتها
 بناء على انها خالص حق الله تعالى بخلاف حقد القذف لان فيه حق العبد والسكران فيه
 كالحصاى عقوبة عليه كما في سائر تصرفاته من الاقرار بالمال والطلاق واعتاق **قوله**
 واية آي في قولها مال وعن ابن الوليد قال سئل ابا يوسف عن السكران الذي عجب
 عليه الحد قال ان يستقر اقل يائنها الكافور ولا يقدر عليه فعلت له كيف عنت بهن
 السورة وربما اخطأ فيه الصاوي قال لان تحريم الخمر نزل فيمن شرع فيها فلم ينقطع فزنا
قوله لا يشب اعتقاد الكفر لا كلامه هذيان لا اقرا له فلا يكون كافرا بدو الاعتقاد
 كالمكره على الكفر وروى ابن عبد الوقي بن عوف صنع طعاما فدعا بعض الصحابة فاكلوا
 وسفاهم فمرا وكان ذلك قبل حرمها فانتم في صلوة المغرب وقراء سورة قل يا ايها
 الكافرون بخذف اللام مع ان اعتقادها كفر ولم يكن ذلك كفر من ذلك الفارسي
 فعلم ان السكران لا يكفر بما جرح على لسانه من لفظ الكفر **باب حقد القذف**
 وهو في اللغة الروى وفي اصطلاح الفقهاء نسبة من احصى الى الزنا صريحا او دلالة
قوله غيبقا عن الزنا اي متزنا عنه غير متهم به **قوله** يصريجه احتراز عن القذف
 بطريق الكناية مثل ان يقول رجل لاخري اني فقال ثالث صدق لا على نفي النسب
 مثل ان لا يبيك كما توجه البعض وبني عليه اعتراضه فيلنظر في الاكلمية **قوله** اولست
 لا بليك اي من نفي نسب غيره وقال لست لا بليك محمد ان كانت امه حرة مسلمة لاقه
 في الحقيقة قد فله لانه نفي النسب والنسب انما ينفي عن الزنا لا عن غيره انتهى
 لفظ الهداية وقال الاكل وتقريره ان فرض المسئلة فيما اذا كان ابوه وامه معروفين
 او نسبته من امه ثابتا بين يديه وقفه عن الادب المعروف وكان دليلا على انه نفي بامه
 وفي ذلك قد فله لانه لا محالة **قوله** في غير الغضب يحتمل المعاتبة اقول انما
 تعرض للمثال الاول دون الثاني في حرم هذا احتمال وفي الهداية عكس هذا الحق
 الاختلاف في وجوب الحد فيه وان قد فله في حالة الغضب كما صرح به في العناية فكل
 احتمال المعاتبة في غير حالة الغضب مما يجب التعرض له فيه يدل على اختيار وجوب

حقد القذف

الحق حين قدفه في حالة الغضب ولا خلاف في وجوب الحد في المثال الثاني لو وقع
 حال الغضب فكان غنيا عن تعرض ذلك الاحتمال للدلالة على الاختيار المذكور وهذا
 من نتائج افكار الفقير **قوله** حدان طلب لانه قدف محصنة بعد موتها بخلاف ما اذا
 قدفها ثم ماتت فالحد يسقط كذا في العناية **قوله** ليس المراد الجبل بل بيان ان الحد مشروط
 بمطالبة من يستحق به **قوله** او نسب اليه بان قال ابن فلان مقترها باسم جد
قوله وكذا الحال الخ لان كل واحد من هؤلاء يسمى **قوله** يا ابن السماء بالجمل لا يحد
 بهذين اللقبين وقال ابن ابي ليلى ان قال بعزتي يا بنطي فعليه الحد لانه نسبة الى غير
 ابيه وقد اشار الشارح الى جوابه بقوله اذ لا يراد الخ المستطاف فيه من الناس سواء
 العرف او احد بنطي فهم ممن يقيم بالنسبة اليهم **قوله** بل تشبيهه اي بل يراجهما
 التشبيه فيما يوضع به لان المراد في الاول تشبيه المخاطب بالماء في الوجود والصفاء
 حتى تقب به من هو علم بين العرب في السناء لانه كافي في القسط اقام ماله مقام
 المطر وكان غنيا لقومه مثل ماء السماء لا مرفق وفي الثانية تشبيهه بالقبيلة
 الدنية في الاخلاق من حيث الخساسة والخلو الجمل اوفي عدم الفضاحة والكثيرة من
 قال لمصرى بارستا. اي ويا قروي فانه لم يجب شيء كذا هناك كذا في البيان **قوله**
 والطلب يعني طلب المقدوف ملكا مشروطا لا قامة الحد القذف وهو قد يكون ميتا
 حيا الخ بيان من له ذلك فقال والطلب الخ **قوله** فعندنا لا بل يثبت الخ كالاصول
 والاعر وادنا علوا وسلوا مكان الجزئية وكان القذف متساويا في معنى فان قيل
 ينبغي ان يكون له ولاية المطالبة حاضرا كان المقدوف او غائبا حيا او ميتا وكذا اذا مات
 بعد القذف قلنا المقدوف يلحقه العار قصدا وهو لا يضمن فلا يقبض خصومتهم مادام
 المقدوف حيا لانه ما ثبت في ضمن غيره لا يعطى له حكم نفسه واذا مات يطل اللقبين بطل
 ما في ضمنه بخلاف ما اذا قدف ميتا محصنا فلا الميت ليس باهل الحقوق العارية فيعود
 الى من يقع القذف في نسبة يقذفه قسدا فثبت له ولاية المطالبة كذا في الكفاية **قوله**
 خلافا لما روي عنه ان حق المطالبة لا يثبت لولد النبت لانه منسوب الى ابيه
 لا الى امه فلا يلحقه العيب بزنا ابى امه وفي ظاهر الرواية النسب يثبت من الطرفين فتصير
 الولد به كبرم الطرفين **قوله** وكذا قلنا قولنا اخبرهم من ذكر خلاف ذفرهم صريح في انه
 لا خلاف فيه **قوله** ولا يطالب احد اي ليس للعبد ان يطالب مولاه يقذف له العرق

المسلمة ولا للابن ان يطالب اياه او حده وان علق بذف امه ولا امه وجدته وان علق
 بذفه نفسه لان المولى لا يعاقب سب عبده وكذا الاب سبب ابنه قال رسول الله ص
 لا يقاد الوالد لولد ولا السيد لعبده فلما لم يجب القصاص والمقلب فيه حق العبد وسببه
 متفق به فلا بد لا يجب حد القذف والمقلب فيه حق الله تعالى وسببه وهو القذف غير
 متفق به يجوز ان يكون صادقا فيما نسب اليه او **قوله** ونحوه كالغفوع حد
 القذف واخذ العوض عنه فان كل واحد منهما جائز عندنا **قوله** بناء على ان كل من
 الحد هيبين يشهد احكام ذكره في العناية **قوله** راجع الى حق الله تعالى قبل ذنبه نظر لانه
 يلزم ان لا يكون حق العبد غالبا اذا اجتمع الحقان وهو خلاف الاصول والمعقول
 فان القصاص مما اجتمعتا فيه وحق العبد غالب **قوله** فهو ليس الا فكيفني اياك وقد
 يطلع عليه الزنا بطريق المسألة كقوله تع لم يدره مجسوطان فلا اشكال وقوله
 ليس بزنا اي لانه بعد النكاح **قوله** ولا يجب به شيء لانه انكار الولادة انكار الزنا
 بل انكار للوطئ اصله فلا حد ولا لعان كذا في التبيين **قوله** ولم يوجد في الثاني فان قيل
 اللعان قائم مقام الحد الزنا في حقها فقتل وجحد امارة الزنا فينبغي ان يسقط الحد
 عن القاذف نظر الى هذا قلنا بل لانه قائم مقام حد القذف في جانب الزوج فبان نظر
 الى هذا الوجه يكون المرأة محصنة فتعارف الزوجان فتساقطا فيبقى القذف سالما
 عن المعارف فوجب الحد القاذف من كل وجه كالا جنسية بجرم كانت اولمة الغير
قوله ولا يقذف من زنا في كفرها قيل معنى المسئلة انما زنا في نصرانيتها ثم
 اسلمت فقتل فاذن لا ما انكافرة مالم سلمه لا يحد فاذن وان لم تزل بالقيد
 بان زنا ساقط في بياح اسقاط الحد عن هذا القاذف وانما لم يحد فاذن بعد الاسلام
 لانه لم يغير حكم ذلك الذنا حتى سقط الحد عنه باسلامه فلم يحد فاذن انفقان
 شرط الاحصان وهو العفة عن الزنا ثم لا تفادح بين ان يكون زنا حاضرا في العرب
 او في امر الاسلام كذا في البيهقي **قوله** قدف مسلما ثابت به لان المساء من
 التزم بافناء حقوق العباد وان لم يودهم في امر الاسلام الا في امر الحرب كذا في صم
 من تقرير الشرح **قوله** فان عندنا في قوله خلافا لما قال الا تفاني واملا ان الفعل
 الذي اتى به الموحشي قبل الاسلام شيء يستلزم ويأثمة ونحوه تركهم ما يدنو منها
 لا تعرض لهم في كفرهم الذي هو اقبح من التزويج بالحرام فكذا لا تعرض في الزوج

وما

فما كان كذلك كان له حكم الضحية فصارت محصنا بالاسلام وقد غفر له ما تقدم بالاسلام
 فيكون فاداه وجه ان الشروع المذكور له حكم البطولات فيما بينهم فالتكاح عندهما
 فاسد في الاصل وهذا اذا اترافعا الى الحكم يقتضيه بينهما بالاجماع ونكاح الحرام ليس
 بمشروع مطلقا وانما كان كذلك في ملة ادم ضرورية القوال والتاسل بان تزوج
 اخيه هذا البطل من اخ البطل الاخر واما نكاح الامة فلم يكن مشروعاً اهلاً والسلم
 اذا وطئ امرأة بنكاح فاسد لا يكون محصنا فلا يتعد قاذفه فلذا هنا انتهى كلام صاحب
 البيان **قوله** وكفى حداً واحد وقوله ان الحد جنسهما كما اذا زنى مرات او قذف
 زناً واحداً مرات ولم يتخلل بينهما فاما اختلف كما اذا زنى وشرب وسرق وقذف الزنا
 معا فلا يكفى حد واحد لما ذكره الشارح بقوله اما اذا اختلف **قوله** لا يتداخل
 فلا يكفى حد واحد غير **قوله** وهذا بناء على ان الحد لا يتداخل في حقوق العباد
قوله اذ المقصود لا زجاء واحتمال حصوله بالاول ثابت فينقطع الثاني عما هو المقصود
 والحدود تندرج بالشبهة **قوله** غير مقصود من الاخر وحد الزنا لمصانة الانسا
 وحد السرقة لمصانة الاموال وحد الشرب لمصانة العقول وحد القذف لمصانة
 الاعراف كذا في التبيين **فصل التعزير** وهو لغة مطلق التعذيب
 وقوله دونه الحد جزء من معناه شرعي اي اذ في الحد في التعزير وقوة الدليل **قوله**
 والزوج وهو الكف والضعف **قوله** اكثر الحد بيان القلة والكثرة في التعزير بالنظر
 بناء على ما ذكره القدر فكأنه يرى ما دون ما لا يقع به الزجر وليس كذلك لانه
 يختلف باختلاف الاستحسان فلا معنى لتعزيره مع حصول المقصود بدونه فيكون مقوماً
 الى الحاكم بقدر ما يرى المصلحة فيه على ما قيل ان التعزير على مراتب تعزير الاشرف
 وهم العلماء والعلوية بالا اعلام وهو ان يقول القاضي بلغني انك تفعل كذا وكذا
 اولا تفعل وتعزير الاشرف وهم الدعاقة والامراء بالا اعلام والجزا الى باب القاضي
 وتعزير اوساط الناس كالسوقية الاعلام والجزا والجس وتعزير الدعاقة بهذا
 كله وبالنظر مع كذا في البيانية وفي الخلاصة سمعت من ثقة ان التعذير يأخذ المال
 ان رأى القاضي الاول جاز من جملة ذلك وجعل لا يحضر الجماعة يجوز تعزير يأخذ
 المال انتهى قال في فتاوى الظهيرية اعلم ان التعزير قد يكون بالجس وقد يكون بالضعف
 وتعزيرت الاذن وقد يكون بالكلام العنيف وقد يكون بالتعزير وينظر القاضي الى وجه

فصل التعزير

عبوس وقيل ان التعزير النفي يجب حفاظه مع يلي اقامته كل واحد بعلة النيابة
 من الله تعالى كذا في العناية **قوله** وابويوسف اعتبر حد الزنا الاصل هو الحرية
 والترف عامر من قبل ان ابا يوسف اخذ النصف من الحد وهو المائة لا حرار النصف
 من العبيد اهو عيب واكثر الالوان في الزنا مائة واكثر الثاني غسوة فاخذ نصف
 كل منهما فيقع النخسة وسبعين قلنا لا دليل على التنصيف جزئاً لا سيما من كل
 واحد منهما وله دليل ايضا على اعتبار اكثر الحدين بل الحق اعتبار اقلهما لان من اعتبر
 الاكثر فقد بلغ الحد وهو حد العبد والتكثير في قوله م من بلغ حداً في التعزير فهو
 من المقيدين اي من الجاوزين ينافيه لكن هذا في تعزير العبد فعلم قول ابي يوسف نقص
 نخسة عن اربعين كذا في العناية نقلاً من التحفة قال الاكمل وجه نقصان السوط
 الواحد في المذهبين جميعاً هو ان البلوغ الى تمام الحد يعزى وليس بعدد معين كربع
 او ثلث او غير ذلك فيصير الى اقل ما يمكن للتيف به انتهى **قوله** قالوا صرح
 في وجه تفاوت كل منهما عن الاخر على الترتيب فقوله يحصل الانزاج الى الامتناع
 بيان لوجه اشدية ضرب التعزير من ضرب الزنا والشرب والحد في بعض النقصان
 مقدار التعزير تخفيف ولا يخفف ثانياً في وصفه لثبوت حد في تعزير المقصود
 وهو الزجر هذا زينة ما في الحداية **قوله** ثابت بالنقص لانه سبب حد الزنا من اعظم
 الذنوب ولهذا شرع فيه الزجر الذي هو اعظم العقوبات **قوله** لاحتمال التعذير
 اي كون القاذف صادقا في قذفه ويجزى عن اقامة البينة لا يدل على شيق كذبه
 لاحتمال ان شهوة غايوا و اوجع اداء الشهادة لانه قلما يحصل من شرب على
 فعل القاذف كما قيل في الملة ولان شارب الخمر قلما يخلو عن القذف فيصير كل شارب
 جامعا بين الشرب والقذف فيحقق منه جنايتان ومن القلاف جنائية واحدة فلذا
 كان ضربه اخف من ضرب الشارب وان كان منصوصا عليه صرح به مفتي القليين
 في الكافي ويمكن استخراج الجواب منه عن قول الشارح اقول في فليتأمل **قوله** او كان
 زنا الا انه يبلغ التعزير غاية التعزير اكثر في قذف غير المحصن بالزنا لانه من جنس
 ما يجب به الحد واما قوله محصن فانما سوغ ونحوه فالزنا الى امام اعلم انه يتحقق
 التعزير في امور لا يتحقق منها في الحدود الاول الشهادة الثاني شهادة النساء
 مع الرجال والثالث العفو والابع التكفيل والخامس انه شرع في حق الصبي

المصلحة

لأنه من حقوق العباد كذا في النبيين والكافي **قوله** يا فاسق الخ فسوق والفسوق الخروج من طاعة الله تعالى والكفر من الأيمان وتبين معنى مجود النعمة في يكون هذا الشكر وهذا قال بعضهم لا تعزير في كافر ما لم يكن يقبل يا كافر بالله لأن الله تعالى سمي للوهم كافر بقوله الجليل من يكفر بالطائفة ويؤمن بالله فيكون محمدا كذا في التنازل عند الحبيب من الطبيب أي رجل خلع دوى والخنث من خنثه فخنث أي عطفه فحفظ منه سمي الخنث والخنثيون من الثوبية وهو بالفارسية في ديب واللحى بكسر اللام والضم لغة فيه السارق البين السارق قد والديوب والقرطبان بفتح القاف وبالراء والطاء المهملين وبالباء الموحدة كأنهما مترادفان وقد فسرت في إبيانية بأنه هو الذي يدخل الرجل على امرأته أن يصيب منه مالا وقد علم منه معنى الدوق وقيل هو والديوب من يترجم مع امرأته محرمة رجلا فندعه خاليا بها قال في الكوسية الديوب من لا غيره من يدخل على امرأته والقرطبان هو الذي يعرف من نخل امرأته وسكن عنده والمأوى السكن والنسب بفتح الناء المثناة الفوقانية وسكون المثناة التحتانية والسين المهملة من المغر وهو بالفارسية يذو شق والقرط بكسر القاف وسكون الراء المهملة معروفا يقال بالفارسية يوزنه قوله يا ابنه أي لو قال يا ابن حجام والخال أن الأب القذف فلا ينسب إلى حرقه الحجة أصلا ونكس القذف ونون فله كنادا وناسيا والكاف منه مفرج والقذف كفر بغير آذى فحضر القذف سلب الآدمية من المقدوف وهو ظاهر **قوله** هدر مده أي بطل ولم يجب به المال لأن مال القاتل لا يبيع المال أما في الحرج فبالإجماع وأما في التعزير فعندنا وقال الشافعي يجب فيه الدية في بيع المال لأن نفع عمله يعود إلى عامة المسلمين فيكون الغرم في ماله ثم قلنا إن المأوى بهما فلما استوفى حقوق الله تعالى كان الله تعالى من غير واسطة فلا يجب الضمان ولو سوز ربيع عرسه للخروج من البيت أو عدم إجابته دعوته إلى فراشه أو تركت الدينة أو الغسل أو الصلوة لا يهدر ماله منها أباح والباحات ينفذ بشرط السلامة كذا في الكافي **قوله** فلا يحد يعنى لعدم تحقق القذف بالزنا **قوله** والعقبة من تجاهر بالاجرة يعنى ينبغي أن يجب الحد بالقذف بإثباته قول فتاوى الظهيرية العقبة الزانية مأخوذة من القاب وهو اسحاح وكانت الزانية في العرب ذات برها رجل سحاح ليقتل منها حاجته فتسمي الزانية لهذا فجة والضماء أن يجب الحد في يادنا إذا لا يستعمل أحد إلا في مقام الزانية سيما حالة الغضب فكانت

بذو شق
يا كجس

صار حقيقة عزيمة وقول الشارح العقبة في العرف الغش من الذي لا يعمل عن الإشارة إلى هذا المعنى **قوله** والغابرة بيان لعدم وجوب الحد بها وذلك لأن الحد إنما يجب بالقذف بالزنا خاصة والغش هو الخروج من طاعة الله تعالى غير محقق به بل يتحقق بكل معصية سواء أيا فلا يلزم الحدية **قوله** براد به الخربز الخب بفتح الخيم وسكون الراء المهملة وضم الباء الموحدة وبالراء المعجمة الخب وهو رجل خذاع ليتم فلقب المتصل به عطف بيان له كذا فهم من فقهاء الجوهري **قوله** إلا أن يقال إلى قوله يا لها تهم يعنى أنه يلجئ بهم أو خشيته بهذه الألفاظ هذا اختيار منه الوجه الثالث الذي استحسنته صاحب الهداية حيث قال هذا مسمى لقل وجه استحسانه نجسبه عن طرفي الأقوال والتقريب أما أحد الوجهين الذي هو كونه القذف بها لغوا مطلقا سواء كان في الشرف أو غيرهم فهو اقراط والوجه الآخر الذي هو وجوب التعزير مطلقا بناء على كونه سببا في عتقها فليط **قوله** وحال الغافل والمقل يعنى أن كان القاذف ذا مروءة وعظ واد كان دون ذلك حبس وإن كان ستمائا منرب وجبس ولمروءة عند في الدين والصدق كذا في إبيانية ذلك المقدوف لو كان من العلماء والسادات والأبواب يعزير بقذفهم كل أحد من الأسرار كما متبع به صاحب المختار في الاختيار **قوله** لا يحد ولا يحد **قوله** لا يحد ولا يحد لاخذ خفية قيل هو المعنى اللغوي وقد زيد في له أو صاف في الشريعة هي أن يقال السرقة اخذ مال الغير على سبيل الخفية تخذه المقتول غير متسارع إليه الفساد عن غير تأويل ولا شهرة والمعنى اللغوي مراعاتها أنه فقط مثال القول يستفاد من المثال الثاني وهو ما نقب الجوار على الاستلزام اخذ المال من المالك مقابلته بسلاح على الجوار وكان القياس أن لا ينع في هذا المثال لأن ركن السرقة لاخذ خذ على سبيل الخفية وهي وإن وجدت وقت الدخول لم يوجد في وقت الاختلاف الأخذ حصل بطريق المعالجة لكنهم استحسنوا وقالوا الوجوب القطع لا يتم لو اعتبروا الخفية وقت الأخذ لا تمتنع القطع في أكثر السرقات لأن السرقة في اللبا في بصير مغالبة في الانتهاء لأنه وقت لا مجال للقول فيه هذا زينة ماني معناية **قوله** مال عمر زاي ممنوع من أن يصل إليه يد الغير سواء كان المانع بناء أو خافضا كما سيجي قال لا يحد الحرج في اللغة عبارة عن الكفاة الخصي ويحوز أن يقال هو ما يقصد به حفظ الأموال وهو على نوعين كما سنبينه عن قريب **قوله** مقدار عشرة دراهم أو ما يبلغ قيمة إياها وإن كان

سواء السرقة قوله

وغيره

ذهبوا قوله مفروبة اي مسكونة منقوشة وهذا شاهد لما في الهداية من عشرتهم
اشارة الى انه اذا سرقت فنته مفروبة وذنبا عشرتهم او اكثر وقيمة اقل من عشرة
مفروبة لا يقع وعلى هذا اولى الفقة والزيوف اذا سرقتها وذنبا عشرة وقيمة
اقل من عشرة لا يقع وقيل المفروبة وغيرها سواء والاولى كذا في التبيين
قوله مكلف اشارة الى عدم القطع في البقي والجواب **قوله** حرا وجب وانما يتولى هنا
وخذ العبد نصف حقه في سائر الحدود ولا يلزم في النقص ولقد التفتيف متعذر فيمكن
مجانة لا موان التماس **قوله** يمكن اشارة الى ان الحر على نوعين احدهما يمكن ان يكون
وجاوب سواء كان له بابا بابا او لم يكن لها باب اصله لان البناء لا يفتقد
الاحرار وكفروا وخيام وجوان والشاخي يحفظ فان كل ما لا يكون حرزا في نفسه
يكون حرزا ايضا حبه كما في الخمر والمسيح والرس الطير سوا ذلك الحافظ يفتقد
اوانها وسواء كان المتاع تحتها او قريبا منه ونظن عند في قول المصنوع جامع لهذه
المعاني كما هو الصحيح **قوله** واما عند ابو يوسف في مروياته رجح الى قولنا **قوله**
على الخ قبل هذا مشكل لان تعريف السرقة لا يتنا في الاحاد الفقهاء فيلزم اشتراط
حضور الفقهاء لظهورها وفيمكن سد باب القطع **قوله** او ناول اي اطي السارية
المتاع شخصاً خارجاً وهو في داخل البيت **قوله** يعلم انما متقادمة ام لا فان قيل
الشاهد في تأخير الشراة هو اننا غير متهم لانه لا يقبل شراة بدو الدعوى
فيستغنى عن لا يستل فيما اذا ثبت بالبينه كما لا يستل فيما اذا ثبت بالقرائن ان الدعوى
شرط للمال دون الحد فالنقد في منع القطع دون المال كما صرح جوابه **قوله** ومن سرق
ليعلم الخ قال لا يكل لعل هذا مستغنى عنه لان السرور منه حاضر ونظام الشهود
شهد وبالسرقه منه فلا حاجة الى السؤال عن ذلك اقول هذا محل تأمل فليتل
قوله قد راى انصاب يعني ان اصابه اقل لم يقع اعتراف عليه بما اذا اقبل جماعة واحدا
فانه يقتل كلهم وان لم يوجد من كل واحد منهم القيل على المال واجيب بالقصاص
متعلق باخراج الروح وهو لا تجري فيضاف الكل واحد منهم كذا **قوله** باتي وهو
باتي المهمة والجمع بين يعظم حد او لا ينسب الا ببلد الهند ويجلب منها كذا
نحوه الجواب الرابع كذا في شرح الوفاية اخذ من المغرب **قوله** والتقنا بفتح القاف
مفعول اجمع فانه وهو شبه الريح **قوله** والاذن من فتح البناء وفتح النوب معروف

والصندل بفتح الصاد المهمة وسكون النون شجر ليب الريحه والغصون بضم الغاء
وبالصادين المهمتين جمع فض الحاتم وقيد الحضر اتفاقا **قوله** والافاء اي
القصاع ونحوها وقوله وابنا اراد بها البنا الذي هو غير المركب بالخمار واما اذا كان
مركبه في الجدار فقلعها واخذها فانه لا يقع لانه القطع انما يكون في مال غير زلة
فيما يحترقه وما في البيت من المتاع فانما يحترق بالابواب المركبه فلا يكون محرقة
كمن يقتل جمع شبهة وهو معروف والخيش يابس من الكلام والعصب يفتق
القاف والصاد المهمة معروف والزيغ بكسر الزاء المعجمة معروف يقال له بالفارسي
ذمنه والقرعة بفتح القاف اليم والعين المعجمة والزاد المهمة الطين الاحمر وتكون الغين
فيه لغة كذا في الاكلية **قوله** والنور بضم النون بالفارسي اي كذا **قوله** واما عند ابو يوسف
فجه قوله انه مال متقوم فصار كالنور والياقوت كذا في البياض **قوله** آف
الحقير قال في الهداية في بيان الضائل بينه وبين غيره وما يوجد منه مباحا في
الاصل بصورته غير مرغوب فيه حقير وجه عدم القطع في الكلب والهم والافاء
كهة الرطبة قوله دم لا قطع في الطعام والمراد هو المهيأ للاكل منه كالخبز والدم لا يقطع
في الحنطة اجماعا كذا فيهم من تقرير الهداية وقد ادى اليه المص حيث مضى بما يفت
سريها واما الثمر على الشجر والبطيخ في البستان كزرع لم يحدد في عدم الاحراز ولهذا
تقرر للثمر على الشجر مع دخوله في الفاكهة الرطبة تمهيدا لقوله وزرع لم يحدد
هذا كله اذا لم يكن العام جماعة وحفظ اما اذا كان فله قطع سواء كان على سائر
اليه الفساد ولا كذا استفيد من تقرير العناية **قوله** ولا في الاشرية مطرية اي
مسكرة **قوله** وآلات لهو كالطنبور والطبل والدف وغيرها كذا في البيان والصليب
شيء مثل كالتماز بعده النصارى ويقال له بالفارسي جليبا والشرط بكسر الشين
واو معروفان ولا قطع في شئ من الثلاثة وان كان مع ذهب او فضة وعن الثاني
ان كان الصليب مصلحا لا يقطع لعدم الحرز وان كان في بيت اخر يقطع كمال المالية
والحرز **قوله** وباب مسجد مطلقا سواء علو في جداره او وضع فيه لانه صار بمنزلة بناء
بغلا في باب الدار فانه قطع فيما وضع فيه كسائر متاعه لا فيما علو في جدارها كما قيل
ان اعتاد سرقة ابواب المسجد فب ان يغتر ويأخذ فيه ويجسر حتى يتوب **قوله**
ومصحف وكذا الحال في كتب العلوم الشرعية كالنفسير والحديث والفقه والمبشر في الفقه

لخوله في قوله ودفعه كما سنبينه ان شاء الله تعالى **قوله** حذر الخلف في غير الميز في الميز
لا يقطع اجمالا لانه خذاع وليس سرقة لانه لا يد على نفسه وعلى ما في يد كافي **قوله**
فان حلبة تبع لا يقال يجوز ان يكون الخلف هو المقصود بالاخذ فلا يكون تابعا لاننا نقول
لو كان كذلك لاخذ الخلف وترك العقب **قوله** ان تلف الخلف مبدية دليل الامام الثاني
انه سرقة ما يجب فيه القطع وما لا يجب وفهم الثاني الى الاول لا يسقط القطع **قوله**
الا الصغير يعني العبد الذي لا يعتبر عن نفسه ولا عتق لا يكون في يد نفسه فالمراد بالعود
الكبير في قول الشارع خلاف ما ذكرناه في الصغير المميز وان لم يجر كحد البلوغ مساو للبالغ
في اعتبار بده كذا فيهم من تقرير الهداية **قوله** والمقصود من الدنبر يعني دفتر خبر
الحنا وهو محقق فيها كناية من عربية او شعرا او تفسيرها وحديث او فقه وانما لم
يقال ان من اراد اخذها هو معرفة اللغة ومعاني القران وللدنبر لانفس الاوراق وهي
ليست بالواجب القطع في غير القطع واما دفتر الحساب الذي هو دفتر اهل الديوان فيقطع
فيه اذ يبلغ نصيبا فان المقصود من اخذه الادراج لا ما فيه اذ لا نفع فيه لغير صاحبه فيجب
القطع لانه الادراج مال كذا في البيان **قوله** فالمقصود منه المال لا اللغة والاحكام الشرعية
وقد اشارت اشرح بقافية غير مألوفة اليهم **قوله** والفهم فخر الفاء وسكون الهاء
بالفارسي يوزن في كتابي بيانه منا والخيانة ان يكون الودع مافي يده من اشئ
الماوراء والاختلاف ان ياخذ من البيت سرقة جهرًا والسرقة ان ياخذ الشئ على
وجه العلانية قهر من ظاهر بدة او قربة والسرقة من هنا اخراج كفى الميت من القبر كذا
فهم من الامحاج وعدم وجوب القطع في النباش مذهب الاعظم وابو ابي خنا على قولهم
لا قطع على الخفية وهو النباش بلغه اهل المدينة ولات الشبهة تملك في الملك لانه لا ملك
لبيت حقيقه ولا للوارث لعدم حاجة البيت ولات الوارث لو بنش القبر وخرج الكفن
يقطع عند الشافعي فلو كان ملكا لم يقطع لان الانسان لا يقطع في ملك نفسه
فكون السرقة ملكا شرط وجوب القطع اجماعا كذا في البيان **قوله** وما لامة لان السا
منهم فله حق فيه وبهذا علم وجه عدم القطع في مال الشريك **قوله** حاله لا مؤجلا وجه
الاول مكشوف ووجه الثاني ان التأجيل ليس الا لتأخير المطالبة واما نفس
وجوب الدين فثبت قبل المطالبة ايضا **قوله** فشبها سقوطه سقطت يعني نظرا
الى اتحاد الملك والعين ويقاد السبب لوجوب سقوط عقبة ذلك المال وهو القطع فلو

شبهة

شبهة كذا في ان يبلغ وفيه دليل آخر وهو ان تكرر الجناية منه بالعود الى سرقة ما
قطع فيه نادرا جدا التولية مشقة مشقة الاجر والنادر يعرب عن مقصود الاقامة
وهو تقليل الجناية فلا يحتاج اليها وصار كما اذا قذف المجرم في قذف المذنب
الاول لا يتعد نظرا الى عرائنه عن مقصود الاقامة كذا في العناية وقوله كقول وهو
بالعين واناء للجنين الخط ونسج الثوب بالنوب والتين المهمة والجيم والقصاع
نساج **قوله** خلا لابي يوسف فانه لا يقطع غده له انه يدخل عليه بلا استئذان
واستحباب بخلاف الاخذ من الرضاغة لانعدام هذا المعنى عادة ولاشارة الى هذا الخلاف
خص المرفوعة بالذكر والانساء بالمحرم من الرضاغة مثلا في وجوب القطع باسرقه
من يترهم غير انه ليس له خلاف في غيرها **قوله** لان الوقاع تعليل لقوله فانه يقع
قوله ولا من زوج اي رجل وعرس امرأة لا قطع في سرقة زوجته وبالعكس وقوله
خاص له اي لكل واحد منهما الذي يملك فيه **قوله** او عرسه اي زوجته سيد لوجود
الاخذ في التخلو عادة والحق كتابته لان له في اكتسابه حقا **قوله** ومضيقه اي
لا قطع بسرقه الضيف من مضيقه لا اختلاف الخمر ولا بالسرقة من مضيقه وهو يفتح
اليهم وسكون العيون المعجمة الغنيمة وهو ما نيل من اهل الشريعة عنوة والحرب
قائم كذا في المغرب **قوله** يقع لان اختلاف الخمر بالاخذ وقد سرقة في قسم عدم الادب
قوله ولم يخرج من الدر واما لم يخرج منها لانها كلها خمر واحد فلا بد من اخراج منها
قوله وناول من هو يقال ناوله الشئ وتناول اي اعطاه الشئ فانه **قوله** هذا
عندنا لان فعل السرقة تم بالداخل الخارج جميعا ثم الخارج يدبر عليه القطع
لعدم هناك الخمر فيدر عن الداخل ايضا اذ لم يوجد تمام السرقة منه وطه **قوله**
واما عند ابو يوسف الخمر ان على الداخل القطع على كل حال **قوله** ان اخراج الداخل
يد مع الناع وناول اي اعطى الخارج فلهذا منه فعلى الداخل القطع **قوله** فاخذ فعليه
أي على الخارج القطع هذا اذ لم ياخذ من يد الداخل بالذات لانه اذا اخذ من يد الداخل
عليها ما معاصره به في الهداية وكافي **قوله** ليس بقتك الخمر التي خربت السند
عما وره وقد هنك فانه تنك **قوله** ليس الا هذا لانه لا يمكن الدخول في نفس العبد
عادة **قوله** او طرقة الطر بالسرقة والقطع ومنه الطر كذا في الصحاح والسرقة
حرقة جعلت وعاء للنقود والباطل والجمع وهو بطسكون الباء ما يشد به الآية و

والقربة وغيرهما **قوله** فخل الزباط اقول فيه اشارة الى جواب ما عسى ان يقال ينبغي ان يقطع
هناك من ههناك الخرباد حال اليد في الكم واخذ المال وتغيره سلمنا ان فيه اخذ المال لكن
لا نعم انه من ههناك الخرباد في اخذه لانه وان ادخل اليد في الكم الا انه ادخله في الزباط لا في المال
من الكم فتوكله خارجة اختراز عن الداخل كما ندم من تقريره ان تور اما وجه زيادة لفظ
الغير منكشف فليست فيه **قوله** او سرقة بطلا من قطار وهو الذكر من الابل وانما قصده
بالذكر لانه محل الحمل البوي بستان الحمل والقطار بالسرقة لانه لا يلد من غير ما خلف بعض على
نوع واحد **قوله** ربه اي صاحب كل من الحمل والحمل **قوله** واحد منه شيئا قيد به لانه
اذا لم يأخذ من من الحمل بالذات بل اخذ من الارض ما يسقط منه بسبب شقه لا يقطع كما
اذا طرقت حارثة فان اذيل في موضع جوارح فتفترت ما فيه من الجوارح فاخذ لا يقطع
كذا في التبيين **قوله** فان الجوارح وهو بفتح الجيم مفرد اسم للجوارح المعروف وبالفق
جمع كذا في التبيين **قوله** اراد موضعا اي بالذات ههنا **قوله** كان في حكمه يد الملقى
يعني ان الرمي حمله يعتاده السرقة لتقدر الخروج مع المتاع وتفرغ لقتال صاحب
الذات او للفرار فله من فيه يد حكمي ولم يتعرض عليه يد معتبرة فاعتبر الكل فعلة واحدا
قوله بخلاف الجواب من قوله فمما ان اللامعاه ليس باخراج كذا وله من هو خارج
يعني ان في مناوله من هو خارج يد معتبرة اعترض عليه فاجب سقوط اليد
الحكيمة للسرقة فلما لم يقطع ههنا لم يرد قول زفرانه خرج من الرز ولا مال في يد
واما جواب قوله وكما اذا التقى ولم يأخذ فهو انما اذا خرج ولم يأخذ فهو مضيعة لا ساروة
فلا يقطع هذا بذمة ما في غاية البيان **فصل** يقطع عين الساروة من ذك ثبوت القول
بقوله فاقطعوا ايديهم واليمين بقراءة عبد الله بن مسعود رضي الله عنهما وهي
فاقطعوا ايديهم ما وهي مشهورة جازمة الزيادة بها على الكتاب واؤذنه وهو موصل
طرف الذراع في الكف فان اليد ذات ثلثة مفاصل الرسغ والمرفق والابط وكذا في الجمل
ان يكون مراد القحة اطلاق اليد على الكلكل الا حتم ان ذال بيان الرسول عليه السلام
حيث امر بقطع يد الساروة من رزده ولانه متيقن به لكونه اقل فيؤخذ لان القحولة
لا تثبت بالشبهة فيما زاد على الرسغ بشبهة فلا تثبت كذا في البيان **قوله** ويحسم
من الحسم بالحاء والسين المصلتين وهو الكتي بعد التقطع بالزيت المغلي ونحوه
وثبت عنه بانه عليه السلام اتي ساروة فقال اقطعوه ثم احسموه ولا تلو لم يحسم
شهر

يقضي الى التلف والخذاج لا متلف **قوله** حتى بنوبى يظهر منه سماء الصالحين **قوله** فاقطعوا
يعني قالهم اربع مرات وقوه ومذهبنا ما نؤثر اي مروي عن علي بن ابي طالب قال ان
لا ستم من الله ان لا ادع له يد يا كل ما و يستجى ما و رجلا يمشي عليه **قوله** والظاهر
قد طعن حبة قال تتبعنا قد طعن حبة قال تتبعنا هذه الآثار ولم نجد شيئا منها
اصلا يعني ما رده الشافعي **قوله** او امبعها اي اصعريه اليسر سوي الابل **قوله**
او شلاء اي كانت واحدة من يد اليسر وابلها واصبعها او مقله اليمن شلاء قال
الجوهري الشل خل في اليد وقوله قبل القطع متعلق بكل من ملك ونفق فلا يقطع اي
في هذه المذكورات كلها **قوله** فلا يظهر السرقة يعني انما تظهر بالبيينة والبيينة حجة ضرورية
قطع الخصومة وقطع المعلوم غير متصور ثبوت ان الخصومة بشرط ظهور السرقة
والخصومة قد انقطعت بالرد الى المالك بشرط ظهور السرقة قد انقطع فانقطع ظهورها
ولا يقطع بدون ظهورها وانما قيد بقبول الخصومة لانه بعد قطع قطعها لانه الشرط
لم يقطع بل استمر بمقصود المقصود منه وهو استرداد المال الى المالك فيجعل باقيا تقديرا
لاستيفاء القطع واراد الخاب السرقة منه والى غيره وقوله وقوله وهو في عياله
وكذا الى امراته او ابيه مساهرة او عياله وكذا الرد الى ابيه او امه سواء كانوا
في عياله او لم يكونوا كما تود الى نفسه استسقاء هذا فبده ما في الاكلمية **قوله** وانما
قال ملكه بهيته يعني اذا اقتصر على رجل بالقطع في سرقة فوجه المالك واستلمه
اياه او باعه اياه لم يقطع لان استيفاء الحق من ثمة قول القاضي حكيم القنيص
بالقطع او بالرمي يعني ان القضاء في باب الحدود لا يفيد فايته الا بالاستيفاء لان
القضاء لا يظلم ولا اظلم ههنا لان القطع حق الله تعالى وهو ظاهر عند فلولم يجعل
الاستيفاء قضاء في هذا الباب المعنى عن الفائدة بالكلية وهو باطل بخلاف حقوق
العباديات القضاء فيها يعيد الظلم الحق للطالب على المظلم فلا حاجة الى جعل القضاء
من ثمة القضاء وهذا فقه تفويض استيفاء الحدود الى الاثمة دون سائر الحقوق
واذا كانت الامضاء من القضاء يشترط قيامه الخصومة عند الاستيفاء كما يشترط
وقد ابتداء القضاء وقد انتهى ذلك بالبيع والهبة قصار الملك الحادث بعد ائتمانه قبل
الاستيفاء كملك الحادث قبل القضاء لانه قال بعض فكا انه لم يقض في العايل ان يقول
جعلت الخصومة باقية تقدير في صورة رد السرقة بعد المرافعة قبل الاستيفاء ولم يكن

الاستيفاء منه من القضاء حتى اوجبت القطع ههنا جعلتم الاستيفاء من القضاء
في الحد ومطلقا لكن في صورة الرد لم يحصل بالرد سوى اوجب عليه بالحد وههنا
حد بينهما تصرف موضوع لافاء الملك مكان شبهة في رد الحد كذا في الاكتمالية
قوله يقطع عندها يعني زفر الشافعي وهو رواية عن الرباني قياسا على النقصان
في العين قلنا قياسا مع الفارق لان النقصان في العين مضمون على السارق والضمان
قائم مقام المضمون فكان النقصان كاملا عيناً وقسم الاستيفاء كما اذا استمر ملك
كله واما نقصان السعيير فمضمون فكان انصاب ناقصا عند القطع فصارت شبهة فاق
فمن **قوله** وهو حال القضاء هو الامر المند من اول دفع مدور الحكم بالقرعة الى
تمام امر القضاء وهو القطع لان القضاء في باب الحد ولا يفيد فايدته الاستيفاء
لان القضاء لا يجعل احد من عبارات عن الآخر كما يفصح عنه قول الاكمل فلو لم يجعل
الاستيفاء قضاء لوري عن الفائدة كما مر انفاً وظهر بطلان مقيل ان مسئلة الكتاب
في صورة النقصان قبل القطع بعد القضاء **قوله** لا يعجز سارق عن ذلك ولنا ان
الشبهة داذية وهي محققة بخبر الدعوى لاحتمال الصدق ولا يعتبر بقول
الشافعي انه لا يعجز عنه السارق بدليل ان الرجوع عن الاقرار بالسرقة يلزم
وما من مقررة ويملك من الرجوع وكان ذلك معتبر في ابرار الشبهة فكذا
هنا كذا في الاكتمالية ونحن نقول ولم يتعترض الشارح شرح قوله او احد
السارقين يعني اذا اقر رجلان بسرقة ثم ادعى احدهما انما مالي لم يقطع بالاثبات
الرجوع عامل في حوز الراجع لعدم الكذب ومورد للشبهة في حوز الآخر لان القرعة
تثبت باقرارهما على الشركة فيكون فعلاً واحداً **قوله** قطع الآخر عند الاكتمال فلا يخاف
لما بناه على انه لو حضر الآخر بما يدعى الشبهة وهي دارته الحد عن نفسه وعن
الحاضر فلو قطعنا الحاضر قطعناه مع الشبهة وله ان الفينة تمنع ثبوت السرقة
على الغائب لانه القضاء لا يجوز فكان الغائب في هذه الشراة كأنه معدوم وهو
لا يورث الشبهة في حوز الموجود وهذا لان الشبهة هي المحققة الموجودة لا
الموعدة كذا في العناية **قوله** وقطع الحزم فيه شيان بيان اشتراط الخصومة في القطع وعدم
الغيبا بالملك **قوله** اعيان ديارا ولم يذكرها في الاخرين عاذاً لوجوب اقراره بان تسليمه لغيره
له يد ولا ملك فلا يكون له ولاية الخصومة بخلاف الوديعة والمضاربة فان

١٢٢
الملك لهما باق على سوم المشتري وقصده **قوله** من سرقة قبل هو فاعل قطع
فهو مفعول المضمونين لكل منهما وجهه في نفسه وان نفى الاول قول الشارع ثم عطف
الح على الغير المستكن هذا على رايه واما من جعل فاعل قطع لفظ من في سرقة منهم
جعل الام سرقة عطف على الفاعل المذكور كما هو الظاهر **قوله** من سارق قطع يعني المسمى
اذا سرق من السارق بعد قطع يده ثم يكن للسارق وله للمالك ان يقطع يده انما
الثاني لسقوط عصمته **قوله** تغدب اي خيفة اقول انما اعاد منه بعد ذكره قبيل
هذا بقوله هذا عند اي خيفة من غير تفصيل اي يري ما ذوقه ويجوز رد فعلا ما عسى
يؤمن ان لا فرق عند بين القايمة والملك كما لا فرق بين المأذون والمجور فاندفع
زعم بعض ارباب الحواشي بقوله لا حاجة لذكر قوله بعد ذكره سابقا بقوله هذا عند اي
خيفة فليتلأمل واعلم ان الخلاف المذكور بين العلماء اذا كذبه المولى وان مدقة بقطع
في الفصول كلها لوجود الحقيقة وانقاء المانع **قوله** فوق ضرب المولى ومكان الدوار
سابقا الى المقرر في غيرهما بطريق التبعية لا نعلم نهمه الكذب في كذا **قوله**
وثبوت المال لا قطع كما اذا شهد به رجل وامرأتان او اقرارا بقرعة ثم رجع فانه
يفضي المال ولا يقطع وقوله من غير عكس اي لو قال اطلب القطع وولى المال لا يسمع
الخصومة ولا يثبت القطع بدون المال كذا في العناية **قوله** وبوخيفة جعل الفعل
اي القطع اصلا لان المال كالا موال مثلا فغزلة الشرط الخارجية عن حقايق الاشياء
والاصل ان القطع اصل والمال تبع له عند وكل واحد منهما اصل عند اي يوسف والمال
اصل والقطع تبع عند محمد وحكم كل واحد منهما مبنى على اصله كذا فهم من تقرير الزيلعي
قوله لا يمتنعان لانها حقان قد تختلف متلا واستحقاق سببا لان محل القطع اليد وحقيقته
هو الله تعالى وسببه الجناية على حق الله تعالى وهو ترك الاتيان على نهى عنه وفعل الضمان
الذمة واستحقاقه السرقة منه وسببه اثبات اليد على مال الغير على العودان فوجب
احدهما لا يمنع وجوب الآخر كالذمة مع الكفارة في القتل خطأ ولنا ما روى انه لم يقل له
غرم على سارق بعد ما قطع يده لا يقال هذا الحديث يقبل على عدم رد العين القابلة
ايضا لاننا نقول لا يمتنع ذلك فيز ما ولى وجوه عقلية ذكرت في المعبر من اماكن
الشارح بقوله ونحن نقوله بانتقال العصمة **قوله** قلنا عند اي خيفة لان الواجب
بكل السرقات قطع واحداً لانه يجب حقا لله تعالى وكل ملك كان كذلك يتدخل وقد وجد

ذلك فاذا استوفى ذلك القطع الواحد والمستوفى كل الواجب الا يرى ان نفعه وهو
الانزجار يرجع الى كل **قوله** وعند ما سقط لهما ان الحاضر ليس بنائب عن الغاب
ومن يستنبط عنه بسبب الحفومة في حقه ولابد من الحفومة لان شرط الظهور
السرقة فلم يظهر من الغائب ان يرفع القطع لهما واذا لم يرفع القطع لهما بقيت اموالهم
معصومة والمال المعصوم مضمون لا محالة وعلى هذا الخلاف لو سرق النصف من شخص
واحد من اهل الحميم في البعض فقطع لاجل ذلك فعند الاغظم لا يضمن النصف الباقية
وعند ما يضمن كذا في العناية وقول المولى شيئا مفعول يضمن **قوله** ولا قاطع
بالمولى لا يضمن مقيم لعدو الذي امر الحاكم بقطع العيون عند الاغظم لانه اخطأ في
الاعتناء اذ ليس في النص تعبير بالعين والخطأ في الاجتهاد مرفوع وقوله خلاف
لما يعنى ان عدم الضمان محقق بالخطأ عند ما يضمن في العمد لانه قطع طرفاً
معصوماً بغير حق لان الحق في العيون ولا تأويل حيث لم يخف لانه الكون في عند
اليسار فلا يعفى كما اذا قطع رجلاً او انفه وان كان في المجتهدين لان المجتهد
لا يقدر فيما اخطأ اذ كانت الدليل فلهذا كثر ذكر التسمية عند **قوله** ما سرق
في الدار فقد اشوب بكونه في الدار لانه اذا اشوبه غير مشقوق وهو سيارى
عشرة درهم ثم شقه فانه يقطع قوله واحداً وان نقصت قيمته بالشيء من العشرة
قوله وانما يقطع اذا بلغ واشترط في القطع اختيار المالك بضمين النفقات واخذ
التوب حشر واختار بضمين القيمة وترك التوب عليه لا يقطع اتفاقاً كذا في الهداية
قوله بسبب الحرق الفاحش اقول هذا التقييد استارة الى ما قبله من هذا الخلاف
مع التفصيلا المذكورة في الهداية وشروطها اذا كان النقصان فاحشاً وهو الذي
يقوم به بعض العيون وبعض المنفعة فان كان **قوله** ايسر وهو ما يقوم به بعض المنفعة
من الصالح كما سيجي في كتاب الغصب يقطع بالاتفاق **قوله** ومثله اي مثل هذا الخذف
هو سبب الضمان لوجود الحرق الفاحش فيه لا يورث السببه لعدم وصفه للمالك
كالأخذ الفاحش من هذا الوصف كذا استفيد من نعت الهداية وتقرير الاكل **قوله**
ولا قطع فيه كما مر قوله فصار شيئا آخر لان هذه الصفة بتدليل العيون اسما و
حكما ومفقودا وكل ما كان كذا ذكر ينقطع به حق المالك كما اذا كان صغيرا فضرر
به فقيمة دله ان على السروق بالى واصفة الحادثه والا سمي الحادث بغيره فاني

باب قطع الطريق قومه

اعادتها الى الحالة الاولى فكله **باب قطع الطريق قومه** مسلماً او ذمياً حرّاً او عبداً
قد اتفقت بالعمدة لانه لو كان حربياً لا يكون من هذه الكثرة الا سبباً الكفاية
بيان وان كان مستاناً قهراً فاملة الحد عليه خلاف وقوله على معصوم صريح فانه لا يند
على من قطع الطريق على غير المسلم والحد في الاشياء وقوله شرطه ان يكون المأخوذ مالاً مسلم
او ذمياً ليس بالعصمة المؤقتة حتى لو قطعوا الطريق على المستان لم يمتد والحق الب
المسوق في مال المستان وهو كونه حربياً كذا في الكافي والا صل فيه قوله تعالى فاعزوا الذين
يحابيون سمعوا رسله ويحاربون في الاخرى فساداً الآية اي يحاربون لا ولياء الله على
خذف المضاعف لا متناع ظاهره **قوله** فاخذ اي القاطع صار مأخوذاً وقوله حبس
لان المراد بانقضى الحضور من الحبس حتى من خوف الناس ولم ياخذوا ولم يقتلوا
اما ان يواد فيه من جميع الارض وذا لا يتحقق مادام حياً او من بلاد اخرى يحصل
المقصود وهو دفع ما اذ عن الناس او عن اهل الاملا سلام الى الحرب وفيه تعريض على
الردة فدل على ان المراد بغيره من جميع الارض يدفع شره عن اهلها وقد مر منفق
التعليق بان هذا الحبس بعد التقدير لا يرتكبه من سكر التوقيف ونقل صاحب الكفاية
عن التمرات كذا **قوله** كل منتهى كل واحد من القاصدين لا يحد من المار
لما خذ **قوله** من خلا في يد المجرم ورجله اليسرى لا يوجب جنس المنفعة و
هذه العناية لتفاحش ما رتب كان قتيلاً هكذا **قوله** فلا يعفو عنه وفي احوال عفى
وفي القليل منهم لم يلتفت الى عفو لانه حق الله تعالى وجوبه في مقابل الجناية على
حقه بخلافه **قوله** ويبيع بفتح العين المصممة والجيم اي على تقدير ان يعصب حياته
بطنة الموت ويترك مصلوباً ثلثة ايام من وقت موته وانه انما على بينه وبين اهله
ليد فنه **قوله** كسيف يفران قاطع الطريق باي الله قتل وذلك لانه لا قصاص
فلا يقتض السواة ولهذا يقتل غير المباشر لان قطع الطريق كما يكون بالقتل بغير
سلاح يكون باخذ المال بل يجرى الاضافة ايضا واقتل جزاء قطع الطريق بسبب
القتل وقد وجد فيقتل القاطع كيف ما قبل بخلاف القصاص لانه يقصد القتل والعقد
بطل لا يعرف فيستدل عليه باستعمال الله القتل وشرط ذلك لئلا يمتد الى قصد
الناس وادانهم العفو وما شبه ذلك كذا في البيانية **قوله** في الذية واما في الحج
فقط فيقتل بافيه قصاص **قوله** وياخذ الارش في غيره **قوله** وعند ابو يوسف

الى يعني ان المتق على مذهب الاعظم واما راي الامام الثاني فعلى تقدير مباشرة
 عقلا لهم اجراء الحق عليهم وقوله واما في المصراع ففيه خلاف الشافعي اي عند
 عند كما هو اقياس لا عند علمائنا وهو الاستحسان ووجه كل منهما غنى عن
 ابيات **قوله** وعند ابي يوسف اذا قالوا الخ اقول هذا لا مجال ما فصله الرباعي
 بقوله وعن ابي يوسف انه لم اذا قصد والى المصراع بالترجيح على حكم قطع
 الطريق لان السلاح لا يلبس فلا يلحقهم الغوب وان قصدوا بالبحر والحب
 فان كان خارج المصراع كذا الحكم لان الغوب لا يلحقهم وان كان يقرب منه
 وان كان في المصراع كان الليل فذلك ايضا لان الغوب لا يلحقهم وان كان بانهار
 لا تجري عليهم حكم قطع الطريق واستحسن المشايخ هذه الرواية وبه يفتي
 والخبر على التي كانت النعمان المنور وهي اقل من ذلك الكوفة **قوله** وفي الفتا
 بلقاء الميمنة وكسر النور ولا يقال بالسكون مصدر فتنه اذا عصر حلقه والحق
 فاعله كذا في النهاية **كتاب الجهاد** جهد الرجل في كذا او جند فيه وقرب
 منه ما قيل الجهاد هو الدماء الى الدين والقتال مع من امتنع عن القبول بالنفس
 والمال **قوله** فرض كفاية اما الفرضية فقولته تعالى فافعلوا المشركين واما الكفاية
 فلا نه ليس بفرض لعينه كونه فسادا في نفسه تجريب البلاد واقفاء العباد ولكن
 لا عزاز دين الله تعالى ودفع الشر عن العباد **قوله** اي ابتداء انما ذكره هذا الا ظاهر
 قوله تعالى فان قاتلوكم فاقتلوهم بدل على ان قتال الكفار انما يجب اذا بددوا المعادلة
 وليس كذلك بل يجب مقاتلتهم وان لم يبدوا والاية منسوخة والقصد من لا يقدر
 على المشي والاقطع من قطع يده **قوله** بلا اذ دلالة ما فرض على وملكنا اي
 ذوق السلاح لا يظهر في حق فروض الاعيان كما في الصلوة والصوم كذا في الهداية
قوله لا يجعل الامام الخ لانه يشبه الاجرة وحقيقة الاجرة حرام فما يشبهها يكون
 مكروها **قوله** فيفعل ذلك اي لا يكره ان يتكلم الامام الناس بان يقول بعضهم
 بعضا ما روي ان عمر رضه بعث العرب وهو رجل متزوج بدلا عن متزوج واعطى
 الجاهدين القاعد هذا زيد ما في الهداية **قوله** في الجزية لانها احد ما يشترى
 به القتال على ما نطو به قوله تعالى قاتوا الذين لا يؤمنون بالله اي ان قال حتى يعطوا الجزية
 عن يدهم ما نطو **قوله** حربوا عنيون وهو بفتح الهم وسكون النون وفتح الجيم

كتاب الجهاد

يرى بالجماعة مقربا واجله بالفارسية من ي نكث اي ما يجوز في **قوله** او
 زسوا اي جعل الكفار ذلك المسلم رسالهم مستنير به قال الجوهرى الشتر الشتر
 بالنس **قوله** الحرب مذبذبة فتح الحاد وضما وانفتح ففتح كذا في الصحاح **قوله** الى صوب
 آخر هو بفتح الصاد المهملة والباء الموحدة بمعنى الناهية والطرف بانه هو في الاصل
 بمعنى البيتونه اي وقف يباب كذا في الكشاف **قوله** والسلم بفتح السين وكسر الهاء الصلح
 كذا في الصحاح **قوله** كالا وهو العقوبة التي يصير عسرة للملأ **قوله** وبالله جواب
 سواء مقدم وهو رسول الله عزرا عين العرب بعد وفاة محمد صلى الله عليه وسلم
 صدرها عنه **قوله** فكيف نزل ههنا فاجاب عنه بانه مسوح بقوله **قوله** لا تغلوا الحديث
قوله وشيخ فان قيل هذا في الشي الكبير الذي لا يقدر على القتال ولا على الصلح عند اللقاء
 السفيف ولا على الاحتيال ولا يكون من اهل الواي والتدبير واذا كان قادرا على واحد
 منها يقبل لانه يقتله بغيره بغيره يحرض على القتال وبلا خيال بكسر الخاء كذا في
 العناية **قوله** لا باس بقتله الا يرى انه لو شمره لادب المسلم سيفه على يده ولا يمكنه
 دفعه الا بقتله لا باس بقتله لان مقصوده الدفع كذا في الهداية **قوله** بان يشغله
 الخ هذا مع قول صاحب البيان امتنع الذين عن قتل بيده واقفا عليه بان يعطيه فيضرب
 قوائم فرسه ونحو ذلك **قوله** واخرج مصحف وامراة اخذها اخرجهما في عدو
 يسير من العسكر يجنب لا يؤمن عليها لانه فيه تعريض المصاحف على الاستخفاف وتعريض
 النساء على الصياع واليقظة **قوله** الا في جيش قال الحسن بن زياد من قول نفسه
 اقل السرية اربع مائة واقل الجيش اربعة آلاف **قوله** وانفذ النصف من هذا شي من
 يده طرحه ورمى به ونقض العهد طرح كذا فهم من تقريره الا كل **قوله** ولا يجوز اخذ الجزية
 من المرتد لانه كفر بربه بعد ما هدى الى الاسلام ووقف على محاسنه فلا يقبل منه الا
 الاسلام او اسيف زيادة للعقوبة وتغليظا **قوله** وجعل بفتح الحاء للجمعة وهي
 الفرسان وقوله منهم متعلق بذياب اي لا ينبغي ان يباع امثال هذه الاشياء من اهل
 الحرب لانه في تقويتهم على القتال **قوله** وادب اي ادب الامام الحر الذي يعطى
 الاموال لبرائه لسبقه على راي الامام **قوله** ولما لان الذي منهم بالقتل ولا يجاد في عفا
 وقوله واسير الخ ولم يجاز لانهم مقهورون فيجب ابدانهم والامان يختص بعمل الخوف
 وعدم جواز امان الخوف اتفاقا **باب** وهو بفتح الهم وسكون النون

بفتح الهم

المجعة مال الغنيمة وقد بيناه في كتاب السركة نقلا من المغرب من اراد التفرقة بين
المغرم والفي وانقل في مقرة عند عامة العلماء فلينظر فيه وفي الكفاية **قوله** عن
وهي نفي العين المهمة وسكون النون قد فسر صاحب الهداية بالقهر وقال صاحب
الكفاية العنوة الذل والخضوع والقهر ليس بتفسير له لانه لا يرد من لازم وقصر متقد
بل بطريق الجازلة ان ذلك يلزم القهر اسما **قوله** بحرية وهي الوصيفة التي وسعها
الامام على نفوس الذين كان الخراج ما وضعه على ارضهم كذا فم من منطوق الهداية
من غير ان يأخذ منه شيئا يعني نفوسهم على الاستسلام وهو الانعام عليهم بان يتركهم
بجانبه ودجرا الا عظام عليهم من القتل والاسترقاق وتركهم مدة للمسلمين كذا في غلة
الاتفاق **قوله** فقبل ان تفتح الحرب اقتباس من قوله تع حتى تفتح الحرب او زادها
وان قال ان لا يقوم الا بها كالاتحاح والقبول اي ينقض الحرب ولم يوجب الاسلام او سلمه
كذا في تفسير القاضى **قوله** وروى اي نفي ايضا رد اهل ما فتح الى دار الحرب لا يذوق فيه قوتهم
على المسلمين وقوله وعقد دابة اي نفى ايضا عقوبة من عقر اناقة بالسيف ضرب قوائمها كذا
في المغرب **قوله** وحرقه وكذا حرقه الاسلام وما لا يحرق من ذلك الحديد يد في مكان يتقوى
عليه كيلا يتفقوا بها وان تغدر عليهم نقل السبي يقتل ارجال منهم وتعمل الزدادي
في مضيقه حتى يموتوا عطشا وجوعا كيلا يعود فخرهم علينا **قوله** وقسمه مغنم على نفى
ايضا قسمه مال الغنيمة في دار الحرب عندنا خلافا لثالث وفي اصله ان الملك للغزاة يثبت
قبل الاحرار بدار الاسلام عنده لا عندنا ودليل الفريقين فالصواب المذكور في المطولات
ويستنبى على هذا انه من السائلين ان الامام اذا باع شيئا من الغنائم لا يبيح الغزاة
او باعه احد الغزاة فانه لا يبيع عندنا لعدم الملك وكذا الوالد **قوله** هم هم لا يورثهم كذا
في كفاية المنتقى **قوله** الا ايداعا اي نفية القسمة الا اذا كانت على وجه الايداع بان لا يكون
للامام وقاب من بيع المال للمل على الغنائم فيقسمها بين الغانمين قسمة ايداع ليعملوها
الى دار الاسلام **قوله** هنا في دار الاسلام **قوله** والود بكسر الهمزة وسكون الدال
المعنيين مرموزا هو العود ومنه قوله تعالى حكايته عن موسى عليه السلام فارسله
معه مرة يصعد في الغروب بينه وبين الدود بعد اشتراكهما في عدم القتال ان الود
لا يشاء خولا في جد العدو عن الغزاة لكن يتوقف في مرامهم ويتبرقهم شاهد الاتقاء
الغنيان فاذا است الحاجة اليه يقاتل وانفصاله عنهم في بعض الاوقات لا يخلو عن حكمه

قسمة الغنم

معتبرة

معتبرة عندهم وانما اند فلا ريب في تأخره خوله عندهم ولكن يجوز ان يلحقه قبل انقضاء
الحرب وبعد كما يفهم عنه قول المصنفهم وعلى التقديرين هو شرك عندنا خلافا
لثالث في البعد بناء على ان اصل الذمة كراهة هذا ما نسخ في من الفروع من تغيير الحكم
وانتقال في اسفارهم المعتبر **قوله** ولا يجرى اي لا يحل بيع الغنيمة اشارة الى عدم جواز
بيعها بالذهب والفضة وقوله قولنا اشارة الى عدم جوازه بالعرض **قوله** ومن اسلمه
تله اي في دار الحرب وانما يثبت بها اختراعا عن ستمس دخل دارنا بابا ما لم ناسلم ثم غلب
السلوى على امر الحرب فان اولاده واولادهم كل في وقوله عنهم نفسه اي خفيهم لان
الاسلام ينال في بدء الاسترقاق لانه يقع جزاء الاستنكاف عن عبادة ربه فانه لما
استنكف عن عبادة ربه جازاه الله تعالى بان يصير عبدا عبدا ولما كان سلبا وقع
الاستيلاء لم يوجد شرط الاسترقاق فلا يوجد الشروط وانما الاسترقاق حالة ابقاء
فان الاسلام لا ينافيه كما تقدم **قوله** وماله معه اي في يد لقوله هم من اسلم على
مال فهو له وقوله عند مسلم اذ في لان يدها صبيحة محنرة فداي كمال **قوله**
او عرسه اي عهم زوجته لانها كاذبة حربية لا تتبعه في الاسلام وفيه خلاف
اشا فعر اقول لو قال فيها ما اودع خلاف المقصود لان في الحل ايضا خلاف كما صرح
به في الهداية والامرين **قوله** وعبد مقاتل لانه باعته على يده خرج من يد صار
بغالة هل الدار واهل الدار ومن لم يقاتل بسبب في لانهم ابتاعه **قوله** بجازة
الدرج وهو نفق الدار والاداء المصليين هو البرزخ الخارج بين الدارين **قوله** بجعة لو
جاور اهل دار الحرب دخل دار الاسلام وبالعكس **قوله** وقد شهدوا الوقعة اي
حال انقضاء الصفيين **قوله** في دخل دارهم ولقد اعجب للصلاة مرة حيث اني بسائلين
طولي الذيل في اقل من سطر واحد بحيث تفننت احديهما بالآخرى مع الاشارة الى بني
الاختلاف في احديهما بين علماءنا واشا فعر اقول في مرامهم الله بقوله ويعتبر بقا الجائزة
المثلة الاولى ان الفارس سرحان وللراجل سرحم عندنا عظم لانه قال ينفذ وعمل بفتي
وانا بهما من دخل دار الحرب فارسا فم الملك قد استنوع سرحم الفارس ومن دخل
راجل فاشتهر فمرا فاني استنوع سرحم الراجل ووجه التقصير مكشوف وكذا وجه
الاشارة **قوله** فعلى العكس يعني من دخل دار الجاهل فشرى فرسا فقاتل فله سرحم الفارس
عنه اي عندنا اشا فعر ثلثه اسرهم وكذا عندنا في الواقي وجه قولهم ما روى

بيان المدد لا يشتركونه فيها هذا زبدة مافي الهداية **قوله** على التخييل الخ يعني هذا المدد
انما صدر عن الرسول **ع** لاجل تفصيل واحد من الغداة لا لتبليغ حكم من احكام الشريعة
فلا يدل على كون السلب للقائل وان لم ينقله الامام كما هو في الشافعي **قوله**
لا مريية في وضع هذا الباب لبيان استيلاء الكفار على المسلمين بعد الفرج
عن بيان عكسه لكن افتتح بذكر استيلاء بعضهم على بعض كما اهتد ان يفتتح بذكر غلبة
الكفار على المسلمين **قوله** او يعيّل نداهي تقدر وهب على وجهه سببار **قوله** لان
النمل الخ لا يقال انهم ليسوا في اطين فكيف ينشأ الحرمة في حقهم لاننا نقول انهم محاطون
بالحرمان كلها كازنا والربا فيقتبس الحرمة في حقهم كالمسلم كذا في البنيين قلنا
انما يكون الخ حاصله ان لا تسلم ان الاستيلاء فيسبح لعينه بعد يؤيد قوله في التوضيح
واما الاستيلاء فانما ينشأ لعصمة اموالنا وهي غير ثابتة في غيرهم اذ هي ثابتة ما دام
محرزا وقد زل فسقط النمل في حق الدنيا واما في الاخرة فلا حتى يكون انما واخذ به وقال
الفاضل المتقار في التلويح قوله واما الاستيلاء يعني لانهم انما لا دليل على كون الاستيلاء
منه ميا عنه لغيره فان لا جماع على ثبوت الملك بالاستيلاء على المال المباح وعلى الصيد
دليل على ان النمل عنه لغيره وهو عصبة المحل اعني كون الشيء محترما للعرض محصنا
لحق العبد وعصمة اموالنا غير ثابتة في غيرهم لانهم يعقدون اباختلا وتملكها بالاستيلاء
فكانوا في حق الخطا بثبوت عصمة اموالنا بمنزلة من لم يبلغه الخطا من المؤمنين في
زمن النبي عليه السلام فيكون استيلاءهم على الصيد ولما كان هذا مظنة ان يقال لانهم
ان العصمة غير ثابتة في اخره وهو ما ذكره الشارح بقوله او العصمة وكونه جوابا لستفلا
فظهر بفساد النسج التي وقع في بعضها بدل او اذا الشريعة وفي بعضه الواو وحاصل
الجواب الثاني ان العصمة في المال الكل من يثبت له من الماسم والكافر واما يثبت على
منافاة الذي فان الواو يعل وهو قوله تع هو الذي خلقكم مافي الارض جميعا يقتضي
ان لا يكون مال ما معصوما شخص ما واما يثبت العصمة لضرورة يمكن المالك من الانتفاء
وقع لانه اذا لم يكن معصوما كان كل واحد سبيل من التعرض له فلا يعالج المصلحة
الطلوبة من العصمة وهي التملك فاذا زال التملك المذكور بالاستيلاء عاد مباحا كالكل
الا ان الاستيلاء لا يتحقق الا بالاحراز بالادارة عبارة عن الاقدار على المحل خالدا
ومالا والكفار ما داموا في الاسلام اقدروا على المحل خالدا وانما يقتدرون عليه ما ولا

بالاحراز لانهم ما داموا في الاسلام مقتدرون بالادارة والاستعداد بالنص في محله واما
قول الشافعي والقيس لعينه لا يفيد الملك بجوابه سلمنا انه فيمنع لكنه فيمنع لغيره مباح
في نفسه كما اوجبهناه والقيس لغيره اذا صلح ميبا كدراحة نفوق الملك كالصوف في الارض
المقصوبة فانه ان صلح سببا لا يستحق اعلم ان النعم وهو في الثواب في الاخرة فلا بد
بصلح سببا للملك النفا في الدنيا او في اعترض على الجواب الاول بان التقريب ليس تام
لان المدعي استيلاءهم سببا الفكي اموالنا في الواقع والدليل الاول على تقدير تمامه
انما يدل على عدم عصمة اموالنا في غيرهم ولو فتح هذا انهم اباختلا ومائنا وتزويج اخرنا
لهم لانهم يعتقدون اباختلا ما ايضا وقد اجاب عنه صاحب الكشاف بان مدار المسئلة
ليس اعتفاء من اباختلا هو العصمة وهي في الرقاب متاكدة بالحرية المتاكدة بالاسم
فلا يحمل سقوطها كذا نقله الاستيناز الشقيق القرقي في حاشيته على التلويح لا يفتا
لم لا يجوز ان يكون عصمة اموالنا ايضا متاكدة بالاسم لاننا نقول ان قياس المال
على الرقية ضعيف لان المال مبال في الاصل بخلاف الله في فانه خلق ما لا يشاء
مختار معصوما ولعمري قد سمح هذه الخ مع جوابه ثم وجد في هذا الجواب ابيات على خطا
الذي كتبه من اراد الاطلاع على تفصيل هذا المقام فليست في الكتابين من اواخر فصل النهي
من ركن الكتاب والتمح في الجواب عن اصل السؤال ما ذكره صاحب الهداية في باب البقا
هذا ان لا حكم لا بد فيها من الالتزام والاعتقاد اباختلا ولا الزام لعدم
الولاية لوجود المنفعة فان قيل لو ثبت الملك للكافر بالاستيلاء على المسلم
لما ثبت ولاية الاستعداد للمالك التوقي من النفا في الذي وقع في عصمة او من
الذي اشتراه من اهل الحرب بدون رضاه في الغا في اجيب بان بقاء حق الاستعداد بحق الملك
التوقي لا يدل على قيام الملك للمالك ما لا يبرهان الواجب الرجوع في الهبة والاعادة الى
قديم ملكه بدون رضا الوهب له مع زوال ملك الواهب في الحال وكذا الشفيع ياخذ الدار
من المشتري بحق الشفعة بدون رضا المشتري مع ثبوت الملك كذا في العناية فاذا
زال سقطت العصمة اقول هذا انما يدل على سقوط العصمة بالاحراز بدراهم فهذا
اعتراف بان استيلاءهم على اموالنا في دارنا بالاستيلاء على مال معصوم وهذا
لا يقتضيه الملك اجماعا واجيب عنه في التلويح بان الاستيلاء فعل ممدد له حكم الابتداء في حالة
البقاء فصار بعد الاحراز بدراهم الحرب كانه السنوي على مال غير معصوم ابتداء فيملكه

كاسلم **قوله** لان حزننا ومدينا لا بالنسب انما بقيد الحكم في تحله والمال المباح والمحر
 معصوم بنفسه وغيره يثبت القرابة من وجه واما رقابهم فانما ملكهم لان الشرح اسقط
 عنهم جزاء على جنائهم وجعلهم ارقاء وزمرتنا منزهة عن تلك الجنابة
الاعظم **قوله** لكن لم ياخذوه قهرا يعني في ابوابنا ودخل الى دار الحرب ولم يعرضوا
 له بشئ من الاخذ والقبض بل تركوه مرسلا هذا في الابواب التي دخل اليها من ارضهم باختيارهم
 واما الذين يتقدمون في الاسلام فاخذوه وحزوه بدار الحرب قهرا فيكون انتفاقا لانه
 ما دام في دارنا قيد المولى باقية عليه وهذا الوجه لا ينه الصغار صار قايضا له بقاء
 المانع حكما يمنع ثبوت اليد له في نفسه فيتم احراز المشركين اياه واما الابواب التي دخل اليها من ارضهم
 فلا يكون في يد مولاه حكما حتى لا يجوز له الهبة المذكورة فيه والى هذا الشارح الشارح
 بقوله فصار بغيره لانه لا احراز فان قلنا لو حصل له يد حقيقة لعنوه وليس كذلك
 ايجاب يمنع الملازمة لان ظهور يده على نفسه لا يستلزم زوال ملك المولى فانه كما
 ظهر يده صار عاصيا ملك المولى وجازات بوجود اليد بملك كحاشي المفضوب
 واستمر قبل القبض فان الملك للمولى واليد لغيره كذا في العناية **قوله** بين الغايبين
 هذا الشرح موافق لعامة معتبرات هذا الفن ولكن محالف لتقرير الجمع وشروحه
 حيث صرح فيها بتخصيص القصة بين الكفرة حيث قال الشرح ابن الساعاتي في المتن
 واذا ظهر من اهلهم قبل الصلوة حله لا ربا او بعدوها اخذوها بالقيمة وقال
 في شروحه له اذا ظهر من اهلهم على الكفار فوجدوا اموالهم يديهم قبل ان يفسدوها
 فير لا يراها بغير شئ وان وجدوها بعد ان قسوها اخذوها بالقيمة ان اختاروا قليلا من
 بين كلمات الكماله **قوله** ولا يخط من الثمن لان الاوصاف لا يقابلها شئ من الثمن قبل هذا
 التعليل مشكل لان الاوصاف انما لا يقابلها شئ من الثمن اذا لم يصرف مقصودا بالتداول
 الا يري انه اشترى عبدا ففقد عينه واخذ الارض ثم يبعه مرا بية فانه يخط من الثمن
 ما يخص العين لانها صارت مقصودة بالتداول واجيب بانه انما يخط في المراجعة الشهيرة
 وهي في باب المراجعة لمحققة بالحقيقة تحزنا عن شهيرة الحيانة **قوله** فعمرو ياخذون
 عليه باننا لو اشتنا حق الاخذ للذي اشتروه من العدو واوله بغير ملك المالك لانه ح
 ياخذ بالثمن واجيب بان رعاية حق من اشتراه من العدو اولى لان حقه يعود في حق
 فقد حابه عوض يقابلها المالك القديم لمحققة الضرر لكن بعوض يقابلها كذا في العناية

وغيره بالثمن اعترض عليه بانه ينبغي على قولنا لا نعظم ان ياخذ المالك المتاع ايضا بغير
 شئ لانه كما ظهر يده العبد على نفسه ظهر يده على المال ايضا لا يتقاع يد المولى عن المال
 لانه في دار الحرب ويد العبد العند اسبوح من يد الكفار عليه فلا يصير ملكا لهم واجيب
 بان يد العبد ظهرت على نفسه مع المتاع وهو المالك **قوله** اذ لا يد لنا صريح في يد اذا كان
 في حوزها ظاهر في حوز نفسه غير ظاهرة في حوز المالك **قوله** اذ لا يد لنا صريح في يد اذا كان
 لنا يد يجب الجبر على بيعه من المسلمين اتفاقا قال الاكل في غزوات هذه المسئلة اذا دخل الجاني
 دارا بامان واشترى عبدا مسلما او ذميا او اسلم من كان معه من العبيد اجبر على بيعه
 من المسلمين كذا في اسمع بغير **قوله** لا يملكون العبد الا بوج هذا عنده اما عندها فقد اخذها
 بالثمن فبإسالة احتما على حالة انفرادها **قوله** كعبه لهم اي كاعتق عبد لحربي
 اسلم ذلك العبد في دار الحرب فخرج اليها لانه اخذ نفسه بالخروج اليها فامانيا
 لمولاه قيد به لانه اذا خرج طايغا لمولاه يباع وتعلمه للحربي كذا في العناية **قوله**
الاستدلال **قوله** للقدرد هو بالغير المعجزة والداد والداد المهملين غدا في خالته
 الصلح قوله هم في العهود وفاء لا غدر حتى لو كان المأخوذ جارية كره للمشتري **قوله**
 لانه قام مقام البايع وهو ما كان مكرها فكذا للمشتري والحرمة لغيره لا تمنع
 انعقاد السبب كما مر في استيلاء الكفار ما لنا فلا منافاة بين الحرمة والملوكية كذا
 فهم من تقرير الهداية **قوله** لم يقص لاحد شئ اما الغصب فلا يملك المال المفضوب صار
 ملكا للذي غصبه سواء كان الغاصب كافرا في دار الحرب او مسلما مستائما في دار
 مال كل واحد منهم ملكا مباخا وقت الغصب في حقه فلكه بالاخذ الا ان الغاصب ان كان
 هو المسلم يفتى بركة المفضوب على المالك فيما بينه وبين الله مع لانه لما دخل دارهم
 بامان التزم ان لا يعذر بغيرهم ففي اخذ اموالهم على هذا الوجه عذر ومع هذا لا يجوز
 القضاء عليه بالجبر الزام كما ذكرنا كذا فهم من البيان **قوله** لانه لا ولاية لنا
 على المتاع اى وقت الاقامة والغصب وهو ظاهر ولا وقت المرافعة فضلا لانه بالادعاء
 التزم احكامنا في معاملة باشرها في دارنا ولا ولاية لنا اينما على الملم في وقت لانه
 لا بد لنا في دار الحرب واما وقت المرافعة قلنا ولاية عليه فينبغي ان يقضى عليه بالدين
 بهذا الاعتبار كما هو مذهب ابي يوسف من بناء على انه التزم احكام الاسلام مطلقا
 فصار كما لو خرج مسلمين البنا ولكن قال الاعظم ومحمد لما لم يقض على الحربي

باب المتاع

بناء على عدم التزامه وجب ان لا يقضى على المسلم لا لعدم التزامه بل لتحقيق المساواة
 بين الخصمين كذا في الكفاية أقول فعلى هذا يجوز ان يشمل هذا المسمى في الدارين
قوله دفعه تحية لترا فيه ما مع ثبوت الولاية لفاعليه لانه التزامها جميع الاحكام
 بالادخلة بخلافه اذا خرج احد من الحرب **قوله** ددى من ماله أى اعطى الغنائم الدية في العمد
 والخلفاء **قوله** لوجود العصمة لا المسلم من اهل دار الاسلام حيث ما يكون فهذا في
 الاصل في كل مسلم والدخول في دار الحرب بامان عارفين فلا يبطل ما هو الاصل كذا في تاج
 الشريعة **قوله** وفي الاسرى يعني مسلمين اسرا في دار الحرب ثم قتل احدها الاخر وكذا
 لو قتل اسير المسلم مستثان منهم كذا في البين **قوله** كفر فقط في الخطا فان قيل ينبغي
 ان يجب الدية لا مطلقا انما يقتضى فلنا خص منه مسلم لم يجره البنا فيخص الشرائع فيه
 بالقياس والجامع كونه مفهوما في ايديهم كذا في الكفاية **قوله** او شرا اشارة الى
 ان الامام ان يقتدر له اقل من السنة اذا رأى المصلحة في ذلك فهو ذى ايمان
 وقد قول الامام ان اقم سنة لا من وقت دخوله دار الاسلام واعلم ان الحكم
 عليه بالذمة بمعنى عدم يمكنه الرجوع الى داره ولو دم اجراء احكام الذي عليه
 في ماله ودمه لا في اخذ الجزية منه لانه لا يكفر فيه بمجرد الشرطية المذكورة بل اذا صار
 ذميا بغير الذمة المضروبة عليه فلا بد ان يستأنف عليه الجزية طول بعده الا ان يشترط
 انه ان مكنت سنة اخذها منه فبما اخذها منه كما تمت السنة هذا ان بدت مالى البيهقي
 اخذ من مفعلة الثقلين **قوله** ولا يمكن على بناء المفعول من الثقلين الى لا يغني ولا يبرخص
 ان يقيم دارنا **قوله** اي صار فيها هذا التفسير يفسر عن كون مفسره على صيغة الجهر
 وانما صار فيها لان يد المودع كيد فيفسر فيها بعبارة النفسه قبل هذه استغنى اذا اسلم الخنزير
 في الاسلام وله ودعة عند مسلم في دار الحرب ثم ظهر على الدار فانها يكون فيها فلم
 يكن يد المودع كيد المودع واجيب بان يد المودع كيد المودع اذا التقا عصمة وفي الايداع
 وفي صورة التقف ليس كذلك لانه دار الحرب ليس عصمة واما وجه كون الدين فيها
 فلا ان اثبات اليد عليه بواسطة المطالبة وقد سقط بطلان ما كلفه واذا لم يبق على
 له صار ملكا له عليه لسبب يده اليه **قوله** صار ماله غنمة لا يقال هذا مخالف لمسئلة سقوط
 الدين باقتل بالغلبة لانا نقول الدين ليس مال على تحقيق بل هو عبارة عن حجب عليك المال كما امر
 الزبير **قوله** واخذ الامام قال وم السلفان وفي من الادنى له **قوله** او ياخذ الدية يعني بطريق

الصلح والا فوجب العمد هو القود فقط وهذا الاية التي انتفع في هذه المسئلة من القود
 ولما كان للولاية الصلح على المال وقوله وكفى بسيرة ولاية العفولة للقود العامة
 وولاية نظرية وليس من القدر اسقاط حقهم بلا عوض كذا في الهداية **قوله** **قوله**
قوله عشرة لادن البني و الخلفاء الراشدين لم ياخذوا الخراج من ارض العرب ولا من شرط
 وضع الخراج ان يقتراهم عليها على الكفر كما في سواد العراق وشركوا العرب لا يقبل منهم
 الا الاسلام او السيف وقوله خراجية لان عمر بن الخطاب رضي الله عنه حين فتح سواد العراق وضع الخراج
 عليها فحضر من الصحابة وكذا المصراع في اجماع الصحابة على وضع الخراج عليها وهذا بدت
 مالى الهداية **قوله** ما بين العذيب هذا تصغير عذبة ياد به ماء يسم **قوله** الى اقصى البحر وهو بالاء
 المهملة والجيم المفتوحين الخنزير في روى سكوت الجيم وفسر بالجانب فقد تحفه لانه وقع
 في امالي يوسف الخنزير كذا في الكفاية **قوله** بمهجرة بفتح الميم وسكوت الهاء بدل من قوله بالاء
 وهو في الاصل سم قبيلة ينسب اليه اهل المهدي فيسم ذلك انقام به هذا قوله واما عذبة
 فهو ما بين يبرين والاهنا ودمل ما بين الحرة شارح الشام وهو القرى التي ينسب اليها السيف
 المشرفية كذا في الكفاية فكان الشارح اشار بقوله الى حد الشام الى بيان عذبة ارض
 العرب **قوله** وسواد عذبة العرب اي قراها سمي بالسواد لخصرة اشجاره وذو عذبة **قوله**
 ما بين العذيب اي عقبه بيان العذبة لسواد عذبة العرب كذا اسم بلد وقوله ومن الغلبة
 بيان لعله وهي بفتح الهمزة وسكون العين المهملة منزل من منازل البادية كذا في الغزير
 واقول تقديم الشارح وصاحب الهداية وتأخير العذبة ونقله بصيغة الجهر هو مستحسن
 برجح الاول مع ان صاحب الغزير والغاية مرقا برجح الثاني حيث قال وما قيل
 من الغلبة الى عبادان غللا لانه منزل من منازل البادية يقابل عذبة بكثرة العذبة
 بفتح العين المهملة وسكون الهمزة وبيان للثلاثة قرية موقوفة على العلوية وهو اول
 العراق شرق رجلة وعبادان خض مغير على شط البحر كذا في شرح الهداية **قوله**
 ووات احيى يعتبر بقرية يعني ان كانت قريبة من الاراض العشرية فهي عشرية
 وان كانت قريبة من الخراجية فهي خراجية **قوله** ماء وهو دبعة اثناء كل من
 مائتان وستون **قوله** وبحري الرملة وهي الفخ القصب خاصة **قوله**
 منقلبه اي نقل اشجار الكرم والنخل بعضها بعض على وجه يسكن الارض مشغولة
 بها **قوله** صغرها اي ضعف الرملة وهو عشرة دماهر وانما خفي كل منها

سبب الغلبة

بوضيعة لانه كذلك فعلة من مريض بمحض من العناية من غير تكبير ولا من الملوك متفادنة
والكرم والخلق احفها واكثرها زيادة ونماء لانها بقى على الابد بلا مؤنة لا اختيارا الى
الزراعة والقاء البذر في كل عام والوطاب بينهما ما بقى اعداها ولا يدوم واماها
فكانت مؤنتها فوق مؤنتها ودون مؤنة المزارع والوظيفة يتفاوت المؤنة بفعل الواجب
في الكرم اعلاها وفي الذرع ادناها وفي الرقبة او سطرا كذا في التربة كشفا لما في الهداية
قوله ما يطول اي يوضع الخراج عليها بحسب طاقتها او تحملا **قوله** الجريب ستون ذراعا
في سدين اي يكون طولها وعرضها هذا حكما من جريب سواد العراق في اراضيهم وليس
بتقدير لازم في الارض كلها بل جريب الارض يختلف باختلاف البلدان فيعتبر في كل امة
معارف اهله كذا في الكفاية **قوله** وفي كتب الفقه اشار الى ان المراد ههنا ذراع
الكرايس كما صرح به يعنى شرح الوقاية يؤيده ما قيل بذراع ملك كسوف وهو
يزيد على ذراع العامة لانه سبع قبضات وذراعهم بست قبضات كذا في الكفاية
وذراع المساحة وهو بالكسر الذراع الذي يذبح به الارض **قوله** ولا يزداد الاطاف
لان لكثير حكم الكل والتنصيف اعيان الانصاف **قوله** او اصاب الذرع اية اهله
حتى سدي او برك او نحو ذلك فلا خراج ايضا لانه ذات الثماء والتقدير انك
اقسم مقام الثماء الحقيقي في بعض الحول وكونه ناميا في جميع الحول شرط كما في الذكوة
فان من اشترى جارية للتجارة ففرض عليها سنة اشهر ثم نواها للمزمنة سقط
الذكوة لانه لم يبيع نامية في جميع الحول هذا اذا ذهب كل الخراج اما اذا ذهب بعضه
فان بقى مقدار الخراج ومثله بان بقى مقدار درهمين وبقية من يجب الخراج
لانه لا يزيد على النصف الخارج وان بقى اقل من مقدار الخراج يجب نصفه
فان قيل اذا استاجر ارضه لذرعة فاصاب الذرع افسه لم يسقط الاجر فما
الفرو بينه وبين الخارج اجيب بان الاجر يجب الى وقت هلاك الذرع لا بعد
وليس الاجر كخارج لانه وضع على مقدار الخارج اذا اصاب الارض للذرعة فاذا لم
يخرج شيء وجاز اسقاطه والاجر لم يوضع على مقدار الخارج في ارضه لانه لم يخرج شيء
مشايخنا ملأوا في الكتاب من ان الخراج لو اصاب الذرع افسه محمول على ما اذا لم يبيع من سنة مقدار
ما يمكن ان يذرع الارض ثانيا اما اذا بقى فلا يسقط الخراج **قوله** ان عطلة هذا على تقدير
على الذرعة واما اذا عجز المالك عن الذرعة باعتبار عدم قوته واسبابه فلا مام ان

مقدار الذراع
تقضية

يدفعها

يدفعها الى غيره مزارعة و باخذ الخراج من نصيب المالك ويمسك الباقي له وان شاء اجرها
واخذ ذلك من الاجرة وان شاء دفعها ينفقة من بيت المال فان لم يتمكن ولم يجد من
يقبل ذلك باعها واخذ الخراج من ثمنها وهذا خلاف وان كان فيه نوع تجرد وهو من
وكنته لاني منبرها الواحد للعامة وينبغي اخذ الخراج لان فيه معنى لونه في حالة البقاء
وهذا جاز في الشرايع ايضا ولان العناية رضاء شرايع الخراج وكانوا يؤدون خراجا قبل
على جواز الشراء واخذ الخراج واذا نه للمسلم من غير كراهة كذا في الهداية **قوله** وهذا عند
لقوله لم لا يبيع عشر خراج في ارض مسلم ولا واحد من اربعة العدل والجور لم يجمع بينهما
كف يا معاشرهم بخجه ودليل الشافعي مع جوابنا عنه مذكور في الهداية **باب الجنب**
وانما سميت لانه لا يجوز ان يبيع من الثلثة يعني يكون لكل واحد منهم بحصة لا يحتاج في عايشه
قال الله ثم قالوا الذين لا يؤمنون بالله الى قوله حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون
قوله فظهر غناؤه قيد لكل من الثلثة يعني يكون لكل واحد منهم بحصة لا يحتاج في عايشه
الى عمل لا يمكن تقديره يبلغ معين فانه يختلف باختلاف البلدان والاعصار فيغفر الى
راي الامام والمتوسط الذي له مال لكنه لا يستغنى بماله عن الكسب والفقر الكتاب هو الذي
يكسب اكثر من حاجته يمكن الاداء **قوله** وفيه اي الوثني العجمي اي عابد الصنم الذي لا يكون
من شرك والعرب قال الشافعي يجب قتله لعدم دليل الترك فقلنا يجوزنا سدا فقههم وكذا
من يجوزنا سدا فقههم يجوز ضرب الجزية عليهم لان كل واحد منهم يثتم على سلب النفس
منهم اما الاسترقاق فظاهر لان نفع الرقيق يعود اليها واما الجزية فلان لا الكافر يؤديها
والحال ان نفقه في كسبه فكان اذا كسبه الذي هو سبيته الى المسلمين فامر رايته
في معنى اخذ النفس منه حكما كذا في العناية **قوله** على كل حال بالحاء المهملة اي بالغ
دهنا متحول من عمرو عثمان وعلى رضى عنهم ولا نراهم به لا عن الضرورة لان كل
من كان من اهل الاسلام يجب النضرة له بالنفس والمال لقوله تع وتجاهدوا في
سبيل الله باموالكم وانفسكم لكن الكافر لما لم يصالح نصرته لم يملكه الى الحرب اعتقادا قام
الخراج المأخوذ منه المصروف الى هؤلاء مقام النضرة بالنفس ثم النضرة من الماسم
يتفاوت اذا فقير ينصرف اربا راجلا ومتوسط الحال راكبا وراجلا والغني راكبا
بنفسه وراكبا غير ثم الاصل لما كان متفادنة تفاوت الخراج الذي قام مقامه **قوله**
في الا ان اطفال المرتدين ونساءهم وعمرهم على الاسلام دون ابتداء عبدة الوثنيين

باب الجزية

من كبر

فانما ظهر من هذا اشتراك الحكم بالعبية ثبت انما سمر ما تقدم المصداق هذا الحكم على فكر المرتد
محتاج الى تأمل **قوله** ولا يقبل منهم ما لان كفرهما قد تغلط انما سمر كوا العرب فلا
التي تم نشاء بينهم والقراب تزل بلقتهم فالبجزة في حقهم الظهور اما المرتد فلا تله كفر
برية بعد ما هدى الى الاسلام ووقف بحاسنه فاستحوذ بزيادة العقوبة بقض هذا باطل
الكتاب فانه تغلف كفرهم لانهم عرفوا النبي ومعرفة تامة فبينة مستحقة ومع ذلك
انكره وغير اسمه ونعته من الكتب المنزلة وقد قبل منهم الجزية واجيب ان القياس
كان يقضي ان لا يقبل منهم الجزية لانه تركب بالكتاب بقوله تع فاتوا الذنوب لا يؤمنون
بالله الآية **قوله** وعند انما في سيرة قلا ان لا ستر قان اندف حكما وقد جاز ان لا تله
حقيقة فياز حكما وانما تلو نهم ان سلون اي الى ان يسلمون **قوله** ولا على ارباب هو
عابد انصار **قوله** ان كان قادم او بشرط ان يكون المعمل محيا في اكثر السنة **قوله**
وفلوك ملكا تاما كالقن او نافعا كالمكانب والمذبح وام الولد وقد وقع في اكثر النسخ
خلاف الثاني وبين امرة وعلوك ولا رية في كونه غلطا لانه لم ينقل في شيء من معتبر
خلاف الثاني في المرأة والعتي اما خلافه في الاعمى وامثاله كما سنبينه بعد هذا **قوله** اذا
كان له مال اى كل من الاعمى وكذا المخلوب والشيخ الثاني **قوله** وعند الشافعي انه اطلاق
قوله **قوله** من خدم حالم وانا ان عثمان لم يوظفها على فقير غير معمل كاسب بمحض من الصداقة
لان خراج الامر لا يوضع على الا طاقه له فكذا هذه اعلى من لا طاقه له كذا فرم من الهداية
قوله ويسقط بالموت اى اذا اسلم من عليه الجزية ومات كافر او اعمى او صاغر مينا او مقعدا
او شيخا فانا لا يستطيع العمل او فقيرا لا يقدر على شيء وبقي عليه الجزية سقطت عند سواء
كانت هذه العوارض قبل استكمال السنة او بعدها لقوله **قوله** ليس على مسلم جزية وهو
مطلق فيجوز على خلافه بل الانصاف المراد به بعد الاسلام لان كل اجد يعلم ان المسلم
ليس عليه جزية فتعين ان يكون المراد انما سقط بالا سلام اذ لو لم يسقط لهدى ان على
هذا المسلم جزية ولا تها وجبت عقوبة على الكفر له بانتم جزية وهي الجزاء احد
وعقوبة الكفر سقط بالا سلام ولا يقام بعد الموت كذا في الهداية والعناية وقوله خلافنا
لشافعي وهو يقول ان مات كافر بعد مضي السنة او نصفها توخذ من تركته وان اسلم
بعد انما السنة يؤخذ منه ودليله مع جوابنا عنه مكشوف في المطول **قوله** هذا
عند ابي حنيفة يعني اذا مرت على الذوا عوام ولم يؤجر الجزية لا يؤخذ منه الجزية واحدة

باعتبار السنة التي هو فيها عند اداء عظمه لا تله من جنس العقوبة **قوله** او هي اذا اجمعت هذا
كالحدود وقالوا يؤخذ الكل انما شافعي **قوله** معهم ولا يلزمهم مطب فليطلب من المطول وخارج
الارض قبل على هذا الخلاف وقيل لانه اخذ فيه اتفاقا والفرق ان الخراج في حالة ابقاء
ثوبته من غير الثقات الى معنى العقوبة ولهذا اذا اشترى المسلم ارضا خراجا يجب عليه الخراج
فما زال لا يند اخل بخلاف الجزية فانها عقوبة ابتداء وبقاء ولهذا لم يشرع في حق المسلم
اصلا والعقوبات منذ **قوله** ولا يجوز بيعه ولا كنيسة هنا في امر الاسلام
والحق ان هذا الشرع عام للقرى ايضا ويقال كنيسة اليهود والنصارى لمعبدهم وكذلك السيرة
كان مطلقا في الاصل ثم غلب استعمال الكنيسة لمعبد النصارى كذا في الكفاية **قوله**
قوله ولهم اعادة الهند ملة لان الدينة لا يتغير قايما وتقرير الامام اياهم عهد
الامامة اليهم كذا في الهداية **قوله** في زينة وهو بكسر الزاء المجرىة اللباس والبقية
قوله فلا يركب خيلا وهو الفرس **قوله** ولا يحمل سلاح اى يتحمله عطف على قوله فلا يركب
فيكون بيان التميز من اهل حق السلاح بعد استعجالهم اياه واسئال المقتضى عدم
الالتباس وهو اظهر من فيه وابين كذا فرم من العناية **قوله** ويظهر الكثير وهو يتم
الكاف وسكون السين المهملة وكسر التاء المشارة الفوقانية وسكون اليا والختانية
واخره جيم فان قيل لم ياخذ النبي بم يهود المدينة ولا نصارى بخران ولا مجوس بخر
به ذلك فيكون بدعة اريب بانهم في زمن رسول الله لم كانوا معروفين في المدينة
لا يشبهه حالم فلم يقع الاحتياج الى ذلك ثم في زمن عمر كثر الناس من يعرف
وما لا يعرف وقصص الحاجة الى ذلك فامر بذلك بمحض من الصحابة رضى وكان صوابا
ايلا **قوله** فان لم ياتوا او فالحق معه **قوله** من الدير سم صفة للزنا را وحال منه كذا فرم
من تقريره لا كل **قوله** ويعلم الخ اى يجوز على علة على يوتهم لئلا يتوقف السائل
على اوباهم واعيا لهم بالمعصية كما هو بانه في ابواب المسلمين **قوله** ونقض عهده
اي الذي وقوله بخرنا اى يصير خيرا علينا وقوله بدارهم يعني دار الحرب **قوله** ودار
كمر تد شروع في بياب كونه ناقض العهد يعني حكم بوته فيكون المال الذي في دارنا
لورثة فان خلف امرأة ذميمة هنا بان لبنان الدارين والمر تد يقتل واما المرتد فماذا
قوله في دارنا لا تسترق فاذا الحق بدار الحرب استرقنا وتجنير مع ذلك على الاسلام
كذا في البيان لانه امتنع اى لا ينقض الذي عهد ان امتنع عن اداء الجزية

لمعبد اليهود
والبيعة مبيحة

لانهادين والا متناع عن ساير الديون ليس ينقض العهد فكذلك اعلم اولاد
سبب سقوط القتل قبول الجزية لاداءها اتفاقا وقبولها باي كان واما ان ذنا القتل
فانها معصيتان والمعصية لا ينقض العهد ما بقي التزام الجزية واما السب فلا يرد
لو وقع من مسلم كان كفرا وكفر المقترب بعقد الذمة ليس بدافع له فلا يكون
الكفر بطاير في فعاله اولى واخرى لان الدفع اهور من الرفع وقوله وعند الشافعي
سب النبي ماله ان عقد الذمة خلف عن الايمان في فادة الامان فما ينقض الاصيل
الا قوى ينقض الخلف الادنى بالطريق الادنى كذا في الكافي وجوابنا ما سلفنا من
من دليلنا اعلم ان كون معرفة تفاصيل مسألة السب من اهم النعمان واساسها
بالا يخفى على احد من الثقات وقد خلا عنها اكثر المعسران فذكرت بعضا من هذه العنا
في هذه الرسالة ليرجع اليها عند حدود العوائد والبيانات فجعلنا على ثلاثة اقسام
القسم الاول في بيان ما يكون سباً وما لا يكون والقسم الثاني في حكم السب
من المسلمين القسم الثالث في حكمه من الكافرين الاول قد اجتمعت الذمة على
ان الاستخفاف بالنبي م وباتى نبيك من الانبياء م ككفر سواء فعله فاعل ذلك استخفا
ام فعله معتقدا لمهمة ليس من العلماء خلا في ذلك والذين نقلوا الجماع
فيه وفي تفاصيله اكثر من ان يحصوا منهم امام الحرمين وغيره قال صاحب الشفاء ان
جميع من عاب النبي م او الحق به نقصا في نفسه او نسباه او دينه او خصلة من
خصاله او عترت به او شبهه بشي على طريق السب او التفسير لثاناه وانقص منه
له والعيب له او فني مضره له او نسباه ما لا يليق لمنصبه على طريقه الذم او لعب في
جهته العزوة يستحق من الكلام او غيرهم بشي مما جرى من البلاء والمحنة عليه او
استخف به بعض العواض البشرية الجائزة والمعهوده لديه فهو سب له وحكمه
ان لا يقبل توبته وهذا كله اجماع من العلماء وائمة الفتوى من لدى الصحابة رضوان
الله عليهم اجمعين الى صلواتهم جبراه وممن قال في ذلك مالك ابن انس والبيهقي والشافعي
وهو مذاهب الشافعي ومقتضى قول ابى بكر رضي الله عنه وبغضه قال ابو حنيفة والمحابة
والنور واهل الكوفة والاولى لكنهم قالوا هي ذمة وحكي الطريق مثله عن ابى
حنيفة والمحابة فيمن ينقصه م وعلى هذا وقع الخلاف في استتابته وتكفيره
وهل قبل حجة او كفرة كما سئلوا وشار بعض باب الفاضل الى الخلاف في تكفيره

الاستخفاف بالنبي

الاستخفاف بالمعروف ما قد منا قال محمد بن محبوب اجمع العلماء على ان سب النبي م
المنقصة كافر او عيب جاء عليه بعد ابنته تعالى وحكمه عند الائمة القتل
ومن سب في كفر وعذابه كفر واجتمع ابراهيم الفقيه في مثل هذا بقتل خالد بن الوليد
ملك بن بريدة لقوله عن النبي م ما حكمة قال الخطابي لا اعلم احدا من المسلمين
اختلف في وجوب مثله اذا كان مسلما وفي الجسوط عن عثمان بن كياية من شتم
النبي م قتل ولم يستب والا امام مجتهد في صلبه حيا وقتله وروى ابن ذهب عن
من قال ان راء النبي م وسب سب اراد به ذلك فبنيته قتل وافتى ابو الحسن القاسم
فيمن قال في النبي صلواته ان يتيم ابى طالب بالقتل وقال صاحب ستخون من
قال ان النبي م كان اسود يقتل وافتى فقهاء الاندلس يقتل ابن خاتم وصلبه بما
شهد عليه باستخفافه وحق النبي م وتحمية انشاء المناظرة بالنيهم وحيث
حيدرة وزعمه ان هذه لم يكن قصد او قدر على الطيبات كلها وغو ذلك وقال القاسم
بعد الله بن المرباط من قال ان النبي م حرم في بعض غزاته يستتاب فان تاب
فبها ونعم ولا فقتل لانه ينقص اذا لا يجوز ذلك عليه في خاصية اذ هو على بصيرة في امره
يبقى عن عظمته وقال ابن غياث الكتاب السنة موجبات ان من قصد النبي م
باذي او نقص مقرض او مصرح او ان قتل فقتله واجب فهدى الباب طه فاعلم العلماء
سيما ونقصا يجب قائله لم يختلف في ذلك منقذ منهم ولا مناخرهم واختلفوا في حكم مثله
على ما اشرنا اليه وكذلك حكم من عمقه او غيرهم برعائه او الرضا والسيان او السحر
او ما ما يبد من جرح او هزيمة لبعض جوشه او اذى من عدد او شرية من زمته
او بالميل الى سنانهم في حكم هذا كله لمن قصد به نقصه القتل وقد مضى من هذا ذهب العلماء
وياتي ما يدل عليه ولو قال لشعر النبي م شعيرة تكفر عنه بعض المشايخ وعند البعض
لا الا اذا قال ذلك بطريق الاهانة وان اراد بالتصغير العظيم لا يكفر ولو قال لا ادعي
ان النبي م كان انسانا او جنيا يكفر ولو قال دره يشك به او قال جامه يشك به بنكاي
او قال قد كان طويل النظر فقد قيل انه يكفر مطلقا وقد قيل يكفر اذا قال على وجه الاتهام
ولو قال للنبي م ذلك لا رجل قال كذا وكذا فقد قيل لا يكفر من قال جن النبي م
ساعة يكفر ومن قال اعني عليه لا يكفر ولو قال رجل ان رسول الله م كان يحب الفرج
مثلا فقال الاخر ان الله احبه فهذا كفر هكذا روى عن ابى يوسف نقار وروى عنه م

انه قال بن مبرور وفيه من رباح الجنة فقال اخر من منبر وخطيره في بينهم
وجبرته دكر في بينهم فقد قيل يكفرون من ذلك كتاب من عبد الغزي الى عامله بالكوفة
وقد استشار في قتل رجل سب عمر رضي الله عنه فكتب اليه انه لا يحل قتل امرأ مسلم بسب
احد من الناس الا رجل سب رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن سبه قتل منه ثم قال صاحب الشفاء وقد
يقدم الكلام في قتل القاصد في سبه والا زواجه ونصفه وهذا وجه بين لا أسكال
في وجوب القتل فيه والوجه الثاني لاجل سبه في البيات والجلد وهو ان يكون له قال
في جهته عليه السلام غير قاصد للرب والادواء ولا معتق له ولكنه تكلم في جهته بكلمة
لا يلوح بحاله من سبه او تكذيبه او اضافه ما هو في حقه تقييد مثل ان ينسب اليه اتيان
كبيرة او موافقة في تبليغ او رسالة او التعرض شرف نسبه او نور علمه او زهده او
يا في سعة من القول وقيل من الكلام وان ظهر به دليل حاله ان لم يتعمد ذمه ولم يقدم
سبه اما بحاله على ما قاله او بغيره او سكر اضطره او قل له ما فيه وضبط لسانه
وتصور في كلامه فحكم هذا الوجه الاول القتل اذا لا يعد احد في الكفر بالجهل ولا
بدع في ذلك الكتاب اذا كان عقله في فطرته سليما الا من اكرم وقيل له مطمئن
بالايمان واقتى ابو الحسن القاسمي فيمن شتم النبي صلى الله عليه وسلم في سكره يقتل لانه يظن به انه يعتقد
هذا ويغفله في صحوه وايضا فانه قد لا يسقطه السكر كالفقير والافتقار وسائر الحدود
لانه ادخله على قصد لا من شرب الخمر على علم من ذوالعقله باواناين ما ينكر منه فهو
لا يكفر بسبه استغفر بعض فقهاء الاندلس شيخنا ابو محمد النور في رجل يقصده اخبر بشي
فقال انما تريد نقصه بوقوه وانما بشرب جميع البشر يهضمهم النقض حتى النبي صلى الله عليه وسلم فاقناه باطالة
تجملته ويلجأ الى انه اذ لم يقصد السب وكان بعض فقهاء الاندلس افتى بقتله القاسمي الثاني
في حكم انساب المسلم اعلم ان في قبول التوبة من المسلم اختلاف العلماء قال بعضهم
لا يستتاب فيقتل بلا محال وقال بعضهم يستتاب ثلثة ايام ويعرض عليه كل يوم فان
تاب فبها ولا قتل وقال بعضهم بنصفه توبته عند الله ولكن لا تدفع القتل عنه لقوله
صلى الله عليه وسلم فانكروه وحكي عن عطاء الله ان كان من ولد في الاسلام يستتاب ولو قرأ السب
دعاوى عليه وفي التوبة منه فقتل على ذلك كان كافرا وميراثه للمسلمين ولا يغسل
ولا يصلى عليه ولا يكفن بل يستر عورته ويوارى كما يفعل بالكفار واما اذا انكسر
ولم يقول عليه نيته او تاب ورجع وتباعد عن الالحاد وادخل في دين الاسلام بل

اقى بكلمة الشهادة ثم مات او قبل حذامات سلمة غسل وكفى وصلى عليه ودفن في
مقابر المسلمين كسائر اهل الاسلام هذا ان يقبض ما فهم من شفاء قاضي الفيض في شفاء
واقول وبهذا يظهر ان من جوز الصلوة على مثله فقد ضل عن سواء السبيل قد تقدم
احوال من تكلم بهذه الكلمات عند نفسه واما اذا انفسه واما اذا حكي عن غيره كان الحكم
من تصدي لا يخذ عنه العام او رواية الحديث او يقطع بحكمه او شرهه او كان عن يقط
او يؤدب الصبيان ونقل ذلك على وجه الاستيذان يجب على من يبلغه ذلك من ائمة العامة
للمسلمين انكاره وبيان كفره وفساد قوله لقطع ضرره على المسلمين والذندية اذا تاب
بعد التوبة عليه لا يقبل توبته عند ملك واللبس والسخو والحمد وتقبل عند الشافعي
وفيه اختلاف بين الاعظم والاصغر في حكي ابن منذر عن علي بن ابي طالب رضي
الله عنه انه يقبل توبته الفري بين من سب الرسول وبي سب الله تعالى فعلى المشرك
القول بلسانه لان النبي صلى الله عليه وسلم بشر والبشر جنس بل يهضمهم الفقه الا من اكرمه بوقوه وكبره
تبع منه عن جميع المعايير قطعوا ليس من جنس بل يهضمهم الفقه بخنسه واعلم انما تقر
من تتبع العنبر ان المختار ان من مد منه ما يدل على تخفيفه صلى الله عليه وسلم بعد او قد من
عاملة المسلمين يجب قتله ولا يقبل توبته بمعنى الخلاص من القتل وان اتي بكلمة التوبة
والوجوع والتوبة لكن لو مات بعد التوبة او قتل حذامات ميتة الاسلام في غسله
وصلو ودفنه القاسم الثالث في حكم سب النبي صلى الله عليه وسلم الذي قال يخرج بسبه او عرض او استخف
يقدره او وصفه بغير وجه الذي كفر به فلا خلاف عند الشافعي في قتله ان لم يسلم
لانه لم يعط له الذمة والعهد على هذا وهو قول عامة العلماء الا باخيفه والثوري واتباعهما
من اهل الكوفة فانهم قالوا لا يقتل لان ما هو عليه من الشرك اعظم ولكن يضرب
ويؤدب وقيل لا يسقط اسلام الذي سب قتله لان هو النبي صلى الله عليه وسلم وجب عليه لهلكه
حرمته وقصده الحاق النقيصة والعرة به صلى الله عليه وسلم ولم يكن رجوعه الى اسلام مسقطا له
كما يسقط سائر حقوق المسلمين قبل اسلامه من قبل وقذف واذا كنا لا تقبل توبته
اكانا اولى واذا عرضت هذه التفاضيل فقد اتضح عندك ان من توبه في وجوب قتل
من قال بانه عليه السلام من جملة الخاسرين سبهم فاصبر على ذلك ثم اظهر امره حتى
قال له استتاب منه في اتي شرب التوب وانما الرجوع بهذا القول ثوابا جميلا واجزا جزيل
كان من الخاسرين الغائبين المضلين الذين هم من حزب الشيطان كما قال الله تعالى ولشيك

في سب النبي صلى الله عليه وسلم

حزب الشيطان الادب خرب الشيطان هم الخاسرون وامثال هذا اكثر من ان يحصى في
من الخاسرين فالويل لمن توقف في وجوب قتل ذلك المفسد واعياه ونحو لا توقف فيه فلعنة
الله عليه وعلى من تبعه في هذه الزاى الميب وقد ختمنا بحسن السب بمسئلة تكفير
اهل الخير ان يكون قتله مسكاً يستخرج به ارواح المسلمين واليهامات ومن اهم مسائل
هذه الكما فيلنظر في كتب الكلا مية وكتاب الشفاء بتعريف حقوق المصطفى والسيف
المسلوك على من سب الرسول صلى الله عليه وسلم **قوله** بالغى تغلبى قد مر من الشارح شرح
لفظه وقصده او خربايب زكوة الاموال **قوله** كوى القريش كوى هم بنا بمعنى المعتوق
على صيغة المفعول والقريش قبيلة عظيمة من العرب من لم يجد اذ رسول الله ص
واصحابه الا خياراً في المغرب واما تفصيل المسئلة انا نأخذ من مطلق التغلبى الجزية
والخراج ولم يلحقه سيد في التضعيف كما نأخذ مما من المعتوق الكافر القريش و هم
تلحقه سيد في عدم اخذها منه **قوله** وفولسهم جواب عن خلافة افران منسك به
لامام منقول بالهداية كالا يخرج **قوله** كسند ثور و بناء قنطرة وجسر واستخر
بفتح الشا المسئلة وسكون العين المعجمة واحداً ثغور موضع الخيانة من البلاد القنطرة
لا يرفع والجسر ما يرفع كذا في العناية وقيل القنطرة ما ينصب على الماء للعبور والجسوما
يعبر به النهر وغيره سواء كان مبنياً ولا وهذا المذكور في الكوسجية وقرباً مما ذكر في هذا
الشرح **قوله** في نصف السنة اما لو لم يكن في آخر السنة يستحب صرفه الى فريه لانه فلا في
منفقه فيصرف اليه ليكون اقرب الى اوقافه اما ما بعد تمام السنة قبل ان يخرج **قوله**
عطاؤه فالصحيح من الجواب فيه انه لا يصير ميراثاً ايضا لان استحقاق العطاء بطريق الصلاة
والصلوة لا تتم الا بالقبض وان ثبت الاستحقاق قبل القبض فاذا مات لم يخلقه وارثه
فيه كذا في البيانية ولو عجز الواحد منهم كفاية سنة ثم نزل عام السنة قيل يجب
مرة ما يقع وقيل لا كذا في الزيلعي **قوله** من العطاء وهو ما يكتب للفقراء في الديوان
ولكن من قام بامر بامور الدين كالعطاء وامثاله كذا في العناية **باب**
المرتبة **قوله** وهي اى التوبة بالشرى يعنى بعد الاثبات بالشراديين قيل ان في
بالشراديين وقال ولم ادخل في هذه الدين قطرة انا بمررت منه اى من الذين الذين ارتد
فترت توبة ايضا وقد اشار القريش قوله او عما انقل اليه واما اسلام اليرهودى
والنصرى اى فشر ودا بستر من اليرهودية والنصرانية بعد الاثبات بالكمانيين

وبدون ابتره لا يكونان مسلمين ولو اتيا بالشهادتين مراراً لا تترهما فشر قوله ما بانك
رسوله انه اليكم كن هذا في الدين اليوم تبعاً طر في اهل الاسلام اودين توقفوا
توبته كذا في البيانية **قوله** ويؤدى ملكه اما الزوال فلا نه خرج مقرباً ايدينا
حتى يقبل ولا قتل الا بالحرب وهذا يوجب ذوال ملكه وما كنية واما الوقف فلا نه مدعو
الى الاسلام لا جبار عليه ويرجع عوده اليه فوقفنا في امره فان اسلم جعل العارفين
كان ثم يكن في حق هذا الحكم فصار كان لم يزل مسلماً ولم يعمل بالسب وان مات لم كذا
في الهداية **قوله** لانه استحق القتل فيباح قتله للحال كما يقتضيه قوله مع فاقولوا
الشركي وقوله من بدله ينفذ فاقولوا ولانه كافر جزى لانه ليس بمؤمن من
حيث لم يطلب الامان ولا ذى لانه لا يقبل منه الجزية فكان حرباً يجب قتله ولا يجوز تأخير
الواجب لا مروهوم **قوله** فانه حكم الميت تعيل مختص بحالة الحكم بالموت كما لا يخفى
قوله وعند الشافعي بقره ماله اى مال الاصح به الحرب كما كان قتل لواقفه لانه
نوع غيبته لا يتغير به حكم ماله كما لو كان مرتداً في امر الاسلام اذ الفاراهون
في حكم دار واحد عنده كذا في الكافي **قوله** وكب ردتة في لان استثناء التوريب الى
اقل الرتبة في كسب الاسلام ممكن لوجوده عندها ولا يمكن في كسب الرتبة لعدمه عندها
فلو ثبت فيه حكم التوريب لثبت مقتصر على الحال وهو كافر عند الاكساب والاسلم
لا يرتب الكافر كذا في شروع الهداية **قوله** هذا عند ابي حنيفة في له لانه لو كان
مسلماً ما كان ماله فاذا اتم هلاكه يخلقه وارثه في ماله كما لم مات المسلم وهذا
لان الرتبة هلكة الا ان تمامه بالموت او القتل فاذا اتم استند التوريب الى اول الرتبة
وقد كان مسلماً عند ذلك فخلقه وارثه المسلم فيه ويكون توريب المسلم من اليهم
اذ الحكم عند تمام سببه في وقت السب كالباع بشرط الخيار اذا اختير ثبت الملك من وقت العقد
حتى يسحق للبيع بذوابة المتفلة والمنفصلة **قوله** اى من حال الاسلام لان حصول كل
واحد من الكسبيين باعتبار السبب الذي وجب بالمشقة وهو الدين فيضاف اذ اقر
اليه ليكون العزم بازاء التتم كذا في العناية **قوله** وبطلان كاحه شروع بيان تصرف
المرتبة وهي اربعة اقسام باطل بالاتفاق كالكاح والدية لان كل منهما ما يعتد الله
ملة له حيث ترك ماله عليه ولا يقرب ما فعل عليه لوجوب القتل ويصح بالاتفاق كالأطلا
والاستيلاء فالى الاول لا يحتاج الى اولى الكاملة متى في من العبد مع قصور

بفتح

ولا يثبت على نفسه والثاني لا يحتاج الى حقيقة الملك لان استيلاء الاب جارية ولان
مخرج المرتدة في ماله اقوى من حق الاب في تلك الجارية فاذا صح ذلك فحقه هذا اولى
وموقوف بالاتفاق كشركة المعاوضة واذا دفعه بینه وبين المسلم بوقفية فان
اسلم نفدت فان مات او قتل او قضى لمحاوطة بطل بالاتفاق لانه يعتمد للساواة
ولا مساواة بين المسلم والمردة ما لم يسلم وتختلف في توقفه وهو ما عده المفسر من
البيع الى الوصية وهذه اذ قسم وان علم من قول الشارح مع العلم لكنه لا يقدر شيئا
من علمها وانما كتبنا هاتين لك ما بينا كما ترى **قول** فانه قد انفسح الجواب عما قبل
الفرق يقع بين الزوجين بالارادة فكيف يتصور الطلاق من المرتدة وقوله وكذا ان
رند جواب آخر من هذا السؤال ايضا كما لا يخفى **قول** فكانه لم يرد لانه لا يستقر
لحاقه الا بقضاء القاضي لا احتمال العود اليها فامرت اولاده ومدبره على ما همهم لا
يخفون بقضاء القاضي ودونه الى اجله كما كانا وقوله بعد اي بعد الحكم بالموافق
وقوله وماله او بعينه وقوله اخذه لان الوارث انما يخلفه فيه لا يستغنى عنه
عنه حيث دخل دار الحرب واذا اعاد مسلما احتاج اليه فيتقدم على الوارث قيل
ولو كان هذا موته حقيقة بان احياء الله تعالى وعاده الى الدنيا كان الحكم فيه
هكذا الا انه خلاف العادة بخلاف ما ذكروه الوارث عن ملكه فانه لا سبيل له
فيه لانه ان ازالة في حق كات فيه سبيل من ازالة فتحدث وبخلاف ما ذكروه الاولاد
والمدبر فانه لا سبيل له عليهم لان القضاء بعقوبتهم فيخرج به بطل وهو قضاء
القاضي لمحاوطة عن ولاية لانه لو كان في دار الاسلام كان في دار الاسلام كان له ان
يملكه حقيقة فاذا اخرج عن ولايته كان له ان يملكه حكما فاذا كان قضاؤه عن ولاية نفذ والعقوب
بعد وقوعه لا يحتمل النقص ولا يقبل مرتبة ولكن لا يخرج حتى تسلم لانها ارتكبت جريمة
عظيمة فتجب حتى يترك فيخرج منها او غوب ودوننا نصرب بسعة وثلاثين سوطا
من كل ثلثة ايام ويخير على الاسلام كذا في البيانية والتحقيق فان قتل رجل
لم يضمن شيئا حره كانه امة كذا في النهاية نقلنا من المصنوع لا يقال ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قتل مرتدة لاننا نقول انه عليه السلام يقتل المرتدة ساهرة ساهرة
نما هو رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان لها ثلثون ابنا وهي محرماتهم على قتل رسول الله صلى
فامر يقتلها **قول** وكثيرا في الاسلام والردة اذ لا حارب منها فلم يتحقق بسب

الفق **قول** فان ولدت تفريق قوله ومع استيلاءه فهو ابنه خراستيلاءه **قول** رثته
اي الولد اباء المرتدة لا ينفصا حينئذ بوجوده في البطن قبل الرقة فيكون مسلما تبعه لادبيه
واما اذا جاء به ستة اشهر من وقت الرقة لم ينفصا بطلون الولد قبل ان يولد
مسلما تبعه قبل كذا في الاكلية **قول** تنصع الاب فيكون مرتدة تبعا لابيه لان الاب
للممرتدة لا يثبت احد **قول** فهو او ماله في دونه نفسه ويجوز ان يكون المال في
دونه نفسه كشرك العرب **قول** لان القاضي الى اشارة الى الفرق بين المسلمين و
تقصيها ان الاول مالم يجر فيه الا مرتدة فهو مل الحرب واذا ظهر على ماله فهو في
لا محالة والثاني انتقل الى ورثته بقضاء القاضي لمحاوطة فكان الوارث ما كان قدما
واما لك القديم اذا وجد ماله في الغنيمة قبل الفسخ اخذه مجانا وانما زاد الشارح
قوله وحكم القاضي له لانه اذا لم يحكم القاضي به يكون فينا لا حق للورثة فيه لان
الموت لا يثبت لهم الا بالقضاء هذا على بعض روايات البسر واما في ظاهر رواية فيتر
على الورثة ايضا لانه متى طوى بد الحرب فالظاهر انه لا يعود وكان ميتا فاهرا **قول**
وقعت جائزة لنفودها بديل منقذ هو قضاء القاضي بالالمحاوطة هذا على تقدير وجوده
مسلما قبل الاداء اما اذا اخرج بعد فله شيء له اصل لان الملك الذي كان له لم يبق قايما
مع قضاء كما اذا باعد وارتد قبل رجوعه **قول** لا يكون على العاقلة قال الجوهرى باقله
الرجل عصبية وهم القرابة من قبيل الاب الذين يعطون دين من قتله خطأ وفيه خطأ
وفيه احواله اخر سيجي بعضنا في ذكر كتاب المعاقلة **قول** لعدم السعة يعني التعاقل انما
يكون باعتبار ما استأخر واحد لا ينص المرتدة فيكون الدية في ماله كسائر دينه **قول** وعندنا
الى هذا اذا قتل وامر قبل ان يسلم واما اسلم ثم مات او جرح يكون في الكسبي جميعا
بالاتفاق كذا في الزيلعي **قول** واسرية كل محنة الى قبل عليه تأخير التحليل الى
ما بعد المسلمين وعدم تقليل كل واحد منهما استقلاله كما فعله بعض الفقهاء
يشهر بجمومه لهم ان قوله والسرية حلت محلا غير معصوم لا يستقيم ظاهره
في المسئلة الثانية لانه ما فيها من القطع مسلما ويؤكد تقليل البعض اياها بقوله
لانه بالقضاء بالالمحاوطة جعل ميتا حتى عنق مدبره وامرات اولاده الموت يقطع السرية
واسلامه حياته حادثة تقه يزل فلم يعد حكم الجنابة اولا وفي ولايته على
احد ان هذا مبني مما ذكره الشارح فثبت الحاجة في توجيه كلامه اما المحلل على تحليل

الا وحى فقط فالترجم بنوات بعض الملازمة في اسلوب كلامه او الى عند اللزوم التقديري
 الذي هو الحكم بالحق من قبيل السرية بناء على ان السرية فعل عند له حكم في حالة
 الاستدعاء **قوله** لا السرية حيث اهدرت لاد السرية لو لم تطهر لوجب القصاص
 في العود والدية الكاملة في الخطاء لان قطع اليد صار نفساً فلا ينقلب بالاسلام
 الى الضمان وليله ان الردة معز لومات عليه ثم يجب بالسيرة شئ وكذلك ان لم يمتد
 عليه كعبد قطع يده ثم باعه الوصي ثم اشتراه او تفاخا بالبيع ثم مات العبد ثم يجب
 الادوية اليد **قوله** فلو باع الحرب واكتسب مالا وقوله فقبل الى بعدا بانيه عن
 الاسلام فولد في المراتب التي هي احد الزوجين المذكورين وقوله ثم الولد
 ثم ولد الولد ولد **قوله** لا ولد اي لا يجبر على الاسلام ولد الولد بناء على انه
 لا يتبع الحدة في الاسلام في ظاهر رواية وجه ذلك انه لو كان مسلماً تابعاً لجدته
 كان تبعاً لجدته فانه يكون الناس كلهم مسلمين بتبعية في رواية الحسن فاذا
 اتبعه في الاسلام تبعه في الاجبار عليه ايضاً **قوله** وفتح ادعاهي يعقل
 يعجز بجري عليه احكامه فيبطل نكاحه ويحرم عن الميراث ويجبر على الاسلام ولا
 يقبل وان ادرك ويجبر **قوله** واقفاه اي افتقار على رضى الله عنه بالاسلام
 في زمان الصبا اشارة الى البيعة الذي يتلوه وهو خامس الابيات الخيرة التي انشأها
 لنوح بها وكتبنا الاربعة منها في خاتمة هذه الرسالة فليست فيها **قوله** او ان
 حلم اي زمان عقلي وبلوغ **كتاب البغايا** وهو جمع البغي
 كالقضاة جمع القاضي من البغى وهو التعدي وكل مجاوزة وافراده على
 المقدار الذي هو حد الشئ فهو بغي كذا في الصحاح **قوله** خرجوا عن طاعة الامام
 هذا لا يستلزم المقاتلة مع الامام فلا مخالفة بينه وبين قوله الذي قل لنا قال لهم
 بداء كما توهم **قوله** دعاهم الى العود الى الجماعة وذلك بطريق الاستتباب
 فان اصل العود لو قالوا لهم من غير دعوة الى العود لم يكن عليهم شئ لا نترهم
 علموا ما يتناولون عليه في الترم في ذلك كما المراد من واهل الحرب الذين بلغتهم
 الدعوة **قوله** اي ان حاذوا اشارة الى ان غير يجوز ان يكون بمعنى اتخاذ مال
 وان يكون بمعنى اخذ حيناً وقد ذكر الجوهرى اياهما في حوز **قوله** لا يجوز ابتداء
 اي بل دعاهم **قوله** ويجوز على صيغة الجرول وكذا يتبع والوحي هو المار بمراد

كتاب البغايا

ان كان لهم فئة بكسر الفاء وفتح الهمزة والمراد ههنا الجماعة التي يرجع البغاة
 اليهم وقت الجراحة والخلوية **قوله** وفيه خلاف الشافعي ايضاً هو يقول لا يجوز
 ذلك وان كان لهم فئة لان القتال اذا تركه لم يبق قبلهم دفعا وجوابه ما مر من قول
 الشارح ونحن نقول **قوله** ولا تبسب ذريتهما اي لا تجعل سبباً لا افغتهم ولا
 اتباعهم **قوله** ويجب ان لا يؤخذ ما لهم ملكاً لقول علي بن ابي طالب الذي كان
 فيه ونوع ما يشترطه مع علي بن ابي طالب وجهه ولا يقتل اسير ولا يكشف ستره
 ولا يؤخذ مال وهو القردة في هذا الباب وتاويل قوله ولا يقتل اسيراً اي ان لم يكن لهم
 فئة فلا مخالفة بينه وبين اتمام قتل جريحهم ولا نترهم مسلحون والاسلام يعلم النفس
 والمال **قوله** خلافاً لشافعي له انه ما لا يجوز الانتفاع به الا برضاء ولنا ان علينا رضاه
 قسم السلاح فيما بين المحاربة بالبرية الحاجة لا لتفكيك **كتاب اللقيط** هو
 يعجز ملقوطين لقط الشئ اخذه من الارض فهو لغة اسم مطروح مطلقاً وفي
 الشريعة اسم يعطى لولد طرحه اهله خوفاً من الفقر او ارا من تهمه **قوله** فلو
 احب ان كان غائب رآى الاقط ان يملكه بان وجدته في مصر باقى رفعه من الظاهر
 الشفقة على الاطفال وهو افضل الاعمال ولست فيه الاحياء قال الله تعالى ومن احياه
 فكأنما احيا الناس جميعاً **قوله** وان خيف هلاكه بان وجدته في مغارة ونحوها
 من المالك وغلب على ظنه انه يضيع يجب رفعه صيانة له ودفعه للمالك من رآى
 اعجز يقع في البر ونحوها يفترض عليه خفته من الوقوع وهو فرض كفاية لحصول الصيانة
 بالبعث كذا في الزيلعي **قوله** كاللقطة وجه الشبهة بينهم ما كونها واهل الوقوع عند
 ضياعها ومستجير او فع عند عدمه وهي متقاربان في الاشتقاق والمعنى فلو كلاهما
 مشتق من الالتقاط وهو الوقوع وخص الاول بنى آدم والثاني بغيرهم وقدم الاول
 لشرف بنى آدم **قوله** وهو حترى في جميع احكامه حق اذا فاداه يتخذ فاداه وقاوف
 انه لا يتخذ لوجود ولده هذا لا يعرف اب له كذا في البيهقي وذلك لان اصله في نوح
 الحرية لا نترهم من آدم وخوا وهي حترى داود انما هو عارض الكفر والامر بعوده
قوله لا يتخذ ترفه يعرف من ادعى ان اللقيط عبده لم يقبل لان حكم الحرية بالدار فلا يتغير
 الابنية وشرا ان يكون الشهود مسلمين الا اذا اعتبر كذا لوجوده في موضع الكفار
 والحكم فيه الملتقط باعتبار بده كذا في الزيلعي **قوله** وارائه له بيان الواقع صومرة

كتاب اللقيط

ودليل يكون النفعة والنجاة في بيت المال معنى بناء على ان النفع بالغرم **قوله**
 ولا يؤخذ لانه ثبت حق الحفظ له سبق به ولو دفعه هو المغير ليس له ان يسترد
 لانه مرفوعا بسقاط حقه كذا في البيهقي **قوله** ولود جليل اما لو ادعاه امرأان حق
 به لهما عند الا عظم وعندهما لا يقضى لواحدة منهما بخلاف الرجل كذا في البيهقي
قوله فان نسبته وكذا لو كان لاحد هو ايد او بنته فالنسب منه كذا في الزيلعي **قوله** والدة
 فها سواء اي ثبت النسب منها بمجرد قولها اقتران النسب بما ينفعه لانه يتشرف
 بالنسب ويعتبر بعد مه قال صاحب الهداية معناه اذا لم يدع الملتقط نسبته **قوله**
 وما شذ عليه او على اية هو عليها فهو له وكذا الدار اعتبارا للنفاصلان اللقيط
 في دار الاسلام لما كان حرا كان من اهل الملك فما كان معه فهو له ظاهر العدلية
 الثانية عليه اصله الفرض الذي عليه **قوله** قبض هبته اي قبض هبته الغير له
قوله في حرفة اي في صناعة لان التسليم المذكور من باب تأديبه وتهذيبه
 ويحفظ حاله الذي هو من وظيفة الملتقط **قوله** لا انكاحه لان سبب الانكاح
 القرابة والملك والسلطنة واقل منتف فيه قوله وتصرفه في ماله اي له التصرف
 في ماله كالاتم وهذا اللفظ مبنى ولاية المصترف فيه على تمييزه وذلك يتحقق
 بالوأي الكامل والشفقة والافرة والوجود في كل واحد منهما احدهما **قوله** لا
 اجارته اي ليس له ان يواجر الصغير لانه لا يملك اطلاق منافعه **كتاب**
اللقطة وهي بفتح اللام وفتح القاف اسم الفاعل للجماعة كالمزنة واسكون
 القاف كالصبرة وانما سمي الملقوط باسم الفاعل منه لزيادة معنى اختص به وجواب
 من رها يبل الى رفق فكلت الرفع بامرهما لانها خاملة اليه فاستد اياهما لجازا كانتا
 هي التي رفعت نفسها اخذ هذا فانه اعتبار لطيف من نتائج افكار **قوله** وان لم
 يشهد هذا اذا ملكه الا سله واما اذا لم يملكه بان لم يجد احدا بشراء او بخلاف
 حليم من الظلمة فلم يشهد لا يفيق اتفاقا **قوله** ينشد من نشد الطالبة طلبه بالبناء والنشد
 عرفا **قوله** اي وجب تعريف هذا اذا كانت من الاشياء النقية واما اذا كانت شئنا حقير
 كالتواب وقشر الرماد له ان يأخذ وينتفع به من غير تعريف الا ان صاحبه اذا وجد هاهنا
 يد له اخذها لان القائه يكون اباحة لا غليظا اذا التفتك من الجهل ولا يقبح وباله باحة
 لا ينزل ملكية السمع فله لئلا يرد هذه ملكية ملكي الهداية **قوله** من غير فصل بين ان يكون

كتاب اللقطة

اقل من مقدار عشرة دراهم فغير اياها على حسب ما روى ويك ان يكون مقدارها
 او اكثر منها فغيرها حولا كما روى عن الا عظم **قوله** يجب اي عند ان افعي **قوله** كالا طعمة
 المعونة اي للفقراء **قوله** فان جاءه ربه اي صاحبه بعد ما نقد بها فهو بالخيار ان شاء اجاز
 النقد وله ثوابه لا وان حصل باذن الشيخ ثم يحصل باذنه فوقف على اجازته وان
 شاء ضمن ملتقط لانه ستم ماله الى غيره بغير اذنه الا انه با باحة من جهة الشرح وهذا
 الاثنان في الضمان حقا للبعد كما في تاوره مال الغير حالة الغفلة وان شاء ضمن للمكين اذا
 هلك في يده لانه قبض ماله بغير اذنه وان كان قائما بعينه اخذه لانه وجد من ماله كذا في
 الهداية اقول ولقد احسن المصنف في الايجاز حين عبر عن الملتقط والمكين معا بلفظ الاخذ
 مع مطابقة الواقع حين صدر الاخذ من كل واحد منهما كما في محقق **قوله** كما في القسم
 يعني كما ان الملتقط اذا نقد لقطه من ابراهيم صار صاحبا مختارا بين الاجارة والتفويض
 هذا التخصيص لبعض شراح الوقاية لكن المتبادر من قول الشارح لا فرق عندنا الخ ان قول
 للمصنف كما في برامة متعلق بجميع الاحكام التي سبقت حتى وجوب ردوا عند خوف ضا
 عا او استحبابه عنه عدمه كما هو الحق عندي وقد افسح عن هذا الحق الفيرج قول
 مفتي الثقلين فان التفت بعمه كشك وبقرة وبغيره وكسح في قال مالك وان افعي ان
 وجد الثلثة الاخيرة في الصحراء فالترك افضل لان اخذ الشاة سبب لصيانته لان
 لها من قوة العدو ما ترفع السباع من انفسها وفيها مقال عدم اوصاف من الملك فذكر
 الاخذ ونزب الترك ولنا انه لو لم يأخذها لم يصل اليها يد غائبة فكانت اخذها سببا
 لصيانته فخذها صيانته لها من انوى وماله من قوة العدو وبسبب الضياع كما هو
 سبب الصيانة عن السباع فتعارضا فالمتحقق بان شاء استرد **قوله** ماله يعني البرميمة التي
 لها منفعة وصلاحيه الاجارة وقوله منها اي من اجرتها لان فيه ابقاء العين على ملكه
 من غير ان يترتب الزام ضرر الدين عليه وقوله كالذئب اي كما يفعل ذئب بالجدد الابيض **قوله**
 اذا بالانفاق لانه نافر في هذا نظر من الجاهلين بسين اما من جانب الملك باعاده عن
 ماله ومن جانب الملتقط بارجوعه على الملك بما انفق على اللقطة وفي الهداية قالوا قايوم
 بالانفاق يومين او ثلثة ايام على قدر ما يرى رجاء ان يظهر ملكه فاذا لم يظهر يوم
 يسير لانه النفعة الدائمة مستأجلة فلا يظهر في الانفاق مدة مدية **قوله** ولا يجب
 بلا حجة اي لا يجبر على رد في القضاء والعلامة مثل ان يتم وزن الدرهم ووزنها

وان باط الذي يشد به وعاؤها **قوله** فقير يعني ان كان الملتقط فقيرا فلا بأس
 بان ينتفع بها لما فيه من تحقيق النفع من الجانبين نظر الثواب للمالك ونظر الادب من نفع
 الملتقط **قوله** يصدق بعزاد ان يكون الملتقط فقيرا لا يجوز له ان يتقارح به لانه مال الغير
 فلا يباح الانتفاع به الا برضاه لاطلاق النصوص اما الذمة للفقير فقولهم وان
 يات صاحبها فيستدعيها والهدية ولا يكون على غنى **قوله** ولو على اصله ولو من عياله
 وان كان نفسه من الاغنياء لما ذكر في جواز انتفاع الملتقط الفقير **كتاب الادب**
 وهو من الادب بالكسر وهو الرتبة **قوله** ان قوى عليه اي قدر على اخذه **قوله** مثل الطريق
 اعلم يفقد الى طريق منزله **قوله** قبل ان يبعه وقبل اخذه احب كالابن **قوله** لا يبيع
 اي لا يزا ولا ينقل **قوله** او موهبا او ام ولد هذا اذا كان الفدية في جوف الوكيل لما فيه
 من احياء ملكه واما بعد موته فلا جعل فيها لانها لا تملك بالوجوب **قوله** وان لم
 يعد لها اي وان لم يملح قيمة الادب الى اربعين درهما **قوله** بقسطه اي بحسابه يعني
 يقسم الاربعون على الاربعة ايام الثلثة اذ هي اقل مدة السفر فكان لكل يوم ثلثة عشر درهما
 وثلثة درهم واعلم ان حمله وولاده اربعون درهما ليس على الملاقاة فانه لو كان الا
 داب الوكيل او ابنه وكل واحد منهما في عياله او احد الزوجين على الآخر فلا جعل
 لان هؤلاء يتبرعون بارادة عادة كذا في الصداقة ولم يذكر فيها جواب **قوله** منه اي
 من الذي اخذه ليرده **قوله** وعلى المرتضى يعني اذا كان الادب رصنا فاجعل على المرتضى
 ثلثة جيسر مائة بآرد وهي حقه اذا استيف منها واجعل بمقابلته احياء المائة فيكون
 عليه **كتاب المفقود** وهو مشتق من الفقد الذي هو في اللغة من اذ من الايقال فقد
 الشئ اي اقبله وفقدته او طلبته وكذا المعنيين متحقق في المفقود فقد ضل عن
 اهله وهم في طلبه واما معناه الشرعي فقد اشار اليه المصنف بقوله غايب لم يدركه اي
 لم يعرف له موضع ولا يعلم حق هو وميت وقوله حتى في حق نفسه شروع في بيان
 حكمه في الشرح يوقف قسطه اي يجعل حصته بوقفا **قوله** الرفع من الرفع
 بكسر الهمزة وهو الدين والشفقة فانما كان الرفع لانه اقل المقادير و
 استقصى من حال الاقرب انهم ما تواروا ولا خرج عظيم كذا فهم من الكلف والامراد
 بالاقران اقربانه في بلده لا مطلقا هو ادفع **قوله** فله ذلك اي قسط الذي جعل بوقفا
 له **كتاب الشركة** وهو ان يملك اثنان عينا او ثلثة او اربعة او اربعة او اربعة

كتاب الادب

كتاب المفقود

كتاب الشركة

او وصية او غيرها **قوله** وركن الشركة العقد الايجاب بان يقول احد
 شريك في ثوب كذا مثله او في عموم التجارة بان يقول بان يقول الآخر فليست
قوله وهي اربعة اوجه الى قال الايقان وهذا التقسيم وفيه نظر لانه يوهب
 ان شركة الصانع وشركة الوجود مغايرتان للمفاوضة والعنان والادب والتقسيم
 ما ذكره الشيخان ابو جعفر الطحاوي وابو الحسن الكوفي في مختصر بهما بقولهما الشركة
 على ثلاثة اوجه شركة بالوجود وكل واحد منهما على وجهين مفادضة وعنان
 وبسعي بيان المفادضة والعنان في شركة الاعمال وشركة الوجود **قوله** في
 المال الذي يصير فيه الشركة اي يبيع الراس مال الشركة كالدراهم والدينار
 والفلوس النافعة ايضا على قولهما وقوله بزيادة مال الخ كالعرض والديون
 والعقار حتى لو كان لاحد من الطرفين على الناس لا يبطل للمفاوضة ما لم يقبض
 الديون **قوله** حرق بالغيب ولا يجوز بين العبد وبين ولا للمكاتبين ولا بين
 الصبي وان اذن له ما يوجب ولا بين الحر والملك ولا بين الصبي والعاقل لانه
 بمنزلة المفادضة على الكفالة وهو ليس من اهل كذا فهم من تقرير الاكل **قوله**
 وهذا عندنا خفيفة ومقدمة لهما انه لا تساوي في المقرف فان الذي لو اشترى
 براس المال خورا او خنازير يبيع ولو اشترىها المسلم لا يبيع **قوله** وعندنا خفيفة في يوسف
 يجوز للتساوي بينهما في الوكالة والكفالة ولا معتبر بزيادة تصرف بملك احدهما
قوله وعند مالك والشافعية لا يجوز وهو القياس وحده القياس انهما متضمن الوكالة
 بغيره والجنس والكفالة بغيره وكل منهما بانفراد فاسد حتى لو قال في وكيل رجل
 وكلتك باسرا وبشره الثوب كان فاسدا **قوله** والاشجار صورته ان يساجر
 احد المقاضين احيى في تجارتها او اوبه او شيئا من الاشياء فلهما حصة واحدة
 بالاجارة ما شاء لان الاجارة من عقود التجارة وكل واحد منهما كقبيل عما صاحبه بما
 يلزمه من التجارة **قوله** والخلع صورته ما اذا كانت المرأة مقدرة للمفاوضة بشخص
 ثم خالعت مع زوجها فالا زعم عليها من بدل الخلع لا يلزم شركها وكذلك لو اقرب بدل
 الخلع لا يلزم شركها كذا في الكفاية **قوله** وكان نفقة واعادة الجار هنا يحتاج الى ثلثة
 فليقال **قوله** وقسمه الآخر هذه الجملة خير لقوله وكل من **قوله** ما يقدري ان يصير
 فيه الشركة كالدراهم والدينار **قوله** شرط في الهبة في التخصيص اشكاله الدليل

بعينه جازي الاربع ايضا و هو انه اذا لم يقبض التقويم تبطل المفاوضة لانه لا يقبض
لا يصلح ان يكون رأس مال لها فاذا قبض المال احدى من عند رأس مال للمفاوضة
فيبطل المفاوضة بهذا وقال مفتي الشافعي وبهذا اوضح ان قوله في الهداية وفي
الى يده يرجع الى المهرته والاربع فليست في الكفاية **قوله** اي في اربع الاربع هذا
التخصيص ايضا غير مستقيم لان المهرته ايضا كذلك كما صرح به في الكوشية فيقول
لعل السارح لم يدرك من غير مقابلة فليست **قوله** وعنان هو كسر العين مأخوذ
من قولهم عن له اي ظهر له ان يشارك في بعض ماله **قوله** وهي شركة في كل احدى
اقول هذا الجمال قول صاحب الهداية وفي كل موضع لم يقع المفاوضة فقد شرطها
ولا يشترط ذلك في العنان كان عنانا بالاجماع شرط العنان اذ هو قد يكون خاصا وقد
يكون عاما انتهى حتى قال الكل في كل قوله عاما يعني قد يكون عاما لافراد التجارات وقد
يكون في نوع خاص والمفاوضة عامة فيها فان يذكر لفظ المفاوضة ويراد معنى العنان
كما يجوز ان يثبت معنى المخصوص بلفظة العوم انتهى **قوله** ولا يكون الربح مساويا وبالعكس
وهو ان يكون الربح مساويا دون المال ومعناه ان يشترط الاكثر للعامل منها اوله كثر
علا اذا شرطاه للعائد اوله قلها عملا فلا يجوز **قوله** خلافا لفرق الشافعي وهو يقول
ان الشريكين يستحقان الربح على قدر ما لهما ولا يجوز ان يشترطا خلافا فذلك لا غير افا
اشترى احدهما شيئا للشركة بطلبه البيع بالثمن وحده ولا يبطا بالشريك الاخر **قوله**
ولا يشترط ان يشتركا في السابق **قوله** الا بالتقديرات هذا على تقدير المال وما يدونه فيبقى
للمفاوضة بلا حقوق شيء من هذه المذكورات لان ذكر المال ليس بواجب فيها فانما يجوز
في شركة الصنائع والوجوه ولا يشترط فيها المال كذا فهم من كلام الاكل **قوله**
والفلس الساقطة اي الرايحة من نفق البيع نفاقا اي راج كذا في الصالح **قوله** وبالعرف
وبما حصل من عقد الشركة بالنقد بقوله ولا يشترط الا ان صار ذلك تقييما على الناس
فذكر الخيلة في تجويزه بالعروض سعة عليهم فعال بالعرف **قوله** بعد ان باع كل
وانما اجتمع الى هذا البيع لانه بايع صار شركة ملك حتى لا يجوز لكل واحد منهما ان يتصرف
في نصيب الاخر ثم بالعقد بعد ذلك صار شركة عقد فيجوز ان يتصرف كل واحد منهما
في نصيب الاخر فلهذا البيع يصير نصف مال كل واحد منهما مضمونا على صاحبه بالثمن فيكون
الحاصل من المالين يبيع ما يضمن بخلافه اذا لم يبيعهما كذا في التبيين **قوله** وانما يحتاج الى

الوجوه

عقد الشركة يعني بعد ثبوت شركة ملك بالبيع المذكور **قوله** وشركة الصنائع وشركة
شركة الاعمال وهذا مستند اخر بقوله **قوله** فيبيع اي شركة الوجوه **قوله** ومطلقا
اي اذا اطلقت شركة الوجوه عن قيد لفظ المفاوضة وشرطها صار عنانا لانه مطلقه
يتصرف اليه لكونه معتادا فيما بين الناس **قوله** ولا يجوز لشركة الفاسدة الا
خطاب افعال من الخطب والناظر من الحشيش والثالث من الصيد يعني يجوز لشركة
في كل مباح كالمذكورين وكما جئنا به من الجواز وكما تكدر لانه يتفق التوكيل وهو
اثبات ولاية التصرف فيما هو ثابت للموكل وليس بثابت للتوكيل ولا يتصور هنا هذا المعنى
لان التوكيل يملكه بلا اذن الموكل فيبطل التوكيل ويبطل الشركة هذا بزيادة ما في شرح
المهذوبة **قوله** وما حصل اي لكل واحد من الشريكين من الاختطاب وغيره بلا عمل من
الاخر ولا اعانة منه فلهذا لم يثبت الشركة يثبت الملك لاخر **قوله** والاخر اي
المعين الجامع اجر مثله وان اراد على نصف ثمة **قوله** والاخر اية ولم يرد بها صحتها
من اذمة معروفة يقال له بالفارسي مشك آب بن كح **قوله** وعليه اي على السقاء اجر
مثل الاخر يعني ان عليه اجرا لادوية ان كان صاحب بخل واجرة بخل ان كان صاحب
قوله ويكون الربح نصفين يعني ان استحقاق زيادة الربح بالتسمية وقد بطلت لفساد
العقد لكونه واجب الدفع فصارت ان التسمية لم توجد اهلا فيبقى الربح تابع للمال
قوله ولله بالكرسي بالحقاق **قوله** اذا جعل بادا الاول قال مفتي الشافعي وفي
الزيادة لا يظن بادا شريكه اوله وهو الصحيح عندهما **قوله** فمن كل نصيب الاخر
يعني عند الاعظم خلافا **قوله** دخلت يعني ان شركة للمفاوضة يقتضي دخول ما
ليس بمشتري كالحمام والكسوة ثمنه وشري الجارية ليس بمشتري فيدخل
ثمنه لانه لا يمكن ان يغير مقتضى الشركة مع بقائها الا يبي انهما لو شرطا التفاوض
بينهما في ملك المشتري لم يعتبر مع بقاء عقد الشركة فان قيل لو كانت دافعه على الشركة
كيف كان يتحل وطنا اجيب بانه يتحل وطنا كما يتحل اذا ذهب نصيبه بعد الشراء بغير
اذن كذا في الاكلمية **كتاب الوقف** وهو في الاصل
مصدر وقفه اذا حبسه وقفا ووقف بنفسه وقفا يتعدى ومنه وقف عظامه
على كذا اي حبسه عليه ويطلق على الوقوف مبالغة كقوله لا يبرع بغيره وفي
الشرح عند الاعظم ما ذكره المص بقوله هو حبس العين **قوله** كما العارية حتى

الرواية

فيها

ع

يجوز رجوعه فيه اى وقف شاء ويرثه عنه اذا مات ويباع ويوهب كذا في الزيلعي
قوله على ملك الله تعالى فيقول ملك الوقف الى الله تعالى على وجه يعود نقعه
الى العباد فيلزم ولا يباع ولا يورث والمراد بالزوم ان لا يجوز للواقف
ابطاله في حياته ولو رثته بعد موته قال صاحب الهداية ولا حاجة ماسة
الى ان يلزم الوقف منه ليصل ثوابه اليه على الدوام وقد امكن دفع حاجته باسقاط
ملكه وجعله لله تعالى له نظير في الشرع وهو المسجد فيجعل كذلك وقالوا كل
ان قوله اذ له نظير لبيان نفى استبعاد ان يخرج من ملك الوقف ولا يدخل في ملك
غيره فان ايجاد المسجد لازم بالانفاق وهو اخرج لتلك البقعة عن ملك من غير ان
يدخل في ملك آخر ولكنها نصير محبوسة لنوع قرينة قصد ما فكذلك في الوقف
انتهى قوله فلو وقف على الفقر انتصر به على مذهب الا عظم السقاية موضع
اغنى في طرقه فملا بالماء لينفع ابناء السبيل والآن الذي تنفي للتجار في الامصار
والرباط واحد الرباطات البنية في الطريق لا تنفع المسافرين والمعتبرة بفتح الباء واحدة
فتمت واحدة المقابر من قبور الميت اذا وقفه كذا نسخ من نسخ كتب اللغة من مواد
استخرجت هذه الكلمات للمقابر وانما ادرج هذه المسائل ههنا مع ان موضعها
في الهداية او اخر الكتاب ليدل بقوله الا في الا ان يحكم حاكم على احتياجه لزوم
وقضيه هذه الاشياء على حكم الحاكم باستثناء واحد وواحدة الى حيث ما ذكر
صاحب الهداية لا يحتاج الى ذكر ما استنفذ من هذه الاستثناء هذه المسئلة خاصة
بعد ما ذكره لمصلحة ساير الاوقات كما وقع في الهداية وانما عطف على وقف الفقراء
بناء الاشياء المذكورة لاختلافها صور وكمالات الصور الا في وقف عفا
هذه على الفقراء وحكمه ان يحتجب الفقراء ومويرة التوبة ان تنفي هذه الاشياء لا تنفع
الناس بذا وانما وحكم عدم الضرر في الاستغناء بالدين الا غنيا والفقراء **قوله** في
الملك هذا اى عدم الزوم وان اختار صاحب الهداية الزوم او لا تنقل عن الا عظم
حيث قال الا ان يحكم به حاكم او يعلقه بعد تله فيقول اذا تمت فقد وقف دارى
على كذا ثم نقل منقول الا عظم عن القدوري فقال وهذا في حكم الحاكم صحيح لانه
قضاء في صلحته رقيه اما في تطبيقه بل هو في الصحيح انه لا يرد ملكه الا ان
بغافعه مؤيد انفسه بمنزلة الوصية بالمنافع ومثله فيلزم **انتهى قوله** الا ان

يحكم به اى زوال الملك الذي هو لزوم الزوم والمراد بالحاكم الذي ولاه السلطان
عمل القضاء لا الذي فوض اليه الحكم في جادته معينة بانقلوا المتأصدين وهو الحكم
لان في نفوذ حكمه فيه اختلاف المشايخ كذا في البيا نية صوبه ان يتسلم الواقف
ما وقفه الى الموت ثم يريد ان يرجع عنه فينارعه بعدم الزوم فيختصم الى القاضي
فيفقه القاضي يلزومه كذا في العناية وقاضي خان اقول هذا معنى يستعمل الوقف
المشهور بين القوم اقل المتبادر من تقرير هذا الشرع ان يكون التسليم الى المتولي
شوطا عند محمد في السقاية وامثاله وليس كذلك لقول صاحب الهداية وعند محمد
اذا استقر الناس من السقاية سكنوا في الخاب والرباط ودقوقي المقبرة وان
الملك لان التسليم عند شرط والشرط تسليم نوعه وذلك يحصل بالاستقاء
وامثاله ويكتفى با واحد لتعذر فعل الجنك وعلى هذه البشر والخصول فوض انتهى
كلامه فليست امل **قوله** وهو ما قال اى احد الشئيين الذين هما سببان الى الملك
للاوقف وزوم الوقف عند الا عظم هو الذي اشير اليه بقوله الا ان يحكم بغير
حكم الحاكم وثانيهما ما اشير اليه بقوله والاقى مسجد بنى بغير بناء المسجد وانظر بقاء
والاذن بالصلوة فيه اما الا فاق فلا تله لا يخلص لته تع الا به لانه مادام حوز
العبد متعلقا به لم يتجزئ لته تع واما الصلوة فلا ان التسليم شرط عند الا عظم والرباط
فاذا انعقد قبضه اقيم تحقق المقصود مقامه ولانه يشترط في كل نوع تسليم بل هو به
وذلك في المسجد بالصلوة فيه ولا يشترط فيه قضاء القاضي ولا التعليق بالموت
عند اى خيفة بحصول المقصود به بخلاف الوقفات المقصود من الوقف ان يتصدق
بالفداء ويجسر الاصل ونفقه بنى عن ذلك والتصدق بالامعة ولا يجوز الا
في الوصية فيجب تعليقه بالموت ليكون وصية به او حكم الحاكم في موضع الاجتهاد
وكذا اسقط التسليم الى القيم عند محمد كما ذكرنا ولا يجوز في المشايخ عند ابو يوسف
كما بينا فصار المسجد مخالفا للوقف عند الكل كذا في التبيين **قوله** سدا بانه وهو بكر
البيت وسكون الراد وبالذات الغير المعنى معرب سدا بانه وهو بيت يتخذ الارض
للتبديد **قوله** لا يمنع كونه مسجدا كما في مسجد بيت المقدس **قوله** او وسط داره
مسجدا وهو بالكون لانه اسم مبهم لو اخل الحن الدار بالقر لانه اسم بشئ معين
بين طرفي الحن وهذا ليس بمسجد ههنا **قوله** ان لم يحتل القسمة بان كانت الموضع صغيرا

لا يصلح لما اراده الواقف من اتخاذ المسجد والمقبرة على تقدير القسمة **قوله** عند ابي
يوسف ايضا اي كما لا يجوز عند محمد والحاصل ان جعل المسجد والمقبرة في المشاع
الذي لا يحتمل القسمة لا يجوز اصله قبل القسمة ولا بعد ها اما الا قولان بقا بشرط
منع الخلو من الله تعالى والآي في قوله تعالى ان المساجد لله فلا تدعون مع الله الهة
المساجد الى ذواته مع ان جمع الاماكن له فاقضي في ذلك خلوها من المساجد لله ومع
بقاء حرم العباد في اسفلها وفي اعلاه لا يتحقق الخلو واما الكثرة فلا تفرق
المسئلة فيما يكون الوضع بان يعتبر فيه الولى سنة ويزرع سنة ويقضى فيه في
وقف ويؤخذ اصطلاحا في وقف بخلاف وقف غيرها لا مكان الاستقلال وقسمة
الغلة فيه او الانتفاء به للموقوف عليه بطريق اللباية حيث لا يقع فيه اصلا
حق ولو وقف نصف الحام جاز بلا خلاف بين ابي يوسف ومحمد لانه مشاع لا يحتمل
القسمة فاكفر فيه بالقبض القاصر لانه يمكن غير ذلك بخلاف الشيوع كما في جهة المشاع
فيما لا يحتمل القسمة كذا في البيانية **قوله** عند محمد ايضا اي كما يجوز عند ابي يوسف
وجه قول ابي يوسف في غاية الظهور لانه لم يشترط اصل القبض ولا اتمامه الذي هو
القسمة واما وجه قول محمد فهو قياس وقف المشاع فيما لا يحتمل القسمة على جهة
المشاع ومدقته الحاقه المسئلة الى الفقير وجعلت ملكة له وثلثه لا يخرج
الشيوع فكذا في الصدقة الموقوفة وهي التي لم يملكها الموقوف عليه الا انه تصدق
عليه بنفقة كذا في البيانية **قوله** وجعل غلة اخرج جعل اوقف غلة للوقف
لنفسه او جعل الولاية اليه عند ابي يوسف خلافا لمحمد وقال مفتي الثقلي ومنه
الشهيد القوت على قول ابي يوسف مع ترجيح الناس في وقف وجه قول ماروي
ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يكل من صدقته الموقوفة ثم اكل الاوقف لا يتناول ان يكون
بشرط ولا واكثا لا يتناول بالاجماع فتعين الاوقف قدل على جهة الشرط وجه قول محمد
القياس على الصدقة المسئلة فانه لا يجوز ان يتسلم قدر من ماله للفقير على وجه
الصدقة بشرط ان يكون بعضه له لعدم الغايه لانه يكون ملكا ملكه من نفسه
فكذا الصدقة الموقوفة الا يرى انه لو جعل ارضه مسجدا وجعل ثباته لنفسه
لم يبرح فكذا هنا وجواب ابي يوسف عنه ان الوقف ازالة الملك الى الله على وجه
القرب الى الله فاذا شرط البعض او اكل لنفسه وهذا جائز كما في الحام والمقبرة

ونحوها واما جعل الولاية لنفسه فقال الذي يلحق به انه بالاجماع لان شرط
الواقف معتبر في كل كالتصويع غير ان عند محمد مع تسليمه لم يكن له الولاية لان
التسليم شرط عنده فصار اجنبيا عنه ولا في يوسف ان الوقف انما يتفقد الولاية
من جهة بشرطه فيستحيل ان لا يكون له الولاية ويغير تفديده منه وقال بعض شراح
الوقاية لم يجد الخلاف من الثاني وارباني في الكتب التي طالعها الا في الم بشرط
الولاية لنفسه وسلم الوقف متى هل يكون للواقف ولاية ام لا فقال ان قاله
وقال قوم لا يكون له ولاية عند ارباني الا اذا شرطها عند الاخراج عن ملكه ولو شرط
الوقف الولاية لنفسه متبرعا غير ما هو على الوقف فللقاضي ان يخرج من يده ولو
شرط الواقف الولاية لنفسه وان لا يكون للقاضي ولا للسلطان ولاية تزعما
من يده ويؤيدها من غيره ولو جعل الواقف ولاية الوقف لرجل فالولاية له كالمشرط
وان اراد اخراجه فله ذلك ولو شرط ان ليس له اخراج القيمة فالشرط باطل كذا
في الكوسجية **قوله** بشرط ان يستبدل آي وصحة شرطه وانما قال خاتمة اشارة
الى ما روي عن محمد من ان الوقف جائز بشرط باطل وقد نقل صاحب البيان
ان استبدل الوقف باطل الولاية عن ابي يوسف بناء على توسعة مذهبه في
الوقف حتى لو شرط ان يبيعها وينشر بثمنها ارضا اخرى مكانا جازا بشرط
والوقف عنده مرجع به في الخلاصة وجه قول محمد ان هذا الشرط لا يؤثر في الخلع
من زواله والوقف يتم بذلك ولا ينعدم به معنى اليد في اصل الوقف فتم
الوقف بشرطه ويبقى الاستبدال شرطا فاسدا فيكون باطلا في نفسه كالسبيل
شرط الاستبدال به او شرط ان يصار فيه قوم دون قوم فالشرط باطل واتخذ السبيل من هذا
وقد نقل صاحب الخلاصة ان الفتوى على قول ابي يوسف **قوله** عن الربيع وهو يفتي
الواد والعيين الممثلة وينسبها باء ساكنة مشددة تحسانية التمام والزيادة كذا
الصلح **قوله** بشرط اتمامه اي لا يتم الوقف عند الا عظم وارباني في حق جعل آخر جملة
لا تقطع مثل ان يقول على كذا وكذا فاعلم على فقراء المسلمين حيثما وجدوا مثله وقال الثاني
جهته ينقطع مثل ان يقف على اولاده او على امرأت اولاده جاز وصار بعد الفقير
وان يستمرهم لهما ان موجب الوقف زوال الملك الى مالك وكل ما كان زوال الملك بدو
التملك فانه يتأبد كالفقير فوجب الوقف يتأبد واقا كانت الجهة بتوهم انقطاعها

الولاية

مثله

اذ استعي

لا يتوفر على الوقف مفضاه ولهذا كان التوقيف مطلقا له لانه ينافي موجبه كالتوقيف
في البيع ولذا في المقصود من التقرب الى الله تعالى وهو موافق عليه فيما اذا جعل على جهة
ينقطع لان التقرب تارة في التقرب الى جهة ينقطع واخرى الى جهة يتأبد فيتم في
الوجوهين **قول** وقف العقار يقال له دار ولا سقايا اصل مال كذا في الجهرمة والمراد منه
ههنا الا ان مقتضى كانت او غير مقتضى كذا في البيانية وقوله لا المنقول على الإطلاق
مقصودا واتباعا خيالا او غيرهما ملوا فيه او لا قول لا عظم به واما عند ابي يوسف
فيجوز بيعا للعقار وذكر شيخ الاسلام خواهر زاده في مبسوطه انه اذا وقف المنقول
مقصودا اذا كان خيالا او سلاحا وقد وقف في سبيل الله تعالى فانه يجوز استئنا
عند الثاني والرباني والى هذا الكسار صاحب الهداية بقوله وابي يوسف مع محمد بن
في جواز جبر الخيل والسلاح على ما قال المشايخ واما وقف ماسوك الخيل والسلاح من
المنقول مقصودا فهل يجوز او لا قال شيخ الاسلام في مبسوطه لا يقع عند ابي يوسف
قياسا الى شيء كان قال محمد بن عمار في الناس وقصا من المنقول خانه يجوز استحسانا
كالاشياء المذكورة في المتن وما لم يتعارف الناس وقفه لا يجوز كوقف الثياب والحيوان
وغيره من الامتناع وقال الشافعي وحمد وما كنت رحمة الله ان وقف للمنقول يقع
مقصودا اذا كان للمنقول شيئا يمكن والانتفاع به مع بقاء عينه اى شيء كان واجمعا
به لا يقع وقف الدراهم والدينار وقوله قال الشافعي رحمه الله على العقار والخيل مع ان كان
الانتفاع مع بقاء العين ونحوه يقول هذه القياس ضعيف لانه قياس ما بقي على
ما لا يبقى كذا في البيانية وقد فهم من المعراجية ان ما لا يجوز وقفه في الحرم هو
الدراهم والدينار المضر وتبين واما الخيل فيجوز وقفه عند احمد والشافعي رحمه الله
حفصة بنت عمر زوجة عمر ايتاعه حلييا بعشرين الفا فحبسته على نسا الى
الخطا فكانت لا يخرج زكوتها ومن احمد لا يصح وقفه واكثر الحديث وقيل اذا نحنا
اجارة الدراهم والدينار ويجوز وقفه وليس شيء انتزاعا كلام الدالية وقال
في الزكاة اذا وقف الدراهم والدينار والطعام او يكال يجوز ويندفع النقد
ونحو غير النقد كالمكيل والموزون بعقد البيع مضاربة او بضاعة وتصرف الزرع
الحاصل الى ما وقف عليه وقال في الثانية ومن زفر رحمه الله وقف الدراهم والطعام
او يكال وما يوزن قال يجوز قبل له وكيف يكون قال بدفع الدراهم مضاربة ثم

يدفع

يدفع بفضلها في الوجه الذي وقف عليه وما يكال ويوزن يباع فيدفع ثمنه
بضاعة او لاسرها ونحوه نقول وجه التوقيف بين ما ذكر في هذين المعبرين من جواز
وقف النقود والطعام وبين ما ذكر في شرح الهداية من عدم جواز ان التراج
لا يتصور ان مكان الانتفاع بها مع بقاء اصلها وقائل ما في هذين الكتابين
يتصوره كارتى والمخ في الجواب ان التوقيف هو ههنا ليس بواجب لان قائل كل
كل من الكتابين طائفتان معني لغتان كارتى والتوقيف انما يجب بين كلمات
قوم يتوقفون الذاهب والا فوال كالا يخفى فليست امل **وقف** فنقول فيه
يقال اى يح وقف في المنقول سور بين الناس الوقف فيه كذا في هذه الاشياء
ويؤيده هذا الاخراج في قول صاحب البيات في شرح قول صاحب الهداية وقد
وجد التعامل في هذه الاشياء التي وقف هذه الاشياء والحاصل ان جواز وقف
المنقول عند من يجوز منى على كون وقف ذلك متعارفا بين الناس حتى قيل ان وقف
رجل برة على رباط على ان ما يخرج من لبنها وسمنها يعطى لا يبناء السبيل ان كان
في موضع تعارف فواذ ذلك جاز كما يجوز ما اسنابه كذا في الثانية **وقف** كالغاشق وهو
يفتح الفاء **محموز** يقال بالفارسي يفتح الميم وتشديد الراء ما يعمل به في
الطين يقال له بالفارسي بيل كذا هي ايفسرة الدستور بما فتنها والقدوم فتح
القاف وضم الال الهمزة المحففة الذي بين بها كذا في البيانية ويقال له بالفارسي
نيته **وقف** والمنشأ بالكسر والسين المعجمة او ان التاجر يقال له بالفارسي بتر
والجنازة بالكسر السري وبالفارسي الميت قبل هما لغتان كذا في المغرب والمراد شباب
الجنازة الثياب التي ترفع من قطع سائر الكعبة ونحوها ليست بها ثياب الجنازة
والقد بالكسر ازاء صنع من الطين للطح فيه يقال له بالفارسي ديك كذا في الدستور
والرجل بكسر الميم سكوت الراء الهمزة وفتح الجيم قد مر من غناس ويقال له بالفارسي
اد مركزا فهم من البيانية والدستور والمحفف وكذا الحال في الكتب يعني ان وقف
المضاحف صحيح فكذا الكتب ومن نصير بن محمد رحمه الله وقف كتبه على الخراج
وكان محمد بن سلمه لا يجوز ذكره في فتاوى قاضي خان اختلف المشايخ وقف
الكتب يجوز الفقيه ابو الليث وعليه الفتوى **وقف** وعليه اى على راي الرباني
رحمته في جواز وقف المنقول **وقف** لا يملك ولا يملك لقوله من لهم رضى حين اراد

ان تصدق بارض له يدعى يمنع تصدق باصله لا بتابع ولا يوجب ولا يورث
قوله ماله له صفة عقارى لو كان عقاراً له ماله وهو خالص له لا يشركه لغيره
 فيه فوقفه ثلثين زراعاً وجب ان يكون المقاسم هنا غير الواقف لئلا يلزم
 ان يكون الشخص الواحد مطالباً ومطاباً فان مقاسم النصف الذى هو الواقف
 مطالب من مالك النصف الذى هو غير وقف ومالك النصف مطالب وهو الواقف
 بعينه المقاسم لنصف الوقف فكان مطالباً ومطاباً وهو لا يجوز فرفع امره
 الى القاضي ليقياس المقاسم كذا في النهاية **قوله** لكن لا يجوز قسمة الوقف الى نصفين الوقف
 وان وقف على اولاده له فلا يحوز للموقوف عليهم في العود وانما حقرهم في الغلة
 ولان المقصود من الوقف ان يبقى على حكم ملك الله والهدية بالغلة والنصف
 بل يستحق الوقف والتحليل بينا في ان ذلك ونحوه كذا في البيهقي **قوله** ويبدأ
 المحجب اي يبداء من غلة الوقف **قوله** وان لم يشترط ان تصد الوقف مصرف
 الغلة مؤبد او لا يبينى دايمة الا بالعمارة فيثبت شرط العمارة اقتضاء **قوله** ونقصه
 وهو بضم النون البناء المنقوص وفي الصحاح ركن بكسر النون لا يغير **قوله** وان تغذر
 اي لا تغذرا عاده عنه الى موضعه مع مصرف غلة العمارة مصرفاً للبدن الى مصرف
 البدن وقوله ولا يقسم يعني النقص بين سجن الوقف لان جزء من العود ولا يحوز
 للموقوف عليهم فيما تم حقرهم في المنافع بلا تصرف اليهم غير حقرهم **قوله** اعلم ان سلب
 وقف على اولاده من اهم الامور واكثر اواقعه في حلقها خاتمة الكتاب قال في منية المفتي
 وقف لا اولاده واولاده لا يفصل الذكور على الناس ولا يدخل اولاد البنات
 فيه وبه يفتى وقال انه شتر ثم لا وقف اولاده واولاد اولاد اولاد البنات
 فيه روايات وانقوى على انهم لا يدخلون وقال قاضي خان ولو قال ارض هذه
 صدقة معروفه على ولدي وولد ولدي ولم يرد على هذا يدخل فيه ولده لصلبه و
 اولاد بنته يشتركون في الغلة ولا يقدم ولد الصلب على ولد الابن لانه سوي بينهما
 في الذكر وهل يدخل فيه ولما نسب قال هلال رحمه يدخل وكذا اقول ارض هذه
 صدقة معروفه على ولدي وولد ولدي الذكر قال هلال يدخل فيه الذكور والبنات
 والبنات قال الواحشي رحمه اذا وقف على ولده وولد ولده يدخل فيه الذكور والامهات
 فاذا انقرضوا كان ذلك بطولهم يدخل فيه ولد الابن وولد الابنية والبنات ما قال هلال

لان اسم ولد الولد كما يتناول اولاد النبيين بناوله اولاد البنات فانه ذكر في السير قال اهل
 الحرب امنوا على اولاد نايه خل فيه اولاد النبيين واولاد البنات قال شيخ الايمه الرضى
 لان الولد اسم من ولدته ولدته فمن ولدته يكون ولد ولده حقيقة بخلاف ما اذا قال
 على ولدي فان سمى ولد البنات لا يدخل في الوقف في ظاهر الرواية لانه اسم الولد **قوله**
 ولده لصلبه وانما يتناول ولد الابنية لانه ينسب اليه سراً وعن محمد بن الوليد بن
 النبت عند ابي ابينا وولد هذاني في الوقف اذا قال على ولدي وولد ولدي الذكور والبنات
 الذكور من ولد النبيين والبنات سواء يدخلون في الوقف ثم قال بعد ذكره مسائل ايجز وقف صدقة
 له على ابن له واولاده واولاده ابداناً سلوا قال ابو القاسم يقسم لغلته منهم على من كان
 له من ولد ابنته على عدد الرؤوس ستوي فيه الذكور والبنات فقبل له اولاد البنات خلون
 قال حميد خلون لانهم اولاد اولاد قال رحمه وهذا يوافق ما مر في ولد الولد يدخل
 اولاد النبيين استلزام الفاضل في الملة والدم اشير بقاضي خان وقد واقفه كما اعلنا
 في مقبراتهم وستكتب عين الفاطمة في هذه الحاشية ثم قال قاضي خان رحمه رجل قال وقف
 ارضي هذه على ولده وقفا واخر للمساكين فان ولد له قال ابو القاسم يصرف لغلته
 الى الفقراء ولو قال على ولدي وولد ولدي واخر للمساكين قال يصرف لغلته الى ولد
 ولده فاذا ماتوا ولم يبق احد منهم ووجد البطل الثالث يصرف لغلته الى الفقراء ولا يصرف
 الى البطل الثالث يصرف لغلته الى الفقراء ولا يصرف الى البطل الثالث وان قال على ولدي
 وولد ولدي وولد ولدي وولد ولدي كالبطل الثالث فانه يصرف لغلته الى **قوله**
 ابداناً سلوا لا يصرف على الفقراء ما بقى احد منهم من اولاده وان سفل قال الفقيه
 ابو جعفر رحمه وهكذا ذكر هلال وقفه اذا ذكر الواقف ثلث بطون يكون الوقف عليهم
 وعلى اسفل منهم الا قرب والا بعد فيه سواء الا ان يذكر الواقف في وقفه الا قرب
 فالقرب او يقول على ولدي ثم من بعدهم على ولد ولدي او يقول بطناً بعد بطن **قوله**
 بما يدايه الواقف لانه ذكر البطل الثالث فقد نفى لانه تستأقنوا الحكم بنفسه لا تستأ
 لا غير ولا تستأقنوا في حق من قرب وبعد بخلاف البطل الثاني لانه واسطة له
 واحدة ولو وقف رجل ضيعة على ولده قال في وقفه فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول
 على اولاده ابداناً سلوا قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل اذا انقرض
 احد الولدين وخلف ولد يصرف جميع الغلة الى اولاد اولاد الواقف لانهم

شرط الواقف لازم والوقف انما جعل لا ولاء لا ولاء والوقف بعد التراضي البطل
الاول فاذا مات احد هما يصرف النصف الى الفقراء وقال **ابن** صدقة موقوفة على بنى
وله ابناء او اكثر كانت الغلة لهم وان لم يكن له ابن واحد وقت وجود الغلة
كان له نصف الغلة والنصف للفقراء ولو كان له بنون وبنات قال **ابن** كان الغلة
لهم بالسوية لان اسم البنين يتناول النبا وعن **ابن** في رواية يكون الغلة
للبنين خاصة والصبي هو الاول وهو كما لو قال ارض موقوفة على اخوتي وله اخوه
واخوان اشتركوا جميعا **ابن** كلام الثانية وانتزاع النصف الاول وتنكروا
كتاب **البيع** وهو من الامداد يقال على الاخراج عن الملك
والادخال فيه قال **ابن** لا يخطب الرجل على خطبة اخيه ولا يبيع على بيع اخيه اى
لا يشتري على شراء اخيه لان المتري عنه هو الشراء لا البيع ويقع غالباً
على اخرج المبيع من الملك قصد او تعدى الى المفعول الثاني بنفسه وبالحرف
نحو باعه الشراء وباعه منه والشراء كذلك من الامداد فلا تعا وشروه بشئ بخلاف
باعه ويقع غالباً على اخرج الثمن من الملك قصد اقلما كان البيع في الاصل صدراً
كان المقصود اتيانه بلفظ المضمر كما فعله المصنوع وانما جمعه كما في كثير من المعنى افعلى
ثاويل انواع التي اربعة منها باعتبار المبيع واربعة باعتبار الثمن وقيل انواع البيع
يرتقى الى عشرين نوعاً واكثر والكلام المذكور في النهاية **قوله** مبادلة مال بالمال بطريق
التجارة فلا يرد مبادلة رجلين بمالهما بطريق التبرع او التوبة بشرط العوض فان نقصا
ليس مع ابتداء وان كان في حكمه بقاء **قوله** يتعقد الانعقاد عبارة عن انضمام كلام
احد العاقدين الى الآخر على وجه يظهر اثره في المحل شرعاً فالبيع عبارة عن اثر
شرعي يظهر في المحل عند الاتجار والقبول حتى يكون العاقد قادراً على التصرف و
اليه اشار بقوله يتعقد حيث لم يقل البيع هذا انقطاع والايجاب عبارة عما يتقدم
من احد العاقدين من قولهما بعت واشتريت فظهر منه ان القبول عبارة عما يتاخر
منها هذا مختار صاحب الكفاية وغيره وفيه بحث لان ابتداء ماله كون الايجاب
وخارجين عنه التمس له مع انهما من اركانه قطعاً وقد صرح به الشارع في اول الكلام
حيث قال كالبيع فان الشارع يحكم بان الايجاب والقبول الى قوله لان كونها اركاناً
ينافي ذلك فيلزم اليه ويمكن التوفيق بان يقال ان ذلك المعنى الشرعي امره في الاتجار

باب
البيع

والقبول امران ظاهران يدلان عليه في كلا مناه الامور اقيم مقام ذلك المعنى الشرعي
على ما عرفت في قانون الشارع ولم يبين باطلاً اسم الركن عليها بهذا الاعتبار وتخصيصه ان
لفظ البيع كما يطلق على ذلك المعنى الشرعي يطلق على نفس الاتجار والقبول المرتبطان ارتباطاً
شرعياً فالايجاب والقبول على الاول آية واطلاق اسم الركن عليهما مجاز وسلي التنازع المجاز
فيه **قوله** بل يقتضي ما لا ينعقد اذا كان احداهما مستقبلاً لان النقص استعمال فيه لفظ الماضي
الذي يدل على تحقق وجوده فكما ان انعقاد مقتصر عليه ولا لفظ المستقبل ان كان
من جانب التبايع كان عدة وان كان من جانب المشتري كان مساوياً وطلباً والطلب
امر والايجاب امر آخر قبل هذا اذا لم ينويه الحال فاذا نواه انعقده به ايضا لا يقال
النسبة انما تعمل في المحل لا في الموضوع الاصلية والمضارع عند الفقهاء
حقيقة في الحال فلا يحتاج الى التنية لاننا نقول ان كونه حقيقة في الحال مختص بنفسه
البيع والحقيقة التسمية فيها هو لفظ الماضي والمضارع فيها مجاز ويحتاج الى التنية
كذا في العناية **قوله** يتعاط وهو في الاصل التداول من فوك ولا يتعاطى هذا الامر
يخوض فيه ويناوله والمراد هنا اعطاء المبيع والتمتع الجانبين بلا ايحاب وقبول
قوله فلهما العلة الفاعلية وانما لم يذكر الغاية التي هي المصالح المترتبة على البيع
الكفاء يذكرها في الكلام كذا قيل لا يقال قد اشرك في المعنى سائر العلل المذكورة ههنا
فلم لم يكتف بذكرها هناك لاننا نقول لا يكفي في الاكتفاء بذكرها سائر العلل بل لابد
ان يكون من الغلة ويرجى لا شبهة على احد كالفائيه بخلاف العلل الباقية فانها
لا ريب في خفايتها بالنسبة اليها فليست **قوله** فانه بيع منعقد وان لم يتم قيل
ويجوز ان يكون تركه اعتماداً على ما في التزام من لفظه المبادلة لان من افعال
العادة عن محالها بالرضا غالباً مع حصول الاحتراز المناسب للمنفعة كما في اكثر خفية
قوله الخسوس لا في النقص قبل المراد بالنفس ما يكثر عنه كالعبيد والامهات و
من الخسوس ما قبل غنمه كالنقل والارباب والجزء والجزء وقد يفسر الاول بما يكون قيمة
مثل نصيب السرقه او فوقه والثاني بما يكون قيمته دون نصيبها **قوله** الاعطاء من
الجانبين يعني لزوم بيع التعاطى الاعطاء منهما عند شتم الامعة الخلو في ومن افعال عند عقد
في التولية **قوله** كما اذا اسام من سامها بايع السلعة عرظاً وذكر عرظاً وسامتها
المشتري بعينه اسامها كذا في المغرب اقوله هذا مسأله للتعاطى من جانب المشتري فقط وناية

ابصار

فرض المساومة تعيب الثمن وفرض عدم الوفاء والمفارقة المتعقبة للمساومة
لتحقق عدم التعاطي من جانب البائع وفقدان الإيجاب والقبول **قوله** ولو قال كيف
مع الخطأ أقول هذا مثال للتعاطي من جانب البائع فقط واعتبار ذهابه بالافق
لأنه عليه لتحقيق عدم التعاطي من جانب المشتري وتام لمثل للتعاطي من الجانبين
لا خلاف فيه لاحد من يقول بالتعاطي واضح مثله تعاطي احد الجانبين ان يقع فساد
ياخذ قطعه حلواء مقدرة به **قوله** او اقام ابرها فالتقيام دليل على عرف والدلالة
تعمل على التصريح فان قيل هذا اذا لم يوجد مخرج يعارضه وهما لو قال بعد التقيام قبل
كان ينبغي ان يتحقق وليس كذلك قلنا السبب انما وجد بعد على الدلالة فلا يعارضه
لانه انفسر بمجر التقيام ما كان موقوفا والمنسوح لا يلحقه الا جارية **قوله** خلافا للشافعي
فانه قال ان كل من العاقلين بعد تمام العقد ان يترد العقد بدو رضاه صاحبه ما يتقوا
بالا بدان استدلاله بقوله من المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا **قوله** ان يذكر الثمن والمبيع
وقد اضطرب كلما الكلمة في التفرقة بينهما وقد نقل الاكمل اكثرها ثم قال بعد واقول
الاغاث ثلثة نفود اعلى راجع والذاتين وسلع كالتبايع والدور والعبدة وغير ذلك
مقدرا كالميلاد والموزونات والعدة ذات اقتارية وبيع غير التعديين بانفسد ليشمل على
المبيع الحنف والحنف الحنف وما عدا ذلك فهو مودة بين كونه مبيعا وتناو القير في اللفظ
يدخل اباء وبعده **قوله** في العوض المشار اليه الا في الاموال الربوية فانه العوض
اذا كانت منها كالدراهم والدينار والخطبة والشعير اذ يبيع بنفسه عند جهالة مقداره
لا يجوز وان اشير اليه لا يحتمل الربوا وانما ترك المص هذا الاستثناء لانه لما يتعلق بالربوا
وهذا الباب ليس له **قوله** لا في غير المشار اليه لا يقتصر في الا سواها التي لا يشار
اليها لان شرعة المعاملة كقطع المنازعة المفضية الى الفساد فاذا لم يكن مشارا
اليها لم يكن التسليم والتسليم الذي ذكره القدر والصفة فلم يضر العقد بدو ذكرهما
المطامعة عند الاثمة الاربعة كذا في معراج الذرية **قوله** ان يذكر صفته بان قيل الخ اي
بلى قلنا ولم يبيح صفته حيث لم يقل انها بخارية او سمرقندية وانما خفي عدم الذكر
باحدها لانه ان لم يذكرها كان عين المسئلة التي ذكرها بقوله وخرج في العوض المشار
اليه كذا فهم من تقرير الكفاية لا يقال هذا مخالف لقوله قبيل هذا فانه لا بد ان يذكر
قدره ووصفه لانه لا ينعى في ان المراد بالثمن المطلق بالايثار اليه فينبغي ان يبين كوصفه ايضا كما

يجب

يجب ذكر قدره ونوعه لا نقول له فخالفة هنا اصلا لان الثمن يوصف له بنقد
كلما لا يعرف بين الناس المعاملة بالنقد الغائب وكان التعيين بالعرف كالتعين
بالثمن وانصرف مطلق التسمية اليه كيف وفيه التحري للصحة وامور عقلاء المسلمين
على الصحة والساد اذا العقل والدين يمنعان عن الفساد وكذا في كل شيء انما اوتى
مسئلة اطلاق الثمن لانه ان يعين الصفته كما يحصل بطريق الدلالة باعتبار العرف
وكثرة الاستعمال **قوله** فان استود مالية النقود الخ فيه بحث لان هذا الحكم انما
يتأق اذا استوت في الراجح ايضا لانه اذا اختلفت فيه فيقع على الراجح كما اخرج
به في المطولات والانب ان يفتد بالتساوي فيه ايضا فليتامر **قوله** يعطى المسري
اي نوع شاة مثلا اذا ابيع عبدا بالف درهم فله اي يعطى القاصد او القيد
من الثانی او ثلثة الاف من الثلاثة في الضرر نقلا من الكافي **قوله** وان اختلف يعز
في المالىد والراجح مع العلم ان اختلاف بعد الولد اربعة انواع الاول ان يكون في
الا ستم فقط مع الاستواء في المالىد والراجح كالمصري والدمشقي فهو ما ذكره المصنف
فان استود بقرينه قوله فعلى ما قدره لانه لو استوت في الاولى دون الثانية وهو
الثاني من الاحتمالات اربعة كان جزاؤه فعلى الراجح ولم يذكره المصنف لانه الثالث
ان يكون فيهما معا وهو ما ذكره بقوله وان اختلف فعلى الراجح الرابع ان يكون في الاولى
دون الثانية وهو الذي ذكره بقوله وقد **قوله** في الصهاج والجوب المراد بالاول
الحيطة ودفعها لانه يقع عليها عرقا كما ساق في الولد وبانثا غيرهما كالعقد والخص
واما **قوله** جزاؤه وهو بلك الجريم فانه معرب كذا في ابيع بيا بالحدس والظ بلاكيل
دوان **قوله** ان يبيع بغير جنسه قيد للمجازفة فقط على تقدير كون ثباته خلخلة الكيل
واذا كان قليلا كالحفنة مثلا يجوز ان يباع بمجازفة بالخص من جنس واحد **قوله** وبان
يعز ما لا يحتمل التفاوت كما بع من الخشب والحديد واما ما يحتمله كالزنبل ونحوه فلا
قوله في صاع واحد او عنده وفي جملته عند حاله ان حرف اللفظ الى الكل متفرع
بجملات المبيع والثمن حصالة يعف الى الجارعة لان البائع يطلب سلم الثمن
اولا وهو غير معلوم فيقع النزاع فيصرف الى الاصل وهو معلوم لهما الاثمة هذه
الجملة بايديهما لانه لا يقع ميل كل واحد منهما وما هو كذلك لا بعد مانع التفاضل
المبيع **قوله** ان سعى جملة هو ما وكيل في المجلس وكان للمشتري الخيار لانه علم ذلك

بطلان العبارة بحديث

الآن فاعلم ان في حقه او طه ان الصبر تأتي بمقدار ما يحتاج اليه فزادة وليس له
من الثمن ما يقابل له فلا يمكن اخذ الزايد مجازا وفي تركه تفريق الصفقة على البيع ليصحت
فيحتاج ان يسره من مكان اخر ويوافق اوله فصار كما اذا راعها ولم يكن يراه
وقب البيع كذا في العناية **قوله** وقصد في الكل الى يعني ان لم يسم حيلة الذرعان
والشاه حتى ان سعر قبل الا فواي فهو بالخيار عنده ان شاء ماخذ كل الذراع بدرهم او
تركه اصل ذلك ان حمله الثمن اذا لم يكن معلوما لعدم تحمله حمله الذرعان
يبطل البيع عنده وعند ما حاز لان طريق المعرفة قائم لا يقال ان عن الواحد معلوم
لانا نقول كل البيع مجزول لانه يعلم حال العقد مبلغ الشاة والذرعان وكل واحد
ايضا يحصل للتفاوت فلا يمكن الصرف الى الواحد وانما قلنا ان لم يسم لانه ان سمي
بالذرعان او الثمن او كليهما صار معلومين بالتسمية كذا في البيانية **قوله** في بيع له
وهي بفتح التاء المثلثة ونشد يد الاله جماعة الغنم وبضمها جماعة الادوين
والمراد ههنا الغنم قطعاً **قوله** وذلك الواحد منعاً وبه اي فلا يجوز اصلاً
قوله وكذا كل معدود منعاً وبه اي في القيمة كالبطير والمان والضرجل والحش
والاواني والادغنام ونحوها **قوله** واكثر له الاظهر من العبارة ان يقال والزايد
او ما فصل عن المسمى له اي للمعشوي لانه اكثر اسم للجمع وهو وان كان له في الواقع
لكن المقصود ههنا تعيين من له الزايد على المسمى من اجد العاقلين وهذا في الظهور
بحيث لا يلبس ان يلفظ اليه **قوله** لان الذرع في الثوب وصف اعلم ان هذه المسئلة
من اشكال مسائل الفقه اذ قد منع ان يكون الذرع في المذروعات وصف والاستدلال
بانه عبارة عن الطول والعرض وهما من الاعراض غير مستقيم لانه كما يجوز ان
يقال شئ طويل او عريض يقال شئ قليل او كثير ثم عشم اقفره اكثر من تسعة
لان الحالة فليكن جعل الذراع الزايد وصفاً وبه التغير وجوابه موقوف على معرفة
اصطلاح القوم في الاصل والوصف واختلف كلمة الكلمة في ذلك وزيعة كلمين
الكلم ان القلة واكثره من حيث الكيل والوزن اصل ومن حيث الذرع وصف لان
الكيل والوزن لا يعين بالتصميم والمذروع دعوت كما ذكره الشارح تفصيلاً
وهو اصطلاح وقع على ما هو المتعارف بين الفقهاء والا فلا يشبهه على احد ان
اطلاق الوصف على الذرع القاييم بنفسه غير مستقيم على المعنى المشهور لانه هذا زبيعة

ما قال في الشرح **قوله** اي الثمن لا ينقسم على الاجزاء كاطراف الحيوان فان من اشترى حماراً
فاخذه في يد البائع قبل التسليم لا سقص من الثمن شئ كذا في العناية **قوله** فلا يد
من رعاية هذا المعنى يعني ان الوصف وان كان تابعاً لكنه يصلح ان يكون اصلاً لانه عين
ستفع به بانفراذه فصار اصلاً بافراذه بذكر الثمن فيمنزله كل ذراع منزلة ثوب واحد وهذا
معنى قولهم ان الوصف يقابل شئ من الثمن اذا كان مقصوداً بالساؤل فانه اذا اظهر
مقصوداً بالتداول حقيقة كما اذا قطع البائع يد العبد المبيع قبل التسليم سقط نصف
الثمن كلياً وحكما كما اذا امتنع الرد بنحو البائع كتعيب عند المشتري او خف الشرح
بان كان ثوباً في خاطره المشتري ثم اطلع على عيب احدهما بالاصل فاخذ قسطاً من
الثمن اعترض على هذه المسئلة بان الذراع لو امكن ان يكون اصلاً بذكر الثمن كان
اصلاً في المسئلة الاولى اي ايضا لانه ذكره في ذراع واحد في مقابلة عشرة اذرع وفقاً
للمسئلة الثانية بضمها انما على الاحاد على الاحاد اجيب بان الذراع اصل من وجه من
حيث انه من اجزاء العبد التي هي سعة كالقفيز وصف من وجه حيث انه
لا يقابل شئ من الثمن كالحمار والكتابة ثم وجعلنا عشرة اذرع منقسماً
على الافراد عند تركه في كل ذراع لزم الغامضة الوصفية من وجه فقلنا
بالوصفية عند تركه ذكره وبالاصلية عند ذكره علماً بالتمهين **قوله** المبيع محل
الذرع يعني ان الذرع وان كان حقيقة في الآلة التي يذرع بها الحش مثلاً كان المذرع
ههنا متعذرة فيصير مجازاً لما يغفل من قبيل اطلاق الحال واداه الحمار يقع عليه الذرع
جزء معين لا شايخ لانه الشايخ لا يتصور ان يذرع فلم يقع ان لسيحار الذراع لانه
ليس محل له فكان المسمى في العقد جزءاً معيناً مستحصلاً لانه فعل جسي يقتضي محلاً
حسباً والمشايع ليس كذلك الا يرى ان العبد اذا كان مشتركاً بين اثنين فله حصصهما
يمكن من بيع نصبه ولكن لا يمكن من ضرب نصبه فان الملك شايخ شرعي فيكون محلاً
للتصرفات الشرعية لا الحسية **قوله** معين محمول يعبر معين باعتبار حلول الامر **قوله**
فيه وبجهول في نفسه فان جواب الدار متفاوتة في الجودة المالية فيختلف قيمتها
بالضرورة فيؤدي الى المنازعة المفضية الى الفساد فيصير جواباً في الحقيقة عشرة
اذرع عيناً من الدار وتلك الاذرع مجهولة في نفسها فلا يقدر بيع الجاهول فصاركاته
بائع بيتاً من بيوت الدار ولم يعين البيت او لمع قسماً من الاقسام من الدار المقسومة

على ثلث وهذا ان القسم ليس باسم الشائع بل هو اسم لجزء مقدّر معين لكنه لما كان
مجهولاً في نفسه بجملته لم يوضع لم يخرجه البيع بخلاف بيع عشرة اذ بيع عشرة اسهم
من مائة سهم منها اثنان عشر اسهم لجزء شائع معلوم في نفسه وكذا السهم فانه 2
عشر ايضا والسهم لا يشبه الذراع الا ان ذراعاً من مائة ذراع مثلاً ربع من عشرة
اذ ربع لا يزيد ولا ينقص وسهم من مائة ليس مثل سهم من عشرة ولان السهم شائع
في الكل فلا يلزم فيه جماله يفتقر الى التنازع فكان صاحب عشرة اسهم شريكاً
لصاحب اثنين سهمهما في جميع الدار على قدر نصيبهما منها وليس لصاحب
الكثير ان يدفع صاحب القليل من جميع الدار قدر نصيبه من اى موضع كان فلا يؤدي
الى التنازع فيجوز بيعه وان لم يعلم موضع البيع هناك ايضا بناء على ان السهم شائع
في الكل كذا في البيانية ولا سبع عدل عدل الشئ بكسر العين مثله من جنسه في مقداره
ومنه عدل الجمل الذي هو المراد هنا على انه عشرة اثنان اى بعشرة دراهم ونحوها
لانك لو لم يذكر الثمن اصلاً لم يتوقف فساد البيع على وجود المبيع زائداً او ناقصاً
بل نفد وان وجد كما سماه كذا في العربية قوله لا يدرى ثمن ما ليس بوجود
لعدم العلم بمودته ووسطه ورداً في قوله لا يدرى قيمته حتى سقط حصته
وكانت جملته لا يوجب جماله الباقي من الثمن وهذه الاثنا عشر الفاية جيداً اسقص
حصته الباقي ولو صورناه ردنا بزيادة حصة الباقي فخرج ان ثمن النسخة مجهول فلا
شك في فساد كذا في الاكيلة لا يكون المبيع معلوماً لان الزيادة لم يدخل تحت العقد
فيجب رده والا ثواب مختلفه كان المبيع مجهولاً جماله يفتقر الى التنازع في قوله ولو بين
لكل غنا من كل اى وقال كل ثوب بعشرة جازي البيع في فصل النقصان لكون الثمن معلوماً
لانته متى سمى كل ثوب عشرة كانت معلومة وهي العشرة فيكون حصته الباقي
في معلومة وله الخيار ان شاء اخذ الموجود بحصته من الثمن وان شاء تركه لان
بغير شرط عقده قوله وقد في اكثر لان المبيع مجهول وذلك لان العقد يتناول
العشرة فعليه رد الثوب الزائد وهو مجهول ويجزأ لانه يصير المبيع مجهولاً قوله وفي
بيع ثوب الى الابن بهذه المسئلة ان يذكر قبيل مسئلة العدة لانها من فروع المسئلة
التي قبلها لكنه في توطئه فيما بينهما لا يحد في قوله وقال محمد ان شاء اخذ بعشرة
ونصف له انما ثبت له الخيار عند محمد فلا يلزم عليه من اختياره زيادة الثمن كما

في الوجه

في الوجه الاول او نقصان المبيع كما في الوجه الثاني قوله وقد اسقص يعني قد تقرر
فيما سبق ان الثوب اذا بيع على انه كذا ذراعاً فنقص ذراعاً لا يسقط بشئ من الثمن
ولكن يثبت له الخيار ان شاء اخذ الاول بكل الثمن او تركه وكل واحد من الطرفين
همنا بمنزلة ثوب على حدة ظهر نقصانه بعد البيع وقيل هذه الاقوال الثلاثة في الثوب
الذي يتفاوت جواثبه وفيما يضره التبعض كالقميص والسراويل والاقله والعمام
انما في اكثرها من الذي لا يتفاوت جواثبه لا يسلم له الزيادة لانها وان تقل بعضه
بعض فهو في معنى المكيل والموزون لعدم تضرره بالقطع وعلى هذا قال المشايخ
اذ الماع ذراعاً منه ولم يبين موضعه جازي كذا في الحنطة اذا بيع فقيراً قوله وهو يقيد
بالذراع اى الشرط مقيد به ونصف الذراع ليس بذراع فكان الشرط معدوماً وزال
موجب كونه اصلاً فعاد الحكم الى الاصل وهو الوصف وصاربت الزيادة على العشرة
والشعة كذا في زيادة صفة الجودة فتسلم له بما نافي قوله والباقي يشترط اللام والنقص
واذا قلت ابقاؤه بالمدح فالحكم كذا في الصالح والاذ يشترط القيمة وضم الراء
المهملة آخرها زاء معجمة حب معروف يقال له بالفارسي نبيج والسهمسم جمل
وهو يفتح الحاء والمهملة هـ يؤخذ منه يقال له بالفارسي شير ونحو قوله لا يجوز
عنده المتبادر من هذه العبارة تحميم تحدد قول الشافعي بالسبلة وليس كذلك
نص عليه صاحب الدررية حيث قال وله في بيع ابقاؤه الا خضر وجهاً والنقص
انه لا يجوز وهو ظاهرة هبه وقال كثير من اصحابه يجوز وهو قولنا وقول مالك
واحمد والمختار عند الشافعي جواز بيع ابقاؤه الا خضر واللوز الرطب قوله لان
فيه خلاف الشافعي حاصل قوله ان الزايف شرط في المعاوضة وتام الزايف انما يكون
بالعلم وكونه مستورا بخلافه فيكون محلاً بالتزويج ويفقد الرضا اثره في الفداء وعلى
هذا ينبغي ان يجوز عنده في قشره ان يمكن باعتبار التعامل بالمف بما هو المقصود
وهو المأخوذ عليه قوله لم يبد صلاحاً او قد يدى اى لم يظهر من البذر وهو
الظهور لا خلاف للعلماء في عدم جواز بيع الثمار قبل ظهور صلاحها ولا في جواز
بيها بعد ظهور صلاحها لساول بن ادم وعلف الدواب وانما الخلاف فيما بعد
الظهور وقبل الصلاح لهما فقال بعضهم يجوز لهما ما استوفى في الحال ومسفع
بها في المال فصا كبيع ولد الحمار وولد الفرس حال كونهما غير منفعين بهما والظاهر

من حال البائع في تلك الحالة الا ذهب في التردد على البشركم الى سقايها
وقيل لا يجوز لانه يتحقق القطع فصار كالمقطوع فلم يكن مسفعا به حالاً وما لا ونحن
نقوله ان لنا فيه ثلثة وهي ان العبارة الواضحة ان يقال ويبيع ثمرة بعد املاها او لم يبد
كما صرح بالمعنى الثقلان في شرح واقية ولعل صاحب الهداية والمصنف قصدوا بتقدير
عدم البدل والاعتناء بشان محل الخلاف **قوله** لا يجوز البيع لانه ربما لا يبقى له وايضا فيه
افضاء الى النزاع اذ المشتري يطالب بالاجود والبائع يسلم الاردي هذا على رواية
الحسن والطحاوي قيل هذا اولى بما في الشرح لانه يرد على ظاهره ان هذا انما يستقيم
في اكثر احوال وفي القليل بحيث لا يضر المحل ببقاء الزايد فلا يضر مع لهما سواء في عدم النجاسة
كما قيل ويؤيد السؤال قول تاج الشريعة ان قول صاحب الهداية وستثن منها
ابطال معلومة اشارة الى ان المشتري لو كان مطلعا واحدا يجوز وما على ظاهر
الرواية يجوز هذا الاستثناء بمجدة كانت الثمرة او غير مجدة بناء على ان ما يجري
عليه العقد بانفراد يجوز استثناءه وما لا فلا فان بيع قفص من صبرة جائز فكذا استثناءه
وهذا الاصل الحكم فيه ثبت بقلة الاصل فلا يستقيم استخراج من العقد ودليل
الموجب في حقه قائم واختار صاحب الكافي رواية الجوار **قوله** لا يلا يلزم الربو
الح لا يقال فعلى هذا ينبغي ان لا يجوز البيع بتأجيل الثمن لاستلزام الربو لاننا نقول
قد اسقط البائع هناك حقه باختيار التأجيل فيجوز له تسليم المبيع قبل قبض الثمن
ولا يسقط المشتري فيجوز له قبض المبيع قبل تسليم الثمن اذ انما يبيع السلعة بالثمن
الحال فلا يسقط احد من العاقلين شيئا من حقه ما يلزم الربو لان التقدير من
النسبية ويمكن ان يجاب عن اصل السؤال بانه يجوز ان يقدر الثمن في البيع بالتأجيل اكثر
من في المعجل بحيث يقابل كثرة المؤجل اكثر تعجيل المعجل القليل وقد كان يجب ان يفتى في قبلي
هذا السؤال مع الجواب الثاني ثم اطلعنا على السؤال مع الجواب الاول من الاختيار شرح
الخنا **قوله** وهو بيع المقايضة وهي باليقاف والياء المشناة والضاد المعجمة من قايض
الرجل مقايضة اي عارضية بمتاع **باب الخيار** خيار الشرط اختيار شراء
من الشرط قال في الاكلية البيع تارة يكون لازما واخرى غير لازم واللازم
مالا خيار فيه بعد وجود شرائطه وغير اللازم ما فيه الخيار وما كان اللازم
اقوى في كونه بيعا قد مره على غيره ثم قدمه خيار الشرط على سائر

الخيار

الخيار

الخيار ان لانه يمنع ابتداء الحكم ثم خيار الرؤية لانه يمنع تمام الحكم ثم خيار العيب لانه
يمنع لزوم الحكم وهو على انواع فاسد بالاتفاق كما اذا قال اشترى عليا بالخيار
اياما او ابدا او جازنا بالاتفاق وهو ان يقال على ثلثة ايام فماده ونها مختلف فيه
وهو ان يقال على اني بالخيار شهرا او شهريين فانه فاسد عند ابي حنيفة ورفعة
والشافعي جاز عندهما **قوله** ولهما عطف على كل من العاقلين وثلثة ايام يصيب
على الظرفية والمعنى ان الخيار لكل واحد من البائع والمشتري على حدة ولهما معاني
ثلثة ايام كذا في تاج الشريعة **قوله** ان اجيز معناه لا يجوز اكثر من الثلثة لكن لو
ذكر اكثر منها واجاز من له الخيار في الثلث جاز البيع سواء قيل ان ينعقد فاسدا ثم سلب
صحيحا كما قاله اهل العراق من اصحابنا او قيل ان ينعقد فاسدا ثم سلب من اليوم
الرابع قد انعقد الا ان فاذا اجيز قيل ذلك لم يتصل المفد بالعقد فكان صحيحا
وهو مذهب اهل خراسان **قوله** خلافا لفرقة ان هذا عقد فاسد انعقد فاسدا
والفاسد لا يسقط جازا الا ببقاء يوافق الا لانه ابتداء فكان كمن يبيع الدرهم بالدرهمين
ثم اشترى عبدا بالف وطل غريم ثم اسقط الدرهم الزايد وابطل الخمر وكن
تزوج امرأة وتحتها اربع نساء ثم اطلق الرابعة لا يحكم لصحة نكاح الخامسة
والجواب ان الفاسد في هذه المسائل مصلب العقد وهو ابدل فلم يكن رفعه وفي
مستثنى في شرطه فامكن **قوله** انما لم يجوز ههنا ان يبيع الزايد على ثلثة ايام في خيار
العقد عملا بالقياس لان القياس في شرط الخيار ما قاله ابو حنيفة وانما تركه يروي
ابن عمر رضي الله عنهما لاجاز الخيار الى شهرين ولا اثر هنا فبقى على اصل القياس ويجوز
غله اي البيع في مسئلة خيار الشرط اربعة ايام فصاعدا بالالا في المذكور هذا ازيد
في الكفاية والكافي **قوله** ولا يخرج مبيع الح تحقيقه ان الخيار انما يمنع خروج البدل
عن ملكه من له الخيار لانه شرع نظره الى دوام المصير على سبيل الشرع الى قصده
وطله يقال سام البائع السلعة عرضا وذكر غناها وسامها المشتري بدعي
اهاها سوا ما كذا في المغرب **قوله** وهو مضمون بالقيمة هذا اذا لم يكن مثليا كان
مثليا فعليه المثل ثم ان هذا التفات مختص بما اذا كان الثمن مسمى حتى اذا امل
اذهب بهذا الثوب فان رضى به اشريه فذهب به فذلك عنده لا يضمن ولو قال
ان رضى به اشريه بعشرة فذهب به فذلك عنده قيمته وعليه الثمن كذا في الكفاية

قوله لا يملك المشتري عند اوجنفة وجه قوله ان مالا المشتري مالم يخرج عن ملكه
لو دخل المبيع فيه لاجتماع البدل في ملك رجل واحد حكما للمعاوضة ولا اصل له في الشئ
لانها يقتضي المساواة وتوقف بالمدا بر فان غاصبه اذا ضمن لصاحبه ملك البدل
ولم يخرج المدا بر عن ملكه واجيب بان قوله حكما للمعاوضة يرفع القبض فان ضمان
المدا بر ضمان جنائية وليس كالمنا فيه ووجه قوله ما اتته لما خرج عن ملكه فان لم يدخل
في ملك الاخر يكون زايلا لا الى ملك ولا اصل له في الشئ ايضا وتوقف بما اذا اشترى
متولى الكعبة بعد الحزم منها يخرج العبد عن ملك البائع ولا يد في ملك المشتري واجيب
بان كلامنا في التجارة وما ذكرتم ليس منها بل هو ملحق بتوابع الادوات ولانه مبني على حكم
ملك الواقف ولهذا يكون الثواب له ويصح قوله الا عظم بان شرعته الخيار ينظر
للمشتري ليتفكر فيقف على المصلحة فلو دخل في ملكه بما كان عليه لانه بان كان
المبيع قريبا فيعتق عليه من غير اختيار فعار على منعه بالانقضاء واجيب
في يد غيره عيبا لا يرتفع كان قطعت يد واما ما جاز ان تقاعده فهو على خياره اذا زال
في الايام الثلاثة له ان يفسخ بعد الارتفاع واما اذا مضى والعيب قائم لزم العقد
لتعذر الرد كذا في شرح الهدايد **قوله** فشرأ عرسه وهو بكسر العين امره
امرأ الرجل واما قيد بشرأ العرس لان المشتري اذا لم يكن امرأته لا فرق فيما بين
كونها بكرًا او ثيبًا في ثبته يكون مختارًا للمبيع بالوطى او لا **قوله** لانه يفسد بالوطى
وهذا امر الحان قوله وان وطئها بردها معناه اذا لم يفسد بالوطى فاما انفقها
فلا يرد لها وان كانت ثيبا لانه ملكها ووطئها يملك اليمن **قوله** لا يجب الاستبراء
على البائع سواء كان الرد قبل قبض المشتري او بعده وعندهما ان كان الرد
قبل القبض لا يجب على البائع الاستبراء استحسانا والقياس ان يجب لتجوز
الملك وان كان بعده يجب على البائع قياسا واستحسانا لاجتماعه في البيع الباطل
يفسخ باقالة او غيرها ان الاستبراء واجب على البائع اذا كان الفسخ قبل
القبض قياسا وبعده قياسا واستحسانا **قوله** فالولادة وقعت في ملكه لا
يقال تعيها وعلو كنهه متقاربان زمانا فالولادة التي هي على التعيب متقدمة
على الملوكية لان المتقدم على المتقارب بالثبوت متقدم على ذلك الشئ قطعًا فلا
يقع الولادة في ملكه لاننا نقول اولاهم علاقه السببية بين الولادة والتعيب

لان المراد بالتعيب هو الولادة فقط واذ لا عليه فلا يقدم وثانيا ان المراد انها صار
ام ولد له من حين العقد بالاستناد فصارت مملوكة متقدمة على الولادة فلا اشكال
فليست **قوله** وبراؤه بايعه عن ثبته فان قلت اذا كان الخيار للمشتري فالشئ
لم يخرج عن ملكه فادوجه ابراء البائع عن الثمن قبل ان يملكه اجب بان القياس
يفسر صحة هذا الابراء وجوازه استحسانا لمصوله بعد وجود سبب الملك وهو
العقد **قوله** مما اى لابي يوسف والشافعي انه ان اشترط الخ زبده قولها
معارضة بان ما ذكرتم وان دل على اشتراط العلم ولكن عندنا ما ينفيه وهو انه
ان الى اخره ما ذكره الشارح وجوابها ان هذا ضرر مرضي به منه فان افعال احد
الكفيل مع احتمال غيبته دال على الرضا بخلاف الضرر المذكور في دليل
الا عظم وقيل اذا احتج من ليس له الخيار فرفع من له الخيار الامر الى الحاكم
له ان ينصب الخصم من جانب الغائب ليرد عليه كذا في الكفاية ووجه قوله في حقيقته
ومحمد ان الفسخ تصرف في حق الغير وهو العقد بالرفع وهو لا يعبر عن المضرة
اما اذا كان الخيار للبائع فالمشتري عساه يعتمد تمام البيع السابق فيتصرف فيه
فيلزمه غرامة القيمة لا يهلك المبيع وقد يكون القيمة اكثر من الثمن ولا خفاء
في كونه ضررا واما اذا كان للمشتري فالبايع عساه يعتمد تمامه فلا يطلب
لساعه مشربا وقد يكون المدة ايام راجع بيع المبيع وفي ذلك ضرر لا يخفى والصرف
المشمل على ضرر هو الغير يتوقف على علمه لا على حاله كما في غزل الوكيل **قوله** وبورث
خيار العيب والعين قبل هذا مبني على الثبته والجاز والا فلا يتصور حقيقة الامر
في الخيار مطلقا وذلك لان الخيار عبارة عن المشبه والارادة وهي صفة وعرض
لا يزان الموصوف والمحل فلا يحتمل الانتقال الى غيره كسائر صفاته كالتحريم والحيوة
فلا يجري فيه ملكه في ملكه وام ولده والا ستراف بقوله من ترك مالا وحقا
فلورثته فالخيار حق فيلزم كونه لو رثته مد فوج بان المراد بالحق المذكور في الحديث ما هو
القابل للانتقال والخيار ليس كذلك لانه مبني على العقد وهو لا ينتقل الى الورثة لانه
انما يورث ما كان قابلا والعقد قول قد مضى وثلاثي فلا يتصور انتقاله الى الورثة
وانما يملك الورثة الاقالة لقيامه مقام المورث في ملكه لاني العقد فان الملك يثبت
وكاية الاقالة الا يرى ان اقالة الموكل مع البائع صحيحة والعاقده هو الوكيل دون الموكل

لا يقال ايضا صفه مع انما ينتقل من الورث الى الوارث فلم لا يجوز ان يكون الخيار كذلك
لانا نقول انتقل الى الوارث هناك هو العين لكن لما استمر الى الملك بلا مالك يثبت له
في ضمن انتقال العين اليه ملكية ابتداء لان ملكية الورث انتقلت اليه **قوله** وان
اشترى جواب هذا الشرط مقدم بين يدي لفظ الغير وبين قاي وهو لفظ جاز او
نحوه وانما اخذ اعتمادا على انقضاء من قوله قاي اجاز **قوله** قالوا لان شرط الخيار
الم تعليل لصفة اجازة المشتري ونقصه المفهوم بين من تعميم قول المص قاي اجاز
مقصوده من نقل هذا التعليل هو التصريح بشيوع الخيار للعاقدة الذي هو المشتري
ليورد اعتراضه بقوله اقول **قوله** فثبت له اقتضاء فيه بحسب ان شرط الاقتضاء
ان يكون المقتضى في منزلة من المقتضى الا يرى ان من قال لعبد له خنث في عيینه كفر
عن يمينك بالمال لا يكون ذلك تخميرا اقتضاء لان التخمير اقوى من تصرف التكفير لكونه
اصلا فلا يثبت تبع الفرع ولا خفاء ان العاقدة على مرتبة فكيف يثبت الخيار له
اقتضاء اجيب عنه بان الاعتبار للمعاصدة والغير هو المقصود باشتراط
الخيار فكان هو الاصل نظرنا الى الخيار والعاقدة اصل من حيث التملك من حيث الخيار
فلا يلزم بشيوع الاصل تبعته فرعوه واما التخمير فانه الاصل في وجوب الكفارة المالية
فلا يثبت تبع الفرع **قوله** اقول اذا اشترى الميرد عليه ان رضاء الباي بخيار الغير
لتصحيح تصرفه اذ لا وجه لاثبات الخيار له اصاله لانه يصير كما شرط نقد الثمن
على غير المشتري او اشتراط تسليم على غيره او اشتراط الملك لغيره واكمل مقصد العقد
فالخيار انما يثبت له نيابة عن المشتري في ضرورة ان رضاء خياره وتصحيح
تصرفه ان يقدر الرضاء للمشتري ثم يجعل الغير نيابا عنه فلا يظهر وجه قوله لا يقتضي
رضائه بخيار المشتري فقام **قوله** بقي الم اقول حاصل السؤال انما سلمنا ان البيع
لا يفسد من جهة اخرى وهي انه جعل قبول محل الخيار وهو غيره اخل في الحكم
شرطا لان عقاد العقد في الذي ليس فيه كما اذا جمع بين قاي وخروج لا يجوز البيع
وان فصل الثمن وحاصل الجواب ان الذي فيه الخيار اخل في العقد وان لم يكن دافعا في
الحكم لان الخيار لا يمنع السب وهو محل البيع فصار كما اذا جمع بين قاي ومرد وباعيهما
بالف درهم نقد البيع في العقد بمحضه من الثمن وان كان قبول العقد في المرد شرطا
لان عقاد العقد في العقد ما ان المرد محل البيع فلم يكن شرط قبول العقد فيه مفسدا

للعقد في الآخر بخلاف العقد والخبر فان الخراسان عمل المبيع اصلا فلم يكن دافعا
في العقد ولا في الحكم ولقائل ان يقول انه شرط لا يقتضيه العقد فكم مفسدا او الجواب
انه ليس فيه نفع لاحد العاقدين ولا للمعقود عليه فلا يكون مفسدا **قوله**
على ان تعين اي المشتري بان قال اشترى منك احد هذين الثوبين على اني بالخيار عن
الشراء في لعد هما دون الآخر هذا من جملة صور البيع بشرط خيار التعيين للمشتري واما
البيع بشرط خيار التعيين للبائع لم يذكره محمد وذكر الكرخي انه يجوز استحسانا قياسا
على خيار الشرط وفي الخبر لا يجوز لعدم الضرر مرة فيه لان المبيع كان معه قبل البيع ثم
قبل بشرط ان يكون في هذا العقد خيار الشرط مع خيار التعيين وقيل لا بشرط فعله هذا
القول لم يشترط بخيار الشرط يلزم العقد في احد هما وعلى القول الاول له ان يرد هما لان
هذه الخيارات بمنزلة خيار الشرط ثم اذ لم يذكر خيار الشرط هم فلا بد من توفيق خيار التعيين
بالثمن فادوننا عند الاعظم وبعده معلومة انما كانت عند هما هذه اذ بدت مافي الكفاية
قوله لمكان الحاجة الى هذه النوع من البيع لا اختيار من يتو به لمعرفة واختيار من
يشترى به لاجله كما مرته وبنته والبايع لا يمكنه من الحمل اليه الا بالبيع فكان باعتبار
الحاجة في معنى ما ورد به الشرع فهذا تعليل الاستحسان بخيار العين مطلقا وقوله
فلان الثلثة تعليل الاستحسان خصوصية الثلثة وما دونه ولعدم جواز الزيادة
على الثلثة ولهذا اعطف التأ على الا قد بانفاد لا بالاول **قوله** بقيا على الاصل وهو عدم
الجواز لان علته جواز هذه البيع مركبة من الحاجة ومن عدم اقتضاء جرائمه الى
النزاع والثابت باشتراط الخيار لنفسه سواء كانت الاثواب ثلثة او اكثر
اما الحاجة فانما يتحقق في الثلثة لوجود المراتب فيه والزيادة يقع مكررا غير محتاج
اليه فانتي عنه جزء العلة والحكم لا يثبت الا تمام علته **قوله** يقتضي اجازة شراء
الشفقة به لان اشفقه لا يكون الا الملك او بما في حكمه فان قبل وجه اخذ اشفقة ملك
على مذهبهم ما لانه ملك اذ ار السعة فما وجه قول الاعظم والمبيع بالخيار لا بد خلع
في ملك المشتري عنده قلنا فعند البعض يثبت الملك له بالاسناد من وقت الشراء
وقال الآخرون ان المشتري صار احو بالشفقة في تلك الدار وذلك بغيره لا شفع
اشفعه بها كما لا بد المستفاد بالدين والكتابة اذ بيع دار بحيث دارها فانهما
استوفان الشفعة فيه وان لم يملك رفته دارها **قوله** لان الخيار ثابت لكل

واحد والجواب عن جانب الاعظم اننا لا نعلم ان اشياء الخيار لها اثنان لكل واحد منهما
الآثر ان من وكل وكيلين اثنان الوكالة لهما وليس لاحد هو ان يقترب بدون الآخر
كذا في الاكلية واعلم ان المص والشايع لم يذكر اضابطه ما يبطل خيار الشرط
في بابه وقد وجد تصانيف في خيار الرقبة من الكفاية والعناية فكتبنا ههنا لانه
مقاما ومما هو المشتري بالخيار اذا فعل في المبيع ما يعتد به حرة وتخل في غير الملك
بحال لا يكون لا يكون ذلك دليل الاختيار حتى لا يسقط خياره واذا فعل فيه فعلا لا يحتاج
اليه لا متحتاج او يحتاج اليه له الا انه لا يعمل في غير الملك بحال فانه يكون دليل الاختيار
وهذا لانه متى فعل فعلا يحتاج اليه لا متحتاج وتخل في غير الملك وجعل دليل الاختيار
ويسقط خياره اول مرة لبطل فائدة الخيار لانه ان كان الرق عند عدم الموافقة بعد
لا متحتاج فان لزمه البيع يفعل ما يعتد به اول مرة فان فائدة الخيار فعلى هذا
اذا اشترى جارية للمزمنة بالخيار واستخدمها مرة لا يبطل خياره لانه مما يعتد به
ويحل في غير الملك في الجملة فلو استخدمها مرة ثانية في ذلك النوع من الخدمة كان اختيار
للملك لعدم الحاجة اليها للحصول الامتناع بالاولى ولو طردها بطل خياره لانه
وان كان مما يعتد به لانه صلاحها للوطى قد لا يعلم بالنظر لكن لا يعمل الوطى
في غير الملك بحال فكلما اقدم عليه اختيار للملك حتى لا يقع وطئه في غير
الملك هذه الزبدة ما فيها **فصل** في خيار الرؤية **قوله** صح شراء ما لم يره معناه
ان يقول الرجل لغيره بعثك الذي في كى هذه او صفية كذا والدره التي في كى
هذه وصفه كذا او لم يذكر الصفة او لم يقول بعثك هذه الجارية المشتقة التي
بين ايدينا وكذلك العين الغايب المشار اليه مكانه وليس في ذلك المكان بذلك
الاسم غيرها سمي فالمكان معلوم باسمه والعين معلومة مقدرة التسليم فيهر
بيعه كالمزنة وهذا معنى قول صاحب الهامية يعني شيئا مستقي موصوفا ومشارا
اليه اولى مكانه وليس فيه غيره بذلك الاسم وامابه ذلك مثل ان قال
بعثك ما في كى فقال عامة مشايخنا اطلاق الجواب بدل على جوازه وهو الاصح وقال
بعضهم لا يجوز يؤيده ما في الفصل الثاني من جامع الفصولين شرط كون المبيع حيا
موجودا مهيأ مقدرا والتسليم وما في الميسوط من ان الاشارة اليه اولى مكانه
شرط الجواز حتى لو لم يشر اليه اولى مكانه لا يجوز بالاجماع وقيل عليه ان ما ذكر

فصل

في المعبرة

في الاعتبار في باب الاعتكاف وبيع ومشتري فيه بلا انقضاء مبيع يدل مرعا على
ان حضور المبيع وقت البيع ليس بشرط لكن يرد عليه ان قصه يحكم بغيره عثمان
وطلمحة في بيع الارض الكاتبة في بصره تدل صريحا على عدم اشتراط حضور المبيع وان
اورد صاحب الهامية دليلا على عدم ثبوت الخيار للبائع فليست فيه **قوله** خلافا
للكا في فاته لم يجوز حكي ان عيسى بن ابيان رأى الشافعي شرب الفقاع واخذ خمرية
فقال ان امام المسلمين شرعها فقال يجوز في الاشياء المحسنة **قوله** الى ان يوجد مبطلة يعني
انه غير موقت بالزمان فيجوز له التمسك في جميع غيره ما لم يسقط بعد الرؤية بقوله او فعل
يدل على الرضا بالمبيع وقيل انه موقت بوقت المكان الفسخ بعد ما حتى لو وقع بغيره عليه
ولم يفسخ سقط حقه لانه خيار تعلق بالاطلاع على حال المبيع فاشبهه الرد بالعيب
والاصح عندنا هو الاول **قوله** لكن لو فسح جواب سؤال تقريره لو لم يكن له خيار قبل
الرؤية لما كان له حق الفسخ قبله لانه من فروج ثبوت الخيار له كالبقول فكان
متعلقا بما فلا يوجد قبله وتقرير الجواب ان يفود الفسخ بحكم ان عقد غير لازم لانه
لم يقع مستحكما فانه فسخه نصف فيه الا يرى ان كل واحد من العاقدين في عقد الوديعة
والعارية والوكالة يملك الفسخ باعتبار عدم لزوم العقد وان لم يكن له خيار النشر طأ
وشرعا بخلاف الرضا فانه ثابت بمقتضى الحديث فلا يجوز اثباته على وجه يؤدي
الى بطلانه اعترض على هذا الجواب بان عدم لزوم هذا العقد باعتبار الخيار فهو ملزموم
للخيار والخيار معلوم بالرؤية لا يوجد بدونه فكذا ملزمومه لان ما هو شرط للملزموم
قوله لا يكون له الخيار وكان الاعظم رحمه يقول اولا للبائع الخيار مستقيما على
خيار العيب فانه لا يختص بجانب المشتري بل اذا وجد البائع الثمن زيفا فهو بالخيار
ان شاء جوزه وان شاء رده كما لمشتري اذا وجد المبيع معيبا لكن العقد بنسخ
بره المبيع ولا يفسخ بره الثمن لان المبيع اصله وانه وعلى خيار الشرط فانه يفسخ
من الجانبين كما تقدم واستدل عقلا على قوله الاول بان لزوم العقد بتام الرضا
زوالا عن جبهة المبيع وثبوتا عن جبهة اشراء وتام لا يتحقق الا بالعلم باو
صاف المبيع وذلك بالرؤية فان بها يحصل الاطلاع على قايوم لا يحصل بالعبارة
فلم يكن البائع راضيا بانزاله فيكون العقد غير لازم من جبهة فله الفسخ على
قوله ان المرجوع اليه المقتر عليه ان خيار الرؤية معلوم بمقتضى ان شراء بقوله

لمية السلام من اشترى شيئا لم يرد قوله الخيار اذا اراد فلا يشبهه وانه كذا في العناية
قوله ويطلبه وخيار الشرط اقول لعلة انما عدل عن قول صاحب الاديعة وما يبطل خيار
الشرط يبطل خيار الرؤية ههنا من ورود الاشكال الذي تعلقه الشيخ الا محل حيث
قال قيل لتكفل على هذا الكلي مسئلتان احديهما ان الله واشترى دارا لم يرها فبيعت
نفسه دارا فاخذها بالشفعة لم يبطل خيار الرؤية في ظاهر ادوية ويبطل خيار الشرط
والثانية اذا عرض المبيع بشرط الخيار على البيع بطل خيار الشرط ولا يبطل خيار
الرؤية والمسئلتان في فتوى قاضي خات واجيب بان الاشكال ليس بهارد
لانه قال وما يبطل خيار **الرؤية** الشرط من تعيب او تصرف يبطل خيار الرؤية وهو
ليس بكل مطلق بل مقيد بان يكون تعيبا او تصرفا يعني في المبيع والاخذ بالشفعة
والعرض على البيع ليسا منهما فلا يكونان واردين والمساومة اي العرض على البيع
قوله الى وجه الامامة قيد الامامة اتفاق فان الحكم في الغلاة كذلك لانه ذكر في الايضاح
ان المعبر في العبد والامامة النظر الى الوجه ان سائر الاعضاء فمما بيع له الا يرى ان
القيمة بتفاوت الوجه مع التا وفي سائر الاعضاء وان النظر الى اعداءه لا يبطل خياره
قوله وكذا ما هو بفتح الكاف والفاء الردف والعجز وهو بالفادس سرب كذا في الصحاح
والدستور **قوله** او بالعين واقل ما يقتصر على كلفه او كلف الشامل لنوعيه لانه سقا
نظر او كلف بالشرع مجمع عليه واسقاط نظر او كلف بالقبض مختلف فيه ففصل بينهما
اشعارا باختلاف حكمهما **قوله** بخلاف الرسول فان وصيفته تبليغ الرسالة وصار
معياريه للمرسل فكان الى المرسل اقامه فلا يكفي نظره بالاتفاق سواء كان رسولا
للقبض او للشراء ولهذا اطلق الرسول ولم يقيد بالقبض كذا في التبيين
واما الوكيل فهو الذي فوض اليه التصرف ليهل برأيه ولهذا يجوز سلب اسم
الوكيل عنه قال الله تع خطا بالرسول ثم قل است عليكم بوكيل وقيل في الفرق
الصوري بينهما صورت التوكيل ان يقول المشتري لغيره كذا وكذا عنى صورة الاشارة
ان يقول كذا رسولا عنى اما لفظ امرتك بعينه ففيل مختص بالرسالة وقيل مشترك
بينهما **قوله** لا يملك الخصومة بخلاف الوكيل فيه نظر لان هذا مبرج في ان الوكيل يقتض
العين المرعي بملك الخصومة وسم في باب الوكالة بالخصومة ان الوكيل يقتض العين
فثامل قوله لا بالنظر فلا سقط بنظر خيار رؤية المشتري **قوله** ويبيع

الاعى اقول ويبيع عقد الاعى كان مع شموله لنوعيه احضر والاعى اعم من ان يكون
اكنه او كان بصيرا ثم تعي ويبيع عقد ههنا عندنا وعقد الشافعي عند الشافعي ولعل وجه التعريف
عقد الاعى مع دخوله تحت قوله من اشترى شيئا لم يرد قوله الخيار هو دفع توهم خيار
الناس من عدم الرؤية عن الاعى بناء على ان قوله من لم يرها سلب وهو يقتضى
تصور الايجاب وهو ان يكون البصير فيكم ببقية عقده مستدلا بمعاملة الناس العيا
من غير تمييز فان ذلك اصل في الشرع بمنزلة الاجماع لا بالحديث حتى يرد التوهم المذكور
وهذا لما يمكن ان يستفاد من تقرير الاكل **قوله** مشرا فانما خرج بالاخذ عن خيار
البيع وقد افاده قبيل هذا قوله لا يبايعه نفيا لتوهم كون ذلك مختصا بالبصر والاعى
خيار الرؤية ولو بايعا **قوله** ويسقط الخيار بمجتهه وهو يقع الهزلة واليه الهزلة الثانية
التي وردنا ومعنى قبيل كون هذه المذكورة مسقطه بشرط بوجود الجس وامثال هذه قبل
الشراء وانما اذا اشترى قبل ان يحترق فلا يسقط خياره بل يثبت باتفاق الرضا فارقا بينا
ويعد الى ان يوجد منه ما يدل على الرضا من قول او فعل في الصحيحين **قوله** فاقول
للبيع الا اذا بعدة المدة فاتح يكون القول للمشتري لان الظاهر يشهر له فان الشئ
بتغير بطول الزمان ومن شهد له الظاهر فالقول قوله حتى لو كانت جارية شابة رها
ثم اشترىها بعد ذلك بعشرين سنة ونعم البايع انما لم يتغير فالقول قول المشتري
قوله الرضا جيل وهو بكسر الجيم بمعنى المنصف يقال الترك جيل والودم جيل ونحوهما
كذا في الصحاح **قوله** بوجب تفرقة الصفقة وهي ضرب اليد على اليد في البيع والسعة ثم
جعل عبارة عن العقد نفسه والعقد يحتاج الى مبيع وعن وبيع ومشتري وبيع وشراء
وبالتحاذ بعض هذه الاشياء مع بعض وتفرقها يحصل اتحاد الصفقة وتفرقها فاذا
اتخذ الجميع اتخذ الصفقة وكذا اذا اتخذ سوى المبيع كقوله يبعثها بمائة فقال قبيل
واتحاد الجميع سوى الثمن لا يتصور فيكون مع تعدد المبيع كان قال يبعثها هذا منك
بمائة فقال قبيل احد ههنا بين والآخر باربعين وذلك صفقة واحدة ايضا واتحاد
الجميع سوى البايع كان قال يبعثها منك بمائة فقال قبيل بوجب اتحاد الصفقة واتحاد
الجميع سوى المشتري كان قال يبعثها منك بمائة فقال لا قبيل كذا وكذا وتفرق الجميع بوجب
تفرق الصفقة وتفرق المبيع والثمن ان كان بذكر بلفظ البيع فكذلك وكذا تفرقها
بتكر بلفظ الشراء هذه كلمة قياس واستحسانا واما اذا تعدد البايع مع تعدد الثمن والمبيع

بلا تترك لفظ البيع وكذا انصرف المشتري مع تقرب المبيع والثمن به وتكره لفظ الشراء
فيوجب التفريق قياسا لا قيل لا يوجب على قول الا عظم وتوجيه على قول
صاحبه كذا في الاكلمية **باب خيار العيب قول** صفة العيب وانما وصفه
به اشارة الى ضابطه كلية يعلم بها العيوب الموجبة للخيار على سبيل التجمال والا
فهو في الاصل ما يغلو عنه اصل الفطرة السليم فانه ما لا يوجب الخيار اصله **قول** والى
ما دون سقره سواء كانت من المولى او من رجل كان عنده ياذن مولا به باجارة او
اعارة او وديعه بخلاف اباقة من الغاصب الى المولى او الى غيره بعد عدم العلم
بمحل المولى او عدم القدرة على الرجوع اليه فانه ليس بعيب **قول** وسرقه صغير يعقل
اي سواء كانت من المولى او من غيره الى ان يسرق منه شيئا من جنس المأكولات
للاكل فانه لا يعد عيبا **قول** لان سرقه صغير لا يعقل اي لا يعقل اي يأكل ولا يشرب
وحده اقول المتبادر من تخصيص التعريف بالسرقه اختصاص العيب في الصغير بها
وليس كذلك بل شامل بجميع الثلاثة المذكورة كما صرح به في المعتبرين اللهم الا ان
يحمل عبارة المتن على الاكتفاء بواحد منها كما في قوله متصلا بهذا القول وسرقة عند ما وقد
وقع في بعض نسخ المتن والسرقه من صغير يعقل حرف الجر بجميع المذكورات في غاية
الظهور وبالجملة فخصيص الشارع آتب عن التوجيه الوجه **قول** وبالغ عيب اخير
اي تلك الثلاثة من بالغ عيب آخر لان سببه في التعريف الآتب حب اللقب وضعف الثا
وقله المتبادر في الكبير غيب الباطن وداء في البطن واختلاف السبب **قول** والوجود
مقدم خوفا في التاخر يد والجرح عمدا كما تقر في كتب النوق **قول** فلو سرق عندهم اكل
ابن وبال في الفرائض وكذا لو وجد بعد البلوغ عندهم معا مخوزرة ايضا **قول**
عيب ايد امتهان الجنون قارة العيوب المذكورة في عدم اشتراط اتحاد الحالين لان
السبب في الحالين واحد اذ فساد البطن فاذا جحد في يد البائع يوما او ساعة ثم
عاودة عند المشتري في كبره يوده وليس معناه ان المعاودة في يد المشتري ليست
بشرط كما ذهب اليه الحلواني بناء على ان الله بحيث لا يقع من الله شيء والاصل
في العقد لزوم فلا يثبت ولاية الرد الا بالمعاودة وهو المذكور في الاصل والجامع الكبير
كذا في العناية **قول** والخبر يقتضي الباء الموحدة والخاء المعجمة راجحة مخيرة من الثمن
وكل راجحة مخيرة ساطعة فهي مخيرة اخذ من بخار القدر كذا في البيانية نقلت للحرة

قول والله فرغتمني الذال المهملة والفاء راجحة مودة تخرج من الابط كذا في المبسوط ولما التزم
بالذال المعجمة في التكرير لا غير وهو حدة الراجحة ومنه مسكن اذ قروا بط نفا وهو مراء
الفقهاء في قولهم الجزاء الفرعيب في الجارية هذا بذات الكفاية **قول** وانما والتواذنه
اما كون الزنا محلا لا يستغراش قط واما كونها ولد الذنا فلا المقصود الاصل من الماكول
الاستيلاء والولد بغيرها لام التي هو ولد الزنا كذا في الدراية **قول** لافيه اى يكون
هذه الاحوال الاربعة عيبا في الغلام الا ان يكون النكاح حشا بحيث يمنع القرب من
المولى او يكون مبدور الزنا منه اكثر من مرتين اعلم انهم قالوا ان الرد في العيوب
كلما مشروط بالمعاودة عند المشتري الا انما في الامة فانه لو اشراها بالغة وقد كانت
زنت عند البائع فلم يشتري ان يرد هاوان لم تزل عنده كذا في التبيين **قول** فله نقصانه
لارده الى وطريق معرفته ان يفتقر فيه عيب ويقوم ولا عيب فيه فان كان ما بين
القيمتين العشر رجع بعشر الثمن وان كان نصف العشر رجع رجل به ولا يرد المبيع لقصر
البائع بخروجه عن ملكه بلا عيب حادث وعوده معيبا به فان قيل اين قولهم الا
لا يقابلها شيء من الثمن اجيب بانها اذا صار من مقصودة بالتناول حقيقة او حكما كان
لها حصة من الثمن وهذا كذا **قول** كثوب شراء اي مثال ماله نقصانه لا رده
فيه ثوب شراء الخ لا يقال البائع يتضرر بوجه معيبا والمشتري بعدمه فكان الواجب
تخرج جانب المشتري في دفع الضرر لان البائع عتة بتدليس العيب لا فانقول المعصية
لا يمنع عملة المال كان غاصب فكان في شرع الرجوع بالعيب نظرا لهما وفي الوام الرد
بالعيب الحادث اضرار للبائع لا لفعل باشرة وفي عدم الرد وان كان اضرارا للمشتري
لكي يعجزه بما باشره فكانا سواء فاعتبر ما هو نظرا لهما الا اذا قال البائع انا اقبله كذا
قال له ذلك لان الا متناع عن الرد كان لحقه وقد رعا به فكان اسقاطا لحقه فان
قبل لغيره بين هذه المسئلة وبين ما اذا اشترى بغير الفخمة فاما شى بطنه وجد امهائه
فاستد فانه لا يرجع بنقصان العيب عند الا عظم اجيب بان التمر افساد له ماليته
بصيرورة البغيرته عرضة للنيل والفساد ولهذا لا يقطع يد السارق ببقته
فيخيل معنى قيام المبيع **قول** فالمشتري بالبائع كونه حاسبا اشرا يتقدم النظر الى
انه المانع للرجوع هو الخضار سب الجبس في البيع اما اذا عرف له قبل البيع عارضا
لمنعه عن اخذ البائع الاول معيبا فله الرجوع **قول** او قبل البيع لم يكن للبائع

اه والاصل في حبس هذا ان كل موضع له حوزة هابريه البايغ فاذا باع المشتري لم يكن
له ان يرجع بنقصان عيبا وفي كل موضع لم يكن له ان يرد ما وان رضى البايغ اياها لا ينعوه
مره الرجوع بالنقصان لان بعد راد هنا يعني حكمي وبيع المشتري اياها في وقت مقدس
الرد بيع المشتري فكانت حوزة عند راد الرجوع كذا في الخواشي الهداية **قوله**
او مات هذه قبلها اقول لنا فيه بحث لان لفظ قبلها مع كونها تكرار القبله فيما قبلها
يتبادر منها ان يكون احترازا عن الموت بعد ردية العيب القديم فيلزم عدم ثبوت
حق الرجوع فيه وليكن كذلك لانه لا فرق في خصوص الموت بين القبل والبعدي
ثبوت حوزة الرجوع كما صرح به الشارع بهيده اذ حيث قال بخلاف الموت بعد ردية العيب
فان حوزة الرجوع فيه ثابت والاصل فيه ان الملك ينتهي بالموت واستناع رده على البايغ حكمي
لا يفعل المشتري فلا يمنع الرجوع بالنقصان وان كان بعد **قوله** والاعتاق بما لا يسطره
ايضا والمقتدر الاستيلاء بمنزلة لان الاعتاق لان النقل الى ملك البايغ تحذرا بالرد
بالامر الحكمي مع بقاء الحال وملك قبل عليه كيف يكون كالاعتاق وهو من الملك دونها
اجيب بان الا تمام يحتاج اليه لتقرير الحكم يجعل ما لم يكن كائنا وهدمنا الملك متفكر فلا حاجة
كذا في العناية **قوله** فلا رجوع بالنقصان فيه يعني الى التيق ابتداء بقول المص وان
اعتقه على مال من اداء التفصيل فيلزم في رتبة الهداية وشروطها التي كتبناها في حاشية
هذه الرسالة **قوله** وان شري سفاها وهي بكسر الهمزة وسكون الياء جمع بيضاء الطاير
والقضاء بكسر القاف وتشديد الدال المشددة فالكهنة معروف والخياب بكسر الخاء المعجمة فارسي
معرب فشد كذا في المغرب **قوله** او جرد اي او شيئا من الفواكه **قوله** وكسرى نيرعاه لم
بالعيب القديم لان الكسبر العلم به عيب حادث ورضا بالقديم **قوله** فوجد فاسد بان
كان مستنا او مرقا او خاليا عن اللب بحيث لا يصلح لاكل الناس والدواب **قوله** في المنفع
به بان يصلح لما ذكر او وجده قليل اللب في كان من العيوب لا من الفساد كذا
في العناية **قوله** وكل غنة في غيره اي غير المنفع ويرد على البايغ اذ لم يأكل منه شيئا
بعد ما ذاقه وان اكل بعد ما راضيه كذا هذا الرد ليس يحكم الرد بالعيب
بل بطلان البيع **قوله** اذ البيع ليس بالذات ما ينتفع به اما في الحال او في المال
والمدكور ليس كذلك قالوا هذه انما يستقيم البيض والخمور اذا لم يكن لغيره قيمة
اما اذا كان له قيمة كما في مواضع الزجاجين فوجبه خاليا فقليل يرجع بمحضه اللب

وبقر

ويصح العقد في القشر بمحضه وقيل يرد القشر ويرجع بكل العيب لان مالية
لحوزة قبل الكسبر اعتبار اللب دون القشر فاذا لم ينفع بلبه فان محل البيع فيقبل
وان كان للقشر قيمة والجواب في القضاء وغيره كالجواب في الخمور وقالوا في بعض النسخ
اذا وجدت فاسدا بعد الكسبر يرجع بنقصان العيب لان مالية باعتبار العشر بخلاف
غيره كذا في الكافي وشروح الهداية **قوله** بعيب بقضاء الخ قوله بقضاء متعلق برد
بعد ما يعلو به قوله بعيب يعني قبول المبيع المراد وبالعيب اما ان يكون بالقضاء
اولا فعلى الاول سواء كان باقرار او بينة او يكون له ان يرد على يده لانه في
من الاصل فجعل البيع الثاني لم يكن والبيع الاول قائم فله المضمومة والرد بالعيب
في الثاني ليس له ان يرد لانه اقالته وهي مبيع جديد في حوزة ثالث وهو البيع الاول
هذا اذا رد المشتري الثاني على الاول بعد القبض فلا فرق بين ما كان الرد بقضاء او بغيره
لان الرد قبل القبض بالعيب فسخ من الاصل في حوزة الكسار كالتدبير بخلاف الشرط
والردية **قوله** فلا يكون له ولاية الرد الى البايغ الاول اي لم يكن له ان يحاصمه وان
كان الرد بغير قضاء بعيب لا يحدث مثله كالا صبيع الزايد فضلا عما يحدث مثله كالغرف
والامراض وان كان قد يتوهم ان العيب اذا كان مما لا يحدث وقد رده بغير قضاء فله
ان يرد على يده للتيق بوجوده في يد البايغ والصحيح هو الاول هذا رتبة في ما في
الهداية والعناية **قوله** وقد قيل حاصله ما ذكر في حقايق المنظومة حيث قال موضع
الخلاص دعوى وجود عيب عند البايغ الاول اذ لو اقام بينة ان كان عند المشتري الاول
ليس للمشتري ان يخاصم بايعة اتفاقا فانه ما جعل يكد بان في اقراره بكونه سلبا عند البايغ
الاول اقول فيه نظروا نحن نقول منشاء هذا النظر قول الشارع وقد قيل وقد عرفت
حاصله وحاصل النظر ان يقال لما كان القضاء والبينة غير واردين على البايغ الاول
بل على الثاني فقال الدعوى الاول او الثانية فكما لا مجال للمحاصرة في الثانية فقد انت
المدعى في سلامته عند البايغ الاول فكذا في الاول هذه العلة بعينها الرجوع الى الراجح
بينهما بتحويل المحاصرة وعدمه تحكم محض اذا عرفت حاصل النظر ومورد على ما خصنا
بخرم بعدم وروده عليه **قوله** لان ما يدعى على الغايب الخ تقليل لقوله ولا على نايبه يعني
ان القضاء على الغايب واقامة البينة عليه لا يصلح الا بمحضه نايبه وهو على ثلاثة انواع
حقيق يكون بامر وانابته وهو الوكيل وشري وهو الوصي الذي نصبه القاضي وحكمي وهو يكون

بغير

نيابة الحاضر عن الغائب حكماً بأن كان ما يدعى على الغائب سبباً لما يدعى على الحاضر
 على كل حال بحيث لا ينفك في هذه الحالة ينتسب الحاضر ختماً عن الغائب ويقضى عليهم
 جميعاً كما إذا دعى على رجل أنه كفل من فلان بما يجب له عليه وأقر المدعى عليه بالكفالة
 وأنكر الحق فأقام المدعى البينة عليه أنه وجب له على فلان ألف درهم فأنه يقضى بها
 في حق الكفيل الحاضر وفي حق الغائب جميعاً حتى لو حضر الغائب وأنكر لا يلتفت إلى أنكاره
 فكل من هذه الأنواع منتهى ما لا خلاف فلا بد من كون المشتري الأول وكيلاً من البايع
 الأول ولا وصياً من جانب القاضي فعلى من البیان وأما الثالث فلا بد العيب الذي دعى
 المشتري الثاني على البايع الأول الغائب لا يكون سبباً لازماً لما ادعى على المشتري الأول
 الحاضر لأن العيب المذكور قد يتحقق عند البايع المشتري الأول كما في الغائب المزيلة وقد يكون
 متحققاً عند البايع بحيث يكون الأول سبباً للثاني كما في المستمرة مثل الأصبع الزائدة وزعم
 السببية شرط النيابة الحكيمة كما صرحوا به قال شرح الهداية وأما إذا لم يكن المدعى
 على الغائب سبباً لازماً للمدعى على الحاضر بل قد يكون سبباً وقد لا يكون كرجل جاء امرأة القاتل
 وقال إن زوجك وكل من كان معك إليه فأقام البينة أن زوجها أطلقها فأنك لا تقصر يد الوكيل
 ههنا ولا تقصر بالطلاق لأن المدعى شيئاً بالطلاق وقصر يد الحاضر والطلاق قد يتحقق
 ولا يوجب انقضاء الوكيل بان وجد بعد الوكالة فلا يكون انقضاء الوكيل حكماً حلياً للطلاق
 فكان سبباً من وجه دون وجه فقلنا أنه يعفى بقصر يد الوكيل ولا يقضى بالطلاق عملاً
 بهما وأما أطيننا الكلام في هذه المقام فأنه من مزال أقدم فضلاً عن العوام من أراد زيادة
 الاطلاق على تفاصيل هذه الكلمات فليست في أدب القاضي من هذا الكتاب وسائر المقترحات
قوله فله وجه قبل وله وجه آخر غير ما ذكره الشارع وهو يصيب بقلم عطف على محلف شرط
 أن يكون ليقوم معنى آخر غير ما يعنى بمحلف مقدرة نظم الكلام بمعونة المقام فيكون تقدير الكلام
 هكذا فإن قبض مشربة فادعى عيباً لم يجز المشتري على دفع الثمن ولم يجز البايع على قبول
 البيع حتى تخلف بايعه أو يقيم بيته فحذف كفاء دلالة أو مقيم إليه بطريق ألف والنشر
 التقديري كما ذهب إليه بعض المفسرين في تفسير قوله تع يوم يأتي بعض آيات ربك
 لا ينفع نفساً إيماناً إلح حيث قال والمعنى لا ينفع نفساً إيماناً ولا عملاً لم يكن آتت من قبل
 أو سببت في إيماناً أو قال الأكل أن هذا من باب عطفنا بنا وما يصدرنا ونحو نقول لا رتبة
 أن استصحا الشارع نصب ليقوم بناء على خصوصية تركيب المصدر وأما باب التركيب المنهلاً

في التقدير رأيت قوله بيع لا يفيقه ما ذكر بوجه من الوجوه **قوله** فينبى عدم الجبراً متناً ع
 ارتفاع التقيضين أقول هذا في الدلالة على عدم تصور المقام بحيث تغر التقيوه
 به من ليس له أدنى تميز من العوام **قوله** ثم حلف بايعه بما له الح وأعلم أن التحليف
 على فعل الغير يكون على العلم مطرقة في جميع المسائل إلا في دعوى الأديان والسرقة والبول
 في الغرائش بخلاف على البتات لأن البايع تدعى تسليم المبيع سليماً كما التزمه فلا خلاف
 يرجع في المعنى إلى فعل نفسه **قوله** يخلف بايعه عند ما أنك ما تعلم وإنما يخلف
 البايع ههنا بالعلم لأنه على فعل الغير الذي هو العبد بعد وجود التسليم فإن حلف
 لم يثبت فيحلف بعده على البتات على أنه لم يكن عند الرد **قوله** لأن البمين لا يتوجه
 إلح قال أن يذبح وقيل لا يخلف لأن التحليف شرح لدفع خصومه محققه لا لأنشائها
 ولو حلف البايع هنا لا ينقطع الخصومة بينهما بل يتحقق خصومة أخرى فأنه متى
 بطل عن البمين يتحقق العيب للمحال فعدم بينهما خصومه أخرى أن هذا العيب لم كان
 عند البايع ويحتاج إلى استحالة فيه مرة أخرى قوله فالقول للقاتل أنه أعرف بما قبض
 ومنكر لقبض الذليل **قوله** على ما تر بل ههنا لا خلاف كون البمين شئيين أمانة ظاهرة
 على أن المقبوض كذا كذا لأن العقد عليهم ما سبب مطلق لقبضهما **قوله** فقبل
 القبض لا يجوز لأن القبض شبيه بالعقد من حيث أن القبض يثبت ملك التصرف
 وملك اليد فالقبض في القبض كالقبض في العقد فكما لو قال بعث منك هذين العبد
 فقال قبل أحد هما لم يصح فكذا هذا **قوله** وبعد القبض يجوز وقال زفر لا فرق بينه
 وبينه القبري قبل القبض لأنه لا يعرف عن ضرر إذا العادة جرت بضم الجيد إلى الإثبات
 فأشبه ما قبل القبض بجراح دفع الضرر ولنا أنه إذا قبضها جميعاً فقد تمت
 الصفقة والقبري بعده غير ضار قبل هذا الاختلاف في شئيين يملك أفراداً لهما
 بالايقاع كالعبدان أما إذا لم يملك كذا وحى الحف ومصرع الباب فأنه يرد بها
 أو عسكها **قوله** والاستحقاق لا يمنع جواب سؤال تقديره أن يقال استحقاق الخيار
 من مائة سلخ من بقر الصفقة قبل التمام لأن تمامها بالرضا ومنع لم يكن راضياً
 وتوجيه الجواب أن الاستحقاق لا يمنع تماماً لأنه يرضى العاقد لا الملك لأن العقد
 هو العاقد فمما به يستدعى تمام رضاه وبالأستحقاق لا ينبغي ذلك **قوله** وهذا
 أحسن الاستحقاق لا يوجب خيار الرد برشدك هذا إلى أن تمام الصفقة يتحقق

الى متى العاقبة وقبض البيع وانتفاء احد مما يوجب عدم تمامها **قوله** اما الثوب الذي
 يبيع اذا كان المبيع ثوبا وقد قبضه المشتري ثم استحوذ بعض الثوب فلا يشتري الخيار
 في رد ما بقي لان الشئ في الثوب عيب لا يصفى ما يليه والانتفاء به اعترف عليه
 بان الانتفاء عيب جديد حدث في يد المشتري وهله يمنع الرد بالعيب وجوابه
 انه ليس بجديد في يده بل كان في يد البائع حيث ظهر الانتفاء **قوله** ومداد
 المعيب اي في رضاء بالعيب الذي يد اوبه لا يعيب آخر لان الرضاء يعيب الاستلزام
 الرضاء بالآخر **قوله** ولا بد له منه ليعوبه لكونها شئوسا لا يبيع القايه او العجز الزكبي
 عن الشئ لضعف او كبره ونحو ذلك واعلم ان هذا القيد يختص بما اذا كان الركوب
 للسلع او اشترى اما الركوب للرد فلا فرق فيه بين ان يكون منه بد او لا لان في الركوب
 طبطب الدابة وحفظها من حدود عيب آخر **قوله** الرد في صورة القطع المتبادر
 من هذا الاسلوب يعين الرد في هذه الصورة مع ان له ان عسكه ويرجع بنصف
 الثمن عند الاعظم لان اليد من الادنى بصفة فتأمل بمنزلة العيب وغرة الخلاف
 يظهر فيما اذا اشترى وهو عالم بوجوب القتل او القطع لا يبطل حقه عنده لان
 العلم بالانتفاء لا يمنع الرجوع ويبطل عند علمه بالعيوب رضاء كذا
 في التبيين **قوله** كما اشترى حاملا اي ولم يعلم بالحمل وقت اشتراك القبض فان
 بخلاف الحمل جواب على الاعظم عما قال في مسئلة يعني سلمنا ان المسئلة كما قال
 فالجواب ليس بها كذا وهو مختار الشارح بناء على ان السب الذي كان عند البائع يوجب
 انفصال الولد لا موب الام بل الغالب عند الولادة السلامة وفيه جواب
 منع له ايضا وهو ان ما ذكر قولهما واما عنده فالمشتري يرجع على البائع بكل الثمن
 اذا مات من الولادة كما هو مذهبه فاذا اقتضى من العبد المشتري **قوله** عند
 ابي يوسف اقول التخصيص به صريحا وفي الهداية يشترط عدم انتفاء الاعظم
 معه مع ان الاكل متبرح باتفاقهما حيث قال البائع بشرط البرادة من كل عيب صحيح
 سمي العيوب وعددها اول علمه البائع او لم يعلمه وقبض عليه المشتري او لم يقبض
 اشار اليه او لا موجود اكان عند العقد والقبض او حدث بعد العقد قبل القبض
 عند ابي حنيفة وابي يوسف في رواية وقال محمد لا يدخل الحاد قبل القبض وهو
 رواية عن ابي يوسف **قوله** ثم هذه البراة احتراز عما قال بعت هذا العبد على

اني برئ من كل عيب به فانه لا يبرأ عن الحاد بالاجماع لانه لما قال به اقتصر على الموجود
 كذا في العناية وانه اعلم **باب** البيع الفاسد فاسد البيع بنوعيه من الادا
 على الفاسد لانه هو الاصل ثم ذهب الباب بالفاسد مع انه يداد بالباطل كما نرى لكثرة وقوعه
 تبعد اسبابه اوله انه اهم من الباطل لانه موجود في الفاسد والباطل بخلافه فانه ليس
 بوجوده في الفاسد فكان هذا التلقيب نظير تلقيب باب الاوقات التي يكره فيها الصلوة ثم
 بداه بقوله ولا يجوز صلوة آذ كرت اكله عليه اعم بخلافه من عدم الجواز كذا في النهاية
 وقد جعل في الدار الفاسد شاملا للمكروه ايضا وهو ما يكون مشروعا باسائه و
 كان جازما في شيء آخر منه فانه كان الفاسد شاملا لكل لان الفاسد فايه الوصف
 والباطل فايه الاصل والوصف والمكروه فايه وصف الكمال فيكون اقوات الوصف وجودا
 في الكل وكل ما اورد في ركن البيع فهو مبطل وما اوردته في غيره كالتسليم والتسليم
 الواجبين به والانتفاء المقصود منه وعدم الاطلاء عن شرط لا يقتضيه وغير ذلك
 فهو منفسد وعلى هذا في فصل المسائل المذكورة في الشرح حيث قال فيخرج التراب ونحوه الى
 قوله صف انتبه لا تعدام الركن وهو مبادلة المال بالمال لان هذه الاشياء لا تعد مالا
 عند احد من له دين سماوي كذا في العناية **قوله** بالثمن متعلق ببيع مال غير متقوم
 كما يدل عليه شرح الشارح **قوله** يجري فيه التناقص وهو الرغته وهذه الابدان وعدم
 الاهتمام **قوله** خفا انتبه الخلف المحرم يقال مات فلان خفا انتبه اذا مات من غير قتل وانحرب
قوله خفت اي مات بالحق وهو بالفارسي خفا كذا **قوله** اي بدراهم او الدنانير فالبيع بالحل
 اي لا يعتد ملك الخمر ولا ما يقابلها **قوله** فالبيع في العرض فاسد اي لا يعتد ملك الخمر ويغيب
 ملك ما يقابلها من اليد بالقبض لانه مقاسرها بالدرهم في غير مقصودة لكونها وسيلة
 واما المقصود الخمر في جعله كذلك خلاف لما مر وهو انها تيسر فيسقط التقزز اصلا
 لئلا يقتصر الى خلاف المأمورية فيكون باطلا بخلاف ما اذا اشترى الثوب بالخمر لان
 مشتمل الثوب يجعله مبيعا والخمر وسيلة وفيه اعتزاز للثوب دونها هذا في رواية ما
 في الهداية وشرحه **قوله** لان المدبر يحمل للبيع اقول هذا دليل على من الغر ايضا بآ
 علاوية لان هذا المعنى فيه اظهر منه كذا يخفى وحكم المكاتب وام الولد كما لا بد
 لانهم اذ اخلوا تحت لحياتهم الردي فيهما لان بيع المكاتب جائز برضاءه على صح الرطابين
 واذا اقتصر القاضي يجوز بيع ام الولد فيعذ عند الاعظم وابي يوسف خلا فالخمر بناء

على ان الاجماع اللاحق يرفع الاختلاف السابق فيكون القضاء على خلاف الاجماع
فلا ينفذ وعند جماهير فرفع فيكون القضا وفي فصل مجتهد فيه فينعد اصول الفقه **قوله**
الى وقف في الصحيح يعني ان يتم الوقف بالملك في البيع صح في الصحيح لان الوقف مال
مقوم قابل للبيع ولهذا يضمن بالاتلاف وقتل لا يقصر كما في المخرج العبد واعلم
ان هذا في غير السيد واما في السيد فلا يقصر في الملك المضمون اليه فلهذا لا يقصر
بيع قرينة لم يستثن منها المساجد والمقابر **قوله** حتى يجب قيمته الى اشارة الى
الفاسد والباطل باعتبار حكمه من اركان التفصيل فينظر في قول المصنف هذا الباب
فان قبض المشتري المبيع الى متى قوله صاحب الهداية والباطل لا يفيد ملك المتصرف
الى **قوله** الا اذا دخل بنفسه استثناء من قوله صح يعني ان الخطيرة اذا كانت صغيرة
يؤخذ من غير حيلة صح الا اذا دخل بنفسه ولم يصدر من الصياد عمل كالسد ونحوه
لا يجوز لعد الملك فهو منقطع لان المستثنى منه هو الماخوذ الملقى فيها والدخل بنفسه
ليس كذلك ويكون فاسدا اذا كان بالعرض قبل عليه السداد انك ان لم يصدر
ليس بمالك اصلا وكذا الطيرة الهواء فينبغي ان يكون البيع بهما باطلا مطلقا كما
صرح به الزاهد في شرح القدر حيث قال اما اذا اجتمعت بنفسه فيبيع بالباطل
كيف ما كان لعدم الملك والابقا في غاية بيانه حيث قال اما اذا اجتمعت بنفسه
من غير احتيال لاخذها فالبيع باطل لعدم الملك وان لم يستطع الخروج واما
الفرق الذي اعتبره الشارع بين كونه بيعا بالثمن وكونه مبيعا بالعرض في انفراد به
خاطره نظرا الى امر آخر **قوله** وسد ماله قيل لا يجوز ابيضا كطير خل البيت
فاغلق عليه الباب **قوله** كبيع الصيد قبل ان تصد اد يعني في بطلانه اذا كان بالثمن
اطلق وفساده اذا كان بالعرض واما بيع الطير الذي ارسله من يده بعد ان يأخذه ولا يقصر
على اخذه وسد ماله لا حيلة فينبغي ان يكون فاسدا مطلقا وكذا بيع الطير الذي يذهب
ويعود الى البيت لاستنياسه بالادى كالحمام وهو ايضا لا يجوز في الظاهر كك
المفهوم من قاضي خات جواز بيعه اذا كان مقدورا للتسليم بلا تكلف كذا في العناية
ونحن نقول ان التفصيل بقا في خات بهر بعد بمجوز صاحب الهداية اياه مع انه
صرح بجواز بقية عدة مسائل حيث قال وفي الحمام الى وانى بعد ما اطلق على
هذه المخالفة وجدت صاحب العناية يقول وكان صاحب الهداية اختار هذا حين

قال قرياس ورقه والحمام اذا علم الى والاكل نفسه صرح هناك بان موضعه
عند قوله ولا يبيع الطير واما ذكره من ان ابتاعا للصد لا شهيد في شرح الجامع الصغير
لانته وضعه فله وبالجمله كلام الاكل لا يخرج عن نوح نقصان فليثا **قوله** وبيع
الحمل والنتاج الحمل بمعنى الحمل والمراد ههنا ولد الحامل مادام في بطنه والنتاج مصدر
يخرج الناقة بالضم ولكن اريد به ههنا ما سوف بحمله ذلك الحمل فهو بمعنى النتوج
وكانوا يعتادون في الجاهلية ان يبيعوا حمل الحمل فابطله رسول الله صلى الله عليه وسلم بالنبل عنه
كذا قالوا **قوله** في الضرع وهو بفتح الصاد المعجمة وسكون الراء المهملة ككل ذي ظلف
وخف من ذوات الاربع بمنزلة الثدى من الادى كذا قرأهم من الصحيح **قوله**
تختلط بملك المشتري واختلاط البيع بما ليس ببيع من ملك البائع على وجه يتعذر
تغيره مبطل للبيع **قوله** فهو فاسد وقد ذكر صاحب الهداية وجريدين اخري كل منهما
يقتصر بطلانه الا ان الله من اوصاف الحيوان لان ما هو متصل بالحيوان فهو وصف
محض بخلاف ما يكون متصلا بالشيء فانته عين مال مقصود من وجه فيجوز بيعه ولا يترتب
ينبى من اسفل تختلط البيع بغيره وهو مبطل كما مر فان قيل القوام متصله بالشجر
وجاز بيعها اجيب بانها ما يريد من اعلاها فلا يلزم الاختلاط حتى لو ربطت خيطا
في اعلاها وترك اياها يبق الخيط اسفل عما في راسها لان والا على ملك المشتري وما
وقع من الزيادة وقع في ملكه اما الصوف فان غره من اسفله فاذا خضب الصوف
على ظهر الشاة ثم ترك في غارها لم يبق يبق على راسه لا في اصله فان قيل التفصيل
كالصوف وجاز بيعه اجيب بان التفصيل وان امكن وقوع التنازع من حيث القطع
لا يمكن وقوعه من حيث القلع فيقلع واما القلع في الصوف فتعين اذ لم يعهد فيه
القلع الى المشتري فبعد ذلك يقع التنازع في موضع القطع **قوله** وجزع في سقف
وهو بكسر الجيم وسكون الذا المعجمة عما من شجر يوضع في السقف للاحكام
ولولم يكن الجزع معينا لا يجوز لزوم الجملة علاوة على الضرر قوله ذكر قطعه
اي موضع قطعه **قوله** يضره القطع كالقيصر والعمامة احتراز به عن الكرياس
واما لا يجوز لانه لا يمكن تسليمه لا بضره لا يقال انه التزم الضرر بوضاه لانا
نقول التزامه بدون العقد غير معتبر بالعقد لم يوجب عليه ضررا وفي قواعد
العقد مشروع والضرر غير مشروع فالعقد الذي فيه ضرر لا يكون مشروعا

كالمركب من الداخل والخارج هذا زبدة ما في الكافي والكفاية **قوله** وضربة العائض
 وهو بالقاف والنون والصاد المهملة الصايد من قنص اذا صاها والشبكة بفتح الشين
 المعجمة والباء الموحدة التي يصاد بها **قوله** بضرب الشبكة مرة يقال ضرب الشبكة على
 الطائر الفاها **قوله** والمرايضة من الذين بالزنا المعجمة والباء الموحدة وهو الدفع
 ويتم هذا النوع من البيع بالانتهاء يؤدي الى التزاع والدفع الثمر الا ان بانتهاء الثلثة
 والثاني بانتهاء المثناة كذا وجد بخط شيخنا ولا ما على رد من النخل لا يبيعه قبل
 زلها وانما الثمر هو المجدود واما الشجر فعام كذا في النهاية والنخل شجر التمر والخوص
 بفتح الخاء المعجمة وبالراء والصاد المهملتين الحذر والتقدير **قوله** او بندها التي
 البائع المتاع الى المشتري من غير شرط الرضى منه فيلزمه بذلك ولا يكون له ردها
 عليه وكذا الحال في السر والاعفاء **قوله** كالتمار وهو في عرف زماننا كل لعب
 يشترط فيه غالبان ماخذ الغالب من المثلة عيبين شيئا من المغلوب ولا يبيع ثوب
 قد مر تفصيل هذه المسئلة في باب خيار الشرط بغيره فلا ينظر فيه **قوله** اي الكلاء
 وهو كل مارعة الرواب من الرطب واليابس وجعله كلاء واما فسر المركب بذلك
 لان لفظ المركب يقع على موضع الرعي وهو الارض وعلى الكلاء وعلى مصدر رعى
 ولولم يفسره لتوهم ان بيع الارض واجارته لا يجوز مع انما يجوز مطلقا كذا فيهم تقرير
 الاكل **قوله** لانه غير محرر ليس بطير في موضع حصيد فلا يكون مملوكا لا شتركو
 الناس فيه بالحدية **قوله** على استهلاك عيون الى مباحة وانعقاد الاجارة على ملكه
 لا يضر بان استاجر بقره لشرب لبنه فعلى استهلاك المباحة اولى ذلك لان الشفعة
 بعقد الاجارة على الاخر النافع لا الاعيان ولم يذكر ان اجارة الكلاء وقعت فاسدة
 او باطله ذكر في الشرب انما فاسدة حتى يملك الاجير الاجرة بالقبض وينفذ عتقه
 فيها فالجيلة في اجارة الكلاء ان يستاجر ايضا يجعلها حظيرة لغنمه فيصير الاجارة ويجعل
 مقصوده بها **قوله** ولا النخل وهو بفتح النون وسكو الراء المهملة حيوان يحد منه
 العمل **قوله** بالضم والكان ايضا قيل التبادر من هذا الشرح جواز بيع النخل اذا انقسم مع
 الكوارض وان لم يكن فيما عمل مع ان جوازه منوط بما اذا كانت فيه اذ لك عند الاعظم
 وابي يوسف على رواية الكرخي واما على رواية القدوري فلا يجوز وان كان فيها
 العمل فلا بد من اعتبار الفيد ههنا قول الظاهر في امثاله العمل على المسامحة بناء

على زدي خلوا كواره عنه واما عند محمد والشافعي فيجوز بيع نفس النخل اذا كان مجموعا
 محفوظا وان لم يكن مع الكوارض فضلا عن العمل كذا فيهم من الهداية وصرح به في
 الكافي **قوله** ودون القذ وهي دويبة يحد منها القذ وهو بفتح القاف وتشديد الزاي
 المعجمة نوع من الابرشيم وبيضه عبارة عن البذر الذي يحد منها الدود المذكور
 يجوز مطلقا قبل عليه الفتوى **قوله** فذكر فعلم عدم جوازه فيبقى توهم جواز
 بيعه اذا كانت في قدح كاليان ساير الحيوانات قد فحده بهذه القيد قوله فان البيع فيه
 باطل لان نجاسة عينه يوجب عدم ماليتها وعدم اعزازه فكل من هذين العودين
 ينافي وجود البيع قطعا واما الاستراض بآلة البيع فيما تعلق بالآلة اهانته وفي الخبز
 اهانته وهو شيء واحد فلا يجوز ان يكون سببا للضدين قد فوج بانته يجوز باختلاف
 الحكم الاحراق فانه اهانته في الآلة وانما في الخطب حيث اعتبر به دونه غير ك
 النكاح فانه سبب محل النكاح للتحريم ولا يهانه في البيانية **قوله**
 للخرز وهو بفتح الخاء المعجمة وسكون الراء المهملة واخره زاء معجمة مصدر رخر الخف
 وغيره فهو عمل الخفاق بمنزلة الخياطة للخياط **قوله** ضرورة قبل لان غيره لا يعمل
 عمله ويكرهه ابو يوسف في رواية لعدم الضرورة اذا ملك الخبز بغيره ولا يجوز
 التمتع بالجنس الا بالضرورة كذا في العناية **قوله** قبل وبغه فان بيعه باطل اقول
 هذا محمول على رواية الزدوي فانه جعله كالميتة واما على رواية صاحب الميظ
 فينبغي ان يكون بيعه فاسدا اذا بيع بعرض فانه جعله كالخمر كما صرح به صاحب
 التبيين في اول هذا الباب **قوله** وصوفاء وهو لثاة خافه والشعر لانسان
 غالبا وقد يستعمل في الكل والمراد ههنا شعر ما سوى الشاة والبعير كما لا يخفى **قوله**
 والدير بفتحين للبعير كذا في الصحاح **قوله** غير حال في هذه الاشياء لان الموت
 انما يحل في محل الحيوة فيه لانهما صفتان متعاقبات في موضوع واحد ولا حيوة
 لهذه المذكورات وانما لما التوكل في النبات كذا في التبيين **قوله** كالبيع وهو بفتح
 الباء الموحدة واحد اسباع **قوله** وليس بالعدم امكان امرانه والمال هو العمل
 للبيع **قوله** اذا اشترى كيشا وهو ذكر الغنم والنعجة انشاء **قوله** لانعدام المبيع واستميه
 ابلغ في التعريف من الاشارة فانما لبيان المهمة بوصفها بصفة والاشارة لتعريف
 الذات بمجرد اعراب بيان صفته والايضا في التعريف اقوى **قوله** بوجود المشارة لانه

العبارة اذ ذلك للمشاركة لا اشتمالية لان ما سمي وجد في المشاركة فصار حو
الاشتمالية مقتضيا بالمشاركة **فإن** التفاوت وما نحن فيه كذلك فان
اصل العبد والامة واحد مع انهما جنسان لعظم التفاوت لان الغلام يصلح لخدمة
خارج البيت كالنجد والذراعة وغيرهما والجارية لخدمة داخل البيت والاستفرش
والاستبلاء الذي لم يصلح لهما الغلام بالكلية فالتعريف في اختلاف الجنس
والتحاده تفاوت الاغراض دون الاصل كالحل والديب فانهما جنسان لعظم
التفاوت مع ان اصلهما متحد وهو ماء العنب وكلاهما من الردي والكسائي
فانما جنسان مع اتحاد اصلهما وهو الاصل **فإن** وفي غير بني آدم جنس واحد
يعرف لفظة التفاوت لان المقصود الاصل من الحيوان الاكل والركوب والحمل والذكور
والاناث منه سواء فيها **فإن** وانما الغنم وهو بضم الغين المعجمة الغنمية والنقل
والغرم بضم الغين المعجمة والراء المزملة الغرامة وهو ما يجب ادائه كذا فهم في الصحاح
قوله والقول للمشتري لان هذا الاختلاف اما في تعيين الزرع المقبوض او مقدار الراس
فان كان الاول فالمشتري قابض والقول قوله فتمينا كالمغاص او امينا كالودع وان كان
الثاني فهو في الحقيقة اختلاف في الثمن فيكون القول للمشتري لانه ينكر الزيادة ونقول
للمفكر مع عينه **قوله** رقبته الميل والطريق آقول المراد من رقبته الميل هو الحمل الذي
سيل فيه اسيل وهو النهار والسطح ومن رقبته الطريق قطعة الارض التي وقع عليها
المرور اما حو السيل فهو حو سيلان الماء وحو المرور فهو حو التطرف فلا يجوز
البيع هذا اذا اعتبر من حيث انه سيل ولا سائر طوله وعرضه اما اذا اعتبر من حيث انه
نهر فانه ارض مملوكة جاز بيعها كما ذكره اسرخس او من حيث انه سيل لكن يتبين
حدوده وموضعه فانه جاز ايضا كما ذكره قاضي خان كذا في الاكلية **قوله** وجه البطالة
انه غير مال وهو رواية الزيادة فعلى هذه الحاجة الى الفرق بين السيل والطريق لا اشتراك
كما في عدم الجواز واما وجه الصحة وهي رواية ابن سماعه فالفرق ما ذكره الشارح
بقوله حين لا يبقى وهو البناء ويعين باق وهو الارض ونحن نفور الذي يلخص
عندي بالنظر هذه المقام ان بيع السيل على خمسة اوجه اثنان منها جازان لا الثلاثة
الباقية احد ها بيع رقبته السيل لا من حيث انه سيل بل من حيث انه نهر فانه ارض
مملوكة جاز بيعها كما اختاره اسرخس وثانيا بيع رقبته من حيث هو كمن باق

حدوده

حدوده وموضعه فانه جاز ايضا كما اختاره قاضي خان وثالثا بيعها من حيث هو ولم
يبين حدوده وموضعه فهو لا يجوز للجارية ولا بعها هو بيع حو السيل واسطحه فهو
لا يجوز لكونه متعلقا بالهواء بحو التحل ويجزى ولا يختلف بقله الماء وكثرته وخامسا
بيعها على الارض فهو لا يجوز للجارية المذكورة وتابع الطريق فهو على ثلاثة اوجه
اثنان منها جازان قطعا والثالث محل خلاف احد ها بيع رقبته بينا لحوله وعرضه
وثانيا بيعها بلا بيان شئ منهما لكن قدر يعرض باب الدار العظمى وهي محسوسات
لا يقبل النزاع وثالثا بيع حو المرور وهو حو التطرف دون رقبته الارض جاز
في رواية ابن سماعه لافي رواية الزيادة وقد اختار ابو الليث الثاني بناء على
انه حو من الحقوق وبيع الحقوق بالانفراد لا يجوز هذا زيادة ما في العناية والكفاية
قوله والبيع شرط المشرح في بيان الفاسد الذي وقع في العقد سبب الشرط فان
استلقت ان تبطل الى غير مباحة هذه الالباب فعليك ان تغير اولها بيبطل بالشرط
الفاسدة وما لا يبطل ثم بين انواع اشراط النجاسة والفاسدة والمفسدة ثانيا فاعلم
ان كل ما كان مبادله مال بمال يبطل بالشرط الفاسدة لانها من باب الربو وهو يختص
بالمعاوضة المالية دون غيرها من المعاوضات والشرع لان الربو هو الفضل
الحال عن العوض وحقيقة الشرط الفاسدة هي زيادة ما لا يقتضيه العقد وكلاهما
فيكون فضلا خاليا عن العوض وهو الربو ولا يتصور ذلك في المعاوضة ثانيا فاعلم
كانكاح والطلاق على مال والخلع ونحو ذلك ولا في التبرعات كالهبية والصدقة فيبطل
الشرط ويقع تصرف فيه الا يرب انما هم اجاز العرف وابطل الشايط فهو انواع منها ما
ما يقتضيه العقد ومعناه ان يجب بخرم العقد وان لم يشترط به ومنه يعلم معنى
ما لا يقتضيه العقد ومثال الاول قط وهو لا يفسد العقد اصلا والثاني قد يكون ملاك الشرط
ان يرهنه المشتري شيئا بعبية كقبلا وهو لا يفسد العقد ايضا بل يؤكد موخته ومنها
ما لا يعلم العقد لكن الشرع واد بجوازه كالحيار والاجل رخصه ويستأفاته لا يفسد
العقد فانه لما درج الشرع به دلالة من باب المصلحة دون المفسدة وهذا جواب الاستحسان
والقياس ان يفسد كونه شرطا محالفا بمقتضى العقد وهو ثبوت الملك في الحال في العوضين
او هو متعارف كمن اشترى بعبية شجرة فانه لا يفسد ايضا كما صرح به الحق ههنا ومنها ما ينبغي
منه الملازمة والتعارف وورد الشرع وفيه نفعه لاحد العاقدين كايبيع بشرط ان يهربه

الشرط اما ما

المشتري او البائع او بقرضه كذا او فيه منفعة للمعقود عليه وهو من اهل الاستحقاق
كالعبد اذا بيع على ان يعتقه المشتري او يدبره فالبائع فاسد وان روى الحسن عن ابى
حنيفة جوازهم هو مذهب الشافعي ومنه ما يكون فيه منفعة للمعقود عليه لكن ليس من
اهل ان تستوعق حقا على الغير كمن اشترى دابة بشرط ان لا يبعها او يبيها في المرى
فالبائع جاز والشروط باطل وعن ابى يوسف انه لا يجوز ومنه ما يكون فيه منفعة لا يجني
كبيع بشرط ان يقرط فلا تاكدا وفي فساد اختلاف بين الشافعي والحنفلي اختار عدم الفساد
كما صاحب الهداية وهو راي بعضهم لكن الاظهر هو القول بالفساد كما هو راي البعض
الاخر منهم لانه دليله الا قضاء الى التراجع سبب الشرط كما صرح جوابه وهو جاز في
الصورة المذكورة هذا ان بدت ما في البيانية نقلا من **الحنفية قوله** او يخذو من خذ
النقل بالمثل قطعه اياه اراد بالنقل الصرم فهو تحمية الشيء باسم ما يؤل اليه اذا
الصرم هو الذي يقطع بالمثل والشراك وهو كسر الشيء المعجمة سيرا لنقل الذي
على ظهر القدم يعني ان اشترى صرما وشرط ان يخذوه او نغلا على ان يشركه
البائع فالبائع فاسد في القياس ووجهه انه شرط لا يقتضيه العقد وفيه منفعة
لأحد العاقدين وفي الاستحسان يجوز **قوله** للتعامل يعني ان الناس معتادون به
في بعض العادة خرج بيته والتعامل راجع على القياس لانه اجماع على ان قيل
كون اشترط مفدا ثابت بالحدوث والتعامل المتعارف ليس بحاكم عليه قلنا ان
الحدث معقلا بالافضاء الى المنازعة المخرج للعقد عن الذي قصد به وهو قطع المنازعة
والعرف يقطع عرف النزاع فكان موافقا لمعنى الحديث **قوله** والاصل في ذلك ان كل
ما لا يصلح وهو هنا بفتح شريف مذكور في العناية **قوله** والى النير وز والمهوجان
الاول نوروز وهو يوم في طرف الربيع والثاني معرب مبهرجان وهو يوم في
طرف الخريف **قوله** وان لم يعرف ذلك وامان عرفا ذلك لكونه معلوما عند جماهير
التاجيل الى فطر النصراني بعد ما شرعوا في صومهم جاز لان مدة صومهم بالايام
معلومة وهي خمسون يوما فلا جلاله **قوله** والمصاد يفتح الحاء المهملة وكسرها
قطع الذوبع والدياس يك الذال والسين المهملتين ان يوطئ المحصود بقواجم
الدواب من الدوس وفي شدة الشيء بالقدم والقطاف بكسر القاف وبالطاء المهملة
ما ذكره الشارح والفتح لفته فيه وفسره الاكل يقطع العنب خاصة موافقا للمعنى

والجزاز يفتح الجيم وكسرها والواو الياء المعجنتين قطع الذريح والنخل والصوف والشعر
صريح به في الصحيح **قوله** عملة في الكفالة لا البيع فان الجمالة بالتقدم والتأخر بسير
مقبولة في الكفالة لا البيع والجمالة في الوجود فاحش كهبوب الريح مثلا فمري غير مقبول
غير ما **قوله** ان اسقط الاجل اي ان اسقط من له الاجل الاجل الذي هو خالص حقه
فلا دخل للبائع في هذا الاسقاط وبهذا الشرح وجه عدول المص عن قولهم نعم راضيا
قوله وعند البعض مضمون آه قبل الاول قول الاعظم والثاني قولهم ما اذا في فتاوى
الذاهدي **قوله** يكون هذا القيد مخرجا له عن هذا الحكم وهو ان يصير ملكا قبل هذا متقون
بما اذا بيع المزبذبة والذاهدي فان كلا من طرفيه مال ولا يمكن المشتري البيع قطعا
ونحن نقول ملكي لمختر جواب الشارح دفع استدراك القيد المذكور وقد كفي به فيه خروج
الباطل الذي ليس بملك من عوضه ماله كالميتة واما عدم اندفاع الفساد الاخر من بعض
انواع الفاسد كما ذكره السائل فما لا يضرنا قطعا **قوله** على انه اه منع ملازمة القايضة
اذ لم يكن الخ في عمل قول المص وكل من عوضه مال على الا تم الا غلب **قوله** فاسد عند
هذا صريح في ان فيه خلافا لاعظم ولم اجده قال معنى التقليل ولو باع وسكت عن
ذكر الثمن بنعقد اشبع ويشت الملك بالقبض لان مطلق العقد يقتضي المعاوضة
فاذا سكت كان عرضه قيمته فكانه باع بقيمته اي القيمة وانما لم يقل ابتداء
ويجب القيمة اشارة الى ان القيمة ههنا بدل الثمن الذي يجب اعتباره في العقد فيجب
اعتبارها فيه **قوله** في زوات الامثال كالميكلا والموز ونام والعدد يات المتقاربة
في زوات القيم كالحيوات والعدد يات المتفاوتة كذا في العناية **قوله** وكل منهما
فسيخ بمحضرة صاحبه عند الاعظم والرباني ربح ومحضرة وفيه عند الشافعي **قوله**
ذكر في خيره ان هذا قوله محمد قبل وجهه ان العقد قوي فالواجب ان لا يقدر احد لفسخه
اذا يحقق الشراضي من المتعاقدين اما من له الشرط فلم يتحقق الرضا في حقه فله ان يفسخه
قوله لان الفسخ لمعنى الشراضي فانتهى المزمع عن العقد وفي العقد الغير المزمع يمكن كل
من المتعاقدين فسخه **قوله** تعلو به حق الغير وترو بائه واكل المشتري بالشراء
الفاسد او وطئ باشره لا يتحل كذا في شرح الطحاوي فلم يملك تصرف مطلقا واجيب
بان محمد نفس يتحل بناوله بناء على ان البائع سلطه على ذلك وخلوا في يده الوطئ
ولا يحرمه فاما ذكره في شرح الطحاوي محمول على عدم الطيب هذا زبده ما في

الاكلية **قوله** يترجى من العبد بما جتته يعني ان الله اغنى والعفو عنه ارضى كذا
 في الكافية **قوله** لان المبيع محبوس بالثمن وقد فسر صاحب النهاية الثمن بالقيمة وليس
 بواضع بل المراد به ما اخذه البائع في مقابلة المبيع عرضا كان او نعدا ثمنا او قيمة يعني
 ان المبيع مقابل فيصير محبوسا به كالرهن من حيث انه محبوس بالدين لكنهما يفتقران
 بان الرهن مضمون بقدر الدين لا غير والمبيع ههنا مضمون بجميع قيمته كما في الغصب
 كذا في المعراجية **قوله** ولا يكون اسوة لاث المشرى مقدم عليه حال حيوته فكذا
 يقدم على تجريمه بعد وفاته كذا في التبيين **قوله** فيكون فيه خبا سبب فساد الملك
 اقول لا بد في هذه العبارة من تقدير مضاف كما سيصرح به قوله ولو كانت متعينة
 كانت فيه شبهة الخبة والمبيع ههنا متعين في العقد لعل يكتفى به الاشارة
 الى ارجاع الحقيقة الى الشهرة كما سيصرح برجوع الشبهة ملحقه بالحقيقة **قوله**
 عن الربا والريبة وهي بالكلية شبهة فغير متعينة في العقد قيل معنى عدم التعيين
 في العقود انه لو اشار المشتري الى ربا قال اشترى منك هذا العبد بهذه الدراهم
 كان له ان يتركها ويدفع البائع غيرهما لانه الثمن عند الشرائى ذمة المشتري لا باعتبار
 تلك الدراهم المشار اليها في الساعات كذا في الكافي **قوله** وكذا نجش قبل المكروه
 ادنى درجة من الفاسد ولكن شبهة منه ولذلك اورد في باب واحد واخر
 عنه وحكمه ان لا يفد ولا يجب فسخه ويملك المبيع قبل القبض ويجب الثمن لا القيمة
 ان هلك المقبوض في يد المشتري لان وجوب المثل والقيمة في البيع الفاسد كونه
 في حكم الغصب وهذا ليس كذلك كذا في الغرر **قوله** اثاره وهي بكسر الهمزة الرفع
 من اثار الغبار رفعه والمراد ههنا التنفير كما يستفهم الصياد الطيور من المواضع
 حتى يقع في شبكته **قوله** باكثر من قيمتها وظهر منه انه لا غيب اذا طلب السلعة
 من صاحبها بالنقص من ثمنها فزاد شخص لا يريد الشراء الى ان يبلغ تمام قيمتها لا يكون
 مكروها لا تنقاع الخداع كذا في الاكلية **قوله** اذا رضيا بئمن يعني اذا مال قلب
 البائع الى البيع بالثمن الذي سماه المشتري واما اذا لم يمل قلبه ولم يرضى به فلا بأس
 لغيره ان يشتريه بانته لانه بيع مدني وقد روى انه رضى الله عنه ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم باع قد حاسب من يزيد كذا في العناية ويتفهم عن هذا المعنى
 قول الحسن البصري من يزيد **قوله** يجب الجلوب من جلب الشيء جاء به من بلدة

اخرى

اخرى للنجاسة **قوله** اذا كان مضروبا لا يقل باس به الا اذا البس الشجر فنهك يكره لما فيه من
 الضرر والقر **قوله** اخصا من الموضوعة بالراء المهمة والضرر المعجزة يعني اوردت
 هذه الابيات اظارا للملاحاة والاستطراف **قوله** لكفارة اي ضيع اني وهي ههنا عبا
 عن العجزة **قوله** صورته ان للبادي الح هذه الصورة التي يقبض الام للبادي وقيل صورته
 الرجل له طعام لا يبيعه لاهل مضر ويبيعه من اهل البادية بئمن متجاوز الحد فعلى
 هذا يكون الام بمعنى من هذه هي المضرومة من الهداية **قوله** والبيع عند اذات
 الجمعة يعني الاذات الاول اذا كان بعد الزوال هذا اذا وقع العقد منها محل عقودها
 او قوفها اما اذا تبايعا نفسيا فيصح بلا كراهة **قوله** عن ذي رحم محمد سواء
 كان صغيرا مثله او كبيرا الا في سبعة مواضع **باب الاقالة** وهي لغة
 الفسخ والازالة مشتقة من الفيل لا من القول وقيل منه والهمزة للسلب كما تراه ازالة
 للقول السابق وهو مردود بوجوه ذكره في الكافية **قوله** فسخ في حق المتعاقدين ولها
 بطل ما انقضا به من الزيادة على الثمن الاذن والنقصان منه ولو باع البائع المبيع من المشتري
 قبل ان يستره جاز ولو كان يباع لما جاز كونه قبل القبض وفي رواية اخرى عنه
 انما بيع بعد القبض وفسخ قبله الا في العقار فانه يبيع فيه ما كذا في شرح الهداية **قوله**
 يبيع في حق غيرهما وذلك لان لفظهما ينشأ عن الفسخ والرفع يعني ان حقيقة ذلك
 يقال في الذماء اقلني عشرة ومعناها ينشأ من البيع كونها مبادلة المال بالتراضي وجعلها
 بيعا ونسختها فقط الاعمال لاحد الجانبين واعمالهما ولو بوجه او في فسخها من حيث
 اللفظ فسخا في حق المتعاقدين لقيامه بهما فتعين ان يكون بيعا في غيرهما هذا اذا
 ذكر الفسخ بلفظ الاقالة ولو ذكر بلفظ الفاسحة او التاركة لا يجعل بيعا وان امكن
 جعلها بيعا اعمالا بوضوح للقوى كذا في النهاية **قوله** وان لم يملك يبطل كما اذا ابتلا في
 المنقول قبض القبض على ما يغاير الثمن الاول فبطلت الاقالة لا ستمالة بيع المنقول قبل
 القبض والفسخ باعده الثمن الاول شرعا **قوله** بعد ولادة البيعة هذا اذا ولد بعد
 القبض واذا ولد قبله ففيه صحة اقاله عنده لان الزيادة المنقولة كالولد والارث
 والعقر يمنع الاقالة بعد القبض فلا يمنع قبله واما الزيادة المنقولة كاسم والجمال
 فلا يمنعها مطلقا هذا زبدة ما في الكافية **قوله** في يجب الاقل فيجعل الخط بازاء ما فات
 بالغيب ولهذا اشترط ان يكون النقصان بقدر حقه ما فات ولا يجوز ان ينقص اكثر

باب الاقالة

منه فانه لا يبيع لان شرط صحة قيام العقد وهو قيام البيع لانه محل له فلا يبقى بعد هلاكه
 بخلاف الثمن حيث لا يمنع هلاكه من تحمله لا يفسد العمل للعقد ولا شرط قيامه وهذا لا يثبت
 له حكم الوجود في الذمة بالعقد فكان حكم العقد وحكم الشئ يعقبه فلا يكون محلا لان
 المحل شرط والشرط يسبق فكان بينهما بناف ولهذا يبطل البيع بهلاك البيع قبل القبض
 لا بهلاك الثمن قبله كذا في التبيين **باب المراجعة والتولية** اعلم ان لها
 قرينا اخر يقال له وضيمه وهي البيع بالنقص من الثمن السابق ومعنى كونها قرينة
 لها ان كل ما يشترط فيه ما شرط فيها تكون العوضه مثليا وغيره وهي لغة الدينه من كل
 شئ والوضع الذي من الناس ومعنى المراجعة لغة ظاهره والتولية ان يجعل غيره واليا
 فكان المشتري يجعل المشتري منه واليا باشره ولها قرينة باع وهي المساومة وهي التي
 يلتفت فيها الى الثمن الاول فانواع البيات بحسب الثمن الذي يذكره قابله السلعة اربعة
 كذا في التبيين **قوله** بيع المشتري بثمنه فيه بحث من وجبهين الاول انه ذكر في غير منكر
 لانه ذكر في البسوط ان ملكه ثوبا يهرته او وصية فقومه ثم باعه مراجعة او تولية جاز
 وذكر في الحاشية والاكذبة ان المقصوب الابح اذا عاد بعد القضاء بالقيمة على الغائب
 جاز للغائب بيعه مراجعة والتعريف ليس بصداق عليها ما يخلو بها عن الشراء والتمن
 والثاني ان قوله بالثمن الاول اما ان يراد به عين الثمن الاول او مثله لا سبيل الى الاول
 لان عين الثمن الاول صار ملكا للبائع الاول فلا يتأق كونه مراد في البيع الثاني ولا
 الى الثاني لانه لا يشترط كون الثمن الثاني مثلا للثمن الاول في الجنس للمقطع
 يجوز بيع ما اشتراه بالدرهم بالدرهم بالدينار والعكس ان كان معلوم المقدار لا في المقدار
 لان ضم اجزاء قصار وغيره الى راس المال ينافية لانه ليس بثمن في العقد الاول
 والجواب عن الاول ان الثمن ههنا مجامعا قام عنده من غير خيانة فكان ما قومه القوم
 ثمنا لا ملكا بهته او غيرها والمراد بالشراء اعم من ان يكون ابتداء او انتهاء فاذا قضى
 القاضى بقيمة المقصوب عاد ذلك الضمان شرا وتلك القيمة غنا حتى لا يقدر المالك
 على رد القيمة واخذ المقصوب وهذا الطرح عليه قاضى خان غنا حكما فان دفع البيع
 الاول راسا وعن الثاني ان المراد مثل الثمن الاول في المقدار قوله ان ضم اجزاء القصار
 الى راس المال ينافية قلنا عادة الناس جارية بالحاق ما يزيد في البيع او قيمة الى راس المال
 فكان من جملة الثمن الاول عادة فيكون من قبيل ترك الحقيقة للعادة كذا في العناية **قوله**

بازر اعني التولية

المراجعة هي ان شرط آه اقول لعلى المراد من هذا التقدير افادة ان الاستراط معتبر في هذين
 البيعين وبه يمتازان عن سائر البيوع لانفس الزيادة وعدمها والا فلا يتصور خلوت
 عنهما **قوله** شراوه اي شراء البائع الذي هو المشتري الاول البيع من البائع الاول بثمن
 الاول هذا اذا كان ثمن الاول مثليا فباعه مراجعة عليه بزيادة ربح يجوز سواء كان البيع من
 جنس الثمن الاول او لم يكن بعد ان يكون شئ ما مقدارا معلوما نحو الدارهم ونوب مشار
 اليه او دينار لان الثمن الاول معلوم والربح معلوم كذا في البيانية فتوهم لزوم كون
 البيع من امثليات باتفاق وقوع الامثلة منها وهم مخض وان استند على ظاهر قول ابن
 الثاني في ربح مثل معلوم ان الغنى وهو من يخفى عليه الموت وايضا القيمة الخ
 قبل وههنا بحث وهو ان الدليل الاول لا يتم في افادة المقصود بدون الرجاء الى هذا
 كما لا يخفى فواجه ذكرها في مورد دليل واحد كافي المطولات ونحن نقول انه وهم نشاء
 من عدم تفرقه بين معنى كون ذوات القيم مطلوبة باعيانها وبين كون القيم مجرولة و
 الضمة متخ عند من لا فطرة سليمة وفطنة كريمة **قوله** ومضى السعي على الامانة وغيره
 مجرولة وان حذر من نفس الحيانة فقلنا يخلو عن شبهتها فلما ابيح في القيمان
 اذا امانة عن لا يملك ذلك البدل واما الواعد فمن يملك ذلك البدل من البائع الاول سبب
 من الاسباب فاشترى به مراجعة ربح معلوم من درهم او بشئ من الكليل والموزون
 الموصوف جاز لا تنفع الجمالة ولا قدره على الوفاء بما التزم وان باعه ترجه اى ترج
 مقداره درهم على عشرة درهم فان كان الثمن الاول عشرة كان الربح درهمين وان كان
 ثلثين كان ثلثه درهم لا يجوز لبقاء الجمالة لان تبيعة احد شرط يقتضى ان يكون الربح
 من جنس راس المال لانه لا يكون احد عشر الاوان يكون الحادى عشره جنس العشرة
 فصا كانه باع بالثمن الاول وهو النوب وبجزء من جنس الاول والنوب لا مثل له من جنسه
 فلا يعرف الجزء الحادى عشره الا بالقيمة وهي مجرولة فلا يجوز كذا في البيانية
 ولو ضم اجزاء قصار الى البيع بفتح الصاد مصدره وبالكسر ما يصنع به الطران بفتح الطاء
 وبالراء المهملة ثمن اخر راء معجمه علم النوب والقتل بفتح الفاء مصدره فقل الجبل اى تباقت
 راس او الجبل اى حمل البيع من مكان وذلك لان اهرق جاريا نحو هذه الاشياء براس
 المال ولا كل ما يزيد في عين البيع او قيمته بل هو اهل الاصل **قوله** لكن يقول قام
 على كذا يعني كل موضع يجوز له ان يضم الى راس المال ينبغي ان يقول قام على كذا لانه

ولا يقول الشريعة بكذا فإنه كذب لانه الشراء بالشئ ما ذكر غنا في العقد وهذا بخلاف
ما اذا اشترى الرجل متاعا ثم رقبه بالكثير من ثمنه ثم باعه مائة على رقبه فهو جائز حيث
لا يقول قام على بكذا ولا اشترى بكذا لانه كذب وانما يقول رقبه كذا وكذا فان ابعده
مائة على كذا وكان في الاصل وكذلك لو كان اصله مائة او هبة او وصية
فقوله ثمنه ثم باعه مائة على تلك القيمة جائز كذا في البيانية قوله فان ظهر
للمشتري خيانه اما بالبيعة او باقراض البائع او بتكوله عن العيب **قوله** وعند ابو يوسف
فيهما الا انه يحط في التولية قدر الخيانة من راس المال فقط وفي المراجعة منه ومن
الرجح حتى لو اشترى ثوبا بعشرة على مائة ثم ظهر ان البائع اشتراه بثمانية يحط
قدر الخيانة من الاصل وهو درهمان وما قايلاهما من الرجح وهو درهم واحد في اخذ الثوب
بأثنى عشرة رهمان هذا الرجح على الكل وقد ظهر من خيانه على الكل فيظهر الاثر في الرجح
ايضا كذا في شرح الهداية **قوله** لبوته مع المتاني وهو يعلق حق المولى بمال العبد
وقيل كونه العبد ملك للمولى وهذا كمال له ان يقضى الدين ويستقر بكتب عبده فصار
كالبائع من نفسه واذا اعدم البيع اثنا لبعده مائة على الثمن المذكور فيه وانما يبعد على الثمن
المذكور في الاول **قوله** فان عوربت اى ذهب عند الواحدة بافه سمائه وقد فرغ صاحب
الاستور عوبيك جشم شدة **قوله** وعند ابو يوسف واشافى هذا الخلاف فخص
بالاعور اما الوطى فلا يلزم بيانه اتفاقا **قوله** لزم بيانه اى اذا فقه المشتري عينه بنفسه
او فقهاء اجنى سواء كان بامر المشتري او بغيره وجب السات عند البيع مائة لانه
صار مقصودا بالالتزام وكذا ان وطى يكون لانه العنة جزء من العين يقابلها الثمن وقد
جسره فلا بد من البيان اما لو تعيب المبيع بفعل نفسه كما وقع في عين نفسها فهو كما اذا
تعيب بافه سمائه في اذن سعه مائة من غير بيان لانه فعله في نفسه هدر فلا يعتبر
واعلم ان المراد بقوله بلا سات لانه اشراه سليما بكذا من الثمن ثم تعيب عنده واما
بيان نفس العيب فواجب شرعا لقوله من من غشنا فليس مثل فلا يجوز اخفاؤه كذا في البيتين
وقد اشار الشارح الى هذا المعنى بقوله اى لا يجب عليه بيان نفس العيب **قوله** وفرض
ما بالثاق من فرض الثوب بالقرض اذا قطعته ونص ابو اليسر على انه بالقاء وانما ر
معون جمع فاره وهو بالفارسي موش **قوله** كالاوى اى راجع بلا سات لانه الاوصاف
بالغة لا يقابلها شئ من الثمن وقوله كالثانية اى لزمه بيانه لان بكسر الثوب بشر المشتري

وطبة تلف ووقع بقصده فعليه بيانه **قوله** لزمه كل ثمنه وعن الامام الثاني ان يرد قيمته
الثوب ويسترد الثمن وقيل بخلاف الفتوى ان يقوم المبيع بثلث حال وثلث مؤجل فيرجع
المشتري على البائع بفضل ما اشترى مما عدا بعادة الناس كذا في الكافي **قوله** ولم يخرج بيع
مشتري المذكوكة هذه المسائل في البيع الفاسد انب من ذكرها هنا لانه ليس من
هذا الباب في شئ وقد ذكرها في ملابسته وهي الاستطرد باعتبار تعبدها بقيد
زايد على البيع المحرم عن الاوصاف كالمراجعة والتولية فليتنامل **قوله** بان فيه غرر
الفساخ العقد قال الجوهرى الغرر بفتورين الخطر وقيل هو ما طوى منك علمه كذا
في اذكالية **قوله** والاعلان في العقار نادر والنادر لا حكم له ولا يمكن تعيبه ليضمها
لحكمها حتى لو تصور هلاكه قبل القبض لا يجوز بيعه وذلك بان كان على مشطه النهر
ونحوه **قوله** فانه عليه الصلوة والسلام منى عن بيع الطعام ولانه يحتمل ان يرد على
المشتري وهو البائع والتصرف في مال الغير حرام بخلاف الجاز فانه لا يرد للمشتري
فيها وانما يصح في هذه المسئلة وما قبلها بالشراء حيث قال في الاوى ولم يخرج بيع
مشتري وفي الثانية ومن شترى كيليا لانه لو ملك كيليا او زيتا يهرينه او وصية
جاز للمالك ان يتصرف فيه قبل القبض وقيل الكيل كذا في النهاية **قوله** اذا اجتمع
الصفقتان قال في الكاف احديهما شراء المسلم اليه والاخرى قبض رتب السهم لنفسه
وهو كبيع الجدة **قوله** جازو اما اذا اشرا وارتب السهم بقبضه لم يكن قضاء لانه
اجتمعت الصفقتان بشرط الكيل ولابد من الكيل مرتين **قوله** حتى يزنه هذا اذا كان
المأذون غير ذراع والدنانير واما ما يجوز التصرف فيه ما بعد القبض قبل الوزن فيصير
قوله صاحب المحيط لو كان الكيل والموزون غنا يجوز التصرف فيه قبل الكيل والوزن لانه
من تمام القبض ويجوز التصرف في الثمن قبل القبض فلا يجوز قبل تمامه اوى **قوله** اى
لا يشترط ذلك في المذروعاى لا محرم التصرف في البيع المذروح بعد القبض قبل النزع
وان اشترى بشرط الذرع وصف له وليس يفتد فيكون كله للمشتري بلا اعتبار زياد
ولا نقصان ان وجده زائدا او ناقصا هذا اذا لم يتم كل ذراع وان سقى فلا يحل
له التصرف فيه حتى يذرع وقد مر تمام ابيان فيه في او كتاب البيوع فان الزيادة
علم الثمن لا يبر لانه لا يغير للعقد من وصف الى وصف فتدعى قيامه بقيامه بتمامه
عليه وروى عن الاغظم صحته بعد هلاك البائع بناء على جعل المعقود عليه قائما بقدره

جعل قايما اذا اطلع المشتري على عيب كان قبل الهلاك حيث يرجع بنقصات العيب وهذا
لان قيام العقد بالعقد لا بالحل اي صح الزيادة في البيع لانه سب في معاملته الثمن
وهو قائم ويكون لها حصة من الثمن حتى لو هلك قبل القبض سقط بحصة شيء من
الثمن واما في الزيادة فلا يحل يعني ان مقتضى الظاهر ان يأخذ الشفع بالزيادة لانه
ايضا ملحقه بالاصل كما مر واما لم يكن كذلك لان حقة تعلق بالعقد الاول وفي الزيادة
ابطال له وليس له ما ولاية على ابطال حق الغير بتمريضه **قوله** فلو قال بيع الخ هذه من
تفريق زيادة الثمن وفيه فائدة جوازها من الاجتناب ايضا **قوله** الى اجل معلوم صح وكذا
اذا كانت الجملة يسيرة كالخضاد والدياس واما اذا كانت في حصة كجوب الرياح مثلا
فلا يفرق قطعا **قوله** الا العرض منقوض بما اذا اوى بان يقرض من ماله الف درهم فلانا
الى سنة فانه قرض مؤجل واجله لازم حيث يلزم ثلثه ان يقرضه ولا يطالبه قبل المدة
وجوابه ان ذلك من باب الوصية بالبيع كالوصية بالحد منه والسكنى في كونها وصية
بالبيع بالنافع ويلزم في الوصية ما يلزم في غيرها الا يرد انه لو اوى بشرة بستانه فلا
صح ولزم وان كانت معدومة وقت الوصية كذا في العناية **قوله** فانه يصير بالانفس
بانفاده يحرم النساء لا يتما اذا اكملته العلة وحرم التفاضل بما اولى العرض في الابتداء
صلة واعادة فهو بهذا الاعتبار من التبرعات حتى يصح بلفظ الاعارة ولا يملكه من لا يملك
التبرع كالوصي والعتق ولا يلزم التأجيل فيه كما في الاعارة اذ لا جبر في التبرعات لقول
تلكا على الحزين من سبيل ومعاوضة في الانتهاء وعلى اعتبار الانتهاء ينبغي ان يفسد العرض
لكل وعاء شرع اليه واجمع الامة على جوازها فاعتمدنا على الابتداء وقلة يجوز ان يلزم
باب الربوا الربوا وهو في اللغة مطلق الزيادة من ربح المال اي نراد وينسب فيقال
بواكير اراء ومنه الاشياء الربوية وفيه الرأى خطأ كذا في المغرب وفي الشرح هو المذكور في المتن
والمراد بالمعاوضة هي للمالية فلا ربح فيما اذا كان من احد الطرفين مال ومن اتخر الحماية والفيانية
وانتفعة وغيرها **قوله** لا يكون من باب الربوا لعدم الجانسة ولا يكون من هذا الباب لعدم
المعاصرة **قوله** كبر الكثر بالقيم كمال اهل العراف وهو ستون ففينا كذا في المغرب والبر
بالضم الخطة **قوله** وعليه القدر ارجح فان قيل الظان فغير علة راجع الى الربوا وهو فائد
لا بيع الكيل والموزون بخنسه مما لا يصح مع وجود العلة قلنا هي علة وجوب المساواة
وحرمه الفضل فغير قولنا علة الربوا القدر والجنس علة وجوب المساواة التي

باب الربوا

يلزم

يلزم عند فوائده الربوا **قوله** محرم بيع الكيل بثبت حرمة الربا بالكتاب والسنة واجماع
الامة اما الكتاب فقوله ثم وحرم الربوا واما السنة فخاروى عن ابن مسعود ان النبي
لعن اكل الربوا ووكله وشاهد به وكاتبه واجتمع الامة على تحريمه حتى يفرج جاحده
كذا في التبيين **قوله** كخفة وهي بفتح الخاء المعجمة وسكون الفاء والنون ملاء الكفين واما
جاز ذلك لان عدم الجواز يحقق الفضل وتحقق الفضل يظهر بعد وجود المساواة
والمساواة بالكيل ولا كيل بالخفة والخفين فينتفي المائل فينتفي تحقق الفضل ومادون
نصف صاع فهو في حكم الخفة فلو باع خمس خففات من الخطة بست خففات منها وها لم يبلغا
حد نصف الصاع جاز البيع عندنا لانه لا تقدير في الشرع بمادونه واما اذا كان احد الب
يلع حد نصف الصاع والاخر لم يبلغه فلا يجوز كذا في العناية **قوله** حل الفضل للنساء
انه اذا استلم النقود في الزعفران ونحوه وان جرد ما احد الوصفين وهو وزن لانه لا يتفقان
في صفه الوزن فان الزعفران يوزن بالامناء وهو مئتم بتعيين والتعيين والنقود يوزن
بالسجيات وهو غير لا يتعين بالتعيين قوله في الصوتين مثل ان يتم هرويا في هروى
او خنطة في شعيرة الفضل بالوصفين وحرمة النساء باحد هما حتى لو باع عبدا
بعده الى اجل لا يجوز لوجود الجنسية **قوله** وذلك لان جزء العلة الى اشارة الى
السؤال والجواب الذي ذكر وهو بقوله لا يقال احد هو جزء العلة وبه لا يثبت الحكم
وهو شر منه فكيف يثبت باحد هو حرمة النساء لانه نقول احد هو علة تامة لهذا الحكم
وهو حرمة النساء وان كان بعض العلة في حق الربوا الفضل حقيقة لكنه ادون من
الدون وهو نقص وفي **قوله** فلا بد من اعتبار الطرفين الى واضح منه ما يقال ان اجتماع
حقيقه العلة فيكون لا حد هو شبهة العلة فيحرم حقيقه العلة حقيقة الفضل وهو
القدر لانه تفاضل حقيقه ويحرم شبهة الفضل وهو ان لانه شبه الفضل وليس
بتفاضل حقيقه اعلا للدليل بقدره كذا في التبيين **قوله** لا يحرم النساء لان التعديلية
وعدها لا يثبت الا شبهة الفضل وحقيقه الفضل غير مانع من الجواز في الجنس حتى جاز
بيع الهروى بالهروى والعبد بالعبد فالشبهة اولى قيل ليس في تخصيص الجنس بالذكر
في عدم تحريم النساء زيادة فائدة فان القدر عنده كذلك فانه يجوز اسلام الموزونات في
كالحدية والوصايا ويمكن ان يقال انما خصه بالذكر لان الحكم وهو حرمة النساء انما لم
يوجد عنده في صورة الجنس واما في صورة القدر فقد وجد فانه لم يجوز بيع الذهب

بالفضة نسية وكذا بيع الخطة بالثمن وان كان علة ذلك عند غير القدر وهو ان التقا
شرط في الصرف وبيع الطعام عنده كذا في الاكلية **قوله** وان ترك الكيل في الربعة الح
يعني لو جرى العرف بوزن الخطة وكيل الذهب لم يجوز توهم الفضل على ما هو للمعيار
فيه في معده فله الله عليه وسلم لقوله دم الخطة بالخطة الحديثة وذلك لان الطاهر **النتج**
واجبة علينا ولان النقص اقوى من العرف لانه يحتمل ان يكون على الباطل كعارف اهل
زماننا باخراج النجس الى القابر في ليالي ايام العيد واما النقص بعد نبوته فلا يحتمل
ان يكون على الباطل والا قوى لا يترك بالادنى ولان العرف نجاة على الذين تعارفوا
فيه لا على غيرهم واما النقص فجاة على اكل الكيل **قوله** له ان الفلوس توضع ان الفقه
في الفلوس يثبت باصطلاح الناس جميعا فلا ينقص ذلك باصطلاح المتعاقدين لانه فسخ
بالاجماع بالا حاد فلا يجوز واذا بقيت ثمننا لم سعين بالتعدي الا يرى انه اذا قيل بغيره
لم سعين كما اذا اشترى فاكهة بفلوس كذا في البيانية **قوله** ان ثمنه بالا اصطلاح يعني
ان الاصل في الفلوس يكون ثمنه لانه نحاس والتمنه في حقهما باعتبار انهما اصطلاحا على
ذلك لا باعتبار اصطلاح الناس لعدم ولا يترجم عليهما فكان لهما ان سقنا ذلك
الاصطلاح باصطلاح آخر فحاده ممتنا كما كان وهذا معنى قول الشارح وهي اي المتعا
ابطلا غنيها الم فان قيل اذا اخرج في حقهما عن ان يكون ثمنه عاد وزينا فكان هذا بيع
قطعه صغير يقطن صغير فلم يجوز فلم يكن في ابطال وصف الثمنية لتفويج هذا العقد اوجب
بان الا اصطلاح في الفلوس كان على صفة الثمنية والعقد وهي في هذه المبايعة اعرضا
عن اعتبار صفة العقد واما جواب قول الرباني كما اذا كانا غيرا عيانا فان عدم الجواز هنا ك
بناء على انه مع النسبة بالنسبة وما نحن فيه ليس كذلك وجواب قوله وكسب الدرهم
بالدرهم ان الدرهم الثمنية خلفه فلا يبطل باصطلاح **قوله** لا يجوز بيع الخقوق الربوا
من حيث زيادة السقط والتمن **قوله** في مقابلة السقط وهو يفتحق اليدين والحقاف رتبة
كل متاع والمراد به هنا ما يطلق عليه اسم التمام كالحل والكرش والامعاء والطمال
بما لا يجوزون لانه الحيوان لا يوزن عادة ولا يمكن معرفته ثقله بالوزن لانه يخفى
نفسه تارة لصلابته وثقل اخرى لاسترخاء مفاصله **قوله** والدقون بجنسه واما انقص
به مع امتناع شيء لا يجوز فيه البيع حالة متساويا من حيث الكيل والوزن رد القول
اننا في لا يجوز هذا لانه لا اعتدال في قوله تحت الكيل اذ هو منكب ولما لا يجوز بيع الباقلة

باباذا
عنه

بالاقلاء عنده وكذا بيع الرطب بالرطب يجوز مماثلة من حيث الكيل عند اعتنا الثلث خلافا
للمشاققة لانه رطب يتفاوت اعتدال الا حوالا عنى عند الجفاف قلنا قيام الجانسة بينا
من كل وجه بالاتفاق فاصروا ما بيان الاتفاق في القدر ان الناس اعتادوا بيعها مكيلا و
لهذا جاز اسلم كيلا كذا في الكفاية **قوله** هذا الاشارة الى قوله وبالتم فقط كما لا يخفى قوله
او الذبيب المنقع بفتح القاف محفظ لا غير من انقع الذبيب في الخابته ينفعه اذا القاء فيه
ليقبل ويخرج منه الخلاوة واسم الشرب ينقع والدليل في جميع ذلك هذا عند الا عظم
في الكيل كذا عند الناس الا في مسألة بيع الرطب بالتمن قوله وم لا اذاه وعند الرباني لا يجوز الا في مسألة
الدقون والرطب وقد مرنا وجه تمويه فيهما واما وجه عدم تجوز فيما عداها فانه
يعتبر المساواة في عدل الاخوان وهو المال وخلاصة الفروع له بين الرطب وبين ما سواها
ان التفاوت اذا ظهر مع بقاء البدلين او احد هما على الا سسم الذي عقد عليه العقد مفسد لكونه
في العقود عليه واذا ظهر بعد زوال الاسم الذي عقد عليه العقد عن البدلين فليس
بمفسد اذ الم يكن تفاوت في العقود عليه فلا يكون معتبرا **قوله** بل يحتمل حيوان اخرى مخالف له
في الجنس كل مالا يكمل به نصاب الاخر من الحيوان في الذكوة بوصف باختلاف الجنس كالبحر
والقنم والابل فيجوز متفاضلا ومالا يكون كذلك كالبحر والجواميس والمغز والفان بوصف بالجماد
فلا يجوز لا يقال انه منقوض بالظهور فان لم بعضها ببعض متفاضلا يجوز مع اتحاد الجنس لانه
ذلك باعتبار ان لا يوزن عادة فليس يوزن ولا يكيل فلم القد ما سمرى فيجوز متفاضلا **قوله**
وكذا الخل الدقل وهو يفتحق اليدين والتمنه والحقاف اردوا التمر هذا من قبيل اجزاء الكلام على معنى
العادة فانهم يجعلون الخلى من الدقل غالبا والتمن سائر التمور كذا **قوله** بالا لية وهي بالفا
دنية **قوله** صار غدا وبأوزوننا فخرج من كونه مكيلا من كل وجه والخطة مكيلة فاختلف
الجنان وجزا التفاضل وعليه الفتوى **قوله** يجوز عند ابن يوسف لانه اسلم في الوزن
واما عكس ذلك بان كان الخبر نقد او جانه فيجوز اتفاقا لانه اسلم موزون في مكيل
يمكن ضبط صفته ومعرفة مقداره **قوله** او الدقون بالسويح الخ لانه لا يجوز بيع الدقون بآء
بالمقنية ولا بيع السويح بالخطة فكذا ابيع اخرها لقيام الجانسة من وجه وعدم المستوى لا يقال
ان علة عدم جواز بيعها بهما ان الجانسة باقية من وجه لانها من اجزاء الخطة والمعيار
فيها الكيل وهو غير متوثر بها وبين الخطة لاجتماعها فيه وتخلل حيات الخطة وهي غير
موجود فيها لا ستوائها في الاجتماع والامتلاء وبقا الا نأقول لانه الاستواء بينهما لان الاجتماع

فيما بين اجزاء الدفوع وانضمام بعضها ببعض اشد واقوى مما بين اجزاء السوي غاية
ما في الباب ان التفاوت من مائة اقل مما بين اصلها وبين ما فليتأمل بالجواب الثاني والثالثة نقل
كل شيء يعصر ويقول العامة بالناء المثانة اذا قال الجوهرى للتفاوت الفاضل وهو
تامة بالخير نفسه من حيث الطول والعرض والغلظ والرقبة والخيال باعتبار حذقه وعمله
وبالتسوية كونه جديا في خير جيدة او عتفا فيكون بخلافه وبالتقدم والتأخر فانه من اول
النور لا ينجى مثل ما في آخره مولاه ولا يملك شيئا واذ لا ملك فلا يبيع فامتنع الربوا والله اعلم
وامتناع المراء بالمفتاح ما يكون غلقه متصلا بالدار كباقيها
كالقبلة الاخرى وان لم يكن مراكبا فيها كالنقل لا يدخل العلو لعدم الاتصال ولا المتفاح فانه
تأجل له في بيع الدار وهو اسم لما يدبر عليه الحد والبيت اسم ما ياب فيه والمنزل
اسم لما يثقل على بيوت وصحن مسقف ومطبخ واقفا دخل القلف والكتيف في بيع الدار
وان لم يذكر لانه مما يدبر عليها الخياط كالجدار ولان الكتيف تابع الدار ويدخل شر لال
ولا شجار في صحنه والسمان فيها لما ذكرنا وان كان السان خارج الدار كان اكثر
مثلا او مثله لا يدخل الا بالشرط لانه خارج عن حدودها وان كان اصغر منها يدخل
لانه بقدر من الدار عرفا فصار تبعا لما ذكرنا في التبيين الا ان ذكرنا في الدار شترية
يذكر احدى هذه العبارات الاربعة بيت البيت وندار فلما كان شبيها بكل اخذ خطا
من الجانيات فليشبهه بالدار لا يدخل العلوفيه عند ذكر التواريخ وشبهه بالبيت لا يدخل
تدونه لان الشئ لا يتبع مثله وفيه نقص بالمتعبر والمكاتب وهو مع جوابه
الطويل الذي بل مذكور في الكفاية ولا للطريق يعني اذا اشترى بيتا في دارا
ومنزلا او مسكنا فيها لم يكن له الطريق ولا الشرب ولا المسيل الا ان شترية باحدى
هذه العبارات والمراد بالطريق المنفذ خوله هذا هو الطريق الخاص في ملك انسان وللمطريق
الى سكة غير ذلك والى طريق عام يدخل وكذا ما كان لها من حوض سيل الماء حوض الفاء النخل
فلا يدخل قبل الدخول باحدى هذه العبارات يختص بالطريق الذي يكون وقت البيع لا الذي
كان قبله حتى ان من سد طريق منزله وجعل له طريق اخر فباع المنزل بمحقوقه دخل الطريق
الناس الاول كذا في الكتابة الا ان ذكرنا ايضا في الحقوق والمرفق كذا في العلوف مع المنزل
وان اقتربا هذه اذا لم يدع المقر له الولد مع ما اذا الدعا كان له ذلك ايضا قوله
عنده لا يستلوه اسحقه لرجل اي بالية لان البيعة حجة مطلقة الى الاصل فيه انما لا يبيع

حجة الابتضاء القاضي وله ولاية عامة فينفذ قضاءه في حق الكافة والاقارب حجة بنفسه
لا يتوقف على القضاء والمقولة لاية على نفسه دون غيره فيقتصر عليه ملكه من الاصل
ولهذا يرجع الشري على الباع بالثمن عند استحقاق المبيع بالبيعة دون الاقرار ويرجع الباع
بعضهم على بعض في الاول دون الثاني وايضا ان الملك بقدره على انشاء الملك لخال فيعمل
اقرار به على ذلك بخلاف الشهود فانهم لا يقدرون على اثبات الملك بشهادتهم للمستحق
ان لم يكن ما كاله قبله فكيف يكون الظاهر لذلك من الاصل فيسحقه بنوايه كذا في التبيين
اشترى فاني عبد واتما اعتبر الامر والاقرار معالته ولم يامر او امر ولم يقر كونه
عبد الا يجب عليه شئ في قولهم جميعا ليس عقد معاوضة يعني ان موجبة الغرور
للمضام تختص بالمعاوضات كالبيع مثلا ولهذا الوسط رجل غير عا من الطريق فقال
اسلك فانه ان فسلك ما افيد قصوس وسلبوا فيه امواله لم يضمن الخبير شيئا لانه
غيره غير المعاوضة قال في الهداية في صورت المسئلة الخ وتلخيص الجواب للذكور
في الهداية شروحات المراد بالحرية اما حرية الاصل او العارضة بالاعتاق فعلى
الاول يتاى عنه الجواب الاول ما قاله عامة المشايخ ان الدعوى ليست مشروطة عند
لتضمنه تحريم فرج الام لان الشهود يحتاجون في شهادتهم الى تعيين الام وفيه تحريمها
وتحريم اخواتها وبناتها فانه اذا كان حرة الاصل كان فرج الام حراما على مولاه وحرمة
من حقوقه تعالى والدعوى ليست بشرط فيها كما في حق الامنة وحيث لم يكن اندعوى شرط
لم يكن التناقض مانعا وانما في ما قاله بعض المشايخ من ان الدعوى وان كانت شرطا
في حرية الاصل كالعارضة عند كما هو الصحيح لكنه يعذر في التناقض لحفاء حال
العلوف لا القياس حال الام في انما كانت حرة دون العلوف او امه اذا ولد قد جلب
من دار الحرب صغيرا لا يعلم بجهته بحال امه فيقر بالرق ثم يعلم الحرية فيدعها حرة وكل
ما كان مبناه على الحفاء فالتناقض منه معقول لملاعت اذا كذب نفسه يثبت النسب لحفاء
العلوف والثاني يتاى منه جواب واحد متحد في المال بالجواب عن الاول وهو ان التناقض
لا يمنع صحة الدعوى في العتق لبنائه على الحفاء لان العتق مستقل في امر العتاق
فربما لا يعلمه العبد فيقر بالعبودية ثم يعلم بعد ذلك فيدعي العتق وليست شعري
ما فائدة نقل الشارح استكمال صورة هذه المسئلة تارة لهذه الاحكام والاضحية
بما سأل فليتأمل ان بقي العاقدان هذه القيد تختص بالاجازة فان الفسخ جائز مطلقا

وان فقد العاقدان والعقود عليه وانما لم يتعرف بقاء العقود له وهو الملك ولو كان
هو شرط ايضا حتى لو ملك هو فاجاز وارثه بعده لم ينجز لانه فاهم بقاءه من قوله وله
اجازته وانما اختص شرط بقاء هؤلاء بالاجازة لانهما تصرف في العقد فلا بد من قيامه واما
مقيام ما ذكر. وهذا بيع الفضوى وهو بقاء الفاء لا غير الفضل الزيادة وقد قلب
جمعه على ما لا خير فيه وقبل من لا يشتغل مالا يعنيه فضوى وهو في اصطلاح الفقهاء
ما ليس بوكيل. وهو ملك الجيزاي الثمن الغير العرض كالدراهم واما الثمن العرض فهو
ملك للبايع الفضوى لان بيع المقايضة شراد من وجه وهو لا يتوقف على الاجازة لان
الثن يلزم في ذمة المشتري بالشراد فيلزمه بالشراد فاذا ازم الثمن لزم البيع بخلاف
البيع لان قيامه بالبيع وهو ملك الغير وينتشر الغير لزم العقد فقلنا بالتوقف
فيه كذا في المعراجته. اي للبايع حق الفسخ يعني للفتوى في المبيع بخلاف الفضوى
في النكاح فان فسخه ولو قبل الاجازة باطل لان الحقوق لا ترجع اليه بل هو فيه معبر
ممن فاذا عبر فقد سري فصار هو بمنزلة الاجنبي هذا المختص بالفسخ القولي بان كان
الفضوى بعد النكاح قبل الاجازة نقض ذلك النكاح لا ينتقض اما لو زوج رجلا
امراة لرضاها قبل اجازة الزوج زوجته اختا كان بقضا النكاح الاول فالفسخ
الفعل جاز في النكاح ايضا كذا في الكفاية ولو فسخ المرأة نكاحها قبل الاجازة
انفس كما انفس البيع يفسخ المشتري من الفضوى قبلها **قوله** لا غنى فيما لا يملك
ابن آدم ولا ملك ههنا لان الوقوف لا يفيد الملك في الحال وقوله بالاخرة اي اخيرا
وقوله من وجه اي دون وجه والجوز لانه عناق هو الملك الكامل لا يقال الوقف
في الكتاب ناقص واعتاقه جاز لان الملك كامل في رقبته وهي محل الغنى ليس الا
قوله يتصرف مطلقا لا يحترز بقيد الاطلاق عن البيع بشرط الخيار وبقوله يوفى
لا فادة الملك عن الغضب لانه ليس بموضوع لا فادة الملك كذا في الكفاية كاعتاق
المشتري من الواهب يعني اشترى الواهب بلا اجازة المثلين والجامع كونه اعتاقا
في البيع الموقوف **قوله** ابطاله يعني الملك الموقوف لعبد المشتري الاول وهو الثاني
لانه لا يتصور اجتماع الملك البات مع الملك الموقوف في محل واحد والبيع بعد ما بطل
لا يلحقه الاجازة ولان فيه الاتفاح على اعتبار عدم الاجازة في البيع الاول
يفد به **قوله** شبهته عدم الملك لان الملك يشب يوم قطع اليد مستند اليه في البيع

وهو

باب السلم

وهو ثابت من وجه فلا يطب البيع الحاصل به **باب السلم** السلم بيع الشيء
القول هذا من غير شري له اما معناه الغنوى فقد قيل هو عبارة عن نوع بيع يجعل فيه الثمن
ولمذا قيل انه اخذ عاجل باجل شرعا ولفظ واحد هذا النوع بهذا الاسم يحكم به في هذا
الاسم عليه وهو تجيل احد اليدين وتاجيل الاخر ومعنى قولنا السلم في كذا اي اسلم
اشخص فيه والتمن في السلم للسبب اي ان كان سلامة الدراهم بالسلم اليه فليس في عقد مؤجل
او هو من السلم لان تسليم ذلك المال دزم فيه كذا في مشكلا فقد ورد في خواصر زاده
قوله كما لا تانيه والدراهم فانه يجوز اسلم فيها لانها ايمان حلقا والسلم فيه يجب ان يكون
غير الثمن ثم قال عيسى بن اتيان يكون باطلا وهو الصحيح وقال ابو بكر الانش ينقذ تبعا
بمن مؤجل تحصيل المقصود المتعاقدين بقدر الامكان وهذا الاختلاف فيما اذا اسلم
خطة او غيرها من العروض في الدراهم والدنانير يمكن ان يجعل بيع خطه بدراهم مؤجل
بناء على انما قصد ابراء لذة الخطة بالدراهم واما اذا كانت الدراهم الاثمان والمسلم
عشرة في عشرة دراهم او في دنانير فانه لا يجوز بالاجماع لانه ربوا **قوله** اي غلظة وشما
فانه كذا في تفسير المرقعة بالقاف والعين المهملة قال الجوهر رقة الثوب اصله
وجوهه والسمانة الرقة **قوله** والمعدود متقاربا كما يجوز الخ الضابط في معرفة
المتقارب من التقارب تفاوت الاجزاء وعدمه في المالية ومن الانواع فانه كلما يباع بوز
مثلا نفرد احد بفلسين بخلاف البطح والرمات فانه يباع بطح واحد بثمان واثنتائه
دراهم ويؤيد هذا الظاهر ما روى عن ابي هريرة ان السلم لا يجوز في بيع النعامة لانه
يتفاوت احاده في المالية **قوله** والبص جمع يصيد بفتح الصاد الواحدة وهي بالفارسي
تجمع واللبب جمع لبنة بكسر الباء فيهما وهي التي ميز لها والاجر مطبوخها والمليين
بكسر الميم وفتح الباء قالها **قوله** اي القوي بالملة لانه لا ينقطع من الاصول في اعم
الاقوات بل في كلها **قوله** فيقال سمك يلم اقول كان هذا تعريض منه لصاحب الهداية
وترجيح لعبادة الله على عبادته حيث قال ويجوز في السمك المالح **قوله** اي لا بد من
ان تذكر في وزن معلوم وجوب معلومه الوزن والنوع وعدم الجواز بالسعد
معتبر في اللحم والطري معاد مشترك عليهما كما صرح به في الهداية **قوله** ولطس
بالسين المهملة وهو بالفارسية تبش **قوله** والقمحة وهي ما يصنع من الخاس
وغيره فيتوضو به يقال بالفارسية اتنايه **قوله** بكسر الحاء كابل والنوح كالبحر

والغراب والصفحة كالثمن والهدايا والتفاوت بعد ذلك ساقط قلته فاشبه الشيا
قوله قلنا في ذلك يعني ان بعد ذكر الاوصاف التي اشترطها الخصم يبقى يتفاوت فاحتر
 في المالبة باعتبار المعاني الباطنة فقد يكون الغرسات متساويتين في الاوصاف
 المذكورة ويزيد عن احداهما زيادة فاحشة للمعاني الباطنة فيفضي الى اللزعة
 المنافية لوضع الاسباب بخلاف الشيا بل لانه مصنوع العباد فقلنا يتفاوت فاحشا
 بعد ذكر الاوصاف لا يقال ان الدليل المذكور **قوله** لنا منقوض بالعصافير والجمادات
 لقلة التفاوت بينهما لان ذكر ذلك ليس من حيث الاستدلال على المطر من حيث جواب
 الخصم واما الدليل على ذلك فهو **قوله** والاكاس جمع كراخ وهو مادون
 الذكبة من الدواب **قوله** وجلده عدد الاثني عشر له وفي احادها تفاوت وتقييد
 بالعدد في سياق النفي بوجه جواز زنا وليس كذلك بل معناه انه عدد في نجس
 لم يجز عددا لم يجز زنا بطريق الاولي لفقد احادة **قوله** والخرم بضم الخاء المعلقة وفتح
 الزاء العجمة جمع خرمه لسكون الزاء وهي قطعة حطب يجمع ويثد وسطها بالجلد والجزر
 يجيم مضمومة بعد هاء مفتوحة مملوكة ثم زاء معجمة وهي القبضة من القش
 ونحوه وانما لا يجوز في الحطب اقول لا يظهر لنا وجه تخصيص الذكر بالحطب لان
 الحال في الوطية ايضا كذلك فلا يتفاوت بينهما في عدم الجواز مع التفاوت والجواز
 مع عدمه حتى ان يبين طول ما يشد به الجزيرة وضبط ذلك بحجة لا يؤدي الى
 النزاع يجوز اتفاق **قوله** وفيما هو يوجد شمال الصور الخمس التي تليها فاسدة عندنا
 وثلاثة منها عند الشافعي واربعة منها عند مالك لان هذا السقسم او ستة اقسام
 قسمة عقلية حاصلة بين النفي والاثبات وذلك لانه اما ان يكون موجودا من حين
 العقد الى حين الحل او ليس بوجود اصل او موجودا عند العقد دون الحل او بالعكس
 او موجودا فيما بينهما او معدوما فيما بينهما والاول جائز بالتفاوت والثاني فاسد
 بالتفاوت والثالث كذلك والرابع فاسد عندنا خلافا للشافعي والخامس فاسد بالاتفاق
 والسادس فاسد عندنا خلافا للشافعي ومالك له على الرابع وهو دليل على اساس
 وجود القدرة على التسليم حال وجوبه كذا في العناية والحل بكسر الحاء المهملة مصدر
 قولهم حل الدين والمراد بالوجود هنا هو الوجود في الاسواق لانه الوجود في البيوت
 لا اعتبار له فانه في حكم الانقطاع ولو انقطع في اقليم دون اقليم لا يجوز في الذي

القطع فيه لانه لا يمكن تحصيله الا بخرج عظيم وهو يخرج عن التسليم حتى لو اسلم في تحصيل
 بمصره يجوز وان وجد بلذات استبان كذا في المعراجية **قوله** ليتمكن من التحصيل فان قلت
 القدرة على التسليم بما يشترط حال وجوب التسليم والمسلم فيه اذا كان موجودا حين الحل
 يكون مقدورا للتسليم قلنا يجوز ان يتوفى المسلم اليه قبل حلول الاجل المعهود فيحل الاجل
 فاشترط دوام وجوده لمدة وم القدرة على التسليم اذ هو هو في هذا الباب كالحقوق
قوله ولا في العلم هذا عندنا نعم وعندنا يجوز اذا وصف منه موضع معلومة وله
 انه متفاوت بكنهه العظيم وقلته وباسمى والتميزا ومقامه الناس في ذلك مختلفة وذلك
 تخيل باختلاف فصول السنة وثقله اكلاء وكثرت **قوله** فلا يجعل ان ينيل وهو
 بكم اناء لان فعلا بالفتح ليس بمتهم معروف ومثله في الحكم والدليل الجواب
 والقرار والجواز ان في قرية الماء عند الثاني كذا في العناية **قوله** وعند الشافعي يجوز
 الحال لما روي انه من ندى عن بيع ما ليس عند الانسان وخص في السلم مطلقا فاشترط
 الاجل فيه زيادة على النص قلنا ان القدرة على تسليم المعقود عليه شرط صحة العقد
 قابله يثبت العقد وهو الاجل الذي به يمكن من تحصيله يكون شرطا ضرورة وهذا
 الواجب في الاصل هو تعيين المعقود عليه بكون قادرا على تسليم ما يبيع الجاهات حتى
 اذا كان لا يقدر على تسليمه مع تعيينه كالا بوع ونحوه لا يجوز بيعه فعلم بذلك ان البيع
 من غير تعيين المبيع او عند عدم القدرة على التسليم حرام وانما اجيز في السلم من غير
 تعيين المبيع رخصة لاجل المغاليس المديونية والرخصة اسم لما استبحر مع قيام الدليل
 المحرم والحرمة اعذر يستأثر على العباد دون العذر ههنا هو العجز عن التسليم
 لعسرته والعجز سبب لعدم الارتفع الا بالتفليك او الامهال الى زمان التحصيل
 او الحصاد فاسقط التعيين حاجة المغاليس وعوض الاجل ليقوم القدرة على التحصيل
 مقام القدرة على التسليم لا يقال لو كان مشروعا لرفع حاجة المغاليس لما جاز لغير الغلس
 وكريب في جواز لاننا نقول المسلم فيه لا يباع عادة الا باقل الثمنين ولا يقدم على مثله
 الا المحتاج قد لنا اقدامه على هذه البيعة على انه يحتاج فاقم ذلك مقام الحاجة لتعذر
 الوقوف عليها **قوله** في الامح استدلال عليه بمسئلة كتاب الايمان وهي انه لو حلق لقصين
 دينه عاجلا ففقداه قبل تمام الشهر يتر في يمنة فاذا كان ما دون شهر في حكم عاجل
 كان الشهر وما فوقه اجلة **قوله** لا يدرككم بقي وتحقيقه ان جماله قدره من مال مستلزم

جمله المسلم فيه لان المسلم اليه سقو راس المال شيئا فشيئا وربما عجز بعض ذلك زبونا
فيتمه ولا يتبدل له في مجلس الرد فيبطل العقد بقدر مائة فاذا لم يكن مقدار راس المال
معلوما لا يعلم في كم النقص السام وفي كم بقي وجهه المسم مفسدة بالانفاق فلذا ما يستلزم
مسا **قوله** وربما لا يقدر هذا وجه اخر فان قيل ولك امر موهوم لا معتبر به فيما بيني وبين
اجيب بان الموهوم في العقد كالمحقق لشرعه مع المنافي لكونه بيع الموهوم والقياس يخالفه
فيحتاج الى راس المال فينفعان على الفسخ فلا يدرى كم يرد فان زاد او نقص يكون
ربوا كذا في التوفيق **قوله** بخلاف ما اذا كان راس المال جواب عما قاساه عليه من الثوب وان
لم يذكره الشارع مع وتعزيره ان الذرع وصف فيه فلا ينقسم الثمن عليه فجمله المسلم
فيه وقد ذكر الثمن والاجرة ولم يجب عنهما لانه لا دليل الا عظم يتقضى جوابهما فان البيع
والاجارة لا يتفحصان بحد الثمن والاجرة وترك الاستدلال في مجلس الرد **قوله** في حين
يعر اذا قال اسلمت هذه العشرة الدراهم في كره حنطة وكره شعير ولم يبين
حصلة كل واحد منهما من العشرة لم يجز عنده لان اعلام قدر راس المال بشرط فيقسم العشرة
عليهما بالقيمة وهي لا يعرف هنا الا بالظن فلا يكون معلوما حتى لو كان من جنس واحد
تصح لان راس المال ينقسم عليهما على السواء **قوله** وله بنعددين يعني اذا اسلمت درهم
او دنانير كدبر وقد علم وزن احداهما ولم يعلم وزن الاخر لا يمتنع عنده لان اعلام
قدر راس المال بشرط عنده فاذا لم يعلم احداهما بطل العقد في حصته فيبطل في حصته الاخر
بجائز ولا اتحاد الصفقة **قوله** قال النووي الشهير بكونه حسام في شرح الوقاية هذا التصريح
انما يستقيم على عبارة الهداية والكافي وان يلقى حية قالوا او اسلم جنين ولم يبين
مقدار احداهما فعلى ما في هذه المعتمد يكون غير الجواب هو راس المال وهو الصواب
كما يفصح عنه التصوير المذكور الذي اختاره صاحب الكافي وان يلقى واما على عبارة
المنق فاسطوان غير المتين هو حصلة راس المال من المسلم فيه لكونها من تفاريع بيان قدر
راس المال لا يخرج عن نوع خفاء كما لا يخفى فليثما **قوله** ومكان ايفاء مسلم فيه بحمله ثبوت
اي اسابع من الشرايط التي يحتاج الى ذكرها في العقد بيان مكان ايفاء مسلم فيه الذي
يحمله ثبوت عقد مكان له على يحتاج في جملة الى فلهيبر واجرة حمال **قوله** ومثله الثمن
اي مثل المسلم فيه الثمن المؤجل بان استاجر دلا مثله بماله حمل وثبوت دين في القنة
كذا فهم من تقرير التبيين **قوله** وجعل ابع يصب احداهما اكثر من نصيبه والزم في مقابلة

الزائد مكيلا او موزنا ووصوفا في الذمة بشرط عنده بيان الايفاء حتى يفيد اذا لم يبين
وعنده ما يتعين مكان القيمة **قوله** ذكر شرط بقائه معناه ان السام لا يبقى صحيحا بعد
وقوعه على الصلوة اذا لم يقض راس المال في مكان العقد قيل ان يفارق كل واحد
من المتعاقدين صاحبه بدنا لا مكانا حتى لو مشيا فرسخا قبل القبض لم يفد ما لم يفترقا
عن غير قبض فاذا افترقا كذلك فسد اما اذا كان يقدر اخلاقه افتراء عن دين بدوين
وقد شئى ابتغى من عن النسيئة بالنسيئة واما اذا كان عينا فلا تاسلم اخذ عاجل باجل
ولانه لا بد من تسليمه عاجلا ليتصرف فيه المسلم اليه فيقدر على تسليم المسلم فيه والقياس
جواز ذلك العرف من بعض في العقود فيترك شرط التعجيل لم يرد الى بيع الدين
بالدين فوك دينا على المسلم اليه وانما يفيد به لان الدين على غيره يوجب شيوع
الفساد لا نقاليسه عال في حقه **قوله** بمنعاع غام السام وفي عينه مانعية خيار
الرؤية تفصيل مذكور في العناية لكن في تعيين المحل الذي نفى عنه الخيار استنباه
لانه اما ان يراد به راس المال او المسلم فيه لا سبيل الى الاول لان خيار الرؤية
ناية في راس المال صرح به الاكل وقال لا يفد به السام ولا الى الثاني لا يتفاته الشريب
لانه في بيان اشتراط قبض راس المال قبل الافتراء وثبوت الخيار في المسلم فيه وعند
لا مدخل له في ذلك فكا اجنبيا وجوابه ان المراد هو المسلم فيه ونكره استطراد
قوله لم يصح اي لم يكن قضاء حتم لو هلك المقبوض في يد رب السام من مال المسلم اليه
قوله عارية ولهذا انعقد بلفظ اعاره ولو لم يكن عارية لزم عليك الشئ بمنه نسبة
وهو ربوا ولهذا لا يلزم التأجيل في العواري غير لزم **قوله** لان حقه في الدين وهذا
عين فكان المأثور يجعله في العزير متصرفا في ملك نفسه فلا يكون فعله كفعل الامر
قوله كان فايضا اي للعين والدين جميعا **قوله** يملك المشتري اي بوضاه والاتصال بالملك
بالوضا شئت القبض كن استقرار حنطة وامره ان يذرعها في ارضه **قوله** لا يصير
فايضا اي للدين والعين جميعا وجه الاول قوله لان الامر له وقد شرع في وجه
ثاني بقوله فله ملك المشتري فان قيل الخلط حصل باذن المشتري فلا ينقض
به ابيع قلنا الخلط المذكور ليس باذنه بل مرضي حوالا بالخلط الذي يصير الامر قابضا
به ككون ابدية بالعين متعنت وهو الذي ينكر ما ينفعه فكان القول من شهادته
انما فانما اتفاقا على عقد واحد واختلفا فيما لا يصح عقد بدونه وهو بيان اوصاف

والظاهر من حالهما مباشرة العقد على وصف الصحة دون النساء وكان الظاهر شاهداً
 لتسامح اليه وقول من شهد له الظن اقرب الى الصدق **قوله** بطريقه البيع لا بطريقه العدة
 اختياراً لذهب عامة المشايخ وكان الحاكم الشهيد يقول هو مواعده يتعقد العقد
 بالتعاطي اذا جاء به مفروغاً وهذا يثبت لكل واحد منهما الخيار وجه العامة انه
 يجوز فيما فيه تعامل كالطبع لا فيما لا تعامل فيه كالسبح والخياطة والمواعده يجوز
 فيه الكل فان قيل كيف يجوز ان يكون بيعاً والمعدوم لا يصلح ان يكون بيعاً قلنا
 المعدوم قد يقبض موجوداً حكماً كالناس للتسمية عند الزوج فانها جعلت موجودة لغرض
 النسيان والطهارة للمستحاضة جعلت موجودة لغرض جواز الصلوة للادب تنصاع
 الواجب فكذلك المستصنع المعدوم جعل موجوداً حكماً للتعلل **قوله** فيما لا يتعامل
 كالشوب مثل ان يامر الناج ان يسبح له ثوباً بقره بلا اجل معلوم **سائل شدي**
 والفقه بالفاء المفتوحة والهاء الساكنة معروف وهو بالفارسية يؤخذ لا يجوز
 بيع الكلب العقور اي الجارح من عقور اي جرحه كذا في الصحاح بناء على الانتفاع
 به اما العلم فلا اشتباه فيه لانه نافع في الذراعة والصيد فيكون محل البيع
 لكونه منتفعاً به حقيقة وشرعاً فيكون مالا واما غير المقام فلا تارة يملك ان ينتفع
 به بعفو الا صطياد فان كل كلب يحفظ بيت صاحبه ويمنع الاجانب عن الدخول
 فيه ويخبر عن الجاني بأكاحه فيأوى الماعن في الانتفاع به ولانه عليه الصلوة
 والسلام قضى في كلب ماربعين درهماً من غير تخصيصه بنوع **قوله** الا الخمر والخنزير
 اي كل لهما ما يحل لنا ويحرم لهما ما يحرم علينا من البيوع سوى الخمر والخنزير
 وذلك لانهم لما قبلوا الجزية صاروا كالمسلمين فيما لهما وعليهم الا انهم
 اقروا العقد الامان ان يكون ذلك مالا لهما فلو لم يجوز تصرفهم خرج ذلك من
 ان يكون مالا وفيه نقض الامان والربوا استثنى في عهودهم لانه لم يقع عليه
 عقد الامان قال الله تعالى واخذهم الربوا وقد نهوا عنه كذا في البيان بنية **قوله** ومن
 زوج مشربه قبل قبضها اي جاز النكاح لوجود السبب وكذا في النكاح وهو المالك
 في الرقبة على كماله لا يقال هذا انصرف في المنقول قبل القبض والمفهوم من الجواز
 السابعة عدم جوازه لاننا نقول المنع عن التصرف في المبيع المنقول قبل القبض
 ان يكون عن تصرف يفسخ بهلاكه البيع قبل القبض كاليك والنكاح ليس

سائل شدي

كذا

كذا بل هو كالتدبير والاعتناء في عدم الانفساخ فلا مخالفة كذا فيهم من تقرير
 الاكل **قوله** والقياس ان يصير قابضاً وهو رواية عن ابي يوسف حتى هلك بعد
 التزوج قبل الوطء من مال المشتري عند **قوله** لا تعيب بالزوج بدليل انه لو تزوج
 بمشترية الجارية المشتراة ذات زوج كان له ان يردّها والمشتري اذا عيب العقور
 عليه صار قابضاً ان التعيب الحقيقي كقطع اليد وفناء العين واستيلاء على
 المحل بايصال فعل منه اليه **قوله** وغاب غيبة معروفة اي قبل قبض المبيع ونقد الثمن
 فعلى هذا يتوجه على قوله وان جهل مكانه بيع انّه قد تور فيما سبق ان النقص
 في البيع قبل القبض غير جاز فكيف يقع هنا وجوبه ان المقصود هنا احياء حق البائع
 فيضمن ذلك تحت البيع والمنع جوازه هناك كون البيع اصلاً ومقصوداً بالذات وهم
 يجوزون ان يثبت ضماناً لا يثبت قصد ائلا منافاة ذلك ان يجب بقول بعض المشايخ
 وهو ان الثاني ينصب من يقبض العبد للمشتري ثم يبيع لان بيع الثاني كبيع المشتري
 فلا يجوز قبل القبض كذا في الغاية **قوله** يجب من كل نصفه اي خمسمائة مثقال
 لان المضاف اليهما هو المتقال فيوزع بينهما على السواء **قوله** من الذهب مثاقيل
 اي خمسمائة مثقال ومن الفضة دراهم اي خمسمائة مثقال ومن الفضة دراهم
 اي خمسمائة دراهم لان المضاف اليها ههنا هو الالف فيصرف الى الوزن المعروف
 في كل منهما قبل هذا يقتضون ان ينصرف الفضة الى نقد البلد الذي وقع فيه العقد
 لانه هو المقصود المتعارف اقول المراد من التصارف هو التعارف بالنسبة الى كفاية
 البلد وهذا المعنى انما يتحقق في السبعة لان نقد البلد كما لا يخفى فليتامل **قوله** ايجاب
 له عليه فيه ان استعمال الايجاب في الامور الاضطرارية والذات راي الثاني
 انه لو لم يرض بالذ يوف وطلب المبد الذي هو حقه يملك له ان يردّه ويسترد الجيد
 فوجب ارفق على الذي يتفرع على ايجابه الجيد على المديون فلا يؤثر ههنا
 الا هو فانه هذا من معنى الايجاب فليتامل **قوله** يرد عليه ان مثل هذا في الشرع كثير
 فيه نظر لانه قياس مع الفارغ لان الضرر في التكليف الشرعية ديني كصرف
 المال في طريق الحج وشقة الصوم والقيام في الصلوة مثلاً وهي امور دينية خفيفة
 بالنسبة الى الحسنات الاخرى والمقابلة لها كاخلود في الجنات واستخدام الجوارى
 والغلمان بل مشاهدة جمال الرحمن فلا يجوز للعقلاء ان يتركوا هذه المنافع

١٩٤
 في باب الصرف بيع لانه بيع ولا بد من بيع ومثله سوى الثمن وليس احدهما
 اولى بكونه مبيعاً فيجعل كل واحد مبيعاً من وجهه ووجه وان كانا ثمنين خلقته
 وبيع البيع قبل القبض لا يجوز كذا في العناية **قوله** ومن باع امه شروع لبيان ان الجمع
 بين الفقدين وغيرها في البيع لا يخرج النفود عن كونها صرافاً بما يقابلها من الثمن **قوله**
 في مقابلة العتق لان قبض حصة الطور في المجلس واجب حقا للشرع يكون بدل الصرف
 وقبض ثمن الجارية ليس بواجب ولا معارضته بين الواجب وغيره **قوله** ان انفاد
 طار لانه يقع ثم يبطل بالافتراء فالصفقة تامة فلا يلزم تقريظ الصفقة قبل تمامها **قوله**
 فمراشياً بهذه العيب لان قبول البائع بعض الثمن رضا بالاشتراك كاعتناج المشتري
 اياه فيوجد الرضا من الطرفين **قوله** قطعه نفقة المراد بالنفقة قطعة فضة مذابتة
 فاضافة القطعة الى النفقة **قوله** باب اضافته العام الى الخاص **قوله** على الشيوخ اي
 لا على النعين ومعنى الشيوخ هو ان يكون لكل من ابدين خط من جملة الآخر كذا في الاكلية
قوله يحتمل التصرف المذكور يعني مقابلة الفرد فكأن جازاً لا رادة فينبغي ان يكون مراداً
 اما كونه جازاً لا رادة فلا بد من كل مطلق يحتمل المقيد لا محالة ولهذا اوباع كثر حنطة بكثرتها
 قابل الكرو فضل الاخر واما وجوب ان يكون مراداً فلا بد من طريق منعين لتصحيح العقد
 فيجب سلوكه **قوله** وليس فيه تغيير تصرفه يعني ان كان المراد عن التغيير قولها
 وفي صرف الجنس الى خلافه تغيير تصرفه تغيير وصف الصرف فسلم وكل لا ثم كونه
 مانعاً من الجواز بل جواز التغيير الوصف اتفاق كما اذا باع نصف بئد مشترك بينه
 وبين غيره ينصرف الى نصيبه تغييراً للصرفه وان كان في ذلك تغيير وصف الصرف
 من الشيعة الى معين وان كان المراد تغيير اصل الصرف فليس ومه ثم لا بد من وجوبه
 الاصل ثبوت الملك في الكل بمقابلة الكل وهو بان على حالة لم يتغير **قوله** ما يكون
 عشرة دراهم الى ان شرط الصرف القائل وهو موجود ههنا فافهم ان الظاهر من
 حال البائع ارادة هذا النوع من المقابلة حملاً على الصلح وهو الاقدام على العقد
 الجائز دون الفاسد **قوله** ما يترده بيت المال يعني اذا وجد اخذ الصدقات من اموال
 الاحياء وراحم غلة له ان يرد لها ويطلب دراهم صحيحة وخفقت اموال الاحياء
 بالذكور لان قصور الرد من بيت المال في اموال الاموات لا يخرج عن نوع اسكال **قوله**
 فاذا شرط القبض في النفقة الى معنى الظاهر ان لا يشرط فيه التقابض بالنسبة

كتاب الصرف قوله

في باب

الى الفضة لانه اذا صرف الجنس الى خلافه لم يبق مرفقا وشرط التقابض بنى عليه
واما وجه شرط التقابض بان صرف الى خلاف جنسه ضرورة صحة العقد والتابع
بالضرورة لا يتعدى فبقى العقد فيما وراء ذلك مرفقا فاشتراط التقبض في المجلس
لوجود الفضة من الجانبين واما وجه اشتراط التقابض بالنسبة الى الصغر فامتناع
القيمة بينهما بلا ضرر وهذا يشير الى الاستهلاك انما يحقق عند عدم التغير كذا
في الاحكامية **قوله** بالدرهم المغشوشه اي المخلوطة بالصغر والخماس او غيرها فان
كسره بطل وفي الهداية فستر الكساد بترك الناس المعاملة بها ولم يذكر في كل
البلاد او في البلاد الذي وقع فيه العقد ونقل عن عيوب المسائل ان عدم الراجح
فما يوجب فساد البيع اذا كانت لا تروج في جميع البلدان لانه يحسبها كالمبيع
البيع بلائق واما اذا كانت في هذه البلاد فقط لا يفسد البيع بل تعيب فكان للبائع
الخيار ان شاء قال اعطى مثل النقد الذي وقع عليه البيع وان شاء اخذ قيمته
ذلك **قوله** دناير **قوله** اخرها يتعامل به الناس وهو يوم الكساد لانه يوم الانتقال الى الفقه
لان المستحق كان واجب التسليم الى ان ينقطع فاذا انقطع انتقل الى القيمة للتعذر فيعتبر
يومئذ كذا في التبيين **قوله** او دنانير وفي المغرب هو الفتح والكسر قسرا الحان
ولم يرد دنانير ودنانير وفي الصحاح الدنانير والدنانير سدس الدرهم وبقير
اذا نصف دنانير كذا في الكفاية **قوله** لمن اعطاه دنانير اي كبيرا وقوله وبصفه
نصفها اي دنانير صغيرا ورنه نصف درهم كبيرا لا حجة كذا في الاحكامية **قوله** ولم
يقتله على اجزاء الدرهم يعني الفرق بين هذه المسئلة وبين المسئلة الاولى
حسب هذه وبطلت تلك انه لم يكرر لفظ بنصفه ههنا بل قابل الدرهم بما يباح
من الفلوس بنصف درهم ونصف درهم الاجبة فيكون نصف درهم الاجبة بمثلته و
الباقى بازاء الفلوس **قوله** صح في الفلوس اي بالاجماع من ائتنا الثلث لانه عقد ان
فساد احد هاهنا لا يوجب فساد الاخر كما لو قال بعني بنصف هذا الف دينار ونصفا
دنانير فانه البيع في العبد صحيح وفي الخمر فاسد ولم يشع الفساد ليعرف الصفة وحكي
عن بعض العلماء ان العدة لا يقدر ههنا ايضا وان كثر لفظ الاعطاء لا اتحاد الصفة
لان قوله اعطى مساومة بتكرارها لا يتكرر البيع وهذه الات بتكرار المساومة لا يتعدى
البيع فان من قال لا خير بعني فقال بعني لا يتعدى البيع مالم يقل الا خرا شترت واذ لم يتعد

بالمساومة

كتاب الكفالة

بالمساومة فكيف يتكرر بتكرارها قبلها في المت هو الصحيح والله اعلم **كتاب**
الكفالة وهي لغة التضم قال الله تعالى وكفلها وتخفيف الفاء ورفع ذكيا اي ضم
ذكرها مريم الى نفسها **قوله** لم يثبت المطالبة لانها اذا كانت بايضا والدين يكون فرعاً
لوجوب الدين لا محالة ولا يتصور الفرع بدونه الاصل وليس من ضرورية ثبوت
الدين في ذمة الكفيل مع بقاءه في ذمة الاصيل بوجوب زيادة حق الطالب لان الاستيفاء
لا يكون الا من احد هاهنا كالفاسد مع غائب الغاصب فان كل واحد منهما ضامن للقيمة
ولا يكون حق المعضوب منه الا في قيمة واحدة لانه لا يستوفي الا من احد هاهنا **قوله**
والايح الاول لانه الكفالة كما تنص بالمال تنص بالنفس ولان دين ثمة وكما تنص بالدين تنص
بالاعيان المضمونة بنفسها كما سيأتي وكذا في العناية اقول هذا التعليل يعطى عنهم
حجة التام مع انه مقتضى ميسغة التفصيل **قوله** التضم الا ان يلغى معنى الافضلية
فيها كما صرح به في شرح المفتاح فكانت قال الصحيح الاول فانه قد فاع ما ذكره الاستاذ
الفاضل في شرح غيره **قوله** لان الدين لا يتكرر يعني لو ثبت الدين في ذمة الكفيل
ولم يبرأ الاصيل صار الدين الواحد دينين اعترض عليه بما اذا ذهب المكفول له دينه
لكفيل يملكه ويرجع به الكفيل على الاصيل ولو لم يجعل الدين عليه لما ملك كما قبل
الكفالة لان عليك الدين من غير من عليه الدين لا يجوز اجيب بانه قياس مع الفارق
لان الهبة لما صدرت من العامل جعلنا الدين على الكفيل وجعلنا في حكم دينين فلهذا
تصح تصرفه واما قبل صدور الهبة فلا ضرورة فلا يجعل في حكم دينين **قوله** لا يبقى
على الاخر شيء وقد تمان ثبوت الدين في دتمهما معا لا يوجب زيادة حق الطالب
فلا يلزم من تكرار الدين بقاء شيء على واحد منهما بعد الايقاع **قوله** بما يثبت
به عن بدنه وقد مر امثله في كتاب الطلاق **قوله** وان لم يقل اذا دفعت الكيل
واغاب رجلا لان موجب الكفالة بالنفس البراءة عند التسليم وقد وجد التضييق على
الموجب عند حصول الموجب ليس بشرط ثبوت الملك بالشر فانه يثبت بلا شرط
لانه موجب التصرف كذا لا بد ان يقول ساعته الكيل يحكم الكفالة حتى ان لم يقله
كايها الا اذا سلمه يطلبه في الاحتياج اليه وكذا اذا اتى الطالب بالتبضع ولو سلم
الكفيل المكفول به الى المكفول له فاجب ان يقبله بغيره على القبول وان كان قبل حلول
الاجل ويقدر ايضا بغيره التحلية بين الطالب والمطلوب كذا فيهم من تقريره الزيلعي

قوله وفي منبر آخر برئ هذا عند الاغظم المقدسة على الخاصة فيه وعند هو لا ينزل لائقه
قد يكون شهوده فيما عينه فالتسليم لا يفيق المقصود والجواب ان شهوده كما يتوهم ان
يكون في الذي ساعده فيه فتعارف الموهومات فبقى التسليم متحققا من التكفيل على الوجه
الذي التزمه فيسيرا **قوله** من كفالة التكفيل اي قايلا دفعت نفسي اليك من كفالة
فلان لا تسلم النفس على المكفول به واجب من جهتين من جهة نفسه ومن جهة
التكفيل فلو لم يصرح بقوله من كفاله فلان لم يقع التسليم من جهة التكفيل فلا يبرأ
بالتسليم اي لا بالرسول ان لم يوافق به وافاه ايا من الوفاء وانما قال باعليه لانه
لو لم يقله لم يلزم التكفيل شي عند عدم الموافقات على قول محمد خلافا **قوله**
شبه البيوع من حيث انه معاوضة اساء لانه التكفيل يرجع الى الاصيل بخاروي
عنه اذا كانت الكفالة بالامر كذا في تاج الشريعة وقوله ويشبه الذم الذي
انه التزام فشبه البيوع يقتضي ان لا يجوز التعليق بالشروط كلها وشبه الذم
يقتض جواز ذلك واعمال الشبهين اذ في **قوله** بل انما يبرأ اذا ادى المال فيه بغير
لان هذا مخالف لما صرح به لا يفتا في حيث قال فاذا ادى المال لا يبرأ عن الكفالة
بالنفس لانه برئ باوائيه عن احد الغماتين فلا يلزم من براءة احد هو البراءة
عن الآخر فيلزم له احضاره لعدم المناقاة بينهما لا تهما للتوشع فيجوز ان يدعى
عليه دينا آخر فلا جرم وجب الاحضار ونحو نقول وباتت التوفيق يجوز ان يكون
مراد الشارح اداء جميع ما عليه بحيث لا يبقى على المديون فليس امره بزيادة تعليقه
البراءة بقوله لانه لم يبرأ الى وعدم ايراده عدد معين كاللذات ولا ما صاحب
الهداية فقد مثل بالعدد المذكور وشرحا قد اقتدوا به والمفهوم منه ان ما ادى
الا ذلك المذكور فلا يلزم البراءة من جميع ما عليه ولهذا قالوا فيجوز ان يدعى عليه دينا
اخر ولا مجال لهذا على اختيار الشارح فليتل **قوله** وانما التكفيل عنه وهو للطراي
في الصور التي ذكرها بقوله فان كفل بنفسه الى واما اذا مات التكفيل فيها فوارثه كما
عثر لانه ان دفع المط الى الطالب برئ وان لم يدفعه حتى مضى الاجل كان المال على الوارث
من تركه اليك كذا في الحاشية **قوله** فمن المال وقد اوردنا كل ههنا شبهة وصفا
بالقوة ونحن كتبناها في حاشية هذه الرسالة فيطلب منها **قوله** اي لا مقدم التبادر
من هذا التقدير ان هذا القيد لا احتراز وقد صرح صاحب التبيين بانه اتفاق حيث

قال

قال فقال لي عليك حو ولم يدع عليه ما لا مقدرا انتهى كلامه فليتل **قوله** اي يتن صفته
بانها جيدة او ردية هندية او مصرية **قوله** خلاف محمد حيث قال ان لم يبرأ حتى يكفل
ثم ادعى بعد الكفالة ثأته موصوفة بصفه لا يسمع دعواه فلا يقدر المدعي على
مطالبة التكفيل بالكفالة وذلك للوجوبين الذي ذكرهما الشارح مع بقوله
فكفل وقيل اي آخر كلامه **قوله** لا يكون كفالته صحيحة ايضا لاحتمال انه لم يلزم المال
الذي هو على الذي عليه بل التزم ما التزمه على وجه الوشوة لترك المدعي عليه في
الحال وهذا الوجه منسوب الى الشيخ الامام ابو منصور الماتريدي والوجه الثاني الى
الشيخ الامام الحسن الكرخي **قوله** فيراد به المعلوم يعني ان المال ذكره فيصرف
الى ما عليه فيكون النسبة موجودة فنرجع عن كونه رشوة مكات المال معلوما والدعوى
صحيحة فصحت الكفالتين وهذه النكتة في مقابلة النكتة الاولى في الجدة **قوله** عند
اي حنيفة مع قيل المعنى الذي يصلح ان يكون محلا للنزاع ههنا هو ان يكفل الرجل
بنفسه عليه الحد او القصاص لانه يحضره في مجلس القاضي واما الكفالة بغير الحد
اقصاص فياظر بالاتفاق كما ينبغي كذا في النهاية وليس معنى الجبنة عند من
يقول به ان يجبر بالجسد وغيره من العيوب بل الامر باللازمة بان يدور الطالب
مع المطلوب حيث دار كيلا يتغيب فاذا اراد دخوله داره استاذن له الدخول معه
فان اذ له دخل معه والامنع من الدخول واجلسه في باب داره **قوله** في حد
القذف انما خصه بالذكر احتراز عن الحد والحالصة لله تعالى كذا في شرب الخمر
حيث لا يجوز الكفالة بها وان طالب به نفس التكفيل لا تها شرع وتيفة لصاحب
الحق لئلا يفوت حقه والله تعالى غني عنه **قوله** لانه خالص حو العبد اعترض عليه
في بعض الشروح بان القصاص مما اجتمع فيه حقات حو الله تع من حيث اخلا العالم
عن الفساد وحو العبد من حيث شق الصدور واجاب عنه صاحب العناية بان
العبد ان المقلب فيه حو العبد على الخوص لما عرفت ان القصاص مشتمل على الخفين
وحو العبد غالب لانه لا حو لله تع اصلا لئلا يخالف المشهور **قوله** خلافا ليجب منه الا
ستيفاد وليس التكفيل الا لله فان قيل حبس باقامة شاهد عدل ومعنى الا
ستيفاد في الحبس ثم من اخذ التكفيل اجيب بان الحبس للترهلة على ما ذكر لانه
من عليه الحد اي الذي فيه حو العبد كالقذف وكذا السرقة عند البعض **قوله**

ولا جبر فيها اي في الغذف والقصاص وقوله او عدل اي عدل يعرف القاضي كونه
عدلا **فصل** في المصلحة اي لشرعة الفاء لا لاثبات الذي لا تارة يحتاج الى حجة كاملة والتهمة
يثبت باحد شطري الشهادة اما العدد او العدالة **فصل** لانه دين مطالب مطلقا في الحيوة
والامات وانزكوة لا يطالب بها الا في الحيوة ولهذا لا يجوز الكفالة بها فان صحتها يقتض
د بنا مطالبه مطلقا والخارج كذلك الا يرى انه يجبر به ويمنع وجوب الزكوة ولازم من
عليه لاجله وانما تعرض بمسئلة الرهن تجامع التوثيق بينه وبين الكفالة **فصل** في الخراج
مناسبة لان المراد به ههنا هو الخراج الموقوف كما صرح به في الكفاية **فصل** اي ليس اخذ
الكفيل التام كما لا قول قال ابن ابي ليلى ببراء الكفيل الاول لانه التسليم لما وجب على الثاني
فلو بقي على الاول كان واجبا في موضعين وهذا ابتداء منه على اصله الخالف للمشهور
وهو ان كفالة الكفيل يستلزم براءة الاصل وهو مع كونه مخالف للحقيقة المتغوية لها
وفي الضم يقف الى عدم التفرقة بينهما وبين الحوالة فان فيها ببراء الخراج وذلك بط
قطعا ثم اذا استلم احد الكفيلين نفس الاصل الى الطالب برئ نفسه فقط لا صاحبه **فصل**
فان دين غير صحيح اذا الدين الصحيح هو الذي له مطالب من جهة العباد وحقا نفسه
والمطلوب لا يقدر على استقاطه من دمه الا بالادى فاء وبدا الكتابة ليس كذلك لا مقدار
المكاتب ان يسقط ان يسقط البدل بتعجيل نفسه **فصل** وان كان الكفول به مجرودا
مبناها على التوسع فانما يتبرع ابتداء فيتمثل فيها جملته سيرة او غيرها بوجدها كان
متعارفة فمات الدرك وهو بفتح الراء وسكونها السعة وهي بالفارسي
تاوان **فصل** نحو ما يبيع فلا نا واما قيد بالفلان ليس صير المكفول عنه معلوما لانه جملته
يمنع صحة الكفالة حتى لو قال يبيع احد من الناس فاننا لذلك ضامن لا يجوز ان
جهالة المكفول به يفضي الى تفاحشها كذا في العناية **فصل** بجر الشرط اي بالشرط المحتر
من ملازمة فلا اي لا يصح تعليق الكفالة بالجهول نحو ان قال ان جاء المطر وقال ان
يب ارج فان الكفيل عنه بكذا فان علو به تصح الكفالة ويجب المال حاله كذا في الهداية
وكذا في قال الزيلعي وهذا سهو فان الحكم فيه ان التعليق لا يصح فلا يلزمه المال
لان الشرط غير لازم فصار كالتعليق بدخول الدار ونحوه مما ليس بملازم صرح
به قاضي خاتم و لو جعل الاجل في الكفالة الى هبوب الريح لا يقع التأجيل ويجب
المال حاله و تعليق الكفالة بالنفس مثل الكفالة بالمال في جميع ما ذكرنا وكذا تأجيلها

في باب شرط الكفالة

وكذا في التبيين **فصل** يعني اذا قضى بذلك اما اذا ضمت احدهما بلا قضاء وقضاء له
تضمين الآخر ايضا كذا في الكفاية **فصل** ثم ان امر رجوع عليه لانه قضى دين غيره بامر
ومن كان كذلك رجوع عليه لا محالة ولا ينقض بما اذا قال لغيره اذ عني زكوة مالي
او اطعم عني عشرة مساكين ففعل فقد ادى دين غيره بامر ولا يرجع عليه ما لم يقل
الا امر على ابني ضامن لانه المراد بالدين هو الدين الصحيح وما ذكرتم ليس كذلك
فصل ولا يطالبه قبله لان الموجب للمطالبة هو التملك وهو لا يملكه قبل الاداء فانفي
الموجب **فصل** مبادلة حكيمة ولهذا وجب الخالف اذا اختلفا في مقدار الثمن والوكيل
ولانه جس المشتري عن الموكل لاجل الثمن كالبائع والمبادلة يوجب الملك الموجب
بجواز المطالبة **فصل** فله ملازمة لصيلة هذا اذا لم يكن للمكفول عنه مثل الدين
في ذمة الكفيل **فصل** وبراءته وجب براءة الاصيل قبل كذا وقع في جميع النسخ
المعنى وليس يصح بل الصحيح ان يراد لفظة الكفيل موضع الاصيل كما في الهداية
وغيرها وهو الموافق لما سبق ونحو نقول او لا لا ثم احتمال النسخ عليه ولنا
سحة عتيقة وقع فيه الكفيل بدل الاصيل ولم سلم فالمعنى المراد حاصل من
هذه العبارة بتقدير ضمير متصل بوجوب مفعوله له عايد الى البراءة فصار البراءة
الثانية فاعله فكانه قال وبراءة الكفيل توجب براءة الاصيل **فصل** ضرور
نحو التملك يعني لما صدر التملك باحد هذين الوجهين ومع ثبوت علاقته الكفالة
بين الكفيل والمكفول حكم بالضرورة لفتحة هذا التملك صوما لفعل العامل
عن كونه لهما محضا واما قبل الكفالة فلا علاقته بينهما اصلا فلا يجوز التملك
اصلا لانه عليك الدين من غير من عليه الدين حقيقة وحكما وفيه نوع خفاء
بعد ذلك تقع تعليق الكفالة بالشرط مثل ان يقول اذا جاء غرقا برئ من الكفا
لا تما ليس باسقاط محض لما فيه من معنى التملك كما في سائر البراءة والتعليق
انما يقع في الاستقاط المحض وروى ما وكفل بالمال وبالنفس وقال ابن واخبرتك
به عذا فانا برئ من المال فوافاه من الغد فهو برئ المال فقد جوز تعليق البراءة
في الكفالة موافاة المكفول به واستدل في الايضاح ويروى انه يقع لا نقا
اسقاط محض واعتاق كالأطوار لان على الكفيل المطالبة ودين الدين في الصحيح ولنا
كبرية انما يراد عن الكفيل البراءة بخلاف ايراد الاصيل والاستقاط المحض يصح تعليق

في وجه اختلاف الواجب ان عدم الجواز انما هو اذا كانت الشرط مجرد شرط لا منفعة
للمطالب فيه اذ كونه اذ اجاء عند وقوعه لا تله غير متعارف فيما بين الناس
كما لا يجوز تعليق الكفالة بشرط ليس للناس فيه تعامل فاما اذا كانت بشرط فيه
يقع المطالب وله تعامل فعلى البراءة صحيح كالمسئلة المنقولة من الايضاح
فان فيه نفع للمطالب لما فيه من برائة بعض واستيفاء بعض ومثاله متعامل
مسألة بما تعدد استيفاء هذه ضابطة لما لا تصح الكفالة به والمراد من اعتد
هنا عدم الصلوة شرعا لا عدم تعدد الضرب وقطع الرقبة ظاهر لكنه لا يقع
شرعا وانما يعتبر به بالتعذر بما لفته في نفى الصلوة الشرعية فاذا كفل رجل من
آخر ما عليه من الحدود والقصاص لم يقع كفالته حية لا يقع الاستيفاء منه لانه
يعتمد الا يجاب عليه وهو متعذر اذا الوجوب عليه اما ان يكون اصالة وهو
خلاف المفروض او نيابة وهو لا يجري فالعقوبات قالوا لان المقصود هو الوجه
وهو يحصل بالاقامة على التائب وفيه مناقضة مذكورة في الاكلية فليست فيه
قوله بماله المبيع بان يقول للمشتري ان هلك المبيع فعلى بده لانه عين منقوبة
بغيره وهو الثمن ومن شرط صحة الكفالة ان يكون المقول به مضمونا على الاصيل
بحيث لا يمكنه ان يخرج عنه لا بدفعه او دفع بدله والمبيع قبل القبض ليس
بمضمون بنفسه بل بالثمن كما صرح به الشارح **قوله** بخلاف الثمن اذ الكفالة بالثمن
عن المشتري جائز بلا خلاف لانه دين صحيح كسائر الديون فاخراده بالفكر من ازالة
توضيح حال المبيع بناء على قتله بينه الاستثناء بالاذن **قوله** وبالمرهون اي
لا تقع الكفالة بماله ويقع بتسليمه هذا مخالف لما في الفخيرة من ان الكفالة عن
المرتهن للراهن لا يقع سواء جعلت الكفالة بعين الوهن او بوجه من قضي الدين
وجوابه انه يجوز ان يحمله امثال هذا على اختلاف الواجب **قوله** فالخامس ان
الكفالة بالاعيان المضمونة بالغير لا تصح حتى لو هلك الرهن في يد المرتهن صار
مستوفيا لدينه ولا يلزمه مطالبة فلا يتصور الكفالة ومعنى المضمونة بالغير
ان لا يكون مضمونا بقيمته عند الهلاك ولا ان المضمون بالقيمة هو مضمون بعينه
لان القيمة حكم العين في ذوات القيم فامكن ايجابه على الكفيل كذا في التيسير
قوله فاما بالاعيان المضمونة بنفسها تصح عندنا ويجب على الكفيل تسليم العين

مادام قائما

مادام قائما وتسليم قيمته عند الهلاك لان هذا هو معنى الاعيان المضمونة بعينها
قوله كذا قالوا الكفالة بمالية الوديعة والعارية لا يصح لان موجب الكفالة وهو
هو مضمون على الاصيل على الكفيل فاذا كان العين امانة غير مضمونة على الاصيل لا يجب
فما نها على الكفيل ايضا كذا في البيانية **قوله** وكذا تسليم العارية والمستاجر والاصل
فيه ان الكفالة بتسليم واجب التسليم صحيحة وتسليم ما لا يكون كذا لان هذا يجوز في
العارية والمستاجر لان التسليم واجب فيهما وقد انتمز الكفيل بالفعل الواجب
فيجوز ولا يجوز في اوديعة ومال المضاربة والشركة فان التسليم فيها ليس بواجب
على الاصيل بل الواجب عدم النزع عند الطلب فلا يمكن ايجابه على الكفيل هذا من كلام
الذي يلي **قوله** اوله قدمه له على تسليم دابة الكفول عنه فيه بحث لان التعليل بنفي
القدرة على النسيان يشعر بعدم جواز الكفالة بتسليم اداة المعينة وهو خلاف ما مر
به اكثر فضلا حتى لو قال صاحب العناية اعلم ان من استأجر دابة معنية للمحل
فكفل بتسليمها رجل تحت ثم قال وان استأجرها معنية للمحل وكفل رجل بالمحل لم يصح
لان الكفيل بمن من المحل على يد اداة المعينة لا تملكه في ملكه اذ الكفيل
بعينه جاز في الكفالة بالتسليم فينبغي ان لا تصح ايضا مع انها صحيحة اتفاقا لصاحب
العناية في هذا التعليل نظر فليست فيها **قوله** واجاز جاز وفي الهداية ولم يشترط
ابو يوسف في بعض النسخ الاجازة فقال الاكمل به له في وجه الرواية التي لم يشترط
الاجازة فيها انه تصرف التزائم وهو شرط وكل ما هو كذلك يستتبعه المتزائم كما
لا يفراروا انذر فهذا يستتبعه المتزائم وقال في الكفاية وهو لا يصح وليرمى عدم
صحة الكفالة بالنفس والمال لا يقبل الطالب في مجلس العقد في عقد الكفالة معنى
التملك لان فيه عليك المطالب فلا يتم بعد الايجاب الا بالقول والموجود شرط
العقد فلا يتوقف على ماواه الجواز لان معنى التوقف عليه جعل قوله كفلت لفلان
عن فلان بكذا عقد اذ ما كلفه تصرف للغير فيتوقف على رضاه وهو لا يقول له واما
لو قيل له عن الطالب فضولي توقف على اجازته لوجود شرطه كذا في العناية
والكافي **قوله** يثبت مع المناقاة وهو دين المولى على موكله فان له ان يعجز نفسه
في اي وقت اراد واذا عجز سقط مال الكتابة فلو صح الكفالة به على هذا الوجه لما
حصل المقصود وهو الاستيفاء كذا في شرح الكنز للقون محصاري **قوله** فخصه

ان افرد به **انذره** سببا لادني قبل عليه هذا بخلاف لما سبق من ان الاصل ان الكفالة
 تتم ذمة الى ذمة في المطالبة وليس من ضرر من تصحيح تصرف الاداء **فصل**
 بوب الدين للطالب على الكفيل حتى يعتبر لاجل الضرر كما يعتبر لاجل تيسر تصرف
 الهبة كما سرح به الاكل سابقا في شرح قوله صاحب الهداية فان كفل بامر رجوع
 بما ادى حيث قال ان الكفالة ضم ذمة الى ذمة في المطالبة اذ لم يكن هناك ضرورة
 واما اذا كانت فيوزان يجعل في الدين ايجاب عنه بتنزيل المطالبة المجردة منزلة
 الدين الموجب **فصل** وهذا بخلاف ما ادى اشارة الى قوله وملا به دون اعتبار
 قوله فلا يسترد معه لان الاداء من عليه على وجه القضاء وعلى وجه الرسالة سواد
 في عدم الاسترداد كما صرح به مفتي الثقليين مع وتبعه سراج الهداية والزيلعي مع
 ولكن قال صاحب العناية في شرح قول الهداية بخلاف ما اذا كان الدفع على وجه
 الرسالة يعزى يرجع الاصيل على الكفيل بالمدفوع اليه لانه امانة عنده وقال صاحب الكفاية
 لكن ذكر في كتاب الكفالة من الكبري قال الحسن بن زياد قال ابو الليث ما اذا
 دفعه على وجه الرسالة فله الاسترداد ولا تصاف ان الاقرب الى الحق هو ان
 لا نقاء مانع الاسترداد راسا كونه امانة محض الا ان للملك فيه اصلا **فصل**
 فالرجح له خلافا لهذا اذا قبضه على وجه القضاء واما اذا قبضه على وجه الرسالة
 فالرجح لا يطيب له على قول الاعظم والوباني مع لانه يرجع من اصيل حيث وقوفه
 الثاني مع بطييه لانه الخراج بالضممان كذا في شرح الهداية **فصل** وهذا عند ابي حنيفة
 مع وفي رواية عنه انه لا يرد بل يصدى وعند هي الورد ولا يتصدى قال سراج
 الهداية هذا اذا قبضه على وجه الرسالة فعلى ما يقدم من الاختلاف فيما لم
 يتبين **فصل** وبيع العينة ان يستفرض رجل الى قال في الهداية وهو مكره لما فيه
 من الاعراض عن قبضة الاقراض مطاوعة لمذموم البخل وقال في الاكملية بعد
 تصويرها ببعض صورها وهو مذموم اختاره اكله الربوا وقد ذكرهم رسول الله
 فقال اذا ابتاعتم بالعين وانبعتم اذ ناب البقر والتم وظهر عليكم وقيل وانا كره
 ناقة مستبينة **فصل** والعينة فانما العينة اقوال هذا الخائف لما نقله الامام قاضي خان مع في الفتاوى
 في باب الفرار من الربوا من كتاب ابو جوح حيث قال بعد تصويرها بقوله بجل له على
 رجل عشرة دراهم فاراد ان يجهلها لثلاثة عشر ارجل قالوا يشتري من لاديين

شيئا

شيئا بملك العشرة فيقبض المبيع ثم يبيع من اللاديين ثلثة عشر الى سنة فيقع الخبز
 عن الحرام ومثل هذا مروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه امر بذلك ثم قال بعد
 تعداد موردها التي كتبناها في حاشية هذه الرسالة وهذه الجمل هي العينة
 التي ذكرها محمد بن قاسم بن ابي داود في البيع العينة في زماننا خيرة من البيوع التي تجري
 في اسواقنا وعن ابي يوسف انه قال بان العينة جائزة ما جورة وقال اجرة بكان
 الفرار عن الحرام وذكر ان اهدى من نقله من المحيط ان المعتد للفرار عن الحرام
 مندوب ولا يبطال حرم مسلم عدوان والذلل فقره عند راي ربه ربه بعد مشا
 هذه كما اكملته في هذا الباب ان من خاف مقام ربه لا يحوم حول هذه
 المباحة ولا يحكم بخلها ولا يجر منها ولا يباشرها ولا يبرئ احد من مباشرتها
 ولا يباشر بها ولا يجره عليها ولا ينفره ولا يحضره مما لم يكن يملكه انفقها
 ولا يتعرض لها فعلا ولا قولا بالواسطة وبالذات لا بالنفي ولا بالاثبات **فصل** الى
 العين اي الى بيع العين بالرجح كذا في التبيين نقله من المغرب فان رفع الكار فرجع
 عليه كما يرجع المشتري على بائع بالثمن اذا استوفى المبيع وان كان اقربا الى البائع
 باع ملك نفسه لما ذكره الشارح بقوله قلنا الشرح الى فان قيل كيف يقضى على الفاي
 اذا كانت الكفالة بامر والقضاء على الغايب لا يجوز عندنا قلنا اذ لم يتوصل الى ا
 حقه على الحاضر الا باثباته على الغايب يجوز القضاء على الغايب كما اذا ادعى عبدا
 ان الحاضر اشتراه من فلان الغايب في عتقه فانكر الحاضر اشتراؤه والاعتاق كان
 الحاضر خصما له عن مولاه حتى اذا اثبت العبد الشراء والعتق نفذ على الغايب
 حتى اذا حضر ليس له ان يدعيه ذكره الزيلعي **فصل** لا يقع دعوى ملكية لان الكفاية
 ان كانت شرعا في اقل البيع وهو ملايم للعقد فتمام البيع انما يكون بقبيل الكفيل
 فكأنه هو موجب للعقد فالدعوى بعد ذلك سعي في نقض ما تم من جهته وهو
 بطر وهذا لو كان الكفيل شفيعا بطلت شفيعته وان لم يكن شفيعا فغني الكفالة
 ان يقال اشتري هذه الدار ولا يزال فانها ملك البائع فان ادرك فانما انما
 وذلك اقرب بملك البائع لا يقع دعواه بعد ذلك وقد اشار الشارح الى
 الشرح الاخير **فصل** لا يقول له لانه ترغيب للمشتري وتما قال بمنزلة الاقرار لانه
 يؤل اليه في المعنى **فصل** لانه المعهود الى يعني ان قيد اختم اتفاق لا يتفاوت الحكم بين

ان يكون فيه ختم او لا كذا فانه من الكفاية قوله وهو كتب الى الشاهد الذي
 فرض منه الا سوى وكذا قوله ولو كتب كما لا يخفى **فصل** لعدم المتناقض لانه ليس
 بتسلم وان كان المكتوب في الضحك ما يدل على التوبة والتفاد **فصل** لعاد الى و زاد
 بعضهم على هذه الاربعة خيار الشرط **فصل** وهو محمول على ضمان الدرك لان
 معناها تخلص المبيع ان قدر عليه ورد الثمن ان لم يقدر عليه ولو ضمن على هذا
 الوجه صح بالاجماع **فصل** في البايح المضارب اي من متاع المضاربة هذه من فروع ان كل
 من يرجع اليه حقوق العقد لا يقع منه التزام مطالبة ما يجب منه بخلافه لا يرجع
 اليه حقوق كالرسول والوكيل بيع الغنايم من قبل الامام والوكيل بالتزويج
 حيث يقع ضمانهم بالثمن والمهر كذا في التبيين **فصل** لان الثمن امانة فلو صح
 ضمانهما لكانا ضمانين فما فرضناه ايمنا لم يكن ايمنا وذلك خلف باطل وقوله تغير
 حكم الشرع وليس للعبد ذلك لا بناء على الشركة في الربوية **فصل** للمضارب
 والوكيل لانه الاصل ان حقوق العقد ترجع اليهما حتى لو خلف المشتري ما
 لصاحب المال والموكل عليه شيء كان بائنا في عينه ولو خلف للمضارب والوكيل
 عليه شيء كان حائنا **فصل** لنفسهما ولا يتوهم التصحيح باختلاف الجردة فانه امر
 اعتباري لا يظهر عند الحضومة وقوله يطلب جواب لو ضمن **فصل** بخلاف ما لو
 باعاه تسقيف بان سمي كل واحد منهما ثمن لنفسه وقوله لانه لا يشتركه اي
 لا يشتركه ثمة لانهما يكون بائنا والصفقة والغرض خلافه الا يرى ان للمشتري
 ان يقبض نصيب احدهما و يرد الآخر ولو اتحد لم يكن له ذلك **فصل**
 واما اخراج فقد مر يعني قول المصنف عقيب اتمام بحث الكفاية بالنفس و مر الوجه
 والكفاية بالخراج قبل المراد به الموقوف وهو الواجب في الذمة بان وظيف الامام
 في كل سنة على مال ما يراه دون القاسمة وهي التي يقسم الامام ما يخرج من الارض
 لانه ليس في معنى الدين لعدم وجوبه في الذمة **فصل** كركي النهر النهر
 حفرة وهو بالفارسي كندن والحارس بغير المعجم حافظة الجملة وبالفارسي
 باسان **فصل** وغير ذلك كغداة الاسارى مثلا اما بيان كونه بمجرى فلا بد لانه
 قد يحتاج الى تجهيز الجيش لقناله المشركين والى قدار اسارى المسلمين ومن
 سببت المال فوظف المال على الناس لذكره والضمان فيه جائز بالاتفاق لوجوب ادائه

على

على كل مسلم اوجبه الامام عليه لوجوب طاعته فيما يجب النظر على المسلمين **فصل**
 كالجنايات بالجيم لكسورة و انتاء الوحدة وهي التي يأخذها الظلمة في زمانا ظلمنا
 ومنه جى الامام اخراج جمعه جناية كذا في المغرب وفي الثانية خلاف بعضهم قالوا
 لا يصح الكفاية به لانها شرعية لا التزام المطالبة بما على الاصل شرعا ولا شيء
 عليه ههنا شرعا وبعضهم قالوا يصح لانها ديون في حكم توجبه المطالبة بها والعبرة في
 الكفاية للمطالبة لانها شرعية لا التزامها قوله من الاكار وهو وزنا ومعنى ادراج
فصل واما القسمة اعترض عليه بانها مصدر والمصدر رفع على هذا الفعل غير مفعول واجب
 بانما قد عي بعني النصيب قوله مع وسرهم ان اسماء قسمة بينهم والمراد النصيب فيجرب فيها
 الضمان فيجوز الكفاية بها وايضا اشار الشارح مع بقوله واما كان فالكفاية بما يحتمل
 ثم قال بعضهم في تصوير معناها ان احد الشريكين اذا طلب القسمة من صاحبه لم يمتنع
 الاخر من ذلك ضمن انسان ليقوم مقامه في القسمة بجاز ذلك لان القسمة واجبة عليه
فصل فقد قيل في النوايب يعني افعلى هذا فذكره بالواو للبيان من قبيل العطف للتفسير
فصل والحقة من اى من النوايب يعني اذا قسم الامام ما ينوب العامة نحو مؤنة
 كركي النهر المشترك فاصاب واحد اشروع من ذلك فيجب ادائه فكفل به رجل صح
 الكفاية بالاجماع فيكون من قبيل عطف الخاص على العام كعطف جبرئيل على الملائكة
فصل وقيل هي ما يباية الموقوف او ابنته وهي المقاطعات الديوانية في كل شهر ولثمة
 اشهر **فصل** والنوايب هي غير الموقوفة يعني ان المراد من النوايب السابق ذكره
 ما ينوب غيره رتب بل يلحقه احيانا فيتمثل ان يقع وان لا يقع كذا في الكفاية **فصل**
 لا ديون فيها يعني بناء على ما سبق من ادراج **فصل** والكفيل يتكلم يعني انه اقرب المطا
 لبة بعد شهر والكفول لهية عى حق المطالبة في الحال فهو يتكلم فاقول للمكلم
 لا يقض البيع ولهذا و اجاز المستحق البيع بعد قضاء القاضى للمخ **فصل** في ظاهر
 الرواية انما قال هذا احترازا عما قاله ابو يوسف مع في الامالى من لا للمشتري
 ان يأخذ الكفيل قبل ان يقض على البايح لان الضمان قد توجه على البايح ووجب
 للمشتري مطالبة فلذلك يجب على الكفيل **فصل** احترازا لتعليل لقيل قيل وفيه
 ان قول صاحب الهداية ليس للاحترازا عما قاله الشارح بل لانه فرع على المسئلة
 جواز رجوع الكفيل على الاصيل وجواز رجوع من ادى بالبيع على المكفول عنه ولا شك

فصل في سائر النوايب

ان جواز الرجوع بالجميع على المكفول عنه لا يتفرع على تقرير المسئلة على الوجه
 اتنا وقد صرح في العناية والنهاية بان مقصوده تصحيح التفرع فليتأمل **فصل**
 لانه لما لم يكن لاحدى الكفالتين رجوع فيه بحال لانه يجوز ان يرجع ما وجب
 عليه بحكم الضمان بغير واسطة على ما وجب عليه بواسطة الكفالة من الكفيل
 كما يرجع الاصاله في المسئلة الاولى على الكفالة كما يفصح عنه قول صاحب الكفاية
 فانه لا يرجع على الاخر حتى يزيد المؤدى على التخييف لانه جهة الضمان قد اختلفت
 لانه نصف المال كان واجبا عليه بحكم ضمانه بغير واسطة والنصف الاخر كان
 واجبا عليه بحكم الكفالة النافذة فتزل هذه المسئلة الاولى انتهى
 كلامه فليتأمل **فصل** اقول في هذه المسئلة اشكالان الاول هل ههنا ايجاب الاول
 انه يجوز ان يشترى بامعاء صفيقه واحدة وح لا اشكال كما لا يخفى فليحل مسئلة
 المتى على هذه الصورة انما انه يلزم قسمة الدين قبل القبض في صورت
 الثانية لان غير العاقد كفل جميع الدين الذي على العاقد فعند ما ادى يكون
 المؤدى ما على العاقد وهو مشترك بين الشريكين على مقتضى تقريره كما
 لا يخفى الثالث ان الدين الذي على العاقد اما ان يكون مشترك او له خاصة
 فعلى التام لا يصح قوله فكل ما يؤدى يؤدى له منه ومن شريكه وعلى الاول لا يصح
 اعتبار الكفالة لانها اما ان تصح مع اشتراكه فيلزم ان يكون كفيل بنفسه واما
 مع القسمة فيلزم قسمة الدين قبل القبض فتأمل **فصل** وفي النصف الاخر
 وكيل او كل واحد منهما وكيل صاحبهما كما كان من اعمال التجارة **فصل** لانه كفاية
 بيد الكتابية وشرط فيه كفاية الكتاب عن الاخر ايضا وكل منهما على انفراجه
 بط فعد الاجتماع ادى اما بطلان الاول فيما مر من ان الكفالة يقتضى ديناً
 صحيحاً وبدل الكتابة ليس كذلك واما بطلان الثاني فلا ان الكفالة تبرع محض
 والكتاب لا اهلية له بذلك **فصل** بان يجعل كل منهما معنى ان وجه الاستحسان
 ان تصرف الانسان واجب التصحيح بقدر الامكان وقد امكن تصحيح هذه الكفاية
 بان يجعل الملاك على كل واحد منهما في المولى وفي حق نفسه والاخر تابع
 له في حق تعلق عتقه باده كالكاتبه يكون عليها المال والولد يستعصم فصار
 كفالاته بما عليه اصله وكفالاته الكتاب بما عليه اصله جائز هذه اربعة ما في

البيبين والكا في **فصل** باده اية اى باده كل واحد منهما **فصل** مقابل برقبتهما
 حتى يكون موزعاً منقسماً عليهما احتيالا لتصحيح الضمان وكان ضروريا
 لا يتعدى غير موضعهما اذا اعتق استغنى عنه وانتهى الضرورة فاعتبر بمقابلة
 برقبتهما فلهذا يتنصف **فصل** على وجه يحلفه قيمته يعنى انه ظهر بالبينة كون
 المولى غاصياً فيجب عليه ردة العبد على وجه لو عجز عنه يجب عليه ردة القيمة و
 الكفيل قد التزم ذلك **فصل** فلا شئ على الكفيل الفروع بين المسئلتين على ما
 في الكافي ان في الثانية كفل بتليم نفس العبد عن العبد فاذا مات العبد سقط
 عنه تسليم نفسه الى مجلس القاضى ويرث عنه فبراء الكفيل وفي الاول
 انما كفل بتليم رقبته العبد عن ذى اليد لانه المدعى زعم ان ذى اليد غاصب
 فاما من والكفيل التزم ما على ذى اليد من ردة العيب **كتاب الموالاة**
 برضى الجبل آه فاذا اقله مثلاً اخلت زيدا بعماله على رجل فاحتال بزيد على
 الرجل فانية مجمل وزيد محال ومحتابه وان جعل محال عليه ومحتال عليه **فصل**
 نقل الدين من ذمة الى ذمة هذا معنى شريها واما معناها اللغوية فالمجمل
 والنقل مطلقاً **فصل** هو الذى ذكر رواية القدورى بناء على ان ذوى المرواة
 قد يستلزمون بمجمل غيرهم ما عليهم من الدين فلا بد من رضاهم وفي رواية
 الزيادة ان يصح بناء على ان التزام الدين من المحال عليه تصرف في حق نفسه
 والمجمل لا يتضرر به بل فيه نفع له لان المحال عليه لا يرجع عليه اذ لم يكن بامر قبل
 وعلى هذا يكون فائدة اشتراط الرجوع عليه اذا كانت بامر **فصل** يرى المجمل من الدين
 عند اذاعة الحوالة بركنهاد شرطها كان حكمها براءة المجمل وقوله بالقبول متعلق
 بقوله اذاعة الحوالة والمراد به رضاه من رضاه شرط فيها على ما تقدم وقوله
 من الدين اختيار منه ما هو الصحيح ما اختلف فيه مشايخنا فان منهم من ذهب
 الى انها توجب براءة ذمة المجمل عن المطالبة والدين جميعاً وهو راي الثاني ومن
 منهم من ذهب الى انها توجب براءة عن المطالبة فقط وهو راي الرباني **فصل**
 ولم يرجع عليه اقول انما صرح بقوله ولم يرجع عليه مع ظهوره من قوله والمجمل
 من الذين يتعلون به قوله الا اذا توى وان جاز تعلقه بقوله يرى المجمل الا ان
 يقال فيه فانية التاكيد ايضا فليتأمل وقال الشافعي لم يرجع المحال بدينه **فصل**

الموالاة

لا يبنى عليها اي لا للمحتاج ولا للمجمل **فصل** بدراهم الوديعه صورته رجل اودع
 رجلا الف درهم ولا خير على المودع الف درهم فاحال المودع الذي له الالف
 بالفه على المستودع بالالف الذي عند جانيته وهو ضامن فان هلك الوديعه
 بطلت الحواله برجع المودع من الضمان لانه التزمه من مال معين لا مطلق
 فاذا هلك ذلك بطل لان الحق كان متعلقا بذلك كذا ذكره المتعلقه بنصاب
 معين كذا في البيان **فصل** لانه القيمة يتغير فقام المقصود معق فلا يبطل
 الحواله الا اذا استحو المقتضوب وبطل الحواله اذا المقتضوب وصل
 الى ماله فهو يوجب برادة الغاصب عن الضمان **فصل** اي يدين المجمل كما اذا
 كان لرجل على اخر الف درهم والمديون على آخر كذا حال المديون الطالب على مدينه
 بان على ان يؤديه من الالف التي للمطلوب عليه فانها جائزه **فصل** اسوق الف درهم
 يعني انه ليس الحق بمال الحواله من سائر الغرماء بعد موت المجمل بل يشتركه بالخص
فصل كذا في مرتبه من الوصه وحاصل الغرماء بينهم ان المرتبه اخو بالوصه
 من سائر الغرماء انه لو هلك الوصه سقط الدين خاصة فلما كان المرتبه اخو
 بعزمه كان اخو بعزمه واما في الحواله المقيده فليس للمحتاج اخو بعزمه ذلك ماله
 الا يرى انه لم يسقط دينه عن المجمل والتوى على الجيراد وانه فلما لم يكن هو هو
 بعزمه لم يكن اخو بعزمه من سائر الغرماء كذا في البيان **فصل** وفي المطلقة فيه
 اشاره الى ارجاع الحواله **فصل** على المحتال عليه او عنده لفظة عليه ناظر الى الدين فقط
 ولفظة عنده الى الوديعه والمقتضوب معا كما يفهم من تقرير الكفاية قال الاكمل بعد تقرير
 هذه المسئلة وعلى هذا اليسر للمودع والغاصب ان يؤدى دين المحال من الوديعه ونقص
 والمجمل ان يأخذها مع بقاء الحواله كما كانت انتهى **فصل** تعريب سفته وهي في اصل
 الفارسي شئ فيه ثقب ثم غلب استعماله في الشئ المحكم ويسمى هذا القرض به كذا
 امره وقيل صورته ان يقرب انسانا مالا يقيضه المستقرض في بلد يدينه المقرض
 ثم قيل او رده هذه المسئلة في هذا الموضع بجامع انها معامله في الديون كما ان الكفاية
 والحواله معا ملتان فيها وقيل ان في هذا القرض معنى الحواله لانه اذا كان الخطر المتوقع
 في الطريق على المقرض فيكون في ضمانه كذا في البيان **فصل** ويغيب فيه بالحاء
 المعجمة من خيا به عن ستر كذا فم من الصالح **فصل** ان الالف انما اذا اداد السفر

تقدوا اراد ارساله اقول ان كان هذا الشارة الى صورة واحدة يلزم الاستدراك
 احد الامرين اما كذا رادة السفر او كذا رادة الارسال وهو ظاهر واما اذا كان
 اشاره الى صورتين كما يؤيد النسخة التي وقع فيها او بدل الوافي وادواته
 يكون جواب اذا الملقوظ في اذا اراد السفر والمقدر في واداد ارساله واحدة او هو
 قوله فوضعه صار وجيزا حسنا **كتاب القضاء** وهو عبارة
 عن الاختصاص لغة وعن الالتزام شرعية **فصل** وشرط اهليتها وهو الاسلام
 والحرية والعقل والبلوغ ما ثم وانما ياتى المولى لان الحق الفاسق لا يزوج في امر
 الدين العقله مبالاة فيه وقيل اختار الطي اوى ان الفاسق اذا اقلد للقضاء لا
 يصير قضيا كذا في البيان **فصل** ولو فسق العدل اي كان حلال ابتداء التقليد بعد
 لا ففسق باخذ الرشوة او بغيره مثل الزنا وشرب الخمر استحو العزل يعني لا ينزل
 به اذا لم يشترط العزل عند التقليد بناطى الحرم بل يستحقه فيعزله من له الامر
 وهذا يقتض نفوذ احكامه فيما ارتشى فيه وفي غيره مالم يعزل وقيل واجمعوا
 انه اذا ارتشى لا ينفذ قضاؤه فيما ارتشى واذا اخذ القضاء بالرشوة لا يصير
 قاضيا ووقضى لا ينفذ قضاؤه كذا في العناية والكا في **فصل** يعزل يعني اذا اقلد الفاسق
 ابتداء يصير ولو قلده وهو عدل يعزل بالنسبة لانه المقلد اعتمد عدالة فلم يرضى
 بقضائه بدونها وكان التقليد مشروطا ببقاء العدالة فينبغي بانتقالها فان قيل
 ان قول الفقهاء البقاء اسهل من الابتداء ينافي جواز التقليد مع الفسق ابتداء
 والعزل بالنسبة الظاري والاول من مسلمة هذا الحق يستدعي عليه احكام
 كثيرة بقاء النكاح بلا شهود وامتناعه ابتداء بدونها فينتفي الثاني وهو ثبوت
 القضاء بالنسبة ابتداء والعزل بالنسبة الظاري قلنا ان التقليد كان معلقا بشرط
 والمعلق به ينتفي بانتفاء وقيل لا يصلح الفاسق قضايا لان مبناه على الامانة وترك
 الخيانة والفاسق خائب لنفسه فضلا عن غيره وقيل يصلح لانه لا يرضى بتخبطية
 الفقهاء اياه فيجب بما هو الصواب كذا في البيان **فصل** والاجتهاد واختلاف في دين
 قيل ان يعلم الكتاب بعانيه والسنة بطريقها والمراد بعلمها علم يتعلو به الاحكام
 منها ومعرفة الاجماع والقياس ولا يشترط معرفة الفروع التي استخراجها المجتهدون
 بالاثم وحاصله ان يكون المجتهد صاحب حديث له معرفة بالفقه اي منسوبا

كتاب القضاء

الى علم الحديث لزياده علمه ودرسه فيه ولكن له فقه ايضا وليس هذا بقدر
علمه بالحديث او صاحب فقه له معرفة بالحديث اى منسوب الى الفقه لكن له علم
بالحديث ايضا وليس هذا بقدر علمه بالفقه كذا في التبيين والكفاية **فصل**
فوقه جاهل صحيح يحتمل ان يكون مراده بالجاهل المقلد لانه ذكره في مقابلة المجتهد
وسماه جاهلا بالنسبة الى المجتهد ويحتمل ان يكون المراد به من لا يفتقر شيئا من احوال
الفقهاء وهو المناسب بقوله لو شرط العلم حيث لم يذكر الاجتهاد بدله والاول
هو الظاهر كذا اقرهم من تقرير الاكل **فصل** ويختار الا قدر يعنى ينبغي للمقلد ان يختار
الاقدر والاولى قوله صلى الله عليه وسلم من قلد انسانا عملا وفي رعيته من هو اولى
منه فقد خان الله ورسوله وجماعة المسلمين وهو حديث يثبت ينقل العدول فلا
يلتفت الى ما قيل انه خارج عن المدونات فانه طعن بلا دليل فلا يقلد المقلد عند وجود
المجتهد العدول كذا في العناية فوكه وعند الشافعي لا يفتقر تقليد الفاسق وهو
منقول في النوادر عن ائمتنا الثلث وله في عدم جواز تقليد الجاهل قوله ومما نقضه
ثلاثة قاضيات في النار وقاض في الجنة اما اللذان في النار فالجاهل والجار واما الذي
في الجنة فالعالم بالعدل ولانه مأمور بالحق ولا امر بلا قدرة ولا قدرة بلا علم
كذا في كافي ولنا انه يمكن ان يعفى بفتوى غيره لان المقصود من القضاء هو
ان يصل الحق الى المستحق وذلك كما يحصل باجتهاد نفسه يحصل من المقلد اذا
قضى بفتوى غيره يؤيده قول علي رضي الله عنه بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اليمن
قاضيا فقلت يا رسول الله وانا حديث السن ولا علم لي بالقضاء فقال لم ان الله تع
سيهدي قلبك ويثبت لسانك فاذا جلس بين يديك الخصمان فلا يقضي حتى
يسمع من الآخر كما سمعت من الاول قال وما شككت في قضاء بعدد فعلم ان الاجتهاد
ليس بشرط الجواز لان عليا رضي الله عنه لم يكن من اهل الاجتهاد كذا في البيان
فصل ولا يطلب القضاء اخلا بقلبه لا بلسانه لما روى انس بن مالك رضي الله
عنه من قوله صلعم من طلب القضاء وكل الى نفسه ومن اجبر عليه نزل عليه ملك
يسئله **فصل** يثنى عدله اى يعتمد نفسه الله اذا اولاه قام بما هو قرضه وهو
الحق لان القضاء بالحق فرض امر به الانبياء فمن اعتمد على نفسه باقامة الفرض
فلا باس باندخول فيه لان الصحابة رضي الله عنهم يقلدوه وكفى بهم قدوة

فصل وكه الى يعنى من خاف العجز عن اداء فرض القضاء ولا يأتى على نفسه
الجور فيه كره له الدخول فيه لاحتمال الوقوع في الحرام وكه بعض العلماء الدخول
فيه بالاختيار وان اعتمدوا على انفسهم وقسم الكراهة ههنا بعدم الجواز
حتى قيل لا يجوز الدخول فيه الا مكرها الا يرى ان الاعظم مع دعى الى القضاء تلك
مرات فابى حتى ضرب في كل مرة ثلثين سوطا فلما كان في المرة الثالثة قال حتى استشير
اصحابي فاستشار صاحبيه واستحسنه ولم يستحسنه منها فابى حتى قيد وجس
واضطر ثم يقلد وقد استدل صاحب الهداية على الكراهة المذكورة بقوله صلعم
من جعل على القضاء فكأنما فرج بغير سكين لانه السكين يؤثر في الظاهر والباطن
وجله تشبه القضاء بالذبح بغير سكين لانه السكين يؤثر في الظاهر والباطن
جميعا والذبح بغير سكين يؤثر في الباطن بازهاق الوقح ولا يؤثر في الظاهر
وبال القضاء لا يؤثر في الظاهر فان ظاهره جان وعظمته ولكن باطنه هلاك و
فناء **فصل** وهي الحرايط الى الخريطة وعاد من آدم وغيره يشجع على ما فيها المراد
ههنا طرف دفاثر القاضى من الصلوك والسجلات والمحاضر وكتاب نصيب
الاوصياء والقيما في احوال الوقت وكتاب النفقات المفروضة فيها الصلوك
اى فيها اسج الصلوك ولانه القاضى يكتب تحتين احديهما بيد الخصم والاخرى
يكون في دوائ القاضى لانه ربما يحتاج اليه بمعنى من المعاني وما بيد الخصم
لا يورس عليه الزيادة والنقصان بالكتاب وقد فسر الجوهرى السجل بالفتك
والفتك بالكتاب وقد وضع الفرق بينهما من تقرير المطردي حيث قال السجل
كتاب الحكم وقد سجل عليه القاضى والفتك كتاب الاقرار بالمال او غيره مقرب
كذا في المغرب فالفتك اعم من السجل لانه يشمل كتاب الاقرار وهو ليس بمجلة
كما صرح به في البيانية وكل سجل مجلة **فصل** لا يقتل سيما على فعل نفسه **فصل**
فان لم يخصر اى بعد النداء عليه مرارا في ايام معدودات وقوله عليه اى بعد
اخذ الكفيل منه بنفسه اتفاقا في الصحيح وان قال لا كفيل في اول اعطى كفيله فانه
لم يجب على شئ يادى عليه شهر ثم خلاه لان طلب الكفيل كان احتياطا فاذا امتنع
احتياط بوجه آخر وهو يحصل بالنداء عليه شهر كذا في الاكلية فظهر ان المراد
من قوله لم ينادى عليه في ايام معدودات اقل من شهر فليتل **فصل** اى من

الماضي المعزول يعني في يقبل قول المعزول لانه باقرار ذي اليد يشب ان اليد
كانت للمعزول فيصير اقرار المعزول له كأنه بين الحال ولو كان بيده حقيقة
يقبل اقراره به فكذا اذا كان في يد مودعه لا تيد المودع كيد المودع وفيه تفصيل
في العناية فليست فرائد ظاهر كيلة بشبته مكانه على الغراء وبعض الفقهاء
قال البزدي والوية الجامع اذا كان في وسط البلدة والافختار مسجد في وسطها
تيسير للخصوم في الذهاب والاياب **فصل** عما وه فيجوز اقامتها في المسجد كالقنطرة
دليل ثلثا كما لا يخفى وقوله من حيث الاعتقاد اي لا من حيث الظاهر **فصل**
لا تدخل فان قيل يجوز ان يكون غير ملحق لا يعتقد حرمة الدخول في المسجد حتى
يخبر عن حيضها قلنا الكفار يسوانا طيبين بالاحكام الشرعية سوى الايمان فلا
منه وفي دخوله كذا في العناية ونحو نقول وبهذا الجواب اندفع وهم من جواز
دخول الكافر وهو ان المساجد المحرمة ليس باد في من الكافر الخبيث الذي لا يروى عنه
الحيث ان ابداع الله لا يجوز دخوله عند تأييد متيما الذي بعض الروايات النادرة
فصل جازي اذا كان دارة في وسط البلدة كما في المسجد ويجلس معه فيها من كان
يجلس معه لوجلس المسجد اذ في الوحدة تهمة الظلم واخذ الرشوة **فصل**
مراه الله اي كان احد كل واحد منهما هدية الاخر معتادا بينهما وكان قد وهما غير
زايد على ما قبل القضاء والحاصل ان المهدى للقاضي اما ان يكون ذا خصومة
اولا والاقل لا يجوز قبول هدية مطلقا سواء قريبا او مهادا قبل القضاء او لم
يكن والتماس ان يكون قريبا او عن جرمت له العادة بذلك اولاد الكما كذلك لانه من
جوانب القضاء وهو حرام يجب عليه الاجتناب منه والاول يجوز قبوله ان لم
يتم منه له العادة عليه او قيل ان زاد على العادة بقدر ما زاد في القول لا بأس بقبوله
كذا في العناية **فصل** الفالح وهي اختيار السخشي وقيل هي ما يكون فوج
العشرة ومادونه خاصة **فصل** وعند محمد ومات عند ما فلا فصل بين القريب
وغيره لهما في القرب بين الضيافة والهدية حيث يجوز واجوز هدية ذي الرحم
المحرم ولم يجوز واحضور دعوته ان ما قالوا في الضيافة محمول على قريب لم يكن
منهما دعوة ولا محاداة قبل القضاء وانما احديث بعده وما ذكره في الهداية
محمول على ما اذا كان بينهما ذلك قبل القضاء صلا للرحم فعلى هذا ينبغي ان يلتفت في

ههنا بان يقال ولا يقبل هدية الا عن اعتادها داته فوجه ايراد لفظ لا يتكشف
عن عبارة **فصل** ويشهد الجنازة ويعود المريض لانه ذلك من حقوق المسامحة
فصل جلوسا ومعنى التسوية ان احدهما كان سلطانا بمولية القضاء
والاخر فقيرا او كانا ايا وابنا مجلسا في مقابلة القاضي على الارض لانه
لوا جلسا في جانب واحد كان احدهما اقرب اليه ففان التسوية وكذا الواجب
احدهما عن يمينه والاخر عن يساره لفضل اليمين وقوله واقبالا اي توجهها
وتنظر **فصل** ولا يات احد هاهنا اي لا يتكلم القاضي احد الخصمين سرا
فصل ولا يخرج من المراج بك التميم وباراء البعجة والحاء الملهمة وهو اللعب
كذا في الدستور ولا يجوز ذلك لا بكل الخصمان ولا بواحد منهما ولا بغيرهم
في مجلس الحكم لا قضائه الى ذهاب مراهبة مجلس القضاء وامالوا اتخذ الضيافة
بكلهم اجمعين فلا بأس به كذا فيهم من تقرير الهداية **فصل** ولا يشير اليه
اي لا يبدى ولا يراه سله ولا يجايبه لانه فيا وفي التقيين وفي الضحك في وجه احدهما
كلها تهمة يجب الاحتراز عنها **فصل** فيما لا تهمة لان القضاء لا جياء حقوق الناس
وقد يحجز الشاهد عن البيان المراهبة الناس مجلس القضاء واماني موضع التهمة
مثل ان ادعى المدعي القاء ونحوه والادعي عليه ينكر خمايه وشهد الشاهد
بالف فالقاضي ان قال يحتمل الله ابراء خمايه واستفاد الشاهد علما بذلك
ووقع القاضي فلا يجوز بالاتفاق وتأخير قول اي يوسف به سيرا الى اختياره
المصرع **فصل** لا اختلاف الروايات فقبل في بعض اشهرها وقيل ثلثة اشهر
قيل شهر وقيل اربعة اشهر الى ستة اشهر **فصل** لتفاوت احوال الأشخاص
اذ من الناس من تفرغ في السجن في مدة قليلة ومنهم من لا يبلغ مجزته الى تلك
الدرجة بمقدار تلك المدة والمالك غير مقدري حق الجسر حتى يجب في اندرهم
الواحد ومادونه لانه مانع كل حق وان قل ظالم فيما زى به وصفة الجسر
ان يكون في موضع ليس فيه فراش ولا يخلو احد يدخل عليه يتأنس ولا يخرج
لمجموعة ولا جماعة ولا يخرج فرض ولا يجوز جنازة ولو اعطى كفيلا ولا يجي
دمضان والعديد ليصير قلبه ويوفي ولا يخرج بموجب قربه الا اذا لم يوجد
من يعلقه ويكفنه فيخرج من لقربة الاولاد وان ضعف مريضه وله خادم لا يخرج

لأنه يشرع ليفجر قلبه فيسارع الى قضاء الدين وبالمرض يزداد الفجر وان
لم يكن له خادم اخر جوه لانه ربما يعوب بعدم ما يقوم بمصالحه وهو ليس بمحتاج
عليه ولا يخرج للمعاينة لا مكانها فيه ولو استنهي الجراح بدخل عليه من يحل
له فيطأوها حيث لا يطلع عليه احد لان شهوة الفرج كشهوة البطن وقيل يمنع
منه لانه من فضول الخواج بخلاف الاكل والشرب فان منعه يؤدى الى الهلاك
ويرحق له يتناول مال الغير حالة المحضنة خوفا من الهلاك وكيف يجوز قبله
لاجل الدين ولا يمنع من دخول اهله وجيرانه عليه للتدبير في قضاء الدين ولكن
يمنعون من طول المكث عنده هذه اذبة ما في العناية والبيتين **فصل** في مطلق وهو
يفتح اليهم وسكون الطاء المهمة التأخير كذا في الصحاح ولنا فيه بحث لان التأخير
الى قيام البيعة لا يرتقي ظاهراً الى درجة يجب جبهه قبل ان يعرف باؤه بعد
الحكم كما يفهم من عبارات أكثر المعتبرين لانه يجوز ان يكون انكاره حقا واقعا
وقيام البيعة منسيا على التزوير وان يكون انكاره لنيانه دينه ولو سلم كونه
عنادا وكذبا محضاً فالصواب ان لا يجعل جبهه قبل ان يبين حاله بالامر بالانذار
والمطالبة بمجرمة طلب المدعى لك لان الظن ان قصده الانتقام منه باهرق دمه
بناء على ان عرض كل صاحب عرض كدمه والجس ليس بموضع نزوع لذلك بل للزجر
التعير من ابي عن ايفاء الحق الثابت بعدم الامرية والظن من حال المحكوم عليه بمجر
شرعا الا يفاء وعدم الالباء فالظاهر ان يشترط في الجس الالباع بعد الامر والمطالبة
بلا فصل بين الاقرار والبيعة كما ساعدت به عبارة صاحب الكافي فيه وفي
الكنز والواقي **فصل** فيما لزمه اي يجب في كل دين لزمه **فصل** وفي نفقه عرسه
وهو بكسر العين المهمة امرأة الرجل كذا في الصحاح وقوله المعجل اي دون مؤجله
لان العادة جرت بتسليم المعجل فكان اقدمه على النكاح دليل على قدرته وقوله
في غيرها اي غير ما ذكر في الديون **فصل** اي لا يجزى دين الولد اي لا يجزى
الاب الذي يثبت للولد عليه وكذا الحال في كل اصل من الاجداد والجدات لان
الجس عقوبة وهم لا يستحقونها بسبب اندرهم حتى لا يجب عليهم القضاء بقتله
ولا بقتل مورثه ولا الحد بقدره ولا يقذف امه الميتة وان طلبها او جوب اشتراكهم
قال الله تعالى ولا تقبلن اي الى قوله واحضن لها جناح الذل بخلاف النفقة لانه

قصدا اهلاكه بمنعها عنه فحسن لدفع الهلاك عنه ولا يرى ان له ان يدفعه
بقتله او اشهر عليه السيف ولم يتسمر له الدفع الا بقتله هذه اذبة ما في العناية
والبيتين **فصل** الا اذا قامته بينه اي للمدعى بقتله اي بالعناء في عيبه ثم بعد
ما يجبه قدما يراه يكال عنه فان قامت بيعة على اعساره اخرجته من الجس
وليس هذه شهادة على النفي لان الاعسار بعد الياس امر جاد لا بانفي وان
اسخلف المطلوب الطالب انه لا يعرف انه مقدم خلفه فان نكل اطلقه وان حلف
ابن الجس **فصل** على خصم حاضر قبل تكبير لفظ الخصم ليتسمر الى ان ليس المراد منه
المدعى عليه اذ لو كان اياه لما احتج الى كتاب من قاض الى آخر ولا بد منه ليلا
يمنع القضاء على الغايب فالمراد به كل من يمكن ان يكون خصماً **فصل** فان هذا
حكم لان السجل لا يكون الا بعد الحكم وقوله لم يحكم لانه قضاء على الغايب وهو
عندنا لا يجوز وقوله وهو الكتاب الحكمي والفرق بينه وبين السجل ان السجل
اذا وصل الى المكتوب اليه ليس له الا التقيد وافواه برأيه او خالفه لا اتصال
الحكم به واما الثاني وافقه نفعه والا فلا لعدم اتصال الحكم به وقد يشتر
الى ذلك قوله وهو نقل الشهادة **فصل** ويقبل اي الكتاب الحكمي **فصل** اذا
شهد به على بناء المفعول والضمير في به يرجع الى كتاب القاضي وفي عنده
الى القاضي المكتوب اليه قوله كالدين مثال لما لا سقط شبهة واما بقوله
في العفار فلان التعريف فيه بالتجديد وذلك لا يحتاج الى الاشارة **فصل** لا يحتاج
الى كتاب القاضي لانها اذا لم يجد يكونان من جملة الاعيان المنقولة ولا يقبل كتاب
القاضي فيها **فصل** اذا احتياج الى اشارة الى امور ثلاثة احدها ان جواز الكتاب
الحكمي في المديون لا يها يمكن تعريفها بوصف مستغنية عن الاشارة اليها وثانيها
ان ما يحتاج الى اشارة لا يجوز فيه ذلك الكتاب وثالثها ان الامور المذكورة بمنزلة
الدين لا يحتاج فيها الى الاشارة فان قيل دعوى النكاح منها ويحتاج الشاهد
فيها الى اشارة الزوجين وكذا في البواقي قلنا ان الاشارة الى الخصم شرط فيما
ذكره وهو ليس بمدعى بل المدعى به ههنا انما هو نفس النكاح والامانة وغير
ذلك مما هو من الافعال الا يرى ان الاشارة الى الدين والمديون لا بد منها عند
دعوى الدين وليس ذلك بمانع بالاجماع كذا في العناية **فصل** فيقبل فيه اي

دونه الامة لغلبة الاباء في العبد ونما فان العبد يخدم خارج البيت غالباً
فيقد رعى الاباء فيتمس الحاجة فيه الى الكتاب بخلاف الامة فانها يخدم داخل
البيت غالباً وعن آباء انه يقبل فيهما ولا فرق في كيفية كتابهما سوى انه ليس
للقاضي ان يتسلم الامة الى المدعي لكنه يبعث بها على ايدي لئلا يطاها قبل القضاء
بملك راعياً انهما ملكه **فصل** حيانة عن التبديل وتزويرها ذيل المدعي عن تصدده الرقة
فصل لكن لا يحكم الى قول هذا على رواية ابي يوسف مخالفاً لسليله الجمهور لان
المختار عندهم ان يحكم قاضي بخار استعينا عن مكتوب ثالث كما يفصح عنه لفظ
الاكمل **فصل** وعن محمد بن عمار وروى عن ابي حنيفة في النواذر قال يجوز في جميع
العروض وعن ابي ليلى انه يقبل في المنقول وغيره والقوى على هذا التحامل
النص كذا في البيان **فصل** لا في جرد وقود لانه في كتاب القاضي شبهة التدوير
لانه الخط قد شبهه الخطوط وما يسقطان بالاشهاد كذا في البيان **فصل** فعند
ابي يوسف تفريع على قول النص لم يشترط لاداة الاشهاد على انه كتابة وثمة
ليس شيئاً من المذكورات كما لا يخفى وقوله وعن ابي يوسف رواية عنه تقياً
لا يشترط اصل الختم فضلاً عن الاشهاد عليه تسليمه في ذلك ابتلى بالقضاء فنقول
بكفله ح ان يقول وعنه بدله كما هو الظاهر **فصل** اذا سلم اى عرض عليه مسلماً
عن عوان قبضه لا يقبله اى لا يأخذ ولا يقبضه **فصل** افتح القاضي ولعل الا صريح
ما قاله محمد بن عمار من يجوز الفتح شهادة الشهود بالكتاب والختم من غير تعرض لعدالة
الشهود كذا في العناية **فصل** وعزله وكذا يخبر وجه عن اهلية القضاء بمخبر او
اغماؤا وفسو **فصل** قبل وصوله وبعده قبل القراءة لا يقبل فيهما لانه حكم القضاء
يستفي من حكم الشهادة **فصل** ولا يستخلف قاض واذ اقل الخليفة لوجله جعلت
قاضي القضاء هو الذي يتصرف في القضاء تقليداً وعزله كذا في العناية **فصل**
ولا يؤكل قول ان اراد مسألة توكيل الوكيل ههنا انما وقع على سبيل البيع
والتشبيه لا بخلاف القاضي يؤيد قول صاحب الهداية فصار كتوكيل الوكيل
فصل لا ينعزل بعزله اى لا ينعزل نائب القاضي ولا وكيل الوكيل بانعزالهما
ولا بعونهما منوباً ومؤكلاً وكذا لا يملك عزلهما الا اذا فوض اليهما ذلك ايضاً
بان قال السلطان او اصيل لهما فاستبدل من شئت بعد تفويض النصب اليهما

كذا

كذا افرهم من تقرير العناية **فصل** واما في القضاء لا يقال ان كتاب المراد بقوله
لا ينعزل بعونه المتوب ان الامر في القضاء كذلك قبل التفويض فيطلانه يتبع لانه
جواز نفس الاستخلاف منوط اليه والانعزال فروع او بعده فان الامر في الوكالة
ايضاً كذلك فلا يظهر وجه التخصيص والاشارة بصدده اظهارة لانا نقول لعل
المراد ان اشهار انعزال الوكيل بوث موكله يبلغ الى منزله يجوز ان يتوجه كون
كيل الشا منعزلاً بعونه الاول حال كون الاصيل حياً بعد تفويض الامر اليه وليس القضاء
كذلك لانه الواضح في الادعاء فيه عدم انعزال النائب بعونه المتوب الذي هو
القاضي بل بوث الخليفة ايضاً بخلاف الوكيل الاول وكيله فانما ينعزل بعونه
الاصيل وان ينعزل الشا بعونه الاول لانه ليس بوكيل حقيقة وبالملة كل وكيل
ينعزل بعونه اصيله الحقيقي وليس احد من القضاة ونوابهم ينعزل بعونه من توليه
والستر في ذلك ان القضاء ينصبون بمصالح عامة الخلافة فلا وجه لانعزالهم
بعونه شخص واحد بخلاف الوكيل فانه يفوض اليه مصلحة شخص واحد فيعزل
بعونه كذا سمعته من شئني مع ثم توجه به عينه في كلامه **فصل** في مختلف فيه
اي مجتهد فيه وقوله لا ما خالف في شروع في بيان المجتهد فيه بعد الحكم بوجوب المضاد
فاذا حكم حاكم بخلاف واحد من هذه الثلاثة فرفع الى آخر لم ينفذ بل يبطله حتى لو نفذ
ثم رفع الى القاضي ثالث نقض لانه باطل وظلال والباطل لا يعتمد عليه بخلاف المجتهد
فيه فانه اذا رفع الى الثاني كما في الكتاب فان نقضه فرفع الى ثالث فانه ينفذ
القضاء الاول ويبطل لانه الاول كان في محل الاجتهاد وهو نافذ بالاجماع والشا
مخالفة للاجماع وهو باطل لا ينفذ كذا في العناية **فصل** المتروك بالسمية
فيه نوع ساجد يندفع بتقدمه بنظم الخلافة هكذا اى كالقضاء يخل متروك التسمية
عند **فصل** كالقضاء يخل متروك النساء صورة كاح المتعة ان يقول الرجل لمن خطبت
اتبع بك سنة بالف كما سبق في كتاب النكاح قبيل باب الولى **فصل** فسيأتي
شارة اى قول النص والقضاء في المجتهد الى آخره **فصل** ففي مقابلة اتفاق الاكثر
الحق قال الاكمل ينبغي ان يحمل هذا على ما اذا كان الواحد المخالف ممن لم يسوغ اجتهاده
ذلك كقول ابن عباس في جواز ربوا الفضل فانه لم يسوغ له ذلك فلم يتبعه
احد وانكروا عليه فهو خلاف الجمع عليه يجب نقضه فاما اذا سوغ له ذلك لم ينعقد

الاجماع به وانه كقول في اشتراط نجب الاعم من الثلثة الى السدس بالجمع من
 الاحوة ولا يحمل على قول من يرى ان خلاف الاقل غير مانع لا تعقاده لانه ليس
 بصحيح عند عامة العلماء انتهى **فصل** في النكاحية يعني ان الاختلاف الذي يجعل
 المثل مجتهدا فيه هو الذي وقع بينهم وبين التابعين لا الذي يقع بعد **فصل**
 ينفقه فاهراي فيما بيننا وباطنا اي فيما سنده الله قال الجوهرى الدور والكذب
فصل اي يسلم القاضي اى حل له وطنا صرح به الاكل **فصل** كانشاء عقد جديد
 قيل فعلى هذا ينبغي ان يشترط حكمه بحضور شاهدين لانه شرط صحة هذا
 العقد كما هو رأى البعض واجيب بان هذا شرط الانشاء النكاح قصدا
 والانشاء ههنا يقبض اقتضاء فلا يشترط فيه الشهادة كما هو مختار لبعض
 المشايخ كذا فهم من تقرير العناية **فصل** كوى القاضي قيد بالوقت احترازا
 عن مسخ القاضي فان فيه اختلاف الروايتين وقد مر مما تفصيل هذا المقام
 في باب خيار العيب في قول الشارح وهو قد قبل هذه المسئلة الخ فيلنظر فيه
فصل كما اذا ادعى دارا فان فيه ما يدعى على الغائب وهو ان شراء الدار سبب
 لبث ما يدعى على الحاضر وهو الملك لانه الشراء من المالك سبب للملك لا محالة
 كذا في الاكلمية **فصل** لا يلتفت الى انكاده ولا يحتاج الى اعادة البينة **فصل**
 اذا كان فيه ابطال حوز الغائب كما مر من دعوى العبد على مولاه تعليق عتقه بتطبيق
 زيد فوجده **فصل** بدخول زيد في الدار يقبل لانه لا خير عليه ومن المتأخرين
 من قال في الشرط ايضا يقبل كما في السبب منهم البزدي لانه دعوى المدعى
 كما يتوقف على سبب يتوقف على شرط ايضا لا يقال المعتبر هو السبب الا ان توقف
 فيه اكثر لكونه من الجانبين لا ناقول المعتبر توقف ما يدعى على الحاضر على ما يدعى
 على الغائب وهو في الشرط موجود كذا في العناية **فصل** لانه يحافظه لان القرض
 مضمون على المستقرض بخلاف الودعة فانها امانة ان هلك تملك بغير شيء
 فلما ورد عليه ان في القرض ايضا احتمال التملك بخود المستقرض دفعه بقوله
 والقاضي قاذم **فصل** في الاصح وقيل يجوز له ذلك لان ولاية الاب نعم الملك
 وانفسر كولاية القاضي وشفقته تمنعه عن ترك النظر له والظاهر انه تعرضه
 عن يامن بحجوه وان اخذه الاب فرضا لنفسه قالوا يجوز وروى الحسن عن الامام

ان لا يجوز كذا في الاكلمية **فصل** كتب في ذلك وثيقه وانما يكتبها محامدا
 ان بناء لكثرة اشتغاله **فصل** من صلح قاضيا فخرج به الكافر والعبد والمجذوم
 في العقد والفاصول والبصبي كى الفاسق اذا احكم يجب ان يجوز عندنا كما مر
 من ان الفاسق لا ينبغي ان يقلد والوقلة جاز **فصل** اي صح اخباره اشارة الى
 ان قول المص وخبره عطف على لفظ تحكيم الخصمين لا على حكمه في قوله ولزمنا
 حكمه **فصل** والوقت يعني القاضي الذي ولاه السلطان على بلدة او ناحية **فصل** وهو
 بخلاف الحكم والشهادة عليهم فانهم يصحون لعدم انهم **فصل** ولا التحكيم اي
 لا يجوز التحكيم في الحدود الواجبة حقا لله تعالى باتفاق الروايات لانه امام متعين
 لا يستيفها واما في حد العقد والقصاص فقد اختلف فيه منهم من جوز
 بناء على ان الاستيفاء ليسا وهما من حقوق العباد فيجوز كالاموال ومنهم
 من لم يجوز في الحدود والقصاص مطلقا وقد اختار المص الثاني واستدل الشارح
 عليه بقوله لا تهما اي الخصمين لا يملكان دمه الخ لكن هذا لا يدل على ان القصاص
 اما الحد قالوا في ذلك لان حكم الحكم ليس بنجدة في حق غير المتكلمين فكان فيه
 شبهة والحد والقود لا يستوفيان بالشهادتين وهذا اشمل من دليله **فصل** في سائر
 المجتهدات اي في جميعها كما اشار اليه الشارح **فصل** كالكنايات اي كالحكم في
 الكنايات بانها راجع كذا في البيانية **فصل** وفتح اليدين اي المصاف الى الملك قيل
 صورته اذا قال الرجل لا مراة اذا تزوجتك فان طلق ثم بعد ذلك حكم الحكم بفتح
 هذا اليدين يح عند الشافعي وروى عن اصحابنا ما هو اوسع من هذا ان صاحب
 الحادثة اذا استغنى فقيرا عدلا من اهل الفتوى فاقتاه بطلاق اليدين وسعه
 اتباع قواه وامساك الخلو بطلاقها **فصل** مسأخ اي جواز **فصل** قوموا فادعوه وهو
 امر من الدية ومفردة ومثلوه وهو حديثا حمل بين مالك وكانت له حرة ففرض
 احد بينهما بمود حيلة فالتق جنيبا ميتا قال النبي سم لا وليا الضاربة قوموا الحديث
 كذا في الكفاية في اول كتاب المعاقب واختلف في حكم القاضي بعلمه قالوا ان محمد ارج
 اعتبر علم القاضي حتى قال ان زيدا غصب شيئا من المدي بانه من زيد
 يدفعه الى المدي وهذا جواب رواية الاصول وروى ابن سميعة عنه
 ان القاضي بعلمه وان استفاد العلم في حالة القضاء حتى يشهد معه شاهد واحد

لعل القاضى يكون غالبا فيما يقول فيشترط مع علمه شاهد آخر حتى يكون
علمه مع شهادة شاهد آخر بمعنى شاهدين كذا في العمانية **سائل شتى** منه
اى من كتاب القضاء **فصل** اى يضر ويد فى جوار البيت السفلى وتدا
وليس لصاحب العلوان على علوه ولا ان يضع عليه جذوعا لم يكن ولا يحد
كثيفا الا برضا صاحب السفلى عند الاعظم يعنى لا جاز لكل واحد منهما ان يضع
مالا يضر به كذا فى العناية **فصل** او ينقب من ثقب الجدار اذا احدث فيه
الثقب والثقب للاستفانة او للاستراحة والكون بفتح الكاف ثقب البيت والفتح
لغة فيه وهى بالفارسية روز بر كشاده كذا فى الدستور **فصل** ولا لاهل ذليفة
مستطيلة وهى المحلة سميت بها ليلها من طرف الى طرف من زاغت الشمس اذا
مالت والمستطيلة الطويلة من استطال بمعنى طال كذا فى البيانية **فصل** لهم ذلك
لاهل الزايفة المستطيلة فتح الباب فى الزايفة المستديرة صورة المسئلة اذ
ان لرجل دار فى محلة بانها الى السكة العظمى وبعضها يطرأ الى السكة السفلى
الغير نافذة فاراد ان يفتح بابا الى تلك السكة ليس له ذلك لانه مخصوصة لاهلها
ولا فرق فى الاولى بين ان يكون نافذة او غير نافذة فى ان لا حق لاهلها فى المشعبة
بخلاف ما اذا كانت المشعبة نافذة لان المرور فيها هو العامة فلاهل الاولى فتح
ابواب فيها ولاهل المشعبة ان يفتحوا بابا الى العظمى فى الفصيلين لانهما مكرر الكل كذا
فهم من تقرير سراج الهداية **فصل** فلنصور متوج على قوله وهذا اذا كانت المحل يعنى
اذا احكمنا بالتقارب بين نصف الدائرة واقل منه وبين اكثر من ذلك وجب علينا
ان تصور مسئلة الزايفة المستديرة بصورتين الاولى كونها نصف دائرة او اقل
وفيه فتح باب بلا ترتيب واثانية كونها اكثر منه ولا يفتح فيها الباب اصلا كذا قيل
فصل يرجع الى الصورتين والضمير فى يرجع راجع الى قوله فاقام بينة وهذا
المرجع وقد وجد فى بعض الشرح وفى بعضها **فصل** تقر ملكه اى لان دعوى
الشراء بقر ملك الواهب عندها فلا بناقف فيها فيقبل قيل ينبغي ان لا يقبل فى هذه
الصورة ايضا لانه ادى شراء باطلا حين ادى شراء مملكه بالهبة واجيب بان
ما اوجب الهبة فقد فسخرها من الاصل وتوقف الفسخ فى حوز المدعى على رضاه فاذا
ا قدم على الشراء فقد رضى بذلك الفسخ فيما بينهما فانفسخ الهبة بترخيصه واشتر

مالا يملكه فكان صحيحا كذا فى الاكتمية **فصل** لانه اذا اخذ ردليل الاول وقوله
لو يتمام دليل ثاب كلاهما كذا فى الهداية والفرق بينهما انه الانفساخ فى الاول
مترتب على الفسخ من جانب البايع وحده وفى الثانى من الجانبين وجعل جود المشتري
نسيان من جانبه والعزم على ترك الخصومة من جانب البايع هذان بدء فى العناية
فصل اذا اجمد البايع اقول هكذا وجد اكثر النسخ التى عندنا فانها تهاجران لفظ البايع
نصب على مفعوليه محمد وفاعله ضمير الراجع الى المشتري ويؤيد هذا التفسير وقد
من بعضا هكذا اذا اجمد المشتري بايع ومعنى انكار المشتري للبايع انكاره لدعوى
البيع **فصل** والزيف من ذيف للداهى اى غيرتها **فصل** المستوفة تعريب بينة وتوله
قال فى العناية تعريب سه تود فى المغرب معرب سه طاقه وفى تاج الشريعة معرب
سه تاهه ومال الكل واحد وهو ان له ثلث طاقات الطاق الا على والا سفل منها
فضة والا وسط نحاس او صغرا ورماس وقد افصح الشارح بى عن هذا اللفظ
بطلان نحاس بالفضة **فصل** لانه يحتجب وهو الذى لا يباشر الامور بنفسه والمؤذر
التي لم يجر عادتها بالبروز وحضور مجلس الحكم قالوا وعلى هذا اذا كان المدعى عليه
تم يتولى الاعمال بنفسه لا يقبل بينة وقيل يقبل البينة على البراء فى هذا الفصل
باتفاق الروايات لانه يتحقق بلا معرفة فامكن التوفيق بان يقول لم يكن شئ
وكن اذ يتنى بمضمونك الباطلة قد فعلت ايك ما تدعيه رفعا لانه كذا الذى
انه يقال قضى بباطل كما يقال قضى بحق كذا فى الشرح **فصل** فظهر فيه عيب
اى عيب لم يجد مثله تلك الادة كالا صبيح الزايدة مثلا **فصل** فادعى الخصم براءة
المدعى اى ادعى البايع ابراء المشتري اياه من كل عيب والتعبير عن البراءة بالبرائة
ليس بتعبد كل البعد يؤيد قول الزيلعي فاقام البايع البينة انه ابراء من كل
ينيب به **فصل** قياسا على المسئلة المحل يعنى كما ان فيها انكر او لا اصلا ثم اقام البينة
على القضاء او البراء فقبلت بناء على ان غير المحل قد يقضى ويبراء فامكن التوفيق
فكذلك صرنا يجوز ان يقول لم يكن بيننا بيع لكنه لما ادعى على البيع بسالته ان
يبرأ فى ابرائى او قال ما بعته منه وانما باعته وكيلي وابراه عن العيب فيكون صادقا
بذلك كذا فى الزيلعي **فصل** استدعى قيام البيع لان شرط البراءة تعبر للعقد من اقتضاء
وصف السلامه الى غيرهم وذلك يقضى وجود اصله لانه الصفة بدون الموصوف

غير متصورة وانكاره اياه يناقض ذلك **فصل** في مبيغة المتكلم وحده من مضاع
 دفع **فصل** لا يستشاف اى يصير ثقة ليعتمد عليه ويمسك به وقت الحاجة
 وطرف الاستثناء اى جمعه يبطله فلا يصير توكيلاً ومعتداً عليه فهذا خلف باطل
فصل يحكم للمحال كما في جريان ماء الطاحون وانقطاعه اذا اختلف فيه المتعاقبات
 بعد مضي مدة فانه يحكم الحال فان كان الماء جارياً كان القول للاجر وهو صاحب
 الطاحون وان كان منقطعاً كان للمحتاج من اراد تحقيق هاتين المثلتين
 فيلنظر في تلخيص العناية من تطويل التنازع **فصل** اى دفع الودعة يعنى
 امر به فعملها اليه **فصل** لم يكن له اى لم يوجد الا قرار الاول مكذب **فصل**
 بشهود لم يقولوا متعلق قسمه اختاره به عما يثبت بالا قرار من المودع
 الذى هو المال فى يده فانه يحوز الكفيل منهم اتفاقاً **فصل** وهذا لا
 خياط ظلم اى ميل عن سواء السبيل لانه القاضى لما اخذ الكفيل من غير طلب
 يكون ظاهراً منه لانه جعل نفسه خصماً وهو ليس بخصم **فصل** لانه دليل
 اخر على عدم جواز اخذ الكفيل يعنى ان جملة المكفول عنه يمنع تحلة الكفالة
 وهرنا المكفول له مجهول فلا يقع **فصل** محمد دعواه اوله متعلق بقوله وترك
 باقية يعنى لا فرق في وجوب ترك الباقي مع ذاليد بين انكاره لدعوى زيد
 واثباته اياها بالثبوت كما في الصورة التى ذكرها المصنف وبين قراره بها
 عند الاستعانة خلافاً لما ذهب اليه **فصل** يؤخذ منه اى المنقول من المودع بالفتح **فصل**
 عند الجود اتفاقاً الى انما زاد قيد الجود دفعاً لما يتوهم من عموم عبارة النص من
 انه لا تفاوت المذكورين حال الاعتراف ايضا وليس الامر كذلك بل هو مختص
 بحال الجود **فصل** على مال الذكوة يعنى فى ان القليل فيه **فصل** بايجاب الله تعالى
 من الصدقة مضافاً الى مال مطلق كقوله تحخذ من اموالهم صدقة انصرف
 الى البعض فكذا ما يوجب العبد على نفسه بخلاف الوصية لانه اخذ الميراث
 والارث يجزى في جميع المال فكذا اى كذا فى الذيل **فصل** امسك منه قوته
 لانه حاجته هذه متقدمة اذ لو لم يمسك لا يحتاج الى يسأل الناس من يومه
 ونحو الصدقة في جميع ماله واظهاره لا يحتاج الى الغير من يومه عملاً يخفى على احد
 ولكن لم يبين محمد في المبسوط مقدار ما يمسك لا اختلاف احوال الناس في كسره

العيال وفلانة **فصل** يوجب يوم لا ينصل الى ما يتفق يوماً **فصل** وما صاحب
 المستقل يعلى صاحب القلة الذى يملك الدور والحوليتة والبيوت التى يوجرها
 بشهر لا ينصل شهرها فشهراً **فصل** وما صاحب الضياع اى الدهاق لا ينصل
 ينصل اليه سنته فسنته قبل ايراد مسألة النذر فى كتاب القضاء يحتاج الى تو
 جية وجبه وعوائده ذكرها باعتبار الفروع بينها وبين الوصية التى هي اخذ الميراث
 وبهذا يظهر مناسبة ايراد مسألة التوكيل بقوله وصح الايضاح الى اننا
 سببه بين هذا الكتاب مسألة التوكيل **فصل** بعد موته اقول هذا العهد اتفاقى والا
 فلا وفى قبل الموت ابد العلة انما اى به اشارة الى وجبه الفروع بين الوصية والنو
 كيل وهو ان الوصاية خلافة له لا نيابة لانها مضافة الى زمان بطلان النيابة والخلافة
 ولا يتوقف على علمه بالتصرف كما اذا تصرف الوصي بالبيع ولم يعلم موت المورث
 فانه صحيح بخلاف الوكالة فانها اناية لقيام ولاية النوب عنه والناية بتوقف
 على العلم لانها لو توقفت عليه لم يفوت النظر فمرة التوكيل وفى الاول لو توقفت
 فان العجز الموجب فى الوكالة **فصل** وشرط خير عدل وانما عدل من الشراة الى الخنز
 اشارة الى انه ليس بشهادة حقيقة ولهذا لا يعتبر فيه بعض شرائطها **فصل**
 ولو ترك قاضى الى هذا شروع فى المسائل المقررة التى يجوزها اهل واحد يتعلق
 بكتاب القضاء وهو قول القاضى بانقراده قبل الغزل وبعد مقبوله **فصل**
 فان احسن تفسير اى تفسير قضائه على وجه اقتضاء الشرع كان يقول مثلاً
 يثبت عندى بالجملة انه سرق نصاً بام حرز لا شبهة فيه **فصل** فانما هو ان القاضى
 لا يظلم والقول لمن شهد له الظاهر لانه ثبت فعله فى قضائه بالتصديق
 ولا يمين على القاضى لان ايجابها عليه يقضى الى تعطيل امور الناس باقتناع الدخول
 فى القضاء **فصل** رواه لم يكن له بينة فانقول للقاضى يعنى فى الصحيح لان القاضى
 استدفعه الى حاله مناقته للضمان ما ستر ان حالة القضاء يناهض الضمان والقاضى
 بفلك الاسناد منك والقول للمحكمة **كتاب الشهادات** اقامه
 عقب كتاب القضاء اذا القاضى يحتاج فى قضائه الى شهادة الشهود عند انكار
 الخصم وهو فى اللغة اخبار بصفة اشئ عن مشاهدة عيان ولهذا قالوا
 انما مشتقة عن المشاهدة التى تنبئ عن المعاينة وفى اصطلاح الفقهاء

اخبار صادقة في مجلس الحكم بلفظ الشهادة وحكمها وجوب الحكم على القاضي
 بموجبها بعد التذكية والقياس ياتي كونها حجة ملزمة لانه خير بحمل الصدق
 والكذب ولكنه بالنصوص والاجماع كذا في التبيين **فصل** ويجب بطلب المدعي
 قبل اغايشه بطلب لانه حقه فيتوقف على طلبه كسائر الحقوق ونوقف
 بما اذا علمنا الشاهد ولم يعلم بها المدعي ويعلم الشاهد انه اذا لم يشهد
 يضع حقه فانه يجب عليه الشهادة ولا طلب ثمة واجيب بانها ملحق بما هو المطلوب
 دلالة فانه الموجب للاداء عند الطلب احياى الحق وهو فيما ذكرتم موجود فكان
 في معناه فالحق به **فصل** اى افضل واستدل عليه الاكمل اولاد بالتقل وهو
 قوله من ستر على مسلم عيبا ستر الله عليه في الدنيا والاخرة و ثانيًا
 بالعقل وهو ان استروا الكلمات انما يحرم الخوف فواة حوى المحتاج الى الاموال
 والله تعالى عن العالمين وليس له خوف فواة الحق فبقى ميانة عرض اخيه
 المسلم ولا شك في فضل ذلك انتهى **فصل** للزنا اربعة رجال وانما شرطها
 فيه دون سائر الحد وكعتل العمد وغيره قيل الظاهر منه انه تعالى يحب الشر
 على عباده ولا يرضى باساعة الفاحشة **فصل** وباقي الحدود رجالان كحد
 الشرب والسرقه وحد القذف **فصل** والولادة بان يقول ولدت هذا المرأة
 هذا الولد **فصل** وصية يعنى بها الا يصادق لا الموصى به لانه مال وما في معناه
 وهو في تعداد غيرهما **فصل** بل هذا مخصوص بالمال او توابعه ايضا كالاداري
 والادارة والكفالة والادخل وشرط الخيار **فصل** اعلم ان العدالة هي كون مسأ
 الرجل اكثر من سيئاته وهذا يتناول الاجتناب عن الكبائر وترك الصغار على
 الصغار وقيل هي الامتناع عما يعتقد حرمته قوله شرط عندنا اقوال انا قد
 به لان عند الشافعي هو شرط صحة القول حيث لا يجوز شهادة الفاسق
 عنه كقضاؤه كما سبق في اول كتاب القضاء وروى صاحب الهداية عن الشافعي
 ان الفاسق اذا كان جيبا في الناس ذامرة يقبل شهادته لانه لا يستاجر
 لوجاهته ويتبع عن الكذب لمروته والاصح عدم القول منه **فصل** يجب
 على القاضي ان لا يقبل قول الظاهر ان يقول لا يجب على القاضي ان يقبل ويقول
 ينبغي ان لا يقبل النقص الا ان يكون المعنى يجب على القاضي الذي يريد ان يحكم

بلا ارتكاب انما لا يقبل الخيرونه بفسيد قولهم هربنا صح حكمه بقولهم لكنه
 يا ثم كما قرأهم من تقريرات خارج في اول كتاب القضاء **فصل** فلم يقبل تفريع على اشتراط
 لفظ الشهادة فقط **فصل** الا في حدود او قود اى مسائل القاضي عن عدالة الشاهد
 فيها وان لم يطعن الخصم ثم امانه فحان بالشهاد في مسائل عنها حتى يطالع
 على ما سقط به ذلك كذا في العناية **فصل** ولا يصح تعديل الخصم لان في عدم المدعي
 و شهوده ان الخصم كاذب في انكاره مبطل في قاره فلا يصح معدلة لا شتر الادلة
 فيه بالا تفاق **فصل** هو عدل صدق على حقيقة الماني وقوله ثبت الحق لوجود
 الا عتراف فيقصر باقاره لا تركبه اما لو قال هو عدل ولم يزد عليه شيئا لا يلزمه
 شيء **فصل** وترجمة الشاهد وهو بفتح الجيم تفسير الكلام بل ان اخرازمي يعرفها
 القاضي اواحد للخصم كذا في شرح الجمع **فصل** والوسالة اى كفى ولعد ايضا
 في الوسالة من القاضي الى المذكي ومن المذكي اليه كذا في البيانية واما عند مخبر
 يجب الاثبات وايضا يشترط في المذكي عند الذكورة في الحدود والاربعة في تركية
 شهود الزنا كذا في العناية **فصل** حتى لا يصح تركية العلةنية من العبد واما تركية
 الشرفلا يشترط في الزك فيها اهلية الشهادة فصالح العبد مذكيا مولاه وغيره والوالد ^{المولود}
 وعكسه كذا في الاكلية **فصل** فلا بد ان يكون كلام مبتداه وليس من تمام كلام الخصام
فصل لا اشهد في يعنى اذ اسمع المبايعه ولم يشهد عليها واجز الى الشهادة يقول
 الشاهد اشهد انه باع ولا يقول اشهد في لانه كذب **فصل** لم يشهد للشهود عليه
 هكذا وقع في جميع النسخ التي رايناها والظاهر له يدل عليه فليتامل **فصل** بلا عيان
 بكسر العين من عاينة عيانا اذا رايته بعينك **فصل** الا في النسب الى والقياس ان
 لا يجوز لعدم العلم والشاهدة وجه الاستحسان ان هذه الامور استترة مما يختص
 بعائنه اسبابها خواص من الناس فلو لم يعتبر فيها السامع اذنى الى الحرج
 وتعطيل الاحكام يبقى على انقضاء القرون كالاربع في النسب والموت والنكاح
 وكثوث الملك في قضاء القاضي وكما ان المهر والعدة وثبوت الاحصان والنسب
 في الدخول وكعدم تضعف الحقوق في الوقف فلو لم يقبل فيها الشهادة بالسامع ادى
 الى ذلك وهو باطل بخلاف البيع لانه ما سمعه كل احد كذا في الاكلية **فصل** اذا انزها
 عدلان قال الا كذا وهذا قول ابو يوسف ومحمد ولما على قول اى خيفة فلا يجوز الشهادة

يسمى ذلك من العامة بحيث يقع في قلبه صدق الخبر انتهى فيقول فهذه من المسائل التي ترك المصنفها عادة من إيراد المتن على مذهب الأعظم والتصريح بما أورده على قول صاحبه **فصل** داخل في أصل الوقف حتى لم لم يقولوا وقفنا على هذا المبدأ والمقرع أو نحو ذلك لم يقبل شهادتهم **فصل** أما الشرط المحيى لا ينبغي أن يقول بالتسامع اشهد أن الواقف شرط أن يصرف من غلته إلى فلان كذا أو لوفعله لا يقبل لأن مبنى جنس هذه الشهادة على الاستتار وهو لا يتأتى غالباً إلا في أصله لا في شرائطه **فصل** ويشهد رأي جالس الحق لما فرغ من بيان الشهادة بالبيان والتسامع شرع في بيان نوع ثالث منها هو الشهادة التي يشهد بها الشاهد بمجرد نظره إلى ظاهر حال المتهود به معتمد على فريضة نفسه بلا عسك شيء آخر **فصل** أنه قاضى وإن لم يعارض تحليل الإمام إياه **فصل** أنها عرسه أي وإن لم يشاهد العقد يسأل القاضي هل كنت حاضر وقت العقد وإجاب بالنفي يقبل بشهادته لأنه يحل له أن يشهد بالتسامع إذا لم يقبل كما شهد بامهات المؤمنين أنها أزواج النبي ثم فعلى الرؤية أو إذا قيل لا يقبل لأنه لما قال لم يعارض العقد تبين للقاضي أنه يشهد به بالتسامع ولو فسر لا يقبل فكذا هذا **فصل** والمراد به أنساب يعبر عن نفسه عاقلاً غير بالغ كان أو بالغاً فذلك مصرف الاستثناء بقوله سوى الرقيق أي العبد والإمامة فانه اليد في ذلك لا تدل على الملك لأنها في يدى أنفسهما وذلك يدفع يد الغير عنها كما حكم الحق أن الصهر الذي يعقل أن اقتراباً رقيقاً على نفسه لغيره جاز ويضع به المقر له **فصل** وان فسر القاضي شهادته بأن قال في جميع ما ذكر من قوله إلا في النسب إلى قوله وشئ سوى الرقيق اشهد به لا في سمعته كذلك ومعنى التقدير محكم اليد يقول اشهد به لأنه راتبه في يده **فصل** أقول هذا أي بطلان الشهادة بالتفسير **فصل** أن قول أبي يوسف رحمه الله لا يرد في قوله المراد بقول أبي يوسف هو قوله تجزأ اليد إلى قوله أنه ملكه وبطلان محذور ما ذكره المصنف بقوله ويشهد رأي سوى الرقيق في يد متصرف كالملاك أنه له ومعوق كونه تفسيراً له أن معنى قوله يشهد أنه له يشهد لو وقع في قلبه برؤية في يده أنه ملك له كذا فترهم من تقرير الكل **فصل** وذلك لأن مجرد اليد إلى قوله بطلان وذلك لأن الشهادة بلا علم أو غلبة ظن لا يجوز لقوله وم إذا علم مثل الشرف يشهد والافتدع ولهذا قيل لو رأى دابة

بمشية

بمشية في يد باع ثم وكنا باقى يد جاهل وليس في آياته من هو أهل لذلك لا يشهد له لعدم وقوع العلم في قلبه بانه له فيكون السامع يجوز الشهادة في موضع يجوز وكذا الرؤية في اليد في موضع يجوز بناء على اطلاع الشاهد لانه لا يحتمل المشاهدة فيقول القاضي عليه فيلزم عليه القضاء بالملك كما في التولية العيان والمشاهدة وأما إذا فسر جده بما فلا يزيده علماً فلا يجوز أن يحكم بما لا تصح كونه غير صادر عن علمه ويقين **فصل** قبل يعنى وإن فسر به عند القاضي يدل على كونه مراد المحكوم المسئلة كذا في الآية ووقوع لفظ وإن فسر به في بعض نسخ الوقاية حتى قال بعض شراحه أن الوصول متصل بقوله قبل **فصل** ولا يجري المح لا صور التيسير فيه أن يشرى بغيره حيواناً كان أو جاداً وبيناً آخر غير المتهود به بستره بغيره بحيث لا يحكم عما غنما ويصلى عليه ويدفن ويغلا يعقاد فيما بين الناس بل لا يقضى إلا على ميت ولا يدفن إلا آياه حتى لو فسر بشهادته هذه للقاضي بأن قال اشهد علوية فلان لا في صلبه عليه أو شاهده فانه قبل وقيل يكنى في الموت بأخبار عدل واحد أو واحد ولو لم يحضر الموت إلا شخص واحد وأراد أن يشهد بموته عند الحاكم أخبر بذلك رجلاً عدلاً ثم يشهدان بذلك عند الحاكم وهو عجب المسائل كذا في التبيين **باب القبول وعدمه قوله** من أهل الهواء جمع هو وهو ميلاد النفس إلى ما يتلذذ به من الشهوات من هو الشئ إذا أجبته وانما استقواه لما بقهرهم النفس ومخالفتهم السنة والخطابة بغير الخاء المعجمة والطاء المهملة طائفة من عبادة الواقف ينسبون إلى الخطاب وهو رجل كان بالكونه قتله عيسى بن موسى وصلبه بالكناس لأنه كان يزعم أنه علياً الآله الأكبر وجعفر الصادق الأصغر فعلى هذا يكون رد شهادتهم ككفرهم وعلى ما ذكره الشارح بقوله يعتقدون أن الفسق منهم **فصل** وهم الجبرية إلى من أراد الاطلاع على تفاصيلهم فليست في آخر المواقف والبعض فترقوا إلى معنى قبلوا شهادتهم الفرق النائية دون الأولى وقد فسر عنه قال أبو يعلى وشرط في الأخير أن يقول شهادته أن يكون هو لا يكفر به صاحبه **فصل** والكذب عند جميع الناس حرام حتى أن الحوارج منهم من اعتقد أن الكذب كفر كذا في البيا **فصل** يعتقدون الشهادة المح أي يجوزون أداء الشهادة للهدى إذا حلف

باب القبول وعدمه قوله

بين ايديهم انه محق ويقولون المسلم لا يخاف كاذبا **ففسر** وقيل يريدون انما
يريد به معنى قول شرح الهداية ان مذهبيهم ان يشهدوا لمن وافقهم على
خالقهم بالذوق فصاروا من مواضع التهمة كذا في الصحيح **ففسر** وعدد وبسبب
الدين قيد به لان الدنيا رتبة مانعة كما سيفتح عنه بقية هذا قول المصنف وعدد وبسبب
الدنيا واما عدم منع النبوة فلاننا من السديد فدل على ثمة دينه وعدالته
فانما قد يكون واجبة بان راي فيه مكررا شريفا ولم ينته بنهليه والذي يوجب لك
هذا ان المسلمين يجهلون على قبول شهادة المسلم على الكافر والعقد والدين
قائمة بينهما فلو كانت مانعة لما قبل **ففسر** الا شرك بالله اقول هذا حديث
معروف صريح به الا كل فعنى قوله الاتي وقد ورد في الحديث الحديث الاخر بزيادة
قوله بعينه هذه ان هذه الاحاديث بصيغة الجمع **ففسر** والفرار من الحق هو الجش
الذي يرجعون الى لغة واي عشون اليه والمراد فرار واحد عن اثنين كما يفهم
من قوله تعالى الا ان خفف الله عنكم وعلم ان فيكم ضعفا الآية **ففسر** وبهتة المؤمن
اي البهتان عليه من بهتة اي قال عليه ما لم يفعل كذا في الصحيح **ففسر** الموبقات
اي المهلكات والتوتى الاعراض والقذف في الاصل الذي والمراد ههنا الشتم
واليمين الغموس الكاذب منه من غسه في الماء اي غمره وستره به واما ستمت
اليمين الكاذبة لانه يغمر صاحبها بالادب ثم **ففسر** عقوبة في الدنيا كاذبي فانه
يثبت بالآية الكريمة انه وجب للمذكوب جرم وغيره او في الاخرة كالحال اليتم
الذي ورد عليه الوعيد بقوله تعالى ان الذين ياكلون اموال اليتامى ظلماتا اغاليا يكون
في بطونهم ناراً وسيصلون سعيراً **ففسر** وفيه تنكير حرمة الله التي تنكر حرمة الله
تعالى وانه كذا في الصحيح **ففسر** فان الامام بصيغة من المبهة اي اذنب ما دون الفواحش
والفهم الصغيرة كما صرح به ان يلقى فليتنامل لا يسقط العذالة وذلك لئلا يقضى
الى تضييع حقوق الناس فيستد باب الشهادة المفتوح لا حياياتها **ففسر** والا تلف
وهو جل من القلب اي لم ينجس لانه الختان سنة عند علمائنا وتركها لا يخل
بالعدالة **ففسر** استخفافا بالدين يعني اذا تركه بغير عذر شرعي خوف الهلاك
من كبره واما آخره كذا فمهم من تقرير النبي وهرنا لطيفة تعلقها الجوهرى
حيث قال تزعم العرب ان الغلام اذا ولد في القمراء وسعت قلفته فصارت

كالحنين **ففسر** والخفى بفتح الحاء المعجمة وكسر الصاد المهملة وتشديد الياء منزوع
الخصيته وهي البيضة الخلوقة في جوف عضو مخصوص واما قبلت شهادته لان توها
كقطع عضو منه فلا يسقط عدالة **ففسر** وعند مالك لا يقبل واما عندنا لان فسخ
الابوين لا يزيد على كفرهما وهو غير مانع لشهادة الابوين ففسرهم اولى والجواب
عن قول المالك ان الكلام في العدل وحبه بقلبه ان يكون سايرا الناس ولد اثنا
غير قاصح لشهادته لثلاثة غير موأخذ به ما لم يتقدم به ولين سألنا القاصح
فلا نعم ان العدل يجتاز ذلك او يستجبه كذا فمهم من تقرير العناية **ففسر** الا اذا كانوا
اعوانا اي معينين للسلطان على الظلم فانه لا يقبل شهادتهم **ففسر** وقيل العامل
لعله يريد به العامل الذي كان عوناً للسلطان على الظلم بانه اذا لم يكن
كذلك لم يحتج في قبول شهادته الى شرائطه الوجاهة ويدل على ذلك قوله
بما روى عن ابي يوسف في الفاس **ففسر** لا يجازفه اي لا يكتم جزافا بلا وزن
ففسر ومن حرم رضا عامل آياته وامراته الرضاعية ومثال من حرم مطاهرة
ام امراته وبنتا وزوج نبوة وابنه وابيه واما تعرض لهذه الانواع الاربعة
دفعاً لتوهم لانه بساط بينهم بحيث يكون سبباً لرد شهادة بعضهم لبعض
والا فشهادة غيرهم من الاقارب سوى الولاد مقبولة ايضا لانقاذ التهمة
بتباين الاملاك ومنافعها كذا في الشروع **ففسر** يقبل اذا كان بصيرا اي مطلقا
سواء فيما جرى فيه التسامح كالنسيب والموت اولا كذا في المعراجيه لكن يعتبر
فيه بعد اشتراط البصر وقت التمثال ان لا يكون المشهود به منقولا حتى لو انقضى
احدهما لم يقبل بالا اتفاق هذا فيما سوى الحدود والقصاص فان شهادة الاعمي
فيما ليس بمقبولة اتفاقا **ففسر** عند ابي حنيفة ومحمد بن وهب قوله ان شرط القضاء
قيام اهلية الشهادة وقت القضاء لصيرورة الشهادة حجة عنده ولا قيام لها بالعي
فصار كما اذا خرس او جث او فسخ فانهم يجمعوا على ان الشاهد اذا خرس او جث
او فسخ او ارتد بعد الاداء قبل القضاء لا يقضى القاضي بشهادته والامر الكلي في ذلك
ان يمنع الاداء يمنع القضاء لان المقصود من ادائها القضاء وهذه الاشياء يمنع
الاداء بالاجماع فيمنع القضاء والعبي بعد التمثال يمنع الاداء عندها فيمنع القضاء
وعند ابي يوسف ولا يمنع الاداء فلا يمنع القضاء قيل عليه لانهم ان قيام الاهلية

وقت القضاء شرط فأت الشاهد اذا مات او عاب قبل القضاء لا يمنع القضاء ولا اهلية
عنده اجيب بان لا غم عدم الاهلية هناك فان اهلية الملبس بالموت والشيء يتغير
بانتهائيه وبالغيبة ما بطلت الاهلية كذا في العناية **فصل** وقوله اظهر يعني ان العي
اذ لم يكن مانعاً عن الاداء اذا احتمل بصيراً عند **في** يوسف فعدم كونه مانعاً عن القضاء
بعد ادائه بصيراً يكون في غاية الظهور عند لانه لا اثر في نفس قضاء القاضي
للعى العارض للشاهد بعد ادائه شهادة **فصل** وعلوك لاد الشهاده ولاية
متعدية لانه ولاية على الغير وليس له ولاية قاصرة وهي الولاية على نفسه
فان يثبت له تلك **فصل** وان تابلات رة شهادته جزء اخير من حدة كونه مانعاً
له عن القذف لان فيه معنى الزجر فانه يوم قلبه كما ان الجلاء يوم لم يدنه وقد ذاه
بلانه فعوقب باحد ار منفعه لسانه جزاً وفاقاً فيبقى بعد التوبة كاملاً وهو
الحدة لعدم سقوطها بفار من تمام الحدة **فصل** فاسلم يعني اذا اخذ الكافر في قذف
لم يجز شهادته بعد ذلك على كفار فاذا اسلم جاز شهادته مطلقاً لان شهادته
استفادها بعد الحدة بالاسلام فلم يلحقها ردة لان التي ردت غير هذه التي يرى
ان الرد وده لا يقبل على المسلمين وهذه يقبل فبرم الاولى لا ترد الثانية كذا
في التبيين **فصل** وعد وبسبب انه نيا كذا في المحيط والواقعات وعليه صاحب الهداية
كما صرح به في كتاب الحدود وبناء على ذلك المذهب انه لا جمل الدنيا عليهم من شئ ارتكبا
لا يؤمن من الكذب عليه خلا فالزاهد في حيث قال هذا اختيار المتأخرين واما
الرواية المنصوصة فجاء فيها وهو انه يقبل اذا كانت عدلاً وان كان بينهما عداوة
بسبب امر لا نيا وهو الصير وعليه الاعتماد واما اصحاب الولاء فلهذا في الجزية
بينهم صار شهادة احدى للآخر بمنزلة الشهادة لنفسه وهي غير مقبولة قطعاً
واما ان يخلط فلا اتصال احد هو بالاخر بحيث يعد غناء احد هو غناء الآخر
وكل منهما لباس للآخر واما خلاف الشافعي فينبى على ان الاقربة بينهما كما كذا
فهم من تقرير الزيلعي **فصل** والعريس بكسر العين المهملة امرأة الزوج كذا في
الصالح **فصل** وسيد لعبد لاد الشهادة في كل الثلاثة شهادة لنفسه **فصل**
في غير مال الشركة قال في النهاية هذا في حق الشريكين شركة غياض ظاهر واما شرا
احد المتعاضدين لصاحبه فلا يقبل في الحدود والقصاص والنكاح لان

ما عداها مشترك بينهما وهذا سهو فانه لا يدخل في الشركة الا الدراهم والدنانير
ولا يدخل فيه العقار والعروض ولهذا قالوا لو ذهب لاحد من مال غير الدراهم
والدنانير لا يبطل الشركة لان المساواة فيه ليست بشرط كذا في الزيلعي **فصل**
التحدي الخاص بكسر التاء المتناه الفوقانية واخره ذان معجمة هو الشخص سلم نفسه
لمعلم صنعة سواء كان في علم او غير فيؤخذ منه مدة حتى يثقلها منه وفي عياله وليس
اجره معلومة **فصل** فانه اذا لم يفعل الودي من افعال النساء من التديين وينتد
والتشبه بهن في الفعل والقول عمد فان كل ذلك معصية فلا تقبل شهادته بقوله
عليه السلام لعن الله المتشبهين من الرجال والمكذبات من النساء وقيل انه بانفعل
الودي المتكلمين بالواطلة كذا في الزيلعي **فصل** ونا يحتمل من ناحية المرأة على الميت
اذا نذرتة وذلك ان تنكح عليه وتعد محاسنة كذا في المغرب والمراد بالتايحة
مكية بها واما التي تنوح في مصيبتها فلا يسقط في عدتها كذا في الزيلعي ونحن نقول
فيجب ان يعتبر عدم رفع الصوت في مفرم انما يحتمل ولا يجرى رفع الصوت من اجرام
يسقط عدتها سواء كانت في مصيبتها او مصيبة غيرها كما سيصرح به في شرح المغنية
فليست ومغنية من الغنة وهي في اللغة صوت في الجشوم والغناء بالكسر والمد التمر
نات برفع الصوت والمراد بها هزنا المرأة التي ترفع صوتها بالترغاب سواء كان
غناءً والتسلية نفسها او جعلته مكية لها فان التفتي للهو معصية في جميع
الاديات **فصل** ومد من الشرب على الله يقال فلان يد من كذا اي يدعه ويجل
مد من الخمر اي مداوم شربها واللهو اللقب يقال اي باشر لعب به كذا في الصحاح
فصل ان هذا في غير الخمر اي كون ادمان الشرب في اسقاط مشروطا بكونه على
اللهو **فصل** ومن يلعب بالظهور بضم الطاء والياء المتناه التختانية جمع طير
واما لم يقل منه لانه يورث غفلة لا يؤمن بها على الاقدام على الشهادة مع نسيان
بعض الحوادث ولانه قد يقف على عوارض النساء بصعوره بطوره التطهير طير
وذلك فسر واما اذا كانت يتناون بالخمار في بيته فهو عدله مقبول الشهادة
الا اذا خرج من ابيه فانما تأق بمأمة غير فيخرج في بيته وهو يبيعه ولا يذفه
من حمام نفسه فيكون آكل الخمر فيسقط عنه التوبة كذا في التبيين **فصل**
والظهور بضم الطاء المهملة وسكون النون فارسي مقرب الاله هو محرف كذا

في الصحاح أقول ولا يأتى به صاحب الهداية فقال صاحب العناية وفي بعض
النسخ بالظهور فهو مستغن عنه بقوله ولا مد يغنى للناس فإنه اعم من ان يكون
مع الله لهوا ولا فيه بحالات كلامه يقتضى ان يكون مستغنى عنه في المراتب ليس
لكذلك لأنه يجوز ان يكون المراد ههنا عن يلعب به هو الله بالاله المصنوعة
من الخشب ولا يعتبر في مفهومه التقنى وباللغى للناس من يغنى لهم بصوته
الحاصلة من خيشومه بقريضة المقابلة يؤيده استقواء التقنى من الغشوة
كما ترى في تفسير الغشوة **فصل** او يتركب يعني من اتي بشئ من الكبار التي يتعلق
بها الجدوى وسقطت عدالته وهذا بناء على ان الكبير اعم عافيه حدا وقل
كذا في العناية **فصل** بلا ان لا يكتف العور حرام قال النبي صلى الله عليه وسلم
الناظر والمنظور **فصل** ان يكون مشهورا وذلك بالادمان وقوله وكل ذلك ربا
فلا بد من شهادته اذا ابتلى به احد مقبول الشهادة غالبا وهذا بخلاف كل مال
اليتيم فإنه يسقط العدالة وان لم يشهر به لعدم عموم البلوى لانه لا يحرر فيه
ملك ولا نفع لم يدر في ملكه وفي الريادة خل فيشترط فيه الادمان وونه هذا
زبدة ما في الشبهين **فصل** او يقامر القمار لعب بشرط ان يأخذ احد المتلاعبين
من صاحبه شيئا ان غلب عليه فيه وفي بعض نسخ الشرح او يفوته الصلوة
بهما في لم يترك فيه اسباب سقوط عدالة لا لعب الشطرنج الا لتكثير الخلف
الكذب كما في الهداية حتى قال شرحها والمصنف لم يذكر الثالثة لانه الغالب
فيه الاولات **فصل** لان لا جتها فيه مساعا قتل لانه ما كذا والشافعي لم يوجب
لان يحمل اللعب بالشطرنج فلا تود شهادته ما لم ينظم اليه احد الامور الثلاثة
فصل فمهم من هذا اي من تخصيص صاحب الهداية الشطرنج بالذكى في سلب كونه
فسقا يعبد ذكرهم مع التردد **فصل** فقيده المقامرة وكذا فوات الصلوة وتكثير الايمان
الكاذبة حيا قيد بهما وقع في التردد اتفاقا اي من غير قصد للاحتراز
به عن التردد الذي لا يقاربه حتى يكون المعنى لا يسقط العدالة به وقت خلقه
عنه فإنه بطالان نفس اللقب فيه فوقع قال ومملوح من يلعب الزرد ومن يلعب
مملوحا كيف يكون عدلا على كل حال وان لم يقاربه لعبه شئ من المعام الثلاثة
ونحن نقول لا ينبغي لمسلم ان يقدم على الشطرنج ايضا معقدا اطابه معقدا على تنزه

نفسه من جميع المعاني المذكورة لانه في غير الامتناع العادي عند من ابتلى و
الصف من نفسه ورجع الى وجدانه **فصل** او يبول عن الطريق الى لاد عدم
الاستحياء من امثال هذه المستحقة نابت من عدم المروءة فينتزح عدم الامتناع
عن الكذب لانه المراد بالطريق المذكور من اتي الناس **فصل** او يظهر سب السلف
جمع سالف وهو الماضى في الشرع اسم لكل من يقد مذنبه ويقتضى اذنه كافي خفيفة
مع وايضا به رضايته عندهم وانما اخذ الاظهار لان ابطى سوء الاعتقاد بهم ولم يظهر
فهو عدل **فصل** لانه لو انكر لا يقبل لانه معنى الاككار وهو عدم قبول الوصية والماضي
لا يملك اجبارا على قبوله وليس ههنا شهادة حقيقة كما صرح به في العناية **فصل**
كأنه شهادة على جرح محرم وانما سمي هذا الجرح مجرمة المحرمه عما يدخل تحت الحكم
ان يثبت عليه حقا اما لانه تعالى لقولهم اذ نواوا شربوا الخمر وسرقوا واللعن
كقولهم اخذوا المال او قتلوا النفس عدا فيقبل شهادتهما فاذا كانت على جرح
محرم من غير ان يتضمن الجواب احد الحقيين المذكورين كالفسق المحرم ودعوى
الاستحباب فانه وان كان امرأته اعليه لكنه غير راجع اليه لانه من حقوق
العباد فيحتاج الى خصم يحكم له الحاكم ولا خصم ههنا لان المدعى عليه اجنبي
عن مال الاجرة حتى لو اقام المدعى عليه البيينة على انه استأجرهم بعشرة دراهم
من مال الذم كان في يده قبله لانه خصم في ذلك كما سبق في ثم يثبت الجرح بناء عليه
فكان جرحا مركبا فدخل تحت الحكم ويثبت الجرح بناء عليه واما اذا لم يكن خصما فقد
يجع الى الجرح المجزئ فلا يدخل تحت الحكم وليس في دفع القاضي الدامه لانه الفاسق
يدفع فبقائه بالتوبة ولعله قد تاب في مجلسه او قتله فلا يتحقق الا لزام وسما
انما هو للحكم والالزام **فصل** لانه لو لم يقم البيينة الخ قال الشيخ المعروف بان
قاضي سماعية أقول فيه نظرا اذا افترض ان مثل هذه الشهادة لا يعتبر سواء كان
قبل تعديل الشهود او بعده فلا حاجة الى ما ذكره من الصورة المقتضية ثم قال الاستاذ
بعد نقل كلام الشارح بتمامه أقول تحقيقه اخرج الشاهد قبل التعديل ورفع له بعد
شواخته وجب على القاضي العمل به ان لم يوجد الجرح المعتبر من القواعد المقررة
ان المدفع اسهل من الدفع وهو الشرف في الجرح المجزئ مقبولا قبل التعديل ولو من
واحد وغير مقبول بعد بل يحتاج الى نصاب الشهادة واثبات حق الشرع والعبد

فان قيل بهذا الحق ما اعترف عليه بعض المتكلمين انما لا شعور على مراد
القائل ومع ذلك انه ذاهل عن القواعد وغافل حيث قال قول فيه نظر الى آخر
كلام الشيخ فتأمل ثم احكم بينهما بالحق ولا تتبع الهوى **فصل** اذا اخرج خبرا من شاهد
الشاهد ان نهم فتساو **فصل** لا لا قرار بما يدخل تحت الحكم حيث بقدر القاضي
به على الالتزام ولا يرتفع بالتوبة يعني اذا شهد شهود المدعي عليه على مدعي انه اقر
ان شهودي فسقة فانما يقبل ما ذكره اثاره ولا تهم لم يظهره والفاضة بل حوطا
على غيرهم وليس المظهر والحاكم سواء واما كون الشاهد بعدا فانه يشبه الزور فانه
ضعف حكمي يظهر اثره في سلب الدلالة وهو حق الله تعالى ومواضعه اصول الفقه
واما كونه محددا في قد فدلته تعالى به حكم وهو كمال الحد برة شهادته وهو
حق الله تعالى وكذا حد الشرب وحد القذف وحد السرقة كلها حقوق الله تعالى واما
اثبات الشركة فهو من قبيل الدفع بالتهمة كما اذا قام البينة ان الشاهد
ابن ادعي اذ بوه كذا في العناية **فصل** ولم يرج من لا يرج افعلا كذا الى ازال
افعله كذا في الصحاح **فصل** شرط موافقة الشهادة الدعوى يعني انها اذا وافقت
الدعوى يقبل والا لا ومعنى موافقتها ايها هو ان يتحد انواعا وكما وكيف
و زمانا ومكانا وفعلات وانفعالات ووضعات وملكات ونسبة فانه اذا ادعى
عشرة دنانير وشهد بعشرة دنانير او ادعى عشرة وشهد مثلثين او ادعى
سرقة ثوب احمر وشهد بابيض او ادعى انه قتل وليه يوم الجهر بالكوفة وشهد
بذلك يوم الغضر بالضريرة او ادعى بشوق زقة واتلاف ما فيه وشهد بانسحاق
عنده او ادعى عقار بجانب الشرق من ملك فلان وشهد بالعرفى منه او ادعى انه
ملكه وشهد انه ملك ولده او ادعى انه عنده ولدته الجارية الفلانية وشهد
بولادة غيرها لم يكن الشهادة موافقة للدعوى فلم يقبل عليه ان عند المخالفة
بعارض كلام المدعي والشاهد فما المخرج لصديق الشاهد حتى اعتبر كلامه دون
كلام المدعي جيب بان الاصل في الشهود العدالة لا يستأقول اي يوسف ويمدد ولا يترط
عدالة المدعي لصحة دعواه فربما جانب الشهود عملا بالاصل واما الموافقة
بين لفظهما فليس بشرط الا يرى ان المدعي يقول ادعى على غيري هذا والشاهد
يقول اشهد بك كذا في العناية وهذا اصح في موافقة المعنى فقط كاف

فيما فاعلم

فيهما فاعلم منه رواد النص من قوله كاتفاق الشاهد لفظا ومعنى تشبيه موافقة
بموافقة الشاهد في مطلق الاتفاق لا في الاتفاق فيها معا فانه يختص بما بين الشاهد
هدين **فصل** عند اي حليفة يعني الموافقة بين شهادة الشاهد بشرط قبولهما كما
كانت شرط بين الدعوى والشهادة ولكنهم اختلفوا في انها شرط من حيث اللفظ
والمعنى او من حيث المعنى خاصة فاما الموافقة من حيث المعنى فلا بد منها بل خلاف
واختلاف اللفظ من حيث الترادف لا يمنع بل خلاف حتى لو شهد احد هو بالكفاح وادعى
بالترديد وهي مقبولة واما اختلافه بحيث يدين بعضه على مد اول البعض بالنقص
فقد ساء الا عظم وجوزاه ففرع على مذهب الا عظم قوله فتترد الخ قد فهم من
تقرير الكل **فصل** وعندها على الاقل لانهم انفقا عليه وتفر احد هو بالزيادة وكل
ما هو كذلك يثبت فيه المنفوق عليه دون ما تفر به احد هو وله انهما اختلفا لفظا
لان احد هو مفرق والاخر تشيئة واختلاف اللفظ افراد او تشيئة يدل على اختلاف
المعاني الدالة على عليها بالضرورة الا يرى ان اللفظ لا يعتبر به عن الفهم
لا حقيقته ولا مجازا او بالعكس فكل من كل منهما مبان الكلام الاخر وحصل على كل
واحد منهما ما شاهد واحد فله يثبت شيء منهما فصارا ختلا فهم هذا كاختلافهما
في جنس المال شهد احد هو بكثر شعيرة والاخر بكثر كذا في العناية **فصل** اما ان قال
اي قوله للتوفيق اي للتصريح به قيل هذا استحسنات والقياس ان يقبل وان
لم يقبل القول المذكور له مكات التوفيق كما مر **فصل** متفق على ان اللفظ يختص به
في الفرق في اللفظ وما يله قد اتفقوا الشاهد ان لفظا ومعنى في اللفظ لا تهما كاتمان
عطف احد منهما على الاخرى والعطف يقتدر المعطوف عليه بخلاف ما اذا شهد
احد هو بعشرة والاخر بعشرة عشر لانه ليس بينهما حرف عطف فصارا متباينين
كاللفظ والادعية كذا في الاكلية **فصل** ولو شهد باللفظ يعني اذا ادعى الها وشهد
باللفظ **فصل** قيلت باللفظ فان قيل شهادة من شهد بالقضاء متناقضة لانه
اذا قضاه فمما له مثله لا يكون للمدعي على المدعي عليه الف فمما له لا غير
اجيب بان قضاء الدين انما هو بطريق المقاصة وذلك بقبض العين مكان الدين
الذي هو غير فكان يجيب قوله قضاء منها فمما له شهادة على المدعي بقبض ما هو
غير ما شهد فلم يقع متناقضا **فصل** قلنا الا كذا في غير الشهود بل الخ اي في غير المشهود

الأول وهو القرض لأنه كاذبه فيما عليه وهو القضاء وهو غير الأول لا محالة ومثله
ليس بمائع كما لو شهد عليه شخص آخر قبل ان يشهد الله فأكذب بهم وحاصله
ان كذاب المدعى شهوده تفيق له كونه احتياريا وأما كذاب المدعى عليه فليس
بتفيق لأنه لغزوة الدفع عن نفسه كذا في العناية **قوله** له ان اسرقه
الحج يعجز ان يقول قول العدو واجب ما أمكن التوفيق وذلك ممكن لأن السرقة
الحج وصهرنا بحث ذكر في شرح الهداية **قوله** والاظهر قولهما لأن سرقة السوء
غير سرقة البيضاء فلم يتم على كل واحد منهما نصاب الشهادة فلا قطع به وله فصار
كما لو شهد ابا غضب والمسئلة بخلافها فانها لم يقبل بالاتفاق بل هذا أولى لأن
امراة أهم بكونه ما يندري بالشهاد وفيه اتلاف نصف الامرى فصار كالذكورة
والانوثه في المغايرة وهذا الخلاف يختص فيما اذا كان المدعى يدعى بقرعة مطلقا
من غير تقييدها بوصف واما اذا ادعى سرقة بقرعة سوداء او بيضاء لا يقبل شهادتهما
بالاجماع لأن المدعى كذب احدها كذا في التبيين **قوله** ولقائل ان يقول الحج قال الاستاد
وجوابه ان المشبه لا يجب ان يكون في حكم المشبه به من جميع الوجوه بل المراد بكونه
كدعوى الدين ان الشاهد من اذا كانا مختلفين لفظا لا يقبل عند ابي حنيفة مع وان
كان متفقين فان ادعى المدعى الاقل لا يقبل شهادة الشاهد في الاكثر وان ادعى الاكثر
يقبل على الاقل انتهى كلامه وقال بعض شرح الوقاية والجواب عنه انه يمكن ايضا
ان بقر المدعى عليه بالخلع مثلا على الف عند شاهد وعند آخر بالخلع على اكثر ويكون
قد ابرأ المدعى المدعى عليه عن البعض او قبضه عند شاهد والاخر عنه غافل وان لم
يشاهد العقد فيمكن له التوفيق ثم قوله فاما ان يثبت سعيه العقد ان اراد ان يثبت
في ذمة المدعى عليه بتبعينه فسلم ولا يعجزا وان اراد ان يثبت عند القاضي بتبعينه
فلا ثم بل ثبوت العقد باقرار المدعى فلا يحتاج القاضي في ثبوته الى البيينة حتى يقال انه
شهادته فرد فلا يعتد به بل انما يحتاج اليه لاثبات البطلان فصار كما اذا ذكر شاهد شيئين
احدهما غير محتاج اليه كما ترى سرقة البقرة او كما اذا اختلفا في الثمن بعد التقياد وح
بالشراء اقول كل واحد من الجوابين محل كلام فليثا **قوله** والاجارة كالبيع يعني
اذا كانت الدعوى في الاجارة في ذل المدعى قبل استيفاء المعقود عليه وشهد احد
الشاهدين بالاجارة بالف والاخر بما يثبته لا تقبل الشهادة عند الاختلاف في البيع

للحاجة الى اثبات العقد وقد اختلف باختلاف البطل سواء كان المدعى هو الموجر
او المستأجر وقوله وكل الدين بعد ما اى اذا كانت الدعوى بعد مضي المدعى
واستيفاء المنفعة والمدعى هو الموجر فهو كدعوى الدين لأن المدعى اذا انقضت
يكون المنازعة في موجب الاجرة فيقتضى باقل المالين اذا ادعى الاكثر فصار كمن
ادعى على آخر الفاً وخمسين وشهد احدهما بالف والاخر بالف وخمسين
جازت على لالف وان شهد احدهما بالف والاخر بالفين لم يقبل عند الاظم
كما يقدم خلافا لهما وان كان المدعى هو المستأجر فهو كدعوى العقد بالاجماع
هذا زيادة في الاصلية **قوله** ومع النكاح بالف يعني اذا اختلف الشهود في النكاح
فشهد احدهما بالف والاخر خمسين قبل بالف عند الاظم خلافا لصاحبيه
لهم ان هذا الاختلاف في السبب لأن المقصود من الجانبين هو العقد والاختلاف في
السبب يمنع قبول الشهادة في البيع **قوله** وجه الاستحسان إشارة الى دليل الاظم
يريد تبعية المال في النكاح انه يقع بلا تحية مهر ويملك التصرف في النكاح من لا يملك
التصرف في المال كالعجم والآخ والاختلاف في التتابع لا يوجب الاختلاف في الاصل
فكان ثابتا **قوله** ولا اختلاف اشار الى دليل آخر تفصيله وتقريره ان الاصل
في النكاح الخل والازواج والملك لأن شرعية ذلك ولزوم المهر لصوت الخل
الخطير عن الابنة بالانسلط عليه مجانا ولا اختلاف للشاهدين فيما يثبت الاصل
لكل وقع الاختلاف في البيع وهو المال وقوله فيقتضى بالاقول لا نقا فها عليه **قوله**
او اكثرهما في الصحيح بكلمة او الزديته والصواب الواحدة لا لا يستوي **قوله** في
الصحيح احتراز عما قال بعضهم انه لما كان كالدين وجب ان يكون الدعوى بالكثر لما
كما في الدين واليه ذهب شمس الايئة ووجه الرواية الصحيحة ما في الكتاب ان النذور
اليه العقد وهو لا يختلف باختلاف البطل كونه غير مقصود يثبت في ضمن العقد فلا
يرك فيه ما هو شرط في المقصود وهو الدين **قوله** في الفصلين يعني ما اذا كانت
المرأة تدعى وما اذا كانت الزوج يدعى **قوله** من في يده مفعول ثان لكل واحد من الفعلين
السابقين الذين اتصل بكل واحد منهما مفعوله الاول العايد الى المدعى
المفهوم بمعونه المقام وانما تقرضنا لهذا الامر الواضح لصحة ورهفوت
هايله هنام يفص شرح الوقاية حيث قال الموصول مع صلته فاعل قال

قوله فلا حاجة الى الجهر اعلم انهم ذكروا القول الشهادة على لادب شرايط منها
ان يشهدوا انه كان مورثه حتى لو قالوا انه لم يرثه لا يقبل ومنها ان يدركوا الميت
لانه الشهادة على الملك بالتسليم لا تصح ومنها ان يبتوا وجه الاستحقاق حتى لو قالوا
اخوه مات وتركه ميراثا لا يقبل ما لم يقولوا اخوه لابييه اولادته اولادها ومنها الجهر
الذكر في الكتاب عند خلعها قال ابى يوسف وان شهدوا انه كان لابييه تركته ميراثا
ولم يقولوا لا تعلم له وارثا سواء كان هو من يري في حاله دون حال لا يقضى وان
كان من يري على كل حال غناط وينظر القاضي ثم يقضى بكماله كذا في البيان **قوله**
بيد حتى قيد بايد لانه لو لم يذكر اليد بل قال انها كانت له يقبل بالافتقار وقيد بالحي
لانها لو شهدوا الميت بانها كانت في يده وقت الموت تقبل الشهادة بالافتقار
ويكون الدار وارثه واما لفظ من كذا فليس بقيد اصله كذا فهم من تقرير الكفاية
قوله الى يد ملك الى وكل ما كان كذا فكذلك فهو مجهول فتعذر القضاء باعادة المجهول
لانها ان وجبت اعادة تها من وجه لا يجب اعادة تها من وجوه فلا يجب بالشك كذا في
الكافي **قوله** لا يمنع صحة الاقرار يعني ان المجهود به هو الاقرار وهو معلوم
والجملالة في المقربة وذلك لا يمنع القضاء كما لو ادعى عشرة داهم فشهدوا
على قرار المدعي عليه ان له عليه شيئا جازت الشهادة ويؤمر بالبيان **قوله** وعند
ابى يوسف يحكى قال في الكفاية وعن محمد بن ابي عيسى انه يجوز كيفما كان حتى روى
عنه انه اذا كان الاصل في زاوية المسجد فشهد الفرع في زاوية اخرى من
ذلك المسجد تقبل وماله الى نقله الاكمل حيث قال وروى عن ابى يوسف ومحمد بن
انما يقبل وان كانت الاصول في المصر لا تترجم سفلون قولهم فكانت تقبل اقرارهم
قوله يكفى اثبات لاثبات اثنان عديدين يجوز لهما ان يشهدا على قضيات كثيرة كذا
في التبيين **قوله** ولو انكر الاصل الى ومعنى المسئلة انهم قالوا ما لنا شهادة على هذه
الحادثة قالوا ما تروا وغابوا ثم جاء الفروع يشهدون على شهادة تهم بهذه
الحادثة اما مع حضر لهم فلا يلتفت الى شهادت الفروع وان لم ينكرها وهذا لان
التبيل شرط وقد فاد للعارض بين المجبرين كذا في الكفاية **قوله** ولو شهدوا
اي الفرعان عن اثنين يعني الاصلين وقالوا اي الفرعان اجزنا اي الاصلين
لمعرفتها اي بايهما يعرفان غرة بوجههم ما وقول لم يدريا اي الفرعان انما اي تلك

المراة التي جاء بها المدعى هي غرة واما غرة فهي بفتح العين المهملة والزاء المعجمة الشدة
بفتح طه وبها سميت المراة غرة والمضري بفتح الميم وفتح الضاد نسبة عامة الى
مضري نوابين معدين عدانته جدر رسول الله صلى الله عليه وسلم **قوله** اي للقبيلة الحاصلة
اي التي لا قبيلة دونها حتى قال في الصحاح التقدر بسكون الخاء المعجمة آخر التمايل الست
اولها الشعب ثم القبيلة ثم العصيلة ثم العمارة ثم البطن ثم الفخذ واما يقوم الفخذ
مقام الجد لانه اسم الجد الاعلى تنزل منزلة الادنى في النسبة وهو اب الاب
كذا في العناية **قوله** اي اذا جاء كتاب القاضي الى القاضي لا يقال ان كتاب القاضي
نقل شهادة الاصول في الحقيقة ولا بد ليقبل الشهادة من الاثنين لانا نقول ان القاضي
لعموم ولايته وكمال عدالته قايم مقام اثنين وللولاية تأثير في تنزيل شخص
مقام شخصين كما روى يتولى بطرفي العقد كذا في تاج الشريعة **قوله** لم يجوز الخ
يعني ان التعريف لادب منه ولا يحصل بالنسبة العامة والمضري عامة بالنسبة الى
بنى مضري لانهم قوم لا يختصون فلم يكونوا قوم بينهم نساء اتحدت اساميهم
واسامى آياهم **قوله** فان شريحا الخ واما كانت فعله حجة لانه لو كان قاضيا
معروفا بالعدل في زمن عمر وعلى رضي الله عنهما والصحابة متوافرة ومالك
يخفى عليهم ما يعملونه وسكنوا عنه فكانت كالمروى عنهما وحل محل الاجماع كذا
في العناية **قوله** فيبعثه الى تفسير التمهيد لا يقال هذا التمهيد تعذيبه
عند الاعظم كما صرح به في الكافي فامعنى قوله ولا يعذر ربه قوله كان يشهر
لانا نقول معناه لا يضربه بقرينة مقابلة الشهر واما مقدار الحبس والتعذيب
فوض الى اى القاضي **قوله** وسنم وجهه بالخاء المعجمة من النمام وهو سواد
القدرا والمهملة من الاسم بمعنى الاسود كذا في العناية **قوله** ولا يعلم بالبيئة
لانه نفى للشهادة والبيئات شرعية للاثبات وقد اشار بعض شراح العناية
الى جواب قول الشارح اقول قد يعلم الخ حيث قال ولم يذكر الذي شهد
بقتل شخص فظهر حيا او بوته وكان حيا اما لادبته واما لادبته لا يحصى له
ان يقول كذبة او ظننت ذلك او سمعته فشهدت وهي بمعنى كذبة لا قرينة بالشهادة
بغير علم في حال كانه قال ذلك فلينظر في العناية **قوله** سقط الخ اي
اعني اثبات الحق بها على العزم لانه الحق انما يثبت بقضاء القاضي ولا قضاء صهرنا

مطل
في فعل شرح
بجدة

الشرارة
فصل قوله سقت
ولم يبينوا وبعده
لم يبينوا

والقاضي لا يقضي بكلام متناقض ولا ضمانات عليهما الا بالتلاف ولا التلاف ههنا لانها
ما اتلفا شيئا لا على الذي عليه اما الثاني فظاهر واما الاول فلانه الشاهد
ان كانت حقا في الواقع ورجعا عنها صار كاعتين للشهادة ولا ضمان عن من يكتم
لان عدم ثبوت حقه لا يضاف الى رجوعه به هو بان على اصل عدمه على ما كان
غاية الامران يقال لو لا رجوعهما لقصي بشهادتهما ويثبت له الحق لكن ذلك لا يوجب
الضمان كما لو اياها يشهد ابتداء كذا في البينين **قوله** لم يفسخ الحكم لانه لو فسخ به
لا أدى الى التسلسل الباطل لانه حازان يرجع عن رجوعه مرة بعد اخرى وليس
لبعض على غير تجميع فيسلسل الحكم وفسخه وذلك خارج عن موضوعات الشرع
ولانه لم يفسخ في الدلالة **قوله** اذا قبض مدعاء دنيا كان الحق وانما توقف الضمان على القبض
لان تحقق الخبران عند تسليم المال الى المقتضى له واما ما يثبت به ابعقضي عليه في ماله فلا
يتحقق الخسران في حقه **قوله** لانه ملجاء على صيغة المفعول اي مظطر من جهتهما
فان القضاء واجب عليه بعد ظهور عدالتهما حتى لو امتنع عنه او اختراهما ولو
لم يوجب القضاء على نفسه يكفر ويحق العزل ويغذروا واجنبيا عليه
الضمان لا يمنع الناس عن تقلد القضاء بحافة العزامة وذلك ضرر عام فيتمثل
الضرر الخاص لاجله ولا يمكن استيفاءه من الذي لانه الحكم نافذ فلا يرتفع
الرجوع كذا في الشروح **قوله** لان منافع البضع وهو في اصل اللغة
بفتح الباء بمعنى الشئ والمباشرة المباشرة لما فيها من نوع شئ وبضم الباء اسم
مناو قد كفي بها عن الفرج في قولهم ملك فلا بد بضع فلا تارة اذا عقد بها **قوله** عند
التلاف يعبر ان المتلف ههنا منافع البضع وهو غير مضمونه عندنا بالتلاف لان
التضمين يقضي المماثلة بالنقص على ما عرف ولا مماثلة بين العين والمنفعة **قوله**
ضمنا ما زاد لانها المتلفا بغير عوض والتلاف بلا عوض مضمون بالنقص **قوله** وهذه
المسئلة اقول لما روي على ظاهره رجوع الشهود في البيع اعم من ان يكون الدعوى
من البائع او المشتري مع ان ضمانات تقضى لا يتصور الا في الثاني كما صرح به الشارع
في تصوير المسئلة فادجه الاستثناء المطلق الذي يشمل القمين معاد فعه
الشارح بقوله وهذه المسئلة غير مذكورة الى يعني ان مراد النص تخصيص المسئلة
بدعوى المشتري كما اقتضاه عبارة الهداية فاستقام للاستثناء وشرهم من قال

يملك

يملك ان يكون المراد من لفظ البيع المذكور في الهداية اشتراء بناء على انه من الضد
كما مر في اول البيع **قوله** ضمنا نصف المهر لانهما اكدت انهما ما كان على شرف السقوط
بالارتداد ومطالبة ابن الزوج لانه سقط عنه جميع المهر وعلى المؤكدا على
الموجب لشبهته به **قوله** ومن في العتق القيمة لان الشاهدين اتلفا ما ليقه العبد
عليه من غير بدل وذلك موجب الضمان سواء كانا موسري او محسري لان
ضمنا لا تلاف لا يختلف بهما والولد للمولى لان العتق لا يتحول الى الشاهدين
بالضمان فكذا الولد التابع له **قوله** يجب الدية عنه تا وعند الشافعي يقتضي اقول
قد سبق البحث في ترك كل من الحنفية والشافعية اصله المعهود في هذه
المسئلة مع الجواب عن طرف كل منهما فلينظر في مسئلة وضمنا ما اتلفا به من **قوله**
الهداية والبيتيين **قوله** لا يلتفت الى هذا بعد القضاء بشهادة الفرج واما قبله فقوله
ملتفت اليه لانه انكر التحيل ولابد منه **قوله** ان شاء ضمن الاصل والى فري
اوى لا يرجع على صاحبه **قوله** بخلاف التذكية لان الشهادة لا تعمل الا بها
فصار التلاف مضافا اليها كالشهادة ولهذه الابطوار ان يكون من النساء مذكيات
مع الرجال في الحدود كما لا يصلح للشهادة فيها ولو اضافة الحكم اليها
تصلح للتزكية فيها **كتاب الوكالة** **قوله** والظاهر ان
المراد يعني ان الاتم في التصرف للجنس فيكون معناه يملك جنس التصرف
احتران عن الصبي والمجنون فيكون على مذهب الكل المعهود حتى يكون المعنى
يملك التصرف الذي وكل به فلا يقيم الا على مذهبهما كما لا يخفى **قوله** بان يكون
اقول هذه التفسير ان الشارح لكون الشخص من يملك التصرف **قوله** ويعرف الغيب
اليسير الى قال الاكمل وهو مشكل لانهم انفقوا ان توكل الصبي العاقل صحيح
ومعرفه ان ما زاد عليه ده نيم في المتاع وده بانزده في الحيوان وده وانه
في العقار وما به خل تحت تقويم القومين ما لا يطلع عليه احد الا بعد الاشتغال
بعلم الفقه فليتا مل **قوله** لا في النخلة يعني انه اذا وكل من غير رضاه هل يرتد
بده اولاد وعنده يرتد خلا فاللهما **قوله** لا يملكه يعني بنفسه حتى لو امكنه الخوض
يركوب الدابة او الحبل على ايدى الناس يلزم منه التوكيل ايضا بلارضاه خصمه
وان كان ما لا يزيد الركوب مريضنا في الاصح كذا في العناية **قوله** وهو ان يكون

كتاب الوكالة قوله

مشتغلا بالاشارة الى انه لا يصدق منه دعوى ذلك الا بالنظر الى فيه وعدة
سفراد بالسؤال عن رفعاية او يكون ذلك معلوما للقاضي باق طريق كما في فتح
الاجار كذا فهم من تقرير العناية واعداد عدة السفر احفاد سبابه والادب
وفي مختصر الجوهرى العدة بالضم ما اعتد به لحوادث الدهر من المال والصلاح
قوله او مخدرة من الخذر وهو السر وجارية مخدرة اذا ازم الخذر كذا
في الصحاح فالمراد ههنا مستورة لم يجرعها بالبروز وحضور مجلس الحكم
وانما يلزمها التوكيل لانها لو حضرت لم يمكنها ان ينطق بمقضا حياتها وقد استحسنه
المؤاخرين كذا في الهداية **قوله** لا في استيفاء حدة اقول تخصيص الاستثناء بال
الاستيفاء يشعر بجواز التوكيل بالايفاء فقد صرح في العناية والكوسمية بعدم
جواز التوكيل به اتفاقا وقد استثنى في الهداية كلاهما معا والتحقيق ان تخصيص
الاستيفاء ناظر الى قيد الغيبة فليتأمل وقوله باعطاء تفسير الايفاء كما ان يقتضى
الاستيفاء كما لا يخفى واما اثباتها باقامة الشهود في ارض عندها خلافا لثنا وقيل
هذا الخلاف في حال غيبة الموكل واما عند حضرته فهو جائز اجماعا وعلى هذا الخلاف
التوكيل بالجواب في جانب من عليه الحد والقود غرض اقرار التوكيل لا يقبل عليه
والتوكيل بانشاء حدة الذنا وحده شرب الخمر لا يصح اتفاقا لانه لا حق فيه لاحد كذا في
الهداية وشروحه **قوله** شبهه العفو المصير في انه ليستوفى حال حضور الموكل
اتفاقا **قوله** بضعه اوكيل الى اشارة احد الوجهين الذين ذكرهما شرح الهداية
في بيان كون هذه الحقوق راجعة الى اوكيل **قوله** كبيع الى هذه امثلة العقود
التي تتعلق بحقوقها الى اوكيل وقوله فيسأل الى اشارة الى امثلة نفس الحقوق
المتعلقة به لتسليم المبيع وقبضه وقبض عنه ونحوها **قوله** ويطلب نفع اى اوكيل
يطلب المبيع **قوله** ويخاصم بغير العناء اى اوكيل بالشراء مع بايعه ويرد عليه بالعيب
من غير ان الموكل لا ترد من حقوق العقد وهي كلها متعلقة به دونه ويخاصم
بفتحها اى اوكيل بابيع يخاصم المشتري وقوله وهو في يده اى في الحال ان المبيع
في يده اوكيل قيد الخصومة فيهما كليهما **قوله** لا يرد بالعيب يعنى اذا استلم اوكيل
المبيع الى الموكل فيما اذا اشترى شيئا بالوكالة فلا يملك على الرد بالعيب الا
بإذن الموكل لان حكم الوكالة قد انتهى بالتسليم اليه وكذا في الشفعة اذا استلم

الدار المبيعة الى المشتري لم يخاصم فيها وكذا يخاصم في شفعة ما اشترى بالوكالة
ما دام في يده فاذا سلمه الى الموكل خرج عن البين ولو رضى اوكيل بالعيب جانبا
وسقط حق الرد والموكل بالخيار ان شاء رضى بالعيب واحضه وان شاذ رد
على اوكيل **قوله** ان الحقوق نوعان الى معنى بعد ما كان كلها مشتركة في التعلق
بالوكيل **قوله** لانه متبرع في العمل لا يقال اوكيل متبرع في التوكيل مطلقا فما الفرق
بين هذين النوعين حتى غير في الثاني دون الاول لاننا نقول اشار الشارح الى قوله
بقوله وفي النوع الاخير اوكيل مدعى عليه يعنى نعم ان التزام الوكالة متبرع
منه لكن بالنسبة الى الموكل بمعنى انه لو لم يلتزمه لا يملك احدا ان غير عليها
واما بعد الالتزام فاعماله ان يوجب كونه مدعى عليه او لا فالاول يستلزم
الخبر عليه لتسليم المبيع والثاني مثلا فانهما يجبان عليه بالعقد الذي التزمه لاية
ابتداء باختيار متبرعا لان المدعى عليه هو الذي عبر عليه وان لم يرد الخصومة
والثاني لا يستلزم الخبر عليه كقبض ومطالبة عن المشتري لانه لا يكون مدعى
فلا جبر عليه ابدا اما من الموكل فلا تفرق في حقه ايا فلا يملك الجبر عليه واما
من غير فلا تفرق المدعى من اذا تركت **قوله** وكذا ساير الوكلاء وستفسير الشارح
هناك بقوله اى ان امنع ساير الوكلاء عن الاقتضاء بكون الملاك **قوله** ملك غير
متقصر يعنى ان نفوذ العتق يقتضى ملكا مستقرا قال في الزيادة فيمن تزوج امه
ثم حرق على رقبتهما فاجاز المولى صارت الامه مهر للمحرمة لم يفد النكاح وان ملك
لها الزوج اعدم استقرار الملك وملك اوكيل غير مستقر ينتقل في ثانی الحال الى
الموكل فلا يفتق عليه وفيه نظر لانه يخالف الخلاف قوله متى اتى به ملك ذارحم
لمح منه عتق عليه الحديث قيل اوكيل نايب في حق الحاكم اصيل في حق الحقوق فانها
ثبت له ثم ينتقل الى الموكل من قبله قال صدر الشهيد هذا **قوله** وصيفه الى
موكله اى لا يستغنى عن الاضافة اليه ولو اضافة الى نفسه كان النكاح له كذا
في الكفاية **قوله** يتعلق بالموكل لايه وانما وجب في هذه العقود اضافة العقد اليه
لان الحكم فيها لا يقبل الفصل عن السبب الذي هو العقد فانه اذا وجد الحكم معه
لا محالة حتى لم يدخل فيها خيار الشرط لان الخيار يدخل على الحكم فتوجب تراضيه
عن السبب وهذه العتق لا يحتمل تراضى الحكم لان فيها معنى الا سقاطا في غير

الوكالة بالبيع والشراء

النكاح فظاهر وأما فيه فلا بد الأصل في المرأة التي خلفت عملاً للنكاح المالكية لنفسها
في عقد النكاح سقط عنها المالكية ولدت الأصل في الإيضاح الحرية فكان النكاح
اسقاطاً نظراً إلى الأصل والساقط مفعول فلا يمكن أن يقال لسقط عنها هذه المالكية
لاجل أوكيل ثم ينقل إلى أوكيل ففعل أوكيل ههنا سفيراً التفسير السبب بخلاف
البيع وأخواته فإن أوكيل فيها يستغنى عن الإضافة إليه بناءً على أن الحكم فيه
يقبل الفصل عن السبب لأنه لا يلزم من وجود العقد وهو السبب وجود الحكم وهو
الملك لا محالة كما في البيع بشرط الخيار وحمله القول ههنا أن حقوق العقد فيما
كان من قبيل مبالغة المال بالمال يرجع إلى العاقد وهو في حقوق عقده كما لا شك وهو
كالاختصاص في إجازة صدور العقد من شخص بإضافته إليه وثبوت الغير هذا رتبة
ما في الاعتبار يستلزم في التبيين **باب الوكالة بالبيع والشراء قوله** درهم
كثيرة قبل الكثير عشرة دراهم وما فوقها والقليلة الثلاثة ومادونها والمتوسط ما بين
الثلاثة والعشرة فلو اشترى بالكثير قنينة أو خبزاً وبالقليل خنطة لا يجبر على التوكل
قوله وفي تمدد الوليمة أي صاحب الدعوى على الخبز سواء كانت الدارهم كثيرة أو
متوسطة أو قليلة وهو المعنى من قوله في كل حال لا بد له بدل على بشرته لادخاره وهو
المنزج بجانب الخنطة إذ الخبز لا يقبله وكذا الدق لا يقبله طويلاً فتعين البتر له كذا
في الزيلعي **قوله** لكن المتعارف قالوا هذا في عرف أهل الكوفة فإن سواهم الخنطة وديها
عندهم يستحق لسوف الطعام وفي عرف غير أهلها ينصرف إلى كل مطعوم **قوله** فحين
جهل جنسه الخ والمراد بالجنس والنوع ههنا غير ما اصطاح عليها أهل الميزان فإن
الجنس عندهم هو القول على كثيرين مختلفين بالحقيقة في جواب ما هو كالحبوات والنوع
هو القول على كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب ما هو كالنساء مثلاً والصف هو النوع
المقيد ببقية عرفي كالتركي والهندي والمراد ههنا بالجنس ما يشمل اصنافاً على
اصطلاح أدلئك وبالنوع الصف من وكل رجلاً بشراء شيء فإما أن يكون معيناً
أولاد الأول لا حاجة فيه إلى ذكر شيء والثاني لادبة فيه من تسمية جنسه ونوعه
مثل أن يقول عبدة هندي أو تسمية جنسه ومبلغ ثمنه مثل أن يقول عبدة أعجمي مائة
درهم ليصير الفعل الموكل به معلوماً فيمكنه الاستئصال في الغاية **قوله** الدار عما خسر
جمالته جنسه يرد عليه أن جمالة الدار متوسطة كما صرح به في الكافي وجوابه أن جمالة

الدار جمالة الجنس عند التأخير وجمالة النوع عند التقدم فيحمل عبارة كل من أكتفى
على كل من أمده ههنا فلا اشكال ويصح شراء شيء إلى قوله والبقير قال صاحب التوفيق هذا
مستغنى عنه بقوله إلا أنه ذكر نوع الدابة كالحمار قول قد ذكر هذا بالامتنان لأن النوع
أشبه بعد الإشارة إليه بطريق الاستثناء من النوع الأول وفيه ما رب يظهر له
أنه في دربة وفي صنعه التام **قوله** فانهما أي كل واحد منهما كما لا يخفى **قوله** يبيع الوكالة
لأن بمعرفة نوع الشيء يقلل الجمالة به **قوله** ويكون الثمن تحت الخ قول يفهم منه
أنه لو كان الثمن بحيث لا يعلم منه الوكالة كان أن يكون الثمن بحيث يشترط به أي
نوع كان من العبد فلا يصير النوع المراد معلوماً به عادة فيمنع الاستئصال **قوله** وبشراء
عين الخ صورته رجل له على آخر ألف درهم مثلاً فوكل الدابة المديون بشراء عبيد معينين
بهذه الألف التي عليه صح التوكيل فإن اشتراه كان للموكل ولو هلك في يد أوكيل هلك
على أوكل لأن تعيين المبيع تعيين البايح يجوز بناءً على أن البايح يصير وكيلاً بآب
يقبض من الديون لاجل أوكل ثم يقبض لنفسه ولا يكون تملك الدين من غير من عليه
الدين وهذا معنى قول الشارح بعيد هذا بخلاف ما إذا كانت العبد متعيناً كذا فهم من
تقرير تاج الشريعة **قوله** وفي مثل هذا الخ لادته صار مخالفاً بالتصرف المذكور فيفقد
عليه **قوله** يكون اعتاقاً على مال فهو حر وولادته لسيده **قوله** كان الشراء واقعاً من
أوكل أي كان العبد ملكاً له والألف الذي أخذه من العبد ودفعه إلى الموكل كان
للموكل مجازاً على كذا تقدير العتق عليه وكونه ملكاً أوكيل وعلى المشتري الذي هو
أوكل أو على العبد إذا اعتق ألف مثلاً غنا أو بدل العتق لأن الأداة قد بطلت استحقاق
الموكل ما إذا به بخرية أخرى وهوانه كسب عبده فكان ملكاً له قبل الشراء وقبل العتق
فلا يصلح ملكه بدله عن ملكه **قوله** بامر لا يملك استئناف سببه فهو مجاز بالخدف وهو
الرجوع بالنش على الأمر فإن سبب الرجوع على الأمر هو العقد وهو لا يفقد على استئنافه
لأن العبد ميب وهو ليس بمثل للعقد فكان قول أوكيل فعلت فإن غدي لإرادة
الرجوع على أوكل وهو منكر فالتوكل قوله كذا في المالكية فيتناول للصورتين قال
الاستاذ في غير الأمر ليس كما قال لأن التعليل إنما لا يجري في الصادرة الأولى
أذا لا يجوز أن يقال المأمور أمين يدعي الخروج عن هذه الأمانة لأنه إنما يكون
أميناً إذا كان قابضاً للثمن والعرض أنه لم يقبضه فليتناول **قوله** يدعي الأمر الثمن

عن المأوراء وهو يكره فيمضيه أو وكيل بايعاً من موكله يعني كبايع منه لثبوت
 أمارات العقد بينهما فانهما اذا اختلفا في مقدار الثمن يتخالفان واذا وجد الموكل
 عيباً بالمشتري يده على الوكيل وذلك من خواص العقد **فصل** ضمان الدهن أي الأقل
 من القيمة ومن الدين وهو الثمن ههنا فاذا كان الثمن خمسة مثلاً وقيمة المبيع
 عشرة رجع الوكيل على الموكل بخمسة وقوله ضمان المبيع يعني بالثمن وقوله ضمان
 الغيب يعني بالقيمة صرح به شرح الهداية كما فهم الكل من قول السارح فان كان
 الثمن مساوياً **فصل** في هذا المذهب أي مذهب الاعظم وعمد **فصل** وليس
 للوكيل الخ أي وان نوى عند العقد الشراء لنفسه او صرح بالشراء لنفسه بأن
 قال اشهد وانني قد اشتريت لنفسي الا اذا خالف باحد الوجوه المذكورة هذا اذا
 الموكل غايياً فان كان حاضراً وصرح الوكيل انته اشترى لنفسه فانه يكون مشترياً
 لنفسه فانه عزل نفسه حال حضرة الموكل ولا كذلك حال غيبة **فصل** بخلاف جنس
 عن سمي فمخصص الجنس بالذكرة لانه لو خالف في الوصف فالما إلى به ان كان النفع من
 المأوراء لينفذ على المأوراء بالبيع بالف فباعه بالف ونحوه وان كان اضر
 لا ينفذ كما اذا باعه بتعميمه كذا في المحيط **فصل** فالوكيل ان لم يخالف قيل ما
 الفرق بين هذا وبين الوكيل بنكاح امرأة بعينها اذا انكحها من نفسه بمثل المهر لما
 به فانه يقع على الوكيل لا على الموكل مع انه لم يخالف في المهر المأوراء واجيب
 بان النكاح الموكل به نكاح مضاف الى الموكل والوجود منه ليس بمضاف اليه
 حيث انكحها من نفسه فان النكاح من نفسه ان يقول تزوجتك وليس ذلك
 بمضاف الى الموكل لا محالة فكانت المخالفة موجودة فوقع على الوكيل كذا في العناية
فصل ولا ينظر له في الشرع وذلك **فصل** على ان يكون الثمن لغيره لا يجوز فذلك
 في الديون واذا بطل التوكيل كان الوكيل عاقداً لنفسه فيجب الطعان في منه
 وراس المال مملوك له فاذا اسلمه الى الامر على وجه التملك منه قرضنا عليه فلا
 فرق في ذلك بين ان يضيف العقد الى نفسه او الى الامر لا يملك على بطلانه
 كذا في الاحكامية **فصل** لانه العاقد هو الوكيل قال شيخ الاسلام هذا اذا كان الموكل
 غايياً عن مجلس العقد وما اذا كان حاضراً فيه فان الموكل يصير كأنه كاصراف بنفسه
 صارف بنفسه فلا يعتبر مغارقة الوكيل وقوله فلا يصد في النكاح لانه صار

مناقضاً والمناقض لا قول له **فصل** لانه البائع بعد استيفاء الثمن جواب عن قوله
 لانه الخلاف يرتفع يعني ان البائع بعد استيفاء اجنبي عنهما وقبله اجنبي عن الموكل
 ان لا عقد بينهما فلم يكن كلامه معتبراً في الخلاف والتخالف كذا في الاكامية **فصل**
 من يرد شهادته له كالأصول والفروع واحد الذوجين والرفيق أعلم ان الحكم
 بعد من الصحة في البيع والشراء منهم فثبت ان الموكل له مع من شئت حتى
 لو قال ذلك يجوز بيعه اتفاقاً وبما اذا كان بمثل القيمة فاذا كان البيع بكسر والشراء
 باقل منها فلا خلاف في جوازهما **فصل** وعندهما يجوز ان كان بمثل القيمة ظاهره
 يشعر بان البيع منهم لغيره يسير لا يجوز في شرح الطحاوي وذكر في الذخيرة ان
 ذلك يجوز عندهما فكان الغيب اليسير على التقدير ملحقا بمثل القيمة كذا في العناية
فصل الا من عبده ومكاتبه يعني عبده الذي لا دين عليه وانما قلنا هذا الا من الدين
 المتفق ليس كذلك لتعلق حو الدين به فهو عبده حكماً **فصل** توى بكسر الواو
 أي عكك من التوى وصورة في الكفاية بان ما من الكفيل مفلساً والمكفول عنه
 ايضاً ما من مفلساً او غاب ولا يعرف موضع **فصل** وهو ما يقوم به مقوم فاذي
 لا يتعاب فيه ما لا يدخل تحت تقويم المقومين قيل هذا التقدير فإلم يكن له
 قيمة معلومة في البلد كالعبدة والدواب فإما ما له ذلك كالجند والمحم وغيرهما
 فزاد الوكيل بالشر لا ينفذ على الموكل وان قلت الزيادة كالفسل مثلاً لان هذا
 مما لا يدخل تحت تقويم المقومين اذا دخل تحت ما يحتاج فيه الى تقويمهم ولا
 حاجة ههنا للعلم به فلا يدخل **فصل** فإظهاره منها الاطلاق يعني ان الاصل في
 الوكالة المخصوص وفي المضاربة العموم كما صرح به في الهداية **فصل** ولا يبيع
 بصرف احد الوكيلين يعني اذا وكلهما بكلام واحد لا يجوز تصرف احدهما سواء
 كانا من يلزمهما الاحكام او احدهما صبي او عبد يجوز وانما اذا كانت بكلامين لكل
 واحد منهما ان ينفرد بالتصرف لانه رضي برأي كل واحد منهما على انفراد حيث
 وكلهما متعاقباً **فصل** وردة وبيعة اما لو كانت الوكالة بقبض يقبض احدهما
 بغير اذن صاحبه ضمن لانه شرط اجتماعهما على القبض وهو ملك والموكل فيه
 فائدة لان حفظ اثنين انفع فاذا قبض احدهما كان بغير اذن المالك فيضمن الكل
 لانه ما مورق قبض النصف اذا كان مع صاحبه واما مفرداً فغير ما مورق قبض

منه **فصل** لم يعوضا وانما قيد بها بعدم العوض انهما اذا كانا بعوض عتاج فيه الى الراي فلا يجوز انفراد احد هاتين في الحقاي **فصل** الى الشعب وهو بفتح الشين وسكون الغين المعجزة تحريك التاء ولا يقال شغب بالتحريك كذا في الصحاح والمعنى ان الاول في الخصومة ان لا يجتمع فيه الوكيلان لئلا يؤدي الى الخلل الذي هو مانع عن اظهار الحق القويم ورافع له اية مجلس الشرح الفخيم كذا في تاج الشريعة **فصل** اي الشراء بماله انما احتاج الى هذا التفسير لئلا يتوهم نفى صحة شراء كل منهم بماله شاء اما اصلا او لصغيره ولا ريبه لاحد في صحته كذا فهم من العناية **فصل** فالحاصل اشارة الى دفع توهم التخصيص بالبيع والشراء بل الحال في تزويج كل واحد منهم صغيرة المسألة وسائر تصرفاتهم في صفارهم المسمين والمسلمات كذا في فتح عنه قول صاحب الهداية معناه والتصرف في ما لها بعد بيان عدم تجوز تصرفهم في خصوص تزويج ابنة الصغيرة الحرة المسماة والبيع والشراء **باب الوكالة بالخصومة قوله** هذا عند ابي حنيفة ببناء على قبض الدين الملك فان الديون انما يقضى بامثالها اذ قبض نفس الدين غير متصور كونه وصفا ثابتا في ذمة من عليه بخلاف الوكيل لقبض العين فانه لا يكون بالخصومة بالافتقار لانه امين محض حيث لا مبادلة هناك كونه لقبض عين حق الموكل من كل وجه فاشبه الرسول وعند هذا الفرق بين الدين والعين في عدم كونه خصما فلا يقبل بنية الخصم **فصل** وصح اقرار الوكيل اي على موكله بان كان وكيل المدعي فاقربايات موكله قبض هذا المال او كان وكيل المدعي عليه فاقربايات موكله عليه **فصل** وعند غيره لا الا انه اذا اقيم البينة على اقراره عنده يخرج به عن الوكالة حتى لا يجوز دفع المال اليه لانه صار ناقضا فلادعي بعد ذلك الوكالة واقام على ذلك بنية لم تسمع بنية لانه مأمور بالخصومة وهي منازعة والاقارب يضادها لانه لا مسامحة والامراشي لا يتناول منه **فصل** وهذا يعمل بنفسه حيث يعمل لبرادة ذمته فان عدم ركن الوكالة الذي هو العمل بغيره فانعدم عقدها بانعدام ركنه فلم يكن وكيلة في ذلك ابقاء حتى لو هلك المال في يده لا يهلك على الموكل **فصل** محقق بالقبض والخروج في القبض لا رجوع عليه وقوله والاستدراج جواب عما يقال ان اعتراف المحققة حاصل فيما يقع ودفع

باب الوكالة بالخصومة قوله

به على الوكيل

به على الوكيل وتقرر به الجواب فظاهر قال في العناية ولم يذكر المص ان الغريم اذا وكله هل يتخلف اولا قاله الحنفية لا يتخلف على قول ابي حنيفة لا ويتخلف على قولهما **فصل** بان قال الوكيل لي صيرني في ذمته بتخفيف الهم بمعنى صار الوكيل ضامنا للمدعي بان قال اني ضامن لك ان اخذ الطالب منك ثانيا اردد عليك ما قبضته منك **فصل** يومر له دفع الى الوكيل لانه الوكالة قد ثبت بالبينة لانه وضع المسألة كذا في وقض الدين لم يثبت بخبر دعوى الغريم فلا يؤخر الحق الى تخلف رب الدين **فصل** وانكر القبض يتخلف فان حلف معنى معنى الاداء وان نكل بيع القابض فيسترد ما قبض **فصل** نايب والنيابة لا يجري في الامانة **فصل** فلا يتخلف المشتري لانه لا يمكن اعادة البيع بعد فسخ القاضي فلا يفيد الاشتغال لاستحلاف كذا في تاج الشريعة **فصل** في ما اي يكون العشرة التي انفقه من ماله بمقابلته العشرة التي اخذها من الموكل فلا يكون متبرعا فيما انفق **فصل** بمسير متبرعا اي فيما انفق فيرد الا راى ما اخذ من الموكل عليه وان استهلكها ضمن لانه يتعين في الوكالة ان لا يهلك قبل الانفاق بطلت الوكالة فاذا انفق من ماله نفسه فقد انفق بغير امر فيكون متبرعا **فصل** ما ذكرنا اي من رجوع الوكيل على الموكل بما ادى من الثمن كما مر في باب الوكالة بالبيع والشراء **باب عزب الوكيل قوله** للموكل عزل الوكيل واعلم ان الوكيل ان كان للطالب فعزله صحيح حضر المطلوب او لا لان الطالب بالعزل يبطل حقه وهو لا يتوقف على حضور غيره وان لم يطلب فان لم يكن يطلب من جهة الطالب او من يقوم مقامه مثل القاضي وكذا كان وان كان فاما ان يعلم الوكيل بالوكالة او لا فان لم يعلم فكذا لانه لا يعاد الوكالة قبل علم الوكيل فكان العزل امتناعا وان علم ولم يرد لها لم يقترح في غيبته الطالب لان بالتوكيل شبه له حق الحضار في مجلس الحكم واثبات الحق عليه وبالعزل حال غيبة يبطل ذلك وطرح بحضوره لانه الحق لا يبطل لانه ان كان لا يمكنه الخصومة مع الوكيل فيمكنه مع الموكل ويمكنه طلب تصحيح وكيل اخر منه **فصل** ووقف على علم اي يوقف انزال الوكيل على علم وقد ذكرنا اشتراط العدد والعدالة في المخبر في فصل القضاء بالمواريث **فصل** بموت احد هاتين ان التعرض بموت الوكيل عمالا طالبا تحته لان بطلان الوكالة به مما لا يشبهه على ما قل فذكر في جميع المعابر

باب عزب الوكيل قوله

يحتاج الى توجيهه وجيه مثل دفع توهم جريان الارث فيها فليتل **فصل** وجنونه
 مطبقاً أي جنوب أحد **فصل** الجنوب المطبق وهو بك البرء هو الذايم منه من قولهم
 أطبى الغيم السماء اذا استوعبها وشرط الاطباء فيه لان قليله عنزلة الاغواء
 فلا تبطل به الوكالة وانما حقه ابو يوسف بالشهر وروى ذلك ابو بكر الرازي
 عن ابي حنيفة ثم اعتباراً بما سقط به الصور **فصل** اي احد الشريكين انما خفى
 التصوير بالآخر اشارة الى انه لا ينزول فيما اذا وكل الشريكان معاً صريحاً كما
 صرح به صاحب الكفاية بعد تفسير التثنية بالواحد حيث قال يعني به انه تبطل
 الوكالة في حق الشريك الآخر الذي لم يوجد منه التوكيل صريحاً وانما صار وكيله
 عنه بالشركة فلم افتراق لم يبق وكيله عنه انما يقع وكيله في حق الآخر اي وكله
 صريحاً وينبغي ان لا ينزول فيما اذا وكل الشريكان صريحاً بافتراقهما **فصل** وان
 لم يعلم به وكيلهم لان هذا عزل حكمتي والعلم شرط للعزل المقصد كذا في المطو
 لان **كتاب الدعوى** وهي في اللغة اضافة الشيء الى نفسه وفي الشريعة
 ما ذكره المصنف قوله في اخبار علم جنسه كالدراهم والدنانير والخطه وقدر
 مثل كذا وكذا درهما او دنانيراً او كذا **فصل** ويذكر فعملاً وانما اعتبر ذكرها بعد الوصف
 لانه ليس بكاف لانه العيب لا يعرف بالوصف وان بلغ فيه لامكان المشاركة فيه
 فذكره في تعريف العيب غير مفيد واما القيمة فشيء يعرف به العيب فذكرها يكون
 مفيداً اقول هذه العلة تشمل العقار وقد اجاب عنه الاستاذ بانه في ثبوت
 اليد على العقار شبهة لكونه غير مشاهد بخلاف المنقول فان فيه مشاهدة فوجب
 دفعها في دعوى العقار باثباته بالبينة ليصح الدعوى وبعد ثبوته يكون
 احتمال كون اليد لغير المالك شبهة الشبهة فلا يعتبر واما اليد في المنقول
 فلكونه مشاهد لا يحتاج الى اثباته لكن فيه شبهة كون اليد لغير المالك فوجب
 دفعها ليصح الدعوى انترى كلامه فليتل **فصل** والمطالبة يعني ان الدعوى
 انما يصح بذكر المطالبة شيء سواء كان الدعوى دنياً اذ عيناً منقولاً او عقاراً
 كذا في الهداية **فصل** عطف على قوله انه يدعي اقول فهو بالحقيقة عطف على
 شيء وان اصله ثوبه واما الاحضاد ذكر القيمة فما معطوفات على المجرور الذي
 هو الذاكر بلاعادة جارة ولا محذورة فيه حتى تراكيب البلغاء مشحونة بنظائير

لان عطفها على المطالبة او على الضم المجرور في به مما لا يخفى فساد على احد
فصل وان كانت مشهورة يعني ان الخلاف بين ائمتنا في الدار المشهورة لان
 غيرها يجب تجديدها اتفاقاً فوجه اشتراط الاعظم فيها انها مع شهرتها قد يزداد
 وينقص ويبقى مجهولة فلا بد من ذكر حدها والتعريف بخلاف المشهور من المحاب
 المحذورة كابي حنيفة مثلاً فانه شخص معين مشاهد معلوم لكل احد وليس فيه
 توهم الزيادة والنقصان ولهذا اعتبر الاعظم الشهرة فيه لاني **فصل** خط
 مستقيم يعني يمكن ان يعلم الرابع بلا ذكره لاستقامته وايضاً لا كثر حكم الكل
 فلا حاجة اليه واما اذا غلط في الحد الرابع فلا يصح دعواه لانه مختلف به المدعي
 ولا فرق في الاحتياج الى بيان الحدود من الدعوى والشهادة **فصل** بلا آله اي
 ضمهم واخرس **فصل** للمدعي المشهور ولقد احسن الشارح في حيث قال عدمه من
 قبيل المشهور وقد اورد الفاضل التفتازاني في بعض مؤلفاته مثلاً المتواتر
 قطع بعين التأخير بان هذا مجرم فرض للتبيل والافهه الحديث مشهور
 لا متواتر وظني سند ليس الا توصيف الشارح الحديث بالمشهور **فصل** على هذا
 الوجه بانه ادعى على معروف النسب انه معتقه اذ مولى مولاته او ادعى
 المعروف ذلك عليه وانكر الآخر كذا في الكافي **فصل** او ادعاه اي ادعى الولي
 الولد من الدعوة بكسر الهمزة فهو من نعمة كلام الامة **فصل** وقد مات الولد لو
 مثل بقوله ما ولد له منه هذا الولد او ولد اقدم مات كما في الكافي كان جامعاً
 لما في الهداية وعارياً عن ايها لم دخل موت الولد في المقصود **فصل** ولا يجري
 في هذه المسئلة اقول تعد هذا هو وجه تأخير الشارح ذكرها على الكل مع
 تعدد ما في المتن على البعض وتصوير النسب انه ادعى على مجهول النسب انه
 ولده او والده وانكر الآخر كذا فهم من شرح الاكل بغل عن حميد الدين الضبي انه
 سمي هذه المسائل السبع شيئاً كما صرح به صاحب الكزباني وعليه الاستيلاء في فرع
 النسب فالحق به وجعلها شيئاً واحداً ولهذا يظهر وجه عدم تصوير الشارح
 مسئلة **فصل** لا قدم على اداء الواجب لان على في قوله عليه الصلوة والسلام
 واليمين على من انكر للوجوب على ان فيلهاد فعلاً للضمير عن نفسه لتحصيل الثواب
 باجرائه ذكراته تعالى على لسانه معظماً له ودفع توهم الكذب عن نفسه

وابقاء ماله على ملكه فلو لا اسم هو كاذب في عينه لما ترك هذه الفوائد الثلاث
على البذل وهو قطع الخصومة بدفع ما يدعيه الخصم ولا يتصور خبراينه في هذه الاشياء
فانه اذا قال انا حترق هذا الرجل يؤذي قد فعلت اليه نفسي يسترقن او قال انا ابن
فلان ولكن ائمت لهذا ان يدعي نبي او قالت انا لست بامرأته لكن دفعت نفسي
وائمت له التمتع من لا يقع بخلاف المال فانه لو قال هذا المال ليس لفلان ولكن
ائمت له لانه يخلص من خصومته صح باحاته فالخلاف ان كل محل يقبل الاباحة
بالاذن ابتداء يقض عليه بكتوله ومالا فلا كذا في الكافي **فصل** في النكاح وكذا
في غير من الاشياء الستة وقيل ينبغي للقاضي ان ينظر في حال المدعي عليه
ان كان متعنتا به بخلافه اخذ بقوله وان كان مظلوما لا يخلفه اخذ بقوله
وهو اختيار المتأخرين من مشايخنا **فصل** وجد اي سواء كان حقا هو خالصا
حق الله تعالى كذا الزنا وشرب الخمر وحد السرقة او د ايرايين الحقيق بحد القذف
فيه حق الله تعالى عندنا فانما بالحد والحالصة لله تعالى كذا في العزم **فصل** لا يخلف
بالاجماع باتفاق ائمتنا الثلثة الا اذا اتفقت حقا بان علوى عن عبد الزنا وقال
ان زني فانه حر فادعي العبد انه قد زني ولا بينة له عليه سيملف الولي
حتى اذا اكل يثبت العتق دون الزنا **فصل** لا القطع لان موجب فعله الذي هو
التكول شتان الضمان وهو يجب مع الشبهة فيجب بالتكول والقطع وهو لا يجب
مع الشبهة فلا يجب بالتكول فصارت كما اذا يثبت السرقة بشهادة رجل وامرأ
تلك وان ضمان المال يجب بهاد وبقطع كذا في التبيين **فصل** طلاقا قبل الذوق
قبل فائدة التقييد بالقبول تعليم ان دعوى المهر لا يتفاوت بين النصف واكثر
يرد عليه ان الطلاق يغني عن ذلك وليس فيه توهم التقييد بذلك **فصل**
يثبت بالنذل اي يثبت المال بكتوله ولا يثبت النكاح **فصل** في دعوى النسب
بان ادعي رجل على رجل انه اخو المدعي عليه ما ابوهما وترك المال في يد
المدعي عليه او طلب من القاضي النفقة على المدعي عليه بسبب الادوية فانه يستخلف
على النسب فان خلف بر او ان نكل يقضي بالمال والنفقة دون النسب **فصل** كالحجر
وهو يفتح الحاء المهملة وسكوت الجيم المنع عن التصرف يعني اذا كان متبني لا
يعبر عن نفسه في يد ملتقط فادعي اخوته حرة تريد قصريه الملتقط عنه بحق

حضانتها فاراد استخلافه فنكل ثبت لها الحجر دون النسب وكذا اذا وهب الانسان
عينا ثم اراد الرجوع فيها فقال الموهوب له انه اني يريد بك ابطال حق الرجوع
يستخلف الواهب فان نكل يثبت امتناع الرجوع لا لاخوة **فصل** فان ابى لاديه
اي وارعه ايعاسا فلا يمنع من التصرف والسفر لا يجلسه في موضع لانه
جس وسو غير مستحق عليه وعن محمد بن ابي حنيفة في مسجد محله اوفي
بيته لانه ربما يطوف في الاسواق بغير حاجة فيقتصر المدعي كذا في آخر كتاب
الحجر من الشروح **فصل** والحلف بالله شروع في بيان صفة اليمين بعد الفراغ
من نفسها والمواضع الواجبة هي فيها **فصل** اي جاز للقاضي الح كعلة مبالاة المدعي
عليه باليمين بالله وكثرة امتناعه عن الحلف فيها لكنهم قالوا ان نكل عن اليمين
فيهما لا يقضي عليه لانه نكل عما هو مستحق عنه شرعا ولو قضى به لم ينفذ قضاء
كذا في شروح الهداية لا يقال فلا فائدة في التحليف بهما لانا نقول فائدة الزام
اداء الحق في قول الوهالة من خوف وقوعهما فليتا **فصل** ويغلف اي يباح
الغليظ بها ولا يجب عليه حتى نكل عن التاكيد بالاوصاف لا يقضي عليه لان المقدم
هو الحلف بالله وقد حصل **فصل** والجوسي بالله الى يعني يغلف على كل واحد بما يعتقد
تغليظ اليمين ليكون مانعا له عن الاقدام على اليمين الكاذبة كذا في الكافي **فصل**
والوثن بالله يعني لا يجوز ان يقال بالله الذي خلف الوثن والصنم لانه النهي
عن تعظيم الوثن يجمع عليه بخلاف انار فانه فيها رواية عن الا عظم وايضا
هو من محض صنعه فتعظيمه اشنع من تعظيم النار في معابدهم اي في
بيوت عبادتهم لا في غيره تعظيما والقاضي ممنوع ان يحضرها **فصل** والحلف على
الحاصل هذا شروع في نوع اخر من كيفية اليمين وهو الحلف على الحاصل والضابط
فيه ان السبب اما ان يكون مما يرتفع برفع بعد وقوعه وتحققه كالبيع والطلاق
والنكاح او لا فان كان التاكيد التحليف على السبب بالاجماع وان كان الاقل فان تقرر
المدعي المدعي عليه بالتحليف على الحاصل فذلك وان لم يتقرر يحلف على الحاصل
عنه هو وعلى السبب عند ابي يوسف الا اذا عرف المدعي عليه بان يقول الحق كذا في
العناية **فصل** ولقابل ان يقول فيه بخلافه ان وقع الاقالة في بلا شهود والخصم
مما لا كافي الاقدام على الايمان الكاذبة لزم هلاك المسام وفي الطلاق ان استخلف

على السبب ينضم المدي عليه لانه قد يعجز عن اثبات النكاح ولا عيل فيه عند
 فهلك حقه فليتامل **قوله** لا يسترد لان الاسترقاق انما يكون بوقوع الاستيلاء
 بعد الارتداد ولا يقرب في العبد المسلم لانه بالادب قد خلت به بخلاف العبد
 الكافر والامة مطلقا فان الرق يتكرر عليه بنقض العهد والمهاج وعليه بالرق
 والمهاج **قوله** ويخلف على العلم هذا نوع آخر من كيفية اليمين وهو يمين على العلم
 او التيات اما الواردة فلانه لا اختيار له في الملك ولا يدري ما فعل المورث
 ولم يوجد ما يطلع له على التيات والمستري والموهوب له اصل نفسه فيخلف
 فالاصل فيه ان الدعوى متى وقعت على فعل الغير كان الحلف على العلم وان وقعت على فعل
 المدعي عليه كان على التيات وهو من صور نقوض مذكرة في الشروع مع جوبتها
 فليست فيها واعلم ان كل موضع وجب فيه اليمين على التيات فحلف على العلم
 لا يكون معتبرا حتى لا يقضي عليه بالكون ولا يسقط اليمين عنه وكل موضع وجب
 فيه اليمين على العلم فحلف على التيات يعتبر اليمين حتى يسقط اليمين عنه ونفي
 عليه اذا انكح لان الحلف على التيات اقوى كذا في النهاية **قوله** وسقط حق الحلف
 بعينه كما بطل حقه في اليمين في اشرائه او الصلح ليراه ان يستخلف بعد ذلك لانه
 اسقط حقه بخلاف ما اذا اشترى يمينه بعشرة دراهم مثلا حيث لم يجز لان الشراء
 عند غلبك المال بالمال واليمين ليست بمالك كذا في الاصلية **باب في قول**
 حكم من يرضى لاني في الجانب الاخر مجرم الدعوى واليمين اقوى منها لانا نوجب
 الحكم على القاضي **قوله** لمن ثبت الزيادة لان التيات للاثبات ولا تعارض بينهما
 في الزيادة لان البينة المثبتة للاقل لا يتعرض للزيادة فكانت البينة المثبتة
 للزيادة سالمة عن المعارض فكانت اكبر اثباتا كذا في البيانية **قوله** في المبيع
 اولى اي العبد جميعا للمشتري بالغين **قوله** لانه يطالب اوله بالثمن الخ يعني ان الباري
 لا نكار هو المطلب فيقدمه بوجه يقدم الانكار **قوله** وايضا بتعجيل الخ يعني ان
 فائدة النكاح بتعجيل بالبداءة بيمين المشتري وهو الزام الثمن ولويدى بيمين
 البائع تاخير المطالبة بتسليم المبيع الى زمان تسليم الثمن لانه يسكن المبيع
 حتى يستوفي الثمن فكان ما يتعجل به فائدة اولى وقيل يفرع بينهما في البداءة

باب التحالف قوله

كذا في التبيين

كذا في التبيين **قوله** باعها ما شاء لا ستوايها في فائدة النكاح **قوله** ولا احتياج
 الى اثبات ما يدعيه كان يقال بعد قوله باعته ما باعته بالف ولقد باعته بالغين
 لان الايمان وضعت للنفي كالبينة للاثبات دل على ذلك حديث القسامة بالله
 ما قناتم وما سلمتم له قاتلا قال الاكل **قوله** وفيه نظرية ذلك لا ينافي التاكيد
قوله اي بعد التحالف يعني يشترط انفساخ هذا العقد بفسخ القاضي ولا يفسخ
 بنفس التحالف وقيل يفسخ به والصحيح هو الاول بدليل ما ذكر في البسوط ان
 وطئ الجارية المبيعة يحل بعد التحالف قبل فسخ القاضي بالمبيع بينهما ولو كان
 يفسخ به لما حل كذا في التبيين **قوله** سواء اختلفا الخ وذلك لانه التحالف ورد
 فيه النص عند الاختلاف فيما يتم به العقد كالمبيع والتمن وهذه المذكورات
 مما يحل العقد بعد ما فاهم يكن في معنى المنصوص عليه حتى يلحق به كذا في الاصلية
قوله ادب بعض الثمن ولو اختلفا في استيفاء كل الثمن فالحكم كذا لك لانه لم يذكر
 كونه مضروغا عنه باعتبار انه صار ذلك بمنزلة ساير الدعاوى **قوله** ينكر
 الاخر والدليل الدالة على التحالف لا يفصل بين كونه السلعة قايمة او هلكة
قوله ولا بعد هلاك بعضها وصورتها انه باع عديدين صفقة واحدة ثم هلك
 احدها عند المشتري ثم اختلفا في الثمن **قوله** الى التحالف قيل هذا اذا هلك بعضها
 بعد القبض وان هلك قبله يتحالفان بالاتفاق وكذا لو رد احدها بعيب لانه الكل
 يعود الى ملكه فلا يؤدي الى تفريق صفقة على البائع كذا في التبيين **قوله** ولا يبل
 الكتابة الخ يعني اذا اختلف المولى والمكاتب في مال الكتابة لم يتحالفا عند الاصل
 وقال التحالف ويصح الكتابة وهو قول اثنافعي ودليل الفريقين مذكور في
 الهداية **قوله** والساقل لا يعود لان الاقالة في باب التمس ليس بيع بل هو ابطال
 من كل وجه فان رب التمس لا يملك المسلم فيه بالاقالة بل يسقط فلم يكن فيه معنى
 البيع حتى يتحالفا فاعتبر فيه حقيقة الدعوى والمسلم اليه هو الملك فكان القول له ولا يرضى
 التمس **قوله** وداعر مع لانه عين فامكن عوده الى ملك المشتري **قوله** فاصلح النساء
 يعني ان القول فيما يصلح لها فقط كالحمار والوقاية وهي المعجزة وكالحال ونحوها
 قول المرأة مع غيرها لان الفاشاخذ لها وفيما يصلح له فقط كالعمامة والقلنسوة
 والعباء والطيلسات والسلاح والمنطقة والكتب والقوس ونحوها قول الزوج

مع عينه لشهادة الظاهر اذا اكل منهما يعمل او يبيع ما يصلح لا خير مثل كونه المرأة
دلالة ببيع ثياب الرجال او تاجرة يجترى ثيابهم وكوب الرجل صايفا ودلالة ففنده
اساور ونوا تم النساء والخلي ونحوها والقول له ايضا فيما يصلح لهما كالفراش
والايتله والدقون والمنزل والفقار والواش والفقود لانه المرأة وما في يدها به
الزوج فكان الاموال كلها في يده والقول والدعاوى لصاحب اليد ولا فرق بين ما اذا
كان الاختلاف في حال قيام النكاح او بعد الفراق **قوله** ما يختص به اي ما يصلح لهما
لانه الظاهر ان المرأة تاتي بالجمال وهذه اظاهر قوتى بجران العادة فيسبطل به ظاهر الزوج
واما في الباقي فلا معارض بظاهره وكان مقبلا وقوله والحيوة والموت اقوال
هذه من تامة كلام التا ولكن عدول الشارح من لفظ الصلوة الواقع في المطولات الى
الحيوة لا يخفى عن الاشارة الى ان الامر في حال قيام النكاح كذلك عنده فليست **قوله**
فكما قال ابو حنيفة مع يعنى لشكل للرجال لانه المرأة وما في يدها الزوج وقوله دم لورثته
الزوج لقيامهم مقامه **قوله** وان كان احدهما سدا الى سواد كان محجورا او ماذونا
اقول لا بد ان يحمل لفظ العبد على المعنى الثالث **قوله** لانني فادجه عدول الشارح
من الملوكة الذي اوردته اسر الفضلاء فليست **قوله** فالكل يعني ما يصلح لكل واحد
منهما على حدة وما يصلح لهما معا **قوله** وللمتحررات او ملوكا بعد الموت لانه لا بد
للميت خلة يد الخي عن المعارض كذا في المطولات وههنا اشكال متفتح او رده وهو
ان هذا الدليل متمثل في الزوجين الحرين اذا مات احدهما مع ان الا عظم لا يعطى للميت
الا المشكل فقط ويعطى ما يختص للميت لورثته وههنا يعطيه والمشكل ايضا للميت
وان كان قنما مع ان الظاهر عكسه فان الرق لا يقوى اليد بل يضعفها يؤيد هذا
الاشكال ما نقله شراح الهداية من شمس الائمة السرخسي حيث قال للمتر بعد
الموت بالراء دون الياء وفي بعض النسخ التي منها وهو سهو وجه التباين
ان نسبتة الى السهول على وروده هذا الاشكال عليه **قوله** وعنده هو العبد للادب
اي الماذون له في التجارة والمكاتب بمنزلة الحر لان لهما يد معتبرة في الخصومات
وهذه لا تختص الحر والمكاتب في شيء في يدهما قضي به بينهما لا استواء لهما
في اليد فلو كان في يد ثالث والما البيضة استويا فيه حكما لا يتخرج الحر بالحرية
في سائر خصوصيات فكذا في منافع البيت والجواب ان اليد على منافع البيت باعتبار

السكن فيه طرف السكن اصلا دون الملوكة فلا تعارض بينهما **فصل قوله** كما
اذا قال غصبة من الخ صريح ان متى في قول المصنف او سرقة من متعلق بكل
واحد من غصبته سرقة ايضا وانما غير الاسلوب سرقة اشعارا بان الخلاف
المذكور لقوله عنه بن حنيفة وابي يوسف مختص به كما يفصح عنه اسلوب
الهداية ايضا **باب** **قوله** في ملك المطلق احتراز عن الملك المقيد
بدعوى الشراج ونحوه لان فيه يقبل بيضة ذي اليد اجماعا كما سياتي كذا في الهداية
قوله بجوة ذي اليد شافعي هو لانا ان بيضة ذي اليد اقل اثباتا لانه اثبت الملك
للايد وبيضة الخارج اكثر اثباتا لانه اثبت الملك واليد فيكون اولى بالقبول لان
البيضاء للاشياء فيزجج بكثرتها **قوله** تها رتب اي ساقط من التهم بغير البراءة
وهو السقوط من كلام والخطاء فيه كذا في العناية **قوله** وابي رهنا على شراء
شيء اي من غير توقيف **قوله** اخذ نصف ذلك الشيء بنصف عنه ان كان قد
اخذ لا استواء ما في الدعوى والجهة وان شاء ترك لان شرط العقد الذي
يدسية وهو اتحاد الصفة قد يقبض عليه فاعله رغبته في تملك الكل ولم يحصل
فترده وياخذ كل الثمن **قوله** بعد ما قضى بخلاف ما اذا ترك قبل القضاء حيث
يكون للاخر ان يأخذ الجميع لان محته قايمة ولم يفتح سبيله والمزاحة منتفية
كذا اقرهم من الهداية **قوله** فدوا اليد اولى لان يملكه من قبضه يدل على سبق
شراء **قوله** اشتريته من زيد ذكر زيد مرتين اشارة الى قول صاحب الهداية
قوله معناه من واحد احتراز عما اذا كان ذلك من اثنين كزيد وعمر مثلا كما
يجي واقاما بيضة وذات ربح معا فاما لشرائه اولى لانه لكونه معاوضة من الجا
كان اقوى **قوله** والمهر سواء صورته ادا على رجل شراء عين من ذي اليد وادعاه امرأة
تزوجا على ذلك العين فيهما سواء لا استواء السببين في القوة لان كلاهما
ثبت للملك ثم للمرأة نصف العين ونصف قيمة العين على الزوج لان نصف
المستحق صار مستحقا والمشتري نصف العين ويوجع بنصف الثمن وان شاء
فتح البيع لغيره الصنفه عليه وهذا عند ابي يوسف وقال محمد بن ابي ولها
على الزوج قيمة لعين **قوله** من واحد انما قيد به لان في شراء من اثنين استويا
كباقي متصلا بهذا **قوله** لا يتكرر انما قيد بالنفي لانه لو تكرر قضى به للخارج كافي ملك

فصل قوله

باب دعوى رجلين

المطلوع كالبنا والفرس وذراعتة الخنطة والجوب فان اشكل يرجع الى اهل
الحبرة لانهم اعترف به وان اشكل عليهم قضى به الخارج كذا في الهداية **قوله**
كالنتاج الى قوله او جز صوف صورها ان اقام كل نية ان دابة يتبعها عنده وان
هذا اللبن جلب في ملكه وان هذا اللبن له صنعة في ملكه وان هذا اللبن له صنعة
في ملكه وان هذا الصوف له قطعة من شأنه **قوله** يقضى للخارج اي يقضى بالنين
لا مكان العمل بينهما وذلك بان يجعل كاذب اليد قد اشترىها من الخارج وقبض
ثم باعه منه ولم يقتض لان القبض دلالة البيع فيكون الخارج **قوله** ولا يعكس
اي لا يجعل كاذب الخارج اشترى ذلك العين من ذي اليد ولا ثم باعه من ذي
اليده لان ذلك يستلزم البيع قبل القبض وهذا خلف لان البيع **قوله** فقيه
تفصيل مذكور في الهداية **قوله** وان وقعت البيعتان في العقار ولم يثبت قبض
الى قوله ثم وصل اليه سبب آخر **قوله** اذا بد على المكاتب قولهمنا بتفطن
به من نظريته وهو ان عدم اليد في المعقوب المطلق يظهر منه من المكاتب اجيب
عنه بان الكتابة عقد معاوضة فلا بد من اهلية العاقدين وقبولها فاذا
عقدوها يكون معتقدا فلا يتصور اليد عليه في قال انه عبيد كاتبة فقد اعترف
انه لا بد عليه ويكون خارجا بالضرورة سواء كانت مراد في نفسه واولاده
بخلاف التبرير والاعتنا فان كلا منهما لا تصرف لازم فلا يستدعي قبول اعبه
له في يجوز ان يكون العبد صغيرا يكون في يد مولاه او كبيرا لا يعرف عنقه فيكون
في يد مولاه كما كان فاذا قال هو عبيد اعففته فقد اثبت فعلا زائدا فقد ثبت
الولاية قطعاً فليتامل **قوله** لا بكثرة الا يرى ان خبر الواحد لا يترجح بخبر آخر
ولا الآية باية اخرى لان كل واحد منهما ماعلة لنفسه والمفسر ترجح على الظاهر
باعتبار القوة كما عرف في اصول الفقه والشهادة العادلة ترجح على المستورة بالعدالة
لانها صفة الشهادة ولا يترجح بكثرة العدد لانها ليست بصفة للشهادة بل هي
مثلا وشهادة كل عدد نصاب كامل **قوله** يضرب بقدر حقه اي ياخذ منه شيئا
يحكم بماله من الثلث كذا في الكفاية **قوله** فيترك في يد فيكون له كذا لا بالقضاء
لان القضاء بعد الدعوى ولا دعوى منها كذا فترهم من الهداية **قوله** اشكل اي
شبهة عدد سن الدابة فلم يظهر نسبة الى احد التاريخين ينصف بينهما

لانه سقط للتوقيف وصار كما نهما اقاما بها ولا تاريخ لها وقوله اما اذا خلف سنها
الح واما بطلان لانه ظهر كذب الفريقين وذلك مانع عن قبول الشهادة حالة
الانفراد فيمتنع حالة الاجتماع ايضا وقيل لا يحج ما قال به محمد من الجواب وهو
كون الدابة بينهما في الفصيلين وهذه الرواية مخالفة لما روى ابو الدية
عن محمد موافقا لما في كتاب ولعله هو الاصح ووجه مذكوري في الاحكامية **قوله** ومن
في السرج من رديفه وهو الخفي يركب خلف الرجل ونقل الناطق هذه الرواية من
الرواية واما في ظاهر الرواية في بينهما نصفان واما اذا كانا ركبين في السرج فانهما
بينهما قول واحد الاستواء في التصرف **قوله** من حقه ثوب فان كذا من البساط
والثوب بينهما نصفان كما بين الجانبين على البساط فلا بد اليد عليه اما بالنقل
والتحويل او بكونه في بيته والجلوس عليه ليس بشئ من ذلك فلا يكون يد اقليس
بايد يدها ولا في يد غيرهما يد عيانه على سواء فيترك في يدهما واما الثوب فلا بد
ازيادة من جنس الخيطة فان كل واحد منهما مستمسك باليد الا احدهما اكثر استمساكا
ومثل تلك لا يوجب الرجحان كما لو اقام احدهما شاهدين ولا خرافة وفيه
اشارة الى الفرق بين هذا وبين مسألة القميص فانه اذا سار عاقبه ولحدهما الالبسة
والآخر مغلوب بكماله فالالبس اولى لانه الزيادة ليست من جنس الخيطة فان الخيطة
هي اليد وازيادة هي الاستعمال كذا في العناية **قوله** فيكون عبدا لانه لما كان لا يعتبر
عن نفسه كان كمنع لا يد له اعترف عليه بالملقة اذا ادعى روق لقيط لا يعتبر
عن نفسه فانه لا يكون عبده واجيب بان فرض الالتقاط يضعف اليد لان للقط
اليدين في اللقيط ويد الامين في الحكم يد غيرهم وكانت ثابتة من وجه دون وجه
فلا يثبت بها الروق **قوله** اقوال اليد على الانساب الى اقوال تخيصة عندي ما ذكره
الاكل بقوله اعترض بان الروق من العوارض اذا اصل الحرية ويدفع المعارض
فكان الواجب ان لا يقصد ذوا اليد الابحية واجيب بان الاصل يترك بدليل يدل
على خلافه واليد على من ذلك شأنه كونه بمنزلة المتاع دليل الملك فيترك به
الاصل فلو كبير وادعى الحرية لم يكن القول قوله لظهور الروق عليه في صغيره
اشترى **قوله** مرادى بالهرادي جمع هرويه وهي قصيات يقيم سلوبه بطاقات
من الكرم يرسل عليها قصيات كرم يقال له بالفارسية وروك **قوله** في حق

ساحتها وهو امر ور وصب الوضوء وكسر الخطب ووضع الا متعة وغيرها **قوله**
ارض اي تحراء **قوله** دليل اليد كالركوب على الدواب واللبس على الثياب **قوله**
دعوى النسب مبيعة ولد لا قل الى قوله ويفتح لانه بيع ام الولد لا يجوز **باب**
مع دعواه بكسر الدال مختصة بدعوى النسب كما اننا بفتحها بالطعام يقال كنافي عوة
فلان **قوله** يصير منافقا فلا يسمع دعواه كما لو قال كنت اعتقها او دبرتها قبل بيعها
واذا لم يكن مسهو علة لا يثبت النسب اذا لا نسب في الجارية بدون الدعوى **قوله** فيقع
فيه اشتقاق لان الانساب قد لا يهاجم ابتداء تكون العلوق منه ثم تبين له انه
منه ولا كذلك العنق والتدبير **قوله** دليل على بنة منه لان الظاهر عدم الزنا فنزل
ذلك منزلة البينة في ابطال حق غيره عنها وعن ولدها **قوله** يثبت النسب من المشتري
لوجود الجوز لدعوه وهو الملك الذي ان له يجوز اعتاقه امه فلذا يفتح دعوه
لحاجته الى النسب والى الحرية ويثبت لها امومية الولد باقراره ثم لا يفتح دعوة
البائع بعده لانه قد استغنى عن النسب بثبوته من المشتري **قوله** ويجعل على
انه المشتري **قوله** انما هذا الضريح منه يحمل هذا على الصورة الاولى من صورتي ام الولد
نكاحا وهي امه ولده من زوجها فلها ولا يجوز ان يحمل هذا على الصورة الثانية
كما لا يجوز حمل الفهم الثالث على الصورة الاولى كما سيخرج به الشارح في شرح
قول المصنف وهي ام ولد نكاحا حيث قال وهم هنا يحمل على هذا **قوله** وان مات
الولد لا يمنع فني الملك الاصل في هذه انه اذا حدث في الولد ما دل على حقيقة الفتح
لمنع فني الملك فيه بالدعوة ويبقى ثبوت الملك اعتقها ولدها قاله حين
قيل له م وقد ولدت مارية القبطية ابراهيم منه صلى الله عليه وسلم لا نعتقها **قوله** يرد
كل ثمن هذا بناء على ان ام الولد غير مقومة عنده في البيع والغضب بخلاف القتل
فهلكت عند المشتري غير مضونة وانقص البيع ويرد كل الثمن وعنده هما
يرد حصه الولد ولا يرد حصه الام لانهما مقومة عندها فيضمنها كذا في الكافي
قوله بان يقسم الثمن الى بيان اذ باع جارية قيمتها ثلثون دينارا فثلثين
فولد ولدا قيمته عشرة دنانير يقسم الثمن على اربعين فما اصاب الولد
وهو سبعة دنانير ونصف يرد على المشتري وما اصاب الجارية وهو اثنا عشر
وعشرون ونصف سقط عن البائع كذا في المصنف **قوله** الاكثر من نصف حول سواء

كان سنتين او اكثر منهما او اقل وانما قل واقل من سنتين ولم يقل او ولد لا قل
من سنتين كما قال فيما بعده اشارة الى انه ليس تقسيم برأيه **قوله** الا اذا صدق
اي البائع المشتري في ايجورين يثبت النسب **قوله** لم يطل بيعه فثبت النسب ويحل
للبائع المشتري رد وجهها البائع فاستولدها يحكم النكاح حملاته على الصلاح وهذا
معنى قول المصنف ومضى ام ولد نكاحا فيبقى الولد عبدا لله شري ولا يصير الامه ام
ولد البائع كما لو ادعاه اجنبي اشترى لانه يتصادق قهرمان الولد من البائع لا يثبت كون
العلوق في ملكه لانه البائع لا يدعي ذلك وكيف يدعي الولد لا يبقى في البطن لاكثر
من سنتين فكان حادنا بعد زوال ملك البائع هذه اربعة ما في الثاني **قوله** وهي ام ولد
نكاحا يعني ام الولد كما يطلوع على الفقه التي ولدت من مولدها من كذا له كذا
يطلوع على ما اذا ولدت من زوجها وان كانت حال الاستيلاء غير موكلة له بيل
لغيره **قوله** وههنا يحمل على هذا اي في القسم الثالث يحمل ام الولد نكاحا على الصور
الثانية لا يخرج عن نوع اشتباه لانه لا ريب في ان المراد من الملك ههنا هو ملك
البيعت فان ما كتبه البائع لها بهذا الذي بين بيعها واستيلاءها على وجه يكون التولد
معا قبل الملك والمزوج كما يقضيه الفاء في قوله فولدت فحمل في توجيهه يجوز
ان يتناول البائع وتزوجها كانه في ملك المشتري كما يقضيه قوله فادعي الولد
لان توقف ثبوت النسب على لدعوه لا يثا في الا في الملك المبيع وايضا اعتبار
تصديق المشتري ههنا لا يخرج عن الاشعار بتوسيط الملك الثاني للبائع بعد
التزوج والانه فوجه توقف ثبوت نسب ولد المنكحة على تصديق مولده لا يوجب
عن غير مع ان يكون سوء الكلام في ثبوت النسب بالدعوة لاني مطلقه في عاينه
الجلالة فيقول يطلعه ما نقلناه سابقا من الكافي معارض قوله ويجعل على ان المشتري
الح لانه يجمع عباراته ينادي باعلى صوت بانه لا ملك له عليها حال الدعوة
فلينال **قوله** ومن باع من ولد عنده هذا اشرع لبيان حكم من ولد عنده بعد
الفرار من بيان حكم من ولد بعد بيع امه واستواء ما ولد له اقول هذا وان
كان تفريق المؤمنين طاهرا لكنه في التحقيق تحليل مما قبله يعني انهما خلقا
من ماء واحد اذ لا يتصور كون علوق الثاني حادنا اذا اذبل اقل من سنة
اشهر والعلوق على العلوق متعذر لانهما اذا اجلسا ينسد فم الرحم فاذا اثنى

الحرية الأصلية لا حد لها الذي عند انبا يع امتنع ان يكون الاخر الذي هو المبيع
رفيقا لانهما من نطفة واحدة قطعاً فكان عتق المشتري باطلاً بما فوقه وهو الحرية
الثابتة باصل الخلقة كذا في **الكافي قوله** لا يرتد بالردة وهذا يصلح حيلة على اصل
ابن حنيفة من فسخ بيع الولد ونحوه يخاف المشتري عليه الدعوة بعد ذلك فيقطع
دعواه باقراره للنسب لغيره كذا في **الغناية قوله** فهو حر هذا اذا كانت الدعوات
معاً او سبقت دعوة المسلم يكون عبداً للمسلم كذا في **النزاهة قوله** نصبتى معهما
اراد متبياً لا يقدر التعبير عن نفسه فاما اذا اعتبر القول له ايها مودة فثبت
نسبه منه بقصد يقه كذا في **الاحكامية قوله** فهو ابنهما لان الظاهر ان الولد منهما
لقيام ايدهما ولقيام الفرض بينهما ثم كل منهما يريد ابطال حقه صاحبه فلا
يصعد عليه كذا في **الهداية قوله** يوم الخصومة لان الولد حاصل في يده من
غير صنعه فلا يتخذ له الا مانع وهو لا يتحقق منه الا بعد الطلب وهو مات
في ذلك اليوم **قوله** لانه حر الاصل لا يقال ينبغي ان يكون المال مشتركاً بينهما
لانه حر الاصل في حق المدعي ايضاً ولهذا لا يكون الولد له وانما جعل رقيقاً
في حقه ضرراً من القضاء له بالقيمة والثابت بالضرورة يتقدّر بعد **قوله**
فاخذ الاب التام فبالاخذ لانه ان قضى له بالدية فلم يقبض لم يؤخذ بالقيمة لان
المنع لا يتحقق فيما لا يصل الى يده كذا في **الغناية قوله** ولا يرجع بالعقر الذي
الح وقال الشافعي يرجع به كما يرجع بقيمة الولد وعن الامم والاشعري انما ضمنه
مقابل المدة الذي استوفاه ابو طي امة الغير قد سقط الحد الشهيرة فلا يستوجب
الرجوع على غيره بخلاف ما ذكره البايغ ضمن سلامة المبيع والاولد للمشتري
فيرجع اذ لم يسلم كذا في **الكافي كتاب الاقرار** وهو في اللغة الاثبات
يقال قرأت شيئا فاثبت واقترع غيره اذا اثبت **قوله** لاخر عليه اي غيره على نفسه
اما نفسه على غيره فدعوى واخبره على غيره فشهادة **قوله** لا يشأوه اي ثبوت
ابتداء بضمير التملك في الحال كما قال به ابن عبد الله الجرجاني مع مستندة بمسائل
منها اذا اقر رجل قتره اقراره ثم قبل لم يصح ولو كان اخبار القتر ومنها اذا اقر
المريض لوارثه بدعي لم يصح ولو كان اخبار القتر ومنها ان الملك الثابت بسبب
لاقرار لا ينفي في حق الزايد المستملكة حتى لا يملك المقر له مطالبته من المقر ولو كان

القرير

اخباراً

اخباراً كانت مضمونة عليه اذا استهلكها او قول فصح الاقرار بتفريع لا يصل ذكره
بقوله وحكمه ظهور المقر له اخباراً الداعي الى حارم به حيث قال الاخبار اقرار
الامر سابق لا تملك في الحال مستندة بمسائل منها مسئلة المخرج حتى يؤمر المقر بها
بتسليمها الى المسلم ولو كان تملك لم يصح ومنها اذا اقر بنصف داره مشاعاً صح ولو
كان تملك لم يصح عند ابن حنيفة ومنها اذا اقرت المرأة بالزوجة بنته ولو كان
تملك لم يصح الا بمحض من الشهود ومنها اذا اقر المريض بدعي يستغرق جميع ماله
صح ولو كان تملك لم يصح كذا في **البيان** نقله من الاستروش قال مفتي الثقلي
الاقرار ملزم على المقر ما اقر به لوقوعه دليلاً على صدق الخبر قال الله تعالى
قوامين بالله لقسط شهدائهم ولو على انفسكم والشهادة على النفس لا اقرار
وقد رحم رسول الله ما عزا باقراره على نفسه بالزنا فلما جعل الاقرار حجة
بالحدود التي تدرى بالشبهات فلا يكون حجة في غيرها اولى وعليه اجماع العامة
واعلم ان كون الاقرار حجة قاصرة والبينة متعديلة من الشهوات المستاملة
عند ارباب هذا الفن وتحقيق ملتزم ان البينة تقصر بحجة بالقضاء وله ولاية
على نفسه دون غيره فيقتصر عليه حتى لو اقر بمجهول الاصل بالزنا لم يجل
جازه ذلك على نفسه وماله ولم يصدق على ولاده واملا تراه ومدينته ومكاتبه
لانه قد ثبت حقه الحرية واستحقاق الحرية له ولولاه فلا يصدق عليهم انهم
زبدة كلامه **قوله** ولو اقر بتركه قيد بالحرية يصح اقراره مطلقاً فان العبد لما
له وان كان ملحقاً باخر في حق الاقرار ولكن المجبور عليه لا يفتح اقراره بالحدود
والقصاص كذا في **الهداية** وقيد بالتكليف اخترازا عن المجنوب وعن الصبي ايضاً
لكن لا مطلقاً لان المادون له في التجارة يصح اقراره **قوله** او مجبور يعني ان
جما له المقر له لا يمنع صحة الاقرار لانه اخبار عن نفسه وهو قد يلزم مجبوراً
بان تلف ماله لا يدري قيمته او يخرج جراحه لا يعلم ارشها او يبقى عليه بقية حساب
لا يحيط به علمه فلا قرار قد يلزم مجبوراً وعوض بيان الشهادة اخبار بثبوت
الحق للمدعي وانما يلزم له مجبوراً فاشهاداً قد يلزم مجبوراً ويستلزم حقيقة
واجيب بان العلم اليهودي بشرط النفس والتقاءه يستلزم انتفاء الشرط **قوله**
لانه بيان ما جهل بماله قيمة قيمة يعني اذا اقر بالمجهول يقال له بئنه لان المجمل فاليه

ذون

البيات كما اذا قال بعد منه احد كما حتر فان لم يبين اجبر الحاكم على البيان لانه لزومه
الخروج عن الزمه باقراره الصريح وهو لا يكون الا بالبيان فان قال له على ان قراره هو
باطل **قوله** وصدة امقر لانه منكر الزيادة **قوله** في قل من درهم والقياس تصديقه
ولو لمسا لانه مال لغة كما يصدق في شئ لصدقه عليه وجه الاستحسان ترك
الحقيقة بدلالة العادة لانه لا يعتقد مالا عرفا **قوله** ومن انصاب من مال عظيم ولا
على قول الا عظيم ان يبنى على حال امقر في الفقر والغنى فان القليل عند الفقير عظيم
واضعاف ذلك عند الغني ليست بعظيمة **قوله** من الذهب متعلق بالانصاب اي
يجب ان يكون انصاب من الذهب اي عشرين مثقالا فيما اذا قال لفلان على مال
عظيم من الدنانير وعلى هذا قياس غيره **قوله** ومن ثلثة نصب اي على مال
فتم به لانه اقل الجمع ثلثة فلا يصدق في اقل منه للتعين به وان بينه وبين ان
الركوة يعتبر ان يبلغ قيمته قدر ثلثة نصيب **قوله** ودوام ثلثة مبتداء وخبر اي لو
قال لفلان على درهم فهي ثلثة بالافتقار لانه اقل الجمع الصحيح الذي لا يختلف
فيه **قوله** وكذا درهم واحد درهم مبتداء وخبر ايضا اي لو قال كذا درهم فهو درهم
لانه تفسير لمبرم وقال كما قال له على درهم **قوله** وهو اي بيان تغيير **قوله**
او صدق وفي وهو بفتح الصاد المهملة وسكون النون وجمعه صناديق كذا في الصحاح
قوله امانه اي حواقر امانته في يده لانه ان قرار يكون الشئ في يده ولابد
تنوع الى امانته وضمان فيثبت اقلها وهو الامانة **قوله** وهو القياس لان المائة
مبهمة والدرهم معنوف عليها بالوادعاطفة لا تفسير له فبقيت المائة على
ابهامها كما في ماينه وثوب **قوله** وعند ناخ وحاصل الفرق بين المقدرات وغيرها
وهو الاستحسان وجه انهم يستقلون تكرار الدوام في كل عدد ويكتفون
بذكره عقيب العددين الا يرى انهم يقولون احد وعشرون درهما فيكتفون
بذكر الدرهم مرة ويجعلون ذلك تفسيراً وذلك الاستغناء فيما كثيراً
استعماله وكثرة استعماله عنده الوجوب بكثرة اسبابه وذلك الكثرة
في مقدرات الثبوتها في جميع المعاملات حالة او مؤجلة ويجوز الاستغناء
بها بخلاف غيرها لا يثبت في الذمة ديناً الا مسليماً والسنة في ذمة اصلاً
فلم يكثر كثرتها فبقي على الاصل وهو ان يكون بيان الجمل الى الجمل لعدم سلائية

العطف للتفسير لا عند الضرورة وقد انعدمت **قوله** كلما ثاب لانه ذكر المائة
والثلثة مبهمين لعدم دلالتها على جنس من الاجناس ففسرهما بالثوب حيث
لم يذكر بحرف العطف حتى يدل على المغايرة فانصرف اليها جميعاً لا ستوائهما
في الحاجة الى التفسير فكان كلهما ثباتاً هذا ان بداهة ما في الهداية **قوله** يلزمها فقط
اي يلزم الاقرار بالادلة خاصة يعني ان الاقرار بقراريهما جميعاً لكن لا يلزم
الاضمان الادلة خاصة **قوله** وخاتم خلقته وفضة الخاتم بالخاء المعجمة بفتح الخاء
والعامة بقوله بكسر الجيم معروف وافق بفتح الخاء وتشديد الصاد المهملة ما ركز
في اعلى الخاتم من الجواهر كاللؤلؤ والياقوت هذا التفسير قد استفدناه من موارد
لاستعمال ومافي اللغة فقد قال الجوهري الفص الخاتم فالتوفيق ظاهر قبل قال
في الهداية اسم الخاتم يشمل الكل وقال في مسألة الاستثناء ان الفص يدخل
تبعاً فلا يصح الاستثناء ففي ظاهرة منافاة فليتأمل اقول ليس فيه شئ من اثر
الثبات حتى اطلع عليه بداهة بعض المشتغلين بقراءة الشرح على **قوله** وقر
في قوصرة التمر بفتح التاء المثناة وسكون الميم معروف والقوصير بالتشديد والتخفيف
وعاء يتخذ من قصب تسمى بها ما دام القر فيها والا فهي زنبيل اعلم ان الاصل
في جنس هذه المسائل انه اذا اقر رجل شيئين احدهما ظرف للاخر فاما ان يذكرهما
بكلمة في او بكلمة من فان كان الاول كقصب تسمى قوصرة لزم ما دلل غصب
الشئ وهو مظهر لا يتحقق بدون الظرف وان كان الثاني نحو من قوصرة
لم يلزم الا مظهر لان كلمة من لا شرع فيكون اقراراً بغصب المتزوج وان
لم يكن احد هو ظرفاً لا يفرخود وهو في درهم لم يلزمه الثاني لان ما لم يصلح ظرفاً
للاول لفا آخر كلامه لا يقال فعلى هذا يجب ان يكون الاقرار بالادلة في اصطبل
اقراراً بهما فينبغي يد خلا معاني القمام وليس كذلك كما صرح به في المتن لانا
نقول سلمنا انهما يد خلا معاني الاقرار لكن الدخول فيه لا يوجب الدخول
في القمام عند الا عظم واني يوسف مع كما في غصب طعام في بيت فان ادلة واعها
في ضمانه بالغصب وان الاصطبل والبيت لانهما غير منقولين والغصب الموجب للضمان
لا يكون الا بالنقل والتحويل عندهما وعند مجتز يد خلا في الضمان ودخولها في الاقرار
لان غصب العقار جاز عند السؤال ارجح الحماية والجواب مستفاد من تقرير

الغاية قوله واحد عند ابي يوسف رحمه الله واحد في هذا القول الاخير كما فهم
من الآية **قوله** بينة الضرب خمسة لانه الضرب لا يكثر المال مغناه ان اثر الضرب
في تكثير الاجزاء لا زالة الكسر في زيادة المال وعشرة درهم ذكرا وان جعلته
العنب جزء لم يزد فيه وزنه فاما كذا في الاكلمية **قوله** يلزمه خمسة وعشرون
وههنا قول زفر ايضا وجه قولهما ان قولهم خمس في خمس يجرى في العبادة من
خمس وعشرين فصارت خمسة وعشرين عبا فيلزمه بايديهم ما يلزمه بالافدي ولنا ان
الخمس لا تصير خمسة وعشرين الا بضم عدد واينما ليس عندك في لفظة فلم يجر الزيادة
كذا في البيانية **قوله** ما ينشأ من الحاصل من شيء **قوله** بخلاف ما بين
الحايطين فان الغاية فيه موجود قبل جعلها غاية فلا ضرورة في اذالها وانما لا تعد
فلا وجود لها الا بالجعل **قوله** ولو اقر بالجل سواد كان حمل الجارية او حمل الشاة
قوله لانه الوصية متممة هناك اذ لا وجه للميراث في تلك اسورة لان من
له ميراث في الحمل له ميراث في الحامل ايضا كذا في **الغاية قوله** بخلاف الاقرار
للحمل فان وجود المقر له حالة الاقرار في صحته فان جاء به لا قبل من سنة اشهر
من وقته لزمه وان جاء به لاكثر منه الى مستين وهي معتدة فذلك وانما
اذ جاء به لاكثر من سنة اشهر وهي غير معتدة لم يلزمه كما اذا اولد ميتا
قوله وان ولد من حيي فلم يما فاد كانا ذكرين او اثنتين فهو بينهما نصفان
وان كان احد هاتين ذكر او الاخر اثنتي فلذلك في الوصية وفي الارب لا ذكر لفظ
الاثنتين **قوله** وان فسر سبع اى وان يتن سبعا غير صالح مثل ان قال باعني وافر
ضني لم يلزمه شيء لانه بين مستحيلة لعدم تصورهما حقيقة وهو ظاهر
ولا حكم لانه لا يدل عليه فان قيل كان ذلك حوفا وهو في الاقرار لا يصح
اجيب بان لا يسر رجوع بل ظهر كذب بيقين كما لو قال قطع يد فلان عمدا او
خطا ويد فلان صحابة وهذا بخلاف ما اذا اقر للرضيع وبين السبب بكون
لانه وان لم يتصور منه ذلك حقيقة فقد يتصور ذلك حكما بانياته وهو القاضى
او من اذن له القاضى واذا تصور بالنائب جاز اضافة الاقرار اليه وقوله
او ابرهم اشارة الى سوء عدم بيان السبب اصلا هذا زينة ما في **الغاية قوله**
هذا الى لغوية اباهم الا قرا **قوله** والاقرار لا يحملة يعني لو اقر لرجل بشيء

على انه بالخيار في اقراره ثلاثة ايام قاله قرار صحيح يلزمه به لوجود الصيغة للزمنة
وهي قوله على ونحوه والخيار باطل لانه للفسخ والا خارا لا يحملة **قوله** ادعوا امر
يعني كذب المقر **باب الاستثناء** استفعال من الشيء وهو الصرف **قوله** بعض
ما اقر به وفي اطلاق لفظ البعض من غير تقدير شيء دليل على ان الاكثر جائز كما
اذا قال فلان على الف الا تعالاه وفيه درهمان فان الاستثناء يصح ويكون
عليه خمسون **قوله** متصلا وهو قول العامة ونقل عن ابن عباس رضي الله
عنه جواز التأخير كما عرف في الاصول وقوله لزمه باقية لانه الاستثناء مع الصدق جاز
عن التأخير معنى قوله على عشرة الادراجا معنى قوله على تسعة وقه يعرف
ذلك في الاصول ايضا لان استثناء الكل لا يصح لانه تكلم بالحاصل بعد الشيا
ولا حاصل بعد الكل فيكون رجوعا عن الاقرار باطل موصولا كان ومفصولا هذا
اذا كان الاستثناء بلفظ المستثنى منه مثل ان يقول على عشرة الا عشرة وكذا
اذا كان اكثر منه كاستثناء احد عشر من العشرة لانه لما لم يجر استثناء
العشرة من مثلها فلا بد لا يجوز استثناءها وزيادة اولى وانما اذا كان
بمخلاف لفظه يجوز وان اقر على كل نحو عبيدي احرارا لا سالما ومباركا
وربيعا او يقول نساى طواقي الا زينب وعمرة وفاطمة وليس له عبيدي
ولان غير المستثنى من الاستثناء ولا يعتق احد منهم ولا يطلو واحد منهم
انه اذا اختلف اللفظ يتوهم بقاء شيء من المستثنى اذ اللفظ صالح له وذلك يكفي
بصحة الاستثناء ولا شتر حقيقة البقاء لانه الاستثناء يتبع صحة الكلام لفظا
لا يتحقق ما من مل تحته فان قيل هذا ترجيح جانب اللفظ على المعنى اجمال المعنى
رأسا فوجه ذلك واجيب بان الاستثناء تصرف لفظي الا يرى انه لو قال
ان طاولت سعة تطبيقات الاربعه صح الاستثناء ودفع تطبيقات وان كانت
الاربعة لدا من حيث الحكم لان الطاول لا يزيد على الثلث ومع هذا لا يجعل
كأنه قال ان طاولت ثلثا لاربعا فكان اعتباره اولى كذا في التبيين **قوله** الا
ديارا قول انما قدم مثال الوزني مع تأخير في المثل لكونه اقرب بحسب اللفظ
والمعنى كما لا يخفى **قوله** صح الاستثناء فلزمه مائة الا قيمة الدينار والغفير هذا
عند ابي حنيفة وابي يوسف يعني ان عدم تناول الدرهم غيرها لفظا وانما

باب الاستثناء

الكلام في الحكم فقلنا يتناول ما كان على اخص اوصافها الذي هو الثبينة وهو
 الدائير والمقدرة وان عدوى المتقارب اما الدائير فظاهر واما المقدرة فلهما
 اثبات باوصافها فانها اذا اوصفت يثبت في الذمة حالة او مؤجلة او جاز لا تستقر
 بها واما العدوى المتقارب فلا تارة بمنزلة المثلى في قلة التفادى وللمقدرة ان
 الاستثناء لولاء لدخل تحت اللفظ وذلك لا يتحقق في خلاف الجنس وهذا هو
 القياس **قوله** يصح في كل اى حتى في الثبوت **قوله** ومن اقر شرع في بيان ما هو
 في معنى الاستثناء وبهذا يظهر وجه عطف صاحب الهداية في عنوان الباب
 وما في معناه علته وقوله بطل اقراره لانه كما ابطال كما هو مذهب ابي يوسف
 او تعليق كما هو مذهب محمد بن عمر الخلاف يظهر فيما اذا قدم فقال انشأته
 انت طالع عند ابي يوسف لا يقع للطلاق لانه ابطال وعند محمد بن يعقوب لانه تعليق
 فاذا قدم الشرط ولم يكره حرف الجزاء لم يتعلق وبقي الطلاق من غير شرط
قوله بالبيعة لان اسم الدار لا يتناول البناء مقصودا لانه وصف
 فيه وهو يدخل تبعا لا قصدا كذا في تاج الشريعة **قوله** لا يقع الاستثناء
 لان الاقرار بالخاتم والبيات لا صالتهما كما لا قرار بالفق والنخل وجنسه
 المسائل يخرج على اصلين احدهما ان الاقرار بعد الدعوى صحيح دون العكس
 والثاني ان الاقرار بالانسان ليس بحجة على غيره **قوله** فان سلم المقر له ذلك اى
 العبد المذكور **قوله** ان يكون لغواى لو قال له على الف من عن خمر او من خنزير
 لزمه اللان ولم يقبل تغيره عند ابي حنيفة مطلقا اذا لم يقصد له المقر له لانه
 رجوع لانه اقر بوجوب الدنف ثم زعم ان لم يكن واجبا عليه لان عن الخمر يوجب
 على المسام فكان رجوعا **قوله** لزمه الخيد اى لو قال المقر له بعد تمام كلام
 المقر هي جياة **قوله** والغضب والودعة يقعان لانه الانسان يغضب ما يجد
 ويودع ما يملك فلا مقتضى له في الجياة ولا يعامل في غضب الجياة ولا في ايدها
 فيكون بيان النوع فيقع وان كان مفصلا وفيه نظر ذكر وجهه في الحاشية
قوله وان فصل لا لو كانت الفصل ضرورة انقطاع الكلام فهو وصل لانه
 الانسان قد يحتاج للكلام بكلام كثير ويذكر الاستثناء في آخره ولا يمكن ان
 يتكلم بجميع ذلك بنفس واحدة فكان عفوا لعدم الاشتراك عنه **قوله** ومدى

من قال

من قال يعنى القول قول من اخذ منه الدابة والثوب اذا لم يكن ذلك معروفا للمقر
 اما اذا كان القول للمقر في قولهم جميعا لانه الملك اذا كان معروفا للمقر لا يكون
 مجتمعا اليه فيه لغيره سبب الاستحقاق عليه **باب الاقرار بالمرض قوله** بالاقرار
 اى الصادر في الصحة بسبب فيه اى دين ثابت بسبب حادثة في المرض **قوله** وعلم
 اى ذلك السبب بدون اقرار المريض وقوله كبذل الى امثله لادبوت المرض التي
 علمت اسبابه كما اذا استقرض مالا في مرضه وعيان الشهود دفع المقرض
 المال اليه او اشترى شيئا وعيان الشهود قبض المبيع او استأجر شيئا معا بينه
 الشهود او استهلك مالا لانسان لمضرب من الناس او تزوج امرأة بمهر مثلها
 كذا في الشريعة تاج الشريعة **قوله** وقد ماى ديون الصحة والديون التي
 عرفنا اسبابها مقدمة على ديونها المقر بها في المرض واذا قبضت الديون
 المتقدمة بنوعها وفضل بشئ صرف الى ما اقربته في حالة المريض **قوله** وعند
 الشافعي في هذا اى ما اقربته في المرض من الديون التي لا يعلم اسبابها يتساوى
 الاولين يعنى دين الصحة مطلقا ودين المرض التي علمت اسبابه كما لا يخفى
قوله وهو الاقرار قول ظاهره يوجبهم انحصار السبب في الاقرار في كل واحد
 من الاولين مع انتفايه فما علم سببه منهما فاحتاج الشافعي به في بيان
 التسوية بينه وبين الاقرار في المرض الى توجيه اخر فليتل **قوله** ولنا الى
 يعنى ان الاقرار غير معتبر اذا تضمن ابطال حق الغير واقرار المريض نفسه لان
 حق غيره الصحة تعلق بهذا المال استيفاء وبهذا يمنع من التبرع مطلقا اذا احاط
 الديون بماله وبان زيادة على الثلث اذا لم يكن عليه دين **قوله** وان شمل جميع
 المال لعدم تضمنه ابطال حق الغير وكان المقر له اولى **قوله** لقول عمر
 اذا اقر المريض بدين جاز ذلك في جميع تركته ولان قضاء الدين من المخرج الا
 صلية لانه به دفع تطالب بينه وبين الجنة وحق الودثة يتعلو بالتركة بشرط ان لا
 عن الحاصل ولهذا يقدم تجهيزه وتكفينه **قوله** غير ما يعنى لا يجوز للمريض
 ان يقضى دين بعض الغرماء دون بعض سواء كانوا غرماء الصحة او المرض او مختلطين
 لان في ذلك ابطال حق الباقي فان فعل ذلك لم يتلم المقبوض المتباين بل يكون
 بين الغرماء بالخصم عندنا الا اذا قضى في مرضه ما استقرضه في مرضه او نقد

باب الاقرار بالمرض قوله

من الورثة ما

من اشترى كذلك وقد علم ذلك بالبينة او بالمعاينة فانه جاز وتسلم القبض
 للقبض لا يشاركه غيره لانه لم يبطل من الغرماء وانما حوله من محل الى محل بعد
 ارايه لو رد ما استقرضه بعينه او في البيع و رد البيع كان تمنع سلمته للمردود
 عليه بغير غرماء القيمة لا فذلك اذا بدله لان حكم البدل حكم المبدل وهذا بدو
 ما في الاكتمالية قوله ولا اقراره لو اقر له ولم لا وصية لو اقر ولا اقراره
 بالدين ولا نوح لو رثته تعلق بماله في مرضه ولهذا يمنع من التبرع على الورث
 اصلا قوله لا جنسية بخلاف ما لو وهب لها هبة او اوى لها وصية ثم تزوجها
 فانها يبطلان لان الوصية عليك بعد الموت وهي وارثته ح ولا وصية لوارث
 والهبة وان كانت منبثرة صورة فهي كالمضاف الى ما بعد الموت لان حكمها يتغير
 عنده الا انها يبطل بالدين المستغرق وعند عدم الدين يعتبر من الثلث كذا في
 شرح الكنتز قوله ولو اقر شرع ببيان الاقرار بالنسب بعد الفراغ عن بيان
 الاقرار بالمال لقلته وله شرط ثلثه ذكرها المصنف ان لا يكون الولد ثابت
 النسب للثلاث يمنع بثوته من المقر وان يولد اليه ثلث يكون مكذبا في الظاهر
 وان يصدق الغلام المقر قبل مجرى البول النسب من لا يعلم له اب في بلده
 الذي يسكن فيه لا في مسقط رأسه كما اختارم البعض لان المقر له اذا
 انتقل الى المشرق فوقع في حادثة يلزم الاستفسار عن نسبه في المغرب
 وفيه من الحرج ما لا يخفى فيلحفظ كذا نقل من القنية قوله ولو في مرض
 تصرح بقولهم لا يمنع الاقرار بالنسب بسبب المرض لانه من الخواص الاصلية
 وهو يلزمه خاصة ليس فيه تخيل على الغير قوله وفتح اقرار الرجل الى
 شروع في بيان ما يجوز الاقرار به وما لا يجوز وقوله والمولى ام مولى
 العتاقة سواء كان اعلى واسفل وسواء كان الاقرار به مؤلدا في حال
 الصحة او المرض لانه اقرار بما يلزمه وليس فيه تخيل النسب على الغير فتحقق
 المقضي وانتفى المانع فوجب القول قوله كما شرط تصديق الزوج في اشارة
 الى قول صاحب الهداية ولا يقبل اقرار المرأة بالولد لان فيه تخيل
 النسب على الغير يعني الزوج لان النسيب منه قال الله تعالى او عوصم
 لا يائهم وعليه الاجماع الا ان يصدقها الزوج لان الحق له وشهد القبلة

من المذهب
 كتاب النكاح

بالولادة اذ الفرض ان الفرائض قائم فيحتاج الى تعيين الولد وشهادته في
 ذلك فقبولة وقد مر في الطلاق وقد ذكر صاحب الهداية في اقرار المرأة
 تفصيلا في كتاب الدعوى قوله وذكر القابلة وهي من النساء معروف وقوله
 خرج فخرج العادة يعني انما حق بذكر القابلة مع كفاية اتي امرأة اتفق لان
 ذكرها جار مجرى العادة قوله ينقطع بالموت وبهذا لا يتخلل غلها عندنا قوله
 لوجوب العدة فانها واجبة بعد موت وهي من اثار النكاح اذ يرى انها يغسله
 بعد الموت لقيام النكاح قوله يستند الى الاقرار معناه ان التصديق هو الوجوب
 لشوب النكاح الموجب لارث فلا يمكن ان يثبت بالارث ولقائل ان يعارض فيقول
 لا يقع التصديق على اعتبار العدة لانها معدومة وحالة الاقرار وانما يثبت بعد
 الموت والتصديق يستند الى اول الاقرار ويفسر عاذا كرم ويمكن ان يجاب
 عنه بان العدة لازمة للموت عن النكاح بالاجماع في ازان يعتبر النكاح السابق
 قائما باعتبارها فكذلك الموت المقر به واما الارث فليس يلزم له يجوز ان يكون
 المرأة كتابية فلم يكن قائما باعتبارها كذا في الاكتمالية قوله وان بعد عني اقا
 ان يكون له وارث معروف قريبا كان كذا في الفروض واصحابا مطلقا
 او بعيدا كذا في الارحام او لا يكون فان كان فهو اولى بالميراث من المقر له
 هذا لانه لما لم يثبت نسبه لم يرهم الوارث المعروف وان لم يكن استحق المقر له
 ميراثا قوله والباقي لا يخيه بعد ان يخلف بانه ما يعلم ان اباه قبض منه الحسين
 كتاب الصلح وهو اسم للمصالحات وهي المساومة خلاف الخصامة وفي
 الشريعة ما ذكر المصنف من اي جاز الصلح بانواعه الثلاثة بقوله نعم والصلح
 خير فانه باطلا قبله تبنا ولها فروع اي مع اقرار المدعي عليه الحصر على هذه
 الانواع ضروري لان الخصم وقت الدعوى اما ان يسكن او يتكلم مجيبا وهو
 لا يخفى عن القضي والاثبات لا يقال قد يتكلم بما لا تبطل بحمل النزاع لانه سقط
 بقوله لنا مجيبا قوله لا يصح الا في صورت الاقرار لان المدعي عليه في اذكار
 والسكوت بدفع المال دفع الخصومة وهذه رشوة وهي حرام قلنا الصلح
 بعد دعوى صحيحة فكان كالصلح مع الاقرار فيقضي بجوانه لوجود المقترض
 وارتفاع المانع لان المانع اما ان يكون من جهة المدفع او من جهة الاخذ وليس

كتاب الصلح

شئ منهما بوجود اما في النكاح فلا المدعى ياخذ في زعمه عوضا عن حقه ونكاح
مشروع واما الاول فلا المدعى عليه بدفعه لدفع الخصومة عن نفسه وهذا
ايضا مشروع اذا المان وقاية النفس ودفع الظلم عن نفسه بالرشوة
امر جائز لا يقال لا غم الجواز لقوله من لعن الله اراشي والمرثي وهو عام
لان الممول على ما اذا كان على صاحب الحق ضرر يحسن في امر غير مشروع كما اذا دفع
الرشوة حتى اخرج او الى احد الورثة عن الذمة واما دفعها لدفع الضرر عن نفسه
فجائز اذ دفع **قوله** بيع ان وقع عن مال الى الاصل فيه ان الصالح يجب حمله على
اقرب العقود اليه بناء على ان الاعتبار للمعا في فان الهبة بشرط العوض بيع
والكفالة بشرط براء صالح الاصل حوالة وهي بشرط المطالبة الاصيل كفاية **قوله**
بجملته البدل المصالح عليه لا يتحقق في المنازعة دون جملة المصالح عنه لانه يسقط
وهذا ليس على اطلاقه فانه اذ لم يجر فيه الى التسليم والتسليم جاز الصالح وان كان
عن مجهول على مجهول مثل ان يدعى رجل في دار رجل حقا وادعى عليه في جانيته
حقا فاصحما على ترك الدعوى هذا زبدة ما في العناية **قوله** ان وقع عن مال
بمنفعة لوجود معنى الاجارة وهو عليك المنافع بحال فكل منفعة يجوز استحقاقها
بالاجارة يجوز استحقاقها بعقد الصالح فاذا اصاب على تسكين بيت بعينه الى مدة
معلومة جاز وان قال ابد او حتى يموت لا يجوز **قوله** بخلافه اذا وقع الصالح
عن مال يتخلو بقوله ان البدل منفعة يعلم بالتوقيف يعني انما يشترط التوقيف
في الاخير الخاص الذي يدعى شيئا فوقع الصالح على غفلة العبد او سكنى دار
سنة لا فيما عداه كما اذا اصاب له على ضيق الثوب او سكوب الدابة او حمل الطعام
من الجدة الى المشتري المعينين **قوله** وبموت احد هيا المدعى والمدعى عليه وكذا
الحكم لو هلك محل المنفعة كونه العبد مثلا **قوله** قد قطع نزاع في حق الآخر فان
قبل ما نصف بصفة كيف ينصف باخرى يقابلها واجب بانه يجوز ان يختلف حكم
العقد في حصرهما كما يختلف حكم الدالة فانها تسحق في حق المتعاقدين ببيع جديد
في حق ثالث وعقد النكاح فان حكم الحل في حق امراته والتحريم التوبة في امها
قوله لم يمتد له هلك بل يستبقى داره على ملكه بدفع المال لدفع خصومة المدعى
قوله فيوانه بزعمه اي باقراره وان كان المدعى عليه يتكرره فصالح كانه قال

اشترى

اشترى بثمانه وهو يتكرره وما استحوى من المدعى بيار للصالح عن انكاره سكوت
كما لا يخفى واما قول الشارح وفي الصالح مع الاقرار اعادة لقول المصالح وما استحوى
من البدل رجع بمحضته من المدعى للفرق بين الاقرار ومطالبته **قوله** اي بخاصم
المستحوى فيما استحقه كذا او بعضا لقيام مقام المدعى عليه واما رد العوض فلا
المدعى عليه ما بذل العوض الا لدفع الخصومة عن نفسه فاذا اظهر انه استحقاقا ظهر
ان لا خصومة له فيبقى في يده غير مشتمل على غير المدعى عليه فيسترد **قوله** بدعيها
وانما وصف الدار به لانه لو صالح على بعض دار اخرى كبيت معلوم منها صالح
كونه **قوله** بيعا **قوله** لان بعض الدار يعني ان ما قبضه بعض حقه وهو على عواء
في الباقي وقيل بينة لانه استوى بعض حقه وابد عن الباقي والبراء عن العين
باطل وكان وجوده وعدمه سواء **قوله** لان هذه براءة بان يقول برئت من دعوى
في هذه الدار **قوله** ومع الصالح شروع في بيان ما يجوز عنه الصالح وما لا يجوز **قوله**
اي ذلك اي هذا التصوير المذكور وقوله لان الرواية محفوظة يعني المتبعنا
جميع الروايات في هذه المسئلة وحفظناها ولم نجد فيها بخلاف الصالح عن دعوى
استمرار العين **قوله** الا ان يقيم المدعى البينة تقبل وثبت الولاد لانه صالح
بعد كونه بعد له فكان صليبه بمنزلة الاعتراف على مال وفيه الولاد **قوله** في دعوى
الزوج النكاح قالوا لا يحسن له ما اخذه بينه وبين الله تعالى اذ كان مبطلا في عواء
وهذا اعلم في جميع الصالح الا ان يسلمه بطيب من نفسه فيكون تملكه على طريق الهبة
قوله بان يجعل يعني ان الزوج باعطاء بدل الصالح زاد على مهرها ثم طلقها
قوله فالبطل لا يقع في مقابلة شئ فكان رشوة **قوله** لان حق الله والاعتراض
عن حق الغير لا يجوز فاذا اخذ رجل زائنا او سارقا او شاربا غمرا واداه ان
يدفعه الى الحاكم فصالحه المأخوذ عن مال لترك ذلك فالصالح باطل وله ان يرجع
عليه بما دفع اليه **قوله** وصالح عن نفسه اي اعطى مالا والسكنى نفسه
وقوله ليس من يماريه ولهذا لا يملك بيع نفسه وانما هي للزمنة وهذا لا
الزكاة على مولاه في رقبته **قوله** فلا يجوز التصرف فيها اي في رقبته المأذون
له لان التصرف فيها انى مولاه لا اليه واعلم ان الصالح وان لم يصر هربا كذا ليس
لوتى القتل ان يقتله بعد الصالح لانه لما صالحه فقد غنى عنه بدل فضح الغفوة لم يجب

البدل في حوز المولى فتأخر الى ما بعد العتق فصارت كانه سالمة على بدل وجب لو اذنت
 به بعد العتق كذا في الزيادة **قوله** عن مفسر اراء به معلوم القيمة ليطهر
 الغبن الفاحش المانع من لزوم الزيادة عندها وقيد بالمغصوب لانه
 المحتاج الى الصالح غالباً وقيد بالتلف لانه اذا كان قابلاً جاز القتل على اكثر
 من قيمته بالاجماع **قوله** لكان حقه اى حوز المغصوب منه وهو المغصوب ياب
 على ملكه ما لم يتقرر حقه في ضمان القيمة حتى لو كان عبداً واختار ترك التضمن
 كان حاله على ملكه حتى يجب الكف عن عليه فالمال الذي وقع عليه الصالح يكون
 عوضاً عن ملكه في الثوب او العبد مثلاً ولا رباً بين العبد ولداً راعهم كما لو كان
 العبد قابلاً وهذا يظهر تعليل قوله او عرض اى صح الصالح عن عيب مغصوب
 يعرض لان الزيادة لا يظهر عند اختلاف الجنس كذا فيهم من تقرير الكل **قوله**
 فظاهر لا نهما انما ابطاله الفضل بالغبن الفاحش قيل هذا كونه ربواً وههنا
 كذا **قوله** منصوص عليه اراد بالنص قوله دم من اعتق شقيقاً من عبده
 بينه وبين شريكه قوم عليه نصب شريكه فيضمن ان كان مؤسراً او يبيع العبد
قوله و ثمة غير منصوص فكانت القيمة ما اتفقا عليه فلا يلزم الربوا **قوله**
 صح بما تقدم من ان الزيادة لا يظهر **قوله** يلزم الموكل لانه اسقاط محض فكان
 الوكيل فيه سفيراً ومعتبراً فلا ضمان عليه كالموكل بالوكالة **قوله** يلزم وكيله
 فيكون الطالب بالمال هو الموكل **قوله** يلزمه اى ان اجاز المولى عليه جاز الصالح
 ولزمه الا ان لم يجرم بطل **قوله** ماله بفتح اللام **قوله** لان هذا الصالح
 معاوضة لانه انما يغير مستحقه بعقد المداينة فيمتنع حمل التأجل على تأخر
 نفس الحق فتعين حمله على المعاوضة اذا التصرف والديون في مصالح الصالح
 لا يخرج عن احد هذين الوجهين وفي ذلك بيع القراض بانه انما يغير نسبة فلا
 يجوز **قوله** ليس بمالك يعنى ان هذا لا يمكن حمله على الا - قاطعات المعجل لم يكن
 مستحقاً بالعقد حتى يكون استيفاءه لبعض حقه ومؤخر من التسمية لا محالة
 فيكون ضمانه في مقابلة ضمانه مثله من الدين وصفت التجمل في مقابلة
 الباقي وذلك اعتياض عن الاجل وهو جبرام وهذه الامة هرة ربوا
 النساء ليس الا شهرة مبادله امدان بالاجل حقيقة ذلك وفى ذلك كذا في العناية

قوله

قوله او عن الالف سود اراد به الدراهم المفسر وبه من النقرة السوداء كذا
 في البيانية **قوله** وزيادة وصف وهو ربواً فلا يفتح ولو كانت عكس ما في الكتاب
 صح قوله فيكون البراءة مقدمة بالشرط لا يقال تعليل البراءة باطل كما سيصرح به النص
 متصلاً بهذه احيث يقول وعلى صريح الخ والتقية بالشرط عين التعليل به فكيف
 كان جاز لا نقول بل على متغايرت يفرض بينهما لفظاً ومعنى اما الاول فلا
 في التعليل بالشرط يستعمل اداة الشرط صريحاً كان واذا ومتى وفي التقية
 به لا يستعمل واما الثاني فلا في تقييد البراءة بالشرط يحصل البراءة في الحال شرط
 وجود ما فيه حتى اذا لم يوجد المقيد يعود للدين واما في تعليله به لا يوجد البراءة
 اصلاً في الحال لان المعلق بالشرط عدم قبل وجود الشرط وذلك لان التقييد بالوقت
 بمنزلة الاضافة الى ذلك الاضافات اسباب في الحال بخلاف التعليل حتى ان
 من يكون خلفه لا يطلو امرأة فاصاف الطلاق الى العقد فقال انت طالق عند الجنب
 في يمينه ولو علو طلاقه لم ينعقد فقال انت طالق اذا جاء العقد لا ينعقد كذا في
 الكفاية **قوله** فيعوب بفواته اى عند فواته فان انتفاء الشرط ليس علة لانتفاء
 المشروط عندنا لكنه عند انتفائه فابست بقاؤه على عدم الاصل وموضعه
 اصول الفقه **قوله** وفيه نظرات على دخلت على البراءة اى دور الاداء فكيف
 يكون الاداء شرطاً للبراءة ما دخل فيه يحمله على هو الشرط كما في قوله تعاليا يعفك
 على ان يشرك بانه شيئاً وقد نقل عن الشارح انه يمكن ان يجاب عنه بانه
 وان كان في اللفظ هكذا الكس في المعنى كل واحد مقيد بالآخر لانه ماضى البراءة
 مطلقاً على تقدير الاداء فصارت البراءة مشروطة بالاداء فان لم يؤد عا د
 دينه وقد وقع في بعض نسخ الشرح مسطوراً ويؤيد هذا الجواب اختيار صاحب
 الكفاية حيث قال بعد تقرير النظر بقوله لا يقال الخ لا نقول دخولهما على البراءة
 بمنزلة دخولهما على الاداء يتحكم المقابلة الثابتة بينهما عدم انفكاك كل منهما
 عن الآخر انتهى **قوله** لانه ابراء مطلق لانه اذا لم يوفى لا دور وقناظره
 اداء البعض لم يكن لغرض كونه واجباً في مطلق الا ضمان فيكون وقنه العرف لا
 يصلح ان يكون في معنى الشرط ليحصل به التقييد فلم الاجتهاد العوض وهو غير
 صالح لذلك لان حد المعاوضة ان يستفيد كل واحد ما لم يكن قبلها واداء مستحق

في تبيين الربوا باطل

عليه لم يستفد به شيء لم يكن فكان التقييد به لغوا محضاً كذا في الكلية
وهذا بالاجماع لانه اني بصريح التقييد فيجعل **قوله** ففعل اي اخر وخطرو قوله
عليه اي اخذ هذا التصرف على رب الدين فلا يمكن من المطالبة في الحال
ان اخذوا به ان حظه لانه ليس يمكن لملكه من اقامة البينة او التخفيف **قوله**
اخذ للمال اي مقتر بجميع المال في الحال **قوله** ولو صالح شروع في فصل الدين المشترك
وقوله بان يكون اشارة الى تعريفه وقوله كمن البيع صفقة واحدة بان جمع ثلثان
عبد بين كل واحد منهما عبداً وباعاً صفقة واحدة فيكون غنماً على لا شريك وان
اختص كل واحد من العبدتين باحد هاتين وقوله وثن الحال المشترك باعاً عبداً
مشتركا بينهما صفقة واحدة وقوله الموردين بان مات مورثهما وله دين على
رجل قد رآه كذا في الكفاية وقوله وانما في الصفقة بالواحدة احتراز عما اذا
كان عبدان رجلين باع احدهما نصيبه من رجل بخمائه وباع الاخر نصيبه
منه بخمائه وكتبنا عليه صكاً واحداً بالف درهم ثم قبض احدهما نصيباً
لم يكن الاخران يشاركان فيه لان نصيب كل واحد منهما واجب على المطلوب بسبب
اخر فلا يثبت للشركة باتحاد الصك **قوله** بالمقاصة اي بين ثمنه وبين الدين
وقد اندفع بغير المقاصة وهما احدهما ان المشتري وان ملك الثوب بعده
لكن ينقص دين مشترك وذلك يقتضي ان يكون للشريك الاخر سبيل في الثوب
في صورة البيع ايضا وليس كذلك كما صرح به في الهداية ووجه الاندفاع ان
الاستيفاء لم يقع بما هو مشترك بل بما يخصه من الثمن بطريق المقاصة اذا البيع
يقتضي ثوب الثمن في ذمة المشتري والاضافة الى ما على المريم من نصيبه عند
العقد ان تحققة لا يتاخر في ذلك لان النقود عينات او ديناً لا يتعين في العقود
انما ما قبل ان هذا العقد يتحقق قسمة الدين قبل القبض وذات وجه اندفع
ان القسمة انما اتمت في ضمن المعاوضة وكم من شيء يجوز ضمناً ولا يجوز
قصد كذا فرمهم من تقرير الاكل **قوله** على المالكه وهي المضايقة والمعاملة وقد
المساهمة والمساهلة كذا فرمهم من افعال العلامة **قوله** قسم الباقي الاثنا فلو كان
لهم على الديون عشرون مثلاً كانت المطالبة للمبراء بالخمسة وللشساك
بالعشرة **قوله** واخذ الخبز وفتح عقد السلم وقوله لا يجوز يعني ان لم يحده

الاخر فان اجاز وكان المقوض من رأس المال مشتركاً بينهما وما بقي من السلم مشتركاً
بينهما **قوله** لزم قسمة الدين في الذمة يعني قبل القبض لان خصوصية نصيبه
لا يظهر الا بالتميز ولا يزيل بالقسمة وهي باطلة في الديون لانها عبارة عن غنم
الحقوق وذلك لا يتأتى فيما في الذمة وهذا معنى قول من قال قسمة الدين قبل
القبض لا يجوز لانه وصف شرعي ثابت في الذمة وذلك لا يميز بعضه عن بعض
وقد اوضح هذا المعنى في البيان بيقوله ولانه لو قسمت الاعيان من غير تميز لم
يصح لعدم التميز لا يرى ان صبرة الطعام بين شريكين لو قال احدهما الاخر خذ منها
هذا الجانب لم يصح لعدم التميز وكذلك القسمة فيما في الذمة لهذه العلة انتهى
قوله عن عرض او عقار بحال العرض بوزن الفلوس المتاع والعقار بالقياس بحفظ
الارض والاصاغ والخل والمراد بالمال ههنا ما في المغرب من اقل ما يملكه للناس
من وديعة ودنانير وذهب او فضة او حنطة او شعير او خبز او حيوان او
ثياب او سلاح او غير ذلك انتهى **قوله** الى خلاف الجنس فلا يعتبر التساوي
ذلك يعتبر القبض في الجلس كونه بيع حرف **قوله** والبراءة عن الاعيان يعني
غير المفمونة وانما لم يجوز لانه لا سقط انما يستعمل في الديون لا في الاعيان
فتعين عن بطريق المعاوضة ولا يمكن ههنا لانه يبقى شيء من التركة بلا
غنم في نفس فيكون ربواً فلا بد من ان يزيد على نصيبه حو ينتفي الربوا كذا في الكفاية
قوله بطل الصلح اي في الدين والعين جميعاً انما في الدين فلما في الشرح الى قوله
من غير من عليه الدين وهو حقيقة المصالح وانما في العين فلا اتحاد صفقة الدين
والعين وبه ينقلب الصحيح فاسداً كالمجمع بين الحر والعبد في صفقة البيع كذا
في الشرح **قوله** فانه بهذه الوردية اقول لعل وجه هذه فائدة ان المديون
يفرغون بقضاء دين البقية ولا شبهة انه اخف واسهل عليهم من قضاء
دين الكل فصول حقوق الوردية بسهولة فائدة عظيمة يستأمنها اصحاب
الفرض والعز والتمكين وقال في البيانية وغيرها وفي هذا الوجه ضرب الحقيقة
الوردية فانهم لا يمكنهم الرجوع على الغرماء بقدر نصيب المصالح فليناسل
قوله وعند البعض يجوز ان يولي هذا هو الصحيح **قوله** في يد بقية الوردية
حتى لو كان بعض التركة في يد المصالح ولا يعلمون مقداره لم يجز احتياجه الى

التسليم **قوله** يجوز لانه لا يحتاج فيه الى التسليم وبيع الجمهور للعاقدين صحيح
عند الاستغناء عنه حتى ان اقرانه غضب من قدام شيئا او ان قدام اودعه شيئا
ثم اشترى ذلك الشيء من المقر له جاز وان كانا يعرفان مقداره **كتاب المضاربة**
المضاربة من ضرب في الارض سائر فرائضه قوله **قوله** واخرون يصرون في الارض
يسرون للتجارة كما يدل عليه قوله مع متعلقيه يتصرفون من فضل الله وانما هي العقدة بها
لان المضارب يسير في الارض غالباً طلباً للربح ففيه بغيره على صاحب المال وقيل
الطلب على العامل لذلك وعلى رب المال لانه طالب للضرب وسبب لكذا فهمم من البيانية
وكتبت ان يقول رب المال دفع اليك هذا المال مضاربة او ما يؤدي هذا المعنى
ويقول العامل قوله يدل على القول **قوله** خلافاً لما قد يعني ان عنده يزداد على قدر
المشروط ويبلغ بالغاً مبلغ **قوله** الا بما لا يقع فيه الشركة وهو ان يكون رأس المال
دراهم او ذنانير وكذا التبر والنقرة ان تعامل الناس بهما عند الاغنى والتجارة او
فلوساً رابحة عند الربا في ع وبما سواها لا يجوز وقد يقدم في كتاب الشركة
قوله ويشوع الربح اختزان عما اذا شرط لاحد اهما درهم مائة كعشرة مثلاً
اذ يوجب جملة الربح كما اذا ردة في الربح وقال لك امانصفه او ثلثه او ربه
ولم يقين شيئا من هذه الكسور وشرط ان يرفع المضارب دأره الى رب المال
سنة يسكنها او أرضه ليذر عمرها لانه جعل نصف الربح عوضاً عن غلة واجرة
الدار فصار حصته العمل مجهول فجهل الربح وهو المعقود عليه فجعلها له
توجب فساد على العقد كما تقررت في فهم من تقريره **قوله** بل يبطل ذلك
الشرط كما فهم دفع الفامضاربة على اية الربح بينهما انصاف وعلى ان يدفع
اليه رب المال ارضه ليذر عمرها سنة فان فيه صح العقد ويبطل لانه لا يفيض الى
جملة حصته العمل اذ نصيبه من الربح مقابل بعمله لا غير ولا جملة فيه لانه
الكلام فيما اذا شرط جزاء معلوماً وشايعاً **قوله** وكذا شرط الوضعية وهي اسم
جزءها لك من المال ولا يجوز ان يلزم غير رب المال فان شرطت على المضارب
او عليها فسد الشرط لا العقد حيث لم يوجد جملة الربح قبل شرط العمل على رب
المال لا يوجب جملة الربح لانه يبطل في نفسه بل يفد المضاربة كما صرح
به في الهداية فلم يكن القاعدة مضمرة والجواب انه قال وما عداه من الشروط

لا تفد المضاربة واذا اشترط العمل على رب المال فليس ذلك بمضاربة وسلب
الشيء عن المعدوم صحيح يجوز به المعدوم ليس بنصير فعول الهداية وشرط
العمل على رب المال مفسد معناه مانع عن تحققه كذا فهمم من العناية **قوله** لم يعمده
اي لم يكن مثل هذا الاجل متعارفاً بين المعاملين كان باع الى عشرة سنتين مثلاً
ويبيع ولو رب المال اي يعطي المضارب مال المضاربة لرب المال على ان يكون
العمل لرب المال والربح كله للمضارب كما فهمم من قول الشارح في اول الكتاب
ودفع المال الاخر الى قوله بضاعة **قوله** الضابط ان الشيء الى لا يقال هذا متقوض
بالمكاتب والعبد المأذون له والمستعار حيث تضمنت العقود امثالها كما صرح
به في ابوابها لانا نقول انهم يتصرفون بحكم المالكية لا بحكم النيابة لان المكاتب
صار حراً اذ اقله ان يكاتب والمأذون لفك الحجر صار متصرفاً لنفسه فله
ان ياذن لعبده والمستعار يملك ثمنك المنفعة ايضا كذا في التيسير **قوله**
وعلى الاستدانة اقول قد فسرت في بعض الشروح الضمير المتصل بعلى بالاستدانة
والاقراض معاً اعماد الى عطية الشارح بناء على ان الله ضمير مثنى كما هو
الظاهر حتى وقع في بعض نسخ الشرح لفظ الاقراض ايضاً عطفاً على الاستدانة
لاقتضاء ظاهر الحال الخ والحق عندى ان النص قصد بافراد الضمير الى ان التخصيص
من رب المال بالتجوز للمضارب اقراض مال المضاربة من اللغو به بحيث لا يلحق
العاقل ان يلتفت اليه اصلاً حتى قول الشارح وانما يصح الى قوله اذ لا فائدة
فيه عقيب التصريح بمرجع الضمير شاعراً باستحسان هذا المعنى منه وهو
ان يشتري بالدين بعد ما اشترى برأس المال سلهة لانه لا يستدانة تصرف
بغير رأس المال والتوكيل مقيد برأس المال فلا يملك المضارب الا بالتخصيص
كذا في الكافي **قوله** وهي مجلبة بالجميم والباء الموحدة اسم فاعل من اجلب الشيء
الحنفه اذا جذبه واجتلب كذا استفيد من الجوهرى ولو شري بالمال
اقول انما اتى بلفظ المال تنبيهاً على انه لم يبيو شيء من مال المضاربة لتجارت
كونه استدانة عليه والرب يفتح اباء الموحدة بالزاء المعجمة عند اهل الكوفة ثاب
الكنان واقتضى لا ثياب الصوف والخز كذا في المضرب **قوله** او حمل بماله اي اعطى
اجرة الجمال من عند نفسه لانه مال المضاربة **قوله** فقد تنوع اي تفرع ويفصل

فلا تعتبر الاجرة التي اعطاها للقصار والحال في حساب الروح من مال المضاربة
بل من ماله لانه استدان على المضاربة بعد استغراق رأس المال فلم ينفذ على
رب المال وانما اعاده بعد ان يعلم لقوله او سددت تمهيد لقوله وان صيغه
تنبيه على الفرق بين القصار والملاذ وبين الصيغ فالتميز في صيغته راجع الى
التميز المذكور كما فهم من حفظ الكافي بخلاف القصار بفتح القاف فان القصار
بكرها حرفه القصار وبفتح فعلة من مصدر من قصر الثوب كذا في النهاية
كالخلطة وهي بفتح الخاء المعجمة الشركة كذا في الصحاح **قوله** اذا قال اعل براتك
اشارة الى جواب ما قيل المضارب لما لم يكن له ولاية الصيغ كان به مخالفا غاصبا
فيجب ان يفهم كالمغصب بلا تفاوت بينهما وحاصل الجواب ان الكلام في مضارب
قيل له اعل براتك وذلك يتناول الخلط والصيغ اختلط ماله بمال المضارب
فصار شريكا فلم يكن غاصبا فلا يفهم **قوله** اي في مال المضاربة حتى لو باعه
مسادمة وكان قيمة الثوب غير مصبوغ الفا ومصبوغا الفا ومائتين كانت الالف
للمضاربة ومائتان للمضارب بدل صيغته كذا في البيانية **قوله** او امته وجوز ان
تزوجها لانه جعله من الاكساب بلزوم المهر وسقوط النفقة والجواب انه
ليس بتجارة وان كان فيه كسب فصارت كالا عتاق على مال لا يدخل في المضاربة
قوله لا لها وفيه اشارة الى الفرق بينهما وبين الوكالة فان الوكيل يشري عبدا مطلقا
ان اشترى من يعتق على موكله لم يكن مخالفا وذلك لان الروح المحتاج الى توار
التصرف ليس بمقصود في الوكالة حتى لو كان مقصودا لموكل وقيد بقوله اشترى
ابيعه فاشترى من يبيع عليه كان مخالفا ثم ان كان يبيع العتق من مال المضاربة
يتخير رب المال بين ان يسترد مقبوض من ابنايع ويرجع ابنايع على المضارب
وبين ان يفهم المضارب مثل ذلك لانه فني بمال المضاربة دين عليه **قوله**
ولا من يبيع عليه اي ليس للمضارب ان يشترى من ماله ما يعتق على نفسه لانه
عليه يعتق عليه نصيبه ويفسد نصيب رب المال لا انتفاء جواز بيعه كونه مستغنى
عنه الا عظمه ويقتضيه الكل عند مخالفة المألوف ويجزى العتاق فيمنع
تصرفه فينتفي مقتوده **قوله** ان كان روح قال ان يبيع المراد بوجود الروح المذكور
هنا ان يكون قيمة العبد المشتري اكثر من رأس المال سواء كان في حمله مال المضاربة

روح او لم يكن لانه اذا كانت قيمة العبد مثل رأس المال او اقل لا يظهر ملك المضا رب
فيه بل يجعل مشغولا برأس المال حتى اذا كان رأس المال الفا وصار عشرة الالف
درهم ثم اشترى المضارب من يعتق عليه وقيمتها الف او اقل لا يعتق عليه انتهى
قوله صح اي جاز شراؤه لا انتفاء المانع من التصرف حية لا شركة له فيه **قوله**
فان زودا بعد الشراء وقوله يعتق حصته اي عليه لملكه بعض قريبيه **قوله**
لا صنع له كما اذا ورثه مع غيره كالمرة اشترى ابن ز وجها فمات وترك زوجا
واخا لا يعتق الزوج عليه يفهم لا خيرا شيئا لعدم الصيغ فيه **قوله** في قيمة حصته
رب المال من المال من العبد وهو رأس المال وحصته رب المال من الروح لانه
احتسب مالية العبد عند العبد فيبيع العبد فيه كما الوارثه **قوله** على فراش
الكناح بانه زوجا ابنايع من المضارب ثم باعها منه فوطئها فعققت منه **قوله**
اذا صار عتقا فالج سألوا اشترى بالف المضاربة عتق من كل واحد منهما سألوا
الفا فان لا يظهر الروح واذا لم يضرهم لم يكن للمضارب في الجارية ملك وبدون
الملك لا يثبت الاستيلاء قبل عليه ان المضارب اذا اشترى بالف المضاربة في
كل واحد منهما ما يولى الفا كان له دفعهما حتى يودعه ذك لاخر وسأله صح
ولو لا ظهور الروح لم يتشره ذلك واجيب عنه بان المراد بالاعتاق اجناس مختلفة
وخرسان جنس واحد يقسم حمله واحدة واذا اعتبر حمله حصل البعض
بما بخلاف العتق فانما لا يقسم حمله واحدة بل كل واحد يكون بينهما على حدة
فان الرقيق اجناس مختلفة عنه الا عظم قوله واحد وعندها ايضا في رواية واذا
امتنعت القسمة لم يضر الروح فكان كل منهما مشغولا برأس المال كذا في النهاية
قوله ثم اذا راعى معنى حال كونه المذني موسرا وعتاقه ناله لفتي شبهة ان الضمان
هو بسبب دعوة المضارب وهو ضمان اعتاق في جوف الولد وقيمتا الاعتاق يختلف
بالسرا لا عسار فكان الواجب ان يفهم المضارب اذا كان موسرا ومع ذلك
لا يفهم **قوله** بانه عتق والملك مؤخر اقول هكذا وجدت اكثر النسخ التي رايناها
والذي يفهمه اصل المسئلة وقول صاحب الهداية وشراحه لا يعتق الولد
بالسبب والملك آخرهما ان يكون لفظ الملك مكررا مجردا او لهما عطف على
لفظ الدعوة ومن فوجانا نبيها مبتدأ خبره لفظ مؤخر باب **الضمان قوله**

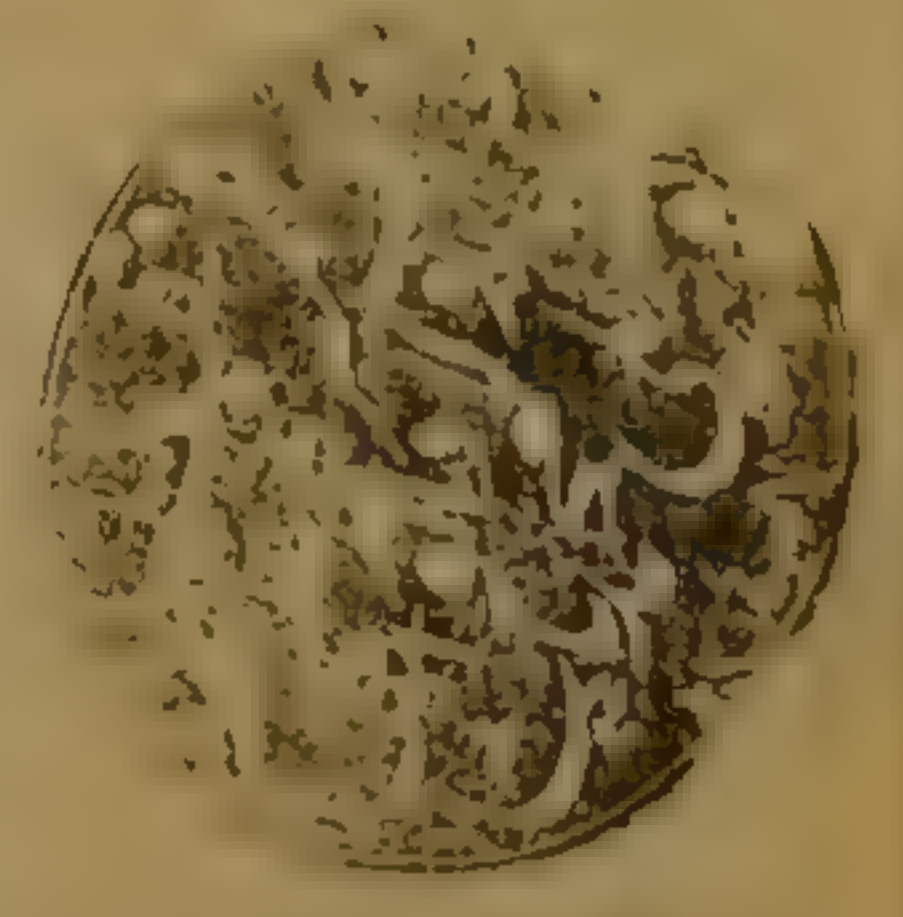
الضمان قوله

لا شيء لا أول لانه جعل ماله لغيره فلا يتبقى له شيء كذا في العناية **قوله** فيضمن المضارب
 وكون اسد من لاته شرط للتأشيت هو مستحق لوب المال فلم ينفذ في حقه لما فيه
 من الابطال **قوله** ولعبه ثلثا اي لعبه المالك لانه يده معتبرة خصوصا اذا كان
 ماذونا واشترط العمل اذ له فلم يكن مانعا من التسليم والتولية بين المالك والمضارب
 المضارب **قوله** ولحق المالك مرده اي بطلت المضاربة بالتجاوز المذكور اذا
 لم يعد امرته المذكور مسلما اما اذا عاد مسلما في مكانه قبل القضاء او بعده اما
 قبل القضاء او بعده اما قبل القضاء فلا تله بمنزلة الغيبة وهي لا يوجب بطلان المضاربة
 واما بعده فلا تله وجود حق المضارب مانع عن بطلانها وانما بطلت بلحاظه على تقدير
 عدم عودها لان بقائها انما يتأتى بتصارف المضارب وهو متني على تصرف المالك
 الذي هو ايضا موقوف على بقاء مال المضاربة على ملكه وقد زالت من يد فصار
 حقا لورثته مادام باقيا على الحيوة المذكور لانه بمنزلة الموت ولهذا يورث ماله
 ويعتق اسباب اولاده ومدة بترده **قوله** لان له عبارة صحيحة فلا توقف في تصرفه
 في مال المضاربة حال عوقفه لان توقفه تصرف المرتد انما هو لتعلق حقه ورثته
 ولا توقف في المال المذكور لعدم تعلق ورثته المضارب به بل بمال مورثهم فلا
 يعطى له حكم الموت بالنسبة اليه بل بالنسبة الى مال نفسه ولهذا القسم هذا
 لان ذلك كذا اقرهم من تقرير الشرح **قوله** فله بيع عرضها ولا يمنعه الغرض عن ذلك
 نقدا ونسبة حتى لو نهاه عن البيع نسبة لم يعمل وانما يمنع عن بيع العرض لانه نقدا
 يثبت في الزرع مقتضى العقد ويزرع انما يظهر بالقيمة وهي تبني على رأس المال
 بميزانه وهو انما يحصل بالبيع **قوله** ولو افترا قاي فسخا عقد المضاربة لزمه اي
 المضارب يعني اجبره الحاكم على اقتناده اي قبضه ونقده يقال اقتضيت منه
 حتى اخذته **قوله** يعمل بالاجرة وهي الزرع **قوله** متبرع في العمل لانه وكيل مختص بمحض
 ومتبرع لا يجبر على ايفاء ما يتبرع به ولهذا لا يجبر الواسع على التسليم فان قبل له
 رأس المال على لوجه الذي قبضه واجب عليه وذلك لا يتم الا بالقبض وما لا يتم
 لواجب لانه فهو واجب جيب بان لا تسلم ان اود واجب وان الواجب عليه دفع
 يده كالنوع **قوله** فلا تله من وكيل مضارب لان حقوق العقد ترجع اليه فان لم يكن
 يصنع حق رب المال **قوله** على قاضي شيء اي طلب الشيء من المشتري لا يصال

الى البائع بعد قبضها اجرة علمها **قوله** صرف أي الزرع اول لاته الزرع لا يتبين قبل
 وصول رأس المال الى رب المال **قوله** بمنزلة النفقة يعني ان صرف في الفركات عند
 الدوام في مال المضاربة على غير ظاهر الرواية بنظر الى ان الدوام لا صلاح البدن
 ولا يمكن من التجارة لانه **قوله** وفي سفره وجه التخصيص بالسفر ظاهر مذكور في
 المطولات والقياس ان لا يستوجب النفقة في مال المضاربة ولا على رب المال لانه
 بمنزلة وكيل والمستبضع قائل لغيره بامر او بمنزلة الاجير لما شرط لنفسه من ربح
 ولا يستحق احد هؤلاء النفقة في المال الذي يعمل به لانه انما تركناه فيما اذا سافر للمال لا بل
 يعرف وفريقا بينه وبين المستبضع بانه متبرع بعمله لغيره وبين الاجير بانه
 عامل له بدل مضمون في فممة المتأجر وذلك يحصل له ليعين فلا يتضرر بالانفاق
 من المال اما المضارب فليس له الا الزرع وهو في حيز التردد وقد يحصل وقد لا يحصل
 ولو انفق من ماله بتخيره **قوله** واندهى بفتح الدال مصدره هذه من باب نصر
 بمعنى الادتهاب و قوله في موضع يحتاج اليه كالجار مثلا فلانه معتاد فيه **قوله**
 بالعرف اي بما عرف من التجارة بحيث لا يبعد مثل هذا الاتفاق اسرها في عرفهم
قوله يعد واليه ليرجع اليه اول طلوع الفجر ولا يبعد ما يبعد الى منزله ويثبت
 باهله فتعين ان خرج له المضاربة فنفقته في ماله **قوله** فان فضل شيء الخ لانه
 رأس المال اصل والزرع مبني عليه فلا يسلم له ما انفق حتى يتسلم رب المال الاصل
 لانه اذا ذهب بالنفقة هالك ولا يهلك يصرف الى الزرع **قوله** ونحو ذلك كاجرة
 الستمسار والصباع والقصار **قوله** نفقة المضارب الى ان ينفقها على نفسه
 في سفره من طعام ونحوه **قوله** فلا يفهم الوضعية اي الانتقاض ولا يحل
 كما مر **قوله** اي ان يبيع الى العبد وقوله فثلثه لانه حصصة المضاربة التي تبني على اصل
 وهو ان رب المال البائع بسبب هلاك مال المضاربة غير مانع لها فانضمون
 على المضاربة والزرع بينهما على ما شرطوا فمات المضارب للبائع بسبب هلاكه
 مانع عنها وتحقيقه ما كتبناه في الحاشية ههنا اخذنا من كلامه في السلام
 فلينفق فيها **قوله** وان كان جائزا اي قضى بجوازه لتغير المقامه دفعا للحاجة
 وان كان بيع ملكه بملكه **قوله** شبهة لعدم اي عدم الجواز لانه لم يزل به
 عن ملك رب المال عند كان في ملكه ولم يستفد به غايه كمن في ملكه وشبهه

ملحقه بالحقيقة في المراجعة لان مبناها على امانة ولا حترار عن شبهة الخيانة
قوله فيعتبر اثنان وهو خمسمائة لثبوته من كل وجه **قوله** اي اذا امتنع الى
 كان الدفع والعداء مفوض اليهما فان دفعا بطلت المضاربة بهلاك مالها
 وان اختار الفداء **قوله** لان قضاء القاضي ولقد احسن حيث اظهر جواز كون
 خروج كل من نصيب المضارب بما سبق منه من ان نصيب المضارب صار مضمونا
 عليه فلا يكون امانة ومال المضاربة امانة لتضمن انقسام العبد لاستخلاص
 كل منهما بانفداء ما يخصه **قوله** وهكذا ان هلك لان مال في يده امانة وقد
 بقي عليه الثمن ديناً وهو عامل رتب المال فيستوجب عليه مثل ما وجب عليه
 من الدين وبالقبط ثانياً لا يصير المضارب مستوفياً لانه لا يستيفاء اقل كون
 بقبض مضمون وقبض المضارب ليس بمضمون بل هو امانة وينتهي منافاة فلا
 يحتمل معاً واذ لم يكن مستوفياً كان له ان يرجع على رتب المال مرة بعد اخرى
 اي ان يسقط عنه العهدة بوصول الثمن الى البائع وقد اشار الى دفع توهم
 ضياع مال رتب المال بكثرة رجوع المضارب عليه بقوله وجميع ما دفع راس
 ماله **قوله** مع اليدين ضمينا كان كايضا او امينا كالمودع لكونه اعرف بمقدار
 المقبوض **كتاب اليد بيضاء** وهي فقرة بمعنى المفعول مشتقة من الودع
 وهو مطلق الترك فهي لغة هي المتروكة مالا وغير مال وشرعاً هي مال يترك
 عند الامين مسلماً على استيفاء ذبه ينصحه وجه التسمية وركبها قول المودع
 او ترك هذا المال او ما يقوم مقامه من الاقوال والافعال والقول من الودع
 بالقول والفعل او بالفعل فقط فان من وضع ثوبه بين يدي رجل وقال هذا
 ودبحة عندك ولم يقل شيئاً وذهب صاحب الثوب ثم غاب الآخر وترك ثوب
 غنه فضايع كان ضامناً لان هذا يداع من الملك عرفاً وقبول من المودع عرفاً
 هذا اذا سكت واما اذا رد هاهنا فليقتض صاحب الثوب الى رده فذهب فضايع
 لم تضمن قطعاً كذا في فتاوى قاضي خان وشرط كون امان قابلاً لاثابة اليد عليه
 لان يداع تسليم لا غير على الحفظ فهو عقد استخفافا وحفظ الشيء بدون امانة
 ايد عليه غير مستور فايداع الابوع واما ان الساقطة في البحر ونحوها غير صحيح
 وكون مودع مكلفا شرط لوجوب حفظ عليه وحكمها وجوب الحفظ على المودع

كتاب الودع



وجوب الاداء عند الطلب وصيرورة المال امانة عنده **قوله** في امانة وانما صرح
 الحمل بينهما لانهما متغايران مفهوماً وحكما اما الاول فلا توديعه خاصة لان
 التسليم على الحفظ لا يكون الا بالعقد والامانة اعتمد من ذلك فانما يكون بغير عقد
 كما اذا ثبت الزرع في ثوب انسان فالقته في بيت غيره فان امانة وليس بوديعه
 فحمل الامانة عليها كالحمل الحيوان على الانسان واما الثاني فلا توديعه امانة ببدء
 عن الضمان بالعود من الخلاف الى الوفاق بان ينزع عن امر كالمودع اذ ركب
 تعد يا او رده الى يده بعد ان اودعه عند غيره ولا يبرأ عن الضمان اذا عاد
 الى الوفاق في الامانة الى التسليم الى صاحبه هذا خلاصه ما في الكفاية
قوله فلا يضمها المودع لقوله دم لا ضمان على المؤمنين وثمة المودع منبرج في
 الحفظ وما على المؤمنين من سبيل **قوله** انه هلك وهلاكه لا يختلف بشئ
 يملك المخبر عنه او له اهلك مال غيره ماعدا او لم يهلك وقال مالك ان ادعى
 انها سرقت وحدها يضمن لملك التهمة **قوله** وعياله قالوا المراد به من ساكنه
 لا الذي يكون بفقده المودع فقط فان المرأة اذا اودع عندها شيء جاز لها
 ان يدفع الى زوجها وابن المودع الكبير اذا عاش معه ولم يكن في نفقته وتركته
 الاب في بيت فيه وديعه لم يضمن كك بشرط ان لا يعاين في عياله الخيانة
 ولم ينه عن الدفع اليهم فان عملها او نهى عنه وحفظ بهم ضمن هذا حاصل
 ما في اخلاية **قوله** فالسقوط بالضم كان امنا وله بد من السفر وان لم يكن بد وسافر
 لعله لا يضمن وان سافر بنفسه ضمن لانه امكنه تركها في اهله ولا فرق بين
 السفر الطويل والقصير **قوله** وحفظ بغيرهم بان ترك بيتاً فيه الوديعه
 وخارج وفيه غير عياله او غيرها غيرهم بان نقلها من بيته واودعها عند غيرهم
 ضمن لان المالك رضي بيده لا يبرأ من ضمانه وانما ان لا يرضى بخلاف في الامانة ولان
 الشئ لا يضمن مثله كما مر **قوله** الا اذا خلف الخ في تعين الوضع المذكور طريقاً
 للحفظ فيكون مرتضى المالك فينتفع الضمان لكنه متهم في دعوى ذلك لادعائه
 ضرورة مسقطه للضمان بعد تحقق السبب وهو التسليم الى ضرر الاجنبى فصار
 كدعوى ان ذن بالاداع فلا بد من قامة البينة وقال في منتخبات اعمام حترق
 بيته قبل قوله بينة **قوله** بعد طلب ربه وانما وانما فمن بالجس المذكور لانه متعدد

لأن المتعدي هو الذي يفعل بالودعة ما لا يرضى به المودع فإذا طلب لم يرض بعد
ذلك بامساكه وقد حبسه فصار ضامنا **قوله** مع طلب رب الودعة وقد لاح
لراجي غفران ربه من النظر في الملك ارجاع فميزه الى الطلب ثم وجدت استخراج
بعض شرائع الوقاية موافقا لهذا ولا تصاف ان هذا احتار الشارح وانفع
منه حيث اشار بقيد الطلب الى من اكلها عند المالك بلا طلب منه بان قال ما حال
ود يعني عندك فقال ليس لك عندي وديعه لم يفهم كذا في البسوط منه
وكذا لو طلب المالك منه الودعة عند من يخاف على الودعة منه في حدها لا يفهم
لان الجود هنا من باب الحفظ **قوله** سواء لقريرها وانما لم يبر في الضمان الا بالتسليم
اليه لان المالك لما طلبه بالودعة فقد عزله عن الحفظ والعزل فسخ من جهة المالك
اذا اجمدها المودع بمضرة صاحبه فحصل الفسخ من جهته ايضا لانه انكار من المالك
فتم الفسخ فيبقى الشيء في يده لا على وجه الامانة فصار كقبض الغصب ثم بعد ارتفاع
العقد لا يبرأ من الضمان بالاعتراف لانه العقد لا يعود الا بالاستيناف ولم يوجد
كذا في النهاية **قوله** من باب الحفظ لانه فيه قطع طمع الظالمين **قوله** عند انوب
بان قال رجل من يظهر عليه علامات الموت ما سئلت وديعه فلا تترك
فقال ليس لغلات عندي وديعه **قوله** ويجب الضمان اتفاقا كما اذا اخلط
لما يع بغير الجنس كخلط دهن السمسم بزيب الزيتون وذلك لانه استولا كونه
صورة وهو ظاهر ومعنى لتعذر القسمة باعتبار اختلاف الجنس لانه حقيقة
القسمة بالاقرار وذلك انما يكون عند اتحاد الجنس **قوله** وكذا عند ابي يوسف
وانما غير الاسلوب مع اتحاد رائها اشارة الى انه في رايه تفصيل ليس في مذهب
الا عظم كما صرح به بقوله اذا اخلطه الى **قوله** بل يثبت الشركة بخلاف ما في
الهداية وشروحا حيث قيل وعند ابي يوسف يجعل للاقل تابعا لاكثر فيكون
المخلوط لصاحب الكثير ويضمن لصاحب القليل اعتبارا لغالب اجزاء فيلزم انقطاع
حق صاحب القليل مع جمع المالكين اللذين خلط احدهما بالآخر سواء كان مودعا
او مودعا فلا مجال لتصور الشركة على راي المشرى الى الهداية اللهم الا ان يقال
ان ما اختاره الشارح التحرير رواية مخالفة لكتاب هؤلاء الكامة فان وجدت
تم الدست والافالة شكل باق على شكله **قوله** سواء كان اقل او اكثر لان الجنس

لا يغلب الجنس عند لما مر في الرضاع من الله اذا اجمع بين لبن امرأتين في قدح وصب
في خلوة رضيع يثبت الرضاع منه ما جيعا عند يوكذا في الكلبة **قوله** ثم خلط مثله وانما
الجميع لانه ستملك بعضه بانفاقه وبعضه يخلط بما ربه من جنسه فان قيل لم لا يجوز
ان يكون هذا خلط قضاء دينه الذي لزمه من الايقان قلنا لعدم جواز اداء الدين
بغيبه لانه هذا من مافي الغاية **قوله** بالحفظ في غيرها لانه لا يبر في الامن
والحفظ فطرح شرط لانه مفيد فيعند **قوله** بل فعله كما لو اشق الكيسان فاخلطوا شتر كما
اي صار شريكين **قوله** ثم ردها الى دار هذا هو المعنى الذي عبر عنه الفقهاء بالعود
من الخلاف الى الوفاق فان قيل ما الفرق بينه وبين العود من الجود الاعتراف حيث
ن ان الضمان ههنا دون هناك مع انه امر باق وقت التعدي فيكون ما موردا به ولم
الحفظ فاحذر اسانه فالحالفة ردة للمر من الاصل كالجود فينبغي ان لا يبرأ من الضمان
المخالفة وانما لانه التعدي ههنا ايضا كما في الاعتراف بعده قلنا لا نعم ان المخالفة
فيه ردة له من الاصل لانه بطلان الشيء انما يكون بما هو موضوع لا بطلانه او بطلان
فيه والمخالفة بالامتنان ليست بموضوع لا بطلان الانداع فلا ينافيه الا يرى
ان الامر بالحفظ مع الامتنان صحيح ابتداء بان يقول للغاصب اودك وهو مستعمل
بخلاف الجود فانه قول موضوع للرد فيجوز ان يكون رد القول مثله الا يرى ان
الجود من اوامر الشرط ردة لها كقرينة والمخالفة بترك طرفة او صوم ما يوربه اي
لا يجبر المودع على دفع نصيب الحاضر منه ما وحكاية الحامي في المسئلة مشهورة
قوله خلاف لهما وجه قوله ما انما مطابقة تسليم ما سلم اليه وهو انصف ومن طالب
ما سلم اليه ولم يمنع عنه ولهذا كان له ان ياخذ اذا اظفر به وان كان في يد المودع
قوله لانه ليس له دليل الا عظم يعني لانهم انما طالبه بتسليم نصيبه بل يدفع نصيب
الغائب لانه مطابقة بالمعز وحقه ليس فيه لانه المقر الموعود ليشمل على الحقيقتين
ولا يتميز حقه الا بالقيمة وليس له ولا يشترط لانه ليس بوكيل في ذلك ولهذا
لا يقع دفعه قسمة بالاجماع وجواز الدفع لا يستلزم ان يجبر المودع على الدفع
اذا الجبر ليس من صرفه بل الجواز **قوله** مما يقسم وهي ما يتعقب بالتقريب حتى
كالعبد ونحوه وبه يعرف ان ما يقسم ما لا يتعقب كالكيل ونحو **قوله** ولا يفهم

القابض اي بالتقاضي اعتنا ما عندنا فاما قاله في الدفع من ان المالك جعل
 راضيا بانتهما في حفظ جميع اوديعه لعله ان احتما عليه في مكان واحد للحفظ
 متعذر كما جعل راضيا باسمها لهذا المعنى فلا يضمن بالدفع واما عنده فلما سئله
 الشارع بقوله وفروا ابو حنيفة لا يقال المتبادر من قيد عنده ان يكون له مما
 خلا في الضمان لانا نقول معناه ان الضمان فيه لا يتوهم الا عنده حيث قال به في الدفع
 واما ما قلنا لم يقول به في الدفع الذي هو مظنة تهمته التعدي فكيف يقول في القابض
قوله به وهو بضم الباء والدال المشددة الافراق والانفكاك كذا في الصحاح
قوله كدفع الدابة والاصل فيه ان الشرط اذا كان مفيدا والعمل به ممتنا وجب
 مراعاته والمخالفة فيه يوجب الضمان وان لم يكن مفيدا او لم يكن العمل به كما
 فيما نحن فيه **قوله** ايا شاء تعيد للمالك ان يضمن للثالث ايضا لانه قبض
 من ضمن لاد المالك لم يرض بغيره فكان الاول متعديا بالتسليم الى الثالث
 والثالث قد قبض منه والقابض من الضمين كودع القاصب الا انه ان ضمن الاول
 لم يرجع على الثالث لانه ملكه بالضمان فظهر ان له اودع ملك نفسه وقد اشار
 الشارع الى عدم جواز هذه الوجوع بتخصيص جواز الوجوع بعكسه بناء على ان
 الثالث عامل للاول فيرجع عليه بما لحقه من العهدة **قوله** اذا دفع الى الاجنبي
 احتراز عن دفعه الى مودع آخر مثله فانه ح لم يضمن عندنا وان كان فيما بينهم
 كما مر **قوله** في حجة انساب بك الحاء والجيم ايضا حصة وهو ما ذكروا ابط الى
 الكسبة كذا في المغرب **قوله** فان تشاحا اقرب بالحاء المهملة اي تخافا وتنازعا
 في البدء بالخلف حكم القاضي بالقرعة اجتنابا عن التهمة كذا في البيان **قوله**
 يخلفه للاخرى لا يقتضي للاول بالتكول له قبل الخلف للثالث وانته بما يقول انما
 نكل لك لانك بد ان بالاستحلاف فلا ينفع الخصومة بينهما **كتاب العارية**
 العارية وهي تشديد الاء كما انها منسوبة الى العار لان طلبها عار وعيب
 صرح به صاحب العاية فاذا ذكر المص وهو معناه **الشرع** **قوله** فان العارية
 العطية حتى قيل ان احدهما مشتمل من الآخر كك خف كل منهما باسم فقالوا

كتاب العارية

في عليك

في عليك الاعيان عارية وفي عليك المنافع عارية فدل على ان العارية عليك
 لا باحالة **قوله** والمنافع قابلة الجواب عما قيل المنافع له عراض لما سبق فلا يقبل
 التملك **قوله** اربعة انواع اقول خرج عنها الصدقة والوصية والقرض ظاهر
 لكن تقرير صاحب البيان يشعر به نولها في تملك بلا عوض فاحتج الى الفرق بينهما
 وبين الهبة بان الصدقة والوصية اذا وصلت الى المستحق لا يجوز الرجوع فيها
 وان غلبا عن الموانع المذكورة في الهبة ويجوز صدقه الواحد من اثنين لاهبته
 منهما كذا في الكفاية **قوله** ويقع شروع في بيان الانفاذ التي ينعقد بها العارية **قوله**
 وسكني عين لا **قوله** لك يحتمل العيب وعليك المنفعة فاذا ميزت تعيدت المنفعة
قوله متى شاء **قوله** هم المنفعة من ودة والعارية مؤداة ولان المنافع تملك
 شيئا فشيئا على حسب عدد وثبات التملك فيما لم يوجد منها لم تبطل به القبض
 فهو لا تملك الا به فصح الوجوع **قوله** بلا تعد هذا في العارية المطلقة اما اذا
 شرط الضمان فيها مع عدم التعدي هل يقع فففيه اختلاف المشايخ كذا في التحفة
 وقال في الخلاصة رجل قال لآخر اعرضني ثوبك فان ضاع فانا ضامن لا يضمن كذا في
 العناية **قوله** والتعدي حمل الدابة ما لا يملكه غيره او استعمالها استعمالا لا يستعمل
 منها من ادوات **قوله** وعندنا في العارية الخ الخلاف فيما اذا هلك في غير حالة
 الانتفاع واما اذا هلك فيها لا يضمن بالاجماع كذا في العامة **قوله** ضمنه لان
 اجارته اذا كانت باطلة كان بالتسليم قاصبا فيضمن حين تسليمه وقال بعض
 اصحابنا بانها موجهة لك ينعقد جائزة لا دامة والصحيح ما في الكتاب كذا في العناية
قوله كركوب يدابة لان ركوب الجندى ليس كركوب السوق **قوله** ان يملكها
 غيره كما لو سعى له بالخدمة جاز له ان يعير لملكه المنفعة فان قيل لو كانت عليك
 المنفعة لما تفاوت الحكم في الجنبية بين ما يختلف باختلاف الاستعمال وبين ما يختلف
 كما لا شك اجيب بانها انما لا يجوز فيما لا يختلف دفعا لمزيد الضرر من المعير لانه
 رضى باستعماله لا باستعماله غيره **قوله** بعض ومن غير يعني لو ركب بنفسه
 تعين الركوب فليس له ان يركب غيره وبالعكس كذلك فلو فعله ضمن لتعين الركوب
 في الاول والاركاب في الثاني هذا اختيار من في الاسلام وقال غيره له ان يركب بعد الركوب
 ويترك بعد الركوب وهو اختيار شمس الأئمة السرخسي شيخ الاسلام كذا في العناية

في حالة الانتفاع

٢ اعكرج

ثم الى مثل كمن استعار دابة ليحمل عليه قفيزاً من هذه الخنطة فحملها قفيزاً من خنطة
 اخرى **قوله** او الى خير كما اذا حمل مثل ذلك شعيرة **قوله** لا يفهم لان التقيد انما يعتبر
 اذا كان مفيداً او لا فائدة في امثل والخير كما لا يخفى **قوله** والى شريف من كخنطة بالمالح
قوله مسانله او مشاهرة اي السنوي او الشهري بخلاف السنوي لان الاولين من
 عياله لا انشأ **قوله** هو الاصح لوجود الدفع الى المالك في الحمله لان المستعار قد يرد
 الى غير من يقوم عليه في بعض الاوقات فيوجد فيه رضاء المالك دلالة قيل هذا
 في عرف زمانهم واما في زماننا فلا يبرأ في الكل الا باستلیم الى المالك **قوله** فذلك المسئلة
 اي التي ذكرت فعوله قبل **قوله** غير نفيس كلاب البيت والعبد مثلاً **قوله** بل
 له لان الواجب على الغاصب فتح فعله وذلك بالردة الى المالك **قوله** وبغير
 وعلى المودع الرد على المالك لا الى داره ومن في عياله لانه لو ارتضى بالرد الى
 عياله لما اورد عنها اياه **قوله** الا بالاستهلاك اي باستهلاك عينه فكان ذلك
 تمليكاً للعين اقتضاء وتعليكه العين اما بالهبة والقرض والعرض اذاها لكونه
 متعيناً لانه لا يقل ضرراً من المعطى لانه يوجب رد المثل وما هو اقل ضرراً فهو
 الثابت يقيناً **قوله** ليغير بها اي ليسوي بها الاشياء التي بوزن لها ويقال لها
 تحات قال في المغرب والصواب ليغير يقال عايرت المكائيل او الموازين اذا قاينها
 والعيار المعيار الذي يقاس به غيره ويسوي **قوله** والغرس وهو يروي
 بفتح الغين المعجمة وسكو اراء المصلحة على اداة المفعول ومنه غرس الشجر
 ويروي بكسر الغين وهو ظاهر كذا في البائية **قوله** فمن ما نقض وجهه
 ان ينظر كم يكون قيمة البناء والغرس اذا بقي الى المدة المعلومة فممن ما نقض فبنفسه
 من قيمته يعني اذا كانت قيمة البناء الى تلك المدة المعلومة عشرة دنانير مثلاً وانما
 قلع في الحال يكون قيمة النقض دنانيرين يرجع بهما **قوله** ففي الترك يعني لو ترك
 عند المستعير الى الحصاد باحر المثل لودى حق الارض بالاجر وحق الزرع بالانتهاء
 الى الحال **قوله** لان الرد واجب قيل ان هذا التعليل لا يجري في المودع لان المبادر
 منه ان يكون المستاجر عند المودع وله مال كغيره يجب عليه رده اليه عند طلبه
 كما في المستعير والغاصب وليس كذلك لان المستاجر عند المستاجر لا عنده
 والمالك هو نفسه الى غيره ولهذا اختلف في بعض النسخ لفظ المودع الى المستاجر فنقول

وبانه التوفيق ازمة التحقيق ان اجرة نقل المستاجر من يد المستاجر الى يد المودع الذي
 هو المال واجبة عليه لا على المستاجر بل الواجب عليه عند بقضاء المدة التمليك
 للمودع على القبض والتحلية بينه وبين العين لا النقل لانه من مؤنة القبض ومنفعة
 القبض عايدة الى المودع معنى فكانه لم يوجد القبض من المستاجر حكماً فلا يجب عليه
 مؤنة ولا كذلك المستعير لانه قايض حقيقته وحكما ففي المودع اعتباران احدهما
 انه قايض حكماً فيجب عليه اجرة النقل والرد الذي هو مؤنة القبض اذا طلب
 المالك رد العين المستاجر وثانيهما انه مالك حقيقته فيطلب ويسترد عينه
 المستاجر فهو باعتبار الاول يعطى اجرة الرد وباعتبار الثاني يطلب قبض عينه الذي
 هو في يد غيره فالرد والمالك الطالب متحدان بالذات متغايران بالاعتبار
 واما بالنسبة الى المستعير والغاصب فتغايران بالذات هذا ما سيجي بعد ا
 خذ عنايتي الترجمة الى مطالعة تاج الشريعة **كتاب الهبة** هي
 عليك عين اي من المال هذا معناه العرفي والشرعي واما معناه اللغوي فهو
 اعطاء الشيء بغير عوض مالا كان او غيره قال الله تعالى يهب لمن يشاء آثاناً
 ويهب لمن يشاء الذكور **قوله** بلا عوض اي بلا شرط عوض لان عدم العوض
 شرط فيه لينقض بالهبة بشرط العوض كذا في الفروع **قوله** ولو رثته من بعده
 اي ولو رثته المهرلة يعني ثبت الهبة وبطل ما اقتضاء من شرط الرجوع سرهما
 يبطل شرطه **قوله** بل هو مشهورة وهي استخراج راي غالب الفقه فان شاء
 قبل مشورته وسكرها وان شاء لم يقبل وهو بيان لمقصوده انه ملكه اذا استكسرها
 وهذا معلوم وان لم يذكر فلا يتغير حكم التمليك بمنزلة قولك هذا الطعام لعمرك
 وهذا الثوب لك تلبسه والفرق بينه وبين دارك كحبة سكنى حيث جعلوه عارية
 وهذه هبة ان قوله دارك كاسم وقوله سكنى اسم يصلح ان يكون معناه تفسير
 للاسم فصار كانه قال لك سكنى دارك ولو قال ذلك كان عارية فكذلك هذا
 بخلاف قوله تسكنها لانه فعل مخاطب فلا يصلح تفسير القول المتكلم **قوله** ويتم بالقبض
 الكامل قيد بقامه لان نفس ما هيتهما يتحقق بمجرد الايجاب قال الكل وهذا بخلاف
 البيع من جهة العاقلين اما من جهة الواجب فلا ان ايجاب كاف ولهذا لو حلف
 ان يهب عنده لفلان فوهب ولم يقبل بتر في عينه بخلاف البيع واما من جهة الموهب

الهبة

له فلا ملك لا يثبت بالقبول به وبه القبض بخلاف البيع **قوله** وبعد انقضاء
المجلس والقياس ان لا يجوز في الوجهين وهو قول الشافعي انه القبض يصرف
في ملك الواهب لا ملكه قبل القبض باق بالانقضاء والتصرف وملك الغير بلا اذنه
غير جائز **قوله** والمراد به الخ اي ما لا يقبل التجري في نفسه لانه كل ما في الدنيا يقبله
قوله لا يقع الهبة معناه لا يثبت الملك الا بموزة مقومة لان الهبة في نفسه فيما
يقسم يقع جائزة ولكن توقف اثباتها الملك على الاقرار والتسليم والعقد التوقف
ثبوت ملكه لا بوصف بعدم الجواز كالبيع بشرط الخيار **قوله** لا يبقى منفعة كالأرد
والبيع الكبير والامثلة التي ذكرها لما لا يقسم عما لا يبقى فيها المنفعة التي كانت
قبل القسمة وان انتفع بها بوجه آخر وقد يصير بعد القسمة بحيث لا ينتفع
به اصلاً كالعبد الواحد والادابة الواحدة **قوله** مبنى على اشتراط القبض التعريف
فيه اشار الى القبض الذي وصفه المص بالكمال والا فالقبض في الجملة شرط عند
الشافعي اي ايضاً لقبض ما يقسم شيئاً واما عند مالك لا يشترط القبض اصلاً
كالبيع **قوله** منصوص عليه ههنا فلا بد من كماله والنص قوله وم لا يجوز الهبة
الا مقبوضة واما وجوب الكمال فلا بد من التضييق عليه يدل على الاعتناء بوجوده
وقبض الشارع ناقض لانه لا يقبله الا بقبض غير الموهوب وغير الموهوب غير
مماز عن الموهوب فكل جزء فجزءه يشمل على ما يجب قبضه فكان مقبولا بوجه
دون وجه وفيه جهلة العدم المتأخره للاعتناء بشأنه قال في الهداية على الوجه
الذي سنخبر عنه الشارح بقوله ونحو نقول الخ ولان في تجويزه الزام الواحد شيئاً
لم يلزمه وهو مؤنة القسمة وتجوز ذلك لا يجوز لزيادة الضرر قبل عليه ان
الوجه الثاني غير متمم في جميع الصور لان من وهب من شريكه لم يلزمه مؤنة
القسمة اجيب بانه غلط لانه علة نوعية لاثبات نوع الحكم وذلك لا يستلزم
الايراد في كل شخص شخص كذا في الملكية فاحفظ فانه ينفك في مواضع
كثيرة **قوله** ولا فرق عندنا في عدم جواز هبة مشاع يقسم وعند الشافعي
يجوز من الاجنح فضلاً عن الشريك وعندنا ان اي يلي يجوز من الشريك فقط
قوله هو الشيوخ المقارن يعني ان المانع من تمامها هو الشيوخ الكاين عند القبض
لا العارض بعده حتى لو وهب نصف داره لرجل ولم يتم حق وهب له النصف

الباقى وسلمها بجملة جائز **قوله** واستحق البعثن الشايع وقد عتق في التوفيق
والكا في من قسم المقارب بناء على ان الاستحقاق اذا اظهر بالبينة كان مستنداً
الى ما قبل الهبة فيكون مقارناً لطاري **قوله** بخلاف الرهن فانه لا يجوز شيئاً
مطلقاً سواء كان ما يقسم اوله وسواه رهن من شركه او من اجنح واطاري فيه
كما مقارن هو الصحيح كذا في خلاصة **قوله** صحيح لان تمامها الخ يعلم منه جوازها قبل
القبض لانه لو كان غير جائز لاحتاج الى تجديد العقد عند الافراز كما في المعلوم
قوله لان الموصوب معدوم فلا يجوز بالتجديد بعد الافراز وانما عتق هذه الهبة
معدومة لان الدقيق مثلاً قبل الطعن خطه وهو غير لها وكون الشيء الواحد
شيكين في وقت واحد مستحيل فصرنا انه اضاف العقد الى المعدوم فكان
لغو ولا يعتبر بكونه موجوداً بالحق لان عامة المكنات كذلك ولا يمتنع موجوداً
قوله اي لا يجوز هذه الهبات اي لا يثبت لها الملك كما مر غير مرة **قوله** بلا قبض جديد
ومعنى تجديد القبض انتهى الى موضع فيه العين ويغنى وقت يتمك فيه قبضها
قوله بالعقد اي يتم به والنص فيه باعلام ما وهبه له وليس الاجتهاد بشرط لان
فيه احتياطاً للفرق بين وجود الورثة بعد موته او وجوده بعد ادراك **قوله**
بقبضه اي تم ما وهب اجنح للعقد بقبضه لنفسه **قوله** هو معها اي الولد في حال
الام قيد به ليكون لها عليه نوع ولادة القبض هذا على كون الواهب اجنبياً والام
قابضة له وكذا الحال لو كان الام واهبة وقابضة له كذا في الهداية **قوله** او
اجنح بزمه اي تم ما وهب اجنح لولد يقبض اجنح آخر هو في كنفه وحمايته لان
له يداً معتبرة عليه الا يرى ان اجنبياً آخر لا يقدر على نزع ماله فيملك ما
يتمحض نفعا في حقه كك بشرط ان لا يوجد اب ولا ولى احد **قوله** كك بعد انقضاء
لان الاب قد فوض امورها الى الزوج حيث تعبرها الى بيته وفي غيره واقامه مقام نفسه
في حفظها وحفظ مالها وقبض الهبة من حفظ المال **قوله** فلا شيوخ لان الله تعالى
لا شريك له فيقع جميع العين لله على الخصوص فلا شيوخ في الصدقة واما الهبة
فيراد به وجه الغنى والقرض انما اثنان والله اعلم **باب البيع عنها قوله**
ورجع صح لبيان الحكم فلا ينافيه الكراهة لانها لامة لقوله وم العايد في هبته
كالعايد في قبضه وهذا الاستقباح لا يخرجه **قوله** اي ما لم يعرض علم منه ان

يعني جد تسليم
الى بيته يجوز اتوفيق
الاب الخ

باب
البيع عنها قوله

الثواب هو العوض والخزاة كما فهم من الصياح وقد طعن الايقاني على صاحب
الهداية بان هذا الكلام عتيق وقد اوردته في اسلوب النبي **قوله** ونحن نقول به
الح لا يقال ظاهره مشعر بجواز رجوع الوالد من اولاد فيكون مخالفا لقاعدة القرابة من
الوانع كونها موجودة بينهما على وجه الكتمان وقد صرح في البيانية بعدم جواز هذا
الرجوع عندنا وجوانه عند الخصم لاننا نقول ليس مراد الشارع الزام جواز الرجوع
من الوالد بالمعنى بل مراده تأويل الحديث على وجه يفهم منه جواز الرجوع لشئ
من الاجنبي وغيره من الوالد حيث قال فانه يملك بدله فانه يرجع عليه فتريد
هذا الجواب الاكمل عن الاستدلال في هذا الحديث حيث قال يعني
لا يسقط الواهب بالرجوع في الهبة ولا تفرد به من غير قضاء او رضا الا
الوالد قاله ذلك اذا احتاج اليه لاجتهه ويبقى ذلك رجوعا باعتبار الظاهر
وان لم يكن رجوعا في الحكم انتهى ومن اوله جواز الرجوع قولهم ان استقصور
بالعقد هو التعويض للعادة فيثبت ولاية الفسخ واعتراض عليه السما وتدل
بانه على هذا التعليل لو قيد بنفي العوارض ينبغي ان يمنع الرجوع لانه فلهذا العوض
ليس بمقصود ولك قوله ما لم يعرض بدل على جواز الرجوع وان قيد بنفي العوض
فلينأمل **قوله** وغرس من غرس الشجر ابتها وسعهاها الشمس بك السبب منه
الهداية **قوله** ولو من اجنبي يعني ان يعرضه اجنبي عن الموهوب له فقبضه
الواهب بطل الرجوع وقوله بتجوزنه شروع ببيان جنس الا نفاذ المستعمل في العوض
عن الهبته بحيث يبطل به الرجوع ولقد نحو اشارة الى جواز هذا ابدلا عنها
او في مقابلتها او جزائيا او في معناها **قوله** ولم يصف يحق اذا وهب الموهوب
له شيئا ولم يعلم انه عوض هبة كان هبة مبتدأة وكل واحد منهما ان يرجع
قوله رجوع لا تما لما كانا اجنبيته وقت الهبة علم ان مقصوده العوض ولم يحصل
فله ان يرجع فيها **قوله** لا يعني لو وهب وطلق ثانيا لا يرجع لان وقوعه وقت
قيام الزوجية دليل عدم رجاء العوض **قوله** وقرابة الحرمته اي قرابة ذي رحم
محرم كالاصول والفروع النسبية اما اذا كان ذا رحم وليس محرم كالاولاد الا عام
مكلا او محرما وليس بذى محرم كالاصول والفروع الوضاعية وكما لحازم بالمنها
كما مات الزوج الفروع فلا منع للرجوع فيها قوله وهلاكه ولو ادعى الموهوب

الهلاك صدق بلا يفتي **قوله** ومع خزف الجرف الطعن والخازف اسنان فكل
شبهه الدمع باسنان فان اردت ان يحرف وجهه ما يفتنه كل واحد منهم هذه
الامور السبعة فاستمع لما ينسب عليك اما الزيادة فلا تله لا وجه الى الرجوع فيها
دونه الزيادة لا امتناع الفصل ولا معها لعدم دخولها تحت العقد واما الموت
فلا بد بموت الموهوب له ينتقل الملك الى الورثة وخير من ملكه فكان كما اذا
انتقل في حال حيوته وان مات الواهب فوارثه اجنبي عن العقد اذ هو ما اوجبه
واما العوض فلا بد من الرجوع بخلاف مقصوده وقد عدم ذلك بوصول العوض
اليه واما المخرج فلا بد بتبدل الملك كبتل العين وقد تبدل الملك بتبدل السبب
واما الزوجية فلا بد العقود هو مثله يحصل لها بانها واجبة في المحارم وكل عقد افاد
مقصوده يلزم وهذه ابعينه موجود في القرابة المحرمية واما الهلاك فليقتصر الرجوع
بعده **قوله** بنصف عوضها اي ان كان عين العوض قائما وان كان هالكا فينصف
قيمتها **قوله** الا يراض لانه يختلف بين العلماء وفي اصله ضعف لانه ثبت بخلاف
القياس لكونه تصرفا في ملك الغير في حصول المقصود خفاء **قوله** اذا اطلبه اي بعد
القضاء **قوله** فلا يجوز فيها السلامة فان قيل غرم بايجابه للملك له في الحال واخباره
بانه يملكه والغير روي بوجوب الفمات كالبائع اذا غرر المشتري قلنا ان الغرر سبب الرجوع
لا مطلقا بل في ضمن عقد المعاوضة ويملك ان يتكلف ويقال ان المودع عامل للمالك
في حفظه ودفعه ولا رجوع الا لهدء الغرر واما الموهوب له فغير عامل للواهب
فلو رجع رجوع للفرور والفرور لا يكون سبب الرجوع في غير عقد المعاوضة فلا اعتبار
اصلا وذكر في الذخير ان الواهب لو ضمن سلامة الموهوب له نصافا فمن بعد
الا ستحقا ورجع على الواهب فكان سبب الرجوع اما الفرور في ضمن المعاوضة
نصا كذا في العناية **قوله** هبتا بدهاء فان قيل لم يملك يملك الامر قلنا لان انعقاد
العقد باللفظ والمقصود حكم الحكم وادناه بعد تمام العقد فعند الانعقاد اعتبر
اللفظ لان العقد به ينقصد وعنه التمام اعتبر المقصود كذا في الكفاية **قوله**
ويجوز ان يكون على العكس هذا صريح في ان الشارع خالية عن لفظ العوضين
الذي وقع في اكثر النسخ عقيب قبضها بخلافه **قوله** لان الاعتبار للمعاني

الايرما انه لو وهب رجل ابنته يكون كطاحا ولو وهب امراته لنفسه يكون لها
 طلاقا ولو وهب الدين لمن عليه الدين يكون ابراء فاللفظ واحد واختلف العقود
 لاختلاف المعنى **المقصود قوله** على المعنيين اي معنى الهبة لفظا ومعنى البيع
 معنى وكل ما اشتمل على معنيين امك الجمع بينهما وجب انما الهبة لانها الهبة
 شبهة ولو بوجه اولى من اعمال احد هما اما الا شتملا على المعنيين فظاهر
 واما امك الجمع فلا الهبة من حكمها تاخر الملك الى القبض وقد يؤخذ ذلك
 في البيع الفاسد والبيع من حكمه الزدم وقد يوجد ذلك في الهبة التي قبضت
 واذا اتى المناقاة امك الجمع لا محالة فقلنا بهما كذا في العناية **قوله** على ان يهب
 هذا في كلمة على واما لو ذكره بالياء بان قال وهبت منك هذا العبد بثوبك هذا او
 بالالف درهم وقيل الاخر يكون بيها ابتداء وانتهاء بالاجماع كذا في الكفاية **قوله** بمسير
 به فاما وهو بكسر التاء اللقب بشرط كما هو المشهور **فصل قوله** ويطلب استثناء
 حتى صار الجارية وحملها هبة صرح به في النهاية **قوله** او يعوضه شئ ولا يتوهم
 التكرار في قوله على ان يبرق عليه شئ منها او يعوضه شئ منها لان الرد عليه
 لا يستلزم كون المردود عوضا فانه كونه عوضا انما يكون بالفاظ يقدم ذكرها
قوله صار كانه وهبا وجه الشبهة صورة اعتاق الحمل لا يبيع الحمل على ملك
 الواهب فكذا في استثناء الحمل لان الحمل لا يبقى على ملك الواهب بعد الاستثناء لعدم
 صحة استثناء الحمل **قوله** فلم يكن كالا استثناء اي في التجوز لان الجواز في الاستثناء
 كان باطلا وجعل الحمل موهوبا وهبنا التفسير يمنع عن ذلك **قوله** لما مر ات
 التعليق الخ بخلاف ما مر في باب الصلح في الدين وهو انه اذا قال اتي فسمائه
 غدا على انك برئ من الفضل فهو برئ من الفضل ان اتي اليه فسمائه غدا وان
 لم يؤد عادت الالف عليه لان ثمة الابداء غير معلوم بالشرط بل هو مفيد بالشرط
 والمفيد موجود والمعلوم معدوم وبينهما فرجة معلوم **قوله** كما جاء به الحديث وهو
 قوله من امر عمرى في يهرم بمياه وماتته **قوله** لانه تعليق التملك بخبر فلا ينفذ
 ملك الرقبة وانما يكون عارية عنده يجوز للمعير ان يرجع فيه وبسه في وقت
 شاء لانه يقتضى الطلاق الاسقاء كذا في العناية **قوله** فيقصر ويبطل الشرط
 يكون هبة عنده حتى لو مات المرقب يكون ميراثا بينه وورثته وقد اختلف صاحب

فصل قوله

البيان

البيان حيث وعده ان قول ابي يوسف اخرج اذ غاية ما في الباب ان يقال الشرط
 فاسد **قوله** مبنى على تفسيرها يعني ان من فسرهابا التملك في الحال واشترط الرد
 في الحال يجوز قطعاً كائناً به بناء على ان الهبة لا تبطل بالشرط ومن فسرهابا التملك للمضا
 الى الزمان المستقبل لا يجوزها جزماً كالا عظم به والرباني واذا لم يكن بينهما خلاف
 في الحقيقة واللفظ صالح للمعنيين امك التوفيق بين الاخبار كذا في التبيين **قوله**
 وصدة اي المصد **قوله** وهو الثواب فصار كهيته عوض عنها قيل عليه ان
 حصول الثواب في الآخرة فضل من الله تعالى ليس بواجب عندنا خلافا للمعتزلة
 فلا يقطع بمحصله ويمكن ان يقال المراد به حصول الوعد بالثواب **كتاب ان جارية**
 وفي عين الخليل هو كتاب من التصرف من مؤلفات خليل بن احمد استاد سيوطي
 النوى واما الاساس فهو من كتب لغة من مؤلفات صاحب الكشاف
 وقد سماه اساس الاقتباس وقد جرت في كتابه المسمى بقدمه الادب كون
 اجرة الدار من باب الادفع والمفاعلة مع **قوله** في صنع قيمه كما مر في فصل
 التعذير من انه يستعمل فيما يوجب اجرا هله للزنا **قوله** هي بيع نفع الخ هذا شرح
 في بيان معناه الشرعي وهو معناه الملقوى ايضا بلا مخالفه بينهما ولما كان
 عبارة عن تملك المنافع وهي غير موجودة في الحال لم يقبض القياس بجوارها الا
 انها يجوزت على خلاف القياس بالاشارة لاجبة الناس فكان استثنائها بالادب ومن
 الآثار الدالة على محتمل قوله وم اعطوا لاجير اجرة قبل ان تجف عرقه فان الامر
 بلا عطاء الاجر دليل على صحة انعقد **قوله** كذلك اي معلوم دين كالتقديت والكيل
 والموزون او عين كالثياب والعبيد والحوار ان يضم اليهما المنفعة فانها تصلح
 اجرة وان لم يصلح ثمنها لك بشرط فيما اختلف فيها كما اذا استاجر سكنى دار
 بدوب دابة **قوله** كسك الدوساى اذا لم يوهب البناء كالمقصور والمخدة والطحان
 كذا كناية ذكر الدعة في الذريعة اذا لم يوجد التقاوت فيما يذكر واذا تفاوتت الدعة
 في تصرف الارض به فلا بد من تسمية ثلثا يكون المعقود عليه مجهولا **قوله** فون
 ثلث سنين وفيه تقييد بتجوز الثلث لكنه ليس بمطلوب بل على تقدير ان لا يشرط
 الواقف ان لا يوجر اكثر من سنة مثلا واما اذا شرط فليس للثبوت ان ينفذ
 على ذلك لان شروط الواقف يراعى طال او قصر كالتقصير فان كان مصلحة

كتاب ان جارية

اوقف يقتضى ذلك يرفع الى الحاكم حتى يحكم بمجوازها **قوله** كما جوبها البعض يعني
من قال الخيلة بمجواز الاجارة الطويلة على الاوقاف ان يعقدوا بعقود متفرقة
وتكل عقد على سنة فيكسب استاجر فله ان يبيع فله ان يثليث عقودا كل عقد
على سنة فيكون العقد الاول لازما والباقي غير لازم لانه مضاف وقد صرح الشارح
بعد ان رضاه به او لا بقوله فعله عدم الجواز الخ **قوله** انما بقوله تجاوز
الله عنهم لان هذا الدعاء مشعر بكون يجوزهم هذه المعصية محضه وقيل
في فعله في تجديد العقد اقرار جديد واشهاد جديد على ما لا يخفى **قوله** فلا يجب
الاجرة الى لا يملك الموجه لاجرة **قوله** عنه يجب بنفس العقد اى يملك حتى لو كان
الاجرة عبدا يجوز اعتاقه من الموجه عنه قبل وجود احد المتكاملين التي
ذكرها المصنف لا عندنا فلو كانت نفس الموجه ثابتا بغير اعتاقه كما في البيع
كذا في الكفاية **قوله** فيجب له ان قبض قبضه فترجع على ان التملك من
الاستيفاء يقوم مقام الاستيفاء فاذا قبض المستاجر باجارة صحيحه
ما استاجر ولم يمنع من استيفاء المنفعة في المدة في المكاتب الذي دفع
العقد فيه مانع ولم يستوفيهما وجب الاجر لان الواجب على الموجه تسليم عين
التي يحدد منها المنفعة في مدة الاجارة في مكاتب العقد لا تسليم عين المنفعة لانه
غير متصور فكان تسليم العين قايما مقام تسليم المنفعة فاذا استلم العين فانه
عن متاعه ولم يكن هناك مانع منه او من العين او من اجتناب سلطان او غائب
فقد حصل التملك وترك الاستيفاء بعد ذلك تعطيل من جهته وتقصيره
فلا يمنع وجوب الاجر وانما اعتبر هذه القيود لان بزوال شئ من ازال التملك
فلا يجب الاجر فان لم يتم العيب او سلم مشغولة بمناعه او سلمها فازعة في غير
مدة الاجارة مثل ان يستاجر دابة الى الكوفة في هذا اليوم وذهب اليها بعد
مضي اليوم بالدابة ولم يركبها او سلمها فازعة عنها في مكاتب العقد كما استاجر
دابة في غير بعد اد الى الكوفة فسلمها الموجه واسلمها المستاجر بغير اد حتى مضت
مدة يملكه المير فاما الى الكوفة او سلمها فازعة منها في مكانه كى لها خرج فاحش
يمنع الركوب او سلمها فازعة منها في مكانه صحيح لا غدر فيها لكن منعها السلطان
او غصبه غاصب او لم يكن شئ من ذلك اصلا كى الاجارة كانت فاسدة فان الاجرة

في جميع

في جميع ذلك ليس بواجب ما لم يستوف المنفعة لان التقصير لم يكن من جهته بل
لنوان التملك من الانتفاع كذا في العناية **قوله** وللدابة لكل مرحلة فاذا استاجر
بغير الى مكة شرفها الله فللمال ان يطالبه باجرة كل مرحلة لان سير كل مرحلة
مقصود كسكنى يوم وذلك لان القياس يقتضى استحقاق الاجرة كل ساعة فسا
تحقيقا للمساواة بين البلد بين الا ان المطالبة في كل ساعة يقضى الى ان لا يفرغ
لغيرها فيتصبر به بل المطالبة تجب بغير الى عدمها فان المستاجر لم يتمكن من الانتفاع
بامر من جهة الموجه فيمنع الانتفاع من جهته فيمنع المطالبة وما افنى وجوده
الى عدمه فود ومنفقد قد رنا بما ذكرنا من اليوم في الدار والمرحلة في البعير
قوله فيوقف الطلب الى لان البعض غير منتفع به وغير المنتفع به لا يستوجب
الاجر وهذا يشير الى انه لو كانت ثوبين ففرغ عن احدهما جاز ان يطلب اجرة
لانه منتفع به لكن هذا يخالف لعمامة المعتدات لان نقل كل منها يدل على ان
من استاجر خيالا يخطط له في بيته فله الاجر بقدر ما غاط ونقل عن الذخيرة
يجب على الموجه اتياء الاجر بقدر ما استوفى من المنفعة اذا كانت له حصلة
معلومة عن الاجر كما في الجمل الى ههنا لفظ السقا في نهايته ثم قال ولكن
نقل من اجرة ان الحكم قد ذكر فيه كما ذكر في الهداية فيحمل ان صاحبها اتبع
صاحب المير في هذه الحكم ثم قال الاكل واقول كلام صاحب الذخيرة على ما نقل
يدل على ان استحقاق بعض الاجرة انما هو اذا كانت له حصلة معلومة وارى
ان ذلك انما يكون اذا عيننا لكل جزء حصلة معلومة اذ ليس لكم مثلا اول بلد
حصلة معلومة من كل الثوب عادة فلم يكن الحصلة معلومة الا بتعيينه واح
يصير كل جزء بمنزلة ثوب على حدة باجرة معلومة وقد فرغ من عمله فيستوجب
اجر كما في كل الثوب ولعل هذا معتد المصنف انتهى الملك والقول قطعي
ان هذا معتد صاحب الوقاية ايضا بعد تاييد باختيار الهداية **قوله** وللمير
بفتح الحاء المعجمة مصدر من جنس الخبر والجنز بالضم معروف والتقصير في خراجه
للمقصوم المفهوم من اللقوع المذكور على منوال اعدوا هو اقرب الى الجنز
طلب الاجرة بخبر الجنز بعد الاخراج **قوله** ولا غرم فيها الا قبل الاخراج
وبعد صرح به في جميع شروح الوقاية فاعترض عليه النظم وادستاد

بأن هذا مخالف لما في البيانية من أنه اتفاق بعد الفهم في صورة الاختلاف
بعد الإخراج من التنوير لأنه إذا اختلف قبل الإخراج فعليه الفهم في قول أصحابنا
جميعاً أما عند أبي حنيفة فلا لأنه ما جئته به بتفسيره في الفهم من التنوير وأما عند
فلا بد من الفهم مضمون عليه كالمعصوب على الغاصب ولا يبرأ إلا بحقيقة التسليم
والوضع في بيته ليس كذلك ثم قال الأستاذ فنشأ هذه المفهومة أن صاحب
الهداية قال ولا فحاش عليه لأنه لم يوجد منه الحيانة فجعل صاحب الوقاية
هذا القول متعلقاً بما قبل الإخراج أيضاً فلزم ما نزم فليشأ **قوله** يفهم مثل
دقيقه أشار بذكره قبح إلى أنه لا فحاش عليه في الخطب والمخ عند هالات
ذلك ما مرسته كما قبل وجوب الفهم عليه وحال وجوبه رماذ لا قيمة له
قوله ولا أجر وأعطاه الأجر والفرق بينهما أن في فحاش قيمة الدقيق لم يصل العمل
إلى المستأجر لا صورة ولا معنى فلم يستحق الأجر وفي فحاش الخبر وصل إليه العمل
بوصوة قيمته فكان له الأجر كما فرهم من بيان البيان **قوله** ويلطخ أي للطباخ
الذي يستأجر لطبخ طعام الضيافة طلب أجره طبخة بعد الغرف وصون فتح الغيب
المعجزة وسكون الرواء المهمة إخراج الطعام من القدر إلى القصاص لأنه من
تمام عمله فإذا ما استأجر لطبخ قدر خاصة فليس عليه الغرف لعدم الغرف
قوله والضرب اللين وهو بكر اللام جمع لبننة وما يبنى **قوله** بعد إقامته فأنفسه
المطر والتسريق قبل ذلك فلا أجر له اتفاقاً لأنه لا يصير مستأجراً لم يصير لبناً وما
ه أم على الأرض لم يصير لبناً **قوله** لأن التشريع من تمام العمل وهو بيان المعجزة
وضع بعينه على بعض قوله من تمام العمل عرفاً لأنه لا يؤمن الفاء قبله فصار
كالإخراج من التنوير وقوله وعند أبي حنيفة أقول مقتضى السبب أن يعزل
به له وقال وهو ظاهر **قوله** كأنقل الأثرى أنه يستفيع به قبل الشرح بالنقل
إلى موضع العمل قبل هذا ضرب الكلب في ملك المستأجر فأن ضرب في ملك نفسه
فلا يجب الأجر عنه إلا بالعد عليه بعد إقامته وعند أبي حنيفة بعد التشريح
قوله يقدر أي بعمل القصار بالبناء نشاء ولبيض يفتح البناء وهي ما يحدث
من الدجاجة والقصار بهما من عادة أهل الشام **قوله** له جبراً للأجر قال
في الهاررية هذا إذا عمل في مكانه أما إذا عمل في بيت الموجد فليس له من الجبر

وقال صاحب

وقال صاحب البيان لأن العمل واقع مسلماً إلى الحاكم لأنه المحل في يد قوله
كالحال وهو بالحاء المهملة والجيم جميعاً والحكم فيها واحدة والأولى أن يروى
صحبنا بالحاء لأن المحل يجوز أن يقع على الظهر وعلى الدابة فيكون أهم من لفظ
الحال **قوله** وغسل الثوب أي بلا صرف شيء متقوم في غسله بالماذ الخالص فليس
له حق الجبر لأن البياض الذي حدث في الثوب غير مضاف إلى عمله بل كان
حاصلاً مستتراً بالوسخ فزال ذلك بعمله فظهر البياض الذي كان في الأصل
قوله بخلاف ردة الأبقار أشار إلى جواب أن يقال إن الأبقار إذا رده انسان
كان له حق الجبر إلى وصول جعله وإن لم يكن لعمله أثر قائم في العيب **قوله**
ليس له لأنه وقع التسليم بإيمان المعقود عليه بملكه والتسليم إلى صاحبه
لا يتصور جبره كما لو عمل في بيت النصاب وجوابنا مفصل في الهداية **قوله** أن
يستعمل غيره أي يتخذ عاملاً وقوله فلا لأن المعقود عليه العمل من محل بعينه
فيستحق بعينه كالمفعة في محل بعينه كما سيجيء ردة أجرة بعينه فأنه ليس
للموحد أن يستعمل غيره وفيه تأمل لأنه إن خالفه إلى جبر بات استعمال من هو
أضع منه في ذلك الغن لو سلم دابة أقوى من ذلك كما ينبغي أن يجوز **قوله**
ولا جبر للمجبر إلى يعني من استأجر رجلاً ليذهب إلى بروسة مثلاً فمضى بعينه له
فذهب فوجد بعضهم ميتاً فجاء بالباقي فأمّا أن يكون على جماعة معلوم العدد
أو دنان كان التماسخوة يجمع الأجرة وإن كان الأول فله الأجر بحسب ما به
هذا إذا قبلت مؤنة الباقي بموت من مات وأما إذا لم ينقض المؤنة بآب مات
أكثر مثلاً فله كل الأجر **قوله** بموته قيد الموت اتفاقاً والمراد عدم إضراله
بأن مانع كان **قوله** وعند محمد قيل هذا الخلاف بناء على أن المعقود عليه قطع
المسافة أو نقل الكتاب واختار محمد الأول لأنه أشقه فيه دون نقل الكتاب
وقد أوفى بعض المعقود عليه بذهابه فيستحق الأجر المعلق له لأن قطع
المسافة وقع في الذهاب للمستأجر فوجب أجره الذهاب ولم يقع قطعها
في العود له فلم يجب أجره واختار الأئمة لأن التماسخ هو المقصود
أو وسيلة إليه وعلم ما في الكتاب وهو ينقضه بوجه فسقط الأجر **قوله**
وفي القصار اتفاق وتشديد إصاء المهمة **قوله** وفي قول المصنف أن رده

اشارة الى كونه ان لم يرد الكتاب بل وضعه هناك يستحق اجرة له هاب اجماعا
 ايضا فان قيل لم لم يحكم بمقداره ههنا باجرة له هاب كما في نقل الكتاب قلنا
 ان المعقود عليه فيه عند هو قطع المسافة ولم ينقص الاجرة ما قطع منها
 واما انما المعقود عليه فيه حمله اتفاقا وهو منقوض بالردة قطعاً كما لا يخفى
 وقال زفر له الاجرة في الضمان لانه في مقابلة حمله الى ملكه مثلاً وقد اوى
 بالشرط فاستحق الاجرة عليه ثم هو بردة جازة فلا يسقط حقه به في الاجرة
 فيصرف اليه لان المعروف عرفاً كالشرط نصاً هذا وجه الاستحسان
 وفي القياس لا يجوز لان المقصود من التدار والدكان الانتفاع وهو متزوج وهو
 فوجب ان لا يجوز ما لم يتبين شيان ذلك **قوله** سلمها اي نزم مستاجر قلمها
 وسليمها فارغة لانه لا نهاية لهما في ايضاً لما ضرر لصاحب الارض هذا من جانب
 المستاجر واما من جانب المؤجر فاذا ذكره بقوله الا ان يفرم **قوله** فكلوا البناء
 وانفسر لهذا اي لصاحبها والارض لصاحبها لان الحق له فله ان يتركها **قوله**
 والوطبة كالشجرة اذا انقضت امدته وفي الارض وطبة يجب قلعها على التفصيل الذي
 ذكر في الغرس ويقال بانفا سقى بسبب **قوله** لا يجبر على القلع بل يترك باجر
 المثل اي يدرك لانه لها نهاية معلومة فالملك رعاية الجانبين **قوله** باراداف
 رجل ذكر الارض اف لانه لو حمل غيره على عايفه ضمن جميع القيمة وان كان اداة
 مما تطبق فيجب جميع الضمان في الاحوال كلها وقية بالرجل لانه باق في الغير متمسك
 بنفسه ضمن ما زاد انتقل واما البقي المتمسك فكان الرجل **قوله** نصف قيمتها
 وعليه الاجرة كما لا يستيفاء العقود عليه فلهما ركوبه لا يختلف بان يردف
 عليه غيره او لا يردف **قوله** الاجرة فان قيل الاجرة مع الضمان لا يجتمعان وقد جوب
 عليه ضمان النصف كما ينبغي ان لا يجب عليه الا نصف الاجرة قلنا انما ينبغي
 الاجرة عنه عند وجوب الضمان لانه ملكه بالضممان بطريق الغصب ولا اجرة عليه
 في ملكه وههنا لا يملك شيئاً بهذه الضمان مما سفله بركوب نفسه وجميع
 المسمى بمقابلة ذلك وانما ضمن ما سفله بركوب الغير ولا اجرة بمقابلة ذلك ليسقط
 عنه **قوله** بلا اعتبار انقل وهو بوزن الغيب مصدر رثقل للثقل نقله مثل صخر
 صقر **قوله** فان الخفيف الجاهل الكعدو الخيانة في الجنايات فانه اذا خرج رجل

وسليمها

رجلاً جراحه

رجلاً جراحة واحدة والاخر عشر جراحات خطأ فانه ينفذ ما انصافاً
 لان رقب جراحة واحدة يكون اكثر ثأراً من عشر جراحات **قوله** على حمل ذكر
 بوزن العلم ما يحمل وبانفخ مصدر والاول هو المراد ههنا واما في قوله
 ان طاقته حمله فالنظر هو الثقل وحمل ذكر صفه **قوله** ما زاد الثقل مثلاً اذا زاد
 عشر المسمى بضم عشر الامة وانه زاد مقدار تمام المسمى بضم تمام العاية **قوله**
 الى نفسه لنصف لا يجزى **قوله** ويجوز بهما بالجرح عطف على الحمد اي تجاوزها
 وقوله اي يضمن بجوازه الدابة الحركات استأجرها مثلاً اي مشقة وجاوز بها
 الى ملكة شرفها الله ثم رده الى دمشق فهلك فهو ضمان **قوله** لكن الصحيح انما
 اي مطلقاً ففروجه بينه وبين المودع بان المودع مأمور بالحفظ مقصوداً وهو
 فاهر وكل من هو كذا كذا يبقى مأموراً بالحفظ بعد العود الى الوفاء لقوة
 الامر كونه مقصوداً وحيث يكون الرد الى نايب الملك والمستاجر والمستعير
 مأموران بالحفظ تبعاً للاستعمال لا مقصوداً اذا انقطع الاستعمال بالتجاوز
 عن الموضع المسمى انقطع ما هو تابع له وهو الحفظ فلم يبق نايباً ليكون الرد
 رداً اليه ولا يبرأ الا بالردة الى الملك او نايب **قوله** وانكافه يقال كف الحمار
 واوكفه اي شدة عليه الاكاف وهو بالنار سى بالاد **قوله** وتفاوتان يكون
 احدهما اوجزا واخف ونحو ذلك **قوله** لانه صار غاصباً لان ذرع الرطبة مكان
 بتر مخالفته الى شتر يصير به المستاجر غاصباً وذلك لانها اضر بالارض منه
 لانها عرو وقها فيها وكثرة الحاجة الى سقيها وحكم الغصب هذا اي ضمان
 النقصات خنطة وسقوط الاجرة لان الاجرة والضمان لا يجتمعان اذا اجبر
 سيلزم عدم التعدي والضمان سيلزمه وتنافي الوازم يدل على تنافي اللزوم
باب في اجرة المثل **قوله** فيها اجرة المثل اي يجب اجرة حتى ما اخذته الا
 ان كان بعقده الاجارة فخلال عند الاعظم لانه اجرة المثل طيب وان كان السبب
 حراً ما خرام عند ما وان كان بغير عقد خرام اتفاقاً لانها اخذته بخير
قوله غير متقومه بنفسه لان التقدم ينقص تسابعه الاحراز وما لا يقاء له
 لا يملك حرازه فلا يتقوم وانما تقوم بالعقد شرعاً للضرورة لشدة الحاجة
 اليها واذا فسدت الاجارة وجب ان لا يجب الاجرة لعدم العقد والضرورة

باب الاجارة الفاسدة قوله

نية

لأن الصحيح منها كاف فلا حاجة إلى فاسد منها إلا أنه الفاسد من كل عقد ملحق
باصح مما يكونه تبعاله وكانت الضرورة باقية من وجه لا يهتدى
إلى الصحيح فثبت الحاجة إلى الحاقها فيكون لها قيمة في قدر ما وجد فيه شبهة
العقد وهو قدر المسمى فيجب فيه بالغ ما بلغ وحيثما زاد عليه لم يوجد فيه عقد
ولا شبهة ولا يقوم ويبقى على الأصل **قوله** كل شهر بذلك لأن الأصل أن كل كلمة كل
إذا دخلت فيما لا نهاية له ينصرف إلى الواحد لتعذر العمل بالعموم لأن جملة الشهور
مجهولة والبعض منها غير محصور كذلك ومحصورا ينحصر بلا مرجح والواحد
منها معلوم متعين فصح العقد فيه حيث تعلق على بناء المفعول أي **يضم** **قوله** هو
الفتح لا انتهاء العقد الصحيح وهل يلزم أن الفصح لمحضرا الآخر ولا اختلاف الشارع
فيه فنزاهم من يقول أن لا يصح من غير محضر صاحبه على رأي الأعظم والربا في
ويصح على رأي الثاني ومنهم من يقول أنه لا يصح بغير محضر بلا خلاف **قوله** لزم
العقد في هذه الشهر يحصل رضاها بذلك وهو القياس وإليه مال البعض
ولقد أحسن المق حيث جمع قول صاحب الهداية فأن سكن ساعة إلى قوله
وكذلك كل شهر إلى في قوله وفي كل شهر سكن لأنه شامل للشهرات وغيره من
الشهور التي سكن في أول كل منها **قوله** إذا في اعتبار أن رؤية الهلال خرج
لأن رأس الشهر عبارة عن الزمان الذي ييسر فيه الهلاك فكما أبصر
مضى رأس الشهر فالفتح بعد ذلك فصح بعد مضي هذه الحيا وقيل ذلك في
قيل محي وقته وكلاهما لا يجوز ومن الطرق التي هم لها هذا الفصح أن يقول
الذي يريد في خلال الشهر فثبت العقد رأس الشهر فيفتح العقد إذا أهمل
الهلاك فيكون هذا فصح مضافا إلى رأس الشهر وعقد الاجارة فصيح
مضافا فلذلك فسونه **قوله** وفي كل علم مدته أي وصح في الكل الذي علم مدته
ذلك الكل باب في شهور معلومة كما ذكره الشارح ما سمي باب يقول
من شهر يجب من هذه الستة مثلا **قوله** والآي وأعلم يستم شيئا فهو من الوقت
الذي استأجره لأن الأوقات كلها في حوز الاجارة سواء لذلك الشهر منك
أو في مثله يتعين الزمان الذي يقتب السبب كما في الأيمان إذا حلف لا يكلم
فلا ناشه بدلالة الحال لأن الظاهر من حال العاقدة أن يقصد صحة العقد

ومحتمة

ومحتمة بذلك لنفسه بعدم المزاج **قوله** في اثبات الشهادة في وسطه **قوله**
يعتبر الأول بالأيام وهو ثلثون يوما والباقي بالأهلية فيكون أحد عشر شهرا
بأهلية وشهرا بالأيام ليكمل ما بقي من الشهر الأول من الشهر الآخر لأن
الأيام يصار إليها ضرورة والضرورة في الأول منها ولا في خيفه وقامه أن يكون
ينقض التام فإذا تم الأول بالأيام ابتداء أساني بالأيام ضرورة وكذلك أي آخر السنة
قوله واجارة الحمام والحمام أي فتح استيجارها واخذ أجرتها قيل المراد منها اجرة
دخوله للفصل ما أخذه مالك الحمام من الحمامي والقياس أن لا يجوز هذه الاجارة
لجدة لالة قدر المنفعة ولكن لا يجوز لأجاء المسلمين لشدة حاجات الناس إليها
سيما النساء قال ومما رآه المؤمنون حسنا فهو عند الله حسنا وأما ذكرهما
في هذا الباب مع جوازهما عند الثنا السلك لأن البعض الناس فيها خلافاً لأن
بعض العلماء كره جوازها بناء على ما سيجي من الحديث بإيجاد الحمام وروى الخليل
أنه لم يبيع اجرة الحمام والصحيح عند عامة العلماء أنه لا بأس بإيجاد الحمام للرجال
والنساء جميعا للحاجة وبما روى أن رسول الله ص دخل حمام الخفصة فله يفتن
في ما يارنا إلى قول من كره اتخاذ الحمام مطلقا أو حمام النساء خاصة وامتنع
الرسول ومما رآه المؤمنون حسنا فهو عند الله حسنا على كشف العورة فيه فاما بعد
التنكير فلا بأس بالدخول فيه ولا كراهة في غلته كما لا كراهة في غلته الدار
والخواتم والنهي في كسب الحمام وقد انفرد بما في آخر حديث أبي هريرة فأنه
م رجل من الأنصار فقال أن في عياله وحجما ما فاطم عياي من كسبه قال نعم
فأرخصه بعد النهي دليل انفاس الحرمة **قوله** وانظره وهي بكر الظاء المعجمة
وسكون الفهمرة امرأة الترمذ لتربية الولد الغير بالارضاع وإصلاح الطعام
وغسل الثياب هذا عند أبي أي صحة كواب اجرة الظفر طعامها وكسوتها فقط
مختار الأعظم بناء على أن الجهالة فيهما لا يفتى **قوله** ودهنه بفتح الدال أي
جعل البقي مطلقا بالدهن بالفتح وقوله وهو أي الثمن **قوله** وغذته التقديرة
من الغداء بكسر الغين وبالذال المعجزة وهو ما يفتدى به من الطعام والشراب
يقال غدوت الصبي باللبن فاغدت أي ربته **قوله** فلا أجر أي للظفر لأنها لم
يأت بالعمل الواجب عليها وهو فعل الارضاع فإن هذا التجار وليس بأرضاع

فعدم وجوب الاجر لا خلافا في العمل لا لانتفاء التلبس ولهذا الوجه بين النظر
 في حقوق المبتق في المدة ونعدي به لم يسحق الاجرة فعلم بهذا ان المعقود
 عليه هو الارض والاعمال دون العبد وهو التلبس لان عقد الاجارة لا يتعقد على
 انلاف الاعيان مقصودا كمن استاجرة بقره يشرب لبنها فان قيل الظاهر
 اجير خاص او مشترك اجيب بانته اجير خاص على ما يدل عليه قول الميسر
 ولو ضاع المبتق من يدها او وقع فوات او سرقة من حلي المبتق او ثيابه شيء
 لم يفسد المبتق لانها بمنزلة الخاص فان العقد ورد على منافعها لا يبري انه ليس لها
 ان تؤجر نفسها من غيرهم بمثل ذلك العمل والاجير الخاص امين فيه بما في يده وفيه نظرا لانه
 قال بمنزلة الاجير الخاص لا عينه **قوله** والاصل عندنا ان اراد المصانع ان يخصص به
 ان سلام اما اذ لم يختص بها فيجوز كما اذا استاجرة ميا على تعليم القراءة فيجوز
 ان تعليمه لا يختص بها لنا في عدم جواز اخذ الاجرة على الصناعات قوله ثم افرو
 والحران ولا تاكلوبه ولان القرية متى وقعت كانت للعامل فلا يجوز له ان يأخذ
 الاجر على عمل وقع له كما في الصوم والصلوة ولان التعليم مما لا يقدر عليه
 المعلم لا معنى من جهته المتعلم فيكون ملتزما ما لا يقدر على تسليمه فلا يجوز خلاف
 بناء المسجد واداء الزكاة وكتابه المصنف والفقه فانه يقدر عليها الاجير وكذا
 الاجر يكون الامر بوقوع الفعل عنه نيابة ولهذا لا يشترط اهله المأمور فيها بالاهل
 الا من جاز ان يستاجر الكافر فيها ولا يجوز فيها نحن فيه والاصل ان كل شيء جاز
 ان يستاجر عليه الكافر جاز ان يستاجر المسلم والا فلا كذا في الزيلعي **قوله** وعن
 المعاصي وذلك لان المعصية لا يتصور استحقاقها بالعقد فلا يجب عليه
 الاجر من غير ان يستحق هو على المؤجر شيئا اذ المبادلة لا يكون الا باستحقاق
 كل واحد منهما على الآخر ولو استحق عليه المعصية كان ذلك مضافا الى الشارع
 من حيث انه شرع عقدا موجبا للمعصية تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا **قوله**
 تحريزا وقيل انما ذكره المتقدم ذلك لانه كان للمعلمين عطيات من بيته اما ان
 فكانوا مستغنيين عما لا بد لهم من امرها شترتهم وليس في زماننا ذلك **قوله** ويجبر
 على جوارحه واليه ضرب ذكر المدة واقتوا **قوله** المسي وعند عدم ذكر ضرب المدة اقوا وجوب
 اجرا لانه ظهر التواخي في الامور الدينية في الامتناع بضييع حفظ القران ما قلنا

له من القول او من القول ويجبر ان امتنع من تسليمه **قوله** من الشريك وغيره
 اي لا يجوز ان يوجر الرجل نصيبا من دار او نصيبا من دار مشتركة من غير الشريك
 غدا لا عظم به ولا فرفيما لا يقسم وعندهما وعند الشافعي يجوز مطلقا ودليل كل من الفريقين
 المذكور في الهداية وشرحه **قوله** لانه جعل الاجرة هذا اصل كبير يعرف به فساد كثير من
 الاجارات والمعنى الفقهي في عدم جواز هذه الاجارات المستاجر عاجز عن تسليم الاجر وهو
 بعض المنسوح والمجور او غيرهما والشخص لا يعد فادرا بقدره غيره واذا ثبت فساد
 العقد كان للعامل اجر مثله لان صاحب المال استوفى منافعة بعقد فاسد له اجر
 مثله ولا يجوز به المستحق **قوله** والمعقود عليه العمل حق اذا فرغ منه نصف الثمار
 فله الاجر كاملا وان لم يفرغ في اليوم فعليه ان يعمل في العقد لان المقصود
 عليه هو العمل جاز العقد ويجعل ذكر الوقت للاستحسان لا لتعليق العقد به فكانه
 استاجر للعمل على ان يفرغ منه في اسرع الاوقات والعمل على هذا لا بد فيه دفعا
 للجهالة لتضييع العقد **قوله** وفيه نفع المستاجر حتى لا يجب الاجر عليه الا بتسليم العمل
 وقوله وفيه يقع الاجير لا يستحقه الا جبره بتسليم نفسه وان لم يعمل فان مضى
 اليوم ولم يفرغ من العمل جاز ان يطلب الاجير اجرة نظرا الى انساب ويمتنع المستاجر
 نظرا الى الاول فيفضي الى النزاع **قوله** فان كان الله يبيح لا يغد لا يقال هذا
 على تقدير ان يخرج الارض الدرع بالكرامة فينبغي ان لا يفسد باشتراطه
 بالكرامة مرتين لعدم اقتضاها العقد لاننا نقول لا يكفي في فساد اشروط العقود
 كونها مما لا يقتضيه اعتد بل يجب معه كونها نافعة لاحد المتعاقدين او لبيع مستحق
 كالاولى مثلا **قوله** احاسننا يعقوب الجهمالة ارتفع قبل تمامه العقد فاقاله
 لما عمل عليه ما يحمله الناس من العمل فقد تعين العمل وارتفعت الجهمالة الفضية الى
 النزاع فانقلب الى الجواز ووجب المستحق **قوله** ينقض القاضي رفع الفاد لانه
 قائم بعد **باب من** **قوله** من هذا مبني قول فقوله فله ان يعمل
 شروع لبيان وجه التسمية **قوله** ولا يضمن ما هلك وان افاق المتأخر ور
 بالصلح على النصف في هذه النصف **قوله** كما لو حرق اخاه والجيف الموت يقال فلان
 مات حرقا فله اذ مات من غير قتل ولا ضرب **قوله** على ما ياتي في احوالهم يشهر هذا
 يكون القصاص في معنى الجرم وليس كذلك كما يستفيع مما سذكر في قول المصنف

باب من الاجارة فقه

لم يجر العباد **قوله** سبب سه الكاخي قول لعل عدوله عن قول صاحب الهداية
سبب انقطاع الجبل ليس من موضع الاجير فما وجه ذكره من جملة ما تفت بهما يعني
ان انقطاعه لثقل اهتمامه حيث سئده جبل ضعيف مستعد لا تقطع فكان من صنعه
حقيقة **قوله** لا يحتمل انعاقله الا اذا كانت بالجناية وقيل هذا اذا كان كبيراً
من يمسك على الدابة ويركب وحده والا فهو كالمتاع والحيوان لا يفرق
قوله ولم يتجاوز المعتاد اي لم يتجاوز معتبره بقدره وفيه انه ان يتجاوزها
وفي الجامع والتصغير اعتبر كون النجاسة بامر ان يوفي وفيه انه لو لم يكن بامر
ضمن فان قيل قد علم من رواية كتابين ان النجاسات اذا اجتمع العبد بان موده
وتجاوز المعتاد وجب عليه ان يمسكها لم يعلم منها قدر النجاسة على قدر الحيوان
والنوع اجيب بان ذلك بحسب قدر التجاوز حتى ان النجاسة اذا اختلصت قطع الخشعة
ان يمسكها كمال الدية وان مات فعليه نصف بدل نفسه فان قيل هذا مخالف
بجميع مسائل الديارات فانه كلما ازداد اثر جنايته انتقص ضمانه اجيب بان محمد قال
في النوادر انه لما برى كان عليه ضمان الخشعة وهو عضو مقصود لا ماني له
في النفس فيقتدر به له بدل النفس كما في قطع اللسان واما اذا مات فقد
حصل تلف النفس فعملين احدهما ذوب فيه وهو قطع الجادة والاخر غير مذوب
فيه وهو قطع الخشعة فكان ضمانا ينصف بدل النفس لذلك فان قيل
استصيف في ابدن يعتمد استاوي في السبب وقد انتهى لان قطع الخشعة
اشد افضاء الى التلف من قطع الجادة لا محالة فكان كقطع اليد مع ضرب الرقبة
اجيب بان كل واحد يحتمل ان يقع الا فاقوان لا يقع والتفاوت غير مضبوط فكان
هذا بخلاف الضرب المذكور فانه لا يحتمل ان لا يقع الا فاقوان وان لم يهل
اي سلم نفسه ولم يعمل مع التمسك اما اذا امتنع من العمل ومضت المدة ولم
يتمكن من العمل ومضت المدة لم يستحق بالاجر لانه لم يوجد تسليم **نفسه**
ما تفت في يد به بان سره منه او غاب او غصب ولا تملك ما تفت بهما بان التمسك بقدره
في عمله وتخفيف الثوب من دقه هذا اذا لم يتعمد الفساد فان تعمده ذلك ضمن كالودع
اذ تعدي **قوله** وفي اربعة اشياء لا لادبني الاجارة دفع الحاجة كايبيع وهي
تدفع بالثلاثة لا شتما لها على الجيد والوسط والودى ولا حاجة الى اربعة

هذا

دفع فاعلا بما دونها كما مر في كتاب البيع **قوله** غير انه يشترط يعني انما يفاعله عقد
الاجارة من البيع من حيث اعتبار شرط الخيار فانه اذا باع احد العبد لم يصر
الا بشرط خيار التعيين وجوز وعقد الاجارة في احدي المتعديين من غير شرط
الخيار لان في الاجارة الى في اخر ما ذكره اشرار خلاف اي يوسف ومحمد وجه
قولهما ان المعقود عليه الشئ وكذلك الاجر احد الشئ وهو مجهول و
الجمالة الواحدة توجيه الفساد فكيف الجمالان وانقص بمسألة الحياة
غير مجموع لانه الاجر ثمة يجب بالهمل وعند ترفع الجمالة اما في هذه المسائل فالاجر
يجب بالتولية والتسليم فبقى الجمالة والاعظم به انه خير بين عقدين صحيحين
مختلفين فيصح كالحياطة وبيان كونها مختلفين ان سكنه بنفسه بخلاف اسكانه لغيره
الا يرى ان اسكان احد ادلايدخل في مطلق العقد فكذا في احوالها والجواب عن قولها
ان الاجر يجب بالتولية الى ان الاجارة عقد لا يتقاع وعنده يرتفع اجالة المالك
الانقطاع مع التمسك فنادرا لا معتبر به وواجب الى الجواب الاجر مجرد التولية ما يتلم ولم
يستفيع به حتى يعلم المنفعة يجب اقل الاجر من التمسك هذه زيادة ماني **قوله** احتمال
الخلاف حيث قال فهو جائز يحتمل الخلاف وانما قال ذلك في هذه المسألة ذكروا في الجامع
الصغير مطلقا فيقول ان يكون هذا قول الكل وان يكون قولهم ان اعظم حاصلة كما في نظائرها
قوله جائز ان في ايتها خاصة استحقاق المستحق فيه **قوله** لانه ذكر اليوم للتجديد لا للتوقيف
لانه حال افراد العقد في اليوم بقوله خطه اليوم بدوهم كان للتجديد لا للتوقيف
حتى لو خاطه في العقد استحقاق الاجر فكذا اصرنا وذكرنا ان العقد بشرط فيه لانه حال افراد
العقد في عقد بقوله خطه عند انصف ودرهم كان بشرط فيه فكذا اصرنا اذ ليس لتعداد
الشرط اثر في تغييره فيجتمع في كل يوم تسميات اما في اليوم فلا في ذكر العقد اذا
كان للشرطية كان العقد المضاف الى عقد ثابتا اليوم واما في العقد فلا في العقد
المنعقد في اليوم باق لانه ذكر اليوم للتجديد فيجتمع مع المضاف الى عقد واذا
اجتمع في كل واحد منهما تسميات لزم مقابلة العمل الواحد بيد اثنين على البدل
كانه قال خطه بدوهم وانصف ودرهم وهو باصل يكون الاجر مجهول والجواب
انه الجمالة تزول بوقوع العمل فان به بتعيين الاجر للزومه عند العمل كما يقدم
كذا في غناية **قوله** للشرطية اي للتوسيع يقال فلا في رفاهة ورفاهة من

العيش اى سعة **قولهم** لهما اى على واحد الى معناه انهما المعقود عليه واحد وهو
 العمل وكلت بسفته خاصة فيكون مراده التجهيل لبعض اعراضه في اليوم من العمل
 والبيع بزيادة فائدة فينبو ذلك وقد يكون التاجيل مقصودا فصار باختلاف
 الغرض كالنوعين من العمل كما في الحياطة الفارسية والرومية **قولهم** ينفذانا
 اذا نظرنا الى ذكر العمل كات الاجير مشتركا واذا نظرنا الى اليوم كات اجير واحد
 وهي متناهيان لتناهي في لوازمها فان ذكر العمل توجب عدم وجوب الاجرة ما لم يعمل
 وذكر الوقت يوجب وجوبها عند تسليم النفس في المدة وتناهي الوازم يقتل
 على تناهي الملزوم واذن ذلك عد تناهي الحقيقة التي هي التوقيت الى الجواز الذي
 هو التجهيل في العقد شتميات دون اليوم فيصير اليوم ويجب المتى فيه ويفسد
 العقد ويجب اجرا مثل **قولهم** كما مر اقول له ان اشارة الى قوله في الاجارة الفاسدة
 له انه جمع بين العمل والوقت **قولهم** ولا ينقص عن نصف درهم لان التسمية
 الاولى لا ينعدم في اليوم الثاني فيعتبر بمنع زيادة ويعتبر التسمية لمنع النقصان
قولهم لا يزداد على نصف درهم لانه اذا لم يرض بالتأخير الى العقد بالزيادة فالى
 ما بعد العقد اولى **قولهم** لا بشرط لانه خدمة السفر اشملت الى زيادة مشقة
 فله يتضمننا الاطلاق واذا جعل السفر عذرا فلا بد من اشتراط **قولهم** لا يجزى
 نفسه اى عن الخاص **قولهم** لا يخرج للعبد قبض اى قبض الاجرة في قولهم جميعا
 لانه ما ذوت له في التصرف على اعتبار اضراع على ما مر من قوله فبعد الفراغ رعاية
 حقه الى فان النافع ما ذوت فيه كقبول الهبة وان كان ما ذونا وهو العاقلة مرجع
 الحقوق اليه فيكون له القبض وفائدة تظهر في خروج المستاجر عن
 عهدة الاجرة فانه يحصل بالاداء اليه انما وضع المسئلة فيما اجر المقصود
 نفسه فان اجره الغاضب كات الاجر له لا للمالك ولا ضمان عليه بالانفاق
 وان اجره المولى ليس للعبد ان يقبض الاجرة الا بوكالة المولى لانه العاقلة
 كذا في العناية **قولهم** وباجلها ماله قايمة اى لو وجد مولى العبد مالى يد العبد
 من الاجرة اخذه لانه وجد عين ماله ولا يلزم من بطلان الملك كما في المسروقة
 بعد القطع فانه لم يتو متقوما حتى لا يفسد بالانفاق ويبقى الملك فيه حتى باخذه
 المالك **قولهم** وشهر بخمسة اى من غير تعيين منهما **قولهم** وادول باربعة لانه المذكور

اولا يعني لما قال شهرا باربعة بالتكثير كان مجزولا والاجارة تقدر
 باجره لانه فخرناه الى ما الى العقد تحريا للجواز او نصرا في تغيير الحاجة فان كان
 انما يستلزم اى الحاجة تدعو الى ذلك وانما هو وقوعه عند العقد واذ انصرف
 الاول الى ما الى العقد وانما معطوف عليه ينصرف الى ما الى الاول ضرر ورق حتى لو قال
 شهرا بخمسة وفائدة تظهر فيما اذا عمل الاول دون الثاني فانه ستمون اربعة
 درهم ولو عمل الثاني دون الاول ستمون خمسة درهم كذا فهم من تقرير غاية البيان
قولهم وحكم الحال يعني اذا استاجر رجل عبدا المدة معينة فنقص فقال المستاجر
 مرض او وجع او اول المدة وقال صاحبه لا يلزم قبل ان ياتى ساعا يحكم حاله اى
 يظهر حال العبد في حال الاختلاف ان كان مريضا وابقا فيها فالقول للمستاجر مع
 عينه وان كان صحيحا او حاضرا فيها فالقول لصاحبه لان القول في ابد عاوى
 قول من شهد له الظاهر **قولهم** بما علمت كالتقصيص والاصغر مثلا **قولهم** لان الاول
 مستفاد فلو انكر اصل اذ كان القول قوله فكذا اذا انكر صفته **قولهم** ان يصدق
 باليمين وبعد هو بالخيار بين تضمين الصانع وبين اخذه ثوبه واعطاء اجر
 مثل العمل بحيث لا يتجاوز به **المتى** **قولهم** يتكرر تقوم الى والقول قول المالك
 معاملة له وذلك بان تكررت المعاملة بينهما باجره دت سبع ما ينجرها باجره
 جهة الطلب باجره جريا على معتاده **قولهم** ان كان معروفا الى لانه لما فتح
 الخانوب لاجله جرى ذلك بحري التخصيص على الاجر اعتبارا للظاهر
 واقيا من ما قاله الا عظم لانه منكر وما ذكرناه من الاستحسان مدقوبات
 الفاضل بصلح المدفع والحاجة ههنا للاستحقاق لا لدفع كذا في العناية وشار
 اليه الشارح بقوله واذ خيفه يقول **باب** **ففسخ** **الاجارة** **قولهم** وبهزيمة
 وهو يفتح الدال المهمة وانباء الموحدة جراحة حدثا في ظهره اذابة من الرجل
قولهم ويختار الشرط اى يفسخ الاجارة اذا استاجر المستاجر دارا على اقله
 والوجوب بالخيار فيها ثلاثة ايام ثم تفسخ قبل مضيتها **قولهم** وبالقدر هذا عندنا
 وعند الشافعي لا يفسخ الا وكفى بنا حجة عليه لزوم ضرر المستاجر على فاع
 الغرس واتخاذ الوسمه وايضا يلزم جبر من استاجر رجلا ليقطع يده لانه
 وقعت بما ثم برئت على التزام قطع اليد وهذا يتو زوما وفسادا لانه التزام ضرر

باب ففسخ الاجارة ففسخ

زائد لم ينفع بالعقد كذا في الهداية وقوله فهو لزوم ضرر الخ تفسير القدر
 كما لا يخفى **قوله** ضرر الجسد ثم اختلفوا في كيفية النسخ فقال بعضهم بيع الاجرة
 اذا اولاد ولا يقدر على التسليم لتعلق حق المتاجر به فالمشترى يدفع
 الامر الى القاضي ويكسب منه نسخ ابيع لو تسليم انه ارى نفعه انما يبيعه ويخرج
 الاجارة ضمنا وقال بعضهم نسخ الاجارة او لا ثم يبيع في البيعة **قوله** قبل
 تأويله اقول هذا اشارة الى قول معنى التعليق فان قيل الخطا بتوصل الى
 الخطا طه بالخطا وامقرض ولا يجوز عن اكتسابهما فكيف يتحقق افلاسه
 قلنا تأويل المسئلة في خطا يعمل لنفسه في ثياب ثم يبيع اثبات كما هو عرف
 اهل الكوفة لا الخطا الذي يعمل للناس انشترى **قوله** فلا يتحقق القدر اقول
 يشترط في هذه ايات هذه ليس له راس مال غير لا يبره والمقرض لا يبيع له الى
 الفسخ وهذا مشكل لانه من استاجر غلاما ليعمل هذه الخطا طه ثم لم يبيع
 فك انقلام المعاملة بالناس اما بطلان خطا طه او بمرهم او سرقة فصحة منها
 ونحو ذلك حتى تفروا عن التعامل به فتعطل مضافا فيجوز له الفسخ تلك ايجاب
 صرا عن لزوم ضرر زائد كما مر مع انه ام راس مال غيرهما وقد وجد في الكافي
 بعد كتب هذه الحاشية ما يدل عليها التمسك الا ان يرد بالعذر المعتبر الذي
 نشأ من ذهاب راس المال فليست **قوله** وبراء مكسرى وهو بالحد مصدر ربه انه
 ان ظهر له رأى غير الاول منه غير ذلك كذا في الهداية **قوله** فلا اعتبار له ولانه
 يمكنه ان يعقد ويبيع على يد غيره او اجيره وكذا لو مر من لما ذكرنا وروى كثر
 انه عذر لانه لا يعرض عن سر لا يبره لا يشفع على اية مثله وهو لا يمكنه
 الخروج بخلافه اذا اعرض وعلى اية اصل ليس بعد بل ذكر في البيعة
قوله وترك خطا طه بالجر عطف على يد الكاري واللام في الخطا متعلق بالمستاجر
 وفي ايعلم للترك **قوله** وبيع ما اجره بالجر عطف على الترك اي وبخلاف بيع من
 اجره بعد ان باعه فانه ليس بعد لانه لا يلزم الضرر الزايد في انشترى على موجب
 العقد غاية فوب الاستباح وعوامر لا يعتد به ولو نقض الاجارة به لما سلمت
 قط ولطلب مواج الناس كذا في التحقيق **سائل شتى** **قوله** حصايد جمع صيد
 وهي الذبح المصود والمراد بها ههنا ما سبق من اصوات القصب المصود في الارض

سائل شتى قوله

حسد الذبح قطعة **قوله** هادنة بالعدل المهمة والنوب من هدب الى سكن
 وفي بعض نسخ الهداية هادنية من هداه من هدب المهمة اي سكن
قوله وهو يجوز ومن قيل قفيز الخفاف **قوله** رد عوضه اي مازان يري
 عوض ما اكل وذلك لانه استنوع عليه حمل قدر معلوم من الزاد فاحقه ذاك
 انتفى كان له رد بدله كالمنازع اذا اؤاماء اذا اشرب **قوله** مضافه الى الزمان
 لانه الاجارة يتفق عليك المنافع وهي لا يتصور وجودها في الحال فيكون
 مضافه ضرورية ولحمذا قلنا انما تنقذ ساعة على حسب وجود
 المنفعة وحده وتأمل على ما مر في قوله الكتاب وهذا هو معنى الاضافة وفسخها
 معبر بها فيجوز اضافته الى روى ان اشترى ماله يجوز اضافته لا يجوز فسخه ايضا
 و اضافته الى الزمان وهو الاقالة لانه معبر فيه والمرارعة والمساواة اجارة
 لان من يجرها يجرها على انزاع اجارة فيجوز اضافتها لما ذكرنا والوكالة
 والمضاربة كل ذلك من باب الاطلاق وكل ذلك يجوز اضافته على ما بينه
 والكفالة التزام للمال ابتداء فيجوز اضافتها وتعليقها بالشرط وتوقيف
 القضاء والامارة يجوز تعليقه بالشرط و اضافته الى الزمان لانه تولية
 وتوقيف محض فيان تعليقه بالشرط لا يبرى انه هم امر يزيد من حارته ثم
 قال ان قيل يزيد في جعفر وان قتل جعفر فبعد استه ب راحة رواه البخاري
 والاشياء وهو اقامة الشخص مقام نفسه في التصرف بعد الموت والوصية
 وهي عليك المال بعد الموت لا يكونان اذ مضافان اذ الايصاء في الحال لا يتصور
 الا اذا جعل مجازا عن الوكالة كذا في البيعة ونقول واما اسطلاح والعناق
 والوقف فخفي عن البيات بما مر **قوله** لا البيع واجازته يعني ان هذه الاشياء
 عليك لا يجوز اضافتها الى الزمان المستقبل لانها عليك وقد امكن تجزئها
 للمال فلا حاجة الى الاضافة بخلاف الفصل الاول لانه الاجازة وما شاكلها
 لا يمكن عليك للمال كذا في الزيلعي **كتاب المكاتب** **قوله** سمي
 بالكتاب لاننا بمعنى البيع وفي المكاتب نتمم متدية اليه الى حرية ارقبة اولادها
 جمعاً بين تجنيس فساد اولاد كل واحد منها ما يكتب الوثيقه عادة وهذا هو
 كذا في البيعة والفرق بين المكاتب وبين المصنوع على مال موجود لفظاً ومعنى لانها

كتاب المكاتب قوله

فلا يشترط

لفظه الكتابة او ما يؤدى معناه فيه دون العتق واما معنى فلان الكتاب
 بالجنز يعود رقيقا دون المقنوع على مال وان اشترى كافي كونه على مال لا اختيارها
 الى الايجاب والقبول كذا في العناية **قوله** بازمنة معينة اشارة الى ان الفروع
 بين النعم والموجع حيث اكتفى فيه باداء المال في آخر المدة معلومة كانت او لاحق
 لو كانت على الف الى العطاء او الى الحصاد او الى الدمار كما سيصرح به
 انه كمل في شرح قول صاحب الهداية واذا كاتبه على حيوان غير موصوف الى
 واما النعم فقد اعتبر فيه معلومية المدة وما يؤدى فيها كما يفسح عنه غيبه
 بقوله كاتبتك بجائته على **الحق** **قوله** لانه عاجز عن التسليم بخروجه عن يد
 مولاه مطلقا ولم يكن قبل العقد اهلا لملك المال والعامة عن التسليم لا بد
 من اجل يقدر به على البدل **قوله** وفي السلم الاجل الى اشارة الى جواب ما يرد عليه
 من ان امكان الاستغناء ثابت في السلم فلم لا يجوز فيه البدل المحال و
 وتفصيل الجواب ان الكتابة عقد معاوضة وصورة العقد المعقود عليه وبوجود
 الاول لا بد منه لانه صلواته من نهي عن بيع ما ليس عند النسل ووجود
 الثاني ليس كذلك للاجماع على ان ما ليس عنده فليس احمر جائزا ان يشتري
 ما شاء ويدل الكتابة معقود به لا محالة فاشبه الثمن في البيع واقتدر عليه
 لسبب شرط فلذا على البدل واما الماسم فيه ففي مفقود عليه ولا يجوز العقد على
 المعدوم فاشبه البيع ووجوده شرط فلا بد من القدرة عليه **قوله** فان ادبته
 هذا مما لا بد منه فان قوله يجعل عليك الى يحمل الكتابة ويحمل الضريبة
 لان المولى مستقل في اخذ المال من عبده جبراً فلا يتعين جهة الكتابة اليه هذا
 القول بخلاف قوله كاتبتك فانه لعدم اعماله لهما لا يحتاج اليه واما قوله فان عجز
 فقد فلا حاجة اليه هنا في تعين الكتابة كما في كاتبتك وانما ذكره لتخصيص العبد
 على اد البدل عند النجوم والكتابة بدونه **قوله** صيغة **قوله** اي العقد لانه لا
 يمكن ايجاب الحق بقاء الملك رقيه فتعين العقر بناء على ان منافع البضع
 ملحقه بالاجزاء والاعيان وهذا الواضح انه ملة المسترأة عزم المشتري
 العقر بقيمة الولد دون المنفعة ولو كان الوطى في حكم المنفعة لما عزم
 وليقد ربه لا استعمالا وليس كذلك فانه يلزم باذغال واحد ما يلزم

بضربان

بضربان سعة كذا انهم من الكافي **قوله** او مثل المال يعني ان كان مالها
 المجنى عليه مطلقا او قيمته ان كان فيما **قوله** على قيمته الى اي بان قال
 ان ادبته الى قيمتك فان حتر او قال كاتبتك على قيمتك **قوله** او عين كالعبد
 والفرس الذيق بها ملكا لغير المكاتب **قوله** فسد جزاء لقوله فان كاتب الى
 اما الفساد في القيمة فلا تبا بجهولة قدر الاختلاف مقدارها المقومين
 وجنسا فانما تكون تارة من الدارهم واخرى من الدنانير ووصفا فانها
 تكون جيدة او وسطا و رديا واما في عين الغير فلا تبا لا يقدر على تسليمه
 لان ملك الغير غير مقدور التسليم واما في مائه دينار يرد عبدا غير معين فلا تبا
 بدل الكتابة بخبره ان العقد رافلا يجرى كما اذا كاتبه على قيمته العبد لانه لا يستثنى
 العبد من الدنانير واما يستثنى قيمته والقيمة لا يصلح به لا يجزئها قد يروى ومما
 هذا عندنا وعند النجاشي ان الكتابة ويقسم المايك على قيمة المكاتب وعلى قيمة
 عبده وسطا في اصاب العبد يسقط عنه ويكون مكاتبا باقيا واما الخمر والخنزير
 فلا تبا ليس بمال منقوض في حق الماسم فلا يصلح عوضا فيفسد العقد هذا ازيد
 ما في الهداية **قوله** وعتق فيهما الى في الخمر والخنزير لانه العقد منعقد
 فيعتق بالاداء وان كاتب فاسد كذا في الكافي وكذا اذا كاتبتك على قيمة نفسه
 يعني باداء تلك القيمة لانها البدل وانما يثبت اداء القيمة اما بصادقها
 على ما ادبته قيمة العبد او بتقويم المقومين **قوله** واذا اختلفوا في ذلك فلا يعتق
 ما لم يؤد اقضى القيمين لانه المتفق المينع بخلاف ما اذا كاتبك على ثوب
 حيث دبتك باء اي لانه لا يتفق على مراد العاقد لاختلاف اجناسه ثبت
 القنوع بدون ارادته لا يقال ان قيمة العبد مجهولة كما لا الشوب فينبغي
 ان يؤثر تلك الجمالة في فساد العقد على وجه لا يعتق باء او القيمة كما
 لا يعتق باء الشوب لانا نقول ان جمالة القيمة يمكن انزالها بتقويم
 المقومين فلا تأثر لها في فساد العقد لاني ابطاله ولا وقوف على اداء
 المشروط في الثوب فاسم الثوب يتناول ما ادبته يتناول غير معلوم ان
 مراده ليس مطلق لانه لا يزيل ملكه عن العبد لاني ثوب كان المراد معيناً
 وله يد في كل هو ذلك المعين ام لا فلا يثبت الاداء كذا انهم من تقرير الكفاية

قوله والسعاية وانما ازمه ان يسعى في قيمته لانه وجب عليه ردة رقبته
لاجل الفساد وقد تعذر ردة بنفوذ القوت فيه فيلزمه قيمته كالمشتري شراء
فاسداً اذا اعتق المبيع قبل القبض او تلف في يده **قوله** ولا فرق في ان يعتق
بادا للمحرر صريح به كذا شرط اوله يصح **قوله** وان ادعى العبد عتق لانه بدل
صورة وان ادعى القيمة عتق ايضا لانه بدل معنى لان المراد اداء قيمة نفس
العبد على ما نقله الاكمل وان كان ظاهره دليل زفر فيشعر بكون المراد به قيمة للمحرر
قوله ذكر جنسه كالعبد والفرس وقوله اي لم يذ كر نوعه كالترك والهند في
وصفه كالحيث والرقى **قوله** مثله اي كافرا متقدرا كما يه ابطال صح لانه مال مقوم
في حقهم كالحل في حقنا **قوله** سيده اي للمولى قيمة الخمر لان المسلم ممنوع عن غلبك
الخمر وتلكه وفي تسليم عيب الخمر لاها **قوله** لما مر اشارة الى قوله لان المسلم نهى
الى ولته اعلم **باب** **تفسير** **انما** **تسب** **قوله** لمقتضى العقد لمقتضى العقد اي عقد
الكتابة لان مقتضاه ملكية اليد على جهه الاستقلال وثبوت الاختصاص بنفسه
ومنافعه بمحصل ما هو المقصود بالعقد وذلك قد يكون بالفسق والتقييد بمكان
ينافيه والشرط المخالف له باطل فهذا الشرط باطل ولما روي عنه عليه ان هذا
يقضى بطلان العقد كما في البيع اجاب بقوله ولا يفسد الكتابة يعني ان الشرط
الباطل انما تبطل للكتابة اذا علم في صلب العقد كما اذا قال كما تبطلك على ان يمد
مني مدة او زمانا وشرط عدم السفر ليس كذلك لانه لا شرط لاني بدل الكتابة
ولا فيما يقابل فلا يفسد به الكتابة لان الكتابة يشبه البيع من حيث المعاوضة
وعدم صحتها بلابدل واحتمالهما الفسخ قبل اداء النكاح من حيث انهما معا وضلة
مال بغير مال وقوله ومع ذلك هي اعتاق بالنظر الى العبد اشارة الى ما ذكره الاكمل
بقوله او نقول ان الكتابة في جانب العبد اعتاق لان الاصل في ازالة الملك لا الى
احد والكتابة كذلك لانه يحصل للمكاتب بشي وانما يسقط عنه ملك مولاه وتخل
شرط يختص بجانب العبد فهو داخل في الاعتاق لدخوله في الكتابة وهل اعتاق
وهذا الشرط يختص به فهو داخل في الاعتاق والاعتاق لا يبطل بالشرط والفاضة
قوله وكل شرط لا يكون كذلك كاشتراطه ان لا يخرج من البلد او ان لا يبيع بالنسبة
قوله ان ادعى السابعد عتق الاول وانما ان ادعى اياها جميعا معا فولاها للمولى

انما تسب

برجها الاصل وان عجز الاول عن اداء البذل ورده الى المرق لم يؤدى التنازل له
بقي مكاتبه اذ ادعى البذل الى المولى عتق وان عجز ردة الى المرق كالاتي كذا في الفهر
قوله لا تزوجه الا باده لانه ليس من جنس الاكتساب وفيه ضرر للمولى لزوم
المهر في رقبته وانما استفاد من التصرف بعقد الكتابة ما كان سببا الى اداء بدل لها
وهو ليس بوسيلة الى اتيه بقي على الحجر فاذا اذن له المولى جاز له وان الحجر
2 هذا في المكاتب اما في ملكانية هل يجوز لها التزوج بلا اذنه ففيه خلاف قال
شيخ الاسلام ولا تزوج المكاتب بغير اذن مولاه لانها مملوكة للمولى وقال زفر
يجوز ذلك لانه من باب الاكتساب وانما نقول المهر وجب في مقابلة الملك في الذات
لا في المنافع وهو حق السيد فان عتقت قبل ان يفسخ النكاح صح ذلك النكاح
لا يفسد الا لمع المولى فاذا عتقت زال حقه فيصح ولا خيار لها لانها باشرت العقد
برضاها ونفذ بعد العتاق كذا في الغاية ونحن نقول كما لا يجوز تزوجه بلا اذن
مولاه لا يجوز تسريبه ايضا وان كان مع اذنه كالتق والمذموم والمأذون وهو اتخاذ
الجارية للتمتع وذلك لان بني على ملك الرقبة والرقبة مطلقا لا يملك
شيئا من احكام ملكية المال فلا يتفهم اذنه وشيئا شارح الى هذا المعنى بعيد
هذا بقوله لان كسب المكاتب موقوف فلا يتعلق به مالا يحتمل الفسخ **قوله** لا يبسير
اي لا يصح بعده قلة الاشياء يسير قبل ما دون ماله يسير لتوسع الناس فيه
ويكفله بالنفس وبالمال بامر او بغير امر لان الكل يتزوج **قوله** لانه فوق الكتابة لان انساب
للمكاتب بثبوت حوى الحرية والمعتق على مال حقيقته **قوله** منه الى من العبد **قوله** ومشار
اي شركة العتاق وشركة المعاوضة **قوله** ويكتب عليه اي يصير مكاتبا مثله كما
يعتق عليه اي لو كان المكاتب حرا واشترى واحدة امنهم يعتق عليه **قوله** مخاطب
اي مكلف بالامر **قوله** لا في غيره اي لا يجب نفقة الاخ والعم الا على الموسر **قوله** وصح
بيع ام ولده يعني اذا ولدته قبل ان يملكها بوجه من الوجوه فملكها
بوجه من الوجوه فملكها فان ملكها مع الولد فليس له ان يبيعها بالاتفاق لان
ولدها دخل في ملكها الكتابة كما مر والامر تابعة للولد في هذا الحكم على مقتضى
الحديث وان ملكها به ونه فلا ذلك **قوله** وانقياس ببعده يعني ولا نص فيه يترك به
القياس بخلاف ما اذا كان مع الولد **قوله** اي ولد ولد من امته اعترض عليه بات

المكاتب لا يملك التبر في اب له ولد من الامة حتى يدخل في الكتابة اجيب
باب قولهم لا يملك التبر لا يعمل له وطى امته لكن اب وطى وادعى النسب
كالجارية المشركة فانه ليس لاحد الشريكين وطى لكن اب وطى فولد
وادعى ان النسب **قوله** لانه الولد سحر الام وانما كان تبعية الام ارجح
لانه جزء منها بحيث يفرض منها بالمفروض وقوله وفروعه يعني الكتابة والتدبير
والاستيلاء لانه هذه الاوصاف الفارقة الشرعية في الامهات بتسرى الى
الاولاد واذا سر كتابتها الى ولدها لم يجز بيعه كما لم يجز بيع امه كذا في الفاية
قوله لا تروى للمفروض لوجود سببه فيه وهو الغرور لانه ما رغب في كمالها
الا لئلا جريئة الاولاد فيجب عليه قيمة الاولاد والمهر في الحال لوجود الاذن
من المولى والاولاد اجراء هذا رواية البسوط وفي شرح الجامع الصغير ان
قيمة الاولاد عندهم يتاخر اداؤها الى ما بعد العتق واليه اشار الشارح بقوله
وهنا لا قدره الخ كذا فيهم من تقرير الاكمل **قوله** ابي رقيقين والمولود بينهما
رقيق وهذا الابط الاصل في الولد ان يبيع الام في الوقت والحرية لكن اتركنا
هذا الاصل فيما كان الرجل حرا باجماع الصحابة **قوله** اي ولد المكاتب ليس
في معنى ولد الحر لما ذكره الشارح بقوله لانه هو المولى الخ ولد المفروض
في الاصل حر فاذا لم يعتق ولده يلحقه منه ربا بيرة ماؤه وفي الفروع رقيق
فلم يكن في معنى ما ورثه اشرع فتعذر من التعذرية **قوله** بل يؤخر الى العتق
فكان المانع عن الا لحاق به موجود او هو الضرر اللاتحق بالمستحق بالتأخير في
على الاصل ولا يجوز به ثم اذا انعدم القيمة يرجع عليها عنده لانه الغرور حصل
منه **قوله** بغير اذن المولى انما قال بغير اذنه مع ان حكمه المأذون كذا في لبتين
منه ما اذا كان باذنه بطريق الاولى **قوله** يجب العقر يعني ان المكاتب اذا اشترى
امه لا يجوز له ان يطئها ولو باذن المولى ومع هذا لو وطئها ثم استحققت يلزم
العقر في الحال وليس له ان يتزوج امرأة بغير اذن المولى ومع هذا لو فعل يؤخذ
بالمهر اذا اعتق وتقرير الفرق الذي اشار اليه الشارح بقوله واخرى انه
الخ ان الكتابة اوجب الشراء والشراء اوجب سقوط الحد وسقوط الحد اوجب
العقر فالكتابة اوجب العقر وكذا في النكاح كذا في البياينة **قوله** ولقائل ان يقول

يملك ان يجاب عنه بان الوطى وان لم يكن من التجارة في شيء لكنه سببه الذي هو
الشراء منها وتنزيل السبب منزلة المسبب من القواعد المقررة عندهم هذا
ما سيجي في ثم وجده بعد سنين في غير ما استاذ ما قاله هذا قوله فيعتق بعد
موت المولى اي على الاستيلاء وسقط عنها مال الكتابة **قوله** فلما ان تأخذ العقر
اي مهر مثلها لا تنسها بنفسها وبغنا فها تؤول الى المقصود بالكتابة **قوله** وكتابة
ام ولده اي وبيع كتابتها لان الكتابة لتوسل بها الى ملك اليد في الحال والحرية عند
اداء البدل وحاجة ام الولد الى استفادة هذا المعنى قبل موت المولى كحاجة غيرها
فكان جائزا وهرنا اسولف ذكر في الاحتمالية **قوله** بما نانا اي بالاستيلاء لنعلق
عقرا بعبود السيد وسقط عنها بدل الكتابة لان الغرض من ايجاب البدل العتق
عند الاداء فاذا اعتقت قبله لم يكن توفير العوض عليه فسقط وبطلت الكتابة لا شاع
ابقا بلا فائدة بالنسبة الى البدل وبقيت في حق الاولاد والاكساب يعتق الاولاد
ويخلص لها الاكساب **قوله** اي صح كتابه مذهب لوجود المقضى وهو الحاجة
فانه الثابت بانده يهرج استحقاق الحرية لا تحقيقها ولا تنفاد المانع وهو عدم
التمانة **قوله** في ثلثي قيمته اي مذهب الا فنان كما يعني قوله قيل هذه افان الاعناق
لما كانت تهرج بالحب الاجل بالمال لانه الدين مال والاجل ليس بمال وذلك في عقد
المعاوضة لا يجوز وعقد الكتابة معاوضة واذا لم يجز ذلك كان خسما مثلا
بدل عن انف وذلك ربوا **قوله** اذ به فاعلم له حكم المال **قوله** ليسو مالا من وجه
لا احتمال التعجير فاعتد لا اي استوى كل واحدة من الاجل وبدل الكتابة وكان اعتيلا
عما هو مال من وجه بما هو ليس بمال من وجه وقد اختلف الجس فليس في ثلثي
قوله فان مات مريض الخ اي كاتبه مريض عيده على القيد الى سنة وفيه الف درهم
ثم مات المولى ولا مال له غيره ولم يجوز الوصية الاجل لان المريض تصرف فيه وهو
خبرهم فلم يردوه دفعا لضرر تأخير حقهم الى مضي الاجل عن انفسهم
ثلثي البدل وهو الف وثلثمائة وثلثه وثلثون درهما وثلث درهم
والباقي وهو ستمائة وستة وستون درهما وثلث درهم قوله وفيما وراؤه الى
الزيادة على ثلثي القيمة **قوله** فيخرج التأخير لانه من له ترك شيء له ترك وصفه
والتعجيل وصف فيجوز تركه **قوله** في المقدار وهو سقاط الف درهم وفي التأخير

وسوى جبل الالف اخرى **قوله** فسهه بالثلث اى يسهه تصرفه في ثلث قيمته في الاسقاط
 والتأخير لكن لما سقط ذلك الثلث لم يسهه التأخير ايضا ولم يسهه تصرفه في ثلثي
 القيمة لا في حصة الاسقاط ولا في حصة التأخير **قوله** فان قال جتر سته لما فرغ من ذكر
 احكام يتعلو بالاصيل في الكتابة شرع في ذكر الاحكام التي يتعلو بالتأيب فيها
قوله لانه متبرع سبه لم يأمر العبد الحر بالاداء ولا هو مضطر في ادائه وبطل له
 ان يسترده ما ادى الى المولى فيه تطويل طالع النهاية تطلع عليه **قوله** وان قيل
 العبد فهو مكاتب يعنى ان هذا العقد نافذ في حصة ما للعبد من حرمة البيع ونفوذ
 عقده باداء هذه القاييل وموقوف على اجازته فيما عليه من لزوم البدل لانه عقد
 جرى بين فصولي ومالك فيتوقف على اجازته من له الاجازة فاذا قبله كان
 ذلك اجازة منه فيصير مكاتبا لانه الاجارة في الالف وكالاداء في الالف وقوله
 وعلى فلا يعنى به العبد الاخر الغايب لهذا المولى يتوقف على قبوله لعدم
 الولاية عليه كمن باع عبده وعبد غيره او زوج امته وامه غيره **قوله** فيصح
 يعنى ان الكتابة على هذا الوجه مشروعة كالامه اذ اكونت دخل اولادها في
 كتابتها تبعا حتى يعتق اباها وليس عليهم من البدل فانتهما ادى قبل جبراً اى
 بجبر المولى على القبول **قوله** واما الغايب يعنى القياس فيه ان لا يجبر لانه متبرع
 لانه ليس عليه شيء من البدل ووجه الاستحسان ان له فيه منفعة لانه يمان الخ
قوله وان لم يكن اى الدين المذكور **قوله** لانه اكل من الخاضر والغايب اقول فاصره
 مخالف لقول الاكل لان الخاضر قضى ديناً عليه ومثله لا يرجع فليتنازل **قوله** وانما يرجع
 معياره من جواب عما قبل الغايب هنا كغير الرقص وهو مضطر ولهذا يرجع على
 المستعير بما ادى تقريره ان المعير كالغايب في جواز الاداء من غير دين عليه لا
 في الاضطرار اذ اقامها اذ اقام له شيء حاصل وهو هنا ليس كذلك بل انما هو
 بمرضية ان يحصل له الحرية وهذا كما يقال عدم ما يخرج لا يستحق خيراً **قوله**
 لغوفات قيل الغايب او لم يقبل فليس كذلك منه شيء وليس للمولى ان يأخذه
 بشئ من بدل الكتابة كمن كفل غيره بغيره فبلغه فاجاره لا يتغير حكمه
 حتى لو ادى لا يرجع عليه كذا هذا **قوله** فان كوتبه اى اذا قبلت الامه الكتابة
 عن نفسها وعن ابنيها صغيرين جاز وانما وضع المسئلة في الامه اشارة الى

ان الحكم في العبد والامه سواء فانه لو وضعها في العبد لربما توهم ان الجواز
 لثبوت ولاية الاب عليها ولا يجوز ذلك في الامه لعدم ولايتها اذ الام
 الحرة لا ولاية لها فكيف بالامه **قوله** فان ادى اى اى ايتهم ادى لم يرجع على
 صاحب وجبر المولى على القبول وذلك لان الام اذا ادت فقد ادت ديناً
 على نفسها وكل من الولدين ادى فهو متبرع غير مضطر وفي ذلك كله
 لا رجوع **باب كتابة العبد المشترك** وقبض بعضه وانما حق قبض
 البعض لان مدار المسئلة على العجز وهذا لا يتصور بعد قبض الكل لانه لو
 قبض كل الالف عتق نصيب القابض كله فامتنع العجز **قوله** فده الى المال
 المقبوض لقابضه **قوله** وفايدة الالف بالكتابة وانما فايدة الالف بالقبض
 فانقطاع حقه في المقبوض واختصاصه بالقابض كما اشار اليه الشارح بقوله
 واذنه لشريكه بالقبض الخ **قوله** اذ للعبد بالاداء اليه الا اذا نراه قبل الاداء
 فيصح نهيه لانه يتبرع لم يتم بغيره **قوله** مشترك بينهما كالبدل **قوله** فيقسم على
 نصيبه فبقي نصيب الاخر مكاتبا على حاله **قوله** وطى ام ولد لا الغير فان قيل
 فعلى هذا ينبغي ان لا يضم الشافى قيمة الولد للقول عند ابي حنيفة لان
 حكم ولد ام الولد حكم امه ولا قيمة لأم الولد عنده فكذا لا ينما اجيب بان عند
 الاعظم في تقوم ام الولد وايتان فيكون الولد متقوماً على احدهما فكأن
 حراً بالقيمة **قوله** ويضم نصف قيمتها لشريكه لانه يملك نصيبه لما اكتمل
 الاستيلاء **قوله** ملياً اى غنياً **قوله** ثلثا قيمة القن لان المنافع انواع ثلثه
 البيع وما اشبهه في كونه خروجا عن الملك كالهبه والصدقة والارث والوصية
 والوصية ولا سخرام وامثاله في كونه انتفاعاً بالمنافع كالاجارة والعارية
 والوطى والاعتاق وتوابعه كالاستيلاء والكتابة والديبير والاعتاق على مال
 والغايب من ذلك النوع الاول فيسقط الثلث **قوله** واذا ضمنه لا يملكه بالضمات
 لانه لا يقبل الانتفاع من ملك الى ملك اذا غصب مدبراً وايوم فانه يضمنه ولا
 يملكه فكأن ضمان حيلولة لا ضمان تملك كذا في العناية والله اعلم **باب**
قوله عن نجم وهو الطالع ثم يرمى به الوقت المضروبة ثم يرمى به ما
 يؤدى فيه من الوظيفه ان كان له وجه بان كان له دين يقتضيه افعال غايب

باب كتابة العبد المشترك

باب الوعد والعجز

يرمى قدومه والتعجيز النسبة الى العجز والحكم به والحاكم القاضي كذا في البيهقي
 اي ثلثة ايام وهي مدت ضربت لظهور الاعذار **وقوله** وعند ابي يوسف
 لا يجوز اي لا يحكم الحاكم بجزم مطلقا سواء كان له وجه سيصل اولم يكن منى
 يتعاقب على المكاتب شهرات وجه قوله ما روى عنه علي بن ابي طالب قال المكاتب
 اذا اتوا على عليه نجما ردة في الرق علقه بهذا الشرط فلا يوجد بدونه
 ولقائل ان يقول هذا استدلال بمفهوم الشرط وهو ليس بقائم لانه
 يفيد الوجود عند الوجود فقط والجواب انه معلق بشرط طين والمعلق بشرط
 بشرط لا ينزل عند احد كما لو قال ان دخلت هذيت الداريت فانك
 طالع ودجه قوله انما لما تجز عن نجم واحد كانت تجز عن نجمين فلا حاجة
 الى الاشارة لهم نجم آخر لانه لم يقدر على اداء قليل لم يقدر على اداء
 كثير بالطريق الا وفي فيرد في الرق قبل توالي النجمين **وقوله** رضاء المكاتب
 وقيل يتفرع المولى بالفسخ ولا يشترط رضاء المكاتب كما اذا وجد المشتري
 في البيع عيبا قبل القبض فانه يتفرع بالفسخ وحديث ابي عمر في مكاتبه يدل
 على ذلك وذلك لا الكتابة يتم بقبض المولى البدل فما لم يقبض لا يتم فيضيقه
 مستقلا به اذا فات غرضه كما يستقل المشتري بالفسخ بالعيب قبل القبض قلنا
 العبد بعد العقد صار في يده نصا وهذا انما به القبض فلا بد من القضاء او
 الرضاء لغوات الحل ويموت عبدا او مات كذا فلم يولد ولنا انه عقد معاوضة لا يطل
 بموت احد العاقدين وهو المولى فكذا بموت الآخر وهو العبد والعلم بالجامع بينهما
 الحاجة الى ابتداء العقد لاحياء الحق كذا في العناية **وقوله** الى ما قبل الموت اي اخر
 جزء من اجزاء حياته **وقوله** والارث منه اي وحكمه بان ما فضل من بدل الكتابة
 فهو ميراث منه لورثته **وقوله** وان ترك ولقا من حرة ذكره هذه المسئلة
 والتي ذكرها بقوله وان اختصم لبيان الفرق بينهما **وقوله** صورة
 المسئلة الاولى في مكاتب ما وله ولد حتر من امرأة حرة وترك ديناً على الناس
 وفاء بكتابة فالكاتب باقية وولد المولى الى الامم صورة وصورة المسئلة
 الثانية ما هذا الولد بعد الاب واختصم مولى الاب ومولى الام فقل مولى
 الام ما رقيقا واولادنا وقال مولى الاب ما حتر واولادنا فقضى

بولايه لمولى الام **وقوله** لانه اخذه عوضا الخ وتبدل السبب كبديل العبد **وقوله** جاهلا
 فبده لانه لو كان عالما بالجناية فكاتبه صار مختارا للعدا لانه ما يتركه الكتابة
 للدفع في غابة الظهور **وقوله** ولا تنفسح يعني ان الكتابة حرة المكاتب لا تنفسح
 بسبب حريته وحريته حقه فهي سبب حقه وسبب حرة الميراث حقه لا قضا ذلك
 الى حصوله فالكاتب حقه فاذا مات المولى لم يفسح لولا يؤدى موته الى ابطال
 حرة غير **وقوله** فلا يصح اعتنا الخ لانه لم يملكه اذ المكاتب لا يملك سائر اسباب الملك
 كالبيع والهبة فكذا بالارث ولا يتفرع فيما لم يملكه ابن آدم **وقوله** فجعله يعني ان
 القياس عدم الجواز في كل ايضا لعدم الملك وجه الاستحسان ان يصير اعتناهم
 ابراء عن بدل الكتابة فانهم يملكونه لحرية الارث فيه واذا ابرئ المكاتب عن
 جميع بدل الكتابة عتق كما اذا ابراه مولاه ولما توجه عليه جعل اعتنا احد الورثة
 ابراء عن نصيبه اجاب عنه بقوله ولا كذلك اعتنا البعض يعني انه لا يصح ذلك
 لانا نجعله ابراء اقتضاء تصحيحا لعتقه والعتق لا يثبت في مكاتب ابراء بعض البدل
 وادائه لاني بعضه ولا في كله لانه عتقه معلق بقوط جميع البدل ولذا الوارث
 المورث عن بعض البدل لم يفتقر بشئ منه واذا لم يكن اثبات المقضي فلا وجه لبراء
 البعض وكذا حال ابراء الكل بموت بقية الورثة كذا في العناية **وقوله** اعلم ان
وقوله هو ميراث بيان للمعنى العرفي له باعتبار ارثته اثره وحكمه فان
 معناه في عرف الفقهاء التناحر الذي يوجب الارث والعقان وقد صرح به صاحب
 الهداية حيث قال في بيان مفهومهما الشرعي والمعنى فيهما التناحر ثم بين وجود
 التناحر فيهما بان العرب كانت تتناحر بهما وبالحلف والمالحة وقد قرأ النبي صلى الله عليه وسلم
 تناحرهم بالولاء بنوعيه فقال ان مولى القوم منهم وحلفهم وحليفهم منهم والمراد
 بالحليف مولى الموالاة لانهم كانوا يؤكدون الموالاة بالحلف **وقوله** قالوا اقول هذا
 الفاء صريح في ان تنوعه الى نوعين باختلاف السببين المذكورين سيما صرح به
 الاكل **وقوله** وان شرط عدمه اي ان اعتق عبده وشرط ان لا يورث منه فالشرط
 لغو والميراث نائب لان الاعتنا احياء معنوي لان التوق ان الكفر والكفر موت حكمي
 الا يري الى قوله او من كان ميتا فاحييناه اي كما قرأ فهدينا وما يفسح عنه ان كثير
 من احكام الاحياء لا يثبت في حق الوقيوق كالتعاضد والشهادة والسوق الى الجهة والمخرج

كتاب الولاء قوله

الى العبد من وما اشبه ذلك وبالد عتاق يثبت هذه الاحكام في حقها فكان
احياء معنى من احيا غير معنى ورثته كالوالد فيصير الولد كالولد والولد
يوجب الارث فكذا الولد فان قيل ينبغي ان يرث العتق من المولى اذا لم يترك
عصبته نسبة كما هو حسن بن زياد قلنا المعتق اجنبي عنه وقد جاء في السيد
نص يخالف بالقياس فلا يقاس عليه غيره هذا زبدة ما في الكفاية **قوله** يخالف
المقتضى العقد والنص ايضا وهو قوله عليه السلام الولد لمن اعتق **ويستوى**
في ثبوت الولد الاعتاق بمال وبغيره وسواء كان العتق حاصلا هو ابتداء او
لجهة الواجب كالكفارة ونحوها **قوله** وقع قصد اذ هو جزئنا بقبل الاعتاق
مقصودا اعلم ان مسئلة جبر الولد وعين مواضع الجبر عن غيره من ممرات هذه المقام
والاصل في ذلك ان العتق اذا وقع على الولد مقصودا لا ينتقل ولاؤه ابد اوان وقع
تبعاً لامه ثم اعتق الاب جبر ولده ابنه الى مواليه وعلى هذا اذا اعتق الرجل
امته وولدها عتقا ولاؤه له فان اعتق الاب لا يجبر ولاؤه لانه لما كان
منفصلا عن الام كان مملوكا لما لك الام والعتق يتناول مقصودا فلا يتبع
احد واذا اعتق الام وولد بعد العتق لا قل من ستة اشهر يوم ثم اعتق
الاب رجلا اخر فكذا لا ينتقل الولد الى مولى الاب لان المولى قصد اعنائه الام
والقصد اليها بالاعنائه قصد الى جميع اجزائها والحمل جزء منها فان كان الحمل ظاهراً
وقد الاعنائه فواضح وان ولد من اقل من ستة اشهر حصل اليقين بقيامه فيه
وكذا اذا ولد من احد المؤمنين لانها يتعلقات معاً هذا تفصيل ما اجمله الشارح
متقوياً بتقوية العناية **قوله** سيد الام لانها لما ولد من ذلك لم يتفق بقيام الحمل
وقد الاعنائه يعتق مقصودا فيعتق تبعاً لامه لا اتصاله بها بعد عتقها فينبغي ان
الولد فان اعتق الاب جبر ولده ابنه الى مواليه لان الولد بمنزلة النسب
قال النبي صلى الله عليه وسلم الولد نعمة كلمة النسب الحديث ثم نسب الى الابد فكذا الولد
والنسبة الى مولى الام كانت ضرورية عدم اهلية الاب فلزومة فاذا صار
اهلا عاد الولد اليه كما ان ولد الملا عنه ينسب الى قوم الام ضرورية فاذا كذب
الملا عن نفسه عاد الانساب **قوله** والمعتق عصبته عصبته الرجل قوايته لانيه
وكانا جميع عاصبا وان لم يسمع به من عصب القوم بفلات اذا احاطوا به فالاب

طرف وانما ثبت طرف واحد من جانب والاخ جانب ثم سمي بالواحد والجمع والمذكر والمؤنث
وقالوا في مصدرها العصبية كذا في شرح الفرائض الشريف **قوله** اي ذكر اعتبار الكوفة
لان لا يثبت ان يكون عصبته بنفسه بل بغيرها او مع **قوله** لا يخل في نسبة فان من
دخلت الانثى في نسبة ابيه لم يكن عصبته كالولد الام فانها من ذوات الفروض
وكاب الام وابن النسب فانها من ذوى الارحام وعصبات بانفسهم اربعة
اصناف جزاء الميت واصله وجزء ابيه وجزء جده كذا في شرح الشريف **قوله** وهو
انثى بعصبها ذكر كالتبنت ونبت الابن والاخنة لاب وام والاخنة لاب فهو لا يخل
يصير عصبته باخوتهم كما صرح به في احوال الفرائض ويدل على صيرورة الا
ولين عصبته قوله تعالى يومئذكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين وعلى صيرورة
الاخريين قوله تعالى وان كانوا اخوة رجالاً ونساءً فللكم مثل حظ الانثيين
قوله واما مع غيره وهو كل انثى نصير عصبته مع انثى اخرى كالاخنة لاب الى قوله
مع النسب على ذى الرحم وهو في اللغة بمعنى في القرابة مطلقاً في الشريعة ما ذكره
الشارح بقوله اي من لا فرض له اي فرض مقدري في كتاب الله تعالى او سنة رسول
الله او اجماع الامة ولا عصبية يخرجه المال عنه الا انفراد ويدخل في نسبها كاولاد
البناء وان سفلوا ذكرًا كان او اناثاً من اراد التفصيل فلينظر الى شرح الفرائض
قوله ايبارك الحديث قال الفاضل الشريف ومعناه ليس للنساء بشئ من اولاد الاولاد
ما استقنه او ولدها ما اعتقه من اعتقه او ولدها ما كاتبته من كاتبته او ولدها ما تبرته
او ولدها ما تبرع من تبرعه وكلمة ما المذكورة والمقدرة لا عبارة عن موقوف
يتعلق به الاعنائه فانه بمنزلة ساير ما يملك مما لا عقل له كما في قوله تعالى او ما ملكك
ايما منهم وكلمة من عبارة عن صار مالاً مستحق ان يعبر بلفظ العقلاء وقوله او جبر
يحتاج الى ان يقدر ان حتى يصير مولا بالمصدر راي ابيس لهم شئ من اولاد الاولاد
ما ذكرناه جبر ولا معتقه انتهى **قوله** فقد عرفت ان من قوله قبيل هذا
قلنا صورته **قوله** يفرض ذلك مرتين قال الشريف وصورة ولده ما تبرع به او تبرع
امر عبد انما ارتد ولحقه به الحرب وحكم القاضي بتجريد عبيد ما تبرع ثم
اسلمه ورجعه الى امره الاسلام ثم مات المديون ولم يخلف عصبته نسبة فولاؤه

لهذه المراء وصورة جبر معتق معتق من الولاء ان امرأ اعتقت عبدا فاشتري
 العبد المعتق عبداً فزوجه لمعتقه غيره فوله يعتق وانه وهو جبر لاؤه لولي
 انه فاذا اعتق ذلك العبد المعتق عبده جبر باعتاقه ولاء ولد معتقه الى نفسه
 ثم الى موالاته **فصل في ولاء المولاه قوله** على ان يرثه وينفك عنه هذا
 تصريح في كون كل من الارث شرطاً معتبراً كما صرح به السيد في كفايته فعوله
 وهو ليس بشرط معتق بعبد الاسلام فوجه ضم الشارح هذين المقيدتين الى قيد
 الاسلام ليس بمكشوف وقوله ليس بشرط يعني على الصحيح وعند البعض هو
 شرط ايضا **قوله** اي ان جنى الاسفل الى اقول ظاهراً تصريح في ان الارث معتق
 بجانب الاعلى وليس كذلك لانه لو شرط الارث من الجانبين كان كذلك وتطور
 ثاب من الجانبين بخلاف ولاء العتاقه فانه يرث الاعلى ولا يرث الاسفل من الاعلى
 لانه سببه الاحياء وقد وجد من الاعلى في حرم الاسفل ولم يوجد من
 الاسفل في حرم الاعلى وههنا السبب هو العقد والشرط فعلى الوجه الذي
 وجد الشرط ثبت الحكم كذا في الكفاية **قوله** ان لا يكون معتقاً وان لا يكون بينه
 وبين احد عقد موالاه وقد غفل عنه وقد اشار بالمق الى هذا الشرط
 بقوله ان لم يغفل عنه الى وقوله وله اي للاسفل العبد ول من الاعلى بحضرته
 الى غير المراد من الحضور العلم حتى اذا وجد العلم بلا حضور كان فياً
قوله ان يكون مجهول النسب بان لا ينسب هو الى غيره واما نسبة غيره
 فغير مانع وقيل انه ليس بشرط وهو المختار **كتاب الاكرام** وهو في اللغة
 حمل المكرم المكرم على امر يكرمه يقال اكرمه على كذا اي حملته عليه وهو
 كارج وفي اصطلاح الفقهاء ما ذكره المق بقوله هو فعل الى وقوله اي يوقع الرتل
 المكرم بالكرم ذلك الفعل المكرم بغيره الذي هو المكرم بالفتح فيقول بذلك
 المكرم رضا ذلك الغير فقط بدون فساد اختيار الجنس مثلاً او يفسد
 اختياره مع تحقق عدم الرضا ايضا كما شهد به بالقتل مثلاً يؤيده هذا التقرير
 قول الشارح وفي القتل لا رضاء كما لا يخفى اعترض الاستاد عليه بلزومه قسم
 الشئ قسماً له وقد قررناه ههنا في الحاشية وقد يطول الاكرام ظاهراً على جبر

الوالدين او الال ولاء ايضاً وهو لا يعقد اكراماً حقيقته لانه ليس بمالي ولا يعدم
 الرضا بخلاف جبر نفسه كذا في التبيين والمنار **قوله** مع بقاء الخ تصريح بان الاكرام
 لا يزيل اهلية المكرم ولا يسقط عنه خطاب التكليف لانه بالذمة والعقل والبلوغ
 ولاء المكرم مبتلى والابتلاء بتحقيق الخطاب والادليل على كونه مخاطباً ان افعاله
 مترددة بين فرض وفطر وابطاح وخصة ويا ثم تارة ويوجر اخرى كسائر
 افعال المكلفين في حالة الاختيار يحرم عليه قتل النفس وقطع طريق الغير
 والزنا والربوا ويفرض عليه ان يمنع من ذلك ويأب عليه ان يمنع **قوله**
 ما يسوءه فدية ما يستمر من باب قال عن الاولى وهو يفتح الهاء وسكون الواو
 مصدر هوى يهوى كرمى يرمى هو يا اي سقط الى السفل **قوله** فالامتناع
 عنه اي الهوى **قوله** في الملبى وغير الملبى اي المضطر وغير المضطر المراد بما هو
 النوع الثاني من الاكرام وعن الثاني هو الاول منه **قوله** وشرط فدية المكرم شروع
 لتعداد الاوصاف الاربعة التي اعتبرتها شرائطه لتحقيق الاكرام الاول صفته
 المكرم بالكرم وهي القدرة والثاني صفة المكرم بالفتح وهي خوفه الثالث صفة
 المكرمة وهي متلفاً نفياً الرابع صفة الفعل الذي يكرم عليه وهي كونه من
 الافعال التي يمنع عنها المكرم قبل الاكرام **قوله** اولاً وصلاً وهو بكر الام
 والتم فيه لغة بالفارسي وزاد اشكار **قوله** واقعا في عصره لان في زمانه
 لم يوجد الاكرام الا من السلطات ثم بغير الزمان وانتشار الفساد والطغيان
 ووقع الاكرام من كل واحد فلو كان الاعظم في زمانها لافتي بقولهما كذا
 في بيانية اقول قد ظهر من هذا التقرير ان مسألة المتك على بليرهما **قوله** نعم
 بفتح العين المعجزة وتشديد الهميم القم **قوله** بل الضرب المبرح بالراء والحاء المهملتين
 اي الشديدا المولم **قوله** ومثل هذا الى ولهذا قال بمجده ليس في ذلك تقدير لاذم
 بل فلك على حسب ما يرى الحاكم من حال من ابتلى به لان نصب المقادير لا يكون
 بالواي **قوله** تحقه متعلق بالامتناع قوله لان ركن البيع يعني الايجاب والقبول
 صدر من اهله اي اهل اقل البائع في محله يعني المال المتقوم قوله لغوات وهو
 الشرط لقوله تع الا ان يكون تجارة عن تراض وتأثير انتفاء الشرط في فساد العقد
 لا غير كانتفاء المساواة في باب الربوا كذا في المحمية **قوله** تصرفاً لا ينقض الى لا يمكن

الملك
في البيع

نقصه كالتدبير والاستيلاء **قوله** ينبغي ان يفقد اي يجوز ويلزمه القيمة كسائر
البياعات الفاسدة فان قيل لو كانت كسائر البياعات الفاسدة لما عايد جازها
بالاجازة فهو اجيب بان اجازة المالك يرتفع المفد وهو الاكراه وعدم الوفاء
فيجوز بخلاف سائرها فان المفد فيه باق **قوله** ان صاحب الهداية
قد اورد ههنا مسألة بيع الوفاء بقوله قال المقدم ومن جعل البيع المعتاد
فاسداً يجعله كبيع المكره حتى ينتقض بيع المشتري من غير الخ وقال الاكمل
اراد بالبيع الجائز المعتاد بيع الوفاء وصورته ان يقول البائع للمشتري بعت
منك هذا العبد بكذا على اني اذا دفعت اليك ثمنك تدفع العبد اليّ وقد اختلف
الناس فيه ومشايع السمرقندي جعلوه بيعاً جائزاً مفيداً لبعض الاحكام وهو
الاتفاق به دون البيع والهبة على المعتاديين الناس الحاجة اليه واختاره
صاحب الهداية وأشار اليه بقول البيع الجائز المعتاد ومشايع من جعله
بيعاً فاسداً وجعله كبيع المكره عليه حتى ينتقض بيع المشتري من غير
لأن الفاسد لقوات الرضاء كما في البيع المكره عليه ومنهم من جعله رهناً
لنقص المتعاقدة لانتهما وادب ستمياً بيعاً لك غير ضررهم الرهن والعبرة للفقهاء
والمعاني فلا يملك المرتبه ولا يباح له الاتفاق الا باذن ماله وهو ضمان
لما اكل من ثمره واستهلك من عينه والدين ساقط بهلاكه في يده اذا كانت وقفاً
بالدين ولا ضمان عليه في الزيادة اذا هلك بغير منعه والبايع استرداده
اذ افضى فيه لافوق عند تايينه ودين الرهن ومنهم من جعله بيعاً باطلاً اعتباراً
بالحايل لانتهما كليهما بلفظ البيع وليس قصد هاتيك لكل منهما انفاخ بغير
رضاء صاحبه ولو اجاز احد هما لم يجز على صاحبه ومعنى قوله هو المعتاد انهم
في عرفهم لا يفهمون لزوم البيع بهذه الوجه بل يجوزون الى ان يرد البائع
الثمن الى المشتري وفي المشتري بركة البيع على البائع من بغير امتناع ولا يكون
ذلك الا اذا لم يخرج عن ملكه بيع او هبة ولهذا سموه بيع الوفاء لانه **قوله**
بما عهد من بيع المبيع هذه الزبدة ما في العناية وقال صاحب البيان والامح غرضي
انه بيع فاسد يوجب الملك بعد القبض وحكمه حكم سائر البيوع الفاسدة لانه
بيع بشرط لا يقتضيه العقد نفي النقيض من بيع بشرط انتهى كلامه قوله لا يفيد

الملك كالباع بشرط الخيار قلنا البيع بالخيار انما لا يفيد لانه جعل العقد في حق
حكمه كالمعلق بالشرط والمعلق بالشرط والمعلق بالشرط معدوم قبل الشرط كذا
في العناية **قوله** او ستم اي المبيع طوعاً وهوقيد للقبض والتسليم معاً والتأخير طوعاً
انما يتصور اذا اكره على البيع لا على الدفع **قوله** لم يذكر في الهداية يعني كما لم يذكر
في الوقاية اقول يرد على ظاهره ان صاحب الهداية قال قبيل هذا ثم اذ باع مكرها
وسلم مكرها ثبت به الملك وهل هذا الا ذكر حكم التسليم مكرها فليتنا مل
قوله لكن ذكر في اصول الفقه وقد اشار الشارح الى تفصيله في او اخر شرط تنقيحه
حيث قال والافعال منها ما لا يحتمل كون الفاعل آلة للحامل وههنا ما يحتمله فقال
الفاضل التقناز في توجيهه فالاول يقتصر على الفاعل مثل الاكل والشرب حتى
لا يرجع الى الحامل شيء من احكامهما من حيث انهما اكل وشرب كما اكره صائماً
على الاقطار فانه يبطل صوم الفاعل لا الحامل واما ما يتعلق بذلك من حيث انه اكل
كما اذا اكرهته على اكل مال الغير فقد اختلف الروايات في ان الضمان على الفاعل
وعلى الحامل وكذا في الزنا لو اكرهه عليه كان العقرب على الزاني لكن لو تلفت الجارية
بذلك ينبغي ان يكون الضمان على الحامل اي المكره والثاني وهو ما يحتمل كون
الفاعل آلة للحامل قسمين لانه اما ان يلزم من جعله آلة تبديل محل الجنائية
اولاً اما القسم الاول فيقتصر على الفاعل ولا يتعلق بالحامل اذا اونسب الى الحامل
وجعل الفاعل بمنزلة الآلة عادة على موضعه بالنقص لا تبديل محل الجنائية
يستلزم مخالفة الحامل لانه انما جعله بالاكره على الجنائية في ذلك المحل ومخالفة
يستلزم بطلان الاكره لانه عبارة عن حمل الغير على ما يريد الحامل ويرضاه
على خلاف معنى الفاعل وهو فعل معين في محل معين فاذا فعل غير ما كان طاهياً
بالضرورة لا مكرها كما اذا اكره الفقير على بيع الثمن وتسليمه فيقتصر التسليم
على الفاعل اذا اونسب الى الحامل وجعل الفاعل آلة لزم التبديل في محل التسليم
بان يصير مفصولاً عن التسليم من جهة الحامل يكون تصرفاً في ملك الغير على سبيل
الاستيلاء فيصير البيع والتسليم غصباً واما اذا انسب التسليم الفاعل وجعل
متماً للعقد حتى ان المشتري يملك المبيع ملكاً فاسداً لان عقد البيع وعدم نقله
فلا يلزمه ذلك انتهى كلامه **قوله** فان قلنا قول حاصل السؤال ان المفهوم

من اصول الفقه ان الفعل الذي لا يجعل المكرم فيه آلة للمكرم يقتصر على الباشرة
فينفذ ويجب القيمة فقبض الثمن من هذا القبيل مع ان النقاد وجوب القيمة
منتفيات فيه وحاصل الجواب انهما مختصان بما يستلزم جعل الفاعل آلة بتدليل
محل الجنابة كالبيع مثلاً والقبض ليس كذلك كما لا يخفى **قوله** ضمن قيمته لانه
مضمون عليه بحكم عقد فاسد لعدم الرضا بما يقدم وما هو كذلك وهو مضمون
بالقيمة **قوله** من المكرم بالكسر المكرم بالفتح آلة فيما يرجع على الاتفاق وان لم
يصلح الدلالة من حيث الكلام فان الحكم بلسان الغير لا يتصور فكان المكرم دفع
مال البايح الى المشتري **قوله** ومن المشتري لانه الهلاك حصل عنده فكان واحد
منهما احد سبباً للضمان **قوله** وان ضمن المشتري يعني اى مشرك كان بعد الاول
لوتا سخط العقود اى تناوله الايدي باب باع هذا من ذاك وذاك من آخر
ثم ضمن المالك المشتري الثاني مثلاً **قوله** بصير ملكاً اى بالضمات فينفذ لانه باع
ملك نفسه **قوله** وهذا بخلاف الى اشارة الى جواب ما قيل ما الفرق بين تضمينه
مشترياً واجازته عقد امناً حيث اقتصر النقاد ههنا على ما كان بعده وتم الجميع
هناك وتقرير الجواب ظاهر **قوله** فيستند الى حيث العقد يعني صار باء
الضمان كان اشتراؤه من هذا المالك في اول العقد برضاه لانه المضمون بصير
ملكاً للضامن من وقت سبب الضمان كذا في الكافي **قوله** او ضرب الميت بسير **قوله**
لم يحل اعلم محل الا قد اعم على ذلك **قوله** مستثناة اى بقوله نعم الا ما اضطرر منه
ايه **قوله** فقتل او اتلف عضو **قوله** انهم اى ان علم الاباحة لانه لما بيع من حيث
ان حرمة هذا الاشياء كانت باعتبار حركات خلل يعود الى البدن او العقل والمرض
وحفظ ذلك مع فوات النفس غير ممكن كان بالامتناع عن الاقدام معادناً على
هلاك نفسه فيما ثم كما في حالة الخمصة وعن ابي يوسف ان له لا يائثم مطلقاً
ودليله مع جوابه عنه مذكور في الهداية وشرحه فان قيل اضافة الاسم الى ترك
الباح من باب فاء الوضع وهو فاسد فالجواب ان الباح انما يجوز بتركه والالتيان
به اذا لم يترتب عليه محرم وههنا قد ترتب عليه قبل القبض النفس المحترمة فصار
اشتراك حراماً لا تما اففى الى الحرام حرماً كذا في الجنابة **قوله** ما امر به مما يدل على المقصود
بانته ومن سبب البنى **قوله** اجزأى صار مأجوراً **قوله** ان خبيعاً وهو

بض الخاء

من اصول الفقه ان الفعل الذي لا يجعل المكرم فيه آلة للمكرم يقتصر على
على الباشرة فينفذ ويجب القيمة فقبض الثمن من هذا القبيل مع ان النقاد وجوب
القيمة منتفيات فيه وحاصل الجواب انهما مختصان بما يستلزم جعل الفاعل آلة
بتدليل محل الجنابة كالبيع مثلاً والقبض ليس كذلك كما لا يخفى **قوله** ضمن قيمته لانه
مضمون عليه بحكم عقد فاسد لعدم الرضا بما يقدم وما هو كذلك وهو مضمون
بالقيمة **قوله** من المكرم بالكسر المكرم بالفتح آلة فيما يرجع على الاتفاق وسكوت
اياء المثبات الثانية من الضمان الكرام وقصته انه خرج مهاجراً الى رسول
الله صلى الله عليه وسلم مع جماعته فاخذوا المشركين وباعوه بكفار ملكة ففعلوا
يعاقبونه على ان يدكر لهم منهم بخير وسبب محمد صلى الله عليه وسلم حتى قتلوه
قوله واظهر غار بفتح العين المرملة وتشديد الهمزة وقصته ان المشركين اخذوه
ولم يتركوه حتى سب النبي **قوله** وذكر انهم بخير ثم تاركوه فلما اتى النبي **قوله** فسأله
عن حاله فقال شراً ما تروننى حتى ذكرتك بشراً لهمتمهم بخير فقال **قوله** كيف تجد
فليك قال اجده مطمئناً بالايام قال عليه السلام فان عاد واقعد الى اطمانيه القلب
وما قبل من ان معناه فعد الى ما كان منك من السب والكفر والظمانيه جميعاً
فغلط لانه ادفع رجاء الامر الاباحة فيكون اجراء كلمة الكفر مباحاً وليس كذلك
لانه الكفر مما لا ينكشف حرمة **قوله** والفرد بين هذه الى آخر جواب سؤالا
تقديمه ان يقال ما الفرق بين اجراء كلمة الكفر وبين الحرمان المتقدم حتى يصير
المكرم بالامتناع عنه الى ان يقتل مأجوراً مفضلاً وبالامتناع عنها انما وتقرير الجواب
مستغنى عنه والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب **قوله** لا يحل بيع حرمة
الكفر باقية لانه في النهاية وبقاؤها يوجب الامتناع غرمة لا غرارة الذين
بخلاف ما يقدم من اكل الميتة وشرب الخمر هناك لم يكن باقية للاستثناء كما
تقدم **قوله** لانه حقه الى دليل عقل الوضعية اظهرا الكفر مع قيام دليل الحرمة
تقريره ان الايمان لا يفوت بهذا الاظهار حقيقة لانه ان كان الاصل فيه هو التصديق
وهو قائم حقيقة وانما قرار مركب زائد وهو قائم بتقريره لانه انما يقرر بشرط
وفي الامتناع فوات النفس حقيقة فكان مما اجتمع فيه فوات حواجيد يقينا وفوات
حواجيد تنوع توها يجوز له الميل الى احياء عقله كذا فهم من تقريره الاكل **قوله** وخفف

لأنه مال الغير يستباح للضرورة كما في حال الخمصة وقد تحققت **قوله** اذني
الافعال يعني التي يصلح ان يكون آلة له كالاتلاف مثلاً فان المكرم يمكنه ان يأخذ
المكرم ويلقيه على مال انسياب فينتلعه واما اذا لم يصلح ان يكون الآلة كالتكلم والاكل
والوطئ فالفاعل لا يصير آلة للجامع فيها لأنه لا يمكن بالانسياب ان يتكلم بل ان غير
وياكل بنعم غيره ويطاء بالآلة غيره **قوله** بالضرورة يعني ان قيل المصالح بغير روح
علا يستباح للضرورة ما قلنا بالاكرام فعليه ان يصير حتى يقتل فان قتله كان اثماً
لا يقال قد فرمهم مما ذكره المصالح ان ما يحل لا يرخص فيه والكفر لا يحل ابد
مع الله رخص الظاهر لاننا نقول الذي لا يحل ابد هو نفس الكفر الذي يمنع
اجتماعه مع الايمان قطعاً والذي يرخص فيه هو الظاهر الذي لا ينافي اطمينان
القلب بالايام وهذا الظاهر مما يستباح بعد ما صرح به مفتي الثقلين
حيث قرر الخصة بالاستباحة بعد ما مع قيام دليل الحرمة فثبت ان كل
لا يحل للضرورة ما لا يكون مخصصاً فيه قطعاً كالقتل مثلاً **قوله** ويفاد المكرم بالكره
فقط فال في النهاية سواء كان المكرم الامر بالغاً قلاً او معطوها او غلاماً
غير بالغ فالقود على الامر ونسبه الى البسوط ونسب الشيخ الاكل عبد العزيز
قول صاحب النهاية الى اليهود قال الرواية في البسوط بفتح الراء وادب كسر
و مروي عن ابى اليسر في بسوطه ولو كانت الامر صبيّاً او مجنوناً لم يجب
القصاص على احد لانه القاتل في الحقيقة هذا القبي والمجنون وهو ليس باهل
لوجوب العقوبة عليه **قوله** يصير آلة له فهل يتصور العاقل القصاص على
سيف القاتل لانه مباشر يعني الفعل من المكرم حقيقة لصدوره منه بغير
واسطة وحسب فانه معايب ومشاهد وكذا شرعاً لانه قد مر عليه حكمه
وهو الاثم فايجاب القصاص على غيره غير معقول وغير مشروع بخلاف
الاكرام على اتلاف مال الغير لانه سقط حكمه وهو الاثم فلم يكن مقتراً عليه
شرعاً فجاز اضافته الى غيره وبهذا يتمسك الشافعي في جانب المكرم ويوجبه
على المكرم ايضا لوجوب التسبب الى القتل منه وللتسبب في القتل حكم المباشرة
عنده كما اذا شهد اهل رجل بالقتل العمد فاتفق المشهود عليه فجاز المشهود
بقتله حياً فانه يقتل الشاهد ان عنده للتسبب كذا في العناية بقوله وللتسبب

الى آخره

الى آخره تفصيل ما اجله الشارح بقوله فالتسبب عنده **قوله** للشبهة يعني القتل
الحاصل من المكرم بالفتح يحتمل الاتصاف عليه والتعدي الى غيره نظراً الى دليل زفر العظم
والرباني في مخرجهم الله لانه تأثم الشارح اياه يدل على ان تقرّر الحكم وقدره عليه وكونه
عليه يجوز على الفعل يدل على انه كالاتلاف والفعل يتقل عليه وكل ما كان كذلك كان شبهه
والقياس يندفع بما **قوله** وعند الشافعي لا يطرح فان تصرفات المكرم كلها باطلة عنده
الا ان يكون اكرامها بخوف وقد مر في الطلاق **قوله** اي يرجع المكرم الى قوله بقيمة
العبد قيل هذا اذا قال المكرم اريد من تقوى هو حر عتقا مستقلاً كما طلب مني
فانه يفتق العبد قضاءً وديانةً ويضم المكرم قيمة العبد لانه انى با امره على ما
اكرهه وكذا اقال لم يخطربا الى سوى الا يتابع بطوبه وان قال خطربا الى الاخبار
بالحرية فيما مضى كاذباً وادب ذلك لانشاء الحرية عتق العبد قضاءً ولا يانته
لانه عدل عما اكره عليه فكان طابعاً في الاقرار فلا يصح قوله القاضي في دعوى الاخبار
كاذباً ولا يضمن المكرم شيئاً لانه العبد عتق بالقرار طابعاً لا بالاكرام كذا في العناية
قوله وان لم يكن ذلك في القود فان الاعتراف من حيث انكم يقتصر على المعقود
فانه وان نقل الى المكرم من حيث انكم ايضا يحثونه اتلاف لم يفتق العبد قطعاً
قوله فينا كذا بالطلاق وللتأكيد شبهة بالايجاب فكانه اوجب على المكرم ذلك
ابتداء فكان اتلافاً للمال **قوله** تقرّر بالدخول اي لا بالطلاق فيبقى مجزئ اتلاف
ملك النكاح وانه ليس بمال فلا يضمن بالمال لانه مماثلة بينهما الا يرى ان
الشاهد به اذا رجعا بعد الشراة بالطلاق بعد الدخول لا يضمنان كذا في
الاكلية **قوله** ولغايل ان يقول من رام التملك بمقابلته هذا القائل فليست نظره
في التفصيل الذي ذكره الا يقا **قوله** ونذر اي ويحذر نذر اراد تبليغ
ما يحل فيه الاكرام وما لا يحل فضايط ذلك ان كل ما لا يؤثر فيه الفسخ
بعد وقوعه لا يعمل فيه الاكرام من حيث منع النكحة لانه الاكرام يفوت الرضى
وفوت الرضى يؤثر في عدم النكاح وعدم النكاح يملك المكرم من الفسخ والاكرام
يملك المكرم من الفسخ بعد التحقيق فالاحتمال الفسخ لا يعمل فيه الاكرام فيضم
النذر مع الاكرام فان اكرهه على يوجب على نفسه صدق له لزمه ذلك ولا يرجع
به على المكرم بما نذر له لانه غير مطالب به في الدنيا ولا يطالب به غير فيما **قوله** ولا يؤ

وفيه لآلة الايلاء، يبين في الحال وطلافاً في المال كما صرح به في بابيه فالأكثر
 لا يمنع كل واحد منهما والنفي الرجوع والمراد ههنا ان يقول المولى يرجع
 فيه اي في زمان الايلاء وان ترك التي الى منها اربعة اشهر حتى باتت
 ولم يكن دخل بها وجب عليه نصف المهر ولا يرجع به على المكره لانه كان متمكناً
 من القربان في المدة فاذا لم يفعل كان رضائيه بما اذمه من الصدوق وان قربها
 وكفر لم يرجع على المكره بشئ لانه اني بضده ما اكرهه عليه قوله ان اذا اسلم
 المكره يعني اذا اكره على الاسلام حتى حكم باسلامه ثم رجع لم يقبل وقوله كلك
 الشهادة في الاسلام اي شهادة عدم الارتداد يجوز ان يكون التصديق غير
 قائم بقلبه عند الشهادتين والشهادة دارنة للقتل **قوله** وردية اي لا يقع
 ردية اعلم ان المكره على اجراء كلمة الكفر على ثلثة اوجه في وجه لا يكون لا
 قضاء ولا دياخنة وهو انه اكره على الاجراء ولم يختر بباله غير ما طلب
 منه من الكفر وهو الخبر عما معنى فلم يعلم نفسه بخلصا غيره فيعذر
 بالاضطرار فلا يكفر ولا يبين امرائه بالاجراء وقلبه مطمئن بالايمان وفي وجه
 يكفر قضاء ويانه وهو انه اكره فاجراها وقال اردت ما طلب مني من الكفر
 وقد خطر بي الى الخير عما مضى لانه مبتدئ بالكفر باذن به حيث علم نفسه
 مخلصا غيره لانه لما خطر هذا اياله امكنه الخروج عما ابتلى به ان يغوى
 ذلك والضرورة قد اندفعت بهذا الامكان فاذا لم يفعل وانشاء الكفر كان
 كمن اجري كلمة الكفر طائفاً على وجه الاستحقاق مع علمه انه كفر فبين
 امرائه فيهما وفي وجه يكفر قضاء يفترق القاضي بينه وبين امرائه ولم يكفر
 ديانته وهو انه اكره فاجراها فقال في جواب ادعائهم البيهقونية اخبر عن امر
 ما مضى ولم اكن فعلت لانه اقرا انه طابع بانيات ما لم يكره عليه لانه اكره على انشاء
 دون الاقرار ومن اقر بكفر مما مضى طائفاً قال غيب به الكذب لا يصحده القاضي
 لانه خلاف الظاهر اذا انظر هو الصدوق حالة الطوارعية لكنه يقتد
 ديانته لانه ادعى ما يحتمله لفظة كذا هنا هذا زيادة ما في العناية **كتاب**
الرجوع هو منع نفاذ هذا المعناه الاصطلاحي ومعناه اللغوي هو المنع مطلقا اتى
 كان ومنه يستحق العقل مجزئاً لانه يمنع عن القبايح قال انه تعهل في ذلك قسم

لذي مجبر

لذي مجبر اي لذي عقل **قوله** لا يتحقق في افعال الجوارح لآلة المجبر الحكيميات
 دون الحيات ونفوذ القول حكيم الا يرى انه يتد ويقبل والفعل حتى لا يمكن
 رده اذا وقع لوجوده حساً وشهادة فانه اذا قتل انساناً او قطع يده او ارق
 شيئاً لا يمكن ان يجعل القتل والقطع والاراقه كالعدم لانه يؤدي الى ان لا يكون
 المقتول والمقطوع والمراد مقتولاً ومقطوعاً ومراقاً وهو دخول في سونسطالية
 وانكار الحقايق بخلاف الاقوال فان اعتبارها بالشرع اما الانشاءات فظاهر اذا
 التطليق والاعتناء والبيع والهبة ونحوها لا يؤثر في المحل حساً وانما مدار المحل
 مجزئاً ومعتزلاً وموكل بالشرع واما الاخبارات كالاقارب والشرادات فوجبتاً
 عرفاً شرعاً لا ماداً لآلة على المجبر عنه فيجوز ان لا يقع دلالة لانها يحتمل الصدوق
 والكذب بآلة انما كذا في الكفاية **قوله** اذا تلف الحسما اذا انقلب طول اب يوم على
 قاروة انسان فكره يجب عليه فمانه ولو كان مجزئاً في فعله لما وجب الضمان
قوله ومجنون غلب اقول ههنا سؤال مشهور قد اختلف في خلاف
 علامة الناظر في هذه الحام وهو ان قيد غلب ههنا توهم اختصاص عدم
 صحة الطلاق بالمغلوب مع ان المعنوي كذلك بينه واعمل شاء وقوع المصراع
 فيه قول صاحب الهداية ولا يجوز تصرف مجنون مغلوب بحال ولم يلتفت الى
 انه انما يقوله في صدق الحكم عليه بعد مجوز التقدير منه في حال ما سواه كان
 في العقود التي هي الضمة المضمون المحض او المتروك بينه وبين النفع وسواء كان بالاجازة
 اولاً وهذا الحكم العام لا ينافي الا في المغلوب لان المعنوي ينفذ تصرفه في النفع
 المحض كقبول الهبة ولو بلا اجازة وفي المتروك بالاجازة واجب منه عدم اشارة
 اشارة شبهة عليه قوله وسبى حكمه وهو انه كالصبي العاقل كانت المجنون
 المغلوب كالصبي الغير العاقل بعقل البيع اي يعلم ان البيع سالب واشترائه جالب
 وقوله ويقصد بها اي لا فادتها هذا الحكم اعني كونه البيع سالباً واشترائه جالباً
 وهو احتراز عن المأزول فانه يبيعه ليس لافادة هذا الحكم **قوله** وهو المعنوي
 الذي الى قال ان يلقى اختلفوا في تفسير واحد ما قيل فيه هو من كالات قليل
 انهم محتبطة الكلام فاسد التدبير لانه لا يضرب ولا يشتم كما فعله المجنون
 كذا في البيان **قوله** العقود الدائرة الى كالبائع والشارع قوله بخلاف الاتهاباي

السوق فسطاطية

قوله
 ان المجنون
 لا يملك
 التصرف
 في ماله
 الا بالاجازة
 من غيره
 او بالبيع
 والسبى
 والاشتراء
 والجلب
 والقبض
 والاحتراز
 والاحتياط
 والاحتكام
 والاحتساب
 والاحتراز
 والاحتياط
 والاحتكام
 والاحتساب

قبول الهبة وقوله فانه يقع بلا اجازة الولى لانه نفع محض فانها
لا يصح وان اجازها الولى لانه كلا منهما ضرر محض عدا في الشيء
والجنون واما العبد فيصح طلاقه كما مر من المصنف آنفا وذلك لقوله ثم سئل
طلاق واقع الاطلاق المتي والجنون ولا تله مكلف تصرف في خلاص حقه
فلم يلزم منه ابطال عود المولى فصح كتصرف ساير الاعرار **قوله** بسفه وهو
خفة يعتبر الانسباء فيحمل على الملل بخلاف موجب الشرح والعقل مع قيام العقل
وقد غلب في تصرف الفقراء على تدهير المال والطلاق على خلاف مقتضى الشرح
والعقل مثل دفع ماله الى المعنيتين والتعاين او شراء الحمامة الطيارة ثم
غال والفاية في البحر واحراقه هذه امثلة البتة يرصوم ذاب السقاء كذا
في الكفاية وقد وقع في بعض نسخ المت وطح منه حجره ما يقع قبله حتى كنهه
بعض شراح الوقاية ونفي انما من النسخ المنتشر قبل التأسيس كما اشار
اليه الشارح في الديباجة **قوله** وايضا اذا اطلب الى قوله والاقرار حكم
مشترك بينهما وبين الشافعي كما هو الظاهر وانما لم يكن بلفظه والمديون
عقفا على انفسه اشعارا لا اشتراط طلب الغرماء في المديون ثم نقول وقع
بعد قوله والاقرار في كثير النسخ بل في كلها وعندنا وعند الشافعي بحجر على
الفاصول وفي اقلها عندنا ولا عطف وعلى التقدير ولا ريبه في فساد لانه
صريح في وقوع الخلاف بينهما في الفاسق وقد صرح مفتي الثقليين بنفيه حيث
قال اعلم ان الحجر عند ابي حنيفة على الحر العاقل البالغ لا يجوز بسبب الفسقة
والدين والفسق والغفلة وعندنا يجوز بغير الفسق وعند الشافعي يجوز
بالحكم انتهى **قوله** بل مفتي ما جئ بل بحجر هؤلاء قال في البدائع ليس المراد به حقيقة
الحجر وهو المعنى الشرعي الذي يمنع نفوذ التصرف الا يرى ان المفتي لو افق بعد
الحجر واخطا لم يخرس كذا في الطب لوباع الادوية بعد الحجر فند بيعه فدل انه
ما راد به الحجر حقيقة وانما اراد به المنع الحتمي يمنع هؤلاء الثلاثة عن عملهم
حسب لانه المنع عن ذلك من ارباب العلم المعروف والنهي عن المنكر كذا نقله
الاستاذ في غرره **قوله** دفعا لضررهم عن الناس لانه الماحج يفسد عليهم
اديانهم والطبيب ابدانهم والفلس اموالهم لانه الانقطاع عن الرفعة في الموسم

يعتري

ضرر محض اية اذ مات في الطريق وليس له اخرى ولا يتمكن على شرايها
ولا على استجارها فيؤدي الى اتلاف اموالهم والمباح من الجود وهو لا يبالى
الانسان ما صنع وما قيل له والمراد ههنا ما ذكره الشارح بقوله الذي يعظم الناس
الحيل اي الباطلة منها كما تداد المرأة لتبين من زوجها واداد الرجل لسقط
عنه الذكوة ثم يلزم كذا في الكفاية **قوله** الى قوله فان استتم اي ابصر ثم واختم
او وجدتم منهم صلاحا في الدين وحفظا لالاوال كذا فيهم من تفسير القاضي
قوله وخمس وعشرون سنة ما روى عن عمر رضي الله عنه انه قال ينتهي
لب الرجل اذا بلغ خمسا وعشرون **قوله** لم يكن منع المال عنه مفيدا لانه
يلفه بلسانه مانع مفيدة **قوله** يمنع الهبة لانها موقوف على التسليم والقبض
وهو على اليد فاذا لم يكن في يده شيء يمنع عنه ذلك وان فعل لم يفد عند ابي حنيفة
وقال لا يرفع اليه ماله ابدا حتى يحسن رشده ولا يجوز تصرفه فيه لانه علة المنع
الفسه فيبقى ما بقي الهبة وصار كالمعتق لبيع ماله اي ابد حتى يبيع ماله بنفسه
لا اداء دينه **قوله** بالخصص اي يعطى القاضي كل واحد من غير ماله بقدر حصته
قوله يبيعهما يعني عندنا **قوله** ومعه عرض اي متاع لرجل بعينه اشتراه
منه واغضه معه صريح في ان وضع المسئلة على المتاع باق في يده **قوله** اسوة
وهي بضم الهمزة وكسر هاء الفتحة فيما اتي به اي اقتدى به اي صار يبيع هذا العرض
مقتدى الغرماء المديون مساويا معهم من اراد التفصيل فليست في اول شرح
الشارح في قوله ثم من ادرك ماله بعينه عند رجل افسس وانسان قد
افلس فهو احو من غيره واستدل به الشافعي على مذهبه في هذه المسئلة
قوله بلوغ الغلام وهو في اللغة الوصول وفي الاصطلاح انتهاء حد
الصغر لما كان الصغر احدا اسباب الحجر وجب بيا انما فيه فوضع هذا الفصل
ايبان ذلك **قوله** بالاختلام الحام بالضم ما يراه النائم يقال حلم واحلم **قوله**
فان لم يوجد اي شيء من المذكورة **قوله** وبه يفتي وهو رواية عن الحسن
ومذهب الشافعي **قوله** ولما تسع سنين قيل هذا اقل ما قيل فيه لانه بعضهم
قال اثنا عشر سنة وبعضهم خمس وعشرون سنة وهو قول عمر
رضي الله عنه **قوله** فان افسس اي الغلام والجارية يقال رهنه اي قرب في بلوغ

فصل قوله

ولم يعلم ذلك منهما فقالة **قوله** صدقاً أي القول قولهما قيل هذا إذا بلغ الغلام
 اثني عشر سنة أو أكثر ولا يقبل فيما دون ذلك لأنه الظن بكذبه وقد أشار الله
 إلى هذا المعنى بقوله وإدعى له اثني عشر سنة وسأنتع سنين **قوله** وهما
 كالبائع حكماً لأنه معنى لا يعرف إلا من جهتهما ظاهرهما فإذا أخبر به ولم يكذب بهما
 الظاهر قيل قولهما فيه كما يقبل قول المراء في الحيف **كتاب المازون قوله**
 الأذنب تلك الحجر هذا معناه الشترى وأما معناه اللغوي فهو الإعلام قال الأبقاف
 وهو الإطلاء لغة لأنه ضد الحجر وهو المنع فكانت إطلاقاً عن أي شيء كان
 وفي الشرح الإطلاء في حق التجارة بإسقاط الحجر نرى **قوله** صار مانعاً إلى آخره
 لأنه بعد الوفاء وبقي أهلاً للتصرف بلسانه الناطق وعقله المتميز لكن لما كان
 تصرفه يوجب تلويح الدين برفقه أو كسبه فذلك هو المولى الحجر عنه فلا بد
 من إزالته لئلا يبطل حقه من غير رضاه فقوله وإسقاط الحق كالتفسير لقوله
 فك الحجر **قوله** فإن الإسقاط لا يتوقف كالإطلاء والعنافة وتأجيل الدين وتأخير
 المطالبة إذا الإسقاط يتلوا شيئاً في المعراجية **قوله** إذا أذن في نوع من التجارة
 كالبنز مثلاً يعلم أنه في الحزب والصباغة وغيرهما من أنواع الحرف **قوله** بخلاف
 ما إذا أذن بشراء شيء معين لا يقال هذا مخالف لقوله بغير هذا أما إذا قيد
 فعندنا يعلم التجارات لا الأقل صريح في التقييد لا يفيد الأذن والتكليف في أنه
 يفيد لا نأقول المقيدة كما قد لا يجوز أن يكون إذا وهو الأمر بالتصرف
 الشخص كما يبيع عين بشخصه من الأطعمة والأشربة والأثواب وغيرها
 وهو الإعلام لأنه لو جعل ذلك إذا نأ لاستد باب الاستخدام لا فضائه إلى أنه
 من أمر شراء بقل بغيره كان مأذوناً بتأجيله بقرارات بدو تستغرق رقبته
 ويؤخذ بها في الحال فلا يقدم أحد على استخدام عبده فيما أسند إليه حاجته لأن
 غالب استعمال العبد في شراء الأشياء الحقيقية وقسم لا يجب أن يكون إذا
 وهو الأمر بالمعروف والنهي كالأمير بيع نوع معين من أنواع الأعيان المذكورة
 وهذا الحرف الذي مد امر النوعية والشخصية هو المفهوم من مفهوم صاحب
 الهداية صرح به الأكل **قوله** وسكت ما ذوت قال في الهداية في تفصيلها ولا فرق
 بين أن سح عيناً مملوكة للمولى أو لا حتى فإن قيل هذا مخالف لما في فتاوى قاضي خان

في المازون فقه

حيث قال

أذن في نوع من التجارة

حيث قال فإذا رأى المولى عبده يبيع عيناً من أعيان الملك فسكت لم يكن إذا
 حتى اختار بعض الأفاضل روايته على ما في الهداية وإدراجها في كتابه قلنا لعل
 هذا من قبيل اشتباه إحدى المسئلين بالأخرى فإن ما نقله السائل منه ليس
 مسألة الهداية بل هي التي أوردناها قاضياً ذات بعيدة ما نقله منه حيث قال ولو رآه
 عبده في خانوته يبيع متاعه فسكت حتى يباع متاعاً كثيراً من ذلك كان إذا ولا ينفذ
 على المولى بيع العبد ذلك الباع فمن نظر في هاتين المسئلتين يخبرهم بعدم المخالفة
 بين الكتابين **قوله** وإنما يكون مأذوناً وهو باب بياب الضرورة وقد عرف في الأصول
قوله وصريحاً أي يشبه صريحاً بأن يقول أذن لك في التجارة وهذا بالإجماع بخلاف
 الأذن دلالة فأت فيه خلاف زفر السكاكي **قوله** فلماذا مطلقاً قال أذن
 لك في التجارة أو في التجارة ولم يقيد بشيء بعينه أو بنوع من أنواع التجارة
قوله إن دل على نفي الحكم يعني أن لم يحمل تعليل المقدم صحة كل تجارة من المأذون
 على الأذن المطلوب بقوله فلماذا مطلقاً صح كل تجارة منه على الصراحة
 بالأذن المقيد فلا مخالفة بين هذه أويين قوله السابق فلماذا في نوع ثم أذن
 وإن حمل عليه بالتوفيق باعتبار انضمام قيد الإجماع في كلامه كما فعله
 الشارح **قوله** لأنه تبرع لأنه خلاف المقصود بالمقصود بالبيع الاستباح دون
 الاتلاف فكان بمنزلة التبرع ولهذا اعتبر من المبرع من الثلث وما هو خلاف
 المقصود لا ينتظمه الأذن بالمقصود **قوله** من أب التجارة فلما يملكه الجهر يملكه العبد
 المأذون لأنه بعد الأذن كالحرف يتصرف مليحة نفسه كما مر **قوله** بهما أي بالبيع
 والشراء **قوله** أي يأخذها يعني يملك المأذون أن يستاجر الأرض ويستخرج
 لمساقبها وهي دفع الشجر إلى من يصلح به بجزء من ثمره فلينظر في كتاب المساقا
قوله احترازاً عن المفادضة لأنها ينعقد على الوكالة والكفالة وهي لا تدخل
 تحت الأذن حتى لو فعل المفادضة صار غنائماً لأنه غناب مع زيادة نصيب
 بقدر ما يملكه المأذون وهو الوكالة **قوله** وغيرها كما كان في غيرهم أقول
 المراد بهذه الغير غير الأرض المستأجرة للمأذون لدخوله في قوله ويتقبل
 الأرض كما صرح به الشارح بقوله أي يأخذها **قوله** طعاماً يسيراً فيه إشارة
 إلى أنه لا يجوز إهداء غير المأكولات أصلاً وإلا هدايا يسيراً جامع إلى الضيافة

المسيرة وهي معتبرة بحال تجارتها ففصيل ان كانت ما تجارتها مثلا عشرة
آلاف درهم واتخذ ضيافة بمقدار عشرة كانت يسرا وان كانت مال تجارتها عشرة
مثلا فاتخذ ضيافة بمقدار دنانير فذلك يكون كثيرا عرفا والهدية بالماكول كالضيافة
والقياس ان لا يصح شيء من ذلك لانه تبرع كل تركناه وفي المسيرة لانه من
ضرب رات التجارة استجلا بالقلوب المعاملين مع المادون له من التجار كذا في البيانية
قوله ويضيف من يطعمه اي من يعامل به كذا في التوفيق **قوله** قد راعه اي
مثلا ما يحيط بالتجارة لانه من صحتهم اذ قد يكون اخذ العيب اخرته من المظهر **قوله**
ولا يزوج اي لا يكتفي في تزوجه لاذن المفهوم من الاذن العام للتجارة بل يجب
ان يادون له قصدا على حدة وما يجب التنبيه على انه لا يجوز للمأذون ان يتخذ
أمة للجماعة واي صرح المولى بتزويجه قصدا على حدة حتى ان المولى لو سلم
الى مأذونه أمة الملوكة فقال اعطيتك ووهبتك فتمنع بما تمنع الزوجان ان شاء
فقبضها فوطئها يكون زنا محضا وحراما حراما ولا فرق بينهما وبين الاجنبيات
الا بسقوط الحدة فيه للشبهة كذا في النخلة والبيانية وهكذا افتى
شيخي رحم حين استفتاء سلطان عصره طاب ثراه من هذه المسئلة وقد
اسلفنا بعضا من المباحث في باب تصرف المكاتب فلينظر فيه **قوله** ولا يكاتب
اي لا يجوز للمأذون ان يكاتب عبده لانه تصرفه لاذن من يتضمن التجارة
وهي مبادلة المال بالمال والكتابة مبادلة المال بفك الحجر ولهذا يجوز له
ان ياذن عبده كما صرح به الزيلعي **قوله** ولا يعتق اصلا اي لا يمان ولا يخير
لانه التبرع محض وهو لا يملكه والاذن تصرف بفك الكتابة فمن لا يملك الا في
فاولي ان لا يملك الا على **قوله** بشئ يسير كالرقيق ونظير وغيرهما فاروى
عليه الصلوة عام حجة الوداع لا يخرج المرأة من بيع زوجها شيئا ففصيل لعدم
الطعام يارسول الله قال من اطعم افضل اقوامهم فالمراد به المدخر كالخطة
وهي قنطرة واما غيره فلما ان يتصدق به من غير استطاعة الزوج وكذا الأمانة
في بيت موكا ما تطعم وتنصت على العادة بدون الاذن صريح كذا في الدراية
واشبهت قوله فان المرأة الي وان كانت مسوقة بالبيان مناسبة ذكرها ههنا
لكنه في الحقيقة تحليل قول المنع ولا يمان الي **قوله** كبيع وشراي ينظر قوله

دين بالتجارة وقوله واجارة واستجار ينظر قوله او بما هو في معناه وهو صوت
وجوب الدين بالبيع وهو ان سح وتحت البيع وهلك الثمن فبايده وصورة
الدين بالاجارة ان يستعمل الاجرة ثم هلك المستاجر قبل تمام المدة فان المستاجر
يرجع بما اعطاه فهذه ادين لحقه بسبب الاجارة وذكر الامانة بعد الوديعة لان
الامانة اعم ههنا كذا في النهاية **قوله** وبكسبه اي يتعلق دينه بالمأذون بكسبه
ويقسم بين الغرماء بالحصص وقد اكتفى عن ذكره بذكر تقسيم عن العبد
قوله لا بما اخذه سيده واسما الى الفرق بان الكسب الذي يبداء به ادين
المأذون وهو الذي عبر عنه المص بقوله ويكسبه حصل المدين الكسب
الذي لا يصرف الى اداء دينه اصلا وهو الذي فيه مولاه قبل لحوق الدين به
قوله والسيد اخذ غلته مثلا الغلة كل ما يحصل من غناء الارض وكرايتها واجرة
غلام او نحو ذلك ومعناه ان يأخذ الصريته التي ضربه عليه في كل شهر بعد
ما زمه الديون كما كان يأخذها قبل ذلك وما زاد على ذلك من الغناء كان
للغرماء ولا يأخذ اكثر مما اخذه قبل الديون والقياس ان يأخذ اصلا وان اخذ
شيئا رده لانه اخذ من كسبه وكسبه حق الغرماء لكنه استحسن ففصل بملامة
المقر قبله للمولى لانه في اخذ المولى ذلك منفعة للغرماء بايقانه على الاذن بسبب
ما يصل اليه من الغلة فلولا لم يكن من ذلك بحجر فلا يحصل الكسب واما الزيادة على
ذلك فلا يأخذها لعدم الضرورة حيث لا يحد ذلك من باب تحصيل الغلة
فان اخذها ردها على الغرماء لتقدم حقهم ثم ما فيه كذا في العناية **قوله** فانه
يصح الي اي ابتداء بمعنى انه لو اذن المولى لعبده الاذن في التجارة وعلم به العبد
كان مأذونا فادنى ان لا ينافيه بقاء لانه اسهل من الابتداء **قوله** اما اذنه جواب
عن دليل الشافعي بما لا يخفى **قوله** مطبقا اي جن سيد المأذون جنونا مطبقا وهو
ماروف عن محمد انه مقدم بشهر وفي رواية اخرى عنه سنة واما على قياس
قوله الي يوسف فيبقى ان يقدر بكثر السنة واثمانية به لان جنونه لو كان غير
مطبق وهو ما يوجد ساعة وينعدم اخرى او يوجد يوما وزول يوما لا يتغير
لان الاهلية لا تزول اعلم ان الحجر في الاباء وموت السيد وجنونه ولحوقه بذات
الحرب حكى لا قصد في يعتبر جميع شرائطه فقوله بشرط ان يعلم قيد لا يتصل

هو به لا ما قبله حتى لو علم اهل سوقه وهو غافل لا يكون حجرا وكذا لو علم
هو لم يعلموه لو علم اقلهم لا يصير مجبوراً كذا فهمت تقريره الذي يلي **قوله** لكن
اذا اذنا جواب عن دليل زور وهو يقول الاستيلاء ليس بحجر عليها اعتباراً
بالابتداء فان المولى اذا استولد امته قبل ان ياذن لها ثم اذنا جاز فلذا اذا استولد
بعد الاذن وهو القياس ومنه جيتا هو الاستحسان بناء على العادة في الظاهر
جرت على انساب يختص ام ولد كما بينه الشارح بولاد ان دبرها
وكذا حجر العبد بالتدبير اما في الامة فلا تملك لا يتعين للفراش حتى يقصد تخصيصها
واما العبد فوجهه مكشوف **قوله** غرم السيد قيمتها لا يقال ان الاعتاق ادخل
شرا في الاتلاف على الغرماء فما وجه ان لا غرامة في اعتاق ام ولد المديونة
والمديونة على السيد وقيمته الغرامة عليه لا نأقول المكشوف وجهه بحيث
لا شبهة على من له ادنى عين لاد منشاء حسرات الغرماء هو الاستيلاء والتدبير
الذي ان يعنات تعلق الدين بالرقبة فوجود العتاقه وعدمه بعد مرأشبات
في عدم اضطرار **قوله** او بدت عليه صح عطف على قوله ان ماله اما ان
اخذ اقرب بدت عليه صح اقراره في الحال حتى يواخذ به في الحال من كسبه واد
رقبته لا يتأخر الى ما بعد العتق عند الاغنى مع اعلم ان صحة اقرار الدين بعد
الحجر مشروط بوجود شيء معه من كسبه بمقدار ما بقي باء ما اقر به حتى لو لم يوجد
معه شيء أصلاً لم يصح اقراره قطعاً في قوله انهم جميعاً واد وجد البعض فيصح في مقدار
الموجود يؤيده قول صاحب الهداية فيقضي بما في يده متصلاً بقوله او يقر بدين عليه
قوله لا باقل الى اشارة الى خلافاً لادعهم الى كما صرح به الشارح بقوله وعندنا
ان باع باقل الى لا يقال هذا مخالف للتوقيف حيث قال وان باع منه بالاكل فالبيع
جائزاً يفاق في النيب اليسير والفاحش ويبطل الخبايا لا نأقول ههنا خلاف
بين العلماء فبعضهم قالوا ان تجوز بيع المأذون المديون باقل من القيمة محتجب
بهما خلافاً للاعظم وهو مختار صاحب الهداية ويتبعه المصنوع والشارح وبعضهم
قالوا بايقان على التجوز وهو الصحيح يؤيده قول صاحب العناية وتخصيصهما
بهذا الحكم اختياراً من بقول بعض كشارح فيل والمصنف ان قول الكل لا للمولى
ان يخلص كسب عبده المأذون لنفسه بالقيمة بدين البيع فلا يكون له ذلك

بالبيع او في فصار العبد في تصرفه مع مولاه كالمريض المديون في تصرفه مع
فكان صاحب التوفيق اشارة الى الجرحان رأى القائلين باتفاق الكل حيث لم يتعرض
بخلافه مع مطالعة للمعتبرات التي تكلمنا على الخلاف **قوله** اذا كان عليه دين
محيط ويعلم منه اذ الم يكن عليه دين لا يجوز **قوله** بين ازالة الخبايا بايصال
التمتع الى تمام القيمة والخبايا في اليسوع معروفه واصلها جبايجير اخوة بالفرج
اعطاه والحياة بالكسر العطاء كذا فهم من المغرب **قوله** اي يؤمر السيد اي
جاز البيع لكن المولى مخير بين الامرين كما في جانب العبد سواء كانت الخبايا
كثيرة او يسيرة لاد الزيادة تعلق بها حق الغرماء قال في النهاية هذا على اختيار
صاحب المبسوط واما على رواية صاحب الكتاب فان هذا البيع لا يجوز عندنا خفيفة
كما ذكر في جانب العبد كذا فهم من العناية **قوله** فان سلم المبيع الى المولى الى العبد
المبيع اه وانما بطل لاد حق المولى ثابت في العين من حيث الحبس سقط بالتسليم في المولى
بالية العين بعد البيع والثابت في العين من حيث الحبس سقط بالتسليم في المولى
سقط به ولو فرض بقاء حقه بعد سقوطه كما به ذلك في الدين لكونه في مقابلة العين
والمولى لا يستوجبه على عبده حتى لو تلف شيئاً من ماله لم يضمن **قوله** يضمن القيمة
سواء علم المعتق الدين او لم يعلم به لانه تلف ما تعلق به حقهم بيعاً واستيفاء
من ثمنه وضمن الاتلاف لا يختلف بالعلم وعدمه ولا يوجب ازيد من مقداره التلوه
فبقى الباقي على العبد كما كانت ويطلب به بعد العتق وهذا معنى قول المصنف فهو
فضل دينه معتقاً **قوله** وغيبة المشتري معناه باعته بثمن لا يفي بدينهم بدون
اذن الغرماء والدين حال وانما اعتبار الغيبة لانهما لا يضمنان بحجر البيع والشري
بل يغيب ما فيه حق الغرماء وهو العبد لانهم يستسعون او يبيعونه كما يريدون
وذلك يغيب بالغيب لا بحجر البيع والشراء وقيد بعدم الوفاء لاد ثمن العبد اذا
وفي بدو نهم ووصل اليهم فليس لهم تقويم وقيد بعدم الاداء لاد البيع لو كان
بأذنهم لا يتأتى بهم التضمين قطعاً وقيد بالحلول لاد الدين لو كانت مؤجلة قبالة
بالكثر من قيمته او باقل منها جاز بيعه وليس لهم حق المطالبة حتى يحل دينهم
فاذا حل ضمنوه قيمته لانه تلف عليهم مثل حقهم وهو المأكلة هذا بدينه ما في
العناية **قوله** فجاز الغرم بيعه اي ان شاء اجاز الغرم بيعه وله ثمنه وليس

له التضمين لانه الاجازة اللد حقه كالاذن السابق ولو كان باذنه لم يكن
هناك ضمان فلذا اذا اجاز قوله او فحق المشتري اى ان شاء الغريم ضمن
المشتري ثم ان ضمن المشتري رجع المشتري بالثمن على البايع لانه استرداد القيمة
منه كاسترداد العبد ولو ظفروا به وان ضمن البايع قيمته ثم الباع الذي جرى بين
البايع والمشتري لاذن المانع **قوله** وتد عليه اى على البايع يعنى المولى قيل
معناه اذا قبله بقضاء لانه القاضى اذا مرة فقد فسخ العقد بينهما فعاد الى الحال
الاولى كما لا يخفى **قوله** يكون للغرماء ولاية رد البيع لانه فائدة هذا الاعلام
انما هو سقوط خيار المشتري في الرد بعيب الدية فيكون البيع لازماً بينه وبين البايع
وان لم يكن لازماً في حق الغرماء اذ الم يكن في الثمن وفاء ديونهم فلم يرد البيع
لتعلق حقهم وهو الاستيفاء والاستسعاء من رقبته به كذا في العناية
فان قيل اذا باع المولى عبده الجاني بعد العلم بالجناية كان مختاراً للفداء فما بال
هذا يكون مختاراً للقضاء الذي توب من ماله اجيب بان موجب الجناية لدفع على المولى
فاذا تعدر عليه بالبيع طوبى به لبقائه الواجب عليه واما الذين فهو واجب
في فدية العبد بحيث لا يسقط عنه بالبيع والاعتاق حتى يواخذ بعد العتق فلما
كان كذلك كان البيع من المولى بمنزلة ان يقول انا اقضي دينه وذلك مما عده
منه بالنسبة فلا يلزمه **قوله** والمشتري متكرراً وانما يقيد بالانكار لانه المشتري
اذا اقرب بينهم وصده قهرهم في الدعوى كان لهم ان يردوا البيع بلا خلاف
قوله من يباذله اى فيما يده **قوله** قضاء على الغائب لانه العقد قائم بكل من
العاقدين فسخه حكم عليها كذا فيهم من تقرير الاكل **قوله** فهو ما ذوت وهو
استحسان والقياس ان لا يقبل قوله لانه اخبر عن شيء احد ما ان ملكه وهو
اقرار منه على نفسه والباقي اخبر لانه ما ذوت وهذا اقرار على المولى واقرار
عليه ليس بحجة وجه الاستحسان ان هذا اخبر في المعاملة وخبر الواحد
فيها مقبول الا يرى ان واحداً اذا قال انا وكيل فلان او مضاربة وليس عليه
احد يكذب به يقبل قوله لانه الظاهر انه يصدق ولا يكذب فكذا هنا لانه في
التجارة منفعة لمولاه فانظروا انه ما ذوت ما لم يثبت الحجر ولان الناس حابسة
الى قبول الاحاد في هذا الباب لانه انساب يبعث عبده الى الافاق ليبتجر او يضارب

فلو قلنا ان قولهم لا يقبل لغيره الامر على الناس لانه يحتاج العبد ان يستعجب
مولاه انا البيل وامراف النصار او شاهدين عدلين بشهادته على الاذن والمضاربة
وما ضاع امره امتنع حكمه كذا في البيان **قوله** دليل على اذنه والقياس ان لا يجوز
بيعه وشراؤه لانه يحتمل ما ذوتنا ويجوز ان لا يثبت لاذن بالشك وما في يده مال
مولاه فلا يباع في دينه بالشك وفي الاستحسان يجوز ان يطلب العبد بديون الغرماء
لانه قوامه على المبيعة مع الثمن دليل على اقراره انه ما ذوت لانه عاقل ودين
فانظروا انه لا يقوم على تصرفات باطله كذا في البيان **قوله** الا اذا اقر سيده
اى بقوله المولى انه ما ذوت فانه يباع ح فان حكم الماذوت ان يباع في الدين
واما ان قال انه يجوز فالقول قوله لانه متمسك بالاصل وعلى الغرماء البيئته
لانه دعوى العبد الاذن كدعواه الاعناق والكتابة فلا يقبل قوله عند وجود المولى
الا بالبيئته قوله والمولى لم يغيرهم اى لم يجهلهم مغروراً **قوله** وتصرف الصبي
شروع لبيان احكام اذ الصبي بعد الفسخ عن احكام اذ العبد الا انه قد تم
الاول لكثرة وقوعه وكونه مجمعا عليه في الجواز لا يقال قد انبعث حال الصبي
في كتاب الحجر لانا نقول انما ذكر هناك لبيان حرم دهرنا لبيان كونه ما ذوتنا
ياذن ولينه فلا يخفى **قوله** والانتساب اى قبول الهبة قوله وما نفع وضركان
قيل اذا باع شيئاً باضعاف قيمته كان نافعا محضاً لقبول الهبة فيجب تقوده بلا
تعليق وتوقف اجيب بان الاعتبار في ذلك هو الوضع لا الجزئيات الواقعة اتفاقاً
والبيع في اصل الوضع متردد بينهما **قوله** لا يصح تصرفه الى لاد حجره لصبا
نفسه وهو باق بعد الاذن وبقاء العلة يستلزم بقاء المعلوم لا محالة بخلاف
حجر الرق فانه ليس للرق نفسه بل يجوز المولى وهو سقط باذنه كونه
راضياً بتصرفه ح ولانه مولى عليه حتى يملك المولى التصرف والحجر عليه
والمولى عليه لا يكون والى المناقاة لانه الاول سمة العجز والثاني سمة القدر
وهما متضادت فلا يجتمعان ولان بقاء ولايته لنظر الصبي ليتوسع طريق
التميل والاصابة عليه فيستوفى المصلحة بطريقين بمناسرة المولى وبمباشرة
الصبي ويمكن به من حجره لاحتمال تبدل حاله من الهداية الى غيرهما متى جعلناه ولياً
عليه باعتبار اصل الاهلية لم نجعله فيه مولى عليه ومتى جعلناه مولىً باعتبار

تصور الاهلية لم نجعله وتبانيه كذا في الكفاية **قوله** وشرط اي شرط كونه
 ماذ وتاي عن ان الشرط من كون الصبي عاقلا ان يحرف مفهوم البيع لان يفر
 بخرع العبارة هذه عين عبارة البيان **قوله** في اقراره بكسبه عين كان او دينا
 لوليه او لغيره **قوله** مع ان اقراره الذي الى اشارة الى عسى يرد على قوله فان
 الولي اذا اذن الصبي الى من اذن الولاية المتعدية فخرج الولاية القائمة وان كان
 لا يملك الاقرار على مال الصبي فكيف افاده ذلك باذنه والجواب انه افاده من حيث
 كونه من تواج التجارة والولي يملك الاذن بالتجارة وتا بعدا وقد عتبت اشاع
 عن هذه الجواب قوله لان من قام التجارة الى **قوله** في ظاهر الرواية قبل
 وجه الظاهر ان الجبر انك عنه بالاذن التحق بالباغيين ولهذا نقض ابو
 خيفة في جده الاذن تصرفه بالغيين الفاخرين كالبائعين فكذلك الارث
 والكسب في محلة الاقرار سواء لكونهما مائنة والله اعلم **كتاب الغصب**
 وهو في اللغة اخذ الشيء من الغير على وجه القهر والظلم مالا كان
 او غيره زوجة فلا بد من خلاف وفي الشريعة ما ذكره المصنف قوله هو اخذ مال
 الى وقوله لا في مال الحزني وفي اقرار الحرب **قوله** ان زوايا المصنوب
 مثل ولد المصنوب وثمر البساتين وقوله لان ثبات اليد الى لا تعدا من
 اخذ الغصب الذي ذكر وقوله بدو ان اليد لانها ما كانت ثابتة على هذه
 الزيادة حتى يزيلها الغاصب **قوله** وسياتي في الحقول المص وشرطه كون
 المصنوب ثقليا الى **قوله** وفي الاخر ايسر على حاله ولهذا وقع النزاع
 بين من يجلس عليه وبين من يتعلو به لا يحكم بكون الجالس صاحب
 اليد لان البسط على المالك فينبغي ان يثبت يده عليه ما بقي اثر عمله لا يتفاء
 ما فنيها بالانقل والتحويل كذا في التبيين **قوله** والغرم بضم الغين المعجمة
 وسكون الراء المهملة ما يلزم ادائه ومعنى المسئلة ان الغصب ان كان
 مع علم الغاصب بانه ملك المصنوب منه تخلفه الاثم وردد العين ان كانت
 قائمة والمغرم ان كانت هائلة وان لم يكن مع علمه بان ظهر ان المأخوذ
 مال نفسه مثلا كانت المسئلة بخلافه في جميع ما ذكر سوى الاثم فانه مرفوع
 عنه بقرينة وليس عليكم جناح فيما اخطاتم به ولكن ما تعدت قلوبكم قوله

رفع عن امتي الخطاء والنسيات والمراد الاثم به هذا زبدة ما في الكفاية **قوله**
 والعهدي المتقارب كالجوز والبيض **قوله** ورفعه قال الجوهر كرفعه الشيء
 اصله وجوهه **قوله** اقول هذا اعدل اختيار لقوله التا وقوله اذا لم يبق الى اشارة
 الى جواب الا عظم وقوله يوم الانقطاع لا ضغط الى جواب عن قول الرباني كما
 لا يخفى **قوله** كالعدي المتفاوت كالزمان والبطخ والسفرجل كالشباب والدواب
قوله وشرط كون المصنوب اي شرط تحقق الغصب الموجب للظمان **قوله** فهو
 غصب عقارا وهو كل مال له اصل كالدار والضيعة وقوله وهلك في يده بان غلب
 السيل على الارض فبقص تحت المال او غصب دارا فهو من باقة سماوية او جاء
 السيل فذهبت بنائها **قوله** كما اذا بعد المالك عن المواشي فان ذلك لا يكون
 غصبا حتى لو جبر المالك حتى تلف مواشيه لا يضمن **قوله** وضمن ما نقص
 بفعله يعرف النقصان بان ينظر بهم كان تناجر هذه الارض قبل استعمالها
 وبهم تناجر بعده وتفاوت ما بينهما نقصانها ومن صور النقصان بفعله
 ان يفعل في الدار الحداثة والنقصان فضعف جدارها بذلك فانهدمت و
 اتما قيل بفعله لانه اذا انهى من بعد ما غصبها وسكن فيها لا يسكنها
 وعمله بلا افة سماوية فلا ضمان عليه عند الا عظم والتا **قوله** او غناه
 دعي بالنون والهاء المهملة الهزال ومنه الخيف او اطلو ونقدها
 وحاصل المسئلة على اربعة اوجه الاول ان يشترها ونقدها منها ويجب
 فيه التصدي بالرجع الثاني ان يشترها ونقدها من غيرها الثالث ان يشترها
 ونقدها منها والرابع ان يطلو ونقدها ولا يجب التصديق في شيء من هذه
 الثلاثة لان كلا من الاشارة والنقده لا يفيد التعيين ما لم يتأكد احدها
 بضم الآخر اليه فيتمك في الاول فقط كما لا يخفى **قوله** والبناء على ساجه
 ولين اقول وجود التعيين منها لا يخفى عن نوع خفاء فلو قال في تقرير اصل
 المسئلة لو تغيرت العين المعضوبة بفعل الغاصب حتى زال اسمها واعظم
 منافعا واختل ملك الغاصب بحيث يمنع امتيازها او يمكن يخرج زالك
 ملك المصنوب منه كما فعله الزيلعي كائنا الاشلة كلها واضحة **قوله** ونقدها
 بعض العين يعني من حيث الظاهر والغالب اذا اظهر ان الثوب اذا قطع

يقوت شئ من اجرائه ويقوت بعض منافعه ويبقى بعضها وقوله وفي سير
 الى معنا ما لا يقوت فيه شئ من العيب والمنفعة وانما يدخل فيه النقصان
 من حيث المالية بسبب فوات الجودة قبل الاول اشارة الى الفاجئ والثاني
 الى سير وهو الصحيح وانما وضع المسئلة في الثوب اشارة الى ان الحكم
 عام في الذي ليس كالقيصر وغيره فيما لم يلبس كالكراسي هذا زيد
 ما في العناية **قوله** بالقلع والهداى بقلع البناء او الشجر ورد الارض فارغة
 الى ما ذكره **قوله** امر بقلعه جملة وقعت صفه لكل واحد من البناء والشجر على
 سبيل البدل **قوله** بقلع الصبغ ما أمكن اي يقصر القصار **قوله** لانه النقص
 يكون له وهو بالكراس المنقوض يعني ان الحاصل من البناء المنقوض كالخشب
 والادهر جرت للغاصب اما الصبغ فيلحقه شئ ولم يحصل للغاصب منه شئ فلم
 يؤمر الغاصب بقلع صبغه كيلا يقوت حقه بالكلية **قوله** والسويق مثلي
 شروع في بيان وجه تخصيص السمن بالقيمة والسقيري بالمثل كما لا يخفى
فصل قوله ولو غيب يعني من غصب عيناً فجعلها غائباً فالملك بالخيار
 ان شاء انتظر الى ان يوجد وان شاء ضمنه قيمته **قوله** لا يكون سبب الملك
 لانه عداوة محضه وما هو كذلك لا يكون وسيلة للملك الذي هو امر شرعي
 وتنع محض كما لو غصب مدبرة وغيبته وضمنه قيمته فانه لا يملك بالادعاء
قوله بخلاف ما لا يقبل الجواب عن قول الشافعي كما لو غصب
 مدبرة **قوله** بقوله اي بقوله الغاصب مع يمينه فله الخيار لانه لم يتم رضاه
 بهذا المقدار حيث يدعي الزيادة **قوله** لانه الملك المستند الى معنى ان الغاصب
 لا يملك المخصوص بالملك الحقيقي الثابت من كل وجه ما لم يضمن فيكون ملكه قبل
 الضمان ملكاً ثابتاً من وجه دون وجه لانه ثابت بطريق الاستثناء وهو
 لا يكون الا ناقصاً غير حقيقي وايضاً هو ثابت كدفع ضرر وحق احماع البدلين
 في ملك واحد وما هو كذلك لا يكون الا ناقصاً والملك الناقص يكفي لصحة
 البيع لانه عتاق لانه لا ينفه الا في الملك الحقيقي الثابت من كل وجه بالنقص
 وهو قوله مع لا عتق فيما لا يملكه ابن آدم والبيع ينفذ في الحقيقي المذكور اي
 الحكمي الثابت من وجه جميعاً بالنقص ملك الكاتب والمأذون فانه ملك ناقص

فصل قوله

مع ان كل واحد

مع ان كل واحد منهما ان يبيع عبده وليس له ان يعتقه وبالحالة ان ماله دليل
 كل من النفاذ في البيع وعد ماله في اذ عتاق انصب كائن على في العناية **قوله** سببها
 اي سبب النقصان والولد **قوله** لا بعد نقصاناً وذلك لانه السبب الواحد
 لما اثر في الزيادة والنقصان كان الزيادة خلفاً عن النقصان كما يبيع لما ازال
 المبيع عن ملك البائع او دخل الثمن في ملكه فكان الثمن خلفاً عن مالبة المبيع
 لا اتحاد السبب حتى ان الشاهد ان اذا شهد على رجل يبيع شئ بمثل قيمته
 فقضى القاضي به ثم رجعا لم يضمن شيئاً وهذا لان الفوات الى حلف كلا فوات
 فصار كما اذا غصب جارية سحنية ففوت ثم سميت او سقطت سنيتها ثم شرب
 كذا في الاكلية **قوله** لان سبب التلف يعني العلوف حصل في يد الغاصب فكانت
 لم يردتها فملك عند كماله عند الغاصب ثم ردها ثم قتل بتلك الجناية
 عند المالك فانه يرجع على الغاصب بقيمتها كانه لم يردّها اصلاً فلهذا كذا في
 الهداية **قوله** فانه اي في تقاسمها يبقى الضمان اي ضمان الغصب وقوله
 بعد فساد اليد اي يكونها جلي **قوله** فانه ما غير مضمونة عندنا الا ان يكون
 وقف او مال يتيم فان منافعها يضمن كذا في الفصولية لنا ما روى عن عمر وعليا
 حكماً بوجوب قيمة ولد المخروص وحرية وردد الجارية بقرها وان المخروص
 كان يستخذم مع اولادها ولو كان ذلك واجبا لما استكتنا عن بيان ذلك
 لوجوبه عليها كذا في البيهقي **قوله** وعنه مالك مضمونة اي يجب اجر المثل
 بناء على المنافع تضمن بالاداء والسكنى تلاف والتعطيل يجب كذا في التحقيق **قوله**
 وتلاف خمر المسلم اي وبخلاف التلاف **قوله** فلهذا اي جعلها خلاصاً **قوله** الى
 الشخص وبالعكس مخرج به في الهداية **قوله** احد هو المالك به شئ الى المثل
 الغاصب اي يدفع شيئاً لانه التحليل تطهير للخمر فلا يضاف اليه المالية والنفقة
 والادبغة اظهر للمالية والتقوم فصار كغسل النجس فكما ان غسل الثوب
 المخصوص النجس لا يزيل ملك المالك فلهذا **قوله** ولو تلف اي لو تلف
 الغاصب الخلل الذي يصير من الخمر المخصوص والجلد المدبوغ الذي دفعه
 بعد غصبه ضمن مثل الخلل لانه تلف مالا متقوماً خالصاً للمالك متباً وفيه
 الجلاء ظاهراً غير مدبوغ في رواية لانه المصل لوصف الدابة فلا يلزم عليه

ضمن

اكثر وأكثر الفقهاء على انه يضمن قيمته مدبوغاً لا صفة الدبغة تابعة
للمدبوغ فاذا كان الاصل مضموناً فلا بد وان يستتبع وصفه وعندها اخذها
المالك واعطى ما زاد الملح قال صاحب الهداية ومعناه ههنا ان يعطى مثل
وزن الملح من الحل **قوله** وردت ما زاد الذبح وبيان انه ان ينظر الى قيمته فكيف غير
مدبوغ الى قيمته مدبوغاً فيضمن فضل ما بينهما **قوله** لانه غصب الملح تفصيل
دليله ان مالينه وتقومه حصل بفعل الغاصب وفعله متقوم لاستعماله مالا
متقوماً فيه ولهذا كان له ان يجبره حتى يستوفي ما زاد الدبغ فيه فكان خاله
والجلد تبع لصنعه الغاصب في حق التقوم ثم الاصل وهو المنفعة لا يجب عليه ضمانه
بالا تلاف فلذا البتة فصار كما اذا هلك من غير صنعه **قوله** لكن العيب اذا كان الملح
اقول اشارة الى ما رده على قوله والضمان يتبع التقوم وهو انه لا تقوم للجلد عند
عدم هلاكه ايضا مع انه يجب رده ج والجواب انه وجوب الرد حال قيامه بناء على
ان الرد يتبع الملك والجلد غير تابع للصنعة في حال ثبوته قبلها وان كان غير متقوم
وههنا نقوض ذكرنا اجوبته في الهداية **قوله** وعند ابن حنيفة مع انما يضمن الملح
شروع في بيان كيفية الضمان عند الاعظم بمعنى ليس معنى قوله بالضمان
انه يضمن قيمته صالحة للمو بالغة ما بلغت حتى قال ابو الويثيق لو ان انسان اراد ان
يشترى البزبوظ ليجعله وعاء للملح او قصعة يجعل فيها الشربة اذا دق **قوله**
ليضع القطن فيه بكم يشترى فيضمن قيمته به ذلك المقدار كما في الجارية المعينة
الى اخر ما ذكر في الهداية **قوله** اما طبل الغزاة الى اقول هذا اصريح في ان الخلاف
المذكور اولاً بينه وبين صاحبه فيما عدا هذه المشروعة المذكورة فقط و
ليس كذلك بل المتبادر من عبارة الهداية اولاً ان يكون الضمان واجبا في جميع
انواع الالبط ببقية قيمته غير صالح للمو عنده وليس بواجب عند ههنا في جميعها
سواء كان للغزاة او للفرس او للعباد او للعب الصبيان او الجياد او غير
ذلك من الاموال الشرعية فضلاً عن غيرها واما الاتفاق المذكور في رواية اخرى
كما يدل عليه قول صاحب الهداية بعد ذكر الخلاف المطول بين الفريقين وقيل
الاختلاف في اذق و الطبل الذي قوله بضمها لتقومها ولكن لا يملك المدبر
بإداء الضمان لانه لا يقبل النقل من مكان الى مكان صريح به في الكافي والفريقين

مذكور

مذكور في آخر باب معنى البعض من الهداية حيث قال التقوم يبتنى على الاحرار
قوله ورد بالحق بكسر الهمزة ما شذ به الدابة والقربة كذا في الصحاح **قوله** قد ذهب
الى انه كوراة من العبد والدابة والظاير او سعى الى سلطان اي وسعى به
وساية كذا في الصحاح وقد فسر صاحب الكشاف في افعاله بهرم كد او
السلطان **قوله** ولا يرفع اي لا يقدر دفع اذا يه الا بالمر ففعله الى السلطان
قوله قد يفهم صفة السلطان اي قد يأخذ بمثل هذه الكلمات من الرعايا مالا
وقد لا يأخذ وقوله انته وجد اي فلانا فوجد مقول لقوله افعال مع سلطان
من غير حق اي من غير صد ورذنب وجبرية **قوله** زجر له قيد لقوله ضمن لا لقوله
حتى كما توهم وهو ظاهر والله اعلم **كتاب الشفعة** مناسبتها للغصب كون
كل منهما ملك انسان مال غير بلا رضا وجه تاخيرها عنه مع كونها مشروعة وانه
وفور الحاجة الى معرفته للاحتراز عنه وسبب اتصال الملكية وشرط كون
المبيع عقاراً وهي مشتقة من الشفع وهو انتم ستميت بها لما فيها من ضم المشتري
الى عقار الشفع ومعناه الشري ما ذكره المصنف بقوله هي تلك عقار الى اخر
وهو كل مال له اصل وقرار من دار وصنية كذا في المغرب وما في حكمه كالعلو
فانه يستحق بالشفعة ويستحق به لشفعة في السفلى وان لم يكن طريق العلو
في السفلى لانه استحق بالعقار بماله من حق القرار كذا في الكافي **قوله** المراد بالوجود ب
الشفعة بثبوت يعني لا الوجوب المصطلح الذي يلزم من تركه الاثم كذا في البيانية
قوله بعد البيع وكذا ثبت الشفعة بعد ما في معنى البيع كالصلح على مال والهبة
يعوض كذا في شرح المجمع **قوله** بقدر الجمار فيه وفي الخلط متعلق بحجب اعجاب
الشفعة ويقسم على عدد الرؤوس اذا كانوا اكثر من واحد لا يقدر الملك لانهم
استووا في سبب الاستحقاق بوجوب علة استحقاق لكل في حق كل واحد منهم
ولهذا وانفرد واحد الكل والاستواء في العلة يوجب الاستواء في الحكم
ولا يترجح بكثرة العال بل بقوة فيها وقال الشافعي يجب بقدر الملك حتى لو كان
دار بين ثلثة لاحد هو نصيبها والاخر ثلثا والثالث سدسها فباع صاحب
النصف نصيبه فالشريكان واخذه بالشفعة يقسمانه اثلثة ثلث لصاحب السدس
والثلث لصاحب الثلث ولو باع صاحب الثلث ثلثه يقسمه الشريكان الباقيان ارباعاً ربع لصاحب

منه بشفعة

السدس وثلاثة ارباع لصاحب النصف وارباع لصاحب السدس من سدسه يقسمه
الشريكات الباقيات الخمسا خمساً لصاحب الثلث وثلثه اخماسه لصاحب النصف
عنده وعندنا يقسمان في كل نصفين كذا في الكوسجية **قوله** ثم الجار ملاصق
سواء كان مكتباً او مادوناً او مائة مائة بطلاء الحديث وهو قولهم من الشفعة لشريك
ثم يقاسم **قوله** انما سمي بهذا الاسم قبل انما سمي به تتركاً بلفظ الحديث حيث قلنا لم شفعة
لنواشراى طلبها على وجه السرعة والبادرة كذا في الاكلية **قوله** كان الشفع
ثبته من وثبة بالثاء المثلثة والباء الموحدة التمانية وهي الطغرة وقد فسر في
الصالح كل واحد منهما بالآخرى **قوله** او على من بعده هو اى يشهد على شخص
يكون معه العقار من بايع ان لم يتم البيع او مشتريان سلمه وقد عبر عنه الشارع
بقوله او عند صاحب اليد قال شيخ الاسلام الشفع انما يحتاج الى طلب الاشارة بعد
طلب المواثبة اذا سمع الشراء حال غيبة من المشتري والبايع والدار اما اذا سمع
الشراء بحضور احد هؤلاء فطلب طلب المواثبة واشهد على ذلك فهو كفيته ويقوم
مقام الطلبين **قوله** سال القاضي الخصم قيل عما يجب عليه ان سأل بعده بسبب
شفعته لا اختلاف اسبابها فانما على مراتب كما عرفت فلا بد من بيان السبب ليعلم
هل هو محبوب بغيره او لا ودرجات ما ليس بسبب كما تجار المقابل سبباً عند
شرح اذا كانت اقرب بابا كذا في الاكلية **قوله** والعهد على البايح يعنى قبل تسليم
البيع الى المشتري واما بعده فلا ريبه في ان العهد على المشتري كما صرح بك
في الهداية فعبارة المص لا يخ عن اخلاف فليتا مل وقال الشافعي العهد على
المشتري بكل حال سواء اخذها من يد البايح او من يد المشتري لانه عنده حقوق
العقد ترجع الى المالك كذا في الكفاية **قوله** وايضا ملك صدق البنتين الى التخصيص
دليلهما هذا انه لا تنا في بين البنتين في حق الشفع يجوز تحتى البنتين بالف
واخرى بالقبض على ما شهد عليه البيات وفسح احداهما بالآخر لا يظهر في حق الشفع
لنا كذا حقه فجاز ان يتجدها موجودين لانها لا يتولى بينهما عقود الا باعتبار
الاول فالج بينهما غير ملك فيصالحا اكثرها اثباتاً لان المصير الى المترجح عنده
تعدر التوفيق **قوله** بطلت شفعتها وقد روى ابن ابي الكك عن ابي يوسف
انه كان يقول اولاً كقولهما وهو ما ذكره في الكتاب ثم رجع وقال له ان ياخذها

عند حلول الاجل وان لم يطلب في الحال لانه الطلب انما هو للاخذ وهو في الحال لا
يمكن منه على الوجه الذي يطلبه لانه انما يريد الاخذ بعد حلول الاجل او بين مؤجل
في الحال ولا يمكن من ذلك فلا فائدة في طلبه في الحال فسكونه لعدم الفائدة في الطلب
لا اعتراضه عن الاخذ **قوله** والشفيع ذى قال في العناية هذا الاحتراز انما اذا
كان مرتداً فانه لا شفعة له سواء قيل على رقبته او مات او لجو يد امر الحرب ولا
لورثته لانها لا يورث **قوله** وقيمة الخنزير اعترف عليه بان قيمته لها حكم
عليه الخنزير ولهذا اوجب بان مراعاة حق الشفع واجبة بقدر الامكان ومن
ضرورة ذلك دفع قيمة الخنزير بخلاف ما لا امر على الفاسد وطريق معتدلة قيمة
الخنزير الرجوع الى من اسلم من اهل الذمة او من تاب من منسقه المسلمين فان
وقع الاختلاف في ذلك فالقول فيه قول المشتري مثل ما اذا اختلف الشفع في المشتري
في عقد امر الثمن **قوله** من غير تليط اى من جهة من له الحق وهو الشفع صرنا
احتراز عن اللو هو بانه والمشتري بالشراء الفاسد فان ساعدهما حصل بتليط
الواهب والبايع **قوله** على احد اى لا يرجع بما نقص بالقلع على البايح ان اخذها
منه ولا على المشتري ان اخذها منه **قوله** بخلاف المشتري استأثره الى الجواب
عن فتوى ابي يوسف يرجع القيمة فيهما بناء على ان الشفع مع من اخذ منه
صار كالمشتري المغرور من جهة البايح **قوله** ياخذ بجميع الثمن بخلاف ما اذا غرق
بعض الارض حيث ياخذ الباقي بحصته لان البناء وصف والاوصاف لا يقابلها
شئ من الثمن اذا قام من غير صنيع احد واما بعض الارض فليس بوصف لبعض
اخر فلا بد من اسقاط حصته ما غرق من الثمن **قوله** ياخذ لخصلة الارض قيل طريق
معرفة الخصلة ان يقوم الارض والتل وحدها ويقوم التمر وحده ثم يقسم
الثمن عليهما فما اصاب الثمار سقط من الشفع وما اصاب الارض والتل اخذ به
الشفيع **كتاب ما في فيه اولاً** وانما قال وان لم يقسم قال في الكفاية
في تفسير ما لا يقسم اى لو قسم فتمت حصة لا يستفع بها **قوله** كرى الى يعنى
بيد الرعي مع الرعي **قوله** لدفع مؤنة القملة عنده قيل في الضرر الذي يلحقه
الشريك باجرة القمام **قوله** لا في عرف وهو وزن القلم للناع وكل شئ
عرض الادراهم والذنانير فانها عين قال ابو عبيد الحروف الامتعة التي لا يدخل

ما في فيه اولاً

كيل ولا وزن ولا يكون حيوانا ولا عقارا **قوله** لا يعوض اي بشرط عوض يقبض
بلا شيوخ في الموهوب وعوض لانها هبة ابتداء وان لم يكن العوض مشروطا فلا
شفعة فيها **قوله** ببعض الدار **قوله** في جميع الدار في شئ من اجزاء
الدار **قوله** ولا يفسد بشرط النكاح ولو كان البيع اصلا يفسد بما لو قال بعت منك
هذه الدار على ان تزوجني نفسك **قوله** اي يثبت الشفعة اي ثبت للمشتري
مطلقا وللتمويل للشراء الشفعة في مشراه ولما ذكر في رد عليه انه فايده اخذ
الشفعة في ملك نفسه اجاب عنه بقوله وفايده الى صورة المسئلة التي تظهر
فيها الفايده ان يبيع ثلثه ولها جار ملاصق فاذا بيع الدار واشترى احد الشركاء
ليثبت الشفعة للمشتري سواء اشتراه اصالة او وكالة كذا ثبت للموكل اذا
اشترى الوكيل لاجله وثبت ايضا للشريك الاخر لا للملاصق فلا يكون للبائع
شفعة اي مطلقا لا اخذ الشفعة لكل واحد منهم سعي في نقض ما تم من
جهته وهو مردود **قوله** ولا يكره جملته لا سقوط الشفعة اعلم ان الخلاف
فيما اذا لم يكن ثابتا بعد واسقاط الثابت فلهذه اتفاقا وهي ان يقول المشتري
للمشيع بعد اخذ الشفعة انا ابيعها منك بما اخذت فلا فايده في الاخذ بالشفعة
فاخذ المشيع بكلامه الموقف لم الشفعة فتسقط ببق الدار في يد المشتري
سالمة كذا في النزاية والكافي **كتاب القسمة قوله** يثبت في القسمة
من الخيارات ما شئت في البيع وليس لهم الرجوع اذا قسم القاضي او نأيه كذا افرم
من المختار **قوله** وغلب فيها الا فرانها مثل يعني ان معنى الافراز الذي هو
عبارة عن قبض عين الحق ظاهر في الكليات والموزونات لعدم التفاوت فكان ما
اخذ من احد هما من نصيبه مثل ما ترك عليه بيعين او واحدة المثل كذا لك بمنزلة
اخذ العيب **قوله** كما في قضاء الديون يعني ان الديون يجبر على القضاء والديون
تقضى بائنا لا فصار ما يؤدى به لا عما في ذمته وهذا اجبر في البادلة قصدا
وقد جاز فلا يجوز بلا قصد اليه اولى لان المقصود الاصل ههنا انتفاع
احد من نصيبه على الخلو ووجوب الاجبار على غيره **قوله** لا حث لانه ارفع
بالناس حيث ولم يصرف الى القسام ما ان القسمة وابعده عن التهمة لانه
متى يصل اليه اجر عمله على الدوام لا يميل الى البعض طمعا بالرشوة **قوله** صح

لان الاجرة

لان الاجرة على المقسمة والنفع بهم ايضا على الخصوص وليس قضاء حقيقته
حتى يجب نفسها او اجرتها على القاضي حتى يجوز للقاضي ان تاخذ الاجرة على
القسمة وان يختم له اخذها على القضاء **قوله** ويجب كونه عدلا عالما بهما ولقد
احسن المص لم ياخذ الامانة مع العدالة لصاحب الهداية وهي مستلزمة لها
قطعا واعتد امر القناية والكفاية بان ذكر الامانة بعد العدالة وان كانت
من لوازمها يجوز ان يكون غير الامانة نقل معناه ان ذكر الشئ في محل واحد
مرة اخرى اصالة يجوز ان يكون للدلالة على ظهوره في ذلك المحل فيترد عليه
ان الشرط المعبر في القسام ان كان هو نفس العدالة بلا اعتبار ظهور حافظتك
الامانة كذلك وان اعتبر ظهورها فيلزم ظهور الامانة قطعا لان الامانة مستلزام
ظهور المذوم ظهور اللازم مما لا يثبت على احد **قوله** اي تقسم واحد بين
معنى اشتراك القامدين **قوله** والعقار معهما القول غير صيغة معهما الى
معهما اشعار منه بعدم ارتضاء لفظ المص وايدته بنقل عبارة الهداية والخطبة
بما لو روي ما اوردوا على الهداية عليه **قوله** لا يقسم اي وان اقاموا البيعة على
الشراء والفرق بين الشراء والامتن مذكور في الهداية تفصيلا **قوله** الا برضاهم
متعلق بجميع ما يقدمه من قوله لا الجناس **قوله** وقال لا يقسم الدين وجه
قوله ان الدين متحد جنسا لا اتحاد الاسم **قوله** وفي الجواهر لما ذكر المص او لا
شيئين بقوله لا يقسم الدين والجواهر وقد شرح الاول بقوله وله ان السعادت الخ
فشرح في شرح الشان بقوله وفي الجواهر يعني ان الجواب فيه على التفصيل في قول بعضهم
ان كانت اجناسا كاللثاني واليواقيت لم يقسم بعضها في بعض فان الفرد جنس منها
امكن التعديل فيه فجازت قسمته وقيل في الجواب على تفصيل اخر ان كانت اللثاني
واليواقيت كبارا لا يقسم للفرد التفاوت وان كانت صغارا يقسم لقلة التفاوت
وقيل جواب القدوري على الاطلاق فلا يقسم الجواهر لانه جنساتها في شرع جبرالة
الدين وهو لا يقسم عند الاغنياء والجواهر والى قال في الغاية هذا الصريح عند القائلين
هذا القيل الاخير المطلق هو المراد بقول المص والجواهر عطف على المتقيات قبله **قوله**
ويقوم البناء لحامه اليه بالاجرة اذا البناء يقسم على عدة فربما يقع في نصيب
احد من شئ منه فيكون عالما بقسمته كذا في الاحكامية **قوله** وكتب اسماء اصحاب

السهم أي كتب أسامي الشركاء على رفاع فيطوى كل رقعته منها ليحفظها
 البذرة ويدخلها في طين ثم يخرجها حتى لا يفسد وهي مثل البذرة في
 وعاء يخرج واحد بعد واحد **قوله** فاب وقع مسيل الخ صورته دائرية
 رجلين فيها صفة وبيت كان بابه ومسيل ماء البيت على ظهر الصفة فاقسمها
 صاحب الصفة مع قطعة من الساحة احدها ولم يشترط في القسمة ان يترك
 الطريق والمسيل على ما كان قبل وصاحب البيت يقدر ان يفتح بابه فيما اصابه من
 الساحة ومسيل ماؤه في ذلك فاداه يمر في الصفة ومسيل ماؤه في كنف ليس
 له ذلك بل صرف باب البيت ومسيل الماء الى ما اصابه من الساحة تحقيقاً لمعنى
 القسمة وهو قطع الشركة وان لم يقدر فستخرج القسمة لا يخلو لها بقاء ولا اختلا
 من وجهه كذا في النهاية **قوله** سفلى وعلو صورة المسئلة ان يكون علو مشترك
 بين رجلين وسفله لا خير وسفلاً مشتركاً بينهما وعلوه لا خير وبيت كامل مشترك
 بينهما واكمل في امر واحد او في امرين لك تراضياً على القسمة وطلباً من القاضي
 القسمة وانما قيدت بانه لك لتلايقال يقسم العلوم السفلى قسمة واحدة اذا
 كانت البيوت متفرقة لا يبيع عند الا عظم كذا في العناية **قوله** وشهادة القايين
 حجة فيها معنى ان اختلفوا فانكر بعضهم استيفاء نصيبه فشهد القاسمان
 عليه يقبل سواء نصيرهما القاضي او صاحب السهام بالتراضي عندها وقال محمد
 لا وهو قول ابي يوسف اولا وقول الشافعي وقيل اذا اقتسما بالاجرة لا يقبل
 اتفاقا **قوله** على فعل غيرهما وهو الاستيفاء لانه فعل القاسمين الا فرار
 والتمتر فهو منفع عن الشراة لكونه محسوساً بخلاف الاستيفاء فانه فعل
 صاحب الحصص فهو في غاية الظهور وانته اعلم **كتاب المزارعة** **قوله** نهى
 عن المزابرة وهي المزارعة ومنها اشتق الجير لا تارة لمعاطلة الجبار وهو
 الارض الرخوة **قوله** وكاب في معنى قفيل الطحان وهو ان يتاجر ثور الطحن
 له براً فقيظ من دقيقه وهذا اصل كبير يعرف به فاد كثير من التجارات
 يتما في يارنا كما في باب الاجارة الفاسدة **قوله** بشرط صلاحية الارض
 الى قوله فيبطل شروع لتعداد الشروط الثمانية المشهورة لها **قوله** وكذا المدة
 لانها عقد على منافع الارض والعامل وهي لا تعرف الا بالمدة وعند محمد بن مسلمة

في
 المزارعة
 في
 المزارعة

لا يسطر بيان المدة ويقع على سنة واحدة **قوله** ورب البذر لانه المعقود عليه
 يختلف باختلاف البذر فان البذر كان من قبل العامل فالمعقود عليه منفعة الارض
 وان كان من قبل رب الارض فالمعقود عليه منفعة العامل فلا بد من بيان
 المعقود عليه اذ الجحالة تؤدي الى النزاع بينهما **قوله** وجنسه اي ذكر
 جنس البذر **قوله** وقسط الاخر اي نصيب من لا بد له لانه اجرة عمله وارثه
 فلا بد ان يكون معلوماً **قوله** والشركة في الخارج الى عند حصوله لانه هو المقصود
 بها فينقذه اجارة في الابتداء ويتم شركة في الانتهاء فليقطع هذه الشركات
 كانت مفدة للعقد ويؤيده تفريع قوله فيبطل ان شرط واحد هو فقرات شاة
 الخ **قوله** اذ لا مناسبة بين الارض والعمل وقانون الفقهاء في معرفته التجانس
 والتأثير الى ما صدر فعلة عن القوى الحيوانية فهو جنس واحد كالعالم
 والثور وما صدر من غيرهما فهو جنس آخر كالبدن والارض **قوله** ويجبر
 من الى الخ شروع لبيان صفة عقد المزارعة بكونه لازماً او غيراً وهو لازم
 في حال دون اما بعد القاء البذر في الارض فانه لازم من الجانبين ليس احد
 فسخه الا بعد رواتم قبلة كل لازم من جهة من ليس البذر منه وغير لازم
 من جهة من هو منه فلو امتنع صاحب البذر لم يجبر عليه لانه لا يمكنه المضى
 على العقد الا بضرر يلزمه وهو استهلاك البذر في الحال ولم يدبرانه خارج
 ام لا فصار كمن استاجر رجلاً لهدم داره فدم قبله فله ان يرضى به لانه امتناع
 عن التلاف ملكه وان امتنع غيره اجبر الحاكم على العمل لانه لا يلحقه بالوفاء بالعقد
 ضرر سوى ما التزمه بالعقد وهو اقامة العمل وهو قادر عليه كما التزمه به
 فان قيل اليس الحال في جانب صاحب البذر كذلك قلنا نعم لانه في الالتزام موجب العقد
 اياه ضرر فيما لم يتأله العقد لان البذر ليس بمعقود عليه بخلاف العمل فانه
 ما في العناية والكفاية **قوله** وقد كبر اي والحال ان العامل قلب الارض للذرع
 كذا فهم من الصحاح **قوله** يكون عليها بقية الحصص اي بقدر ملكه بعد انقضاء
 مدة المزارعة لانه عمل مشترك حيث انزى العقد باثراً والمدة واستحقاق العمل
 على العامل انما كان في المدة بالعقد ولم يزوج بخلاف ما اذا باع رب الارض والذرع
 بقل حيث يكون العمل فيه على العامل لان العقد ثمة يبقى في مدته وهذا معنى قول صاحب

أي ليس تذكر

الهداية لان هناك بقينا العقد في مدته والعقد سندی العمل على العامل
 وبهذا سكتف ان قوله صدرا الشريعة بعيد هذا لما حصل ان كل عمل قبل الادراك
 فهو على العامل محمول على اذ اكله قبل مضي مدة المزارعة ليتصور بقاء
 العقد واستحقاق العمل على العامل اذ لو مضى فلا عقد ولا استحقاق فلا منافاة
 بين قوله يكون عليهما وبين قوله فهو على العامل فليتا **قوله** كاحترق الحصاد
 الى الحصاد قطع الذرع بعد ادراكها والرفاع بفتح الراء الملهمة وكسرها ان
 يحمل الزرع الى البيذ رد الدوس وطى الزرع لاخراج الجيوب من غلاتها والندرة
 تميز الحب من التبن بالزرع كذا في معتبره كتب اللغة **قوله** فان شرط العمل
 الذي يكون بعد انتهاء الزرع كالحصاد واخوانه عليه فسدت المزارعة لانه
 شرط لا يقتضيه العقد وفيه منفعة لاحد بها فيفسد العقد كشرط الحمل او
 الطحن على العامل **قوله** فالماصل ان الكل عمل الى معنى اما العمل ثلثة الاول ما كان
 قبل الادراك كالحفظ والتقى وكرى الانهار فهو على العامل التام ما كان بعد
 الادراك قبل القمعة كالحصاد ونحوه فهو عليهما على الا شريك الثاني ما كان
 بعد القمعة كالحمل الى البيذ والطحن فهو على كل واحد منهما في نصيبه خاصة
 الاول معدود من اعمال المزارعة الاخرات قال الزاهدى رحمه الله معنى الطيب
 في قوله تع كلوا مما في الارض حلا لا طيبا ان من ذرع الارض محافظا على القلوب
 في موافقة الجماعلة لكنه اخر صلوته عن وقتها بالزراعة لا يكون زرع طيبا وكذا
 لو زرع او اخرس بغير طهارة او منع الاجرة عن الاجير او اجرة بعد ما جف
 عرفه وكذا اذا اختار اداء الثمن بعد حلول الاجل او اداه متفرقا بدون رضى
 البائع ويستحب ان يلقى البذر على ارضه ثم يمشى ركعتين ثم يقول اللهم
 انا عبد ضعيف سئمت اليك هذا فسلمه لي وبارك لي فيه ثم يمشى على
 التبن ثم فانه تع يحفظ هذا الزرع عن آفاته وبارك فيه والله اعلم بالصواب
مسألة هي مفاعلة من الشقى **قوله** هي دفع الشجر
 الى ولو ضم اليه غيره بعطفه عليه كان سائما عن ايرها من التخصيص الخالف
 لما سبق من قوله وتصح في الكرم الى قوله والنخل **قوله** فان لادراك الثمر وقيامه معلوما
 بخلاف الذرع فان من الناس من يذرع في الحريف ومنهم يذرع في التبع ومنهم

من يذرع في الصيف واذا كان ابتداء العمل مما يتقدم ويتأخر كما ان السرا كذا
 فكانت المدة مجهولة فلا يجوز كذا في الجلاية قال الزيلعي هي كالمزارعة في جمع ما
 ذكرنا الا في اربعة اشياء احدها يحجر عليه لانه لا ضرر عليه في المضي بخلاف
 المزارعة حيث لا يحجر صاحب البذر اذا امتنع وانما اذا انقضت المدة يترك بلا اجرة
 ويعمل بلا اجرة وفي المزارعة باجر على ما بينا والثاني اذا استحق النخل يرجع
 العامل باجر مثله والمزارع بقيمة الزرع والربع المدة وهي مذكورة في هذا الكتاب
 ايضا **قوله** ويوقع على اول ثمر يخرج اي في اول السنة لانه لا دراك الثمر فقيما
 معلوما عادة والثالث عادة كالثابت شرطا فصار المدة معلومة وان يقدّم
 او تاخر فذلك سبب لا يقع بسببه منازعة عادة وقد يتقنان العقد يتناولون
 ثمره فخرج وفيما وراء ذلك شك فلا يثبت الا المتعلق حتى قالوا ان المساقاة تفقد
 ان لم يخرج الثمر في هذه السنة لعدم تناول العقد غير هذه السنة فكانا متنازعا
 على ذلك **قوله** لا يخرج الثمر فيها كما اذا كانت العقد بينهما على ان يفرس شجره
 لا يخرج ثمر في قد ان هذه المدة كالكرم في سنة واحدة مثلا **قوله** والا الى
 وان لم يخرج بالفعل بل تاخر فموجه الحق فلا عامل اجر مثل فساد العقد
 لانه تبين الخفاء في المدة المستماة بخلاف ما اذا لم يخرج اصلا لانه ما حدث من الافرة
 لا يثبت ان الثمار لا يخرج في المدة المذكورة فلم يثبت المنفعة في العقد صحيحا
 وموجبه الشك في الخارج ولا خارج فلم يكن لواحد منهما على صاحبه شيء
 كذا في الكافي **قوله** العمل الى ادراك الثمر فيه تكلف لان هذه العبارة تشعر بان
 الاجرا انما هو مقابل العمل اللاحق الى نفع الثمر وليس كذلك لانه لما ثبتت
 فساد العقد بعد من الخروج لزوم اجر العمل السابق فيحصل الانقطاع بينهما با
 الكلية ويمكن ان يقال ان معنى قول لي عمل يدوم عملا ومعنى قوله الى ادراك
 الثمر الى مخرجه لانه ما لم يخرج لم يستحق الاجرا صلا بناء على جواز ان لا يخرج
 ابدا الا في سماء وية فليتا **قوله** والوطاب يعني البقو كالكرات والا سفا
 ناخ ونحوها وهو المشهور **قوله** والثمر في وهو كسر الزرع ونشيد
 الباء ما لا يبلغ الى كماله من كل شيء كاللحم الغير المطبوخ مثلا والمراد ههنا هو الثمر
 الذي لا يتوى ولا يدرك الى كماله الملك له كالبسر الا خضر **قوله** يقوم العامل

الميتقن

بدر

كما كان ولو التزم العامل ان يأخذ حصته نيا تخير ورثة الآخرين ان
يقسمون الخارج على الشرط وان يعطوه قيمة يصيبه منه وان ينفقوا عليه
حتى يبلغ فيه رجوعا بذكر في حصة العامل منه ولو مانا جميعا كان الخيار الى ورثة
العامل لما يتناق ان ابوا كان لورثة رب الارض خيار ثلثه على ما وصفنا
وانما لم يتعرض لشرح قوله او مضى لان حكم مضى المدة والشرف وحكم موتها
وموت احدها سواء هذا اذ بدت في الهداية والعناية **قوله** على سعة وهو
بفتح السين والعين المهملتين وبالفاء وروى غصن النخل وقد يطلق على
نفس الغصن الذي يعمل منه الزيت والمرايح والمراد ههنا المفتوح **قوله**
رفع قضاء بفتح القاف اي ارض يميناء خالية عن الاشجار وغيرها **قوله**
فيما هو حاصل وهو الارض **قوله** والغرس رب الارض وهو بفتح الغين المعجمة
وسكون الواو المهملة المغروس وقد جاء فيه الكسر ومنه قوله لم يأخذ غرسه
كذا في المغرب **قوله** لانه غرس برضاء الى ولاته تعذر ردة الغراس لا تصالها
بالارض فانه لو قلع الغراس وسلمها لم يكن تسليم الشجر بل يكون تسليم القطعة
خشبة ولم يكن مشير وطابل المشروط تسليم الشجر بقوله على ان يكون الارض
والشجر يلبس رب الارض والغراس بصفين وفي فتاوى قاضي خان رجل
دفع الى رجل رضاء مائة معلومة على ان يغرس المدفوع اليه فيها اغراسا
على ان ما يحصل من الاغراس وانما يكون بينهما جاز فليفتق بينهما وبين قول
المصود في قضاء **كتاب الزبايح** جمع ذبيحة وهي اسم لما يذبح كالذبح
بالكسر واما الذبح بالفتح معرب بانه اتلا الحيوان بازهاق ووجه في الحلال للانتفاع
بلمه بعد ذلك **قوله** كما لم تدره من تدرى في البراء اذا سقط فيها او من جبل فوات
النظرة هي التي ضربت بالقرب فانت منه **قوله** ونحوها كالمختنقة والموقودة وما
اكل السبع **قوله** ثم قسر التذكية وهو بالذال المعجمة اسم للذبح المخلص وهو ما لم
يذكر فيه غير الله وانما سمي الذبح بها لانها في اللغة اما بمعنى الحدة والسرعة يقال
فلان ذكي اذا كان سريع الفهم بخبرة خاطرة وسكة في اذا كان ينوع عاينة واما معنى
الطهارة قال عليه الصلوة والسلام دباغ الادبم ذكوة ويجوز ان يكون على الذبح لكلا المعنيين
لما فيه من سرعة الموت وطهارة الذبح عن الدم المسفوح الذي هو نجس كذا في

في
الذبح

المعراجية **قوله** والمخير من الصدر وهو نوزب المذهب موضع القلادة منه
قوله والود جاب الودج والود آج عرف في الفوق وها و د جاب اي عرفان ترك
فيهما الدم كذا في الصحيح **قوله** وهو سهو من الكاتب او غيره كان الاول الشا
الى كاتب غير صاحب الهداية والثاني اليه كما صرح بهذا صاحب العناية حيث
قال ووقع في بعض النسخ بالعكس وليس بجيد **قوله** فلم يجز فوق العقدة
وهي الموضع المرتفع في اعلى العنق وانما لم يجز لانه لا يوجد فيه قطع الحلقوم
والمرق **قوله** وبكل ما افري الادج واج يقال افري الشيء بالفاء والراء المهملة قطعه
لافساده يقال افري الذيب بطن الشاة قال الكسائي افري الادبم قطعه على جملة
الافساد وفله قطعه على جهة الاصلاح كذا في المعراجية اي حل الذبح ايضا بكل ما
قطع العروق واخرج ما فيها من الدم لان المراد من الادج واج هنا كل الاربعة قليبا
وانهم بمعنى اسأل من نهرا لما جرى في الارض **قوله** والمرودة اقول قد ضمها بعض
شرح نظام الوقاية بكسر الميم ولم يخدم في المعبرين من اللغات وقد اوردوها
صاحب الدستور في الميم المفتوحة **قوله** الذبيحة ميتة يعني كما ان الذبح بهما
قايين ميتة عندنا كذلك الذبح بهما من ذبيحة ميتة عندنا فاعني **قوله** فانها
من مدي الحبشة الذي بنتم الميم وفتح الذا المهملة جمع مديك وهي سكين عظيم
يعني ان الحبشة يفعلون باسنانهم واطفارهم ما يفعل غيرهم سكين عظيم **قوله**
وتدب اعداء شفرة الاحداه جعل الشيء سريع القطع والشفرة بفتح الشين
المعجمة وسكون الفاء وبالراء المهملة سكين عظيم وفي المغرب هي السكين
العريضة التي استعمالها القصاب والمراد ههنا المعنى الاخير **قوله** قيل الاضجاع
وهو وضع جنب الغير بالارض **قوله** وكبره بعده استدل صاحب الهداية بما روي
انه لم يراى رجلا اضجع شيئا وهو محمد شفرته فقال لقد اردت ان تميتها موتا
هلا حدة تما ان تضيها قيل عليه هذا التما يستقيم اذا كانت المذبح من ذوى العقول
يعقل ان التمديد لزبحه والامر بخلافه واجيب بان هذا السؤال الذي اورد على
حديث زبدة الكونين مع كونه سوء ادب لا يتوجه اصلا لا الوهم كافي في لو رآك الخوف
والا لم والعقل انما يحتاج اليه في ادراك الكليات وما غف فيه ليس منها **قوله**
وذبحها من قفائها وضميرها وضمير رجلها ارجعة الى الذبيحة المذكورة في اول الباب

والخيل مع الكراهية في النزع من القفا، فخص بما اذا بقيت حية حتى تقطع العرو
وان مات قبل قطع العرو لا يؤكل لوجود الموت بلا ذكوة كذا في شرح الجمع **قوله**
حتى يبلغ النجاس بفتح النون والكسر والنعم لغة فيه فسم صااحب الهداية بانه
عرو ايضاً في عظم الرقبة ونسبه صاحب النهاية الى السهو وقال سوخط ايضاً
في جوف عظم الرقبة يمتد الى الصلب وروى ان الحيوان ان مركب من عظام واعصاب
وعروى وهي شرايب واورام وماعنه شئ سمي بالحيط اصلاً ثم ذكر في الهداية الاصل
لجامع في افادة معنى الكراهية وهو ان كل ما فيه زيادة ألم لا يحتاج اليه في الذكوة
مكروه **قوله** قبل ان تبرء بضم الراء من باب خبر من البرودة فتفسيره بالسوء
تفسير باللام كما لا يخفى او اقل هو ما لا يخفى والاخر من الذي لا يسان له
والثاني عابد الصميم والجوسى عابد النار **قوله** وتارك التسمية عمداً لا يحل
ذبحه لان النهي المطلق في قوله تعالى ولا تأكلوا مما يقتل منكم والمسلم والكتابي
في ترك التسمية سواء **قوله** وايضاً اذا لم يوجد في فاه قبل ما فرق بين حاصل
قوله واقرى مجتده وبين قوله وايضاً قلنا الاول احتياج بحمل قوله تع ولا تأكلوا
الآية على قوله تع او فسقا أهل لغير الله به بناء على قرينه قوله تع وانه لفسق
والثاني احتياج بحمله عليه بناء على عدم عدة من المحرمات **قوله** ناراً قبل ولا تأكلوا
الح فيه مناقشة وهي ان ظاهر هذا الكلام يخالف الحديث الذي نقله ابن محسري
والبيضاوي في تفسيرهما في آخر سورة الانعام حيث قال لا عن رسول الله ثم ترك
على سورة الانعام جملة واحدة الحديث لان قوله لا تأكلوا ينافي ظاهر كونه نذراً
احد بهما قبل الاخرى فليتل **قوله** وعند مالك لا يحل في النسيان ايضاً هذا
بصريحه مخالف لما ذكره البيضاوي والبقوي في تفسير قوله تع ولا تأكلوا عالم يذكر اسم
الله عليه الآية حيث صرح بحمل متروك التسمية ناسياً عند مالك وان كان
موافقاً للجمع والعبود والجار ويملك التوفيق بين هذه المعين بحمله على اختلاف
الروايات من مالك رحمه الله **قوله** انه يذكر مع اسم الله تع غير وهو على ثلاثة
اوجه الاول مكروه والثاني حرام والثالث لا بأس به اشارة الى ان الاول بقوله
وصلاً لا عطفاً الى الثاني بقوله وحرم الذبيحة ان عطف الى الثالث بقوله
فان فصل صورة ومعنى الى **قوله** اللهم تقبل من فلات قال اني بلغ رجلي او يقول

بسم الله محمد الرسول الله بالرفع فيكده ولا يحرم الذبيحة وان قال بالخفض لا يحل
وقال بعضهم هذا اذا كان يعرف النوا ولا وجه ان لا يعتبر الاعراب وجه الكراهية
وجود الوصل صورة والعراب ظاهرة ووجه الحل فقد ان معنى الشربة **قوله** وجب
نحر الابل النحر قطع العرو عند الصدر والنحر قطع العرو في اعلى العنق تحت
الحنيت وجه الاستحباب في كل موافقة السنة واجتماع العرو في الابل في اسفل
العنق عند الصدر وفيهما في المذبح وجه الكراهية في الكل بخالفة السنة وهي
بعض في غيره فلا يمنع الجواز والحل **قوله** صيد انسان اي صار انياً بعدما
كان وحشياً **قوله** نعم توحن النعم بفتح النون والعين المهملة واحدة الانعام
وهي المال الراعية واكثر استعمالها في الابل ومعنى توحن صار شيئاً بعد ما كان
انياً **قوله** ولا الحشرات هي صفار وارب الارض واحدة حشرة كذا في البيانية
قوله والخيل اي ولا يحل الخيل والمفهوم من الجمع الحرمة ومن الهداية كراهية
تحريم قبل في الفرق بين الحرام والمكروه التحريم اي فاعل الاول معاقب في العقاب
دون الثاني وقيل الصحيح انه مكروه كراهية تنزيه كذا في الشرح **قوله** والجرية
والمال ما هي بالجر عطف على سمك ويكونان مستثنين من حرمة حيوان
المائى فان قيل لم خص هذين النوعين بالحكم بالخيل او لا مع انهما يستحكم على انواع
اسمك به وهما نوعان منه كما سيشرح به الشارح ولو لم يذكر هما ولا لدخله في
الحكم الا في قطعاً فافادة افرادهما بالذكر قلنا كانتا تبادراً الود على ما نقل في الغريب
عن الرباني من ان جميع السمك خلاف غير الجريه والمار ما هي **قوله** ينتهب الانتحاب
بالفارسية غارت كدوت وهو ينسب الى السباع والمخالب جنكالبان وغيره
والاختلاف ربودت وهو نسب الى الطيور والمراد من الناب والمخالب ما هو سلاح
خارج البعير وان كان له ناب والجملة وان كان له مخالب والمؤثر في الحرمة الايداء
وهو قد يكون بالناب وقد يكون بالمخالب والخيز وهو قد يكون خلفة كما في الحشرة
وهو قد يكون بعارض كالبقرة التي تأكل النجاسات لقوله تع ويحترم عليهم الجنائس
والجنسية ما يستحب له الطبع السليم **قوله** وفي الضبع بفتح الضاد المعجمة وضم الباء الواو
قوله الا بضع بالياء الموحدة والقاف واعلم ان الغراب اربعة انواع نوع ياء كل
الجنوب فقط يقال له غراب الذرع كما سيأتي فهو خلاف اتفاقاً لانه ليس من سباع الطير

ولا يأكل الجيف ونوع يأكل الجيف فحسب فهو حرام اتفاقا ونوع معدود من سباع
الطير فهو حرام اتفاقا ايضا ونوع يجمع بين الحب والجيفة وهو حلال عند
الا عظم وهو العفص الذي يقال له بالفارسية عكسة لانه كان يحتاج وعن الثاني
انه يكره لانه غالب اكل الجيف والاول اصح كذا في التبيين وفيه نوع مخالفه للعناية
حتى ان طفي ميتا حرم وقد يشترط ان يكون بطنه من فوق حتى لو كان ظهره
فوق اكل لانه ليس بطاف كذا في التسمية **قوله** نوع من السمك يقال له بالفارسية ماهي
كول **قوله** والارنب وهو بالفارسية خر كوش **كتاب النجفة** وهي في اللغة
اسم ما يدخ في يوم الا على اصلها الضحية على وزن افعلوه اجتمعوا الواو والياء وسبقه
احد يربها بالسكون فقلب الواو ياء وادغم الياء في الياء وكسرت الحاء لثبات الياء
وجمع على الضحى بشدة الياء وفي الشرح ذبح حيوان مخصوص بنيه القرية في وقت
مخصوص **قوله** هي سنة من فداء الشاة افضل من سبع البقرة اذا استويا في القيمة
والحم وان كان سبع البقرة اكثر قيمة كان افضل والبشر افضل من النجعة وان
كان النجعة اكثر قيمة او لم يكن وهي افضل الانثى من الذكر افضل من البقرة اذا استويا
قيمة والانثى من الذيل والبقر افضل من الذكور اذا استويا في القيمة كذا في منية المفق
قوله لانه السبع بقر النيران اقل من السبع بقرها لا يجوز عن احد اى عن الكل **قوله**
لا يجوز فاذا لم يتجر عن البعض لم يتجر عن الكل كما اذا مات وترك امرأة وابنا
وبقرة فصلى بها يوم العيد لم يتجر لان نصيب المرأة اقل من السبع فلم يجز نصيبها
ولا نصيب الابن ايضا وفي شرح القدر يرى يجوز الناقة والبغير عن عشر
وهو القياس لفضلها عن البقرة لكانا تركناه لظاهر النصوص **قوله** ولا يجب
الا على من عليه الفطرة والمعتبر في غنى الفطرة والا ضحية من كتب الفقه ما زاد
على نسخة من رواية واحدة ومن التقاسير والا حاديك ما زاد على الاثنين ومن
المصاحف من حسن القراءة ما زاد على الواحد وقيل على ذلك معتبر وكتب الطب و
الادب كلها معتبر في المعنى التي تعلق بهذا النصاب احكام وجوب صدقة
الفطر والاضحية وحرمة وضع الزكوة فيه وجوب نفقه الاقارب من اراد
زيادة تفصيل في اول باب الفطر والاضحية من فتاوى فاضل خان **قوله** وعند
الشافعي بمائة هي سنة مؤكدة وهو احد قوليه وفي قوله الاخر تطوع وروى ابن زياد عن

عن ابن خزيمة وابن رستم عن محمد بن ابي نيرة قوله قلنا سبب الفطرة رأس
يؤونه من ماله يؤنيه معرنا اذا احتل مؤنته وقاميلها يتوكة الى الصبح وقوله ويكفي
عليه من الولاية وهي موجودات في الصغير كذا في الهداية بخلاف الاضحية فانما عبادة
وقرابة محضه والاصل فيها ان لا يجب على الغير سبب الغير ولهذا لا يجب من عبده
وان كان يجب صدقة الفطرة **قوله** وانما لا يجوز ان يبدل بذكك وانما لا يجوز النصف
به لانه الواجب عليه هو الارقاة وقد تم فيكون النصف وبتبعه من مال الصبي ولا يملكه
احد كذا في الشرح **قوله** وآخره قبيل غروب اليوم الثالث وقيل هي جازية الى
الحرم ولو صلى الامام ثم تبين انه صلى بغير طهارة يعاد الصلوة دون التسمية
ولو وقعت في البلدة فتنة ولم يصب فيها والى يصلى بهم العيد فصلى بعد طلوع
الفجر قبل صلوة العيد اجزائهم ولو شهدوا عند الامام انه يوم عيد فصلى ثم
انكشف انه يوم عرفة اجزائهم الصلوة والتسمية كذا ذكره الزيلعي **قوله**
النصف والناذر ان يكون في ملكه شاة فيقول لله على ان اضحى بهذه الشاة سواء
كان ذلك الموجب فقيرا او غنيا ولو نذر ان يضحي ولم يستم شيئا يقع على الشاة
ولا يأكل الناذر منها ولو اكل فعليه قيمته لان سببا للتصدق وليس للمتصدق
ان يأكل من عن صدقته فلو اكل فعليه قيمة ما اكل **قوله** بها حية متعلق بتصدق
اي تصدق بالشاة حية **قوله** وضح الجدع الى قول من الثلاثة اشارة الى بيان
الانواع التي لا يجوز الاضحية الابل وتصرح بسننها الذي لا يجوز فيما وثقه **قوله**
بما سئله اشهر اى في مذهبي الفقهاء وانما قيدنا بهذه الالب عند اهل اللغة
الجدع من الشاة ما عدا لها سنة كذا في النهاية والفقهاء انما يجوزوها في سنة
اشهر اذا كانت عظيمة بحيث لو خلط بالاشنيات يشبهه على الناظرين من بعينه
قوله وحول من البقرة يدخل فيه الجاموس والحياسة والموالدين والاهلي
والوحشي تبع الام لانها هي الاصل في التسعيرة لانه جزؤها ولهذا يتبعها في الزكاة والحرية
وهذا الات المتفصل من النحل الماء وانه غير محل لهذا الحكم ومن الامم الحيوان وهو
محل له واعتبر بمحله قبل الشايات الى قول الشايات جمع ثني والمراد باب حول يعني
ابن سنة واحدة وهو الغنم وياين ضعيف يعني مضاعفة سنة واحدة وهو
البقر وياين خمس هو الابل وانطلق بكسر الظاء المعجمة وسكون الهمزة مختص بالبقرة

والغنى والظن مختص بالابل وهو بالفارسي موزة اشتراكه عبارة عما يقوم
 مقام ظفر وفيه لف ونشر مرتب كما لا يخفى **قوله** والخضبي وهي التي اخرجت
 خضبا **قوله** دوت العجاء وهي التي لا عين لها اصلا والعجاء بالفارسي لا غير والعجف
 بفتح الجيم مصدره والعرجاء وهي التي لها عرج وهو بالفارسي تنكي لا يمشي
 الى المنسك وهو بفتح الميم وكسر السين المهملة موضع التضييق **قوله** وقد قيدت
 العجفاء الى القول وقد قيدت في الحديث العوراء ايضا حيث قال صلى الله عليه وسلم
 = العوراء البتة عورها فالأفهام ان يتعرض الشارح اليه ايضا وأعلم ان الامل
 فيه ان المانع هو العيب الفاحش لا اليسير لانه لا يجوز ان يكون عيبا يسيء العيب
 واليسير هو الذي ليس له تأثير في نقصان اللحم منه يعلم الفاحش والنقي
 بك التور وسكون القاف والحق بفتح الميم وتشديد الحاء المعجمة كلاهما بالفارسية مفر
 استخوان **قوله** اوة بشرها بفتح الحاء والذات والنون معروف والفرق بينهما وبين الآية
 انها مختص بالغنم دونه **قوله** ويوكل ويهب اقول كان الاكل يشعرا في جواز
 اطعام الفقراء والى الاغنيا كما لا يخفى وقد صرح بعض شراح الوقاية مولانا
 شيخنا على بفتح الكاف في يؤكل بناء على عدم ورود الافعال من الاكل **قوله**
 وندب التصدق بفتح النون لانه الجراءة ثلث الاكل والاة خال قوله وم فكلوا منها واخرجوا
 والاطعام لقوله فقاموا اطعموا القانع والمعتر فانقسم عليه المثلث **قوله** والآمر
 غير ينبغي ان يشهد بها بنفسه لقوله وم يا فاطمة نبى محمد قومي فاشهدى
 اخيتك فانه يغفر لك باول قطرة يفطر من دمها على الارض كل ذنب لك
قوله محل وهو بالحاء المعجمة معروف وبالمهملة وهى السميم **قوله** فيكون
 غاصبا قبل النزح وقد نقل الزاهدى عن ابي قاضي خا بن ابي الله ما ذكره الشارح
 ههنا حيث قال وقيل يجوز ان لا يثبته صحتها بالاجماع واشد وقد يتكلف في جوابه
 بانه وان سلم ان مقتضى ما لا يخفى قد يبعد غصبا لكن لا شك في انه لا يتقرر قبل
 النزح لان بعض المقدسات كشدة الرجل مثلا يجوز ان يكون للحفظ الواجب على الموضع
 فلا يتعين الغصب الا بالنزح بخلاف ما اذا غصب اولاد فليتامل ولك ان يقول الغصب
 عبارة عن ازالة اليد المحقة واثبات اليد المبطلة كما تقر في موضعه ونهاية يتصور
 فيما ذكره الشارح هو انك واما ازالة فلا يتحقق الا بنفس الذبح كما هو مذهب

الجمهور **كتاب الكراهية** وهي في اللغة ضد الرضا والامادة وفي الاصطلاح
 الفقهية ما استفيد من قول المصنف ما كره حرام الى قد عتوت الكتاب بالكراهية
 مع انه فيه بيان ما لا يكره ايضا لانه بيان المكروه اهم لوجوب الاحتراز عنه **قوله**
 ما كره حرام عند محمد بن يزيد ما استفيد من توضيح الشارح وتلويح التفتازاني **قوله**
 سواء المكروه بحري ما لا يجوز فعله بل يجب تركه كالحرام الا ان المنقح عن الفعل
 بدليل قطع حرام وبدليل ظني مكروه كراهة التحريم والمكروه تنزيها ما يجوز فعله
 ولا يمنع عنه فانه نقابة محمد بن ابي كل مكروه حرام هو المكروه كراهة تنزيهية عند
 محمد وليس بحرام فليست في لفظ مفتي الثقلين في باب فحة الغنايم **قوله** الى
 الحرام اقرب لتعارض الادلة فيه وتغليب جانب الحرمة لقوله وم ما اجمع
 الحلال والحرام الا وقد غلب الحرام الحلال قالوا معناه دليل الحلال ودليل الحرمة
 كذا في الاختيار اقول وجه قوله وم دانه ان الحرام يجب تركه والحلال يباح
 فعله يؤيده ما فهم من التلويح حيث قال فعلى رايهما ان ما يكون تركه اولى من
 فعله فهو معنى المنع عن الفعل حرام وبدونه مكروه كراهة تنزيهية ان كان
 الى الحلال اقرب بمعنى انه لا يعاقب فاعلة ولكن يثاب تاركه اذ في ثواب كراهة
 التحريم ان كان الى الحرام اقرب بمعنى ان فاعله يستحق عذرا وادون العقوبة
 بدون التحريم كحرمة الشفاعة **قوله** واما المكروه كراهة تنزيهية قال بعض
 الفضلاء في الفصل بين التحريم والتنزيه ان الكراهة المذكورة في كتاب الصلوة
 وما يتعلق بها تنزيهية وما ذكر في كتاب الصيد والخطر والاباحة تحريمية
 فالى الحلال اقرب واما عند محمد فهو ما كان تركه اولى مع عدم المنع عن الفعل يقابله
 المندوب **قوله** اما بين الآثاب وهي الاثنى مع من الحرام الاصلية **قوله** عمل
 به التداءى لا بأس بالاشتغال بالتداءى اذا اعتقد ان الشافى هو انه تع
 لا الداء وفي جميع القضاوى اذا وقع الوباء في مرضى وكاب بحال لو دخلوا وبلى
 به وقع عنده انه ابتلى بدخوله ولو خرج فبما وقع عنده انه ابتلى بدخوله فلا
 يدخل ولا يخرج صيانة لا اعتقاده فاما اذا كان يعلم ان كل شئ بقدر الله تع
 وانه لا يصير الا ما كتب فلا بأس بدخوله ويخرج انتهى كلامه **قوله** لا ينبغي
 حراما للضرورة قيل يجوز التداءى بالحرم كالحجر والبول اذا اخبره طبيب

كتاب الكراهية

كتاب الكراهية

فصل في شفاء ولم يجد غير ما يقوم مقامه والحرمة ترتفع بالضرورة
 فلم يكن متداوياً بالحرام فلم يتناول حديق النوى ويحتمل أنه قال في داء عرفه
 له دواء غير المحترم **قوله** والادوية قبل صورة الادوية المحترمة هو ان يأخذ الادوية
 المحترمة ويصيب الدهن منه على الرأس بانذاره اما اذا دخل يده فيها واخذ الدهن
 ثم صبها عليه فانه لا يكره قال صاحب الشارح كذا ذكره صاحب الذخيرة في الجامع
 الصغير وادى انه يخالف لما ذكره في المجلدات فان التحمل لا بد ان ينفصل عنها حين
 الاكتمال ومع ذلك فقد ذكر في المحرمات **قوله** قال عليه الصلوة والسلام انما يحترم
 جرحه بانك كونه ويحترم فعله الاول قوله نار جهنم بالترفع والى انما بالنصب
 واختار في المغرب النصب فقال هكذا كانت محفوظا من الثقات بنصب الراي
 ومعناه يتردها من جرح الفحل اذا ردت دعوته في محرمات **قوله** كسرا ذكره
 اي قيل هذا بقوله شرب الخمر في القول لان المعاملة كسرة ويبيح اجناس الناس
 فلو شرط شرط زايده لادى الى الحرج فعيل مطلقا فاعلم الحرج فاذكره بعض
 شراح اوقاية من ذكيت بدل ذكر ثم فسر بقوله يعني اذا اخبر ان هذا الخمر مذبوحة
 يجوز شراؤه فتصنيف بعيد عن المقام **قوله** دعى الى وليمة وهي طعام القرين
قوله اجبا او غنا اللعب وهو الغناء بكسر العين المعجمة والمدة استماع وهو
 بالفارسي سدد **قوله** بالمحترم يكون يعني ان الابتلاء لا يكون الا بالثبوت بشاهدة
 تقديم الظرف **قوله** لك عجم بعده اي بغف **قوله** فان قعد واكمل جاز هذا اذا كان
 المغف في ذلك المنزل لا في البيت الذي فيه المائدة اما اذا كان عليها لا ينبغي ان يقعد
 وان لم يكن مقدما كذا في الهداية **قوله** فلا يترك سبب بدعة قيل عليه انه
 قياس السنة على الفرض وهو غير مستقيم فانه لا يلزم من تحمل المحذور والاقامة
 الفرض تحمله لاقامة السنة واجيب بانها سنة في قوة الواجب لو ورد الوعيد
 على تاركها قال صلى الله عليه وسلم لم يجب الدعوة فقد عصى يا اناس سمع ويجوز ان يقال
 وجه التشبيه اقتران العبادة بالبدعة مع قطع النظر عن صفه تلك العبادة
قوله ابتليت يدل على الحرمة ودلت المسئلة على ان الملاهي كلها حرام لان محذور
 اصل اسم اللعب والغناء بقوله فوجد ثمة اللعب والغناء واللعب وهو اللعب
 لا يقال الحيوة الدنيا لعب وهو لقوله تعالى انما الحياة الدنيا لعب ولهو وهي ايسر بحرام

حجيرة

لان الحاصل

لان الحاصل من هذا القياس بعض اللهو واللعب ليس بحرام وهو ما استثناء النبي
 في قوله لهو المؤمن باطل الا في ثلاثة تاديبه لغرسه ورعيه عن قوسه وملاعبته
 مع اهله **قوله** ويمكن ان يقال هذا اعتراف منه على قول المصنوع وذا قيل ان
 يقتدى به يعني ولو سلمنا ان الاكتمال لم يكن غير مقتضى حين الابتلاء فلا يجوز
 له ان يصير على الحرام لاقامة السنة ثم اجاب عنه بقوله والصبر الذي قال ابو حنيفة
 الحاصل ان الابتلاء بذات المحترم من حيث هو والصبر عليه والقبول به من غير مقتضى
 من حيث تجزئه عما يشاء عنه الحرمة من اشتغال النفس والبدن بها به
فصل في جبهه مكفوفه يقال ثوب مكفف كفت جيبه واطراف كفيه بشئ من
 من الديباغ **قوله** بما لحته ابريسم وسداه الخ والاول بضم اللام وسكون الحاء المهملة
 بالفارسي يده والتا بفتح السين والذال المهملتين بالفارسي **قوله** ويتوسده
 ونقشره يعني ان يجعل الحرير وسادة وفراشا على مفرقة وهي بكسر الميم وسادة
 الانكاف **قوله** وعكسه في الحرب فقط اعلم ان هذه المسئلة على ثلاثة اوجه الاول
 ما يكون كله حريرا وهو الديباغ لا يجوز لبسه في غير الحرب بالثقافة واما في الحرب
 فعند ان حنيفة لا يجوز وعندنا يجوز وليس الفريقين مذكور في الهداية وانما
 ما يكون سدا حريرا ولحمته غير ولا يابس بلبسه في الحرب وغيره لان الحكم اذا
 تعلو بقلة ذات وصفين يضاف الى آخرها وجود او النجاسة كذلك والثالث
 على انما وهو مباح في الحرب بالضرورة بالضرورة وهي ايقاع الهبة في عين
 العدو وليريقه ولعانه ولا ضرورة في غير فيكون مكرها كذا في الاكلية
قوله ولا يتخلل بالحاء المهملة من الحلية والمنطقة بكسر الميم معروفة والسمار
 بكسر الميم وسكون السين المهملة وتد بمعنى لثقب فحق يجعل في ثقب فحق
 الحاتم للاهل حكام والصفر بضم الصاد المهملة والغاء ذهب نتي اصابه برد
 ومنعه عن نفيه كما ان شرب الخمر حرام لا يقال هذه العبارة يقتضي
 الحرمة لا الكراهة لاننا نقول معنى كلامه ان اقتضاء كراهة البس كراهة البس
 يشبه اقتضاء حرمة الشرب حرمة الاشراب فلا اشكال فيه اصلا **قوله** لوضوء
 بفتح الواو ببقية الليل من الوضوء على الاعضاء كما مر في الكتاب **قوله** او غطا
 بضم الميم والحاء المعجمة والطاء المهملة ما يسيل من الانف وقد غطاه من انقله

فصل قوله

اي راق به **فصل** وينظر الرجل واعلم ان مسائل النظر اربع نظر الرجل الى المرأة
وبالعكس ونظر الرجل الى الرجل ونظرة المرأة الى المرأة على اربعة اقسام ينظر
الى الاجنبية الحرة وينظر الى من يحل له من الزوجة والامة ونظرة الى ذوات محارمة
ونظرة الى امة الغير **قوله** والركبة عورة حتى قبل ان تكشفها ينكر عليه برؤي
وكاشف الخد ينعف عليه وكاشف السواء يؤذ بانه قال التفات الى في شره
لمقاصده في جمع الامر بالمحروف وفي الفخذ يضرب وفي السواء يقتل بالجموع ولو
كشف ازاره في الموضع المعد للفعل كالتحامي لنفسه او يعصره لا بأس به يغض
النظر بصره والانه في الناطق لا لكاشف لضرره كذا في اكثر معتبرات الفتاوى **قوله**
وامنه الحلال احتراز بقيد الخلق عن الجوسية او المشتركة او اخته او اخته من الرضا
او ام امراته او بنتها لان حكمها حكم امة الغير في النظر اليها لا باحة النظر الى جميع
البدن مبنية على حلق الوطى فينتفى بانتفائه كذا في الاحكامية وقد عرفت بما ذكرنا
ان الامة التي انكح للغير حكمها في باب النظر حكم امة الغير لوجود حرمة الوطى فيها
مادامت متلوحة لم يحل يفتي **قوله** حل مستأ ومم ادلة جواز من المحارم خاصة
ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل راس فاطمة ويقول اجد منها رجح الجنة وكان ذلك لانه
عن شهوة قطعاً فيجوز انكح المسترق **قوله** وامة بلغت او صارت مستبعدة في حكم
البلوغ لا تحرق على البيع في زاد اي ثوب يستبرأ به من الشرة والركبة فقط
لانه اذا كانت كذلك لا يستبرأ بهما وخذها وقد سبق من المص قبيل هذا
انه لا يحل النظر اليهما من امة الغير بقوله كامة غير **قوله** ولا يحل يد او غيرها
بالجهر عطف على القاضى وانما لم يذكر قبل قوله وان خيف لا رتباه بقوله فينظر
الى موضع مرضها كما لا يخفى **قوله** كالرجل يعني ما جاز للرجل ان ينظر اليه من
الرجل جاز للمرأة ان تنظر اليه من المرأة لوجوه ومن جعلها محققة الضرورة الى
الاكتشاف فيما ينظر قال في الزمالة اي في الحام وهذا دليل على انهم لا يمتنع
عن الدخول في الحام خلافا لما يقول بعض الناس لان يعرف النظار في جميع البلاد
بناءً لما اقامت للنساء وتمكنتهن من دخول الحمامات دليل على صحة ما قلنا وحاجة
النساء الى دخول الحمامات فوق حاجة الرجل اليه لان المقصود تحصيل الزينة
والمرأة الى هذا الجوع من الرجل ويتمكن الرجل من الاغتسال في الانهار والحياض

والمرأة لا يمكن عن ذلك **قوله** وكذا من الرجل ان ينظر المرأة من الرجل ان ينظر
الرجل من الرجل **قوله** والخنف اي الذي يفعل الردى يعني يمكن من نفسه
لخلا بجماعه احتراز عن الخنف الذي في اعطائه دين وتكسره باصل الخنفه ولا يشترى
النساء فانه رخص بعض مشايخنا في ترك مثله مع النساء **فصل في الاستبراء** **قوله**
او عبدة امام عبدة غير في الاتفاق واما من عبدة المشتري اذا كان مديوناً مستغفراً
فكذلك اعند ابي حنيفة لانه لا يملك المولى تحكيمه واما عندهما ان خاصته عند
العبدة لا يلزم الاستبراء للمولى لانه يملك كسبه ويتصرف في ماله فقبضه كقبضه
وانما عبدة العبد من هذه العدة لانه من لا يملك شيئاً اصلاً فضلاً عن الجارية وطناً
لك غير ذي رحم محرم كما اشترى من ورثتها وهي موطوءة ابية او من كان
اخوته رضاعاً **قوله** من مال صبي بان باعها ابو او وصية كذا في الكافي **قوله** تعرف
براءة الرحم اي طلب معرفة براءة يقال فلان تعرف ما عند فلان اي طلبه حتى
عرفه كذا في الصحاح **قوله** للماء المحرم وهو بان لا يكون من زنى وانما قيد بذلك وان
كان الحام في غير المحرم كذا فان الجارية الحامل من الزنا لا يحل وطئها حملاً للحام
على الصلاح **قوله** وهو استوداع الملك اي تجرده وفيه مجع لانه اعم من الانتقال
من ملك الى ملك فخالف قوله في باب خيار الشرط لان الاستبراء انما يجب بالانتقال
من ملك الى ملك باداء العقر لانه يوجب انتفاء الوجوب في المسببات واخذ الاستبراء
هنا يصح بتحقق الوجوب فيما قبلنا من **قوله** لكن يرد عليه ان الحكمة الى وتخصيصه
ما ذكر في الكافي من ان عدم وطئ المولى اذا كانت معلوماً فكيف يتوهم شغل الرحم
بالماء يلزم استحباب الاسباب واجيب عنه بان الشغل لا يلزم ان يكون من المولى
يجوز ان يكون من غيره وكذا التوهم ثابت في البكر ايضا لانه الشغل يتصور
بدون ذلك البكارة يؤيده قول قاضي خات في كتاب الخطر اذا اجتمع البكر فيما
دون الفرج فدخل المنق فوجها فحبلت وقد دعي اولادها ولا ينبغي ان يرد الى
بكرتها بيضه او يحرق دمه لان خروج الولد دون ذلك لا يكون قبل
يرد عليه اذا كانت الشغل من غير المولى كانت الزنا وبكاح الزنية وطئاً جائز
بلا استبراء عندنا خلافاً لما جرد فكيف يوجب توهم الشغل من الزنا الا استبراء ويكون
دفعه بان الشغل اذا كان من غير المولى لا يجب كونه من الزنا يجوز ان يكون

خذاب

فصل في الاستبراء قوله

المولى زوجا بأخر كما سياتى هذا من كلمات الاستاذ في غيره وقوله كما سياتى
اشارة الى ما سيذكره في بيان معنى قول الشارح وهو ان يكون الولد ثابت النسب
حيث قال بان يكون الولد ثابت النسب من غير بان زوج المولى امته من رجل قبل
منه ثم طلقا وبعد انقضاء عدتها باعرا من رجل فكان ينبغي ان لا يجب الاستبراء
على المشتري لان الحمل ثابت بالنسب فلا يلزم اختلاط المياه واستنباط الانساب
انتهى كلام ذلك الفاضل بقوله الله يغفر له ونحن نقول ليس شعري ما معنى
قوله لان الحمل ثابت بالنسب بعد قوله وبعد انقضاء عدتها باعرا من رجل مع
ان اولاد الاحمال اجلة بان يضعف حملهم **قوله** وهو ان يكون الولد الى تردد
اكثر لناظريه في هذه المقام في مرجع هذا الضمير قد عسفوا فيه ما عسفوا
والذي عندي ان مرجعه عدم الثبوت المستفاد من قوله لا يثبت ويقدر الباء
في ان يكون ولفظ البايع بعد قوله ثابت النسب فالمعنى وهو ان عدم ثبوت النسب
فالمعنى وهو ان عدم ثبوت النسب من البايع بان يكون الولد ثابت بالنسب من
غير البايع **قوله** في سببا او طاس انسابا يجمع نسبة وهي امرأة مسبية و
او طاس موضع على ثلث مراحل من مكة كانت به وقعة للبنى **قوله** الا لا تورد
البحالى وهي بالباء والواحد انية يجمع جبل ولا الحبال وهي بالياء التثنية
المتناهية جمع حابل التي لا حمل لها على خلاف القياس **قوله** حتى تستبرأ قال في
المغرب الثواب بالهمزة **قوله** فان السبايا لا يخلو من ان يكون فيها بكرا
او مسبية من امراء **قوله** وعن ابي يوسف انه لا يجب في هذه الصور يستيقظ
فرغله رجما من ماء البايع كما ان الطلق قبل الدخول لا يعتد بهذه العدة
بغيرها وقد نعم ان الشغل غير ثابت هنا ولكن لا يخلو عن نوع توهم الشغل وان
كان من غير المالك وايضا ان رجما البكرة قد يشغل بالمل مع ثبوت البكرة بان
خطفه في الحمام **قوله** ولا يصح **قوله** لا ينفى وقوله بخاسر الناس في غيرهم
واقدم امرهم على الوطى بلا استبراء وان كان من موافق توهم الشغل وهذا معنى قوله
بحيث تمنع الحكمة **قوله** ولم يكف حيفه الى قوله كذلك هذا عند الاعظم و
الرباني خلافا لابي يوسف لهما ان سبب وجوب استبراء الملك ولا اليد معا
ولا معتبر للحكم قبل السبب وليه انه كما ظهرت عن الدم له ان يطاها في الصور

لان الحمل

الثالث كلما الحصول المقصود الذي هو تبين فراغ الرحم **قوله** لا عند عود الابقه
هذا اذا ابقى في امر الاسلام اما اذا ابقى الى دار الحرب ثم عاد فعند ذلك
بحسب الاستبراء لانهم ملكوها وعند الاعظم لا لعدم الملك **قوله** ان يتكبر
ثم يشتريها وقد عطف الزيلعي على يشتريها لفظ يقبضها فقال هكذا ذكر صاحب
الهداية ثم قال وهذه الا يغيد اذا كانت القبض بعد الشراء لانه بالشراء يفسخ
النكاح فيجب الاستبراء بالقبض بحكم الشراء كيلا يوجد القبض بحكم الشراء بعد
فساد النكاح وقال ظهير الدين عندي ان يشتري الدخول قبل الشراء لان ملك
النكاح ينتد عند الشراء سابقا على الشراء ضرورة ان ملك النكاح لا يجمع ملك
التميز فلم يكن عند الشراء منكوحة ولا معتدة بخلاف ما اذا دخل بها قبل الشراء
لانها تبقى معتدة منه بعد فساد النكاح به فلا يلزمه الاستبراء به ذكره قاضي خان
الى انتهى كلامه اقول لو قال بدل صاحب الهداية صاحب الكافي لقال صوابا
لان لفظ يقبضها لم يقع في الهداية بل فيه فليتامل **قوله** اذا بالنكاح لا يجب الاستبراء
لان به يثبت له الفراش عليها فانها اشتراها وهي فراشه وقيام الفراش له
عليها دليل شرعي على تبين فراغ رحمها من ماء الغير ثم الخلل لم يبقه بملك الرقبة
لان كانت حلالة قبل ذلك بالنكاح وهذا معنى قول الشارح ثم اذا اشترى زوجه
لا يجب ايضا **قوله** رجلة عليه اعتماد ان يطلقها لانه اذا المالك ثقه يجوز ان
لا يطلقها احتيا لا عليه لانه والحيلة في عيشة هذه الحيلة ان يزوجه المشتري
على ان يكون امرها بيده يطلقها متى شاء **قوله** او يتكبر المشتري قبل القبض ولو
قبضها يبيعه من آخر ثم يفعل ما مر فيسقط كفا في التبريل قال قاضي خان
ماحه الله الا ان في هذا نوع بشرة فان عند ابي يوسف واحد الروايتين
عن محمد كما اشترها يجب الاستبراء لان الوجوب بتأكده بالقبض والتزويج بعد
الشراء لا يسقط استبراء وجب بنفس العقد الا ان يخفى عند المشتري
بميصنة قبل الطلاق في لا يجب الاستبراء في قولهم وقيل في اسقاطه لانه ان
يكاتبها المولى ثم امرها بالجزع على سبيل الوقوع والطف فاذا عجزت نفسها
صاره قنة ولا استبراء لانه سقط بالكتابة او لا والساقط لا يعود وهذا الوجه
هو الا ليع بالامراء واستلاطيت **قوله** ثم يقبضها ثم يطلقها الزوج وانما اعتبر

يقدم القبض على الظل لانه لو طلقها قبله كان على المشتري الاستبراء اذا قبضها
 في اصح الروايتين عن محمد بن لانه اذا اطلقها قبل القبض فاذا قبضها والقبض يحكم
 العقد عن لانه العقد صار كأنه اشترا لا في هذه الحالة وليس في كالح ولا عدة
 فيلزمه الاستبراء **قوله** لا يتحل الوطئ وجزء العلة هو المكن منه الا يرى ان تزويج
 المشتري وان كان قبضا حكما لم يعتبر كونه من يلا للملك **قوله** بابنه لا يجتمعان
 هذه على ثلثة اوجه قبلها او لم تقبل واحدة منها او قبل احدهما فان لم يقبلها
 اصلا كانه ان يقبل ويطاء ايتهما شاء سواء كانت اشتراهما معا او على التعاقب
 وان قبل احدهما كان له يطاء المقبله دون الاخرى واما اذا قبلها بشهوة فبده
 بذلك لانه اذا لم يكن له لا تكون معتبرا فالحكم ما ذكره في الكتاب وهو مذهب
 على رضي الله عنه باطلاق قوله **قوله** يتبعوا بين الاختين وكان عثمان رضي الله عنه يقول
 اخبرتهما اية يعني قوله تع او ما ملك ايما نكح وحترمتها اية يعني قوله تعالى وتنجسوا
 والاصل في الايضاء الحلل وجود سبب الحلل وقد وجد ذلك وهو ملك ايما الى هنا
 هلام الاكل وقد فهم من تقريره رأي عثمان انه يخرج التحليل كما يفهم عنه قوله
 صاحب الكشاف واما الجمع بينهما في ملك ايما فعند عثمان وعلى رضي الله عنه
 عنهما قالا احلتهما اية وحترمتها اية فخرج على التحريم وعثمان التحليل لكن يخالفه
 ظاهرا قوله صاحب الكفاية في حق عثمان وكان يتوقف فليستفق بينهما **قوله** وكه تقبل
 الرجل وعناقته واما عدل عن صيغة المفاعلة المذكورة في الهداية مع الجوهرية
 صرح بان العناق بمعنى العانقة قصد الاختصار باضافته الى الرجل يقال عانقه
 اذا جعل يديه في عنقه رضمه الى نفسه وقوله في زرار واحد قيل عليه ان تعلق الطرف
 بالعناق فقط بما يقتضيه سواد كلام المصنف لفظا ومعنى ويفصح عنه قول صاحب
 الهداية لا باس بالتقبيل المعانقة لما روي اليه وقوله قال بخلاف في المعانقة
 في زرار واحد حيث ذكرها اولاً ولم يذكر الطرف المذكور معهما ثم ذكر المعانقة
 بلا تقبيل وذكر معهما الطرف المذكور فقد ياتي عنه قول الشارح لا باس بهما لغير
 اشبهة في جميع النسخ التي يراها وان تعلق بالعناق والتقبيل معا كما هو مقتضى
 شرح الشارح وقول صاحب الهداية لا باس بالتقبيل والمعانقة فتوجيه معنى كون
 التقبيل في زرار واحد لا يخرج عن ارتكاب التكليفات وعند نقول لانه اولاً ان ضميرها

في تقبيل الرجل وعناقته
 ثم

في عبارة الشارح

في عبارة الشارح راجع الى التقبيل والعناق فلم لا يجوز ان يرجع المتعاقبات
 الذين اشار اليهما المصنف بلفظ وعناقته فالمعنى ولا باس عند اي يوسف بن المتعاقبات
 بسبب عناقتهما وان كان ذلك في زرار واحد ولو سلم فلا ريب ان التقبيل في الثوب
 الذي لا يسترا الا من السترة الى تحت الوكبة افضى الى الشهوة من الذي يستر جميع
 البدن فالتصريح وجه تعلق الطرف بالتقبيل كالمعانقة **قوله** والمصانعة وهو الاخذ
 باليد **قوله** والخلاف فيما يكون بالحنجرة والشيخ ابو منصور رحمه الله بين الاحاديث
 فقال المكروه من المعانقة ما كان على وجه الشهوة وعبر عنه المصنف بقوله في زرار
 واحد فانه سبب يفضي اليها فاما على وجه البر والكرامة اذا كان عليه قبض وجبة
 فلا باس به واما تقبيل يد العالم والسلطان العادل او شخص معروف بالزهد والورع
 للبركة فمريض عند بعض من المتأخرين وسنة عند بعضهم واما يد غيرهم فلا رخصة
 في تقبيله ولم يذكر القيام تعظيماً للغير وروى الشيخ ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يكره القيام
قوله وكره بيع العذرة خالصة وهي مخرج الادى لانه انما ينس العبد فلا يكون ما لا
قوله بيع السرقين اي مخرج بيع العذرة مخلوطة برماد او تراب غالب عليها كمنقوعة
 بيع سرقين في النجاسة خالصة فقوا الشارح فان بيع السرقين الى تحليل يحكم المصنف
 بصحة بيع السرقين في صورة التطهير **قوله** لا يغالضهما هذا هو الصحيح في رواية
 الهداية وقال الزيلعي والصحيح من الاطراف ان الانتفاع بخالصهما يجوز **قوله**
 وتحلية المصنف لانه تعظيم له فصام كنفس المسجد وتبينه بقاء العيب **قوله**
 وعند مالك في الشافعي يكره المتبادر منه هذه العبارة اتحاد مذهبهما بالاتفاق وليس
 كذلك لانه مذهب مالك حرمة دخول كل مسجد لانه معلل عنده بالنجاسة فيعلم
 الحكم ومذهب الشافعي حرمة دخول المسجد الحرام لورود النوى فيه خاصة فليست في
 الهداية **قوله** وعبادة اي عبادة التي اليهودى والنصارى وفي الجوسن اختلاف
 قيل هو بعد عن الاستبراء الا يرى انه لا يباح ويحقرهم ولا نكاحهم واختلوا في الفاسق
 ايضاً والاصح انه لا باس به لانه مسلم والعبادة من حقوق المسلمين كذا في القنانية **قوله**
 او خصاء البراءة ولم يدر احسن حيث غير لفظ الاختصاص الواقع من ابن ابي عاصم
 وغيره الى الخصاء لانه صريح في الجلاية بانه يقال خصاه اذا نزع خصيته يخصه خصاء
 والاختصاص في خطأ ولكن يمكن ان يقال ان عبارة الرباني في مؤلفاته على صيغة الافعال

فلا ريبه انه اوثق من المطرزي الذي هو مستند النهاية والجلال ايضا
ويجوز ان يكون اختيار الاختصاص ههنا لرعاية الازواج بينه وبين الازواج الذي
افعال من النزاع وهو وثيق الذكر على الانثى ورعاية الازواج عند هم من العقوبة
بحيث يخرجون بها الحكم عن اوضاعه الاصلية في المواضع العديدة **قوله** والحقنه
اي جاز الاحتقار للداوي لا للتسميم قال مفتي لتقليد لا يجوز استعمال المحترم في
الحقنه كالحذر نحو حالات الداوي بالمحترم محرم **قوله** وسفر الآلة الى قال صاحب
الكا في هذا في زمانهم واما في زمانهم فلا لغلبة الفسوق وبه يفتي كذا في التسهيل
قوله في حجرهم وهو فتح الماء المرمله وكسر هاء قالوا فلا في حجر فلا في حفرة وكلفه
ومنفعته ومنه قوله تعالى وربايتكم التي في جواركم **قوله** واجارة بيت بالسواد يعني
القرى وقوله يتخذ بيتا راي يجعل معبد العبد النار والكنيسة معبد للنسب في
والبيعة معبد لليهودي كما **قوله** فاعلام الاسلام منه ظاهرة ومنه يفرهم وجه
قوله لا يجوز في الامصار اتفاقا فان ظهر شعائر الاسلام في الامصار اظهر منه في
السواد كما صرح به صاحب الهداية **قوله** ويقده عبد اي جعل رجل عبده مقبدا بغير
قوله وجه الاستحسان انه لم قبل هدية الى واجاب الصحابة رضي الله عنهم دعوة
مولى ابى اسيد وكان عبداً ولا في هذه الاشياء ضرورة لا يجوز الناجرية انما ومن ملك
شيئاً يملك ما هو من ضروراته ولا ضرورة في الكسوة واهداه الدارهم فبقى على اصل
القياس **قوله** فانه نزل جنة نفعاً وهو بقاء درجته ولو كان في يده يخرج من سياسته
ولم يبق فيصير معنى فرض جنة نفعاً وهو منتهى عنه وينبغي ان يودعه اياه ثم يأخذ
ما شاء جزء جنة وان ضاع فلا شئ عليه والتحقيق انه اذا وضعه ولم يشتر شيئاً
كان وديعة ايضا وان لم يصير بها **قوله** وتكل له وقال **قوله** وهو المومن باطل الا انك
ناديه لفرسه ومناضله عن قوسه وملا عبته مع اهله **قوله** اذ فيه تشبيه
الحاظرى تجديده من شئ الكسوة حذره **قوله** ولا يكون فيه يسير وهو اسم لكل
جار وان لم يقام فهو عبث فنقول ان ادب تفصيل المقام الواجب الاهتمام لا اللعنات
التي المذكورين ما ابتلى به كثير من اخبار الانا في واعيان الاقوام فاعلم انه قال
في الجامع الصغير اما النرد فهو حرام بالاجماع لما روى ابو موسى الاشعري قال
رسول الله **قوله** من لعب بالنرد فقد عصى الله ورسوله وسليمان ابن بري عن ابيه

عن النبي **قوله** من لعب بالنرد فقد عصى الله ورسوله واما الشطرنج فان
قامر فهو حرام بالاجماع لان الله تعالى حرم القمار وان لم يقامر فكذلك عندنا خلافاً
للسانعي ودليله مع جوابنا عنه مذكور في الشرح اجمالاً وتفصيلاً الجواب الذي جئنا
عليه حقيقة انه عبث وهو حرام لقوله تعالى انما خلقناكم عبثاً وايضا انه لله
سوى الثلث الذي ذكره رسول الله فيكون حراماً وما يدل على حرمة مربيما روى
عن علي رضي الله عنه انه لم يقوم يلعبون بالشطرنج فقال ما هذه التماثيل التي
انتم لها عاكفون وروى مثل هذا عن ابن عمر ايضا حيث لم يقوم يلعبون بالشطرنج
وقد شبه علمهم عبدة الاوثان وقال الكشاف في آخر سورة المائدة وعن علي رضي
الله عنه والشطرنج من الميسر وايضا انه لهو ويمتد صاحبه عن الجمع والجماعات
هل راي صاحب شطرنج يصلي فضلا عن الجماعة في اباحه فقد اعان الشيطان
على الاسلام والمسلمين وقد اورد الامام ابو موسى في كتاب الامالي باسناده
الى حبة ابن مسلم انه قال قال رسول الله ملعون من لعب بالشطرنج والناظر
اليها كالكل لم الخنزير ثم الله لعب به ان قام لم يقبل شهادته ولا يقبل لانه يتناول
ولا يابس بالسلام عليه عند الاغتم حتى يشغله عما هو فيه وكره ابو يوسف ذلك
اهانه له هذه اريدة ما في البيانية **قوله** وجعل الغل اكرام ايضا ان يجعل في عنق
عبده طوقاً مستمراً بسماء عظيم عنقه من تحريك رأسه وهو معتاد بين الظلمة
قال في النهاية الغل علامة يعلم به انه ابوا ولا يابس به في زماننا الغلبة الابوسما
في المنود وكان في زمانهم مكرهاً لقلته كذا في العناية **قوله** بمعقد الغر يتقدم
العين وتأخير الناف من العقد وهو معروف في هذه الدعا فيه الخلاف المذكور
بينهما وبين ابى يوسف وجه قولهما انه يؤم تلقى عنقه بالعرش وان عنقه بالحادث
لتعلقه بالحادث والله تعالى عزير لم يزل ولم يزال وعنقه صفة لم يزل ولا يزال موصوفاً
به ووجه قول النكابة قال الفقيه ابوالنبي لا يابس به لما روى انه كان من دعا
والاحوط الامتاع لكونه خبر واحد يخالف القطع ولو جعل الغر صفة للعرش
لانه العرش موصوف في القرآن بالجود والكرم فكذا بالعرش واما العكس فمكره بآية
الاتفاق استفاقته من العقود المتى عن الامكان لانه المراد من العقود هو التمكن
على العرش وذلك قول الحنيفة وهو قول باطل **قوله** للدعاء المأثور تعليل يجوز

الاول لان التالى من الدعاء المأثور **قوله** فانه حس لهم بعزهم عن التعليم
 الا به وعلى هذا الاساس بكتابة اسامى السور وعده **الآى قوله** واعتكاف قوت
 الى وهو افعال من حكرى حبس والمراد حبس الاقوال هيئنا للفلا **قوله** ولا
 سعة حاكم لقوله لا تسقروا فان استخرج هو المسعر القابض الباسط الرزق
 والسعر واحد اسعار الطعام والتعريف قد يره **قوله** فاحشا وقد قدروا الفحش
 بيع ما بيع بضعف ما به يشترى **كتاب احياء الموات** وهو في موات
 مات وانما سمي لا ينتفع به من الارض مواتا لبطالة الانتفاع بها تشبها بالحيوات
 اذا مات فيبطل الانتفاع به فالمراد باحياء الموات سبب للحيوة التامة قال الله
 تع وحيينا به الارض بعد موتها وفي الشرح ما ذكره المحقق **قوله** فما كان
 اذ اترت الى صارت دابة نزلت هو ما ينحذب من الارض من الماء بسيلة
 بفتح السين المهملة وكسر الاء المنقوطة بواحدة والحاء المعجمة ارض ماطلة لا ينبت
 شيئا عادية ليس المراد به ما يقتضيه ظاهر لفظه من ان يكون متروكا
 الى عاده لانه لا يملك جميع اراضي الموات بل المراد انما استقدمه الخراب كانا في عهد
 عاد وفي اعداء الظاهرة ما يوصف بطول مضي الزمان عليه ينسب الى عاد فعاد
 ما تقدم خرابه وتضمير نقصان الارض الى يفتى الذراع نقصانها والبعده
 عن العامر شرطه ابو يوسف لا قربى مرعى لاهله ويحدد شرط عدم ابتغاء اهل
 العامر وان كان بيع قرية منه ولا ما عدل عنه الماء الى الحاجة العامة الى كونه
 نهرا اى ان لم ينجر عود الماء جاف الاحياء ان يكون الارض تحت تصرف الامام
 فاذا عدل عنه الماء ولم يكن عوده ذهب غلبة الماء فصار في تصرف الامام فيجوز
 احياءه اذ لم يكن حرميا لعامر بالكوب وهو المنع فعنى التحجير منع العيب
 عن الاحياء بها واما على الاول فما اخذ الا شتق مفتوح الجيم ذراع العامة
 واما وصفه بذلك لا تما نقصت عن ذراع الملك وهو بعض الاكاسرة بقبضته
 لانه سبع قبضات كل اصبع ستة شعيرات وفي بعض النسخ ثلث شعيرات
 والصحاح الست كما صرح به الزيلعي حيث قال في اوله باب التيمم وعرض الا صبح
 ستة جياة شعير ملصقة ظهر البطل كلفه فيه نوع مخالفه لهذا الشرح لانه
 شرط انضمام البطون والزيادة انضمام الظهر بالبط ويؤيده صحة لفظ الستة

كتاب احياء الموات

اهل الحيا

اهل الحساب باربعة وعشرين اصبعاً فليتناكل **قوله** واللقناة الى وهو بفتح
 القاف والنون بجري الماء تحت الارض يسمى بالفارسية كاري **قوله** له سقاة
 وهي بضم الميم وفتح السين المهملة الغريم وهو بالفارسية بنداب جوي **قوله**
 فهو لصاحب الارض عند اى خيفة هذا الصريح منه بعدم لزوم الحرمان للتمتع
 هذا الخلاف في نهر كبير لا يحتاج فيه الى الكرى في كل حين اما الانهار الصغار التي
 يحتاج الى كرها في كل وقت فلها حرمان بالاعتقاد هكذا ذكر في النهاية وظاهر كلام
 الهداية والوقاية ينافية **فصل قوله** الشرب وهو بالكسر نصب من الماء مطلقا
 سواء استوفى بالشفاء وكثير بنى ام ابيهم قال الله تع في ناقة صالح ام بها
 شرب ولكم شرب يوم معلوم او بسقى الارض والشجر والشفة اصلها الشفة
 السقط الماء تخفيفا والمراد به ههنا النصب المخصوص منه لان اهل الشفة الذي
 لهم هو الشرب بشفاههم ويبقى دوابهم والاستيفاء بالاداءى دوت سقى
 الارض والشجر فيبينهما عموم وخصوص مطلقا **قوله** كرجلة ونحوها وهي
 نهر بغداد والمراد بنحوها جميع نهر خوار وسمي نهر الترك والفراة نهر
 الكوفة **قوله** منها اى من المياه العظام المذكورة **قوله** او حفيرة في داره حلا بجره
 اى له سقى خضره وقعه في امره يحمل الماء بالجرار وهي جمع جرة بفتح الجيم والراء
 المهملة يقال له بالفارسية سبود قوله في الاصح اشارة الى قوله الملة بلح ليس له ذلك
 الا بادن صاحب النهر وقيل له ان يمنع سقى بسنانه بالقصاع والروايا وفي
 غل الشيا ب منه كلام **قوله** وكري نهر ملك على اهله وهو نوعان احدهما
 مملوك دخل ماؤه تحت القملة الا انه عام وثانيهما مملوك دخل ماؤه في القملة
 وهو خاص والفصل بينهما استحقاق الشفعة بالنهر وعدمه يعنى ان كل ما يستحق
 به الشفعة خاص وما لا يستحق به عام وتكلموا في النهر الخاص الذي يستحق به
 اياها قال بعضهم ان كان النهر لعمرة فادونها او عليه قرية واحدة يعنى
 ماؤه فيها فهو خاص وان لما فوق المذكور فعلم وقيل الخاص ما لا يجري فيه السف
 وما يجري فيه فهو عام **قوله** وهذا عند اى حشفة وقال قاضي خان والقوى
 على قوله اعلم ان هذا الخلاف في النهر الخاص واما العام الذي عليها قري يشربون
 منها اذا اتفقوا على كرهه فيبلغوا فوهة نهر قرية يرفع عنهم مؤنة الكرى وعلى هذا

فصل قوله

كتاب الاشربة قوله

المخلاف اذا احتاجوا الى اصلاح حاقتي النهر في حقاق المنطومة **قوله** هذا
استحسان قال في الميسر ينبغي في القياس ان لا يقبل ان شرط صحة الدعوى
اعلام المدعى كالشهادة والشرب مجهول جهالة لا يقبل الا علام **قوله** من
سكر النهر وهو يفتح السين المهملة وسكون الكاف مصدر سكرت النهر اذا
سدته **قوله** او دالية وهي بالفارسية يفتح آب **قوله** والجسر اسم لما يوضع
ويرفع عما يكون متحذا من الخشب والالواح **قوله** ولا يضرب بالنهر ضرر النهر
كسبانيه وهذه فيه وضرب الماء ان يبدل طريقه الذي كان عليه **قوله** والجداول
جمع جدول وهو النهر الصغير والله اعلم **كتاب الاشربة** **قوله** حرم
الخمر قوله والذرة وان لم يطبخ تصرع منه بان الاشربة المشهورة ثمانية اصناف
اربعة منها مجرمة وان لم يسكر وهي الخمر والطلاء والنفيعات واربعة منها محللة
احدها الثلث وثانيها بنيد القمر والذبيب وثالثها الخيطات واربعا بنيد عسل
وما عطف عليه هذا اربعة ما بين الحقايق **قوله** وهو التي شرع لتفاصيل المواضع
العشرة التي ذكرت في النهاية في حق الخمر الاول في بيان ماهيتها وقد عثر عنه امام
بقوله وهي التي الخ والثاني في حد ثبوت هذا الاسم لها وعثر عنه بقوله تلي الخ الثالث
قول الشارح عينا حرام الخ الرابع كونها بخاسة غليظة وقد اشار اليه المق
بقوله وغلظا بخاسة الخامس قوله ثم يكفر مستحلبا لسانه قوله وسقط الخ
السادس قوله ويجرم الخ الثامن قوله ويجرم الخ ويحد شاربا التاسع قوله ولا يؤثر
فيها العاشر قوله ويجوز الخ **قوله** وقد حققناه في التبيين ليس فيه فائدة جليلة
نايدة على ما في الكتاب ولكن قال في اخر فصل حكم المشتري من توضيحه
والمراد بالترجيح الاول لوية فعلم بهذا ان الوضع قد لا يعتبر فيه المناسبة كالجدار
والخمر وقد يعتبر كالنار وروية والخمر واعتبار المعنى الاول في الوضع الثاني
بيان المناسبة والا لوتية لا لصحة الاطلاق والا يلزم ان يستعمل الدار وروية
فهذا السر لا يجري القياس في اللغة فلا يقال ان ساير الاشربة خمر بمعنى
الخامرة العقل فان معنى الخامة ليس مراد في الخمر لصحة الاطلاق الخمر على كل ما يوجد
فيه الخامة بل لاجل المناسبة والا لوتية ليضع الواضع لهذا المعنى لفظا مناسباً
له **قوله** وهذا الى آخره اي كون الحرام من الخمر هو سكرها لا عينا مردود بان الله

نع سماها

نع سماها رجسا وهو ما يكون محرم العين وعلى كونه محرم العين انعقد الاجماع
قوله وسقط بقومها وبدي عليه عدم تميم متلفا وغاصبا وعدم جواز
بيعها وحكم الله تعالى كونها رجسا لا هانة وان تقوم مشعر بالعتة فان قيل
عدم تميم متلفا هل يدل على اباحة التلذذ قلنا لا دلالة عليه لكن اختلف
فيه قيل يباح وقيل لا يباح الا بقرض صحيح بان وجدت عند فاسوق حيف عليه
الفوق واما اذا كانت عند صالح فلا يباح لانه يحللها هذا اربعة ما في الهداية
قوله فذهب اقل من ثلثه وهو مخالف لما ذكر في المحيط من ان الطلاء اسم للثلث
وهو ما اذا طلع من ماء العنب حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه وصار سكرا وهو الصواب
لما روى ابن تيمية الفحابة كانوا يشربون الطلاء ويؤيد المحيط تفسير الجوهري
اياها فذهب ثلثاه فلزم التوفيق بينهما وبين الشرح والهداية والقدير
فليتنا **قوله** ونقيع التمر قال بعض شراح الوقاية النقيعات مجرورة ان
معطوفات على الاطلاق اقول يجوز ان يكون مر فوعين معطوفين على الخمر **قوله**
اي سكره وهو يقتضي قسره الجوهري بنيد التمر وفي الهداية السكر هو
التي من ماء التمر اي الذهب وفي العناية انما قسرت التمر بالوطول المتخذ من التمر
اسمه بنيد التمر لا السكر وهو الحلال على قول ابي حنيفة وابي يوسف فيقول
الجوهري وانفقا نوع مخالفه فليتنا **قوله** تبين حال من النقيعات لبيان الواقع
لا للاحتراز لانه عدم الطبخ معتبر في مفهوم النقيع في المشهور كالت وجوده معتبر
في مفهوم النبيذ وانما في هذه الحال بصيغة التثنية وحال النبيذ بالفردي
قال مطبوخا مع ان كلا منهما عبارة عن الشئيين لان النقيع كلهما ملفوظان
ولا يذكر من النبيذ الا احدهما **قوله** وهو الباذل وهو الباء الموحدة وفتح
الدال المعجمة واخره قاف معرب باده وهو الخمر **قوله** لقوله تعالى فخذون منه سكرا
الآية ولنا قوله من الخمر من هاتين الشجرتين واجماع الصحابة رضي الله عنهم و
جواب الآية انما منسوخة على مذهب النخعي وغيره كما صرح به في الكشاف ونقول
السكر النبيذ وهو عصر العنب والذبيب والتمر اذا بقي ثلثه واشتد وهو حلال عند
الاغظم الحجة السكر محتمل بهذه الآية كذا في الكشاف وتخل السكر المذكور في الآية
على هذا التوفيق بين الآية والحديث وقيل المراد منه التوفيق لا الاستثنا يعني انتم

بفسا هتكهم يتخذون منه سكرًا حرامًا وتركوا رزقا حسنًا **قوله** وحل المثلث
 أي ما لم يبلغ حد السكران المقصود بيان تغيير حكمه وهو حرمة الفطرة منه
 بتغيير معنى الجزوا عما خص بالذكر المثلث العيني لانه ما عداه صار حلالاً باده في
 طهره وان لم يذهب عشرة كما يفصح عنه قوله ونسبة التمر الح عطفًا على المثلث
قوله بعد ما ذهب ثلثاه لان صبب الماء لا يذهب الاضعفاء بخلاف ما اذا صب قبل
 الطبخ لان الماء يذهب اولاً عنده للطاقتة او يذهب منهما فلا يكون الذاهب ثلثي
 ماء العنب **قوله** وانما حل المثلث لهما قوله ومن حرمت الجز لعينها قليلها وكثيرها
 والسكر من كل شراب خفف السكر بالتمر في غير اذا العطف للمقابلة ولان
 المفد هو القدر الحرام عندنا لا يقال في ينبغي ان لا يكون الحرام
 من الجز اذا القدر الاخير لاننا نقول نعم القياس ذلك ولكن تركناه لان التمر
 لوقه ولطافته يدعو الى الكثير فاعطى القليل حكم الكثير والمثلث ليس كذلك
 لانه لغلظه لا يدعو الى بل هو في نفسه غداً فبقى على الاباحة وادله الثلاثة
 الاخيرة قوله من كل مسكر غير وقوله من ما اسكر كثيره فقليله حرام وقوله ومن سا
 اسكر الجز منه فالجزعة منه حرام **قوله** لا لقصد اللهو والطرب هذا القيد غير
 مختص بهذه الاشربة بل اذا شرب الماء وغيره من المباحة بلهو وطرب على
 هيئته الفقه حرمة كذا في الفرع **قوله** والانتباه اي حل اخذه هذه الادوية
 المذكورة او النبذ **قوله** مرة اي بالكلية **قوله** ورد في الجز بالذات بينهما مراء
 كلها غير مجزئة وهو من كل شيء مابق في سفله **قوله** والامتشاط به اي استعمال
 المسط بالذرة في انما خصه بالذكر لانه تأثيراً في تحيين الشعر وذلك شيء
 يصنعه بعض النساء لانه يزيد في بروج الشعر والله اعلم **كتاب الصيد**
 وهو مصدر بمعنى الاصطياد ثم سمي به المصيد سمية للمفعول بالمصدر فصار
 اسماً لكل حيوان متوحش ممنوع عن الادوية ما كولا كما او غير مأكول وهو حلال و
 حرام لان الصايد اما ان يكون محرماً او لا فان كان فهو حرام وان لم يكن فالامان
 اصطاد في الحرم او لا فان اصطاد فيه فكذلك والاف هو حلال ان وجد خمسة عشر
 شرطاً خمسة في كلب الامان منها ان يكون معلماً وان يقبل جرماً حق لو قيل الكلب
 والباري الصيد من غير جرح لا يحل لقوله تقم وما علمتم الاية هذا ظاهر الرواية

كتاب الصيد

وعن الاعظم انه لا يشترط الجرح حتى حيقة الكلب المعلم كان عنده ايضاً خلافاً كما
 نقله الشارح عن الثا وقد عبر عنهما المص بقوله بشرط علمها وجرحها اي علم
 ذي ناب وعلم ذي غلب وجرحها والثالث ان لا يشاركه في الاخذ مالا يحل صيده
 وقد عبر عنه بقوله ان لا يشارك الكلب الى آخره والرابع ان يذهب على كنف
 الارسل وقد عبر عنه بقوله ولا يطول واقفته اي وقفة الكلب او البازي و
 الخامس ان لا ياكل منه وقد عبر عنه بقوله لانه اكل الكلب وخمس في الصايدان
 يوجد منه الارسل وان يكون من اهل الذكوة يكونه مسلماً او كتابياً وان لا يشاركه
 في الارسل من لا يعمل صيده كالجوستي وان لا يترك التسمية عامداً وقد عبر عنه
 الاربعة بقوله وارسل مسلم او كتابي ايها مستقيماً والخامس ان لا يشغل
 بين الارسل والاخذ بعلى آخره وقد عبر عنه بقوله وان لا يقعد عن طلبه الى
 لانه وان ذكره في البرق لكن الحاله كذلك في الكلب والبازي يفصح عنه قوله الكلب
 مبتلا بشرحه وحكم ارسل الكلب والبازي في جميع ما ذكرنا من الاحكام كما برى
 ونسبة في المصيد الاول ان يمنع نفسه عن قصده اما بقوامه او اجنته فيخرج
 عنه الحيوان الاهلية كالبقرة والغنم والديباج والبط وغيرها وقد عبر عنه بقوله
 على منع متوحش وانما ان لا يكون من الحشرات والثالث ان لا يكون من الحيوانات
 البحرية الاسماك والرابع ان لا يكون متقوياً وصايداً ابانياً او غلبه وقد عبر
 عن هذه الثلاثة بقوله يؤكل لانه لا يؤكل منها شيء اصلاً والخامس ان يكون بهذا
 قبل ان يصل الى فجه ما وجدته في الملق صريحاً وان كان بعض عباراته لا يمنع
 عن الاشارة اليه في الجملة قال الاكل بعد نقل هذه الشرايط من نهاية الخلاصة
 وفيه تاييد لان هذا شرط الاصطياط ولا يكل بالكل لا غير على انه لو اسنى بعضه
 لم يحرم كما لو اشتغل بعمل لكن ادركه حياً فذبحه وكذا اذا لم يمس بهذا الكلب ذبحه
 فانه صيد وهو حلال **قوله** والذب وهو بفتح الدال المهملة والباء الموحدة بالفارسية
 خرس **قوله** الحداة به اي بالذب وهي بكسر الحاء وبالذال المهملة مرموز يقال
 له بالفارسية زغب وجمعه حدة مثل غيبة وعنب **قوله** يشترط في الصيد
 ان يكون ممنوعاً الى اقوله مقتضى كلامه الى قوله عن ضمير الامتناع ان يقول بعد
 قوله ممنوعاً ومتوحشاً لانه يتبع الحاجة لكل واحد منهما اللهم الا ان يقتضى بذكر

احدهما اعتمادا على ظهور الآخر منه **قوله** غير متوحش فلا يكون سيدها **قوله** لا
 لو قتله الكلب او ابازى او استرهم لا يقال يخالفه قول الاكل في جنابة الخ **قوله**
 المتوحش فاصل الخلقه ليدخل فيه الحمام المسترول والطبي المستأنس لا
 الاستنباس عارض فيهما لا نأقول ملك التوفيق بينهما بانه الاكل عدة صيدا
 في حق الحرم احتياطا منه **قوله** عند قوله تعالى ولا تقتلوا الصيد وانتم حرمة لا
 المتبادر منه هو الصيد في اصل الخلقه فكل ما هو كذلك فهو صيد في حقه سواء
 كان مستنعا ومتوحشا او لا ولهذا يلزمه دم في قتل الحمام والطبي وان كانا
 نيك لا في البعير والبقر وان كانا فارسين بجبة لا يمكن فيهما الذكوة الاختيارية
 واما في حق صيد غير الحرم فالمدار هو امتناع الذكوة فاعتنع ذكوة بالا اختيار
 قبل له قبله صيدا كالبعير والبقر الفارس مع انهما اصلان من خلقه وما يمكن فيه
 الذكوة المذكورة يحرم له صيده كالحمام والطبي المستأنس وان كانا وحشين
 خلقه **قوله** والذي اغتله يقال اغتله المراجعة او هنته **قوله** متوحش غير
 ممتنع فلا يكون سيدها لا يتفاء شرطه فلا يحمل بشئ من الثلاثة المذكورة بقتل الكلب
 او ابازى او استرهم كذا سمعته من في شئ من كلب فيه ما فيه **قوله** ان طالع
 وقفه يعني ان امتد زمان توقف الكلب بين الارسل والاخذ ساعة للاستراحة
 او لا شغلان امر آخر وكذا الحال في ابازى **قوله** بخلاف ما اذا كنت افهرا الكلب
 بضم الكاف الاختفاء والفهم بفتح الفاء وسكون الراء بالفارسي **قوله** ثلث
 مرات هذا عند هار ورواية عنه وعنده لا يثبت التعليم ما لم يغلب على حق الصايد
 انه معلم ولا يقدر بالثلاث لان المقادير لا تعرف اجتهادا بل نصا وسمعا ولا يسمع
 فيفوض الى رأى مبتلا به مما هو اصل الا عظم في جنسها ولم يتقرر في اكثر المعبريات
 لتعيين عدد اجابة ابازى حتى يصير معلما فينبغي ان يكون على الاختلاف الذي
 ذكر في الكلب ولو قيل بغير معلما باجابة واحدة كان له وجه لان الخوف ينغره
 بخلاف الكلب **قوله** وكل ما صدر فعل ذلك اقول وهو على ما في الهداية على ثلثة
 اقسام مأكوه ويحرم في بيده الصياد وما ليس يحرم بان كان في مفازة بعد تحكيم
 الاكل ان لا يظهر الحرمه فيه لان عدم الحلية لان الحكم بالحرمه لا يتصور الا في محل
 قائم وقد فات المحل بالاكل وحكم ثانيا ان محرم عند الاغظم مع خلافا لهما وجه

قولهما

قولهما ان الاكل لا يدل على الجهل فيما مضى لان الحرفه تنسى ووجه قوله ان
 الاكل اية جهل استدل به لان الحرفه لا تنسى اصلها فاذا اكل بين انه كان تركه
 للشبع لا للعلم والحاصل انه على قولهما يحكم بحمله مقصودا على وقت الاكل
 وعنده مستندا وحكم الثاني انه محترم اجماعا لان معنى الصيدية فيه باق من
 وهو انه بعد في المفازة **قوله** لان هذا ليس في وسعه اقول لفظ هذا الشارة الى
 زيادة ما فهم من قوله تع الى قوله يتابعني ان عدم غيبة صيده عن بصري دائما غير
 مقدور لاحد يؤيده قول صاحب الهداية ضرورة ان لا يعبر الا صليا وعنه
 واما عدم الفراغ عن طلبه الممكن له فقد ور كل احد **قوله** اما اذا لم يتمكن اما لعدم
 آلة او لصيوع وقت **قوله** في الحق اشارة الى حيلة اقول لعلمه بعينه قوله فان تركها
 بقوله عند آفيتها **قوله** وفي ظاهر الرواية انه يحرم لان هذا قدرة اعتبارية
 لا تليق بيه على المذبح وهو قائم مقام التملك من الذبح اذ لا يمكن اعتباره لان لا بد
 له من مدة والقياس يتفاوتون فيها على حسب تفاوتهم في الكياسة والهداية
 في المذبح فان منهم من يتمكن في ساعة ومنهم من لا يتمكن في اكثر فاريده الحكم على من
 ايد على المذبح **قوله** وفي الشاة التي مرضت قال ابو القاسم فانما ذابح الشاة ولم
 يسئل منه الدم لا يعمل لان الدم النجس يسئل فلا يكون معنى الذبح وقابلو بكسر
 الهمزة كاف يحمل لوجود الذكوة في محلها المذكور في الذبايح والدم قد تحبس لفظه
 او لصيوع المنفذ **قوله** اي اخره الزجر في اللغة السووع يقال زجر البعير ساقه لكن
 المراد هنا السووع المقارب للتخفيف ولهذا فسر به لا غير المراد اذ لم **قوله** او
 بنده ومع طينة مدورة يرى بها **قوله** ما ابيد اي قطع **قوله** مع عجزه وهو
 بضم الجيم مؤخر الشئ **قوله** او قد اي شق رأسه نصفين طولا ومنه قوله تعالى
 فلما رأى قيسه قد من دبر الآية **قوله** وهو لفة حبس الشئ باق سبب
 كان وكل شئ ما ذكره المص وهو مشروع لقوله تعالى في هات منبونه **قوله** يمكن
 اخذ منه احتراز عن ارمات الخروع عن الرهن عن الحدود والقصاص **قوله** ولا
 تحصيل صورته فلا يجوز الرهن بالعين الغير المضمونه كالودائع والعوارى
 والمضمونه بغيرها كالبيع في يد البائع والرهن في يد المرتها بخلاف الاعيان المضمونه
 بنفسها كالمضروب والمهر ويدل الخلع وبدل الصلح عن دم عدي فان الرهن

كتاب الرهن

يمكن

يقع بها كما يقع بالدين لانه مال الى الدين كما يقع من قول الهداية ويكفي ان يقال
الح فيجوز ان يكون اراد لفظ الدين على سبيل التمثيل دون الحصر واختيار لفظ
الحق على الدين لا يخرج عن الاشارة الى هذا التعميم **قوله** بايجاب قول الزاين
بعتك هذا المال بدين لك على وما اشبهه وقبول وهو قول المرتبة قبلته
قوله بمعنى المهرود لا يخرج عن الاشارة الى ان ضمير تسليمه من قبيل الاستخدام
قوله محو اي مقسوما كانت اعتبر فيه معنى قولهم تجاوز الفرقا في الحرب
اي تعدل كل فريق عن الآخر كما فهم من لفظ الجوهر وانما جعله اخترازا
عن المقترن كالأهدي والاكل ومثله بالثمار على رءوس الاشجار فقد
أخذ من الحوذ بمعنى الجمع كما هو المشهور **قوله** بدون المتاع والحيلة ان
يودع المرتبة متاعه ثم يرهنه او يرهنه ثم يودعه ثم يتسلمه صريح به الزاين
وضمنه الى شروح ببيان كيفية الضمان وكيفية بيعه ببيان دخوله تحت الضمان
بقوله فاذا استلم وقبض الى قال في الهداية فاذا استلم اليه فقبضه دخل في
ضمانه **قوله** مشكل وقال خواهر زاده هذا خطأ واعتبره بقول الرجل
مهرت باعلم من زيد وعمر يكون الا علم غيرهما ولو قال بالا لا علم من زيد
وعمر ويكون الا علم واحد منهما وكلمة من للتضمن كذا في مشكلات القدوري
قوله وقال مالك هو مضمون بالقيمة اي الكاملة سواء كانت متساوية للدين
او اكثر منه او اقل هذا اذا كانت الهلاك بامر خفي وانما اذا كانت بامر ظاهر كبيع
وحرق وغرق فهو امانة عند مالك ايضا كذا في العيوب وشرح البحار وقد فوج
في الهداية وشروحه وشروحه وشروحه في الجمع فخر به مالك فليشمل في التوفيق
بينهما وهو متعذر لو فعل فلو هلك به ضمنه ضمان الغصب بجميع قيمته لانه
الزيادة على مقدار الدين امانه كما مر والامانات تضمن بالتعدي كما سيجله المصنف
بقوله ونعدي **قوله** والولد في الهداية قال يعني عمدا معناه ان يكون الولد
في عياله ايضا وقال في الكفاية وذكر محمد بن ميمونة في عياله زوجته
وولده واجيره الخاص الذي استأجر مشاهرة او مساهنة ثم قال والحاصل
ان العبرة في هذا المسألة ولا عبرة بالنفقة الا يرى ان المرأة اذا ارتهنت
قدفع الرهن الى زوجها لا يضمن وان لم يكن الزوج في نفقة لانهما يكتنان

معاقوله

معاقوله في عياله من عياله من عالة عيلة اقصر وعياله الرجل بالكسر يفتقر
اليه **قوله** اودة جزء منه اي من الرهن كداوة الجروح والقروح بان تنقص عين
الرهن او يحد منه مرض اخر فالداوة على المرتبة لانه رد كل الرهن واجب عليه
فلذا اجزؤه وفي المداواة حفظ الجزء للرد كذا في شروح الهداية **قوله** وانما جعل
الدين بضم الجيم ما يجب للعامل على عمله ثم غلب استعماله في اجرة رد الدين وطرد ولد
الرهن وهو بضم الظاء المعجمة وسكون الهمزة من يقوم على الولد في تربيته **قوله**
باموره اي امور ابنته نحو تلقيح نخيلة واصلاح جذاه ونحوها **قوله** ما يجمع
لعدم كونه مفرغا اشارة الى تعليل جميع هذه المذكورات بالاصل الجامع وهو
ان اتصال الرهن بغير المهرود يمنع جواز الرهن لان انتفاء القبض في المهرود وحده
لا اختلاصه بغيره **قوله** وذهب الجراي لا يفتح رهن هو لانه لا حكم له ثبوت يد
الاستيفاء ولا يتصور استيفاء الدين مع هذه الاعيان لانه لا يجوز بيعها اما الحرم
فلعدم المالية وانما الباقي فليقيام المانع فيهم وهو حق الحرمة ولهذا الوطرت
عليه هذه الصفتان بطلته ولو كانت مقارنته له منعته **قوله** كالوديعه الى
لانه مقتضى قبض الرهن الضمان فليس بمضمون لا يفتح ذلك فيه فلا يجوز الرهن
به كذا في البيانية **قوله** صوته باع الى قوله هذا التصوير يوهان وضع المسئلة
على الوهن هو الثالث الاجنبي دايم وليس كذلك لانه اخذ الرهن من البايع
ايضا بط كما صرح به الاكمل **قوله** ولو كفل بهذا يجوز اي بما ذاب وكفا بالذرك
والفرق ان الرهن لا يجوز الا بدين مضمون ولا ضمان قبل استحقاق البيع فكان
الرهن بالذرك رهنا بالدين مضمون فلا يجوز فلو جاز بما سيجب كان معلقا بالخطر
والرهن لا يحتمل التعليق لانه فيه معنى التملك بخلاف الكفالة فانها عقد التزام
والالتزامات مما يقع تعليقها بالخطار كما يحايي الصوم والصلوة والصدقة فانها
يحتمل التعليق بالخطر والاضافة **قوله** المراد ان لا يكون مضمونة الى لان العبد المضمون
باحدهما كالمضمون مثلا عين مضمونة بنفسها وقد مر مرارا ان الاعيان لثلاثة اقسام
قوله لعدم الدين اما في الكفالة والقصاص فظاهرا واما الشفعة فلان البيع
غير مضمون على المشتري **قوله** فانه غير مضمون على المولى لتعليل لعدم جواز
احد الرهن من المولى لا لعبد الجاني ولا لعبد المديون وانما عدم جواز الرهن

معاقوله

باجرة الناحية والمغنية فلا تلو استاجرا حديهما باجر معلوم واعطاها بالاجر
رهننا فبضاع في يديها لم يكن عليها في ذلك الرهن ضمان لان الاجارة على ذلك باطله
والاجرة غير مضمونة والرهن اذا لم يكن في مقابلته شيء مضمون كان باطلا كذا
في البيانة **قوله** اي لا يجوز الرجوع في ذلك لان الرهن لا يقابل ولا استيفاء والمسلم
لا يملك لا يفاء اذا كانت هو الرهن ولا يملك الاستيفاء اذا كانت هو المهرت وكذا
الحال في الخنزير **قوله** لا يضمن للمسلم شيئا كما لا يضمن الذي لو غصب غمر المسلم
وقوله يضمن المسلم للذي كما يضمن لو غصب منه فوضعا بالنسبة الى الذي غصب
باطل بناء على ان الرهن اذا كانت في مقابلته شيء مضمون لم يكن باطلا كما نرى من كلام
صاحب البيان وان كانت ارتها بها باطلا بالنسبة الى المسلم بناء على قوله وان شيء
اذ لم يكن في مقابلته شيء مضمون كان باطلا قوله عليه بما وعده يعني بقوله هتكتك
لتقرضني النفاق قبض الرهن فهلك في يد المهرت قبل ان يقرضه هلك مضمونا
على المهرت حيث يجب عليه تسليم الالف الى الرهن بعد الهلاك لان الموعود
جعل كالوجود باعتبار الحاجة فان الانسان يحتاج الى استقرض شيء وصاحب
المال لا يعطيه قبل قبض الرهن فيجعل الدين موجودا احتيالا للجواز دفعا للامانة
عن المستقرض فكان الرهن خالصا بعد القبض حكما اذ الظاهر ان الخلاف لا يجري
في الوعد وتؤدي الى الوجود غالبا هذا زبدة ما في العناية **قوله** بطل السلم
والصرف لغوات شرط صحتهما الذي هو القبض في المجلس اما لغوات حقيقة
ظاهرا واما حكما فلا تالمهرت انما يصير قابضا بالهلاك وكانت بعد التفرد
قوله تحقيقه الايفاء يعني ليس للادب ان يوفي دينه من مال الصغير فكذلك ليس
ان يدفع مال الصغير بجملة الايفاء لان الرهن مجبوسه بجملة الايفاء **قوله** ظاهر
اوجه الرهن تعتمد على ثبوت الدين كذلك ولا يشترط وجوب حقيقة **قوله** صالح
مع انكاره توضيح هذه الصورة رجل ادعى الف درهم فجد المدعي عليه ثم صالحه
من ذلك على خمسمائة على انكاره واعطاه بها رهننا يساوي غمما فهلك الرهن
عند المهرت ثم تصاد فان لا دين فان على المهرت قيمة الرهن وماله للرهن
في ظاهر الرواية وهذا غير مستقيم لان الدين المفروض لا يشمل على مقدار خمسة عشر
كما لا يخفى **قوله** ومن غنمه اي لا جل غنمه او بدل غنمه **قوله** لانه صفقه اي ادخال صفقه

في صفقه

في صفقه وهو من غنمه **قوله** بلا يم للوجوب اي لوجوب تسليم الثمن فصار
كاستشرط الجودة فيه **قوله** يفد البيع لانها اذا كانا مجعولين او كانت الكفيل
غاييا فان معناها وهو الاستيفاء لان المشتري ربما ياتي بشيء يساوي عشر
حقه او يعطي اخيرا غير غني وليس في ذلك من التفريق شيء فبقى الاعتبار بعين الشرط
وهي يفد العقد **قوله** كالوكالة المشروطة الى الرهن يثبت في ضمن عقد لازم وهو
البيع فتصير الوفاة مستحقة بما اذا وكل الراهن العدل والمهرت سبع الرهن
عند حلول الدين فالوكالة لازمة ولا يملك الراهن غنمه عنها ولنا ان الرهن
عقد تبرع ولا جبر على التبرع كما مر وانما صار حقا من حقوق اذ وجد التسليم
ولم يوجد بعد ولان الرهن عقد منفرد والعقود لا يكون بعضها من حقوق بعض
قوله مما ينبغي وهو الجبر الى وقت الاعطاء **قوله** لا يكون وهذا لان اسك
يحتل الرهن والا يداع وانما اقلها فيقف بثبوته قلنا لما دنا الى الاعطاء علم
ان مراده الرهن **قوله** لان نصفه لان نصفه لان الرهن اضيف الى جميع العين
في صفقه واحدة لا شيوع فيه قيل هذا منقوض بما اذا باع من رجلين او ذهب
من رجلين على قولهما فان العقد فيهما اضيف الى جميع العين في صفقه واحدة
وفيه الشيوع حتى كانت المبيع والموهوب بينهما نصفين فونص على لنا صفقه
والجواب ان اضافة العقد الى اثنين يوجب الشيوع فيما يكون العقد مفيدا للملك
كالهبة والبيع فان العين الواحدة لا يمكن ان يكون مملوكة لشخصين على
على الكمال فيجعل شايعة بنفسه عليهما للجواز والرهن غير مفيد للملك وانما
يفيد الاحتباس ويجوز ان يكون العين الواحدة محتبته لمقتضى على الكمال فيمنع
الشيوع فيه تحريا للجواز كقولنا القبض لانه منه في الرهن والشيوع يمنع منه
واذا تهليا اي تنازعا فامسك هذا يوما والاخر يوما **قوله** لما مر ان كله رهن
يعرف ان جميع العين رهن رهن في كل واحد منهما من غير تفريق اعترض عليه بان
المهرت الذي استوفى حقه انتهى مقصوده وهو كونه وسيلة الى الاستيفاء
الحقيقي بالاستيفاء فينبغي ان يكون الرهن في يد الاخر من كل وجه من غير نيابة
عن صاحبه وذلك يقتضي ان لا يسترد الراهن ما قضاه الى الاول من الدين عند
الهلاك لكنه يسترد ما يجب بان ارتها كل واحد منهما باجر ما لم يصل الرهن

الى الراهن كما ذكرنا فكان كل واحد منهما مستوفيا ديته من نصف مال الراهن
 فانه فيه وفاء به منهما فتعين ان القابض استوفى حقه من رتب فعليه ان يقبضه
 ثانيا **قوله** وان رهن رجل هذه عكس المسئلة التي تعدت **قوله** والرهن معهما
 قيد بالمعينة لانه اذا كانت في يد احد هاتين صاحبت اليد اسبوع لدلالة يد عليه
 وسبوع التايغ بمنزلة اليد في هذا الحكم ولا فرق بين كونه معهما وكونه خارجا
 عن يد كل واحد منهما والله اعلم **باب هو عند عدل يرجع عليه أي**
 العدل على الراهن يعني اذا هلك الرهن في يد العدل ثم استحق ومن العدل
 قيمته يرجع على الراهن بما ضمنه ولو لم يكن بده يد الراهن لما يرجع **قوله** ما تقدم
 القبض من غير اشتراط القبض عند مالك وقد ذكر صاحب الهداية في اقل
 هذا الكتاب وقال مالك يلزم بنفس العقد وهو نقيض على عدم اشتراطه فكان
 له قولين في اشتراطه وذكر في المبسوط وشرح الاقطاع اني ابي ليلى كان مالك
قوله شخصيت يعني الراهن والمرتهن تحقيق الفرضهما **قوله**
 فانه لو قيل يجوز يعني يحبس اياها حتى يبيعه فان لم يبعها فلقاضي ان
 يبيع عليه وهو على قولهما واما على قول الاعظمي فقد اختلف فيه الشارع
 قال بعضهم لا يبيع قياسا على مال المديون وقال اخرون يبيعه لانه جهة
 البيع تعينه كذا في العناية **قوله** فيجبر كالتوكيل اي وان شرط التوكيل بعد
 حقه الرهن لانه دليل جار فيه وهو تعلق حو المرتهن وتضييع حقه
 او لم يجبر **قوله** لانه عدم الدليل وهو كونه الوكالة في ضمن عقد الرهن نازلا
 منزلة وصف من اوصافه وحقا من حقوقه وقوله على عدم المدلول وهو
 الجبر وقوله اذا وجد دليل آخر يعني تعلق حو المرتهن وتضييعه لو لم
 يجبر كذا سمع من الاستاذ قدس الله سره العزيز فليتأمل **قوله** كالوكالة
 المفردة أي التي لم تلبس عقد الرهن **قوله** قبل عليه تلميح جوابه ان تملك
 الراهن حتما يستفاد من جهة المرتهن بعد تمام عقد الرهن في العقد
 رهن ملك غيره اما في الوجه الآخر فتملكه **قوله** مستند الى قبضه التايغ
 عليه فوهن ملك نفسه فلينظر في العناية **باب التصرف والمناينة في الرهن**
قوله وصار منه رهنا الا في الرواية عن التام وهو انه ان شرط عند الاجازة

بازرهن عند عدل

باب التصرف والمناينة في الرهن

ان يكون الثمن

ان يكون الثمن رهنا كان رهنا والا فلا لانه الراهن ملك الثمن بنفوذ البيع باجازه
 المرتهن بسبب جدي فلا يصير رهنا من غير شرط والقيح ما في الكتاب
قوله اخذ دينه اي اخذ المرتهن كل الدين **قوله** وفي اجتهه اي التدبير والاستيلاء
قوله سقط ضمانه من المرتهن لانه الضمان باعتبار القبض وقد زال قوله
 اعاده مرتهنه فيه تسامح لانه الاعارة تملك المنافع فيغير عوض والمرتهن
 لا يملكها غيره ولكن لما عمل معاملة الاعارة من عدم الضمان ويملك استرداد
 المقترط الا اعارة **قوله** وكل منهما اي الراهن والمرتهن ان يرد المستعار
 فان عقد الرهن باق الا في حكم الضمان في الحال وكان لهما استرداده لكل واحد
 منهما حو محترم فيه بخلاف ما اذا اجبر او دهبه احد هاتين اجبى باذن الاخر جيب
 يخرج عن الرهن ولا يعود رهنا الا بعقد مبتدأ **قوله** مرتهن لانه الى قوله مشتمل
 على سلب الاول كون المرتهن ما ذوات الراهن باستعمال الرهن من غير جبر
 بان عقد الاعارة بينهما والثانية كونه مستعيرا للرهن لكنهما متحدان في الحكم
 وهو كون المرتهن ضامنا لو هلك قبل العمل وبعده وغير ضامن لو هلك حال العمل
 ويجوز ان يفرض بينهما بان الاذن باحده فلا يثبت به جواز الاعارة والاذن شخص
 آخر بخلاف الاعارة فانها تلزم جواز الاعارة والاذن لغيره من لا يتفاوت فليتأمل
قوله فيغير من اي المستعير بما شاء من قليل وكثير اذا اطلق لانه الاطلاق يجب اعتباره
 سيما في الاعارة لانه الجهرالة فيها غير مفردة وان قيد اي المعبر بنوع بينه اي
 بين المستعير الذي هو الراهن ورجع هو اي المرتهن بما ضمن من القيمة **قوله** فقد
 اخذ المرتهن اي استوفى **قوله** ولا يمتنع اي ليس له ان لا يسلم رهنه اذا طلب منه
 ملتزم ما لقضاء دينه لانه اذا تخلص ملكه فصار اذاه كاداء الراهن فيجبر المرتهن
 على القول منه بخلاف ما اذا قضى الاجنبي الدين لانه متبرع فكان للمطالب ان لا يقبله
 فلو هلك اي الرهن المستعار **قوله** وفي الاعارة فائدة جواب عن قولهم ماليتها
 محبته بدينه فلا فائدة في ايجاب الضمان وقوله ودفع اي الراهن كالعبد مثلا **قوله**
 خلافا لوقول ان الما لية قد انتقضت فاشبه انتقام العيب **قوله** وان قتله
 عيب اي قتل العبد الموهوب عيب آخر يعدل ما به قبل تراجع السعر الى مائة او بعده
 فدفع به اي العبد القاتل مكان المقتول فكذلك اي خلق الراهن الرهن باذنه كل

دينه **قوله** هذا الخ اي الجبر على شكل جميع الالف **قوله** الى المرتبة بماله يعني الالف
كله وفي اكثر النسخ بمائة بدله من نظري نفس المسئلة ناظرا الى الهداية وشرحا
جزم بخطائية المائة بدهة **قوله** بقدره اي بقدر العشر ويسقط تسعة اعشار
الدين لانه انقصا حصل في ضمت المرتبة فكله عليه **قوله** لقيام الكفاية
فلو كانت الاول قابلا وتراجع سعر لم يكن له خيار فذلك ههنا **قوله**
وفي الدين لا اي لا يجوز الزيادة في الدين كما اذا ارصد عبد بالالف ثم عدت للمرتبة
من آخر بالشري والا ستقرض فيجعل الدين بالدين القديم رهنا به وبأدب
الحامد **قوله** وهو قول زفر فانه قال يضمن المرتبة للراصد وقد ردت ان كان
قيمة الرصد قدر الدين او اكثر فاما اذا كانت اقل لا ييب عليه الا قدر قيمة الرصد
له ان قبض المرتبة استيفاء من وجهه فلما هلك الرصد بعد البراءة ثم ذكر القبض
فصار مستوفيا حقيقة من قبض القبض فيتم مثل ما استوفى كذا في الصفي وانه اعلم
قوله بالمدد من جنى عليه شر او هو عام الا انه في الشرع خص بما يحرم من الفعل
سواء كان في مال او نفس كذا في عرف الفقهاء يراى بها الفعل الضار على نفس غيره
او على طرفه وسمى الاول قتل والثاني جرحا **قوله** خمسة انواع المراد من المحصور
عليها ما اذا وجد ترتب عليه شيء من الاحكام المذكورة من الالف وانقصا من
ونحوها فان دفع ما توهم من ان المحصور لوجود خمسة انواع اخر مثل القتل قصاصا
للقتل وبجرائم الزنا وصلب القطع الطريق وقتل المرتد وقتل الحر في لاد شيئا شرا
لا يرتب عليه شيء من تلك الاحكام والى هذا اشار صاحب الهداية بقوله والمراد
بيات القتل الخ **قوله** ضربه قصدا من قبيل ذكر السب وارادة المسبب الى اذ هاهنا
الروح بالضرب القصدى والافلا شك في انه الضرب ليس عين القتل **قوله**
كسلاح وهو كالتشديد المهمة ما اعد للرب من آلة الله كذا في شرح المشاعر
قوله ومعدد مفعول من حدة السيف اي جعل حدا وحدها يعني قاطعا بسرعة
قوله او بطله بكسر الهمزة وسكون الياء المشناه التحاقية والطاء المهمة قسرت القصب
وفي المغرب ومنه يجوز الذبح بالبطانة **قوله** او نارا قول الذي يتبادر الى الطباع
السليمة كونه عظما على حدة لانه النار من قبيل المرفقات كما صرح به الا يقا في

فصل قوله

كتاب الجنائيات

بقوله

بقوله وما لم يكن من جنس الحديد اي يحل عمله فهو عمد كما اذا حرقه بالنار فانه
عمد بوجوب القصاص لانها تنقض الجلد وقال في الكفاية الا يرى انها تعمل على الحديد حتى
انما اذا وضعت في الذبح فقطعت ما يجب قطعه في الزكوة وسال بها الدم حل وان
الجسم ولم يسل الدم لا يحل فعلى هذا الوقوع لفظ النار بالواو لا با وكذا في اكثر النسخ
لكنه اظهر **قوله** هذا عند ابي حنيفة اي اشتراط الحدة بمعنى القتل بما ليس له حدة
كشي ثقبيل وصفي حديد او نحاس لا بوجوب القصاص عند الا عظم وانه كره في قاضي
خات انه الجرح لا يشترط في الحديد وما اشبهه كالنحاس وغيره في ظاهر الرواية
كذا في البيهقي وقوله بجرح عظيم يعني وان كانا غير محددين **قوله** ويجب القود
وهو بالفتحيين القصاص معينا اي ليس هو الولي الا فيه وليس له اخذ الدية من
الجاني الا برضا **قوله** سائر الخطاء اسارة الى الكفارة متسعة من الكفر وهو
يفتح الكاف وهو التغطية والستر وتما سمي به اسرها الذنوب التي جعلت
لاجلها **قوله** وشبه العمد انما سمي هذا بشبه العمد لان في هذا الفعل معنيين معنى
العمد باعتبار قصد الفاعل الى الضرب ومعنى الخطاء باعتبار انعدام قصد القتل
بالنظر الى الالة التي استعملها اذ هي آلة الضرب للشايب وانه القتل وانما يقصد
الى كل فعل بالآلة فكان ذلك خطاء يشبه العمد صورة من انه كماه قاصد الى الضرب
والى ارتكاب ما هو محرم عليه كذا في الكفاية **قوله** وفي الخطاء وما عطف عليه كل
واحد منها خبير بجميع قوله الاتي كفاية ودية **قوله** الخطاء ضربان وانما صار الخطاء
نوعين لان الانسان يتصرف بفعل القلب والجوارح فيحتمل كل واحد منهما الخطاء
على الانفراد كما ذكر في الكتاب او على الاجتماع بان روى آدميا يقتله صيدا فاصاب
غيره من الناس **قوله** كما اذا اراد في الغرض وهو بالغيب المعجزة والتماء المهمة
للقوتين واخرضاه معجزة الهدى الذي يرمى والراى يظنه ذلك وهو في نفس
الامر كذا في فلا خطاء في هذا القصد وانما الخطاء في فعله الذي هو اتصال استمر
الغير ما قصده **قوله** وليس في الخطاء اي في النوعين منه انهم قصد القتل لقوله
رفع عن امي الخطاء والنسيان واما القتل في نفسه فلا يعفى عنه الا انهم من حيث ترك
الوعدة كما ذكره الشارح ثم قال في الكفاية وهذا الاثم ثم القتل في نفس تركه **قوله**
في الاخطاء ليس ثم وانما يصحبه انما اذا اتصل به القتل فيصير الكفارة لذنب القتل وان لم

يكن فيه اثم قصد القتل **قوله** اي قتل نائم اشارة الى المسامحة في قول المص كنائيم واقفا
 عند هذا الما جري مجرى الخطاء لانه كالحطاء في الحكم لان النائم لا قصد له فلا يوصف
 فعله بالعمد ولا بالخطاء الا انه في حكمه لوصول الموت بفعله كالحاطي كذا في الهداية
قوله اي كالتلاف تطوع مثال القتل به **قوله** معدوم حقيقة لعدم اتصال فعله به
قوله في جوع الضمان اي على خلاف القياس صيانة كالدماء عند العهد **قوله** بقي
 على اصله فان قيل الحاضر في غير ملكه باثم وما فيه اثم من القتل يفتح تعليق المراه
 به كما ذكرتم في الخطاء قلنا هو وان كان باثم بالحضر في غير ملكه الا ان حرمان الامم
 انما يتعلق على اثم الحاصل بنفس القتل وما ذكرتم ليس كذلك فان اثمه اثم
 الحضر الموت **باب** **قوله** اي بقتل ما تحب هذه ضابطه كلية لمعرفة
 من يجب له القصاص **قوله** عمدا قيد به لقوله وم العهد قود اي موجب له ولا بالجناية
 يتكامل بالعمد به وفيه بحث من اوجه ذكره في العناية باجوبتها فلينظر فيها
 اي حفظ دمه واقفا فسر الحق به لانه منع الدم من انه ليسفك **قوله** لقوله تعالى
 العبد بالعبد والذلة كذا بالانثى لقوله تع والانثى بالانثى **قوله** لاها بمسا من
 اي لا يقبل مسلم اذ في غناتم العدم التاوي فانه غير محقون الدم على
 التباية لانه على غنم العود والمجارية في انه نسخ دمه هذا عندها واما عند ابو
 يوسف والشافعي والمالك و احمد يقض ذمتي بمسا **قوله** بل هو بندق وهو
 كبير النوب المثل النظير وقد وقع في بعض النسخ المثل بدل الذلة والافله
 مكتسباً كما لا يخفى **قوله** والعاقلي بالمجنون اي يقتدر العاقل بالمجنون واما
 العكس فلا **قوله** وان من يفتح الزاء المعجمة وكسر الميم صفة مشبهة من
 الزمانه وهي آفة في الحيوانات وهو ما عطف عليه معطوفان على الاعى **قوله**
 ولا بعيد الرصد يعني اذا قتل العبد المرهوب غير العاقدين ليس للراصد قتل
 قاتله الا برضا المرحض **قوله** ولا بمكاتب قيل عمداً الخ وقد صورته هذه المسئلة
 بارب صوراً لا قول انه قتل عمداً او ترك مالا يفوق بيد الكتاب ووارثاً حراً وسيداً
 حكماً بما عدم القصاص عند الجمع وان اتفق الوارد والمولى على القصاص بناء على
 انه عما يندى بالشبهات والثانية انه ترك وفاء ولم يترك واثا سوى سبته
 حكماً القصاص عندها بناء على يفتت حواء الاستيفاء للمولى وقال محمد لا ارى

باب ما يجب القود قوله

فيها

فيها قصاصاً لا شتبا سبب استيفائه فانه الاول ان مات حراً والملك ان
 مات عبداً فاندفع به والثالثة انه لم يترك وفاء وله ورثة احرازاً حكماً
 وجوب القصاص للمولى عندهم جميعاً لانه عبده لا نفساخ الكتابية بالموت لانه
 عن وفاء وقد اورد المص هذه الثلاثة على الترتيب المذكور ولم يذكر الرابعة
 التي هي انه ما ترك وفاء ولا وارثاً سواء اصلاً او ترك ورثة ارقاء فان حكماً
 يفهم بطريق الاولية من الثالثة فانه لما كان بجره عدم ترك الوفاء مع وجود
 وارث آخر سبباً لا نفساخ الكتابية وجوب القصاص للمولى فيها فعند عدم
 الوارث سواء اولى بما لا يخفى كذا فيهم من تقرير الاكمل **قوله** عند أبي حنيفة قيد
 لقوله فان لم يدع اي مع ترك الوفاء وقوله وان يترك وفاء شرح لقوله او ترك
 ولا وفاء والمراد من هذا الشرح بيان ان الخلاف المذكور محقق بالمسئلة الاولى
 كما ذكرنا **قوله** اذا قتل الاب شخصاً كما مر ابنه مثلاً قول لعقل وجه تخصيص الاب
 والابن لورود النص على لفظهما والا فالحال في الاتم والاجداد والجدات من
 الطرفين واولاد الاولاد ذكورا كانوا واناثاً كذلك فانه النص الوارد بهما
 نص فيهم دلالة كذا فيهم من تقرير الكافي والبيت **قوله** فان مات والا
 الخ اي ان مات بمثل ما فعل فقد تم الامر وان لم يمض تجزئته اي تقطع عنه
 كذا ذكره الجوهري في باب الهاء المهملة **قوله** وقال ليس لكبير الخلاف مختص
 بما ليس بين اولياء القتل كبير له ولاية للصغير اما اذا كان الكبير ليا للصغير
 ممن له التصرف في ماله كالأب والجد يستوفيه الكبير قبل ان يبلغ الصغير بالجماع
 اصحابنا سواء كانت الولاية لهما بالملك كان يكون المقبول عبداً مشتركاً بين الاب
 والابن او بالقرابة وان كان الكبير ولياً لا يقدر على التصرف في ماله كالاخ ففعل
 الخلاف المذكور وان كان اجنبياً عن الصغير لا يملك الكبير الاستيفاء بالاجماع
 حتى يبلغ الصغير وعند الشافعي لا يملك الكبير الاستيفاء في الكل كذا في البيت
قوله واحتمل العفو جواب عن قوله ما كما اذا كان بين الكبيرين كما لا يخفى **قوله**
 يشبه عياناً او بحجة الخ يعني ان طريق ثبوت القصاص سوى الاقرار امران احدهما
 ان يخرج رجل رجلاً محضراً جماعة فان شهدا انما ان يشهد رجلان انه جعله
 مجروحاً واذ فرأى حتى مات كذا في الخبر **قوله** وفي موالاة السوط وهو ما يضرب

فعله وفعل زيد جنس آخر لانه ليس يهدر في حق الدنيا ولا في حق الآخرة
فعله اقول يجب الح اعتراض على قوله تلك الدية على زيد الى قوله مطلقا حاصله ان
المؤثر ههنا امورا ربعة لكل واحد منها تأثير في القتل فلا اعتبار للاختلاف في كونها
هدرا في الدنيا والآخرة فلما كان فعل المؤثرات الثلاثة منها هدرا ينبغي ان يجب
على الرابع ربع الدية لا ثلثا فتميز اتحاده وتعدده راجع الى ما والاقم في كونها
صلة للاعتبار لا لتعليل عدم الاعتبار كما لا يخفى **فعله** ويجب قتل من شمر
فيه نوع تعسف لانه الواجب دفع الشر والضرة على اقل طريق كان لا على القتل
وانما يجب لكونه طريقا متعينا له من حيث هو و شمر سيفه اى سله وجرده
من غده **فعله** غير ملتبس من الشبهة اى بطاؤه وامهله **فعله** لا يلحقه الغوث
وهو بالغيب المجهول كالنصر والعون ونحوه **فعله** وبت ملك اى عنده
ولا جله **فعله** فلا يفضى الى القتل فقتل نفسا معصومة عمدا بغير جرح وهو غير
مضطر اليه وقال لا قصاصي عليه لانه قتله دفعا مضطرا فصام كما لو قصد
قتله بالسيف نارا او بالعصا ليلا وفي المفارقة ليلا او نارا **فعله** فاذا قتله آخر
وهو الشخص الذي جرح عليه السيف وضرب به **فعله** لا يتحمل العمد والاصل فيه
حديث ابن عباس رضي الله عنهما ان رسول الله ص لا يعقل العواقل عمدا الحديث
فلينظر في كتاب المعاقلة من الهداية **فعله** صال عليه بالصاد المهملة بمعنى وثب
وعزم صفة جمل ومنه جمل مؤول **باب القود قياما دون النفس فعله** من نصف
الساعة وهو ما بين المرقى والكتف **فعله** اذا لم يمكن حفظ المائلة لانه ليس هناك
حد يشترى اليه القطع فلا يجب فيه القصاص بل حكومة عدل كذا في البيانية وينفسها
المقت في الباب الديات بان تقوم المجرور بلا هذا الاثر ثم معه فقد التفتاوت
بين القيمتين هو حكومة عدل **فعله** ان في قوله وان كانت للوصل **فعله** كالرجل
اى كما يفتق قاطع الرجل ومارن الانف وهو ماله منه وفضل عن القصبة
فعله فيجعل على وجهه وانما اجتمع اليه بحفظ الوجه والعين الاخرى التي ليس
فيها قصاص **فعله** بمرات مجاز يقرب من عينه حتى يذهب ضوءها من احمى
الحديد في النار فهو محي اى جعله مستدة الحرارة **فعله** وتكل شجرة عطف على
الرجل في كالرجل الشجرة على وزن الجنة انشقاق الراس **فعله** فيقطع ان قلعت

اقول هذا مخالف لقول صاحب الهداية وكذلك ان كان قلع السن فانه لا يقطع سنة
قصاصا لتعد مراعتا المائلة فيه فربما يفد به شئ من فليته ولكن يبرح بالمبرح
الى موضع السن انرى فليتا **فعله** ويبرح ان كسرت من يبرح الحديد بالمبرح
اى ينقص السن بالمائلة المعهودة بقدر ما كسرت منها **فعله** فاد الجافية وهي الطعنة
التي يبلغ الجوف اى البطن ويؤيد هذا التفسير ما في الغاية حيث قال واما الجافية
وهي التي تصل الى البطن من الصدر او الظهر ولا يكون في الرقبة وفي الخلق ولا في
اليدين ولا في الرجلين **فعله** لا يجري فيها القصاص بل فيها تلك الدية كما سيجي
في كتاب الديات **فعله** وعن يعنى خبر قوله حصة **فعله** خلا فاما لك وهرنا
سؤال في النهاية وجوابه في الغاية فلينظر في الحاشية **فعله** ويقبل جمع بغير وقال
الزاهدى انما يقتض جميعهم اذا وجد من كل واحد منهم جرح يصلح الذ عوق الروح
فاما اذا كانوا نظار او معربين او مغنين بالامساك والاخذ لا قصاص عليهم انتهى
كلامه **فعله** وقسم الديات بينهم اى بين جميع الاولياء على السواء بلا قرعة **فعله**
من جرحته قرعته ويقضى الدية للمباين **فعله** عند ناوبه قال مالك خلا والمشافعي
كما بينه الشارح بقوله فان عند **فعله** ديتا ودية البد نصف دية النفس فهو
عليهما فعل كل واحد منهما الرابع من مالهما كذا في البيتين **فعله** اذا اخذ رجلا من
سكينا اى واحد من جانب واحد واما اذا اخذ احد من سكينا من جانب والاخر سكينا
اخر من جانب اخر حتى اتقتا السكينا في الوسط وبانت اليد فلا يجب فيه القصاص
على واحد منهما بالايضا لانه لم يوجد من كل واحد منهما امر ار اسلاح على بعض
العضوة اى البيتين **فعله** وانما خطأ اى في القتل صريح بان يلقى لا يقال هذا
يرى واحد فكيف يتعد ويصير فعلى متغايرين لانا نقول لا بعد في ذلك فان الحركة
الواحدة قد توصف بالسرعة بالنسبة الى حركة وبالبطء الى اخرى فيجوز ان يوصف
هذا الذي بالعمد نظرا الى قصده بالنسبة الى الشخص الواحد وبالخطأ نظرا الى عمدته
بالنسبة الى الثاني **فعله** او لا يكون صار غايته وكل ذلك اما ان يتحقق من شخص واحد
او شخصين فذلك ستة عشر وجرا فان كانا من شخصين يؤخذ كل واحد منهما
بوجوب فعله من القصاص واخذ الارش هذا لفظ الغاية **فعله** وتحقيق هذا
في اصول الفقه اشارة الى ما حققه في الفصل الثاني في الايتاني بالمأمور به من الباب الثاني

في افادة اللفظ الحكم الشرعي من الركن الاول في الكتاب من توضيح تنقيح بقوله
والقضاء بمنثل منقول اما كامل كالمثل صورة ومعنى واما قاصر كالقيمة اذا انقطع
المثل او لا مثل له لان الحق في الصورة قد فات للعجز فيبقى المعنى فلا يجب القاصر
الا عند العجز عن الكامل ففي قطع اليد ثم القتل خير الولى من القطع ثم القتل وهو
مثل كامل وبيت القتل فقط وهو قاصر وسند لا يقطع قال في التلويح وعندهما
ليس للثاني ان يقطع بل له ان يقتل لانه انما يقص بالقطع اذا ثبت انه لم يسر الى
القتل بحكم النفس فاذا افنى الى القتل بان قتل معتمدا سقط حكم القطع في نفسه
وصار قتلا ودخل موجه الشرعي وهو نقصان في موجب القتل قد اتم الاثر
بالقطع حسنا وحقيقته بدليل ان حكمه حكم السراية فيكون القطع ثم القتل
جناية واحدة بمنزلة ما اذا قتله متعمدا بضربا بليس الولى فيه الا القتل
الحاصل انه جعل الاقضاء الى القتل بمنزلة السراية اليه **فصل** وان كان كل منهما
خطا واما خالف ترتيب المص حيث قدم شرح المطايع على المختلفين وما للاجتماع
بين المجانسات وان كان ترتيبه لا يخفى عن توجيهه وجية **فصل** لان دية القطع
هذا وان كان المراد منه تعليل قواه كفت لكل يلزم منه معرفته علة وجوب اقتصاص
القطع وجوب دية القطع في قطع العمد وقطع الخطاء اذا تخلل بينهما وبين قتلها
برء **فصل** والفرق الى يعزى الاشتراك في عدم البراءة للصورتين وان اقتضى
ظاهر الاتحاد حكمهما لكن تفرقه العقولية وعدمها بين القصاص والدية تمنع
ذلك **فصل** لاختلاف تعليل لقوله وان قطع عمدا الى هنا **فصل** كما في ضرب
مائة سوط يعني ان من ضرب رجلا تسعين سوطا في موضع وعشرة في اخر
فبرز من تسعين وسوط موضع العشرة ومات ففيه دية واحدة **فصل** الذي هو
التعذيب لا يرى انه لو ضرب به او نطمة فقام ولم يؤثر فيه لا يجب شيء ويجب عليه
التعذيب **فصل** انه ملط اي برأت كشجرة النخيل ونبت الشعر وانما قيده بقوله
ولم يبق لانه لو بقي لها اثر بعد البرء يجب موجهه مع دية النفس بالاجماع كذا في الزيلعي
وقال في الكافي ينبغي ان يجب عليه حكومة العدل لا سواد دية للقتل **فصل** اجرة
الطبيب اقول لو قال بدلهما ما يحتاج اليه في علاجها لكان جامعا بينهما وبين ثمن الادوية
الذي هو ايضا معتبر عند محمد **فصل** كما سيوضح في اواخر كتاب اللغات

فلا مضاعفة صناديد المهر لها والدية على العاقلة بخلاف العمد فان ههنا **فصل** المهر
والدية في ماله ايضا كما لا يخفى **فصل** يضمن دية النفس قال الايقاني وكلت الدية
فيه يجب على العاقلة لانه في معنى الخطا لانه اراد بهد القطع استيفاء حقه من
القطع ولم يرد به التلاف النفس **فصل** وارثن نصيب عطا على دية النفس
كما يفرهم من تصرفات خارج **باب الشراية في الشدة** واعتبار حالته اقول
اشار بقوله واعتبار حالته الى ما سيبي في اخر الباب حيث قال والعبرة بحاله
الذي له **فصل** كمال مثلا ولهذا يجهت ويقضى ديونه وينفذ وصاياه من ماله
كذا في الكفاية **فصل** لما ذكرنا حيث قال لانه يدعى على الحاضر **فصل** فان شهد
وليا قود صورة المسئلة رجل قتل رجلا وللقاتيل ثلثة بتين فشهد اثنتان منهم
على ثلثتهم عفا عن القاتل **فصل** بطلت اي شهادتهما لما سيذكره الشارع
بقوله لا تترهما بجران **فصل** فلا قصاص لهما لانهما ما نودا بقولهما في سقوط
حقهما فيه ولا مال لهما اذ عتاه انقلاب نصيبهما مالا فلا يقبل الا بخبة كذا في
حواشي الهداية **فصل** لانتهما بجران به نفعا وشهادة من بخر النفع او دفع
الضرر باطلا لكونه متريفا **فصل** لما ذكرنا اشار الى قوله قبيل هذا ان حو
الجنيرين لما سقط **فصل** لان حكم القتل يختلف باختلاف الدلة لا يقال لا تعيب
للدلة هنا والاختلاف فرعه لانا نقول معناه بمقتل الاختلاف لانتهما لو فستل
احتمل ان كل واحد منهما فستل بخلاف ما فستل الاخر بان يقول احدهما قتله بالسيف
ويقول الاخر قتله بالعصا فيكون هذا الاحتمال بمنزلة حقيقة الاختلاف
ويؤيد هذا الجواب تقرير صاحب الغاية والى هذا مال قول صاحب الكافي والقياس
ان لا يقبل هذه الشراية لانتهما شهدا بقتل مجرول لانه اذا جهلت الآلة فقد
جهل القتل معول لانه يختلف حكم باختلاف الآلة انتهى كلامه **فصل** شهدوا
بعطون القتل مع عدم ظهور الاختلاف بينهما فيقبل شهادتهما لان اتفاقهما **فصل**
له ان المرقى اليه يعني ان الضمات يجب بفعله وهو الرى اذ لا فعل منه بعده
فتغير حالة الرى والمرى اليه الى اخره فان قيل ان كان ما ذكرتم صحيحا بجميع
مقتضى الفاعل عمدا فالواجب القصاص قلنا الفعل وان كان عمدا فالقود
يسقط بالشبهة الناشئة من اعتبار حالة الاصابة **فصل** فضل ما بين قيمته

لها

باب الشراية في القتل

مرباً الح يعني لو كان قيمته قبل الرمي الف درهم وبعده ثمانمائة درهم ما بينا
درهم ودليل محمد بن ابي العنق قاطع للسرية لا يختص به من له الحق لانه المستحق
حال ابتداء الجناية المولى وحال الاصابة لم يرب فيه نصار العنق بمنزلة البئر كما اذا
قطع يد عبد او جرحه اعتقه المولى ثم سرق فان العنق يقطع السرية حتى لا
يجب بعد شيء من الدية واقيمة وانما يفهم النقصان كذا في الاكمليّة **فصل** فيمن
اي صار بجوسياً العياذ بالله **كتاب الدية** والدية اسم للمال الذي
هو بدل النفس ستي بها لانها تودي عادة لانه فلما يجري فيه العفو لعظم حرمة
الآدمي كذا في الغاية **قوله** ومن الورق اي الفضه عشر آلاف درهم يعني
وزن سبعة فظهر منه ان كل دينار في زمن الرسول م م عشرة دراهم من
الدراهم التي كل عشرة منها سبعة مثاقيل **قوله** ومن البقر اي قوله كل حلة ثوبان
قبل في تفسيره كك وقيمة كل بقرة خمسون درهما وقيمة كل شاة ثمانية دراهم
وقيمة كل حلة خمسون درهما كذا في العناية **فصل** فيمن يخطئ في العيادة فان عمر
وزيد او غيره قالوا مثل ما قال محمد واثافي وقال علي يجب اثلاثا ثلثه وثلثون
حقة وثلثه وثلثون جذعه واربعة وثلثون خلفه وقال ابن مسعود مائة مثقال
ما قلنا ارباعاً **قوله** ودية الخطاء شرح لقول المص وفي الخطاء الخماس **فصل** ومن
الاصناف اي كل من الاصناف الاربعة **فصل** ما دون الثلث لا ينصف يعني اذا
كان جناية ارباعاً ما دون ثلث الدية **فصل** كلال اصابع مثلاً لا ينصف وفي الثلث
وما فوقها حتى اكل ينصف عنده كذا في الاكمليّة **فصل** خلفه فلم تنب اي مضى
سنة كما سيصرح به الشارح في اسب قوله وكان واجبا ان يستأخي حوله **فصل** كما
في اثني عشر اي كما يجب الدية اكاملة في اتلاف جميع العضوين الذين خلفا في كل
شخص اثني عشر كاليد والعين والشفة والجانبي والوجلي والاذنين
وذى المرأة وحلمتي ثديها في شعرا العينين جمع شفر بضم الشين المعجمة
وسكون القاف وطرف الجفن الذي ينبت عليه الشعر وهو الهدب كذا في الصحاح
وقد خطا بعضهم محمداً في اطلاق الاسفار على الاهداب واجاب عنه صاحب
الهداية بأنه يجوز ان يكون مراده الاهداب بجاز اللهاجرة كالرواية للقرينة
دعي حقيقة في البصر وان يكون منبت الشعر والحكم فيه هكذا ولو قطعها

جميعاً فقيه دية واحدة لانه لكل شيء واحد **فصل** ينبغي ان يجب في كل سراج
ثم الدية الح يعني ان مقتضى القاعدة السابقة التي هي كون اتلاف الاعضاء
التي خلفت في كل شخص احاد كالاتف والذكر الح ما ذكره المص موحياً للدية
الكاملة كالنفس التي خلفت شاني كاليد بئ كل واحد منهما والى خلفت ارباعاً
كالاتف في كل واحد ربهما والتي خلفت عشرة كالاتف في كل واحدة منهما
عشرها وهو الف درهم شرقي وعلى هذا في الاسناد التي خلفت اثني وثلثون
يجب في كل منها ربع ثم الدية التي هو ثلثمائة واثني عشر دراهم ونصف فاي
هذا من نصف العشر الذي اوجبه الشارع وهو خمسمائة درهم هذا ما يتيسر
لي في تلخيص كلام الشارح **قوله** وهي اسنان الحليم انما سمي به لكونها ثمانية
بعد اوان الاختلاف **فصل** ويجوز ان يكون النصف العشر دية كل سن من الابل خمسة
ومن الديار خمسون ومن الدراهم خمسمائة ففي الاسنان المعينة اذا اختلفت كل
مائة وخمسون ابلا والف وخمسمائة دينار او خمسة عشر الف درهم قول
هذا بناء على كون الاسنان ثلثين لانه هو العدد المتوسط لها على استخراج
الشارح واما قوله الاكل فاذا ضرب رجل رجلاً حتى سقطت اسنانه كلها
كانت عليه دية وثلثه اخماس الدية وهي من الدراهم ستة عشر الف درهم
بناء على كونها اثني عشر وثلثين كما هو المشهور فلا تخالفه اصلاً كما لا يخفى فان
قبل فيريد على دية كاملة مع ان اتلافها اتلاف النفس من وجه فزيادة حكمه
على الاتلاف من كل وجه غير معقولة فلما نعم كذا يشب هذا في عمر وبه حرم
وهو قوله م وفي السن خمس الابل بخلاف القياس فلا اشكال وقد نسخ في هذا ثم
وجدته مسطوراً في البيانية وقال في العناية ليس في البدن جنس عضو يجب تقويمه
اكثر من مقدار الدية سوى الاسنان **فصل** بان يسبغ غوره من سبغ الحرج
اسبغ اذا نظرت ما غوره والمسبغ ما يقد به قد غوره الحرج وهو بالافارستي فيثله
بحر احب قوله وهي ما يوضح شرح للمنف فاسبغ من الشارح لاقتضاء المقام اياه لا يوجب
استدراكه **فصل** وعيون عيت اي بالضم بفتحة فاء في الشجاج وهو بكسر
السين جمع شجة بفتحها **فصل** جافيتين احديهما من جانب البطم والاخرى من جانب
الظهر وفي كل ثلث الدية يجب في النافذة ثلثها كذا في الهداية **فصل** والحارصة

بالحاء والراء والصاد الغير المعجرات والداجمة بالذال والعين المهملتين والداجمة
 بالذال المهملة والباء الضمة باباء الموحدة والصاد المعجزة والعين المهملة والستماع
 بالسين والحاء المهملتين على وزن الحرمان **فصل** اى ما يجزى من شروخ في
 تفسير ما في المتن على الترتيب **فصل** وما يأخذ في اللحم اكثر مما يذهب الباضعة هذا ظاهر
 الرواية فعلى هذا اطلاق المتلازمة على القاطعة اللحم اما باعتبار ما يؤول اليه او
 التنازل **فصل** ينظر الى ارش الكف وهو حكومة عدل لانها اذا قطعت من المفصل
 ولم يكن فيها شئ من الاصابع كانت فيها حكومة عدل كما صرح به في البيانية **فصل**
 هذا عنه اى خفيفه بواى عدم القود في شئ من هذين الاصبعين عنه وهو
 من الدية الكاملة **فصل** ان يتأى اى ينتظر ويتمهل من الاستيلاء وهو
 الانتظار كذا في الصحاح **فصل** غرة خمسمائة وهي بضم الغين المعجزة وفتح الراء
 المهملة المشددة عبارة عن خمسمائة هنا وانما سقى الغرة لانها اقل المقادير
 في الديار واول شئ ادله في الوجود ويسمى غرة بمعنى الاولى ولهذا سمي
 اول الشهر غرة ويسمى وجه الانسان غرة لانه اول شئ يظهر منه **فصل**
 اى يجب الدية الكاملة قال في العناية لانه قتل نفسا كاملة وعلى الضارب الكفارة
فصل وعشرون دية الاثنى وكل منهما خمسمائة درهم لان نصف العشر من
 عشرة الف هو العشر من خمسة الف **فصل** وعند اى يوسف يجب النقصان
 اى ضمان النقصان قبل هذا غير ظاهر الرواية عن الثاني حتى قال في المبسوط ثم
 وجوب البدل في جنين الامة قول الاعظم والرباني به وهو اظهر من قول الثاني
 وعنه في رواية انه لا يجب الاتقصان الا ان تمكنت فيما نقص وان لم تكن لا يجب
 شئ كما في جنين البريمة كذا في العناية **باب** ما يجب من المهر **فصل**
 والجرح بالجرح والراء واصاد الغير المعجرتين الركن قوله وكل نقصه قال سما
 عين الصغار انما ينقص بخصومته اذا لم يكن له مثل ذلك فان كان له مثله لا يلتفت
 الى خصومته لانه لو اراد به ازالة الضرر عن الناس بداء بنفسه وخينه لم يزل
 ما في قدرته علم انه متعنت كذا في الزيلعي **فصل** وفي غير نافذ اى من احد
 شيئا من هذه المذكورات في ضرب طائفه مخصوصة لا يجوز له ذلك لانه ملوكة
 لا هله فلا يجوز استصرا فيه الا باذن الكل **فصل** لكل واحد من احاد الناس وركن

باب ما يجب من المهر في الضرب

اضعفهم

اضعفهم منزلة واردة لهم **فصل** والمراد بالغنم بفتح الغين المعجزة يقال يوم ثم اذا
 كانت يأخذ النفس من شدة الحر **فصل** ومن نجي بالنوب والحاء المهملة المشددة
 اى ابعد عن الطريق الحجر الذي وضعه غيره **فصل** في الحصة وهي ما لا يقبل ان يرى
 به لغاية صغر وهو بالفارسي سنك ربه **فصل** فسقط عليه اى فهلك ذلك
 الاعى الساقط **فصل** ورب حايط مبتدأ وضم ما لا خبره **فصل** فانه يملك اى فان اول
 يقدر ان يقضى الدين ويسترح الحايط فيهدمه **فصل** واب الطفل اى وكاب الطفل
 والوحى فانهما يقدران على نقض حايط اليتيم بالولاية لكن الضمان في مال
 اليتيم لان فعلهما كفعله فالتقدم اليهما كالتقدم اليه وهذا اولى من قول صاحب
 الهداية والحاب اليتيم لانه لا يتيم مع وجود الاب وقوله والمكاتب اى وكالمكاتب
 فانه ممن يملك نقض حايط المالك فلو لم ينقض بعد الطلب منه فسقط فالتفاسا
 فعليه الاقل من قيمته ومن دية المقبول وقوله العبد التاجر فانه ايضا ممن يقدر نقض
 حايط المالك فان تلف انسانا وعليه دين او لا فعلى عاقلة مولاه فان تلف متاعا ففي عتق
 العبد هذا زيادة ما في العناية **فصل** وساكن الادارى بالاعارة كذا فيهم من لفظ الزيلعي
فصل كما في عقرا لاسد من عصرة جرحه ونهش لطية لسفته كذا في الصحاح
باب جنابة البرية وعليها فصل وما وطئت من وطئت الشئ برجله
 وقوله وما اصاب يدها او رجلها كان عطف تفسيرى لقوله ما وطئت يؤيد جعل
 الشارح قول صاحب الهداية ما اصاب بدلا من قوله ما وطئت وقوله كدم اى عضت
 بمقدم الاسنان او خبطت بالحاء المعجزة اى ضربت باليد او صدمت اى ضربت بالجد
 ومنه اصددم الفارس ان اذا ضرب احد من الاخر بنفسه وقوله نجت بالنوب
 وانفاء والحاء المهملة اى ضربت بمجد صافر **فصل** حصة قد مر من ابيات معناه
 والنواة حب الثمر وغيره وبالفارسية دانه خربا وقوله او حجر اصغيرا يعنى الذى
 يقل ان يرى به فهو اكبر من الحصة واصغر من الحجر الكبير الذى لا يحمل ولا يرى به
 الا بشئ الاقصر **فصل** على فارس وكذا الماسيين ولكن لما كان موت المقتد ميب
 غالبا في الفارسيين خصهما بالذكر كذا في الاكلى **فصل** وقع اذ اتى اى انما كاف
 واسترح والتمام **فصل** الدبة مفعول تضمن المقتد **فصل** وساقه اى مشى خلفه
 فاصابه اى قتل طيرا مملوكا كالبط الا هو واسلى على رجل فعضه او مزق ثوبه

باب جنابة البرية

الكتاب فليطلب منها **فصل** يدعى النصف ففي المسئلة كل ونصف فالمسئلة من اثنين
ويكون الى الثلثة **فصل** بطلا اكل اي بطل اندم كله عند الا عظم لان القصاص واجب
لكل واحد منهما في النصف من غير تعيين فاذا انقلب مالا بعفو واحدهما احتمل
الوجوب من كل وجه بان يعتبر متعلقا بنصيب صاحبه واحتمل سقوط من كل وجه
بان يعتبر متعلقا بنصيب نفسه واحتمل التصفيف بان يعتبر متعلقا بهما شيئا
فلا يجب المالة بالشك والاحتمال ووجه قولهما ان نصيب من لم يعف ما انقلب
مالا بعفو صاحبه صار نصفه في ملكه ونصيبه في ملك صاحبه فما اصاب ملك
صاحبه لم يسقط وهو الراجح وما اصاب ملك نفسه سقط لان المولى لا يتوجب
عليه عبده مالا كذا في شرح الوافي **فصل** ونقص من كل اي كل من قيمة العبد
التي بلغت عشرة آلاف وقيمة الاملة التي بلغت خمسة آلاف عشرة اي عشرة درهم
فانظر انه لا يردود بينهما على دية الحر والحرية وان كان قيمتهما ضعف دية الحر لان
دية العبد عشرة آلاف الا عشرة ودية الاملة خمسة آلاف الا عشرة وروى
الحسن عن الاعظم انه ينقص من قيمة الاملة خمسة وقال ابو الليث رواية
الحسن هو القياس كذا في البيان **فصل** قيمته ما كان اي بالغة ما بلغت
فصل لا الادمة لان الغصب لا يرد الا على المالك **فصل** يجب قيمة خيراى الورثة
وقيمة عبد اي للمولى **فصل** فقيمة العبد من اي ان قتله مقافق قيمة العدين واجبت
عليهما لانهم يتفقون بقتل كل واحد منهما حرا وكل واحد منهما يترك ذلك فيكون
نصفين بين المولى والورثة كذا في التبيين **فصل** كما في الخرف الفاحش يعني
ان من خرف ثوب غيره خرقا فاحشا ان شاء المالك دفع الثوب اليه وضمنه
قيمه واما شاء امسك الثوب وضمنه النقصان **فصل** او جب ما ذكرنا يعني بالنظر
الى الادمية ينبغي ان لا يجب الضمان متوزعا بل اذا القايته لا غير بالنظر الى
المالبة ليس له ان يأخذ كل بدل العين مع امساك المبيدة كانه ليس له ذلك في المال
وفيما قالوا الغاء الجانب المالية حيث جعله كالثوب المحروق وفيما قاله الشافعي
الغاء الجانب المالية اصلا حيث جعله كخرق في عينه فوفرتا على الشهرين نظرها
وقلنا ان شاء المولى دفع عبده واخذ قيمته نظرا الى المالية وان شاء امسكه
ولا ينشئ له نظرا الى الادمية كذا في العناية **فصل** اذا هو لولى الجناية الى يعنى

فصل

ان الارش

ان الارش ان كان اقل من قيمته فلا هو لولى الجناية فيما زاد عليه وان كان اكثر
من القيمة لم يلف المولى بالتدبير او الاستيلاء الا الرقبة وقيمتها تقوم مقامها **فصل**
يشترك لولى الثانية اي تابع لولى الثانية ولى الاولى فيشاركه في القيمة فيقسمها
على قدر حقها ولا شئ على لولى **فصل** قيل يعنى قال بعض المشايخ لا خلاف لمحمد في
هذه المسئلة بل يأخذ لولى الجناية الاولى تمام حقه وهو نصف القيمة من المولى اذ رجع
على الغاصب وهذا هو الصحيح لان محمد اذكرها في الجامع بلا خلاف وقيل فيه خلاف محمد
يعنى قال بعضهم يتحقق في هذه المسئلة خلافه كالأولى حتى يسلم للمولى ما رجع به
من القيمة على الغاصب ولا يأخذ لولى الجناية الاولى باقى حقه كذا في البيان
ضمنه بالقتل اي صار به دية على عاقله الصبي بالاجماع قوله لولى اسيد اي المالك
فصل وهي لغة اسم موضع موضع الاقسام وفي الشرح ايمان يقسم بها اهل
محلة او اربعة او وجد فيها قتل به اثني عشر او دية عطف على ميت يعنى وجد بجميع اعضائه
مكحلة او وجد به بلا دس او وجد اكثر من اى جانب كان او نصفه مشقوقا بالطول
واما ان وجد اقل من نصفه ولو مع الرأس لادى هذا حكمه سرف بالنس وقد ورد
به في البدن ويكون للاكثر حكم الكل فاجبرنا عليه احكامه تعظيما لادى كذا في
الهداية **فصل** باثنته ما قتلنا هذا على سبيل الحكاية غير الجريح اما عند الخلف فيلحق كل
واحد منهم بالله ما قتل ودع علمه له قاتلا ولا يجمع معه غيره في اسناد نفي القتل لانه
يجوز ان يكون قاتلا وحده وينفى بلفظ الجرح ان يكون قاتلا مع الجماعة وكذا العلم فانه يجوز
ان يكون هو عالما بالقتل وحده وينبغي ان يكون غيره عالما معه ولا يحكم لانه اذا
قتله مع غيره كان قاتلا له ولهذا يقبل كل منهما قصاصا **فصل** لو دى يقال بينهما لو
اي شتر وحقة مأخوذة من قولهم لو دى الماء كدرة ولو دى ثيابه بالطين اي ليطوية فتلوث
فصل على واحد بعينه مثل يوجد بقره رجل معه سيف او في يده شئ من آلة القتل
وعليه اثار القتل فذلك لو دى يوجب القامة لولاية **فصل** فذهب اى مذهب
مالك **فصل** مثل هذه هبنا لانه لا يكره ان يبيع يعنى ان عندنا يكره ان يبيع على المدعى
عليه اذا لم يتكلم عدوهم غيب وعند الخصم لا يكره بل برء على لولى وفيه نظر
لان مذهب مالك وانما دفع ليس كذلك لانهما يبدان يبيع الولى اذا وجد المولى
فاذا انكل يرد على المدعى عليهم وقد مر بيانه عن كثيرهم كذا في العناية **فصل** وان

باب القامة

اي المدي عليهم **فصل** ضمنوا انفسهم لا عاقلتهم **فصل** على قريتهم ما قتل هذا المول
 على ما اذا كانت بحسب يبلغ اهله الصواب اما اذا كانت لا يبلغهم فلا شيء عليهم لانه اذا كانت
 بحسب يبلغه الصواب يلحقه الغوب فيمكنهم النصرة وقد قصروا اذا كانت في موضع لا
 يجمعون صوته لا يلزمه نصرتهم فلا ينسبون الى التقصير فلا يجهلون قاتلين
 تقدير كذا في الهداية **فصل** وعلى قله ورثته الجواب عن قول الاعظم فان الدار
 حال ظهور القتل للورثة وتخصيصه له الدية لو وجبت على ملك الدار التي وجد
 القتل فيها وهو الوارث في زعم الاعظم ولا يستحق دية المورث الا واثمه فيلزم
 انه يجب على الوارث الوارث وهو ممتنع وان انقلب الى العاقلة او لكانا فهم
 من الغاية **فصل** على اهل الخطه وهي بكسر الخاء المعجمة المكاتب المخطئة لنباء دار وغيرها
 من الغارات ومعناه على اصحاب الاملاك القديمة التي كانوا يملكونه حين فتح الامام
 البلدة وقسمها بين الغائبين فانه يخط خطه لتعيين انصبا بهم **فصل** دوت السكات
 ابادهم من يسكن الدار بالاجارة او الا عامرة **فصل** فعلى عاقلة من تصير له اي تقر
 له غلته لدار **فصل** وفي صوة ملوك قبل اذا وجد قبيل في صف من السوء فان كانت
 اهل ذلك الصف مبنون في حواشيهم فالدية عليهم والافعل ملاكها كذا في التبيين
 والشايخ وهو الطريق الاعظم كذا في الصحاح **فصل** ومختلف اهل من اهل
 الحلة عن يطلب منه الخلف **فصل** فنقل الى اهل **فصل** قرنة امرأة اي قرنة هي ملك
 لامرأة **فصل** هذا عند ابي حنيفة ومحمد لا يقال هذا مخالف لقوله قبيل هذا ولا قسامة
 على هي وامرأة لاننا نقول ان الاول فيما اذا وجد من نقل القامة غيرهما وهما ليس
 في الدار غيرهما يار فافترقا بالضرورة وعدمها فليتا مل **فصل** والمرأة ليست من
 اهلهما لضعف بينهما وهذا لا يلزم القامة فيما يوجد في الحلة ولهما ان الاستحلاف
 لهما القتل وهي متفقاه لوج المرأة الذي هو العاقلة لانهم لم يكونوا في القرية فيلزمها
 القامة كذا في الغناية **فصل** وهو بفتح الميم على وزن المكاسم جمع
 محقه بفتح الميم وسكون العيب وضم القاف وهي العقل اي الدية وانما سمي
 بها لان اهل الدية كانت تعقل اي تقتيد بفناء وفي المقتول ثم عثم هذا الاسم فسميت
 الدية معقله وان كانت ديارهم او دناير كذا في الغناية **فصل** فصارت في عهد عمر بن الخطاب
 انهم تسع اهله للدية فماليهم اهل راية اخرى الاقرب فالاقرب في النصرة **فصل** من عطايهم

كتاب العاقل

العطاء اسم ما يعطى والجمع اعطيه والعطايا جمع عطيه وهي بمعنى العطايا **فصل** وهذا
 لا يكون مستجابا لتقدير معنى الجواب عن قول الشافعي ولا نسخ بعده وهو ظاهر
 قاله عاقلة هي اهل الحرفة اقول فيه نوع مسامحة فالظاهر من العبارة اما عاقلة
 هي اهل الحرفة او فالعقل على اهل الحرفة **فصل** ويوجد يعنى المعقله وهي الدية
 كما قدمه لانه حول الجاني فلا معنى لاختراجه حال مواخذة الغيرة قال في الكافي اذا لم يكن
 للقاتل عاقلة بان كانت لقطا او نحوه فالدية في بيت المال وعن الاعظم ان الدية
 في ماله وابن الملا عنه عاقلة امه انتهى **كتاب الوصايا فصول** وصحة للمول وبه كما اذا
 اوصى بثلث ماله
 لما في بطل فلانه وباعطاء حمل امته من غيره **فصل** وبطل قبوله ما ورد ما عني لوقها
 في حيوة ثم قبلها بعد موته يطلع لانه الوصية عليك متعلو بالموت الا يرى انه لو اوصى
 بثلث غنمه استحق المولى له بثلث ما يوجد في ملك الموصي عند موته لا بثلث ما يوجد
 عند الوصية كذا في المعراجية **فصل** اي بالقبول اي لا يملك الوصية بلا قبول صريح
 الا في مسألة واحدة وهي ما اذا مات المولى فانه يملك فيها بقبول ضمن لان موت الموصي
 له بلا رد لقبوله دلالة **فصل** كلب السويق الذي الخلط والسويق معروف **فصل** وهبته
 مقعد الم المقعد من لا يقدر على القيام لدا في صيده كانت الداء اعقده وعند لا طيار
 هو الذئب والمفلوج من ذهب نصفه وبطل عن الحسن والحركة والاشتيل من شلت
 يده لان اشتيل بالثين المعجمة آفة في اليد والمسلول بالس الممثلة هو الذي به مرفق اسل
 وهو عبارة عن اجتماع الدية في الصدر ونفرا كذا في الامنية **فصل** من كل ماله خبر بقوله ودية
 المقعد الم **فصل** ان طال مدة قبل قدر واطولها بستة قدم العرض قدمه الموصي او
 اخره كالزكاة والجمع والصوم والصلوة **فصل** او كلها او اقل كالحج التطوع واصدقه على الفقراء
 او كلها واجبا كالنكاح والنفقة ورد صدقه الفطرة كذا في العناية قبل باب الوصية للاقا رب
باب الوصية بالار يعنى في مرض الموت **فصل** ينصف ثلث بغير ما لا يقال ظاهره مخالف
 مخالف لقوله قبيل هذا وان اجتمع الوصايا الى قوله قدم ما قدم لانه يقتضي حرمان من
 اخره المولى في الذكر من حصه الثلث لاننا نقول ذلك فيما اذا اوصى بمقوق الله تعالى
 وضاع عنها الثلث مثل الحج وغيره كما مر **فصل** ولا يضرب الموصي له وفي المغرب قال الفقهاء
 فلان يضرب فيه بالثلث اي ياخذ منه شيئا بحكم ماله من الثلث فعنى المولى لا يؤخذ

الوصايا فصول

باب الوصية بالثلث

الموصي له بأكثر من الثلث بما زاد على الثلث لا بد قوله بأكثر من ثلثي الموصي له كان
 مفعول لا يضرب محمد وفا بما زاد وان تعلق لا يضرب كان صلة الموصي له محذوف كما
 زاد ونحوه فالجواب ان الموصي له بما زاد على الثلث اذا لم يجز الوارثة الوصية لا يؤخذ
 من الثلث بقدر نصيبه من الكل على تقدير الاجازة بل يكون هو الموصي له بالثلث سواء
 عند الاستعانة كذا في الكوسجية وقال في المغرب ايضا وقالوا ضرب في مال بينهما اي جعل
 وعلى هذا قوله في المختصر ابو حنيفة لا يضرب الموصي له فيما زاد على الثلث على حذف المفعول
 الصحيح كانه قيل لي جعل له شيئا فيه ولا يعطيه وانقرض في اصطلاح الحساب تصعيف
 احد العددين بقدر ما في العدد الآخر من الاحاد انتهى **فصل** في الجباة اي المعاطاة
 من جباة يجوز جوة بفتح الجاء اي اعطاء والجباة اعطاء كذا في الصحاح **فصل** في اخذ من
 الثلث بقدر وصية لاد وصية له اربعون من ستين وهو ثلثاه وقد هاهن ثلث جمع
 المال الذي هو ثلثون ثلثاه منه وهو عروت فلو كان هذا كسيرا لوصيا واجب
 على قول اي حنيفة ان لا يضرب الموصي له بأربعين في أكثر من ثلثين لان عنده الموصي له
 بأكثر من الثلث لا يضرب الا بالثلث وهو ثلث ماله هذا حاصل ما في شرح الاكمل
 وان كانت اي وصية لهم وهو اربعون زيادة على الثلث اي ثلث الكل الذي هو ثلثون
 وهو الثلثون **فصل** اعطى عديين اي مريض او عبي بعينه قيمة احد هما استوفى
 والاخر ثلثون **فصل** فيضرب كل اي يأخذ ولو كان وصية فيمارة السحاة لكان
 الثلث الذي هو الثلثون نصفين بين العديين عنده **فصل** يضرب كل بقدر الم
 ولو كان وصية المرسله كساية الوصايا كان ثلث الدارهم بينهما نصفين فليقتصر
 في تفصيل الكوسجية **فصل** وله ثلث ان اوصي مع ابني والقياس ان يكون النصف عند
 اجازة الوارثة لانه اوصي له بثلث نصيب ابنه ونصيب كل واحد منهما النصف ووجه
 الثلث ان قصده ان يجعله مثل ابنه لان يجعل نصيب زائدا على نصيب ابنه وذلك
 بان يجعل الموصي له كاحد من كذا في الزيلعي **فصل** فان قلنا قوله ثلث مالى اقول حاصله
 ان قوله ثلث مالى لم ان كان انشاء كما هو الظاهر فالواجب ان نصيب الموصي له
 نصف ما يضرب فلا جازة فايدة لان الثلث على تقدير عدم الاجازة ايضا واجب وان لم يكن
 مبنيا بوصية السدس واما كونه اخبارا فبطلانه بيقين وان كان القول المذكور
 في سدسه الواحد الذي في ضمنه اخبار او في سدس سبه الآخر انشاء فلهل انتاعه

لاستزامة كون اللفظ الواحد دالا في حالة واحدة على معنى مركب بحيث يكون استعماله
 في أحد جزئيه من حيث انه اخبار وفي جزئه الآخر من حيث انه انشاء وبطلانه لا يحتاج
 الى البيان هذا على تقدير ان يكون عبارة الشرح هكذا وان كان في السدس من اخبار
 وفي السدس من انشاء يتكرر لفظ السدس بما هو الصحيح الواقع في أكثر النسخ واما قوله
 لفظ الثلث بد الثلث انما فلا رتبة في كونه خطأ وسهوا من الناسخ لان الظان اسم
 كان في قوله وان كان في السدس من قوله ثلث مالى له كافي المعطوف عليه وليس
 فيه سدس حتى يكون احد الاخبار والاخر انشاء ثم اعلم ان المشهور فيما
 بين ابناء الزمان ان الشارح التمهيدى علمه الله بلفظ الخطير لم يذكر فيذكر لفظا
 السؤال جوابا ظاهرا وهذا بخلافه وداب سائر اسلف حيث لم يصد
 من احد منهم ايراد السؤال بلفظ ان قلنا متصلا به كلمة قلنا فقط وقد نسخ لي
 في تحقيقه احتمالات الاول وهو ما اقرب به ان يجعل قول المص وفي سدس مالى
 مكررا له سدس جوابا له فتوجيه ان النصف انما يجب عند الاجازة اذا كان السدس من
 الاول المستقبل مغايرا للسدس من الذين هما في ضمن الثلث وليس كذلك بل هو
 عين احد هاتين معرفته اعيدت معرفته ولقد اعجب حيث جعل مسألة المتن
 جوابا لسؤاله ولا تنافي بين كونها مسألة براسها وكونها مقولا لقوله قلنا ويؤيد
 ادخال لفظ قلنا على هذه المسألة لان من ترك الجواب فقد ترك كلمة والا فذكر بعض
 اجزاء الجواب وترك بعضها مالا يستحسن عند احد الاحتمالات الثانية ذكر الجواب اصلا
 لظاهره ولا حقيقة اما الغفلة او التكنية تخفية فيمكن ان يجاب عنه بقول الاكمل وجوابه
 ان حقه الثلث وان اجازت الوارثة لاد السدس يدخل في الثلث انه يحتمل انه اراد
 بالثانية زيادة السدس على الاول حتى يتم له الثلث ويحتمل انه اراد بها زيادة ثلث
 على السدس حتى يكمل له النصف ونحن نجعل السدس اخلا في الثلث لانه متيقن ولان
 متيقن ولانه يكون كلامه محمولا على ما علمه وهو ايضا بالثلث هذا ما يستتر من تحقيق
 هذا السؤال المحقق والجواب هو هو وانته سبحانه ونع اعلم بحصه كل معلوم وانما اظننا
 الكلام في هذا المقام لانه بحسب مشهور بين الانام **فصل** فله ما بقى يعني الثلث الكامل منهما
 ذلك هذا على تقدير ان يخرج هذا الباقي من ثلث ما بقى من جميع اصناف ماله كما يستتر به
 في الهداية قلنا انفق ابو الليث وقد انفقوا لوانه لو استحق الدرهمان وبقي الدرهم فله درهم

الموصى له وكذلك اهلك الذرهبان وبقى الدرهم **فصل** ويمكن جمع حق واحد المستحقين الى
 جمع حق شايح لكل واحد في فرد **فصل** لا الوصية عنده اى عند الموصي بحقيقة لعمرو بن
 علي اعتقاده لحوته فلم يرض ذلك الموصي لزيد الا بنصف الثلث فيعطى له ذلك فيبقى
 النصف الاخر منه في ايدي ورنه الموصي **فصل** ثلث ما لكل واحد فلا خفي الصورة الاولى
 ستا وستون وثلثا درهم ما لكل من زيد وعمر وكذلك وفي الصورة الثانية لم يمس
 وسبعون درهما وزيد خمسون وعمر خمسة وعشرون **فصل** فهو شرك كل واحد
 عملا للفظ اشركك بقدر الامكان **فصل** يكون في حقهم اى ثلث الثلث المقدس الذي يقر
 القوم المذكورين الذين هم الموصي لهم في حقهم وهو المائة مثلا فيؤخذ ثلثا فيعطى
 لاصحاب الديون وكذلك معقول فثلثا ذلك الشيء يكون الحق **فصل** على العلم اى على
 انه لا يعلم الزيادة التي ادعاها المقر له لا يميز اذا لم يكن على فعل الخالف لا يخلف
 علم البيا وقوله بدعوى الزيادة اشارة الى اشتراط عدم اليمين بوجود الدعوى كمالا
 يخفى **فصل** لا زاعم الاصل فلو نفذ بالوصية فيهما جميعا ينقص الوصية في بعض الاصل وهو
 لا يجوز **فصل** وعندنا ثلثا كل منهما لا الوصية تشتري الى الزايد الحاد ثلثه قبل القسمة
 بالاجماع كونه التركة باقية على ملك الميت واذا ثبت السرية صارت الوصية وقعت
 بهما كذا في شرح الهداية **فصل** وحاب الوارث اى قطع الرجاء من الوصية لبطلاها في حقه
فصل هلك حقك صريح في ان التوى مقصورا هلاك المال كما في الصحيح **فصل** وعند
 محمد له مثل ذراع نصف ذلك البيت يعني سواء وقع ذلك في نصيب الموصي او لا
 لانه اوصي بملكه وملك غيره لا دار بجميع اجزائها مشتركة **فصل** لا اقرار بالثلث
 اى لا جني بوجوب مساواة ذلك الاجنبي له كما لا يخفى **فصل** فعند ابي حنيفة للموصي
 له الادم وثلث الولد وهو المائة فالجوع اربعهائة وعندنا ثلثا كل منهما يعني المائتين من الادم
 ومائتين من الولد فالجوع اربعهائة ايضا **باب العنق في المرض** **فصل** لانه لا يلحقه الفسخ
 بخلاف الحياة فانما ثابتته في حق البيع وهو يقبل الفسخ وكذا ما يقتضيه **فصل** ان القرية
 يتفاوت يعني هذه وصية بعنق عبد يشرى بانه لا للموصي صريح بذلك فصا
 له عبد اقيمت مائة لادم قيمته اقل منها فاعتاق الثاني من الاول حرق وصية المستحق
 الى غيره بخلاف الحق فان المستحق فيه هو الله تع فلم يتبد بالقله والكثرة وصار كما
 اة الاولى لرجل بانه فملكه بعضا يدفع اليه الباقي وجه قولهما انه نوع قرية قصده

باب العنق في المرض قوله

الموصي التقرب الى الله تع فوجب بتنفيذ الوصية مهما امك واما استبداد المستحق
 فغير واقع على اصلهما لا العنق حق الله تع عندها فلم يكن العبد موصي له بل هو صاحب
 الشرع ولهذا اجازت الشهادة على غنق العبد عند جابلا دعوى كما في الامم **فصل**
 طهر عن الجنابة وهي بالطاء والمهملات من الطهارة اى خلص **باب الوصية الاخر** **فصل**
فصل من لصق اى اتصل به امر به او الموصي قريب الابواب او بعدت نساء كانوا او لا
 ذمية كانوا او مسلمين فالوصية بينهم على السوية **فصل** وغيره اى غير سكن محلة
 الموصي ويجمعهم مسجد المحلة وقولهما استمسا ثلثا هؤلاء كلهم يستحقون جبرئا
 عرفا لقوله ومن لا صلوة بخارج المسجد الا في المسجد وفسره بقل من يسمع النداء **فصل**
 وصهر بكر الصدا المعلقة كل اى درهم محرم من زوجته كبايتها واعمالها واحوالها
 واحوانها وغيرهم **فصل** وحته بفتح الحاء المعجمة والتاء المشددة الفوقانية كل زوج
 الحق كان زواج البنات والامرات والخالات ونحوهم هذه احوال المشهور وفسره في الصحاح
 الى العامة **فصل** وعندنا كل من يقولهم من يقولهم من عيال اى اقرباء عليهم فقول
 ونصيرهم عطفت تفسيره **فصل** وعند بعض المشايخ قال شرح الهداية ثمة هذا
 الخلاف ان الموصي اذا كانا علويا فعلى القول الاول اقصى الاباء بوطالب لانه ادرك الاسلام
 وان لم سلم فيدخل فيه اولاد وعقيل وجهنم وعلى الثاني على من رضى الله عنه فلا يدخل
فصل وفي ايتام منه الى اليتيم اسم من مات ابوه قبل الحلم قال صلى الله عليه وسلم لا يتم بعد
 البلوغ والارمل وهو الذي لا يقدر على شئ رجلا كان او امرأة من ارمل اذا افتقر
 من الرمل وهو التراب ومن الناس من قال الارمل جمع امل وهي المرأة التي مات عنها
 زوجها فهي في النساء خاصة عنده واختار المصنف الاول حيث قال ذكرهم وانما هم
 الاعملىة **فصل** قوما يحضون قيل حد الاحصاء عند ابي يوسف ان يحتاج من بعدهم الى
 حساب وكتاب فان اخرج الى ذلك فمهم لا يحضون وقال محمد اذا كانوا اكثر من مائة
 فانهم لا يحضون وهو الاسد وقال بعضهم هو مفوض الى ماري القاضي كذا في شرح
 الهداية **فصل** وفي بني فلان الاثنى منهم يعني اذا اوصي بثلاثة لبني فلان بعد انما هم
 منهم ان كانت الفلانة عبارة عن القبيلة الموجودة فيها الذكور والاناث لان المراد بجمع
 الانساب كما في بني فلان ولهذا يدخل فيه مولى العتاقة والموالة كذا في الهداية **فصل**
 ولا عموم له اى لا يجوز عموم المشترك بان يراد به كلا معينه باطلا او واحدا **فصل**

الوصية للقاتل قوله

باب من الوصية بالمال في الدين

له في الدار الموصى بها **فصل** بمقدار ما يحب وهو الثلث كالיום الواحد مثلا وقوله بمقدار ما لم يقر وهو الثلث كاليومين مثلا وهو معنى التنازع كذا في الهداية **فصل** يصح شرعا كالمساقاة والاجارة والمعاملة فاذا اجاز شرعا بعقد من العقود المذكورة حاز استحقاها بالوصية ايضا باب الوصية او سعة من غيرها واما الصوف واخواتها فلا يصح استحقاها لصلها بعقد ما لم يصح استحقاها بعقد الوصية كذا في البيانية **فصل** ويرث بيعة اي لليهودى وكنية اي للنصراني كذا في النهاية كما مر **فصل** والوقف يورث عنه فان قيل هذا في حقهم كالمسجد في حقنا فلا يورث المسجد ولا يباع فينبغي ان يكون هذا كذلك قلنا الباني ينقطع عن المسجد لا ملكهم عن كتابهم لا يورثهم يستوفون ويدينون موتاهم فيها ولو كانت المسجدة كذلك يورث قطعها هذا زيادة ما في الهداية **فصل** يصح وذلك لانه الوصية تقوم باعيانهم عليك والذي يملك ذلك كما لو اوصى لغير البيعة والكنية واذا صار ملكا لهم يصحوب به ما شاء كذا في البيانية **فصل** لا عند هذا قالوا هذا الاختلاف اذا اوصى ببناء وبيعة او كنيسة في القرى واما في المصر فلا يجوز بالاتفاق لانهم لا يملكون من احد ذلك في الاوصار **باب الوصية في المال** والى عبد غير الموصى بولاية قوله بعبد هذا والى عبد **فصل** لانه قلب المشروع لانه في نصب العبد الذي انتقل الى الصغار بالارث الشرعي وصليا عليهم اثبات الولاية للمملوك على المالك **فصل** بلا علم بالوكالة والفرق بينهما ان الوصاية خلافة كالارث فلا يتوقف على العلم كالارث فيثبت بلا علم والوكالة اناية فيشترط فيها العلم كما في اثبات الملك بالبيع والشراء **فصل** ليس لهم ولاية المنع يعني ان عبد نفسه مستقل في تصرف وصاية صغار مولاه اذ ليس لهم منعه عن التصرف وحجر عنه وليس لهم بيعه ايضا فلا منافاة بين رقيته كذلك ولا يثبته بخلاف عبد الغير اذ لولا منعه وحجره وبيعه فاتح فيه الثاني **فصل** ووصى الوصي مبتدءا ووصى اليه على بناء الفاعل حاله وصلى فرما خبره **فصل** في مال اي الوصي الاول اذا اوصى في مال نفسه الى الوصي الثاني ولم يذكر مال موصيه صار وصيا في المالاين في الادخ كما صرح به في الغاية فنقول قوله او مال موصيه يشترط ان يكون وصيا على تقدير ذكر مال الوصي وحده دون ذكر مال ولم يجد فيه رواية في الاعتبار من المطولات بل الموجود انه اذا جعل وصيا في مال نفسه فقط او مع مال موصيه

باب الوصية قوله

او قال جعلته وصيا بغير قيد في جميع ذلك يصير وصيا في المالاين وما يشترط الملت ليس واحدا منها **فصل** وكما ان ابو حنيفة يقول يعني اولاد وقوله ثم رجع يعني لا يخلفه كما لا يخفى **فصل** وفسر اي كونه كل من البيع والشراء نافعا للضعيف وهو ظاهر **فصل** ويحتاج الى يقبل الحوالة في قبض الدين الذي كان لليتيم على اخيه على الاملاء اي الا قدر على اداء الدين من الخيل وهو المديون **فصل** كشهادة رجلين اي كتحية شهادتهما هذا عند الاعظم والرباني واما عند الشافعي باطللة بطلان شهادة الوصية بالف من الجانبين او شهادة الاولين بعيد والاخرين بثلث ماله اتفاقا فيقول قوله فانه يجوز ان يتعلق بمثلثة شهادة دون الف فانه لا خلاف في بطلان الشهادة في الاخرين والمتبادر من اسلوب الشارع ان يتعلق ذلك بقول الموصي بخلاف شهادة وصية الف وبطلانها ظاهر عند من نظر في الهداية وقول صاحب العناية جرت هذه المسئلة على اربعة اوجه الاول ما اختلفوا فيه وهي الشهادة بالدين والاثبات ما انفقوا على عدم جوازها وهو الشهادة بالوصية لجزء شايح من التركة كالشهادة بالف مرسله او بثلث الما والثالث ما انفقوا على جوازها وهو ان يشهد الرجلان بخارية وشهد المشهود لهما للمشاهدين بوصيته عبد والرابع هو المذكور في الكتاب اخترا وهو ان يشهد الرجلان بعبد وشهد المشهود لهما للشاهدين بالف مرسله او بثلث الما ومتى ذكر كل على تهمة الشركة الى فاشب فيه التهمة لا يقبل الشهادة فيه وهو الثاني والرابع وما لم يثبت فيه قبله كالثالث على ما ذكر في الكتاب واما الوجه الاول فقرو في الاختلاف فيه بناء على ذلك ايضا فوجه القول ان الدين يجب في الذمة وهي قابلة لطوق شئ فلا شركة ولهذا اوجب بقضاء الدين احد هو ليس للاخر حق المشاركة ووجه الرد ان الدين بالموت يتعلق بالتركة لجواب الذمة ولهذا واستوفى احد هو من الشركة شاركة الاخر فيه فكانت الشهادة بمشئة هو الشركة فتعقبت التهمة بخلاف وصية المديون لانه في الذمة لبقائها لا في الحال فلا يتحقق الشركة انتهي **كتاب الخنثى** **فصل** فان بان من ذكره فذكر فيقول قد جمع ههنا ذكر الذكر والمرأة بالاوليين بغير خصوص وبالثالث ضد الانثى كما لا يخفى فلو قال بول الثالث فغلام كما في سائر المعتملات كان احسن واعلم ان الله تعالى ذكره وانما ثم بين في كتابه العزيز حكمهما او لم يبين حكم شخص له ذكر والانه انثى فعلم ان الشخص

كتاب الخنثى قوله

الواحد لا يكون الا احد هما الا كلاهما جميعاً ثم وقد يقع الاشتباح بمعارضة الاثنين
 أي ان يخرج احد هما لينجح فخرج البول فان لم يخرج بقي مشكلاً وقد يقع
 الاشتباه بعد الآلة التمر أصلاً بان يولد ولد ليس آلة أصلاً وهذا البلغ وجريان
 الاشتباه ولهذا بدأ محمد كتاب الخنثى به ويسئل عن الشعبي عن مولود ليس
 له آلة احد هما بل يخرج من سدة كهية البول الغليظ فقبل له نصف حظ الانثى
 ونصف حظ الذكر وعند محمد هو الخنثى المعروف سواء والاصل في اعتبار
 المبال ما روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسئل مولود له القاب كيف يورث فقال من حيث
 يبول ولدت الله تع خلع الحيوان على عضو بمنفعه ومنفعة هاتين الآتين عند
 الانفصال من الام ليس الا خروج البول منها وما سوى ذلك من المنافع يحدث
 بعد ذلك فاذا بان من احد هما عرف ان الآلة التي هي المفضل في حقه هذه والاخر
 زيادة خرف في البعد فكان بمنزلة العيب هذا زيادة ما في البيانية والعناية **فصل** والآ
 فشكل ويوقع هذا ما يقال لا شكاه بعد البلوغ الا اذا ارى به الغياب وانما لم يقل فشكل
 لانه لما لم يعلم نذكره وتانيته والاصل هو الذكر لان خوا خلق ضلع آدم ثم اعتبره
 كذا في التكملة **فصل** ولا يلبس حريراً وانما ذكره ذلك لانه ليس به حرام على الرجال
 وحاله مجزؤه بعد فيؤخذ بالاحتياط فانه الاجتناب عن الحرام نهي والاقدم على
 المباح مباح فيكره اللبس حذر عن الوقوع في الحرام فكيف كالمراه بالاحتياط ايضاً كذا
 في شرح الجمع **فصل** ولا يكشف لا يقال انكشف العورة حرام مطلقاً فاما معنى تخصيصه
 بالخنثى لاننا نقول المراد بالانكشاف ههنا ان يكون في ازار واحد لا بداه موضع العورة
 كذا في التكملة **فصل** ساع اي شترى **فصل** ثم تباع اي بعد تمام مصلحة الخنثى تباع الدية
 ويرد غنماً الى بيت المال كما كان وقوله لا يحصر لاحتمال انه ذكره او انثى كذا في الهداية
فصل ما يئل شئ واعلم ان ذكر ما يئل شئ وما يئل منشورة ونحوها مثل الذنوب
 والتكلمه وما يئل متفرقة من داب المصنفين لتدارك ما لم يذكر فيما كان يجوز ذكره
 كذا في العناية **فصل** بما يصرف به نكاحه يعني اذا اشار الى نكاحه بما يصرف به يريد
 به النكاح وكذلك غيره وقوله وقوت الى اشار بما يصرف به بان يقر بالقوة به فاعلم
 انه لا بد لنا من الفرق بين الحد والقصاص ليخرج عن جريان التناهي الاخرين دون الاول
 حاصله ان الحد لا يثبت ببيان فيه بشبهة الا يرى ان لو شهدوا بالوطئ الحرام او اقر

حدث

بالوطئ

بالوطئ لا يجب الحد ولو شهدوا بالقبول المطلق او اقر بمطلقة يجب القصاص وان لم يوجد
 لفظ التعمد في الشهادة والاقرار وهذه الالاقصاص فيه معنى العوضية لانه شرع
 جازاً لجاز ان يثبت مع الشهادة كسائر المعاصيات التي هو العبد ما الحدود والحالصة
 لله تع شرعاً لا يجر وليس فيها معنى العوضية فلا يثبت مع الشهادة بعدم الحاجة كذا
 في الهداية وقوله كالبينات اي كالنصوص باللسان وقوله لا يكون معنوا اي لا يصدر بها الضمير
 كذا في الكفاية **فصل** فهو كالكناية بالنوب يعني الكناية القولية كقوله انك بايت وامثاله
 كذا في شرح الاكمل **فصل** كالاشهاد مثلاً فانما قال مثلاً اشارة الى الاملاء على غيره لكنه لانه
 الكناية وقد يكون اشارة لا يكون حجة والاذن اظهر كذا في الزيلعي **فصل** ولا يحد له ايضاً
 اذا كان مقدماً فاما لا يكون كناية وايضاً كالبينات في الحدود لا تملكه بقدره بالثبوت
 كونها حق الله تع فلا حاجة اثباتها وبطلانها كان مصداقاً للقاذف ان قد فقه غير ذلك لا يبين
 يطلبه الحدود كان هو القاذف فقد فقه ليس بصريح وهو لا يطالب الا بقذف بصريح
 .. انما ونحو كذا في الزيلعي **فصل** وعلم اشارة يعني ان ما عني من الاخرين ومقتضى
 .. السان على نوعين احدهما ما يكون دلالة الانكار كما اذا حركت
 .. رأسه غرضاً مثلاً والثاني ما يكون ذلك معهوداً منه
 .. في نعم ولا يجوز ذلك بصقل لانه اذا
 .. لم يمتد اعتقاله **فصل** والآ فلا
 .. وان لم يمتد اعتقاله او لم يعلم
 .. اشارة لم يكن حكمه
 .. حكم الاخرين فلا يثبت
 .. اشارة
 .. وتنايته
 .. غيب
 .. بغير
 .. الله تع
 .. وجب
 .. التوفيق
 ..

